

تفسير غرر الموطأ

تأليف

عبد الملك بن حميد الشامي الأندلسي

١٧٤هـ / ٢٣٨هـ

حقّقه وقَدَّم له

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

مكتبة العبيكان

تفسير غرر المعطاء

تأليف

عبد الملك بن حميد الشامي الأندلسي

١٧٤هـ / ٢٣٨هـ

الجزء الأول

محققه وقدم له

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

مكتبة العبيكان

تَفْسِيرُ غُرَيْبِ الْمُحَرِّطِ

ح) مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حبيب، عبد الملك بن حبيب

تفسير غريب الموطأ / تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين. - الرياض.

٤٥٦ ص، ٢٤×١٧ سم

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٣-٧٢٩-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١)

١ - الحديث - شرح ٢ - الحديث - مسانيد أ - العثيمين،

عبد الرحمن سليمان (تحقيق) ب - العنوان

٢١ / ٢٠٧٢

١- ديوي ٢٣٦ر٤

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢١ / ٢٠٧٢

٣-٧٢٩-٢٠-٩٩٦٠ (ج ١)

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م

حقوق الطبع محفوظة للناسخ

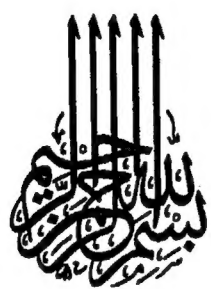
الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩



المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وبعده:
فلقد كتب كثير من الباحثين المعاصرين من العرب والمستشرقين عن حياة أبي
مروان عبد الملك بن حبيب السلمي (ت ٢٣٨هـ) مؤلف هذا الكتاب وأولوا
ترجمته عناية واهتماماً؛ لذا فإن هذا التقديم الذي أذكره عن سيرة المؤلف لن
ينال من اهتمامي شيئاً يستحق الذكر والشكر، ولقد كتب القدماء من مؤرخي
أهل الأندلس والمشرق عن سيرة حياة أبي مروان كثيراً، وحفلت كتبهم
بأخباره ومناقبه، وما قيل فيه من مدح وقدر، وإن كانت هناك جوانب غامضة
في حياته وأخباره لم تنقل إلينا، فهذا شأن كثير من العلماء غيره، فأغلب
المترجمين يذكرون جانباً ويغفلون جوانب قد لا تسترعي اهتمامهم آنذاك،
وإن كانت عندنا الآن في غاية الأهمية والإفادة، ومن ثم ينقل متأخريهم عن
متقدمهم ولا يكون لدى المتأخر كبير إضافة، والميلتقط للأخبار والباحث عن
الجوانب التي يغفل عنها كثير من المؤرخين والمترجمين قد يحصل على
بعضها في ثنایا مؤلفات العالم التي قد ينشرها على شكل إشارات سريعة خاطفة
لكنها تُنير الطريق وتمهد السبيل إلى اجتماع صورة أكثر وضوحاً، كما أن في
تتبع تراجم معاصريه من شيوخه وأقرانه، ثم تلاميذه ومجتيه من معاصريه،
في تتبع هذه التراجم في الكتب المختلفة قد يظفر الباحث بأخبار جيدة
وجوانب من حياة المترجم، يكون فيها من الفوائد أضعاف ما ذكر المترجمون
في أخباره، وقد يقع في كتب الفقهاء وشروح الحديث وغيرهما من موسوعات
وموسوعات العلماء وأمالهم ومجالسهم من الأخبار والآثار والفوائد والنكات

من المعلومات مالا يجمعه أهل كتب التراجم، ولا يولونه الاهتمام أيضاً.
وهذا منهجٌ عسيرٌ، وطريقٌ شاقٌّ يذهب فيه وقتٌ وجهْدٌ قد لا يتكافأان
من حيث المصلحة العامة للباحث نفسه مع ما توصّل إليه من الفوائد، وإن كان
فيه للباحثين اللّاحقين فائدةٌ أيّ فائدة! وقد حاولتُ أن أسيرَ على هذا المنهج
في بعض تحقيقاتي، وهُنا أثرتُ العافية، ورجوتُ المَعذرةَ من سلوكِ هذا
المنهج إزاء أخبار أبي مروان عبدِ الملِك، فرحم الله أبامروان وأرجو أن يُتاحَ
لغيري - ممّن هو أقدرُ مني - مثل هذا العمل .

وقد صرفتُ اهتمامي وجهدي وتنفيري في المصادر والمجاميع والمشِيخات
والآبَات، وغيرها إلى جَمْعِ شُرُوحِ «الإمام مالِك» - رحمه الله -
والتعريف بها وبمؤلفيها تعريفاً موجزاً يليق بهذا التّقديم، وآثرتهُ على التّوسّع
في ترجمة أبي مروان؛ لأنني لا أعرفُ أحداً من الباحثين توجّهتْ هِمَّتُهُ إلى
ذلك مع أهمية هذا، لما وجده «موطأ مالِك» - رحمه الله - من العناية التي لا
مثيل لها من قبل علماء الأندلس والمغرب بخاصّة، فقد خلّفوا - رحمهم الله -
آثاراً جليّة تدلُّ على ما وصلّوا إليه من تقدّم علميٍّ وحضاريٍّ، وما تميّزوا به
من محبّة لهذا الدّين، ونُصحٍ للإسلام والمُسلمين، وشفقةٍ على العِلْمِ
وطُلابِهِ . وقد اقتضى منهجُ هذا التّقديم أن يكونَ في ثلاثة فصول:
الفصلُ الأوّل: في حياة المؤلّف من مولده حتّى وفاته وذكر آثاره والتعريف به
تعريفاً مختصراً.

الفصلُ الثّاني: في ذكر شُرُوحِ (الموطأ) الموجودة والمفقودة والتّعريف
بمؤلفيها تعريفاً مختصراً.

الفصلُ الثّالث: دراسة موجزة للكتاب المُحقّق وذكر ما اشتمل عليه من العلم،

وما فيه من الفوائد ، على ما تراه مُفَصَّلاً إن شاء الله .
ويلي هذا التَّقديم النَّصَّ مُحَقَّقاً ، وخطَّةُ العَمَلِ في التَّحْقِيقِ سأذكرها
بعد وصف النُّسخة إن شاء الله ، ومن الله نَسْتَمِدُّ العَوْنَ ، وهو حَسْبُنَا وَنَعْمَ
الْوَكِيلُ .

وكتبه الدُّكتور
عبد الرحمن بن سليمان العثيمين
جامعة أم القرى - مكة المكرمة
١٤١٧/٧/٢٨ هـ

(الفصل الأول)

مؤلف الكتاب (عبد الملك بن حبيب)^(١)

اسمه ونسبه:

هو عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هرون بن جَاهِمَة^(٢) بن

- (١) تراجع ترجمة ابن حبيب في: تاريخ علماء الأندلس: ٢٦٩/١، وطبقات الفقهاء للشيرازي: ١٤٨، ١٦٢، وترتيب المدارك: ٣٠/٢ (بيروت)، و٤/١٢٢ (الرباط)، والمقتبس لابن حبان: ٤٥، وجذوة المقتبس: ٢٨٢، وبغية الملتبس: ٣٣٧، ومطمح الأنفس: ٢٣٣، وطبقات النحويين واللغويين: ٢٨٢، ومعجم البلدان: ٢٩٠/١ (إليزة)، وإنباه الزوارة: ٢٠٦/٢، والوافي بالوفيات: ١٥٨/١٩، والديباج المذهب: ٨/٢، وتذكرة الحفاظ: ٥٣٧/٢، والعبر: ٤٢٧/١، وسير أعلام النبلاء: ١٠٢/١٢، ودول الإسلام: ١٤٥/١، وتاريخ الإسلام: ٢٥٧، والمغني في الضعفاء: ٤٠٤/٢، وميزان الاعتدال: ٦٥٢/٢، والبيان المغرب لابن عذاري: ١٦٤/٢، والمغرب لابن سعيد: ٩٦/٢، والبداية والنهاية: ٣١٨/١٠، ومرآة الجنان: ١٢٢/٢، وإشارة التبيين: ١٩٠، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شُهبة: ١٠٠/٢، والإحاطة في أخبار غرناطة: ٥٤٨/٣، والبلغة للفيروز آبادي: ١٢٧، ولسان الميزان: ٥٩/٤، ٦٠، ٦٢، ١٧٥، وتهذيب التهذيب: ٣٩٠/٦، وتقريب التهذيب: ٥١٨/١، وبغية الوعاة: ١٠٩/٢، وطبقات الحفاظ: ٣٣٣، وطبقات المفسرين للدَّوودي: ٣٤٧/١، ونفح الطيب: ٥/٢، والشُّدرات: ٩٠/٢. وغيرها
- والحديث عن مؤلفاته في فهرست ابن خَيْر: ٢٠٢، ٢٦٥، ٢٩٠، وكشف الظنون: ١٢٣، ٩٠٩، ١١٠٥، ١٩٠٧، ١٩٩٦. وإيضاح المكنون: ٤٩٠/٢، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان، وتاريخ التراث العربي لمحمد فؤاد سزكين ويُراجع أيضاً المقدمة التي كتبها عبدالمجيد توكي حفظه الله تعالى لكتابه أدب النساء، ومنها استفدت، وأضفت إليها فوائد لم يذكرها والله الحمد والمِنَّة.
- (٢) في بعض المصادر (جلهمة). و(الجلهمة) - في اللُّغة -: شاطئ الوادي، كَذَا قال ابنُ دُرَيْدٍ =

عبّاس بن مرداس، السُّلَميُّ، العبّاسيُّ، المِرْدَاسيُّ، القُرْطُبِيُّ، الألبيريُّ،
الأندلسيُّ، أبو مروان.

السُّلَميُّ: نسبةٌ إلى «بني سُليَم» القبيلة العربيّة الحجازيّة المشهورة، وهم
بنو سُليم بن منصور بن عكرمة بن خَصَفَة بن قيس عيلان - وهو الناس - ابن مُضَر^(١).

العبّاسيُّ: نسبةٌ إلى «العبّاس بن مرداس السُّلَمي» الشّاعر الصّحابي
المشهور^(٢) وهو من ذُرّيته. والعباس ابن الشّاعرة الصّحابيّة الخنساء المشهورة.

والمِرْدَاسيُّ: نسبةٌ إلى والد العبّاس بن مِرْدَاس، فلمّا كانت النّسبة
السّابقة قد تُلبس، أضافوا إليها هذه النّسبة أيضاً ليتّضح المقصود.

والقُرْطُبِيُّ: لسكناه «قُرْطُبَة»، وهي معروفة، واستقراره بها واتخاذها له
داراً ووطناً.

= في الاشتقاق: ٥٦٦، وهو في أسماء الرُّجال مشهور. قال الزَّيْدِيُّ في التَّاج: (جلهم) «قال
أبو هُفَّان المَهْزَمِيُّ: جُلْهُمَة: اسمُ رَجُلٍ بالضمّ، منقولٌ من الجُلْهُمَة لِطَرَفِ الرَّادِي» ونقلَ عن
سيبويه «والعَرَبُ يسمُّونَ الرَّجُلَ جُلْهُمَة والمرأة جُلْهُمَة» وقال: «ومما يُستدركُ عليه [على صاحبِ
القامُوس] جُلْهُمَة بن أدَد، هو طيٌّ أبو القَبيلة المشهورة». ويُراجع: كتاب سيبويه: ١/٣٤٤.
أقول - وعلى الله اعتمد -: وَجُلْهُمَة أَيْضاً جَدُّ الشّاعر زهير بن عروة بن جُلْهُمة المازني
المعروف بـ«السَّكَبِ» له ترجمة في الأغاني: ٢٢/٢٧٠.

وَجَدُّ صاحبنا (ابنُ حبيب) الأعلى جاهمة بن العبّاس له صُحْبَة، ترجم له الحافظ ابن حَجَرٍ
في الإصابة: ١/٤٤٦. وذكر الحافظ المِزِّي وغيره: ابنُه معاوية بن جاهمة بن العبّاس...
وقال: «له صُحْبَة» يراجع تهذيب الكمال: ١٦٢/٢٨، وطبقات ابن سعد: ٤/٢٧٤،
والإصابة: ١٤٦/٦.

(١) جَمْهَرَةُ النّسَب لابن الكلبي: ٣٩٥، وَجَمْهَرَةُ أَنْسابِ العرب لابن حَزْم: ٢٦١.

(٢) الإصابة: ٣/٦٣٣، وله ديوانٌ مطبوعٌ ببغداد سنة ١٩٦٨م بتحقيق يحيى الجُبُوري.

والإليري: نسبة إلى «إلييرة» بلدة شهيرة بالأندلس، قال ياقوت في «معجم البلدان»: «ومنها عبد الملك بن حبيب بن سليمان...»^(١).

وهو من سليم من أنفسهم، وقال ابن الفرزي: «وقيل: إنه من موالي سليم» ونقل عنه كثير من المترجمين. والصحيح - إن شاء الله - أنه من أنفسهم، ودليلنا على ذلك أمور، منها:

أولاً: أن عبارة ابن الفرزي - رحمه الله - عبارة شك لا جزم، فلم يؤكد ذلك، والأحكام لا تُبنى على الشك، بل على الأمر الثابت المتيقن.

ثانياً: أن القاضي عياضاً نقل عن ابن حارث أنه من أنفسهم^(٣)، والأندلسيون به أدرى.

ثالثاً: أن ما بينه وبين جدّه العباس بن مرداس متصل وقليل؛ لقرب زمانه منه. فمن المستبعد أن يختلط نسبه، ولا يحفظ في تلك المدة القصيرة.

رابعاً: أن ابن حزم - وهو النسابة الناقد - قال في «جمهرة أنساب العرب»: «(٤) ومن بني الحارث بن بهثة بن سليم: بنو ذكوان بن رفاع بن الحارث بن حبيّ بن الحارث بن بهثة بن سليم... منهم: العباس بن مرداس... وللعباس من الولد: كنانة وجلهمة... ومن ولده: عبد الملك وهرون ابنا حبيب بن سليمان...».

(١) معجم البلدان: ٢٩٠/١ والمعروف أنه من قُرْبَة ثم تحول إلى طُلَيْطَلَة ثم خرج منها إلى المشرق وعاد إليها، ثم إلى قُرْبَة كما سيأتي.

(٢) تاريخ علماء الأندلس: ٢٦٩.

(٣) ترتيب المدارك: ١٢٢/٤.

(٤) جمهرة أنساب العرب: ٢٦٣.

خامساً: أَنَّ الْمُقَرِّيَّ قَالَ فِي «التَّقْح»^(١) - لما ذكر القبائل العربية التي دخلت الأندلس -: «وَأَمَّا قَيْسُ عَيْلَانَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مُضَرَ مِنَ الْعَدْنَانِيَّةِ فِيهِ الْأَنْدَلُسُ كَثِيرٌ مِنْهُمْ يَنْتَسِبُونَ إِلَى الْعُمُومِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى سُلَيْمِ بْنِ مَنصُورِ بْنِ عَكْرَمَةَ بْنِ خَصَفَةَ بْنِ قَيْسِ كَعْبِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبِ السُّلَمِيِّ الْفَقِيهِ...».

وَأَمَّا الْأَنْدَلُسِيُّ: فَمَعْلُومٌ حَيْثُ يَعُدُّ ابْنَ حَبِيبٍ فِي كِبَارِ رَجَالَهَا، وَمَشَاهِيرِ فُضَلَائِهَا وَعُلَمَائِهَا، وَعَدَّهُ ابْنُ سَعِيدٍ فِي «رِسَالَتِهِ فِي فُضَائِلِ الْأَنْدَلُسِ» مِنْ مَفَاخِرِ الْأَنْدَلُسِ الَّذِينَ يُبَاهَى بِهِمْ عُلَمَاءُ الْمَشْرِقِ قَالَ: ^(٢) «وَأَنْتَ إِذَا تَعَرَّضْتَ لِلْمُفَاضِلَةِ بِالْعُلَمَاءِ فَأَخْبِرْنِي: هَلْ لَكُمْ فِي الْفَقْهِ مِثْلُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ الَّذِي يُعْمَلُ بِأَقْوَالِهِ إِلَى الْآنَ... ١٩»

وَفِي مَا يَتَعَلَّقُ بِنَسَبِهِ أَيْضاً: رُبَمَا زَيْدٌ فِي آبَائِهِ (رَبِيعٌ) بَيْنَ (حَبِيبٍ) وَ(سُلَيْمَانَ)^(٣). وَعَرَفْنَا مِنْ أُسْرَتِهِ وَالِدَهُ، وَعَرَفْنَا أَنَّ ابْنَ حَبِيبٍ مَتَزَوَّجٌ وَلَهُ بِنْتُ وَوَلَدَانِ، وَعَرَفْنَا زَوْجَ ابْنَتِهِ، كَمَا عَرَفْنَا أَخَاهُ هَارُونَ بْنَ حَبِيبٍ.

أَمَّا وَالِدُهُ حَبِيبُ بْنُ سُلَيْمَانَ فَذَكَرَ ابْنُ حَيَّانٍ فِي «الْمُقْتَبَسِ»^(٤) أَنَّهُ تَوَفَّى سَنَةَ ٢٢١ هـ وَأَنَّهُ كَانَ مِنْ فُقَهَاءِ قُرْطُبَةٍ، وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَغَيْرُهُ^(٥) أَنَّهُ كَانَ عَصَّاراً، يَغْصِرُ الْأَدَهَانَ وَيَسْتَخْرِجُهَا.

أَمَّا بَنُوهُ فَيُظْهِرُ أَنَّهَا كَانَتْ الْكُبْرَى مِنْ بَيْنِ أَوْلَادِهِ؛ لِأَنَّهَا وُلِدَتْ قَبْلَ رَحْلَتِهِ

(١) نفح الطيب: ٢٩١/١.

(٢) نفح الطيب: ١٩٢/٣.

(٣) يراجع: ترتيب المدارك: ٣٠/٢ (بيروت).

(٤) المقتبس: ٨٠. وترجم له ابن الأبار في تكملة الصلة: ٢٧٧/١.

(٥) ترتيب المدارك: ٣٠/٢ والديباج المذهب: ٨/٢.

إلى المشرق سنة ٢٠٧ أو ٢٠٨ هـ ذكرها في قصيدته التي يتشوق فيها إلى بلاده وأهله^(١)، وذكر ابن الفرّضي تاريخ وفاة ابن حبيب عن أبي الحسن بن مجاهد قال^(٢): «أخبرني بذلك ختنته أبو عبدالله محمد بن قمر الزاهد الفقيه» وذكر العلماء أخاه هرون بن حبيب في قضية تعرض لها بسبب أشياء بدرت منه أوجبت إقامة الحدّ عليه، من طعن في الدين، وتهكم وسخرية، فدافع عنه أخوه عبدالملك عند الأمير دفاعاً كبيراً...^(٣) أدّى إلى العقوب عنه وتبرئته وتخفيف عقوبته، وذكره أيضاً ابن حزم في «جمهرة أنساب العرب» لما ذكر نسب سليم، فذكر في نسب آل العباس بن مرداس: عبدالملك وأخاه هرون^(٤) هذا. أمّا ابنه محمد وعبدالله فذكرهما القاضي عياض ممن سمع منه^(٥). وذكروا أنّ أسرة ابن حبيب - رحمه الله - كانت تعيش في «طليطلة»^(٦)،

-
- (١) سيأتي ذكر ذلك في رحلته إلى المشرق إن شاء الله.
- (٢) تاريخ علماء الإندلس: ٢٧٢. وذكر في ترجمة يوسف بن يحيى المغامي تلميذ ابن حبيب (ت ٢٨٨ هـ) أنه كان زوج ابنته أيضاً.
- (٣) ترتيب المدارك: ٣٠ / ٢.
- (٤) جمهرة أنساب العرب: ٢٦٣.
- (٥) ترتيب المدارك: ١٢٣ / ٣. وترجم لهما في موضعيهما هو وغيره.
- (٦) المصدر نفسه، وفي الإحاطة لابن الخطيب: ٥٤٨ / ٣ أصله من قرية قورت، وقيل: حصن واط، من خارج غرناطة «وبها نشأ وقرأ» وقال أيضاً: «قال ابن خلف أبو القاسم الغافقي: كان له أرض وزيتون بقرية بيعة من طوق غرناطة حبس جميع ذلك على مسجد بقرطبة، وله بيعة مسجد يُنسب إليه. وكان يهبط من قريته قورت يوم الاثنين والخميس إلى مسجده ببيعة فيقرأ عليه ويُصَرِّفُ إلى قريته؟!»
- أقول - وعلى الله أعتمد -: هذه أخبار غريبة لم أجدها عند غيره، ولا أدري متى كان ذلك؟ أي: في أي مراحل حياته؟ لذلك أقول: لعلها تداخلت بأخبار غيره؟!

وَأَنَّ جَدَّهُ أَوْ أَبَا جَدِّهِ - عِنْدَ مَنْ زَادَ رَبِيعاً - هُوَ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَى «قُرْطَبَة» دَارِ الْخِلَافَةِ وَالْمُلْكِ، وَأَنَّ «حَبِيباً» وَالِدَهُ يُعَدُّ مِنْ فُقَهَائِهَا^(١)، ثُمَّ انْتَقَلَ حَبِيبٌ وَإِخْوَتُهُ فِي فَتْنَةِ الرَّبِضِ إِلَى «إِلْبيرة»^(٢)، وَفَتْنَةُ الرَّبِضِ سَنَةَ ١٩٠ هـ، وَسَنَةَ ٢٠٢ هـ فِي زَمَنِ الْحَكَمِ الْأَوَّلِ بْنِ هِشَامٍ وَعُرِفَ بَعْدَهَا الْحَكَمُ بِـ«الرَّبِضِيِّ»^(٣) وَكَانَتْ فِتْرَةً حَكَمَهُ مَا بَيْنَ (١٨٠-٢٠٦ هـ)، وَقَدْ أَزْهَقَتْ فِي هَذِهِ الْفِتْنَةِ أَرْوَاحٌ، وَخُرِبَتْ فِيهَا دِيَارٌ، وَسَادَ الْبِلَادُ فَوْضَى لَا مِثْلَ لَهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ، انْتَهَكَتْ فِيهَا الْمَحَارِمُ، وَسُلِبَتْ فِيهَا الْأَمْوَالُ، وَشُرِّدَ النَّاسُ عَنْ بَيْوتِهِمْ وَدِيَارِهِمْ، وَنَالَ الْعُلَمَاءُ وَالْفُقَهَاءُ أَذًى كَثِيراً. نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْفِتَنِ!

وَبَعْدَ تَمَكُّنِ الْحَكَمِ الْمَذْكُورِ مِنَ الثَّائِرِينَ، وَانْتِصَارِهِ عَلَيْهِمْ، وَعَزْمِهِ عَلَى تَتَبُعِهِمْ بِالْأَنْدَلُسِ، وَقَتْلِهِمْ حَيْثُ وَجَدُوا، أَصَابَ النَّاسَ إِرْجَافٌ وَذُعْرٌ وَخَوْفٌ، وَخَرَجَ النَّاسُ أَفْوَاجاً بِأَهْلِيهِمْ وَأَوْلَادِهِمْ، وَتَفَرَّقُوا فِي الْبِلَادِ، وَاجْتَاوَزُوا الْعُدُودَ إِلَى الْمَغْرِبِ، وَ«تَفَرَّقَ أَهْلُ الرَّبِضِ [الثَّائِرُ] فِي جَمِيعِ أَقْطَارِ الْأَنْدَلُسِ»^(٤) وَ«أَكْثَرُ مَنْ هَرَبَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْخَيْرِ مِمَّنْ اتُّهِمَ أَوْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ إِلَى نَاحِيَةِ «طَلِيطْلَة»، ثُمَّ أَمَّنَهُمُ الْحَكَمُ وَكَتَبَ لَهُمْ أَمَاناً عَلَى الْأَنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ، وَأَبَاحَ لَهُمُ التَّنَفُّسَ فِي الْبُلْدَانِ حَيْثُمَا أَحْبَبُوا مِنْ أَقْطَارِ مَمْلَكَتِهِ حَاشَا «قُرْطَبَة» أَوْ مَا يَقْرُبُ مِنْهَا». وَكَانَ مِمَّنْ تَأَثَّرَ بِهَذِهِ الْفِتْنَةِ ابْنُ حَبِيبٍ وَعَائِلَتُهُ كَمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ.

(١) تقدم ذلك.

(٢) ترتيب المدارك: ١٢٣/٤، والديباج المذهب: ٨/٢ وفيه: «أبوه أبو حبيب».

(٣) نفع الطيب: ٢١٤/٣، وغيره.

(٤) البيان المغرب: ١١٥/٢.

مولده:

لا نَعْرِفُ - على التَّحْدِيدِ - متى كان مولد أبي مروان؟ ولا مكان ميلاده؟ ولم يَتَّفَقُوا على سنة وفاته، ولا على سنَّه يوم وفاته، وقد تحدَّث العُلَمَاءُ في ذلك كثيراً، وأقرب الأقوال إلى الصَّواب أنَّ وفاته سنة ٢٣٨هـ وأنَّ عمره يوم وفاته أربعٌ وستون عاماً^(١)، على هذا أكثر العلماء، فتكون سنة ميلاده التَّقْرِيبِيَّةُ سنة ١٧٤هـ. قال الحافظ الذهبي في «تاريخ الإسلام»^(٢): «وُلِدَ سَنَةَ نَيْفٍ وَسَبْعِينَ وَمِائَةً فِي حَيَاةِ مَالِكٍ».

طَلَبَةُ الْعِلْمِ وَأَشْهُرُ شُيُوخِهِ:

لم يُغَادِرْ ابْنُ حَبِيبٍ الأندلس إلَّا سنة ٢٠٧ أو سنة ٢٠٨هـ^(٣)، وهو في حدود السَّابعة والعشرين أو الثامنة والعشرين من عُمره، وفي هذه السَّنة أو تلك غادر الأندلس إلى المشرق، وكان وقتَ رحيله قد تزوَّج وأنجب ابنةً، قال - من قصيدة له كتب بها من المشرق: ^(٤)

فِيَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً
بِأَكْتَنَافِ نَهْرِ الثَّلْجِ حِينَ يَصُوبُ

(١) تاريخ ابن الفرضي (تاريخ علماء الأندلس): ٢٧٢.

(٢) تاريخ الإسلام: ٢٥٨ (وفيات سنة ٢٣٨هـ). وفي ترتيب المدارك: ٤٩/١ «وعبد الملك بن حبيب إنَّما رحل سنة ثمانٍ ومائتين، بعد موتِ مالكٍ بنحو ثلاثين سنة، وإنما ولد بعد موت مالكٍ بستين على ما تراه في أخباره إن شاء الله تعالى» ١٩.

أقول: لم يذكر القاضي في ترجمة المذكور شيئاً من ذلك فلعله نسي ذلك. وعلى كلام القاضي تكون سنة ميلاده ١٨١هـ؛ لأن وفاة الإمام مالك سنة ١٧٩هـ ١٩.

(٣) ترتيب المدارك: ٣١/٢ (بيروت).

(٤) الإحاطة: ٥٥١/٣ وغيرها.

وَحَوْلِي أَصْحَابِي وَبَيْتِي وَأُمُّهَا وَمَعَشَرُ أَهْلِي وَالرَّؤُوفُ مُجِيبُ

ولا شكَّ أنَّه في مثل هذا العمر قد استكملَ أهمَّ مبادئ العلوم التي كانت سائدة آنذاك، ومن أهمَّها - بلا شك - حفظ كتاب الله تعالى، والتَّفَقُّه بمعانيه، ومعرفة ضُرُوب من وجوه قراءاته السَّائدة في بلاده، وكذلك معرفة معالم السُّنَّة النَّبَوِيَّة الْمُطَهَّرَةِ، فمعرفة ضرورة ملحة لكل طالب علم، ثُمَّ الشُّرُوعُ في سائر العلوم من فقه وعربيَّة وتواريخ... ولا شكَّ أنَّ والدَه يأتي في طليعة شيوخه ومقدمتهم، ولا بدَّ أنَّه اعتنى به عناية تامَّة؛ لَمَّا رأى عليه علامات النَّجَابَةِ، وأمارات النَّبُوغ، ومن شيوخه في الأندلس: صَعْصَعَةُ بْنُ سَلَامٍ الشَّامِيُّ، وَزِيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ شَبَّطُون، وَالْغَازِي بْنُ قَيْسٍ. وذكر الحافظ الدَّهْلِيُّ^(١): أنَّه أخذ عنهم قليلاً. ويجوزُ أن يكونَ قد أخذ في الأندلس قبل رحلته أو بعدها عن غيرهم لكنَّ لم تُحفظ أسماءهم، ولا شكَّ أنَّ تَبَّعِي لأخبار ابن حَبِيبٍ عامة، وشيوخه وطلَّابه ومؤلفاته خاصَّة تَتَّبَعُ ناقصٌ لم يقم على استقراء شاملٍ في المصادر، لكنَّه جُهدُ الْمُقِلِّ، وهو مدخلٌ لتقديم أثرٍ من آثار هذا الرَّجُلِ حَسَبُ. ولا نعرفُ شيئاً عن رحلاته داخل الأندلس لطلب العلم.

أمَّا خارجُ الأندلس فَرَحَلَ ابن حَبِيبٍ سنة ٢٠٨هـ، أو سنة ٢٠٧هـ^(٢) إلى المشرق لأداء فريضة الحجِّ، وزيارة مسجد النَّبِيِّ ﷺ، وللتزوُّد بالعلم، وسماع الحديث من كبار محدثي أهل المشرق، لا سيَّما في المدينة الشَّريفة التي يقطنها أكثر أصحاب مالِك - رحمه الله - الذي ذاع صيته، وعلا ذكره، وانتشر خبره في الآفاق، وعرفه القاصي والدَّاني من طلبة العلم المهتمين

(١) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٢) ترتيب المدارك: ٣١/٢ (بيروت).

بالحديث سماعاً وإسماً، وحفظاً وتلقياً، وكانت رحلته مروراً بمصر وعودةً إليها، وهي بلدُ العلم والعلماء، ومَحَطُّ رحالِ الرُّواةِ والفُضلاءِ، من المتفكِّهةِ في الدِّينِ، ونقلِ السُّنةِ، فأفاد من علمائها، لكنَّه ألقى عصا التَّسيارِ بالمدينةِ الشَّريفةِ بعد أداء الحجِّ فيما يظهر، وَرَوَى المَقْرِيّ في «نَفْحِ الطَّيِّبِ»^(١) لابن حَبِيبٍ قصيدةً قالها عند وصوله المدينة في مدح النَّبِيِّ ﷺ؛ وأنا لا أدري مدى صَحَّةِ نسبتها إليه؛ لتضمُّنها إطرأً مما شاع في القرون المتأخِّرة، منها:

لله دُرٌّ عِصَابِيَّةٌ صَاحِبَتُهَا نَحْوَ المَدِينَةِ تَقَطُّعُ الفَلَوَاتِ

وَمَهَامَةٍ قَدْ جُبَّتْهَا وَمَقَاوِزٍ مَا زِلْتُ أَذْكُرُهَا بِطَوْلِ حَيَاتِي

وبقي في المَشْرِقِ ما يَقْرُبُ من ثَلَاثِ سِنِينَ^(٢) يقرأ ويكتبُ، ويسمعُ ويحفظُ، وَيُجَالِسُ العُلَمَاءَ، وَيَحْضُرُ حَلَقَاتِ العِلْمِ، في مَكَّةَ والمَدِينَةِ ومِصْرَ، ولا أعلم أَنَّهُ سَمِعَ في غيرها من البلاد، فَحَصَّلَ من العلم ما أَهْلُهُ لِلتَّصَدُّرِ والرَّعَاةِ والإِمَامَةِ والسِّيَادَةِ، ولم يكن ابنُ حَبِيبٍ بدعاً في ذَلِكَ، فأغلب علماء الأندلس يَفِدُونَ إلى المَشْرِقِ، وَيَزْحَلُونَ لِلْحَجِّ والزِّيَارَةِ، ثم لِلطَّلَبِ والرُّوَايَةِ، فإن كان رَاوِيًا مُسْنِدًا مُحْصِلًا قَبْلَ وفودِهِ طَلَبَ العُلُوَّ في الإسناد، وكثرة الرواية من مُخْتَلَفِ البلاد؛ فَإِنَّ ذِينَكَ مَطْلَبَانِ مَهْمَانِ لَدَى المُحَدِّثِينَ، تنوُّعُ الرُّوَايَةِ وعُلُوُّ إسنادهما من جهة، ثم اختلاف البلاد التي يُسَمِعُ فيها من جهة ثانية.

(١) نَفْحِ الطَّيِّبِ: ٤٦/١. وسأذكرها في مبحث (شعره) إن شاء الله.

(٢) عاد ابن حَبِيبٍ إلى الأندلس سنة ٢١٠هـ ترتيب المدارك: ٣١/٢ (بيروت) قال: «وانصرف إلى الأندلس سنة عشرة؟» وقوله هذا يناقض ما جاء في آخر الترجمة: «وأُشْدَّ له ابن الفرضي قصيدة كتب بها إلى أهلِه من المشرق سنة عشرين ومائتين» إلَّا أن يكون عاد إلى المشرق ثانية؟! فالله أعلم. والغالب على الظن أنها خطأ، فلعلها سنة عشر.

والرَّحْلَةُ في طلبِ العلم؛ أو في طلبِ الحديث، أو في طلبِ علوِّ
الإِسنادِ صفةٌ غالبَةٌ في أكثرِ المحدثين في المَشْرِقِ والمَغْرِبِ، لكنَّ وَفَرَةَ
العُلَمَاءِ وكثرةَ مراكزِ الحضارةِ في المَشْرِقِ جعلتِ المَغَارِبَةَ والأندلسيين أكثرَ
حاجةً إليها.

والأندلسيون عند عودتهم إلى الأندلس يعودون وقد وصلوا أسانيدهم
الأندلسية بأسانيدَ مشرقيةٍ لكبارِ رواةِ الحديث من أهلِ المشرق، ويحملون
معهم من الكُتُبِ والمُصَنَّفَاتِ المَشْرِقيَّةِ المُهمَّةِ القَدِيمَةِ والحَدِيثَةِ، بِسَمَاعَاتٍ
صَحِيحَةٍ، وإجازاتٍ موثوقةٍ، بِخُطُوطٍ كُتِّبَتْهَا، أو أَكَابِرُ العُلَمَاءِ، كما تَقَدُّ معهم
أهمُّ المؤلَّفاتِ الأندلسيةِ إلى المَشْرِقِ، وهي في غايةِ التَّوثيقِ والضَّبْطِ
والعناية؛ لهذا وذاك كانت رحلةُ ابنِ حَبِيبٍ - رحمه الله - . ولكن نظراً لتعدد
مناحي الثقافةِ عند ابنِ حَبِيبٍ فهو الفقيهُ، المحدثُ، المُفسِّرُ، الفُرَاضِيُّ،
التَّحْوِيُّ، اللُّغَوِيُّ، النَّسَابَةُ . . «رجع إلى الأندلس بعلمٍ جَمٍّ وفقهِ كبيرٍ» لم يكن
له الاهتمامُ التَّامُّ بالروايةِ والحديثِ في زمنٍ وَصَلَ فيه الاهتمامُ بروايةِ الحديثِ
إلى الذُّرُوةِ فهو في عصرِ الإمامِ أحمدَ والبُخاري ومُسلم . . فلم يَسْتَمِرَّ
رحلتهُ إلى المَشْرِقِ الاستِثمارَ المَرْجُوءَ منه، ولذا كَثُرَتِ الأحاديثُ الضَّعِيفَةُ في
رواياته؛ نظراً لضعفِ كثيرٍ من شُيوخه الذين التقى بهم في رحلته التي دامت
مايزيدُ على ثلاثةِ أعوامٍ، وغير ذلك من الأسبابِ كما سيأتي - إن شاء الله - .
ومن أشهرِ شيوخه الَّذِينَ ذُكِرُوا في ترجمته في المصادرِ المختلفةِ، أو حَدَّثَ
هو عنهم في مؤلَّفاتِهِ التي وقفت عليها:

١- إبراهيمُ بنُ المُنذرِ بنِ عبد الله بنِ المُنذرِ بنِ المُغِيرَةِ بنِ عبد الله بنِ خالد بن
حِزَامٍ (ت ٢٣٠هـ) وجدُّه الأعلى خالدُ بنُ حِزَامٍ صحابيٌّ، هو أخو «حَكِيمِ بنِ

حِزَامٍ يَحْدُثُ الْمُؤَلَّفَ عَنْهُ فِي مُؤَلَّفَاتِهِ بِ«الْحِزَامِيِّ» وَرَبَّمَا تَحَرَّفَتْ إِلَى (الْحَرَامِيِّ) أَوْ (الْجَذَامِيِّ) الْمَقْصُودُ هَذَا. عَرَفْتُ بِهِ فِي أَوَّلِ ذِكْرِهِ فِي هَامِشِ الْكِتَابِ يَرِاجِعُ: (فَهْرَسُ الْأَعْلَامِ).

٢- إِسْحَاقُ بْنُ صَالِحٍ (؟) حَدَّثَ عَنْهُ فِي كِتَابِهِ «التَّحْفُ وَالظُّرْفُ» وَهُوَ نَفْسُهُ كِتَابُ «صِفَةِ الْفِرْدَوْسِ» عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ (ت ١٧٤هـ) وَلَمْ أَتْبِينَ مِنْ إِسْحَاقٍ هَذَا؟ هَلْ هُوَ أَخُو هُرُونِ بْنِ صَالِحٍ الْآتِي؟

٣- أَسَدُ بْنُ مُوسَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، حَفِيدُ الْخَلِيفَةِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ كَمَا تَرَى، يُعْرَفُ بِ«أَسَدِ السُّنَّةِ» (ت ٢١٢هـ) وَقَدْ طُعِنَ عَلَى ابْنِ حَبِيبٍ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَسَدٍ هَذَا، كَمَا سَيَأْتِي فِي الْحَدِيثِ عَنْ أَقْوَالِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَقَدْ أَكْثَرَ الْمُؤَلَّفُ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ فِي مَصَنَّفَاتِهِ، فِي كِتَابِنَا هَذَا وَفِي غَيْرِهِ، وَأَغْلَبُ رَوَايَاتِهِ فِي كِتَابِ «التَّحْفِ» عَنْهُ. عَرَفْتُ بِهِ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْكِتَابِ، يُرَاجِعُ: (فَهْرَسُ الْأَعْلَامِ).

٤- إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (مَكْرَر) بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ الْأَصْبَحِيِّ الْمَدَنِيِّ (ت ٢٢٧هـ) ابْنُ أُخْتِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، حَدَّثَ عَنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي كِتَابِنَا هَذَا وَخَرَّجْتُ تَرْجُمَتَهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْكِتَابِ، يَرِاجِعُ: (فَهْرَسُ الْأَعْلَامِ).

٥- أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ نَافِعِ الْأُمَوِيِّ، مَوْلَى عُمرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَحِمَهُ اللَّهُ، (ت ٢٢٥هـ) تَكَرَّرَ ذِكْرُهُ فِي مُؤَلَّفَاتِهِ، وَأَكْثَرَ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَهُوَ مِنْ أَشْهُرِ شَيْوَحِهِ، خَرَّجْتُ تَرْجُمَتَهُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ الْكِتَابِ، يُرَاجِعُ: (فَهْرَسُ الْأَعْلَامِ)، وَهُوَ مَذْكُورٌ مِنْ بَيْنِ (شُرَاحِ الْمُوطَأِ) خَرَّجْتُ تَرْجُمَتَهُ هُنَاكَ أَيْضاً كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

٦- وَمِمَّنْ نَقَلَ عَنْهُمْ: حَبِيبُ كَاتِبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ، نَقَلَ عَنْهُ فِي كِتَابِنَا فِي خَبَرِ (هَيْتِ) الْمُخَنَّثِ وَغَيْرِهِ. وَهُوَ حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، وَاسْمُ أَبِي حَبِيبٍ مَرْزُوقٌ،

ويقال: رُزَيْقٌ (ت ٢٢٨هـ) عرّفت به في موضعه، يراجع: (فهرس الأعلام).
 ٧- زيَادُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ اللَّخْمِيِّ (ت ٢٠٤هـ) المعروف بـ«شَبْطُون»
 وهو لقب، يُراجع ألقاب ابن الفرَضِيِّ: ١٠٤، وكشف النقاب لابن
 الجوزي: ٢٨٧/١، ونزهة الألباب للحافظ ابن حجر: ٣٩٥/١ قال:
 «بفتحات» وقد حرّفه ابنُ الجوزي - رحمه الله - إلى «شطون» وليس هذا
 خطأ من النُّسَاح؛ لأنه وضعه بين الضَّادِ والعَيْنِ، وهو يُرتَّب على حروف
 المعجم. ومحقّق كتاب ابن الجوزي (أراد أن يُعربه فأعجمه) عفا الله عنه
 فرسمه، (شَبْطُون) بالياء المُنْتَهة التَّحْتِيَّة، والترتيب لا يساعده، ولا رسم
 اللفظة في النسخة التي اعتمد عليها وهي عندي؟!.

يُعتبر زيَادٌ - رحمه الله - أوَّل مَنْ أَدخَلَ مذهبَ مالِكٍ إلى بلاد الأندلس^(١)،
 وهو من تلاميذ مالِك، وكان أغلب أهل الأندلس آنذاك على مذهب
 الأوزاعي، كذا قالوا. وإن كنتُ أرى أنَّ المذاهب لم تتمايز في ذلك الوقت
 بعد، ولم يشتهر الاتباع للمذاهب فهو إذا مهَّد الطريق إلى انتشار مذهب
 مالِك هناك، رحمهما الله، وزيَادُ المذكور من شيوخه في الأندلس. أخباره
 في: قُضاة قرطبة: ٣٣، وجدوة المقتبس: ٢٠٢، وترتيب المدارك:

١١٦/٣، ويغيه الملتبس: ٢٩٤، والدياج المذهب: ٣٧/١.

٨- صَعَصَعَةُ بْنُ سَلَامٍ الشَّامِيُّ، أبو عبد الله (ت ١٩٢هـ). من أقدم شيوخ ابن
 حبيب في الأندلس ذكره المؤلّف، وحدث عنه في كتابنا هذا وغيره. عرّفت به

في موضعه من الكتاب، يراجع: (فهرس الأعلام).

٩- طَلْقُ المَعَاوِرِيِّ؛ طَلْقُ بْنُ السَّمْحِ بْنِ شَرَحْبِيلِ بْنِ طَلْقِ بْنِ نَافِعِ اللَّخْمِيِّ

(١) سيأتي أنَّ أوَّل مَنْ أَدخَلَ «الموطأ» للأندلس (غازي بن قيس ت ١٩٩هـ) وكلاهما من تلاميذ مالِك

- المَعَاوِيَةُ المِصْرِيُّ (ت ٢١١هـ). روى عنه المؤلف في كتاب «التَّحْف. .»
 وكتاب أدب النِّسَاء: ١٤٠ في الأول عن ضمَام، وفي الثاني دون سَنَدٍ.
- ١٠- عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ عمرو بن أُويس القُرَشِيُّ المَدَنِيُّ (ت في حدود ٢٢٠هـ). حَدَّثَ عَنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي كِتَابِنَا هَذَا وَغَيْرِهِ مِنْ مَوْلَفَاتِهِ.
 وعرفت به في موضعه، يُراجع: (فهرس الأعلام).
- ١١- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ الْجَهَنِيِّ، كاتب الليث بن سعد، ذكره المؤلف في كتابنا، وعرف به في موضعه. راجع (فهرس الأعلام).
- ١٢- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ بْنِ أَعِينِ بْنِ لَيْثٍ، الفقيه، مولى عثمان بن عفَّان رضي الله عنه (ت ٢١٤هـ) ذكره المؤلف، وتكرر ذكره في مَوْلَفَاتِهِ، عرِّفت به في موضعه يراجع (فهرس الأعلام).
- ١٣- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ؟ انفرد بذكره محمد مخلوف في شجرة النُّور: ٧٤.
- ١٤- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ؟ كذا في ترتيب المدارك: ٣١/٢.
- ١٥- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الكُوفِيُّ، ساكنُ مصرَ (ت ؟) حَدَّثَ عَنْهُ الْمُؤَلَّفُ فَرَبَّمَا قَالَ: «حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُغِيرَةِ» وربما سقطت لفظة «ابن» فتبقى «حَدَّثَنِي المغيرة»، أو (حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَغِيرَةِ) والمقصود هذا، تكرر ذكره في مَوْلَفَاتِهِ، وعرِّفت به عند أول ذكره، يُراجع: (فهرس الأعلام).
- ١٦- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى وهو غير (عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُوسَى) الآتي كلاهما من شيوخه، وَرَبَّمَا حُرِّفَتْ (عبيدالله) إلى (عبدالله) فاختلط الأمر. وعبدالله هذا ابن موسى بن إبراهيم بن طلحة بن عُبَيْدِ اللَّهِ، التَّيْمِيُّ القُرَشِيُّ الحِجَازِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ. (ت ؟) حَدَّثَ عَنْهُ فِي كِتَابِنَا هَذَا وَفِي كِتَابِ «التَّحْف. .» وَلَمْ يَعْرِفْهُ الْمُحَقِّقُ وَأَصْلُحَهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِـ«عُبَيْدِ اللَّهِ»؟! وَهَذَا غَيْرُ ذَلِكَ،

عرّفتُ به في موضعه من الكتاب . يراجع : (فهرس الأعلام) وإنما استظهرت أن يكون هو المقصود استظهاراً فَعَسَى أن أكون مُصَيِّباً . فليراجع ؟ ! .

١٧- عبدالله بنُ نافع بن ثابت بن عبدالله بن الزُّبير بن العوّام ، القُرَشِيُّ الأَسَدِيُّ الزُّبَيْرِيُّ ، أبو بكرٍ المَدَنِيُّ ، يعرفُ بـ«عبدالله بن نافع الأصغر» (ت ٢١٦هـ) ذكره القاضي عياض وغيره في شيوخه . ذكره ابن حَبَّان في الثَّقَات . وقال أبو بكر بن أبي خَيْثَمَةَ عن يحيى بن مَعِين : «صَدُوقٌ لا بأسَ به» . أخباره في طبقات ابن سعد : ٤٣٩/٥ ، وجمهرة نسب قُرَيش : ٩٤ ، ٩٥ ، وثقات ابن حَبَّان : ٣٤٧/٨ تهذيب الكمال : ٢٠٣/١٦ وسير أعلام النبلاء : ١/٣٧٤ ، وتهذيب التهذيب : ٥٠/٦ .

١٨- عبدُالمَلِكِ بنُ عَبْدِالعَزِيز بن عبدالله بن أبي سلمة المَاجِشُونُ القُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ مولاهم (ت ٢١٢هـ) من أشهر شُيوخ المؤلف ، تكرر ذكره في كتابنا هذا وغيره من مؤلفاته ، عرّفت به في موضعه من الكتاب . يراجع : (فهرس الأعلام) .

١٩- عُبَيْدُالله بنُ مُوسَى بن أبي المختار العَبْسِيُّ الكُوفِيُّ ، أبو محمّد (ت ٢١٣هـ) ذكره المؤلف في كتابنا هذا ، وفي كتابه «الثَّحَف . .» وقد عرّفت به في موضعه . يراجع : (فهرس الأعلام) .

٢٠- عليُّ بنُ جَعْفَرِ بنِ محمّد بن عَلِيٍّ بن الحسين (ت ٢١٠هـ) ، والده جعفر الصّادق . ذكره الضَّبِّيُّ في بغية الملتمس : ٣٦٤ ، وحَدَّث عنه المؤلف في أدب النِّساء في موضعين : ٢٣١ ، ٢٩١ .

٢١- عليُّ بن مَعْبِد بن شَدَادِ العَبْدِيُّ (ت ٢١٨هـ) ، حَدَّث عنه المؤلف في كتابنا هذا وفي كتاب «الثَّحَف» وعرّفت به في موضعه من الكتاب . يراجع : (فهرس الأعلام) .

- ٢٢- عيسى بن رزّين الكلاعي (؟) حدّث عنه المؤلّف هنا وفي كتاب «التّحف» .
- ٢٣- الغازي بن قيس، أبو محمّد (ت ١٩٩هـ) من أهل قرطبة، وهو من تلاميذ الإمام مالك رحمه الله، وهو أول من أدخل «الموطأ» إلى الأندلس، ولم يكن صاحب رواية فيه، لكنّه سمعه منه، كما سمع من الأوزاعي وابن أبي ذئب، وكان آية في حفظ «الموطأ». قال القاضي عياض رحمه الله: «روى عنه ابنه، وابن حبيب...» حدّث عنه المؤلّف في أدب النّساء: ٢٥٠، ٢٥٨، والتّحف. أخباره في ترتيب المدارك: ١١٤ / ٣.
- ٢٤- قدامة بن محمّد المدنيّ الأشجعيّ، حدّث عنه المؤلّف في كتابنا، وعرفت به في موضعه يُراجع: (فهرس الأعلام) وحدّث عنه أيضاً في أدب النّساء: ٢٠٨ وغيرهما.
- ٢٥- محمّد بن سلّام الجُمحيّ الأديب النّاقّد المشهور صاحب «طبقات فحول الشعراء» (ت ٢٣١هـ). ذكره المؤلّف في كتابنا هذا وغيره. عرفت به في أول ذكره. يُراجع: (فهرس الأعلام).
- ٢٦- مطرّف بن عبد الله بن سليمان بن يسار، اليساريّ، الهلاليّ، المدنيّ، مولّى ميمونة أمّ المؤمنين رضي الله عنها. (ت ٢٢٠هـ) من أشهر شيوخ ابن حبيب تكرر ذكره في مؤلّفاته، عرفت به في أول ذكره. يُراجع: (فهرس الأعلام).
- ٢٧- معاذ بن عبد الحَكَم؟ ذكره المؤلّف هنا وفي «التّحف...» روى عنه عن مقاتل.
- ٢٨- المكفوف، اسمه القاسم بن عبد الله التّليّ، منسوب إلى تلّ ماسح - بالسّين والحاء المهملتين - من قرى حلب، حدّث عنه المؤلّف في كتابنا هذا وعرفت به عند ذكره في هامش الكتاب يُراجع: (فهرس الأعلام) وحدّث عنه في كتابه صفة الفردوس (التّحف): ٦، ٥٥، ٦٥، ٦٨، وفي أدب

النساء: ٣٤٩ وقال محققه أحسن الله إليه: «لم نهتدِ إلى التعريف به».

٢٩- هَرُؤُنُ بْنُ صَالِحِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، الْقُرَشِيُّ، التَّيْمِيُّ الطَّلِحِيُّ، المَدَنِيُّ (ت قبل ٢٢٠هـ) نقل عنه المؤلف في «الثحف» ذكره أيضاً في كتابنا هذا، وعرفتُ به في موضعه. يُراجع: (فهرس الأعلام).

٣٠- أَبُو مُعَاوِيَةَ الْمَدَنِيُّ؟ حَدَّثَ عَنْهُ فِي كِتَابِنَا هَذَا وَلَمْ أَعثرَ عَلَيْهِ.

٣١- أَبُو الْحَسَنِ الشَّامِيُّ؟ حَدَّثَ عَنْهُ فِي «الثحف» . ولم أَعثرَ عَلَيْهِ.

٣٢- الْحَنَفِيُّ؟ هَكَذَا حَدَّثَ عَنْهُ فِي كِتَابِنَا هَذَا. وَلَمْ أَعثرَ عَلَيْهِ.

٣٣- النَّقِيُّ؟ هَكَذَا حَدَّثَ عَنْهُ فِي «الثحف» . ولم أَعثرَ عَلَيْهِ.

وبعد أن حصَّلَ أَبُو مَرْوَانَ الْعَلَمَ فِي بَلَدِهِ، وَرَحَلَ إِلَيْهِ إِلَى بِلَادِ الْمَشْرِقِ فَأَخَذَ عَنْ جَمَلَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ كَمَا أَسْلَفْنَا، وَسَاعَدَهُ عَلَى التَّحْصِيلِ حَافِظَةٌ قَوِيَّةٌ، وَقَدْرَةٌ عَلَى الْاسْتِيعَابِ وَالْفَهْمِ، وَحُبٌّ فِي الْمِطَالَعَةِ، وَجَلَدٌ عَلَى الْمُدَاوِمَةِ، وَصَبْرٌ وَأَنَاءٌ، مَعَ إِخْلَاصٍ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، كُلُّ هَذَا وَذَاكَ أَهَّلَهُ لِلتَّصَدُّرِ، فَلَمَّا عَادَ إِلَى بَلَدِهِ الْأَنْدَلُسِ الَّتِي كَانَ فِي شَوْقٍ عَظِيمٍ إِلَيْهَا يَقُولُ: ^(١)

أُحِبُّ بِلَادَ الْغَرْبِ وَالْغَرْبُ مُوْطِنِي أَلَا كُلُّ غَرْبِيَّ إِلَيَّ حَبِيبُ

وكان «قَدْ جَمَعَ عِلْمًا عَظِيمًا» ^(٢) «فَنَزَلَ بِلَدَةَ الْبَيْرَةِ، وَقَدْ انْتَشَرَ سُمُوهُ فِي الْعِلْمِ وَالرَّوَايَةِ» ^(٣) ومكث فيها مُدَّةً، وكان قَاضِي قُرْبَةِ يَحْيَى بْنِ مَعْمَرِ بْنِ عِمْرَانَ بْنِ حَنْبَلٍ الْأَلْهَانِيُّ (ت ٢٢٦هـ) ^(٤) لَمَّا وَجَّهَهُ الْأَمِيرُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ

(١) سيأتي في مبحث شعره إن شاء الله.

(٢) ترتيب المدارك: ١٢٣/٤.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ترتيب المدارك: ١٤٥/٤ فما بعدها.

الحكم إلى قضاء قرطبة مرة ثانية بعد عزله «فلما قدم حلف أن لا يستبقي يحيى ابن يحيى، ولا وزان الكاتب»^(١)، ولا سعيد بن حسان^(٢) القاضي، فبقيت الأحكام معلقة إلى مقدم الأمير، فبلغه، فأنكر ذلك، فقال له: قد أقسمت على ذلك وفي البيرة رجل من أهل العلم والتقدم ستغنى به عنهم، يعني عبد الملك بن حبيب، فأقدمه وانفرد بفتياه «فقدم ابن حبيب قرطبة فكان نذاً ليحيى بن يحيى في الإفتاء والمشاورة، «وكان الذي بينهما سيئاً جداً»^(٣) وتقدمه يحيى بن يحيى في الممات، فبقي عبد الملك بعده منفرداً في الإفتاء والزعامة والوجهة لدى الأمراء ما يقرب من أربع سنين حتى لحق بربه.

هكذا عاد عبد الملك إلى قرطبة التي أخرج منها، عاد إليها معززاً مكرماً وتولى أعلى سلطة دينية فيها؛ الإفتاء والمشاورة. «وعرض عليه القضاء فامتنع»^(٤).

وكان مع هذا لا يفتأ من المطالعة والمراجعة والتأليف، والتصدّر للتدريس، فكان من نتيجة ذلك سعة في المعلومات، وتنوع في الثقافة، وكثرة في التأليف التي خلّدت في الناس ذكره، وشهرت أمره، وأفادت طلبة العلم جيلاً بعد جيل، حتى يومنا هذا، وأعداد كبيرة من الطلبة لهجّوا بالشّاء عليه، وأكثروا بعد موته من الترحم عليه، وعُدَّ ابن حبيب بعد ذلك من مفاخر الأندلس، ولا زالت فتاواه في كتب أهل العلم مسطورة، وعلى ألسنتهم مذكورة، يؤنس بها مع فتاوى كبار أهل العلم.

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٦٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٧٥.

(٣) ترتيب المدارك: ١٢٣/٤.

(٤) المغرب لابن سعيد: ٩٦/٢.

خِلافُ عَبْدِ الْمَلِكِ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى:

عَرَفْنَا فِيما سَبَقَ أَنَّ الْقَاضِي بَقْرُطَبَةَ يَحْيَى بْنِ مَعْمَرِ الْأَلْهَانِيِّ (ت ٢٢٦هـ) حَلَفَ أَنْ لَا يَسْتَفْتِيَ يَحْيَى بْنَ يَحْيَى... وَأَنَّهُ أَشَارَ عَلَى الْأَمِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ بِاسْتِقْدَامِ ابْنِ حَبِيبٍ مِنَ الْبَيْرَةِ، وَأَنَّهُ يُغْنِيهِ... وَكَانَ ذَلِكَ، وَقَدْ مِ ابْنُ حَبِيبٍ قُرْطَبَةَ، وَلَمْ يَكُنْ قَدُومُهُ وَتَوَلَّيْهِ هَذَا الْمَنْصَبَ لِيَقَعَ مَوْقِعًا حَسَنًا عِنْدَ يَحْيَى رَحِمَهُ اللَّهُ. وَتَقَلَّ ابْنُ الْفَرَضِيِّ وَغَيْرُهُ أَنَّ الَّذِي بَيْنَهُمَا كَانَ سَيِّئًا. وَنَقَلَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ^(١) عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّارَنْجِيِّ^(٢) أَنَّ ابْنَ حَبِيبٍ كَانَ كَثِيرَ الْمُخَالَفَةِ لِيَحْيَى، وَكَانَ قَدْ لَقِيَ أَصْبَغَ بِمَصْرَ فَأَكْثَرَ عَنْهُ، وَكَانَ إِذَا اجْتَمَعَ مَعَ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ وَنَظَرَاؤُهُمَا عِنْدَ الْأَمِيرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقُضَايَاهُ فُسِّيلُوا قَالَ يَحْيَى مَا عِنْدَهُ، - وَكَانَ أَسَنَ الْقَوْمِ وَأَوْلَاهُمْ بِالتَّقَدُّمِ - يَدْفَعُ عَلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ بِأَنَّهُ سَمِعَ أَصْبَغَ بْنَ الْفَرَجِ يَقُولُ كَذًا، فَكَانَ يَحْيَى يَغْنَمُهُ مُخَالَفَتَهُ لَهُ. فَلَمَّا كَانَ بَعْضُ الْأَيَّامِ جَمَعَهُمُ الْقَاضِي فِي الْجَامِعِ فَسَأَلَهُمْ عَنْ مَسْأَلَةٍ، فَأَفْتَى فِيهَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ حَسَّانَ وَنَظَرَاؤُهُمَا، فَخَالَفَهُمَا عَبْدُ الْمَلِكِ، وَذَكَرَ خِلَافَهُ لُهُمَا رِوَايَةً عَنْ أَصْبَغَ. وَكَانَ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَهْبٍ مِنْ أَحْدَاثِ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَكَانَ قَدْ حَجَّ وَأَدْرَكَ أَصْبَغَ بْنَ الْفَرَجِ بِمَصْرَ، وَرَوَى عَنْهُ، فَدَخَلَ يَوْمًا بِإِثْرِ شُورَى الْقَاضِي عَلَى سَعِيدِ بْنِ حَسَّانَ، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا وَهْبٍ: مَا تَقُولُ فِي مَسْأَلَةِ كَذًا؟ الْمَسْأَلَةُ الَّتِي سَأَلَهُمْ فِيهَا الْقَاضِي هَلْ تَذْكُرُ لِأَصْبَغَ بْنَ الْفَرَجِ فِيهَا شَيْئًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، أَصْبَغُ يَقُولُ فِيهَا كَذًا، وَأَفْتَى بِمُوافَقَةِ يَحْيَى وَسَعِيدٍ. فَقَالَ لَهُ

(١) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٢) منسوب إلى نارنج. بلدة بالأندلس.

سَعِيدٌ: انظر إلى ما تَقُولُ؟ أَنْتَ عَلَى يَقِينٍ مِنْ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَأَتَنِي بَكْتَابِكَ. قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى: فَخَرَجْتُ مُسْرِعًا، ثُمَّ نَدِمْتُ، وَدَخَلَ عَلَيَّ الشَّكُّ، ثُمَّ أَتَيْتُ دَارِي، وَأَخْرَجْتُ الْكِتَابَ مِنْ قُرْطَاسٍ، كَمَا رَوَيْتُهُ عَنْ أَصْبَغَ، فَسُرَرْتُ، وَمَضَيْتُ إِلَى سَعِيدٍ بِالْكِتَابِ، فَقَالَ: تَمْضِي بِهِ إِلَى أَبِي مُحَمَّدٍ، فَمَضَيْتُ بِهِ إِلَى يَحْيَى بْنِ يَحْيَى، فَأَعْلَمْتُهُ، وَلَمْ أَدْرِ مَا الْقِصَّةُ! فَاجْتَمَعَ بِالْقَاضِي، وَقَالَا: إِنَّ عَبْدِ الْمَلِكِ يُخَالِفُنَا بِالْكَذِبِ، وَالْمَسْأَلَةُ الَّتِي خَالَفْنَا فِيهَا، عِنْدَكَ هُنَا رَجُلٌ قَدْ حَجَّ وَأَدْرَكَ أَصْبَغَ، وَرَوَى عَنْهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ كَقَوْلِنَا عَلَى خِلَافٍ مَا ادَّعَاهُ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَارْدَعُهُ وَكُفَّهُ. فَجَمَعَهُمُ الْقَاضِي ثَانِيًا، وَتَكَلَّمُوا، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: قَدْ أَعْلَمْتُكَ مَا يَقُولُ فِيهَا أَصْبَغُ، فَبَدَرَ عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ وَهْبٍ، وَقَالَ: يَكْذِبُ عَلَيَّ أَصْبَغُ، وَأَنَا رَوَيْتُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ عَنْهُ عَلَى مَا قَالَ هَذَا، وَهَذَا كِتَابِي، فَأَخْرَجَ الْمَسْأَلَةَ، فَأَخَذَ الْقَاضِي الْكِتَابَ، وَقَرَأَ الْمَسْأَلَةَ، وَقَالَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ مَا سَاءَ مِنْ الْقَوْلِ، وَقَالَ: تُفْتِنَانَا بِالْكَذِبِ وَالْخَطَا، وَتُخَالِفُ أَصْحَابَكَ بِالْهَوَى؟! لَوْلَا الْبُقْيَا عَلَيْكَ لِعَاقَبْتُكَ. ثُمَّ قَامُوا. قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى: فَلَمَّا خَرَجْتُ مَرَرْتُ عَلَى دَارِ ابْنِ رُسْتَمِ الْحَاجِبِ، فَرَأَيْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ خَارِجًا مِنْ عِنْدِهِ، وَفِي وَجْهِهِ الشَّرُّ، فَقُلْتُ: مَا لِي لَا أَدْخُلُ عَلَى ابْنِ رُسْتَمٍ؟ فَدَخَلْتُ فَلَمْ يَنْتَظِرْ جُلُوسِي حَتَّى قَالَ: يَا مَسْكِينُ، مِنْ غَرِّكَ؟ أَوْ مَنْ أَدْخَلَكَ فِي هَذَا الْعَارِضِ؟ مِثْلُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ وَتَكْذُوبُهُ؟! فَقُلْتُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّمَا سَأَلَنِي الْقَاضِي عَنْ شَيْءٍ، فَأَجَبْتُهُ بِمَا عِنْدِي، ثُمَّ خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ، وَكَانَ عَبْدُ الْمَلِكِ قَدْ شَكَا إِلَيْهِ مَا وَقَعَ، وَقَالَ: إِنَّ الْقَاضِي أَتَى بِرَجُلٍ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالرَّوَايَةِ، فَأَجْلَسَ مَعِي، وَكَذَّبَنِي، وَأَوْقَفَنِي مَوْقِفًا عَجَبًا. فَقَالَ لَهُ ابْنُ رُسْتَمٍ: اكْتُبْ بَطَاقَةً بِالْقِصَّةِ، وَارْفَعَهَا لِلْأَمِيرِ، فَكَتَبَ يَصِفُ الْقِصَّةَ، وَيُسَنِّعُ. فَأَمَرَ الْأَمِيرُ أَنْ يُبْعَثَ إِلَى

القاضي، فُبِعَتْ فيه، فَخَرَجَتْ وصِيَّةُ الأميرِ يقولُ: لك في أمرك أن تُشاورَ عبدالأعلى؟! وكان عبدالمليك قد بنى بطاقته على أن يحيى بن يحيى أمره بذلك. فقال القاضي: ما أمرني أحدٌ بمشاورته، ولكنّه كان يَخْتَلِفُ إليّ، وكنتُ أعرفُهُ من أهل الخير والعلم، مَعَ الحَرَكَةِ والفَهْمِ، والحَجَّ والرحلة، فلم أر نفسي في سعةٍ من تزكٍ مُشاورةٍ مثله، وسألَ الأميرُ وُزَرَاءَهُ عن عبدالأعلى، فأنشأوا عليه، ووصفوا علمه وولاءه، وكان له ولاءٌ. قال عبدالأعلى: فصَبَّحتُ يوماً عيسى ابن الشهيد، فقال لي: قد رُفِعَتْ عَلَيْكَ بطاقةٌ رَدِيئَةٌ، لكن دفعَ اللهُ شرَّها».

ومع ما في هذا الخبر من سُوءِ العلاقة بين الرجلين يحيى بن يحيى وعبدالمك بن حبيب، إلاَّ أنَّه لا يُضْمَرُ أحدهُما للآخر إلاَّ خيراً. فاختلافهما - هنا على الأقل - عِلْمِيٌّ خَالِصٌ، كَمَا يَظْهَرُ من سياقِ الخبر، ولا أَظُنُّ أنَّ ابن حبيبٍ يَتَعَمَّدُ الكَذِبَ على شَيْخه، فلعلَّه واهمُّ في ذلك، أو فَهَمَ منه غير مقصوده أو يكون لأصبغ - رحمه الله - أكثرُ من رأيٍ... والدليل على سَلَامَةِ السَّرِيَةِ في كلِّ واحدٍ منهما تَجَاهِ الآخرِ ما حَكَى القاضي عياضٌ - رحمه الله - «أنَّ الأميرَ عبدالرحمن بن الحكم وجد على ابن حبيب، وقال له: تعلم يدي عندك وأريدُ أن أسألك عن شيءٍ فاصدقني فيه، فقال: نَعَمْ، لا تَسألني عن شيءٍ إلا صدقتك فيه، فقال: إِنَّه قد رُفِعَ إلينا عن يحيى والقاضي أنَّهما يعملان علينا في هذا الأمر. فقال ابن حبيب: قد عَلِمَ الأميرُ ما بيني وبين يحيى، ولكنِّي لا أقولُ عليه إلا الحقَّ، ليس يحيى بن يحيى إلاَّ مِمَّنْ يُخَيِّبُ الحقَّ، وكلُّ ما رُفِعَ عليه فَبَاطِلٌ، وأمَّا القاضي...»^(١).

(١) ترتيب المدارك: ١٣١/٤.

وبالمقابل فإنَّ يحيى بن يحيى عاملاً بمثل ذلك في قصّة رواها القاضي عياض أيضاً. قال: «وقد ذُكر أنَّ بعضَ جيران ابن حبيب اشتكى إليه بأنَّ بعضَ المتصرفين لبغض الوُزراءِ يؤذيه ويستطيلُ عليه، فأمرَ عبدُالملك برصده، فجيءَ به إليه، فضُربَ بين يديه ضرباً مبرحاً، فشكا إلى صاحبه، فكتب إلى يحيى بن يحيى، فذكر له ما صنعَ ابنُ حبيبٍ بصاحبه وحاشيته، وسألهُ تأييده عليه عند الأمير، فكتبَ إليه يحيى: ما كنّا نعينُكَ على العلمِ وأهلِهِ، وإيْمُ الله لأقلّامنا أنْفدُ من سِهَامِكم، فأنصِرْف عن رأيك والسّلام.»^(١)

ففي هذين الخبرين يتجلّى خلوصُ النّية، وصِدْقُ الطّويّة بين الرّجلين - رَحِمَهُمَا اللهُ - وعفا عتاً وعنهما.

تصدّره للعلم وأشهر تلاميذه:

لَمَّا عاد ابنُ حبيبٍ إلى الأندلس تصدّر لنفع الطّلبة ونشر العلم فأقبل عليه الطّلبة، وهُرِّعوا للأخذ عنه؛ لما تميّز به من تنوّع في الثّقافة، وسعة في الاطّلاع، ورعاية الصّدر؛ لذا كان «يُخرَجُ من الجامع وخلفه نحو من ثلاثمائة من طالبِ حديث، وفرائض، وفقه، وإعراب، وقد رتّب الدّول عليهم كلّ يوم ثلاثين دّولة، لا يُقرأ عليه فيها شيءٌ إلّا تأليفه أو «موطأ مالك»...»^(٢) ولذلك لا يستغرب قول أحد طلابه: «لو رأيتَ ما كان على باب ابن حبيبٍ لازدريتَ غيره»^(٣) فشاع عِلْمُهُ بالأندلس حتّى عم أغلب أقطارها، فصار - كما قيل -:

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر نفسه: ١٢٤.

(٣) من كلام تلميذه يوسف المغامي. كما في المصدر السابق.

«أكثرُ فقهاء الأندلسِ وشعرائهم، فعن عبد الملك يأخذُ، وعن مجلسه ينهضُ»^(١)
وسواء في ذلك حُكَّامُهم وعامَّتُهم «فكان أكثر من يختلف إليه الملوك وأبناؤهم
من أهل الأدب»^(٢) وكان من بين طلبته:

- ١ - إبراهيم بن خالد اللخمي (ت ٢٧٠ هـ).
- ٢ - إبراهيم بن شعيب الباهلي (ت ٢٦٥ هـ).
- ٣ - إبراهيم بن ليبي، أبو إسحاق بن الحائك (ت ؟).
- ٤ - إبراهيم بن يزيد بن قُلم الأموي (ت ٢٦٨ هـ).
- ٥ - أحمد بن مروان الرصافي (ت ٢٨٦ هـ).
- ٦ - بقي بن مخلد بن يزيد القرطبي (ت ٢٧٦ هـ).
- ٧ - زكريّا بن شُموس، يُعرف بـ «ابن الطنجية»، الإشبيلي (ت ٣٠٠ هـ) قال
القاضي عياض: «وهو آخر من روى عنه»^(٣).
- ٨ - سعيد بن نمير^(٤) بن سليمان بن الحسن الغافقي (ت ٢٦٩ هـ).
- ٩ - سليمان بن نصر بن منصور المُرِّي (ت ٢٦٠ هـ).
- ١٠ - صباح بن عبد الرحمن بن الفضل بن عميرة العتيقي (ت ٢٩٤ هـ).
- ١١ - عامر بن معاوية بن عبد السلام بن زياد القرطبي (ت ٢٧٧ هـ).
- ١٢ - عبد الأعلى بن مَعْلَى الخولاني (ت ؟) ذكره القاضي عياض وقال: أخذ

(١) ترتيب المدارك: ١٢٥/٤. (الرباط).

(٢) ترتيب المدارك: ١٢٨/٤. (الرباط).

(٣) قارن تاريخ وفاة المذكور بقول القاضي عياض: «كان المغامي آخرهم موتاً» وتوفي المغامي
- رحمه الله - سنة ٢٨٨ هـ! وانظر في وفاته غيره أيضاً من تلاميذه ممن توفي بعد المغامي.

(٤) في ترجمة ابن حبيب في ترتيب المدارك «نمير»، وفي ترجمته هو سعيد بن نمر. أو «النمر».

عن ابن حَبِيبٍ، ثم نقل عن علي بن الحسن قوله: «أدرك ابن حَبِيبٍ ولم يأخذ عنه»!؟

١٣ - عَبْدُ الْجَبَّارِ بْنُ فَتْحٍ بن منتصر البَلَوِيّ (ت ٢٥٦ هـ).

١٤ - عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدٍ بن أَبِي مَرِيَم (ت ٢٩٠ هـ).

١٥ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْفَرَجِ الثَّمِيرِيُّ (ت ٢٦٠ هـ).

١٦ - عبدالمجيد بن عَقَّانِ البَلَوِيّ (ت ٢٦٨ هـ).

١٧ - عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بن حَبِيبٍ (ت ٢٩١ هـ) ابن المؤلّف. جاء في ترتيب المدارك: ١٢٣/٤ (عبدالله) وفي ترتيب المدارك: ١٤١/٤: «خلف ابنين محمداً وعُبَيْدَ اللَّهِ»، وذكر وفاته هنا سنة ٢٩١ كما ذكرنا، وفي ص ٤٣٥ ذكر عبيد الله أيضاً. وقال: توفي سنة نيف وتسعين!؟. وسنذكر أخاه محمداً في موضعه إن شاء الله.

١٨ - عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ قَمَرٍ الزَّاهِدُ: ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٤/٤٣٥ هو وأخاه محمداً، وقال: «وتزوَّج عبيدالله ابنته بعد وفاته» وفي تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٢ «أخبرني بذلك ختنه أبو عبدالله محمد بن قَمَرٍ الزَّاهِدُ الفقيه رحمه الله. فأَيُّهُما كان ختنه عبيدالله أو محمد؟! أو كلاهما كان ختناً له.

١٩ - عُمَرُ بْنُ مُوسَى الكِنَانِي الإلبيريّ (ت ٢٥٧ هـ).

٢٠ - فَضْلُ بْنُ فَضْلٍ بن عَمِيرَةَ بن راشد (ت ٢٦٥ هـ).

٢١ - كُرْزُ بْنُ يَحْيَى بن محرز الصّدفي (ت في إمرة عبدالرحمن بن الحكم؟).

٢٢ - مَالِكُ بْنُ مَعْرُوفٍ (ت ٢٦٤ هـ).

٢٣ - مُحَمَّدُ بْنُ الْحَارِثِ بن أَبِي سَعِيدٍ الْقُرْطُبِيُّ (ت ٢٦٠ هـ).

٢٤ - مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ بن حَسَّان (ت ٢٦٦ هـ). والده من كبار الفقهاء.

- ٢٥ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْكَلَاي (ت ٢٨٣ هـ) .
- ٢٦ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ قَيْسٍ (ت ٢٨٢ هـ) .
- ٢٧ - مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ (ابن الْمُؤَلَّف) تُرَاجِعْ ترجمة أخيه (عبيد الله) .
- ٢٨ - مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ يَوْسُفَ الْكِنْدِيِّ (ت ؟) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي تَرْجُمَتِهِ شَرِكَ أَخَاهُ يَحْيَى فِي أَكْثَرِ رِجَالِهِ إِلَّا سَحْنُونَ، وَأَبَا زَيْدَ، وَابْنَ بُكَيْرٍ، وَذَكَرَ فِي شَيْوِخِ أَخِيهِ يَحْيَى الْآتِي عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ .
- ٢٩ - مُحَمَّدُ بْنُ عَمِيرَةَ الْعَتِيقِي (ت ٢٧٦ هـ) .
- ٣٠ - مُحَمَّدُ بْنُ قَمَرٍ الزَّاهِدِ . يَرَاجِعْ ترجمة أخيه عُبَيْدِ اللَّهِ .
- ٣١ - مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ بْنِ بَزْزِيعٍ الْأُمَوِيِّ (ت ٢٨٧ هـ) .
- ٣٢ - مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو سَعِيدٍ الْأُمَوِيِّ (ت ٢٨٢ هـ) .
- ٣٣ - مُطَرِّفُ بْنُ قَيْسٍ (ت ؟) .
- ٣٤ - يَحْيَى بْنُ رَاشِدٍ، أَبُو بَكْرٍ الْقُرْطُبِيُّ (ت فِي حَدُودِ ٢٨٧ هـ) .
- ٣٥ - يَحْيَى بْنُ عُمَرَ بْنِ يَوْسُفَ الْكِنْدِيِّ (ت ٢٨٩ هـ) .
- ٣٦ - يُوسُفُ بْنُ يَحْيَى الْمَغَامِي (ت ٢٨٨ هـ) رَاوِي مَوْلَفَاتِ ابْنِ حَبِيبٍ .
- وَقِيلَ : إِنَّهُ زَوْجُ ابْنَتِهِ ؟

أَقْوَالُ الْعُلَمَاءِ فِيهِ مِنْ مَدْحٍ وَقَدَحٍ :

ابْنُ حَبِيبٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَفَا عَنْهُ - فِيهِ كَثِيرَةٌ مِنْ صِفَاتٍ حَمِيدَةٍ تَسْتَحِقُّ أَنْ تَذَكَرَ فَتَشْكُرَ، وَيُنْتَبِهُ عَلَيْهِ فِيهَا وَتُنْشَرُ، وَفِيهِ صِفَاتٌ ذَمِيمَةٌ لَا يَسْتَطِيعُ الْبَاحِثُ الْمُنْصِفُ أَنْ يُغْفَلَهَا؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ حَاكِمًا عَدْلًا نَاقِدًا مُنْصِفًا يَذْكُرُ الْمَحَاسَنَ وَالْمَسَاوِيءَ؛ وَلَيْسَ كُلُّ مَا يُقَالُ مِنْ مَدْحٍ أَوْ قَدَحٍ يُلْزَمُ الْمَمْدُوحُ أَوْ الْمَقْدُوحُ فِيهِ، بَلْ هَذِهِ الْأَقْوَالُ خَاضِعَةٌ لِلدَّرْسِ وَالتَّمْحِصِ وَالتَّحْلِيلِ، وَيَجِبُ أَنْ

لا يُغفلَ أثرُ المعاصرة في إصدارِ بعضِ الأحكامِ، وما يُصاحب ذلك من تأثيرِ
نَفْسِيٍّ أو سياسيٍّ أو اجتماعيٍّ . .

ولقد كَثُرَتْ عباراتُ المَدْحِ وَالْقَدْحِ في عَالِمِنَا الإمامِ العلامةِ عبدِالمَلِكِ
ابنِ حبيبٍ . فَمِمَّا جاء في مدحه :

ثناؤهم عليه في (حفظه وجوده تأليفه) :

فوصفه ابنُ الفَرَضِيِّ^(١) بأنه «كان . . . مؤلفاً مُتَقَنّاً» وقال : «كان عبدُالمَلِكِ
حافظاً للفقهِ على مذهب مالِكٍ، نبلاً فيه» وقال العُتَيْبِيُّ^(٢) : «ما أعلمُ أحداً أَلَفَ
على مذهبِ أهلِ المدينةِ تأليفه، ولا لطالبٍ أنفعَ مِن كُتُبِهِ، ولا أحسنَ من
اختياره». ويصفه ابنُ عَدَّارٍ بقوله^(٣) : «وكان ابنُ حبيبٍ أديباً، نحويّاً، حافظاً،
شاعراً، متصبراً في فنون العلم من الأخبار والأنساب والأشعار، وله مؤلفات
حسان في الفقه والأدب والتواريخ كثيرة» وينحو لهذا وصفه ابنُ الفَرَضِيِّ في
كتابه المؤلَّف في طبقات الأُدباء^(٤).

وثناؤهم على كثرة قراءته، وسعة اطلاعه :

كان «جَماعَةٌ كثيرُ الكُتُبِ»^(٥) وقال ابنُ أبي مَرِيَمٍ^(٦) : «كان ابنُ حبيبٍ
عندنا نازلاً بمصر، وما كنتُ رأيتُ أدومَ منه على الكتاب، فدخلتُ عليه في

(١) تاريخ علماء الأندلس : ٢٧٠ .

(٢) ترتيب المدارك : ١٢٦ / ٤ .

(٣) البيان المغرب : ١٦٥ .

(٤) نقله القاضي عياض في ترتيب المدارك : ١٣٠ / ٤ .

(٥) قاله أحمد بن عبد البر، نقله القاضي عياض في ترتيب المدارك : ١٢٤ / ٤ .

(٦) المصدر نفسه : ١٣٠ / ٤ .

القائلة في شدة الحرّ، وهو جالسٌ على سُدّة، وعليه طويلةٌ، فقلت: ما هذا؟! قلّسوة في مثل هذا؟! فقال: هي تيجاننا، فقلتُ له: فما هذا الكتاب؟ متى تقرأ هذا؟!...».

وقال المغامي^(١): «طرقْتُ عبد الملك بن حبيب يوماً بغلسٍ حرصاً على الاقتباس منه، واستأذنتُ عليه، فأذن لي، ودخلتُ فإذا هو جالسٌ في مجلسه عاكفاً على الكتب قد أحاطت به، فنظر فيها والشمعةُ بين يديه تقدُّ، وطويلة عليه، فسلمتُ فرّد عليّ، وقال لي: يا يوسف، أوقد انسلخ الصُّبحُ؟! قلتُ: نعم، وقد صلّينا، فقام إلى صلاة الصُّبح فصلاًها، ثم رجع إلى مقعده، وقال: يا يوسف ما صلّيتُ هذه الصَّلَاة إلا بوضوء العشاء الآخرة».

ومما يدلُّ على سعة علمه وثقافته، وكثرة العلوم التي يُجيدها، وبراعته ما ذكر القاضي عياض - رحمه الله - قال^(٢): «ذكر بعضُ المشيخة أنّه لما دنا من مصر في رحلته أصاب جماعةً من العلماء بارزين لتلقّي الرُّفقة على عادتهم، فكلّما أطلَّ عليهم رجلٌ له هيبةٌ ومنظرٌ رجّحوا الظنَّ به، وقضوا بفراستهم عليه، حتّى رأوه - وكان ذا منظرٍ جميلٍ - فقال قومٌ: هذا فقيهٌ، وقال آخرون طيبٌ، وقال آخرون: خطيبٌ، فلمّا كثر اختلافهم تقدّموا نحوه وأخبروه باختلافهم فيه وسألوه عن ما هو؟ فقال لهم: كلهم قد أصاب، وجميع ما قررتُم أحسنُّه، والخبرة تكشف الحيرة، والامتحان يجلي عن الإنسان.. فلما حطَّ رحله ولقي الناس شاع خبره، قصده كلُّ ذي علم يسأله عن فنّه، وهو يجيبه جواب متحقق، وعجبوا من ثبوتِ علمه» ووصفه ابن الفرضي بأنه «كان

(١) المصدر نفسه.

(٢) ترتيب المدارك: ١٢٥/٤.

فقيهاً، مفتياً، نحويًا، لغويًا، نسابةً، إخباريًا، عروضيًا، فائقًا، شاعرًا، محسنًا مرسلًا، حاذقًا، متقنًا^(١).

وأثنوا على فقهه ومعرفته بأقوال مالك وأصحابه:

بأنه «كان ذابًا عن قول مالك»^(٢) وأنه «حافظٌ للفقه على مذهب مالك نبيلًا فيه»^(٣) وأنه «كان رأسًا في مذهب مالك»^(٤) وقال الحميدي^(٥): «فقيهٌ مشهورٌ، متصرفٌ في فنون الآداب وسائر المعاني، كثيرُ الحديثِ والمَشَايخ». وقال عيسى بن دينار^(٦): «وإنَّه لأفقه ممَّن يريد أن يأخذَ عنه العلم» ووصفه الذهبيُّ في تاريخه^(٧) بأنَّه: «أحدُ الأعلام، وإنَّه كان مشهوراً بالحدق في مذهب مالك» وقال الصَّفديُّ^(٨): «كان موصوفاً بالحدق في مذهب مالك» إلى غير ذلك من عبارات الثناء من علماء عصره فَمَّن بعدهم. وكتابه «الواضحة» عمدة عند المالكية.

وأثنى عليه الوزيرُ الفتحُ بنُ خاقان في كتابه «مطمح الأنفس»^(٩) - على

(١) ذكره في كتابه طبقات الأدباء ونقله عنه القاضي عياض في ترتيب المدارك.

(٢) قاله إبراهيم بن القاسم بن هلال. يُراجع: ترتيب المدارك: ١٢٤/٤.

(٣) ترتيب المدارك: ١٢٣/٤. عن تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) جذوة المقتبس: ٢٦٣.

(٦) ترتيب المدارك: ١٢٤/٤.

(٧) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٨) الوافي بالوفيات: ١٥٨/١٩.

(٩) مطمح الأنفس: ٣٦، ونفع الطيب: ٦/٢.

طريقته المسجوعة - فَقَالَ: «الفقيه، العالم، أبو مروان عبد الملك بن حبيب السلمي، أي شرف لأهل الأندلس ومفخر، وأي بحر للعلوم يزخر، خلدت منه الأندلس فقيها عالما، وأعاد مجاهل جهلها معالما، وأقام فيها للعلوم سوقا نافقة، ونشر منها ألوية خافقة، وجلا عن الأبواب صدا الكسل، وشحذها شحذ الصوارم والأسل، وتصرف في فنون العلوم، وعرف كل معلوم، وسمع بالأندلس وتفقه، حتى صار أعلم من بها وأفقه، لقي أنجاب مالك، وسلك في مناظرتهم أوعر المسالك، حتى أجمع عليه الاتفاق، ووقع على تفضيله الإصفاق. ويقال: إنه لقي مالكا آخر عمره^(١) وروى عنه عن سعيد بن المسيب. . .»
اتَّهَامُهُ بِالْكَذِبِ:

ومن ناحية أخرى انتقده جماعة من العلماء وذمّوه واتَّهَمُوهُ بِالْكَذِبِ وتألّبوا عليه، وبعضهم حسدّه لمكانته الاجتماعية والعلمية؛ لقربه من السلطان وكثرة إقبال الطلبة عليه. وتمكّنه من العلوم، وسعة حفظه، وإجادته علومًا ومعارف لم تكن شائعة عند علماء عصره ومصره. قال ابن حيّان^(٢): «وقرات بخطّ عبادة الشّاعر قال: كان يحيى بن يحيى وأصحابه الفقهاء يحسدون عبد الملك بن حبيب؛ لتقدّمه عليهم بعلوم لم يكونوا يعلمونها ولا يشرعون فيها؛ إذ كان مع تقدّمه في الفقه والحديث عالما بالإعراب واللغة، مُفْتَنًا بالعلوم القديمة، متصرفًا في الآداب الناصعة، له تواليف جمّة في أكثر

(١) هذا لا يصح بحال؛ لأنه لم يرحل إلى المشرق إلا بعد وفاة مالك بدهر، ونحن نقدر مولد ابن حبيب سنة ١٧٤ هـ، وفاته مالك سنة ١٧٩ هـ. فهل يمكن بعد ذلك أن يلقي مالكا، ومالك بالمدينة وابن حبيب بالأندلس؟
(٢) المقتبس: ٤٨.

الفنون، منها كتابه في «إعراب القرآن» وفي «شرح الحديث» وفي الأنساب والتَّجْوم وغيرها.

ووصفه أحمد بن عبد البرُّ بأنه طويلُ اللِّسان^(١). وقال ابنُ الفَرَضِيِّ^(٢): «لم يقدم علينا أحد أفقه من سُحنون إلاَّ أنَّه قدم علينا مَنْ هو أطولُ منه لِسَانًا» يعني ابنَ حَبِيبٍ. لذلك وفَّقوا منه موقف النَّد المخالف وأعانهم على ذلك ما اتصف به ابن حَبِيبٍ - عفا الله عنه - من طُول لِسَانِهِ وردَّه على أَفاضل العلماء بأقبح ردِّ وأخشن عبارة، كموقفه من أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سَلَّام، وتغليظه له، ووصفه الإمامُ أبا حَنِيفَةَ بالكَذِبِ، ونقله عن مُطَرِّفٍ عن مالكٍ أنَّه هو وأصحابه الدَّاءُ العُضَالُ. وذكر ابن حَبِيبٍ كلَّ ذلك في كتابه الذي بين أيدينا (تفسير غَرِيبِ المَوْطَأ). ثم فساد ما بينه وبين مفتي الأندلس يَحْيَى بن يَحْيَى، وله سمعةٌ حسنةٌ في أغلب الأوساط الأندلسية.

اتِّهَامُهُ بِالسَّمَاعِ:

واتَّهَمُوا ابنَ حَبِيبٍ أيضاً بأنَّه كان يأخذُ بالرُّخصة في السَّماعِ، وكان له جَوَارٍ يُسَمِّعُهُ، ويظهرُ أنَّ قائلَ هذا استفاده من شعرٍ بهذا المعنى قاله الشاعرُ الأندلسيُّ يَحْيَى بنُ حَكَمٍ الغَزَالُ (ت ٢٥٠ هـ)^(٣)، كل هذا وذاك يمكن

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٢، وقارن بترتيب المدارك.

(٢) المصدر السابق.

(٣) شاعرٌ أندلسيٌّ جميلُ الصُّورة في شبابه وكُهولَتِهِ وكِبَرِهِ، لذا لُقِّبَ بـ«الغَزَالِ»، وكان كثير الشعر، محسنًا، له منزلة عالية عند خلفاء بني أمية بالأندلس، يبعث به سفارة إلى البلاد، ثقة بحكمته وعقله. . وكان شاعرًا هجاءً، وحاول الدكتور محمد رضوان الدَّاية أن يدفع ذلك عنه؟ ونسبه إلى بكر بن وائل؟ ولا دليل على ذلك هو (البكريُّ) صحيح لكن قد =

الاعتذار عنه إلى حدٍّ ما، وبعضه تحاملاً ظاهرٌ عليه - رحمه الله - مثل اتهامه بالرخصة في السماع كما سنوضحه إن شاء الله .

تَهَاوُنُهُ بِالرَّوَايَةِ :

ومن صفاته التي استغلَّها خُصُومه : (تَهَاوُنُهُ بِالرَّوَايَةِ) وهذا عَيْبٌ لا يمكن دفعه، وقد استفاض ذكره عند العلماء حتَّى عدُّوا ابن حبيبٍ في الضَّعْفَاءِ من رُوَاةِ الْحَدِيثِ، وقد أَخَذَ الْعِلْمَ عن بعضِ الْعُلَمَاءِ الَّذِينَ لَا يَرْقُونَ إِلَى دَرَجَةِ الْعَدَالَةِ، وَهُمْ إِلَى الضَّعْفِ أَقْرَبُ، وَبَعْضُهُمْ مُتَّقٍ عَلَى ضَعْفِهِ، فَضْلاً عَنْ تَهَاوُنِهِ هُوَ نَفْسُهُ بِالرَّوَايَةِ حَتَّى كَذَّبُوهُ . وتختلف عبارات العلماء في تجريحه من مقلٍّ ومستكثرٍ حتَّى تصلَ إِلَى دَرَجَةِ وصفه بـ «الكَذِبِ» ولا أعلمُ أحداً من الْعُلَمَاءِ نفى عنه هذا . ولا يَسْتَطِيعُ الْمُدَافِعُ عنه أَنْ ينفي ما هو قائمٌ وثابتٌ في مؤلفاته، فهي لازمة له، غير مُنْفَكَّةٍ عنه - رحمه الله وعفا عنا وعنه - . وقد اتَّهَمَهُ بِالتَّهَاوُنِ فِي الرَّوَايَةِ عُدُولُ الْمُحَدِّثِينَ وثقاتهم من صيارفة الحديث، وأكابر أهل علم الجرح والتَّعْدِيلِ، خلفاً وسلفاً من أندلسيين ومشاركة من طلابه فَمَنْ بَعْدَهُمْ، وإن كان هو «أَوَّلُ مَنْ أَظْهَرَ الْحَدِيثَ بِالْأَنْدَلُسِ»^(١) لكنَّه

= يكون من آل أبي بكر مثلاً، وقد يكون من بكر بن وائل بالولاء، فكيف يكون عربي الأرومة؟ كما يقول الدكتور . وقد هجا القاضي يُحَابِر، وأخاه مُعَاذاً، ونَصْرًا الْخَصِي، وَزُرْيَاباً الْمَغْنِي . هكذا ذكر المحقِّق فيما جَمَعَهُ من شعره، وهو قليلٌ من كثيرٍ، فإنَّ ديوان الغزال كبيرٌ، جمعه حبيب بن أحمد الشطجيبي ورَّثه على حروف المعجم . يُراجع : جذوة المقتبس : ٣٧٤، والمُطَرَّب : ١٣٦، والبيان المغرب : ٩٣/٢، والمغرب : ٥٧/٢ . ويظهر أنَّ شعره في هجاء ابن حبيب فقد مع ما فقد من شعره فلم يذكر جامع الديوان أنه عثر على شيء منه .

(١) تقدم مثل هذا .

أظهره على غير الطريقة التي سار عليها أهل الحديث من التدقيق والتوثيق، وكثرة التحري، وقوة الضبط، وتطبيق مبدأ الجرح والتعديل تطبيقاً دقيقاً، والحكم على الأحاديث التي يوردها في مؤلفاته إلى غير ذلك من المناهج المحكمة التي سار عليها علماء الحديث. فلم يكن ابن حبيب - عفا الله عنه - يسمع أغلب الكتب والأحاديث التي يرويها عن شيوخه «وكان يتساهل في سماعه ويحمل عن طريق الإجازة أكثر رواياته» كذا قال ابن الفرضي^(١)، وزاد: «لم يكن لابن حبيب علم بالحديث وكان لا يعرف صحيحه من سقيمه». وقال أحمد بن خالد بن الجباب^(٢): «لم يخرج ابن وضاح لابن حبيب شيئاً، وكان لا يرضى عنه».

أقول: ابن وضاح من تلاميذ ابن حبيب وكان ابن وضاح المذكور يقول: «إنه لم يسمع من أسد بن موسى»^(٣).

وأسد بن موسى من شيوخ ابن حبيب، وأكثر رواياته في كتابه «الثحف...» عنه؟! وروى ابن وضاح قال^(٤): «قال لي الحزامي^(٥): أتانني صاحبكم ابن حبيب بغرارة^(٦) مملوءة كتباً فقال لي: هذا علمك تجيزه لي؟! فقلت له:

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

(٢) ترتيب المدارك: ١٧٤/٥، ١٧٨ (الرباط).

(٣) ترتيب المدارك: ١٢٩/٤.

(٤) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

(٥) هو إبراهيم بن المنذر سبق ذكره في شيوخ ابن حبيب، وذكره القاضي عياض في شيوخ ابن وضاح أيضاً (ترتيب المدارك: ٤٣٦/٤ الرباط).

(٦) الغرارة: الوعاء، بغين معجمة مكسورة.

نَعَمْ، ما قرأ عليّ منه حرفاً، ولا قرأته عليه» مع أنّ ابنَ وضّاحٍ كان يُثني على ابنِ حَبِيبٍ، فلعلّه كان يثني عليه من جوانب، ولا يرضى عنه من جانب التّساهل بالرواية. وروى ابنُ أبي مريمَ خبراً مثل هذا سبق أن ذكرنا أوله، وفي آخر الخبر: «... قلتُ فما هذه الكتُبُ، متى تقرأ هذه؟ فقال: ما أشتغل بقراءتها، قد أجازها لي صاحبها، فخرجتُ من عنده فأتيتُ أسدَ بنَ موسى فقلت: أيُّها الشَّيخُ تمنعنا أن نقرأ عليك وتجيّزُ غيرَنا؟! فقال: أنا لا أرى القراءةَ فكيف أجيزُ؟! إنّما أخذ مني كُتُبِي يكتُبُ منها ليردّها عليّ»^(١). وهذا معنى قولِ ابنِ وضّاحٍ: «لم يَسْمَعْ مِنْ أسدِ بنِ موسى».

ونَقَلَ أبو الوليد الباجي، وابنُ حَزْمٍ عن أبي عُمَرَ بنِ عبد البرّ أنه كان يُكذِّبُه^(٢) وقال ابنُ حَزْمٍ^(٣): «أمّا أحاديثُ عبد الملكِ بنِ حَبِيبٍ فكلُّها هَالِكَةٌ» وعلّقَ الحافظُ الذَّهبيُّ في تاريخه^(٤) على ذلك فقال: «وقد أضعف ابن حزم وغيره عبد الملك بن حَبِيبٍ، ولا ريبَ أنّه كان ضَعِيفاً» ونقلَ الحافظُ الذَّهبيُّ عن الصّدفي^(٥): «كان ابنُ حَبِيبٍ كثيرَ الجمعِ، معتمداً على الأخذِ بالحديثِ، ولم يكن يميّزه ولا يدري الرّجالُ، وكان فقيهاً في المسائل، وكان يُطعن عليه بكثرةِ الكُتُبِ». وقال الصّدفيُّ^(٦) - أيضاً -: «قلتُ لأحمد بن خالد: إنّ

(١) ترتيب المدارك: ١٣٠/٤، وراجع: تاريخ علماء الأندلس: ١٧٠، ١٧١ مع اختلاف العبارة.

(٢) ترتيب المدارك: ١٢٩/٤.

(٣) رسائل ابن حزم: ٤٣٤.

(٤) تاريخ الإسلام: ٢٥٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

«الواضحة» عجيبة وإن فيها علماً عظيماً، فما مدخلها؟ قال: أول شيء أنه حكى فيها مذاهب لم نجد لها لأحد من أصحابه، ولا نقلت عنهم، ولا هي في كتبهم» وقال القاضي عياض^(١): «إن أحمد بن خالد لم يكن يرضى عنه»، ونقل الحافظ ابن حجر عن الصديقي^(٢): «كَانَ يَطْعَنُ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَسْتَجِيزُ الْأَخَذَ بِالْمَنَاوِلَةِ بِغَيْرِ مُقَابَلَةٍ» وَنَقَلَ الْحَافِظُ الدَّهَبِيُّ - رحمه الله - عن أحمد بن عبد البر النارنجي قوله^(٣): «هو أول من أظهر الحديث بالأندلس، وكان لا يميز صحيحه من سقيم، وَلَا يَفْهَمُ طُرُقَهُ وَيُصَحِّفُ أَسْمَاءَ الرِّجَالِ، وَيَحْتَجُّ بِالْمَنَاقِبِ، فَكَانَ أَهْلُ زَمَانِهِ لَا يَرْضَوْنَ عَنْهُ وَيَنْسِبُونَهُ إِلَى الْكَذِبِ» وقال الحميدي^(٤): «ما أحاديثه إلا غرائب كثيرة» ومثله قال الضبي^(٥).

الدِّفَاعُ عَنْهُ فِي بَعْضِ مَا نُسِبَ إِلَيْهِ :

من أبرز المدافعين عن ابن حبيب - رحمه الله - الإمام العلامة منذر بن سعيد البلوطي^(٦) - رحمه الله - قال^(٧): «لو لم يكن من فضل عبد الملك إلا أنك

(١) ترتيب المدارك: ١٢٩/٤ .

(٢) لسان الميزان: ٦١/٤ .

(٣) تاريخ الإسلام: ٢٥٩ .

(٤) جذوة المقتبس: ٢٦٣ .

(٥) بغية الملتبس: ٣٦٤ .

(٦) عالم أندلسي شهير، كان قاضي الجماعة بقرطبة يُنسب إلى فحص البلوط موضع قرب قرطبة، وكان خطيباً بليغاً مفوهاً فقيهاً محققاً. (ت ٣٥٥ هـ).

أخباره في تاريخ علماء الأندلس: ١/١٤٤، وجذوة المقتبس: ٣٤٨ وغيرهما.

(٧) ترتيب المدارك: ١٣١/٣ .

لا تجد أحداً ممن تُحكى عنه معارضته والردُّ لقوله ساواه في شيء، وأكثر ما تجد أحدهم يقول: كَذَبَ عَبْدُ الْمَلِكِ، وَأَخْطَأَ، ثم لا يأتي بدليل على ما ذكره.

ومن المدافعين عن ابن حبيب القاضي عياض - رحمه الله - قال^(١): «وقد ذكرنا في أخبار ابن وهب بعد هذا قصته التي تُحوّل عليه بها، وليس بها ما يقوم به دلالة على تكذيبه وترجيح نقل غيره على نقله. وكان أحمد بن خالد سيء الرأي فيه.» يشير القاضي عياض إلى قصة ذكرناها في مبحث الخلاف بين يحيى بن يحيى وابن حبيب.

ودافع القاضي عياض - رحمه الله - عن ابن حبيب فيما وقع فيه الشاعر يحيى بن حكم الغزالي الشاعر القرطبي (ت ٢٥٠ هـ) حيث اتهم ابن حبيب في إباحة السماع في شعر قاله نسج عليه ابن الفرضي خيوط العنكبوت فقال^(٢): «كان يأخذ بالترخصة في السماع وكان له جوار يُسمعه» فقال القاضي عياض^(٣): «والأشبه بطلان هذه الحكاية؛ فإن لابن حبيب كتاباً في كراهية الغناء.» كما دافع القاضي عياض - رحمه الله - عن خبر تكذيبه قائلاً^(٤): «وليس بها ما يقوم به دلالة على تكذيبه وترجيح نقل غيره على نقله، وكان أحمد بن خالد سيء الرأي فيه.» وردّ القاضي عياض - رحمه الله - على ما ذكر أنه روي عن أسد بن موسى، وإبراهيم بن المنذر كتبهما وهو لم يسمعها عليهما، ولا قابلها معهما، ردّ القاضي عياض على مثل هذا الاتهام وأحال إلى كتابه «الإلماع» هذا ما ردّ

(١) المصدر نفسه: ١٢٩.

(٢) ترتيب المدارك: ٤/ ١٣٠، ١٣١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ترتيب المدارك: ٤/ ١٢٩.

به منذر بن سعيد، والقاضي عياض وهما في مقدمة المدافعين عن ابن حبيب. وتكذيب الثَّقَاد والمحدثين لابن حبيب إنما هو عائد على ترخُّصه وتسامُحه في الرواية بـ «الوَجَادَة» وهي من أضعف طرق الرواية، وهذه الرواية الضعيفة لا تقبل من ابن حبيب الذي عاش في زمن الذروة في المحافظة على السنة، في زمن كثرت فيه الفتن، وتهاون كثير من أهل البدع من المسلمين بالرواية وتمسَّكوا بأحاديث ضعافٍ أو موضوعةٍ في حججهم وأقوالهم، وشَتُّوا حرباً لا هوادة فيها على علماء السلف، فقد عاش ابن حبيب في ذروة القول بخلق القرآن، لذلك كان مذهب السلف الصالح من أهل السنة والجماعة هو التمسُّك الصحيح بالسنة، والتأكيد على صحَّة نقلها، ومعرفة الطرق والأسانيد ودراسة أحوال الرِّجال جرحاً وتعديلاً؛ للاعتصام بالسنة الصحيحة بعد الاعتماد على ظاهر القرآن؛ لردِّ شُبُه المخالفين، وقمع بدع المبتدعين. ونظراً إلى تهاون ابن حبيب بالرواية وقد عاش في ذلك الزَّمن انتقدوه وكذَّبوه ووصفوه بهذه الصفات التي سقنا بعضها، مع أنهم امتدحوه هم أنفسهم بجودة الحفظ، وقُوَّة الفهم، وحسن التأليف، وجلالة القدر، والذكاء والفطنة وتنوع المعلومات وكثرتها ونفع العامة بالفتوى، والخاصة من طلبة العلم، ونصح الولاة وغيرهم. فأقوالهم فيه هي الإنصافُ بعينه وإن كنَّا لا نجهل أنَّ هناك تحاملاً شديداً من بعض العلماء على ابن حبيب لا نزالُ نجهلُ أسبابه ودوافعه الحقيقية. أسأل الله تعالى أن يغفر لنا وله ولهم، ويَعفو عَنَّا وعنه وعنهم أجمعين.

وفاته:

توفي ابن حبيب - رحمه الله - يوم السبت لأربع ليالٍ مَضَيْنَ من شهر رمضان سنة ثمانٍ وثلاثين ومائتين في أوَّل ولاية الأمير محمد - رحمه الله - كذا

قال ابن الفرّضي^(١) قال: «أخبرني بذلك أبو محمد الباجي وغيره، ذكره أحمد، وقال لنا أبو الحسن بن مجاهد، عن أصبغ، قال لنا سعيد بن فلحون... أخبرنا بذلك ختنه أبو عبد الله محمد بن قَمَر الزَّاهد الفقيه - رحمه الله - وكانت عِلَّتُهُ الحَصَاة، مات وهو ابنُ أربع وستين سنة».

وفي «ترتيب المدارك»^(٢) قال القاضي عياض: «وتوفي ابن حبيب في ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين، وقيل: تسع وثلاثين ومائتين، وقد بلغ ستاً وخمسين سنة. وقال الشيرازي: ثلاثاً وخمسين سنة. وصلى عليه أحمد بن زياد. قاله ابن الفرّضي. وقال غيره: صلى عليه ابنه يحيى. وقبره بقرطبة بمقبرة أم سلمة في قبلة مسجد الضيافة. وقال محمد بن حارث: توفي سنة سبع وثلاثين ومائتين إلى ستة شهور من ولاية محمد».

وما ذكره ابن الفرّضي هو اختيار الحافظ الذهبي^(٣) وغيره، وهو مؤكّد بالرواية فهو أولى بالاختيار. قال القاضي عياض: ورثاه أبو عبادة الرّشّاش^(٤) بقوله:

لَمَنْ هُوَ مَغْمُومُ الْفُؤَادِ مُعَذَّبٌ لَمَنْ هُوَ مَغْمُومُ الْفُؤَادِ مُعَذَّبٌ
لَمَنْ هُوَ مَغْمُومُ الْفُؤَادِ مُعَذَّبٌ لَمَنْ هُوَ مَغْمُومُ الْفُؤَادِ مُعَذَّبٌ

ولأحمد بن هانيء فيه:

مَاذَا تَصَمَّنَ قَبْرُ أَنْتَ سَاكِنُهُ مِمَّنْ التَّقَى وَالتَّذَى يَا خَيْرَ مَفْقُودٍ
عَجِبْتُ لِلْأَرْضِ فِي أَنْ غَيَّبَتْكَ وَقَدْ مَلَأَتْهَا حِكْماً فِي الْبَيْضِ وَالسُّودِ

(١) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٢.

(٢) هو وما بعده في ترتيب المدارك: ١٤١/٤.

(٣) تاريخ الإسلام: ١٦١.

(٤) سيأتي التعريف به إن شاء الله في مبحث (شعره).

آثاره:

(أ) مؤلفاته:

وُصِفَ ابنُ حَبِيبٍ بِأَنَّهُ «عالم الأندلس»^(١) وَأَنَّهُ «كَانَ جَمَاعاً كَثِيرَ الْكُتُبِ»^(٢) يَقُولُ ابنُ عَدَارِي^(٣): «لَهُ مَوْلُفَاتٌ حَسَنَاتٌ فِي الْفِقْهِ وَالْأَدَبِ وَالتَّوَارِيخِ كَثِيرَةٌ». وَيَقُولُ الْقَاضِي عِيَاضُ^(٤): «وَأَلَّفَ ابنُ حَبِيبٍ كِتَاباً كَثِيراً حَسَنَاتاً...» قَالَ بَعْضُهُمْ: قُلْتُ لِعَبْدِ الْمَلِكِ: كَمْ كُتُبُكَ الَّتِي أَلَفْتَ؟ قَالَ: أَلَفْتُ كِتَابَ وَخَمْسُونَ كِتَاباً. أَتَنِي الْعُلَمَاءُ عَلَى كُتُبِ ابنِ حَبِيبٍ، وَنَالَتْ اسْتِحْسَانَهُمْ وَإِعْجَابَهُمْ، وَكِتَابُهُ «الْوَاضِحَةُ» مِنْ أَكْثَرِ كُتُبِ الْمَذْهَبِ شُهْرَةً، وَأَعْظَمُهَا قَدْرًا. قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى بنُ مُعَلَّى: «هَلْ رَأَيْتُ كُتُبًا تَحَبَّبَ عِبَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى خَلْقِهِ وَتَعَرَّفَهُمْ بِهِ كَكُتُبِ عَبْدِ الْمَلِكِ بنِ حَبِيبٍ؟! يَرِيدُ كُتُبَهُ فِي الرِّغَائِبِ وَالرَّهَائِبِ»^(٥).

وَالسُّؤَالُ هُنَا: هَلْ صَحِيحٌ أَنَّهُ أَلَفَ أَلْفَ كِتَابٍ وَخَمْسِينَ كِتَاباً؟! وَالْجَوَابُ: أَنْ نَقُولَ: الْمَقْصُودُ بِالْكِتَابِ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ الْمُلْزِمَةُ مِنَ الْكِتَابِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. وَهُوَ الْقِسْمُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَى خَاصٍ دَاخِلِ الْكِتَابِ الْمَجْمُوعِ، مِثْلُ كِتَابِ (الصَّلَاةِ) وَكِتَابِ (الزَّكَاةِ)... فِي كِتَابٍ فِي الْفِقْهِ مِثْلًا. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْقَاضِي عِيَاضٍ لَمَّا عَدَّدَ مَوْلُفَاتِهِ: «وَكِتَابُ أَخْيَارِ قُرَيْشٍ وَأَخْبَارِهَا وَأَنْسَابِهَا»

(١) قَائِلُهُ مُحَمَّدُ بنُ عَمْرِو بنِ لِبَابَةَ، يَرْوِيهِ عَنْ ابنِ مُزَيْنٍ. يَرَاجِعُ: الْبَيَانُ الْمَغْرِبُ: ١٦٤ وَطَبَقَاتُ النُّحَاةِ وَغَيْرِهَا. وَتَارِيخُ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ: ٢٧١.

(٢) قَائِلُهُ أَحْمَدُ بنُ عَبْدِ الْبَرِّ، الْإِحَاطَةُ: ٥٤٩/٣.

(٣) الْبَيَانُ الْمَغْرِبُ: ١٦٥.

(٤) تَرْتِيبُ الْمَدَارِكِ: ١٢٧/٤.

(٥) الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ: ١٢٨/٤.

خمسة عشر كتابًا. فإذا قَدَرنا الكتاب على تعبيره بست عشرة ورقة، فسيكون كتاب «أخيار قريش» المذكور في حدود خمسين ومائتي ورقة، وهذا حجمٌ مقبولٌ في مثل هذا الموضوع ليس بالصَّغير ولا بالكبير. وعلى هذا فيمكن أن يقاسَ باقي مؤلفاته، ومن المُتَوَقَّع أن تكون في حُدُودِ خَمْسِينَ مؤلَّفًا، وإليك ما عرفتُه منها، مرتبةً على حروف المُعْجَم:

- ١ - أخيارُ قُريشٍ وأخبارُها وأنسابُها.
- ٢ - أدبُ النِّساءِ (الغاية والنِّهاية) طبع بتحقيق عبدالمجيد تركي بدار الغرب الإسلامي سنة ١٤١٢ هـ، وأفدت من مقدمته كثيرًا. جزى الله محققه خيرًا.
- ٣ - إعراب القرآن.
- ٤ - الباه والنِّساء.
- ٤ - التَّاريخ، في مكتبة بودليانا بأكسفورد في بريطانيا، يظهر أنه بدأه ابن حبيب، وأتمه تلميذه ابن أبي الرُّقاع إلى سنة ٢٧٤ هـ. يُراجع تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، ومقدمة أدب النِّساء.
- ٦ - تفسير القرآن.
- ٧ - تفسيرُ المَوْطَأِ (هو كتابنا الذي نقدم له فيما يَظهر) سنتحدث عنه حديثًا مفصَّلًا إن شاء الله.
- ٨ - الجامع، لعله هو (شرح الحديث) الآتي.
- ٩ - حُرُوبُ الإسلام.
- ١٠ - الحسبةُ في الأمراض.
- ١١ - الحكمُ والعمل بالجَوَارِح.
- ١٢ - رغائبُ القرآن والمغازي والحدثان.

- ١٣ - الرُّهُونُ والمَغَارُمُ.
- ١٤ - السَّخَاءُ واصطناعُ المعروفِ.
- ١٥ - الرِّيَاءُ بالياء المثناة التَّحْتِيَّةُ، وفي بعض المصادر بالباء الموحدة؟!
- ١٦ - السُّلْطَانُ.
- ١٧ - سيرة الإمام في المُلحدِين.
- ١٨ - شرح الحديث. ذكره ابن خَيْرٍ الإشبيلي، والرَّوداني، قال ابنُ خَيْرٍ: «شرح الحديث لعبد الملك بن حَيِّب - رحمه الله - حدَّثني به الشيخ أبو محمد بن عَتَّاب - رحمه الله - إجازةً، عن أبيه - رضي الله عنه - . . . وساق سنداً إلى يوسف بن يحيى المغامي تلميذ ابن حَيِّب عنه، وقال: هو عشرة أجزاء، الأول منها «شرح الموطأ» والثاني: «شرح جامع الموطأ» والجزء الثالث ابتدأ فيه شرح حديث النَّبي عليه السلام، وأخذ كتب أبي عُبيدٍ إلا أنَّه خلطها بتقديم وتأخير وانتحلها وردَّ على أبي عُبيدٍ أكثرها وتحامل فيها عليه، ثم ذكر على هذا النحو أحاديث الصَّحابة والتَّابعين وختم كتب الشَّرح - وهو العاشر فيها - بكتاب طبقات العلماء» وشرح مَنْ زُنَّ منهم بالأهواء، وهو كتابٌ صغيرٌ ذَكَرَ ذلك كلُّه أبو عبد الله محمد بن عَتَّاب رحمه الله .
- ١٩ - طبقاتُ الفقهاء والتَّابعين (طبقات المُحدِّثين).
- ٢٠ - غريب الحديث.
- ٢١ - الفَرَائِضُ. ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٨٧/٣ (الترجمة العربية) وعنوانه (التَّلْخِصُ في الفرائض) ويُعتبر من أقدم ما وصل إلينا مما أُلِّفَ في هذا الفن إن ثبتت نسبته إلى ابن حَيِّبٍ، ولا شكَّ أنَّ لابن حَيِّبٍ كتاباً في هذا الفن. يراجع: ترتيب المدارك: ١٢٨/٤. وقد رواه ابن خير الإشبيلي

- في فهرسته ؛ بسنده إلى ابن حَبِيبٍ عن طريق يوسف المغامي تلميذه . لكن هل هو هذا؟! لم أقف عليه بعد .
- ٢٢ - فضائل الصَّحابة .
- ٢٣ - فضائل عُمر بن عبدالعزيز .
- ٢٤ - فضائل مالك بن أنس .
- ٢٥ - فضائل النَّبِيِّ ﷺ وأصحابه .
- ٢٦ - كراهية الغناء .
- ٢٧ - مختصر الطَّبِّ . طبع بعنوان : «الطَّبُّ النبوي» بتحقيق د/ محمد علي البار سنة ١٤١٣ هـ .
- ٢٨ - كتاب المَسْجِدَيْنِ .
- ٢٩ - مَصَابِيحُ الْهُدَى . في مكتبة المَلِكِ عبدالعزيز التَّابِعة للحرس الوطني في مدينة الرِّياض كتابٌ بهذا الاسم ، مصوَّرٌ؟! منسوب إليه في الفهرست ، وعند الاطلاع عليه ثبت أنه ليس له بأدلة لا يتسع المقام هنا لذكرها .
- ٣٠ - معرفة النُّجُوم . منه نسخة في المكتبة العامة بالرباط رقم ١٨٥ ولم أقف عليه ، وهو برواية تَصِلُهُ بيوسف المَغامي إلى ابن حَبِيبٍ .
- ٣١ - مغازي رسول الله ﷺ .
- ٣٢ - المغازي . هكذا لعله سابقه .
- ٣٣ - مكارم الأخلاق . ذكره ابن خَيْرٍ الإشبيلي في فهرسته : ٢٩٠ وساق إليه سنداً عن طريق تلميذه يوسف المغامي .
- ٣٤ - النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ .
- ٣٥ - وصف الفردوس (الثَّحَفُ وَالظُّرْفُ) منه نسخة في الأزهرية ، وأخرى في

المكتبة المركزية بجامعة أم القرى، وطبع في بيروت سنة ١٤٠٧ هـ، وحققه بعض طلبة الدراسات العليا في جامعة أم القرى.

٣٦ - الواضحة. هو من أشهر مؤلفات ابن حبيب^(١). أحال عليها في كتابنا هذا. وذكرها القاضي عياض في «ترتيب المدارك»^(٢) فقال: «لم يؤلف مثلها» وسئل يوسف المغامي وقيل له: «لو أوضحت هذا السماع في واضحة ابن حبيب! يريد: ما لم يوضحه ابن حبيب في كتابه؟ فقال: حاولت ذلك فوجدت نفسي معه كمرقع الخز باللبود»^(٣) قال الضبي^(٤): «وله في الفقه الكتاب الكبير المسمى بـ «الواضحة في الحديث والمسائل على أبواب الفقه...».

أقول - وعلى الله أعتمد -: يوجد منها قطعة في مكتبة القرويين بفاس، وأخرى في مكتبة القيروان بتونس... ولا أعلم أنها توجد كاملة، ولا أستبعد وجود نسخ منها في مكتبات خاصة أو عامة لشهرة الكتاب وذيعه، وهو من الكتب التي رواها عبيدالله عن أبيه عبدالملك المؤلف، كما رواه المغامي عن مؤلفه ولم يروه ابن خير في فهرسته!

واختصره فضل بن سلمة بن جرير الجهنني (ت ٣١٧ هـ) كذا في جذوة المقتبس: ٥٢٠/٢. وفي ترتيب المدارك: ٢٢٢/٥: «ومختصر الواضحة زاد فيه من فقهه وتعقب على ابن حبيب كثيراً من قوله، وهو من أحسن كتب المالكيين» والرد مؤلفه من تلاميذ ابن حبيب.

(١) في كشف الظنون: ١٩٩٦/٢ «الواضحة في إعراب القرآن» وهو خطأ ظاهر.

(٢) ٣٥/٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) تاريخ علماء الأندلس: ٢٧٠.

٣٧ - الورع في العلم . ذكره القاضي عياض ثم ذكر (الورع في المال) فهل هما كتابان؟ ويوجد من كتابه (الورع) هكذا في المكتبة الوطنية بمدريد بأسبانيا رقم (٥١٤٦) ولم أطلع على الكتاب . ولا أعلم مقدار ما فيه من العلم ويظهر أنه صغير الحجم ، حسب وصفهم له وأنه في إحدى وعشرين ورقة ، ولا أدري أيضاً هل هي نسخة كاملة أو قطعة من الكتاب؟!

هذه هي مؤلفات ابن حبيب التي ذكرت في المصادر التي اطلعت عليها علماً بأن كتب ابن حبيب قد يدخل بعضها في بعض ، وقد يحمل الكتاب الواحد أكثر من عنوان .

ورحلت كُتُب ابن حبيب إلى المشرق ، فسمعها الناس على يد تلميذه الوفي - الذي قيل : إنه كان صهره - يوسف بن يحيى المغمي (ت ٢٨٨ هـ) قال عنه أبو العرب التميمي في «طبقاته»^(١) : «كان المغمي ثقة ، إماماً ، عالماً ، جامعاً لفنون من العلم ، عالماً بالذنب عن مذهب الحجازيين ، فقيه البدين ، عاقلاً ، وقوراً ، فلما رأيت مثل عقله وأدبه وحُلِقِهِ ، إن جلسَ جلسة لم يغيرها حتى يقوم . . وقال غيره : «لا أعلم منزلة يستحقها عالمٌ بعلم أو فاضلٌ بحسن مذهب إلا ويوسف بن يحيى أهلها» . رحل إلى المشرق وأقام بها أحد عشر عاماً منها سبع سنين مجاوراً بالحرمين ، وتصدّر للعلم بمصر ، واليمن ، والقيروان ، وعاد إلى الأندلس . قال القُصْبَرِيُّ : «غاب المغمي إلى المشرق فأقام أحد عشر عاماً ومضى بألفي دينارٍ فأتى وعليه الدين ؛ أنفقها في طلب العلم» .

قال ابنُ الفَرَضِيِّ : «وروى عن عبد الملك بن حبيب مصنفاته» وقال

(١) يُراجع طبقات أبي العرب : والخبر وما بعده من ترجمة المغمي في ترتيب المدارك : ٤/ ٤٣٠ فما بعدها .

القاضي عياض: «قال ابن فَنَحُون: لَمَّا رَحَلَ الْمَغَامِي إِلَى الْيَمَنِ لِلزُّبَيْرِيِّ أَلْفَاهُ بِحَالِ مَحْتَتِهِ، فَكُتِبَ إِلَيْهِ رِسَالَةٌ وَشِعْرًا، وَذَكَرَ فِيهِ غَرَبَتَهُ وَبُعْدَ بَلَدِهِ وَاسْتَلْطَفَهُ فِيهِ فَدَخَلَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا كَلَّمَهُ وَشَاهَدَ عَقْلَهُ وَعِلْمَهُ وَبَيَانَهُ قَالَ لَهُ: عَزِيزٌ عَلَيَّ قَصْدُ مِثْلِكَ إِلَيَّ، وَقَالَ: يَوْذَنُ لِمَنْ أَرَادَ السَّمَاعَ فِي دَوْلَةِ يَوْسُفَ الْمَغْرِبِيِّ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ مِنْ وَرَاءِ أَقْصَى الْمَغْرِبِ مِنْ جَزِيرَةِ الْأَنْدَلُسِ، فَاحْتَفَلَ النَّاسُ، فَكَانَ الْمَغَامِيُّ يَقْرَأُ لَهُمْ بِأَثَرِهِ بَعْدَ انْصِرَافِهِمْ مِنْ مَجْلِسِ الزُّبَيْرِيِّ فَوَجَدُوهُ بِحَرًّا، وَسَأَلُوهُ أَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ دَوْلَةً بِالْعَشِيِّ فَأَجَابَهُمْ فَسَمِعُوا عَلَيْهِ كَتَبَ ابْنُ حَبِيبٍ».

(ب) شعره:

لم يكن ابن حبيب شاعراً مطبوعاً - وإن كان ينتمي إلى أسرة عريقة في الشعر - فجده الأعلى العباس بن مرداس من كبار شعراء الصحابة - رضي الله عنهم - وجدته - من فوق - الخنساء الشاعرة المشهورة، وما أثر عن ابن حبيب هي مشاركة شعرية، تدل على وجود القريحة والاستعداد لدى الرجل لنظم الشعر، لكنّه لا يعدّ في الشعراء، وشعره لا يرقى إلى درجة الإبداع الشعري وإن كنّا لا نستطيع الحكم على شعره حكماً قاطعاً؛ لأنّ ما وصل إلينا من شعره قليل جداً لا يكفي لإصدار حكم عام على شاعريته. صنّفه ابن الفرّضي مع الأدباء في كتابه في «طبقات الأدباء» «وجعلته صدرّاً فيهم» ووصفه بأنّه كان «عروضياً فائقاً، شاعراً مُحَسَّناً، مُرْسِلاً حَازِقاً». ^(١) وقال الوزير الفتح بن خاقان في «مَطْمَحِ الْأَنْفُسِ»: «وكان له شعرٌ يتكلّم فيه مُتَبَحِّراً، ويُرَى ينبوعُهُ فيه مُتَفَجِّراً» ^(٢) ومن

(١) ترتيب المدارك.

(٢) مطمح الأنفس: ٣٦.

شعره ما كتَبَ به إلى الرَّشَّاش الأديب^(١) يستهديه مداداً، ووجه إليه بقارورة كبيرة: (٢)

اَحْتَجْتُ مِنْ حَبْرٍ إِلَى سَقِيَةٍ فَاَمْدُدْ لَنَا مِنْهُ فَدَيْنَاكَ
وَابْعَثْ وَإِنْ قَلَّ بِهِ طَبِيًّا وَلَا يَكُنْ دُونَا فَتَلْحَاكَ
وَلَا تَهْوِلَنَّكَ قَارُورَتِي فَلِئَنَّا أَفْنَعُ مِنْ ذَاكَ

قال ابن سَعِيد^(٣): ومن شعره قوله، وقد شاع أَنَّ السُّلْطَانَ المذكورَ [عبد الرَّحْمَنِ ابن الحكم] غَنَّى زُرِّيَابَ بين يديه بشعرٍ فأطربه فأعطاه ألف دينار:

مِلَّاكَ أَمْرِي وَالَّذِي أَرْتَجِي هَيِّنْ عَلَيَّ الرَّحْمَنَ فِي قُدْرَتِهِ
أَلْفٌ مِنَ الشُّقْرِ وَأَقْلِلْ بِهَا لِعَالِمٍ أَرْبَى عَلَيَّ بُغْيَتِهِ
يَأْخُذْهَا زُرِّيَابٌ فِي دَفْعَةٍ وَصَنَعْتِي أَشْرَفُ مِنْ صَنَعَتِهِ

وكتب إلى الأمير عبد الرَّحْمَنِ بن الحَكَم في ليلة عاشوراء^(٤):

لَا تَنْسَ لَا يَنْسِكَ الرَّحْمَنُ عَاشُورَا وَاذْكُرْهُ لَا زِلَتْ فِي الْأَحْيَاءِ مَذْكُورَا
قَالَ الرَّسُولُ صَلَاةُ اللَّهِ تَشْمَلُهُ قَوْلًا وَجَدْنَا عَلَيْهِ الْحَقَّ وَالنُّورَا
مَنْ بَاتَ فِي لَيْلِ عَاشُورَاءَ ذَا سَعَةٍ يَكُنْ بِعَيْشَتِهِ فِي الْحَوْلِ مَحْبُورَا
فَارْغَبْ فَدَيْتُكَ فِيمَا فِيهِ رَغْبَنَا خَيْرُ الْوَرَى كُلُّهُمْ حَيًّا وَمَقْبُورَا

(١) هو أبو عثمان سعيد بن الفرَج المعروف بـ«الرَّشَّاش» مولى بني أمية، وهو القائل:

إنني أكره الهجاء وَلَكِنْ لِي إِلَى اللَّهِ فِي هِجَاكَ قُرْبَةٌ

يراجع: جذوة المقتبس: ٢١١، والمغرب: ١١٤/١.

(٢) ترتيب المدارك: ١٣٨/٤.

(٣) المغرب لابن سعيد: ٩٦/٢. وغيره وهي مشهورة.

(٤) البيان المغرب: ١٦٥/٢، ونفح الطيب: ٦/٢.

وَأَنْشَدَ لَهُ ابْنُ الْفَرَضِيِّ قَصِيدَةً كَتَبَ بِهَا إِلَى أَهْلِهِ مِنَ الْمَشْرِقِ سَنَةَ عَشْرِ وَمِائَتَيْنِ: ^(١)

أَحِبُّ بِلَادَ الْغَرْبِ وَالْغَرْبُ مَوْطِنِي	أَلَا كُلُّ غَرْبِي إِلَيَّ حَبِيبُ
فَيَا جَسَدًا أَضْنَاهُ شَوْقُ كَأَنَّهُ	إِذَا نُصِيتَ عَنْهُ الثِّيَابُ قَضِيبُ
وَيَا كِبِدًا عَادَتْ رُفَاتًا كَأَنَّمَا	يُلْدَعُهَا بِالْكَأَوِيَّاتِ طَبِيبُ
بَلِيْتُ وَأَبْلَانِي اغْتَرَابِي وَنَأْيَةُ	وَطُولُ مَقَامِي بِالْحِجَازِ غَرِيبُ
وَأَهْلِي بِأَقْصَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ دَارُهُمْ	وَمِنْ دُونِهِمْ بَحْرُ أَثْنَجٍ مَهِيبُ
وَهَوْلُ كَرِيهِ لَيْلُهُ كَنَهَارِهِ	وَمَسِيرُ حَيْثُ لِلرَّكَّابِ دَوُوبُ
فَمَا الدَّاءُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بِغُرَبَةٍ	وَحَسْبُكَ دَاءٌ أَنْ يُقَالَ غَرِيبُ
فَيَأْتِيَتْ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَ لَيْلَةً	بِأَكْتَفِ نَهْرِ الثَّلْجِ حِينَ يَصُوبُ
وَحَوْلِي أَصْحَابِي وَبَيْتِي وَأُمُّهَا	وَمَعْسَرُ أَهْلِي وَالرَّؤُوفُ مُجِيبُ

قال المَقْرِي فِي «نَفْحِ الطَّيْبِ» ^(٢) وَكَتَبَ إِلَى الرَّجَالِي ^(٣) رِسَالَةً وَصَلَهَا بِهِلْزَةً
الْأَبْيَاتِ :

كَيْفَ يُطِيقُ الشَّعْرَ مَنْ أَصْبَحَتْ	حَالَتُهُ الْيَوْمَ كَحَالِ الْغَرِقِ
وَالشَّعْرُ لَا يَسْلُسُ إِلَّا عَلَى	فَرَاغِ قَلْبٍ وَاتِّسَاعِ الْخُلُقِ

(١) ترتيب المدارك : ١٣٩/٤ .

(٢) النفح : ٧/٢ ، ٨ ، والأبيات في طبقات النُّحَاة لِلزُّبَيْدِي : ٢٨٣ ، ومطمح الأنفس : ٢٣٣ ،
وإنباه الرُّوَاة : ٢٠٦/٢ .

(٣) هو محمد بن سعيد الرَّجَالِي ، بَرَبْرِي الْأَصْل ، عَرَبِيُّ الثَّقَافَةِ وَاللِّسَان ، كَانَ ذَكِيًّا فَصِيحًا
حَافِظًا ، لُقِّبَ بِـ «الْأَصْمَعِي» لِذَلِكَ . لَهُ أَخْبَارٌ وَأَشْعَارٌ وَفَوَائِدُ فِي الْمَغْرِبِ لِابْنِ سَعِيدٍ : ١/
٣٣٠ ، وَنَفْحِ الطَّيْبِ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَوْلُهُ : «بَادِنِي الْعَنْقُ» الْعَنْقُ نَوْعٌ مِنَ السَّيْرِ .

فَأَتْنَع بِهَذَا الْقَوْلِ مِنْ شَاعِرٍ يَرْضَى مِنَ الْحَظِّ بِأَدْنَى الْعَنَقِ
فَضْلُكَ قَدْ بَانَ عَلَيْهِ كَمَا بَانَ لِأَهْلِ الْأَرْضِ ضَوْءُ الشَّقَقِ
أَمَّا ذِمَامُ الْوُدِّ مِنِّي لَكُمْ فَهُوَ مِنَ الْمَحْتَمِمْ فِيمَا سَبَقُ
قال المَقْرِي: وَحِكْيَ أَنَّهُ قَالَ فِي دُخُولِهِ الْمَشْرِقِ - وَحَضَرَ بَعْضُ الْأَكَابِرِ فَازْدَرَاهُ
مَنْ رَأَاهُ - [فقال]:

لَا تَنْظُرَنَّ إِلَى جِسْمِي وَقَلْبِي وَأَنْظُرْ لَصَدْرِي وَمَا يَحْوِي مِنَ السَّنَنِ
فَرُبَّ ذِي مَنْظَرٍ مِنْ غَيْرِ مَعْرِفَةٍ وَرُبَّ مَنْ تَزْدَرِيهِ الْعَيْنُ ذُو فِطْنِ
وَرُبَّ لَوْلُؤَةٍ فِي عَيْنٍ مَزْبَلَةٍ لَمْ يُلْقَ بِأَلِّ لَهَا إِلَّا إِلَى زَمَنِ
وَأَنشَدَ لَهُ الْمَقْرِي فِي «الْتَفَح»^(١): وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ عَالِمِ الْأَنْدَلُسِ الْمَالِكِيِّ
الْلَّبِيبِ عَبْدِ الْمَلِكِ الشَّلْمِيِّ الْمَشْهُورِ بِـ «ابْنِ حَبِيبٍ»:

لِلَّهِ دَرٌّ عِصَابَةٍ صَاحِبُهَا نَحْوَ الْمَدِينَةِ تَقَطُّعُ الْفَلَوَاتِ
وَمَهَامِهِ قَدْ جُبْنُهَا وَمَفَاوِزِ مَا زِلْتُ أَذْكُرُهَا بِطُولِ حَيَاتِي
حَتَّى أَتَيْنَا الْقَبْرَ قَبْرَ مُحَمَّدٍ خَصَّ الْإِلَهِ مُحَمَّدًا بِصَلَاةِ
خَيْرِ الْبَرِيَّةِ وَالنَّبِيِّ الْمُصْطَفَى هَادِي الْوَرَى لِطَرَائِقِ الْجَنَاتِ
لَمَّا وَقَفْتُ بِقُرْبِهِ لِسَلَامِهِ جَادَتْ دُمُوعِي وَانْكَفَ الْعَبْرَاتِ
وَرَأَيْتُ حُجْرَتَهُ وَمَوْضِعَهُ الَّذِي قَدْ كَانَ يَدْعُو فِيهِ فِي الْخَلَوَاتِ
مَعَ رَوْضَةٍ قَدْ قَالَ فِيهَا إِنَّهَا مُسْتَقَّةٌ مِنْ رَوْضَةِ الْجَنَاتِ
وَبِمَنْزِلِ الْأَنْصَارِ وَسَطِ قِبَابِهِمْ بَيْتُ الْهَدَايَةِ كَاشِفُ الْعَمَرَاتِ
وَبِطَيْبَةِ طَابُوا وَنَالُوا رَحْمَةً مَغْنَى الْكِتَابِ وَمُحْكَمُ الْآيَاتِ

(١) نفح الطيب: ٤٦/١.

وَيَقْبِرُ حَمْرَةَ وَالصَّحَابَةَ حَوْلَهُ فَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنْهُمْ مَرَاتٍ
سَقِيًّا لَيْتَكَ مَعَاهِدُ شَاهَدَتْهَا وَشَهِدَتْهَا بِالْخَطْرِ وَاللَّحْطَاتِ
لَا زِلْتُ زَوَّارًا لِقَبْرِ نَبِيِّنَا وَمَدِينَةِ زَهْرَاءَ بِالْبَرَكَاتِ
صَلَّى إِلَهُهُ عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى هَادِي الْبَرِيَّةِ كَاشِفِ الْكُرْبَاتِ
وَعَلَى ضَجِيعِهِ السَّلَامُ مُرَدِّدًا مَا لَاحَ نُورُ الْحَقِّ فِي الظُّلُمَاتِ

هكذا أوردتها المَقَرِّيُّ لابن حَبِيبٍ، ولا أظنُّ أنَّ نسبتها إليه صَحِيحَةٌ؟! وفي القصيدة تجاوزات شرعية على ما جرت به عادة المتأخرين.

منها: أنَّ النَّاطِمَ خَصَّ زيارة القبر بقوله: (حَتَّى أَتَيْنَا الْقَبْرَ) وقوله: (لَا زِلْتُ زَوَّارًا لِقَبْرِ) وعُلمَاءُ السَّلَفِ وأهل الحديث يَخْصُصُونَ الْمَسْجِدَ بِالزِّيَارَةِ ويشدُّون الرَّحَالَ إِلَيْهِ لا إِلَى الْقَبْرِ.

ومنها: هذا الإطراء للنَّبِيِّ ﷺ في قوله: (كَاشَفُ الْكُرْبَاتِ) وَمَعْلُومٌ أَنَّ (كَاشَفُ الْكُرْبَاتِ) لا تُقال عند الإطلاق إِلَّا لله جلَّ جلاله، ودعك من تأويلات الصُّوفِيَّةِ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ؛ فَالْحَقُّ أَبْلَجُ. والله المُنَّة.

الفصل الثاني (شروح «الموطأ»)

لقد اعتنى العلماء - رحمهم الله - بكتاب «الموطأ» منذ تأليفه واستمرت العناية به دون انقطاع في أغلب البلدان والأصقاع حتى يومنا هذا، وستظل العناية به قائمة - إن شاء الله - حتى يرث الله الأرض ومن عليها، وكان منذ تأليفه يتسابق طلاب مالِك - رحمه الله - إلى روايته عنه، ويعتنون به، ويسمعونه منه، حتى تعددت رواياته واختلفت ألفاظ الرواة له، وكثرت أحاديثه وقلت على حسب الرواية، وقد زادت روايات «الموطأ» على اثنتي عشرة رواية، من أشهرها رواية يحيى بن يحيى، ورواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة - رحمه الله - ورواية ابن بكير، ورواية القعني، ورواية أبي مضع، ورواية ابن زياد، ورواية عبد الرحمن بن القاسم، ورواية شريك الحداد . . . وغيرهم، ونُسب كل موطأ إلى رآويه فكان يقال: (موطأ يحيى)، و(موطأ محمد بن الحسن) و(موطأ ابن زياد) . . . وهكذا. كل رواية منها تكاد تستقل بنفسها عن الروايات الأخرى، وتناول العلماء الكتاب بالدراسة والنظر والتحليل فتعددت شروحه، وكثرت المصنفات حول رجاله، واهتموا بأسانيدِهِ، ورتبوه على المسانيد، وعلى الأطراف، وفتشوا عن غريب ألفاظِهِ، ومُشكل معانيهِ، وجمعوا بين رواياته المختلفة، ولا أعرف كتاباً من كُتب أهل العلم في الدراسات الشرعية وجدَّ العناية التي وجدها كتاب «الموطأ» ما خلا كتاب «الجامع الصحيح للإمام البخاري» رحمه الله .

وكنْتُ أودُّ أن أتحدّثَ عن جُهودِ العُلَماءِ على «الموطأ» لكنني وجدتُ نفسي أمامَ سَبيلِ هائلٍ من المؤلّفاتِ فاقتصرْتُ على الشُّروحِ دونَ سواها؛ لأنَّ «الموطأ» مصدرٌ من مصادرِ المالِكيَّةِ الصَّحيحةِ، وهو مَجْمَعُ مُعْظَمِ آراءِ مالِكِ الفقهِيَّةِ، ومرجعُ أهمِّ رواياته الصَّحيحةِ، فهو كتابُ رأيٍ وَرِوَايَةٍ، وهو لَطِيفُ المَحْمَلِ، سَهْلٌ لِلحِفْظِ، لا يجدُ طالبُ العلمِ عَناءَ في حَمْلِهِ وحَفِظِهِ، وإمكانِيَّةُ سَماعِهِ على الشُّيوخِ سَماعاً كاملاً في مَجالِسَ مَحْدودَةٍ؛ لذا ولغيره كَانَ حَظُّهُ من الشُّيُوعِ والدُّيُوعِ والانتشارِ أَكْثَرَ من غيره من أَغْلَبِ كُتُبِ السُّنَّةِ. وقد جمعتُ من شُرُوحِهِ ما يَقْرُبُ من ثلاثين ومائة شَرْحٍ، ولا شَكَّ أَنِّي لَمْ اسْتَقْصِ كُلَّ شُرُوحِهِ، ولا أدَّعي ذلك، لكنني بذلتُ في ذلك جَهْدِي ووقتي، وحاولتُ الاستقصاءَ والتَّبَعَّ بحيثُ لا يَشُدُّ عن هذه الدِّراسةِ إلّا القليلُ إن شاء الله وإن كنتُ أَسْمَعُ قولَ الشَّاعِرِ:

قُلْ لِلَّذِي يَدَّعِي فِي الْعِلْمِ مِغْرَفَةً حَفِظْتَ شَيْئاً وَغَابَتْ عَنْكَ أَشْيَاءُ

وقد أَطْلَعْتُ على بعضِ ما كَتَبَ الباحثون حتَّى إعداده هذا، وحاولتُ تلافي ما وقعوا فيه من أخطاءٍ، ولا شَكَّ أَنِّي أَفْدْتُ مِنْهُمْ، وشكرتُ لهم، وَرَجَوْتُ لَهُمْ مِنَ اللَّهِ لَهُمْ جَزِيلَ الثَّوَابِ.

نَبِّئِي كَمَا كَانَتْ أَوَائِلُنَا تَنَبَّيْ وَتَفْعَلْ مِثْلَ مَا فَعَلُوا

وقد اختلفتُ مناهِجُ الشُّراحِ حتَّى لا يكادُ يخلو شَرْحٌ من مَزِيَّةٍ وَخِصِيصَةٍ وفائدةٍ، لكنَّها تَقَلُّ وتكثُرُ حسبَ جُهودِ الشَّارِحِ وتوفيقِهِ في شَرْحِهِ. فمنهم مَنْ يَتَحَدَّثُ عن الرِّوَايَةِ والسَّنَدِ والرِّجَالِ جَرَحاً وَتَعْدِيلاً، ومتنِ الحَدِيثِ قُوَّةً وَضَعْفاً، فيكونُ اِهْتِمَامُهُ بِالْجَانِبِ الْحَدِيثِيِّ. ومنهم مَنْ يَتَحَدَّثُ عَنِ الْقَضَايَا

الفقهية الواردة في الكتاب وآراء مالك وأصحابه، وربما تطرّق إلى أقوال الفقهاء خارج المذهب فجاء شرحه موسوعة فقهية. ومنهم من يتحدّث عن لغات الكتاب المشكّلة وغريب ألفاظه، أو إعراب تراكيبه، فيتحدّث عن المسائل النحوية التي يمكن أن توجّه عليها تراكيبه وفق استعمال الفصحاء من العرب، مستشهداً لذلك بأشعار العرب، وأمثالها، وأقوالها، مُحْتِجاً لذلك بأقوال المتقدّمين من اللّغويين والنحويين كالخليل وسيبويه، والكسائي، والفراء، وأبي عبيدة، والأصمعي، وأبي عبيد، وأبي عمرو وأمثالهم. ومنهم من يتحدّث عن مُشْكِل معانيه وما اشتمل عليها من دقائق العلم ومسائل الاعتقاد. . وبعض الشّراح يجمع بين ذلك كلّ فيأتي شرحه موسعاً شاملاً لنواح مختلفة من العلوم. . . إلى غير ذلك. وإليك ما أمكن جمعه من الشّروح مرتبة أسماء الشّراح على حُرُوف المُعْجَم:

- شرح إبراهيم بن حسن بن عبد الرّافع الرّبيعي (ت ٧٣٣هـ) =

= يراجع: شرح علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ).

١- شرح إبراهيم بن حسين بن محمد بن پيري زاده (ت ١٠٩٩هـ)

- مؤلّفه: إمام حنفي المذهب، ولد بالمدينة الشّريفة - على ساكنها أفضل الصّلاة والسّلام - وولي إفتاء مكّة - شرّفها الله - وله مؤلفات وشروحات جليّة منها: «شرح الأشباه والنظائر» ورأيت له رسالة سمّاها «الإتحاف بالأحاديث الواردة في فضل الطّواف» ومجموعة رسائل في قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود بالرياض.

أخباره في خلاصة الأثر: ١٩/١.

اسم شرحه : (الفتح الرَّحْمَانِي فِي شرح مَوْطَأَ مُحَمَّد بن الحَسَن الشَّيْبَانِي)
له نسختان في المكتبة المَحْمُودِيَّة بالمدينة الشَّرِيفَة (مكتبة الملك
عبدالعزیز) لم أطلع عليه . قال المُجِيبُ : «شرح المَوْطَأ - رواية مُحَمَّد بن
الحَسَن الشَّيْبَانِي فِي مجلَّدین» ، فلعلَّ الموجود نُسخة واحدة كُلُّ رَقْمٍ
لمجلَّد؟ فلتراجع وهي بخطه . وقرأت أيضاً أَنَّ فِي مكتبة (قونية - يُوسف
آغا) بتركيا نسخة منه ، وأَنَّهُ تخريجٌ لأحاديث «المَوْطَأ» فِي الرِّوَاية المذكورة
على مذهب أَبِي حَنيفة .

- شرحُ إِبْرَاهِيمَ بنِ يُوسُفَ بنِ قُرْقُولِ الحَمَزِيّ (ت ٥٦٩هـ) =

= يُراجع : شرح عياض بن موسى اليَحْصِيَّي الْقَاضِي (ت ٥٤٢هـ) .

٢- شرحُ أَحْمَدَ بنِ خَلْفٍ؟ هَكَذَا جَاءَ وَلَا أَعْرِفُهُ إِلَّا أَنَّ يَكُونُ أَحْمَدَ بنِ خَلْفَ بنِ
مُحَمَّدَ بنِ فَرْتُونِ المَدِينُونِيّ (ت ٣٧٧هـ) يُراجع : الصُّلَة : ٦ وغيره ..
واسم شرحه : (تفسير ما استعجم من موطأ مالك بن أنس المَدَنِيّ
وتفسير موطأ عبد الله بن وهب)

قطعة منه في مكتبة القَيْرَوَان بتونس ضمن مجموع نادر هناك ،
يشتمل على مجموعة من الشُّروح لهذا الكتاب «المَوْطَأ» بعضها قطعٌ
منها . لم أطلع عليه .

٣- شرحُ أَحْمَدَ بنِ طَاهِرِ بنِ عَلِيّ بنِ عِيْسَى بنِ رَصِيصٍ (ت ٥٣٢هـ)

- مؤلفه عالمٌ أُنْدَلُسِيّ ، مُحَدِّثٌ ، فقيهٌ يُعرف بـ «ابنِ عُبَادَة» ؛ لأنَّه من
وَلَدِ سَعْدِ بنِ عُبَادَة رضي الله عنه . قال ابنُ عبد الملك المُرَاكشي : «كان
مُحَدِّثًا ضابِطًا ، حَسَنَ التَّحْقِيْدِ ، ذَا أَصُولٍ عَتِيْقَةٍ ، وعنايةٍ بِلِقَاءِ المشايخ ،

وَرِعاً، فَاضِلاً، عَالِماً بِالمَسَائِلِ . تَقَلَّدَ بِدَانِيَّةِ وَلايَةِ خُطَّةِ الشُّورَى، وَأَفْتَى نَيْفًا وَعَشْرِينَ سَنَةً، عُرِضَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَامْتَنَعَ مِنْهُ . . . أَخْبَارُهُ فِي الصَّلَةِ : ٧٦/١، وَتَكْمِلَةُ الصَّلَةِ : ٤٤/١، وَالْغُنْيَةُ : ١١٨، وَبُغْيَةُ الْمُتَلَمِّسِ : ١٨٠، وَمَعْجَمُ ابْنِ الْأَبَارِ : ١٤، وَالذَّيْلُ وَالتَّكْمِلَةُ : ١٢٩/١، وَالذِّيَّاجُ الْمُذْهَبُ : ٣٨٤/١ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ : ٨٤/٢ . وَعَنْهُ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ : ٧٨/٨ .

اسم شرحه : (الإيماء إلى أطراف الموطأ)

أصله في أطراف الموطأ، لكنّه عَرَضَهُ عَلَى شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الصَّدْفِيِّ فَاسْتَحْسَنَهُ وَأَمَرَهُ بِبَسْطِهِ وَالتَّوْسِيعِ فِيهِ فَزَادَ فِيهِ . نُسخته في مكتبة كوبرلي بتركيا رقم (٢٥٣)، لم أقف عليه .

٤- شَرَحَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ الدَّهْلَوِيُّ الْهِنْدِيُّ الْعُمَرِيُّ الْفَارُوقِيُّ (ت ١١٧٦هـ) - مؤلفه يُعرف بـ «شاه وليّ الله» أصله من (دهلي) - بتقديم الهاء - بالهند، وبها ولد سنة ١١١٤هـ، وزار الحجاز سنة ١١٤٣-١١٤٥هـ قال الكَتَّانِيُّ : «وأحيا الله به وبأولاده وأولاد بنته وتلاميذه الحديث والسنة بالهند بعد موتها» أقول : هو صاحب «الحجة البالغة» و«الإرشاد إلى مهمات الإسناد» وغيرهما من المؤلفات المفيدة . أَخْبَارُهُ فِي : أبجد العلوم : ٩١٢، وفهرس الفهارس : ١١١٩، واكتفاء القنوع : ٩٧، ١٣٤، ١٨٥، والأعلام : ١٤٩/١ .

واسم شرحه : (المُسَوَّى . . .)

أَتَمَّهُ سَنَةَ ١١٦٤هـ وَلَهُ نَسْخٌ خَطِيئَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا فِي الْأَصْفِيَّةِ رَقْمُ : (٣) وَالْمَكْتَبِ الْهِنْدِيِّ رَقْمُ : ١٧٨، وَرَامِيزُ رَقْمُ : ٣٦١ . . . وَغَيْرُهَا . وَطُبِعَ فِي مَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ طَبْعَةً قَدِيمَةً .

٥- وللمؤلف نفسه أحمد عبد الرحيم (شاه ولي الله) شرح آخر اسمه (المُحلّي)
بالفارسيّة يوجد منه نسخ في الهند في الآصفية - وبنكيبور . . .

٦- شرح أحمد بن عمران بن سلامة البصريّ الألهانيّ المعروف بـ «الأخفش»
(ت قبل سنة ٢٥٠هـ).

- مؤلفه نحويّ، لغويّ، محدّث، صدوق. وليس هو أحد الأخافش
الثلاثة الثّابة المشاهير في النّحو وإن كان قبل آخرهم. قال أبو حاتم الرّازيّ:
«كتب عنه بمكّة، وهو صدوق». وله أخبار في الكتب قليلة. منها في
الجرح والتّعديل: ٦٥/١، وثقات ابن حبان: ٣٤/٨، وتاريخ بغداد:
٣٣٣/٤، وفهرست ابن خنير: ٩١، ومُعجم الأدباء: ٤٠٩/١، وتاريخ
الإسلام: ٥٠، والوافي بالوفيات: ٢٧٠/٧، وبغية الوعاة: ٣٥١/١ وغيرها.

واسمُ شرحه: (غريب الموطأ) وربّما: (تفسير غريب . . .)

له شهرة واسعة عند المحدثين. قال الحافظ الذهبيّ - شيخ
المُحدثين -: «مصنّف «غريب الموطأ» وهو في جزأين، سمّيناه «اطلع
عليه ابنُ عبد الملك المراكشيّ بخطّ أحمد بن محمّد الأنصاريّ المُرسّي
المعروف بـ «ابن اليتيم» (ت ٥٨١هـ) . . . وغير ذلك.

أعرف الآن له ثلاثُ نسخٍ خطيّة - ومع هذا لم أطلع عليه، قدّر الله
ذلك عاجلاً، منها نسخةٌ جيدةٌ قديمةٌ في مكتبة صائب بتركيا، ومنها نسخةٌ
في مكتبة القيروان بتونس. وثالثةٌ كانت في مكتبة أحمد عبيد في دمشق.
وهو من الآثار النفيسة. من أقدم شروح «الموطأ» عامةٌ وشروح غريبة خاصة
وأخبرني أخي الكريم الدكتور حسن بن عثمان، أحد طلبة العلم بمكّة

شَرَّفَهَا اللهُ أَنَّهُ اجْتَمَعَ بِأَحَدِ طَلَبَةِ الْعِلْمِ بِتُونِسَ وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ يَعْمَلُ عَلَى تَحْقِيقِهِ
اعْتِمَاداً عَلَى النُّسخةِ التُّونِسِيَّةِ، وَطَلَبَتْ مِنَ الْإِخِ حَسَنِ مَكَاتِبَةِ الْمَذْكُورِ
وإِبْلَاغَهُ بِالنُّسخَتَيْنِ فَلَعَلَّهُ الْآنَ عَلَى عِلْمٍ بِذَلِكَ.

٧- شَرَحَ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ السَّرْحِ الْقُرَشِيِّ الْأُمَوِيِّ، أَبِي
الطَّاهِرِ (ت ٢٥٠هـ).

- مؤلَّفُهُ مَوْلَى نَهْيَك، مَوْلَى عُتْبَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، ثُمَّ
مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، كَانَ جَدُّهُ الْأَعْلَى (سَرَحٌ) أُنْدَلُسِيًّا. وَأَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ هَذَا
رَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي وَغَيْرُهُمْ. قَالَ ابْنُ فَرَحُونَ: «كَانَ
صِدْقًا ثَقَّةً». أَخْبَارُهُ فِي: الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ: ١٥/٢، وَرِجَالِ مُسْلِمٍ:
٣٣/١، وَأَخْبَارُ الْقَضَاةِ: ١٤٤/١، ١٤٥، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ: ١٥/١،
وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: ٦٢/١٢، وَالدِّيْبَاجُ الْمَذْهَبِ: ١٦٦/١ وَغَيْرِهَا.
وَذَكَرَهُ فِي الْكُتُبِ حَافِلٌ وَأَخْبَارُهُ كَثِيرَةٌ.

وَأَسْمُ شَرْحِهِ: (شَرْحُ مَوْطَأِ ابْنِ وَهْبٍ)^(١)

ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ فِي تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ: ١٧٤/٤، وَابْنُ فَرَحُونَ فِي
الدِّيْبَاجِ الْمَذْهَبِ: ١٦٦/١ وَغَيْرَهُمَا. وَلَا أَعْرِفُ عَنْهُ شَيْئًا، وَيُظْهَرُ أَنَّهُ قَدْ

٨- شَرَحَ أَحْمَدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ جَسُوسٍ الرَّبَاطِيُّ (ت ١٣٣١هـ)

- مؤلَّفُهُ عَالِمٌ، فَاضِلٌ، مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ، قَرِيبٌ مِنْ عَصْرِنَا كَمَا تَرَى،

(١) يُظْهَرُ أَنَّ هَذَا الشَّرْحَ عَلَى مَوْطَأِ ابْنِ وَهْبٍ لَا عَلَى مَوْطَأِ مَالِكٍ؟ فليُستَدْرَك.
وَقَدْ عُدَّ مَوْلَفُهُ مِنْ شُرَاحِ مَوْطَأِ مَالِكٍ، يَرَاجِعُ مَقْدَمَةَ كَشْفِ الْمُغْطَى: ٤٣.

سألتُ عنه مَنْ لَقِيتُ من شيوخ المغرب وعلمائها فأثنوا عليه خيراً رحمه الله تعالى، من أهل الرباط كما هي نسبته، مولده ووفاته فيها، وهو أديبٌ شاعرٌ، له ديوان شعرٍ لطيفٍ. ومن أكثر مؤلفاته فائدة كتابه في تراجم مَنْ لَقِيَ في أسفاره من مشارقه ومغاربه. قال الأستاذ الزركلي في «الأعلام» - وهو بأخباره أدري - ولا تزال كُتبه مخطوطةً عند أسرته. أخباره في الإعلام بمن حلّ مراكش من الأعلام: ٢/ ٢٨١، أعلام العدوتين: ٢/ ٤٠، والاغتباط بتراجم أعلام الرباط (مخطوط)، والأعلام للزركلي: ١/ ١٩٩.

واسمُ شرحه: (الإغراء بمسائل الاستبراء)

تعليق على الموطأ، لم أطلع عليه، ولا أدري مكان وجوده إلا أن يكون عند أسرته كما سلف.

٩- شرحُ أحمد بن محمد الأصفهاني، الحافظ، أبي الطاهر السلفي (ت ٥٧٦هـ) - مؤلفه حافظ الإسكندرية، العلامة، المحدث، الحافظ، المفتي، الثقة شيخ الإسلام، كان كبيرَ القدرِ جدًّا، كثيرَ الشُّيوخ، قديمَ الطلب، كثيرَ المَحفوظ، طويلَ العُمُر؛ لذا تراحَمَ الطلبةُ للأخذ عنه، طلباً لفوائده، وحرصاً على علوِّ إسناده، فَرَحَلُوا إليه من المشرق والمغرب على السَّواء، ساعدهم على ذلك توشُّط محلِّ إقامته، فانهالوا عليه، وطلبوا إجازته، فأجازَ إجازةً عامةً لكلِّ من أدرك حياته غير مرّة. تَجَاوَزَ المائة وهو ممتنعٌ بحواسّه قال قبل ذلك:

أَنَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ سِتْ وَهُمْ خَيْرُ فِتْنَةٍ
جِزْتُ تِسْعِينَ وَأَرْ جُوَّ أَنْ أَجُوزَنَّ الْمِئَةَ

وقد جاوزها بعد ذلك رحمه الله. أخباره كثيرة جدًّا منها في: مرآة الزمان:

٣٦٢/٨، ووفيات الأعيان: ١/١٥٠، والمختصر المحتاج إليه: ١/٢٠٦،
والعبر: ٤/٢٢٧، وسير أعلام النبلاء: ٥/٢١، والوافي بالوفيات: ٧/٣٥١،
وطبقات الشافعية: ٦/٣٢. . . ومن أشهر مؤلفاته وأفودها: «المشيخة
البغدادية» مهم إلى الغاية، وفيه فوائد كثيرة وحكايات وطرائف وأخبار،
و«معجم السفر» طبع ثلاث مرات وفي بعض نسخه «معجم الشعراء» وهو
احتمال قوي. فأغلب تراجمه ينشد فيها شعراً؟! يُراجع: . . وله غير ذلك.

اسم شرحه: (الإملاءات على الموطأ)

منه نسخة في المكتبة المحمودية في المدينة الشريفة - على ساكنها
أفضل الصلاة والسلام - لم أطلع عليها، هكذا هي في الفهرس.

١٠- وللمؤلف المذكور الحافظ أبي الطاهر السلفي:

(شرح مقدمة الاستذكار)

له نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق (مكتبة الأسد) لم أطلع عليه.

١١- شرح أحمد بن محمد بن عبد الله، الشيخ أبي عمر الطلمنكي (ت ٤٢٩هـ).

- مؤلفه أندلسي ورع، ثقة، صاحب سنة وعقيدة صحيحة رحمه الله
أوذي بسببها وانتصر على خصومه^(١) فأبطل القاضي شهادة جمهور من
الفقهاء شهدوا ضده. قال ابن بشكوال: «كان سيفاً مجرداً على أهل

(١) قاموا عليه وشهدوا أنه حروري، يرى وضع السيف في صالحي المسلمين، وكان
الشهود خمسة عشر فقيهاً، فنصره قاضي سرقسطة محمد بن عبد الله بن فرتون،
وذلك سنة خمس وعشرين وأربعمائة وأشهد على نفسه بإسقاط الشهود.
وقد أننى عليه العلامة ابن القيم - رحمه الله - في الترتيب (الكافية الشافية).

الأهواء والبِدَع، قامِعاً لهم، غَيُوراً على الشريعة، شديداً في ذاتِ الله، أقرأ النَّاسَ مُحْتَسِباً، وأسمع الحديث، والتزمت للإمامة بمسجد منعة». وقال الحافظ الذهبي: «وصنّف كتباً كثيرة في السُّنة يلوح فيها فضله وحِفْظُه وإمامتُه واتباعُه للأثر» وقال الحافظ أيضاً: «ورأيتُ له كتاباً في السُّنة في مجلدين» وله «البَيَانُ في إعراب القرآن» و«الرَّوضة في القراءات» وغيرها.

قال الفقير إلى الله تعالى عبدالرحمن بن سليمان العثيمين - عفا الله عنه -: وآية توفيقه - إن شاء الله - كثرةُ الآخذين عنه، والمفيدة منهُ، الدّاعين له والمترحمين عليه. قال ابنُ عبدالملك المراكشي: «لا نعرفُ أحداً بين علماء الأندلس يباريه في كثرة التّلاميذ والطلّاب». أخباره في جذوة المقتبس: ١١٤، وترتيب المدارك: ٧٤٩/٤ (بيروت) والصّلة: ٤٤/١، وبغية الملتبس: ١٦٢، وسير أعلام النبلاء: ٥٦٦/١٧، ومعرفة القراء: ٣٠٩/١، والوافي بالوفيات: ٣٢/٨، وغاية النهاية: ١٢٠/١، والدّيباج المذهب: ١٨٧/١، وطبقات المُفسّرين: ٧٧/١، والشّدرات: ٢٤٣/٣.

واسم شرحه: (شرحُ الموطأ) لم يتمّ

ولأبي عمَرَ - رحمه الله تعالى - عَمَلٌ جليلٌ حول الإمام مالك وكتابه «الموطأ» فله شرحُه هذا، وله كتابٌ خاصٌّ في رجاله، وثالثٌ في مناقب الإمام.

- شرحُ أحمد بن محمّد بن عبدالمؤمن الحُسّاميّ القُرْمِيّ (ت ٧٨٣هـ) =

= يُراجع: شرح عياض بن موسى اليحصبيّ القاضي (ت ٥٤٤هـ).

١٢- شرحُ أحمد بن محمّد بن عليّ الأنصاريّ، أبي جَعْفَر المَلِيُوطِ (ت بعد ٦٢٧هـ).

- شارحُه أندلسيٌّ، جَيَّانِيٌّ، روى عن ثابت بن خيارٍ وغيره.
أخباره في الذَّيل والتكملة: ٤٦٩/١، والديباج المذهب: ٢٢٦/١،
وبغية الوعاة: ٣٧٤/١.

- لا أعرف لشرحه اسماً يَخُصُّه، قال ابن عبد الملك المراكشي: «له
شرحٌ حَسَنٌ على «المَوْطَأِ»...».

١٣- شرحُ أحمد بن الحاجِّ المكيِّ السَّدَارَاتِيِّ السَّلَوِيِّ (ت ١٢٥٣هـ).
- مؤلَّفُه مغربيٌّ فقيهٌ، من أهل سَلَا، له عنايةٌ بالتَّواريخ، سَجَل
أحداثَ زمانه، انتفعَ به صاحبُ الاستقصاء، كذا قال الأستاذُ الزُّركليُّ.
أخباره في: الاستقصاء: ٤٦/٨، والأعلام: ٢٥٩.

واسم شرحه: (تَقْرِيبُ الْمَسَالِكِ لِمَوْطَأِ الْإِمَامِ مَالِكٍ)
يَظْهَرُ أَنَّ أَصْلَهُ فِي أَرْبَعِ مَجْلَدَاتٍ، ثُمَّ تَخْتَلَفُ نُسخه بعد ذلك فمنها أربع
مجلدات، ومنها مجلدان... منه نسخةٌ في الخزانة العامَّة بالرباط رقم
(٢٣١٩ د) جُزءٌ، والثَّالِث والرَّابِع منه في المكتبة النَّاصِرِيَّة بتمكروت
بالمغرب رقم (١٠٤٢)، (٢٩٣٠)، وفي مكتبة جامعة قاريونس في ليبيا
منه نسخة لا أدري هل هي تامة؟ وهناك نسخٌ أخرى.

١٤- شرحُ أحمد بن نَصْرِ الدَّاوِدِيِّ، أبي جعفرٍ المسيليِّ (ت ٤٠٢هـ).
- مؤلَّفُه فقيهٌ، مالكيٌّ، من أهل المسيلة، ذكر العلماء أنه من
المحدِّثين الذين لم يرحلوا إلى المشرق مع أنه برز في العلم واشتهر فيه،
له كتابٌ في الأموال مشهورٌ وقفت عليه، وأفدت منه، وله في الأحكام
كتابٌ مشهورٌ أيضاً. أخباره في: تاريخ الإسلام: ٥٦، والديباج المذهب:

١٦٦/١ وغيرهما.

اسم شرحه (النَّامِي)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٣/٢، وعنه في سير
أعلام النبلاء: ٧٨/٨ كلاهما ذكره في ترجمة الإمام مالك - رحمه الله - .
وذكر ابن خير الإشبيلي في «فهرست ما رواه عن شيوخه»: ٨٧ قال:
«تفسير الموطأ» لأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، الفقيه، المالكي،
من أهل المسيلة، وسماه: «الكتاب النَّامِي» حدَّثني به أبو بكر أحمد بن
محمد بن طاهر. . . . وساق سنداً إلى أبي عمر بن عبد البر إلى المؤلف
الداودي. وللشراح المتأخرين به اعتناء، عنه ينقلون، وإلى أقواله
يرجعون، وإليه يحيلون. وبقيت قطعة جيّدة من شرح أبي جعفر الداودي
هكذا في مكتبة القرويين بفاس رقم: ١٧٥/٤٠، ٥٢٧.

١٥- شرح إدريس القابسي؟

جاء في تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٣٨٧/٣ (الترجمة
العربية)، قال: «واسمه المسالك...». هكذا قال، ولا أعرف هذا
الاسم في شراح الموطأ، ولم أجد من ترجم له، ولم أجد في علماء
المغرب ولا في علماء المشرق من اسمه (إدريس القابسي) فلعله (إدريس
الفاسي) فيكون المقصود: إدريس بن محمد العراقي الفاسي المغربي،
أبو العلاء (ت ١١٨٣هـ) ولم أجد في ترجمة الفاسي هذا أنه شرح
«الموطأ»!، لكن وجدته من المشتغلين بالحديث، ومن الكثيرين من
التأليف فيه، المهتمين بشروح كتبه المشهورة، فله تعليقات على «الجامع
الصحيح» للبخاري، وشرح «لشمائل الترمذي»، واختصار «للكامل»

لابن عديّ في الضعفاء، وفتاوى حديثه، وكلام على أحاديث «جمع الجوامع» للشيوطي، وشرح «للجامع الصغير» للشيوطي أيضاً، وغيرها كثير. ومما يرجح أنه المقصود قولهم في ترجمته: «وله طُرُرٌ وتعليقاتٌ على هوامش بعض كتب الحديث. فلعل هذا الشرح من طُرره وتعليقاته. والكتاب موجود يمكن الرجوع إليه والتأكد منه. يُراجع: سلوة الأنفاس: ١/١٤١، وفهرس الفهارس: ٨١٨، ودليل مؤرخ المغرب: ١/٨١، والأمُر عندِي ظَنٌّ لا يرقى إلى درجة اليقين، لكنّه يرقى إلى درجة غلبة الظنّ، لذلك أوردته، والله أعلم.

- ابنه عبدالرحمن بن إدريس (ت ١٢٣٤هـ) عالم، فاضل. اختصر «الإصابة» و«لسان الميزان» و«الجرح والتعديل» وغيرها وهو كاتِبُه إمام علامة، رحمه الله. والشّيء بالشّيء يُذكر.

١٦- شرح إسلام الله بن شيخ الإسلام الدّهْلَوِيّ (ت ؟) مؤلّفه يعرف بـ«الرامبوريّ». واسمُ شرحه: (المُحلّي)

ذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٣/٢٧٩ (الترجمة العربية) منه نسخة في بتنه بالهند رقم ٥٤٦، وغيرها. وفي مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود نسخة مكتوبة سنة ١٢٤٩هـ في مجلدين كبيرين. ورأيتُ نسخة منه مصورة عند أحد أصدقائي من مكتبة في الهند لم أتبين من أين هي مكتوبة سنة ١٢١٥هـ وعليها تعليقات بخط مصنّفه رحمه الله وبهذا ندرك أنه توفي - رحمه الله - بعد هذا التاريخ. وترجمته مؤلّفه مجهولة لي الآن، وقد تكون في الكتب معروفة ووقتي الآن لا يسعني في البحث عنها والله المستعان.

١٧- شرحُ إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت ٢٨٢هـ).

- مؤلفه كان قاضيَ بغداد، وشيخ مالكيّة العراق، وعالمهم كما يقولُ الحافظُ الذهبيُّ. قال الخطيب البغدادي: «كان عالماً مُتقناً، فقيهاً على مذهب مالك، وشرح المذهب واحتجَّ له». أخباره في: الجرح والتعديل: ١٥٨/٢، والإكمال: ٢٢٠/٣، وتاريخ بغداد: ٢٤٨/٦، وتاريخ جُرجان: ٧٦، ١١٤، ومعجم الأدباء: ١٢٩/٦، وسير أعلام النبلاء: ٣٣٩/١٣، والوافي بالوفيات: ٩١/٩، والديباج المذهب: ٢٨٢/١، والشذرات: ١٧٨/٢.

واسم شرحه: (شَوَاهِدُ الْمُوطَأِ)

في عشر مجلدات، ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٠/٢، وعنه نقل الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٧٨/٨ كلاهما في ترجمة الإمام مالك.

١٨- شرحُ أَصْبَغ بن الفَرَج بن سَعِيد بن نافع (ت ٢٢٥هـ)

- مؤلفه أُمويُّ النّسب، مولى عمر بن عبدالعزيز، لم يلقَ مالكا، روى عن الدَّرَاوَرْدِيِّ، ويحيى بن سلام وغيرهما، قال القاضي عياض: «كان قد رَحَلَ إلى المدينة لِيَسْمَعَ من مالكٍ فدخلها يومَ مات» ولقي اللَّيْثَ وتفقّه على ابن وَهْبٍ، وعبدالرَّحْمَنِ بن القاسم وغيرهما. قال ابنُ معين: «كان من أعلم خلق الله برأي مالك، يعرفها مَسْأَلَةً مَسْأَلَةً، مَتَى قالها؟ وَمَنْ خالفه فيها؟ قال أبو حاتم: «كان من أجَلِّ أصحاب ابن وَهْبٍ». أخباره في تاريخ البخاري: ٣٦/٢، وتاريخ الصَّغِير: ٢٢٧، وأخبار

القُضَاة: ١١/١، ١٦، ٢١٠/٢، ٢٢٢، والجرح والتَّعْدِيل: ٣٢١/٢،
وترتيب المدارك: ١٧/٤، وتهذيب الكمال: ٣٠٤/٣، وسير أعلام
النُّبَلَاء: ٦٥٦/١، والوافي بالوفيات: ٢٨١/٩، والديباج المذهب:
٣٠٠/١، وحسن المحاضرة: ٣٠٨/١، والشذرات: ٥٦/٢.

واسمُ شرحه: (تفسير غريب الموطأ)

ذكره القاضي عياض، وابن فرحون... وغيرهما.

١٩- شرحُ أبي بكر بن سابق الصَّقْلِي (؟)

مؤلفه مجهول الترجمة؟ لم أهتم الآن إلى أخباره، لكن قرأتُ في
ترجمة أبي القاسم أحمد بن محمد التَّمِيمِي المعروف بـ«ابن وَرْدٍ» (ت
٤٥٠هـ) وهو عالمٌ أندلسيٌّ من أهل المُرِّيَّة أنَّ من شيوخه أبابكر بن سابق
الصَّقْلِي، ولا شكَّ أنَّه هذا^(١).

وابن وَرْدٍ التَّمِيمِيُّ هذا له اشتغالٌ بالحديث، وذكروا أنَّ له شرحاً
على البخاري، قالوا: «ظهر فيه علمه».

واسمُ شرحه: (المسالك)

هَكَذَا قال القاضي عياضٌ في ترتيب المدارك: ٨٤/٢، والحافظُ
الذهبيُّ في سير أعلام النُّبَلَاء: ٨٧/٨، كلاهما في ترجمة الإمام مالك .

(١) بعد طباعة الأصول وقفتُ على أخبار محمد بن سابق الصَّقْلِي، أبوبكر في الصَّلَة
لابن بشكوال: ٦٠٤، وما أَظُنُّه إلَّا المذكور هنا، قال: روى بمكة عن كريمة
بنت أحمد المروزي وغيرها، وقدم الأندلس، وأخذ عنه أهل غرناطة... وتوفي
بمصر في ربيع الأول سنة ثلاث وتسعين وأربعمائة. لكن هذا فيه بُعْدٌ إذا تأكد
لنا أنَّ ابنَ وَرْدٍ التَّمِيمِيَّ (ت ٤٥٠هـ) أخذ عنه.

٢٠- شرحُ جَعْفَرِ بْنِ إِدْرِيسَ الْكَتَّانِي (ت ١٣٢٣هـ).

- مؤلفه عالمٌ من علماء المغرب، يكنى أبا المواهب، فقيهٌ، محدثٌ، من كبار الصُّوفية هُناك. قال ابنُ أخته عبدالحَيِّ في «فهرس الفهارس» كان معتقداً طريقَ القوم، مُنافحاً عنهم، ناصراً لهم «سامحه الله وعفا عنه. أخباره في فهرس الفهارس: ١٨٦/١ وغيرها، ودليل مؤرخ المغرب: ١٢٣، ومعجم سركيس: ١٥٤٥، والأعلام: ١٢٢/٢. ذكروا له حواشٍ على البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي (الموطأ).

٢١- شرحُ أَبِي الْحَسَنِ الْإِسْبِيلِيِّ (؟)

- مؤلفه مجهولُ الترجمةِ لي الآن، وذكر الشَّرحُ القاضي عياضٌ في ترتيب المدارك: ٨٥/٢، وعنه في سير أعلام النبلاء: ٧٨/٨. قال القاضي عياضٌ: «وفي «الموطأ» تفسيرٌ لرجلٍ قُرطبيٍّ يُعرف بـ«أبي الحسن الإسبيلي» وعبارة القاضي - رحمه الله - تُوحى بأنه لم يَعْرِفْهُ، فإذا لم يَعْرِفْهُ القاضي مع تقدُّم زمانه، وجلالته في العلم، واختصاصه بمعرفة أصحاب مالك - رحمه الله - فأَجِدُ بي أن لا أَعْرِفْهُ الآن، فَمَنْ وَجَدَهُ من السَّادة الفضلاء فليَعْرِفْ به مَشْكُوراً مَأْجُوراً.

٢٢- شرحُ التَّهَامِيِّ بْنِ الْمَدَنِيِّ كَثُون (ت ١٣٣١هـ)

- مؤلفه عالمٌ مغربيٌّ مالكيٌّ، من أهل فاس، وسكن طنجة، وبها توفي واسمه مركبٌ (محمد التهامي) بن علي بن عبد الله، أبو عبد الله. أخباره في معجم المطبوعات: ١١٧، والأعلام: ٦٥/٦. واسم شرحه: (التعليق الفاتح) وربما سُمِّي (أقرب المسالك. . .)

وهو حاشية (تعليق على الموطأ) مطبوع بفاس على الحجر في مجلدين .

٢٣- شرح حَرَمَلَةَ بنِ يَحْيَى التَّجِيبِيِّ، أَبِي حَفْصٍ (ت ٢٤٣هـ)

مؤلفه مِصْرِيٌّ من أصحاب الإمام الشافعي - رحمه الله - روى عنه مسلم، وابن ماجه، وغيرهما. قال أبو حاتم: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ وَلَا يُحْتَجُّ بِهِ» وقال ابن عدي: «قد تَبَخَّرْتُ حَدِيثَ حَرَمَلَةَ وَفَتَّشْتُ الْكَثِيرَ فَلَمْ أَجِدْ فِي حَدِيثِهِ مَا يَجِبُ أَنْ يُضَعَّفَ مِنْ أَجْلِهِ». أخباره في: اللؤلؤة والقضاة: ٣٠، ١٢٣، ٤٢٩، والجرح والتعديل: ٣/٢٧٤، ورجال مسلم: ١/١٧٧، وترتيب المدارك: ٤/١٧١، وتهذيب الكمال: ٥/٥٤٨، وسير أعلام النبلاء: ١١/٣٨٩، والوافي بالوفيات: ١١/٣٣٤، وطبقات الشافعية: ٢/١٢٧، وحسن المحاضرة: ١/٣٠٧، ٣٤٧، ٣٩٨، وشذرات الذهب: ٢/١٠٣.

واسم شرحه: (شرح الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/٨٣، وعنه في سير أعلام النبلاء: ٨/٧٧، وفي ترتيب المدارك: ٤/١٧١ قال: «وشرح حَرَمَلَةَ الموطأ» بما سأل عنه ابن وهب.

٢٤- شرح خَازِمِ بنِ مُحَمَّدٍ بنِ خَازِمٍ، أَبِي بَكْرٍ المَخْزُومِيِّ (ت ٤٩٦هـ).

هكذا أظنه، والموجود في ترتيب المدارك (خازم بن محمد بن خازم) بالخاء المهملة في الموضعين. وقد فتشْتُ فلم أجد من اسمه خازم بن محمد بن خازم! وخازم المَذْكُورُ - بالخاء المعجمة -: عالم أندلسي، نحوي، لغوي، محدث، يروي عن كبار شيوخ الأندلس منهم: أبو عمرو السِّفَاقِسي، وابن عَتَّاب، ومكي بن أبي طالب، وابن الإفليلي،

وابنُ يونس . . . وغيرهم . وروى عنه قومٌ لا يُحْصَوْنَ كثرةً، ونَفَعَ اللهُ به . قال ابنُ بشكوال : «كان قديمَ الطَّلب ، وافرَ الأدبِ - وهو الأغلب عليه - ، له تَصَرُّفٌ في اللُّغة وقول الشَّعر ، سَمِعَ النَّاسُ منه ، ولم يكن بالضَّابطِ لما رواه ، ويُخَلِّطُ في روايته وأَسَمِعْتِهِ ، وقفتُ علي ذلك ، وقرأتُه في غير مَوْضِعٍ بخطِّه» .

يقولُ الفقيرُ إلى اللهِ تَعَالَى عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ سُلَيْمَانَ العُثَيْمِينَ - عَفَا اللهُ عنه - : وقفتُ على شرح لأبيات الجُمْل لأبي عبدالله بن هشام اللَّخْمِيِّ اسمه : «الفُصُولُ والجُمْلُ . . .» ردَّ في أوائله على أبي بكرٍ خازِمٍ هذا في كتاب له في «شرح أبيات الجمل» أيضاً ، ونَصَّ كلامه : «وقول أبي بكر خازم بن محمَّد بن خازِم المَخْزُومِيَّ في «شرحه لأبيات أبي القاسم» في بيت القَطامي :

الضَّارِبُونَ عُمَيْرًا عَنْ بُيُوتِهِمْ بِالتَّلِّ يَوْمَ عُمَيْرٍ ظَالِمٌ عَادِي
بأنَّ (عُمَيْرًا) هو القَطَامِي؟! وليس كما ذكر إنَّما (عُمَيْرٌ) في البيت عُمَيْرُ بنُ الحُبَاب . . . وغير ذلك ، وفي هذا ما يُوَكِّدُ ما ذَهَبَ إليه ابنُ بشكوال رحمه الله .

واسم شرحه (السَّافِرُ عن آثار الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : ٨٥ / ٢ ، والحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء : ٨٩ / ٨ ، وفي ترتيب المدارك (المسهر) ولعل صوابها (المسفر) . فالمسفر قريب من السَّافِر في لفظه .

٢٥- شرحُ الحَسَنِ بنِ رَشِيْقٍ القَيْرَوَانِيِّ (ت ٤٦٣ هـ) .

- مؤلِّفه الأديبُ البارِعُ المشهورُ صاحبُ «العُمدة» أبوعلِيٍّ مولده

بالمسيلة المعروفة بـ«المحمدية» شرقي تونس العاصمة، وانتقل إلى القيروان، من أشهر شيوخه: القَزَّازُ القَيْرَوَانِيُّ التِّمِيمِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، وأبو مُحَمَّد الحُشَيْنِيُّ الضَّرِيرُ، وأبو إسحاق الحُضْرِيُّ الأَدِيبُ. . وغيرهم. أخباره في: الدَّخِيرَةُ: ٥٩٧/٨، وخَزِيدَةُ الْقَصْرِ: ٢٣٠/٢، ومعجم الأدباء: ٨٦١ (ط) (إحسان)، وإنباء الزُّواه: ٢٩٨/١، ووفيات الأعيان: ٨٥/٢، والوافي بالوفيات: ١١/١٢، وكتب عن أدبه وفنه عددٌ كبيرٌ من الباحثين.

واسم شرحه (شرح موطأ مالك)

ذكره الأستاذ الزركلي في الأعلام: ١٩١/٢، وهو في كشف الظنون: ١٩٠٧/٢ هكذا منسوباً إلى ابن رشيقي القَيْرَوَانِيِّ الأديب هذا! يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العُثَيْمِين - عفا الله عنه -: وأخشى أن يكون من تأليف الحسن بن رَشِيْق العسْكَرِيِّ المصْرِيِّ (ت ٣٧٠هـ) فإنه كان محدثاً، حافظاً، قال الحافظ الذهبي - رحمه الله -: «وكان محدث ديار مصر في زمانه» ونقل عن ابن الطَّحان قوله: «ما رأيت عالماً أكثر حديثاً منه». يراجع: تاريخ الإسلام: ٤٣٧، وتذكره الحفاظ: ٩٥٩/٢ وغيرهما. وفي المكتبة الظاهرية «جزء من حديثه» عليه سماعات كثيرة وتملكات لأصحابنا الحنابلة رحمهم الله ولغيرهم.

٢٦- شرح حسن بن عبد الله بن حسن الكاتب المعروف بـ«الأشيري» (ت بعد ٥٦٩هـ).

- مؤلفه أبو علي الكاتب، تلمساني الأصل، من تلاميذ حسن بن عبد الله القيسي الخزاز التلمساني، وأبي الحجاج يوسف بن يسعون. قال

ابن الأَبَارِ: «وكان من أَهْلِ الْعِلْمِ بالقِراءاتِ واللُّغَةِ والغَرِيبِ، يَغْلِبُ عليه الأدَبُ، وكان ناظماً ناثراً». أخباره في تكملة ابن الأَبَارِ: ١/ ٢٧٠، وتاريخ الإسلام: ٢٣٣.

واسم شرحه: (غَرِيبُ الْمُوطَأ)

قال ابن الأَبَارِ: «وله مَجْمُوعٌ في غَرِيبِ «المُوطَأ» وقفتُ عليه بخطه».

٢٧- شرح خَلَفِ بن فَرجِ بن عُثمان الكَلَّاعِي الإلبيري (ت ٣٧١هـ)
- مؤلفه عالمٌ، أندلسيٌّ، من أهلِ البِيزَةِ، ولي الأحكام والقضاء بها. يُراجع: تاريخ علماء الأندلس: ١٣٥.
- يوجدُ قطعة من الكتاب فيها تفسير كتاب (الحدود)، وكتاب (العُقُول) و(القَسَامَة) في مجموعِ نادرٍ بمكتبة القيروان بتونس.

٢٨- شرحُ زكريا بن يحيى الكاندهلوي الهندي (ت ١٣٤٨هـ)
- اسمُ مؤلفه هكذا (مُحَمَّدُ زكريا بنُ مُحَمَّدٍ يحيى) مركباً وأثرت الأفراد ليتفق مع بَقِيَّةِ التَّراجم على منهج واحدٍ، وهو قريبٌ من عصرنا، شيخ الحديث بمدرسة مطاهر العلوم في (سهارنفور) بالهند. أخباره في الأعلام: ٦/ ١٣١.
اسمُ شرحه: (أَوْجُزُ الْمَسَالِك)

وهو شرحٌ لرواية محمد بن الحسن الشَّيباني (ط) في الهند بست مجلدات، ثم طبع في خمسة عشر مجلداً.
- شرح الزَّناتِي = شرح موسى بن أبي علي الزَّناتِي (ت بعد ٧٠٢هـ).

٢٩- شرحُ سليمان بن خَلَفِ بنِ سَعْدِ البَاجِي، أبو الوليد (ت ٤٧٤هـ).
- مؤلفه العالمُ الإمامُ، العلامةُ، الشَّهيرُ، الفقيهُ، الأُصوليُّ، له

شهرة كبيرة جداً في الأوساط العلمية، وأخباره مُستفيضة في المصادر رحمه الله. يُراجع: الإكمال: ١/٤٦٨، والدَّخِيرَةُ لابن بَسَّام: ١/٩٤، وقلائد العُقَيَان: ٢١٥، وترتيب المدارك: ٤/٨٠٢ (بيروت) والأنساب: ١٩/٢، والصَّلَة: ١/٢٠٠، وبُغْيَةُ المَلْتَمَس: ٣٠٢، ومعجم الأدباء: ٤/٢٤٦، وسير أعلام النبلاء: ١٨/٥٣٥، وتذكرة الحفاظ: ٣/١١٧٨، والدِّيَابِج المذهب: ١/٣٧٧.

وله على «الموطأ» ثلاثة شُرُوح؛ أشهرها أوسطها. وهي:

- (الاستيفاء) وهو على اسمه مُستوفى كبير الحجم، قال القاضي عياض - وقد ذكر «المنتقى» - وكان ابتداءً كتاباً أكبر منه بلغ فيه الغاية سمّاه «الاستيفاء» في هذا المعنى لم يُصنَع مثله، في مُجلّداتٍ.

٣٠- (المنتقى) وهو أشهرها وأكثرها تداولاً بين الناس ظهر فيه علمه ومقدرته وبراعته رحمه الله قال القاضي عياض - لما ذكر تصانيفه - «من ذلك في الفقه والمعاني كتابه «المنتقى» في شرح الموطأ عشرين مجلداً لم يؤلف مثله...». وهو مطبوع في سبع مجلّداتٍ. وقد اختَصَرَهُ بعضُ العلماء، وجمع بعضهم بين «المنتقى» هذا و«الاستدكار» لابن عبد البر، وسنذكرها في مواضعها بأرقامها؛ لأنَّ كلَّ مُختَصِرٍ أو جَمْعٍ نعتبه شرحاً جديداً قائماً بذاته، لما تضمنت أغلب مختصراتهم من الترتيب والتنسيق والحذف والإضافة.

٣١- (الإيماء) وهو كتاب مختصر من «المنتقى» في خمس مجلّداتٍ، كذا قال القاضي عياض - رحمه الله - وغيره. ونقل الشيخ محمّد بن عبد الله

التليدي في كتابه تراث المغاربة: ٢٦٧ عن تذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٨٠،
أنَّ لأبي الوليد الباجي كتاب «المعاني» في شرح «الموطأ» في عشرين
مجلدًا، قال: «وهو أكبر شروح الموطأ». وما نقله الشيخ عن «التذكرة»
صحيح، وهو كذلك أيضاً في تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي، وربما جاء
ذلك في كتب له أخرى، وهو كذلك في فوات الوفيات: ٢/ ٦٤، وهو
في الجميع فهم خاطيء لعبارة القاضي عياض السابقة قال: «ذكر تصانيفه»:
من ذلك في الفقه والمعاني كتابه «المنتقى» في شرح «الموطأ» عشرين
مجلدًا فخرت العبارة هكذا: «المنتقى» في الفقه، و«المعاني» في شرح
الموطأ. فزاد الحافظ الذهبي: «وكتاب» بين قوله: «في الفقه والمعاني»
والدليل على أنها عبارة القاضي أنه ختمها بقوله: «عديم التظير» وهي
عبارة القاضي أيضاً. وقول الشيخ التليدي - عفا الله عنه -: «وهو أكبر
شروح الموطأ؟!» كلام غير جيد لا يقوله إلا من وقف على شروح «الموطأ»
كلها، وهو بكل تأكيد لم يفعل؟! لفقدان أغلبها، ونحن نجهل أحجامها
وأجزائها وما اشتملت عليه من الفوائد، كما أننا قد نجهل أعداداً كبيرة
من الشروح لم نقف على أسمائها في المصادر المجهولة لدينا حتى الآن.
فمثلاً هناك من شروح «الموطأ» الكبيرة جداً (المختار الجامع بين المنتقى
والاستدكار) لأبي عبد الله محمد بن عبد الحق اليعقوبي التلمساني (ت ٦٢٥هـ)
الآتي إن شاء الله، وهو أكبر من «المنتقى» بلا شك؛ لأنه جمع بينه وبين
الاستدكار، وأضاف من عنده أشياء لم يذكرها، وقد اطلعت على أجزاءه
الموجودة المذكورة في الفهارس، والشيخ التليدي - جزاه الله خيراً
ووقفه - لم يقف عليه، ولا ذكره في كتابه، وتوجد بعض أجزاءه في

خزائن المغرب العامرة ببلد الشيخ المذكور، وهو مذكور في ترجمة مؤلفه في الذيل والتكملة: ٣١٨/٨، المطبوع بالمغرب؟! قال المراكشي - رحمه الله -: «له مُصَنَّفَاتٌ كثيرة أحفلها . . .». وأنا لا أنتقد الشيخ ولا أستدرك عليه فهو قد بذل الجهد - جزاه الله خيراً -، لكنني لا أحبُّ منه مثل هذه العبارة التي تدلُّ على الجزم والتأكيد سواء أكانت العبارة له، أم نقلها عن غيره؟ . والله المستعان.

٣٢- شرح سليمان بن محمد بن عبد الله العلوي (ت ١٢٣٨هـ).

- مؤلفه أحد سلاطين دولة الأشراف العلويين بالمغرب، كان محباً للعلم والعلماء، مجاهداً، ذا بأس في الحروب، له مُعْجَمُ شُيُوخٍ لطيف، وكتاب في نَسَبِ آلِ الجَدِّ مطبوع. أخباره في: الاستقصاء: ١٢٩/٤، والأعلام: ١٣٣/٣.

واسم شرحه (تعليق على الموطأ)

يظهر أنه حاشية على شرح الرُّقَانِي الآتي - إن شاء الله - في شرح محمد بن عبد الباقي .

٣٣- شرحُ عاصم النَّحْوِي (؟). كذا ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٥/٢، وعنه في سير أعلام النبلاء للحافظ الدَّهَبِيُّ: ٧٩/٨.

أقول - وعلى الله أعتمد - لا أبعد أن يكون الشَّارِحُ عاصم بن أَيُّوبَ البَطْلَيْوسِي النَّحْوِي، الوزير، أبا بكر (ت ٤٩٤هـ) الذي «شرح الحماسة» و«شرح أشعار السَّنة الجاهليين» وَأَجَادَ في هَذَا الأخيرِ إجادَةً تَامَّةً. يُراجِعُ الصَّلَةَ لابن بشكوال: ٤٥١ وغيره.

٣٤- شرحُ عامرِ بنِ هشامِ بنِ عبدِالله الأزدِيِّ (ت ٦٢٣هـ)

- مؤلّفهُ عالمٌ، أديبٌ، أندلسيٌّ، فقيهٌ، من بيتِ علمٍ وأدبٍ، والده القاضي هشام: عالمٌ مُتميّزٌ رأيتُ له كتاباً في الأحكام، بديع الصنعة، كثير الإفادة.
- وأخوه: الكاتب أبوبكر بن هشام ت ٦٣٥هـ له أخبارٌ في المغرب: ٧٤/١.

- وابن عامر هذا: محمّد بن عامر عالمٌ مشهورٌ... وغيرهم.
- ألّف عامرٌ مؤلّفاتٍ في الأدب مُستجادةً منها: «مُنشَطُ الكسلان ومُنْبِطُ العَجَلان» في الأدب، وقَصِيدَةُ مَقْصُورَةٍ ضَاهِي بها مَقْصُورَةُ ابنِ دُرَيْدٍ، وعَارِضٌ «مَلَقَى السَّيْلِ» لأبي العلاء المَعَرِّي... وغير ذلك.
أخباره في التكملة: ٦٩٢/٢، والدّيل والتكملة: ١٠٧/٥، والمغرب: ٧٥/١، وبرنامج الرُّعيني: ١٩٧، مولده في رجب سنة ٥٥٣هـ.
واسمُ شرحِهِ: (المُخَصَّصُ فِي غَرِيبِ الْمُلَخَّصِ)
شرح فيه غريب «المُلَخَّصِ» لأبي الحَسَن عليّ بن محمّد القابسيّ (ت ٤٠٣هـ) و«المُلَخَّصِ» تَلْخِيصٌ لرواية ابنِ القاسم كما هو معلومٌ، وسيأتي إيضاح ذلك في ذكر شرح (علي بن محمد القابسيّ ت ٤٠٣) إن شاء الله تعالى.

٣٥- شرحُ عبدالحقِّ بن أبي السّداد الحكم بن عليّ الغَسَّانِيّ، أَبُو مُحَمَّدٍ (ت ؟).
مؤلّفهُ فاسيّ الأصل، كان نازلاً بتونس، لا أعرف عنه الآن أكثر من هذا.
واسمُ شرحِهِ (المنتخب الأوطى في شرح الموطأ)
انتقى منه محمّد بن محمّد القَيْسِيّ (ت ؟) وَوَصَفَ مُصَنِّفَهُ بـ«الشَّيْخِ،

الفقيه المحدث = يراجع شرح محمد بن محمد القيسي .

٣٦- شرح عبدالحق بن عبد الواحد بن الهاشم العدوي العمري (ت بعد ١٣٧٠هـ)
- مؤلفه عالم هندي الأصل، ذو أصول عربية قرشية. مولده سنة ١٣٠٢هـ، قرأ على مشاهير شيوخ عصره في بلاده من أهل الرواية والحديث جمعهم في «تبت» صنفه. درس في الهند نحو خمسين عاماً، قدم مكة - شرفها الله - حاجاً سنة ١٣٦٨هـ، فعرف الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - قدره وفضله فعينه مدرساً في الحرم. وصنف نحو خمسين كتاباً من أجلها قدراً كتابه هذا، وهو والد الشيخ أبي تراب. يراجع: الأعلام: ٢٨١/٣.

واسم شرحه: (مشارك الأنوار في شرح ما في الموطأ

والصحيحين من الأخبار)

أتم منه أربعة عشر مجلداً. وقفت عليه بخطه وكان مركز البحث العلمي بجامعة أمم القرى بمكة المكرمة ينوي نشره لكن حال دون نشره نقصه من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه مسودة المؤلف فيصعب إعادة هوامشه وإحاقاته في مواضعها الصحيحة.

٣٧- شرح عبدالحق بن عبد الرحيم الأنصاري اللكنوي الهندي (ت ١٣٠٤هـ)

- مؤلفه هذا اسمه مركب (محمد عبدالحق) واسم أبيه مركب أيضاً (محمد عبد الرحيم) محدث، فقيه، حنفي، عالم بالتراجم، من آثاره المطبوعة «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية». قيل في وصفه:

العَالِمُ الْفَاضِلُ النَّحْرِيرُ أَفْضَلُ مَنْ بَتَّ الْعُلُومَ فَأَرَوَى كُلَّ ظَمَانٍ
وله إجازة من عُلَمَاءِ مَكَّةَ مِنْهُمْ زَيْنِي دَحْلَان، ومحمد بن عبدالله ابن
حُمَيْدِ التَّجْدِي ثُمَّ الْمَكِّيُّ مَصْنُفُ «الشَّحْبِ الْوَابِلَةِ». ومؤلفاته كثيرةٌ جداً
تُضَاهِي مؤلفات ابن الجوزي وَالشَّيْطَوِي وَأَمْثَلَهُمَا. أخباره في الرسالة
المستطرفة: ١١٥، وفهرس الفهارس: ٧٢٨، ومعجم المطبوعات:
١٥٩٥، ونزهة الخاطر: ٨ / ٢٥٠ (في تراجم عُلَمَاءِ الْهِنْدِ).
واسم شرحه: (التعليق المُمَجَّد على موطأ محمد)
تعليق على رواية «الموطأ» لِمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الشَّيْبَانِي، وهو مَطْبُوعٌ.

٣٨- شرحُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ الْقَصِيرِ الْغَرْنَاطِيِّ (ت ٥٧٦هـ)
- مؤلفه عالمٌ، أندلسيٌّ، مالكيٌّ، من بيت علمٍ وأدبٍ، أبوه عالمٌ، وعُمُّه
عبد الملك عالمٌ، وهما من شيوخه، ومن شيوخه ابن الباذش والقاضي
عياض، وأبو الوليد بن رَشْدٍ، وأبو بكر بن العربي، وعبد الحق بن عطية
المفسِّر، ويونس بن مَغِيثٍ. . وغيرهم يضمهم برنامجه (معجم شيوخه).
أخباره في التَّكْمِلَةِ: ٧٤٧/٢، وصلة الصُّلَّة: ١١٨/٣، والإحاطة:
٤٨٢/٣، والدِّيَاجِ الْمَذْهَب: ٤٨٦/١، وأزهار الرياض: ١٤/٣، وفيه
فوائد عن المذكور جليَّةٌ، وجذوة الاقتباس: ٣٩٤/٢، وذكر الشيخ
محمد بن عبدالله التَّلِيدِي في كتابه تراث المغاربة: ٣٨ أنَّ للمذكور
(اختصار التَّمْهِيد) وأحال إلى شَجَرَةِ النَّوْرِ: ١٥٤/١، ولم أجد في هذه
الإحالة أنَّ للمذكور كتاباً في اختصار «التَّمْهِيد»، وذكر في «الشَّجَرَةِ»
«اختصار الموطأ» وهذا ذكره التَّلِيدِي في كتابه: ٤٠، وذكر له في
«الشَّجَرَةِ»: «اختصار التَّرمذي» ولم يذكره الشَّيْخُ التَّلِيدِي؟! فلعلَّ الشَّيْخَ

التَّلِيدِي - وَفَّقَهُ اللهُ - وَقَفَ عَلَيْهِ فِي مَصْدَرٍ آخَرَ ، وَأَخْطَأَ فِي الْإِحَالَةِ . وَقَدْ تَتَبَعْتُ كَثِيرًا مِنَ الْمَرَاجِعِ فَلَمْ أَجِدْ مِنْ ذِكْرِهِ ؟! وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

٣٩- شرحُ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي بَكْرٍ السُّيُوطِيِّ (ت ٩١١هـ)
مؤَلَّفُهُ الْعَلَّامَةُ ، ذُو الْقُنُونِ ، صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْمَشْهُورَةِ .

واسمُ شرحه : (تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ . . .)

وهو مطبوعٌ مشهورٌ . وله (إِسْعَافُ الْمَبْطُأِ) فِي رِجَالِهِ لَا يَغْنِينَا هُنَا .

٤٠ - وَلِلسُّيُوطِيِّ الْمَذْكُورِ «عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي بَكْرٍ (ت ٩١١هـ)»

شرحٌ آخَرُ ، اسْمُهُ (كَشْفُ الْمُعْطَى . . .)

له نَسْخَةٌ فِي مَكْتَبَةِ جُور لَيْلَى عَلِي بَاشَا بَتْرُكِيَا رَقْم ١٢٩/١٠ ، وَنَسْخَةٌ أُخْرَى فِي خَزَانَةِ ابْنِ سُوْدَةَ فِي الْمَغْرِبِ .

٤١- شرحُ عبدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُحَمَّدٍ الْجَوْهَرِيِّ ، الْغَافِقِيِّ ، الْمِصْرِيِّ

الْمَالِكِيِّ (ت ٣٨٥هـ)

- مؤَلَّفُهُ فَقِيهٌ ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ عَنِ الشُّيُوخِ بِالْفِسْطَاطِ ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ الْمَالِكِيَّةِ هُنَاكَ ، مِنْ شُيُوخِ السُّنَّةِ . قَالَ ابْنُ الْحَدَّاءِ التِّمِيمِيُّ : «كَانَ فَقِيهًا ، وَرِعًا ، مُنْقَطِعًا ، خَيْرًا ، مِنْ جُلَّةِ الْفُقَهَاءِ ، وَكَانَ قَدْ لَزِمَ بَيْتَهُ لَا يَخْرُجُ مِنْهُ» مِنْ شُيُوخِهِ : أَبُو الْقَاسِمِ الْعُثْمَانِيُّ ، وَالْحُسَيْنُ بنُ رَشِيقٍ ؟! (كَذَا) صَوَابُهَا الْحَسَنُ ، وَمِنْ تَلَامِيذِهِ أَبُو عَمْرٍاءُ الطَّلَمَنْكِيُّ ، وَابْنُ الْحَدَّاءِ . أَخْبَارُهُ فِي تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ : ٢٠٤/٦ ، وَسِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ : ٤٣٥/١٦ ، وَالذِّيْبَاجِ الْمُدْهَبِ : ٤٧٠/١ ، وَحَسَنِ الْمَحَاضِرَةِ : ١٩١/١ ، وَالشُّذْرَاتِ : ١٠١/٣ .
واسمُ شرحه : (مَسْنَدُ حَدِيثِ مَالِكِ بنِ أَنَسٍ ، وَاخْتِلَافُ أَلْفَاظِهِ وَتَفْسِيرُ غَرِيْبِهِ)

كَذَا رَأَيْتُ عَنْوَانَهُ عَلَى نَسْخَةِ كُوبِرْلِي رَقْم ٤٣٠، مَرْتَبَ عَلَى الْمَسَانِيدِ
بِخَطِّ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ فَهْدٍ الْمَكِّيِّ، تَقِيَّ الدِّينِ (ت ٨٧١هـ)
مَنْسُوخَةٌ سَنَةِ ٨٣٩هـ، وَلِلْكِتَابِ نَسْخَةٌ أُخْرَى بِمَكَّةِ الْمَكْرَمَةِ فِي مَكْتَبَةِ
الْحَرَمِ الْمَكِّيِّ رَقْم ١٦- حَدِيثٌ، مَكْتُوبَةٌ سَنَةِ ٦٩٣هـ، وَفِي الْمَكْتَبَةِ الْمَرْكَزِيَّةِ
بِجَامِعَةِ الْمَلِكِ سُعُودٍ بِالرِّيَاضِ الْجُزْءُ الثَّانِي مِنْ نَسْخَةٍ حَدِيثَةٍ كَتَبَتْ سَنَةَ
١٣٤٩هـ. بِخَطِّ نَجْدِيِّ. وَحَقَّقَهُ أَحَدُ طُلُوبَةِ الدِّرَاسَاتِ الْعُلْيَا بِجَامِعَةِ أُم
الْقُرَى وَلَمْ يُطْبَعَ^(١).

٤٢- شَرَحُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَتَّابٍ (ت ٥٢٠هـ)
- مَوْلَاهُ عَالِمٌ أُنْدَلُسِيٌّ، مِنْ أَهْلِ قُرْطُبَةٍ. قَالَ ابْنُ بَشْكُوَال: «هُوَ آخِرُ
الشُّيُوخِ الْجُلَّةِ الْأَكَابِرِ بِالْأَنْدَلُسِ فِي عُلُوبِ الْإِسْنَادِ» وَبَالِغٌ فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ
وَذَكَرَ أَخْبَارَهُ. يَرَاجِعُ: الصَّلَةُ: ٣٤٨/١.
- وَشَرَحَهُ زِيَادَاتٌ وَاخْتِصَارَاتٌ لَشَرَحِ مَرْوَانَ بْنِ عَلِيٍّ الْبُونِيِّ (ت
بعد ٤٤٠هـ) الْآتِي ذَكَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قَالَ ابْنُ خَيْرٍ الْإِسْبِيلِيُّ فِي فِهْرَسْتِهِ:
٨٨. - عِنْدَ ذَكَرِهِ شَرَحُ الْبُونِيِّ الْمَذْكُورَ -: «قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ عَتَّابٍ: وَلِي
فِيهِ زِيَادَاتٌ وَاخْتِصَارَاتٌ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ...».

٤٣- شَرَحُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَرْوَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ الْقُرْطُبِيِّ الْمَعْرُوفِ
بِ«الْقُنَازِعِيِّ» (ت ٤١٣هـ) وَنَسَبَتُهُ هَلْذِهِ إِلَى صَنْعَتِهِ كَذَا قَالَ ابْنُ بَشْكُوَال
وَقَالَ الدَّوْدِيُّ فِي طَبَقَاتِ الْمَفْسَرِينَ: ٢٨٨/١ نَسَبَهُ إِلَى ضَيْعَةٍ مِنْ بِلَادِ
الْمَغْرِبِ، وَلَا يَخْفَى مَا بَيْنَ (ضَيْعَةٍ) وَ(صِنْعَةٍ) مِنَ الشَّابِهِ فِي الرَّسْمِ فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) طَبِعَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي دَارِ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ سَنَةِ (١٩٩٧م).

ولا أدري ما هذه الصنعة؟! ولم ترد هذه النسبة في كُتُب الأنساب^(١)!؟

- مؤلفه عالم أندلسي، فقيه، مالكي. قال ابن بشكوال: «كان عالماً، عاملاً، وفقياً، حافظاً، مُتقناً، دَيِّناً، ورِعاً، فاضلاً... متهجّداً بالقرآن، عالماً بتفسيره وأحكامه، وحلاله وحرامه، بصيراً بالحديث...»
أقول: عدّه كثير من المؤلفين في طبقات الشافعية في رجالهم؟!
أخباره في: جَدوة المقتبس: ٢٧٨، وبُغية الملتبس: ٣٧١، وترتيب المَدارك: ١/ ٧٢٦ (ط) بيروت، والصُّلة: ٢/ ٣٢٢، وسير أعلام النبلاء: ١٧/ ٣٤٢، والذَّيَّاج المذهب: ١/ ٤٨٥، وغاية النُّهاية: ١/ ٣٨٠، وطبقات المفسرين: ١/ ٢٨٧، وشذرات الذهب: ٣/ ١٩٨.

اسم شرحه (تفسير الموطأ)

قال ابن حيّان: «له في «الموطأ» تفسير مشهور» قال ابن بشكوال: «وجمع أيضاً في تفسير «الموطأ» كتاباً حسناً، ضمّنه ما نقله يحيى بن يحيى في «موطئه» ويحيى بن بُكَيْر في «موطئه»...» وقال ابن خَيْر في «فهرسته»: ٧٨ «تفسير «الموطأ» لأبي المُطَرِّف عبد الرَّحْمَنِ بن مَرْوَانَ القُنَازِيّ - رحمه الله - حدّثني به الشَّيْخُ أبو الأَصْبَغ عيسى بن محمّد...»
والشَّيْخُ الفَقِيهُ أبو القاسم أحمد بن محمد بن بقيّ - رحمه الله - إجازةً،

(١) راجعت أنساب السَّمعاني، ومختصره لابن الأثير (اللُّباب)، ولُبُّ اللُّباب للشيوطي، وأنساب الحازمي، وأنساب الرُّشَاطي (قطع منه)، ومختصراته لعبد الحقّ الإشبيلي، وللبلبيسي، وللحاسبي، وأنساب الخيضري وهو أوفاهما واسمه «الاكتساب» وعندني منها نسخ والله المنة وهو مما منّ به علينا شيخنا العلامة حمد الجاسر حفظه الله ومِنُّهُ كثيرة، وقد فهرستها جميعاً فهرساً شاملاً بخطّ يدي، أسأل الله أن ينفع به، ويجزل الأجر والثوبة. إنه على كلّ شيء قدير.

قالا: . . . » وساق سنده إليه .

يقولُ الفقيرُ إلى اللهِ تعالى عبدُ الرحمن بنِ سليمان العُثيمين - عفا اللهُ عنه - : أعرفُ لهذا الشَّرح ثلاثَ نُسخٍ حَظِيَّةٍ ومع هذا لم أظفرُ به ، قدَّر اللهُ ذلكَ عاجلاً ، نُسخةٌ منه ضمنَ مجموعٍ نادرٍ في مكتبة القَيِّروان (لعلها قطعة منه) ، ونُسخةُ الثانيةُ في الخزانة العامة بالرباط رقم ٦٤ ج تبندُ من بابِ افتتاحِ الصَّلَاةِ إلى نهايةِ أبوابِ اللِّباسِ ، هذا يعني أنَّها تشتملُ على أغلبِ أبوابِ الكتاب .

والنُّسخةُ الثالثةُ - فيما يظهر - نُسخةُ ذكرها الشَّيخُ محمد بن عبد الله التَّلَّيْدي - حفظه اللهُ تعالى - في كتابه «تُراث المغاربة . . . » : ١٠٩ قال : «قد وقف المختار الشُّوسي بخزانة «تيلكات» على مخطوطة قال : لعلها شرح القَنَازِعِيِّ للموطأ ، وهو شرح جمع بين روايتي يحيى اللَّيْثِيِّ وابن بُكَيْرٍ ، وتضمَّنَ الكثير من أقوال أبي محمَّد الأصيليِّ حسب المخطوطة التي وقف عليها الشُّوسيُّ » .

أقول - وعلى اللهُ أعتمد - : نقلنا وصفَ ابنِ بشكوالٍ - رحمه اللهُ - له وأنَّه جمع بين الروايتين المذكورتين مما يُصَحِّحُ هذه النسبة ويقوِّي احتمال المختار الشُّوسي ، وبمقابلة النُّسخة بالنُّسختين المذكورتين ينجلي الأمر وتثبت النسبة إن شاء اللهُ ، وهذا الشَّرحُ من أولى شُروح «الموطأ» بالنَّشرِ أسألُ اللهُ تعالى أن يُهيئَ له من طلبة العلم مَنْ يقومُ بتحقيقه ونشره على الوجه الأكمل . إنَّه جوادٌ كريمٌ .

- شرحُ عبد العزيز العَصاريِّ =

= يراجع : شرح عياض بن موسى اليَحْصَبِيِّ (ت ٥٤٤هـ) .

٤٤- شرحُ عبدِ الكَبِيرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عيسى بنِ محمد بنِ يَحيى الغَافِقِيِّ (ت ٦١٦هـ).

- مؤلفه: مفسّر، مُحدِّث، أندلسيّ. قال أبو جعفر بن الزبير: «وكان شيخ الفقهاء في وقته، وولي القضاء برُنْدَة، وكان متقدِّماً في صناعة الوثائق وذكر الفُرُوع، مع مشاركة في الطَّبِّ» قال ابنُ عبد الملك المراكشي: «له مصنفاتٌ جليّةٌ منها: «الجمع بين تفسير الزمخشري وابن عطية» إلى زيادات أشبع القول في آيات الأحكام، ومنها «شرح الموطأ». أخباره في برنامج الرُّعيني: ٣٧، والتكملة: رقم ١٨٢١، والدُّليل والتكملة: ٢٣٣/٤، وصلة الصِّلة: ٤٦/٤.

ولا أعرف لشرحه اسماً يَخُصُّه، ولا أعلمُ له وجوداً.

٤٥- شرحُ عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلِيِّ (ت ٣٩٢هـ).

- مؤلفه من أهل (أَصِيلَة) من بلادِ المَغْرِبِ قُرب طَنجَة، ويقال: أزيله بالزَّاي^(١) وأصله من كورة شَدُونَة، من بلادِ الأندلس. من كبار المُحدِّثين الفُقهَاء، رحل في طلبِ الحديثِ إلى المَشْرِقِ، وسمعَ في مِصرَ والحجازِ والعراقِ وحَصَلَ علماً عظيماً، ولقيَ كبارَ المُحدِّثين، وكتبَ بمكَّةَ عن أبي زيدٍ المروزيّ (صحيح البخاري) وصارت روايته مُعتبرةً، وأخذَ عن أبي بكر الشَّافعيّ، والآجريّ، وأبي عليّ الصَّوَّافِ، وأبي بكر الأبهريّ، وأبي الحسن الدَّارقطنيّ، وقال عنه^(٢): «حدَّثني أبو محمد الأصيليّ ولم أر مثله». أخباره في تاريخ علماء الأندلس: ٢٤٩/١،

(١) قلب الصَّاد زايّاً شائع لغة، قالوا: الصَّقَر والزَّقَر، والصَّرَاط والزَّرَاط...

(٢) وأخذ عنه الدَّارقطنيّ أيضاً، يُسمَّى عند المُحدِّثين تديبجاً.

وجذوة المقتبس: ٢٥٧، وطبقات الفقهاء: ١٦٤، وترتيب المدارك: ٦٤٢/٤ (بيروت)، وسير أعلام النبلاء: ٥٦٠/١٦، وتذكرة الحفاظ: ١٠٢٤/٣، وطبقات الحفاظ: ٤٠٥.

وشرحه اسمه (الدلائل إلى مهمات المسائل)

جعله دراسة مقارنة بين فقه الشافعي وأبي حنيفة ومالك رحمهم الله. قال ابن فرحون في الديباج: ٤٣٣/١ «وَأَلَّفَ كِتَابًا عَلَى «المَوْطَأِ» وَسَمَّاهُ بـ«الدَّلائِل»^(١).

- ورتبه الشيخ عمران بن عبد ربّه الدِّبَاجُ. على أبواب الموطأ.

- وفي مكتبة برلين نسخة من كتاب اسمه: «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل» رقم: ٣٥٢٤ لا أدري ما علاقته بالكتاب المذكور؟! لم أقف عليه فليُراجع.

٤٦- شرحُ عبدِالله بن أحمد بن يَرْبُوعِ الأندلسيِّ (ت ٥٢٢هـ).

- مؤلفه عالمٌ، مُحدِّثٌ، عُمدةٌ، فاضِلٌ، شَنَتْرِينِيٌّ، ثم أشبيليٌّ، نَزَلَ قُرْطَبَةً، من تلاميذ أبي عليٍّ الغَسَّانِي، ومن شُيُوخِ ابنِ بشكوال. قال القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٥/٢ «ممن لقيناه» ولم يكن من شُيُوخِ القاضي لذا لم يَرِدْ في «الغنية» قال ابن بشكوال: «كان حافظاً للحديث وعلمه، عارفاً برجاله، والجرح والتعديل، ضابطاً، ثقةً، كثيرَ الكتُبِ، وصَحِبَ أبا عليٍّ الغَسَّانِيَّ واختَصَّ به، وكان أبو عليٍّ يُفَضِّلُه، يصفه بالمعرفة والذكاء». أخباره في الصلة: ١٨٢/١، ومعجم ابن

(١) الديباج المذهب: ٤٣٣/١.

الأبّار: ٢١٥، وفهرست ابن خير: ٢١١، وسير أعلام النبلاء: ٥٧٨/١٩،
وتذكرة الحفاظ: ١٢٧١/٤، والوافي بالوفيات: ٤٨/١٧، وطبقات
الحفاظ: ٤٦١، وشذرات الذهب: ٦٦/٤.

واسم شرحه: (تاج الحُلّة وسراج البعّة في معرفة أسانيد الموطأ)
قال ابن خير: «في تعليل جميع آثار الموطآت»: أقول: لم أقف عليه،
ولا أعرف مكان وجوده.

٤٧- شرحُ عبدِالله بن محمد بن السّيد البَطْلِيّوسيّ (ت ٥٢١هـ)
مؤلّفهُ الإمامُ النَّحْوِيُّ اللُّغَوِيُّ، العَلَّامَةُ، صاحبُ التّصانيف.
واسم شرحه (القَبَسُ)

تَحَدَّثْتُ عَنْهُ فِي مَقْدَمَةِ شَرْحِ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِي (ت ٤٨٩هـ) فَرَأَيْتُهُ
هَنَّاكَ إِن شَتَّ.

٤٨- شرحُ عبدِالله بن محمد بن أبي القاسم بن فَرْحُون (ت ٧٦٩هـ).
- مؤلّفهُ تُونِسِيّ الْأَصْل، مَدَنِيّ الْمَوْلِدِ والنَّشْأَةِ، مالِكِيّ الْمَذْهَبِ، والدّه
من أهل العلم، وأُسْرَتُهُ أُسْرَةٌ مَشْهُورَةٌ بِالْعِلْمِ، ذَاتُ أَصُولٍ أُنْدَلُسِيَّةٍ،
وَقَرِيبُهُ صَاحِبُ «الدِّيْبَاجِ الْمَذْهَبِ» يَمِيلُ الشَّيْخُ فِي بَحْثِهِ وَدِرَاسَاتِهِ إِلَى
النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، أَلْفَ فِيهِمَا مَوْلاَفَاتٍ مِنْهَا: «الْعُدَّةُ فِي إِعْرَابِ الْعُمْدَةِ» وَقَفَتْ
عَلَيْهِ، جَلِيلُ الْقَدْرِ جَدًّا، و«شَفَاءُ الْفَوَادِ فِي شَرْحِ بَانَتْ سَعَادٍ» لَمَّا وَقَفَ
عَلَيْهِ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيّ (ت ٧٤٥هـ) صَاحِبُ «الْبَحْرِ
الْمُحِيطِ» قَالَ: مَا ظَنَنْتُ أَنَّهُ يَوْجَدُ بِالْحِجَازِ مِثْلُ هَذَا الرَّجُلِ، وَاسْتَعْظَمَ
عِلْمَهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ...». أَخْبَارُهُ فِي الدَّرَرِ الْكَامِنَةِ: ٣٠٠/٢، وَذِيلُ

التقييد: ٦١/٢، ووفيات ابن رافع: ٣٢٨/٢، والديباج المذهب: ٤٥٧/١،
والتحفة اللطيفة: ٥٣/٣، ولم يترجم له الشيوطي في «البغية»!؟
واسم شرحه: «الذُرُّ الْمُخْلَصُ مِنَ التَّقْصِي والمُلَخَّص»
جمع فيه بين «التَّقْصِي» لابن عبد البر، و«المُلَخَّص» لأبي الحسن
القاسبي وهما على «الموطأ» كما سيأتي.

٤٩- وللمؤلف المذكور: (كَشَفُ الْمُغْطَى فِي شَرْحِ مُخْتَصَرِ الْمُوطَأِ)
شرح فيه كتابه السابق، وُصِفَ بأنه شرحٌ عظيمُ الفائدةِ وأنه «في أربعِ مجلداتٍ».

٥٠- شرح عبدالله بن نافع الصائغ (ت ٢٠٦هـ)
- مؤلفه مِنْ مُتَقَدِّمِي أَصْحَابِ مَالِكٍ - رحمه الله - قال عبدالله: صحبتُ
مالكاً أربعين سنةً، وروى عن ابن أبي ذئبٍ، وتفقه بمالكٍ ونظرائه. قال
القاضي عياض: «قال أحمدُ بنُ حنبلٍ [رحمه الله]: كان صاحبَ رأيٍ
مالكٍ، ومُفتي أهل المدينة برأي مالكٍ، ولم يكن صاحبَ حديثٍ، ولم
يكن في الحديث بذاك، وكان ضعيفاً فيه». قال الإمام البخاري - رحمه
الله -: «يُعرفُ حَدِيثُهُ وَيُنكرُ، وكتابه أَصحُّ» وعن يحيى بن معين: أنه ثقةٌ.
قال أبوزرعة: «لا بأس به» وقال الشَّيرَازِيُّ: «كان أَصمَّ أُمِّيًّا لا يَكْتُبُ».
أخباره في طبقات ابن سعد: ٤٣٨/٥، وطبقات خليفة: ٢٧٦، وتاريخ
البخاري الكبير: ٥/ رقم ٦٨٧، وتاريخه الصغير: ٣٠٩/٢، والجرح
والتعديل: ١٨٣/٥، وترتيب المدارك: ١٣٠/٣، وتهذيب الكمال:
٢٠٨/١٦، وسير أعلام النبلاء: ٣٧١/١، والعبر: ٣٤٩/١، والديباج
المذهب: ٤٠٩/١، وتهذيب التهذيب: ٥١/٦.

واسم شرحه (تفسير الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٣/٢، وعنه في سير أعلام النبلاء: ٧٧/٨، كلاهما في ترجمة الإمام مالك - رحمه الله -، وذكره القاضي عياض ثانية في ترجمته في ترتيب المدارك: ١٣٠/٣ قال: «له تفسير في «الموطأ» رواه عنه يحيى بن يحيى».

٥١- شرحُ عبدالله بن مسلم بن وهبٍ القرشيّ (ت ١٩٨هـ)

مؤلفه من متقدمي أصحاب مالك أيضاً، وثقه يحيى بن معين وأبوزرعة وغيرهما. قال أبوزرعة: «سمعتُ ابن بُكَيْرٍ يقول: ابنُ وهبٍ أفقه من ابنِ القاسم» وقال ابن عديّ: «عبدالله بن وهبٍ من أجلة النَّاسِ ومن ثقاتهم، وحديثُ الحجاز ومصر وما إلى تلك البلاد يدورُ على رواية ابنِ وهبٍ». أخباره في طبقات ابن سعد: ٥١٨/٧، وطبقات خليفة: ٢٩٧، وعلل أحمد: ٣٤٥/١، ٤٠١، والجرح والتعديل: ١٨٨/٥، وترتيب المدارك: ٢٢٨/٣، والمتنظم: ٧٧/٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٣/٩، والعبر: ٣٢٣/١، ٢٨/٢. وتذكرة الحفاظ: ٣٠٤، والذَّيَّاج المذهب: ٤١٧/١، وغاية النهاية: ٤٦٣/١، والشُّذرات: ٣٤٧/١.

ولا أعرف لشرحه اسماً يَخُصُّه إلاَّ (شرح الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٣/٢، وعنه في سير أعلام النبلاء: ٧٧/٨ كلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله.

٥٢- شرحُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ السُّلَمِيِّ (ت ٢٣٨هـ).

وهو كتابنا هذا الذي نقدّم له سأُتحدث عنه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

٥٣- شرحُ آخرِ لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبِ السُّلَمِيِّ (ت ٢٣٨هـ)

اسمه (تفسير جامع الموطأ)

سيأتي الحديث عنه إن شاء الله في (الفصل الثالث) الآتي .

٥٤- شرحُ عثمان بن يعقوب الإسلامبولي الكماخي (ت بعد ١١٦٦هـ) .

اسم شرحه : (المُهَيَّا . . .)

له نسخٌ كثيرةٌ منها في مكتبة راجب باشا بتركيا رقم : ٣٢٧ ، كتبت سنة ١١٦٧ قد تكون بخطه ، ونُسخةٌ في المتحف طوبقوسراي كتبت سنة ١١٧٠هـ ، وفي مكتبة قيلج علي باشا رقم ٢٦٠ ، وفي دار الكتب المصرية . . . وغيرها . ورأيتُ في مكتبة مدينة بتركيا شرحُ باسم «المُهَيَّا شرح الموطأ» مكتوبٌ عليه : تأليف محمد الواعظ بخط مؤلفه سنة ١١٧٠هـ في مجلّد ضخم يُقارن بهذا الشرح فلعله هو ؟ . فلعلَّ اسمه (محمد عثمان ؟) مركّب .

٥٥- شرحُ العَرَبِيِّ بن أحمد بن سُودة المُرِّي الفَاسِيّ (ت ١٢٢٩هـ)

- مؤلّفه : «ابن سُودة» بضمّ السّين وفتحها يعرف أيضاً بـ«التّاوديّ» يكنى أبا حامدٍ توفي قبل الكهولة ، فقيه مالكي مغربي ، له مشاركة في الأدب واللّغة له حاشية في شرح المكودي للألفية ، وحاشية على فرائض مختصر خليل وغيرهما . أخباره في سلوة الأنفاس : ١٢٣/١ ، وشجرة الثور : ٣٧٧ ، والأعلام : ٢٢٣/٤ .

اسم شرحه : (شرح الموطأ) ولم يكمله فلعله لم يختز له عنواناً .

٥٦- شرح عقيل بن عطية بن أحمد القضاي (ت ٦٠٨هـ)

- مؤلفه فقيه، قاضي، محدث، من بيت علم، قال ابن الخطيب في «الإحاطة» «وقد تقدم ذكر جده الأستاذ...» ولي عقيل قضاء غرناطة وسجلنامه، له مؤلفات حسن، ووصفه ابن رشيدي بالقاضي المحدث الحافظ أبي طالب، وأبي المجد. أخباره في الإحاطة: ٢٣٠/٤، والديباج المذهب: ١٣٥/٢، ورحلة ابن رشيدي: ٤٧/٥، والحلل السندية: ٢٨/٣.

اسم شرحه (شرح الموطأ)

قال ابن فرحون: «ورأيت بخط شيخنا أبي عبدالله بن مرزوق أنه شرح الموطأ». وقال ابن رشيدي في رحلته (ملء العينة...): «قال القاضي المحدث... في كتابه الذي خرج فيه أحاديث «الموطأ» مفردة مما سواها مع إبقاء ما هو عليه من الترتيب والتبويب» وأورد منه نصاً مطولاً مما يدل على أنه تجاوز فيه التخريج إلى الشرح والإيضاح. فهل هو نفسه (شرح الموطأ) المذكور في كلام ابن فرحون أو هو غيره؟! وذكر في ترجمته أن له ردّاً على أبي عمر بن عبد البر - رحمه الله - وتنبهها على أغلاطه فهل رده هذا على «التمهيد» أو على «الاستذكار» أو «التقضي»؟ أو على غيرها من مؤلفات «أبي عمر»؟ فإن كان على أحد الكتب الثلاثة فهو يدخل في موضوعنا هذا.

أقول - وعلى الله اعتمد - شرحه لـ «الموطأ»، وتخرجه لأحاديث «الموطأ» يظهر لي أنهما كتاب واحد. أمّا رده على أبي عمر فهو - فيما أظن - رد على «الاستيعاب» نظراً لكثرة رد العلماء على أبي عمر فيه، وتتبعهم له واستدراكهم عليه هذا ظن والله أعلم بحقيقة الحال. وللمذكور

كتب أخرى بعيدة عن موضوع بحثنا .

٥٧- شرحُ عليّ بن إبراهيم بن عليّ بن إبراهيم الجُدَامِيّ الغَرْنَاطِيّ (ت ٦٢٣هـ) .

مؤلفه : عالم ، أندلسيّ ، محدّثٌ ، قال ابنُ عبد الملك المراكشي :
« كان محدثاً حافظاً ، مُتَّسِعَ الرِّوَايَةِ ، مكثراً ، عدّلاً ، ماهراً في النحو ، شديد
العناية بالعلم ولقاء حملته والأخذ عنهم ، حريصاً على إفادته » من تلاميذ
السَّهْلِيّ وابنِ رُشْدٍ ، وابنِ الفَخَّارِ . أخباره في : صلة الصُّلَّة : ١٣٨ / ٤ ،
والذَّيْلُ والتكملة : ١٨٤ / ٥ ، والديباج : ٢ / ج ١١٥ ، والإحاطة : ١٧٤ / ٤ .
واسم شرحه : (مختصر كتاب الاستذكار) .

٥٨- شرحُ عليّ بن أحمد بن الحسن بن إبراهيم الحَرَّالِيّ التَّجِيْبِيّ (ت ٦٣٧هـ) .

- مؤلفه أندلسيّ أصله من حرّالة من أعمال مرسية ، ومولده ونشأته
بمراكش ، ثم رَحَلَ إلى المشرق ، وسكنَ حَمَاة ، وأوغَلَ في التَّصَوُّفِ
وعلم الأوائل من فلسفة ومنطق ، واشتهرَ بذلك ، ألَّفَ في التفسير وغيره
مؤلَّفات ظهرَ فيها أثرُ ذلك أيضاً . قال الغُبَرِيّ : « ما مِنْ عِلْمٍ إلَّا وله فيه
تَصْنِيفٌ وكان مَضْرِبَ المَثَلِ في الحِلْمِ . قال الحافظُ الذَّهَبِيّ : « وكان
شَيْخُنَا ابنُ تَيْمِيَّةَ وغيره يَحُطُّ على كلامه ، ويقولُ : تَصَوُّفُهُ على طريقة
الفلاسفة » . أخباره في : التكملة لابن الأَبَّار : ٦٨٨ ، وعنوان الدُّرَاية : ١٤٣ ،
والعبر للذَّهَبِيّ : ١٥٧ / ٥ ، وتاريخ الإسلام : ٣١٥ ، ولسان المِيزان :
٢٠٤ / ٤ ، ونفح الطيب : ١٨٧ / ٢ ، وشذرات الذهب : ١٨٩ / ٥ .

اسم شرحه : (شرحُ المَوْطَأ)

وانفرد البغدادي في هدية العارفين : ٧٠٧ / ١ بذكره ؟ ! وليس غريباً

لكثرة مؤلفاته . والله - تعالى - أعلم .

٥٩- شرحُ عليّ بن أحمد بن سَعِيدٍ، أبي مُحَمَّد بن حَزْم الظَّاهِرِيّ (ت ٤٥٦هـ) .
مؤلفه الإمام العلامة المشهور، صاحبُ التَّصَانِيفِ العَجِيبَةِ التي منها (المُحَلَّى)
و(الفِصْلُ) وغيرهما . أخباره مذكورةٌ وسيرته مشهورةٌ، ولا أرى من دافعٍ
للتَّعْرِيفِ به، ولا بذكر مصادر ترجمته؛ لشهرته ومعرفة طلبة العلم له .

واسم شرحه : (شرح أحاديث الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : ٧٨/٢، وعنه في سير
أعلام النبلاء : ٧٨/٨، كلاهما في ترجمة الإمام مالك، وذكره المَقْرِيّ
في «نفع الطيب» . . . وغيرهم .

٦٠- لأبي إسحاق إبراهيم بن حسن بن عبد الرَّفِيع الرَّبِيعِيّ الثُّونُسيّ (ت ٧٣٣هـ) .
- مؤلف في الرَّدِّ على ابن حَزْم في اعتراضه على مالك في أحاديث
خَرَّجَها في «الموطأ» ولم يَعْمَلْ بها . أخبارُهُ في : الدُّرَرُ الكَامِنَةُ : ١/٢٤ ،
والدِّيَّاج المَذْهَب : ١/٢٧٠ .

٦١- شرحُ عليّ بن أحمد بن محمد الحُرَيْثِيّ الفَاسِيّ (ت ١١٤٣هـ)
- مؤلفه إمامٌ جليلٌ، ومُحَدِّثٌ نبيلٌ، مُغْرَمٌ باختصار الكتب، فقد
اختصر «الإصابة» للحافظ ابن حجر، واختَصَرَ «أنساب الرُّشَاطِيّ» حققت
حرف الهمزة منه، وألحقتهُ بمختصر عبدالحقِّ الإشبيلي للكتاب نفسه الذي
فقد منه هذا الحرف، واختَصَرَ «الآلِي المَصْنُوعَة» للسُّيُوطِي، وغيرها .
وشرح «الشِّفاء» للقاضي عياض في (خزانة القرويين وغيرها) وخَرَّجَ
أحاديثَ «النَّصِيحَةِ الكافية» لأحمد زَرُّوق، وشرح «نظم ابن زكري» في

مُصطلح الحديث. سكن المدينة الشَّريفة وبها توفي رحمه الله. أخبارُهُ
في: سلك الدرر: ٢٠٥/٣، وفهرس الفهارس: ٣٤٣/١، والرَّسالة
المُستطرفة: ١٩٠، والإعلام بمن حلَّ مُراكش من الأعلام: ٢٢٢/٦،
وشجرة النور: ٣٣٦، والأعلام للزركلي: ٢٥٩/٤.

واسم شرحه: (إرشاد السَّالك لشرح مُقفل موطأ مالك)

وربما سُمِّي: (بغية السَّالك...)

في الخزانة الحمزاوية في تامكروت بالمغرب نسخة كاملة في
ثلاث مجلِّدات، وفي المكتبة الملكيّة (الحسنية) بالمغرب أيضاً منه
جزآن، لا أدري أبهما يتمُّ الكتاب أم لا؟ وفي الأعلام للزركلي: «وشرح
«الموطأ» ثمان مجلِّدات».

أقول - وعلى الله أعتد -: ربَّما كان كذلك في بعض نُسخه، فهذا
«لسانُ العرب» لابن منظور المعجم اللُّغوي المشهور في خَمسة عَشَرَ
مُجلِّدًا في كثير من نسخة الخطية قبل طبعه وقفت على نسخة منه في مجلِّد
واحد بخطِّ دقيق في غاية الإتقان، نسخت لبعض السلاطين. فتأمل !؟

٦٢- شرح عليّ بن أحمد بن محمَّد بن يوسف الغَسَّانيّ الواديّ أشي (ت ٦٠٩ هـ)
- مؤلِّفه هذا كان فقيهاً، حافظاً، مُستبحراً، حَسَن النَّظر، أديباً، شاعراً،
مُجيداً، كاتباً، بليغاً، فاضلاً كذا قال عنه ابنُ عبد الملك المراكشيّ وقال:
مولده سنة سبع وأربعمئة، وهو من تلاميذ الشُّهيلي. شرح «صحيح مسلم»
وشرح «تفريع ابن الجَلَّاب» وله مؤلفات كثيرةٌ وشعرٌ ونثرٌ. أخباره في:
التَّكملة: رقم ١٨٨٢، والذَّيل والتَّكملة: ١٧٦/٥، وصلة الصلة: ١٢٥/٤.
واسم شرحه (نَهْجُ الْمَسَالِكِ لِلتَّفَقُّهِ بِمَذْهَبِ مَالِك)

في عشر مجلدات، ولا أعلم له وجوداً وربما سُمي «منهج السالك» أو «نهج السالك» أو «بهجة السالك».

٦٣- شرح علي بن سلطان بن محمد الهروي (ت ١٠١٤هـ)

- مؤلفه يُعرف بـ «مُلا علي القاري» حنفي المذهب، كثير التأليف، يغلب على مؤلفاته الشرح والتعليق والخواشي والتقريرات على مؤلفات السابقين، مولده بهرة، وعاش بمكة المشرفة، وبها كانت وفاته رحمه الله. في أخباره طرائف، كان يكتب في كل عام مُصحفاً عليه طُرر من القراءات والتفسير فيبيعه فيكفيه قوت العام إلى العام. ولما توفي صُلي عليه صلاة الغائب بالجامع الأزهر، وحضر الصلاة عليه هناك ما يزيد على أربعة آلاف رحمه الله وغفر له. أخباره في خلاصة الأثر: ٣/ ١٨٥، والفوائد البهية: ٨، والبدر الطالع... وغيرها وقل أن يوجد مكتبة مشهورة إلا وفيها الكثير من مؤلفاته ورسائله.

اسم شرحه: (فتح المعطى...)

وربما سُمي: (مشكلات الموطأ...)

وهو شرح لرواية محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله. ونُسخة كثيرة جداً، ولا أعلم أنه طبع. وقفت على ما يزيد على ثلاثين نسخة، أقدمها وربما أجودها في مكتبة أسماء خان (اسميخان) بتركيا كتبت سنة ١٠١٣هـ قبل وفاته بعام، لعلها نسخته التي بخطه! ومن نوادرها نسخة في مكتبة راغب باشا بتركيا أيضاً رقم ٣٢٨، وفي مكتبة فيض الله بتركيا أيضاً رقم ٤٦٧، وفي مكتبة يوسف آغا رقم ١٤٣، وفي السليمانية رقم ٢٨٩، وفي دار الكتب المصرية... وغيرها.

٦٤- شرحُ عليّ بن عبد الله بن داود، أبي الحسن اللّمائي (ت ٥٣٩هـ).

- مؤلفه يُعرف بـ«المالطي» أصله من أهل القيروان، ونزل المُرّيّة بالأندلس. قال ابن الأبار: «كان فقيهاً مُشاركاً مُتقناً». أخباره في: تكملة الصّلة: رقم ١٦١٢، ومعجم ابن الأبار: ٢٨١، وتاريخ الإسلام: ٥١٠، وصلة الصلة: ٩٠/٤.

واسم شرحه (الجمع بين الاستذكار والمنتقى)

مذكور في مصادر التّرجمة.

٦٥- شرحُ عليّ بن محمد بن خلف القابسيّ (ت ٤٠٣هـ) صاحب «المُلخّص».

- مؤلفه إمامٌ مشهورٌ، علامةٌ، قَيروانيٌّ، محدّثٌ، فقيهٌ، إمامٌ في الفتوى من شيوخه أبو زيد القيرواني، ومن أشهر تلاميذه المهلب بن أبي صفرة التّميميّ الأنْدلسيّ شارح «المُلخّص» و«الموطأ» و«صحيح البخاري» الآتي ذكره إن شاء الله. ومُلخّصُ القابسيّ المشهور لخصه من رواية أبي عبد الله عبد الرّحمن بن القاسم العتيقيّ المصريّ لـ«الموطأ».

وكان القابسيّ المذكور فاقد البصيرة. نافذ البصيرة، عالماً، زاهداً، ورعاً، دُعيّ للإفتاء فأبى، وأغلق عليه بابه دون النَّاس زُهداً وورعاً وخَوْفاً على نفسه من الفتوى، واحتقاراً لنفسه عن مرتبتها، فقال أبو القاسم بن شبلون: اكسروا عليه بابه؛ لأنّه قد وجبَ عليه فرضُ الفُتيا، وهو أعلمُ مَنْ بَقِيَ بالقيروان، فلمّا رأى ذلك خَرَجَ عليهم وأنشد: ^(١)

(١) البيتان لأبي عليّ البصير. عرّفت به في هوامش «التعليق على الموطأ» لأبي الوليد الوقشيّ،

فليراجع من شاء ذلك هنالك.

لَعَمْرُ أَبِيكَ مَا نُسِبَ الْمُعَلَّى إِلَى كَرَمٍ وَفِي الدُّنْيَا كَرِيمٌ
وَلَكِنَّ الْبِلَادَ إِذَا أَفْشَعَرَتْ وَصَوَّحَ نَبْتَهَا رُعْيَى الْهَشِيمِ

ثم بكى وأبكى الناس، وقال: «أنا الهشيم» ثلاثاً، والله لو في الدنيا خَضْرَاءُ
مَا دُعِيتُ أنا. أخباره في: الإكمال: ٣٦٠/٦، وترتيب المدارك: ٩٢/٧،
ومعالم الإيمان: ١٣٤/٣، ووفيات الأعيان: ٣٢٠/٣، والتكملة لابن
الأبّار: ٥٣١/١، وتاريخ الإسلام: ٨٥، وسير أعلام النبلاء: ١٥٨/١٧،
والعبر: ٨٥/٣، ونكت الهميان: ٢١٧، وغاية النهاية: ٣٥١/١، والدياج
المذهب: ١٠١/٢، وشذرات الذهب: ١٦٨/٣.

لا أعرف لأبي الحسن القاسميّ شرحاً للموطأ، لكن رأيت كتاباً
حافلاً في غريب الحديث لمؤلف أندلسيّ مجهول وفيه نقولٌ وتعليقاتٌ
عن أبي الحسن من تعليق له على «الموطأ» أغلبها تعليقات لغوية. ورأيتُ
نسخة من «الملخص» مخطوطة وعليها تعليقات لغوية كثيرة في هوامشها
شرح لبعض الألفاظ والعبارات، وفروق بين الروايات، وضبط لبعض
الألفاظ، فلعلها من إملاء المؤلف رحمه الله. كما يظهر من سياقها؟!
والله تعالى أعلم.

ولكتابه (الملخص) شروح كثيرة ذكرتها ضمن شروح «الموطأ»
لاتفاق القصد، ورجوع «الملخص» إلى أصله «الموطأ».

- وألف أحمد بن الحاج بن مروان بن محمد التّجيبّي يعرف بـ«ابن شاب»
رسالة في ترجمة (الملخص) لأبي الحسن المذكور في الاختلاف في كسر الخاء
وفتحها. وكسرها رأي أبي عمرو عثمان بن سعيد المقرئ الداني، وفتحها رأي
أبي القاسم المهلب بن أبي صفرة التّميمي، وكلاهما حمل الكتاب عن مؤلفه.

٦٦- شرح علي بن يوسف القفطي، الوزير، جمال الدين (ت ٦٤٦هـ).

- مؤلفه صاحب «إنباه الزواه» و«تاريخ الحكماء» وغيرهما، ينتهي نسبه إلى بكر بن وائل، يُعرف بـ«القاضي الأكرم» وكان أبوه قاضياً مُنشئاً. مولد جمال الدين بَقْفَطَ بصعيد مصر، ونشأ بالقاهرة، ثم ارتحل إلى حلب، وولي بها الإنشاء والوزارة إلى أن توفي بها - رحمه الله -، كان من أكثر أهل زمانه جمعاً للكتب حريصاً على انتقاء نواذرها بأقلام أهلها، أو بخطوط نساخ مشهورين، أو علماء مذكورين، يُرسل في طلب نواذر الكتب إلى الملوك والأمراء في أقاصي البلاد، له في ذلك حكايات ونواذر، وألف تأليف بديعة لم يسبق إليها.

أخباره في: معجم الأدباء: ٢٠٢٢/٥ (ط) إحسان، ومعجم البلدان: ٣٨٣٤، والحوادث الجامعة: ٢٣٧، ومفرج الكروب: ٣١٢/٤، والطالع السعيد: ٤٣٦، والعبر: ١٦١/٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٣/٢٢٧، والوافي بالوفيات: ٣٣٨/٢٢، وفوات الوفيات: ١١٧/٣، وبغية الوعاة: ٢١٢/٢، وحسن المحاضرة: ٥٥٤/١، والشذرات: ٢٣٦/٥.

واسم شرحه: (الكلام على الموطأ)

قال ياقوت: «لم يتم». أقول - وعلى الله أعتمد -: لعله أتمه بعد ياقوت؛ إذ توفي ياقوت سنة ٦٢٦هـ وبقي القفطي بعده عشرين عاماً. ونقل كثير من أصحاب التراجم كلام ياقوت، والله أعلم بحقيقة الحال. ولم أفق عليه، ولا على ذكر له سوى ما جاء في كتب التراجم.

٦٧- شرح عمران بن عبد ربه الدبّاغ.

لم أعرفه، اختَصَرَ «الدلائل» لعبدالله بن إبراهيم الأصيلي المتقدم ذكره.

٦٨- شرح عمَر بن أحمد الشَّماع الحَلَبِيّ (ت ٩٣٦هـ)

- مؤلفه مُحدِّث، مؤرِّخ، إخباري، فقيه، شافعي، جوال، كثير الأسفار في طلب العلم وتحصيله، والوقوف على نوادره. ألَّف كتباً كثيرةً حسناً، وقفتُ على «تَبَيُّه» وأفدتُ منه، وهو جليلُ القدرِ جدًّا، كما وقفتُ على اختصاره للضَّوء اللامع، فيه بعض الزِّادات، وكتابه «عَيُونُ الْأَخْبَارِ» فيما وَقَعَ لجامعه في الإقامة والأسفارِ أرَّخ فيه ما بين سنة ٩٠٧-٩٣٥هـ وتذكِّره تُعرف بـ «سَفِينَةِ نُوحٍ» رأيتُ الجزء الثاني والعشرين منها دونَ سواه. أخبارُهُ في الكواكب السَّائرة: ٢/ ٢٢٤، وشذرات الذهب: ٨/ ٢١٨، وأعلام النبلاء: ٥/ ٤٨٠.

واسم شرحه: (الانتقاء شرح الموطأ)

لم أقف عليه.

٦٩- شَرَحَ عُمَرُ بن عليّ بن يوسف العُثمانيّ الرِّيفيّ الوَرَيَاغليّ (ابن الزَّهراء)

(ت بعد ٧١٠هـ)

لم أقف على أخباره، نقلتُ اسمه هكذا كاملاً عن فهرس خزانة القرويين، ودليل مخطوطات دار الكتب النَّاصريَّة بتمكروت بالمغرب إعداد الأستاذ محمد المَنوني حفظه الله تعالى. ألَّف ابنُ الزَّهراء: «أنوار أولي الألباب باختصار الاستيعاب» نسخته في الخزانة العامة بالرباط رقم ٢٣٢٤، والثاني منه في المكتبة الوطنية بمديرية و«ترتيب المسالك لرُواة مالك» نسخته في مكتبة ابن يوسف بمراكش.

واسم شرحه : (المُهمَّه الكَبِيرُ)

والكتابُ على اسمه كبيرٌ جدًّا يقع أصلُهُ في واحدٍ وخمسين سفرًا .
والسُّفَرُ: المُجلَّدُ لا الجزء الحديثي كما يفهم منه ؛ فالجزء (الخمسون)
منه موجودٌ، ويقع في (١٤٤) ورقة بخط أندلسيٍّ دقيق ، وبذلك تُدرك
ضخامة الكتاب ، ومن الكتاب أجزاء متفرقة في مكتبات المغرب بخط
مؤلفه . ويظهر أنَّ أصلها في القرويين ، ثم تفرقت . وذكر في تاريخ
الأدب العربي لبروكلمان : ٢٧٧ / ٣ (الترجمة العربية) باسم (العهد . . .)
والصَّواب ما ذكرته هنا ، وجاء فيه أيضاً : (ابن الزُّهراوي) ؟ ! وهو خطأ
ظاهرٌ . وكتب الأستاذ محمد المنوني - حفظه الله - مقالاً في مجلة دار
الحديث الحسنيَّة للعدد الثالث ص ٨٠-٨١ ، عن شرح ابن الزُّهراء هذا
وأماكن وجود أسفاره الباقية . جزاه الله خيراً .

٧٠- شرحُ عُمر بن مودي الفلاني (؟)

لا أعرفُ شيئاً عن حالِ مؤلفه .

واسمه : (كشف الغطاء عن معاني ألفاظ الموطأ)

ولم أقف عليه^(١) ، وقد طلبتُ نسخةً منه لكنها لم تصلني حتى
الآن ، وعند الوقوف عليه قد تُختلفُ جهةُ الحديث ، لعلِّي أتمكن من ذلك
قبل طبع هذه المقدمة ، نُسخته الوحيدة - فيما أعلم - في المكتبة الوطنيَّة

(١) وصلتنى منه نسخة بعد طبع الأصول ، فإذا هي الجزء الأول من الكتاب فقط ، يشتمل على
ابتداء «الموطأ» وينتهي بكتاب «الرِّضاع» ويبدأ الجزء الثاني بكتاب «البيع» كما أشار إليه في
نهاية النسخة ، وهي نسخة بخط مؤلفها وهو متأخرٌ ينقل عن شرح الزُّرقاني (ت ١١٢٢ هـ)
وهو عديمُ الفائدة ، خطُّه إفريقي حديث .

بيارس رقم: ٣٩ [٥٤١٤]

٧١- شرح عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)

مؤلفه علم مشهور. أخباره كثيرة، منها في قلائد العقيان: ٢٢٢،
والصلة: ٤٥٣/٢، وبغية الملتمس رقم: ١٢٦٩، وإنباه الرواه: ٣٦٣/٢،
والتكملة: ٦٩٤، ومعجم ابن الأتار: ٣٠٦، ووفيات الأعيان: ٤٨٣/٣،
وسير أعلام النبلاء: ٢١٢/٢٠، والإحاطة: ٢٢٢/٤، والمزقة العلياء:
١٠١، والدديج المذهب: ٤٦/٢، والتجوم الزاهرة: ٢٨٥/٥،
والشذرات: ١٣٨/٤. وألف المقرئ - رحمه الله - في أخباره كتاباً حافلاً
مشهوراً اسمه «أزهار الرياض في أخبار عياض» وهو مطبوع مشهور.

اسم شرحه: (مشارق الأنوار على صحاح الأخبار)

وهو كتاب لا يخص «الموطأ» وحده، بل هو شرح للغريب المشكل
من مبهمات الأسماء والألفاظ الواقعة في «صحيح البخاري» و«صحيح
مسلم» و«الموطأ» ولما كان «الموطأ» من بين هذه الكتب الثلاثة وكانت
الفاظه مشروحة فيه رأيت أن أدخل في شروح الموطأ، ولو لم يكن
مختصاً به. ولـ «المشارق» عند المالكية شأن عظيم فهو بمثابة «تهذيب
الأسماء واللغات» عند الشافعية، و«المطلع على أبواب المقنع» عند
الحنابلة و«طلبة الطلبة» عند الحنفية، وإن كانت هذه الكتب تخدم الفقه،
وهي له أكثر نفعاً في هذا المجال من «المشارق» الذي يصنف في
مجموعة (غريب الحديث) أكثر مما يصنف في غرائب الفقهاء. وقد تنبه
العلماء لأهمية الكتاب، ونشر عدة نشرات، لكنه لم يخط بالعناية اللائقة
بأمثاله من كتب التراث، فلم يخرج الكتاب ويحقق على نسخ خطية

موثقة، ولم يذيل بتعليقات نافعة، ولم يوضع له من الفهارس ما يخدم نصّه، ويبرز ما اشتمل عليه من الكُنُوزِ والدُّخائر. ولـ «المَشَارِقِ» كثيرٌ من النُّسخ الجيدة الموثقة، منها نسخةٌ في كوبرلي بتركيا رقم ٤٣٢ (الجزء الأول)، ورقم ٤٣٣ (الجزء الثاني)، ورقم ٤٣٤ (الجزء الثالث). وفي خزائن الرِّباط والقرويين وتطوان، والسَّعيدية بالهند، وخدا بخش بالهند أيضاً، والجزائر، والاسكوريال وغيرها، وقد أحصيتُ منه ما يزيدُ على ثلاثين نسخة موزعة في مكتبات العالم، ويكفي المحقِّق منها ثلاث نسخٍ جيّدة موثقة. وقد اعتنى العلماء قديماً - بالكتاب عنايةً كبيرةً:

٧٢- فاخصره وزاد عليه: إبراهيم بن يوسف بن قُرْقُول الحَمَزِيُّ (ت ٥٦٩هـ)

واسمه: (مَطَالع الأنوار)

له نسخٌ كثيرةٌ أقدمها في خزانة القرويين، مكتوبةٌ سنة ٦٣٢هـ، وفي مكتبة كوبرلي نسخةٌ مكتوبةٌ سنة ٦٤٢هـ في مجلدين... وغيرها. ٧٣- واختَصَرَ (المَطَالع) المذكور: محمود بن أحمد المعروف بـ«ابن خَطِيبِ الدَّهْشِيِّ» (ت ٨٣٤هـ).

واسمه: (تَهْذِيبُ المَطَالع)

منه نسخةٌ كتبت قبل وفاة المؤلف بزمانٍ، وذلك سنة ٨١٤هـ، ولا أدري فلعلّها بخط مؤلِّفها في مكتبة البلدية بالإسكندرية، والكتاب في عدة أجزاء فهو قد هذَّب وزاد وأفاد، وأضاف من الفوائد والتُّقُول ما لا يخطر ببالٍ. وللكتاب نسخٌ خطيّةٌ جيّدة. ولمّا رأى مؤلِّفه أنّه قد وسَّعه وتجاوز به الحدَّ ثُمَّ بدا له أن يختصره، ففعل.

٧٤- واختَصَرَهُ المؤلِّفُ وسَمَّى المُختَصَرَ:

(التَّقْرِيبُ فِي عِلْمِ الْغَرِيبِ)

منه نسخ في جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية، وأخرى في دار الكتب المصرية . . . وغيرهما.

٧٥- واختَصَرَ (المَطَالِعَ) لابن قُرْقُولَ المَذْكُورَ أيضاً: ركنُ الدين أحمد بن محمد بن عبد المؤمن الحُسَامِيُّ القَرْمِيُّ أو القُرَيْمِيُّ (ت ٧٨٣هـ).
وسمَّاهُ: (مُتَخَبَّ المَطَالِعِ)

صنّفه سنة ٧٥٧هـ، منه نسخة في مكتبة توينجن ٢/٣١.

٧٦- واختَصَرَ (المَطَالِعَ) لابن قُرْقُولَ المذكور أيضاً: أبو محمد عبد العزيز العَصَارِيُّ (٢)

واسمه: (مُشْكِلُ الصَّحِيحَيْنِ)

منه نسخة في مكتبة كوبرلي بتركيا منسوخة سنة ٧٥٨هـ، وأخرى في مكتبة فيض الله بتركيا أيضاً رقم ٢٥ [٥٣٧].

٧٧- ونَظَّمَ (المَطَالِعَ) محمد بن محمد المَوْصِلِيُّ (ت ٧٧٤هـ)

واسمه: (لوامع الأنوار نظم مطالع الأنوار)

نُسخه كثيرة جداً، من أهمّها وأقدمها نسخة في المسجد الأقصى كتبت سنة ٧٤٥هـ قبل وفاته بدهر، ولا أدري فلعلها بخطّه، وفي جامعة ييل بالولايات المتحدة الأمريكية نسخة كتبت سنة ٧٦١هـ قبل وفاته أيضاً، وفي دار الكتب المصرية نسخة كتبت سنة ٧٨٢هـ، وفي الجزائر نسخة كتبت سنة ٨١٠هـ، وفي المكتبة الأزهرية نسختان؛ إحداهما كتبت سنة ٨٣٤هـ، والأخرى كتبت سنة ٨٧٦هـ وغيرها كثير، أوله هكذا:

قَالَ مُحَمَّدٌ فَتَى مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيُّ المَوْصِلِيُّ الْبَلَدِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمَائِهِ حمداً يَضُوعُ الْمِسْكُ مِنْ أَرْجَائِهِ

وبعد أن ذَكَرَ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ قال:

وَبَعْدُ فَالْحَدِيثُ بِخَرٍّ زَاخِرٍ تُلْفَى بِهِ الْجَوَاهِرُ الْفَوَاحِرُ
لَا سِيَّامَا الْمُوَطَّأَ الْمُوَطِّيءُ سَيِّلَ عِلْمٍ فَضْلُهُ يَبْدَأُ
وَالْجَامِعُ الْجَامِعُ كُلَّ فَضْلٍ ذَاكَ الْبُخَارِيُّ عَدِيمُ الْمِثْلِ
ثُمَّ كِتَابُ مُسْلِمٍ الْمُسْلِمُ لَهُ مَعَ التَّأَخَّرِ التَّقَدُّمُ

ثم قال:

وَكَانَ فِي عُلُومِهَا قَدْ صُنِّفَا مَا فِيهِ مِنْ دَاءِ الْجَهَالَةِ الشِّفَا
مِثْلُ الْمَشَارِقِ إِلَى الْمَطَالِعِ لَكِنَّهُ يُضْجِرُ لِلْمَطَالِعِ
فِي عَصْرِنَا هَذَا فَكَيْفَ الدَّارِسُ لَهُ وَرَبْعُ الْعِلْمِ عَافٍ دَارِسُ
فَاخْتَرْتُ أَنْ أَنْظِمَ لِي عُيُونَهُ وَانْتَقَيْتُ أَبْكَارَهُ لَا عُيُونَهُ
وَلَمْ أَجِلْ بِغَرِيبٍ يُشْرَحُ وَاسْمٍ يَقَيِّدُ وَمَعْنَى يُوضَحُ
مَا لَمْ يَكُنْ فِي غَايَةِ الْوُضُوحِ ظَاهِرُهُ يَلُوحُ كَالْمَشْرُوحِ
وَقَالَ فِي آخِرِهَا:

وَهَذَا خَيْرُ النَّظْمِ مَا لَمْ يَسْبِقِ إِلَيْهِ سَابِقٌ وَلَمَّْا يَلْحَقِ
كَمَلْ يَوْمَ الْأَحَدِ الْمِكْمَلِ رَابِعَ عَشْرِينَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ
سَنَةَ أَرْبَعٍ وَأَرْبَعِينَ مِنْ بَعْدِ سَبْعِمِائَةِ سِنِينَ
ثُمَّ قَالَ:

كَتَبَهُ نَاطِظُهُ ابْنُ الْمُوصِلِيِّ عَلَى طَرِيقِ ابْنِ هِلَالٍ أَيْ عَلَى
خَامِسَ عَشْرِ شَهْرِ شَوَّالِ سَنَةِ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ مَعَ سَبْعِمِائَةٍ
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا جَمَعَا لِي مِنْ فُنُونٍ قَلَّ أَنْ تَجْتَمِعَا

٧٨- شرح عيسى بن دينار (ت ٢١٢هـ)

مؤلفه أخو عبدالرحمن بن دينار، وهو عالم أندلسي، من بيت الرواية قال ابن الفرّضي: «كانت الفتوى تدور عليه بالأندلس، ولا يتقدمه أحد، وكان صالحاً، ورعاً». أخباره في: ترتيب المدارك: ١٠٥/٤، وتاريخ علماء الأندلس: ٣٣١، وجذوة المقتبس: ٢٩٨، وبغية الملتبس: ٤٠٢، وغيرها.

- ولا أعرف لشرحه اسماً يخصه، ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٣/٢، وعنه في سير أعلام النبلاء: ٧٧/٨ في ترجمة الإمام مالك - رحمه الله -. وفي مكتبة القيروان بتونس منه نسخة، خمس قطع ضمن مجموع نادر هناك، ولا أعلم ما اشتمل عليه من أصل الكتاب؛ لأنني لم أطلع عليه.

٧٩- شرح أبي القاسم العثماني (ت ؟).

لم أستطع التعرف على مؤلفه، وهو قديم الوفاة مذكور في ترجمة أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله الجوهري ت ٣٨٥هـ السالف الذكر في شيوخه، وهو مصري مثله.

واسم شرحه (غريب الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٣/٢، والحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٧٧/٨. في ترجمة الإمام مالك رحمه الله.

٨٠- شرح مالك بن يحيى بن وهيب الأزدي الأندلسي (ت ٥٢٥هـ)

- مؤلفه عالم، أندلسي، أشبيلي، سكن مراکش، ومات بها. قال الضبي:

«فقيه، حافظ، مشهور، حسن الخط». قال ابن بشكوال: «أحد رجال الكمال والارتسام بمعرفة العلوم على تفاريعها وأبوابها، إلا أنه كان أضنّ الناس بها» وفي الهامش: «وقد ذكرته في «طبقات المحدثين» وذكرت مناقبه وتأليفه». وذكر المقرئ في «نفح الطيب» مالكا وأنشد له أبياتا رقيقة وقال: «هو أشبيلي، وكان من أهل الفلسفة كما في «المُسهب»». وقال: وهو فيلسوف المغرب، ظاهر الزهد والورع، استدعاه من أشبيلية أمير المسلمين علي بن يوسف بن تاشفين إلى حضرة مراکش، وصيّره جليسه وأنيسه، وفيه يقول بعض أعدائه:

دَوْلَةُ لَابِنِ تَاشْفِينِ عَلِيٍّ طَهَّرَتْ بِالْكَمَالِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ
غَيْرَ أَنَّ الشَّيْطَانَ دَسَّ إِلَيْهَا مِنْ خَبَايَاهِ مَالِكُ بْنُ وَهَيْبٍ

وعلي بن يوسف بن تاشفين توفي سنة ٥٣٧هـ. وذكر القاضي عياض مالكا في «الغنية» في موضعين ذكره في ترجمة ابن الحصار، فقال: «سمع من أعيان الشيوخ، وذكر منهم مالكا هذا. ومرة أخرى ذكره في ترجمة موسى بن أبي تليد قال: «وكتب من قوله للفقيه مالك بن وهيب». أخباره في: بغية الملتمس: ٤٦٤، والمُعجب: ١٨٥، وأخبار المهدي بن تومرت: ٢٧، والغنية: ١٠٧، ١٩٦، ونفح الطيب: ٤٧٩/٣.

واسم شرحه: (التبصير في اختصار التمهيد)

ذكره في «بغية الملتمس» وقال: «اختصر كتاب «التمهيد» لأبي عمر ابن عبد البر اختصاراً حسناً، أجاد فيه، وسمى مختصره كتاب «التبصير» وجعله على التراجم، وهو كثير الفائدة».

٨١- شرح محمد بن أحمد بن إدريس الشريّف الإسماعيلي العلوي (ت ١٣٦٧هـ)

- مؤلفه من الأسرة العلوية المشهورة بالمغرب، ولاء المولى يوسف منصب القضاء في زرهون^(١)، ثم في فاس، ثم في مكناس، وفيها توفي. وله مؤلفات كثيرة. أخباره في: معجم المطبوعات المغربية: ٢٤٧، والأعلام: ٢٤/٦.

واسم شرحه (تعليق على الموطأ)

لا أعرف الآن عنه شيئاً.

٨٢- شرح محمد بن أحمد بن أسيد^(٢) التميمي المعروف بـ«ابن أبي صفرة» (ت ٤١٦هـ) أخو المهلب الآتي إن شاء الله.

- مؤلفه قيرواني، أخذ عن الأصيلي، قال القاضي عياض: «وكان من كبار أصحابه» سمع منه أخوه المهلب. أخباره في: ترتيب المدارك: ٧٥٢/٢. مقتضية جداً، وسنة وفاته عن شجرة النور.

اسم شرحه: (شرح الملخص للقائسي)

قلنا فيما مضى: إن ملخص القائسي تلخيص لرواية ابن القاسم للموطأ. ذكر هذا الشرح القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٤/٢، وعنه في سير أعلام النبلاء للذهبي: ٧٩/٨، وفي ترجمته قال القاضي: «وله شرح في اختصار ملخص أبي الحسن القائسي».

٨٣- شرح محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فزح القرطبي (ت ٦٧١هـ)

- مؤلفه الإمام، المفسر، المشهور، العالم، صاحب «الجامع لأحكام

(١) الأولى معجمة، والثانية مهملة.

(٢) لعلها «أسيد» فالذي في بني تميم أسيد بن عمرو بن تميم. يراجع: جمهرة النسب لابن الكلبي: ٢٦٨، وجمهرة أنساب العرب لابن حزم: ٢١٠.

القرآن المعروف بـ«تفسير القرطبي» أصله من الأندلس، ورحل إلى المشرق، وسكن صعيد مصر. أخباره في: الذيل والتكملة: ٥/٥٨٥ ترجم له قبل وفاته، لذا قال: «كان حيًا سنة ٦٥٨هـ» والوافي بالوفيات: ١٢٢/٢، وغاية النهاية: ٨/٢، والديباج المذهب: ٣٠٨/٢.

واسمُ شَرَحِه (التَّقْرِيبُ لكتابِ التَّمْهِيدِ)

وهو من أجود اختصاراته وأتقنها، مفيدٌ إلى الغاية، جاء في هامش نسخة الأصل من كتاب «الذيل والتكملة» للمراكشي: «واختصر «التَّمْهِيد» وزاد فيه زيادات مناسبة، وتكلم على الآثار في خمسة أسفار».

أقول - وعلى الله أعتمد -: الموجود منه بفاس في مكتبة القرويين نسختان رقم (٥١٩)، (٥٢٣) ولا أدري هل هما نسختان مختلفتان أو هما جزآن لنسخة واحدة، لم أطلع عليه.

٨٤- شَرَحُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ خَلْفِ التَّجِيبِيِّ الْمَعْرُوفِ بِ«ابنِ الْحَاجِّ» (ت ٥٢٩هـ)

مؤلفه عالم، فاضل، أندلسي، كان قاصياً في قرطبة، وكانت الفتوى تدور عليه في وقته، استعفى عن القضاء، ثم طلب منه القضاء فامتنع فأجبر عليه، طعن وهو ساجد في صلاة الجمعة طعنة بحديدة أودت بحياته، رحمه الله. وقتل العامة قاتله بالحال. قال ابنُ بشكوال: «وكان معتنياً بالحديث والآثار، جامعاً لها، مقيداً لما أشكل من معانيها، ضابطاً لأسمائها ورجالها ورواتها، ذاكراً للغريب والأنساب، واللغة والإعراب، وعالماً بمعاني الأشعار، والسير والأخبار، قيّد العلم عمره كله، وعني به عناية كاملة، ما أعلم أحداً في وقته عني به كعنايته. قرأت عليه، وسمعت، وأجاز لي بخطه». أقول: مؤلفه في «نوازل الأحكام» مشهور بالأندلس. أخباره

في: الصلّة: ٥٨٠، والغنية: ٤٧، والمعجم: ١١٤، والوافي بالوفيات: ٩٤/٢، وشذرات الذهب: ٩٣/٤، وأزهار الرياض: ٦١/٣، ٩٦، ١٠٢.
لا أعرف لشرحه اسماً يخصّه إنّما قال القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٤/٢: «وكان شيخنا القاضي أبو عبد الله بن الحاج قد ألف في شرحه تأليفاً كبيراً». ويراجع سير أعلام النبلاء: ٨٧/٨.

٨٥- شرح محمد بن أحمد بن خليل بن سعادة الخويّ النحويّ (ت ٦٩٣هـ)
- مؤلفه محدث، فقيه، شافعيّ، دمشقيّ، حسن الاعتقاد، من محبي شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحرانيّ - رحمه الله - كان إلى جانب معرفته بالحديث والفقه نحوياً بارعاً، لديّ نسخة من شرحه (فصول ابن موطي) في النحو بخط يده - رحمه الله - في مجلد ضخّم في غاية الإفادة، وله في الحديث سماع ورواية. كان قاضياً في حلب فأصبح - كما يقولون ولا أقول - قاضياً للقضاة في دمشق. قال الصفديّ: «سمع منه ابن الفرّضيّ. والشيخ جمال الدين المرّي، والبرزاليّ. أقول: من تلاميذه الذهبي - وذكره في معجمه - وأبوحيان الأندلسي. أخباره في: معجم الذهبي: ١٤٤/٢، والوافي بالوفيات: ١٣٧/٢، وفوات الوفيات: ٣١٣/٣، وشذرات الذهب: ٤٠٢/٥.

واسم شرحه: (شرح الملخص)

قال ابن شاكر - رحمه الله - «وشرح أوائل الملخص للقائسيّ خمسة عشر حديثاً في مجلّد» وقال الصفديّ: «قال الشيخ شمس الدين: فلو تمّ هذا لكان أكبر من التمهيد وأحسن».

- شرحُ محمدٍ حَبِيبِ الله = شرح محمد بن عبد الله

٨٦- شرحُ محمد بن الحسن بن مخلوف الراشدي المزيلى التلمساني (ت ٨٦٨هـ) مؤلفه شهر - كآبيه - بـ «أركان» ومعناها باللغة البربرية: الأسود وترجمته مختصرة جداً مع أنَّ له تأليف جليلاً، منها ثلاثة شروح على «الشفاء» للقاضي عياض أثنى عليها الشريف التلمساني في مقدمة شرحه وهو معاصره، ووصف مؤلفها بالعلم والحافظ، وأكبرها اسمه «الغنية»، وضبط رجال بعض كتب السنة منها: «الزُّند الواري في ضبط رجال البخاري» و«فتح المُبهم في ضبط رجال مُسلم» ولا نعرف عن سيرته شيئاً غير ذلك، وذكر التُّمبكتي والدّه في نيل الابتهاج: ١٦١، ولم يذكر في ترجمته ما يُفيد شيئاً يدلُّ على أنّه من أهل العلم، واقتصر على أنّه من شيوخ الصوفية المُبتدعة سامحه الله وعفا عنه وأطال بذكره لذلك.

اسمُ شرح محمد (المُشرع المُهيأ في ضبط مُشكل رجال الموطأ)

ولم يخله من تفسير بعض الألفاظ . . . لذا ذكرتهُ

وكتبه الثلاثة في ضبط رجال كُتب (البخاري) و(مُسلم) و(الموطأ) في مجلّد عدد أوراقه ١٢٧ ورقة في مكتبة الرِّباط رقم ٩٧ (ك) وعنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات بالقاهرة رقمها (٢٠٢٢) تاريخه وبترجيح أنّها بخطّه رحمه الله . وهو خطٌ مغربيّ أنيق.

٨٧- شرحُ محمد بن خلف بن موسى القُرطبيّ الأنصاريّ (ت ٥٣٧هـ)

- مؤلفه أندلسيّ، سكن قرطبة، وكان من علماء الكلام، أشعريّ الاعتقاد، له «الثّكت والأمالى في الردّ على الغزالي» مع أنّه كان مُعجباً به

وفيه يقول:

حُبِّ جَبْرِ يُكْنَى أَبَا لِمَعَالِي هُوَ دَنِي فِيهِ لَا تَعْدِلُونِي
أَنَا وَاللَّهِ مُغْرَمٌ بِهِوَاهُ عَلُّونِي بِذِكْرِهِ عَلُّونِي

هذا قوله - عفا الله عنه وسامحه - أمّا أنا فدينني ودينني واعتقادي محبة الله جلّ ذكره، ثم محبة رسوله ﷺ عليهما أحياناً، وعليهما أموت، وعليهما أرجو أن أبعث يوم القيامة إن شاء الله. رأيت رده على الغزالي مصوراً عند بعض أصدقائي أنسيته الآن، ولا أدري من أين هو؟ وله رد على أبي الوليد ابن رشد، ومؤلفات أخرى مفيدة. أخباره في التكملة: ٤٣٩/٢، والذيل والتكملة: ١٩٣/٦، وتاريخ الإسلام للذهبي: ٤٥١، والوافي بالوفيات: ٤٦/٣، والذبيح المذهب: ٣٠٢/٢.

واسم شرحه: (مشكل ما وقع في الموطأ وصحيح البخاري)

قال ابن عبد الملك المراكشي: «وكان قد شرع في تصنيفه عام ثمانية عشر وخمسمائة في سؤال [...]، وبلغ بالكلام فيه إلى النكتة الرابعة والخمسين لتسع خلون من صفر [سنة] تسع عشرة، ثم قطعت به قواطع من المرض مختلفة وعلل جمّة، ومطالعة كتب طبّيّة في معالجة العين لرؤيا رآها كان يقال فيها: ألّفت في نور البصيرة فألف في نور البصر تنفع وتنفع، فأضرب عن إكمال النكت وأقبل على تأليفه النافع في مداواة العين، وهو كتاب جمّ الفائدة، ثم أخطر الله بباله إكمال النكت في مستهل ربيع الأول سنة ست وثلاثين وخمسمائة فأكملها يوم السبت لخمس بقين من جمادى الآخرة من العام.

٨٨- شرح محمد بن خلف القرطبي (ت ٥٥٧هـ)

واسمُ شرحه: (الدُّرَّةُ الوُسْطَى في مُشْكِ الْمَوْطَأِ)

كذا ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي: ٢٧٧/٣ (الترجمة العربية) وذكر نسخته الوحيدة - فيما أظن - في المتحف البريطاني بلندن رقم ١٩١، وقد تفضّل أخي الكريم الدكتور عبدالله بن حمد المحارب الأستاذ الآن بجامعة الكويت فزوّدني بنسخة مصوّرة عنها أُسجل له هنا - ودائماً - شكري وامتناني جزاه الله عني وعن العلم خيراً. وبعد الاطلاع على النسخة وقراءتها تبين لي أنّها هي الكتابُ السَّابِقُ للمؤلّف السَّابِقِ أيضاً، وإنّما يأتي الاختلاف من أمرين:

أحدهما: سنة الوفاة التي أخطأ فيها بروكلمان وجعلها سنة (٥٥٧هـ).

والآخر: عنوان الكتاب حيث جاء في المصادر (مشكل ما وقع في الموطأ وصحيح البخاري) والصحيح أنّ هذا مضمون الكتاب وموضوعه، وعنوانه: (الدُّرَّةُ الوُسْطَى . . .). وأمّا الذي جعلني أشكّ أنّه لعالم آخر أنّ بروكلمان لم يذكر إلّا اسمه واسم أبيه ثم نسبته (القرطبي) وهذه النسبة صحيحة، لكنّه يُنسب أيضاً (الإليزي) وهو بها أشهر فلما فقدت ظننت أنه غيره.

وثمة إشكال ثالث: وهو أنّ المؤلّف - رحمه الله - لم يذكر أنّه على «صحيح البخاري» أيضاً في مقدمته - وسأتلوا عليك المقدمة إن شاء الله - وقد ألّفه في مشكل المعاني لا مُشكل الألفاظ اقتداءً بـ (مُشكل الحديث لابن فوزك) ولم يجعل له أبواباً ولا فصولاً، وإنّما جعله في نِكَاتٍ عدّها مائة نكتة، وخمسين نكتة ذكرها مُجملة في المقدمة، ثم بدأ في تفصيلها بتوسّع كبير، ينقل فيها مذاهب الأشاعرة ويلجّ عليها، ولو نقل مذاهب

السَّلف لكان أولى به رحمه الله وعفا عنه . ولكن «كلُّ إناءٍ بالَّذي فيه يَنْضَحُ» هذا معتقده والله المستعان والله حسيبه .

قال في مقدمته : «قال الشَّيخُ محمد بن خَلَف الإلبيري القُرطبي وفَّقه الله تعالى بمَنِّه وكرمه : الحمد لله المبدئ المعيد ، الفَعَّال لما يُريد ، المانِ على أوليائه بمعرفة وحدانيَّته بذاته وصفاته . . . وصَلَّى الله على محمد الصَّادق بآياته ومعجزاته ، هذا ولما رأيتُ أغراضَ المؤلِّفين ، وأُلفتُ مقاصِدَ المصنِّفين قد انقسمت في حديث رسول الله ﷺ إلى البحث عن الأسانيد واستنباط الفقه ، وتفسير المذهب ، ولم أُلَفْ أَحَدًا من المُتكلِّمين أُلَّفَ في المُشكِلي منه كتاباً ، ولا بَوَّبَ فيه باباً ، سوى الشَّيخ أبي بكر محمد بن الحَسَن بن فُورَك الأصبهانيِّ من أئِمَّتِنَا - رضي الله عنه - فإنَّه قصدَ منه إلى معنى واحدٍ ولم يزد عليه ، ولا خرج منه ولا إليه . . . وإني لَمَّا رأيتُ «مَوْطَأَ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ» رضي الله عنه كثيراً ما يتناوله الكَهْلُ والصَّبِيُّ ، والرَّاسِخُ والزَّكِيُّ ، بحثت فيه على مائة نكتة وخمسين نكتة ، كلها مشكلة تحتاج إلى بيانٍ ، وتفتقر إلى برهان . . . وجعلتها تحت هذا الكتاب الذي سميتُه «الدُّرَّة الوُسْطَى في مُشكِلي المَوْطَأ» . . . ولم أجد فيه الإشارة إلى ما ذكره المراكشيُّ من أنَّه قَطَعَ التَّأليفَ سنةَ تسعَ عشرةَ في النُّكتة الرَّابِعة والخَمَسين ، لكنَّ وَجَدْتُ أنَّ نِهَايَةَ النُّكتة الرَّابِعة والخَمَسين نِهَايَةَ السُّفَرِ الأوَّل من الكتاب ولم يُخْتَمَ بتاريخٍ واكْتَفَى النَّاسُ بِقوله : «كَمَلَ السُّفَرُ الأوَّلُ بحولِ الله وقوته . . .» في الورقة ٨٠ ويليهِ في الورقة (٨١) بِسْمِ الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيِّدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً قال الشَّيخُ أبو عبد الله محمد بن خلف الإلبيري . . . الكلام في

النُّكْتة الخامسة والخمسين وفي آخر النُّسخة سَجَّلَ النَّاسِخَ تاريخ نسخها، زمانه ومكانه واسم النَّاسِخ، لكنَّه لم يَتَّضِحْ لتآكل النُّسخة واحتراق المداد وتداخل الأسطر، اتَّضَحَ منه أنَّه نسخه في الثاني من ربيع أول عام عشر وثمانمائة بمدينة فاس على يد أبي عبدالله محمد بن الشَّيْخ الصَّالِح . . . أحمد بن عبدالرَّحِيم» ويظهر أنَّه قُرِيَءَ أيضاً على عالم آخر . . . لم أتيين قراءته. ويقع في ١٨٣ ورقة من القطع الكبير، كلُّ صفحة ٢٩ سطراً، وفي وسط النُّسخة انقطاعٌ نبَّه النَّاسِخَ على وجود السَّقَط وحدَّده بنحو من أربعين ورقة، وفي صفحاته الكثير من الطَّمَس من احتراق المداد لتقدم النُّسخة مما يتعذر معه قراءة كثير منها. فلعلَّ ما ذكره المراكشي موجودٌ في النُّسخة التي اطلع عليها، أو هو مما يؤثر عن المؤلِّف من الأخبارِ دُونَ أن يدخلَ ويُسَجِّلَ في التَّأليف نفسه.

والدَّلِيلُ على أنَّه هو المؤلِّف السَّابِق أنَّه ذكر في هذا الكتاب ردَّه على أبي المَعَالِي الجُويني في عدَّة مباحث، وكذلك ردَّه على ابن رُشْدٍ، قال في الورقة: ٨١ «وقد ذكرتُ من ذلك ما فيه كفاية حيث أوردته في الذي نقدته على محمد بن أحمد بن رُشْدٍ في الذي ذهب إليه في الاستواء في الجزء الأول من مقدماته». (وللحديثِ صِلَةٌ ليس هذا موضعها).

- شرح محمَّد زكريا = شرحُ زكريا بن يحيى

- شرح محمَّد بن سُحنون = شرحُ محمَّد بن عبدالسَّلام

٨٩- شرحُ محمد بن سعيد بن أحمد بن زَرْقُون الأنصاري (ت ٥٨٦هـ)

- مؤلِّفه عالمٌ، أندلسيٌّ، من أسرة علمٍ، وزُهْدٍ، وورعٍ.

- فأبوه عالمٌ مترجمٌ مذكورٌ (ت ٥٢٠هـ).
- وابنه أبو الحسين عالمٌ مُحَدَّثٌ، أَلَفَ «الْجَمْعَ بَيْنَ الصَّحِيحِينَ»^(١)
وتوفي سنة (٥٨٦هـ).

قال ابنُ عبد الملك المراكشي: - عن محمد بن سَعِيدٍ - «كان محدثاً، مسنداً، عالي الرّواية، ثقةً، فقيهاً، مشاوراً، حافظاً». وبالع في الشّاء عليه، وذكر مؤلفاته ومنها «الْجَمْعُ بَيْنَ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ» وكان من أَجَلِّ تلاميذ القاضي عياض سمع منه «الموطأ» ولازمه زماناً. أخباره في التّكملة: ٥٤٠، والدّيل والتّكملة: ٢٠٣/٦، وتكملة المُنْذَرِي: ٥٤٠/٢، والعبر: ٢٥٨/٤، ودول الإسلام: ٧٣/٢، وسير أعلام النّبلاء: ١٤٧/٢١، والوافي بالوفيات: ١٠٢/٣، وغاية النّهاية: ١٤٣/٢.

و(زَرْقُونُ) ضَبَطَهَا ابنُ نَاصِرِ الدِّينِ فِي «التَّوْضِيحِ»: فقال: «هو بفتح أوله وسُكُونِ الرَّاءِ، وَضَمِّ الْقَافِ، وَسُكُونِ الْوَائِ، وبعدها نُونٌ، وذكر سبب التّلقِيْبِ بِذَلِكَ، فليُراجِع من شاء ذلك هنالك.

اسمُ شرحه: (اختصارُ الْمُنتَقَى)

و(الْمُنتَقَى) معروفٌ، وهو شرح أبي الوليد سليمان بن خَلْفٍ الباجي، وقد تقدم، قال ابنُ عبد الملك المراكشي: «واختصر «المنتقى أنبل اختصار».

٩٠- وللمؤلّف نفسه ابن زَرْقُونُ:

(١) ابنه أبو الحسين محمّد بن محمّد بن سَعِيد (ت ٦٢٢هـ) له كتاب «المُعَلَّى فِي الرَّدِّ عَلَى الْمُحَلَّى» وكتابه «الجمع بين الصّحيحين مما يستدرك على كتاب «إتحاف القاري بمعرفة جهود العلماء على صحيح البخاري». أخباره في: التّكملة: ٦١٦/٢، والدّيل والتّكملة: ١٠٤/٦، وسير أعلام النّبلاء: ٣١١/٢٢، والشّدرات: ٩٦/٥.

(الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار)

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ الْمُرَاكَشِيُّ: «وَجَمَعَ بَيْنَ «الْمُنْتَقَى» [لِلْبَاجِي] و«استذكار ابن عبد البر» وَتَمَّمَ فِيهِ مَا رَأَى تَتَمِيمَهُ، وَاسْتَدْرَكَ مَا اقْتَضَى نَظَرُهُ اسْتِدْرَاكَهُ وَنَبَّهَ عَلَى مَوَاضِعَ يَجِبُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا . . .» .
يَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْعَثِيمِينَ - عفا الله عنه -: يوجد من كتاب «الأنوار . . .» أَرْبَعُ قِطَعٍ لَا أَدْرِي هَلْ يَجْتَمِعُ فِيهَا نُسخةٌ كاملةٌ؟ وهي كالتالي:

- نسخة في الأزهر رقم: ٤٢ حديث رقم ٣٠٣ يبدأ بباب الخلع وينتهي بباب القضاء لا أدري هل ترتيب أوراقها صحيح؟ وتشتمل على (٢٨٣ ورقة) وعهدي بها قديم جداً يزيد على خمس عشرة سنة. وأظنُّ أنَّ المكتوب على النُّسخة (جوامعُ الأنوار . . .) فهو في مذكراتي في حرف الجيم، ووقت كتابة المذكرات كنت لا أعرف إلا هذه النُّسخة، وهي الجزء الثالث .
- ونسخة في الخزانة العامة بالرباط في ١٤٥ ورقة الجزء الرابع .
- ونسخة في مكتبة الأمبروزيانا بإيطاليا، كذا في الفهرس، ولم أطلع عليها ولا أدري أتممة هي أم غير تامة؟!
- والنُّسخة الرابعة في مكتبة في حلب، لم أطلع عليها، وقد تكون النُّسخ أجزاءً تفرقت من نسخة واحدة؟! وهذا ما أتمناه؛ ليحصل بمجموعها نسخة .

٩١- شرحُ مُحَمَّد بن سُلَيْمَانَ بن خَلِيفَةَ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْمَالِقِيُّ (ت ٥٠٠هـ) .
- مؤلفه فقيهٌ، محدِّثٌ، مشهورٌ. كذا قال الضَّبِّيُّ. وقال ابن فرحون: وَلِي قَضَاء بَلَدِهِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالنَّظَرِ، وَأَلَّفَ كِتَاباً فِي شَرْحِ «الموطأ» وَذَكَرَ وَفَاتِهِ سَنَةَ ٥٠٠هـ. وَذَكَرَ الضَّبِّيُّ وَفَاتِهِ سَنَةَ (٤٩٩هـ). ترجمته في:

بغية المُلتَمَس : ٧٨ ، والصُّلَّة : ٥٣٥ / ٢ ، والدِّيَّاج المذهب : ٢٤٣ / ٢ .

واسمُ شرحه : (المُحَلَّى)

ذكره القَاضِي عِيَّاضٌ فِي تَرْتِيبِ المَدَارِك : ٨٤ / ٢ ، والحافظ الدَّهَبِيُّ فِي سِيرِ أعلامِ الثُّبُلَاء : ٧٨ / ٨ . قال ابنُ فَرُّحُون : «عَرِضَ عَلَى أَبِي المَطَرِّفِ الشَّعْبِيِّ فَأَمَرَ أَنْ يُجْعَلَ عَلَى الحَاءِ نُقْطَةٌ مِنْ فَوْقِ . قال : وَلَمْ يَنْفَقْ هَذَا الكِتَابَ عِنْدَ النَّاسِ ، وَلَا وَقَعَ مِنْهُمْ بِاسْتِحْسانٍ» .
أقولُ - وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادُ - : لَا أَعْرِفُ الآنَ لَهُ وَجُوداً .

٩٢- شرح مُحَمَّدِ الطَّاهِرِ بْنِ عَاشُور (ت ١٣٩٣هـ) .

- مؤلِّفه من أَفاضِلِ الرُّجَالِ فِي عَصْرِنَا ، أدركته ، وَلَمْ يَقْدِرْ لِي رُؤْيَاهُ -
وهو بلا شَكٍّ - من مَحاسِنِ العَصْرِ ، وَنَوادرِ الرُّجَالِ . رَئِيسُ المُفْتَيْنِ المَالَكِيِّينَ فِي تُونِس ، وَشَيْخُ جَامِعِ الزَّيْتُونَةِ بِهَا . مولدُهُ وَوفاةُهُ وَتَعَلُّمُهُ وَتعليمُهُ فِي تُونِس . وَهُوَ شَيْخُ شَيْخِنَا الأُسْتَاذِ الكَبِيرِ مُحَمَّدِ الحَبِيبِ بْنِ الخَوَّجَةِ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَنَفَعَ بِعِلْمِهِ - عِينُ سَنَةِ ١٩٣٢م شَيْخاً للإِسْلام ، وَهُوَ مِنْ أَعْضَاءِ المَجْمَعِينَ اللُّغَوِيِّينَ فِي دِمَشْقَ وَالْقَاهِرَةِ . خَلَّفَ مَكْتَبَةً حَافِلَةً بِنَوادرِ المَخْطُوطَاتِ وَالمَطْبُوعَاتِ . وَأَلَّفَ آثاراً جَلِيلَةً . تَرجمته فِي الأعلام : ١٧٤ / ٦ .

اسمُ شرحِهِ : (كَشْفُ المُعْطَى)

صَغِيرُ الحَجْمِ ، عَظِيمُ النِّفَعِ جَدًّا ، يَغْنِي عَنِ المُجَلَّدَاتِ ، وَفِيهِ مَقْدَمَةٌ مَفِيدَةٌ إِلَى الغَايَةِ (ط) فِي المَكْتَبَةِ التُّونِسِيَةِ لِلتَّوْزِيعِ بِتُونِس ، وَالشَّرْكََةُ الوَطَنِيَّةُ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ بِالجزائر سَنَةِ ١٩٧٦م .

٩٣- شرحُ محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزُّرقاني^(١) (ت ١١٢٢هـ).

- مؤلفه عالمٌ، مصريٌّ، أزهرِيٌّ، مالكيٌّ. وكان والدهُ عبد الباقي (ت ١٠٩٩هـ) كذلك. ألف والده شرحاً كبيراً لـ «مختصر خليل» في أربع مجلِّداتٍ وغيره. ومحمدُ المذكورُ له ترجمة في سلك الدرر: ٣٢/٤، والرِّسالة المستطرفة: ١٤٣، والأعلام: ١٨٤/٦.

واسمُ شرحه: (أنوارُ كواكب نهج السالكِ بمزجِ موطاء الإمام مالك)

وقد طُبِعَ سنة ١٣٥٥هـ باسم (شرح الزُّرقاني...) في أربع مجلِّدات، فلعلَّ النَّاشِرَ استطالَ عنوان الكتاب فعنون بمضمونه لئلا يقع في ما وقع فيه المؤلف من تنابع الإضافات. وهذا الشرحُ غيره من شُرُوح أغلب المتأخرين مأخوذاً في جُمْلته من شرح الجامع الصحيح للحافظ ابن حجر المعروف بـ (فتح الباري) فرجَمَ اللهُ الحافظُ ابنَ حجرٍ وأثابه الجنَّةُ بمَنِّه وكرمه. وهذا الشرحُ مع تأخره كثيرُ النسخ جدًّا؛ فلعلَّه كان مُقرَّراً على طلبة العلم من المالكية في الجامع الأزهر آنذاك، وفي المكتبة الأزهرية منه نسخٌ، فيها نسخةٌ كتبت في حياة المؤلف سنة ١١٢٠هـ (هل هي بخطه؟) وفي أوقاف بغداد نسخة كتبت سنة ١١٢٢هـ في العام الذي مات فيه، وفي المكتبة الأزهرية أيضاً ثلاث نسخٍ مهمَّةٍ منه، كتبت بُعيدَ وفاته تواريخها كالتالي: ١١٢٣هـ، ١١٢٥هـ، ١١٢٨هـ وفي الأزهرية أيضاً نسخة كتبت سنة ١١٥٨هـ. أمَّا النسخ المتأخرة عن هذا التاريخ فحدِّث ولا حرج.

- ومما يتعلَّقُ بهذا الشرح:

(١) الزُّرقاني بضمِّ الزاي منسوبٌ إلى (زُرْقَان) قرية بمصر من أعمال مُنوف.

١- شرحُ سُليمان بن محمَّد بن عبد الله العَلَوِيّ (ت ١٢٣٨هـ) سلطان المغرب الآنف الذِّكر . فهو حاشية على شرح الرُّقاني هذا .

٩٤- وَحَاشِيَةٌ مَجْهُولَةٌ الْمُؤَلَّفِ فِي الْمَكْتَبَةِ الْعَبَّاسِيَّةِ بِالْبَصْرَةِ ، رَبَّمَا كَانَتْ هِيَ نَفْسُهَا الْحَاشِيَةُ السَّابِقَةُ ؟! عِلْمًا بِأَنَّ لِلْمَتَأَخِرِينَ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَالْكُوَيْتِ وَالْأَحْسَاءِ وَالْبَحْرَيْنِ . . . وَغَيْرِهَا مِنْ مَنَاطِقِ الْخَلِيجِ الْعَرَبِيِّ تَقْلِيدًا لِمَذْهَبِ مَالِكٍ ، وَمِنْ ثَمَّ لَهُمْ عَنَاقِيَّةٌ بِالْمَوْطَأِ وَغَيْرِهِ مِنْ آثَارِ الْمَالِكِيَّةِ .

٩٥- شرحُ محمَّد بن عبد الحَقِّ بن سُليمان اليَقْرُنيّ^(١) التَّلْمَسَانِيّ (ت ٦٢٥هـ) مؤلِّفه من أعلام الأندلس والمغرب فاضلٌ من أهل تلمسان، وكان والده قاضيها، أخباره وآثاره كتبها في مقدمة شرحه التَّالي .

واسمُه (الاقْتَضَابُ فِي غَرِيبِ الْمُوْطَأِ وَإِعْرَابِهِ عَلَى الْأَبْوَابِ) حققته منذ سنوات في مُجلدَيْن وعَرَفْتُ بِالْكِتَابِ ، وبمؤلِّفه تعريفاً نافِعاً مفيداً إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَأَرْجَأْتُ نَشْرَهُ حَتَّى يَتِمَّ تَحْقِيقُ غَرِيبِ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاسِيّ وَكِتَابِنَا هَذَا ؛ لِنُنْشِرَ الثَّلَاثَةَ تَبَاعاً بِحَوْلِ اللَّهِ وَقُوَّتِهِ . نَفَعَ اللَّهُ بِهَا ، وَأَعْظَمَ الْأَجَرَ لِمُؤَلِّفِهَا ، وَجَعَلَ عَمَلِي فِيهَا وَفِي غَيْرِهَا خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ . وَكِتَابِنَا هَذَا هُوَ آخِرُهَا وَلِلَّهِ الْمِنَّةُ .

(١) (اليَقْرُنيّ) هكذا نسبة إلى يَقْرُنَ قَبِيلَةٌ مِنَ الْبَرْبَرِ ، وَتَحَرَّفَتْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَصَادِرِ إِلَى (الْيَعْرُبِي) أَوْ (الْيَعْفُرِي) وَهَذَا خَطَأٌ لَا يَصِحُّ مَنَاقَشَتُهُ ، وَلَا ادِّعَاءُ أَنَّهُ قَوْلٌ لَهُ حِطٌّ مِنْ وَجَاهَةٍ . وَيَتَسَبَّ هَذِهِ النِّسْبَةُ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ . تَرَاجَعَ مَقْدَمَةُ «الْاِقْتَضَابِ» . وَضَبَطْنَاهُ هُنَا ، وَفِي «التَّعْلِيلِ عَلَى الْمُوْطَأِ» هَكَذَا : (اليَقْرُنيّ) وَضَبَطَهُ الْحَافِظُ السَّمْعَانِيّ فِي الْأَنْسَابِ (١٢/٤١٩) : (اليَقْرُنيّ) قَالَ : «يَفْتَحُ الْيَاءُ الْمَنْقُوطَةَ بِأَتْنَتَيْنِ مِنْ تَحْتِهَا ، وَضَمَّ الْفَاءُ ، وَفَتَحَ الرَّاءُ ، وَفِي آخِرِهَا التَّوْنُ» فَالْتَّصَحَّحَ فِي كُلِّ الْمَوَاضِعِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي الْكِتَابَيْنِ فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ هُوَ الصَّوَابُ .

٩٦- شرحُ محمد بن عبد الحق بن سليمان القُرَنيّ (ت ٦٢٥هـ) وهو المؤلف السابق .
واسمه : (المُختارُ الجامعُ بينَ المُتَقَيِّ والاسْتِذْكَارِ)

في مجلّداتٍ عدّة، فُقد بعضها ووُجد بعضها، وقفت على بعض
أجزائه وأفدتُ منه إفاداتٍ ظاهرةً في تحقيق كتابه (الاقتضاب . . .) الأنف
الذكر لأنّ (الاقتضاب) إنّما اقتُضِبَ منه، كما أوضحتُ ذلك في مقدّمته .

٩٧- شرحُ محمد بن عبد السلام (سُحنون) بن سعيد التَّنُوخيّ القَيْرَوَانِيّ (ت ٢٦٥هـ)
والده القاضي المشهور عبد السلام بن سَعِيدٍ يُلَقَّبُ (سُحنون) وهو بها أشهر .
قرأ محمدٌ على أبيه، وتفقّه عليه، وروى عن أبي مُصعب الرّهري وطبقته،
وأصبح شيخَ المالكيّة في زمنه . قال الحافظُ الذهبيّ : «كان مُحَدِّثاً بَصِيْراً
بالآثار، واسعَ العلم، مُحَرِّراً، مُتَقِناً، عَلَامةً، كَبِيرَ القَدْرِ، وكان يُناظر أباه» .
أخبره في : ترتيب المدارك : ٢٠٧/٤ ، ورياض النفوس : ٤٤٣/١ ، والعبر :
٣١/٢ ، وسير أعلام النبلاء : ٦٠/١٣ ، والوافي بالوفيات : ٨٦/٣ ، ولسان
الميزان : ٢٥٩/٥ ، والديباج المذهب : ١٦٩/٢ ، والشذرات : ١٥٠/١٢ .
واسمُ شرحه : (تفسيرُ الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك : ٨٣/٢ ، والحافظ
الذهبي في سير أعلام النبلاء : ٧٧/٨ ، كلاهما في ترجمة الإمام مالك
- رحمه الله - . قال القاضي في ترجمة محمد بن سحنون عند ذكر آثاره :
«وكتاب تفسير «الموطأ» أربعة أجزاء .

٩٨- شرحُ محمد بن عبد الله بن أحمد الجَكَنِيّ الشَّنْقِيْطِيّ (ت ١٣٦٧هـ)
اسمُ مؤلّفه : محمدٌ حَبِيبُ الله - مُرَكَّبٌ - بن عبد الله بن أحمد :

«عالمٌ بالحديث ولد وتعلّم بشنقيط - موريثانيا - وانتقل إلى مُراكش
فالمدينة الشريفة - على ساكنها أفضل الصلاة والسلام - واستوطن مكة،
ثم استقر بالقاهرة مدرّساً بكلية أصول الدين بالأزهر وفيها توفي» عن
الأعلام: ٧٩/٦. ويُراجع فهرس الفهارس: ٩٠٥/٢.

اسمُ شرحه: (دليلُ السّالكِ إلى موطأ مالك)

(ط) بمصر سنة ١٣٥٤هـ.

٩٩- وللمؤلّف السّابق محمّد بن عبد الله الشنقيطي:

(إضاءة الحوالمك من ألفاظ دليل السّالك)

(ط) بمصر في حاشية الكتاب السّابق.

١٠٠- شرح محمّد بن عبد الله بن أحمد بن محمّد الأنصاري (ت نحو ٦٣٠هـ)

- مؤلّفه فقيه، محدّث، أندلسي. قال ابن الأثير: «من أهل أشبيلية

يكنى أبابكر، ويعرف بـ «القرطبي»؛ لأنّ أصله منها» وقال ابن عبد الملك

المراكشي: «كان مقرئاً، مجوّداً، متواضعاً، عابداً، ورِعاً، فاضلاً،

متقللاً من الدنيا، عاكفاً على التّقيد، حريصاً على استفادة العلم وأخذه

عن أهله كباراً وصغاراً، لا يأبى من أخذه عن من هو مثله أو دونه».

أخباره في التكملة: ٦٣٠/٢، والدّيل والتكملة: ٢٣٩/٦، وبرنامج

الرّعيّني: ١١.

واسم شرحه: (مختصر الاستدكار)

ذكره ابن الأثير. قال الرّعيّني: «اختصر الاستدكار» لأبي عمّار بن

عبد البرّ اختصاراً حسناً، ذكّرتُه في مواضع منه، وتناولتُه من يده غير مرّة».

١٠١- شرحُ مُحَمَّد بن عبدِالله بن عبدِالرَّحيم البرقيّ (ت ٢٤٩هـ).

- مؤلفه عالمٌ، محدِّثٌ، جَليلُ القَدْرِ، مولى يَنِي زُهْرَةَ. أَلَّفَ في رجال «الموطأ» وغيره تاريخاً حافلاً، رواه ابن خَيرِ الإشبيلي في «فهرسته». أخذَ البرقيّ المذكورُ عن يحيى بن معين... وغيره. قال النَّسائي: «لا بأسَ به» وقال ابنُ يونس: «كان ثِقَةً» وذكره ابن حَبَّان في «الثِّقات». عُرِفَ بـ«البرقي»؛ لأنَّه كان هو وإخوته يَتَجَرَّونَ إلى بَرْقَةَ كذا قال ابن ناصر الدِّين في «التَّوضيح» ١/٤٦٣. أخبره في: طبقات ابن سعد: ٩/٢١٠، وتاريخ البخاري الكبير: ١/ترجمة رقم ٤٢١، والجرح والتَّعديل: ٧/٣٠١، والمعجم المُستمل: ٢٤٩، وتَرتيب المَدارك: ٤/١٨١، وتَهذيب الكمال: ٢٥/٥٠١، وتَهذيب التَّهذيب: ٩/٢٦٢.

واسمُ شَرَحِهِ: (عَرِيبُ الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/٨٣، والحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٨/٧٨، (كلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله) وذكره القاضي عياض مرة أخرى في ترجمة البرقيّ في ترتيب المدارك: ٤/١٨٢، وذكر ابن خَيرِ الإشبيلي في فهرسته: ٩٣ سنده إلى «تاريخ البرقي» ولم يذكر «غريب الموطأ» هذا مع شهرته، فهل كتابه في التَّاريخ شامِلٌ للغريب أيضاً كَمَا فَعَلَ الجَوْهريُّ الغافقي في كتابه «مسند الموطأ» الذي ذكر فيه رجال الموطأ وغريبه؟!.

١٠٢- شَرَحُ مُحَمَّد بن عبدِالله بن عيسى المعروف بـ«ابن أبي زَمَنِين» (ت ٣٩٩هـ).

- مؤلفه عالم أندلسيٌّ، أصله من نَفْزَةَ، وهي قبيلة من البَرَبَرِ

مشهورة في المغرب، تفقه بقرطبة وتوفي بإلييرة. قال ابن عَفِيْقٍ: «كان من كبار المُحدِّثين، والفقهاء الرَّاسخين في العلم» له مؤلفاتٌ جليلةٌ تدلُّ على فضله، منها: «المُقَرَّب» في اختصار «المُدَوَّنة» و«مُنْتَخَب» في الأحكام، واختصر «تفسير ابن سلام». أخباره في: الصَّلَة: ٤٨٢/٢، وجَذوة المُقْتَبَس: ٥٣، وبغية الملتبس: ٧٧، وترتيب المدارك: ١٧٣/٧، والديباج المذهب: ٢٣٢/٢، وتذكرة الحُفَاف: ١٠٢٩/٣، وطبقات المُفسِّرين: ٣٤، والشُّذرات: ١٥٦/٣.

واسمُ شرحه: (المُهَذَّب . . .)

اختصر فيه شرح يحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن (ت ٢٦٠هـ) الآتي بإذن الله كذا قال القاضي عياض وغيره.

١٠٣- شرحُ مُحَمَّد بن عبد الله بن عَيْشُون، أبو عبد الله الطُّلَيْطِيّ (ت ٣٤١هـ) - مؤلفه أندلسيّ، سمع بقرطبة ورَحَلَ إلى المشرق، ولقي جماعةً من المحدثين. قال ابن الفَرَضِيّ: «رأسَ بالعلم، وشهَر به، وحُمِلَ عنه» أقول - وعلى الله أَعْتَمِدُ -: ابنُ عَيْشُون هذا هو صاحبُ «المختصر» الفقهِيّ المشهور عند العلماء بـ«مُختَصَرِ الطُّلَيْطِيّ». أخباره في: تاريخ علماء الأندلس: ٦١/٢، وترتيب المدارك: ١٧٢/٦، والديباج المذهب: ٢٠٤/٢ . . . وغيرها.

اسمُ شرحه: (تَوْجِيهِ حَدِيثِ المَوْطَأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٤/٢، وعنه في سير أعلام النبلاء: ٧٨/٨ كلاهما في ترجمة الإمام مالك.

١٠٤- شرح محمد بن عبد الله بن أبي الفضل المُرسيّ الأندلسيّ (ت ٦٥٥هـ).

- مؤلفه عالمٌ، فذٌ، كثيرُ التَّحصيل، مُتَنَوِّعُ الثَّقَافَةِ، مؤلِّفٌ، بارِعٌ، تعلم بالأندلس، فأخذ عن كبارِ عُلَمَائِهَا، واجتازَ العُدُوةَ إلى المغرب، ودخل فاس وغيرها، ثم رَحَلَ إلى المَشْرِقِ فدخل مصرَ، والحجازَ، والشامَ، والعراقَ، وخراسانَ، وما وراء النهر. وكان كثيرَ الحَجِّ والزَّيَّارة، يُغَالِي في شراءِ الكُتُبِ واقتنائها، مهما طلب منه في أَثْمَانِهَا دفعه، له في كلِّ بلدٍ يَفْدُ إليه مكتبةٌ، فلا يحتاج إلى نقل كتبه في أسفاره، وكان - رحمه الله - صالحاً، ديناً، سلفياً متمسكاً بظاهر الكتاب والسُّنة، لا يحيد عنهما، وله في ذلك أبياتاً مشهورة. من مؤلفاته «رِيّ الظَّمان» في التفسير و«الضُّوابطُ الكُليَّة» في النحو، لديّ منه نُسخة جيّدة مصوّرة من برلين^(١). وألّف في نقدِ «المُفَصِّل» للزَّمَخْشَرِيِّ كتاباً بيّن خطأ الزَّمَخْشَرِيِّ في سبعين موضعاً. وتوفي بتل الزَّعَقَةِ بين غَزَّةَ والعَرِيشِ مُتَوَجِّهاً إلى مِصرَ. ويظهر أنّه لا وارث له؛ لذا رَسَمَ السُّلْطَانُ بِجَمْعِ كُتُبِهِ من البلادِ وبيعها فبيعت بدمشق أشهراً رحمه الله رحمة واسعة. أخباره في: معجم الأدباء: ٢٠٩/١٨، وتوفي ياقوت قبله بدهر سنة ٦٢٦هـ، والتَّكْمِلَةُ: ٦٦٣/٢، وذيل مرآة الزَّمان: ٦١/١، وسير أعلام النبلاء: ٣١٢/٢٣، والعبر: ٢٢٤/٥، والوافي بالوفيات: ٣٥٤/٣، وطبقات الشافعية: ٦٩/٢، والعقد الثمين: ٨١/٢... وغيرها.

واسم شرحه: (التعليقُ على المُوطأ)

(١) حَقَّقَهُ بعضُ طَلِبَةِ الدِّرَاسَاتِ بِجَامِعَةِ أُمِّ الْقُرَى وَلَمْ يُطْبَعْ بَعْدُ.

ولا أعلم له وجوداً.

١٠٥- شرحُ محمّد بن عبد الله بن محمد المَعافِرِيّ، الشَّهير بـ«أبي بكر بن العربيّ» (ت ٥٤٣هـ)

- مؤلّفه مشهورٌ، أحد قُضاة الأندلس وحقّاطها، من أهل إشبيلية، صاحب ابن حزم وانتفع بعلمه، ولم يكن مثله ظاهرياً، بل كان مالكيّاً أشعريّاً عفا الله عنه وغفر له، ذكره حافلٌ، ومؤلفاته مشهورةٌ منها «أحكام القرآن». وكان والدُه رئيساً، عالماً، مفوّهاً، شاعراً، وزيراً لأمرائ الأندلس (ت ٤٩٣هـ). أخبار أبي بكرٍ في: الغنية: ٦٦، والصّلة: ٢٨٩، وبغية الملتبس: ٨٢، ووفيات الأعيان: ٢٩٦/٤، وسير أعلام النبلاء: ١٩٧/٢، والوافي بالوفيات: ٣٣٠/٣، والمرقبه العلياء: ١٠٥، والديباج المذهب: ٢٥٦/٢، ونفح الطيب: ٥٢/٢... وغيرها. واسم شرحه: (القَبَسُ...)

حقّقه ونشره صديقنا الفاضل الدكتور محمد ولد كريم - حفظه الله - وطبع في دار الغرب الإسلامي سنة ١٩٩٢م في ثلاثة أجزاء.

١٠٦- وللمؤلّف السّابق (أبي بكر بن العربيّ) (ت ٥٤٣هـ)

شرح آخر هو: (ترتيب المسالك إلى موطأ مالك)

وله نسخ كثيرة ولا أعلم أنّه طُبِع، وهو في غاية الجوّدة والإفادة. منه نُسخةٌ في دار الكتب المصريّة (طلعت) مكتوبة سنة ٦٩١هـ، وفي مكتبة القرويين بفاس نسخة كتبت سنة ٧١١هـ... وغيرها كثيرٌ.

١٠٧- ويُنسبُ إلى المؤلّف المذكور (أبوبكر بن العربيّ) أيضاً:

(المُجْتَبَى فِي شَرْحِ الْمُوطَّأ)

نقله الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ التَّلِيدِي فِي كِتَابِهِ تَرَاثِ الْمَغَارِبَةِ :
٢٤٤ عن المختار الشُّوسِي فِي خِلَالِ جَزْوَلَةٍ : ٥٧ / ٢ ، قَالَ : «لَمْ أَجِدْهُ
مَنْسُوباً إِلَى ابْنِ الْعَرَبِيِّ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَصْدَرِ . . . مِنْهُ نَسْخَةٌ بِخَزَانَةِ أَدُوز
بِسُوسٍ يَنْقُصُهَا الْكَثِيرُ وَالْمَظْنُونُ أَنَّهَا جُزْءٌ مِنَ الْكِتَابِ» ؟ !

أَقُولُ : كَمْ فِي خِزَانَةِ الْكُتُبِ مِنَ الْعَجَبِ ، وَجَهْلُنَا بِالْكِتَابِ لَا يَنْفِي
صِحَّةَ النَّسْبَةِ ، إِنَّمَا تَصِحُّ النَّسْبَةُ أَوْ لَا تَصِحُّ عِنْدَ الْوُقُوفِ عَلَيْهِ وَتَصَفُّحِهِ
وَالْقِرَاءَةِ فِيهِ قِرَاءَةً مُتَدَبِّرٍ عَالِمٍ بِأَسْلُوبِ الرَّجُلِ وَطَرِيقَتِهِ فِي التَّأْلِيفِ ﴿ وَمَا
يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ ﴾ .

- وَلِلْمُؤَلَّفِ الْمَذْكُورِ (أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْعَرَبِيِّ ت ٥٤٣ هـ) أَيْضًا .

(التَّقْضِي عَنْ عَهْدَةِ التَّقْضِي) =

= يَرِاجِعُ : شَرْحُ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَبِي عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (ت ٤٦٣ هـ) الْآتِي .

١٠٨- شَرْحُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى بْنِ فَرْحِ بْنِ الْجَدِّ الْفَهْرِيِّ اللَّبْلِيِّ ،
أَبُو الْقَاسِمِ (ت ٥١٥ هـ) وَهُوَ أَخُو الْعَلَّامَةِ أَبِي بَكْرٍ الْحَافِظِ الشَّهِيرِ . قَالَ
ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَرَاكَشِيُّ : «كَانَ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّيزِ فِي الْمَعَارِفِ ، وَالتَّحْقِيقِ
بِهَا ، كَاتِبًا بَلِيغًا ، مُوفُورَ الْحِظِّ مِنَ الْفَقْهِ وَالتَّكَلُّمِ فِي الْحَدِيثِ» . أَخْبَارُهُ
فِي الذَّيْلِ وَالتَّكْمِلَةِ : ٣٢٦ / ٦ .

وَاسْمُ شَرْحِهِ : (اِخْتِصَارُ التَّمْهِيدِ)

ذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي تَرْتِيبِ الْمَدَارِكِ : ٨٣ / ٢ ، وَعَنْهُ فِي
سِيَرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ : ٧٩ / ٨ ، كِلَاهُمَا فِي تَرْجُمَةِ الْإِمَامِ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ .

قال القاضي عياض: «ولأبي القاسم بن الجَدِّ كتابٌ في اختصار «التمهيد» وتحرّفت في سير أعلام النُّبلاء إلى «ابن الحذاء» وقال القاضي: «وبعضهم ينسبه إلى أبي عبدالله بن مالك بن وهيب».

١٠٩- شرح محمد بن غوث، قاضي بدر الدولة (؟)
لعلّ مؤلفه من علماء الهند لكنّي لم أقف على شيء من أخباره الآن.
واسمُ شرحه: (هداية السَّالِك لموطاً الإمام مالك)
نسخته في المكتبة السَّعيدية بالهند في (٣٨٦) ورقة.

١١٠- شرح محمد بن محمد، محبّ الدِّين القَيْسِي المَالِكِي (ت ؟)
- مؤلفه يلقبُ شَمْسَ الدِّين ابن أحمدو. لا أعرف عنه إلّا ما دُوِّنَ
على النُّسخة، ولا أعرف بلده، ولا زمنه، لا بالتحديد ولا بالتقريب إلّا
أنّ خط نسخهته ترقى إلى خطوط القرن العاشر ظناً.
اسم شرحه (المُنْتَقَى من المُتَخَب الأَوْطَى في شَرْح المَوْطَا)
و«المُتَخَب الأَوْطَى» تأليف أبي محمد عبدالحقّ بن أبي السَّدَادِ
ابن عَلِيّ الغَسَّانِي الفَاسِي الدَّار، نزيل تونس عمرها الله بذكره. هكذا
دون على النُّسخة وقد تقدم في (شرح عبدالحق) ولم أعرفه.
وهذا الكتاب: (المُنْتَقَى . . .) في مكتبة جامعة برنستون، في الولايات
المتحدة الأمريكية، مصور في مكتبة الملك فهد بالرياض، ضمنَ
مجموع الكتاب فيه من ورقة ٤٢ إلى ورقة ٦٧، وخطّه مشرقِيّ، واضحٌ
جَلِيّ، جميلٌ نسخيٌّ من خطوط القرن العاشر الهجري تقريباً. وقد
اطلعتُ عليه، وقرأته كاملاً، ولم أجِد فيه ما يستحقُّ الوصف أو التأمل،

يخلو تماماً من الفائدة . والله المستعان .

١١١- شَرَحُ مُحَمَّدَ بنِ مُحَمَّدَ بنِ عمر بن علي بن سالم مَخْلُوفٍ (ت ١٣٦٠هـ)
- مؤلفه عالمٌ تُونِسِيٌّ، تعلَّم بجامع الزَيْتُونَةِ ودرَّس فيه، ثم ولي
إفتاء قابس سنة ١٣١٣هـ ثم القضاء بالمنستير وهي بلدُه سنة ١٣١٩هـ ثم
الإفتاء الأكبر سنة ١٣٥٥هـ إلى أن تُوفِّيَ، ومن أشهر مؤلفاته: (شجرة
النُّور الزَّكِيَّة في طبقات المَالِكِيَّة) أخباره في: الأعلام: ٨٢/٧.
واسم شرحه: (شرح أربعين حديثاً من ثَنَائِيا المُوَطَّأ)
ذكره الأستاذ الزُّرْكَليُّ في الأعلام وأشار إلى وجوده.

- شَرَحُ مُحَمَّدَ بنِ مُحَمَّدَ المَوْصِلِيَّ =

= شرح عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٢هـ) وقد تقدَّم.

١١٢- شرح مُحَمَّدَ بنِ المَدَنِيَّ بنِ علي جنون^(١) (ت ١٣٠٢هـ)

مؤلفه مغربيٌّ، فاسيٌّ، فقيهٌ، مالكيٌّ، من رجال الإصلاح الديني .
قال الأستاذ الزُّرْكَلي: «كان رأس علماء المغرب في القرن الثالث عشر،
مفتياً، محدثاً، لغوياً، قوَّالاً للحقِّ، نزيهاً، دَوَّوباً على نَشْرِ العِلْم والإرشادِ
والنَّهْيِ عن البِدْع، أُوذِيَ بسبب ذلك وسُجن . ونقل عن الحجوي قوله:
«كان شديداً على أهلِ الطُّرُق ومالهم من البِدْع التي شوَّهت جمال الدِّين،
والمُتَصَوِّفة أصحاب الدَّعاوى التي تُكذِّبها الأحوال، وما كان أحدٌ يقدِّرُ

(١) كذا في بعض المصادر وفي بعضها (كُنُون) وفي فهرس الفهارس: كنون بالكاف المعقودة
وقال: «من أولاد كنون الذين بفاس».

أقول: ينتهي نسب المذكور - رحمه الله تعالى - إلى الأدارسة . ونسبهم معروفٌ .

على الردّ عليه مع شدّة إغلاظه عليهم...». وفي شجرة الثّور: «وكان الاحتفال بجنائزته بالغاً». ألّف تأليفاً ذكر فيه أسيّاحه وذكر في سلاسلهم في الحديث إلى الإمام البخاري، وفي الفقه إلى مالك، وفي النّحو إلى سيبويه وهكذا. رحمه الله تعالى ورضي عنه. أخباره في: الفكر السّامي: ٤/١٣٦، ومعجم المطبوعات: ٧١٦، وفهرس الفهارس: ١/٤٩٧، وشجرة الثّور: ٤٥٢٩، وسلوة الأنفاس: ٢/٣٦٤، والأعلام: ٧/٩٤، والدليل: ٩٤، ٢٠٨.

واسم شرحه: (التعليق الفاتح...).

قال الكتّاني في فهرس الفهارس: «وتعليق على الموطأ» في سفرين مطبوع.

أقول - وعلى الله أعتمد - طبع بفاس على الحجر سنة ١٣١١هـ.

- شرح محمد بن مصطفى الحموي (ت ؟) =

= شرح عياض بن موسى اليحصبي القاضي (ت ٥٤٢هـ)

- شرح محمد بن المكي الرباطي (ت ١٣٥٥هـ) = شرح المكي بن محمد بن علي.

١١٣ - شرح محمد بن منصور المغراوي السجلماسي (ت ؟).

- مؤلفه مجهول الترجمة لي الآن لا أعرف من أخباره شيئاً. وفي الثّبوغ المغربي: من رجال القرن الثامن الهجري؟! وما أظن ذلك، واضطرب كلام الشيخ محمد بن عبد الله التليدي في وفاته فذكره ثلاث مرات ص: ١٣٦ (٤٨٠) ص ١٥١ (٥٣٩) وص ١٨٦ رقم (٦٨٩) ففي الموضع الأول ذكر وفاته سنة ٩١٧هـ وأحال إلى كشف الطنون:

٥٥١/١، ورجعت إلى الصّفحة المذكورة في الكشف فذكره ولم يذكر سنة وفاته؟! وفي الموضوعين الآخرين نقلَ عن الثُّبوغ المغربيّ. والسّنة التي ذكرها الشَّيخ التَّلِيدِيّ قَرِيبَةً من الصّحّة لكنّها بحاجة إلى التّوثيق من المصادر، وكشف الطُّنُون غير كافٍ لو كان ذكرها؟! من آثاره: «حل أغراض البخاري المُبهمة» و«شرح الشَّهاب».

واسمُ شرحه: (الرّوضُ الأنيق...)

١١٤- شرحُ محمّد بن مَوَاهِبٍ، أبوبكر القَبْرِيّ (ت ٤٠٦هـ).

مؤلّفه أندلسيٌّ، من أهل (قَبْرَة) قال يَأْقُوت في معجم البلدان: ٣٤٦/٤ «بلفظ تَأْنِيث القبر...»^(١) وقال: «تتّصلُ بأعمال قرطبة من قبلِها...».

قال القاضي عياض: «من العلماء الزُّهاد الفضلاء... رحل إلى المشرق وأخذ في طريقه عن أبي الحسن القَابِسِيّ، وأبي زيد القَبْرَاوَرِيّ، وشرح «رسالته». وهو والد القاضي الشهير (أبي شاعر عبد الواحد، وكان هذا فقيهاً، محدثاً أديباً، خطيباً، شاعراً، ذائع الصّيت، جم الفضائل. وترجم له القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨١٨/٢ (بيروت) وله قصيدة في رثاء قُرْطُبَة. وشيخنا المترجم (أبوبكر) هو جدُّ أبي الوليد الباجي لأُمّه. أخباره في: جَذوة المُقتبس: ٩٢، وبُغية المُلتبس: ١٣٠، وترتيب المدارك: ١٨٨/٧، والصّلة: ٤٧/٢. وغيرها.

واسمُ شرحه: (شرح المُلَحَّص)

(١) يُراجع: الإكمال: ١٣٦/٧، والتّوضيح: ١٧٨/٧.

و(المُلَخَّصُ) تلخيص رواية ابن القاسم لـ«الموطأ» من تصنيف شَيْخِهِ أبي الحَسَنِ القَاسِمِيِّ (ت ٤٠٣) تقدم ذكره في (شرح علي بن محمد) ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٥/٢، والحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٧٩/٨، في ترجمة الإمام مالك رحمه الله. قال القاضي عياض: «في أسفار كثيرة» وفي ترتيب المدارك: (العنبري) وفي سير أعلام النبلاء: ٧٩/٨ (الثيري) وكلاهما خطأ ظاهرٌ من تحريف السُخَّاح أو من سهو المؤلفين رحمهم الله. والصَّواب هو ما ذكرته إن شاء الله.

١١٥- شرح محمد بن يحيى التَّمِيمِيُّ، أبي عبد الله الحَدَّاءِ^(١) (ت ٤١٦ هـ)

- مؤلَّفُهُ عالمٌ، أندلسيٌّ، محدِّثٌ، ثقةٌ، قال القاضي عياضٌ - عن ابن عَفِيْفٍ -: كان أبو عبد الله هذا فقيهاً، عالماً، حافظاً، متفناً في الأدب، حافظاً للرأي، مميّزاً للحديث ورجاله، بصيراً بالوثائق، مرسلأً بليغاً، وكان خطيباً مجيداً، معبراً، من أبصر الناس بذلك، له فيه نوادر مشهورة. . . وغلب عليه الحديث فبدَّ في علومه أهلَ زمانه. أخباره في: ترتيب المدارك: ٧٣٣/٤، (ط) بيروت، وفهرست ابن خير: ٩٣، والصِّلة: ٥٠٥/٢، وبغية المُلْتَمَس: ١٤٦، ومعجم الأدباء: ١٠٨/١٩، وسير أعلام النبلاء: ٤٤٤/١٧، والوافي بالوفيات: ١٩٦/٥، وشذرات الذهب: ٢٠٦/٣.

(١) (فائدة): قال القاضي عياضٌ: هكذا نُسِبَ (الحَدَّاءُ) بالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ، وَحَكَى ابنُ عَفِيْفٍ أَنَّهُمْ يَأْبُونَ ذَلِكَ، ويقولون هو بدالٍ مهملة، من حَدَّاءِ الإبل، وَأَنَّ جَدَّهُمُ الَّذِي يُسَبُّونَ إِلَيْهِ هو حادي رسول الله ﷺ قالوا: وَلَمَّا سَكَنَ أَوْلُنَا فِي رِيضِ الْحَدَّائِينَ بِقَرْطَبَةِ تَصَحَّفَ عَلَى النَّاسِ نَسَبُنَا لِقَرَبِ الْحِرَفَتَيْنِ.

وابنه أبو عمرو، ذكرته في شيوخ أبي الوليد القشيري تراجع مقدمة
«التعليق على الموطأ...».

واسم شرحه: (الاستنباط لمعاني السنن والأحكام)

قاله القاضي عياض - رحمه الله - في ترجمة ابن الحذاء المذكور
في ترتيب المدارك، وفي ترجمة الإمام مالك - رحمه الله - عدد القاضي
شروح الموطأ وقال: ٨٥ / ٢: «وكذا للقاضي أبي عبد الله بن الحذاء»
ولابن الحذاء كتاب آخر في رجال الموطأ ذكره القاضي وابن خير
وغيرهما، واسمه: «التعريف بمن ذكر في «موطأ مالك» من الرجال
والنساء» له نسخ جيدة؛ إحداها بمكتبة دار الكتب بمصر (طلعت) رقم
(٦٦٢ - حديث) وأخرى بمكتبة القرويين رقم (١٧٩). وفي تنغمت
بأزيلال بإقليم بني ملال - المغرب رقم: (٣٢٠).

١١٦ - شرح محمد بن يحيى بن عمر القرافي (ت ١٠٠٨هـ)

- مؤلفه عالم، محدث، مصري، فقيه. ألف عدة مؤلفات وقفت
على بعضها، وأغلبها نبذ وخطرات لا تتسم بالعمق والشمول، وأسلوبها
فيه ضعف ظاهر ربما كان مرده إلى ضعف الحركة العلمية والأدبية بشكل
خاص في زمنه، وانتقال الثقافة العربية والإسلامية إلى عاصمة الإسلام
استنبول، مقر الخلافة، ومركز الدولة. له «توشيح الديباج» كتاب
صغير ضعيف في تراجم المالكية. وحاشية مختصرة على القاموس
وغيرها. أخباره في: خلاصة الأثر: ٢٥٨ / ٤، ونيل الابتهاج: ٦٠٣.

اسم شرحه (شرح الموطأ)

مذكور في مصادر ترجمته.

١١٧- شرحُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى^(١) بن صَافٍ المعروف بـ«المَوَاق» (ت ٦٤٢هـ)

- مؤلفه فقيهٌ أندلسيٌّ، محدِّثٌ، من بيت علمٍ، قال المراكشي في الذَّيْل والتكملة: «كان فقيهاً، حافظاً، محدَّثاً، مفيداً، ضابطاً متقناً، نبيل الخط بارعه، ناقداً، محققاً، ذاكراً أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم...». وقال: «وقفتُ على جُملة من (شرح الموطأ) له في غاية الثَّبل وحسن الوضع».

يقول الفقيرُ إلى الله تعالى عبد الرَّحْمَنِ بن سُلَيْمَانَ العُثَيْمِينَ - عفا اللهُ عنه -: ووقفتُ أنا علي مؤلَّف له في الحديث اسمه: «بَغِيَّةُ الثَّقَادِ...» مصوراً من مكتبة الاسكوريال بأسبانيا (قطعة منه) هو أيضاً في غاية الثَّبل وَحُسْنِ الوَضْعِ.

١١٨- شرح مروان بن علي القَطَّان القرطبي المعروف بـ«البُوني» (ت قبل سنة ٤٤٠هـ).

- مؤلفه عالم أندلسيٌّ، أخذ عن أبي محمد الأَصِيلِيِّ، ثم رحل إلى المشرق وأخذ في طريقه عن أبي جعفر الدَّأوديِّ، وصحبه خمسة أعوام، ودخل القَيْرَوَانَ، وأخذ بها عن أبي الحسن القَائِسِيِّ، واستقر ببُونة، وإليها يُنسبُ. قال الحَمَيْدِيُّ: كان فقيهاً، محدَّثاً. أخباره في:

(١) هُنا إشكالٌ فقد وَرَدَ في الإعلام بِمَنْ حلَّ مُراكش من الأعلام: ١٤١/٣ (محمد بن يحيى) والصَّواب: إنَّه ابن أبي يَحْيَى؛ لأنَّ والدَه (أبويحى) هكذا يُكنى، واسمه أبوبكرٌ، ترجم له ابن بشكوال في التكملة: ٢٢١/١. فقال: أبوبكر بن خَلَفِ الأنصاريِّ... ويكنى أبايحى. - وهناك شارحٌ آخر مذكور في معلمة القرآن والحديث: ١٠٩ ابن المواق التجيبي الفاسي (ت ٧٢٥هـ) ولم أستطع التَّعرف عليه، وأخشى أن يكون هو نفسه صاحبنا؛ لأنَّ صاحبنا سكن فاس ونسب إليها؛ لكنَّه أنصاريٌّ وهذا (تَجِيبيٌّ) وهناك فارق سنة الوفاة إن صَحَّحتُ؟ فالله تعالى أعلم.

جذوة المقتبس: ٣٤٢، وبغية الملتبس: ٤٦١، والصلة: ٦١٦/٢،
والديباج المذهب: ٣٣٩/٢. يراجع ضبط نسبه في الأنساب: ٣٣٧/٢،
وذكر المترجم. ولم يذكره الأمير في الإكمال، ولا استدركه ابن نقطة
عليه! وذكره الحافظ الذهبي في «المشتبه» وزاد عليه ابن ناصر الدين
في التوضيح: ٦٤٥/١.

. واسم شرحه: (تفسير الموطأ) أو (توجيه . . .)

قال السمعاني في الأنساب: «له شرح لـ «الموطأ» مشهوراً بالمغرب»
وقال ابن بشكوال: «له كتاب مختصر في تفسير «الموطأ»، وهو كثير
بأيدي الناس» وقال الحميدي: «له كتاب كبير في شرح «الموطأ» . . .»
وأنت ترى ما بين هاتين العبارتين من التباين؟ لكن الجمع بينهما ظاهر،
وذلك أنه ألفه مختصراً، ثم زاد عليه بعد ذلك، قال ابن بشكوال: «روى
عنه أبو القاسم حاتم بن محمد، وقال: لقيته بالقيروان، وشهد معنا
المجالس عند أهل العلم بها . . . وقرأت عليه تفسيره في «الموطأ»
بعضه، وأجاز لي سائر، وسائر ما رواه، وحدث عنه أبو عمرو بن
الحداد وقال: كان رجلاً صالحاً، عفيفاً، عاقلاً، حسن اللسان والبيان
- رحمه الله - لقيته ببؤنة سنة خمس وأربعمئة، وناولني كتابه في «شرح
الموطأ»، ثم خاطبته من طليطلة فوجه إلي الديوان [الشرح] وأجاز لي
مرة ثانية، وكان قد زاد فيه بعد لقائي له . . .». فهذا يدل على أنه كان
مختصراً فوسعه حتى صار شرحاً كبيراً؛ لذا اختصره عبدالرحمن بن
عتاب كما سبق. ورواه ابن خير الإشبيلي في فهرست ما رواه عن
شيوخه: ٨٨، وقال: «كتاب تفسير الموطأ، حدثني به الشيخ أبو القاسم

أحمد بن محمد بن يبقى... وحدثني به أبو محمد بن عتاب...». وجاء في ترجمة موسى بن خلف بن أبي درهم التميمي الوشقي قاضيها أنه حج سنة ٤٠٧ هـ فسمع من أبي عبد الملك البوني هذا (شرحه للموطأ).

١١٩- شرح المكي محمد بن علي البطاوري الرباطي (ت ١٣٥٥ هـ)

- مؤلفه عالم مغربي، قريب من عصرنا، أدركه شيوخنا، اسمه مُرْكَبٌ هكذا (محمد المكي) كان قاضياً للجماعة بالمغرب. موالياً للسلطة انتدبه السلطان إلى إسبانيا، وفرنسا، وإنجلترا، وكان أديباً، فقيهاً، محدثاً، مفسراً، وله تأليف كثيرة، وبعضها مطبوع. أخباره في: دليل مؤرخ المغرب: رقم: (٦٩٠)، و(١٦٠٠) والأعلام: ١١٠/٧، وأعلام العدوتين: ٢١٧/٢.

اسم شرحه: (تَقْيِيدٌ عَلَى الْمُوطَأِ)

١٢٠- شرح موسى بن الروية الرندي، أبي عمران الأندلسي (ت ؟)

ذكره ابن الربير الغرناطي في صلة الصلة: ٥١/٣، وذكر أن أبا الخطّاب ابن خليل لقي أبا عمران هذا بإشبيلية وارداً عليها، قال فاستجزته فأجازني، وابن خليل المذكور توفي عن سنّ عالية سنة ٦٢٥ هـ، كذا قال ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة: ٦٣٥/٥. وبهذا يُعرَفُ عصره والله أعلم.

واسم شرحه: (الجمع بين المنتقى والاستذكار)

قال ابن الربير: «مع زيادات وتتميم من أمّهات كتب المذهب فجاء كتاباً حسناً، وقفتُ على جملة منه بخطه».

١٢١- شرحُ موسى بن أبي عليّ الزَّنَاتِيّ الزَّمُورِي (ت بعد ٧٠٢هـ)

ذكره الشيخ أحمد بابا في نيل الابتهاج: ٦٠٤، وقال: «الفقيه، الصالح، المُدَرِّسُ، المذَكَّرُ، أبو عمران، شارح «الرَّسَالَةِ» و«المدوَّنة» و«المقامات» أخذ عنه أبو العباس بن البناء المراكشي» ولم يذكر شرحه على الموطأ. وفي ترجمة ابن البناء في نيل الابتهاج: ٨٥ قال: تفقَّه على أبي عمران موسى الزَّنَاتِي، وقرأ عليه «شرح على الموطأ...».

١٢٢- شرحُ المُهَلَّب بن أبي صُفْرَةَ محمد بن أُسَيْدِ التَّمِيمِيّ الأُسَيْدِيّ (ت ٤٣٥هـ) وفي بعض المصادر (الأسدي) خطأ ظاهرًا.

- مؤلفه: مفسِّر، محدِّث، قاضٍ، فقيه، من رجال الأندلس ومشاهيرها، كان من أهل الدِّكَاةِ المُفْرِطِ، والاعتناء الثَّامِ بالعلوم، مُتَقَنًا للفقه والحديث، له مؤلفاتٌ جليَّةٌ، منها شرحه لصحيح البخاري.

يقول كاتبه الفقيرُ إلى الله تعالى عبد الرَّحْمَنِ بن سُلَيْمَانَ العُثَيْمِينَ - عفا الله عنه -: أطلعتُ على شرحه هذا، والله المنة وهو في غاية الإفادة. وتقدم ذكر أخيه (أحمد بن محمد). أخباره في: جَدْوَةُ الْمُقْتَبَسِ: ٣٣٠، وَبُغْيَةُ الْمُتَلَمَّسِ ٤٥٧، والصَّلَّة: ٥٩٢/٢، والوافي بالوفيات: ١١٧/٢٦ (مخطوط)، والدِّيْبَاج المذهب: ٣٤٦/٢.

اسم شرحه: (شرحُ المُلَخَّصِ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٤/٢، والذهبي في سير أعلام النبلاء: ٧٩/٨، وكلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله. وجاء في بعض المصادر (شرحُ الموطأ) ولا أدري هل (شرحُ المُلَخَّصِ)

هو نَفْسُهُ (شرح الموطأ) أو هو غيره، فالملخص مُلَخَّصٌ لأحدى روايات «الموطأ» وبالتالي هو شرح للموطأ مع أنني لا أجد الفرق الكبير بين (الملخص) وأصله (الموطأ) لذلك هل يمكن أن يكون للشيخ الْمُهَلَّبُ في هذا كتابان مختلفان؟ ولا يَرَالُ هذا احتمالاً حتَّى نَعَثُرُ على نَصٍّ صريحٍ في ذلك.

١٢٣- شرح هشام بن أحمد بن سَعِيدٍ بن العَوَّاد (ت ٥٠٩هـ).

- مؤلفه عالمٌ، أندلسيٌّ، محدِّثٌ، فقيهٌ. من أبرز شيوخ القاضي عياضٍ رحمه الله. قال في «الغنية»: لَقِيتُهُ بِقُرْبَةِ، وقرأتُ عليه في داره. وقال ابنُ بشكوال: «وكان من أجلة الفقهاء وكبارهم وعلمائهم وخيارهم». أخباره في الغُنيَّة: ٢١٧، والصُّلة: ٦٥٤، وأزهار الرِّياض: ١٦١/٣.

واسمُ شرحه: (الجمعُ بين الاستذكار والتَّمهيد)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٠/٢، والحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء: ٧٨/٨، كلاهما في ترجمة الإمام مالك رحمه الله، قال القاضي - عند ذكر شروح الموطأ -: «وكذلك شيخنا الفقيه أبو الوليد بن العَوَّاد، وألف تأليفاً جمع فيه بين «الاستذكار» و«التَّمهيد» وتوفي - رحمه الله - قبل تمامه». وقال في «الغنية»: «وشرَّع في جمع كتابي أبي عمر بن عبد البر على «الموطأ» «التَّمهيد» و«الاستذكار» وتمَّ له في ذلك قطعة قطعت بأمله في إتمامه المنية رحمه الله».

١٢٤- شرح هشام بن أحمد، أبو الوليد الوَقَّشي (ت ٤٨٩هـ)

اسمُه: (التَّعليق على الموطأ. . .)

وقد حَقَّقْتُهُ - والله الحَمْدُ - وَتَمَّ طَبْعُهُ فِي مُجَلَّدَيْنِ ، وَلَمْ يُورَعَ بَعْدُ
حَتَّى يَتِمَّ الْفَرَاغُ مِنْ طَبَاعَةِ كِتَابِنَا هَذَا ، وَكِتَابِ (الْاِقْتِضَابِ . . .) لِأَبِي
عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَقِّ الْيَقْرِينِيِّ السَّالِفِ الذِّكْرِ ؛ لِتَصْدُرَ الثَّلَاثَةُ فِي آنٍ
وَاحِدٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٢٥ - شَرْحُ يَحْيَى بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُزَيْنٍ الْفَقِيهِ (ت ٢٦٠هـ)

- مؤلَّفُهُ عَالِمٌ ، أُنْدَلُسِيٌّ ، مِنْ مَوَالِي رَمْلَةِ بِنْتِ عَثْمَانَ بْنِ عَقَّانٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ قُرْطُبَةٍ ، وَأَصْلُهُ مِنْ طُلَيْطُلَةٍ . رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ ،
وَعِيسَى بْنِ دِينَارٍ ، رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ وَلَقِيَ بِالْمَدِينَةِ مُطَرِّفًا صَاحِبَ مَالِكٍ
- رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فَرَوَى عَنْهُ «الْمَوْطَأُ» وَرَوَاهُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ كَاتِبِ
مَالِكٍ ، وَدَخَلَ الْعِرَاقَ فَسَمِعَ الْقَعْنَبِيَّ . . . وَكَانَ حَافِظًا لـ «الْمَوْطَأِ» فَفِيهَا
فِيهِ ، هَذَا كُلُّهُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ الْفَرَضِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقَالَ : «لَمْ يَكُنْ عَنْدهُ
عِلْمٌ بِالْحَدِيثِ» . أَخْبَارُهُ فِي : تَارِيخِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ : ١٨١ / ٢ ، وَتَرْتِيبِ
الْمَدَارِكِ : ٢٣٨ / ٤ ، وَبُغْيَةِ الْمُلْتَمَسِ : ٤٩٧ ، وَجَدْوَةِ الْمُقْتَبَسِ : ٥٩٥ / ٢ ،
وَفِي الْجَدْوَةِ أَيْضًا : ٢٤٤ / ١ ، (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُزَيْنٍ ؟!) وَالذِّيْبَاجِ الْمَذْهَبِ :
٣٦١ / ٢ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ خَيْرٍ الْإِسْبِيلِيُّ فِي مَا رَوَاهُ عَنْ شَيْخِهِ : ٨٦ ، ٩٢ .
- وَابْنُ مُزَيْنٍ هَذَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَعْمَالٌ جَلِيلَةٌ عَلَى «الْمَوْطَأِ» فَقَدْ ذَكَرُوا
مِنْهَا : «شَرْحُ الْمَوْطَأِ» وَ«تَفْسِيرُ غَرِيبِ الْمَوْطَأِ» وَ«رِجَالُ الْمَوْطَأِ» وَ«الْمُسْتَقْصِيَّةُ»
فِي عِلَلِ الْمَوْطَأِ هَكَذَا ذَكَرَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ فِي مَصَادِرِ التَّرْجُمَةِ الْمَذْكُورَةِ
هُنَا وَغَيْرِهَا ، وَأَجْمَلُهَا الْقَاضِي عِيَاضُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي كِتَابَيْنِ هُمَا :
«تَفْسِيرُ الْمَوْطَأِ» وَ«الْمُسْتَقْصِيَّةُ» .

يَقُولُ كَاتِبُهُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْعَثِيمِينَ

- عفا الله عنه -: بعد النَّظَر فيما كُتِبَ في بعض المصادر عن مؤلفات ابن مُزَيْنٍ حول «الموطأ» تبين لي أنها ثلاثة كُتِبَ هي كالتَّالِي: «تفسيرُ الموطأ» و«رجالُ الموطأ» و«المُسْتَقْصِيَةُ في عللِ الموطأ» أمَّا «تفسير غريب الموطأ» فيصدق عليه شرحُ الموطأ؛ لأنَّ تفسيرَ الغريب شرحٌ. وقد ذَكَرَ هذه الكتبُ الثلاثة ابنُ خيرٍ الإشبيليُّ في فهرست ما رواه عن شيوخه بثلاثة أسانيد مُستَقْلَةٍ كلها تصله بالمؤلف فلترجع هناك.

- ومن شرح ابن مُزَيْنٍ قطعةً في مكتبة القَيْرَوَانِ بَتُونِس لم أقف عليها وهي تفسيرات مما سأل عنه المؤلف يحيى بن يحيى اللَّيْثِيُّ، وأصْبَغ ابن الفرج، وعيسى بن دينار، ومحمَّد بن عيسى. وفي «تاريخ الثَّراث العربي» للدُّكتور محمَّد فؤاد سزكين أنَّ الموجود بالقيروان هو «المُسْتَقْصِيَةُ» والوقوف عليها هناك يوضح الأمر ويجليه قَدَرُ الله ذلك قريباً.

- وذكر القاضي عياضٌ - رحمه الله -: أنَّ لقاسم بن محمد، رداً على كتاب «المستقصية».

- واختصر محمد بن أبي زَمَنِين (ت ٣٩٩هـ) شرحَ ابنِ مُزَيْنٍ هذا.

= يراجع (شرح محمد بن عبدالله بن عيسى)

١٢٦- شرحُ يحيى بن شَرَّاحِيلِ البَلَنْسِيِّ (ت ٣٧٢هـ).

- مؤلفه عالمٌ، أندلسيٌّ، محدِّثٌ، فاضِلٌ، وصفه ابن الفريسي بأنَّه «كان حافظاً للمسائل على مذهب مالك، عاقداً للشروط...». أخباره في تاريخ ابن الفَرَضِيِّ، ١/ ١٩٢، وترتيب المدارك: ٢/ ٥٨٣ ط (بيروت).
واسم شرحه: (توجيه حديث مالك في الموطأ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٢/ ٨٥، وعنه في سير أعلام

الثُّبَلَاءُ: ٧٩/٨. قال القاضي: «ولرجل يُسمَّى «ابن شراحيل» وفي ترجمته في ترتيب المدارك قال: «وله كتابٌ توجيه حديث الموطأ».

١٢٧- شرحُ يونسَ بن عبد الله بن مُغيثٍ، أبو الوليد الصَّفَّارِ (ت ٤٢٩هـ).

- مؤلفه من مشاهير قضاة وخطباء الأندلس، ومن أشهر مشايخ أبي الوليد الباجي، وابن عتَّابٍ، وابن سراج. قال ابن حيَّان: «آخرُ الخطباء المعدودين وأَسْنَدُ مَنْ بَقِيَ من المحدثين، وأوسعهم جمعاً، وأعلامهم سنداً». وهو من أسرة علمية شهيرة بالأندلس نبع فيها علماء. أخباره في: جذوة المقتبس: ٣٨٤، وترتيب المدارك: ٧٣٩/٤، ومطمح الأنفس: ٥٩، والصُّلَّة: ٦٨٤/٢، وتاريخ قضاة الأندلس: ٩٥، وبغية الملتبس: ٥١٢، ووفيات الأعيان: ٢٧٥/٥، وسير أعلام الثُّبَلَاءُ: ٥٦٩/١٧، ودول الإسلام: ٢٥٥/١، والعبر: ١٦٩/٣، والديباج المذهب: ٣٧٤/٢، وشذرات الذهب: ٢٤٤/٣. واسم شَرْحِهِ (المَوْعِبُ . . .) أو (شرحُ مُسْنَدِ المَوْطَأِ)

ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك: ٨٤/٢، ٨٥، في ترجمة الإمام مالك رحمه الله قال في الموضع الأول: «وللقاضي أبي الوليد الصَّفَّار كتاب (الموعب) في شرحه [الموطأ] لم يكمله. وذكره في الثانية بقوله: «وشرحُ مسند الموطأ» للقاضي يونس بن مغيث، وهو «شرح المُلَخَّص» ويبدو لي أنَّ القاضي يذهب إلى أنَّهما رجلان؟ وأنا أتساءل: هل هما رجلان؟ فيكون يونس بن مُغيثٍ غيرَ أبي الوليد الصَّفَّار؟ شرح أحدهما (مسند الموطأ) وشرح الآخر «الملخص» أو هو رَجُلٌ واحدٌ له شرحان؛ أحدهما للمُلَخَّص، والآخر لمسند الموطأ فهما شرحان لرجلٍ واحدٍ؟

ما زال الأمرُ عندي مُشكلاً، والمعروف في كتب التراجم أنَّ يونس بن مُغيثٍ يكنى (أبا الوليد)، ويُنسب (الصَّفَّار) والله تعالى أعلم.

- وآخرُ ما أذكره هنا من شُرُوح (الموطأ) المَنسوبة لثلاثة شُروح مشهورة للإمام العالم العَلَّامة أبي عمر يوسف بن عبدالله بن عبد البر النمريّ الأندلسي (ت ٤٦٣هـ) وكلها مشهورة.

١٢٨- أولها (التَّمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)

وهو مطبوعٌ مشهورٌ، ول بعض العلماء اختصاراتٌ له، وبعضهم جمعَ بينه وبين (المنتقى) لأبي الوليد الباجي، وآخرون جمَعُوا بينه وبين (الاستذكار) للمؤلف نفسه، وقد ذكرنا كلَّ واحدٍ منهما في موضعه على أنَّها شُروح مستقلة؛ نظراً لكثرة تصرُّف العلماء فيها من حذف وإضافة وترتيب . .

١٢٩- وثانيها (الاستذكار . . .) وهو أيضاً مطبوعٌ مشهورٌ وما قيل عن (التَّمهيد) من حيث مختصراته والجمع بينه وبين (التمهيد) أو (المنتقى) يقال هنا .

١٣٠- وثالثها (التَّقْصِي). وهو شرحٌ مختصرٌ مطبوعٌ مشهورٌ أيضاً.

- وألَّفَ الشَّيْخُ: محمد بن علي بن جعفر القيسيّ الأندلسي (ت ٥٦٧هـ):

(التَّقْصِي عن فَوَائِدِ التَّقْصِي)

- كما ألَّفَ الشَّيْخُ: علي بن عبدالله بن البَنَاءِ الأندلسي (ت ٦١٤هـ)

(ترتيب أحاديث التَّقْصِي)

- ولأبي بكر بن العربيّ المَعَارِيّ الإمام المشهور (ت ٥٤٣هـ)

(التَّقْصِي عن عَهْدَةِ التَّقْصِي)

هذا ما أمكن جَمْعُهُ حتَّى الآن، وقد حاولتُ الاستقصاء بحيث لا يشذ عن هذه الدراسة شيءٌ مما يصدق عليه أنه شرحٌ مما يمكن لباحث مثلي أن يقف عليه في المصادر المطبوعة المتوافرة لدينا الآن حتَّى وقت كتابة هذا البحث وتبييضه في اليوم العشرين من شهر شعبان سنة ١٤١٧ هـ. والله المستعان .

وهناك شروحٌ مجهولة المؤلف في كثير من مكتبات العالم لكن لا أستبعد أن تكون نسخاً من الشُّروح المذكورة، وقد تكون لعلماء لم تذكر تراجمهم، أو لعلماء ذكرت تراجمهم ولم تنسب إليهم هذه الشُّروح في مؤلفاتهم، إلى غير ذلك من الاحتمالات الواردة والله تعالى أعلم وسبحان الذي أحاط بكل شيء علماً، وأحصى كلَّ شيء عدداً.

ومن الشُّروح المَجْهُولَةِ مثلاً:

- شرحُ اسمه (النُّكت الرائدة) تعليقٌ على الموطأ في الخزانة الحمزاوية في تمكروت بالمغرب . وهذا لم يتقدم له ذكرٌ فيما مضى من الشروح .
- وشرحٌ مجهول في الخزانة الملكية بالرباط (الحسنية).
- وشرحٌ مجهول في خزانة مكناس .
- وشرحٌ مجهول في خزانة القرويين بفاس .
- وشرحٌ مجهول في المكتبة الوطنية بتونس ، في ٤١٦ ورقة .
- وشرحٌ مجهول في المكتبة الوطنية بتونس أيضاً، في ١٢١ ورقة .
- ... إلى غير ذلك من الشروح المجهولة . والله تعالى أعلم وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم .

الفصل الثالث

تفسير غريب الموطأ

أولاً: اسم الكتاب

يُذكرُ لابن حبيب - رحمه الله - من الكتب في موضوع كتابنا هذا الكتب التالية: «شرح الموطأ» و«تفسير الموطأ» و«شرح جامع الموطأ» و«غريب الحديث» وهذه كلها - كما ترى - موضوعها واحد، وهي في مضمونها متقاربة المقصود، وليس لدينا الأدلة أو النصوص الثابتة التي تدل على اختلاف هذه المؤلفات بعضها عن بعض في طريقة تأليفها، أو في اختلاف منهج المؤلف في كل كتاب منها؛ لذلك لا أدري - على التحقيق - ما موقع كتابنا هذا بين هذه التأليف؟ أهو أحدها؟ أو يختلف عنها تماماً، فيكون حجة في سلك هذا النظام؟

هذه أسئلة ترد على الذهن، وتحتاج إلى الجواب.

أقول - وعلى الله أعتمد -: يجب أن نستبعد في الحسبان «غريب الحديث»، فهو يدل بعنوانه المتميز الشامل على أنه كتاب مستقل؛ لأنه في غريب الحديث عامة، وغير مستنكر أن يؤلف ابن حبيب كتاباً في هذا الموضوع، ثم يؤلف كتاباً في غريب «الموطأ» ولا تعارض في هذا؛ لاختلاف الجهة والهدف. وكذلك يحسن بنا أن نستبعد في الحسبان «شرح جامع الموطأ»، فهذا أيضاً - وإن كان على «الموطأ» - فهو يأخذ منحى مغايراً في تأليفه - فيما يظهر - لموضوع كتابنا. ف «تفسير الموطأ» و«شرح الموطأ»

وكتابتنا هذا الذي سميناه «تفسير غريب الموطأ» هذه الثلاثة - فيما أظن - ثلاثة أسماء لمُسَمَّى واحد، وهو الكتاب الذي بين أيدينا، فإن شئت فقل: «تفسير الموطأ» أو «شرح الموطأ» أو «تفسير غريب الموطأ» فالتفسير شرح، وتفسير الغريب شرح أيضاً، والشرح تفسير. ونص كلام ابن خير الإشبيلي - رحمه الله - في «فهرسته»^(١) والقاضي عياض في «ترتيب المدارك»^(٢) صريح وواضح أن لابن حبيب كتاباً في «غريب الحديث» وآخر^(٣) في «شرح الموطأ» أو تفسيره» وثالث «شرح جامع الموطأ» قال ابن خير: «كتاب (شرح الحديث) لعبد الملك بن حبيب - رحمه الله - حدثني به الشيخ أبو محمد بن عتاب - رحمه الله - إجازة عن أبيه - رضي الله عنه -، قال: حدثني أبو أيوب سليمان بن خلف بن غمرون، عن أبي الحسن علي بن معاذ بن أبي شيبه الرُعَيْنِي البَجَانِي، عن سعيد بن فلحون، عن يوسف بن يحيى المَخَامِي، عن عبد الملك بن حبيب - رحمه الله - وهو عشرة أجزاء، الأول «شرح الموطأ» والثاني: «شرح جامع الموطأ» والجزء الثالث ابتدأ فيه شرح حديث النبي عليه السلام^(٤) وأخذ كُتُبَ أبي عبيد... وختم الشرح وهو العاشر منها بكتاب سَمَاه: (طبقات العلماء)... ذكر هذا كله أبو عبد الله محمد بن عتاب رحمه الله. وفي ترتيب

(١) فهرست ابن خير: ٢٠٢.

(٢) ترتيب المدارك: ١٢٧/٤.

(٣) سماه ابن خير «شرح الموطأ» وفي تاريخ علماء الأندلس لابن الغرزي: ٢٧٠، والديباج المذهب: ٨/٢، والوافي بالوفيات: ١٥٨/١٩ وغيرها «تفسير الموطأ».

(٤) لعل هذا هو المقصود بـ«غريب الحديث» المذكور في مؤلفات ابن حبيب.

المدارك للقاضي عياض - رحمه الله - بعد أن ذكر مؤلفاته قال^(١): «قال بعضهم: قَسَمَ ابْنُ الْفَرَضِيِّ هَذِهِ الْكُتُبَ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ، وَهِيَ كُلُّهَا يَجْمَعُهَا كِتَابٌ وَاحِدٌ لِابْنِ حَبِيبٍ؛ إِنَّمَا أَلَفَ كِتَابَهُ عَلَى عَشْرَةِ أَجْزَاءٍ الْأَوَّلُ «تَفْسِيرُ الْمُوطَأِ» حَاشَا الْجَامِعَ، وَالثَّانِي «شَرْحُ الْجَامِعِ» وَالثَّلَاثُ وَالرَّابِعُ وَالْخَامِسُ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَكِتَابُ «مَصَابِيحِ الْهَدْيِ» جُزْءٌ مِنْهَا وَذَكَرَ فِيهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَالْعَاشِرُ «طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ» وَتَحَامِلُ فِي هَذَا الشَّرْحِ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ...». وبهذا يُعرف أَنَّ (تَفْسِيرَ الْمُوطَأِ) هُوَ نَفْسُهُ «شَرْحُ الْمُوطَأِ» لِأَنَّهُمَا لَمْ يَذْكُرَا غَيْرَهُ وَفَرَقَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ «شَرْحِ جَامِعِ الْمُوطَأِ». واختارَ له اسم «تفسير غريب الموطأ» وقد اجتهدت في اختيار هذه التسمية، وسَوَّغَ لي هذا الاختيار أَنَّ النُّسخَةَ مَبْتُورَةَ الْأَوَّلِ سَقَطَتْ مِنْهَا وَرَقَةٌ وَاحِدَةٌ فِيمَا أَظُنُّ، إِلَى جَانِبِ وَرَقَةِ الْعُنْوَانِ أَيْضاً، مِمَّا جَعَلَ لِلْاجْتِهَادِ مَجَالاً فِي هَذَا، وَحَيْثُ أَنَّ كُتُبَ التَّرَاجِمِ لَا تَلْتَزِمُ التَّزَاماً كَامِلاً فِي نَقْلِ عُنُونَاتِ الْكُتُبِ رَأَيْتُ أَنَّ اخْتَارَ الْعُنْوَانَ الْمُنَاسِبَ لِمَادَّةِ الْكِتَابِ وَمَضْمُونِهِ، هَذَا مِنْ جِهَةٍ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ الْمُؤَلِّفَ - رحمه الله - اخْتَارَ هَذِهِ الْعِبَارَةَ فِي شَرْحِ أَبْوَابِ الْكِتَابِ فَقَالَ: «هَذَا شَرْحُ غَرِيبِ كِتَابِ الْحَجِّ» وَ(غَرِيبُ كِتَابِ الْجِهَادِ)... وَغَيْرُهُمَا وَإِنْ كَانَ لَا يَلْتَزِمُ بِذَلِكَ التَّزَاماً كَامِلاً، لَكِنِّي عَزَوْتُ سُقُوطَ بَعْضِ هَذِهِ الْعُنُونَاتِ إِلَى سَهْوِ النَّسَاحِ، وَوُجُودِ مِثْلِ هَذِهِ الْعُنُونَاتِ رَبَّمَا أُعْطِيَ دَلَالَةً قَوِيَّةً لَصِحَّةِ وَحْسَنِ هَذَا الْاِخْتِيَارِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) ترتيب المدارك: ١٢٧/٤.

ثانياً: نسبته إلى المؤلف:

اعتاد المحققون أن يعقدوا مبحثاً لإثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه وخاصة إذا كان هناك شكوك تدور حول هذه النسبة، أمّا إذا كانت النسبة صحيحة لاشك فيها فلا يلزم مثل ذلك، وكتاب ابن حبيب هذا ثابت النسبة إليه يكتنفه الوثيق من جميع جوانبه. لكنني رأيت في كتاب صدر عن مكتبة الملك فهد سنة ١٤١٦ هـ بعنوان (معجم مؤلفي مخطوطات مكتبة الحرم المكي الشريف) ص: ٧٠ وذكر الكتاب ونسبه إلى أحمد بن عمر (?) [عمران] بن سلامة الأخفش ورأيت أن أصحح هذه النسبة، وأبين أن ما ذكره خطأ ظاهراً، فيظهر أنه لما رأى في كشف الطئون أو غيره أن أحمد بن عمران بن سلامة الأخفش شرح غريب «الموطأ» ظن أنه هذا الكتاب، دون روية ونظر؛ ولذا أخطأ في أحمد بن عمران فقال: أحمد بن عمر! وهذا خطأ آخر.

والأدلة على صحة نسبته إلى ابن حبيب أمور منها:

١- أن راوي الكتاب قال في رؤوس الفقرات في السؤال والجواب: (سألنا عبد الملك بن حبيب) و(قال عبد الملك بن حبيب) وكذلك في مواضع أخرى عندما يطول به الحديث، أو يريد أن يقرر شيئاً ما يقول أيضاً: (قال عبد الملك).

٢- أن المؤلف - رحمه الله - أسند إلى شيوخه روايات مختلفة منهم: مطرف بن عبدالله، وأصبخ بن الفرّج، وابن أبي أويس، وأسد بن موسى، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وابن الماجشون، وعبد الله بن موسى، وعبيد الله بن موسى، وصعصعة بن سلام، وعبد الله بن عبد الحَكَم وحبيب بن أبي حبيب كاتب مالك - رحمه الله - وغيرهم، وقد تكرر أسماء هؤلاء الشيوخ في

- مؤلفاته الأخرى مما يدلُّ على اتحاد المنهج، ومن ثمَّ اتحاد المؤلف.
- ٣- أنَّ المؤلفَ أحوال في هذا الكتاب على كتابه المشهور «واضح السُّنن...» وهذا دليلٌ قطعيٌّ على صحَّة نسبة الكتاب إليه.
- ٤- نقل كثيرٌ من العلماء في مؤلفاتهم عن ابن حبيب، وبعضهم يصرِّح بنقله عن «تفسير الموطأ» أمثال أبي الوليد الباجي، وأبي عُمر بن عبد البر، وأبي محمد اليفرنِّي وغيرهم كثير، وأجدُ التُّصوص في كتابنا هذا بالفاظها.
- ٥- ليس ثَمَّة في داخل الكتاب ما يُعارضُ هذه النسبة، فصَحَّ بهذه جميعاً أنَّه له وأنَّ النسبةَ صحيحةٌ لا لبسَ فيها. والله تعالى أعلم.
- ثالثاً: طريقة تأليفه ومنهج المؤلف فيه:

يشتمل الكتاب على مسائل مشكَّلة من «الموطأ» ابتدأها المؤلف من بداية «الموطأ» إلى نهايته؛ أي: من كتاب (وقوت الصلاة) إلى كتاب (أسماء النَّبيِّ ﷺ) وهو آخرُ «الموطأ»، والتزم فيه رواية يحيى بن يحيى اللَّيثي - غالباً - وهو معاصرٌ له في بلدِه الأندلس، ومعَ فسادٍ ما بينهما من علاقة الوُدِّ والصفاء، ألفه على طريقة السُّؤال والجواب، فيُسالُ المؤلف عن لفظةٍ مشكَّلة في الحديث الوارد في «الموطأ»، فيورد الحديث بسنده كما جاء هناك، يُورده كاملاً - في الغالب - ويُحافظ على رجال السُّند - في الغالب أيضاً - وقد يسقطُ بعض ألفاظه أو رجاله فيكون مرَدُّ بعض ذلك إلى التُّساخ، ويُحتمل أن يكون إيراد الحديث بسنده ليس من صُنْع المؤلف أصلاً، بل هو من صُنْع راوي الكتاب الذي أورد السُّؤال على المؤلف، فيرد السُّؤال هكذا: «وسألنا عبد الملك بن حبيب عن (الالتفاع) في حديث مالك الذي رواه عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرَّحمن عن عائشة أنَّها قالت: إنَّ كانَ رسولُ الله ﷺ ليُصَلِّي الصُّبحَ

فَيَنْصَرِفُ النَّسَاءُ - بَعْدَ فَرَاغِهِ - مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ « هَكَذَا يَرُدُّ السُّؤَالُ عَلَى الْمُؤَلِّفِ فِي الْغَالِبِ ، فَهَلْ يَأْتُرَى وَرَدَ السُّؤَالُ فِي الْأَصْلِ عَنْ لَفْظَةِ (الالتفاع) فَأُورِدَ السَّائِلُ الْحَدِيثَ بِنَصِّهِ وَسَنَدِهِ لِيُعْرَفَ مَوْضِعُ اللَّفْظَةِ مِنَ الْحَدِيثِ؟ أَوْ أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ اللَّفْظَةِ فَحَسَبَ ، فَأُورِدَ الْمُؤَلِّفُ الْحَدِيثَ كُلَّهُ بِإِسْنَادِهِ لِلْغَرَضِ نَفْسِهِ؟ كِلَاهُمَا مُحْتَمَلٌ . وَالْمَرْجَحُ أَنَّهَا الْأُولَى لَا الثَّانِيَّةُ . وَيَأْتِي جَوَابُ الْمُؤَلِّفِ هَكَذَا: « قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : الْمُرُوطُ - وَاحِدُهَا مُرْطٌ - : أَكْسِيَّةٌ صُوفٍ رِقَاقٌ . . . » وَقَدْ التَزَمَ الْمُؤَلِّفُ بِهَذَا الْمَنْهَجِ حَتَّى نِهَايَةِ كِتَابِ «الْمُوطَأِ» ، ثُمَّ ذَكَرَ فِي آخِرِ الْكِتَابِ أَحَادِيثَ عَنْ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِإِسْنَادِهَا ، شَرَحَهَا بِالطَّرِيقَةِ نَفْسَهَا (السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ) وَلَمْ يَلْتَزِمْ فِيهَا بِتَرْتِيبِ أَبْوَابِ (كُتُبِ) «الْمُوطَأِ» وَبَعْضُهَا لَيْسَ مِنْ «الْمُوطَأِ» وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ «الْجَامِعِ» . وَلَا أُدْرِي مِنَ السَّائِلِ الَّذِي أُرِدَ عَلَى الْمُؤَلِّفِ هَذِهِ الْأَسْئَلَةُ ، وَإِنْ كُنْتُ أَرْجَحُ أَنَّهُ تَلَمِيذُهُ الْمَغَامِي .

وَمِمَّا سَبَقَ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ لَمْ يَشْرَحْ مِنْ أَحَادِيثِ «الْمُوطَأِ» إِلَّا مَا وَرَدَ فِيهِ لَفْظٌ مُشْكَلٌ يُسْأَلُ عَنْهُ ؛ لِذَا لَمْ يَشْمَلِ الشَّرْحُ أَحَادِيثَ «الْمُوطَأِ» كُلَّهَا ، وَلَا أَغْلِبَهَا ؛ فإِطْلَاقُ «تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْمُوطَأِ» فِيهِ تَجَوُّزٌ ، لَكِنَّ هَذَا مِنْهَجُ شُرَاحِ الْمُشْكَلِ وَالْغَرِيبِ دَائِمًا سَوَاءً أَكَانَ فِي الْحَدِيثِ أَمْ فِي الْقُرْآنِ أَمْ فِي غَيْرِهِمَا ؛ وَيَخْتَلِفُ تَحْدِيدُ اللَّفْظِ الْمُشْكَلِ مِنْ عَالَمٍ إِلَى عَالَمٍ .

وَمَفْهُومُ الْمُشْكَلِ وَالْغَرِيبِ عِنْدَ ابْنِ حَبِيبٍ أَوْسَعُ مِمَّا يُظُنُّ ، فَهُمَا - كَمَا يَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ - يُقْصَدُ بِهِمَا غَرِيبٌ أَوْ مُشْكَلُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، كَذَا أَظُنُّ ؛ لِذَلِكَ تَطَرَّقَ إِلَى شَرْحِ مَسَائِلَ فِقْهِيَّةٍ لَا إِشْكَالَ فِيهَا مِنْ حَيْثُ اللَّغَةِ ؛ وَلَعَلَّ الَّذِي جَرَّهَ إِلَى ذَلِكَ سَيِّطَرَةُ تَخَصُّصِهِ الْأَصْلِيِّ عَلَيْهِ ، فَالْمُؤَلِّفُ مَعْدُودٌ فِي الْفُقَهَاءِ وَالْمُفْتِينَ ، أَكْثَرُ مِمَّا هُوَ مَعْدُودٌ فِي الثُّحَاةِ وَاللُّغَوِيِّينَ ، وَقَدْ أَبْدَعَ فِي عَرْضِ

المسائل الفقهية وأجاد وأفاد، بينما هو في اللغة لا يعدو أن يكون مختلساً لكلام أبي عبيد القاسم بن سلام - دون غيره - مُفسداً قصداً أبي عبيد في ذلك؛ إذ جرّده من أغلب الشواهد التي امتاز بها الكتاب، وأسقط عزو النصوص التي نقلها أبو عبيد عن أبي عبيدة، والأصمعي، وأبي عمرو الشيباني وأمثالهم، فجاءت اللغة في كتاب ابن حبيب مُبتسرة غير موثقة وكأنه هو الذي نقلها، وليس الأمر كذلك؟!

وكان المأمول من رجلٍ متقدمٍ رحل إلى الحجاز وأقام فيها مجاوراً، يسمع من العلماء ويروي عن الفضلاء، في زمنٍ مازالت اللغة فيه أقرب إلى الفصاحة، ومازالت مشافهة العرب - في غير الحواضر - مُمكنة، والسماع منهم والنقل عنهم غير مُتَعَدِّرٍ، فكان الأجدر به - رحمه الله وعفا عنه - أن يشافه العرب وينقل اللغة عنهم، ويُضيف إلى المحفوظ من كلام العرب أكثر مما نقله غيره؛ لحرصه على العلم، ولجده في التّحصيل، ولحدة ذكائه، ولندرة فطنته وتيقّظه. لكننا وجدنا في كتاب ابن حبيب خلاف ذلك تماماً، فلا نقل ولا توثيق، ولا تمحيص ولا تحقيق، ولم يذكر أحداً ممن تقدّمه من أهل اللغة كالأصمعي وأبي عبيدة، والكسائي والفرّاء، والخليل وسيبويه، وحماد والمفضل وأبي عمرو بن العلاء، وأضرابهم من أئمة هذا الشأن، كلُّ ما صنّع هو الإغارة على كلام أبي عبيد ونقله وإفساده؟! والردّ عليه أحياناً.

وقد أدرك القاضي عياض وابن خبير الإشبيلي وغيرهما ذلك، فقال القاضي^(١): «وتَحَامَلَ في هذا الشّرح على أبي عبيد والأصمعي وغيره،

(١) ترتيب المدارك: ١٢٧/٤.

وانتحل كثيراً من كلام أبي عبيد، وكثيراً ما يقول فيه: أخطأ شارح العراقيين، وأخذ عليه فيه تصحيح قبيح...».

وقال ابن خبير^(١): «وأخذ كُتِبَ أبي عبيد إلا أنه خلطها بتقديم وتأخير، وانتحلها، وردَّ على أبي عبيد في أشياء أكثرها تحامل فيها عليه».

ومع أنَّ المؤلف معدودٌ من النُّحاة، و مترجمٌ في طبقاتهم، وله كتاب في (إعراب القرآن) لا يكادُ يَظْهَرُ أثرُ النُّحو في كتابه، ولا تراه يُوجِّه لفظاً في الحديث توجيهاً نحوياً إلا ما ندرَ، ولعلَّ لزومه المنهج الذي سار عليه أبو عبيد وهو الشَّرحُ والتفسيرُ اللُّغويُّ لا يحيدُ عنه هو السبب في ذلك، ولا شكَّ أنَّ التفسيرَ اللُّغويَّ يَنجُجُه للمعاني، والإعرابُ مُرتَبطٌ بالمعنى فكان ينبغي للمؤلف أن يُولي هذا الجانب بعضَ اهتمامه - رحمه الله وعفا عنه - لكنَّه لم يَفْعَلْ فكان ذلك مما يؤخذُ عليه.

رابعاً: من فوائد الكتاب:

لم يقتصر ابن حبيب في مباحثه اللُّغوية على ما نقله عن أبي عبيد فقد ضَمَّنَه بعضُ الفوائد اللُّغوية التي أفادها من شيوخه، وحُضِرَ في مجالس العلم ومطالعاته في الكتب، لكنَّها فوائدٌ قليلةٌ عامةٌ، غيرُ معزَّوةٍ؛ لذلك قلَّت فائدتها بالنظر إلى تقدُّم عصره، وكان المرجو منه ومن أمثاله أن يضيف أضعافَ ذلك كما سبق أن أشرنا.

ومن فوائد الكتاب النادرة: مباحثه الفقهيَّة التي نقلها عن شيوخه وخاصَّة من تلاميذ الإمام مالك - رحمه الله - الذين شافهوه ونقلوا آراءه التي أفتى بها

(١) فهرست ما رواه عن شيوخه: ٢٠٢.

في مجالسه ودروسه، التي لا يضمها كتاب، وإنما رويت عنه، حكاها ابن حبيب عنهم، فكتاب ابن حبيب سجل حافل لمثل هذه الآراء، وهي - وإن كانت قليلة نظراً لصغر حجمه - فهي نادرة ومفيدة، وقد أسهم في حفظها وروايتها، ويمكن مقارنتها بالأقوال المنقولة عن الإمام في مصادر الفقه المالكي المختلفة، فتصحح، وتضيف، وتشرح وتوضح.

ومن فوائده أيضاً: ما نقله من آراء شيوخه المعزوة إليهم، مما لا يتضمنه كتاب من كتبهم إن كانوا من أهل التأليف، أو تكشف جوانب من علمهم وقدرتهم على الاستنباط، إن لم يكونوا من أهل التأليف.

ومن فوائده أيضاً: ما ورد فيه من أسانيد الروايات المختلفة للأحاديث فهو - وإن كان ضعيفاً في الحديث - فرواياته يمكن أن يؤنس بها، وأن يجمع بينها وبين روايات أخرى.

ومع هذا وذلك: يكشف هذا الكتاب عن جانب مهم بحاجة إلى إبراز؛ وهو اهتمام علماء الأندلس بفن (غريب الحديث) الذي وصل فيه كتاب «الدلائل في غريب الحديث» لمؤلفه قاسم بن ثابت السرقسطي (ت ٣٠٢هـ) إلى درجة متقدمة من الإتقان، وهو محدث ابن محدث، طلب العلم بالأندلس ورحلاً معاً إلى المشرق واشتركا في أغلب شيوخهما، ويقال: إنهما اشتراكا في تأليفه، وقيل: إن قاسماً مات قبل إتمامه فأتاه أبوه. وللأندلسيين عناية كبيرة في هذا الفن قد لا تقل عن عناية أهل المشرق - وإن كان الفضل للمتقدم - فلهم طرُق روايات مختلفة لـ «غريب الحديث» لأبي عبيد، و«غريب الحديث» لابن قتيبة، و«غريب الحديث» للحرابي، و«غريب الحديث» للخطابي و«الغريبين» للهروي... واحتفل أهل الأندلس بهذه التأليف،

ودرسوها واعتنوا بها رواية وقراءة واختصاراً، وذكروا في مؤلفاتهم التاريخية المعنوية بالتراجم أول من أدخل كل كتاب منها إلى الأندلس^(١) ولهم على كل كتاب منها أسانيد مشهورة، وكانت تحظى بعنايتهم بالسمع والقراءة، وعند وفودهم إلى المشرق يجلبون نسخها الموثقة إلى الأندلس، يحرصون أشد الحرص على تصحيحها تصحيحاً دقيقاً، ويعتنون بها عناية كبيرة رحمهم الله.

- ومن فوائد الكتاب: أنه مؤلف بشكل مختصر مفيد فليس بالطويل الممل، ولا القصير المخل؛ مما يسهل حمله وتكثُر فوائده.

- ومن فوائده: قلّة الاستطراد، فلا تكاد تجد المؤلف يخرج عن قصده فيه، ولا تستهويه حادثة أو نادرة، وهذا منهج علمي سليم من مناهج الدراسات الحديثة، فأغلب القدماء من المؤلفين لا يلتزمون بهذا المنهج، فيخرجون عن القصد إلى فوائد قد تكون أكثر أهمية من مباحث الكتاب الأصلية، لكنّها وضعت في غير موضعها، وإذا وضعت في غير موضعها لم تُلفت النظر، ولم يهتد إليها كثير من الباحثين، ولو اهتدى إليها لا تقع في نفس المطالع الموقع المؤثر كما لو وجدّها في مظهرها، ومكانها الذي نشدّها فيه، فيفوت اقتناصها على كثير ممن قصد أمثالها.

- ويظهر في الكتاب: اهتمام المؤلف بالقراءات فقد تكرر ذكرها في كتابه فهو - وإن لم يكن يلج عليها إلحاح المتخصص - تكشف جانباً مهماً من

(١) هذا كله مبثوث في طبقات علماء الأندلس وتراجم رجالها، وقد جمعت من ذلك قدراً كبيراً أثناء مطالعتي، وكنت على عزم أن أثبت شيئاً من ذلك في هذا التقديم تحت عنوان (جهود الأندلسيين في غريب الحديث) لكنّ المقدمة طالت بكثرة شروح (الموطأ) فرأيت الاختصار عليها، فلعلها تتاح الفرصة لنشر هذا البحث مستقبلاً إن شاء الله.

هذا الاهتمام، وتُبرز إجادته لهذا الفن من فنون المعرفة.

خامساً: العثور على النسخة:

لا أعرف أحداً سبقني إلى الكشف عن هذا الأثر من آثار ابن حبيب - رحمه الله - فقد بقي الكتاب مجهولاً لدى الباحثين عن التراث من بداية نهضتنا العلمية المباركة في البلاد العربية والإسلامية، منذ ما يزيد على قرن من الزمان بل أكثر من ذلك، منذ اهتمام المستشرقين بالتراث العربي، فلا أعرف أحداً ذكره أو دلّ على وجوده؛ لذا يُعتبر هذا التعريف أول تعريف بهذا الكتاب، وهذا يُشعر بخير عظيم، وأمل كبير، بأن يكشف مستقبلاً عن كنوز هذا التراث التي ما زالت مجهولة لدى كثير من الباحثين، وهي موجودة في زوايا المكتبات هنا وهناك، وهي بحاجة إلى جهود المخلصين الغيورين على تراث هذه الأمة، وسبق لي - والله الحمد - أن كشفت عن كثير من الآثار لا أعلم أحداً سبقني إليها، وذلك بفضل الله تعالى وتوفيقه، ثم بالنية الصادقة إن شاء الله لخدمة هذا العلم وطلابه؛ لذا أمد يد الصّراعة إلى الله تعالى أن يعظم الأجر والثواب ويخلص النية له سبحانه. وأنا لم أقل هذا من قبيل المفاخرة والمباهاة وإن كان الشاعر العربي يقول:

❖ تِلْكَ الْمَفَاخِرُ لَا قُعْبَانَ مِنْ لَبَنِ ❖

لكني أستنهض همم الباحثين المخلصين في الكشف عن آثار سلفنا الصالح رحمهم الله، لاسيما في الآثار المجهولة المؤلف، والقطع من الكتب التي قد تبدؤ عديمة الفائدة، وهي ربما تكون من أهم الكنوز وأنفسها.

وفي صيف عام ١٤١٧هـ عُلِمْتُ بوجود نسخة من شرح من شروح «الموطأ» في مكتبة الحرم المكي الشريف، وصلت حديثاً إلى المكتبة إهداءً

- كما علمت من مُدير المَكْتَبَةِ - واتصلتُ به هاتفياً، وأبديتُ رغبتِي في الحُصُولِ على صورة من الكتاب، فكان مديرُ المَكْتَبَةِ - الدُّكْتُورُ يُوسُفُ بن عبد الله الوابل - حفظه الله تعالى - صديقاً عزيزاً، وهو معروفٌ بخدمة الباحثين في هذه المَكْتَبَةِ العامرة، فأسرعَ في تلبية طلبي وأحضرَ النُّسخةَ إلى منزلي فله مِنِّي الشُّكْرُ والتَّقْدِيرُ، ومن الله جَزِيلُ الأجرِ والثَّوابِ.

وَحَالَ ما تَصَفَّحْتُ الكتابَ أدركتُ أَهَمِّيَّتَهُ وَعَرَفْتُ مُؤَلِّفَهُ في الحالِ، وَأَنَّه عبدُالمَلِكِ بن حَبِيبِ السُّلَمِيِّ الأَنْدَلُسِيُّ (ت ٢٣٨هـ)، وكان اشتغالي منذ زمن بـ«الاقْتِضَابِ في غَرِيبِ الْمُوطَّأِ وإِعْرابهِ على الأَبْوَابِ» لأبي عبد الله محمد بن عبدالحَقِّ اليَافَرِيِّ التَّلَمَسَانِي (ت ٦٢٥هـ) وفيه نصوصٌ كثيرةٌ عن ابن حَبِيبٍ هذا، ثم اشتغالي بكتاب «التَّعْلِيقِ عَلَى الْمُوطَّأِ في معرفة غَوَامِضِ إِعْرابهِ وَغَرِيبِ لُغَاتِهِ وَمَعَانِيهِ» لأبي الوليد هِشام بن أحمد الوَقَّاشِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت ٤٨٩هـ). لذلك لم يَكُنْ من الصَّعْبِ عَلَيَّ إدراكُ أَنَّ هذا الكتابَ لابن حَبِيبٍ - رحمه الله - لاسيَّما والدَّلَّالِ في داخلِ الكتابِ واضحةٌ صَرِيحَةٌ بصحَّةِ هذه النُّسبة.

سادساً: وَصَفُ النُّسخةِ الخَطِيَّةِ:

قُلْتُ: إِنَّ هذه النُّسخةَ أُهْدِيَتْ إلى مَكْتَبَةِ الحَرَمِ المَكِّيِّ الشَّرِيفِ حديثاً من رجلٍ ليس من المصلحة التَّصريحُ بذكر اسمه جزاءَ الله خيراً، فلعلَّ دعوةً صالحةً له في أفضلِ بُقْعَةٍ على وجهِ الأرضِ - مَكَّةَ شَرَفَهَا الله - خيرٌ له من التَّنويه به، نسأل الله لنا وله جَزِيلَ المَثُوبَةِ، وَعَظِيمَ الأجرِ، وأن يجعلَهَا في ميزانِ حسناته. ورقم الكتاب في المَكْتَبَةِ المذكورة (٤٦١٢ - عام) ينقص من أوله ورقةٌ واحدةٌ - فيما أظنُّ - يبدأ المَوْجُودُ منه أثناء الحديث الأول من «المُوطَّأِ» يقع في ١٨٨ صفحة وفي الصفحة (٢٥) سطرًا، هذا في الصَّفحات

التي تخلو من عنوانات رؤوس الفقر ذات الحَظَّ العَرِيض وإن كانت هذه الثانية هي أغلب صفحات الكتاب؛ لذلك يتراوح متوسط الأسطر بين (٢٢-٢٥) سطرًا وكلمات السطر الواحد بين (١٥/١٨) كلمة، وقد انفرطَ عقدُ نظامِ صَفَحَاتِ الكتاب فتقدَّم بعضُ أوراقِه وتأخَّرَ بعضُها، وكان فضلُ إعادتها إلى نظامها يرجعُ إلى أحدِ الفضلاء من مُطالعي الكتاب، فقد دَلَّل في كلِّ صفحة فيها انقطاعاً على بداية الصَّفحة التي تليها بعد عدة صفحات، وقد تَبَعَتْها حتَّى عادت كلُّ صفحةٍ إلى مكانها، ولم يُفقد منها شيءٌ، والنُّسخة مكتوبة بخطِّ أندلسيٍّ قديمٍ دقيقٍ هو إلى الجودة والاتقان أقرب، جاء في آخره: «وصلَّى الله على محمَّد وآله وسلم تسليماً، نسخه عبد الرَّحْمَن بن عيسى بن منغفارد (كذا) لنفسه بيده الفانية، ثم لمن شاء الله تعالَى بعده فالله يفهمه ما فيه . . . وكان الفراغُ منه عشيةَ السَّادس والعشرين من [رجب الفرد عام ثمانية وستمئة. والنُّسخةُ مقروءةٌ ومُصَحَّحةٌ بعض التَّصحُّحات على هامشها، قليلة الضُّبط بالشَّكل، وعنوانات رؤوس الفقر بخطِّ كبيرٍ في وسط السَّطر بشكلٍ بارزٍ وخطِّ جميل، وعلى النُّسخة أثرٌ رطوبةٍ وتقطيع أرضيةٍ ذهبت ببعضِ الكلمات خاصةً في الأوراق الأخيرة، أمكن - والله المنة - قراءة أغلبها، واستغلق منها القليل. وكتب على الورقة الأولى منه (شَرَحُ غَرِيبِ الْمُوطَّأ) لكنَّها بخطِّ مُغايرٍ لخطِّ الأصل وهو خطُّ حديثٍ لا يُعتمد عليه.

ثامناً: عملي في التَّحقيق:

من بَدَهيِّ القول أنَّ التَّحقيقَ على نُسخةٍ واحدةٍ شاقٌّ وعسيرٌ، وهو كمن يسيرُ:

* عَلَى لَاحِظٍ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ *

لذلك توقَّفتُ في كثيرٍ من المواطن في قراءة بعض الكلمات لم أهتم إلى

وجه الصواب فيها، مع أنني بذلت في ذلك وقتاً وجهداً، وسألت أهل الخبرة في ذلك، وزاد ذلك تعقيداً أن النسخة تكاد تكون خالية من الضبط بالشكل، والضبط بالشكل في بعض الألفاظ مدار مادة البحث، وبه يفهم المقصود، ويكون أحياناً هو موضوع بحث اللفظة، والمؤلف - رحمه الله - لا يقيّد اللفظة بالحروف ولا بالنظائر، ومما أعان على قراءة النسخة - بعد توفيق الله ومنه وعونه - قلة التصحيف والتحريف، فالناسخ ماهر في الكتابة إلى حد بعيد، مُجيد لها حسن الخط، لكن تداخلت بعض الكلمات، وأتت الأرضة على بعضها، واحترق المداد من القدم... وفيه أسقاط غير ملحوظة إلا بمقارنة نصوصه بالمصادر التي نقلت عنه، كالنصوص التي نقلها أبو عمر بن عبد البر وأبو الوليد الباجي، وغيرهما، وحاولت إبراز النص كما تركه مؤلفه لذا أضفت بعض عناوين الكتب التي لم يذكرها الناسخ مثل [شرح غريب كتاب الطهارة]... وأمثال ذلك؛ لأن الناسخ ذكر قوله: (شرح غريب كتاب الحج) و(شرح غريب كتاب الزكاة)... فأردت أن يكون الكتاب على نسق واحد؛ لأنه غلب على ظني أنها سقطت سهواً من الناسخ، وكل إضافة غلب على ظني أنها سقطت من الناسخ وضعتها بين قوسين هكذا [] ولم أعلق عليها بشيء غالباً؛ لأن القوسين يدلان على المقصود دون تعليق، إلا إذا كانت الزيادة منقولة من مصدر آخر فإنني أعلق بما يفهم منه مصدر الزيادة، وأضفت رقم الصفحات من الكتاب المخطوط بين قوسين أيضاً ليُستدل بها على أصله كما هي عادة المحققين وأضفت رقم الجزء والصفحة ورقم الحديث من «الموطأ» مع ذكر الحديث في الأصل تخفيفاً للهوامش.

وفي التعليق على النص حاولت الربط بين هذا الكتاب وبين الروايات

المُختلفة لـ «الموطأ» المشهورة المُتداولة، وكذلك ربطتُ بينه وبين أهم شروح «الموطأ» عند ذكر كلِّ كتاب من كتب «الموطأ» فأُحيل في هامشه على أماكن وجود هذا الكتاب فيها؛ لِيَسْهُلَ الرُّجُوعُ إليها لمن أرادَ ذلك؛ ونظراً إلى أهميّة اللُّغة في هذا الكتاب، وأنّها مدارُ البَحْثِ، وموضوعَ الكتاب، فقد خرَّجت الألفاظ اللُّغوية المشروحة من المصادر اللُّغوية المختلفة، مُبتدئاً بكتب غريب الحديث، جاعلاً غريب أبي عُبَيْد - رحمه الله - في المقدمة وأضفت إليها ما تيسَّر من المصادر، وعزّوت الآيات القرآنيّة إلى سُورها وأرقام آياتها من كتاب الله عزَّ وجلَّ. أمّا الأحاديث التي أوردتها المؤلِّفُ في ثنايا الكتاب فلم أُخرِّجها؛ لأنَّ أغلبها أحاديث ضِعَافٌ؛ فالمؤلِّفُ لم يلتزم بطريقة المُحدِّثين في التَّوثيقِ، فيلزم لتخريجها والحُكْمُ عليها جُهدٌ كبيرٌ مما يثقلُ هوامش النِّصِّ، فيكون بمثابة تأليفٍ جديدٍ، هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى فالكتابُ مؤلَّفٌ في الغريب اللُّغويّ خاصّةً. وأمّا المسائل الفقهيّة فلم أعتنِ بتخريجها؛ لأنّها خارجةٌ عن موضوع الكتاب الأصليّ أيضاً وهو غريبُ الحديثِ خاصّةً. وخرَّجتُ الشُّواهد الشُّعريّة ونسبتها إلى قائلها إن لم تكن منسوبةً، وصحّحتُ نسبة الآيات التي عزّاها المؤلِّفُ إلى غير قائلها، ودلّلتُ عليها في دواوين الشُّعراء، ومجاميع الشُّعر، والمصادر المُختلفة، وأتممتُ الشُّواهد التي وردت مقطوعةً في الأصل عن سوابقها، ولو اِحْتَقَها مما يتمُّ به معناها أو إعرابها، أو ترتبطُ به ارتباطاً وثيقاً؛ وذلك لارتباطها بموضوع الكتاب، وعرّفتُ بالمجاهيل من أعلام النِّصِّ تعريفاً مُختصراً، وأوليتُ شيوخ المؤلِّفِ مزيدَ عنايةٍ ودلّلتُ على مصادر تراجمهم، وعرّفتُ بالمواضع الواردة في النِّصِّ؛ لدخولها في غريب الألفاظ، والله تعالى أعلمُ وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخرُ دعوانا أن الحمدُ لله ربَّ العالمين.

[illegible][illegible]

وحيث اننا نرى انهم لم يذكروا
في هذه النسخة انهم لم يذكروا
في هذه النسخة انهم لم يذكروا

تفسير غريب الموطأ

تأليف

عبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي
(١٧٤ - ٢٣٨ هـ)

حققه وقدم له

الدكتور / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين
مكة المكرمة - جامعة أم القرى

[شرحُ غريبِ كتابِ وُقُوتِ الصَّلَاةِ]^(١)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]^(٢)

... [٣] نبيُّ الله جبريل، ثم خلَّى عنهم حتَّى إذا غابَ الشَّفَقُ وابتطأَ العِشاءُ نُودِيَ فيهم: الصَّلَاةُ جامعةٌ، فاجتمعوا، فصلَّى بهم العِشاءَ أربعَ ركعاتٍ يُعلنُ في الرَّكعتينِ الأوليتينِ، ولا يُعلنُ في الرَّكعتينِ الأخيرتينِ، جبريلُ بينَ يدي نبيِّ الله، ونبيُّ الله بينَ أيدي النَّاسِ، يقتدي النَّاسُ بنبيِّهم، ويقتدي نبيُّ الله بجبريل، ثم يأتي النَّاسُ ولا يدرون أيزادون على ذلك أم لا؟ حتَّى إذا طلعَ الفجرُ نُودِيَ فيهم: الصَّلَاةُ جامعةٌ، فاجتمعوا، فصلَّى بهم الصُّبْحَ ركعتينِ، أطلهما، وأعلنَ فيهما القراءةَ جبريلُ بينَ يدي نبيِّ الله، ونبيُّ الله بينَ أيدي

(١) الموطأ رواية يحيى: ٣/١، ورواية أبي مُصعب: ٣/١، ورواية محمد بن الحسن: ٣١، ورواية سويد: ٤١، والاستذكار: ٢٦/١، والمُنتقى لأبي الوليد الباجي: ٣/١، والتعليقُ على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ٣/١، والقيس لابن العريبي: ٧٥، وتَوتير الحوَالِك: ١٣/١، وشرح الزُّرقاني: ١١/١، وكشف المُغطَّى: ٤٩.

(٢) كثير من العُنوانات من عَمَلِ المُحقِّق - عفا الله عنه - وذلك أنَّ النَّاسَخَ أو المُولَفَ وضعَ عَنواناتٍ لبعض الكتبِ وأهملَ بعضها، فما أهمله النَّاسِخُ الحقُّه المُحقِّق كما هو هُنا بالأسلوب الذي أتبعَ في الكتابِ دونَ زيادةٍ ولا نقصانٍ؛ ليكونَ على سَنَنِ واحدٍ.

(٣) أولُ النُّسخةِ مخرومٌ سقطت منه أوراقٌ لانستطيع معرفة مقدار السَّقَطِ إلَّا أنَّ المُولَفَ مازالَ في بداية الكتابِ، فهو يشرحُ الحديثَ الأولَ من «الموطأ» ثم يستمرُّ إلى آخرِ النُّسخةِ، كلُّه موجودٌ لم يُنْقَد منه شيءٌ، ماعدا تقديمَ وتأخيرَ في بعض الصَّفحاتِ، استطعتُ بحمدِ الله إصلاحه، وقد نُبِّهْتُ عليه في مواضعه، وفي وصفِ النُّسخةِ كما تقدم.

النَّاسِ، يَقْتَدِي النَّاسُ بَنِيَّهِمْ، وَيَقْتَدِي نَبِيُّ اللَّهِ بِجَبْرِيلَ .
قال عبد الملك: فهذا تفسير قوله: «فَصَلِّ صَلَاتِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، ثُمَّ
صَلِّ صَلَاتِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» .

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك
الذي رواه ابن شهاب، عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عن عائشة زوج النبي
ﷺ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ
تَظْهَرَ» [١/٤ رقم (٢)] .

قال عبد الملك: أَمَا قَوْلُهُ: «وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا» فَإِنَّ الْحُجْرَةَ الدَّارُ^(١)،
وَلَمَّا اشْتَقَّتْ الْحُجْرَةُ مِنَ التَّحْجِيرِ، تَقُولُ: حَجَّرْتُ نَفْسِي: إِذَا أَحْطَتَ عَلَيْكَ
بِجِدَارٍ، فَالْجِدَارُ هُوَ التَّحْجِيرُ، وَمُبْتَدَأُ دَاخِلِ الْجِدَارِ هُوَ الْحُجْرَةُ. وَقَدْ اسْتَعْمَلَ

(١) فِي اللِّسَانِ (حَجَر): «الْحُجْرَةُ فِي الْبُيُوتِ مَعْرُوفَةٌ». قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ الْوَقَّاشِيُّ فِي كِتَابِهِ
«التَّلْعِيقُ عَلَى الْمُوطَأِ»: «وَكُلُّ بِنَاءٍ أَحَاطَ بِهِ حَائِطٌ فَهُوَ حُجْرَةٌ، وَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْ قَوْلِهِمْ:
حَجَرْتُ الشَّيْءَ إِذَا مَنَعْتُهُ» وَمِثْلُهُ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَقِّ الْيَقْرُبِيُّ فِي كِتَابِهِ «الْاِقْتِضَابُ فِي
غَرِيبِ الْمُوطَأِ...» وَعَنْ أَبِي الْوَلِيدِ نَقَلَ وَبِهِ اقْتَدَى.

وَالْحُجْرَةُ - فِي غَيْرِ هَذَا - النَّاحِيَّةُ، كَذَا قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ١٨٤/٤،
وَأَنشَدَ [لِعُرْوَةَ بْنِ زَيْدِ الْخَيْلِ الطَّائِي، شَعْرَ طِيءٍ: ٦٥١]:

بِجَيْشٍ تَضَلُّ الْبُلُقُ فِي حُجْرَاتِهِ تَرَى الْأَكْمَ فِيهَا سَجْدًا لِلْحَوَافِرِ
يَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْعُثَيْمِينَ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ -: رَأَيْتُ هَذَا الْبَيْتَ
مَفْرَدًا فِي تَذْكَرَةِ ابْنِ حَمْدُونَ الْبَغْدَادِيِّ: ٣٦٦/٥ مَنْسُوبًا إِلَى وَالِدِهِ زَيْدِ الْخَيْلِ، وَلَمْ يَخْرُجْهُ
الْمُحَقِّقُ، وَهُوَ مُخْرَجٌ فِي شَعْرِ طِيءٍ فَلْيَرَأِجِ هُنَاكَ، وَهُوَ أَيْضًا مَذْكُورٌ فِي شَعْرِ زَيْدِ الْخَيْلِ
الَّذِي جَمَعَهُ الدُّكْتُورُ نُورِي حَمُودِي الْقَيْسِي: ١٧٩ (شُعْرَاءُ إِسْلَامِيُونَ) وَقَدْ صَحَّحَ نَسْبَتَهُ إِلَى
زَيْدِ فَالْلهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

النَّاسُ ببلدنا كلامهم في الحُجْرَةِ على أَنَّها [من وسط] بُيُوت الدَّارِ، وذلك منهم خَطَأً. وأمَّا قولُها: «والشَّمْسُ في حُجْرَتِهَا قَبْلَ أَنْ تَظْهَرَ» فتعني: قبل أن تَعْلُو الجُدْرَ ويرتفع ظِلُّها عن قاعةِ الحُجْرَةِ.

قال عبدُ المَلِكِ: وكلُّ شَيْءٍ قد عَلَا شَيْئًا فَقَدْ ظَهَرَ^(١)، ومنه قوله عَزَّ وَجَلَّ: ^(٢) - في ردم يأجوج ومأجوج -: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ يعني: أن يعلوه، ﴿وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾.

قال عبدُ المَلِكِ: وإنَّما عَنَى بهذا الحديثِ تعجيلَ صلاةِ العَصْرِ؛ لأنَّ الحُجْرَةَ يومئذٍ كانت ضَيْقَةً ليست واسعةً، والشَّمْسُ لا تكون في قاعةِ الحُجْرَةِ الصَّغِيرَةِ إلَّا وهي قائمةٌ مرتفعةٌ في وسطِ السَّمَاءِ، من قبل أن تَعْلُو الجُدْرَ محدقةً بها، وأنَّ ظِلَّها يتغشَّاها سَرِيعًا.

- وسألنا عبدَ المَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (الالتفَاع)

في حديثِ مالِكٍ الذي رواه عن يحيى بن سَعِيدٍ، عن عَمْرَةَ بنتِ عبدِ الرَّحْمَنِ، عن عائشة: أَنَّها قالت: «إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّي الصُّبْحَ فَيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ - بَعْدَ فَرَاغِهِ - مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ» [١/ ٥ رقم (٤)].

قال عبدُ المَلِكِ: [المُرُوطُ] - واحدُها مُرْطٌ^(٣) -: أَكْسِيَةُ صُوفٍ رِقَاقٌ

(١) كذا في غريبِ الوقَّشيِّ والاقْتضابِ للبيهقيِّ.

(٢) سورة الكهف: الآية: ٩٧. وفي الأصل: «استطاعوا» في الموضعين.

(٣) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢٢٧/١، وغريب الخطَّابي: ٥٧٦/٢، والفائق: ٣٥٩/٣، والغريبين:

١٧٤٤، والتَّعليقُ على المُوطأ لأبي الوليدِ الوقَّشيِّ: ١١/١ والنِّهاية: ٣١٩/٤.

خَفَافٌ مُرَبَّعَةٌ، كَانَ النَّسَاءُ يَلْتَفِعْنَ بِهَا وَيَأْتِرْنَ بِهَا فِي ذَلِكَ الزَّمان، قال: **وَالْمُتَلَفَعُ** [١]: الذي يُلقِي الثَّوبَ على رَأْسِهِ ثم يَلْتَفُّ به، لا يكون الالْتِفَاعُ إِلَّا بتغطية الرَّأْسِ^(١)، وقد قال شارحُ العَرِاقِيِّينَ^(٢): الالْتِفَاعُ مَثَلُ الالْتِمَالِ، أَمَّا

= ويراجع: تهذيب اللغة: ٣٤٤/١٣، والاستذكار ٥٢/١، والتمهيد: ٣٩٠/٢٣، والصَّحاح واللسان والتاج (مرط).

(١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٩٢/٤، وغريب ابن قتيبة: ٢٤١/٢، والغريبين: ١٦٩٦، والفائق: ٣٢٣/٣، وغريب ابن الجوزي: ٢٧٨/٢، والنهاية: ٢٦٠/٤.

ويراجع: العين: ١٤٥/٢، ومختصره: ١٧٥/١، وجمهرة اللغة: ٩٣٧، وتهذيب اللغة: ٤٠٢/٢، والمُحْكَم: ١١٧/٢، والاستذكار: ٥٢/١، والتمهيد: ٣٩٠/٢٣، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد القشبي: ١٠/١، والصَّحاح واللسان والتَّاج: (لفع).

(٢) هو أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ الْهَرَوِيُّ (ت ٢٢٤هـ) الإمامُ الْعَلَمَةُ صاحبُ «غريب الحديث» والنَّصُّ في كتابه الغريب: ١٩٢/٤، والمؤلف ينقل عن كتابه كثيراً ولم يُصرِّحْ بذكره أبداً، ولا أعلمُ لذلك سبباً إِلَّا الْمُعاصرة، فهو قد عاصره ولا أعلمُ أنه اجتمعَ به، ولم يسمع منه كتابه، ولا رواه عنه، فلذا كره أن يُصرِّحَ بذكره في مواضع النَّقل؛ لأنَّ وسيلةَ الرِّوَايةِ مفقودةٌ مع إمكانها؛ فأبْنُ حَبِيبٍ معاصرٌ لأبي عُبَيْدٍ، ولذلك يصحُّ قولُ الْعُلَمَاءِ: إنَّ ابنَ حَبِيبٍ لم يكن يهتمُّ بالرِّوَايةِ. ولم يوفقْ ابنَ حَبِيبٍ في رده على أبي عُبَيْدٍ، فما قاله أَبُو عُبَيْدٍ معروفٌ عند كثيرٍ من أهل اللغة، نقله أصحابُ المعاجم، وكُتِبَ غريبُ الحديثِ، ولو انفرد به أَبُو عُبَيْدٍ لَقَبِلَ منه ذلك؛ لأنه ثقةٌ في نقل الحديث والرِّوَايةِ، مُجْمَعٌ على توثيقه، قال أبو نُصَيْرٍ الْوَائِلِيُّ السَّجَزِيُّ: «سمعتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَافِظَ يَقُولُ: كان أَبُو مُحَمَّدٍ - يعني ابن قتيبة - يتعاطى التَّقْدِيمَ في عُلُومٍ كثيرةٍ، ولم يَرْضَهُ أَهْلُ عِلْمٍ منها، وإنَّما الإمامُ المَقْبُولُ عند الكلِّ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ».

وذكر أحمد بن كامل بن خلف فضله وعلمه والعلوم التي يجيدها ثم قال: «ولا أعلمُ أحداً من الناس طَعَنَ عليه في شيءٍ منها». ولهذا يحيى بن معين - شيخ المحدثين وإمام النُّقَادِ - يُسألُ عن الكتابة عن أبي عُبَيْدٍ والسَّماعِ منه فيقول: «مثلي لا يُسألُ عن أبي عُبَيْدٍ؟» =

سَمِعَ قولَ عَيْيَدِ بنِ الأبرص: (١)

= أبو عبيد يُسألُ عن النَّاسِ. وغير هذا كثير، تجلده في تهذيب الكمال: ٣٥٤/٢٣، وسير أعلام النبلاء: ٤٩٠/١٠ وغيرهما، فإذا كان كذلك في الحديث مع شِدَّةِ تحفُّظِ المحدثين وحرصهم، فكيف لا يكونُ كذلك في اللُّغة وهو بها اشتهر؟
ونصُّ كلام أبي عبيد: «و[أما] الالتفاحُ بالثوبِ فهو مثلُ الاشتمالِ، وقال الأصمعي: هو أن يتجلَّلَ بالثوبِ كُلُّه...»
وابنُ حبيبٍ في رده هذا أخطأ في رواية البيت فنسبه إلى عَيْيَدِ بنِ الأبرص، وليس له. كما سيأتي

(١) هو عَيْيَدُ بنِ الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي، شاعر، جاهلي، قتله النعمان يوم بؤسه، له ديوان طبع قديماً، ثم أعاد طبعه الدكتور حسين نصار سنة ١٩٥٧م في القاهرة. أخباره في الشعر والشعراء: ٢٦٧، والمؤتلف والمختلف: ٦٣، والخزانة: ٣٢٣/١. وأخطأ المؤلف - رحمه الله - في نسبته إلى عَيْيَدِ، وإنما هو لسُوَيْدِ بن أبي كاهل اليشكري شاعر، جاهلي، مُقَلِّدٌ، له ديوان شعر صغير، جمعه شاعر العاشور، وطبع في البصرة سنة ١٩٧٢م، ومن أشهر شعره عينيته التي منها الشاهد أولها:

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ بِنَا فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا اتَّسَعَ
حُرَّةٌ تَجْلُو شَيْئاً وَاضِحاً كَشَعَاعِ الشَّمْسِ فِي الْغَيْمِ سَطَعَ

أوردها صاحبُ المفضليات: ١٩٩. يراجع: شرحها لابن الأنباري: ٤٠٤، وشرحها للمَرْزُوقِي، وشرحها للخطيب التبريزي، وفي المفضليات: (سقاطي) و(لاح في الرأس) ولا شاهد فيه على هذه الرواية، قال ابن الأنباري: «غيره:

* لَمَعَ الرَّأْسُ بِشَيْبٍ وَصَلَعَ *

يراجع: الديوان: ٣٢، والشعر والشعراء: ٢٣٥، والجمهرة: ٨٣٦، ومقاييس اللغة: ٨٦/٣، ومجمل اللغة: ٤٦٦، والأغاني: ١١/١٧٠، والخزانة: ٥٤٧/٢. ونقل اليقطيني في «الاقتراب في غريب الموطأ وإعرابه» عن ابن حبيب مصرحاً به لكنه لم يَنْقُطَنَّ إلى نسبته للبيت فتابعه عليها وأنشده لعَيْيَدِ؟! وأسقط قوله: «قال شارحُ العَرَّاقِيينَ» وحسنأ فَعَلَ.

كَتَفَ يَزْجُونَ سُقُوطِي بَعْدَمَا لَقَعَ الرَّأْسَ بَيَاضٌ وَصَلَحَ

يقول: عَطَى الرَّأْسَ. فاللَّفَاعُ: ما التَّمْعُ، واللَّحَافُ^(١) فيما التَّحِفُ^(٢).

قال عبدُ الملك: والغَلَسُ والغَبَسُ والغَبَشُ واحدٌ، كلُّ ذلك من بقايا ظلمة اللَّيْلِ. وقد رُوِيَ حديثُ مالكٍ عن أبي هُرَيْرَةَ حين قال لعبدِ الله بن رافعٍ - وصلى الصُّبْحُ بغبسٍ - بالسَّيْنِ والشَّيْنِ^(٣).

(١) في الأصل: «اللحافة».

(٢) قال الوقشيُّ في تعليقه ١ / ١٠: «وقع في رواية يحيى بفاءين، ورواه أكثرُ الرواة بالفاء والعين غير معجمة والمعنى واحدٌ» ومثله تماماً في الاستذكار: ١ / ٥٢، والتمهيد: ٢٣ / ٣٩٠.

(٣) هذه اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب الحديث للحري: ٦٦٣، والغريبين: ١٣٨٥، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ١٦ / ١، والفائق: ٤٧ / ٣، والنهاية: ٣ / ٣٣٩.

ويراجع: العين: ٤ / ٣٦١، ٣٧٩، ومختصره: ١ / ٤٨٨، ٤٩٤، والجمهرة: ٣٣٨، ٣٤٤، ٨٤٥، وتهذيب اللغة: ١٦ / ١٨٣، والمحكم: ٥ / ٢٣٧، ٢٥٧، ٢٦٧، والفرق بين الأحرف الخمسة لابن السِّدِّ: ٥٦١، ٥٦٢. والاختصاص في غريب الموطأ وإعرابه لأبي عبد الله اليَفرَني، وفيه: «إِلَّا أَنَّ الْغَلَسَ لَا يَكُونُ إِلَّا آخِرَ اللَّيْلِ» وفي الفائق: «الغَبَسُ والغَطَسُ والغَبَسُ والغَلَسُ أخواتٌ، وهي بقية اللَّيْلِ».

وفي تهذيب اللغة: «أخبرني أبو إسحق البزاز، عن عثمان، عن القعني، عن مالكٍ - في حديث رواه عن أبي هريرة -، قال في صَلَاةِ الصُّبْحِ: «صَلَّاهَا بِغَبَشٍ» ورُوي: «بَغَلَسٍ»، قال مالكٌ: والغَبَشُ، والغَلَسُ والغَبَسُ واحدٌ. قلتُ: معناها: بقيةُ ظلمةِ آخرِ اللَّيْلِ يُخَالطُهَا بَيَاضُ الْفَجْرِ الثَّانِي، فيتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود. وقال: والغَبَشُ وقيل: الغَبَسُ والغَلَسُ بعد الغَبَسِ، وهي كلها في آخر اللَّيْلِ، ولا يجوز الغَبَشُ في أول اللَّيْلِ. أبو عبيدٍ عن أبي عبيدة غَبَشَ اللَّيْلُ وأَغْبَشَ: إذا أظلم..».

(فائدة): وفي كتاب فعلت وأفعلت لأبي إسحق الرِّجَاج ٦٩: «ويُقال: غَبَسَ اللَّيْلُ وأَغْبَسَ وأَغَسَقَ وأَغَسَى، وغَطَسَ وأَغَطَسَ، وغَبَشَ وأَغْبَشَ: كلُّ هذا إذا أظلم».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الفرسخ)

في حديث مالك الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه: «أنَّ عمر بن الخطاب كتبَ إلى أبي موسى الأشعريَّ أن صلَّ العَصْرَ والشمسُ بيضاءَ [نقية] قدرَ مايسيرُ الراكبُ ثلاثةَ فراسخٍ^(١) قبلَ غروبِ الشمسِ^(٢)» [٧/١ رقم (٨)].

قال عبد الملك: الفرسخ: ثلاثة أميال^(٣)، والميل ألفا ذراع، وهي ألف باع، وهي عشرُ غلَاءٍ، والغلوة: مائتا ذراع^(٤). وقد زاد الحزامي^(٥) عن عمه

(١) - العبارة غير موجودة في «الموطأ» رواية يحيى.

(٢) يراجع: الفائق: ٤٦٩/٢. وفي التعليق على الموطأ لأبي الوليد القشيري: «وزعم بعض اللغويين أنه قد يكون أربعة وليس ذلك بمعروف»، والمتقى لأبي الوليد الباجي: ١٢/١ ونقل عن ابن حبيب.

(٣) الغلوة: قدر رمية بسهم، النهاية: ٣/٣٨٣، وفي المحكم: ٦/٣٨ «غلا السهم نفسه: ارتفع في ذهابه وجاوز المدى، وكذلك الحجر، وكلُّ مرمة غلوة، وكلُّه من الارتفاع والتجاوز».

(٤) الحزامي هذا تكرر ذكره في كتابه هذا وفي غيره من مؤلفاته، وتحرفت نسبته هذه هنا إلى (المجذامي) و(الحزامي) وحيث تأكدت لي نسبته على الوجه الصحيح فإنني صححتها في المواضع التالية دون إشارة إلى ذلك، مكتفياً بما ذكرته هنا، وقد صرح المؤلف باسمه كاملاً في بعض المواضع كما سيأتي. اسمه إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام القرشي، وخالد بن حزام جدُّه الأعلى أخو حكيم بن حزام الصحابي المشهور، وخالد صحابي أيضاً مختلف في صحبته، وذكر أنه من السابقين إلى الإسلام، وأنه هاجر إلى الحبشة فنهشته حية فمات في الطريق فنزل فيه: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ...﴾ النساء: ١٠٠. على خلاف في ذلك على أن المشهور في سبب نزول هذه الآية أنها نزلت في حبيب بن ضمرة الليثي... يراجع أسباب النزول للواحدي: ١٧٠.

أخبار خالد رضي الله عنه في طبقات ابن سعد: ٨٩/٤، والاستيعاب: ١٥/٢، =

الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ^(١) في هذا الحديث: «أَنَّ عُمَرَ قَالَ: قَدَرَ مَا يَسِيرُ الرَّاكِبُ عَلَى الْجَمَلِ الثَّقَالِ فَرَسَخَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً قَبْلَ أَنْ تَغْرِبَ الشَّمْسُ».

قال عبدُ الملك: والجَمَلُ الثَّقَالُ: هو الشَّارِفُ الكَبِيرُ الثَّقِيلُ الحَرَكَةُ فِي سِيرِهِ^(٢). وَإِنَّمَا عَنَى عُمَرُ بِذَلِكَ تَعْجِيلَ الْعَصْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسِيرُ الرَّاكِبُ مِنْ بَعْدِ الْفَرَاغِ مِنَ صَلَاةِ الْعَصْرِ تِسْعَةَ أَمْيَالٍ عَلَى الْجَمَلِ الثَّقَالِ إِلَّا إِذَا صُلِّيَتْ وَالشَّمْسُ بَيَاضًا مَرْتَفَعَةً قَبْلَ أَنْ تَنْحَطَّ إِلَى الْأَفْقِ الْغَرْبِيِّ.

= والإصابة: ٢٢٩/٢، ومعلوم أنَّ عمه هذا غير ابن أخيه (خالد بن حكيم بن حزام) صحابيٍّ أيضاً. وتوفي إبراهيم بن المنذر الحزامي سنة ٢٣٠هـ. وذكر أنَّه ممن لقي مالكا وإن كان الحافظ ابن حجر يقول: «وما أظنُّه لقي مالكا». فلان كان كما قال فقد لقي كبار أصحابه كعبدالله بن وهب، وابن نافع وغيرهما، وأخذ عن ابن عُيَيْنَةَ وغيره. يراجع: تاريخ بغداد: ١٨١/٦، والجرح والتعديل: ١٣٩/١، وتهذيب الكمال: ٢٠٧/٢، والأنساب: ١٢٩/٤... وغيرها.

(١) هو الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدِ بْنِ حِزَامِ الْقُرَشِيِّ، عرف بـ«الأصغر» لأنَّ جدَّه الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ كَانَ مُحَدِّثًا كَبِيرًا ثِقَةً. قال المِزِّيُّ عَنْ الضَّحَّاكِ الْأَصْغَرِ هَذَا: يَرْوِي عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، وَعَنْ جَدِّهِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ (الكبير)، وَمُوسَى ابْنَ إِبْرَاهِيمَ، وَيَرْوِي عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ. قال الخطيب: «كان علامة قريش بالمدينة بأخبار العرب وأيامها وأشعارها، وأحاديث الناس، وكان من كبار أصحاب مالك ابن أنس». يراجع: طبقات ابن سعد: ٤٢٢/٥، وجمهرة نسب قريش: ٤٠١، وتهذيب الكمال: ٢٧٥/١٣، وتهذيب التهذيب: ٧٧٨/٤.

(٢) الثَّقَالُ: بالفاء ويقال: بالقف (الثَّقَالُ) يراجع هامش تعليق الوقشي: ١٤/١، ١٥، وغريب الحديث لابن قتيبة: ٥٣٨/١، والنهاية: ٢١٥/١، وغريب الحديث لابن الجوزي: ١٢٥/٢، ويراجع: إصلاح المنطق: ٤٨، وجمهرة اللغة: ٦٦٤/٢، والمختصص: ١٢٨/٩، والصَّحاحُ واللِّسَانُ والتَّاجُ: (ثقل) و(ثقل).

- وسألنا عبدَ الملِّك بن حبيب عن شرح (طَنَفَسَة عَقِيل). -

في حديث مالك الذي رواه عن عمِّه أبي سُهَيْل بن مالك، عن أبيه: أنَّه قال: «كنتُ أرى طَنَفَسَة لعَقِيل بن أبي طالب يومَ الجُمُعَة تُطْرَحُ إلى جِدَارِ المَسْجِدِ الغَرَبِيِّ، فَإِذَا غَشِيَ الطَّنْفَسَة كُلُّهَا ظِلُّ الجِدَارِ خَرَجَ عمرُ بنُ الخطَّابِ فَصَلَّى الجُمُعَة، قال: ^(١) ثُمَّ نَرَجِعُ بعدَ صَلَاةِ الجُمُعَة فنَقِيلُ قَائِلَةً الضَّحَاءُ» [٩/١ رقم (١٣)].

قال عبدُ الملِّك: لم تكن الطَّنَفَسَة ^(٢) تُطْرَحُ لِمَعْرِفَةِ الوَقْتِ، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ تُطْرَحُ لِلجُلُوسِ عَلَيْهَا، ثُمَّ تُتْرَكُ بِحَالِهَا بعدَ ارتفاعِ الجالسِ عليها عنها، فكان

(١) في الموطأ: «قال مالك، والد أبي سُهَيْل».

(٢) التَّهْيَاة: ١٤٠/٣، وفي كتاب الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه لأبي عبد الله البَغْرَنِيِّ - رحمه الله - كلامٌ جيّدٌ يحسنُ نقله لَتَمَّ الفائدة بكلام المؤلف - رحمه الله - قال: «الطَّنَافُسُ: هي البُسْطُ كُلُّهَا، وأحدتها طَنَفَسَة، وكذلك رويناه على ما حدَّثني به الأستاذ العلامة أبو عليِّ حسن بن عبد الله القيسي، عن الفقيه الحافظ الزَّاهِد أبي جعفر بن غَزَلُون، عن أبي الوليد الباجي. قال أبو الوليد: ووقع في كتابي مُقَيَّدًا (طَنَفَسَة) بالكسر و(طَنَفَسَة) بالضم. وقال أبو عليٍّ: (طَنَفَسَة) بالفتح لا غير. قال الشيخ - أئده الله بتوفيقه -: [اليفرني] ثلاث لغاتٍ فيها معروفات؛ الفَتْحُ فيهما، والكسْرُ فيهما، وكسْرُ الطَّاءِ وفتحُ الفاءِ. عَرَضُ الغالبِ منها والأكثر من جنسها ذراعان» ويراجع: المُتَقَيُّ لأبي الوليد الباجي: ١٨٩/١، وزاد الباجي رحمه الله في كتابه: «إنَّما كانت تُطْرَحُ يَجْلِسُ عَلَيْهَا عَقِيلُ بن أبي طالبٍ وَيُصَلِّيُ عَلَيْهَا الجُمُعَة، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سُجُودُهُ عَلَى الحَصْبِ، وَجُلُوسُهُ وَقِيَامُهُ عَلَى الطَّنَفَسَة. وقد رَوَى في «العُنْيَةِ» عن مالكٍ أنَّه رأى عبد الله بن الحسن بعد أن كَبَّرَ يَصَلِّيُ عَلَى طَنَفَسَةٍ فِي المَسْجِدِ، يَقُومُ عَلَيْهَا وَيَسْجُدُ وَيَضَعُ يَدَيْهِ عَلَى الحَصْبِ...». وفي «تاج العروس» «وقيل: الطَّنَافِسُ: البُسْطُ والثِّيَابُ، والحَصِيرُ من سَعَفٍ عَرَضُ ذراع...».

مقدارُ خُرُوجِ عُمَرَ وجُلُوسِهِ على المِنْبَرِ للخطبةِ والتَّأذِينِ عندَ غَشِيَانِ ظِلِّ الجدارِ الغربيِّ عرضَ الطَّنْفَسَةِ فقط . وإِنَّمَا كانت تُطْرَحُ من داخلِ المَسْجِدِ عندَ أَصْلِ الجدارِ مُسْتَقْبِلَ الشَّرْقِ ؛ لأنَّ الشَّمْسَ إِذَا زالت تَحَوَّلَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى [الشَّرْقِ] فَذَلِكَ قَوْلُهُ : أَنَّ عُمَرَ إِنَّمَا كَانَ يَخْرُجُ لِلْخُطْبَةِ عِنْدَ غَشِيَانِ ظِلِّ الجدارِ عَرْضَ الطَّنْفَسَةِ ، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا كَانَ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ قَبْلَ امْتِدَادِ الظِّلِّ ؛ لأنَّ عَرْضَ [٢] الطَّنْفَسَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا مَقْدَارَ ذِرَاعَيْنِ ؛ أَنَّ كَانَ لَا يَكُونُ ظِلُّ جدارٍ^(١) المَسْجِدِ وَهُوَ سُورٌ فِي عُلُوِّهِ وَارْتِفَاعِهِ مَقْدَارَ ذِرَاعَيْنِ فَقَطْ إِلَّا عِنْدَ الزَّوَالِ ؛ لأنَّ ظِلَّ الطَّنْفَسَةِ لَيْسَ هُوَ كُلُّهُ مِنْ ظِلِّ الزَّوَالِ ، بَلْ هُوَ الظِّلُّ الْأَوَّلُ الَّذِي عَلَيْهِ زَالَتِ الشَّمْسُ ، وَالَّذِي زَادَ زَوَالُهَا فِي امْتِدَادِ الظِّلِّ ، فَإِنَّمَا ذُكِرَتِ الطَّنْفَسَةُ لِيَعْتَبَرَ بِهَا مَا فَسَّرْتُ لَكَ مَعَ قَوْلِهِ : «ثُمَّ نَرْجِعُ بَعْدَ الصَّلَاةِ فَتَقِيلُ قَائِلَةَ الضُّحَاءِ» وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضاً حَدِيثُ مَالِكٍ الْآخَرُ : عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازَنِيِّ^(٢) ، عَنْ ابْنِ أَبِي سَلِيطٍ أَنَّهُ قَالَ : «كَتَبْتُ لِي الْجُمُعَةَ مَعَ عُثْمَانَ ، ثُمَّ نَصَرَفُ وَمَالِلُ الْجُدُرِ ظِلٌّ» يَعْنِي : جُدُرُ الدُّوْرِ وَالْيُتُوتِ الَّتِي لَا ارْتِفَاعَ لَهَا كَارْتِفَاعِ جُدَارِ الْمَسْجِدِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ سُورٌ ، فَلِذَلِكَ كَانَ يَغْشَى ظِلُّهُ عَرْضَ الطَّنْفَسَةِ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ .

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح مسافة ما بين (المدينة) و(مَلَك)^(٣)

(١) في الأصل : «الجدار» .

(٢) في الأصل : «المزني» والصحيح أنه المازني كما أثبتت، وهو كذلك في الحديث الآتي بعده .

(٣) موضع معروف قرب المدينة الشريفة، يُراجع معجم ما استعجم : ١٢٥٧/٤ ، ومعجم البلدان : ٢٢٥/٥ ، والمغانم المطابة : ٣٩١ ، ووفاء الوفاء : ١٣١٢ . وفي مَلَك حكاية لطيفة ذكرتها في هامش التعليق على الموطأ : ٢٩/١ فلتراجع .

في حديث مالك .

الذي رواه عن عمرو بن يحيى المازني، عن ابن أبي سليط : «أن عثمان ابن عفان صلى الجمعة بالمدينة وصلى العصر بمَلَل» [١٠ / ١ / رقم (١٤)].
قال عبد الملك : بينهما ثمانية عشر ميلاً، وإنما كان ذلك للتَّهْجِيرِ بالجمعة مع سرعة السير .

قال عبد الملك : وهي السنة في وقت الجمعة أن تُصَلَّى في الشتاء والصَّيف في أوَّلِ الوقت حين تَزُولُ الشمسُ، أو بعد أن تَزُولَ بقليل .
وكذلك حدَّثني ابنُ أبي أُوَيْسٍ^(١)، عن حسين بن عبد الله بن ضَمِيرَةَ، عن أبيه، عن جدِّه، عن علي بن أبي طالب، أنه قال : «كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي

(١) ابن أبي أُوَيْسٍ هذا لعَلَّه عبدالعزيز بن عبد الله بن يحيى بن عمر بن أُوَيْسٍ بن سعد بن سرح القرشي الأوسي، أبو القاسم المَدَنِيّ (ت في حدود ٢٢٠هـ) كذا حدث عنه المؤلف وسماه (عبد العزيز) في مواضع لاحقة في كتابه هذا، وفي غيره من مؤلفاته كما سيأتي، وعبد العزيز الأُوَيْسِيّ هذا صدوق، وثقه ابن حبان وغيره، وقال ابن أبي حاتم سئل أبي عنه فقال : صدوق . سمع الكثير من «الموطأ» على مالك، وروى له أبوداود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه . روى عنه البخاري، والجوهري، وأبو حاتم الرازي، وعلي بن حرب الطائي، ومحمد بن ذهل الشيباني، وأبو زرعة الرازي، وغيرهم من كبار المنحذين . وذكر الحافظ المزيّ أن ممن حدّث عنه صاحبنا عبد الملك بن حبيب الفقيه المالكي . قال الحافظ الذهبي : «الإمام، الحجة، أبو القاسم، من نبلاء الرجال . . . ولم أظفر له بوفاة، وبقي إلى حدود العشرين ومائتين، روى له البخاري ولم يلحقه، ومسلم» . وذكر المؤلف هنا إسماعيل بن عبد الله بن أبي أُوَيْسٍ (ت ٢٢٦هـ) وسيأتي ذكره . أخبار عبدالعزيز في تاريخ البخاري : ١٣ / ٦، والجرح والتعديل : ٣٨٧ / ٥، وتهذيب الكمال : ١٨ / ١٦٠، وسير أعلام النبلاء : ٣٨٩ / ١٠، وتهذيب التهذيب : ٣٤٥ / ٦ .

الْجُمُعَةَ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ» .

- وسألنا عبدَ الملِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرَحِ (كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ)

في حديث مالك الذي رواه عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «الَّذِي تَفَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وُتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ» [١١ / ١] رقم (٢١) .

قال عبدُ الملِكِ: يعني كأَنَّمَا انْتَقَصَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ، كأَنَّمَا أُصِيبَ بِهِمْ فِي عَظَمِ الْمُصِيبَةِ بِمَا فَاتَهُ مِنْ وَقْتِهَا الْمَرْغُوبِ فِي الصَّلَاةِ فِيهِ، وَهُوَ الْوَقْتُ الَّذِي وَقَّتَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ ظِلُّكَ مِثْلِكَ وَبَعْدَهُ بِقَلِيلٍ، فَإِذَا لَهَا عَنْهَا حَتَّى يُجَاوِزَ ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَإِنْ صَلَّى قَبْلَ أَنْ تَصْفَرَ الشَّمْسُ فَتَلِكِ الْمُصِيبَةُ الَّتِي وَصَفَ، وَلَمْ يُرَدَّ أَنْ لَا يُصَلِّيَهَا، كَذَلِكَ فَسَّرَ لِي مُطَرِّفٌ^(١) عَنْ مَالِكٍ .

(١) هو مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُطَرِّفِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارِ الْيَسَارِيِّ الْهَلَالِيِّ، أَبُو مُضَيْبٍ الْمَدَنِيُّ، مَوْلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ ابْنُ أُخْتِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، قَالَ الْحَافِظُ الْمَزْيِي: وَيُقَالُ: إِنَّ مُطَرِّفًا لَقَبٌ .

فائدة: يقول الفقيرُ إلى اللهِ تعالى عبدُ الرحمنِ بنِ سُلَيْمَانَ الْمُتِمِينِ - عفا اللهُ تعالى عنه -: راجعتُ الكُتُبَ الْمُؤَلَّفَةَ فِي الْأَلْقَابِ مِنْهَا كِتَابُ ابْنِ الْقَرَضِيِّ، وَ«كُشْفُ الثَّقَابِ» لابنِ الجوزي، وَ«نُزْهَةُ الْأَلْبَابِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ، وَ«ذَاتُ الثَّقَابِ» لِلْحَافِظِ الذَّهَبِيِّ . . . وَغَيْرَهَا فَلَمْ يَذْكُرُوا أَنَّ مُطَرِّفًا هَذَا لَقَبٌ، وَذَكَرَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ (مُطَرِّفًا) لَقَبَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَهَذَا غَيْرُ الْمَذْكُورِ . وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي نُزْهَةِ الْأَلْبَابِ: ٨٠ / ١ . فَيَمُنُّ يُلَقَّبُ (الْأَصَمُ) فَقَالَ: مِنْهُمْ . . . «وَمُطَرِّفٌ صَاحِبُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، الْفَقِيه» رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ، وَكَانُوا يَقْدِمُونَهُ عَلَى أَصْحَابِ مَالِكٍ . مَوْلده سنة سبع وثلاثين ومائة، ووفاته سنة ٢٢٠هـ وقيل: ٢٢٤ . وَهُوَ ثَقَّةٌ، ضَعُفَهُ ابْنُ عَدِيٍّ، وَفِي التَّقْرِيبِ: ٢٥٣ / ٢: «ثِقَّةٌ لَمْ يُصَبِّ ابْنُ عَدِيٍّ فِي تَضْعِيفِهِ» .

أخباره في: طبقات ابن سعد: ٤٣٨ / ٥، وكان ابن سعد من تلاميذه، والجرح =

قال عبد الملك: وقوله: «كأئما وتر» . وهو مثل حديث مالك [٣] عن يحيى بن سعيد قال: «إنَّ المصلي ليصلي الصلاة وما فاتته، ولما فاتهُ من وقتها أعظم وأفضل من أهله وماله» [١٢/١ رقم (٢٣)] وسواء فاتهُ أن يصليها مع إمام أو مع غير إمام إذا جاوز وقتها المستحب المرغوب فيه.

قال عبد الملك: قوله: «كأئما وتر أهله وماله» مأخوذ من الوتر، [والعرب تقول: وتر فلان فلاناً أهله وماله، ومنه قوله عز وجل^(١): ﴿وَلَنْ يَرَكُوكَ أَعْمَلَكُمْ﴾ يقول: لن ينقصكم. ومنه قولك: قد وترته حقاً: إذا انتقصته حقاً. - وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (التطفيف)

في حديث مالك الذي رواه عن يحيى بن سعيد: «أنَّ عُمَرَ بن الخطَّابِ انصرفت من صلاة العصر فلقي رجلاً عند خاتمة البلاط لم يشهد العصر، فقال له: ما حبسك عن صلاة العصر؟ فذكر له الرجل شيئاً، فقال عمر: طفقت» [١٢/١ رقم (٢٢)].

= والتعديل: ٣١٥/٨، وثقات ابن حبان: ١٨٣/٩، وتهذيب الكمال: ٧٠/٢٨، وتهذيب التهذيب: ١٧٥/١٠.

(١) سورة محمد (ﷺ): الآية: ٣٥، وأنشد الحافظ ابن عبد البر في «بهجة المجالس»: ٦٦٩/٢، ٦٧٠، لصالح بن عبد القدوس:

إِذَا وَتَرْتَ أَمْرًا فَاحْدَرْ عِدَاوَتَهُ مَنْ يَزْرَعُ الشُّوكَ لَا يَخْصُدُ بِهِ عِنَبًا
إِنَّ الْعَدُوَّ وَإِنْ أَبْدَى بَشَاشَتَهُ إِذَا رَأَى مِنْكَ يَوْمًا فُرْصَةً وَبَنًا
وهما بمعنى قول أكنم بن صبيح: «إِنَّكَ لَا تَجْنِي مِنَ الشُّوكِ الْعِنَبَ» يراجع: أمثال أبي عبيد: ٢٦٤، ٢٧٠... وغيره.

قال عبد الملك: التَّطْفِيفُ: التَّقْصَانُ. أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: لِكُلِّ شَيْءٍ وَفَاءٌ وَتَطْفِيفٌ، ومنه قولُ الله عَزَّ وَجَلَّ^(١): ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ يعني: لِلتَّاقِصِينَ الْكَيْلَ والمِيزَانَ، فَإِنَّمَا مَعْنَى قَوْلِ عُمَرَ لِلرَّجُلِ: طَقَفْتَ، أَي: نَقَصْتَ نَفْسَكَ حَظَّهَا مِنَ الْأَجْرِ إِذْ أَخَّرْتَهَا إِلَى هَذَا الْوَقْتِ، وَإِنَّمَا لَقِيَهُ فِي قُرْبِ الْمَسْجِدِ، وَهُوَ يَرِيدُ الصَّلَاةَ مَعَهُ، وَهُوَ فِي وَقْتِهَا بَعْدُ. فَرَأَى أَنَّهُ مُطَفِّفٌ لَوْقَتِهَا تَارِكٌ لَوْفَائِهَا، فَالْوَفَاءُ - هَاهُنَا - التَّعْجِيلُ لَهَا، وَالتَّطْفِيفُ: التَّأْخِيرُ لَهَا وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتِهَا، وَذَلِكَ أَنَّ سُنَّتَهَا تَعْجِيلُهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا فِي الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ لِلْأَيْمَةِ وَالْجَمَاعَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ وَلِلْعَامَّةِ جَمِيعاً، بِهِ كَانَ الْعَمَلُ وَجَاءَ الْأَثَرُ.

قيل لعبد الملك: ما تفسيرُ خاتمة البلاط؟

قال: آخر الرُّقَاقِ الْمُبْلَطِ فَأَوَّلُهُ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ، وَآخِرُهُ وَهُوَ خَاتِمَتُهُ عِنْدَ الدَّارِ الْبَيْضَاءِ بِسُوقِ الزُّورَاءِ^(٢).

(١) سورة المطففين: الآية: ١.

(٢) الزُّورَاءُ: سوق المدينة الشريفة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، قال الفرزدق [ديوانه]:
[٣٠٧/٢]:

تَحَنُّ بِزُورَاءِ الْمَدِينَةِ نَاقِي
وَيَالَيْتَ زُورَاءَ الْمَدِينَةِ أَصْبَحَتْ
حَيْنَ عَجُولٍ تَرْكَبُ الْبَوَّ رَائِمٍ
بِأَحْفَارٍ فَلَجٍ أَوْ بِسَيْفِ الْكَوَاطِمِ

قال ياقوت في معجم البلدان: ١٧٥/٣ «والزُّورَاءُ: موضعٌ عند سوق المدينة قرب المسجد. قَالَ الدَّأُوْدِي: هو مرتفعٌ كالمنارة، وقيل: بل الزُّورَاءُ: سوقُ المدينة نَفْسُهُ». وأنشد بيتي الْفَرَزْدَقِ. وفي المغانم المطابة: ١٧٣ نقل كلام ياقوت مختصراً ثم قال: والزُّوراء أيضاً: اسم دار عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رضي الله عنه. والدَّأُوْدِيُّ الذي نقل عنه ياقوت هو شارح الموطأ أحمد بن نصر (ت ٤٠٢هـ) واسم شرحه (النَّامِي) لَدَيْ قِطْعَةٍ مِنْهُ مَصُورَةٌ، يَرِاجِعُ الْحَدِيثَ عَنْ شَرْحِهِ فِي الْمُقَدِّمَةِ فِي مَبْحَثِ (شُرُوحِ الْمَوْطَأِ)، وَيُرَاجِعُ عَنِ الْمَوْضِعِ وَفَاءَ الْوَفَاءِ: =

قيل لعبد الملك: فَمَنْ الرَّجُلُ الذي لقيه عُمَرُ عِنْدَ خَاتِمَةِ الْبَلَاطِ لَمْ يَشْهَدْ
الْعَصْرَ مَعَهُ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ عُثْمَانُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح فعل رسول الله (ﷺ)

في حديث مالك الذي رواه عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ
لَيْلَةً بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَأَمَرَ بِلَالاً أَنْ يَكْلَأَ لَهُمُ الصُّبْحَ فَنَامَ حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ،
فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [٤] أَنْ يَقْتَادُوا حَتَّى خَرَجُوا مِنْ ذَلِكَ الْوَادِي، فَقَالَ: هَذَا
وَادٍ بِهِ شَيْطَانٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَتَوَضَّؤُوا وَصَلَّى بِهِمْ» [١٤/١ رقم (٢٦)]. أَيْلِزُ
النَّاسَ إِذَا ابْتَلَوْا بِمِثْلِ ذَلِكَ أَنْ يَفْعَلُوا فَعَلَهُ؟

فَقَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفًا وَابْنَ الْمَاجِشُونِ^(١) يَقُولَانِ: لَا يَلِزُ النَّاسُ فَعَلَ

= ١٢٢٨، وفيه: «وَقَالَ الْبُرْهَانُ بْنُ فَرْحُونَ - عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ -: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا رَفِيَ الْمَنْبِرَ
جَلَسَ ثُمَّ أَذَّنَ الْمُؤَذِّنُونَ وَكَانُوا ثَلَاثَةً يُؤَذِّنُونَ عَلَى الْمَنَابِرِ، وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ، فَإِذَا فَرَغَ الثَّالِثُ
قَامَ فَخَطَبَ، ثُمَّ اسْتَمَرَ ذَلِكَ، فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ وَكَثُرَ النَّاسُ أَمَرَ أَنْ يُؤَذَّنَ بِالزُّورَاءِ عِنْدَ الزُّوَالِ،
وَهُوَ مَوْضِعٌ بِالسُّوقِ لِيَرْتَبِعَ النَّاسُ مِنْهُ، وَهُوَ إِلَى نَاحِيَةِ الْبَقِيعِ...».

(١) مِنْ أُسْرَةٍ عِلْمِيَّةٍ لَهَا قَدَمٌ فِي الرِّوَايَةِ، وَالْمَذْكُورُ هُنَا: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونِ، الْقُرَشِيُّ، التَّيْمِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو مَرْوَانَ، الْمَدَنِيُّ، الْفَقِيهُ، صَاحِبُ مَالِكٍ
رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٢١٢هـ) وَقِيلَ: (٢١٣هـ). رَوَى عَنْ مَالِكٍ، وَمُسْلِمٍ بْنُ خَالِدٍ الرَّنَجِيِّ، وَإِبْرَاهِيمَ
ابْنَ سَعْدٍ، وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الزُّنَادِ، وَوَالِدَهُ عَبْدَ الْعَزِيزِ الْمَاجِشُونِ، وَخَالَه يَوْسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ
الْمَاجِشُونِ. وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْمَزِينُ أَنَّ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ صَاحِبُنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ السُّلَمِيُّ،
وَالزُّبَيْرِيُّ بْنُ بَكَّارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْأَهْلِيُّ، وَيَعْقُوبُ بْنُ سَفْيَانَ الْفَارِسِيُّ... وَغَيْرُهُمْ.
قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الرَّيِّبِيِّ: «كَانَ فِي زَمَانِهِ مَفْتِي
الْمَدِينَةِ». وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «كَانَ فَقِيهًا، فَصِيحًا، دَارَتْ عَلَيْهِ الْفُتْيَا فِي الْمَدِينَةِ فِي
زَمَانِهِ إِلَى مَوْتِهِ، وَعَلَى أَبِيهِ قَبْلَهُ. وَهُوَ فَقِيهٌ ابْنُ فَقِيهٍ، وَكَانَ ضَرِيرَ الْبَصَرِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ عَمِيَ.»

ذلك؛ لأنهم لا يعلمون من ذلك ما علم رسول الله ﷺ، ومن ابتلي بمثل ذلك في ذلك الوادي أو غيره صلى فيه ولم يخرج منه ليصلي في غيره.

قال عبد الملك: والتعريس: النزول بالليل^(١)، لا يسمى نزول المسافر

= في آخر عمره. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو عبيد الأجرى: سمعت أبا داود يقول: «كان عبد الملك بن الماجشون لا يعقل الحديث» وقال البرقي: دعاني رجل إلى أن أمضي إليه، فجتناه فإذا هو لا يدري الحديث أين هو؟! ورؤي له أبا داود في حديث مالك، والنسائي، وابن ماجه.

و«الماجشون»: لقب معرب (ماه كون) سمي به لحمرة وجنتيه، وهو لقب لجده، قال ابن الفرزي في الألقاب: ١٨٩ «ذكر بعض أهل الأخبار أن سكتة بنت الحسين لقبته الماجشون، وقال البخاري: الماجشون بالفارسية الأبيض والأحمر، وقاله ثعلب أيضاً» وزاد ابن الجوزي في كشف الثقاب: ٣٨٩/٢ «قال عمر بن أبي ربيعة: [ديوانه: ٢٨٨]

سَحَرْتَنِي الزُّرْقَاءُ بِالْمَاجِشُونَ إِنَّمَا السَّحَرُ عِنْدَ زُرْقِ الْعِيُونِ

ونقل عن إبراهيم الحربي نحو ما تقدم. وفي ديوان عمر: «من مارون» ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ونقل المحيبي في قصد السبيل: ٤٢٩/٢ أنه لقب معرب معناه: لون القمر

يراجع: نزهة الألباب للمحافظ ابن حجر ١٤٦/٢، وذات الثقاب للمحافظ الذهبي: ٥٤. قال الحافظ ابن حجر: «هو عبدالله بن أبي سلمة المدني، وأولاده عبدالعزيز، ويعقوب، وعبد الملك، ويوسف. ويجوز في جيم (الماجشون) الفتح والضم والكسر ويراجع (تاج العروس). والماجشونية: موضع بالمدينة الشريفة. وفاء الوفاء: ١٢٩٨.

أخباره في: طبقات ابن سعد: ٤٤٢/٥، وتاريخ البخاري الصغير: ٢٥٩/١، ٣٢٩/٢، والمعركة والتاريخ: ٣٦٣/١، وتهذيب الكمال: ٣٥٨/١٨، وسير أعلام النبلاء: ٣٥٩/١، والعبر: ٣٦٣/١، وتهذيب التهذيب: ٤٠٧/٦، وشذرات الذهب: ٢٨/٢. (١) يراجع: العين: ٣٢٨/١، ومختصره: ١٢٩/١، وتهذيب اللغة: ٨٤/٢، والمحكم: ٢٩٨/١، والنهاية: ٢٠٦/٣، والصحاح واللسان والتاج: (عرس).

بالتَّهَارِ تَعْرِيسًا، وكذلك الشَّرَى: هو سَيْرُ اللَّيْلِ، ولا يكونُ سَيْرُ النَّهَارِ سُرَى.

- وسألنا عبدَ الملك بن حبيبٍ عن شرح (الصَّنَابِجِي)

في حديثِ مالِكٍ إلى ماذا نُسب؟ [١/ ٣١ رقم ٣٠].

قال [عبد الملك]: نُسِبَ إلى قَبِيلٍ [يُقَالُ] له صُنَابِج، من قبائلِ اليَمَنِ، وليس باسمِ رَجُلٍ ولا بَلَدٍ، قيلَ لَهُ: فالمخدجي؟ قال: لَقَبٌ^(١).

- وسألنا عبدَ الملك بن حبيبٍ عن شرح (الفَيْحِ) في حديثِ مالِكٍ

الذي رواه عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن عطاء بن يَسَارٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فإذا اشتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنْ الصَّلَاةِ» [١/ ١٥ رقم (٢٧)].

قال عبدُ الملك: الفَيْحُ: شِدَّةُ حَرِّ النَّارِ، وشِدَّةُ حَرِّ الشَّمْسِ، والفَيْحُ من اللَّفْحِ تقول: قد فاحتِ الشَّمْسُ، وهي تَفِيحُ فَيْحًا، وقد فاحَ الطَّيْبُ، وهو يَفُوحُ^(٢) فَوْحًا، فهما في اللَّفْظِ والمعْنَى مُخْتَلِفَانِ، وإنَّما عَنِيَ بِالْحَدِيثِ أَنَّهُ أَمَرَ بِتَأخيرِ صَلَاةِ الظُّهْرِ في الصَّيْفِ.

(١) اسمه: عبد الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ بْنِ عُسَلٍ بْنِ عَسَالٍ المُرَادِيُّ أَبُو عبد الله الصَّنَابِجِيُّ، والصَّنَابِجُ بطنٌ من مُرَادٍ من اليَمَنِ. رحل إلى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِضَ النَّبِيُّ ﷺ وهو بالجُحْفَةِ، فَقَدِمَ المَدِينَةَ، ثُمَّ رَحَلَ إلى الشَّامِ وَأَقَامَ بِهَا، ومَاتَ بِدِمَشْقَ. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٤٤٣/٧، ٥٠٩، وقال: «كَانَ ثِقَةً، قَلِيلَ الْحَدِيثِ وَعَدَّهُ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ تَابِعِي أَهْلِ الشَّامِ، وَفِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنْ تَابِعِي أَهْلِ مِصْرَ، وَتَارِيخُ الدُّورِيِّ: ٣٥٣/٢، وَتَارِيخُ خَلِيفَةَ: ٢٩٣، وَالجَرَجُ وَالتَّعْدِيلُ: ٦٢/٥، وَالاِسْتِيعَابُ: ٨٤١/٢، وَالْإِكْمَالُ: ١٩٩/٥، ١٧٤/٧، وَتهذيب الكمال: ٢٨٢/١٧، وسير أعلام النبلاء: ٥٠٥/٣، والإصابة: ١٠٥/٥.

(٢) في الأصل: «يَفِيحُ».

[شرح غريب كتاب الطَّهارة ^(١)]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن ابن شهاب، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة: «أنَّ رسول الله ﷺ قال: من توضأ فليستثر، ومن استجمر فليوتر» [١/١٩ رقم ٣]. قال عبد الملك: أمّا قوله: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَثِّرْ» فالاستنثار: أَنْ يَسْتَشِيقَ الْمَاءَ ثُمَّ يَنْثُرُهُ، فالاستنشاقُ جَبْذُهُ الْمَاءَ بِجَرِّ نَفْسٍ مِنْخَرِيهِ إِلَى خَيْشُومِهِ، وَالِاسْتِنْثَارُ: نَثْرُهُ إِثَّاهُ مِنْ خَيْشُومِهِ بِدَفْعِ نَفْسٍ مِنْخَرِيهِ إِلَى خَارِجٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَمَنْ اسْتَجَمَرَ فَلْيُوتِرْ» فَإِنَّهُ يَقُولُ: مَنْ تَمَسَّحَ بِالْحِجَارَةِ مِنَ الْغَائِطِ فَلْيَجْعَلْهَا وَثْرًا، يَعْنِي ثَلَاثًا، قَالَ: وَقَدْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَتَأَوَّلُهَا فِي إِجْمَارِ ثِيَابِهِ بِالْمِجْمَرِ، فَكَانَ يَجْمَرُهَا بِوَتَرٍ ^(٢).

(١) الموطأ رواية يحيى: ١٨/١، ورواية أبي مُصْعَب: ٢٠/١، ورواية محمد بن الحسن: ٣٥، ورواية سويد: ٥٣/١، ورواية القعنبي: ٩٥، والاستذكار: ١٥٦/١، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقيشي: ١/٥١، والمتقى لأبي الوليد: ٥٤/١، والقبس لابن العربي: ١٣٨/١، وتنوير الحوالك: ٣٩/١، وشرح الزرقاني: ٤٢/١.

(٢) جاء في الاقتضاب في غريب الموطأ: «قال القاضي أبو الحسن: يجوز أن يقال: أخذ من الاستجمار بالبخور الذي يطيب الرائحة، وهذا يزيل الرائحة القبيحة».

وللتجميم معنى ثالث غير مقصود هنا. قال أبو عمر بن عبد البر في التمهيد: ١٦/١ «والتجميم أيضاً في لسان العرب: أَنْ يُرْمَى بِالْجُنْدِ فِي ثَغْرِ مِنْ ثُغُورِ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فِي الرُّجُوعِ، قَالَ حُمَيْدُ الْأَرْقَطُ:

فَالْيَوْمَ لَا ظُلْمَ وَلَا تَنْبِيرُ

قال عبد الملك بن حبيب: [٥] ونحن نستحبُّ الوترَ في الوجهين جميعاً.

قال عبد الملك بن حبيب: إنَّما اشتُقَّ الاستِجْمارُ بالمِجْمَرِ من الجَمْرِ الَّذِي يُطْرَحُ عليه العُودُ أو غيره من البُخُور، واشتُقَّ الاستِجْمارُ في الغائطِ من الجَمَرَاتِ، وواحدها: جَمْرَةٌ وهي الحِجَارَةُ المَدَوَّرَةُ^(١) التي يُسْتَنْجَى بها التي تُشَبِّهُ [..] ^(٢) أو فوقها قليلاً، فلذلك كان ابنُ عَمَرَ يتأوَّلها في الوجهين جميعاً؛ لاستعمالِ الكلمةِ في هذا وهذا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن محمد بن طخلاء، عن عثمان بن عبد الرحمن عن أبيه: «أنَّه رأى عُمَرَ بنَ الخطَّابِ يَتَوَضَّأُ بالماءِ وضوءاً لِمَا تَحْتَ إِزَارِهِ» [١/ ٢٠ رقم (٦)].

قال عبد الملك بن حبيب: يعني أنَّه كان يَسْتَنْجِي بالماءِ؛ وإنَّما سُمِّيَ الإِزَارُ هَاهُنَا؛ لأنَّ الرَّجُلَ منهم كان يَتَأَزَّرُ بِالْإِزَارِ مَكَانَ السَّرَاوِيلِ.

وَلَا لِعَازِ إِنْ غَرَا تَجْمِيرُ

وقال بعضُ الغَزاةِ المُجَمِّرِينَ:

مُعَاوِيَ إِذَا أَنْ تُجَمَّرَ أَهْلُنَا إِلَيْنَا وَإِنَّمَا أَنْ نُثُوبَ مُعَاوِيَا
أَجَمَّرْتَنَا إِجْمَارَ كِسْرَى جُنُودَهُ وَمَتَيْتَنَا حَتَّى مَلَلْنَا الْأَمَانِيَا

- (١) يُراجع: الزَّاهِر لابن الأنباري: ١٣٧/١، والزَّاهِر للأزهري: ٤٦، ومعاني (جَمَر) ص ١٨٢، ٣٩٠، والاستذكار: ١٧٣/١، والتَّمهيد: ١٤/١١ - ١٦، ويراجع: الصُّحاح واللسان والتَّاج: (جمر).
- (٢) كلمة غيز واضحة في الأصل.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ قال: إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده؟» [٢١/١ رقم (٩)].

قال عبد الملك: معناه: إذا نام جنباً، يقول: لا يدري إذا نام جنباً أين باتت يده؟ لا يدري أوضعها على موضع الجنابة أم لا؟ فذلك الذي لا يجوز له أن يدخل يده في إناء وضوئه إذا أصبح حتى يغسلها، فإن فعل فقد أفسد عليه وضوءه، فأما من بات على غير جنابة فيستحب له أن يغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه استحباباً من غير إيجاب، فإن أدخل يده في وضوئه قبل أن يغسلها فليس يفسد ذلك وضوءه، ولا يضره شيئاً.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الفرط)

في حديث مالك الذي رواه عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة: «أن رسول الله ﷺ قال: أنا [٦] فرطكم على الحوض» [٢٨/١ رقم (٢٨)].

قال عبد الملك: الفرط والفارط: هو المتقدم القوم إلى أي شيء أرادوا إليه، فهو في هذا الحديث فرطهم إلى الحوض ليشربوا منه، وكذلك كل متقدم قوم إلى الماء فهو فرطهم وفارطهم إليه. والفرط - أيضاً -: ما أصيب به الرجل من ولده وحميمه.

أخبرني مطرف، عن مالك، أنه قيل لرسول الله ﷺ - حين أصيب بابنه إبراهيم -: أين نحفر له يارسول الله؟ فقال: مع فرطنا عثمان بن مظعون، وكان

قد مَاتَ قبله بِيسيرٍ، فُدِّنَ في قُربِهِ بمكانٍ من البقيع يُقالُ له: الرَّوْحاءُ^(١).
فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عثمانَ فَرَطَهُ حينَ تَقَدَّمَهُ إلى الآخِرَةِ.

وأخبرني الحِزَامِيُّ، عن سَعِيدِ بنِ سالمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْ نَفْسِهِ فَرَطٌ لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ إِلَّا تَضَرُّعاً، يعني: الولدَ والحَمِيمَ فقالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِكُلَّنَا فَرَطٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مِنْ فَرَطِ الْمُسْلِمِ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ [في الله يُصَابُ بِهِ] فَالْفَرَطُ - هَلْهُنَا -: مَا تَقَدَّمَ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِهِ وَذَوِي مَوَدَّتِهِ إِلَى الآخِرَةِ، ومنه قِيلَ في الصَّلَاةِ عَلَى الصَّبِيِّ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا فَرَطاً» يعني: مُتَقَدِّماً نُؤَجِّرُ عَلَيْهِ. وقد سُمِّيَ السَّلَفُ الْفَرَطُ أَيضاً؛ لِأَنَّهُمْ تَقَدَّمُوا. وقد يَكُونُ الْفَرَطُ - أَيضاً - فيمن تَقَدَّمَ الْقَوْمَ إِلَى حَفْرِ الْقَبْرِ، أو إِلَى ارْتِيَادِ الْمَنْزِلِ وما أَشَبَهَ ذَلِكَ^(٢)، كَذَلِكَ سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَلَامٍ الْبَصْرِيَّ^(٣) يَقُولُ، وَأُنَشِدُنِي

(١) هذا الموضع من البقيع الذي يُعرف بـ«الرَّوْحاء» غير القرية المشهورة من قُرَى المدينة المعروفة بـ«الرَّوْحاء» أيضاً، وقد تردد ذكرها في الحديث. يُراجع وفاء الوفاء: ٨٩٢، ١٢٢٣. وذكر أَنَّ الرَّوْحاءَ بوسط البقيع.

(٢) تفسير معنى الْفَرَطِ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٤٥/١، والغريبين: ٥/١٤٣٦، وغريب ابن الجوزي: ١٨٧/٢، والنهاية: ٤٣٤/٣، ويُراجع: العين: ٤١٨/٧، ومختصره: ٢/٢٧٤، والتَّحْفَةُ في اللُّغَةِ لِلْبُنْدَنِيَّيْنِ: ٥١٤، والجمهرة لابن دريد: ٧٥٤، والزَّاهِرُ لابن الأَنْبَارِيِّ: ٤١٢/١، وتهذيب اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ: ٣٣١/١٣، ومجمل اللُّغَةِ: ٧١٦، والسَّمْعِيُّ: ٢٠/٢٥٥، والصَّحاحُ واللُّسَانُ والتَّاجُ: (فرط).

(٣) هو الإمامُ، النَّاقِدُ، الأديبُ، العَلَّامَةُ، الإخبارِيُّ، البارِعُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ بن عبيدالله الْبَصْرِيُّ الْجُمَحِيُّ، مولاَهُم، وولاهُ لُقْدَامَةُ بن مَطْعُون. حَدَّثَ عن أَبِي عَوَّانَةَ، وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ وغيرهما، وَحَدَّثَ عَنْهُ أَحْمَدُ بن زُهَيْرٍ، وَثَعْلَبٌ، وَأَبُو خَلِيفَةَ وغيرهم. وفاته سنة ٢٣١هـ. وألَّفَ «طبقات الشعراء» ليس له نظيرٌ في فنِّه. طبع بتحقيق وشرح أستاذنا العَلَّامَةُ المحقِّقُ =

لأبي ذؤيب الهذلي - وهو يذكُر حَقَّارَ قَبْرِهِ، وَوَصَفَ قَبْلَ ذَلِكَ حُلُولَ الْمَوْتِ بِهِ - فَقَالَ: (١)

وَقَدْ قَدَّمُوا فُرَاطَهُمْ فَتَأْتَلُوا قَلْبِيَا سَفَاهَا كَالِإِمَاءِ الْقَوَاعِدِ

يعني بالفُرَاطِ: الْمُتَقَدِّمِينَ إِلَى الْقَبْرِ لِيَحْفَرُوهُ. وَالْقَلْبِيَا: الْقَبْرُ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ الْقَبْرَ بِهَا، وَالسَّقْيُ: الْمَدْرُ (٢)، فَالْفَرَطُ: الْمُتَقَدِّمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَقَالَ الْقُطَامِيُّ: (٣)

- = محمود محمد شاكر - حفظه الله - وطبعه في سفرين في مصر أجزل الله له المثوبة، فانفق للكتاب تجويد تأليف، وتجويد شرح وتحقيق ﴿تُرُّ عَلَى تُورٍ﴾. أخباره في: الجرح والتعديل: ٢٧٨/٧، وتاريخ بغداد: ٣٢٧/٥، والأنساب: ٢٩٩/٣، وإنباه الرواة: ١٤٣/٣. وسير أعلام النبلاء: ٦٥١/١٠، والوافي بالوفيات: ١١٤/٣، ١١٥. وله أخ، محدث، فاضل، صدوق، اسمه عبدالرحمن بن سلام، توفي في العام الذي مات فيه أخوه محمد رحمهما الله تعالى. قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: ١٧٤/٦ «قلت: وحكى الحاكم في تاريخه» قال: سُئِلَ صالح بن محمد يعني (جَزْرَةَ) عن عبدالرحمن ومحمد أبني سلام الْجُمَحِيِّينَ فقال: صَدُوقَانِ، وَرَأَيْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَخْتَلِفُ إِلَيْهِمَا».
- (١) شرح أشعار الهذليين: ١٩٢/١، ويراجع: تهذيب اللغة: ١٤/١٣، ٤١١، والمُجمل: ٨٧، والصُّحاح واللُّسَانُ والتَّاج... وغيرها.
- (٢) في شرح أشعار الهذليين: «وسفاها: تُرَابُهَا» وفي اللُّسَانِ: (سَقْي) «والسَّقْيُ: التُّرَابُ، وَخَصَّ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ بِهِ التُّرَابَ الْمَخْرُجَ مِنَ الْبُيْتِ أَوِ الْقَبْرِ، وَأُنْشِدَ ثَعْلَبُ لكَثِيرٍ: [ديوانه: ٣٢١] وَحَالَ السَّقْيُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَالْعِدَا وَرَهْنُ السَّقْيِ غَمْرُ النَّفْيَةِ مَا جُدُ قَالَ: السَّقْيُ هُنَا: تُرَابُ الْقَبْرِ، وَالْعِدَا: الْحِجَارَةُ وَالصُّخُورُ تُجْعَلُ عَلَى الْقَبْرِ...» ثم أنشد بيت أبي ذؤيب المذكور هنا وشرَّحه شرحاً مفصلاً فليراجع هنالك.
- (٣) الْقُطَامِيُّ عُمَيْرُ بْنُ شَيْمٍ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَبَّادٍ، مِنْ بَنِي جُشَمِ بْنِ بَكْرِ، شَاعِرٌ، أُمَوِيٌّ، كَانَ مِنْ نَصَارَى تَغْلِبَ بِالْعِرَاقِ، ثُمَّ أَسْلَمَ. (ت ١٣٠هـ).

=

فَاسْتَعَجَلُونَا وَكَانُوا مِنْ صِحَابَتِنَا كَمَا تَعَجَّلَ فُرَاطٌ لِرُورَادِ

وقال غيره: (١)

= أخباره في: الشعر والشعراء: ٧٢٣، والمؤتلف والمختلف: ٢٧١، والخزانة:

٣٩١/١، وهو صاحب البيت السائر المشهور على الألسن:

قَدْ يُدْرِكُ الْمُتَأَنِّي بَعْضَ حَاجَتِهِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمُسْتَعْجِلِ الزَّلَلُ

ويجوز ضم القاف وفتحها في (القطامي) وهما لفتان، وهو في الأصل اسم الصقر نُقِلَ إلى التسمية (لقب) لهذا الشاعر ولغيره، كما في المؤتلف والمختلف، ولم يذكره المؤلفون في الألقاب، وأشهرهم ابن الجوزي والحافظ ابن حجر، ذكرا القطامي، والد الشرقي بن القطامي الإخباري الأديب النسابة، ولا شك أن الشاعر هذا أكثر شهرة.

والبيت الذي أورده المؤلف في ديوانه: ٩٠ أنشده الوقيشي واليقريني في كتابيهما، وهو في غريب أبي عبيد: ٤٥/١، والتمهيد: ٢٢٥/٢، والاستذكار: ٢٤١/١. وأنشده السيوطي في الهمع: ٩/١ (لنزال) وهو خطأ ظاهر، وليست رواية أخرى؛ لأن البيت من قصيدة دالية هي من أشهر شعره يمدح بها زُفَرَ بْنَ الحَارِثِ الْكِلَابِيَّ؛ أولها:

مَا عَتَادَ حُبِّ سُلَيْمَى حِينَ مَعْتَادِ	وَلَا تَقْضَى بِوَادِي دَيْهَانِ الطَّادِي
إِلَّا كَمَا كُنْتَ تَلْقَى مِنْ صَوَاحِبِهَا	وَلَا كَيَوْمِكَ مِنْ غَرَاءِ وَرَادِ
بَيْضَاءَ مَحْطُوطَةِ الْمَتْنَيْنِ بِهَكْنَةٍ	رَبَّاءِ الرِّوَادِ لَمْ تُنْغَلِ بِأَوْلَادِ
مَا لِلْكَوَاعِبِ وَدَعْنَ الْحَيَاةَ كَمَا	وَدَّعْنِي وَاتَّخَذْنَ الشَّيْبَ مِيعَادِ
أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةً	وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادِ

ثم قال في آخرها:

حَتَّى إِذَا كَانَتِ النَّيْرَانُ بَيْنَهُمْ	لِلْحَرْبِ يُوقَدَنَّ لَا يُوقَدَنَّ لِلزَّادِ
وَاسْتَعَجَلُونَا والبيت
نَقَرُهُمْ لَهْذِمَاتٍ نَقْدُ بِهَا	مَا كَانَ خَاطَ عَلَيْهِمْ كُلُّ زَرَادِ
أَبْلَغَ رَيْبَةٍ أَغْلَاهَا وَأَسْفَلَهَا	أَنَا وَقَيْسًا تَوَافَيْنَا لِمِيعَادِ

(١) هو طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ الْبَكْرِيُّ، والبيت في ديوانه: ١٦٦ وفيه (أصواتهم) ويراجع: غريب =

فَأَنَارَ فَارِطُهُمْ غَطَاطًا جُثْمًا أَصْوَانُهُ كَتَرَا طُنِ الْفُرْسِ
يعني أنه لم يجد في الرِّكِيَّةِ ماءً، إِنَّمَا وَجَدَ غَطَاطًا، وهو القَطَا.
- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ قوله في حديثِ مالكٍ
«هَذَا فَلَا يُذَادَنَّ [رَجَالٌ]»^(١) عَنْ حَوْضِيٍّ.

قال [عبدُ الملكِ]: يقولُ: فلا يُطْرَدَنَّ رجلٌ عن حَوْضِيٍّ كقولِهِ: فليحذر
[٧] رجلٌ أن يُطْرَدَ عن حَوْضِيٍّ، يعني بتبديلِ العملِ بعده وفراقِ ما فارَقَهُم عليه
من الاستقامة في دينهم.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ (الطَّوَّافِينَ) و(الطَّوَّافَاتِ)
في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طَلْحَةَ، عن
حُمَيْدَةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدَةَ^(٢) بنِ فَرْوَةَ، عن خالتها كَبْشَةَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ - وكانت
تَحْتَ ابْنِ أَبِي قَتَادَةَ -: «إِنَّ أَبَا قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَكَبَتْ لَهُ وَضُوءًا، فجاءت هِرَّةً
لَتَشْرَبَ مِنْهُ فَأَصْغَى لَهَا الْإِنَاءَ حَتَّى شَرِبَتْ، قالت كَبْشَةُ: فرأني أنظر إليه فقال:
أَتَعْجِبِينَ يَا بِنْتَ أَخِي، فقلتُ: نَعَمْ، فقال: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: إِنَّهَا لَيَسْتِ
بِنَجَسٍ، إِنَّمَا هِيَ مِنَ الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ أَوْ الطَّوَّافَاتِ» [٢٢/١، ٢٣ رقم (١٣)].

= الحديث لأبي عبيد: ٤٥/١، وتهذيب اللغة: ٣٣١/١٣، ورواية المؤلف في مقياس اللغة:
٤٠٤/٢، ٣٨٤/٤، ومجمل اللغة: ٣٨٢. وعن أبي عبيد في التمهيد: ٢٥٥/٢٠،
والاستذكار: ٢٤١/١.

- (١) في الأصل: «رَجُلٌ» والتَّصْحِيحُ من الموطأ: ٢٩/١ رقم ٢٨.
(٢) في الأصل: «عُبَيْدٌ».

قال عبدُ الملك: يعني بقوله: «الطَّوافِينَ أَوْ الطَّوَافَاتِ» خَدَمَ الْبَيْتِ الذُّكُورَ وَالْإِنَاثَ، يَقُولُ: هِيَ فِي اخْتِلَاطِهَا^(١) بِأَهْلِ الْبَيْتِ وَتَطَوَّافِهَا عَلَيْهِمْ كِبَعْضِ الْخَدَمِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ - عَزَّ وَجَلَّ -: ^(٢) ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَعِذَّكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهْرِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ فَإِنَّمَا عَنَى الْمَمَالِكُ. وَقَالَ فِي آيَةٍ أُخْرَى: ^(٣) ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ﴾ يَعْنِي الَّذِينَ يَخْدُمُونَهُمْ. وَلِذَلِكَ قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ^(٤): إِنَّمَا الْهَرَّةُ كِبَعْضِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّمَا هِيَ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ، يَعْنِي أَنَّهَا لَا تُنَجِّسُ مَا شَرِبَتْ مِنْهُ.

- وسألنا عبدَ الملكَ بنَ حَبِيبٍ عن شرح حديث مالك:

الذي رَوَاهُ عن مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عن مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عن أُمِّ وَلَدِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «اخْتِلَاطُهَا».

(٢) سُورَةُ النُّورِ: آيَةُ ٥٨.

(٣) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ: آيَةُ ١٧.

(٤) هُوَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْعَلَّامَةُ الْمُفْتِي الْفَقِيهَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ يَزِيدَ بْنِ قَيْسٍ... النَّخَعِيُّ الْيَمَانِيُّ الْكُوفِيُّ

أَبُو عَمْرَانَ (ت ٩٦هـ) عَنْ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ سَنَةً. تَابِعِيٌّ أَدْرَكَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ وَرَأَى أُمَّ

الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - وَكَانَ مُحَدِّثًا، ثَقَّةً، صَاحِبَ سُنَّةٍ. أَخْبَارُهُ فِي:

طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ: ٦/ ٢٧٠، وَتَارِيخِ الْبَخَارِيِّ: ١/ ٣٣٣، وَوَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ: ١/ ٢٥، وَسِيرِ

أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: ٤/ ٥٢٠، وَشَذَرَاتِ الذُّهَبِ: ١/ ١١١.

لإبراهيم بن عوف: أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ فقالت: إنني امرأة أُطِيلُ ذَنِيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَكَانِ الْقَدِيرِ؟ فقالت أم سلمة: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُطَهِّرُهُ مَا بَعْدَهُ» [١/ ٢٤ رقم (١٦)].

قال عبد الملك بن حبيب: إنما معناه في الْقَشْبِ^(١) الْيَابِسِ فذلك الذي يُطَهِّرُهُ ما بعده من الأرض الثَّقِيَّةِ، يعني أنه ليس بَنَجَسٍ [٨] ما مسَّ اليابس من النَّجَاسَةِ، فأما ما كان من ذلك رَطْباً فليس يُطَهِّرُهُ إِلَّا الْغَسْلُ بالماء.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الاستطابة) في حديث مالك الذي رواه عن هشام بن عروة عن أبيه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْإِسْتِطَابَةِ فَقَالَ: أَوَّلًا يَجِدُ أَحَدُكُمْ ثَلَاثَةَ أَحْجَارٍ؟!» [١/ ٢٨ رقم (٢٧)].
قال عبد الملك: الاستطابة: هي الاستنجاء بالحجارة، وإنما اشتُقَّتْ من الطَّيِّبِ؛ لأنه يُطَيَّبُ جَسَدُهُ بِالْإِسْتِنْجَاءِ مما عليه من الْحَبَثِ، تقولُ منه: قد اسْتَطَابَ الرَّجُلُ فهو مُسْتَطِيبٌ، وقد أَطَابَ نَفْسَهُ فهو مُطِيبٌ، قال: أَعَشَى بَكَرٍ يَذْكُرُ رَجُلًا:^(٢)

يَا رَحِمًا قَاطَ عَلَيَّ مَطْلُوبٍ
يُعْجَلُ كَفَّ الْخَارِيءِ الْمُطِيبِ

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (المكارية) في حديث مالك الذي رواه عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ؟ إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى

(١) في اللسان: (قشب): «الْقَشْبُ: الْيَابِسُ الصُّلْبُ».

(٢) يهجو وائل بن شرحبيل بن عمرو بن مرثد، كذا في ديوانه (الصُّبْحُ المنير): ١٨٤. ويراجع: غريب الحديث لأبي عبيد: ١/ ١٨١، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٤٠/ ١٤ وغيرهما.

المَكَارِهِ، وكثرة الخطأ إلى المَسَاجِدِ، وانتظارُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، فَذَلِكُمُ الرِّبَاطُ». قال عبدُ الملك: يعني بقوله: «إِسْبَاغُ الوُضُوءِ عَلَى المَكَارِهِ» إِكْمَالُهُ وإِتْمَامُهُ فِي شِدَّةِ البَرْدِ والرَّيْحِ، أَوْ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، وَالْأَحْيَانِ الَّتِي يَتَقَلُّ فِيهَا مَسُّ المَاءِ، حَاضِرًا كَانَ أَوْ بَادِيًا أَوْ مُسَافِرًا.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح (العُرَّاءِ المُحَجَّلِينَ) فِي حَدِيثِ مالِكِ الَّذِي رَوَاهُ العَلَاءُ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُمْ قَالُوا: يَارَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ نَعْرِفُ مَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنْ أُمَّتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: يَأْتُونَ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنَ الْوُضُوءِ» [٢٨/١ رقم (٢٨)].

قال عبدُ الملك: يعني بالغُرَّةِ وَالتَّحْجِيلِ: غَشِيَانِ النُّورِ وَجُوهَهُمْ وَأَطْرَافَهُمْ فِي الْمَحْشَرِ، وَفِي الْمَوْقِفِ عِنْدَ الْحِسَابِ [٩].

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح حَدِيثِ مالِكِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُخْصُوا، وَاعْمَلُوا. وَخَيْرُ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ، وَلَا يُحَافِظُ عَلَى الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ» [١/٣٤ رقم (٣٦)] قال عبدُ الملك: يعني بقوله: «وَلَنْ تُخْصُوا» وَلَنْ تُطِيقُوا كُلَّ الاسْتِقَامَةِ وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ اللَّهِ حِينَ كَانَ فَرَضُ قِيَامِ اللَّيْلِ: ^(١) ﴿عَلِمَ أَنَّ تُخْصَوْهُ﴾ يَقُولُ: عِلْمُ أَنَّ لَنْ تُطِيقُوهُ ﴿فَنَابَ عَلَيْكُمْ﴾.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح حَدِيثِ مالِكِ [الَّذِي رَوَاهُ] عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: «أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الْوُضُوءِ مِنَ الْغَائِطِ بِالمَاءِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنَّمَا ذَلِكَ وَضُوءُ النِّسَاءِ»

(١) سورة المزمل: الآية: ٢٠.

[١/٣٣ رقم (٣٤)].

قال عبدُ الملك: يعني بالوضوء من الغائط بالماء: الاستنجاء، ويعني سعيّد بقوله: «إنّما ذلك وضوء النساء» أنّ نساءهم^(١) كنّ يستنجين بالماء فيما مضى، وأنّ الرجال كانوا يكتفون بالتمسح بالحجارة، ثمّ رجّع الأمر في الرجال والنساء في الاستنجاء بالماء، فلسنا نجيز الاستنجاء بالحجارة اليوم إلّا لمن لم يجد الماء، فأما من وجد الماء فلا نجيز ذلك له، ولا نبيح الفتيا به، ولا رخصة لأحد أن يقول: إنّ من مضى كانوا يفعلون ذلك؛ لأنّه أمر قد ترك وجزى العمل بخلافه.

وقد حدّثني أسدُ بنُ موسى^(٢) وغيره، عن السريّ بن يحيى، عن أبان بن

(١) في الأصل: «نساءهنّ».

(٢) هو أحدُ شيوخ المؤلف، أكثر من الرواية عنه في مؤلفاته، وأكثر من إسناده إليه في كتابه «الذخائر والتّحف» أو «وصف الفردوس». وهو مشهور عند المُحدّثين بـ«أسد السّنة» من أحفاد الوليد بن عبد الملك (الخليفة) اسمه كاملاً: أسدُ بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مَرْوان المَرْوانيّ، الأمويّ، القرشيّ، المصريّ، المحدث (ت ٢١٢هـ). روى عن سفيان بن عُيينة، وسليمان بن المغيرة، وأبي الأحوص سلام بن سليم، وشريك ابن عبد الله، وشعبة بن الحجاج، ووكيع بن الجراح. . وغيرهم. روى عنه أحمد بن صالح المصري، وابنه سعيد بن موسى، وعبد الملك بن حبيب المالكي (صاحبنا) ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم البرقي. وثقه السّائي وقال: «ولو لم يُصنّف كان خيراً له» وضعّفه ابنُ حزم، وردّ تضعيفه. ويُقال: إنه أوّل من صنّف المُسند. أخباره في: التاريخ الكبير للبخاري: ٤٩/٢، والجرح والتّعديل: ٣٣٨/٢، وجمهرة أنساب العرب: ٩٠، وسير أعلام النبلاء: ١٦٢/١٠، وميزان الاعتدال: ٢٠٧/١، وتهذيب التّهذيب: ٢٦١/١، وحسن المُحاضرة: ٣٤٦/١، والشّدرات: ٢٧/٢ وغيرها.

أبي عيَّاش قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ^(١) ﴿فِيهِ رِجَالٌ مُحِشَرُونَ أَنْ يَطْهَرُوا﴾ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ ^(٢) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ لَقَدْ أَثْنَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ فِي الطَّهْرِ فَمَا كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ مِنَ الْحَاجَتَيْنِ كِلْتَاهُمَا، وَيَكْتُمُ ذَلِكَ بَعْضُنَا عَنْ بَعْضٍ». قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَنْجُوا بِالْمَاءِ فَإِنَّهُ أَطْيَبُ وَأَطْهَرُ».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح اختلاف رواية مالك [١٠] في (المدي) روي عن أبي النضر، عن سليمان بن يسار، عن المقداد بن الأسود: «أنه سأل رسول الله ﷺ عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه؟ فقال: إذا وجد ذلك أحدكم فليَنْضَحْ فَرْجَهُ وَلْيَتَوَضَّأْ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ» [٤٠/١] رقم (٥٣). وروى عن يحيى بن سعيد: أنه سمع رجلاً يسأل سعيد بن المسيب فقال: إني أجِدُ الْبَلَلَ وأنا أَصْلِي أَفَأَنْصَرِفُ؟ فقال له سعيد: لو سأل على فِخْذِي ما انصرفْتُ حتَّى أَقْضِيَ صَلَاتِي». [٤١/١] رقم (٥٦). وروي عن الصلت بن زَيْد ^(٢) أنه قال: «سألت سليمان بن يسار عن الْبَلَلِ أجده؟ فقال: انضَحْ ما تَحْتَ ثَوْبِكَ بِالْمَاءِ، وأَلْهُ عَنْهُ» [٤١/١] رقم (٥٧). قال عبد الملك: ليس هذا باختلاف من الرواية ولكنه على تأويل ومعنى؛ فتأويل حديث المقداد أنه في غير المُسْتَنْكَح الذي إنما يُصْبِيهِ عند دنوه

(١) سورة التوبة: الآية: ١٠٨.

(٢) زَيْدٌ تصغير زَيْدٍ، وهو ابن الصلت المدني، أبوه الصلت صحابي. يراجع: الإصابة: ٤٤٤/٣، وَضَبَطُ زَيْدٌ في الإكمال: ١٧١/٤، عن طبقات ابن سعد: ١٣/٥، ويراجع: توضيح المشتبه: ٢٧٠، ٢٧١، وربما صحف إلى «زَيْدٍ».

إلى أهله، أو ما أشبه ذلك من مقاربة الشهوة، فذلك الذي يوجب الوضوء، وتأويل حديث سعيد بن المسيّب وسليمان بن يسار؛ أنّه في المُستنكح الذي يَسْلَسُ ذلك منه على غير مقاربة شهوة، ولا تعرّضٍ للذة؛ فذلك الذي ينقض وضوءاً، ولا يقطع صلاة إن عرض [له] ذلك فيها؛ لأنّه كَمَرَضٍ من الأمراض، إلّا أنّ مالكا كان يَسْتَحِبُّ له أن يُجَدِّدَ وضوءه لكلِّ صلاة، كما يَسْتَحِبُّ ذلك للذي يَسْلَسُ منه البول، وللمُستحاضة، وذلك فيهم ثلاثهم استحبابٌ وليس إيجاباً.

قيل لعبد الملك: فما معنى التَّضَحُّ الذي أمر به رسول الله ﷺ [المِقْدَاد] في حديثه؟ فقال: معناه: الغسل بالماء، لا يُجْزَى في مثل ذلك إلّا الغسل بالماء.

قيل له: فما التَّضَحُّ الذي يُجْزَى الثَّوبُ إذا أصابته الجنابة فغسل ما رأى وتَضَحَّ ما لم ير؟ فقال: هو الرَّشُّ، أن يَرشَّ الثَّوبَ رَشًّا خَفِيفًا.

قيل له: فَمَنْ جَهِلَ فَصَلَّى فلم يَتَضَحَّ وقد غَسَلَ ما رأى؟ قال: صلاته تجزؤه؛ لأنَّ التَّضَحَّ في هذا اسْتِطْهَارٌ من بعدِ الغسلِ لِتَطْيِبِ النَّفْسِ عليه، فَمَنْ جَهِلَهُ وَتَرَكَهُ لم يَنْقُضْ ذلك صلاته، وكذلك سَمِعْتُ مُطَرِّفًا وابنَ نافعٍ يقولان.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الفرق) في حديث مالك

الذي رواه عن ابن شهاب، عن عُرْوَةَ، عن عائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

كَانَ يَغْتَسِلُ مِنْ إِنْاءٍ هُوَ الْفَرْقُ مِنَ الْجَنَابَةِ» [١/ ٤٤ رقم (٦٨)].

قال عبد الملك: سألتُ مُطَرِّفًا عنه وعن قَدْرِهِ فقال لي: كان مَكْنِيًّا لَمْ

خَشَبْ يُكَالُ بِهِ وَيُغْتَسَلُ بِهِ، وَكَانَ مَالِكٌ يُصَغِّرُهُ وَيَقُولُ: كَانَ كَقَدْرِ الصَّاعِ أَوْ فَوْقَهُ قَلِيلًا. (١)

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِلْحَرَبِيِّ: ٣٤٨/٢، وَغَرِيبُ ابْنِ قَتِيْبَةَ: ١٦٣/١،

وَغَرِيبُ الْخَطَّابِيِّ: ٦٧٤/١، وَالْغَرِيِّينَ: ٥/ ١٤٤١، وَالنَّهْأَةَ: ٤٣٧/٣. وَيراجع: =

قال عبد الملك: وتصديق قول مالك أنه كان كالصاع أو أكثر منه قليلاً: أن أسد بن موسى وعبد الله بن المغيرة^(١) حدثاني عن الربيع بن صبيح، عن الحسن: «أن رسول الله

= وتهذيب اللغة للأزهري: ١٠٣/٩، والزاهر له: ٢١٠، والصحاح واللسان والتاج: (فرق). قال الحربي: «مكيالٌ مقداره ثلاثة أصع، والصاع كيلاً كيلجَةً...». وقال ابن الأثير في النهاية: «الفرق - بالتحريك - مكيالٌ يسع ستة عشر رطلاً، وهو اثنا عشر مuddاً، أو ثلاثة أصع عند أهل الحجاز، وقيل: الفرق: خمسة أقساط، والقسط نصف صاع، فأما الفرق - بالسكون - فمائة وعشرون رطلاً». وأغلب العلماء على أن الفرق ثلاثة أصوع، ولم يقل أحد منهم أنه صاع سوى المؤلف رحمه الله وغفر له، ولا أدري ما صحة ذلك؟ قال الحافظ ابن عبد البر في الاستذكار: ٣٣٦/١ «أما الفرق فيتحريك الراء، وقد روي عن يحيى وغيره بإسكان الراء، قال الخليل بن أحمد: الفرق مكيالٌ. وقال ابن وهب: الفرق: مكيالٌ من خشب. وكان ابن شهاب يقول: إنه يسع خمسة أقساط بأقساط بني أمية. وقد فسر محمد بن عيسى الأعشى الفرق بثلاثة أصوع، قال: وهي خمسة أقساط. قال: وفي الخمسة أقساط اثنا عشر مuddاً بمد النبي ﷺ. قال ابن مزيّن: قال لي عيسى بن دينار: قال لي ابن القاسم وسفيان بن عيينة: الفرق يحمل ثلاثة أصوع، وهذا كله قريبٌ بعضه من بعض». أقول: ابن مزين وابن دينار من شراح الموطأ.

يراجع: العين: ١٤٨/٥، ومختصره للزبيدي: ٥٧٠/١ وضبطه فيه بإسكان الراء ولعلها من سهو المحقق أو على لغة؟ كما مر في نص الحافظ ابن عبد البر. (١) عبد الله بن المغيرة هذا من شيوخ المؤلف أسند عنه روايات أخرى هكذا: «حدثني ابن المغيرة». وربما جاء في بعض كتبه (حدثني المغيرة) وسياق السند يدل على أنه ابن المغيرة هذا، وفتشت عنه في الكتب فلم أجده، إلا أن يكون عبد الله بن محمد بن المغيرة الكوفي. قال ابن أبي حاتم: سكن مصر، وروى عن عمه حمزة بن المغيرة، وروى عنه الفضل بن يعقوب الرضاخي، سمعت أبي يقول: هو عمّ علان بن المغيرة المصري، وليس بالقوي. الجرح والتعديل: ١٥٨/٥. وإراجع: الكامل لابن عدي: ١٥٣٣، ولسان الميزان: ٣٣٢/٣. ومما يرجح أنه المقصود؛ روايته عن مسعر في كثير من أحاديثه التي رواها ابن =

ﷺ: كَانَ يَتَوَضَّأُ بِقَدْرِ الْمُدِّ [١١]. وَيَغْتَسِلُ بِقَدْرِ الصَّاعِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (مَسَّ الْخِتَانِ الْخِتَانُ) في حديث مالك الذي رواه عن ابن شهاب، عن سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، وَعَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا مَسَّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ» [١/ ٤٥ رقم (٧١)].

قال عبد الملك: معناه أن يمسَّ الختانُ الختانَ معتدلاً في الثقب، فأما أن يمسَّ الختانُ الختانَ من ظاهرٍ وهو زاهقٌ إلى أسفل أو إلى فوق ولم تغب الحشفة فلا يجبُ الغسلُ. هلكذا فسره لي مُطَرِّفُ وابنُ الماجشون وغيرُهُما عن مالك.

قال عبد الملك: ومسَّ الختانُ الختانَ معتدلاً في الثقب مثل قولهم: «إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ وَجَبَ الْغُسْلُ» ومثل قولهم: «إِذَا التَّقَى الْخِتَانَانِ وَجَبَ الْغُسْلُ»؛ لأنَّ الْخِتَانَيْنِ لَا يَلْتَقِيَانِ وَلَا يَمَسُّ الْخِتَانُ الْخِتَانَ مُعْتَدِلاً فِي الثَّقْبِ إِلَّا بَعْدَ الْمُجَاوِزَةِ وَغَيْبِئِيَّةِ الْحَشْفَةِ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْغُسْلُ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا أَكْسَالًا^(١) أَوْ أَنْزَلًا.

= حبيب في مؤلفاته، وقد أسند إليه ابن عدي أحاديث عن مسعر، وذكر الحافظ المزي في ترجمة (مسعر) في تهذيب الكمال: ٤٦٤/٢٧ من بين الآخذين عنه عبد الله بن محمد بن المغيرة. يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - عفا الله عنه -: «رأيت ترجمته في كتاب «طبقات علماء إفريقية» لأبي العَرَبِ التَّمِيمِيِّ: ٨٠ قال: «ومن القادمين إلينا عبد الله بن المغيرة الكوفي». سمع سفيان الثوري، ومن كبار الكوفيين: مسعر بن كدام، وعمر بن ذرّ، وفطر بن خليفة، روى عنه من أهل إفريقية جماعة، منهم سليمان بن عمران. وهو الذي يحدث عنه ابن حبيب في «واضحته» وذكر أخباراً غير حسنة عنه والله تعالى أعلم.

(١) الإكسال: الفتور عن الجماع.

مَغِيبُ الْحَشْفَةِ يَوْجِبُ سَبْعًا مِنَ السُّنَّةِ ؛ يَوْجِبُ الْغُسْلَ ، وَيُوجِبُ الْحَدَّ ، وَيُوجِبُ الْمَهْرَ ، وَيُوجِبُ الْحِصْنَ ، وَيُفْسِدُ الْحَجَّ ، وَيُفْطِرُ الصَّائِمَ ، وَيُحِلُّ الْمُطْلَقَةَ .

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالِكٍ

الذي رواه عن إسماعيل بن أبي حَكِيمٍ ، عن عطاءِ بن يسارٍ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَبَّرَ فِي صَلَاةٍ مِنَ الصَّلَوَاتِ ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيْهِمْ بِيَدِهِ أَنْ امْكُثُوا ، فَذَهَبَ ثُمَّ رَجَعَ وَعَلَى جِلْدِهِ أَثَرُ الْمَاءِ فَأَتَمَّ الصَّلَاةَ بِالنَّاسِ » [١/ ٤٨ رقم (٧٩)] .

قال عبدُ الملكِ : كان هذا خاصًّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وليس بجائزٍ لغيرِهِ وهذا من خاصِّ حديثِهِ فَإِنَّ مِنْ حَدِيثِهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ خَاصًّا وَعَامًّا ، وَنَاسِخًا وَمَنْسُوخًا ، وَمِنْ أَصَابِهِ مِثْلُ هَذَا مِنَ الْأُتْمَةِ قَدَّمَ مَنْ يُتِمُّ بِهِمْ ، وَقَدْ أَخْطَأَ مِنْ حَكَيٍّ عَنْ ابْنِ نَافِعٍ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِمَنْ بَعْدَهُ ، وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى خَطئه أَنَّ الْإِمَامَ الَّذِي يَذْكُرُ وَقَدْ أَحْرَمَ وَأَحْرَمَ النَّاسُ خَلْفَهُ أَنَّ عَلَيْهِ غُسْلًا أَوْ وُضُوءًا فَرَجَعَ فَاغْتَسَلَ أَوْ تَوَضَّأَ قَدْ انْتَقَضَ عَلَيْهِ إِحْرَامُهُ الْأَوَّلُ ، وَصَارَ أَنْ رَجَعَ إِلَى إِمَامَةِ الْقَوْمِ مُخْرِمًا بَعْدَهُمْ ، فَكَيْفَ يَجُوزُ لِقَوْمٍ أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُمْ قَبْلَ إِحْرَامِ إِمَامِهِمْ إِذْ تَكُونُ صَلَاتُهُمْ فَاسِدَةً مُتَقِصَّةً ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا خَاصًّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ [١٢] ، وَلَعَلَّهُ قَدْ أَمَرَهُمْ بِنَقْضِ إِحْرَامِهِمْ الْأَوَّلِ ، وَابْتِدَاءِ الْإِحْرَامِ بَعْدَ إِحْرَامِهِ الثَّانِي ، وَهَكَذَا فَسَّرَهُ لِي مُطَرِّفُ وَابْنُ الْمَاجْشُونِ وَغَيْرُهُمَا مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ أَيْضًا .

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ (تَرِبَتْ يَمِينُكَ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ

الذي رواه عن ابنِ شهابٍ ، عن عُرْوَةَ : أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : الْمَرْأَةُ تَرَى فِي الْمَنَامِ مِثْلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ أَتَغْتَسِلُ ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : نَعَمْ فَلَتَغْتَسِلْ . فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ : أَفَ لَكَ ، وَهَلْ تَرَى ذَلِكَ الْمَرْأَةُ ؟ ! فَقَالَ لَهَا

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، وَمِنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّبَهُ؟» [١/ ٥١ رقم (٨٤)].

قال عبدُ الملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «تَرَبَّتْ يَمِينُكَ» فَإِنَّ مَالِكًا كَانَ يَقُولُ: معناه: اسْتَغْنَتْ يَمِينُكَ، ذَهَبَ إِلَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَدْعُو عَلَى عَائِشَةَ وَلَكِنْ دُعَاءَ لَهَا.

قال عبدُ الملك: وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا اسْتَغْنَى قَالُوا: أَتَرَبَ فَلَانٌ بِالْأَلْفِ^(١)، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: غِنِي مُتَرَبٍّ، معناه: كَثِيرُ الْغِنَى، وَإِذَا افْتَقَرَ قَالُوا: تَرَبَ فَلَانٌ بِغَيْرِ الْأَلْفِ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوْ يَسْكِنُوا دَا مَرَّةٍ﴾ يَقُولُ: ذَا مَسْكَنَةٍ وَحَاجَةٍ فَمَعْنَى قَوْلِهِ: «تَرَبَّتْ يَمِينُكَ» افْتَقَرَتْ يَمِينُكَ، وَلَوْ أَرَادَ الْغِنَى لَقَالَ: أَتَرَبَّتْ يَمِينُكَ، فَوَجَّهَ الْحَدِيثَ عِنْدَنَا: ^(٣) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَتَعَمَّدِ الدُّعَاءَ عَلَيْهَا بِالْفَقْرِ، وَلَمْ يَقْصُدْ قَصْدَ ذَلِكَ وَلَكِنَّهَا كَلِمَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَرَبِ يَقُولُونَهَا وَهُمْ لَا يَرِيدُونَ وَقَوَعَ الْعُقُوبَةُ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي زَوْجَتِهِ صَفِيَّةَ: ^(٤) - حِينَ قِيلَ لَهُ يَوْمَ التَّفَرِّ بِمَنْى فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَقَدْ حَجَّ مَعَهُ أَزْوَاجُهُ يَوْمَئِذٍ - إِنَّ صَفِيَّةَ حَائِضٌ فَظَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ أَفَاضَتْ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ تَحِيضَ فَقَالَ مُغْضَبًا: - حِينَ خَافَ أَنْ تَحْسِبَهُ عَنِ التَّفَرِّ حَتَّى تَطْهَرَ فَتُفِيضَ بِالْبَيْتِ - «عَفَرْتُ حَلْقِي مَا أَرَاهَا إِلَّا حَائِضَتَنَا، قِيلَ

(١) اللَّفْظَةُ مَفْسُورَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٩٣/٢، ٩٤، وَغَرِيبِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ: ١٠٥/١، وَالنِّهَايَةُ: ١٨٤/١، وَبِرَاجِعٍ: فَعَلْتُ وَأَفْعَلْتُ لِلزَّجَاجِ: ١٣، وَتَهْذِيبِ اللُّغَةِ: ٢٧٢/١٤، وَالاسْتِذْكَارُ: ٣٦٩/١، وَالصُّحَااحُ، وَاللِّسَانُ، وَالتَّاجُ: (تَرَبَّ).

(٢) سُورَةُ الْبَلَدِ: آيَةُ: ١٦.

(٣) هُوَ تَوْجِيهِ أَبِي عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ.

(٤) هِيَ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ صَفِيَّةُ بِنْتُ حُثَيْبٍ بْنِ أَخْطَبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - كَذَا فِي الْمَصَادِرِ.

له : إنها قد فاضت قبل أن تحيض ، قال : فلا بأس إذاً .

قال عبد الملك : وهذه الكلمة جارية على ألسنة العرب عند الغضب على المرأة أن يقولوا عقرى حلقى^(١) ، أي : عقرها الله ، حلقها الله ، فقال لها رسول الله ﷺ وهي منه بالمكان الذي به الزوجة ، فلم يحمل ذلك منه على إرادة وقوع ذلك بها ، إلا على ما قد جرى من كلام العرب ، غير مُريد إنزال ذلك بها ، أولاً ترى أن من كلام العرب الجاري على ألسنتهم في الحبيب ، والبغض ، والقريب ، والبعيد ، وعند المدح والذم ، لا أم لك ، لا أب لك ، لا أرض لك ، وهو في أشعارهم كثير قال كعب بن سعد الغنوي - يرثي أخاه^(٢) :- [١٣]

(١) قال أبو عبيد في غريب الحديث : ٩٤/٢ « قال أبو عبيد : إنما هو عندي : عقرأ وحلقأ وأصحاب الحديث يقولون : عقرى حلقى » وعنه في الفائق : ١٠/٣ وزاد : « أي : عقر جسدُها وأصببت بداء في حلقها ، وقال سيوبة : يقال : عقرته أي : قُلت له : عقرأ ، وهذا نحو سقيته وفديته . ويحتمل أن يكونا مصدرين على (فَعَلَى) بمعنى العقر والحلق كما قيل : الشكوى للشكوى ، ودغرى لا صفى ، بمعنى ، اذغروا [اذغروا] ولا تُصافوا صفأ ... » .

(٢) البيت من قصيدة له في رثاء أخيه أبي المغوار ، أوردها الأصمعي في الأسمعيات : ٩٣ فما بعدها ، قال : « قال أبو سعيد : عن حبيب بن شاذب - رجل من أهل نجد مُسرٍ - عن أبيه قال : أنشدنيها كعب بن سعد الغنوي موافقاً لي براذان :

أخي ما أخني لا فاحش عند يتيه	ولا ورع عند اللقاء هيوئ
هو العسل الماذي جلمأ ونائلاً	وليئث إذا يلقي العدو غضوب
لقد كان أمأ جلمه فمروخ	علينا وأمأ جهله فعزيب
حليم إذا ما سورة الجهل أطلقت	حبي الشيب للنفس اللجوج غلوب
هوئ أمه البيت

والشاهد في غريب أبي عبيد : ٩٥/٢ ، وتهذيب الألفاظ : ٥٧٦ ، وجمهرة اللغة : ٢٢٩/١ ، وتهذيب اللغة : ٤٩٢/٦ ، ٢٧٤/١٤ ، ٦٠٢/١٥ ، ٦٤١ ، والألالي : ٧٧٣ ، والمختصص : =

هَوَتْ أُمُّهُ مَا يَبْعَثُ الصُّبْحَ غَادِيًا وَمَاذَا يُؤَدِّي اللَّيْلُ حِينَ يُؤُوبُ
ومثله في كلام العرب وأشعارهم كثيرٌ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح قول مالك في «موطئه»

«لا بأس بالصلاة في السُّبَّاح والتَّيَمُّم منها» [١/ ٥٧ رقم (٩٢)].

قال عبد الملك: السُّبَّاح من الأرض: الأرض المالحَة التي لا تنبت شيئاً، وواحدتها سَبِيحَة، وليست الرَّدْعَة ولا الرُّدَاغ كَمَا يَقُول مَنْ لَيْسَ يَعْرِفُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رَوَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا يَجِلُّ لِي مِنْ أَمْرَاتِي وَهِيَ حَائِضٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَتَشُدَّ عَلَيْهَا إِزَارُهَا ثُمَّ شَأْنُكَ بِأَعْلَاهَا» [١/ ٥٧ رقم (٩٣)].

قال عبد الملك: يعني: عُنَتُهَا وَبَطْنُهَا وَصَدْرُهَا وَفَمُهَا يَضَعُ بِذَلِكَ مَا شَاءَ مِنْ قَبْلِ، أَوْ التِّصَاقِ، أَوْ عِنَاقٍ، أَوْ مُبَاشَرَةٍ، أَوْ جَسٍّ، أَوْ مُعَالِجَةٍ مَا بَدَأَ لَهُ، وَلَا يَقْرُبُ الْأَسْفَلَ مِنْ مَوْضِعِ الْإِزَارِ، لَا عَلَى الْإِزَارِ وَلَا مِنْ تَحْتِهِ، وَإِنْ اجْتَنَبَ الْفَرْجَ؛ وَذَلِكَ لِلتَّقِيَّةِ وَالْحَذَرِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (القِصَّةِ الْبَيْضَاءِ) في حديث مالك

الذي رَوَاهُ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ مَوْلَاةٍ عَائِشَةٍ أَنَّهَا قَالَتْ: «كَانَ النِّسَاءُ يَنْعَتُنَّ إِلَى عَائِشَةَ [أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ] بِالذَّرَجَةِ^(١) فِيهَا الْكُرْسُفُ، فِيهِ

= ١٨٢/١٢، والصُّحاح واللسان والتَّاج: (هوى). قال أبو عمر بن عبد البر: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: (تَرَبَّثَ يَمِينُكَ) فَمَعْلُومٌ مِنْ دُعَاءِ الْعَرَبِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِثْلُ: «قَاتِلْهُ اللَّهُ» وَ«هَوَتْ أُمُّهُ» وَ«نَكَلْتَهُ أُمُّهُ» وَ«عَفَرًا وَخُلُقًا» وَ«لَيْدَيْنِ وَلِلْفَمِ» وَنَحْوَ هَذَا.
(١) الذَّرَجَةُ: جَمْعُ دُرَجٍ: وَعَاءٌ تَضَعُ فِيهِ الْمَرْأَةُ مَا خَفَّ مِنْ مَتَاعِهَا.

الصُّفْرَةُ من دَمِ الْحَيْضَةِ يَسْأَلُنَهَا عَنِ الصَّلَاةِ، فَتَقُولُ لَهُنَّ: لَا تَعَجَلْنَ حَتَّى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ [تريدُ بذلك الطُّهْرَ مِنَ الْحَيْضَةِ] [٥٩/١ رقم (٩٧)].

قال عبدُ الملك: يعني حتى تَرَيْنَ الطُّهْرَ؛ وذلك أنَّ الدَّمَ إذا انْقَطَعَ عن الحائِضِ أَذْفَقَتِ الرَّحِمُ ماءً أبيضَ كالرَّيْقِ، فُسْبُهُ بياضُهُ بِالْقِصَّةِ، والقِصَّةُ يعني الجُص. وحديث مالِك: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَقْصِصِ الْقُبُورِ» يعني: عن أن تُبَيِّضَ بِالْقِصَّةِ، فَإِنَّمَا عَنَّتْ عَائِشَةُ بِقَوْلِهَا: «حتى تَرَيْنَ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ» حتى تَخْرُجَ الْقُطْنَةُ أو الخِرْقَةُ التي تحْتَشِي بها المرأةُ كأنَّها قِصَّةٌ في بَيَاضِ الماءِ الذي فيها، الذي تَدْفُقُهُ الرَّحِمُ على أثرِ [١٤] الدَّمِ، لا يُخَالِطُهُ حُمْرَةٌ ولا صُفْرَةٌ، فَمِنَ النِّسَاءِ مَنْ ذَلِكَ عَلَامَةُ طُهْرِهَا، وَمِنْهُنَّ مَنْ لَا تَرَى ذَلِكَ وَلَا تَعْرِفُهُ، وَعَلَامَةُ طُهْرِهَا الْجُفُوفُ، وهو أن تستدخلَ الخِرْقَةَ أو الكُرْسُفَةَ فتُخْرِجُهَا جَافَةً كما أَدَخَلْتَهَا، فإذا كانت علامة طُهرِ المرأةِ الْجُفُوفَ، فَرَأَتْ الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ، فلا تَغْتَسِلُ حتى تَرَى الجُفُوفَ، وإذا كانت علامة طُهرِها القِصَّةَ الْبَيْضَاءَ فَرَأَتْ الْجُفُوفَ قَبْلَ أَنْ تَرَى الْقِصَّةَ الْبَيْضَاءَ فلتَغْتَسِلْ وتُصَلِّي، وذلك أنَّ الْجُفُوفَ أَمْرٌ لِلرَّحِمِ، وأذهبُ لِلْحَيْضِ مِنَ الْقِصَّةِ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ يَكُونُ أَوَّلًا دَمًا، ثُمَّ يَصِيرُ صُفْرَةً، ثُمَّ ثَرِيَةً، ثُمَّ كُدرَةً، ثُمَّ يَكُونُ رَيْقًا كَالْقِصَّةِ، ثُمَّ يَنْقَطِعُ، فإذا انْقَطَعَ قَبْلَ هَذِهِ الْمَنَازِلِ وَجَفَّ أَصْلًا فَذَلِكَ أَمْرٌ وَأَوْعَبُ مِنْ عِلْمِ الْقِصَّةِ، وَلَمْ تَنْتَظِرْ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الدَّمَ وَالْعِلْمَ قَدْ انْقَطَعَا جَمِيعًا.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شَرْحِ قَوْلِهِ - فِي الْمُسْتَحَاضَةِ -:

«تَسْتَدْفِرُ»^(١) بِثَوْبٍ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ

(١) فِي الْمُوطَأِ: «لَتَسْتَفِرَّ».

الذي رواه مالك عن نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ: «إن امرأة كانت تُهراقُ الدَّمَاءَ في عهدِ رسولِ الله ﷺ فاستقمت لها أم سلمة رسول الله ﷺ فقال: لَتَنْتَظِرُ إلى عَدَدِ اللَّيَالِي والأَيَّامِ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُهُنَّ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فلتَتْرُكِ الصَّلَاةَ قَدَرَ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ، فَإِذَا خَلَفْتَ ذَلِكَ فلتَغْتَسِلِ، ثُمَّ لَتَسْتَدْفِرْ»^(١) بِثَوْبٍ ثُمَّ لَتُصَلِّيَ» [١/٦٢ رقم (١٠٥)]

قال عبدُ الملك: اختلف اللفظ في هذه الكلمة بالدَّالِ والثَّاءِ فأما مطرُف فأخبرني بها مُشافهةً عن مالكٍ أنَّه قال له: (تستدفر) بالدَّالِ. وأما غيرُ مطرُفٍ فَرَوَاهُ عن مالكٍ وغيره بالثَّاءِ (تستنفر).

قال عبدُ الملك: كلتاها [جائزَتَانِ] فمن قال: (تستدفر) بالدَّالِ فمعناه: تَتَجَفَّفُ مِنَ الدَّمِ بِالْخَرَقَةِ أو بِالْكُرْسُفَةِ، الاستدْفَارُ: التَّجَفُّفُ. أمَّا من قال: (تستنفر) بالثَّاءِ فالاستنفارُ فيه معنيان^(١)؛ أمَّا أحدهما: فمأخوذٌ من الثَّفْرِ؛ لأنَّه يكون تحت ذَنْبِ الدَّابَّةِ فُسْبَهُ به، وأمَّا الآخرُ: فمأخوذٌ من الثَّقْرِ، والثَّقَرُ: حَيَا الْبَهِيمَةِ مِنَ الدَّوَابِّ وَالسَّبَاعِ، قَالَ الْأَخْطَلُ^(٢):

(١) المعنيان في غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٧٩/١، وعنه في غريب الحديث لابن الجوزي: ١٢٤/١، وهناك معنيان آخران هما: الاستنفارُ بالثَّوْبِ، وهو أن يدخلَ مؤخرة ذيله بين رجليه. أو من استنفارِ الْكَلْبِ، وهو أن يدخلَ ذيله بين رجليه. يُراجع غريب الحديث لابن قتيبة: ١٥٥/٢، وتعليقُ أبي الوليد الوَقْشِيِّ: ١٠٧/١، والفائق: ١٦٨/١، والنُّهاية: ٢١٤/١ قال أبو الوليد الوَقْشِيُّ: «وَرُوِيَ (استدفر) بدالٍ مُهْمَلَةٍ وَغَيْرِ مُهْمَلَةٍ، مأخوذٌ من الدَّفْرِ وهو التَّنُّ أو الدَّفَرُ وهو مثله؛ لأنَّه يُقَالُ: دَفَرٌ بِدَالٍ مُهْمَلَةٍ سَاكِنَةٍ الْعَيْنِ لِلتَّنِّ خَاصَةً، وبِذَالٍ مُعْجَمَةً وَفَتْحَ الْفَاءِ لِكُلِّ رَائِحَةٍ ذَكِيَّةٍ مِنْ طَيْبٍ أَوْ نَتْنٍ» نقل ذلك عن أبي عبيد في غريب الحديث: ٢٣٦/٣، ٢٣٧.

(٢) البيتُ في شعر الأخطل: ٥٠٦، وغريب أبي عبيد: ٢٨٩/١، ٨/٢، وتهذيب اللغة: =

جَزَى اللهُ عَنَّا الْأَعْوَرَيْنِ مَلَامَةً وَفَرَوَةَ ثُفْرِ الثَّوَرَةِ الْمُتَصَاجِمِ
وقال النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ: (١)

أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقُولاً لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبْتُ أَمْرًا أَغْرَّ مُجَجَّلاً
بُرَيْذِيَّةٌ حَكَ الْبَرَاذِينَ ثِفْرَهَا وَقَدْ رَكِبْتُ فِي أَوَّلِ الدَّهْرِ أَيَّلاً

= ٨٦/١٥، واللَّسان: (نفر) جاء في شرح هذا البيت في شعره: «هؤلاء تغليظون ولم يكونوا أعانوه على حملته. والنَّفَرُ: الحياء، والمتفاجم: المائل، يُقَالُ: ثَوْرٌ وَثُورَةٌ، وَبُرْدُونٌ وَبُرْدُونَةٌ وَرَجُلٌ وَرَجُلَةٌ، وَغَلَامٌ وَغَلَامَةٌ...».

(١) ديوان النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ: ١٢٣، ١٢٤ وبيهما في الديوان:

دَعِيَ عَنكَ تَهْجَاءُ الرِّجَالِ وَأَفْلِي عَلَى أَدْلَغِي يَمْلَأُ اسْتِكَ فَيْشَلَا
وهما من قصيدة يهجو بها ليلي الأَخِيلِيَّةُ الشَّاعِرَةُ، وقدرت عليه بقصيدة منها [ديوانها: ١٠٢]:
أَنَايُحُ لَمْ تَتَّبِعْ وَلَمْ تَكْ أَوَّلَا وَكُنْتُ ضُنَيْتًا بَيْنَ ضِدْنَيْنِ مَجْهَلَا
أَنَايُحُ إِنْ تَتَّبِعْ بِلُؤْمِكَ لَا تَجِدْ لِللُّؤْمِكِ إِلَّا وَسْطَ جَعْدَةٍ مَجْعَلَا
أَعْبَرْتَنِي دَاءً بِأَمْكٍ مِثْلُهُ وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا
واستعدتُ عليها بنو جَعْدَةَ أَمِيرِ الْمَدِينَةِ فَقَالَتْ [ديوانها: ١٠٠]:

أَتَانِي مِنَ الْإِبْنَاءِ أَنَّ عَشِيرَةَ بِشُورَانَ يُرْجُونَ الْمَطِيَّ الْمُتَعَلَا
يُرُوحُ وَيَغْدُو وَقَدْهُمْ بِصَحِيفَةٍ لِيَسْتَجْلِدُوا لِي سَاءَ ذَلِكَ مَعْمَلَا
عَلَى غَيْرِ جُرْمٍ غَيْرَ أَنْ قُلْتُ عَنْهُمْ يَعِيشُ آبُوهُمْ فِي ذَرَاهُ مُغْفَلَا
وَأَعْمَى أَنَاهُ بِالْحِجَازِ تَنَاهُمْ وَكَانَ بِأَطْرَافِ الْجِبَالِ فَاسْهَلَا
فَجَاءَ بِهِ أَصْحَابُهُ يَحْمِلُونَهُ إِلَى خَيْرٍ حَيٍّ آخِرِينَ وَأَوَّلَا
وخبرها معه مشهورٌ مذكورٌ في «الأغاني» وغيره. ومن جيد شعرها قولها [ديوانها: ٦٩]:

نَحْنُ الْأَخَايِلُ مَا يَزَالُ غُلَامُنَا حَتَّى يَدْبَّ عَلَى الْعَصَا مَذْكُورَا
تَبْكِي الرَّمَاخُ إِذَا فَقَدْنَا أَكْمَنَا جَزَعًا وَتَعْلَمُنَا الرَّفَاقُ بُحُورَا
وَالسَّيْفُ يَعْلَمُ أَنَّ إِخْوَانَهُ حَرَّانَ إِذْ يَلْقَى الْعِظَامَ بَثُورَا
وَلَنَحْنُ أَوْثَقُ فِي صُدُورِ نِسَائِكُمْ مِنْكُمْ إِذَا بَكَرَ الصَّرَاخُ بُكُورَا

فَقِيلَ لِلْمَرْأَةِ: اسْتَشْفِرِي مِنْ هَذَا، كُنَايَةً عَنِ الْفَرْجِ وَذَكَرِهِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ حَدَّثَنِي أَبُو مَعَاوِيَةَ [١٥] الْمَدَنِيُّ، عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أُمِّهِ حَمْنَةَ^(١) بِنْتِ جَحْشٍ: أَنَّهَا اسْتَحَاضَتْ فَسَأَلَتْ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهَا: «اِحْشِي كُرْسُفًا، قَالَتْ: إِنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَجُّهُ تَجًّا، قَالَ: تَلَجِّمِي وَتَحِيضِي سِتًّا أَوْ سَبْعًا، ثُمَّ اغْتَسِلِي وَصَلِّي».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَالْكُرْسُفُ: الْقُطْنُ، أَمْرُهَا بِاسْتِدْخَالِهِ وَالتَّجْفُفِ بِهِ، وَهُوَ الْاسْتِدْفَارُ، فَلَمَّا قَالَتْ: إِنِّي أَتَجُّهُ تَجًّا، وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ الْمَاءِ الثَّجَاجِ وَهُوَ السَّائِلُ الْمُنْدَفِعُ قَالَ لَهَا: «تَلَجِّمِي» وَهُوَ مَأْخُودٌ مِنَ اللَّجَامِ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ: اسْتَشْفِرِي، فَشَبَّهَهُ بِاللَّجَامِ كَمَا شَبَّهَهُ بِاللَّفْظَةِ الْأُخْرَى بِالثَّقْرِ، وَكُلُّ هَذَا كُنَايَةٌ عَنِ الْفَرْجِ وَذَكَرِهِ، وَهُوَ كُلُّهُ كَلَامٌ جَيِّدٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ مَشْرُوحٌ الْمَعَانِي. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «تَحِيضِي» فَيَعْنِي أَقْعِدِي أَيَّامَ حَيْضَتِكَ أَفْعَلِي فِيهَا مَا تَفْعَلُ الْحَائِضُ، أَيْ: أَنْتَ فِيهَا حَائِضٌ وَلَسْتَ مُسْتَحَاضَةً، فَدَعِي فِيهَا الصَّلَاةَ وَالصِّيَامَ وَالْمَسِينَسَ فَذَلِكَ التَّحِيضُ.

ـ وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

(١) جاء في التوضيح لابن ناصر الدين: ٣/ ٣٢٤: «حَمْنَةُ بفتح المهملة، وسكون الميم، وفتح الثون، تليها هاء، ... صحابية مشهورة، أخت أم المؤمنين زينب، وأم حبيبة بنت جحش، كان الثلاثة يستحضن، وقيل: لم يستحضن منهن إلا أم حبيبة. ذكره ابن عبد البر». وفي الاستيعاب لابن عبد البر: ٤/ ٤٤٢: «الصحيح عند أهل الحديث أنهما (يعني حمنة وأم حبيبة) كانتا تستحاضان جميعاً».

الذي رواه عن سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ [بن عبد الرحمن] ^(١)، أَنَّ الْقَعْقَاعَ بْنَ حَكِيمٍ، وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَسْأَلُهُ: كَيْفَ تَغْتَسِلُ الْمُسْتَحَاضَةُ؟ فَقَالَ: «تَغْتَسِلُ مِنْ طُهْرٍ إِلَى طُهْرٍ، وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، فَإِنْ غَلَبَهَا الدَّمُ اسْتَقْفَرْتَ» [١/٦٣ رقم (١٠٧)].

قال عبد الملك: أَمَّا رَوَايَةُ مَالِكٍ: «فَمِنْ طُهْرٍ إِلَى طُهْرٍ» يَعْنِي مِنْ صَلَاةٍ طُهْرٍ إِلَى صَلَاةٍ طُهْرٍ، إِلَّا أَنَّ مَالِكًا قَالَ: مَا أَرَى الَّذِي حَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا وَاهِمًا، وَلَا أَرَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَرِيدُ إِلَّا الْإِطْهَارَ، يَعْنِي مِثْلَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلَّتِي سَأَلَتْهُ وَقَدْ اسْتَحِضَتْ فَقَالَ لَهَا: إِذَا أَقْبَلَتِ الْحَيْضَةُ فَدَعِي الصَّلَاةَ فَإِذَا أَذْبَرْتَ فَاغْتَسِلِي، وَعَلَيْهِ فُتِيَ مَالِكٌ وَجَمِيعُ أَصْحَابِهِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أَنَّهَا قَالَتْ: «أَتَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَبِيٍّ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ [فَاتَّبَعَهُ إِثَاءً]» ^(٢). وَفِي حَدِيثٍ أَمْ قَيْسٍ أَيْضًا: «فَدَعَا بِمَاءٍ فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ» [١/٦٤ رقم (١٠٩)].

قال عبد الملك: قَدْ جَاءَتْ هَذِهِ ^(٣) [١٦] الرَّوَايَةُ هَكَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِهَا. فَأَمَّا الْعَمَلُ، وَالْمَعْمُولُ بِهِ، وَفُتِيَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ، فَأَنْ يُغْسَلَ، أَكَلَ الصَّبِيُّ الطَّعَامَ أَوْ لَمْ يَأْكُلْهُ، ذَكَرَ كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَبَوْلُ الصَّغِيرِ كِبَوْلِ الْكَبِيرِ فِي وُجُوبِ غَسْلِهِ.

وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الدُّنُوبِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ أَعْرَابِي الْمَسْجِدَ فَكَشَفَ عَنْ

(١) عن «الموطأ».

(٢) في الأصل: «فنضحه».

(٣) تأخرت بقية الصفحة في الأصل إلى أوائل ص ٢٥ من الأصل.

فَرَجِهَ لِيُولَ، فَصَاحَ النَّاسُ بِهِ حَتَّى عَلَا الصَّوْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اتركوه فتركوه فبال، ثم أمر رسول الله ﷺ بَذُنُوبٍ مِنْ مَاءٍ فَصَبَّ عَلَى ذَلِكَ الْمَكَانِ. [١/٦٤ رقم (١١١)].

قال عبد الملك: الذَّنُوبُ: الدَّلُوبُ^(١)، وكانت فوق دلو الناس اليوم. والسَّجْلُ: الدَّلُوبُ أيضًا، وهي أصغرُ من الذَّنُوبِ. والغَرْبُ: الدَّلُوبُ أيضًا، وهي أكبرُ من الذَّنُوبِ. [شرح غريب كتاب الصلاة]^(٢)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

(١) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٣٤٥/١، وغريب ابن قتيبة: ٣٨٨/١، والغريبين: ٣١٦/٢، والنهاية: ١٧١/٢. وقال: «الذَّنُوبُ: الدَّلُوبُ الكبيرة، ولا تُسمَّى ذنوباً إلا إذا كان فيها ماء» وفي تعليق أبي الوليد القشيري: «الذَّنُوبُ: الدَّلُوبُ المملوءة ماءً، وإن كانت فارغة لم تُسمَّ ذنوباً، ويُضرب مثلاً للحظِّ والنَّصيبِ، وإن لم يكن هناك دلو، ومنه قوله تعالى: ﴿ذُنُوبًا يَشْكُرُ الذُّنُوبَ أَحْسَنَهُمْ﴾ [الدَّارِيَات: الآية: ٥٩]. أقول - وعلى الله اعتمد -: ومنه أيضاً قول علقمة الفحل التميمي: وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَتْ بِنَعْمَةٍ فَحَقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبٌ وهذه اللفظة أيضاً مفسرة في مفردات القرآن وقرائنه ومعاجم اللغة. . وغيرها.

والغَرْبُ معروف، وهو بلغة العامة الآن بنجد كذلك، وفي شعر ابن الدُّمَيْنَةِ: وَقَفْتُ بِهَا أَصْرِي الدُّمُوعَ كَمَا صَرِي بَغْرَيْنِ مِنْ خِرْزِ الْعِرَاقِ شَعِيبُ (٢) الموطأ رواية يحيى: ٦٧/١، ورواية أبي مصعب: ٧٠/١، ورواية محمد بن الحسن: ٥٤، ورواية سويد: ٧٧، ورواية القعنبي: ١٣٢، والاستذكار: ٧٤/٢، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد القشيري: ١١١/١، والمتقى لأبي الوليد: ١٣٠/١، والقيس لابن العربي: ٢٥٢/١، وتنوير الحوالك: ٨٦/١، وشرح الزُّرقاني: ١٣٤/١، وكشف المغطى: ٨٨. وفي «الموطأ» رواية يحيى: «عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه وإسحق بن عبد الله، أنهما أخيرا أنهما سمعا أباهما مرة. . .».

الذي رواه عن العلاء، عن أبيه^(١)، عن أبي هريرة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: إِذَا تُؤَبَّ بِالصَّلَاةِ فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعُونَ، وَأَتُوهَا وَعَلَيْكُمْ السَّكِينَةُ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا وَمَا فَاتَكُمْ فَأَتَمُّوا، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمَدُ إِلَى الصَّلَاةِ^(٢)، وَأَنَّهُ تُكْتَبُ لَهُ بِأَحَدِي خُطْوَتَيْهِ حَسَنَةٌ وَتُمْحَى عَنْهُ بِالْآخِرَى سَيِّئَةٌ، فَإِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ الْإِقَامَةَ فَلَا يَسْغُ^(٣)» [٦٨/١ رقم (٤)].

قال عبد الملك: مَعْنَى التَّؤَبِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ^(٣)، وَفِي الْآخِرِ الَّذِي

- (١) فِي الْمَوْطَأِ: «وإسحق بن عبد الله أنهما أخبراه أنهما سمعا أبا هريرة».
- (٢) - (٢) لم يرد في «الموطأ» رواية يحيى.
- (٣) اختلف العلماء بالمقصود بالتؤيب، فذهب أبو عمر بن عبد البر في «الاستذكار» و«التمهيد» إلى أنها الإقامة كما ذكر المؤلف - رحمه الله - ومثله في «غريب الوقيي» و«النهاية» لابن الأثير. وقال الأزهرى - رحمه الله - في «الزاهر»: التؤيب قول المؤذن: «حي على الفلاح» و«الصلاة خير من النوم» وذلك في صلاة الفجر، وفي غير صلاة الفجر: «الصلاة يرحمكم الله». وقال ابن قتيبة: التؤيب: «الصلاة خير من النوم» وفي «الزاهر» لابن الأنباري التؤيب: قول المؤذن «الصلاة خير من النوم» ومثله في «الفاثق» للزمخشري. قال أبو عمر ابن عبد البر: «التؤيب ههنا الإقامة ولا يُحتمل غير هذا التأويل عندي والله أعلم. وإنما سُمِّيَتِ الإقامة في هذا الموضع تئيباً؛ لأنَّ التؤيب في اللغة معناه العودة يقال منه تاب إليّ مالي بعد ذهابه، أي: عاد. . . وإنما قيل للإقامة: تئيب؛ لأنها عودة إلى معنى الأذان. . . ثم قال: «ولا خلاف - علمته - أنَّ التؤيب عند عامة العلماء وخاصتهم قول المؤذن: «الصلاة خير من النوم» ولهذا قال أكثر الفقهاء: لا تئيب إلا في الفجر. وقال الحسن بن حي يثوب في الفجر والعشاء. وقال حماد، عن إبراهيم: التؤيب في صلاة العشاء والصبح لا في غيرهما» ونقل عن ابن الأنباري سبب تسميته تئيباً فليراجع هناك.
- فبذلك يتبين أنَّ كلَّ ما تقدّم صحيح لا تعارض فيه؛ لأنَّ معناه على حسب السياق في الحديث؛ وكلها تحمل معنى التؤيب اللغوي وهو العودة وذكر نحو ما تقدّم إمّا بلفظه أو معناه. =

ذُكِرَ فِيهِ إِدْبَارُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ التَّوْبِ بِالصَّلَاةِ: الْإِقَامَةُ، وَلَيْسَ الْأَذَانُ كَذَلِكَ.
 قَالَ [عَبْدُ الْمَلِكِ] ^(١): وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَلَا تَأْتَوْهَا وَأَنْتُمْ تَسْعَوْنَ» فَمَعْنَاهُ: وَأَنْتُمْ
 تَجْرُونَ، السَّعْيُ هَاهُنَا: الْجَزْيُ وَالْحَبُّ هُوَ الَّذِي نُهَيَّ عَنْهُ، وَلَا بَأْسَ بِالْإِسْرَاعِ
 وَالْحَرَكَةِ فِي ذَلِكَ، مَا لَمْ يَكُنْ خَبِيئًا أَوْ جَرِيًّا. وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ ^(٢) عَنْ نَافِعٍ:
 أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَمِعَ الْإِقَامَةَ وَهُوَ بِالْبَيْعِ فَأَسْرَعَ الْمَشْيَ إِلَى الْمَسْجِدِ.
 وَسَأَلَنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (الْقَسِيِّ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ
 رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُثَيْنٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ
 أَبِي طَالِبٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ لُبْسِ الْقَسِيِّ وَعَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبِ، وَعَنْ
 قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فِي الرُّكُوعِ» [٨٠/١] رَقْم (٢٨). وَعَنْ شَرْحِ مَا [٢٥] أَشْبَهَ الْقَسِيَّ
 مِنَ الثِّيَابِ الَّتِي جَرَى ذِكْرُهَا فِي أَحَادِيثِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ مِنَ الْخَمَائِصِ، وَالْمَطَارِفِ،
 وَالْمَسَاتِقِ، وَالْمِيَاثِرِ، وَالْمُرُوطِ، وَالْمَنْطِقِ، وَالْحُلَّةِ السَّيْرَاءِ، وَالْبُرُودِ،
 وَالْمُمَسَّقِ، وَالْمُمَصَّرِ، وَمِثْلُ الْأَتْرِيَّةِ وَالرِّقَّةِ، وَالسَّبَائِبِ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا.
 فَقَالَ: أَمَّا الْقَسِيُّ ^(٣): فَثِيَابٌ مُضْلَعَةٌ بِالْحَرِيرِ كَانَتْ تُعْمَلُ بِالْقَسِّ وَهُوَ

= يراجع: غريب الحديث لابن قتيبة: ١٧٣/١، والنَّهْيَةُ لابن الأثير: ٢٢٦/١، وجمهرة
 اللغة: ٢٦٢، ٢٦٣، والزَّاهِرُ لابن الأنباري: ١٤٣/١، والزَّاهِرُ للأزهري: ٧٩، ٨٠،
 وتهذيب اللغة له: ١٥١/١٥، وَتَعْلِيْقُ الْوَقَّاشِيِّ: ١١٢/١ ومثله في «اللاقتضاب» لليفرني،
 والفائق للزمخشري: ١٨٠/١، والصحاح واللسان والتاج: (ثوب).

(١) في الأصل: «قال مالك».

(٢) التمهيد: ٢٨٢/٢٠.

(٣) اللَّفْظَةُ مشروحة في: غريب أبي عبيد: ٢٢٦/١، وغريب الوقَّاشِيِّ: ١١٤/١، والفائق:
 ١٩٢/٣، وغريب ابن الجوزي: ٢٤٢/٢، والنَّهْيَةُ: ٥٩/٤، ويراجع التمهيد: ١١٦/١٦،
 والاستذكار: ١٤٧/٢، ومعجم البلدان: ٣٩٣/٤، وفتح الباري: ٢٩٢/١٠، وفي غريب =

المأخوذ^(١) (٢) الذي يلي الفرما بمضمر فُسبِت إليه .

قال : وأما الخمائص^(٢) التي روى مالك ، عن عبدالله بن أبي بكر بن حزم أنه قال : « ما أدركتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ يَغْدُونَ فِي الْبَرَانِسِ وَيُرْجُونَ فِي الْخَمَائِصِ » فإنها أكسيه الصوف والمرعاء المعلمة بالصنائف .

قال : وأما المسائق^(٣) في الحديث الذي حدثني ابنُ المغيرة ، عن منذل بن علي ، عن إبراهيم التَّخَعِي : « أَنَّهُ كَانَ يَوْمُهُمْ فِي الْمُسْتَقَّةِ » فإنها فراءٌ مُعَشَّاةٌ طَوَالَ الْأَكْمَةِ ، كَانَ النَّاسُ يَلْبَسُونَهَا فِيمَا مَضَى ، وَأَصْلُهَا فَارَسِيَّةٌ ، وَهِيَ بِالْفَارَسِيَّةِ بِالشَّيْنِ الْمَنْقُوطَةِ فَعَرَّبَتْهَا الْعَرَبُ بِالشَّيْنِ^(٤) .

قال : وأما المُرُوطُ^(٥) في حديث مالك الذي رواه عن يَحْيَى بن سَعِيدٍ ، عن عَمْرَةَ ، عن عائشة أَنَّهَا قَالَتْ : « إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّي الصُّبْحَ

= الْوَقْشِيُّ : وَقِيلَ : بِالضَّعِيدِ . وَفِي الْفَائِقِ : أَنَّ الْقَسِيَّ الْقَرِيَّ أَبْدَلَتْ الرَّاي سِينًا ؟

(١) فِي التَّعْلِيقِ عَلَى الْمَوْطَأِ لِأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِي : ١٣٣/٢ : « خور الفرما » .

(٢) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي : غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ : ٢٢٦/١ ، وَالتَّمْهِيدُ : ١٠٩/٢٠ ، قَالَ : « مِنْ لِبَاسِ أَشْرَافِ الْعَرَبِ » ، وَالفائق : ١٢٥/٣ ، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوَازِي : ٣٠٨/١ ، وَالتَّهْيَاةُ : ٨٠/٢ ، ٩١ .

(٣) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي : غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ : ٢٢٧/١ ، وَالفائق : ٣٦٧/٣ . وَفِيهِ « نَفْتَحُ النَّاءَ وَتُضَمُّ » وَهُوَ تَعْرِيبُ مُشْتَه .

(٤) عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ ، وَيراجع : الْمُعَرَّبُ لِلْجَوَالِقي : ٣٠٨ وَأُنْشَدَ :

إِذَا لَبَسْتُ مَسَائِقَهَا غَنِيٌّ فَيَا وَيْحَ الْمَسَائِقُ مَا لَقِينَا

قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : هُوَ فَرَوْ طَوِيلُ الْكَمِّ ، وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ . وَقَالَ النَّضَرُ : هِيَ الْجُبَّةُ الْوَاسِعَةُ . وَيراجع : قَصْدُ السَّبِيلِ : ٤٦٦/٢ .

(٥) تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي أَوَّلِ كِتَابِ (وَقُوتُ الصَّلَاةِ) ، وَيراجع : غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ : ٢٢٧/١ ، وَالتَّمْهِيدُ : ٣٩٠/٢٣ ، وَالفائق : ٢٤٧/٢ ، ٣٢٣/٣ .

فِيَنْصَرِفُ النِّسَاءُ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ مَا يُعْرِفْنَ مِنَ الْغَلَسِ « فَإِنَّ الْمُرُوطَ : أَكْسِيَةُ صُوفٍ رِقَاقٌ خِفَافٌ مُرَبَّعَةٌ، كَانَ النِّسَاءُ يَتَلَفِّعْنَ بِهَا وَيَأْتَرِزْنَ بِهَا فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ .

قال : وَأَمَّا الْمَطَارِفُ^(١) فَأَكْسِيَةُ الْخَزْرِ، كَانَ مَنْ مَضَى مِنْ أَهْلِ الْفَضْلِ وَالْعِلْمِ مِنْ قُرَيْشٍ وَغَيْرِهِمْ يَلْبَسُونَهَا، وَكَانَتْ مُرَبَّعَةً، لَهَا أَعْلَامٌ، وَوَاحِدُهَا مِطْرَفٌ، وَبَعْضُهَا كَانَتْ مُدَوَّرَةً عَلَى هَيْئَةِ الطَّيْلَسَانِ، كَانَ النِّسَاءُ يَلْبَسْنَهَا، وَكَانَتْ تِلْكَ الْمُدَوَّرَةُ تُسَمَّى خَيْيَّةً^(٢) .

[قَالَ] وَأَمَّا الْقَرَاقِلُ^(٣) فَقُمُصُ النِّسَاءِ الَّتِي لَا جُبُوبَ لَهَا، وَوَاحِدُهَا : قُرْقُلٌ، وَهِيَ بِاللَّامِ وَلَيْسَتْ بِالرَّاءِ .

قال : وَأَمَّا الثِّيَابُ الْمُمَشَّقَةُ^(٤) : فَهِيَ الْمَصْبُوغَةُ بِالْمِشْقِ، وَهِيَ الْمَغْرَةُ .

قال : وَأَمَّا الثِّيَابُ الْمُمَصَّرَةُ^(٥) : فَهِيَ الَّتِي فِيهَا شَيْءٌ مِنْ صُفْرَةٍ لَيْسَ بِالكَثِيرِ

قال : وَأَمَّا الْحُلَّةُ السَّيْرَاءُ^(٦) : فَكَانَتْ مَسِيرَةً بِالْحَرِيرِ، السَّيْرَاءُ وَالْمُسِيرَةُ

(١) غريب أبي عبيد: ٢٢٧/١، والنص له، والفائق: ٣٥٨/٢، والنهاية: ١٢١/٣. والصحاح واللسان والتاج: (طرف). وأنشد النحويون:

نَفَى الْخَزْرُ عَنْ رَوْحٍ وَأَنْكَرَ جِلْدَهُ
وَعَجَّتْ عَجِيجًا مِنْ حُدَامِ الْمَطَارِفِ

(٢) في الأصل: «جنينه» والتصحیح من غريب أبي عبيد.

(٣) في الأصل باللام كما أثبت، ويراجع: غريب أبي عبيد: ٢٢٧/١، وفيه: «هو الذي يُسَمَّىهِ النَّاسُ قَرَاقِرًا».

(٤) غريب أبي عبيد: ٢٢٧/١، وغريب ابن الجوزي: ٣٦٠/١، والمغرة يأتي شرحها: ص ٣١٧.

(٥) غريب أبي عبيد: ٢٢٨/١، وغريب ابن الجوزي: ٣٦١/٢.

(٦) غريب أبي عبيد: ٢٢٨/١، وغريب ابن الجوزي: ٥١١/١، والتمهيد: ٢٤٠/١٤، ٢٤١، والفائق: ١٤/٢، والنهاية: ٤٣٣/٢. وحلّة عطاريد المذكورة، جاء ذكرها في حديث رواه الحافظ ابن عبد البر في التمهيد: ٢٤٠/١٤، ٢٤١، قال: «أما أهل اللغة فإنهم يقولون: =

= الحُلَّةُ السَّيْرَاءُ: هي التي يخالطها الحرير، قال الخليل بن أحمد: السَّيْرَاءُ: برودٌ يخالطها حريرٌ، وقال غيره: هي ضروبٌ من الوشي والبرود. وأمَّا الحُلَّةُ عندهم فتوبان اثنان لا يقع اسم الحُلَّةِ على واحدٍ، وأمَّا الحُلَّةُ المذكورة في الحديث فحريرٌ كُلُّها ينقل الثَّقات لذلك، ومن الدَّلِيل على ذلك «أيضاً ما حدَّثناه عبد الوارث بن سُفيان، قال: حدَّثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدَّثنا مُضَرُّ بن محمد، قال: حدَّثنا محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي، قال أخبرنا أبي، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن ابن عمر، عن عُمر أنَّه خَرَجَ من بيته يريد النَّبِيَّ ﷺ فمرَّ بالسُّوق فرأى عَطَارِدَ يَقِيمُ حُلَّةً من حريرٍ - وكان رجلاً يَغْشَى المُلُوكَ - فأتى النَّبِيَّ ﷺ فقال: هذا عَطَارِدُ يَقِيمُ حُلَّةً من الحريرِ فلو اشتريتها فلبستها إذا أناك وفودُ النَّاسِ؟ فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّمَا يَلْبَسُ الحريرَ من لا خلاقَ له في الآخرة».

وعُطَارِدُ المذكور هنا هو: عطارِد بن حاجب بن زُرارة بن عُدس بن زيد بن عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، أبو عكرمة. كذا قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - وقال: وقد على النَّبِيَّ ﷺ، واستعمله على صدقات بني تميم، ثبت ذكره في الصحيح من طريق جرير بن حازم، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «رأى عُمر بن الخطَّاب عطارداً التَّيْمِيَّ يبيعُ في السُّوق حُلَّةً سَيْرَاءَ، وكان رجلاً يَغْشَى المُلُوكَ، ويصِيبُ منهم . . .» ولعلَّ هذه الحُلَّةُ هي التي أهداها كِسْرَى إلى عَطَارِدَ حين طالَبَ بقوسٍ أبيه حاجب بن زُرارة التي رهنها ثم مات قبل أخذها، فوفد عطارِد إلى كِسْرَى وطلبها منه، فردَّها عليه وكساه حُلَّةً، وكان ذلك بعد الإسلام وقبل إسلام عطارِد، ثم ارتدَّ عطارِد مع من ارتدَّ من قبائل العرب، وتبع سَجَّاحَ التي تَبَيَّأت واتبعها جماعةٌ من قومها منهم عطارِدُ، لكنَّه نَدِمَ على ذلك ورجع إلى الإسلام. وقال:

أَصَحَّتْ نَبِيَّتُنَا أَنَّنِي نَطِيفُ بِهَا وَأَصْبَحْتُ أَنْبِيَاءُ النَّاسِ ذُكْرَانَا
فَلَعَنَهُ اللهُ رَبُّ النَّاسِ كُلُّهُمْ عَلَى سَجَّاحٍ وَمِنَ الْكُفْرِ أَغْوَانَا

له أخبار في: الاستيعاب: ٣/ ٣١٠، وأسد الغابة: ٣/ ٤١١، والإصابة: ٤/ ٥٠٧.

وأمَّا سَجَّاحُ فذكر الحافظ ابن حجر أنها تزوجت مُسيلمة، وبعد مقتله عادت إلى

والمُسْتَطَبَّةُ واحدٌ؛ وهي المُخَطَّطَةُ^(١) بالحرير أو غيره، غير أنَّ تلك التي في الحديث، وهي حُلَّةٌ عَطَارِدٌ كانت حريراً.

قال: وأما الميائز^(٢) الحُمُرُ التي جاء فيها التَّهْيُّ في الحديث، وواحدُها مَيَّزَةٌ: فإنَّها كانت من ديباج أو حرير، وكانت من مَرَاقِبِ العَجَمِ.

قال: وأما الحُلُلُ: ^(٣) فإنَّها بُرُودُ اليمَن من الموشية، ولا يكون الثَّوب الواحد حُلَّةً حتى يكون رداءً وإزاراً يُوَزَّرُ به، أو رداءً وجُبَّةً كما جاء في الحديث: «مَنْ جَمَعَ الحِلْمَ والمُرُوءَةَ فقد اسْتَجَادَ الحُلَّةَ سِرْبَالَهَا وَرَدَاءَهَا» ومما يَدُلُّ على ذلك حديثُ عمر إذ بَعَثَ إلى أُسَيْدِ بنِ الحُضَيْرِ^(٤) بحُلَّةٍ فباعها، واشترى بثمنها خَمْسَةَ أَرُوسٍ فَأَعْتَقَهُمْ، ثم قال: «إِنَّ رَجُلًا آتَرَ قَشْرَتَيْنِ يلبسهما على عِثْقِ هَيْؤَلَاءِ لَغَيْنِ الرَّأْيِ» فقلوه: «قَشْرَتَيْنِ» يَدُلُّ على أنَّهما ثوبان، وقد

= الإسلام فأسلمت، وعاشت إلى خلافة معاوية قال: ذكر ذلك صاحب «التاريخ المظفر». الإصابة: ٧٢٣/٧. أقول: «التاريخ المظفر» لإبراهيم بن عبد الله بن أبي الدَّمِ الهَمْدَانِي الحمَوِّي (ت ٦٤٢هـ).

وذكر أبو عبيد في غريب الحديث: ٢٢٨/١ بعد الحُلَّة السَّيراء (القَهْرُ): «ثِيَابٌ بِيضٌ يخالطها حريرٌ أيضاً، قال ذو الرُّمَّة - يصف البُرَّةَ والصُّقُورَ بالبَيَاضِ -: [ديوانه: ٢/ ٧٩٠]

من الرُّزْقِ أو صُفْعٍ كَأَنَّ رُؤُوسَهَا
من القَهْرِ والقُوهِ يَبْضُ المَقَانِعِ

(١) كذا جاء في الأصل: «المُخَطَّطَةُ» ولعلَّ صوابها «المُخَلَّطَةُ» جاء في غريب أبي عبيد: «برودٌ يُخالطها حريرٌ» والمؤلف إنَّما نقل عن أبي عبيد فَرَحِمَ الله أَباعبيد.

(٢) في غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٢٨/١، والاستذكار: ١٤٧/٢، والتَّمهيد.

(٣) تقدَّم تخريجها في (الحُلَّة السَّيراء).

(٤) في غريب أبي عبيد: ٢٢٨/١ «ومن ذلك حديثُ مُعَاذِ بنِ عَفْرَاءَ: أَنَّ عُمَرَ بَعَثَ إِلَيْهِ بِحُلَّةٍ فباعها واشترى بها خَمْسَةَ أَرُوسٍ...» وَأُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ، ومُعَاذُ بنِ عَفْرَاءَ، صحابيَّان معروفان رضي الله عنهما، لهما أخبارٌ: الأول في الإصابة: ٨٣/١، والثاني فيها: ١٤٣/٦.

سَمَّاهُمَا حُلَّةً فِي صَدْرِ الْحَدِيثِ .

قال عبدُ الملِك: وَأَمَّا الْأَثَرِيُّ فَنِيَابٌ تَعْمَلُ بِقَرْيَةٍ مِنْ قُرَى [٢٦] مِصْرَ^(١)
يُقَالُ لَهَا: أَثَرِيْبٌ^(٢) .

قال: وَأَمَّا الرِّيقَةُ^(٣): فَالصَّعِيدِيُّ الْغَلِيظُ مِنَ الثِّيَابِ .

قال: وَأَمَّا الشَّقَائِقُ^(٤): فَالْأَزْرُ الضَّيْقَةُ الرَّدِيئَةُ .

قال: وَأَمَّا السَّبَائِبُ^(٥): فَهِيَ الْعَمَائِمُ .

ثم قال: وَأَمَّا الْمُعْصَفُ^(٦): الَّذِي نُهِيَ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ فَهُوَ الْمُفْدَمُ
الشَّدِيدُ الْحُمْرَةِ، ذَلِكَ مَكْرُوهٌ لِلرِّجَالِ إِظْهَارُهُ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ . وَقَدْ
بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى ثَوْبًا مُعْصَفًا مُقَدَّمًا عَلَى رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ

(١) تكملة الكلام هنا يعود إلى ص ١٧ من صفحات الأصل .

(٢) في معجم البلدان: ١١١/١: «بافتح ثم السكون»، وفي تاج العروس: (ترب) كَازِمِيل .

(٣) في غريب أبي عبيد: ٢٤٢/٣: «قال أبو زيد: المُرْوَرُّ من الكلام والمزوق واحد، وهو المصلح المحسن، وكذلك الخطُّ» ويراجع النهاية: ٣١٩/٢، ولم أجد من ذكر أنها الثياب .

(٤) النهاية: ٤٩٢/٢ «جنس من الثياب» .

(٥) الغريبين: ٨٥٢، وفي النهاية: ٣٢٩/٢ «السبائب: جمع سبيبة، هي شقة من الثياب أي نوع كان، وقيل: هي من الكتان» .

(٦) يظهر أنه الثوب المصبوغ بالعصفر، و«العصفر»: نبات سلافته الجريال، وهي معربة . كذا في العين: ٣٣٥/٢، ومختصره: ٢٢٢/١، وجمهرة اللغة: ١١٥٣، وتهذيب اللغة: ٣٣١/٣ وفي «الجمهرة»: «عربي معروف، وقد تكلمت به العرب، قال الراجز:

قَدْ كُنْتُ حَذَرْتُكَ لِقَطْعِ الْعُصْفَرِ

بِاللَّيْلِ قَبْلَ تَصْبِيحِي وَتُسْفِيرِي

أقول: لم يذكره الجواليقي - رحمه الله - في «المعرب» فلعله متأثر بكلام ابن دريد وهو كثير النقل عنه والإفادة منه . وذكره المحبي في قصد السبيل: ٢٩٤/٢، وأحال إلى (الجريال): ٣٨٣/١ .

فَضَرَبَهُ بِالْدَّرَّةِ حَتَّى أَخْرَجَهُ مِنَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ قَالَ: ذَرُّوا هَذِهِ الْبِرَّاقَاتِ لِلنِّسَاءِ.
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَلَا بَأْسَ بِالْمُورَّدِ وَفَوْقَهُ قَلِيلًا لِلرِّجَالِ فِي الْمَسَاجِدِ
 وَالْجَمَاعَاتِ، قَالَ: وَلَا بَأْسَ لِلرِّجَالِ أَيْضًا بِالْمُقَدَّمِ فِي الْأَفْنِيَةِ وَالذُّورِ.
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «وَعَنْ تَحْتُمُ الذَّهَبُ» فَهِيَ أَنْ
 يَتَّخِذَ الرَّجُلُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، الذَّهَبُ حَلِيَّةُ النِّسَاءِ، وَالْفِضَّةُ حَلِيَّةُ الرِّجَالِ،
 وَالْحَدِيدُ لِأَهْلِ النَّارِ، التَّحْلِي بِهِ مَكْرُوزَةٌ، هَكَذَا سَمِعْتُ مَنْ لَقِيتُ مِنْ أَهْلِ
 الْعِلْمِ يَقُولُونَ فِي ذَلِكَ كَلَّهُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الخِداج) في حديث مالك

الذي رواه عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي السائب، عن أبي
 هريرة: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ
 فَهِيَ خِداجٌ غَيْرُ تَمَامٍ» [١/ ٨٤ رقم (٣٩)].

قال عبد الملك: الخِداج^(١): النَّاقِصَةُ، مِثْلُ النَّاقَةِ أَوْ الشَّاةِ إِذَا وَلَدَتْ
 وَلَدًا نَاقِصَ الْخَلْقِ، أَوْ لَغَيْرِ تَمَامٍ فَهُوَ خِداجٌ، تَقُولُ مِنْهُ: أَخْدَجَ الرَّجُلُ صَلَاتَهُ
 فَهُوَ مُخْدَجٌ صَلَاتُهُ، وَصَلَاتُهُ مُخْدَجَةٌ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ الْخَدَجُ، وَمِنْهُ قِيلَ لَذِي
 الثَّدْيَةِ^(٢): مُخْدَجُ الْيَدِ، أَي: مَنْقُوصُ الْيَدِ، تَقُولُ: خَدَجَتِ النَّاقَةُ أَوْ الشَّاةُ: إِذَا

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٦٥/١، وَغَرِيبِ ابْنِ قَتَيْبَةَ: ٤٠٦/١، وَتَعْلِيقُ
 الْوَقَّاسِيِّ: ١٢٦/١، وَعَنْهُ فِي غَرِيبِ الْيَفْرَنْجِيِّ، وَالْفَائِقِيِّ: ٢٥٦/١، وَغَرِيبِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ:
 ٤٧/١، ١٧٥، وَالنَّهْأَةِ: ١٢/٢. وَتُرَاجَعُ: الْعَيْنُ: ١٥٧/٤، وَمَخْتَصَرُهُ: ٤٢١، وَتَهْذِيبُ
 اللَّغَةِ: ٤٥/٧، وَالْجُمْهُورَةُ: ٤٤٣، وَالتَّمْهِيدُ: ٨٧/٢٠، وَالْإِسْتِذْكَارُ: ١٤٣/٢، وَالصُّحَااحُ
 وَاللِّسَانُ، وَالتَّاجُ: (خَدَج).

(٢) ذُو الثَّدْيَةِ هَذَا مِنْ أَوَائِلِ الْخَوَارِجِ، خَرَجَ فِي زَمَنِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ =

أَلَقَتْ وَلَدَهَا قَبْلَ أَوَانِ التَّجَارِ وَإِنْ كَانَ تَامَ الْخَلْقِ، وَأَخَذَجَتْهُ: إِذَا أَلَقَتْهُ نَاقِصَ الْخَلْقِ وَإِنْ كَانَ لِتِمَامِ الْحَمْلِ هَكَذَا تَفَرَّقَ الْعَرَبُ بَيْنَهُمَا فِي كَلَامِهَا^(١).

قال عبدُ الملك: وإِنَّمَا أَدْخَلُوا الْهَاءَ فِي التُّدِيَّةِ وَالتُّدِيِّ مَذَكَّرٌ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يُرِيدُونَ لَحْمَةً مِنْ تُدِيٍّ، أَوْ قِطْعَةً مِنْ تُدِيٍّ فَصَغَّرُوهَا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى فَأَتَوْا^(٢).

- وسألنا عبدَ الملكَ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ .

الذي رواه ابنُ شهابٍ، عن ابنِ أَكِيْمَةَ اللَّيْثِيِّ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةٍ جَهَرَ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ، فَقَالَ: هَلْ قَرَأَ مَعِيَ أَحَدٌ مِنْكُمْ فَقَالَ رَجُلٌ: نَعَمْ أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [إِنِّي أَقُولُ: مَا لِي أَنْزَعُ الْقُرْآنَ فَاَنْتَهَى النَّاسُ عَنِ الْقِرَاءَةِ]» [١/٨٦ رقم (٤٤)].

قال عبدُ الملك: يُرِيدُ [١٧] إِذَا جَهَرْتُ بِالْقِرَاءَةِ أَنَا فَإِنْ قَرَأْتُمْ وَرَأَيْتُمْ

= الله عنه - واسمُهُ نافعٌ، وقيل: حرقوص ولعلَّ الأوَّلَ اسْمُ والثَّانِي لَقَبٌ، وعرف به «ذو التُّدِيَّةِ» روى ابنُ الجَوْزِيِّ بسنده في كتابه «كشف النقاب في الألقاب» قال: «... قال أبو جَحِيْفَةَ: قال عليُّ رضي الله عنه - حين فرغنا من الحُرُورِيَّةِ -: إِنَّ فِيهِمْ رَجُلًا مُخَدِّجًا لَيْسَ فِي عَضْدِهِ عَظْمٌ، عَضْدُهُ كَحَلْمَةِ التُّدِيِّ عَلَيْهَا شَعْرَاتٌ طَوَالٌ غَفِيفٌ، فَالْتَمَسُوهُ مَرَارًا فَوَجَدُوهُ قَالَ: فَنَظَرْتُ فِي عَضْدِهِ لَيْسَ فِيهَا عَظْمٌ، وَعَلَيْهَا حَلْمَةٌ كَحَلْمَةِ تُلْدِي الْمَرْأَةِ عَلَيْهَا شَعْرَاتٌ طَوَالٌ غَفِيفٌ» تخريج ذلك في صحيح مُسْلِم وغيره في هامش كشف النقاب: ١/٢٠٦، ونزهة الألباب: ١/٢٨٢. وله ذِكْرٌ في جمهرة أنساب العرب: ١٦٨، وتاريخ الطبري: ٥/٤٨، والمرصع: ١١٧، والإصابة: ١/٤٨٤، وغيره.

(١) كله عن أبي عُبَيْدٍ - رحمه الله - إلا هذه العبارة الأخيرة.

(٢) غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣/٤٤٦. والتُّدِيُّ مَذَكَّرٌ دَائِمًا، ومثله الصَّدْرُ، وَالْبَطْنُ، وَالظَّهْرُ... بخلافِ الْكَتِفِ، وَالْعَضِدِ، وَالذَّرَاعِ، وَالْكَفِّ، وَالْيَدِ.

فكأنما تنازعوني في القرآن الذي أقرأ، ولكن أنصتوا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (التحيات لله) في حديث مالك

الذي رواه عن ابن شهاب، عن عروة بن الربير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري، أنه سمع عمر بن الخطاب وهو على المنبر يعلم الناس التشهد يقول: قولوا: التحيات لله، الزاكيات لله، الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبداً لله ورَسُولُهُ [١/ ٩٠ رقم (٥٣)].

قال عبد الملك: تفسير «التحيات لله»: أنها جماع التحيات^(١)، تحية السلام تقول: السلام لله.

وقد حدثني عبد الله بن موسى^(٢) عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ قلنا في موضع التشهد: السلام على الله. فقال لنا رسول الله ﷺ: قولوا: التحيات لله الزاكيات لله، الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته إلى تمام التشهد».

قال عبد الملك: وتفسير «الزاكيات لله» أنها الأعمال الصالحة التي تزكو

(١) الزاهر لابن الأنباري: ٥٤/١، والتعليق على الموطأ: ١٣٢/١، وفيهما فوائد.

(٢) من شيوخ المؤلف وهو عبد الله بن موسى بن إبراهيم بن طلحة بن عبيد الله القرشي، التيمي، الطلجي، أبو محمد الحجازي. قال الوليد بن أبي الجارود، عن يحيى بن معين: «صدوق»، وهو كثير الخطأ. له أخبار في: الجرح والتعديل: ١٦٦/٥، والمجروحين لابن حبان: ١٦/٢، وتهذيب الكمال: ١٨٤/١٦، وتهذيب التهذيب: ٤٤/٦. وغيرها، وهو غير عبيد الله بن موسى الآتي.

لِصَاحِبِهَا بِالثَّوَابِ فِي آخِرَتِهِ، تَقُولُ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ لِلَّهِ، وَكَذَلِكَ تَفْسِيرُ «الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ» يَعْنِي: طَيِّبَاتِ الْقَوْلِ، تَقُولُ: الْكَلِمَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ، وَهِيَ التَّسْبِيحُ، وَالتَّحْمِيدُ، وَالتَّمَجِيدُ، وَالتَّهْلِيلُ، وَالتَّكْيِيرُ، وَالْكَلَامُ الْحَسَنُ أَيْضاً مِنْ كَلَامِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ، تَقُولُ: هُوَ كُلُّهُ لِلَّهِ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ]^(١): ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾.

قال عبد المملك: والتَّحِيَّةُ أَيْضاً فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: الْمُلْكُ قَالَ زُهَيْرُ بْنُ جَنَابٍ الْكَلْبِيُّ^(٢):

مِنْ كُلِّ مَا نَالَ الْفَتَى قَدْ نَلْتُهُ إِلَّا التَّحِيَّةُ

(١) سورة فاطر: الآية: ١٠.

(٢) سَيِّدُ بَنِي كَلْبٍ وَقَائِدُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، شَاعِرٌ مَعْرُوفٌ، مَلَأَ عَمْرَهُ فَشَرِبَ الْخَمْرَ صِرْفاً حَتَّى مَاتَ. أَخْبَارُهُ فِي: الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ: ٣٧٩/١، وَالْمَوْتَلَفُ وَالْمَخْتَلَفُ: ١٩٠، وَحِمَاسَةُ الْبُحْتَرِيِّ: ١٠١، وَالْأَغَانِي: ٢٢/١٩ (دار الكتب)، وَالرُّوضُ الْأَنْفُ: ٦٦/١... وَغَيْرَهَا. وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ رَوَاهَا أَبُو الْفَرَجِ فِي الْأَغَانِي، وَمِنْهَا:

أَبِينِي إِنْ أَهْلَكَ فَإِنَّ يَ قَدْ بَنَيْتُ لَكُمْ بَيْتَهُ
وَجَعَلْتُكُمْ أَوْلَادَ سَا دَاتٍ زَنَادُكُمْ وَرِيَّةُ
مِنْ كُلِّ مَا نَالَ... ... الْبَيْتِ
وَالْمَوْتُ خَيْرٌ لِلْفَتَى فَلْيَهْلِكَنَّ وَبِهِ بَقِيَّةُ

وَيُرَاجَعُ: أَمْثَالُ أَبِي عَكْرَمَةَ: ٢٤، وَالْمَعْمُرُونَ: ٢٦، وَحِمَاسَةُ الْبُحْتَرِيِّ: ١٤٦، وَالزُّيْنَةُ: ٨٨/١، وَالْفَاخِرُ: ٢، وَالزَّاهِرُ: ١٥٥/١، وَشَرْحُ الْقِصَائِدِ السَّيِّعِ: ٢٩٧، وَنُسَبُ الشَّاهِدِ فِي الْمَزْهَرِ: ٤٧٦/٢ إِلَى لُجَيْمِ بْنِ صَعْبٍ. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ: ٣١٦، يُرَاجَعُ: تَهْذِيبُهُ: ٦٧٠، وَتَرْتِيبُهُ (الْمَشُوفُ الْمَعْلَمُ...): ٢٢٦، وَشَرْحُ أَيْيَاتِهِ: ٥١٧، وَتَهْذِيبُ الْأَلْفَاظِ: ٥٨٤، وَشَرْحُ أَدَبِ الْكَاتِبِ لِلْجَوَالِيقِيِّ: ١٥٣.

يعني: المُلْك، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرَبٍ: ^(١)
أُسِيرُهَا إِلَى التُّعْمَانِ حَتَّى أُنِيخَ عَلَى تَحِيَّتِهِ بِجُنْدٍ
يعني: على مُلكِهِ، إِلَّا أَنَّ مَعْنَى التَّحِيَّاتِ لِلَّهِ فِي التَّشْهِيدِ إِنَّمَا هِيَ تَحِيَّاتُ
السَّلَامِ، وَمَنْ جَعَلَهَا فِي مَعْنَى الْمُلْكِ لَمْ يُخْطِئْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لِلَّهِ.
- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (ذي الشمالين) في حديث مالك
الذي رواه ابن شهاب، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة: «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكَعَ ^(٢) [١٨] ركعتين من إحدى صلاتي النهار، الظهر أو العصر،
فسلم من اثنتين فقال له ذو الشمالين - رجلٌ من بني زهرة بن كلاب -: أَقْصِرْتَ
الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا قُصِرَتِ الصَّلَاةُ وَلَا
نَسِيتُ، فَقَالَ لَهُ ذُو الشَّمَالَيْنِ: قَدْ كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ

(١) شاعرٌ، فارسٌ، مُحَضَّرٌ، مُعَمَّرٌ، مشهورٌ بالشجاعة والإقدام، له سيفٌ مشهورٌ اسمه
الصُّمَّامَةُ، أدرك الإسلام فأسلم، وله صُحْبَةٌ، وشهدَ القادسية... أخباره في: المحبر:
٣٠٣، والمؤتلف والمختلف: ٢٣٣، ٢٣٤، والشعر والشعراء: ٢٤٠/١، والأغاني:
٢٥/١٤، والإصابة: ٦٨٦/٤، والخزانة: ٤٤٤/٢. وله شعر جمعه هاشم الطعان وطبع
في بغداد سنة ١٣٩٠هـ وجمعه أيضاً مطاع الطرايشي وطبع في مجمع اللغة العربية بدمشق
سنة ١٣٩٤هـ. والبيت في شعره طبع دمشق ص ٨٠، وطبع بغداد ص ٧٥، وروايته فيهما.

أَوْثُمُ بِهَا أَبَا قُبُوسٍ حَتَّى أَحْلَ عَلَى تَحِيَّتِهِ بِجُنْدٍ
و(جُنْدٌ) المذكور في البيت - بضم أوله وإسكان ثانيه وبالذال المهملة - جيلٌ باليمن، كذا
قال البكري في معجم ما استعجم: ٣٩٧، وأنشد لعمر بن معدى كرب أيضاً:
لِمَنْ طَلَلَتْ بِتِيَمَاتٍ فُجُنْدٍ كَأَنَّ عَرَامَهَا تَوَشِيْمُ بُرْدٍ
وأنشد البيت المذكور هنا، وأنشد له أيضاً غيرهما. ويراجع: معجم البلدان: ١٩٧/٢،
وهي غير (الجند) بالتحريك من بلاد اليمن أيضاً.
(٢) تأخرت بقية الصفحة إلى ص ٤٣.

[ﷺ] على النَّاسِ فَقَالَ: أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ سَلَّمَ [٩٤/١] رَقْم (٦٠) ^(١) وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ السَّلَامِ ^(٢). لِمَ يُسَمَّى فِي الْحَدِيثِ بِاسْمَيْنِ؛ بِيَدِي الشَّمَالَيْنِ وَبِيَدِي الْيَدَيْنِ ^(٣)؟

(١) - (١) لم يرد في الموطأ رواية يحيى، وهو موجودة في التمهيد وغيره.

(٢) ما قال المؤلف - رحمه الله وعفا عنه - غيرُ صَحِيحٍ في «ذو الشمالين» الذي قال إنه من بني زهرة بن كلاب؟ (حليف بني زهرة) هو ذو الشمالين، وهو غير مقصود هنا؛ لأنَّ ذا الشمالين قتل ببدر، وحديث السَّهْو بعد ذلك بزمان، والمؤلف متابع في ذلك الزُّهري - رحمه الله - وقد أخطأ فيه الزُّهريُّ. أمَّا ذو الْيَدَيْنِ المقصود بهذا الحديث فهو رَجُلٌ من سُلَيْم، اسمُه الْخِزْبَانِيُّ. وأنا أذكر لك ما قال الحافظ ابن عبد البر - رحمه الله تعالى وأثابه الْجَنَّةُ بحوله وقوته - في «الاستذكار» ٢/٢٣٢ ففيه بيانٌ ظاهرٌ: «قال أبو عمر: ذُو الْيَدَيْنِ غيرُ ذِي الشَّمَالَيْنِ المقتول ببدر، بدليل ما في حديث أبي هريرة ومن ذكرنا معه من حضورهم تلك الصَّلَاة، ممن كان إسلامه بعد بدر، وكان المتكلم يومئذ رجلاً من بني سُلَيْم، ذكر ذلك يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وقال عمران بن حصين: رَجُلٌ طَوِيلُ الْيَدَيْنِ يُقَالُ لَهُ: الْخِزْبَانِيُّ، ويمكن أن يكون رجلاً أو ثلاثة أو أكثر يُقَالُ لكل واحدٍ منهم: ذُو الْيَدَيْنِ، وذو الشَّمَالَيْنِ، ولكنَّ المقتول ببدر غيرُ الْمُتَكَلِّم في حديث أبي هريرة حين سَلَّمَ رسول الله ﷺ من اثنتين. وقال أبو بكر الأثرم: سَمِعْتُ مُسَدَّدَ بن مُسْرَهْدٍ يقول: الذي قتل ببدر إنما هو ذو الشَّمَالَيْنِ بن عبد عمرو حليف بني زهرة، وذو اليدين رَجُلٌ من الْعَرَبِ كان يكون بالبادية فيجيء فيُصَلِّي مع النَّبِيِّ ﷺ.

قال أبو عمر: وقول مُسَدَّدٍ هذا قول أئمة الحديث والسِّيَر، وهذا على ما ذكرنا عنهم. أمَّا قولُ الزُّهريِّ في هذا الحديث إنه ذو الشَّمَالَيْنِ فلم يتابع عليه، وحمله الزُّهري على أَنَّهُ المقتول يومَ بدرِ فوهم فيه وغلط، والغلط لا يسلم منه أحد، وقد اضطرب الزُّهري في إسناد حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين اضطراباً كثيراً، قد ذكرناه في «التمهيد» يراجع التمهيد: ١/٣٥٧ فما بعدها، ١١/٢٠٤ فما بعدها.

قال عبدُ الملك: كان رجلاً من بني سُلَيْمٍ وحليفاً لبني زُهْرَةَ، وكان يَبْطِشُ يَدَيْهِ جَمِيعاً، فَكَانَ يُقَالُ له: ذُو الشُّمَالَيْنِ، فَكَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أن يَقُولَ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ أَحَدًا لَا يَكُونُ ذَا شَمَالَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فكان أول مَنْ سَمِيَ ذَا الْيَدَيْنِ. وقد كَانَ آخِرُ يُقَالُ له: ذُو الْيَدَيْنِ قُتِلَ

= وبهذا يبدو الأمرُ ظاهراً ومن أراد المزيد من البَسْطِ والتَّحْقِيقِ والاستدلالِ فليُراجع «التَّمْهِيدَ» ففي كلامه طولٌ واستيفاءٌ. وكان مما قاله: «قال أبو عمر: ولا أعلم أحداً من أهل العلم والحديث المُصَنِّفَيْنِ فيه عَوَّلَ على حديثِ ابنِ شِهَابٍ في قصَّةِ ذي اليدين لاضطرابه فيه، وأنَّه لم يتم له إسناداً ولا متناً، وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن، فالغَلَطُ لا يَسْلَمُ أحدٌ منه، والكمال ليس لمخلوق، وكلُّ أحدٍ يُوْخَذُ من قوله ويترك إلا النَّبِيَّ ﷺ، فليس قول ابنِ شِهَابٍ أَنَّهُ المَقْتُولُ يومَ بَدْرٍ حِجَّةً؛ لَأَنَّهُ قد تَبَيَّنَ غَلَطُهُ في ذلك...».

ثم قال: «قال أبو عمر: ذو الشُّمَالَيْنِ المَقْتُولُ يومَ بَدْرٍ خِزَاعِيٌّ، وذو اليدين الذي شهد سهو النَّبِيِّ عليه السلام سُلَيْمِيٌّ، ومما يدُلُّ على أَنَّ ذَا الْيَدَيْنِ ليس هو ذَا الشُّمَالَيْنِ المَقْتُولُ ببدرٍ ما أخبرناه عبد الله بن محمد...» وذكر جُمْلَةً من الأحاديث والرَّوَايَاتِ ثم قال: «وفيما قدَّمناه من الآثارِ الصُّحاحِ كفايةً لمن عُصِمَ من العَصِيَّةِ. وقد قيل إنَّ ذَا الْيَدَيْنِ عُمَرُ إلى خلافة معاوية و«أنه توفي بلدي خَشَبٍ».

أقول: ذو خَشَبٍ من مخاليفِ اليَمَنِ. يراجع: معجم البلدان: ٤٢٦/٢.

وذو الشُّمَالَيْنِ المَقْتُولُ ببدر - رضي الله تعالى عنه - له أخبار في جمهرة أنساب العرب: ٣٣٤، والاستيعاب: ١٩٧/٣، وأسد الغابة: ١٧٥/٢، والإصابة: ٩٣/٣. ويراجع: ألقاب ابن الفرضي: ٦٩، وكشف النقاب لابن الجوزي: ٢١١/١، ونزهة الألباب للحافظ ابن حجر: ٢٩٦/١.

وذو اليدين: له أخبارٌ في: الاستيعاب: ٤٠/٢، وأسد الغابة: ١٧٩/٢، والإصابة: ٤٢٠/٢. ويراجع: الثُّحفة اللطيفة: ٤٩/٢، والعقد الثمين: ٣٦٥/٤، ألقاب ابن الفرضي: ٦٩، وكشف النقاب لابن الجوزي: ٢٢٢/١، ونزهة الألباب للحافظ ابن حجر: ٣١٣/١.

يوم بدر، كان اسمه عُمَيْرَ بْنَ عَبْدِ عَمْرِو، من خُزَاعَةَ^(١).

قال عبد الملك: ومن عرض له اليوم مثل هذا فجائز له العمل بما عَمِلَ به رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وذلك ما لم يَكْثُرِ الْكَلَامُ من الإمام وَمِمَّنْ كَلَّمَهُ من النَّاسِ وَالتَّرَاجُعُ به حَتَّى يَقَعَ اللَّغَطُ والمِرَاءُ، وَكَلَامُ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، فَلَا يَجُوزُ له عند ذلك الْبِنَاءُ عَلَى مَا كَانَ صَلَّيْ، بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ وَرَاءَهُ الْإِبْتِدَاءُ لِصَلَاتِهِمْ - وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (التَّوْحِي) في حديث مالك

الذي رواه عن عمر بن محمد بن زيد، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ شَكَّ فِي صَلَاةٍ فَلْيَتَوَخَّ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّهُ نَسِيَ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَصَلِّهْ [ثم] ^(٢) لِيَسْجُدْ [سَجْدَتِي السَّهْوِ] ^(٢) وهو جالسٌ [رقم (٦٣)] قال عبد الملك: التَّوْحِي ^(٣): هو التَّحَرِّي، وسجودُه بعد السَّلام.

وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الْأَنْبِجَانِيَّة) في حديث مالك الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَبَسَ خَمِيصَةً لَهَا عَلَمٌ، ثُمَّ أَعْطَاهَا أَبَا جَهْمٍ، وَأَخَذَ مِنْ أَبِي جَهْمٍ أَنْبِجَانِيَّةً لَهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلِمَ؟ فَقَالَ: إِنِّي نَظَرْتُ إِلَى عَلَمِهَا فِي الصَّلَاةِ فَكَادَ يَقْتَنِينِي» [رقم (٦٨)].

قال عبد الملك: الْخَمِيصَةُ ^(٤): كِسَاءٌ صُوفٍ أَوْ مَرَعِرٍ مَعْلَمُ الصُّفَةِ.

(١) هذا هو الذي كان حليفاً لبني زُهْرَةَ، لا السَّلَمِيَّ كما أوضحنا.

(٢) في الأصل: «حتي» و«سجدة» والتَّصْحِيحُ من الموطأ.

(٣) تهذيب اللغة: ٦١٧/٧، والأفعال للشرقسطي: ٢٨٤/٤.

(٤) ويراجع: العين: ٢٢٦/١، ومختصره: ٤٣٣/١. والتمهيد: ١٠٨/٢٠، ١٠٩، ٣١٥/٢٢،

والاستذكار: ٢٥٦، والصَّحاح، واللَّسان، والتَّاج: (خمس).

والأنبجانية^(١): الكِسَاءُ الغَلِيظُ الذي يُشَبِّهُ الشَّمْلَةَ، يكونُ سُدَاهُ قُطْنًا غَلِيظًا أو كَثَانًا غَلِيظًا، وَطَعْمُهُ صُوفٌ لَيْسَ بِالْمُبْرَمِ فِي فَتْلِهِ لَيْنٌ غَلِيظٌ، فِئْلُكَ الْأَنْبِجَانِيَّةُ تَلْتَحَفُ فِي الْفِرَاشِ، وقد [٤٣] تُشْتَمَلُ من سِدَّةِ الْبَرْدِ.

وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الدُّبْسِيِّ) في حديث مالك الذي رواه عن عبد الله بن أبي بكر، أنَّ أَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ: كَانَ يُصَلِّي فِي حَائِطِهِ فَطَارَ دُبْسِيٌّ فَطَفِقَ يَتَرَدَّدُ يَلْتَمِسُ مَخْرَجًا، فَأَعْجَبَهُ ذَلِكَ فَجَعَلَ يُتْبِعُهُ بَصَرُهُ سَاعَةً، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ، فَإِذَا هُوَ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى؟ فَقَالَ: لَقَدْ أَصَابَنِي فِي مَالِي هَذَا فِتْنَةٌ فَجَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هُوَ صَدَقَةٌ لَكَ فَضَعَهُ حَيْثُ شِئْتَ» [٩٨/١ رقم (٦٩)].

قال عبد الملك: الدُّبْسِيُّ: هُوَ الْيَمَامَةُ بِعَيْنِهَا^(٢)، وَإِنَّمَا تَرَدَّدَتْ تَلْتَمِسُ

(١) أدب الكاتب: ٤١٧، وشرحه الاقتضاب: ٢/٢٣٣، والتمهيد: ٢/١٠٩، ١١٠، والاستذكار: ٢/٢٥٦.
قال الوقشي في تعليقه ١/١٣٠ «كَانَ الْأَصْمَعِيُّ يُكْرِهَا وَيَقُولُ: لَا يُقَالُ: كِسَاءُ أَنْبِجَانِيٍّ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: مَنْبِجَانِيٍّ مَنْسُوبٌ إِلَى مَنْبِجٍ، وَفُتِحَتْ بِأَوِّهِ فِي النَّسَبِ؛ لِأَنَّهُ خُرُجٌ مَخْرُجٌ مَنَظَرَانِيٌّ وَمَخْبِرَانِيٌّ يُرِيدُ: إِنَّهُ جَاءَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَأَجَازَ غَيْرُهُ أَنْبِجَانِيٍّ، وَأَنْشَدَ الْمَبْرُودُ - فِي لَحِيَّةٍ -: [الكامل: ٦٥٣]

كَالْأَنْبِجَانِيٍّ مَصْقُولًا عَوَارِضُهَا سَوْدَاءُ فِي لَيْنٍ خَدَّ الْعَادَةِ الرَّوْدِ وَحَكِيٌّ تَعَلَّبُ: أَنْبِجَانِيَّةٌ وَأَنْبِجَانِيَّةٌ [بِكسر الباء وفتحها]، كَلِمَا كَثَفَ وَتَثَقَّ، قَالُوا: شَاءَ أَنْبِجَانِيَّةٌ أَيْ: كَثِيرَةُ الصُّوفِ مُلْتَمِتَةٌ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ نَسَخِ «الموطأ» (إنبجانية) وَلَا أَعْرِفُ أَحَدًا حَكَاهُ، وَلَا أَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ لُغَةً؛ لِشُدُوزِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ عَنِ الْقِيَاسِ فِي النَّسَبِ؛ لِأَنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى مَنْبِجٍ، وَالْقِيَاسُ فِيهَا: مَنْبِجِيَّةٌ.

وحكاية تَعَلَّبُ فِي الاستذكار: ٢/٢٥٧، وشرح الزُّرْقَانِي... وغيرهما.
(٢) تراجع: جمهرة اللُّغة لابن دريد: ١/٢٩٨، وتهذيب اللُّغة: ١٢/٣٧٣، ومجمل اللُّغة: ٣٤٥، والتمهيد: ١٧/٣٩٥، والاستذكار: ٢/٢٦١، والتعليق على الموطأ: ١/١١٤، =

مَخْرَجاً مِنْ خِلَالِ النَّخْلِ ، لِاتِّفَافِهَا ، وَاتِّفَافِ جَرَائِدِهَا وَسَعْفِهَا .

وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن عبد الله^(١) . بن أبي بكر : أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَصَلِّي فِي حَائِطِهِ وَالنَّخْلُ قَدْ ذَلَّلَتْ فِيهِ مُطَوَّقَةٌ بَثْمَرِهَا ، فَنَظَرَ إِلَيْهَا فَأَعْجَبَهُ مَا رَأَى مِنْ ثَمَرِهَا ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى صَلَاتِهِ ، فَإِذَا هُوَ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى ؟ فَقَالَ : لَقَدْ أَصَابَتْنِي فِي مَالِي هَذَا فِتْنَةٌ ، فَجَاءَ عُثْمَانُ وَهُوَ يَوْمئِذٍ خَلِيفَةُ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، وَقَالَ : هُوَ صَدَقَةٌ فَاجْعَلْهُ فِي سُبُلِ الْخَيْرِ ، فَبَاعَهُ عُثْمَانُ بِخَمْسِينَ أَلْفًا فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَالُ الْخَمْسِينَ [٩٩ / ١] رقم (٧٠) .

قال عبد الملك : أمّا قوله : « وَالنَّخْلُ قَدْ ذَلَّلَتْ » فتدليلها أنها في زمان ثمرها إذا طاب ودنا جدادها ، يُضَعَدُ فِيهَا فَتَقْتُلُ عَرَاجِينَهَا بِمَا فِيهَا مِنْ قِنَوَانِهَا فَيُذَلَّلُ الثَّمَرُ مِنْ ذَلِكَ الْفَتْلِ فَيَصِيرُ ثَمَرًا ، فَإِذَا قُتِلَتِ الْعَرَاجِينُ تَقَطَّعَتْ^(٢) وَتَذَلَّتْ قِنَوَانُهَا بِالثَّمَرِ حَوْلَ جَرَائِدِ النَّخْلِ مُسْتَدِيرَةً بِهَا فَذَلِكَ تَطْوِيقُهَا . وأمّا قوله : « فَسُمِّيَ ذَلِكَ الْمَالُ . . . » فَإِنَّمَا يَعْنِي بِالْمَالِ : الْحَائِطُ ، يَقُولُ : سُمِّيَ ذَلِكَ الْحَائِطُ الْخَمْسِينَ

= والنهاية : ٩٩ / ٢ ، والصُّحاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ : (دبس) .

(١) فِي الْأَصْلِ : «عبد الملك» .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ : «تَقَطَّعَتْ» ، فَلَعَلَّ فِيهَا تَحْرِيفًا لَمْ يَظْهَرْ لِي ؟ ! وَفِي الْمُنْتَقَى لِأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي : ١٨١ / ١ : قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى : مَعْنَى ذَلَّلَتْ : مَالَتْ الثَّمَرَةُ بِعَرَاجِينِهَا فَبَرَزَتْ وَصَارَتْ كَالطُّوقِ لِلنَّخْلَةِ . وَقَالَ ابْنُ مُزَيْنٍ : مَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّ النَّخْلَ تَجْمَعُ عَرَاجِينُهَا بِحَبْلِ أَوْ شَيْءٍ فَتَبْرُزُ الثَّمَرَةُ فَتَبِينُ لِلْخَرْصِ وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَقِيلَ : مَعْنَاهُ : إِنْ الثَّمَرَةُ تَقْتُلُ عَرَاجِينَهَا لِثَمَرِ . وَرَوَى عِيسَى أَنَّهُمْ كَانُوا يَفْعَلُونَ ذَلِكَ لِيَتِمَّ الْخَرْصُ . قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَالْأَظْهَرُ عِنْدِي فِي ذَلِكَ أَنَّ الثَّمَرَةَ إِذَا عَظُمَتْ وَبَلَغَتْ حُدُودَ النَّضْجِ ثَقُلَتْ فَمَالَتْ بِعَرَاجِينِهَا ، فَهُوَ مَعْنَى تَدْلِيلِهَا وَهُوَ فِيمَا يَقَعُ فِي نَفْسِي مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَذَلَّلْتَ فَطَوَّقَهَا تَدْلِيلًا ۝ ﴾ .

لبلوغُ ثمنه خمسين ألفاً، كما سُمِّي (القيوم) لخراجه كل يوم ألف دينارٍ.

[شرحُ غريبِ كتابِ الجمعة]^(١)

[من موطأ مالك بن أنسٍ رحمه الله]

- وسألنا عبدَ الملكِ بن حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن سُمَيٍّ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ اغْتَسَلَ [٤٤] يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثُمَّ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْأُولَى فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَدَنَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّانِيَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَقَرَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الثَّالِثَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ كَبْشًا أَقْرَنَ، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الرَّابِعَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ دَجَاجَةً، وَمَنْ رَاحَ فِي السَّاعَةِ الْخَامِسَةِ فَكَأَنَّمَا قَرَّبَ بَيْضَةً، فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ حَضَرَتِ الْمَلَائِكَةُ يَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ» [١٠١/١ رقم (١)].

قال عبدُ الملك: قد كان بعضُ العلماء^(٢) يقول: إنَّماعنى بهذه السَّاعاتِ

(١) الموطأ رواية يحيى: ١٠١/١، ورواية أبي مُصْعَب: ١٦٦/١، ورواية محمد بن الحسن: ٨٦، ورواية سُؤَيْد: ١٢٣، والمتقى لأبي الوليد: ١٨٣/١، والاستذكار: ٢٦٥/٢، والقبس: ٢٥٩/١، وتنوير الحوالك: ١٣١/١، وشرح الزرقاني: ٢٠٦/١.

(٢) يقصدُ به الإمام مالك بن أنس - رحمه الله -، قال أبو الوليد الباجي في المتقى: ١٨٣/١ «ذهب مالكٌ - رحمه الله - إلى أن هذا كله في ساعة واحدة وأنَّ هذه أجزاء من السَّاعة السادسة، ولم يَرَ التَّكْبِيرَ لها من أول النَّهار، رواه ابنُ القاسم وأشهبُ عن مالكٍ في «العتيَّة». وذهب عبدُ الملك بن حبيبٍ والشافعي إلى أنَّ ذلك في السَّاعاتِ المعلومات... والدَّلِيلُ على صحة ما ذهب إليه مالك...»

وقال الحافظ أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار: ٢٦٦/٢: «قال ابن وهب: سألت مالكا عن هذا فقال: أما الذي يقع في قلبي فإنه إنما أراد ساعة واحدة تكون فيها هذه =

ساعة واحدة تكون فيها هذه الساعات، وذلك في قُرب الزوال من راح في أوّل تلك الساعة أو الثانية أو الثالثة، وزعم في قوله هذا أن لو لم يكن ذلك كذلك ماضيت الجمعة حتّى يكون النهار تسع ساعات، ويخضر وقت العصر.

قال عبد الملك: هذا من التفسير مُحال من وجوه^(١)؛ من ذلك قوله: «إنّما هي ساعة واحدة تجتمع فيها هذه الساعات كلّها» فكيف تكون ساعات في ساعة واحدة، هذا لا يتكوّن على حال، ومن ذلك قوله: «ولو لم يكن هكذا ما ضلّيت الجمعة حتّى يمضي من النهار تسع ساعات؟!»، وكيف، وإنّما ذكر في الحديث خمس ساعات فقط؟ ثمّ ذكر خروج الإمام في الساعة السادسة، وكذلك تزول الشمس في الساعة السادسة من النهار وهو وقت الأذان وخروج الإمام إلى الجمعة، بل إنّما عني بالحديث الساعات كلّها التي ذكر كلّ ساعة فيها على حدة، فبدأ بأوّل ساعات اليوم فقال: «من راح في الساعة الأولى فكأنّما قرب بدنة»، ثمّ في الثانية بقرة، ثمّ في الثالثة كبشاً أقرن،

= الساعات... وذكر ما ذكره المؤلف هنا ثم قال: «وكان ابن حبيب ينكر قول مالك هذا، ويميل إلى القول الأول، وقال: قول مالك هذا تحريف في تأويل الحديث ومحال من وجوه...» ونقل أبو عمر كلام ابن حبيب من كتابنا هذا ثم قال: «قال أبو عمر: هذا كلّه تحامل منه على مالك فهو الذي قال القول الذي أنكره وجعله خلفاً من القول وتحريفاً من التأويل، والذي قاله مالك تشهد له الآثار الصحاح من رواية الأئمة، ويشهد له أيضاً العمل بالمدينة عنده، وهذا مما يصح فيه الاحتجاج بالعمل؛ لأنه أمر متردد كل جمعة، لا يخفى على عامة العلماء» وأورد الآثار التي يحتج بها مالك وفصلها واحتج لها أكثر في التمهيد: ٢٢/٢١، ٢٢.

(١) في الأصل: «من وجوه غير واحدة».

ثُمَّ فِي الرَّابِعَةِ دَجَاجَةً، ثُمَّ فِي الْخَامِسَةِ بَيْضَةً، ثُمَّ انْقَطَعَ التَّهْجِيرُ وَحَانَ وَقْتُ الْأَذَانِ، وَخُرُوجِ الْإِمَامِ فِي السَّادِسَةِ، فَشَرَحَ الْحَدِيثَ [بَيِّنٌ] فِي لَفْظِهِ، وَإِنَّمَا حُرِفَ عَنْ وَجْهِهِ، وَشُرِّحَ بِالْخَلْفِ [مِنْ الْقَوْلِ] وَبِمَا لَا يَتَكُونُ، وَزَهَّدَ شَارِحُهُ، [النَّاسَ] فِيمَا رَغَبَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ التَّهْجِيرِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ، وَزَهَّدَ هُوَ فِيهِ، وَزَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ إِنَّمَا يَجْتَمِعُ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَ زَوَالِ الشَّمْسِ، وَزَهَّدَ فِي التَّهْجِيرِ قَبْلَ تِلْكَ السَّاعَةِ، وَقَدْ جَاءَتِ الْآثَارُ بِالْتَّرْغِيبِ فِي التَّهْجِيرِ مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى وَقْتِ الزَّوَالِ وَقَدْ سَقْنَا مَا بَلَّغْنَا مِنْ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِ «وَاضِحِ السُّنَنِ فِي الصَّلَاةِ»^(١) [لِمَا فِيهِ بَيَانٌ وَكِفَايَةٌ]^(٢).

- وسألنا عبدَ الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا قُلْتَ لِأَخِيكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ أَنْصِتْ فَقَدْ لَعَنْتَ» [١٠٣/١ رقم (٦)].

قال عبدُ الملك: معناه [٤٥]: فَقَدْ تَكَلَّمْتَ بِلَغْوٍ، وَاللَّغْوُ: الْكَلَامُ الْمُنْهِي عَنْهُ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ مِنْهُيَّ عَنْهُ، فَمَنْ تَكَلَّمَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ فَقَدْ لَغَى، أَي: تَكَلَّمَ بِمَا لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. وَقَدْ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ: (٣) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تَخَطَّى رِقَابَ النَّاسِ عِنْدَ الْخُطْبَةِ أَوْ لَغَى

(١) يقصد كتابه: «الواضحة...» تراجع المقدمة.

(٢) عن الاستذكار.

(٣) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشيُّ بالولاء (ت ١٩٧هـ). روى عن مالك، والليث، وابن أبي ذئب، والثوري، وابن عيينة، وابن جريج وغيرهم من مصريين، وشاميين، وعراقيين، وطالت صحبته لمالك، وكان يدعو به «فقيه مصر» وله تأليف منها الجامع المنسوب إليه: =

عند الذِّكْرِ كَانَتْ لَهُ ظُهُرًا، وَلَمْ تَكُنْ لَهُ جُمُعَةٌ.

قال عبدُ الملك: وقد بَلَغَنِي^(١) ذلك عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ في غيرِ حَدِيثٍ، وقد بَلَغَنِي ذَلِكَ أَيْضًا عن عَلِيٍّ، وابنِ عُمَرَ، وأبي بنِ كَعْبٍ، وَعَبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ، وعَبْدَ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ، وعنِ الحَسَنِ وَغَيْرِ وَاحِدٍ.

قال عبدُ الملك: وإنَّما معناه: أَنَّ اللَّأَغِيَّ وَالْإِمَامَ يَخْطُبُ يَخْبِطُ عَنْهُ أَجْرُ الْجُمُعَةِ وَيُصِيرُ أَجْرُهُ كَأَجْرِ مَنْ شَهِدَ ظُهُرًا وَلَمْ يَشْهَدْ جُمُعَةً، وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «فَلَا جُمُعَةٌ لَهُ» أَنَّ يُعِيدَ صَلَاتَهُ وَلَكِنْ لَا جُمُعَةٌ لَهُ فِي الثَّوَابِ الَّذِي يَكُونُ لِمَنْ لَمْ يَلِغَ.

وسألنا عبدَ الملكَ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حَدِيثِ مالِكٍ

الذي رَوَاهُ عن أبي الزُّنَادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَقَالَ: فِيهِ سَاعَةٌ لَا يُوَافِقُهَا عَبْدٌ مُسْلِمٌ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي يَسْأَلُ اللَّهَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، وَأَشَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ يُقَلِّلُهَا» [١٠٨/١] رقم (١٥).

قال عبدُ الملك: يعني بتَقْلِيلِهَا: سُرْعَةَ انْقِضَائِهَا، يَقُولُ: إِنَّمَا هِيَ سُوَيْعَةٌ. قال عبدُ الملك: وقد رَوَى مالِكٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ سَلَامٍ كَانَ يَقُولُ: هِيَ آخِرُ

= «جامع ابن وهب» (مطبوع) و«الموطأ» من روايته يوجد منهما قطع جيدة (مطبوع)، وله شرح حافل للموطأ. وثقه يحيى بن معين، وأبو زرعة وغيرهما. قال أبو زرعة: سمعتُ ابنَ بكير يقول: «ابنُ وهبٍ أفقه من ابنِ القاسم» وقال ابنُ عدي: «عبدالله بن وهبٍ من أجله النَّاسُ ومن ثقاتهم، وحديث الحجاز ومصر وما إلى تلك البلاد يدور على رواية ابن وهبٍ». أخبره في: طبقات ابن سعد: ٥١٨/٧، وطبقات خليفة: ٢٩٧، وعلل أحمد: ٣٤٥/١، ٤٠١، والجرح والتعديل: ١٨٨/٥، وترتيب المدارك: ٢٢٨/٣، والمنتظم: ٧٧/٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٣/٩... وغيرها.

(١) مكررة في الأصل.

ساعة من يوم الجمعة .

قال عبد الملك : وقد جاء عن رسول الله ﷺ فيها تصريحٌ أغنى عن قول
عبد الله بن سلام . حدثني إسماعيل بن أبي أُويس المَدَنِي^(١) ، عن كثير بن
عبد الله المَزَنِي ، عن أبيه ، عن جده ، عن رسول الله ﷺ أنه قال : « في يوم
الجمعة ساعة من نهار لا يسأل فيها عبدٌ مسلم شيئاً إلا أُعطي سؤله ، فقبل
لرسول الله : أئنه ساعة هي يارسول الله ؟ قال : هي من حين تحين صلاة الجمعة إلى
انصراف منها .

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (المُصَيِّخَة) في حديث مالك

الذي رواه عن يزيد بن [عبد الله بن] الهادي [عن محمد بن إبراهيم بن
الحارث التيمي] عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : ما
من دابة إلا وهي مُصَيِّخَة يوم الجمعة من حين تُصبح حتى تطلع الشمس شفقا
[٤٦] من الساعة إلا الجن والإنس » . [١٠٨/١ رقم (١٦)] .

(١) إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أُويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي ، أبو عبد الله المَدَنِي
حليف بني تميم بن مرة ، وهو أخو عبد الحميد بن أبي أُويس ، وابن أخت مالك بن أنس رحمه
الله . روى عنه المؤلف ابن حبيب في كتابنا هذا وغيره من مؤلفاته وربما قال : حدثني الأوسي ،
أو حدثني ابن أبي أُويس ، فيشكل الأمر ؛ لأن في شيوخه (عبد العزيز بن أبي أُويس) تقدّم
ذكره ، ويلقب أيضاً (الأوسي) و(ابن أبي أُويس) روى إسماعيل هذا عن والده ، وعبد العزيز بن
الماجشون ، وعبد العزيز الدراوردي ، وروى عنه البخاري ، ومسلم ، وإبراهيم الجوهري ، والحارث
ابن أبي أسامة وغيرهم . وذكر الحافظ المزي - رحمه الله - أن ممن أخذ عنه صاحبنا عبد الملك بن
حبيب المالكي . واختلف فيه عند المحققين ، وهم إلى تضعيفه أقرب . (توفي سنة ٢٢٦هـ) .
تراجع ترجمته في : تاريخ البخاري : ١٣/٦ ، والجرح والتعديل : ٣٨٧/٥ ، وتهذيب الكمال :
٣/١٢٤ ، وسير أعلام النبلاء : ٣٨٩/١٠ ، وتهذيب التهذيب : ٣٤٥/٦ .

قال عبد الملك: المصبيخة: المستمعة^(١) استماع إطراق وشفقة وحذر من قيام الساعة؛ لأنها إنما تقوم يوم الجمعة، وكذلك قال رسول الله ﷺ: «تقوم الساعة يوم الجمعة».

قال عبد الملك: فالمصبيخ من كل شيء: المستمع استماع إطراق وشفقة وحذر من شيء يفاجئه، قال الشاعر^(٢):

أصاخ كذي القوي وكل صنيعه
من الناس حتى ما يمر وما يحلو

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

أن رسول الله ﷺ قال: «إني لأنسى أو أنسى لأسن»^(٣). [١/ ١٠٠ رقم (٢)]

قال عبد الملك: تفسيره: أني لأنسى أو أنسى لأعمل من أجل ما نسيت عملاً يكون سنة.

[شرح غريب كتاب صلاة الجماعة]^(٤)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (سهم جمع) في حديث مالك الذي رواه عن عفيف بن عمرو السهمي، عن رجل من بني أسد: أنه سأل أبا أيوب الأنصاري فقال له: إني أصلي في بيتي، ثم أتى المسجد فأجد

(١) يراجع: تهذيب اللغة: ٤٧٩/٧، والنهاية: ٦٤.

(٢) لم أجده في مصادري.

(٣) من كتاب السهو.

(٤) الموطأ رواية يحيى: ١٢٩/١، ورواية أبي مضعب: ١٢٦/١، ورواية محمد بن الحسن: ٨٦، ورواية سويد: ٩٩، والمتقى: ٢٣٤/١، وتنوير الحوالك: ١٥٤/١، وشرح الزرقاني: ٢٦٣/١.

الإمام يُصَلِّي أَفْأَصَلِّي مَعَهُ؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو أَيُّوبَ: نَعَمْ فَصَلِّ مَعَهُ، فَإِنَّ مِنْ صَنَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ لَهُ سَهْمَ جَمْعٍ، أَوْ مِثْلَ سَهْمِ جَمْعٍ» [١٣٣/١] رَقْم (١١).
قال عبدُ الملك: يعني: يُجْمَعُ لَهُ الْأَجْرَ مَرَّتَيْنِ^(١).

وسألنا عبدَ الملكَ بنَ حبيبٍ عن شرح (فَجَحَشَ شِقَّهُ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ
الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ
فَرَسًا فَصُرِعَ عَنْهُ فَجَحَشَ شِقَّهُ الْأَيْمَنِ، فَصَلَّى صَلَاةً مِنَ الصَّلَوَاتِ، وَهُوَ
قَاعِدٌ». [١٣٥/١] رَقْم (١٦).

قال عبدُ الملك: الْجَحَشُ: كَالْخَدَشِ^(٢) أَوْ فَوْقَهُ قَلِيلًا، وَكَثِيرُهُ:
جُحُوشٌ مِثْلُ خُدُوشٍ، وَخُمُوشٍ، وَمُرُوشٍ، وَكُدُوحٍ، وَكُلُّهُ مِنَ الْخَدَشِ
وَالْمَرَشِ وَمَا أَشَبَّهُهُ، وَيَكَادُ مَعْنَاهُ أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا^(٣).

قال عبدُ الملك: وَقَدْ حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ وَغَيْرُهُ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ،
عَنِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمَنُ أَحَدٌ بَعْدِي جَالِسًا».

قال عبدُ الملك: فَكَأَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ نَاسِخٌ لِلْحَدِيثِ الْأَوَّلِ. وَكَذَلِكَ قَالَ
صَلَوَاتُ اللَّهِ [وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ]: «إِنَّ مِنْ حَدِيثِي نَاسِخًا وَمَنْسُوخًا فَخُذُوا بِآخِرِ
حَدِيثِي فَبِذَلِكَ أُمِرْتُ».

(١) النِّهَايَةُ: ٢٩٦/١ قال: «أَيُّ: لَهُ سَهْمٌ مِنَ الْخَيْرِ جَمَعَ فِيهِ حِطَّانٌ، وَالْجِيمُ مَفْتُوحَةٌ. وَقِيلَ:
أَرَادَ بِالْجَمْعِ: الْجَيْشُ؛ أَيْ: كَسَهُمُ الْجَيْشُ مِنَ الْغَنِيمَةِ».

(٢) غَرِيبٌ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٤٠/١، وَعَنْهُ فِي غَرِيبِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ١٣٩/١، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ:
١٢٢/٤، وَالنِّهَايَةُ: ٢٤١/١. وَفِي تَعْلِيقِ الْوَقَّاسِيِّ: ١٨٣/١: «الْجَحَشُ: الْخَدَشُ وَالْأَكْمُ
يَحْدُثُ فِي الْعُضْوِ عَنْ صَدْمَةٍ وَضَعِطٍ». وَبِرَاجِعِ الصُّحَاكِ وَاللَّسَانِ وَالتَّاجِ: (جَحَشَ).

(٣) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَالْأَجُودُ حَذَفَ «أَنْ» مِنْ خَيْرِ «كَادَ».

قال عبد الملك: فَمَنْ جَهِلَ الْيَوْمَ وَأَمَّ قَوْمًا جَالِسًا مِنْ عِلَّةٍ أَعَادُوا الصَّلَاةَ فِي الْوَقْتِ وَبَعْدَهُ، وَلَمْ يُعَدِ الْإِمَامُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَالَةُ الْقَوْمِ [٤٧] فِي الْعِلَّةِ كَحَالَةِ إِمَامِهِمْ، مِثْلَ أَنْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ مَرَضَى أَوْ قَيْدَى فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْمَهُمْ وَاحِدٌ مِنْهُمْ جَالِسًا؛ لِأَنَّ حَالَتَهُمْ قَدْ اسْتَوَتْ، كَذَلِكَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ^(١)، وَأَصْبَغَ بْنَ الْفَرَجِ^(٢) يَقُولَانِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (المِرماتين) في حديث مالك

(١) هو عبد الله بن عبد الحَكَم بن أعين بن ليث، أبو محمد المِصرِّي الفَقِيه، مولى عثمان بن عفان (ت ٢١٤هـ) سمع مالكا، ومسلم بن خالد الزنجي، وابن وهب، وابن القاسم. وكان شيخ مصر، ثقة، ممن يعقل مذهب مالك، وفرغ على أصوله، وُصف بأنه كان «مُتَحَشِّمًا، نَبِيلًا، متمولًا، رفيع المنزلة» وأنه أعلم أصحاب مالك بمُختلف قوله، أفضت إليه الرئاسة بمصر بعد أشهب، له أربعة أولاد، سمعوا عليه وتميزوا بالعلم. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥١٨/٧، والتاريخ الكبير: ١٤٢/٥، والجرح والتعديل: ١٠٥/٥، والولاة والقضاة: ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤١، وترتيب المدارك: ٥٢٣/٢، وتهذيب الكمال: ١٩١/١٥، وسير أعلام النبلاء: ٢٢٠/١٠، والذبيح المذهب: ٤١٩/١، حسن المحاضرة: ٣٠٥/١، والشذرات: ٣٤/٢.

(٢) هو أصبغ بن الفَرَج بن سعيد بن نافع الأموي، مولى عمر بن عبدالعزيز، لم يلق مالكا، ولقي الليث، وتفقه على ابن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم وغيرهما (ت ٢٢٥هـ). قال يحيى بن معين: «وكان من أعلم خلق الله برأي مالك، يعرفها مسألة مسألة، متى قالها؟ ومن خالفه فيها؟» وقال أبو حاتم: «كان من أجل أصحاب ابن وهب». أقول: شرَّح أصبغ هذا غريب «الموطأ» ولم أقف عليه بعد. يُراجع شروح الموطأ في المقدمة. أخباره في: تاريخ البخاري الكبير: ٣٦/٢، وأخبار القضاة: ١١/١، ١٦، ٢٠١/٢، ٢٢٢، والجرح والتعديل: ٣٢١/٢، وترتيب المدارك: ١٧/٤، وسير أعلام النبلاء: ٦٥٦/١...

الذي رواه عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: ذَكَرَ التَّخْلُفَ عَنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ فَقَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُهُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَظْمًا سَمِينًا، أَوْ مِزْمَانَيْنِ حَسَنَيْنِ لَشَهِدَ الْعِشَاءَ» [١/ ١٢٩ رقم (٣)].
قال عبد الملك: الْعَظْمُ: عَظْمُ اللَّحْمِ، وَالْمِزْمَانَيْنِ: السَّهْمَانِ^(١).

ـ وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الْمُنَافِقِينَ) في حديث مالك
الذي رواه عن عبد الرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيب: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ شُهُودُ الْعِشَاءِ وَالصُّبْحِ، لَا يَسْتَطِيعُونَهُمَا، أَوْ نَحْوِ هَذَا» [١/ ١٣٠ رقم (٥)] ما تفسير الْمُنَافِقِينَ؟ ومن أين اشتق اسمُ التَّفَاقِ

(١) شرح المؤلف - رحمه الله - قاصر لا يقي بالمطلوب، يراجع: غريب أبي عبيد: ٢٠٢/٣، وغريب الحديث للحري: ١١١٤، والتعليق على الموطأ: ١/ ١٨١، والنهاية: ٢/ ٢٦٩، والعين: ٨/ ٢٩٣، ومختصره: ٢/ ٣٩٨، وتهذيب اللغة: ١٥/ ٢٧٦، ومجمل اللغة: ٣٩٧، والتمهيد: ١٨/ ٣٣٩، والمخصص: ٧/ ١٩٢، والصَّحاح واللسان والتَّاج: (رمى). قال أبو عبيد: «ويقال: إِنَّ الْمِرْمَاةَ مَا بَيْنَ ظِلْفِي الشَّاةِ. قال أبو عبيد: وهذا حرف لا أدري ما وجهه، إلا أَنَّهُ هَكَذَا يُفَسِّرُ وَاللهُ أَعْلَمُ». وفي «النهاية» لابن الأثير: «الْمِرْمَاةُ ظِلْفُ الشَّاةِ، وقيل: ما بين ظلفيها، وتُكْسَرُ مِيمُهُ وتُفْتَحُ. وقيل: الْمِرْمَاةُ - بالكسر - السَّهْمُ الصَّغِيرُ الَّذِي يُعَلَّمُ بِهِ، وهو أَحَقَرُ السَّهَامِ وَأَدْنَاهَا» وفي هامش «النهاية» عن «الدَّر الثَّيِّر» وهو مختصر النهاية السَّابِقِ الذِّكْرِ: «وقيل: هي لعبة يلعبون بها بتصال محدَّدة يرمونها في كوم تُراب، فأَيْهِمْ أَثْبَتَهَا فِي الْكُومِ غَلَبَ. حكاه ابن سيّد النَّاسِ فِي «شرح الترمذي» عن الأخفش». ونقل الوقشي في تعليقه ما قال أبو عبيد وزاد: «وقال بعضهم: حديدة شبة السَّنان كانوا يجعلونها غَرْصًا، وهذا غير معروف، والمَشْهُورُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَنَّهَا السَّهْمُ الَّذِي يُرْمَى بِهِ. وَالْمِرْمَاةُ - بِالْفَتْحِ - الْغَرْصُ الَّذِي يُرْمَى إِلَيْهِ وَهُوَ الْمَرْمَى أَيْضًا». ونقل البئرني في غريبه «الاقتضاب» مثل ما تقدم ثم قال: «ويروى بفتح الميم وكسرها مثل مِدْحَاةٍ وَمِدْكَاةٍ فعلى هذا الميم أصليَّةٌ. وقال الداودي: «هما بِضْعَتَا لَحْمٍ...».

واسمُ الكُفْرِ؟ ولمَ افترَقَا في اللَّفْظِ وكلاهما كافراً؟

قال عبدُ الملِك: سُمِّيَ المنافِقُ منافقاً^(١)؛ لاستِسراره بالكُفْرِ وإعلانه بالإسلام، وإِنَّمَا هو مأخوذٌ من النَّقَى، والنَّقَى السَّرْبُ، وهو الحُفَيْرَةُ تحت الأرضِ الَّذِي يُسْتَتَرُ فِيهِ. وسُمِّيَ مُنافِقاً حينَ صارَ يُسرُّ غيرَ ما يُعلنُ. وسُمِّيَ الكافرُ كافراً^(٢): حينَ أسَرَ الكُفْرَ وأعلَنَهُ فَصارَ كالْمُتَكَفِّرِ به، ومنه قيل للرجُل: - إذا لَبَسَ السِّلَاحَ وعَمَرَ بِهِ جَسَدَهُ ولم يُؤارِهِ بغيرِهِ - مُتَكَفِّراً بالسِّلَاحِ فَكَذَلِكَ سُمِّيَ الكافرُ كافراً حينَ أظهرَ الكُفْرَ وأسرَهُ، وبداهته منه ولم يَسْتَتِرْ به.

وسألنا عبدَ الملِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ (الْمِنْطَقِ) في حديثِ مالِكٍ

الذي رَوَاهُ عن هشامِ بنِ عروة، عن أبيه: «إِنَّ امْرَأَةً اسْتَفْتَتْهُ فَقَالَتْ: إِنَّ الْمِنْطَقَ يَشُقُّ عَلَيَّ أَفَأَصَلِّي فِي دِرْعٍ وَخِمَارٍ؟ فقال: نَعَمْ، إِذَا كَانَ الدَّرْعُ سَابِغاً. قَالَ عبدُ الملِك: الْمِنْطَقُ: هو الإِزَارُ الَّذِي [٤٨] تَأْتِرُ بِهِ الْمَرْأَةُ، فَأَرَخَصَ لَهَا فِي الصَّلَاةِ بغيرِ إِزَارٍ، وقد صَلَّي بغيرِ إِزَارٍ بَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ.

(١) اللَّفْظَةُ فِي: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٣/٣، وغريب ابنِ قُتَيْبَةَ: ٢٤٩/١، وغريب ابنِ الجوزي: ٤٢٧/٢، والنُّهَيْيَةُ: ٩٦/٥، وإِرجاع: العين: ١٧٧/٥، ومختصره: ٥٧٧/١، وجمهرة اللغة: ٩٦٧، وتهذيب اللغة: ١٩٢/٩، ومجمل اللغة: ٨٧٧، والصُّحاح واللُّسَانُ والتَّاجُ: (نَفَق) والمشهور أَنَّ الْمِنَافِقَ مأخوذٌ من نَافِقَاءِ الْيَرْبُوعِ وهي معروفة.

(٢) اللَّفْظَةُ فِي غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٣/١، وغريب ابنِ قُتَيْبَةَ: ٢٤٧/١، وغريب ابنِ الجوزي: ٢٩٥/٢، والنُّهَيْيَةُ: ١٨٦/٤، وإِرجاع: تهذيب اللغة: ١٩٣/١٠، والصُّحاح واللُّسَانُ، والتَّاجُ: (كُفْر). والكُفْر - فِي اللُّغَةِ -: السُّتْرُ والتَّغْطِيَةُ، ومنه سُمِّيَ الزَّارِعُ كُفَّاراً لِتَغْطِيَتِهِمُ الْأَرْضَ بِالزَّرْعِ.

[شرح غريب كتاب قصر الصلاة في السفر ^(١)]
[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (البصيص) في حديث مالك
الذي رواه عن رسول الله ﷺ «حين نزل على العين بطريق تبوك وهي
تبص بشيء من ماء» [١٤٣/١ رقم (٢)] ما البصيص؟
قال [عبد الملك]: هو السيلان ^(٢) الرقيق من الماء الضعيف في تدفقه،

- (١) الموطأ: رواية يحيى: ١٤٣/١، ورواية أبي مصعب: ١٤٨/١، ورواية محمد بن الحسن: ٨١، ورواية سويد: ١١٢، ورواية القعني: ١٩١، والاستذكار: ٩/٧، والتعليق على الموطأ: ١٨٧/١، والمنتقى لأبي الوليد: ٢٥٢/١، والقبس لابن العربي: ٣٢٧، وتنوير الحوالك: ١٦٠/١، وشرح الزرقاني: ٢٩١/١، وكشف المغطى: ١١٧.
- (٢) غريب أبي عبيد: ٣٣٣/٤، وغريب ابن قتيبة: ٤٩٩/٢، وغريب ابن الجوزي: ٧٣/١، وراجع: العين: ٩٧/٧، ومختصره: ١٧٤/٢، وجمهرة اللغة: ١٧١/١، وتهذيب اللغة: ١٢٥/١٢، ومجمل اللغة: ١١٢/١، والتمهيد: ١٠٨/١٢، والصحاح واللسان والتاج: (بصيص).

قال أبو الوليد الوقيشي: «تبص: بصاد مهملة، وبصاد معجمة وهو الصواب ومعناه: أنه كان ينبع منها ماء قليل، يقال: بض الحجر يبض: إذا رشح منه الماء، وكذلك: بضت البئر، وبض الجرح. قال ابن القاسم - رحمه الله -: قال لي مالك: هو البضض والبصص أيضاً، فمن روى تبض بصاد معجمة أراد تجري، وبصاد مهملة أراد لَمَعَان الماء وقلته. ورواه القعني بصاد معجمة». وفي «التمهيد» للحافظ ابن عبد البر نحو ذلك، قال: «وأما قوله في الحديث: «والعين تبض بشيء من ماء» فمعناه: أنها كانت تسيل بشيء من ماء ضعيف، قال حميد بن ثور [ديوانه: ١٧]:

=

وإنَّما شُبَّهَ ببصيصِ الحُوتِ، وبصيصِ الحَيَّةِ في تحرُّكِها وتقلُّبِها إذا سَعَتْ.
وهي بالصَّادِ غَيْرِ المَنْقُوطَةِ. وَالْوَيْضُ: الْبَرِيقُ^(١)، وإنَّما يَكُونُ الْوَيْضُ من
النَّارِ وَالْبَصِيصُ من الْمَاءِ قَالَ الشَّاعِرُ: ^(٢)

أَرَى خَلَلَ الرَّمَادِ وَيَيْضَ جَمْرِ
وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن مسافة ما بين (العَقِيقِ) و(ذاتِ الجَيْشِ)
في حديثٍ مَالِكٍ

الذي رواه عن يحيى بن سَعِيدٍ، حينَ قَالَ لِسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «[ما] أَشَدُّ
ما رأيتَ أَبَاكَ أَخَرَ الْمَغْرِبِ فِي السَّفَرِ. فَقَالَ سَالِمٌ: غَرَبَتِ الشَّمْسُ وَنَحْنُ بِذَاتِ
الْجَيْشِ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ بِالْعَقِيقِ» [١٤٦/١ رقم (٩)].

قال عبدُ الملكِ: سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: الْعَقِيقُ^(٣) من الْمَدِينَةِ

= مُنَعَمَةٌ لَوْ يُضِيحُ الذَّرُّ سَارِيًا عَلَى جِلْدِهَا بَصَّتْ مَدَارِجُهُ دَمًا
وتقول العربُ للموضع حينَ يندى: قَدْ بَضَّ. . . وذكر الرُّوَايَتَيْنِ فِي «الموطأ» ولم ينسبهما
ونقل الْيَقْرُئِيُّ فِي غريبه (الافتضاب) عنهما وفيه فائدة قال: «ويقال منه بَضٌّ وَضَبٌّ، وهو من
المقلوب. . .».

(١) تراجع المصادر في المادة السابقة (بَصَصَ) و(بَضَضَ).
ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ٣٣٤، وغريب ابن قتيبة: ٦١١/٢، وتهذيب اللغة:
٢٥٥/١٢، والغريبين: ١٨٥/١، وغريب ابن الجوزي: ٤٥٠/٢، والنَّهْأَةُ: ١٤٦/٥،
واللَّسَانُ: (وَبَصَّ).

(٢) هذا البيتُ نُسِبَهُ ابنُ بَرِّيٍّ - كما جاء في اللِّسَانِ (ضرم) - لأبي مريم، وأبو مريم هذا لا أعرف
عنه شيئاً، والبيت دون نسبة في تهذيب اللغة: ٣١/١٢، وفيه: «وميض جَمْرٍ».

(٣) معجم ما استعجم: ٩٥٢، ١٣٢٤، ومعجم البلدان: ١٥٦/٤، ١٥٧، والرُّوضُ المعطار:
٤١٦، والمغانم المطابة: ٢٦٦، ووفاء الوفاء: ١٠٣٧.

على ثلاثة أميال. وذات الجيش^(١) من المدينة على ثلاثة عشر ميلاً، فأمد ما بين العقين وذات الجيش عشرة أميال، وإنما فعل ذلك لابتغائه الماء لوضوئه، وقد بلغني أن رسول الله ﷺ غابت له الشمس بسرف^(٢) وصلى المغرب بمكة وبينهما تسعة أميال، ولم أظن رسول الله ﷺ فعل ذلك إلا لطلب الماء وما أشبه ذلك مع جد السير وسرعته، وكانوا على الرواحل وهي أسرع سيراً.

وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك: أن جدته مليكة دعت رسول الله ﷺ لطعام صنعتها فأكل منه ثم قال رسول الله ﷺ قوموا فلاصلي [٤٩] لكم، قال أنس: فقممت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس فنصحت بماء، فقام عليه رسول الله ﷺ فصفت أنا، واليتيم وراعه، والعجوز من ورائنا، فصلى لنا ركعتين ثم انصرف [١٥٣/١] رقم (٣١).

قال عبد الملك: أمّا قوله: «قممت إلى حصير»^(٣) لنا قد اسود من طول ما لبس يقول: من طول ما ابتدل، ابتذاله هو لباسه، وإنما نصحه بالماء [ليلبسه]^(٤) ليبتسط إذا ابتل من غير نجس كان علمه فيه، ولتطيب النفس عليه. قال عبد الملك: واليتيم هو ضميرة^(٥) جد حسين بن عبد الله بن ضميرة.

-
- (١) معجم ما استعجم: ٤٠٩، ٤١٠، وذكر حديث مالك عن ابن قتيبة، والمغانم المطابة: ٩٧، ٩٨، ووفاء الوفاء: ١١٨٠. وراجع تعليقنا عليها في «تعليق الوقيتي».
- (٢) معجم ما استعجم: ٣٧٥، ومعجم البلدان: ٢٣٩/٣، والروض المعطار: ٣١٢.
- (٣) غريب الحديث لابن قتيبة: ٣٥٣/٢، وتهذيب اللغة: ٢٣٠/٤، والنهاية: ٣٩٥/١.
- (٤) في الأصل: «ليلبسه» وفي المتن: ١٧٣/١: «قال القاضي أبو إسحاق: وإنما غسله ليتين».
- (٥) ضميرة هذا صحابي ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة: ٤٩٥/٣. وقال: جد حسين بن =

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَغْنِي بِقَوْلِهِ: «مَنْ كَلَامِ النَّبِيِّ» مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ وَقَوْلِهِ: «إِذَا لَمْ تَسْتَحْيِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» [١/١٥٨ رقم (٤٦)] أَنَّ مَنْ لَمْ يَسْتَحْيِ صَنَعَ مَا شَاءَ عَلَى جَهَةِ الذِّمِّ لَتَرْكِ الْحَيَاءِ، وَلَمْ يُرْذِ بِقَوْلِهِ: «فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ» أَنَّ تَأْمُرَهُ بِذَلِكَ أَمْرًا، وَلَكِنَّهُ أَمْرٌ عَلَى مَعْنَى الْخَبَرِ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» لَيْسَ وَجْهُهُ أَنَّهُ أَمَرُهُ أَنْ يَتَّبِعُوا مِنَ النَّارِ مَقْعَدًا، إِنَّمَا مَعْنَاهُ: مَنْ حَدَّثَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ، إِنَّمَا هِيَ لَفْظَةُ أَمْرٍ عَلَى مَعْنَى الْخَبَرِ وَتَأْوِيلِ الْجَزَاءِ. [٥٠].

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك الذي رواه عن زيد بن أسلم: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: «لَا يُصَلِّينَ أَحَدُكُمْ وَهُوَ ضَامٌّ بَيْنَ وَرِكَئِهِ» [١/١٦٠ رقم (٥٠)].

قال عبد الملك: يعني: لَا يُصَلِّينَ وهو يُرِيدُ بَوْلًا أَوْ غَائِطًا، فَيَضُمُّ فِخْذِيهِ لثَلَاثَ يَسْبِقُهُ بَوْلٌ أَوْ رِيحٌ فَيَكُونُ ذَلِكَ يُشْغَلُهُ عَنْ صَلَاتِهِ، هَذَا مَعْنَاهُ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بِهِ مَا يَخْشَى مِنْهُ ^(١) أَنْ يَشْغَلَهُ مِنْ صَلَاتِهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَ أَنْ يَتَوَضَّأَ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الحديث) في حديث مالك الذي رواه عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ مَا لَمْ يُحْدِثْ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ» [١/١٦٠ رقم (٥١)].

قال عبد الملك: قَدْ اخْتَلَفَ فِي تَأْوِيلِ ^(٢) الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَأَمَّا

= عبد الله وقيل: إنه ابن سعيد الحميري. وقال ابن حبان: ضميرة بن أبي ضميرة الضمري الليثي.

(١) في الأصل: «منه يخشى».

(٢) في الأصل: «الحديث...».

أَبُو هُرَيْرَةَ فَكَانَ يَقُولُ: هُوَ حَدَّثَ الْبَطْنِ. وَحَدَّثَنِي ابْنُ الْمُغِيرَةِ^(١) عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّخَعِي: أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى صَاحِبَ [النَّبِيِّ ﷺ] يَقُولُ: حَدَّثَ الْإِثْمَ، وَبِهِ أَقُولُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (التصفيح) في حديث مالك

الذي رواه عن أبي حازم [سَلَمَةَ]^(٢) بن دِينَارٍ، عن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَابَهُ فِي صَلَاتِهِ شَيْءٌ فَلْيُسَبِّحْ، فَإِنَّهُ إِذَا سَبَّحَ انْتَفَتَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ» [٦٣/١] رقم (٦١).

(١) ابْنُ الْمُغِيرَةِ هَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُغِيرَةِ الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ ص ٢١٥، فَرُبَّمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ بِعَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ وَرُبَّمَا ذَكَرَهُ بِ«ابْنِ الْمُغِيرَةِ» وَتَسْقُطُ كَلِمَةُ «ابْنِ» مِنَ النَّسَاجِ فِيهِ قِيٌّ: «حَدَّثَنِي الْمُغِيرَةُ» كَمَا جَاءَ فِي كِتَابِهِ: «صِفَةُ الْفَرْدُوسِ» ص ٦١ بِإِسْنَادِهِ هَذَا نَفْسَهُ. وَفِي شُيُوخِ شَيْخِ الْمُؤَلِّفِ: الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ رَوَى عَنْهُ عَنْ طَرِيقِ (قُدَامَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ). وَ(مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ) جَاءَ ذِكْرُهُ فِي سَنَدِ الْمُؤَلِّفِ إِلَيْهِ أَيْضاً عَنْ طَرِيقِ ابْنِ الْمُغِيرَةِ فِي كِتَابِهِ صِفَةُ الْفَرْدُوسِ: ٣٥، ٦١. وَرَبَّمَا تَحَرَّفَ إِلَى (سَعْدٍ) أَوْ إِلَى (مَسْعَدٍ) وَهُوَ: مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ بْنُ ظُهَيْرٍ بْنُ عُبَيْدَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هَلَالٍ بْنِ عَامِرٍ بْنِ صَعْصَعَةَ الْهَلَالِيِّ، الْعَامِرِيُّ، الْكُوفِيُّ، أَبُو سَلَمَةَ (ت ١٥٥هـ) وَذَكَرَ الْحَافِظُ الْمِزِّي فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: ٢٧/٤٦٤ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ الْمُغِيرَةِ هَذَا. وَهُوَ رَاوٍ ثِقَةٌ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ الْخُرَيْبِيُّ: قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: «كُنَّا إِذَا اخْتَلَفْنَا فِي شَيْءٍ سَأَلْنَا مِسْعَرًا عَنْهُ. قَالَ: وَقَالَ شُعْبَةُ: كُنَّا نُسَمِّي مِسْعَرًا الْمُصَحَّفَ» وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ: «كَانَ شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ إِذَا اخْتَلَفَا قَالَ: اذْهَبْ بِنَا إِلَى الْمِيزَانِ مِسْعَرٍ» وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ: «سَمِعْتُ أَبَانُعِيمَ يَقُولُ: مِسْعَرُ اثْبُتْ، ثُمَّ سُفْيَانُ، ثُمَّ شُعْبَةُ» وَوَثَّقَهُ الْعَجَلِيُّ وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ. . وَغَيْرُهُمَا. أَخْبَارُهُ فِي: طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ: ٦/٣٦٤، وَتَارِيخِ خَلِيفَةَ ٤٢٦، وَطَبَقَاتِهِ: ١٦٨، وَسِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: ٧/١٦٣، وَتَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ: ١٠/١١٣ وَغَيْرِهَا.

(٢) عَنْ «الْمَوْطَأِ» رَوَايَةُ يَحْيَى، وَالحديث هنا مختصرٌ جداً اقتصر فيه على موطن الشاهد.

قال عبد الملك: التَّصْفِيحُ: التَّصْفِيحُ^(١)، وليس معناه: أن يكونَ أَمَرَ النِّسَاءِ إِذَا نَابَهُنَّ فِي صَلَاتِهِنَّ شَيْءٌ أَنْ يُصَفَّقْنَ بِأَيْدِيهِنَّ، إِنَّمَا كَانَ [الرِّجَالُ] يُصَفَّقُونَ بِأَيْدِيهِمْ إِذَا نَابَهُمْ فِي صَلَاتِهِمْ شَيْءٌ فَنَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ: إِنَّمَا التَّصْفِيحُ لِلنِّسَاءِ، أَي: إِنَّمَا هَذَا مِنْ عَمَلِ النِّسَاءِ، يَعْنِي فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ، إِنَّمَا شَأْنُهُنَّ التَّصْفِيحُ عَلَى جِهَةِ الدَّمِّ لِذَلِكَ الْفِعْلِ، وَلَيْسَ عَلَى جِهَةِ أَنَّهُ أَمَرَ بِهِ النِّسَاءُ فِي الصَّلَاةِ، بَلِ النِّسَاءُ فِي التَّسْبِيحِ إِذَا نَابَهُنَّ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِنَّ بِمَنْزِلَةِ الرِّجَالِ فِي لُزُومِ ذَلِكَ لَهُنَّ. [٥١].

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الدَّيْبِ فِي الرُّكُوعِ) فِي حَدِيثِ مَالِكِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّهُمَا كَانَا يَدْبَانِ فِي رُكُوعِهِمَا» [١٦٥/١ رَقْم (٦٤، ٦٥)].

قال عبد الملك: إِنَّمَا مَعْنَى جَوَازِ ذَلِكَ إِذَا قَارَبَ الصَّفَّ، فَأَمَّا عَلَى بُعْدٍ مِنَ الصَّفِّ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ. وَقَدْ حَدَّثَنِي هَرُونَُ الطَّلْحِيُّ^(٢)، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَا بَكْرَةَ الْأَنْصَارِيَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَاكِعٌ بِالنَّاسِ فَارْكَعَ أَبُو بَكْرَةَ، ثُمَّ دَبَّ رَاكِعًا حَتَّى بَلَغَ الصَّفَّ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ صَلَاتِهِ قَالَ: «مَنْ الدَّابُّ رَاكِعًا آتِفًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرَةَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: زَادَكَ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ حِرْصًا، وَلَا تَعُدْ يَا أَبَا بَكْرَةَ

(١) الغريبين: ١٠٨١، غريب ابن الجوزي: ٥٩٢/٢، والنهاية: ٣٣/٣.

(٢) هو هرون بن صالح بن إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي الطلحي المدني (ت بعد ٢١٦هـ). روى عنه أبو حاتم الرازي، وقال: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقد تكرر ذكره في هذا الكتاب، وفي مؤلفات ابن حبيب الأخرى. يراجع: الجرح والتعديل: ٩١/٩، وثقات ابن حبان: ٢٣٩/٩، وتهذيب الكمال: ٩٤/٣٠، وتهذيب التهذيب: ٨/١١.

حَتَّى تَبْلُغَ الصَّفَّ أَوْ تُقَارِبَهُ»

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الصلاة على النبي) وعن (شرح آل النبي) في حديث مالك

الذي رواه عن نعيم بن عبد الله المجرى، عن محمد بن زيد^(١)، الأنصاري: «أنهم قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَمَرْنَا اللَّهَ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ فَكَيْفَ نَقُولُ؟ فَعَلَّمَهُمْ أَنْ يَقُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَبَارَكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا بَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ» [١/ ١٦٥ رقم ٦٧].

قال عبد الملك: أمّا تفسير الصلاة على النبي فإنها من الله مغفرة ورحمة ومن الملائكة والعباد دعاء واستغفار واسترحام. والصلاة بعينها: الدعاء. ألا ترى أنك تقول: صَلَّيْنَا عَلَى فُلَانٍ، وَإِنَّمَا هُوَ دُعَاءٌ لِلْمَيِّتِ، ومنه الحديث الذي حدّثني المكفوف^(٢)، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين عن أبي هريرة: أَنَّ

(١) كذا جاء في الأصل، وفي «الموطأ»: «... محمد بن عبد الله بن زيد، أنه أخبره عن أبي مسعود الأنصاري، أنه قال: أتانا رسول الله ﷺ في مجلس سعد بن عباد، فقال له بشير بن سعد: أمرنا الله... ولم يلتزم المؤلف - عفا الله عنه - بمتن الموطأ فحذف كثيراً من ألفاظه، كما حذف بعض رجال الإسناد، وهذه طريقتة - رحمه الله -، وإنما نبهت هنا؛ لأنه لما اختصر الإسناد بقي محمد بن زيد الأنصاري، ومحمد بن عبد الله بن زيد ليس أنصاريًا؛ إنما الأنصاري أبو مسعود الذي يليه في الإسناد.

(٢) المكفوف المذكور هنا اسمه القاسم بن عبد الله. ذكره الحافظ العراقي في ذيل الميزان، وقال ذكر ابن حزم أنه روى عن طريق ابن حبيب، عن المكفوف، عن أيوب بن خوط... وفي معجم البلدان: ٥٠/٢ ذكره في (تل ماسح) قال: «قرية من نواحي حلب، ينسب إليها القاسم بن عبد الله المكفوف».

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ فَلْيُجِبْ، فَإِنْ كَانَ مُفْطَرًّا فَلْيَأْكُلْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيُصَلِّ» يَقُولُ: فليدعُ لهم بالبركة والخير فكذلك كلُّ داعٍ فهو مُصَلٍّ، ومنه الحديثُ الذي جاءَ في الصَّائِمِ إِذَا أَكَلَ عِنْدَهُ الطَّعَامُ صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ حَتَّى يُمْسِيَ، إِنَّمَا هُوَ الدُّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ، ومنه الحديثُ الآخرُ: «إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ» إِنَّمَا هُوَ الدُّعَاءُ وَالِاسْتِغْفَارُ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي شِعْرِ الْعَرَبِ وَكَلَامِهَا، قَالَ أَغَشَى بَكْرٍ: ^(١) [٥٣]

تَقُولُ بِنْتِي وَقَدْ قَرَّبْتُ مُرْتَحَلًا يَارَبِّ جَنَّبِ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا
عَلَيْكَ مِثْلَ الَّذِي صَلَّيْتَ فَاعْتَمِضِي عَيْنًا فَإِنَّ لِحَنِبِ الْمَرْءِ مُضْطَجِعَا
قال عبدُ الملك: وَأَمَّا تَفْسِيرُ آلِ مُحَمَّدٍ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي آلِ مُحَمَّدٍ أَزْوَاجُهُ
وَدُرَّتِيُّهُ وَكُلُّ مَنْ اتَّبَعَ دِينَهُ ^(٢). فَأَمَّا أَزْوَاجُهُ وَدُرَّتِيُّهُ فَقَدْ بَيَّنَّاهُمْ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ
حَيْثُ قَالَ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى أَزْوَاجِهِ وَدُرَّتِيِّهِ» وَقَدْ سَمِعْتُ
مُحَمَّدَ بْنَ سَلَامٍ الْبَصْرِيَّ يُحَدِّثُ ابْنَ الْمَاجِشُونَ قَالَ: بَعَثَ أَبُو جَعْفَرٍ إِلَى مُقَاتِلٍ
فَقَالَ لَهُ: مَنْ آلُ مُحَمَّدٍ الَّذِينَ شَرَكُوا فِي الصَّلَاةِ مَعَهُ؟ وَرَجَا أَبُو جَعْفَرٍ أَنْ يَكُونَ
ذَلِكَ لِدُرَّتِيِّهِ وَقَرَابَتِهِ بِخَاصٍّ. فَقَالَ لَهُ مُقَاتِلٌ: آلُ مُحَمَّدٍ مَنْ اتَّبَعَ دِينَهُ وَهَدَى

(١) ديوان الأعشى (الصُّبْحُ المنير): ٩٣. ويراجع: غريب الحديث لأبي عبيد: ١٧٩/١ وفيه (نوماً)، والثَّقَفِيَّةُ لِلْبَنْدِينِي: ٦٦٧، وتهذيب اللغة: ٢٣٦/١٢، وتعليق الوقشي: ١١٨/١، واللسان، والتَّاج: (صَلَّى).

(٢) ذكر ابن خالويه في شرح مقصورة ابن دُرَيْدٍ: ٢١٣ أَنَّ لِلَّاحِ خَمْسَةً وَعَشْرِينَ وَجْهًا فَلْتَرَجِعْ هُنَاكَ، وَذَكَرَ أَنَّهُ أَفْرَدَ لَهَا كِتَابًا خَاصًّا اسْمُهُ كِتَابُ (الْآلِ) ذَكَرَهُ يَاقُوتُ الْحَمَوِيُّ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ عِنْدَ ذِكْرِ مَوْلاَتِ ابْنِ خَالَوَيْهِ: ٣٠٤/٩، وَقَالَ: «ذَكَرَ فِي أَوَّلِهِ أَنَّ الْآلَ يَنْقَسِمُ إِلَى خَمْسَةِ وَعَشْرِينَ قِسْمًا...».

بهديهِ كما [أَنَّ] آلَ فِرْعَوْنَ من عَمِلَ عَمَلَهُ فأتبعه أثره .

قال عبدُ الملك: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ أَنَّ الْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ اللَّهِ [عَزَّ وَجَلَّ] فِي إِسْمَاعِيلَ: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾^(١) يعني بـ«أهله» أتباعه .

قال عبدُ الملك: وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ الْبَصْرِيُّ^(٢)، عَنْ خَالِدِ بْنِ حَبَّانٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ زَيْدُ بْنُ الْأَرْقَمِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ آلُ مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ شَيْءٍ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَحَدٌ قَبْلَكَ، آلُ مُحَمَّدٍ كُلُّ تَقِيٍّ» قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: «آلُ مُحَمَّدٍ الْمُتَّقُونَ» .

- وسألنا عبدَ الملكَ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابنِ شهابٍ، عن عامر بنِ سعد بنِ أبي وقاصٍ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «إِنَّمَا مِثْلُ الصَّلَاةِ كَمِثْلِ نَهْرٍ عَذْبٍ غَمَرِ بِيَابِ أَحَدِكُمْ يَفْتَحُ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ فَمَا تَرَوْنَ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ» [١٧٤/١ رقم (٩١)] .
قال عبدُ الملك: الدَّرَنُ: الوَسَخُ^(٣)، يقولُ: كَمَا يُنْقِي النَّهْرُ الْعَذْبُ

(١) سورة مريم: الآية: ٥٥ .

(٢) هو عليُّ بنُ مَعْبُدٍ بنِ شَدَادٍ الْعَبْدِيُّ الرَّقِّيُّ (ت ٢١٨ هـ) . حافظٌ، محدِّثٌ، ثِقَةٌ، من كبار الفقهاء الحُفَظَ . يروي عن اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، وابنِ المبارك، وابنِ وَهْبٍ . روى عنه إِسْحَاقُ الْكُوسَجِيُّ، وَدُحَيْمٌ، وأبو حاتمِ الرَّازِي، وعبدُ الملك بن حبيب الفقيه (صاحبنا) . كذا في ترجمته أخباره في: التاريخ الكبير: ٢٩٧/٦، وثقات العجلي: ٣٥١، والجرح والتعديل: ٢٠٥/٦، والولاء والقضاء: ١٢٧، ٤٢٩، ٤٤٢، وتهذيب الكمال: ١٣٩/٢١، وتهذيب التهذيب: ٣٨٤/٧، وحسن المحاضرة: ٢٨٦/١ . . . وغيرها .

(٣) تهذيب اللغة: ٩٢/١٤، النهاية: ١١٥/٢، واللسان، والتأج: (درن) .

الْعَمِيْقُ مَنْ اغْتَسَلَ فِيهِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ خَمْسَ مَرَّاتٍ فَلَا يُبْقِي مِنْ وَسَخِهِ شَيْئاً
فَكَذَلِكَ لَا تُبْقِي الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ مِنْ ذُنُوبِ الْمُؤْمِنِ شَيْئاً^(١)
تُذْهِبُ الصَّلَاةُ ذُنُوبَهُ كَمَا يُذْهِبُ الْمَاءُ وَسَخَهُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (اللغة) في حديث مالك

الذي رواه عن أبي النَّضَر، عن سالم بن عبدالله: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
بَنَى رَحْبَةً فِي مُؤَخَّرِ الْمَسْجِدِ تُسَمَّى الْبُطَيْحَاءَ^(٢) وقال: من كان يُرِيدُ أَنْ يَلْغَطَ
أَوْ يُنْشِدَ شِعْراً أَوْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ فَلْيَخْرُجْ إِلَى هَذِهِ الرَّحْبَةِ [١٧٥ / ١] (رقم ٩٣).
قال عبد الملك: اللُّغَطُ: مِنَ الْمِرَاءِ وَالْمُنَازَعَةِ^(٣) واختِلَاطُ الْكَلَامِ غَيْرِ
الْمُسْتَحْسَنِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (قافية الرأس) في حديث مالك

الذي رواه عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ قَالَ: «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِ أَحَدِكُمْ إِذَا هُوَ نَامَ ثَلَاثَ عُقَدٍ، يَضْرِبُ
مَكَانَ كُلِّ عُقْدَةٍ عَلَيْكَ لَيْلٌ طَوِيلٌ، فَارْقُدْ، فَإِنْ اسْتَيْقَظَ فَذَكَرَ اللَّهَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ،
فَإِنْ تَوَضَّأَ انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ، فَإِنْ صَلَّى انْحَلَّتْ عُقْدَةٌ فَأَصْبَحَ نَشِيطاً طَيِّبَ النَّفْسِ،
وَلَا أَصْبَحَ خَبِيثَ النَّفْسِ كَسَلَانً» [١٧٦ / ١] (رقم ٩٥).

قال عبد الملك: قَافِيَةُ الرَّأْسِ: ^(٤) وَسَطُ الرَّأْسِ، وَهِيَ أَعْلَاهُ وَأَعْلَى

(١) في الأصل: «شيء».

(٢) ستأتي البُطَيْحَاءُ في الجزء الثاني ص ١٨٨.

(٣) تهذيب اللغة: ٥٨ / ٨، وغريب ابن الجوزي: ٣٢٥ / ٢، والنهاية: ٢٥٧ / ٤.

(٤) غريب الحديث لأبي عبيد: ١٧١ / ٣، وغريب ابن الجوزي: ٢٥٩ / ٢، وإرجاع: النهاية:

٩٤ / ٤، وتهذيب اللغة: ٣٢٥ / ٩، والصَّحاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (قفو).

الجَسَدِ، فَبِذَلِكَ سُمِّيتَ قَافِيَةٌ، كَمَا يُسَمَّى آخِرُ الْبَيْتِ مِنَ الشُّعْرِ قَافِيَةً. قَالَ:
وَأَمَّا تَفْسِيرُ «يَعْقِدُ الشَّيْطَانُ عَلَى قَافِيَتِهِ ثَلَاثَ عُقَدٍ» يَعْنِي: مِنْ عُقَدٍ سِحْرِهِ لِيُثْقِلَهُ
عَنِ الْقِيَامِ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي تَعَوُّذِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ
الشَّيْطَانِ، مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْثِهِ وَخَبَلِهِ» فَأَمَّا هَمَزُهُ: فَالْخَبْطَةُ، وَأَمَّا نَفْثُهُ فَالسَّحَرُ،
وَأَمَّا خَبَلُهُ: فَالْجُنُونُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العطن) و(المراح) في حديث

مالك

الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه: «أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ فَقَالَ: أَأَصْلِي فِي عَطَنِ الْإِبْلِ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنْ صَلٌّ فِي
مُرَاحِ الْغَنَمِ» [١/١٦٩ رقم (٧٩)].

قال عبد الملك: عَطَنُ الْإِبْلِ: مَنَاحُهَا^(١) وَمَوْضِعُهَا الَّذِي تَأْوِي إِلَيْهِ
وَتَكُونُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ مُرَاحُ الْغَنَمِ.^(٢)

قال عبد الملك: وَإِنَّمَا نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ فِي عَطَنِ الْإِبْلِ لِاسْتِتَارِ النَّاسِ
بِجُنُوبِ الْإِبْلِ فِي عَطْنِهَا عِنْدَ الْبَوْلِ وَالْعَائِطِ، فَرَأَى أَنَّ عَطْنَهَا لَذَلِكَ غَيْرُ طَاهِرٍ،
كَذَلِكَ فَسَّرَهُ لِي مَنْ أَرْضَى مِنْ عِلْمَانَا، وَلَيْسَ لِأَنَّ تَكُونَ أَبْوَالُهَا وَأَبْعَارُهَا نَجَسًا
ذَلِكَ مِنْهَا، وَمِنْ الْغَنَمِ طَاهِرٌ.

(١) غريب الحديث لابن قتيبة: ٣٨٨/١، وتهذيب اللغة: ١٧٥/٢، والنهاية: ٢٥٨/٣.

(٢) تهذيب اللغة: ٢١٦/٥.

[شرح غريب كتاب الكُشُوف]^(١)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العشير) في حديث مالك

[الذي رواه] عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس في حديث كُشُوفِ الشَّمْسِ حين قال: «رَأَيْتُ»^(٢) [٥٤] التَّارَ فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ مَنْظَرًا قَطُّ [أَفْطَحَ]، ورَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ، قَالُوا: لِمَ يَأْرُسُونَ اللَّهَ؟ قَالَ: لِكُفْرِهِنَّ، قِيلَ: أَيْكُفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: وَيَكُفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَيَكُفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ كُلَّهُ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ» [١/١٨٦ رقم (٢)].

قال عبد الملك: الْعَشِيرُ: الرَّوْجُ، كَذَا سَمِعْتُ مُطَرِّفًا وَابْنَ الْمَاجِشُونَ يَقُولَانِ، وَكَانَ ابْنُ نَافِعٍ يَجْعَلُهُ عَشِيرَ الْقَبِيلَةِ، وَلَيْسَ بِهِ، إِنَّمَا هُوَ الرَّوْجُ، سُمِّيَ عَشِيرًا؛ لِأَنَّهُ يُعَاشِرُهَا وَتُعَاشِرُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «لَيْتَسَ الْمَوْلَى وَلَيْتَسَ الْعَشِيرُ» سَمَاءُ عَشِيرًا مِنَ الْمُعَاشَرَةِ، وَكَذَلِكَ سُمِّيَتْ امْرَأَةُ الرَّجُلِ حَلِيلَةً، وَسُمِّيَ الرَّوْجُ حَلِيلًا^(٤)؛ سُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُحَالُ

(١) الموطأ رواية يحيى: ١/١٨٦، ورواية أبي مُصْعَب: ١/٢٥٣، ورواية محمد بن الحسن:

١٦٥، ورواية سُؤَيْدٍ: ٣٢٦، ورواية القعنبي: ٢٦٥، والمُتَّقِي لأبي الوليد: ١/٣٧٩،

والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوَقَّشِي: ١/٢١٧، والقَبَس لابن العَرَبِيِّ: ١/١٩٦،

وتنوير الحوالك: ١/٣٧٣، وشرح الزُّرقاني: ١/٣٦٩.

(٢) هنا انقطاع في الأصل يَقِيْنُهُ في ص ١٩.

(٣) سورة الحج: الآية: ١٣.

(٤) في الأصل: «حليلها».

صاحبه، يعني أنهما يحلان في منزل واحد، وكذلك من نازلك أو جاورك فهو حليئلك، قال الشاعر: (١)

وَلَسْتُ بِأَطْلَسِ الثَّوْبَيْنِ يُضْبِي حَلِيلَتَهُ إِذَا هَذَا النِّيَامُ
فهو هلها لم يرد بالحليلة امرأته؛ لأنه ليس عليه بأس أن يضبي امرأته؛
إنما أراد جارتها (٢)؛ لأنها تحال في المنزل، وقد تكون الزوجة وإنما سُميت
حليلة زوجها، وسُمي الزوج حليئها؛ لأن كل واحد منهما يحل إزار صاحبه،
ومن كلاً المَعْنَيْنِ مِنَ الْحِلِّ وَالْحُلُولِ اشتق الاسم. وكذلك الحليل؛ إنما
سُمي خليلاً؛ لأنه يُخال صاحبه، من الخلّة وهي الصداقة، تقول منه: خاللت
الرجل خلالاً ومخالّةً، ومنه قول امرئ القيس: (٣)

* وَلَسْتُ بِمَقْلِي الْخِلَالَ وَلَا قَالَ *

يريد بالخلال: المخالّة، ومنه الحديث الذي حدّثه أسد بن موسى (٤)،
عن زهير بن محمد، عن موسى بن وردان، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قال: «إنما المرء على دين خليله فلينظر امرؤ من يُخال» يعني: من يتخذ
خليلاً، وكذلك القعيد؛ إنما سُمي قعيداً من المقاعدة، كما سُمي الجليس

(١) البيت لأوس بن حجر في ديوانه: ١١٥. وهو في غريب الحديث لأبي عبيد: ٢/٢٤٧،
وتهذيب اللغة للأزهري: ٣/٤٤٠، وغيرهما.

(٢) في الأصل: «جارية».

(٣) ديوان امرئ القيس: ٥٣، وصدرة:

* صَرَفْتُ الْهَوَى عَنْهُمْ مِنْ خَشْيَةِ الرَّدَى *

وينظر: غريب الحديث لأبي عبيد: ٢/٢٤٨.

(٤) في غريب أبي عبيد: «حدّثه ابن مهدي، عن زهير بن محمد، عن موسى بن وردان عن أبي
هريرة...».

جَلِيساً من المُجَالَسَةِ، وكذلك سُمِّيَ الشَّرِيبُ شَرِيباً، والأَكِيلُ أَكِيلاً؛ من المُشَارِبَةِ والمُؤَاكَلَةِ، كما سُمِّيَ الصَّدِيقُ صَدِيقاً؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يُصَدِّقُ صَاحِبَهُ، ومثلهُ من كلامِ العَرَبِ كثيرٌ.^(١)

- قيل لعبد الملك بن حبيب: فما الخُسوف من الكُسوف؟

قال: الكُسُوفُ: ^(٢) تَغْيِيرُ اللَّوْنِ، تقولُ: كَسَفَ لَوْنُ الرَّجُلِ، وهو رَجُلٌ كَاسَفُ اللَّوْنِ: إِذَا تَغَيَّرَ وَحَالٌ، وَلَا تَقُلْ: كَسَفَتِ الشَّمْسُ وهي كَاسِفَةٌ، وَلَا كَسَفَ لَوْنُ الرَّجُلِ، لَا تُوقِعُ الفِعْلَ عَلَيْنِهَا إِلَّا بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ أَكْسَفَتِ الشَّمْسُ، وَأُكْسَفَ لَوْنُ الرَّجُلِ، وكلُّ ما كان الفعل له وجازَ فيه أن تقولَ قد فَعَلَ، مثل قولِكَ: قَدْ عَتَقَ الْعَبْدُ وهو يَعْتَقُ، فإذا أوقعت الفعلَ عليه قلتَ: أَعْتَقَ بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ فيه، ولم تَقُلْ عَتَقَ وَأَمثالُهُ في كلامِ العَرَبِ كثيرٌ.

قَالَ: والخُسُوفُ ^(٣) غيرُ الكُسُوفِ، إنْخَسَفَ الشَّمْسُ في غَمْرِ لُجَّةِ الْبَحْرِ

(١) في الأصل: «كثيراً».

(٢) العين: ٢٩٧/٥، ومختصره: ١٧/٢، وجمهرة اللغة: ٧٧٤، وتهذيب اللغة: ٧٥/١٠، والصَّحاح واللُّسان والتَّاج: (كَسَفَ).

(٣) العين: ٢٠١/٤، ومختصره: ٤٣٦/١، وجمهرة اللغة: ٥٩٧، وتهذيب اللغة: ٣٢٣/٤، والنُّهْيَةُ: ١٧٤/٤، والصَّحاح واللُّسان والتَّاج: (خَسَفَ).

قال في النُّهْيَةِ: «تكرر في الحديث ذكر الكُسُوفِ والخُسُوفِ للشمس والقمر، فرواه جماعة فيهما بالكاف، ورواه جماعة فيهما بالخاء، ورواه جماعة في الشمس بالكاف، وفي القمر بالخاء، . . . والكثير في اللغة - وهو اختيار الفراء - أن يكون الكُسُوفُ للشمس والخُسُوفُ للقمر، ويقال: كسفت الشمس وكسفها الله وانكسفت، وخسفت القمر وخسفه الله وانخسف» وجاء في الاقتضاب في غريب الموطأ لليفرنج: «الخُسُوفُ والكُسُوفُ سَوَاءٌ يكونان في الشمس والقمر جميعاً، ولا وجه لقول مَنْ فرَّقَ بينهما. وروي ذلك عن جماعة من السلف =

الذي تجري فيه إذا زالت عن مجرى فلکها وذهب ضياءُها، وكذلك [١٩] تقول في عين الأعور: قد خَسَفَتْ عَيْنُهُ؛ إذا انْخَسَفَتْ وَاغَارَتْ في جَفْنِ العين وذهب نُورُهَا وضياءُها، ولا تقول: خُسِفَتْ إِلَّا بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ كما فَسَّرْتُ لك في كَسَفَتْ.

[شرح غريب كتاب الاستسقاء]^(١)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبدَ الملِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (الانْجِيَابِ) في حديثِ مالِكِ الذي رَوَاهُ عن شَرِيكَ بنِ عبدِالله بنِ أبي نَمِرٍ، عن أنسِ بنِ مالِكٍ: أَنَّهُ

= وأهل اللغة منهم عروة بن الزبير قالوا: الْخُسُوفُ في الشَّمْسِ، وَالْكُسُوفُ في القمر، وقد سَوَّى مالِكٌ - رحمه الله - بينهما في هذا الباب؛ لأنَّه ذكر في التَّرْجَمَةِ الْكُسُوفَ وخرَجَ الْحَدِيثَ الذي أورده فيه بالخاء، لكنَّ الاشتقاق يوجب أن يكون الخسوف أشدَّ من الكسوف؛ لأنَّ الْخُسُوفَ: الْغُؤُورُ وَأَصْلُ الْكُسُوفِ: التَّغَيُّرُ، وتصريفُ الفعلِ منهما بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل، وهما من الأفعال التي إذا نقلت عن فاعلها لم تدخل عليها أداة النَّقْلِ كما تدخل في الأفعال في نحو قولك: دخل وأدخلته، ولكنك تقول: كسفت الشمس وكسفها الله، وخسفت الشمس وخسفها الله، ولهذا جاز في الحديث هُنا: «لَا يَخْسِفَانِ» و«لَا يُخْسَفَانِ» بفتح الياء وكسر السين، وبضمَّ الياء وفتح السين، ولهذا قالوا: شمسٌ كاسِفةٌ ومكسوفةٌ، وخاسِفةٌ ومخسوفةٌ قَالَ جَرِيرٌ:

وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ لَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ [تَبْكِي عَلَيْكَ نُجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرَ]

(١) الموطأ رواية يحيى: ١٩٠/١، ورواية أبي مُصْعَبٍ: ٢٣٩/١، ورواية محمد بن الحسن: ١٠٥، ورواية سُؤَيْدٍ: ١٦٩، ورواية القعنبي: ٢٦٩، والاستذكار: ١٢٥/٧، والمُنْتَقَى لأبي الوليد: ٣٣١/١، والتعليق على الموطأ للوقشي: ٢٢٧/١، والقبس لابن العَرَبِيِّ: ٣٨٦/١، وتنوير الحوالك: ١٩٧/١، وشرح الزُّرقاني: ٣٨٣/١، وكشف المغطى: ١٢٧.

قال: «جاء رجلٌ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: يا رسولَ الله هلكتِ المَواشي، وَتَقَطَّعَتِ السُّبُلُ، فَادْعُ اللهَ، فَدَعَا رسولُ الله ﷺ [فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ، [قَالَ:] فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى رسولِ الله ﷺ فَقَالَ: يَا رسولَ الله تَهَدَّمَتِ الْبُيُوتُ، وَانْقَطَعَتِ السُّبُلُ، وَهَلَكَتِ الْمَوَاشِي، فَقَالَ رسولُ الله ﷺ: اللَّهُمَّ ظَهُورَ الْجِبَالِ وَالْأَكَامِ، وَبُطُونِ الْأَزْدِيَّةِ، وَمَنَابِتِ الشَّجَرِ، قَالَ: فَأَنْجَابَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ إِنْجِيَابَ الثَّوْبِ. «[١/١٩١ رقم (٣)].

قال عبدُ الملك: يَقُولُ: فَتَكْشَفَتْ عَنِ الْمَدِينَةِ وَتَجَلَّتْ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: ^(١)

* . . . وَانْجَابَ عَنْهَا غِمَارُهَا *

يعني السَّحابُ. قَالَ: وَأَمَّا الْأَكَامُ فَهِيَ الْكُدَى، وَاحِدُهَا أَكْمَةٌ.

- وسألنا عبدَ الملكَ بنَ حبيبٍ عن شرح (الأنواء) في حديث مالكٍ

الذي رواه عن صالح بن كيسان، عن عبيد الله بن عبد الله [بن عُتبة بن مسعود]، عن زيد بن خالد الجهني قال: «مُطِرْنَا بِالْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى إِثْرِ سَمَاءٍ كَانَتْ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ رسولُ الله ﷺ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ قَالَ: أَتَدْرُونَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: قَالَ: أَصْبَحَ مِنْ عِبَادِي مُؤْمِنٌ بِي وَكَافِرٌ بِي، فَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا فَذَلِكَ كَافِرٌ بِي مُؤْمِنٌ بِالْكَوْكَبِ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: مُطِرْنَا بِرَحْمَةِ اللَّهِ فَذَلِكَ مُؤْمِنٌ بِي كَافِرٌ بِالْكَوْكَبِ» [١/١٩٢ رقم (٤)].

قال عبدُ الملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «مُطِرْنَا بِنُوءٍ كَذَا وَكَذَا» فَيَعْنِي بِنُوءٍ: نَجْمٌ كَذَا

(١) لم أجده في مصادرِي.

وَكَذَا؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا ثَمَانِيَّةٌ وَعَشْرُونَ نَجْمًا، وَهِيَ مَنَازِلُ الْقَمَرِ، مَعْرُوفَةُ الطَّبَائِعِ فِي الْأَزْمَنَةِ الْأَرْبَعَةِ مِنَ السَّنَةِ كُلِّهَا؛ الصَّيْفِ، وَالْخَرِيفِ، وَالشِّتَاءِ، وَالرَّبِيعِ يَسْقُطُ مِنْهَا فِي كُلِّ ثَلَاثِ عَشْرَةَ لَيْلَةً نَجْمٌ فِي الْمَغْرِبِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَيَطْلُعُ آخَرُ يُقَابِلُهُ فِي الْمَشْرِقِ مِنْ سَاعَتِهِ، وَكِلَاهُمَا مَعْلُومٌ مُسَمًّى، وَانْقِضَاءُ هَذِهِ الثَّمَانِيَةِ وَالْعَشْرِينَ كُلِّهَا مَعَ انْقِضَاءِ السَّنَةِ، ثُمَّ يَرْجِعُ الْأَمْرُ إِلَى النَّجْمِ الْأَوَّلِ مَعَ اسْتِنَافِ السَّنَةِ الْمُقْبِلَةِ، فَكَانَتِ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا سَقَطَ مِنْهَا نَجْمٌ وَطَلَعَ آخَرُ قَالُوا: لَا [٢١] يُؤْمَنُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ ذَلِكَ مَطَرٌ وَرِيَّاحٌ فَيَنْسَبُونَ كُلَّ مَطَرٍ يَكُونُ عِنْدَ ذَلِكَ إِلَى ذَلِكَ النَّجْمِ الَّذِي يَسْقُطُ حَيْثُئِذٍ، فَيَقُولُونَ: مُطَرْنَا بِنَاءِ الثُّرَيَّا، بِنَاءِ الدَّبْرَانِ، بِنَاءِ السَّمَاءِ وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ التُّجُومِ، فَهَذَا قَوْلُهُ: «مُطَرْنَا بِنَاءِ كَذَا وَكَذَا».

وَقَدْ ذَكَرَتِ الْعَرَبُ الْأَنْوَاءَ فِي أَشْعَارِهَا فَأَكْثَرَتْ^(١) حَتَّى جَاءَ فِيهِ النَّهْيُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَضَى عَلَى ذَلِكَ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا حَظَّ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ، وَمَنْ غَلَبَ عَلَيْهِ أَمْرُ الْجَاهِلِيَّةِ.

قَدْ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «ثَلَاثٌ مِنْ أَعْمَالِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَتْرُكُهَا النَّاسُ أَبَدًا؛ الطَّعْنُ فِي النَّسَبِ، وَالنِّيَاحَةُ عَلَى الْمَيِّتِ، وَالِاسْتِمْطَارُ بِالتُّجُومِ».

وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ^(٢)، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ،

(١) يُلاحظ أَنَّ الْمُؤَلَّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَطَالَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ التُّجُومِ هُنَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ خَصَّ هَذَا الْمَوْضُوعَ بِمُؤَلَّفٍ اسْمُهُ: «مَعْرِفَةُ التُّجُومِ» تَرَاجَعَ الْمَقْدَمَةُ.

(٢) هُنَا لَا نَدْرِي هَلْ هُوَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، أَوْ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ؟ لَكِنِ الْمُرْجَّحُ أَنَّ =

عن ابن عباس في قوله تعالى: ^(١) ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ قال: هو الاستمطار بالأنواء.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (عين غديقة) في حديث مالك الذي رواه عن رسول الله ﷺ قال: إذا أنشأت بحريّة ثم تشاءمت فتلك عين غديقة [١٩٢/١ رقم (٥)].

قال عبد الملك: إذا أنشأت سحابة من ناحية البحر من المدينة - وناحية البحر منها الغرب - فإنما أراد ابتداء السحابة من ناحية الغرب، ثم تشاءمت - والشأم من المدينة من ناحية الجوف - يقول: ثم مالت من الغرب إلى الجوف فتلك عين غديقة، يقول: فتلك السحابة يكون منها مطر غزير [و] الغدق: الغزير ^(٢) من الماء ومن المطر، وإنما صغرها على جهة المدح

= يكون إسماعيل؛ لأنه صاحب الإسناد السابق كما ترى.
(١) سورة الواقعة: الآية: ٨٢.

ويراجع: المحرر الوجيز: ٢٧٢/١٤، وزاد المسير: ١٥٣/٨، وتفسير القرطبي: ٢٢٨/١٧.
(٢) في الأصل: «والغزير» ويراجع: النهاية: ٣/٣٤٥، والفاقي: ٣/٥٦، ٤٢٩.
قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر في التمهيد: ٣٧٨/٢٤ «الغدق: الغزير، وغديقة تصغير غدقة، وسمي الرجل الغيداق؛ لكثرة سخائه، ومن هذا قول الله عز وجل: ﴿لَأَشْفِيَنَّهُمْ مَاءَ غَدَقًا﴾ [سورة الجن] أي: غزيراً كثيراً، قال كثير: [ديوانه: ١٥٢].
[لتروى به سعدى ويروى محلها] وتغدق أعداد به ومشارب
يقول: يكثر المطر عليه. وأعداد: جمع عد، وهو الماء الغزير، ومنه الحديث في الماء العد وقال عمر بن أبي ربيعة:
إذا ما زينت ذكرك
سكنت اللمع مسقا

لَهَا، كَمَا تَقُولُ: بَنِي أُمِّكَ، وَأَخِيكَ^(١) وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

[شرح غريب كتاب القبلة]^(٢)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الكرايس) في حديث مالك

= وفي كتاب «الاقتصاب في غريب الموطأ» لليقزني - رحمه الله تعالى -: «غَدِيقَةٌ: تصغير غَدَقَةٍ، فالغَدَقَةُ: الكثيرُ الماءِ، قال تعالى: ﴿مَلَأَهُ غَدَقًا﴾. وقال سُحُنُونُ في كتاب «التفسير» لابنه: معنى ذلك أنها بمنزلة ما يفور من العين. وقال ابن الأنباري: الغَدَقُ: المطرُ الكثيرُ القطرِ. قديكون التصغير أريد به التعظيم، كما قال عمر في ابن مسعود: «كُنَيْفٌ مِلَّةٌ» علماء... وقال غيره: «غَدِيقَةٌ» مفتوحة العين مكسورة الدال على مثال طريقة، قال: والفقهاء يروونه: «غَدِيقَةٌ» بضم الغين وفتح الدال على لفظ التصغير، ولا يعرف ذلك اللغويون. قال الشيخ - وفقه الله تعالى - وقال الباجي - فيما أخبرنا به أستاذي أبو علي بن غزلون عنه - أهل بلدنا يروونه: «غَدِيقَةٌ» على التصغير، وقد حدثنا أبو عبد الله الصوريُّ الحافظُ وضبطه لي «غَدِيقَةٌ» بالفتح، وقال: هكذا حدثني به عبد الغني، عن حمزة الكناقي. يقول الفقيرُ إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - عفا الله عنه -: نصُّ اليقزني عن الاستذكار: ١٦٤/٦، والمنتقى: ٣٥٥/١. ويبتا عمر بن أبي ربيعة لم يردا في ديوانه، ويغلبُ على الظنِّ أنَّهما من شوارد القصيدة التي مطلعها في الديوان: ٤٤١

أَلَا يَا بَكْرُ قَدْ طَرَقَا خَيَالٌ هَيَّجَ الرَّفَقَا

وهما في «الأغاني».

(١) في الأصل: «وأختك».

(٢) الموطأ رواية يحيى: ١٩٣/١، ورواية أبي مُصعب: ١٩٧/١، ورواية محمد بن الحسن: ١٠١، ورواية سُويْد: ١٤٥، ورواية القعنبي: ٢٨٤، والاستذكار: ١٩٦/٦، والتعليق على الموطأ: ١٣٣/١، والمُنْتَقَى لأبي الوليد: ٣٣٥/١، والقَبَس: ٣٨٩/١، وتَنْوِيرُ الْحَوَالِك: ١٩٩/١، وشرح الزُّرْقَانِي: ٣٩٠/١، وكشف المَغْطَى: ١٢٩.

الذي رَوَاهُ عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن رافع بن إسحاق^(١)،
أنَّهُ سَمِعَ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ صَاحِبَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وهو بمصر يقول: «والله
ما أدري كيف أَصْنَعُ بهذه الكرايس؟ وقد قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا ذَهَبَ أَحَدُكُمْ
[إِلَى] الْغَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا؟» [١/ ٩٢ رقم (٤)].

قال عبد الملك: الكرايس: هي المراحيس، واحدا كيراس^(٢).

قيل لعبد الملك: وهل يُكره [٢١] استقبال القبلة واستدبارها
بالمراحيس؟ وما تفسير النهي الذي نهى عنه رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن ذلك؟

قال عبد الملك: قد رَوَى مالك، عن ابن عمر أنه قال: «إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ
إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ، وَقَدْ ارْتَقَيْتُ عَلَى
ظَهْرِ بَيْتٍ لَنَا فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى لَبَتَيْنِ^(٣) مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ».

قال عبد الملك: وإنما تفسير النهي عن ذلك الذي رَوَاهُ أَبُو أَيُّوبَ فِي
الصَّحْرَاءِ، وَتَفْسِيرُ جَوَازِ ذَلِكَ الَّذِي رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ فِي الْكُنْفِ الْمَبْنِيَّةِ، وَأَصْلُ مَا
نُهِىَ عَنْهُ فِي الصَّحَارَى وَفِي غَيْرِ الْكُنْفِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ اللَّهَ مَلَائِكَةُ سَيَّاحِينَ، فَضَلَا
عَنِ الْحَفَظَةِ، يُصَلُّونَ لِلَّهِ فِي الْأَرْضِ فَنَهَى عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا بِالْبَوْلِ
وَالْتَّغَوُّطِ مِنْ أَجْلِ صَلَاتِهِمْ. وَالْكُنْفُ بُيُوتٌ يُبْنَى لِلنِّسَاءِ لِيَسْتَمُصِّلْنَ لِأَحَدٍ.

— وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

(١) بعده في «الموطأ»: «مَوْلَى لَالِ الشَّفَاءِ، وَكَأَن يُقَالُ لَهُ: مَوْلَى أَبِي طَلْحَةَ».

(٢) قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر في التمهيد: ٣١٢/١ «وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: كَيْفَ أَصْنَعُ

بهذه الكرايس؟ فهي المراحيس، واحدا كيراس مثل سريال وسرايل، وقد قيل: إن

الكرايس مراحيس العُرف، وأما مراحيس البيوت فإنه يقال لها: الكُنْفُ».

(٣) مفردتها: لَبَنَةٌ وجمعها: لَبَنٌ.

[الذي رواه] عن زيد بن رباح [وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ] ^(١)، عن أبي عبد الله ^(٢) الأغر، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «صَلَاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيَمَا سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» [١٩٦/١ رقم (٩)].

قال عبد الملك: كان مالك يقول: تفسيره أنه يُفْضَلُ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ دُونَ فَضْلِهِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَالِكًا وَغَيْرَهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يَفْضُلُونَ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَأَهْلُ مَكَّةَ يَفْضُلُونَ الصَّلَاةَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

قال عبد الملك: وليس الأمر في ذلك عندي عَلَى مَا قَالَ مَالِكٌ وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ، بَلِ الصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِائَةِ صَلَاةٍ، وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ بِمِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِيَمَا سِوَاهُ ^(٣) مِنَ الْمَسَاجِدِ بِأَلْفِ صَلَاةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي بَيْتِ الْمَقْدَسِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِيَمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ بِخَمْسَمِائَةِ صَلَاةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ مِنْ مَسَاجِدِ الْأَمْصَارِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ فِيَمَا سِوَاهُ مِنْ مَسَاجِدِ الْحَارَاتِ وَالْعَشَائِرِ بِخَمْسٍ وَسَبْعِينَ صَلَاةٍ، وَالصَّلَاةُ فِي مَسْجِدِ مِنْ مَسَاجِدِ الْحَارَاتِ وَالْعَشَائِرِ أَفْضَلُ مِنَ صَلَاةِ الرَّجُلِ فِي بَيْتِهِ بِخَمْسٍ وَعَشْرِينَ صَلَاةٍ، بِهِذَا جَاءَتِ الْآثَارُ، وَأَنَّ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ الْأَوَّلِ الَّذِي ابْتَدَأْنَا بِشَرْحِهِ مَا يَدُلُّ عَلَى فَضْلِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [٢٢].

(١) عن «الموطأ» رواية يحيى.

(٢) في «الموطأ»: «سلمان الأغر» وفي طبعة الدكتور بشار من «الموطأ»: ٢٧٢/١ قال: «ولفظه «سلمان» وإن كانت صحيحة لكنّها لم ترد في شيء من النسخ ولا في التمهيد...».

(٣) في الأصل: «سواها».

حينَ قالَ : «صلاةٌ في مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيما سِوَاهُ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» فقد أبان أنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ - حينَ استثناهُ - لا فضلَ لِمَسْجِدِهِ عليه .
 وحَدَّثَنِي أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ ، عن ابنِ وَهْبٍ ، أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قالَ : «صَلَاةٌ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ خَيْرٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ صَلَاةٍ فِيما سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ» .

[شرحُ غريبِ كتابِ القرآن]^(١)

[من مُوطَّأ مالِكِ بْنِ أَنَسٍ رحمه الله]

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالِكِ

الذي رواه عن ابنِ شِهَابٍ ، عن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ :
 أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «أُنْزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَافْرَوْا مَا تَبَسَّرَ مِنْهُ»^(٢) [٢٠١ / ١ رقم (٥)] .

قال عبدُ الملكِ : معنى قولِهِ : «على سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»^(٣) على سَبْعَةِ أَوْجِهٍ فِي الَّلَفْظِ وَمَعْنَاهَا واحِدٌ ، مثل أن يكونَ الحَرْفُ يَنْصَرِفُ فِي لَفْظِهِ عَلَى سَبْعَةِ أَوْجِهٍ وَمَعْنَاهَا واحِدٌ مثل قولِكَ لِلرَّجُلِ : قِيلَ وَيُقَالُ ، وَهَلَمْ وَجِءٌ ، وَاتٍ ، وَإِلَيْنَا ، وَهَلْهُنَا ، فَالْلَفْظُ فِي هَذَا كُلُّهُ مُخْتَلَفٌ ، وَمَعْنَاهُ واحِدٌ ، وما أَشَبَهُ هَذَا مِنَ الْكَلَامِ فَهُوَ مِثْلُهُ .

(١) الموطَّأ رواية يحيى : ١٩٩/١ ، والاستذكار : ٩ / ٨ ، والتعليق على الموطَّأ لأبي الوليد الوقيشي : ٢٣٧/٢ ، والمُنتقى لأبي الوليد : ٣٤٣/١ ، والقبس : ٣٩٧/١ ، وتنوير الحوالك : ٢٠٣/١ ، شرح الزُّرقاني : ٧/٢ ، وكشف المُغَطَّى : ١٣٢ .

(٢) في الأصل : «منه ما تَبَسَّرَ» .

(٣) لشيخ الإسلام الإمام القدوة العلامة تقي الدين ابن تيمية - رحمه الله - رسالة في تفسير هذا الحديث وشرح معناه منشورة مفردة ، وهي موجودة في كتابه الشامل (الفتاوى) ولدي نسخة خطية منها بخطه رحمه الله .

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الإبل المعلقة) في حديث مالك

الذي رواه عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُ الْقُرْآنِ كَمَثَلِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ أَطْلَقَهَا ذَهَبَتْ» [١/٢٠٢ رقم (٦)].

قال عبد الملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «كَمَثَلِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ» فَيَعْنِي الْإِبِلَ الْمَعْقُولَةَ بِعُقْلِهَا كَالدَّوَابِّ الْمُقَيَّدَةِ بِقُيُودِهَا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنْ عَاهَدَ عَلَيْهَا» فَيَعْنِي: إِنْ تَعَاهَدَهَا. فَمَعْنَى الْحَدِيثِ: مَنْ تَعَاهَدَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ وَتَرَدَّدَ بِهِ، وَلَمْ يُعْرِضْ عَنْهُ حِفْظُهُ، كَمَا أَنَّ مَنْ تَعَاهَدَ حِفْظَ إِبِلِهِ الْمُعَقَّلَةِ أَمْسَكَهَا عَلَى نَفْسِهِ، وَمَنْ أَغْفَلَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ وَأَعْرِضَ عَنْهُ نَسِيَهُ وَتَفَلَّتْ مِنْهُ حِفْظُهُ، كَمَا أَنَّهُ إِنْ غَفَلَ عَنْ هَذِهِ الْإِبِلِ الْمُعَقَّلَةِ وَلَمْ يَتَعَاهَدَهَا قَطَعَتْ عُقْلَهَا فَذَهَبَتْ عَنْهُ، فَإِنَّمَا هُوَ مِثْلُ ضَرْبِهِ فِي تَعَاهُدِ الْقُرْآنِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الصَّلَصلة) و(الفَصْم) [٢٣] في

حديث مالك

الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة زوج النبي ﷺ: «أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَحْيَانًا يَأْتِينِي فِي مِثْلِ صَلَصلةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ، فَيُفْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ مَا قَالَ، وَأَحْيَانًا يَمَثُلُ لِي الْمَلَكُ رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعِينِي مَا يَقُولُ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يُنَزَّلُ عَلَيْهِ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ فَيُفْصِمُ عَنْهُ، وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَنْفَصِّدُ عَرَقًا» [١/٢٠٢ رقم (٧)].

قال عبد الملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «فِي مِثْلِ صَلَصلةِ الْجَرَسِ» فَيَعْنِي فِي مِثْلِ

ضَرَبَ الْجَرَسَ . وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فِيْفَضَمُ عَنِّي»^(١) فَيَعْنِي: فَيَتَجَلَّى عَنِّي . وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَيَتَقَصَّدُ عَرَقًا» فَيَعْنِي: فَيَسِيلُ عَرَقًا .

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح (الدُّمَاءِ) في حديث مالكٍ الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه: «حِينَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِلرَّجُلِ الْمُشْرِكِ وَهُوَ يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ: هَلْ تَرَى بِمَا أَقُولُ بَأْسًا؟» فيقول: لَا وَالدُّمَاءِ» [١/ ٢٠٣ رقم (٨)]^(٢) .

قال عبدُ الملكِ: منهم مَنْ يرويه: «لَا وَالدُّمَاءِ» بكسرِ الدَّالِ على معنى جَمَاعِ الدَّمِّ . ومنهم مَنْ يَقُولُ: «لَا وَالدَّمَّى» برفعِ الدَّالِ على معنى جَمَاعِ الدَّمِيَّةِ وهي التَّمَثَالُ، وَإِنَّمَا كَانَ مُشْرِكًا فَكَانَ يَحْلِفُ بِأَيْمَانِ أَهْلِ الشُّرْكِ .

(١) فِي تَعْلِيلِ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاسِيِّ: «فِيْفَضَمُ عَنِّي» أَي: يَزُولُ، فَصَمْتُ الشَّيْءِ عَنِّي وَقَصَمْتُهُ بِالْفَاءِ وَالْقَافِ، وَانْقَصَمَ وَانْقَضَمَ: إِذَا انْكَسَرَ، وَقِيلَ: بِالْفَاءِ: إِذَا انْصَدَعَ وَلَمْ يَبْنِ، وَبِالْقَافِ إِذَا بَانَ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ . وَفِي «الْاِقْتِضَابِ» فِي غَرِيبِ الْمُوْطَأِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْيَقْرِينِيِّ: «فِيْفَضَمُ عَنِّي» أَي: يَزُولُ وَيَنْفَرُجُ، وَكُلُّ عَقْدَةٍ حَلَلْنَاهَا فَقَدْ فَصَمْتَهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَقَدْ اسْتَسْكَ بِالْمَرْءِ أَلْوَقْفَى لَا أَنْفِصَامَ لَهَا﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةُ ٢٥٦] وَانْفِصَامُ الْعُرْوَةِ: أَنْ تَنْفَكَّ عَنْ مَوْضِعِهَا، وَأَصْلُ الْفِصَمِ عِنْدَ الْعَرَبِ: أَنْ يَنْفَكَّ الْخُلُخَالُ وَلَا يَبِينُ كَسْرُهُ إِذَا كَسَرْتَهُ فَقَدْ قَصَمْتُهُ بِالْقَافِ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ [دِيَوَانُهُ: ٣٩١]:

كَأَنَّهَا دُمْلَجٌ مِنْ فِضَّةٍ نَبِيَّةٍ فِي مَلْعَبٍ مِنْ عَدَارِي الْحَيِّ مَقْضُومٍ
هَذَا قَوْلُ بَعْضِ اللَّغَوِيِّينَ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ: انْفَضَمَ الشَّيْءُ وَانْقَضَمَ - بِالْفَاءِ وَالْقَافِ -: إِذَا انْكَسَرَ، وَقَدْ فَصَمْتُهُ وَقَصَمْتُهُ . وَرُاجِعُ: الْعَيْنُ: ١٣٨/٧، وَمُخْتَصَرُهُ: ١٨٧/٢، وَجُمُحَةُ اللُّغَةِ: ٨٩٢، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ: ٢١٣/١٢، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ: ٣٤٢، وَالصُّحَااحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (فَضَمَ) . وَكَذَلِكَ يَرَاوُجُ: الْعَيْنُ: ٧٠/٥، وَمُخْتَصَرُهُ: ٥٤٥، وَجُمُحَةُ: ٨٩٥، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ: ٣٨٥/٨، وَأَسَاسُ الْبَلَاغَةِ: ٣٦٩، وَالصُّحَااحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (قَضَمَ) .
(٢) هَذَا اخْتِصَارٌ لِلْحَدِيثِ الْوَاردِ فِي «الْمُوْطَأِ» وَلَيْسَ بِلَفْظِهِ .

قال عبد الملك: وروايتي: «لا والدماء» بكسر الدال، يعني دماء الذبائح والبُدن التي كانوا يذبحونها وينحرونها في جاهليتهم لله ولأوثانهم.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الرَّمِيَّة) في حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن سعيد، عن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري^(١)، أنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «يخرج فيكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتيهم، وصيامكم مع صيامهم، وأعمالكم مع أعمالهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرميّة، تنظر في النصل فلا ترى شيئاً، وتنظر في القدح فلا ترى شيئاً، وتنظر في الرّيش فلا ترى شيئاً، وتتمارون في الفوق» [١/٢٠٤ رقم (١٠)].

قال عبد الملك: الرَّمِيَّة: هي الطريدة التي يرميها الصائد بسهم، وهي كقولك: مَرْمِيَّةٌ. وقوله: «تنظر في كذا وتنظر في كذا فلا ترى»^(٢) [٢٤] شيئاً يعني: أنه أنفذها سهمه حتى خرج ونذر فلم يعلق به من دمها شيء من سرعته، فكذلك الخوارج وأهل الأهواء المخالفة للسنة، ولما عليه جماعة هذه الأمة يمرقون من الدين مروق ذلك السهم من الرميّة، يعني دخولهم في الإسلام ثم خروجهن منه بالرأي السوء الذي خرجوا إليه، لم يتمسكوا من الإسلام بشيء.

وقد حدثني أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة، عن مُحَمَّد بن عمرو، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي سعيد الخدري أنه قال: «سمعتُ

(١) في «الموطأ»: «عن أبي سعيد، قال: ...».

(٢) بقيته في ص ٢٧ من الأصل.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ قَوْمًا يَتَفَقَّهُونَ فِي الدِّينِ يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ عِنْدَ صَلَاتِهِ،
وَصِيَامَهُ عِنْدَ صِيَامِهِ، يَمَرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمَرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَخَذَ
الرَّامِيَ سَهْمَهُ فَنَظَرَ فِي نَصْلِهِ فَلَمْ يَرِ شَيْئًا، ثُمَّ نَظَرَ فِي الرِّصَافِ فَلَمْ يَرِ شَيْئًا، ثُمَّ
نَظَرَ فِي الْقُدْذِ فَلَمْ يَرِ شَيْئًا، ثُمَّ نَظَرَ فِي الْفُوقِ فَلَمْ يَرِ شَيْئًا، ثُمَّ نَظَرَ فَنَمَارَى أَيْرَى
شَيْئًا أَمْ لَا؟».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَالرِّصَافُ: ^(١) الْعِقَبُ الَّذِي فَوْقَ الرَّعْظِ، وَالرَّعْظُ: ^(٢)
مَدْخَلُ النَّصْلِ فِي السَّهْمِ. وَوَاحِدَةُ الرِّصَافِ: رِصْفَةٌ. وَالْقُدْذُ: ^(٣) رِيشُ السَّهْمِ
وَاحِدُهَا: قُدَّةٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «هَذِهِ الْأُمَّةُ أَشْبَهُ الْأُمَمَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
يَتَّبِعُونَ آثَارَهُمْ حَذَوُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ» يَعْنِي: كَمَا تُقَدِّدُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَلَى
صَاحِبَتِهَا.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ حَدَّثَنِي أَسَدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ قَيْسِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعَيْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٦٦/٢، وغريب المصنف: ٣٠٠/١، جمهرة اللغة: ٤٧٩،
وتهذيب اللغة: ١٦٤/١، والتمهيد: ٣٢٧/٢٣، وغريب الحديث لابن الجوزي:
٣٩٦/١، والنهاية: ٢٣٤/٢، والصَّحاح واللَّسَان والتَّاج: (رصف).

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٦٦/٢، وغريب المصنف: ٣٠٠/١، وجمهرة اللغة: ٧٦٢،
وتهذيب اللغة: ٢٩٧/٢، والتمهيد: ٣٢٧/٢٣، والنهاية: ٢٣٤/٢، والصَّحاح واللَّسَان
والتَّاج: (رعظ).

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٦٢/٢، وغريب المصنف: ٣٠١/١، والنبات لأبي حنيفة:
٣٥١، وجمهرة اللغة: ١١٨، ٧٠٠، وتهذيب اللغة: ٢٨٧/٨، والتمهيد: ٣٢٧/٢٣،
وغريب الحديث لابن الجوزي: ٢٢٦/١، والفاائق: ٣٥٢/٣، والصَّحاح واللَّسَان والتَّاج:
(قذذ).

عليًا إلى اليمَنِ فَبَعَثَ عَلِيٌّ إِلَيْهِ بِذَهَبٍ، فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [يَوْمَئِذٍ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ مِنَ الْعَرَبِ لِيَسْتَأْلفَهُمْ وَعَشَائِرُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ عَلْقَمَةُ بْنُ عَلَانَةَ الْقَيْسِيُّ ثُمَّ الْكِلَابِيُّ،^(١) وَعُيَيْنَةُ [بِ بْنِ حُصَيْنٍ بْنِ حُذَيْفَةَ] بْنِ بَدْرِ الْقَيْسِيِّ^(٢) ثُمَّ الْفَزَارِيُّ، وَالْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ^(٣)، وَزَيْدُ الْخَيْلِ الطَّائِيُّ^(٤)، فَغَضِبَتْ

(١) هو علقمة بن علانة بن عوف بن الأخوص بن جعفر بن كلاب، وهو كما ذكر المؤلف كلابي عامري، قيسي، مضري. كان سيد قومه في الجاهلية، حليماً عاقلاً، لكنه لم يكن كريماً. تراجع أخباره في الاستيعاب: ١٩٥/٣، والثقات: ٣١٥/٣، والإصابة: ٥٥٣/٤.

(٢) عيينة بن حصن هذا يكنى أبا مالك، أسلم قبل الفتح، وقيل: بعده، وكان من سادات قومه في الجاهلية، مطاعاً فيهم، وفد على النبي ﷺ وكان فيه جفاء الأعراب فوصفه النبي ﷺ بـ«الأحمق المطاع» وكان من المؤلفة قلوبهم، تزوج عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ابنته. تراجع أخباره في الاستيعاب: ٣١٦/٣، والثقات: ٣١٢/٣، والإصابة: ٧٦٧/٤.

(٣) الأقرع لقبه، واسمه فراس بن حابس بن عقال المجاشعي الدارمي، التميمي، من سادات العرب، وكبراء بني تميم في الجاهلية، وكان حكاماً من حكام العرب، وحكيماً من حكمائها، قدم على النبي ﷺ في وفد بني تميم وأسلموا، وشهد حنيناً وفتح مكة، وشارك في الفتوح واستشهد سنة ٣١ - رحمه الله ورضي عنه - . لُقِّبَ الأقرع لقرع كان في رأسه، وهو انحسار الشعر، وقيل غير ذلك. تراجع أخباره في الاشتقاق: ٣٣٦، وأسد الغابة: ١٢٨/١، والإصابة: ١٠١/١. ولقبه في: كشف النقاب: ٩٤/١، وذات النقاب: ١٩، ونزهة الألباب: ٩٥/١.

(٤) زيد بن مهلهل الطائي. شاعر، فارس، شجاع، جاهلي، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ في وفد طيء سنة ٩ من الهجرة، فلُقِّبَ رسول الله ﷺ زيد الخير، وأثنى عليه، وأقطعه، وهو موصوفٌ بجمال جسمه وكماله، وطول قامته. له شعر جيدٌ جمعه الدكتور نوري حمودي القيسي وطبع ببغداد سنة ١٩٦٧م. أخباره في: الاستيعاب: ١٢٧/٢، والأغاني: ٤٦/١٦ (ساسي) والإصابة: ٦٢٢/٢، ومقدمة شعره.

قريش والأنصار فقالوا: يُغني صناديد العرب ويدعنا؟ فأتاه رجل من بني تميم^(١)، كان يتعبد. أسود الوجه، كث اللحية، غائر العينين ناتيء الوجنتين، مشرف الجبين، مَحْلُوقُ الشعر، بين عينيه أثر الشجود، فقال: يا مُحَمَّدُ ما عدلت منذ اليوم في القسمة فاتق الله واعدل، فغضب [رسول الله] صلوات الله عليه غضباً شديداً، ثم قال: ويحك، من يطع الله إذا أنا عصيته؟! ومن يعدل في القسمة إذا أنا لم أعدل؟! يأمني أهل السماء ولا تأمنوني؟! ثم ولَّى الرجل، فقال له خالد بن الوليد: دعني أقتله يا رسول الله، فقال: لا، إنه سيخرج من ضئضء هذا قوم من قبل المشرق يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين مرقوق السهم من الرمية، لا يعودون إليه أبداً حتى يعود السهم على فوقه، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل النار، لا يزالون يخرجون حتى يخرج آخرهم مع المسيح الدجال والله لئن [٢٧] أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد وثمود، فإذا رأيتموهم فاقتلوهم فإنهم شر خلق والخلقة ورددها ثلاث مرات، قالوا: يا رسول الله ما سيمائهم؟ فقال: التسميد فيهم فاش. قال عبد الملك: التسميد: التخليق^(٢)، وقد يقال: التسميد بالباء

(١) هو المعروف بـ«ذي الخوصرة» ويعرف أيضاً بـ«ذي الثدي» وقد تقدم ذكره.

(٢) قال أبو عبيد في غريب الحديث: ٢٦٧/١ «سألت أبا عبيدة عن التسميد فقال: هو ترك التدهين وغسل الرأس. وقال غيره: إنما هو الخلق واستصال الشعر. قال أبو عبيد: وقد يكون الأمران جميعاً وذكر بيت النابغة. . ثم قال: «وقد روي في الحديث ما يثبت قول أبي عبيدة؟ حديث ابن عباس حدثني يحيى بن سعيد وحجاج، وكلاهما عن ابن جريج، عن محمد بن عباد بن جعفر، قال: رأيت ابن عباس أنه قدم مكة مسبداً فأتى الحجر فقبله ثم سجد عليه» قال أبو عبيد: التسميد هاهنا ترك التدهين والغسل، وبعضهم يقول: التسميد

والميم، وهما لغتان، قال النابغة الذبياني^(١) - وهو يذكر فرخ القطا حين حمم ريشه -:

* فِي حَاجِبِ الْعَيْنِ مِنْ تَسْبِيلِهِ زَبَبٌ *

يعني بالتسبيد: ما تساقط من زغبه، والزَّبَبُ: كثرة الشعر أو الزغب، ومنه اشتق الأزب^(٢).

= بالميم ومعناها واحد. ويراجع: الغريين: ٨٥٥ ، والفاق: ١٥٢/٢ ، وغريب ابن الجوزي: ٤٥٥/١ ، والنهاية: ٣٣٣/٢ ، والصباح، واللسان، والتاج: (سبد).
(١) ديوان النابغة: ١٧٨ وصدره هناك:

* مُنْهَرَتِ الشَّدَقِ لَمْ تَنْبُتْ قَوَادِمُهُ *

وهو في غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٦٧/١ مركب عجزه مع صدر البيت الذي قبله وهو في الديوان هكذا:

تَدْعُو الْقَطَا بِقَصِيرِ الْخَطَمِ لَيْسَ لَهُ	أَمَامَ مَنْخَرِهَا رَيْشٌ وَلَا زَغَبٌ
حَذَاءُ مُذْبِرَةٍ سَكَاءٌ مُقْبِلَةٌ	لِلْمَاءِ فِي النَّخْرِ فِيهَا نَوَاطَةٌ عَجَبٌ
تَدْعُو الْقَطَا وَبِهِ تَدْعَى إِذَا انْتَسَبَتْ	يَا صِدْقُهَا حِينَ تَلْقَاهَا فَتَنْسَبُ
تَسْقِي أَرْيَغَبَ ثُرُونِهِ مُجَاجَتُهَا	وَذَاكَ مِنْ ظِمْئِهَا فِي ظِمْمِهِ شَرْبٌ
مُنْهَرَتِ الشَّدَقِ لَمْ تَنْبُتْ قَوَادِمُهُ	فِي جَانِبِ الْعَيْنِ... الْبَيْتِ

وفي شرح الديوان: «السبك: حين يطلع الشعر بعد حلقه» وذكر حديث ابن عباس.

(٢) جاء في العين: ٣٥٢/٧: «الزَّبُّ مصدر الأزب، وهو كثير شعر الذراعين والحاجبين والعين، والجمع: الزَّبُّ». ويراجع مختصره للزبيدي: ٢٤٩/٢، ومثله في تهذيب اللغة: ١٧٢/١٣، وفي جمهرة اللغة: ٦٨: «يقال: بعير أزب: إذا كان كثير شعر الوجه والعنق، ومن أمثالهم: «كُلُّ أَزْبٍ نَفُوزٌ».. ورجل أزب: كثير الشعر، قال الشاعر: [الأخطل شعره: ٦٦٤]

أَزْبُ الْحَاجِبَيْنِ بَعُوفٌ سُوءٌ مِنْ النَّقْرِ الَّذِينَ بِأَرْقَبَانِ

أزبان: موضع، وهو أزبان فلم يستقم له الشعر، وقال آخر:

=

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح قول عمر في حديث مالك
«تَكَلَّمْتُكَ أَتُكِّ نَزَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ» مَا مَعْنَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ؟
قال عبد الملك: مَعْنَاهُ أَلَحَّخْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَرَّرْتُ عَلَيْهِ
الْكَلَامَ^(١).

= أَرْبُ الْقَفَا وَالْمَكِينِ كَأَنَّهُ
من الصَّرَصَرَاتِ عَوْدُ مَوْقِعٍ
يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العثيمين عفا الله عنه: قوله: «كُلُّ
أَرْبٍ نَقُورٌ» مثل ذكره أبو عبيد في الأمثال له: ٣١٧، وهو في جمهرة الأمثال: ١٥٤/٢، والذرة
الفاخرة: ٣٩٨/٢، وذكره الميداني والزَّمَخْشَرِي، وهو في تمثال الأمثال، واللَّسَانُ وغيرها
وقول ابن دُرَيْد: «أَرْقَبَان: موضع...» هذا قول السَّكْرِي أيضاً، يراجع: نقائض
جرير والفرزدق: ٣٩ ومعجم البلدان: ٢٠١/١. وفي شعر الأخطل قال للمُنذر بن الجارود
[شعره: ١٧٧]:

يَمْشُونَ حَوْلَ جَنَابَيْهِ وَيَغْلَتِهِ زُبُّ الْعَنَانِينَ مِمَّا جَمَعَتْ هَجَرُ
أقول: هجر: الأحساء، والمنذر بن الجارود سيّد بني عبد القيس، وهي ديارهم. وللنَّابغة
صاحب الشَّاهد أيضاً في ديوان: ١١٢

أَنْثَرْتُ الْغَيَّ ثُمَّ نَزَعْتَ عَنْهُ كَمَا حَادَ الْأَرْبُ عَنِ الطَّعَانِ
ويراجع في (زيب) إضافة إلى ما سبق: تهذيب الألفاظ: ٥٨٠، وخلق الإنسان لثابت:
١٠٦، والمُخَصَّص: ١١٨/١٢، والصُّحاح واللَّسَان والتَّاج (زَيْب) وعكس الأَرْب - وهو
كثير شعر الحاجبين - (الأنمص) قليل شعرهما.

(١) اللَّفْظَةُ فِي الْفَائِقِ: ٤٢٠/٣، وَالنَّهْيَةُ: ٤٠/٥. وَيُراجِع: تهذيب اللغة: ١٨٧/١٣، واللَّسَانُ،

والتَّاج: (نزر). وَأَنشَدَ الْأَزْهَرِيُّ - رحمه الله - فِي التَّهْذِيبِ لِكُثْرٍ فِي دِيَوَانِهِ: ٢٧٤:

لَا أَنْزُرُ النَّائِلَ الْخَلِيلَ إِذَا مَا اعْتَلَّ نَزْرُ الطُّوْرِ لَمْ تَرِمِ

وَأَنشَدَ أَيْضاً:

فَخُذْ عَفْوَ مَا آتَاكَ لَا تَنْزِرْهُ فَعِنْدَ بُلُوغِ الْكَدْرِ صَفْوُ الْمَشَارِبِ

=

-وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (أهل الصفة) في أحاديث مالك وغيره
قال عبد الملك: الصفة: مؤخر المسجد^(١)، فإنما سمي أهل الصفة
لجلوسهم في مؤخر المسجد.

= وفي تعليق الوقشي: ٢٣٨/١، ٢٣٩: «التنزيل: أن يلح الرجل على المسؤول حتى
يشق عليه سؤاله أو ينقطع عن الجواب، أو لا يجد ما يعطي، واشتقاقه من نَزَرَ الشيء نَزَرَةً
ونزراً، قال ذو الرمة [ديوانه: ٥٧٧]:

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَحِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هَرَاءَ وَلَا نَزْرُ
أي: لا كثير ولا قليل. ومثله في غريب البقرني (الاقتضاب في غريب الموطأ...): وزاد:
«ويقال: نَزَرَتِ البئر: إذا أكثر الاستقاء منها حتى يقل ماؤها». وثممت فائدة وقفت عليها
في تاج العروس (نزر) تتعلق بهذا الحرف وهي قوله: «وهكذا ضبطت الرواة بالتخفيف،
وضبطت الأصيلي وحده بالتشديد [نَزَرَت] وكأنه على المبالغة. وقال أبو ذر أحد رواة
الكتاب: سألت عنه من لقيت أربعين سنة فما قرأته قط إلا بالتخفيف، كذا قال ثعلب».
وفي حاشية مكتوبة على غريب الحديث لمؤلف أندلسي مجهول جاء فيها: «قال
الأصمعي في «نوادره» يقال للرجل إذا ألح في أمر يطلبه ويسأل عنه قد نَزَرَ فلاناً فلاناً...
وأشدد لسويد بن كراع:

أَلَمْ تَعَلِّمِي يَا قَعْدَكَ اللَّهُ أَنَّمَا سُؤَالِي بَتَّعْرِضٍ وَمَا هُوَ بِالنَّزْرِ
(فائدة): وهذا البيت لم يرد في شعر سويد المنشور؟ وكتاب «النوادر» للأصمعي غريب.
(١) النهاية: ٣٧/٣ «أهل الصفة: هم فقراء المهاجرين، ومن لم يكن له منهم منزل يسكنونه
فكانوا يأوون إلى موضع مظلل في مسجد المدينة فيسكنونه».

(وهذا شرحٌ غريبٌ كتابِ الزَّكاةِ)^(١)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري: أنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ» [٢٤٤/١] رقم (١).

قال عبدُ الملكِ: أمَّا قولُه: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ» فهو كقولك: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ. الدَّوْدُ مِنَ الْإِبِلِ: الثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ وَالْخَمْسَةُ وَنَحْوُهَا إِلَى السَّبْعَةِ^(٢)، وما فوقَ السَّبْعَةِ فهي شَنَقٌ إِلَى أَرْبَعِ

(١) الموطأ رواية يحيى: ٢٤٤/١، ورواية أبي مصعب: ٢٤٩/١، ورواية محمد بن الحسن:

١١٤، ورواية سويد: ١٧٨، ورواية القعنبي: ٢٧٧، والاستذكار: ٧/٩، والتعليق على الموطأ: ٢٧١/١، والمُتَتَّقِي لِأَبِي الْوَلِيدِ: ٩٠/٢، والقبس لابن العَرَبِيِّ: ٤٣٠/١، وتنوير الحوالك: ٢٤٠/١، وشرح الزُّرْقَانِي: ٩٣/٢، وكشف المغطى: ١٤٨.

(٢) المَشْهُورُ فِي كِتَابِ اللُّغَةِ: أَنَّ الدَّوْدَ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ هَذَا هُوَ الْكَثِيرُ الْمَشْهُورُ الَّذِي عَلَيْهِ أَغْلَبُ الْعُلَمَاءِ مِنْ فُقَهَاءٍ وَلُغَوِيِّينَ. وَلِلْعُلَمَاءِ خِلَافٌ فِي ذَلِكَ، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّهُ قَالَ: مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ، وَهُوَ قَوْلُ النَّضْرِ بْنِ شَمِيلٍ أَيْضاً، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الدَّوْدُ يُطْلَقُ عَلَى الْوَاحِدِ، وَأَنْشَدَ:

❖ فَإِنَّ عَدَّتْهَا دَوْدٌ وَسَبْعُونًا ❖

وقيل: من الثَّلَاثَةِ إِلَى الثَّعْثَةِ، أَوْ مِنَ الْاِثْنَيْنِ إِلَى الثَّعْثِ، وَقِيلَ: مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَيْنِ أَوْ الْأَرْبَعَيْنِ، وَقِيلَ: مِنَ الْعَشْرِ إِلَى الْعَشْرَيْنِ. وَهُوَ فِي الْغَالِبِ يُطْلَقُ عَلَى الْاِثْنِاثِ دُونَ الدَّكُورِ فِي الْإِبِلِ خَاصَّةً، وَأَنْشَدَ الْأَزْهَرِيُّ فِي التَّهْذِيبِ: ١٤٠/١٤ عَنْ شَمْرَةَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ:

دَوْدٌ صَفَايَا بَيْنَهَا وَبَيْنِي

مَا بَيْنَ تِسْعٍ وَإِلَى اثْنَتَيْنِ

يُفْنِنَتَانِ مِنْ عَيْلَةٍ وَدَيْنِ

=

= هَكَذَا؟ وَلَعَلَّهَا: «يَبَيِّنَاتَا»، وَأَطَّلَعْتُ عَلَى كِتَابٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ مَرَّتَبٍ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ عَلَى تَرْتِيبِ الْمَغَارِبَةِ وَالْأَنْدَلُسِيِّينَ مُؤَلَّفُهُ أَنْدَلُسِيٌّ بَلَا شَكٍّ مِنْ أَهْلِ الْقَرْنِ السَّابِعِ الْهَجْرِيِّ، مُشْتَمِلٌ عَلَى فَرَائِدٍ فِي غَايَةِ الْإِفَادَةِ، بَلْ عَلَى نَوَادِرٍ قَلَّ أَنْ تُوجَدَ فِي كِتَابٍ وَقَدْ تَحَدَّثْتُ عَنِ الذَّوْدِ فِي الْوَرَقَةِ رَقْمَ ٥٥ (بَتْرَقِيمِي) وَنَظَرْتُ إِلَى أَهْمِيَّتِهِ أَنْقَلَهُ لَكَ كَامِلًا. قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وَقَوْلُهُ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسٍ ذَوْدٌ صَدَقَهُ. ابْنُ مُزَيْنٍ: قَالَ عَيْسَى بْنُ دِينَارٍ: الذَّوْدُ (...)» وَاحِدٌ (خ) الذَّوْدُ الْقَطِيعُ مِنَ الْإِبِلِ مَا بَيْنَ الثَّلَاثِ إِلَى الْعَشْرِ، فَإِذَا جَازَ ذَلِكَ قُلْتُ: الْإِبِلُ وَالْغَنَمُ، وَيُقَالُ لِلْعَشْرِ فَمَا فَوْقَهُ إِلَى الْعَشْرِينَ. وَالذَّوْدُ لَا يَكُونُ إِلَّا إِنْثَاءً. أَبُو حَاتِمٍ: جَمَاعَةُ الذَّوْدِ مِنَ الْإِبِلِ قَلِيلَةٌ مُؤَنَّثَةٌ، وَلَا يُقَالُ: ذَوْدٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَالتَّصْغِيرُ: ذُوَيْدٌ إِلَّا أَنَّهَا أَشْبَهَتْ الْمَصَادِرَ كَمَا أَشْبَهَتْهَا حَرْفٌ وَقَوَسٌ قَالُوا - تَارِكِينَ لِقِيَاسِ الْجَمْعِ - لَكَ ثَلَاثُ ذَوْدٍ مِنْ إِنْثَاءِ الْإِبِلِ وَأَرْبَعُ ذَوْدٍ وَعَشْرُ ذَوْدٍ كَمَا قَالُوا: ثَلَاثُمَاةٌ وَأَرْبَعُمَاةٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَالْقِيَاسُ: ثَلَاثُ مِثْلِينَ أَوْ مِثْلَاتٍ. وَقَدْ قَالُوا: أَذْوَادٌ كَثِيرَةٌ فِي الشَّعْرِ، وَلَا يَكَادُونَ يَقُولُونَ: ثَلَاثُ مِثْلِينَ وَقَدْ قَالَ الْغَطَفَانِيُّ:

بِعَشْرِ مِثْلِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا لِيَحْمَدَ سَيَّارِ بْنِ عَمْرِو فَأَسْرَعَا
وَقَالَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ:

فَخَلَّيَ لِلْأَذْوَادِ بَيْنَ عُوَارِضٍ وَبَيْنَ عَرَانِيْنَ الْيَمَامَةِ مَرْتَعُ

أَبُو زَيْدٍ: الْكَلَابِيُّونَ يَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ ذَوْدُ فُلَانٍ، لثَلَاثُ أُبَيْقُ إِلَى خَمْسٍ عَشْرَةٍ، وَلَمْ يَجْمَعُوا الذَّوْدَ وَقَالُوا: لَهُ ثَلَاثُ؛ ذَوْدُ ثَلَاثِ أُبَيْقٍ، وَأَرْبَعُ ذَوْدٍ؛ لِأَرْبَعِ أُبَيْقٍ، وَلَيْسَ لَهَا وَاحِدٌ. أَبُو عُبَيْدَةَ قَالَ: الذَّوْدُ مَا بَيْنَ الثَّانِيَيْنِ وَمَا بَيْنَ التَّسْعِ مِنَ الْإِنْثَاءِ دُونَ الذُّكُورِ، وَقَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ: «الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ» يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَوْضِعُ اثْنَيْنِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَيْنِ إِلَى الثَّانِيَيْنِ جَمِيعٌ. قَالَ: وَالْأَذْوَادُ: جَمْعُ ذَوْدٍ فَهِنَّ أَكْثَرَ مِنَ الذَّوْدِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ. وَقَالَ (ص) الذَّوْدُ مِنَ الْإِبِلِ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَى عَشْرٍ. قَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي «التَّذْكِيرِ وَالتَّائِيثِ» وَمِمَّا شَدَّ ثَلَاثُ ذَوْدٍ لثَلَاثَ مِنَ الثُّوْقِ، وَأَرْبَعُ ذَوْدٍ لِأَرْبَعِ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْقِيَاسُ: أَذْوَادٌ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَذْوَدٌ.

أَقُولُ - وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادُ -: قَوْلُهُ: وَ(خ) هُوَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَالتَّصْنُفُ فِي كِتَابِ الْعَيْنِ:

وعشرين، ثم ينقطع منها اسم الشَّنَق^(١) ويجملها اسم الإبل. وليس يتبعَضُ الذَّودُ، ولا يكون الذَّودُ واحِداً، كما لا يتبعَضُ النَّقَرُ من الرِّجال، ألا تَرَى أَنَّهُ ليس [٢٨] للنَّقَرِ واحدٌ، والنَّقَرُ أيضاً إنما هُم من الثلاثة إلى السَّبعة، وما فوق السَّبعة إلى العشرة [فهم رَهْطٌ]^(٢) وما فوق العَشْرَةَ إلى الأربعين فهم عُصْبَةٌ، وما فوق الأربعين إلى المائة إلى ما فوق ذلك فهم أُمَّة^(٣).

- = ٥٥/٨، ومختصره: ٣١٥/٢. (ص) الصَّحاح للجوهري يراجع (ذود) وفيه النَّصُّ. والمثل: «الذَّودُ إلى الذَّودِ إِبِلٌ» قائله أُحِيحَةُ بْنُ الْجُلَّاحِ الأوسِي، سيّد جاهلي من سادات الأوس وقبيله: «التمرة إلى التمرة تمرّ والذَّود...» وهو مشهورٌ بالبُخل. يراجع أمثال أبي عُبَيْدٍ: ١٩٠ وشرحه فصل المقال: ٢٨٢ وهو مذكورٌ في أغلب كتب الأمثال والمعاجم.
- ويراجع في تفسير الذَّود: غريب الخطّابي: ٨٨/١، والغريبين: ٣٦٧/٢، والفاثق: ١١١/٣، والنّهاية: ١٧١/٢، وهو في: تعليق الوقشي: ٢٧٢/١، وغريب اليَقْرِيّ وفيهما فوائد.
- ويراجع: العين: ٥٥/٨، ومختصره: ٣١٥/٢، وجمهرة اللّغة: ٦٢٧، والمُذَكَّر والمؤنث لابن الأنباري: ٤٣٦، والتمهيد: ١٣٦/٢٠، وتهذيب اللّغة: ١٢٩/١٤، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن السّجري: ١٥٩، والصَّحاح واللّسان والتّاج: (ذود).
- (١) اللفظة في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢١٦/١، ١٤٢/٤، وأنشد للأخطل:
- قَرْمٌ تَعَلَّقُ أَشْنَاقُ الدِّيَاتِ بِهِ إِذَا المِثْوَنُ أُمِرَتْ فَوْقَهُ حَمَلًا
- (٢) غير واضح في الأصل، وما كتبه محلّ اتفاق في المعاجم... وغيرها جاء في اللّسان (رهط): «والرَّهْطُ: عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وبعض يقول: من سبعة إلى عشرة، وما دون السَّبعة إلى الثلاثة: نفرٌ، وقيل: الرَّهْطُ: ما دون العشرة من الرِّجال لا يكون فيهم امرأة، قال الله تعالى: ﴿وَكُنْتَ فِي الْمَدِينَةِ ثَلَاثَةَ رَهْطٍ﴾ [سورة النمل: ٤٨] فجمع ولا واحد له من لفظه مثل ذَوْدٍ...».
- (٣) في كتاب غريب الحديث للخطّابي: «الذَّود من الإبل: ما بين الثلاثة إلى العشرة، والصَّرمَة ما بين العشرة إلى الأربعين، فإذا بلغت ستين فهي الصَّدْغَة، والهجمة، أولها أربعون إلى ما =

قال عبد الملك: أمّا قوله: «وليس فيما دون خمس أواق صدقة» فيعني من الورق، والأوقية في هذا الحديث أربعون درهماً، فالخمس أواق مائتا درهم، وهي أدنى ما تجب فيه الزكاة، ففيها ربع عشرها وهي خمسة دراهم، ثم ما زادت من قليل أو كثير ولو درهماً واحداً ففيه ربع عشره.

قال عبد الملك: وأمّا قوله: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» فيعني من القمح والشعير والحبوب كلها التي هي قوت للعباد، وعلوفة للدواب، ومن الثمار كلها.

قال عبد الملك: وكيل الخمسة الأوسق ثلاثمائة صاع، والوسق الواحد: ستون صاعاً، والصاع: أربعة أمداد بمقد النبي ﷺ، وهي ثلاثون قفيزاً بالقفيز القرطبي، على أن فيه عشرة أصع، وهي أربعون مuddاً، فإن زاد أو نقص فعلى ذلك من الحساب في الزيادة والنقصان.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الحَرْث) في حديث مالك

الذي رواه عن عُمَرَ بن عبد العزيز: أنه كتب إلى عامِلِهِ على دِمَشْق في الصدقة في الحَرْث والعَيْن والمَاشِيَّة [١/ ٢٤٥ رقم (٣)].

قال عبد الملك: أمّا العَيْن فَالذَّهَبُ والوَرِقُ. وأمّا الحَرْث فَالزَّرْعُ والشَّجَرُ والكُرُومُ ذلك كله في كلام العرب حَرْثٌ، ومنه قول الله عزَّ

زادت، وهنيدة المائة قط. وأخبرني أبو عمر: (أنا) ثعلب، عن ابن الأعرابي، قال: هُنَيْدَةُ: المائة من الإبل ولا تصرفها، وهند: مائتان من الإبل وأصرفها. قال أبو عمر: (صَرَغَيْنَا) إِبِلٌ كثيرةٌ من غير ألف ولام، قال: وهو نادرٌ جداً، وأنشدنا - يصفُ سائلاً شَبَّهَهُ بالقراد -:
 مِثْلَ الْبُرَامِ غَدَاً فِي أَصْدَةٍ خَلَقِ لَمْ يَسْتَعِنْ وَحَوَائِي الْمَوْتِ تَنْشَأُ
 فَرَجَتْ عَنْهُ بِصَرَغَيْنَا لَأَرْمَلَهُ أَوْ بَائِسٍ جَاءَ مَعْنَاهُ كَمَعْنَاهُ

وجل^(١): ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ﴾ إِنَّمَا كَانَ كَرَمًا، فَسَمَّاهُ حَرْثًا^(٢).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الرَّكَازِ) في حديث مالك الذي رواه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «في الرَّكَازِ الْخُمْسُ» [٢٤٩/١] رقم (٩).

قال عبد الملك: الرَّكَازُ: الْمَالُ الْمَذْفُونُ الْعَادِي الَّذِي دُفِنَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ ذَلِكَ الرَّكَازُ، وفيه الْخُمْسُ لِلَّهِ، يُوضَعُ فِي مَوَاضِعِ الْخَيْرِ، وَأَرْبَعَةُ أْخْمَاسِهِ لِمَنْ وَجَدَهُ فِي أَرْضٍ حُرَّةٍ، أَوْ عَنُويَّةٍ، أَوْ ذَمِيَّةٍ، وكذلك سمعت ابن الماجشون، ومطرفاً، وابن نافع، وأصبغ بن الفرج، يقولون. رواه ابن وهب عن علي بن أبي طالب، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول. [٢٩] والليث بن سعد، وهو قول العامة في الرَّكَازِ الْخُمْسُ حيث ما وُجِدَ، وسائرُهُ لِصَاحِبِهِ الَّذِي وَجَدَهُ.

قال عبد الملك: وذلك إذا كانت الأرض له، أو كانت فلاة. وإن كانت الأرض ملكاً لغيره فالأربعة الأُخْمَاسِ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ؛ لَأَنَّهَا وَمَا فِي جَوْفِهَا لَهُ، وليس للذي وجدته فيها شيء، مثل أن يكون أجيرٌ يحفرُ لرجلٍ في داره أو أرضه فيجدُ في حفره رِكَازاً فذلك لِصَاحِبِ الْأَرْضِ أَوِ الدَّارِ، وليس هو للأجير الحافر، وفيه الْخُمْسُ. قال: وأما الْمَعَادِنُ ففيها رُبْعُ الْعَشْرِ بِسَبِيلِ الرَّكَازِ وكذلك قال مالكٌ ورواه عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَعَادِنِ الْقَبَلِيَّةِ^(٣) وأخذ منها ربع

(١) سورة الأنبياء: الآية: ٧٨.

(٢) يراجع: المحرر الوجيز: ١٧٦/١٠، وزاد المسير: ٣٧١/٥، وتفسير القرطبي: ٣٠٧/١١

(٣) معجم ما استعجم: ١٠٤٧، والجال والأكمنة للزمخشري: ١٨٨، ومعجم البلدان: ٧٠٣/٤، والمغانم المطاية: ٣٣٢، ووفاء الوفاء: ١٢٨٦. وضبطها البكري. - رحمه الله - =

العُشْرِ إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ مائتي درهمٍ من الفضة، أو عشرين مثقالاً من الذهب، وما زاد فبحساب ذلك.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الضمار) في حديث مالك

الذي رواه عن أيوب السخيتاني: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي مَالٍ أَخَذَهُ بَعْضُ الْوَلَاةِ ظُلْمًا يَأْمُرُهُ بِرَدِّهِ إِلَى أَهْلِهِ وَيَأْخُذُ زَكَاتَهُ فِيمَا مَضَى مِنَ السَّنِينَ، ثُمَّ عَقَّبَ بَعْدَ ذَلِكَ بِكِتَابٍ أَنْ لَا يُؤْخَذَ مِنْهُ إِلَّا زَكَاةٌ وَاحِدَةٌ فَإِنَّهُ كَانَ ضِمَارًا. [١/٢٥٣ رقم (١٨)].

قال عبد الملك: وقد قال مالك في تفسير الضمار: إِنَّهُ الْمَالُ الْمَحْبُوسُ عَنْ أَهْلِهِ، وَسَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ مَعْبُدٍ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِهِ: إِنَّهُ الْمُسْتَهْلِكُ.

قال عبد الملك: والضمار في كلام العرب الغائب الغيبة الطويلة التي لا ترجى^(١)

= بقوله: «بفتح أوله وثانيه، وكسره اللام، وتشديد الباء أخت الواو، على لفظ المنسوب، قال أبو عبيد: من ناحية الفرع» قال الزمخشري: «قال الشريف علي: سراً ما بين المدينة ويثبع، فما سال منها إلى يثبع يسمى بالغور، وما سال في أودية المدينة يسمى بالقبيلة»، وحدها من الشام ما بين الحث وهو جبل من جبال بني عراق من جهينة، وما بين شرف السيلة أرض تطوها طريق الحاج». والقبيلة مأخوذة من القبيل، وهو النش من الأرض يستقبلك، قال النابغة الجعدي ديوانه: ٩٦:

مَنَعَ الْغَدْرَ فَلَمْ أَهْمُ بِهِ وَأَخُو الْغَدْرِ إِذَا هَمَّ فَعَلْ
خَشِيَةَ اللَّهِ وَأَنْتِي رَجُلٌ إِنَّمَا ذِكْرِي كَنَارٍ بِقَبْلِ

(١) تفسير اللفظة في: غريب أبي عبيد: ٤/٤١٧، والغريبين: ١٤١١، وغريب ابن الجوزي: ١٨/٢، والفائق: ٢/٣٤٨، والنهاية: ٣/١٠٠، والعين: ٧/٤٢، والصاحح، واللسان، والتاج (ضم).

مالاً كان أو غيره، وما رُجي فليس بضمارٍ، قال الشاعر^(١):
 أَهْدِي لَنَا عِدَّةً وَإِنْ لَمْ تُنْجِزِي لَسْنَا بُبَالِي أَنْ تَكُونَ ضِمَارًا
 يقول: [لَا بُبَالِي] أَنْ تَكُونَ عِدَّةً مُؤَخَّرَةً بَعِيدَةً لَا يُرْتَجَى اقْتِضَاؤُهَا، وَقَالَ
 الرَّاعِي التَّمِيرِيُّ^(٢):
 طَلَبْنَا مَرَارَهُ فَأَصْبَحَ مِنْهُ عَطَاءً لَمْ يَكُنْ عِدَّةً ضِمَارًا
 وقال الرَّاجِزُ - وهو يَذُمُّ رَجُلًا -:^(٣)

* وَعَيْنُهُ كَالْكَالِيَةِ الضَّمَارِ *

[عَيْنُهُ] يعني حاضِرُهُ وشَاهِدُهُ، يقول: فَالْحَاضِرُ مِنْ عَطِيَّتِهِ كَالْغَائِبِ
 الَّذِي لَا يُرْتَجَى، وَقَالَ أَعَشَى بَكْرٍ:^(٤)
 أَرَانَا إِذَا أَضْمَرْتِكَ الْبِلَادَ دُنُجْفَى وَتُقَطَّعُ فِينَا الرَّجْمُ
 يعني: إِذَا طَالَتْ غَيْبَتُكَ عَنِ الْبِلَادِ، وَلَمْ تُرْجَ أَوْبَتُكَ.

(١) لم أجده في مصادرِي.

(٢) ديوان الرَّاعِي: ١٤٥، وغريب الحديث لأبي عُبَيْد: ٤/٤١٨ وهو مصدره، ويراجع: العين: ٤٢/٧، وتهذيب اللغة: ٢/٣٧، والمُخصَّص: ٣/٨٣، والفائق: ٢/٣٤٨، والصَّحاح واللسان والتَّاج: (ضمـر). ورواية الدُّيُون: (حمدن مزاره...).

(٣) غريب أبي عُبَيْد: ١/٢٠، ٤/٨٣ - وهو صاحب العبارة -. وتهذيب اللغة: ٣/٢٠٧، والفائق: ٣/٢٧٣، وفيه (المضمار) ومقاييس اللغة: ٥/١٣٢، والأفعال: ٢/١٥٩، واللسان: (عين) و(كلأ) وقال: قاله الشاعر يذمُّ رجلاً، يقول: الحاضرُ من عطيته كالغائبِ الذي لَا يُرْتَجَى، والمضمارُ خلافُ العيانِ وفيه أيضاً: «نَقْدُهُ كَالنَّسِيئَةِ لَا يُرْتَجَى».

(٤) البيت في ديوانه: ٣٣، وغريب أبي عُبَيْد: ١/٢١، وتهذيب اللغة: ١٢/٣٧، واللسان (ضمـر). وجاء في الأصل: «أَرَانَا إِذَا أَضْمَرْتِكَ تَجْفَى اللَّيْلَانِ» وهو تحريف.

قال عبد الملك: وقد كان مالكٌ يرى في مثل هذا المالِ الزكاةَ ولا لسنةٍ واحدةٍ؛ لأنه كان في ضَمَانِ الظَّالِمِ، وما أدري كيفَ رَوَى هذا عن عُمر؟^١ .
وقد حدَّثني عليُّ بنُ مَعْبُدٍ^(١)، عن أبي المِليح، عن مَيْمُونِ بنِ مِهْرَانَ، وكان عاملاً لِعُمَرَ بنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: «أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ [٣٠] إِلَيْهِ بعد كتابه الأول: أَنْ لَا يُوْخَذَ مِنْ ذَلِكَ الْمَالِ إِلَّا زَكَاةُ عَامٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ مَالاً ضِمَّاراً. يعني بقوله: إِلَّا زَكَاةَ عَامِهِ الْمُسْتَقْبَلِ، وهذا الذي عليه الْعَمَلُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن سعيد، عن زُرَيْقِ بنِ حَيَّان، وكان زُرَيْقٌ على جَوَازٍ مصر في زمان الوليد، وسليمان، وعُمَرَ بنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَذَكَرَ زُرَيْقٌ أَنَّ عُمَرَ بنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ انْظُرْ مَنْ مَرَّ بِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَخُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مِمَّا يُدِيرُونَ مِنَ التَّجَارَاتِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِينَارٍ دِينَاراً فَمَا نَقَصَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ حَتَّى يَبْلُغَ عَشْرِينَ دِينَاراً، فَإِنْ نَقَصَتْ ثَلَاثُ دِينَارٍ فَدَعَّهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئاً، وَمَنْ مَرَّ بِكَ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ فَخُذْ مِمَّا يُدِيرُونَ مِنْ كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارٍ دِينَاراً فَمَا نَقَصَ فَبِحَسَابِ ذَلِكَ، حَتَّى تَبْلُغَ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ، فَإِنْ نَقَصَتْ ثَلَاثُ دِينَارٍ فَدَعَّهَا وَلَا تَأْخُذْ مِنْهَا شَيْئاً، وَاكْتُبْ لَهُمْ بِمَا تَأْخُذُ مِنْهُمْ كِتَاباً إِلَى مِثْلِهِ مِنَ الْخَوَلِ». [١/ ٢٥٥ رقم (٢٠)].

قال عبد الملك: أمَّا قوله: «خُذْ مِمَّا ظَهَرَ مِنْ أَمْوَالِهِمْ» فَيَعْنِي مِمَّا أَقْرَبُوا أَنَّهُ قَدْ وَجَبَتْ عَلَيْهِمْ فِيهِ الزَّكَاةُ، وَالسُّنَّةُ أَنْ يُصَدَّقَ النَّاسُ فِيمَا عَلَيْهِمْ مِنْ زَكَاتِهِمْ إِذَا ادَّعَوْا فِي ذَلِكَ مَا يُسْقِطُ الزَّكَاةَ عَنْهُمْ بِوَجْهِ الصَّوَابِ وَالسُّنَّةِ مِثْلُ أَنْ

(١) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢١/١، وقد ساقه المؤلف هنا بسنده، وفي غريب أبي عبيد: «ومن الضَّمار قول عمر بن عبد العزيز في كتابه إلى ميمون بن مهران».

يقولوا: ^(١) لم يحل الحول على ما ظهر لكم من هذه الأموال، وإنما استفدناها منذ أشهر، أو يكون عبد عتق فمّر بهم من قبل أن يحول عليه الحول من يوم عتق، أو ما أشبه هذا فالناس فيه مُصدّقون، ومن كان منهم من أهل التهمة والظنة أحلف على ما ذكر وترك وما تحمّل. قال: وأما قوله: «إذا نقصت من عشرين ديناراً ثلث دينار فلا زكاة فيها» فكذلك قال مالك إذا نقصت الذهب من وزن عشرين ديناراً ثلث دينار سقطت منها الزكاة، وإذا نقصت الدراهم من مائتي درهم درهماً واحداً، أو كانت فضة فنقصت من وزن مائتي درهم درهمين واحداً سقطت منها الزكاة، وإذا كان الذهب دنانير مضروبة، والفضة دراهم مضروبة، فكانت ناقصة، فإن كانت تجوز بنقصانها بجواز الوازنة فيها الزكاة، وإن نقصت من جُملة الوزن وزن ثلث دينار من الدنانير، ووزن درهم من الدراهم أو أكثر قال: وإذا كانت لتقصانها لا تجوز بجواز الوازنة فردّها إلى الوزن الذي وصفنا فوق هذا، واحملها محمّل الذهب والفضة التي لم تضرب، فافهم هذا فإنه خفي حسن وكذلك فسره لي عن مالك من لقيته من أصحاب مالك.

قال عبد الملك: وأما قوله: «من أهل الذمة خذ مما تجروا [٣١] به من عشرين ديناراً ديناراً إلى أن تبلغ عشرة دنانير، فإن نقصت ثلث دينار فلا تأخذ منها شيئاً، فإن مالكا قال: ليس العمل على ما كتبت به عمر بن عبد العزيز في ذلك وروي عن ابن شهاب: أن عمر بن الخطاب كان يأخذ منهم العشر من قليل ما معهم وكثيره من تجارتهم.

قال عبد الملك: وذلك في تفسير مالك إذا خرج الذمي من بلده الذي

(١) في الأصل: «يحولوا».

صالح عليه إلى غيره من البلدان بتجارة، فعند ذلك يؤخذ منه عشر ما باع به قل ذلك أو أكثر، ولا يلتفت في عدد ذلك إلى ما ذكر عمر بن عبدالعزيز في كتابه من العشرة دنانير مثل أن يخرج أهل ذمة الشام إلى مصر فيؤخذ منهم بمصر عشر ما باعوا به، أو يخرج أهل ذمة مصر إلى الشام، وأهل ذمة الشام إلى العراق فكسبيل ذلك. وأما ما تجر به أهل ذمة الشام في جميع الشام، فلا شيء عليهم فيما تجرؤا به، وكذلك أهل ذمة العراق إذا تجرؤا بالعراق، وأهل ذمة مصر إذا تجرؤا بمصر.

قال عبد الملك: وكذلك الأندلس هي بلدة واحدة، ليس على ذمتها فيما تجرؤا به في جميعها شيء، وقد سألت عن ذلك غير واحد من أصحاب مالك ووصفتها لهم فقالوا لي ذلك.

قال عبد الملك: وإن قدم الذمي بمال ناض^(١) لم يؤخذ منه عشره حتى يشتري به تجارة، فإذا اشتري أخذ منه عشر ما اشتري.

قال عبد الملك: وأما قول عمر في أهل الذمة: واكتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً إلى مثله من الحول، فإن مالكا قال: ليس العمل على ذلك، وكلما خرجوا من بلادهم التي صالحوها عليها إلى غيرها بتجارة أخذ منهم العشر، وإن خرجوا في السنة مراراً، وأما ما أخذ من زكاة المسلمين فإنه ينبغي أن يكتب لهم بذلك كتاباً إلى مثله من الحول؛ من أجل أنه لا زكاة على المسلم

(١) الناض، هي الدراهم الصامته، والناض من المتاع: ما تحول ورقاً أو عيناً. الأصمعي: اسم الدراهم والدنانير عند أهل الحجاز: الناض والنض، وإنما يسمونه ناضاً؛ إذا تحول عيناً بعد ما كان متاعاً؛ لأنه يقال: ما نض بيدي منه شيء. يُراجع: تهذيب اللغة: ٤٦٨/١١، والصحاح، واللسان والتاج: (نضض).

في ماله إلا مرة في السنة، تجرّ أو لم يتجرّ.

قال عبد الملك: أمّا تجار العدو، فإن كان فيهم يهود؛ لأنهم من أهل دار الحرب، فالسنة أن يؤخذ منهم ما صالحهم عليه وإلى ذلك الثغر، أو ذلك الساحل الذين ينزلون فيه، من قليل ما معهم أو كثيره، إن أحب أن لا يقبل منهم العشر، وأن يمنعهم من التزول إلا على الخمس، أو ما أحب من كثير ذلك أو قليله فذلك إليه، وإن رأى أن ينزلهم على أقل من العشر إذا أبرأ من العشر فذلك له جائز، وكذلك فسر لي عن مالك من لقيت من أصحاب مالك.

قال عبد الملك: وإن كان فيهم أحد من تجار المسلمين فلا يحل أن يؤخذ مما معه قليل ولا كثير، ولكن حق على والي ذلك الثغر أو ذلك الساحل أن يمنع المسلمين من التجارة إلى دار الحرب، أو الدخول إليهم على حال، وأن يعظم العقوبة في ذلك، إلا أن يدخل داخل لفداء مسلم فلا بأس بذلك.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الشجاع [٣٢] الأقرع ذي

الزبيبتين) في حديث مالك

الذي رواه عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح [السَّمان]، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ كان يقول: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا»^(١) أقرع له زبيبتان يطلبُهُ حتى يُمَكِّنَهُ، يقول: أنا كثرُك» [٢٥٦/١ رقم (٢٢)].

قال عبد الملك: الشجاع: الحية الذكر^(٢)، الأقرع: الذي لا شعر على

(١) في الأصل: «شجاع».

(٢) غريب الحديث للحرشي: ١٠٢٠/٣، قال: وأنشدنا أبو عمرو:

كَأَنَّ شُجَاعًا أَقْرَعَ الرَّأْسِ يَبْقِي إِذَا مَا تَلَاقَى الْخَيْلُ أَوْ جَلَدَ أَجْرَبًا =

رأسه؛ لأنه يقرئ السَّمَّ ويجمعه في رأسه حتى يتمعط منه شعره، قال الشاعر - وهو يصف الشجاع -:^(١)

قَرَأَ السَّمَّ حَتَّى أُنْمَازَ فَرْوَةَ رَأْسِهِ عَنِ الْعَظْمِ صِلٌ فَاتِكُ اللَّسَعِ مَارِدُهُ
أَمَّا الزَّيْبَتَانِ^(٢) فَسَمِعْتُ فِيهَا ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ؛ سَمِعْتُ مُطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَهُ

= وقال أبو الوليد القشيري: «الشجاع: الحية التي توائب الفارس أو الرّاجل، ويقوم على ذنبه، وقيل: الثعبان». قال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد»: ١٥٣/١٧: «الشجاع: الحية، وقيل: الثعبان، وقيل: الشجاع من الحيات الذي يوائب الفارس والرجل، ويقوم على ذنبه، وربما بلغ رأس الفارس، وأكثر ما يكون في الصحاري، قال الشماخ أو البعيث: فاطرق إطراق الشجاع وقد جرى على حدّ نابيه الدّعاف المسمم وقال المتكلمس: [ديوانه: ٣٤]:

فَاطَرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاغًا لِنَابِيهِ الشُّجَاعُ لَصَمَمَا
يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - عفا الله عنه -: قول الحافظ ابن عبد البر - رحمه الله - «قال الشماخ أو البعيث» هي عبارة الجاحظ في الحيوان: ٢٧٠/٤. والبيت منفرد في شعر البعيث الذي نشره ناصر رشيد محمد حسين، وطبع في مجلة كلية الآداب/ جامعة البصرة عدد ١٤ السنة الثانية عشرة مع أنّ الدكتور صلاح الدين الهادي محقق ديوان الشماخ المطبوع في دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٨م ص ٤٦١ يقول: «إنما هو للبعيث ضمن أبيات له مروية في مسالك الأبصار...» فأين هذه الأبيات في شعره؟ ١٢.

(١) البيت لذي الرّمة في ديوان: ١٨٦٦ (ملحق الديوان) عن اللسان: (قرع). وهو في تهذيب اللغة: ٢٣١/١، عن أبي عبيد في غريب الحديث: ١٢٣/١، وهو في غريب الحربي: ١٠٢٠/٣، والفائق: ٢٢٢/٢، وإراجع: مقاييس اللغة: ٢٨٩/٥، واللسان والتاج: (قرع).

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد: ١٢٣/١، وتهذيب اللغة: ١٧٢/١٣ عن أبي عبيد. والتمهيد: ١٥٣/٧، والفائق: ٢٢٣/٢، والنهاية: ٢٩٢/٢، واللسان والتاج: (زبب).

قال الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد»: «والزيبتان: نقطتان متنفختان في شدقيه =

زبيبتان في حلقه بمنزلة زتمتي العنز. وسمعت بعض أهل العلم يقول: هما الشكتتان السوداءان فوق عينيه، وهو أوحش ما يكون من الحيات وأخبثه، وكان ابن وهب يقول: هما الزبدتان اللتان تكونان عند الغضب بجانب الفم. قال عبد الملك: وهو أشبه ذلك عندي، وقد يكون في الحيات، وقد تكون الزبدتان أيضاً من الرجال عند الغضب قال الراجز: ^(١)

= كالزغوتين. وقيل: نقطتان سوداوان، وكل ما كثر سُمه - فيما زعموا - ابيض رأسه، وهي علامة الحية الذكر المؤذي.

وقال اليربوعي في «الاقطصاب في غريب الموطأ»: «زيادتان في جانبي شديقه من السُم كما يكون في الإنسان من كثرة الكلام. وقال الداودي: هما نابان يخرجان فيه. وقيل: هما نقطتان سوداوان على فوق عينيه، وهي علامة ذكرانه، ولا يعرفه أهل اللغة».

(١) الأبيات في البيان والتبيين: ١/١٢٥ لأبي الحجاج، شاعر حَبَاسِي، مولى المهدي، عبد نشأ باليمامة، وأشترى للمهدي في حياة المنصور فلماً سمع شعره قال: والله ما هو بدون نصيب شاعر بني مروان فلقب بذلك، وأعتقه وزوجه أمة له يقال لها جعفره، وكناه أبا الحجاج، وهي بنته، وأقطعه ضيعة بالسواد، وعمر بعده. وعرف بـ«نصيب الأصغر». ذكره أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني: ١/٢٣ فمابعدهما (دار الكتب) وذكر طرفاً من أخباره وأشعاره. وذكر أبياتاً من قصيدة مدح بها الرشيد من جيد شعره أولها:

خَلِيلِي إِنِّي مَا يَزَالُ يَشُوْقُنِي	قَطِينُ الْحِمَى وَالظَّاعِنُ الْمُتَحَمِّلُ
فَاقْسَمْتُ لَا أَنْسَى لِيَالِي مَنَعَج	وَلَا مَأْسَلًا إِذْ مَزَلُ الْحَيِّ مَأْسَلُ
أَمِنْ أَجْلِ آيَاتٍ وَرَسْمٍ كَأَنَّهُ	بَقِيَّةُ وَحْيٍ أَوْ رِءَاءُ مُسْلَسَلُ
جَرَى الدَّمْعُ مِنْ عَيْنِكَ حَتَّى كَأَنَّهُ	تَحَدَّرَ دُرٌّ أَوْ جُحْمَانُ مُفْصَلُ
فِيَا أَيُّهَا الرَّنَجِيُّ مَا لَكَ وَالصَّبَا	أَفَقَ عَنْ طِلَابِ الْبَيْضِ إِنْ كُنْتَ تَعْمَلُ
فَمِثْلُكَ مَنْ أُخْبِوشَةُ الرُّنَجِ قُطِعَتْ	وَسَائِلُ أَسْبَابٍ بِهِ يَتَوَسَّلُ
قَصَدْنَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَدُونَهُ	مَهَامَةُ مَوَمَةٍ مِنَ الْأَرْضِ مَجْهَلُ

=

إِنِّي إِذَا مَا زَبَبَ الْأَشْدَاقُ

وَكَثُرَ الضَّجْجُ وَاللَّفْلَاقُ

ثَبْتُ الْجَنَانِ مِرْجَمٌ وَدَاقُ

وَقَدْ بَلَغَنِي ^(١) عَنْ أُمِّ غَيْلَانَ بِنْتِ جَرِيرِ بْنِ الْخَطَفِيِّ أَنَّهَا قَالَتْ: رَبِّمَا
أَنْشَدْتُ أَبِي حَتَّى يُزَبِّبُ شِدْقَايَ.

= على أَرْحِيَّاتٍ طَوَى السَّيْرُ فَانْطَوَتْ شَمَائِلُهَا مِمَّا تُحَلُّ وَتُزَحَلُّ
إِلَى مَلِكٍ صَلَّتِ الْجَبِينَ الأبيات

وقال وهو مسجونٌ، ودخلت إليه ابنته حَجْنَاءُ فَلَمَّا رَأَتْ قُبُودَهُ بَكَتْ فَقَالَ:

لَقَدْ أَصْبَحَتْ حَجْنَاءُ بَيْكِي لِوَالِدٍ بَدْرَةٌ عَيْنٍ قَلَّ عَنْهُ غَنَاؤُهَا
أَحَجْنَاءُ صَبْرًا كُلَّ نَفْسٍ رَهِينَةٌ بِمَوْتٍ وَمَكْتُوبٍ عَلَيْهَا بِلَاؤُهَا
أَحَجْنَاءُ أَسْبَابُ الْمَنَآيَا بِمَرْصِدٍ فَإِلَّا يَعَاجِلْ غَدُودُهَا فَمَسَاوُهَا
أَحَجْنَاءُ إِنْ أَفْلَتْ مِنَ السَّجْنِ نَلْقَيْنِي خُوفٌ مَنَآيَا لَا يُرَدُّ قَضَاؤُهَا
أَحَجْنَاءُ إِنْ أَصْحَى أَبُوكَ وَدَلَّوْهُ تَعَرَّتْ عُرَى مِنْهَا وَرَتْ رِشَاؤُهَا
لَقَدْ كَانَ يُدْلِي فِي رِجَالٍ كَثِيرَةٍ فَيَمْتَحُ مَلَأَى وَهِيَ صُفْرٌ دِلَاؤُهَا
أَحَجْنَاءُ إِنْ يُصْبِحُ أَبُوكَ وَنَفْسُهُ قَلِيلٌ تَمَنِّيَهَا قَصِيرٌ عَزَاؤُهَا
لَقَدْ كَانَ فِي دُنْيَا تَقِيًّا ظِلُّهَا عَلَيْهِ وَمَجْلُوبٌ إِلَيْهِ بَهَاؤُهَا

والشَّاهد في غريب الحديث: ١٢٣/١، وتهذيب اللغة: ٢٩٢/٨، ٤٤٧/١٠، ١٧٢/١٣،

وهو في هذا الموضع عن أبي عُبَيْدٍ فَلَهُ دَرُّ أَبِي عُبَيْدٍ. وَاللَّسَانُ وَالتَّاجُ: (زَبَبَ) وَ(لَقَى).

ونسبها المحقق في هامش غريب أبي عُبَيْدٍ إِلَى أَبِي مِخْجَنِ الثَّقَفِيِّ؟ وَلَمْ تَرُدَّ فِي شِعْرِهِ،

وديوانه مَرْوِيٌّ رَوَايَةً، وَلَمْ يُجْمَعْ جَمْعًا. فَاللهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ: ١٢٣/١ «قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَحَدَّثَنِي شَيْخٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَنْ أُمِّ

غَيْلَانَ بِنْتِ جَرِيرٍ...» وَعَنْ أَبِي عُبَيْدٍ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ: ١٧٢/١٣، وَمِنْ ثَمَّ فِي اللِّسَانِ

(زَبَبَ).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة الذي رواه مالك حين قال: «قرأت كتاب عمر بن الخطاب في الصدقة فوجدت فيه: بسم الله الرحمن الرحيم: هذا كتاب الصدقة: في أربع وعشرين من الإبل، فدونها الغنم في كل خمس شاة، وفيما فوق ذلك إلى خمس وثلاثين بنت مخاض، فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر، وفيما فوق ذلك إلى خمس وأربعين ابنه لبون، وفيما فوق ذلك إلى ستين حقة، طروقة الفحل، وفيما فوق ذلك إلى خمس وسبعين جدعة، وفيما فوق ذلك إلى التسعين ابنتا لبون، وفيما فوق ذلك إلى عشرين ومائة حقتان، طروقتا الفحل، فما زاد على ذلك من الإبل ففي كل أربعين ابنه لبون، وفي كل خمسين حقة».

وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، وفيما فوق ذلك إلى مائتين شاتان، وفيما فوق ذلك إلى ثلاثمائة ثلاث شياه، فما زاد على ذلك ففي كل مائة شاة، ولا يخرج في الصدقة نيس ولا هرمة، ولا ذات عوار إلا ما شاء المصدق، ولا يجمع بين متفرق ولا [٣٣] يفرق بين مجتمع خشية الصدقة. وما كان من خليطين فإنهما يترجعان بينهما بالسوية، وفي الرقة^(١) إذا بلغت خمس أواق ربيع العشر [١/ ٢٥٧ رقم (٢٣)].

قال عبد الملك: سألت رجلين من أعراب الحجاز من قيس وغيرهم^(٢)

(١) في الأصل: «الوقت».

(٢) إذا أحسننا الظن بالمؤلف قلنا: إنه مقلد لأبي عبيد حيث قال في غريب الحديث: ٧٠/٣: «قال الأصمعي وأبو زيد الكلبي، وأبو زيد الأنصاري وغيرهم دخل كلام بعضهم في بعض قالوا: أول أسنان الإبل إذا وضعت الناقة فإن كان ذلك من أول التاج فولدها: ربع، =

عن أسنان الإبل في الصدقة التي وصفها عمر بن الخطاب في هذا الحديث وأهمني كشفهم عن ذلك فكلهم قال لي: إذا وضعت الناقة فإن كان ذلك في أول التناج فولدها ربع والأنثى ربعة^(١)، وإن كان في آخر التناج فهو هبع والأنثى هبعة^(٢)، وهو في ذلك - ربعاً كان أو هبعاً - حواً حولاً، ثم هو بعد الحول فصيل؛ لأنه يفصل عن أمه، والفصال: هو الفطام^(٣)، فإذا استكمل الحول ودخل في الثاني فهو ابن مخاض، والأنثى ابنة مخاض، وهي التي تؤخذ في زكاة خمس وعشرين إلى خمس وثلاثين من الإبل، وإنما سمي ابن مخاض؛ لأنه حين فصل عن أمه لحقت أمه بالمخاض، وهو حمل الحوامل فهي في حد المخاض وإن لم تكن حاملاً؛ لأنها في وقت ذلك، فلا يزال ابن مخاض في السنة الثانية كلها، فإذا استكملها ودخل في الثالثة فهو ابن لبون،

= والأنثى: ربعة، وإن كان في آخره فهو هبع، والأنثى: هبعة، . . . والعبرة بعد ذلك هي نفسها عبارة أبي عبيد؟ ويراجع: الأمالي لأبي علي القالي: ٢١/١ عن الأصمعي. وحكى نحو ذلك الأزهرى في «تهذيب اللغة» عن ابن الأعرابي.

(١) جاء في اللسان: (ربع): «وقولهم: «ماله هبع ولا ربع» فالربع: الفصيل الذي يُتبع في الربيع، وهو أول التناج؛ سمي ربعاً لأنه إذا مشى ارتبع وربع، أي: وسع خطوه وعدا، والجمع: رباع وأرباع، مثل رطب ورطاب وأرطاب، قال الزجاج: وعُلبه نازعتها رباعي وعُلبه عند مقبل الراعي

والأنثى: ربعة، والجمع: ربعات. فإذا نتج في آخر التناج فهو هبع، والأنثى: هبعة. . . . وقوله: «ماله هبع ولا ربع» ظاهره أنه مثل، وقد جاء في جمهرة الأمثال: ٢/٢٦٧: «قولهم: مال سبد ولا لبد، أي: مال شيء، ومثله: مال هبع ولا ربع» ولم يشرحه.

(٢) بعده في غريب الحديث: «ومنه الحديث: «لا رضاع بعد فصال» ويستمر الكلام مثل ما هو هنا تماماً: «فإذا استكمل الحول ودخل في الثاني. . .».

والأنثى ابنة لبون، وهي التي تُؤخذ في زكاة الإبل إذا جاوزت خمساً وثلاثين إلى خمس وأربعين، وإنما سُمي ابن لبون؛ لأن أمه أَرْضَعَتْهُ في السَّنة الأولى، ثم كَانَتْ في حَالِ المَخَاضِ في السَّنة الثانية، ثم وَضَعَتْ في الثَّالثة فصَارَ لها لبنٌ فهي لبون، وهو ابن لبون، فلا يزال كذلك السَّنة الثالثة كُلِّهَا، فإذا مَضَتْ الثَّالثة وَدَخَلَتِ الرَّابِعةُ فهو حِينِيذٌ حِقٌّ، والأنثى حِقَّةٌ، وهي التي تُؤخذ في صَدَقَةِ الإبل إذا جَاوَزَتْ خَمْساً وأربعين إلى سِتِّين، وإنما سُمِّيَ^(١) حقًّا؛ لأنه قد اسْتَحَقَّ أَنْ يُحْمَلَ عليه وَيُرْكَبَ، فقليل: (٢) هو حِقٌّ بَيْنَ الْحَقِيَّةِ، وكذلك الأنثى [حِقَّةٌ]^(٣)، فلا تزال كذلك حَتَّى تَسْتَكْمَلَ السَّنة الرَّابِعةُ وتَدْخُلَ في السَّنة الخامسة فهو حِينِيذٌ جَذَعٌ، والأنثى جَذَعَةٌ، وهي التي تُؤخذ في زكاة الإبل إذا جَاوَزَتْ سِتِّينَ إلى خمسٍ وسبعين، ثم ليس في الزَّكاة شَيْءٌ من أَسْنَانِ الإبل فوقَ الجَذَعَةِ فلا يزال كذلك حَتَّى تَمْضِيَ السَّنةُ الخامسةُ وتَدْخُلَ السَّنةُ السَّادِسَةُ فهو حِينِيذٌ ثَنِيٌّ، والأنثى ثَنِيَّةٌ، وهو أَذَنِيٌّ مَا يَجُوزُ من أَسْنَانِ الإبلِ في النَّحْرِ^(٤).

أَمَّا الدِّيَاتُ فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِيهَا بَنَاتُ الْمَخَاضِ، وَبَنَاتُ اللَّبُونِ وَالْحِقَاقِ

(١) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «وَيُقَالُ: إِنَّمَا سُمِّيَ...».

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «وَيُقَالُ...».

(٣) عن غريب أبي عُبَيْدٍ وَأَسْقَطَ الْمُؤَلِّفُ هُنَا: «قَالَ الْأَعْمَشُ: [ديوانه: ١٦]:

يَحْقَقُهَا رُبَطَتْ فِي اللَّجْجِ حِينَ حَتَّى السَّدِيسُ لَهَا قَدْ أَسْنُ
وَاللَّجِجِيُّ: مَا يُلْجَنُ مِنَ الْوَرَقِ، وَهُوَ أَنْ يُدَقَّ حَتَّى يَتَلَزَجَ وَيَلْزَقَ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، ثُمَّ اسْتَمَرَ كَمَا هُوَ هُنَا: «فَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ...».

(٤) أَسْقَطَ الْمُؤَلِّفُ سَطْرَيْنِ مِنْ كِتَابِ أَبِي عُبَيْدٍ ثُمَّ اسْتَمَرَ فِي النَّقْلِ دُونَ هُوَادَةٍ.

والجذاع^(١) وذلك في دية العمد؛ لأنه أربع، ويدخل السن الخامس وهو بنو اللبون؛ لأنها أخماس. أمادية التغليظ فإنما هي ثلاث، ثلاثون حقائق، وثلاثون جذاع، وأربعون خلفات ما بين ثنية إلى بازل عامها. والخلفة: الحامل^(٢)

ثم لا يزال الثني من الإبل ثنيا حتى تمضي السنة السادسة، فإذا مضت ودخل في السابعة فهو حينئذ رباع، والأنثى رباعية، فلا يزال كذلك حتى تمضي السنة السابعة، فإذا مضت ودخل في الثامنة فهو حينئذ سدس وسدس لغتان، وكذلك الأنثى لفظهما في هذه السن واحد، فلا يزال كذلك حتى تمضي السنة

(١) في غريب أبي عبيد: «هذا في الخطأ، وأما في شبه العمد فإنها حقائق وجذاع وما بين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفة، والخلفة: الحامل، وتفسير ذلك أن الرجل إذا قتل الرجل خطأ وهو أن يتعمد غيره فيصيبه فتكن الدية على العاقلة أربعاً، خمساً وعشرين بنت مخاض، وخمساً وعشرين بنت لبون، وخمساً وعشرين حقة، وخمساً وعشرين جذعة. وبعض الفقهاء يجعلها أخماساً، عشرين بنت مخاض، وعشرين بنت لبون، وعشرين ابن لبون ذكراً، وعشرين حقة، وعشرين جذعة، فهذا الخطأ، وأما شبه العمد، فإن يتعمد الرجل الرجل بالشيء لا يقتل مثله فيموت منه ففيه الدية مغلظة أثلاثاً، ثلاث وثلاثون حقة، وثلاث وثلاثون جذعة، وأربع وثلاثون ما بين ثنية إلى بازل عامها كلها خلفة والأنثى ثنية. ثم لا يزال...»

(٢) جاء في اللسان: (خلف): «والخلفة: الناقة الحامل، وجمعها: خلف بكسر اللام وقيل: جمعها مخاض على غير قياس، كما قالوا لواحدة النساء امرأة، قال ابن بري: وشاهده قول الزجاج: * مَالِكٍ تَرْغِينِ وَلَا تَرْغُو الْخَلْفَ *

وقيل: هي التي استكملت سنة بعد التاج، ثم حُمِلَ عليها فلقحت. وقال ابن الأعرابي: إذا استبان حملها فهي خلفة حتى تُعْسِرَ. وقال في اللسان أيضاً: «الخلفة بفتح الخاء وكسر اللام: الحامل من التوق وتجمع على خلفات وخلاف، وقد خلفت: إذا حملت، وأخلفت: إذا أحالت».

أقول - وعلى الله اعتمد -: هذا الحرف لم يذكره الزجاج في كتابه فعلت وأفعلت؟!

الثامنة، فإذا مضت ودخل في التاسعة فطر نأبه وطلع فهو حينئذ بازل، وكذلك الأنثى بازل [٣٤] لفظهما واحد، فلا يزال بازلاً حتى تمضي التاسعة، فإذا مضت ودخل في العاشرة فهو حينئذ مخلف، ثم ليس له اسم بعد الإخلاف، لكن يقال له: بازل عام وبازل عامين، ومخلف عام ومخلف عامين، إلى ما زاد على ذلك، فإذا كبر فهو عود، والأنثى عودة، فإذا هرم فهو قخر. وأما الأنثى فهي الثاب والشارف^(١). وفي أسنان الإبل أشياء كثيرة، وإنما قصدت منها إلى ما جرى ذكره منها في أحاديث العلم.

قال عبد الملك: سألت مطرف بن عبد الله وابن الماجشون عن مثل ما سألت عنه هؤلاء الأعراب^(٢) عن أسنان الإبل فقالا: عليك بأبي مسور الكلابي فإنه أعلم أهل المدينة بأسنان الإبل وكلام العرب، وهو أهل أن يحمل عنه، ويوثق بناحيته، فسألته عن ذلك كله، فقال لي فيه أجمع مثل الذي فسرت عن أعراب الحجاز الذين كشفت عن ذلك، لم يخالفهم في شيء منه، وأعلمت بذلك مطرفاً وابن الماجشون فاستحسناه ولم ينكراه. وسألت عن ذلك محمد ابن سلام البصري - وكان عالماً بذلك وكلام العرب - فقال لي مثل ذلك كله. قال: وإنما يؤخذ هذا ويحمل عن الأعراب فأنته في ذلك إلى ما قالوا لك.

قال عبد الملك: أما قول عمر: «حق طروقة الفحل»^(٣) فإنما يعني بالطروقة

(١) بعده في غريب أبي عبيد: «ومنه الحديث في الصدقة: «خذ الشارف والبكر» والعبارة التي بعد ذلك: «وفي أسنان الإبل...» هي عبارة أبي عبيد أيضاً.

(٢) تبين من مقابلة النص بكلام أبي عبيد أن المؤلف - عفا الله عنه - لم يسأل أعراباً، وإن كان قد فعل فقد عبّر عن مقتضى كلامهم بعبارة أبي عبيد نفسها.

(٣) في الأصل: «الجمل» في الموضعين.

الَّتِي قَدْ بَلَغَتْ أَنَّ يَطْرُقُهَا الْفَحْلُ، مَعْنَاهُ: أَنَّ يَضْرِبُهَا، وَهُوَ أَوَّلُ مَا تَحْمِلُ.

قال عبد الملك: أَمَا قَوْلُ عَمَرَ: «وَمَا زَادَ عَلَى الْعِشْرِينَ وَمِائَةً مِنَ الْإِبِلِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَهُ لَبُونٌ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ» فَقَدْ اخْتَلَفَ الْقَوْلُ فِيهَا إِذَا زَادَتْ وَاحِدَةً عَلَى الْعِشْرِينَ وَمِائَةً، إِلَى أَنْ تَبْلُغَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةً، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقَاوِيلَ، فَكَانَ ابْنُ شِهَابٍ يَقُولُ: فِيهَا ثَلَاثُ بَنَاتٍ لَبُونٍ فَقَطْ، وَلَيْسَ لِلسَّاعِي أَنْ يُخَيَّرَ الْحَقِيقَتَيْنِ، وَبِهِ أَخَذَ ابْنُ الْقَاسِمِ^(١)، وَكَانَ الْمُغِيرَةُ^(٢) يَقُولُ: فِيهَا حَقَّتَانِ وَلَيْسَ

- (١) ابن القاسم هذا هو صاحب مالِك - رحمه الله - عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جُنَادَةَ الْعَتِيقِيُّ الْمَصْرِيُّ (ت ١٩١هـ) أصله من الرَّمْلَةِ بِفِلَسْطِينَ، وسكن مصر، روى عن مالك وابن عُيَيْنَةَ وغيرهما. قال أبو زرعة: مصري، ثقة، ووثقه النسائي، والخطيب البغدادي وغيرهم. قال الحافظ أبو نعيم: «سمعتُ أبا بكر بن المقرئ يحكي عن بعض شيوخه، عن ابن القاسم صاحب مالِك قال: خَرَجْتُ إِلَى مالِك بن أنس اثنتي عشرة خُرْجَةً أَنْفَقْتُ فِي كُلِّ خُرْجَةٍ أَلْفَ دِينَارٍ» «وَفِي ذَلِكَ فَلَيْتَنَافِسَ الْمُنَافِسُونَ». وابن القاسم هذا هو صاحبُ الرَّوَايةِ عن مالِك وجامعُ مسائله، وروايته عنه، تُعْرَفُ بِـ«مَوْطَأِ ابْنِ الْقَاسِمِ» توجد منه قطع واختصره الإمام العلامة أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المَعَاوَرِيُّ الْقَيْرَوَانِيُّ الْمَعْرُوفُ بِـ«الْقَاسِمِيِّ» (ت ٤٠٣هـ) عُرِفَ بِـ«الْمُلَخَّصِ» ولهم في لامية الكسر والفتح. قال ابن عبد الملك المراكشي في كتابه الدُّبُلِّ والتكملة: ٥٣٨/١ «أحمد بن الحاج بن مروان بن محمد التجيبي يعرف بـ«ابن شاب» له كَلَامٌ حَسَنٌ فِي تَرْجُمَةِ «الْمُلَخَّصِ» لأبي الحسن علي بن مُحَمَّدٍ الْقَاسِمِيِّ فِي الْاِخْتِلَافِ فِي كَسْرِ الْخَاءِ وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ الْمَقْرِيِّ [الدَّانِي] وفتحها وهو رأي أبي القاسم الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ [التَّمِيمِيِّ] وكلاهما حَمَلَ الْكِتَابَ عَنْ جَامِعِهِ. أخبار ابن القاسم في: الجرح والتعديل: ٢٧٩/٥، ووفيات الأعيان: ١٢٩/٣، وتهذيب الكمال: ٣٤٤/١٧، وسير أعلام النبلاء: ١٢٠/٩، وتهذيب التهذيب: ٤٩٥/١، والشُّذْرَات: ٣٢٩/١.
- (٢) لا أدري من المقصود بـ«الْمُغِيرَةُ» هذا، لكن الذي يَتَرَجَّحُ عندي أنه: الْمُغِيرَةُ بْنُ

للسَّاعِي أَنْ يُخَيَّرَ مَكَانَهَا بَنَاتِ لَبُونٍ، وَبِهِ أَخَذَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ، وَكَانَ مَالِكُ يَقُولُ: الْخِيَارُ لِلْسَّاعِي، إِنْ شَاءَ أَخَذَ حَقَّتَيْنِ، وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ ثَلَاثَ بَنَاتِ لَبُونٍ، كَمَا جَاءَ الْحَدِيثُ. وَقَالَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ^(١)، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ^(٢)، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ^(٣) مِثْلُ قَوْلِ مَالِكٍ، وَبِهِ أَخَذَ مُطَرِّفُ

= عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ حِرَامٍ، الْحِزَامِيُّ الْأَسَدِيُّ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ. وَمِمَّا يُرْجَحُ أَنَّهُ الْمَقْصُودُ قَوْلُ الْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: «كَانَ مَدَارُ الْفَتْوَى بِالْمَدِينَةِ فِي آخِرِ أَرْبَعِ أَرْبَعِينَ مَالِكٍ وَبَعْدَهُ عَلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ. وَهُوَ الْآتِي ذَكَرَهُ. أَخْبَارُهُ فِي: طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ: ٤٢١/٥، وَتَهْذِيبِ الْكَمَالِ: ٣٨٧/٢٨، وَسِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: ١٤٨/٨ وَغَيْرِهَا.

(١) هُوَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ بْنِ حَكِيمٍ بْنِ حِرَامٍ الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ الْعُمَرِيُّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادٍ، مُحَدِّثٌ، فَقِيهٌ. قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ: «رَوَايَاتُهُ مُسْتَقِيمَةٌ» وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: «لَا بَأْسَ بِهِ». يَرَأَى: تَارِيخُ بَغْدَادٍ: ٤٤٧/١٠، وَثَقَاتُ ابْنِ حَبَانَ: ٣٩٦/٨، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ: ١٤١/١٧، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ٣٣٩/٦.

(٢) هُوَ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ سَلَمَةَ بْنِ دِينَارٍ الْمَخْزُومِيُّ، مَوْلَاهُمَا، أَبُو تَمَامٍ الْمَدَنِيُّ (ت ١٨٢هـ) وَقِيلَ: ١٨٤هـ. مُحَدِّثٌ، فَقِيهٌ، ثِقَةٌ، وَثَقَّهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ أَبُو طَالِبٍ: سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ فَقَالَ: «لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ بِطَلَبِ الْحَدِيثِ إِلَّا كَتَبَ أَبِيهِ فَأَنْتَهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ سَمِعَهَا، وَكَانَ يَتَفَقَّهُ، لَمْ يَكُنْ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ مَالِكٍ أَفْقَهُ مِنْهُ...». أَخْبَارُهُ فِي: طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ: ٤٢٤/٥، وَطَبَقَاتُ خَلِيفَةَ: ٢٧٦، وَتَارِيخُ أَبِي زُرْعَةَ: ٤٤٠، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ: ١٢٠/١٧، وَسِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ: ٣٢١/٨.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ الْمَدَنِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْجُهَنِيُّ، وَيُقَالُ: الْأَنْصَارِيُّ، يَلْقَبُ: «صَنْدَلٌ». وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: كَانَ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ نَحْوَ مَالِكٍ، وَكَانَ ثِقَةً. وَذَكَرَ ابْنُ حَبَانَ فِي «الثَّقَاتِ» وَقَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كَانَ مَفْتِيَّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَعَ مَالِكٍ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، وَبَعْدَهُمَا، وَكَانَ فَاقَهُمَا فَاضِلًا لَهُ بِالْعِلْمِ رَوَايَةً وَعَنَايَةً. أَخْبَارُهُ فِي: الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ:

وأصْبَغُ، وبه نأخذُ، وهو أتبعُ للحديثِ وإنما هَذَا الاختِلَافُ فيها إلى أن تبلغَ ثلاثين ومائة، فإذا بَلَغَتْهَا كَانَتْ فِيهَا حَقَّةٌ، وابتنا لُبُونٍ مُجْتَمَعٌ عليه منهم.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي سَائِمَةِ الْغَنَمِ الزَّكَاةُ» فَإِنَّ السَّائِمَةَ هِيَ الرَّاعِيَّةُ، قَلِيلَةٌ كَانَتْ أَوْ كَثِيرَةً، وَقَدْ تُسَمَّى الْوَاحِدَةُ سَائِمَةً، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١): ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لَكُمْ مِنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾ يعني: تَرْعُونَ مَا شِئْتُمْ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَا يُخْرِجُ فِي الصَّدَقَةِ تَيْسٌ وَلَا هَرَمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ» فَإِنَّ الْعَوَارَ يَفْتَحُ الْعَيْنَ هُوَ الْعَيْبُ، وَالْعَوَارُ بَرَفْعِ الْعَيْنِ هُوَ مِنَ الْعَوَرِ^(٢)، وَالتِّي أَرَادَ عُمَرُ هَلْهُنَا يَفْتَحُ الْعَيْنَ [٣٥] يَعْنِي ذَاتَ الْعَيْبِ وَالنَّقْصِ، مِنْ ذَلِكَ الْكَسِيرَةُ وَالْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضُهَا، وَالْعَوْرَاءُ الْبَيِّنُ عَوْرُهَا، وَالْعَرْجَاءُ

= ١٨٤/٧، والثقات: ٣٩/٩، وتهذيب الكمال: ٣٠٦/٢٤... وغيرها. ولقبه في ألقاب ابن الفرضي: ١١٢، وكشف النقاب لابن الجوزي: ٣٠٢/١، ونزهة الألباب للمحافظ ابن حجر: ٤٢٩/١.

(١) سورة النحل: الآية: ١٠.

(٢) في النهاية: ٣١٨/٣ «العوار» بالفتح - العيب، وقد يُضَمُّ. ورأيتُ في كتابٍ في غريب الحديث لمؤلفٍ مجهول أندلسي من أهل القرن السابع الهجري تقريباً مرتباً على حروف المعجم ورقة: ١١٢ قال: «قوله: ذوات عوار» قال أبو حاتم: يُقَالُ: فِي الثَّوبِ وَغَيْرِهِ عَوَارٌ، يَرِيدُ الْعَيْبَ، وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ: يُقَالُ: هَذَا ثَوْبٌ بِهِ عَوَارٌ وَعَوَارٌ. وَفِي تَعْلِيلِ الْوَقْشِيِّ مِثْلُ ذَلِكَ، وَقَالَ: «وَالْعَرَبُ تَسْمِي كُلَّ مُسْتَقْبِحٍ أَعْوَرَ، وَالْكَلِمَةُ الْقَبِيحَةُ: الْعَوْرَاءُ». وَجَاءَ فِي كِتَابِ «الِاقْتَضَابِ فِي غَرِيبِ الْمُوطَأِ لِلْيَقْرَنِيِّ»: «قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: الْعَوَارُ - بِالْفَتْحِ -: الْعَيْبُ، وَهُوَ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ. وَأَمَّا بَرَفْعِ الْعَيْنِ فَهُوَ مِنَ الْعَوَرِ. وَقِيلَ: بِالْعَكْسِ».

التي لا تَلْحَقُ الْغَنَمَ، فَهَلْزِيهِ كُلُّهَا تَدْخُلُ فِي ذَاتِ الْعَوَارِ، لَا يُجُوزُ لِلْمُصَدِّقِ أَنْ يَأْخُذَ شَيْئاً مِنْهَا إِلَّا مَا كَانَ مِنْهَا يَبْلُغُ فِي سَمِينِهِ وَكَثْرَةِ لَحْمِهِ مَا هُوَ أَكْثَرُ مِنَ الْجَذَعَةِ أَوْ الثَّنِيَّةِ أَوْ مِثْلِهَا، فَيَجُوزُ لَهُ أَخْذُهُ إِنْ رَأَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَوْضَعَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَهُ. قَالَ: وَكَذَلِكَ الْهَرِمَةُ وَهِيَ الْكَبِيرَةُ الشَّارِفَةُ فَسَبِيلُ ذَاتِ الْعَوَارِ، لَا يَجُوزُ لِلْمُصَدِّقِ أَنْ يَأْخُذَهَا^(١) فِيمَا فَسَّرْتُ لَكَ. قَالَ: وَأَمَّا النَّيْسُ الَّذِي نَهَى عُمَرُ^(٢) عَنْ أَخْذِهِ فَهُوَ الذَّكْرُ مِنَ الْمَعَزِ، لَا يُؤْخَذُ شَيْءٌ مِنْ ذُكُورِ الْمَعَزِ فِي صَدَقَتِهَا لِدَنَاءَتِهَا، وَإِنَّمَا تُحَسَّبُ فِي ذَاتِ الْعَوَارِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ النَّيْسُ فَخْلاً مُسِنَّاً مِنْ كِرَامِ الْمَعَزِ فَيُلْحَقُ بِالْفُحُولِ، فَلَا يَجُوزُ أَيْضاً لِلْمُصَدِّقِ أَنْ يَأْخُذَهُ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ لِقَضَائِهِ؛ لِأَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ قَالَ لِلْمُصَدِّقِ: وَلَا تَأْخُذْ فَخْلَ الْغَنَمِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: إِلَّا أَنْ يَطْوَعَ بِذَلِكَ صَاحِبُ الْمَاشِيَةِ فَلَا بَأْسَ عَلَى الْمُصَدِّقِ أَنْ يَأْخُذَهُ إِذَا رَأَى فِي ذَلِكَ الْحَطَّ لِلصَّدَقَةِ فِي سَمَانَتِهِ وَكَثْرَةِ لَحْمِهِ أَوْ ثَمَنِهِ. وَأَمَّا الضَّأْنُ فَذُكُورُهَا وَإِنَاثُهَا تُجْزَى فِي الصَّدَقَةِ وَالضَّحِيَّةِ إِذَا بَلَغَتْ أَنْ تَكُونَ جِذَاعاً صَحَاحاً فَقَطْ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَلَيْسَ ذِكْرُ الضَّأْنِ كَذِكْرِ الْمَعَزِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَنَى لَصُوفٍ كَمَا يُقْتَنَى ذِكْرُ الضَّأْنِ. وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ صَارَ لَهُ فِي سَهْمِهِ مِنْ بَعْضِ الْمَغْنَمِ نَيْسٌ فَمَضَى بِهِ يَسُوقُهُ إِلَى رَحْلِهِ وَهُوَ يَقُولُ: لَقَدْ اجْتَمَعَ فِيكَ الشَّرُّ كُلُّهُ، فَلَيْتَكَ إِذْ كُنْتَ ذَكَراً كُنْتَ كَبِشاً، وَلَيْتَكَ إِذْ كُنْتَ مَعَزَى كُنْتَ أَنْثَى.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُ عُمَرَ: «وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مَتَفَرِّقٍ وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ

(١) فِي الْأَصْلِ: «يَأْخُذُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «عَنْ عُمَرَ».

مُجْتَمِعَ خَشِيَةِ الصَّدَقَةِ» فَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ» فَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ أَرْبَعُونَ شَاةً عَلَى رَاعٍ عَلَى حِدَةٍ، وَلِلْآخِرِ مِثْلُهَا عَلَى رَاعٍ عَلَى حِدَةٍ، فَإِذَا طَلَبَهُمَا الْمُصَدِّقُ جَمْعًا غَنَمَهُمَا لِكَيْلًا يَكُونَنَّ عَلَيْهِمَا فِيهَا إِلَّا شَاةً وَاحِدَةً، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ.

قال: وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا يُفَرِّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ» فَهُوَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلَانِ خَلِيطَيْنِ فِي مَاشِيَّتَهُمَا فَيَكُونُ لِأَحَدِهِمَا مِائَةُ شَاةٍ وَشَاةٌ، وَلِلْآخِرِ مِائَةُ شَاةٍ فَعَلَيْهِمَا فِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا أَظْلَمَهُمَا الْمُصَدِّقُ فَرَّقَا غَنَمَهُمَا لِثَلَاثٍ يَكُونَنَّ عَلَيْهِمَا إِلَّا شَاتَانِ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ.

قال عبدُ الملك: وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ» فَهُوَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلَانِ لِهَما مَاشِيَّةً، وَفِي مَاشِيَّةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَرْبَعُونَ شَاةً فَصَاعِدًا، فَكَانَ رَاعِيَهُمَا وَمَرْعَاهُمَا وَاحِدًا، وَمَسْعَاهُمَا وَمُرَاحَهُمَا وَاحِدًا، خَلِيطَانِ تَرَكََا مَاشِيَّتَهُمَا كَمَا تَرَكََا مَاشِيَّةَ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ، مِثْلُ أَنْ يَكُونَ لِأَحَدِهِمَا أَرْبَعُونَ شَاةً، وَلِلْآخِرِ مِثْلُهَا فَإِنَّمَا يُوْخَذُ مِنْهُمَا شَاةٌ وَاحِدَةٌ تَكُونُ بَيْنَهُمَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ نِصْفُهَا، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لِلوَاحِدِ ثَمَانُونَ شَاةً، وَلِلْآخِرِ أَرْبَعُونَ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا إِلَّا شَاةٌ، وَيَكُونُ عَلَى صَاحِبِ الثَّمَانِينَ ثُلَاثًا، وَعَلَى صَاحِبِ [٣٦] الْأَرْبَعِينَ ثُلَاثًا، وَلَوْ لَمْ يَكُونَا خَلِيطَيْنِ كَانَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا شَاةٌ.

قال عبدُ الملك: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي الرِّقَّةِ إِذَا بَلَغَتْ خَمْسَ أَوَاقٍ رِبْعُ الْعُسْرِ» فَإِنَّ الرِّقَّةَ الْوَرِقَ^(١)، وَقَدْ فُسِّرَتْ الْأَوْقِيَّةُ فَوْقَ هَذَا.^(٢)

(١) جاء في تعليق أبي الوليد القاسمي: «الرِّقَّةُ: الْوَرِقُ، وَأَصْلُهَا: وَرَقَةٌ فَحُذِفَتِ الْوَاوُ كَمَا حُذِفَتِ مِنْ عِدَّةٍ وَزِنَةٍ» ومثله في غريب اليفرنى «الاقْتَضَابُ».

(٢) تراجع ص: ٢٧٤.

- وسألنا عبدَ الملك بن حبيب عن شرح (التَّبْيَع) في حديث مالك
الذي رواه عن حُمَيْد بن قَيْس، عن طَاوُسِ اليماني: أَنَّ مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ
الأنصاريَّ أَخَذَ من ثلاثين بَقَرَةً تَبْيَعاً، ومن أربعين بَقَرَةً مُسِنَّةً [٢٥٩/١] رقم
[٢٤].

قال عبدُ الملك: التَّبْيَعُ من البَقَرِ: العِجْلُ الجَدْعُ^(١)، وهو ابن ستين،
وهو يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ ذَكَراً وَأُنْثى، والمُسِنَّةُ من البَقَرِ ابْنَةُ أَرْبَعِ سِنِينَ^(٢)، ولا
يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ مكانها ذَكَرٌ، كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي فِي سَنِّ التَّبْيَعِ والمُسِنَّةِ مَنْ سَأَلْتُ
عنه من أَعَارِيبِ الحِجَازِ، وَأَخْبَرَنِي ذَلِكَ أَيْضاً أَبُو مَسُورٍ الكَلَابِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ
سَلَامٍ البَصْرِيُّ، وَأَعْلَمْتُ به مُطَرِّفاً وابنَ الماجشون فلم ينكراه.

(١) الغريبن (ط) مصر: ٢٤٦/١، والنَّهْية: ١٧٩/١، ويُراجع: العين: ٧٨/٢، ومختصره:
١٥٥/١، والزَّاهر للأزهري: ١٤٠، ١٤١، وتهذيب اللُّغة له: ٢٨٣/٢، والصَّحاح
واللِّسان والتَّاج: (تب). قال أبو الوليد الوَقْشِيُّ في التَّعليق على الموطأ: «يُقَالُ لَوْلَدِ البَقَرِ فِي
أَوَّلِ سَنَةٍ: تَبْيَعٌ، وَتَبْيَعٌ فِي لُغَةِ بَنِي كَلَابٍ، فَإِذَا دَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ فَهُوَ جَدْعٌ...». ونقل
اليَقْرِيَّ فِي «الِاقْتَضَابِ» كَلَامَ الوَقْشِيِّ ثُمَّ قَالَ: «وَأَمَّا يُقَالُ لَهُ: تَبْيَعٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْوَى عَلَى اتِّبَاعِ
أُمِّهِ». كَذَا قَالَ، وَلَوْ قَالَ: لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ أُمَّهُ فَلَا يَفَارِقُهَا لَكَانَ أَوْلَى. ثُمَّ قَالَ: «أَبُو الْوَلِيدِ
[الباجي]: وَأَمَّا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ. وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: التَّبْيَعُ: هُوَ الْجَدْعُ
مِنَ الْبَقَرِ، وَهُوَ ابْنُ سِتِينَ. وَقَالَ ابْنُ نَافِعٍ: التَّبْيَعُ: هُوَ الْجَدْعُ مِنَ الْبَقَرِ وَهُوَ الَّذِي فِي سِتِينَ
وَدَخَلَ فِي الثَّلَاثَةِ، فَإِذَا دَخَلَ فِي الثَّلَاثَةِ فَهُوَ جَدْعٌ...».

(٢) نقل اليَقْرِيَّ فِي «الِاقْتَضَابِ» فِي غَرِيبِ الموطأ عن المُوَلِّفِ هُنَا فَقَالَ: «قَالَ عَبْدُ الوَهَّابِ:
هِيَ الَّتِي دَخَلَتْ فِي السَّنَةِ الثَّلَاثَةِ، وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ وَابْنُ المَوَازِ: هِيَ الَّتِي أَتَتْ عَلَيْهَا ثَلَاثُ
سِنِينَ». وَيُراجِع: الزَّاهر للأزهري: ١٤٠، والنَّهْية: ٤٢١/٢.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن قول مالك في «الموطأ»: (١)
«الإبل العراب والبُخت تُجمَعان في الصدقة على ربيهما، والبقر والجواميس
بمنزلة ذلك أيضاً» [٦٠/١ رقم (٢٤)].
قال عبد الملك: البُخت من الإبل: صنف^(٢) منها جسام غلاظ ثقيلة

(١) في الأصل: «موطأ».

(٢) النهاية: ١٠١/١، وإراجع: العين: ٢٤١/٤، ومختصره: ٤٤٨/١، وجمهرة اللغة: ٢٥٢/١، وتهذيب اللغة: ٣١٢/٧، والزاهر: ١٤٦، ومُجمل اللغة: ١١٨، ومقاييس اللغة: ٢٠٨/١، والصحاح واللسان والتاج (بخت). والإبل الخراسانية هذه التي تُسمى بـ«البُخت» هذه أصلها متولدة من القوالج وهي فحول إبل سندية ترسل في الإبل العراب، فتُنتج البُخت، كذا قال الأزهري وغيره. واختلف في لفظ البُختي هل هو عربي أو مُعرب قال الأزهري في تهذيب اللغة: ٣١٢/٧: «ويقال: جمل بُختي وناقَة بُختية، وهو أعجمي دخل عرْبته العرب» وقال مثل ذلك ابن الأثير في «النهاية» وإراجع: قصد السبيل: ٢٥٥/١، واللسان والتاج (بخت). وفي جمهرة ابن دريد: ٢٥٢/١: «البُخت: جمع بُختي عربي صحيح وقال الشاعر:

يَهَبُ الألفَ والخُيولَ وَيَسْقِي لَبَنَ البُختِ فِي قِصَاعِ الخَلَنجِ

وهذا لا يصلح أن يكون دليلاً على عربيّتها لذا جاء في قصد السبيل: «وفي دلالة هذا البيت على عربيّته خفاء».

أقول - وعلى الله أعتمد -: الذي يرجح عندي أن تكون هذه اللفظة أعجمية الأصل معربة، هذا مع أن قاتل البيت شاعر عربي قرشي، هو عبيد الله بن قيس الرقيات، إراجع ديوانه: ٢٨٣، ومما يرجح هذا أن الشاعر استعمل في آخر البيت نفسه لفظاً معرباً قطعاً هو (الخلنج) شَجَرٌ تُتَخَذُ منه الأواني كالقِصَاع ونحوها. وهو فارسي مُعَرَّبٌ دون شك (إراجع: المعرب للجواليقي: ١٣٦) وهذا يدل على استعمال الشاعر للمعربات في لغته وشعره. ونظراً إلى أن هذه الإبل فارسية خراسانية، وخراسان بعيدة عن بلاد العرب فالأصل أن يكون اسمها كذلك ثم عرب. وربما كانت التسمية مأخوذة من (البُخت) بالفتح بمعنى الجد =

الحركة، وهي إبلُ فارس. والجواميسُ: صِنْفٌ من البَقَرِ جِسَامٌ عِظَامُ الخَلْقِ، فوقَ خَلْقِ بَقَرِنَا هَلْدِه، وهي بَقَرٌ مِضَر.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: مَرَّ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بَعْثٌ مِنَ الصَّدَقَةِ فَرَأَى فِيهَا شَاةً حَافِلًا؛ ذَاتِ ضَرْعٍ عَظِيمٍ، [فَقَالَ عُمَرُ: مَا هَذِهِ الشَّاةُ؟ فَقَالُوا: شَاةٌ مِنَ الصَّدَقَةِ،] فَقَالَ: مَا أَعْطَى هَذِهِ الشَّاةَ أَهْلَهَا وَهُمْ طَائِعُونَ، لَا تَفْتِنُوا النَّاسَ، لَا تَأْخُذُوا حَزَرَاتِ الْمُسْلِمِينَ، نَكَّبُوا عَنِ الطَّعَامِ» [١/٢٦٧ رقم (٢٨)].

قال عبدُ الملكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «نَكَّبُوا عَنِ الطَّعَامِ» فيعني: نَكَّبُوا عَنْ ذَوَاتِ اللَّبَنِ الْغِزَارِ الَّتِي هِيَ طَعَامُ أَهْلِهَا وَعَيْشُهُمْ لَا تَأْخُذُوهَا. أَمَّا قَوْلُهُ: «لَا تَأْخُذُوا حَزَرَاتِ الْمُسْلِمِينَ» فَإِنَّ الْحَزَرَاتِ ضَنَائِنُ الْمَاشِيَةِ وَخِيَارُهَا^(١) الَّتِي تُخْزَرُ لِنَهْجِهَا

= وَالْحَضَرُ وَالنَّصِيبُ وَهُوَ فَارِسِيٌّ مَعْرُبٌ أَيْضًا لَا خِلَافَ فِيهِ.

(١) غَرِيبٌ أَبِي عُبَيْدٍ: ٩٠/٢، وَعَنْهُ فِي غَرِيبِ ابْنِ الْجَوَزِيِّ: ٢٠٣/١، وَالْغَرِيبِينَ: ٥٢/٢، وَالنَّهْجَةُ: ٣٧٧/١، وَالْفَائِقُ: ٢٧٨/١. وَيَرَاجِعُ: الْعَيْنُ: ١٥٧/١، وَمَخْتَصَرُهُ: ٢٧٩/١، وَالْجُمُورَةُ: ٤٨٣، وَالزَّاهِرُ لِلْأَزْهَرِيِّ: ١٤٤، وَالنَّهْجُيبُ لَهُ: ٣٥٧/٤، وَالْمَحْكَمُ: ١٦٢/٣، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّلَاجُ (حَزَر). وَفِي «الْاِقْتِضَابِ فِي غَرِيبِ الْمُوطَأِ» لِلْيَقْرِي: «وَيَقَالُ أَيْضًا حَزَرَاتٌ بِتَأْخِيرِ الزَّاي، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ... وَهِيَ مُشْتَقَّةٌ مِنْ حَزَرَ اللَّبَنِ: إِذَا اشْتَدَّتْ حُمُوزَتُهُ وَحَزَرَ الْقَوْمُ: إِذَا مَاتَ خِيَارُهُمْ، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ بَكِيرٍ عَنِ اللَّيْثِ. وَالْحَزَرَاتُ: وَجَعُ الْقَلْبِ، وَأَنْشَدَ الْأَصْمَعِيُّ:

* الْحَزَرَاتُ حَزَرَاتُ النَّفْسِ *

وَالثَّانِي: مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِحْرَازِ؛ كَأَنَّ صَاحِبَهَا يُحْرِزُهَا، أَيْ: يَحْفَظُهَا وَيَمْنَعُهَا.

خيرها، وواحدتها: حَزْرَةٌ وبها سُمِّيَ مَنْ سُمِّيَ: حَزْرَةٌ^(١). وأما [٣٧] قوله «لا تَفْتِنُوا النَّاسَ» فَيَعْنِي لَا تُكْرِهُهُمْ وَلَا تُضَيِّقُوا عَلَيْهِمْ. وأما قوله: «فَرَأَى فِيهَا شَاةً حَافِلًا» فَالْحَافِلُ: الْمُحْفَلَةُ الْمُمْتَلِئَةُ الضَّرْعِ، الْكَثِيرَةُ اللَّبَنِ^(٢).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن ثور بن زيد الديلي، عن ابن لعبد الله بن سفيان الثقفي، عن جده سفيان: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ بَعَثَهُ مُصَدِّقًا فَكَانَ يَعُدُّ عَلَى النَّاسِ بِالسَّخْلِ، فَقَالُوا: أَتَعُدُّ عَلَيْنَا بِالسَّخْلِ وَلَا تَأْخُذُ مِنْهُ شَيْئًا؟ فَلَمَّا قَدِمَ عَلَى عُمَرَ ذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ نَعُدُّ عَلَيْهِمْ بِالسَّخْلِ يَحْمِلُهَا الرَّاعِي وَلَا نَأْخُذُهَا، وَلَا نَأْخُذُ الْأَكْوَالَ وَلَا الرُّبَى، وَلَا الْمَاحِضُ، وَلَا فَحْلُ الْغَنَمِ، وَنَأْخُذُ الْجَذَعَةَ وَالشَّيْثَةَ، وَذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ غِذَاءِ الْغَنَمِ وَخِيَارِهِ» [٢٦٥/١ رقم (٢٦)].

(١) قال ابن ناصر الدين في التوضيح: ٢١٥/٣: «قال: حَزْرَةٌ فِي الْكُنَى: قُلْتُ: وَيَأْتِي فِي الْأَسْمَاءِ أَيْضًا. وَذَكَرَ مِنْهُمْ: مُحَمَّدُ بْنُ حَزْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْأَنْدَلُسِيِّ. عَنْ ابْنِ وَضَّاحٍ (ت ٣٠٧هـ) وَمُحَمَّدُ بْنُ حَزْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ الْمُهَرِّبِيِّ، وَوَالِدُهُ حَزْرَةُ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، وَحَزْرَةُ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْرَةَ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ (ت ٣٣٠هـ). وَذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّبْصِيرِ: ٤٣٥/١ فِي الْكُنَى: «أَبُو حَزْرَةَ يَعْقُوبُ بْنُ مُجَاهِدٍ».

أقول - وعلى الله أعتمد -: وأبو حَزْرَةَ قَيْسُ بْنُ سَالِمٍ الْمُؤَدَّنُ، تَابِعِيٌّ، رَوَى عَنْ سَهْلِ ابْنِ حُنَيْفٍ الْأَنْصَارِيِّ، ذَكَرَهُ أَبُو أَحْمَدَ الْحَاكِمُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى: ١٤٥/٤. وَهِيَ أَيْضًا كُنْيَةُ جَرِيرِ الشَّاعِرِ قَالَ [ديوانه: ٨٨]:

تَعَزَّتْ أُمُّ حَزْرَةَ ثُمَّ قَالَتْ رَأَيْتُ الْمُؤَرِّدِينَ ذَوِي لَقَاحٍ

(٢) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٤٢/٢، وعنه في غريب ابن الجوزي: ٢٢٤/١، والغريبين للهرودي: ١٠٠/٢، ١٠١، والفاثق: ٢٩٦/١، والنهاية: ٤٠٩/١. ويراجع: تهذيب اللغة: ٧٦/٥، والصَّحاح واللُّسَانُ وَالتَّاجُ: (حَقْل).

قال عبد الملك: الأَكُولَةُ: شاةُ اللحم التي يُسمُّنها أهلُها لِأَكُلُوهَا، سائمةٌ كانت أو غيرَ سائمةٍ، فقد يقعُ اسمُ الأَكُولَةِ على العَلِيفِ من الغنمِ وعلى غيرِ العَلِيفِ إِذَا سُمِنَتْ لِتَأْكُلَ، وتُعَوِّدَتْ بالرَّعي وَالكَلا وما أشبه ذلك، وإنَّما وقع عليها^(١) اسمُ الأَكُولَةِ لكثرةِ أَكْلِهَا، والأَكُولَةُ تَكُونُ ذَكَرًا وَأُنْثَى مثلُ الفَرْوَقَةِ من الرِّجَالِ: وهو الشَّدِيدُ الفَرْقِ، الضَّعِيفُ القَلْبِ؛ العَرَبُ تُسمِّيهِ فَرْوَقًا وفَرْوَقَةً، وكذلك الأَكُولَةُ، والأَكُولُ: من الغنمِ ومن غيرِ الغنمِ. والأَكِيلَةُ: التي قد أَكَلَتْ أو تُؤْكَلُ، غيرِ الأَكُولَةِ، الأَكُولَةُ الكَثِيرَةُ الأَكْلِ كَمَا فَسَّرْتُ لَكَ. والأَكِيلَةُ: التي قد أَكَلَتْ، تقولُ: هَذِهِ^(٢) أَكِيلَةُ الأسدِ، وَأَكِيلَةُ الذِّئْبِ، للتي قد أَكَلَهَا الذِّئْبُ، ولِلَّتِي يُخْشَى أَنْ يَأْكُلَهَا الذِّئْبُ، وَهِيَ مثلُ قَوْلِكَ: شاةٌ عَلِيفٌ ولا تَقُلْ عَلُوفٌ، والعَلُوفُ: الرَّجُلُ الذي يَغْلُفُهَا، والشَّاةُ نَفْسُهَا التي تُعَلَفُ هِيَ العَلِيفُ، وَأَصْلُ هَذَا أَنَّ المَعْلُوفَ بِهَا هِيَ فَعِيلٌ، وَالْفَاعِلُ هو فَعُولٌ، فَالشَّاةُ مَعْلُوفَةٌ وَعَلِيفٌ، وَمَأْكُولَةٌ وَأَكِيلٌ، مثلُ مَقْتُولَةٍ وَقَتِيلٌ، وَالرَّجُلُ: عَالِفٌ وَعَلُوفٌ، وَأَكِلٌ وَأَكُولٌ، مِثْلُ قَاتِلٍ وَقَتُولٍ وَأَشْبَاهُ هَذَا مثلُ هَذَا، فافهم وجه إعرابِ ذلك.

قَالَ عبد الملك: أَمَّا الرُّبَى فَبِهِي ذَاتُ الْوَلَدِ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدُ بِالْوِلَادَةِ^(٣)، التي لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهَا وَلَدُهَا بَعْدُ، وَلَيْسَ كَمَا قَالَ شَارِحُ الْعِرَاقِيِّينَ: ^(٤) أَنَّ الرُّبَى:

(١) في الأصل: «أهلها».

(٢) في الأصل: «هكذا».

(٣) غريب أبي عبيد: ٩١/٢، غريب الحري: ١٢٠٦، والنَّهْجُ ١/١٨٠. ويراجع: تهذيب اللغة: ١٨٠/١٥، ١٨١.

(٤) يقصدُ به أَبَاعْبِيدِ القاسم بن سلام، قال في غَرِيبِ الْحَدِيثِ: «ويقال: هي في ربابها ما بينها وبين خمس عشرة ليلة، قال: وأنشدني الأصمعي...» ونقله الأزهريُّ في «التَّهْذِيبِ» عن أبي عبيد =

ما بينها وبين خمس عشرة ليلة من ولادتها، لا بل إنما هي ذات الولد الذي لم
يَسْتَعْنِ عن أمه؛ لأنَّ المصدَّق لو أَخَذَهَا من أَهْلِهَا في الصَّدَقَةِ لَكَانَ ذَلِكَ مُضِرًّا

= بأوسع مما جاء في «غريب الحديث» فلعله نقله عن «غريب المصنف» قال الأزهري:
«أبو عبيد عن الأصمعي: إذا ولدت الشاة فهي رُبَّى. وإن مات ولدها أيضاً فهي رُبَّى بينة
الرَّباب، قال: وأنشدنا مُتَجَعُّ بن نَبَّان:

* حَيْنِ أُمِّ الْبَوِّ فِي رَبَابِهَا *

وقال الأُمَوِيُّ: ربابها: ما بينها وبين عشرين يوماً من ولادتها، وقيل: شهرين. قال أبو زيد:
الرَّبَّى من المعز، ومثلها في الضَّبَّان: الرُّغوث. وقال الأصمعي: جمعُ الرَّبَّى: رِبَابٌ وأنشد:
خَلِيلُ خَوْدٍ غَرَّهَا شَبَابُهُ أَعْجَبَهَا إِذْ كَبُرَتْ رَبَابُهُ
والرُّغوث لازالت تُطْلَقُ على الشاة ذات اللَّبن حديثه العهد بالولادة عند العامة في نجد سواء
كان معها ولدها أو لم تكن كذلك. وإن كان هذا ليس بحجة لكنَّه يُؤنسُ به.

أقول: هكذا جاء الجمعُ بكسرِ الرَّاءِ في المَطْبُوع من «التَّهذِيب» وصوابها الضَّمُّ، قال
ابنُ الأثير في التَّهْيَاة: «الرَّبَّى: التي تُرَبَّى من الغنم لأجل اللَّبن، وقيل: هي الشاة القريبة
العهد بالولادة، وجمعها رِبَابٌ بالضَّمِّ». وفي «الاقْتَضَاب في غريب الموطأ» لليفرني:
«الرَّبَّى: القريبة العهد بالولادة فهي تُرَبَّى ولَدَهَا. وقيل: لا يقال ذلك إلاَّ لِلنَّعْجَةِ خاصةً.
وقيل: إنما يقال: في الناقة والبقر والمعز، ولا يقال في النَّعْجَةِ. وقيل: الرَّبَّى: هي التي
يحملُ عليها الرَّاعي أداته. والأولُ أَعْرَفُ. وجمعها: رِبَابٌ بضمِّ الرَّاءِ. فأما الرَّبابُ بكسر
الرَّاءِ فإنَّها المدة التي يقعُ عليها هذا الاسمُ، وذلك ما بين ولادتها إلى تمامِ خمس عشرة
ليلة، يقال: هي في رَبَابِهَا».

وفي غريب الحديث للأندلسي المجهول: «قوله: «ولا تُؤخذ الرَّبَّى» ذكر الحريري،
عن ابنِ القاسم، عن مالك. التي وضعت. وذكر (ص) التي وضعت قريباً، وجمعها رِبَابٌ
(كذا؟). وقال أبو خيرة: الرَّبَّى للنعز والبقرة والناقة، ولا تكونُ لِلنَّعْجَةِ» و(ص) الصَّحاح،
وفيه (حَدِيثًا) بَدَل (قريباً) والمعنى واحدٌ.

بهم في وَلَدِهَا الْبَاقِي عَنْدهم بعدها، فلذلك نَهَى عُمَرُ عَنْ أَخَذِهَا، ولو كانت لا تكون رُبِّي إِلَّا خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً لَجَازَ لِلْمُصَدِّقِ أَنْ يَأْخُذَهَا بَعْدَ خَمْسَ عَشْرَةَ لَيْلَةً، وَإِنْ أَضُرَّ ذَلِكَ بِوَلَدِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ خِلْوَةً مِنَ الْوَلَدِ مِثْلَ أَنْ يَكُونَ وَلَدُهَا [٣٨] قَدْ أَكَلَهُ أَهْلُهُ، أَوْ مَاتَ كَانَتْ كَغَيْرِهَا مِنَ الْغَنَمِ لَجَازَ لِلْمُصَدِّقِ أَنْ يَأْخُذَهَا، كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ خَمْسَ عَشْرَةَ أَوْ بَعْدَهَا. قَالَ: وَالْمَصْدَرُ مِنَ الرُّبْيِيِّ: الرُّبَابُ، تَقُولُ: هِيَ فِي رُبَابِهَا بَعْدُ، قَالَ الرَّاجِزُ: ^(١)

* حَيْنِ ذَاتِ الْبَوِّ فِي رُبَابِهَا *

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا الْمَاخِضُ فَهِيَ الْحَامِلُ الْمُقَرَّبُ الَّتِي قَدْ دَنَا وَلَادُهَا، وَالْأَسْمُ مِنْهُ الْمَخَاضُ ^(٢)، وَقَدْ تَكُونُ الْمَاخِضُ أَيْضًا: مَخَاضٌ، وَالكَثِيرُ مِنْهَا يُقَالُ لَهَا: مَخَاضٌ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «تَعُدُّ عَلَيْهِمُ السَّخْلَةَ» فَإِنَّ السَّخْلَةَ الْمَوْلُودَةَ مِنَ الْخِرْفَانِ وَالْجِدْيَانِ، وَالْكَثِيرُ: سَخَالٌ. ^(٣)

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «ذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ غِذَاءٍ» ^(٤) الْمَالِ وَخِيَارِهِ فَإِنَّهُ

(١) الشَّاهِدُ مَجْهُولُ الْقَائِلِ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي بَعْضِ مَصَادِرِ تَخْرِيجِ (الرُّبْيِيِّ). وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ وَتَهْذِيبِ اللَّغَةِ، وَالصَّحَاحِ وَاللِّسَانِ وَغَيْرِهَا (أُمُّ الْبَوِّ) وَرَوَايَةُ (ذَاتِ الْبَوِّ) أَجُودُ يَشْهَدُ لَهُ قَوْلُ دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ: [ديوانه: ٤٨]

* وَكُنْتُ كَذَاتِ الْبَوِّ رِيْعَتْ فَأَقْبَلْتُ *

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مَخَاضٌ».

(٣) لَا تَزَالُ تَنْطَقُهَا الْعَامَّةُ بِنَجْدِ هَكَذَا، مَعَ قَلْبِ السَّيْنِ صَادًا، وَقَلْبُ السَّيْنِ صَادًا مَشْهُورٌ فِي اللَّغَةِ كَثِيرٌ كَالصَّقْرِ وَالسَّقْرِ، وَالصُّرَاطِ وَالسُّرَاطِ، لَكِنَّهُمْ يَرِيدُونَ بِهَا بَنَاتِ الْمَاعِزِ خَاصَّةً.

(٤) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٩٢/٢، وَالنِّهَايَةُ: ٣٤٨/٣، وَيراجع التَّهْذِيبُ لِلْأَزْهَرِيِّ: ١٧٥/٨، وَالزَّاهِرُ لَهُ: ١٤٣، وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (غَدَاً).

عَنِي بِالْمَالِ هَهُنَا: الْمَاشِيَّةُ، وَالْغِدَاءُ: صِغَارُهَا، وَالْخِيَارُ: كِبَارُهَا يَقُولُ:
فَذَلِكَ عَدْلٌ بَيْنَ صِغَارِ الْمَاشِيَّةِ وَكِبَارِهَا، وَوَاحِدُ الْغِدَاءِ: غِذَى.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ بَلَغَنِي ^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «بَعَثَ مُصَدَّقًا فَأَتَاهُ
بِشَاةٍ شَافِعٍ فَلَمْ يَأْخُذْهَا وَقَالَ: ائْتِنِي بِمُعْتَاطٍ».

قال عبد الملك: وَالشَّافِعُ: الَّتِي مَعَهَا وَلَدُهَا، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ شَافِعًا؛ لِأَنَّهَا
شَفَعَتْ وَلَدَهَا، وَشَفَعَهَا وَلَدَهَا فِيهِ ثَانِيَةً، يَقُولُ: أَتَى بِهَا وَبَوْلَدَهَا فَصَارَا شَفِيعًا؛
لِأَنَّ الشَّفْعَ: الزَّوْجُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْوَتْرُ: الْفَرْدُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. قَالَ: وَأَمَّا
الْمُعْتَاطُ: فَالَّتِي قَدْ ضَرَبَهَا الْفَحْلُ وَلَمْ تَحْمِلْ فِيهِ مُعْتَاطٌ وَعَائِطٌ، وَمُحْتَالٌ وَحَائِلٌ،
وَجِمَاعُ الْعَائِطِ: عُوطٌ. وَجِمَاعُ الْحَائِلِ: حُوْلٌ. وَالْمَصْدَرُ فِي الْعَائِطِ: عُوطٌ.
وَفِي الْحَائِلِ: حُوْلٌ عَلَى مِثَالِ سُودِدٍ. ^(٢) قَالَ: وَجِمَاعُ الرَّبِيِّ: رَبِيَاثٌ، وَجِمَاعُ
الْأَكُوْلَةِ: أَكَايِلُ. وَجِمَاعُ الْمَاخِضِ: مَوَاخِضُ ^(٣).

قال عبد الملك: وَالْجَذْعَةُ مِنَ الْغَنَمِ ^(٣): ابْنَةُ سَنَةٍ، وَالشَّيْئَةُ: ابْنَةُ سَتَيْنِ
هَكَذَا فَسَّرَ لِي مَنْ سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْرَابِ وَأَهْلِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ مِنْ عُلَمَاءِ
الْمَدِينَةِ وَالْعِرَاقِ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (الْعَقَالِ) فِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ

(١) الْحَدِيثُ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٩٢/٢. وَتَفْسِيرُ الشَّافِعِ وَالْمُعْتَاطِ فِيهِ حَرْفًا حَرْفًا، مَعَ تَقْدِيمِ
وَتَأْخِيرِ يَسِيرٍ. وَرِاجِعُ: الْفَائِقُ: ٢٥٤/٢، وَالتَّهْيَاةُ وَغَيْرُهُمَا.

(٢) - (٢) لَمْ يَرِدْ فِي كِتَابِ أَبِي عُبَيْدٍ.

(٣) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ مِنَ الْمَاعِزِ خَاصَّةً؛ لِأَنَّهُ مِنَ الضَّأْنِ مَا تَمَّ لَهُ سِتَّةُ أَشْهُرٍ إِلَى تِسْعَةِ أَشْهُرٍ يُسَمَّى جَذْعًا
وَيُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ وَهَذَا مَعْرُوفٌ مَفْضَلٌ فِي كُتُبِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَكُتُبِ اللُّغَةِ وَكُتُبِ
الْفِقْهِ. . وَرِاجِعُ: الزَّاهِرُ لِلْأَزْهَرِيِّ: ١٤٢.

الذي رواه مالك وغيره من أهل العلم حين منعت العرب الزكاة بعد رسول الله ﷺ فقيل له: إقبل ذلك منهم ما أقرؤوا بشهادة التوحيد وصلوا فقال: «والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، والله لو منعوني عقالا^(١) كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه» [٢٦٩/١ رقم (٣٠)].

قال عبد الملك: اختلف العلماء في تأويل (العقال) الذي أراد أبو بكر في هذا الحديث، وذلك أن اسم العقال يجري في زكاة الإبل على ثلاثة أوجه كلها تسمى عقالا.

فمنها: أنه الفريضة التي تودى في زكاة الإبل مثل ابنة مخاض، وابنة لبون وما أشبهها تسمى عقالا، فكان مالك يأول حديث أبي بكر على هذا في قوله: «لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ» على هذا العقال الذي فسرت لك أنه البعير الذي يؤدى في الزكاة، يقول: لو منعوني بعيرا كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعه، هذا كان تأويل مالك.

ومنها: أن صدقة عام واحد تسمى عقالا^(٢)، وصدقة عامين تسمى عقالين، وصدقة ثلاثة أعوام تسمى ثلاثة عقول، يقولون: سعى فلان على عقال واحد، أي: على صدقة عام واحد، وسعى على عقالين، أي: على صدقة عامين. هذا من كلام العرب معروف. وقد روى أهل الفقه أن عمر بن الخطاب أحرر الصدقة عام الرمادة^(٣)، فلما أحيا الناس بعث الشعاة فقال: اغفلوا الناس

(١) قال أبو عبيد في غريب الحديث: ٢٠٩/٢: «ويروى: لو منعوني عتاقا لقاتلتهم عليه». قال

الخطابي في غريب الحديث: ٤٩/٢: «وفي أكثر الروايات أنه قال: «والله لو منعوني عتاقا...»

(٢) حكاه أبو عبيد عن الكسائي.

(٣) عام الرمادة سنة ١٧ وقيل سنة ١٨، سمي بذلك؛ لأنه هلك في الناس والأموال كثيرا. =

عَقَالَيْنِ، يعني صَدَقَتَيْنِ، صَدَقَةُ الْعَامِ الْمَاضِي، وَصَدَقَةُ الْعَامِ الَّذِي بَعَثَهُمْ فِيهِ .
وقد اسْتَعْمَلَ مُعَاوِيَةُ ابْنَ أَخِيهِ عَمْرُو بْنُ [عُتْبَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ] ^(١) عَلَى صَدَقَاتِ
كَلْبٍ فَاعْتَدَى عَلَيْهِمْ، فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْعَدَاءِ الْكَلْبِيِّ فِي ذَلِكَ: ^(٢)

سَعَى عِقَالًا فَلَمْ يَتْرُكْ لَنَا سَبْدًا فَكَيْفَ لَوْقَدْ سَعَى عَمْرُو عِقَالَيْنِ
لَأَصْبَحَ الْحَيُّ أَوْبَادًا وَلَمْ يَجِدُوا عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الْهَيْجَا جَمَالَيْنِ
فَمِنَ الْعُلَمَاءِ وَأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِكَلَامِ الْعَرَبِ مَنْ أَوَّلَ قَوْلَ أَبِي بَكْرٍ: «لَوْ مَنَعُونِي
عِقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ عَلَى تَأْوِيلِ هَذَا
الْعِقَالِ أَنَّهُ صَدَقَةٌ عَامٍ وَاحِدَةٍ.

ومنها: أَنَّهُ كَانَ يُؤْخَذُ بَعْدَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْبَعِيرِ مِنَ الصَّدَقَةِ عِقَالٌ
يُعْقَلُ بِهِ، وَمَعَ الْبَعِيرَيْنِ، قِرَانٌ يَقْرَنَانِ بِهِ، كَانَ هَذَا يَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ وَجَبَتْ
عَلَيْهِ فِي إِبْلِهِ، وَالْعِقَالُ مِثْلُ قَيْدِ الصُّوفِ، وَالْقِرَانُ: حَبْلٌ يُقْرَنُ بِهِ الْبَعِيرَانِ، فَلِذَا
قُرْنَا سُمِّيَا قَرِينَيْنِ، جَاءَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ: أَنَّ سَعَاتَهُ

= وقيل: هو لجذبٍ تتابعٍ فصيرَ الأرضَ والشَّجَرَ مِثْلَ لَوْنِ الرَّمَادِ. وَالْأَوَّلُ أَجُودٌ. كَذَا قَالَ
الرَّيْدِيُّ فِي تَاجِ الْعُرُوسِ: (رَمَدٌ).

- (١) فِي الْأَصْلِ: «عَمْرُو بْنُ مُعَاوِيَةَ» وَهُوَ سَبَقُ قَلَمٍ مِنَ النَّاسِخِ، إِنَّمَا هُوَ عَمْرُو بْنُ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي
سُفْيَانَ، كَذَا فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢١١/٣، وَهُوَ مُصَدِّرُ الْمُؤَلَّفِ وَفِي غَيْرِهِ مِنَ الْمَصَادِرِ أَيْضًا.
- (٢) عَمْرُو بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الْعَدَاءِ الْأَجْدَارِيِّ الْكَلْبِيِّ، وَقَالَ الْمَرْزُبَانِيُّ: عَمْرُو بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الْعَدَاءِ،
وَأَخْبَارُهُ وَأَشْعَارُهُ قَلِيلَةٌ جَدًّا. شَاعِرٌ إِسْلَامِيٌّ، لَهُ أَخْبَارٌ فِي: مَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ: ٦٣، وَمِنْ اسْمِهِ
عَمْرُو مِنَ الشُّعْرَاءِ: ٩٩، وَمَعْجَمِ الْبُلْدَانِ: ٤ / ٨٧٤، وَالْخَزَانَةِ: ٥٨٥. وَالشَّاهِدُ فِي غَرِيبِ
أَبِي عُبَيْدٍ: ٢١١/٢، وَمَجَالِسُ ثَعْلَبٍ: ١٤٢، وَالزَّاهِرُ: ٢٨٩، وَالْأَغَانِي: ٤٩/١٨،
وَأَنشَدَهُ أَصْحَابُ الْغَرِيبِ مِنْهُمْ الْخَطَّابِيُّ فِي غَرِيبِهِ: ٤٧/٢، وَالزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْفَائِقِ:
١٤/٣، وَأَصْحَابُ الْمَعْجَمِ مِنْهُمْ صَاحِبُ اللِّسَانِ وَالتَّاجِ (عَقْلٌ) وَغَيْرُهُمَا.

مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ الْأَنْصَارِيِّ^(١) وَغَيْرَهُ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهَذَا يَعْلَمُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَمْرِهِ. وَجَاءَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ^(٢) أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ مَعَ كُلِّ فَرِضِيَّةٍ عِقَالًا، وَمَعَ كُلِّ فَرِضَتَيْنِ رِوَاءً، وَالرِّوَاءُ: الْقِرَاءُ الَّذِي يُقْرَنُ بِهِ الْبَعِيرَانِ، وَهُوَ الْحَبْلُ، وَكَثِيرُهَا: أَرْوِيَّةٌ، فَإِذَا جَاءَتْ إِبِلُ الصَّدَقَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ بَاعَهَا إِنْ احتَاجَ إِلَى بَيْعِهَا، أَوْ حَمَلَ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِتِلْكَ الْعُقْلِ وَالْأَرْوِيَّةِ، فَكَانَ يَخْتِي بَنُ سَعِيدٍ^(٣)، وَالْأَلَيْثُ بَنُ سَعْدٍ^(٤)، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي

(١) حديث محمد بن مسلمة في غريب أبي عبيد: ١/ ٢١٠ وفيه: «وذكر الراقدِيُّ» وهو محمد بن مسلمة بن سلمة الأنصاري، صحابي قديم الإسلام، شهد مع النبي ﷺ بدرًا فمابعدا إلا تبوك فإنَّ النبي ﷺ أذن له أن يقيم بالمدينة. وهو ممن سُمِّي في الجاهلية محمدًا. وكان ممن ذهب إلى قتل كعب بن الأشرف، وإلى ابن أبي الحقيق، وكان أيضاً ممن اعتزل الفتنة فلم يشهد الجمل ولا صفين. مات بالمدينة سنة ٤٦ هـ. أخباره في: طبقات ابن سعد: ٣/ ١٨، والاستيعاب: ٣/ ١٣٧٧، والإصابة: ٦/ ٣٤.

(٢) حديث عمر في غريب أبي عبيد: ٣/ ٢١٠، والنَّهْجُ: ٢/ ٢٨٠، والتَّعْلِيْقُ عَلَى الْمُوطَأِ لِأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاسِيِّ: ١/ ٢٨٩.

(٣) هو يحيى بن سعيد بن فَرْوُخِ الْقَطَّانِ التَّمِيمِيِّ، أَبُو سَعِيدٍ الْبَصْرِيُّ (ت ١٩٨ هـ) حافظ ثقة. قال عبدالله بن الإمام أحمد: سمعتُ أبي يقول: حدَّثني يحيى الْقَطَّانُ، وما رَأَتْ عَيْنَايَ مثله. وتكرر مثل ذلك من الإمام أحمد - رحمه الله - . يراجع طبقات ابن سعد: ٧/ ٢٩٣، والجرح والتعديل: ٩/ ١٥٠، ومقدمة الجرح والتعديل: ٢٣١، وتاريخ بغداد: ١٤/ ١٣٥، وتهذيب الكمال: ٣١/ ٣٢٩، وسير أعلام النبلاء: ٩/ ١٧٥، وتهذيب التهذيب: ١١/ ٢١٦.

(٤) هو لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَبُو الْحَارِثِ الْمَصْرِيُّ، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مَسَافِرٍ، وَقِيلَ: مَوْلَى جَدِّهِ ثَابِتِ بْنِ ظَاعِنٍ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْفُرسِ مِنْ أَهْلِ أَصْبَهَانَ. قال ابن سَعْدٍ: فِي الطَّبَقَةِ الْخَامِسَةِ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ، قَالَ: وَكَانَ قَدْ اسْتَقْبَلَ بِالْفَتْوَى فِي زَمَانِهِ، وَكَانَ ثَقَّةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ، صَحِيحَهُ، وَكَانَ سَرِيًّا مِنَ الرِّجَالِ، نَبِيلاً، سَخِيًّا، لَهُ ضِيَاةٌ. وَقَالَ عَنْهُ =

ذئب^(١)، وعبد الله بن وهب، ومطرف بن عبد الله، وابن الماجشون وغيرهم من أهل العلم يؤولون قول أبي بكر: «لو منعوني عقلاً كانوا يؤذونه إلى رسول الله ﷺ لجاهدتهم على منعه» على تأويل العقال الذي يعقل به البعير يؤذى في الصدقة.

قال عبد الملك: وبه أقول^(٢)؛ لأن أبا بكر - رحمة الله عليه - حين سئل

= الإمام أحمد: ثقة ثبت، وكانت وفاته سنة ١٧٦هـ.

يراجع: طبقات ابن سعد: ٥١٧/٧، وتاريخ خليفة: ٤٤٩، وطبقاته: ٢٩٦، والجرح والتعديل: ١٧٩/٧، وتهذيب الكمال: ٢٥٥/٢، وسير أعلام النبلاء: ١٣٦/٨، وتهذيب التهذيب: ٤٥٩/٨، والشذرات: ٨٥/١.

(١) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، واسم أبي ذئب هشام بن شعبة (ت ١٥٩هـ). قال الإمام أحمد: «كان يشبه بسعيد بن المسيب، ف قيل لأحمد: خلف مثله؟ قال: لا...». يراجع: التاريخ الكبير للبخاري: ١٥٢/١، ومشاهير علماء الأمصار: ١٤٠، وتاريخ بغداد: ٢٦٩/٢، وسير أعلام النبلاء: ١٣٩/٧، والشذرات: ٢٤٥/١. ومابعده من الأعلام سبق التعريف بهم. رحمهم الله جميعاً.

(٢) أيد أبو عبيد ما قاله الكسائي إنها صدقة عام ورد على القول بأن العقال ما يعقل به البعير وقال: «وكان الواقدي يزعم أن هذا رأي مالك، وابن أبي ذئب. قال الواقدي: وكذلك الأمر عندنا. قال أبو عبيد: فهذا ما جاء في الحديث، والشواهد في كلام العرب على القول الأول أكثر، وهو أشبه عندي بالمعنى». قال الخطابي في غريب الحديث: ٤٧/٢: «قال أبو سليمان: وقد خولف أبو عبيد في هذا التفسير، وذهب غير واحد من العلماء في تفسيره إلى غير وجه. وأنا أحكي أقوالهم، وأعزي كلًّا منها إلى قائله بمشيئة الله وعونه...» ثم ذكر أقوالهم مفصلة تجدها هناك.

وقال أبو الوليد القشيري في التعليق على الموطأ: ٢٨٨/١: «وقيل: أراد بالعقال

=

أَنْ يَتَجَاوَزَ لَهُمْ عَنْ مَنَعِهِمُ الزَّكَاةَ إِنَّمَا ذَهَبَ إِلَى أَطْفَ شَيْءٍ وَأَتَفَّهِهِ مِنَ الزَّكَاةِ فَقَصَدَ قَصْدَهُ، قَالَ: وَاللَّهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُؤْذُونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ [٤٠] اللَّهُ لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ. يَقُولُ: وَإِنْ كَانَ طَفِيفًا تَافِهَاً، هَذَا الَّذِي يَخْرُجُ إِلَيْهِ مَذْهَبُ كَلَامِهِ، وَصَدْرُ حَدِيثِهِ، وَبَسَاطُ أَمْرِهِ، وَلَوْ كَانَ مَعْنَى الْعِقَالِ هُنَا صَدَقَةُ الْعَامِ الْوَاحِدِ، أَوْ الْفَرِيضَةِ نَفْسَهَا الْمَأْخُودَةُ فِي الصَّدَقَةِ لَكَانَتْ هِيَ الزَّكَاةُ الَّتِي سُئِلَ أَنْ يَتَجَاوَزَ لَهُمْ عَنْهَا، وَلَا سِتْحَالَ إِذَنْ كَلَامُهُ أَنْ يَقُولَ: لَوْ مَنَعُونِي زَكَاةً كَانُوا يُؤْذُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ لَجَاهَدْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ كَانُوا مَنَعُوا الزَّكَاةَ، وَفِي مَنَعِهَا كَلْمُوهُ، وَلَكِنَّهُ لَمَّا مَنَعُوهُ الزَّكَاةَ ذَهَبَ فِيمَا حَلَفَ عَلَيْهِ، وَفِيمَا اسْتَبَصَرَ فِيهِ مِنْ قِتَالِهِمْ عَلَى مَنَعِهَا إِلَى أَدَقِّ مَا يَكُونُ مِمَّا يَجِبُ مَعَ الزَّكَاةِ فَقَالَ: لَوْ أَعْطَوْنِي الزَّكَاةَ وَمَنَعُونِي ذَلِكَ الْعِقَالَ عَلَى تَفَاهَتِهِ، وَطَفَافَتِهِ، وَبَسَارَةِ خَطْبِهِ، لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهِ، هَذَا ظَاهِرٌ بَيِّنٌ شَاهِدُهُ مِنْهُ، مَا يَحْتَاجُ إِلَى شَاهِدٍ مِنْ غَيْرِهِ.

قال عبد الملك: وإِنَّمَا ذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ - رحمه الله - في هذا المعنى إلى قولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَذَبَ بِحَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَقَدْ كَذَبَ بِهِ كُلَّهُ» فكذلك تأوَّل أبو بكر منعهم للعقال من زكاتهم لو منعوه وإن كان تافهاً؛ لأنه تكذيبٌ بالزكاة كلها إذا صار العقال منها ومعهها، وكان ذلك مثل تكذيبٍ مَنْ كَذَبَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الْقُرْآنِ وهو مؤمنٌ بجميعه ماعداً ذلك الحرف، أنه به مكذبٌ بجميعه، وغيرُ مشفَّعٍ بما آمنَ به منه مع تكذيبه بذلك الحرف، فكذلك مَنْ مَنَعَ

= ما يعقل به البعير وهو الصحيح . . . وأورد البيهقي في «الاعتصاب» أقوالهم في ذلك ولم يرجح ولم يختار، ومن أغربها قوله: «روى عيسى عن ابن القاسم أنه قال العقال: القلوص». ورواه القاسم وابن وهب عن مالك. . . ويراجع: مشارق الأنوار للقاضي عياض: ١٠٠/٢.

شَيْئاً مِنَ الزَّكَاةِ وَإِنْ كَانَ تَافِهاً جُوهَدَ عَلَيْهِ، وَإِنْ أَدَّى مِنْهَا مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنَ الَّذِي مَنَعَ مِنْهَا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (البعل) في حديث مالك الذي رواه عن سليمان بن يسار، عن بسر بن سعيد: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فِيْمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعِيُونُ وَالْبَعْلُ الْعُشْرُ، وَفِيْمَا سَقَى النَّضْحُ نِصْفُ الْعُشْرِ» [١/ ٢٧٠ رقم (٣٣)].

قال عبد الملك: البعل: ما شرب بعروقه ثرى من الأرض من غير سقي سماء ولا غيرها^(١)، فإذا سقته السماء فهو عذّي، وفي البعل قال التابغة - في

(١) غريب أبي عبيد: ٦٧/١، وإصلاح غلط أبي عبيد: ٥٢/، والغريين: ١٨٨/١ (ط) مصر، والفائق: ١١٨/١، وغريب ابن الجوزي: ٨٠/١، والنهاية: ١٤١/١. وراجع العين: ١٥٠/٢، ومختصره: ١٧٦/١، وجمهرة اللغة: ٣٦٥، وتهذيب اللغة للأزهري: ٤١٣/٢، والزاهر له: ٢٥٤، ٤٢٢، ومجل اللغة: ١٢٩، والمحكم: ١٢٣/٢، والصحاح واللسان والتاج: (بعل).

ونقل ابن قتيبة نص كلام أبي عبيد وعقب عليه بقوله: «قال أبو محمد: وقد تدبرْتُ هذا التفسيرَ وناظرتُ فيه الحجازيين وغيرهم فلم أرَ له وجهاً؛ لأنَّ الحديثَ الأولَ: «ما سقى منه بعلًا» وذكر هو أنَّ البعلَ لا تسقيه السماء ولا غيرها. وهذا نقضٌ لذلك؛ ولأنَّ البعلَ من النخل وغير البعل جميع الشجر يشرب بعروقه لا بأعاليه؛ ولأنَّ الغدي والمسقي جميعاً تسقيها السماء، فأين هذا النخل الذي لا تسقيه السماء ولا غيرها؟ أفي أرضٍ لم تُمطر قطُّ؟ أم في كن؟ هذا ما لا يُعرف، ولم أراهم يختلفون في البعل أنَّه الغدي بعينه...»
ورَدَّ الأزهريُّ على ابن قتيبة في هذا فنقل كلامهما ثم قال: «قلتُ: وقد ذكر القتيبيُّ هذا في الحروف التي ذكر أنَّه أصلح الغلط التي وقع فيها [أبو عبيد]، وألفيته يتعجب من قول الأَصمعي: «البعل: ما شرب بعروقه من الأرض من غير سقي السماء ولا غيرها» وقال: «ليت شعري أينما يكون هذا النخل الذي لا يسقى من سماء ولا غيرها؟!» وتوهم أنَّه =

صِفَةُ النَّخْلِ - (١):

= يُصْلِحُ غَلَطًا فُجَاءَ بِأَطْمٍ غَلَطٍ، وَجَهَلٍ مَا قَالَهُ الْأَصْمَعِيُّ، وَحَمَلَهُ جَهْلُهُ عَلَى التَّخْطِطِ فِيمَا لَا يَعْرِفُهُ، فَرَأَيْتُ أَنْ أَذْكَرَ أَصْنَافَ النَّخْلِ لَتَقِفَ عَلَيْهَا فَيَصْحَحَ لَكَ مَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ... وذكر أصنافاً ثلاثة ثم قال: «وقد رأيتُ في جديمة عبد القيس نخلاً كثيراً عُروْفُهَا راسخةٌ في الماءِ، وهي مُسْتَعْيِبةٌ عن السَّقْيِ وعن ماء السماءِ تُسَمَّى بَعْلًا». وذكر القاضي عياضٌ - رحمه الله - في ترتيب المدارك: ٢٥/٦ أن يوسف بن عبد الله القفصيّ النخِيزيّ (ت ٣٣٢هـ) ألّف كتاباً نصّر فيه أبا عبيد بن سلام على ابن قتيبة، ولغيره مؤلفات بهذا المعنى.

وَنَقَلَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي فِي الْمُتَعَيِّ: ١٥٨/٢ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ فَقَالَ: «قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: «الْبَعْلُ مَا شَرِبَ بِعُرُوقِهِ مِنْ غَيْرِ سَقْيِ سَمَاءٍ وَلَا غَيْرِهَا، وَالسَّيْحُ مَا سَقَتْهُ السَّمَاءُ. [قال]: وهذا شيء لا أراه يكون إلا بمطر؟ [بمصر] لأنها على كلِّ يأخذها سَقْيُ النَّيْلِ...» وعنه في «الاقْتَضَابِ» لِلْفِرْنَوِيِّ.

(١) البيت من قصيدة للثَّابِغَةِ الذِّبْيَانِيَّةِ فِي دِيْوَانِهِ: ٩٩ يَنْهَى الثُّعْمَانُ بْنُ الْمُثَنِّرِ أَنْ يَغْزُوَ بَنِي حُنَّ بْنِ حَرَامٍ مِنْ عُدْرَةِ أَوْلَاهَا:

لَقَدْ قُلْتُ لِلثُّعْمَانِ يَوْمَ لَقِيْتُهُ	يُرِيدُ بَنِي حُنَّ بِبُرْقَةٍ صَادِرٍ
تَجَنَّبَ بَنِي حُنَّ فَإِنْ لِقَاءَهُمْ	كَرِهَ وَإِنْ لَمْ تَلَقُ إِلَّا بِصَابِرٍ
عِظَامُ اللَّهِ أَوْلَادُ عُدْرَةِ إِنْهُمْ	لَهَا مَيْمٌ يَسْتَلْهُونَهَا بِالْحَنَاجِرِ
هُمْ مَنَعُوا وَاِدِي الْقَرْيَ مِنْ عَدُوِّهِمْ	بِجَمْعِ مُبِيرٍ لِلْعَدُوِّ الْمُكَائِرِ
مِنْ الْوَارِدَاتِ الْمَاءِ... الْبَيْتِ
بِزَاخِيَةِ آلِوَتٍ بِلَيْفٍ كَأَنَّهُ	عِفَاءُ فَلَاصٍ طَارَ عَنْهَا تَوَاجِرُ
صِغَارِ النَّوَى مَكْنُونَةٍ لَيْسَ قَشْرُهَا	إِذَا طَارَ قَشْرُ الثَّمَرِ عَنْهَا بِطَائِرِ
هُمْ طَرَدُوا عَنْهَا بِلَيًْا فَأَصْبَحَتْ	بِلْيٍ يُوَادِّ مِنْ تِهَامَةٍ غَائِرِ
وَهُمْ مَنَعُوهَا مِنْ قُضَاعَةٍ كُلِّهَا	وَمِنْ مُضَرِّ الْحَمْرَاءِ عِنْدَ التَّغَاوِرِ

مِنَ الْوَارِدَاتِ الْمَاءَ بِالْقَاعِ تَسْقِي بِأَذْنَابِهَا قَبْلَ اسْتِقَاءِ الْحَنَاجِرِ
فَأَخْبَرَ أَنَّهَا تَشْرَبُ بِعُرُوقِهَا، وَإِيَّاهَا أَرَادَ بِأَذْنَابِهَا، أَبِي: بِعُرُوقِهَا، وَقَالَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: (١)

هُنَالِكَ لَا أَبَالِي سَقَى نَخْلٍ وَلَا بَعْلٍ إِذَا عَظَمَ الْإِنَاءُ
وَالْإِنَاءُ: الْعَلَّةُ وَالْحَرَاجُ، وَهِيَ الْإِنَاءُ أَيْضًا.

قال عبد الملك: وما سَقَتِ الْعُيُونُ وَالْأَنْهَارُ فهو [٤١] سَيْحٌ وَغَيْلٌ،
يَقُولُ: فَهُوَ يَشْرَبُ غَيْلًا، وَيَشْرَبُ سَيْحًا؛ لِأَنَّهُ يَسِيحُ فِي الْأَرْضِ يَجْرِي عَلَيْهَا.
قال: وَالْعَذْيُ: هُوَ الْعَثْرِيُّ أَيْضًا. قال عبد الملك: وَهُوَ يَنْصَرِفُ عَلَى ثَلَاثَةِ
أَوْجِهٍ؛ بَعْلٌ، وَعَذْيٌ، وَسَقَى، وَكَذَلِكَ صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ عَلَى
ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ قال: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ وَالْبَعْلُ الْعُشْرُ»، فَمَا سَقَتِ
السَّمَاءُ فَهُوَ عَذْيٌ وَعَثْرِيٌّ، وَمَا سَقَتِ الْعُيُونُ وَالْأَنْهَارُ فَهُوَ غَيْلٌ وَسَيْحٌ وَسَقَى.
وَالْبَعْلُ: مَا شَرِبَ بِعُرُوقِهِ مِنْ ثَرَى الْأَرْضِ.

قال عبد الملك: وَأَمَّا التَّضْحُ فَمَا سَقَى بِالسَّوَانِي، أَوْ الزَّرَانِيْقِ، وَالذَّلْوُ
بِالْيَدِ، هُوَ كُلُّ مَا سَقَى بِالْعَلَّاجِ وَالْمَوْوَنَةِ، فَلِذَلِكَ جَعَلَ زَكَاتُهُ نِصْفَ الْعُشْرِ تَخْفِيفًا
لِمَوْوَنَتِهِ.

وَهُمْ قَتَلُوا الطَّائِيَّ بِالْحَجَرِ عَنْوَةً أَبَا جَابِرٍ وَاسْتَنَكَحُوا أُمَّ جَابِرٍ

قوله: (بالحناجر) في البيت الثالث تروى: (بالجراجير) وهي الحلوق أَيْضًا، وهذه الرواية
الْأَخِيرَةُ أُولَى؛ لثَلَاثَةِ تَكَرُّرِ الْقَافِيَةِ. وَالشَّاهِدُ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٦٧/١، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ:
٤١٣/٢ وَغَيْرُهُمَا مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ السَّابِقَةِ وَغَيْرِهَا.

(١) ديوان عبد الله بن رواحة: ١٥١ (وليد قصاب) وإِرجاع: غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٦٩/١، وَتَهْذِيبُ
اللُّغَةِ: ٤١٣/٢ وَغَيْرُهُمَا. وَيُرْوَى: (رواء).

(شرحُ غريبِ كتابِ الحَجِّ) ^(١)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ (الإِهلالِ بالحَجِّ) في أحاديثِ مالكٍ في كتابِ الحَجِّ

فقال: معنى الإِهلالِ بالحَجِّ: التَّلْبِيَةُ، فأما نَفْسُ الكَلِمَةِ فَإِنَّ الإِهلالَ الاستفتاحُ ^(٢)، وكذلك التَّلْبِيَةُ، بها يُسْتَفْتَحُ الحَجُّ، وكلُّ مُسْتَفْتَحٍ شيئاً بكلامٍ فهو مُهْلٌ، ومنه الحديثُ في المَوْلُودِ ^(٣): «لَا يُصَلِّيُ عَلَيْهِ، وَلَا يَرِثُ وَلَا يُزَوِّجُ حَتَّى يَسْتَهْلَ صَارِحاً» يقول: حَتَّى يَسْتَفْتَحَ صَارِحاً، الصَّارِحُ: الصَّائِحُ، وَيَسْتَهْلُ: يَسْتَفْتَحُ بالصَّيَاحِ، ومنه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ - في الذَّبِيحَةِ -: ^(٤) «وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِدِهِ» يعني: مَا ذُبِحَ لِلْأَوْثَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ الذَّبَائِحَ يَسْتَفْتَحُ عِنْدَ الذَّبِيحِ،

(١) الموطأ رواية يحيى: ٣٢٢/١، ورواية أبي مُصعب: ٤٠٧/١، ورواية محمد بن الحسن: ١٣٣،

ورواية سُويد: ٣٧٩، والاستذكار: ٧/١١، والتعليق على الموطأ: ٣٥٣/١، والمُنتقى لأبي

الوليد: ١٩٢/٢، والقبس: ٥٣٩/٢، وتنوير الحوالك: ٣٠١/١، وشرح الزُّرقاني: ٢٢٢/٢.

(٢) الإِهلالُ: رَفَعُ الصَّوْتِ كَذَا قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَشِيُّ وَغَيْرُهُ.

وشرح اللَّفْظَةَ فِي: غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٨٥/١، وَغَرِيبُ ابْنِ قُتَيْبَةَ: ٢١٨/١، وَغَرِيبُ

ابْنِ الْجَوَازِيِّ: ٥٠٠/٢، وَالْفَائِقُ: ١٠٩/٤، وَالنَّهْأَةُ: ٢٧١/٥. وَيَرَاجِعُ: الْعَيْنُ: ٣٥٣/٣،

وَمَخْتَصَرُهُ: ٣٤١/١، وَمَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ لِلْيَزِيدِيِّ: ٢٣٦، وَجُمْهُورَةُ اللَّغَةِ:

١٦٩، وَالزَّاهِرُ لِلْأَزْهَرِيِّ: ١٧١، وَتَهْلِيْبُ اللَّغَةِ: ٣٦٥/٥، وَالتَّمْهِيدُ: ١٦٦/١٣،

وَالصَّاحِحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (هَلَل).

(٣) النَّهْأَةُ: ٢٧١/٥.

(٤) سُورَةُ الْمَائِدَةِ: آيَةُ: ٣.

فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَسْتَفْتِحُ بِاسْمِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَيَسْتَفْتِحُ بِاسْمِ مَا يَعْبُدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، وَقَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ - يَذْكُرُ دُرَّةَ أَخْرَجَهَا الْغَوَاصُّ مِنَ الْبَحْرِ -: فَقَالَ: ^(١)

أَوْ دُرَّةَ صَدَفِيَّةٍ غَوَاصُّهَا بِهِجٍّ مَتَى يَرَهَا يَهْلُ وَيَسْجُدُ

يعني يَسْتَفْتِحُ عِنْدَ رُؤْيَيْهَا بِالصَّبَاحِ. بِحَمْدِ اللَّهِ وَالِاسْتِشَارَةِ بِهَا، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ: ^(٢)

(١) ديوان النَّابِغَةِ الذُّبْيَانِيِّ: ٩٢ من قصيدته المشهورة في وصف الْمُتَجَرِّدَةِ أولها:

أَمِنْ آلِ مَيَّةٍ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي عَجَلَانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوِّدٍ

وقبل البيت وما بعده مما يتصل بمعناه هكذا:

مَخْطُوطَةُ الْمَتْنِ غَيْرُ مُقَاضِيَةٍ رِيَّ الرَّوَافِ بِضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

قَامَتْ تَرَائِي بَيْنَ سَجَفَى كَلَّةٍ كَالشَّمْسِ يَوْمَ طُلُوعِهَا بِالْأَسْعَدِ

أَوْ دُرَّةَ صَدَفِيَّةٍ الْبَيْت

أَوْ دُمِيَّةٍ مِنْ مَرَمَرٍ مَرْفُوعَةٍ يُنَيِّتُ بِأَجْرٍ يُشَادُ وَقُرْمِدِ

نَظَرْتُ إِلَيْكَ بِخَاجَةٍ لَمْ تَقْضِهَا نَظَرَ السَّقِيمِ إِلَى وَجْهِ الْعُودِ

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرَدْ إِسْقَاطُهُ فَتَنَّاوَلْتَهُ وَاتَّقَتْنَا بِالْيَدِ

بِمُخَضَّبٍ رَخِصٍ كَأَنَّ بَنَانَهُ عَنَمٌ يَكَادُ مِنَ اللَّطَافَةِ يُعْقَدُ

والشَّاهِدُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُيَيْدٍ: ١/ ٢٨٥، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٥/ ٣٧٦، وَالتَّمْهِيدُ:

١٦٨/ ١٣ ... وَغَيْرَهَا.

(٢) الْبَيْتُ لَيْسَ لِلْفَرَزْدَقِ كَمَا ظَنَّ الْمُؤَلِّفُ، وَإِنَّمَا هُوَ لِعَمْرُو بْنِ أَحْمَرَ الْبَاهِلِيِّ فِي دِيْوَانِهِ: ٦٦ مِنْ

قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ، وَقَبْلَهُ:

كَمْ دُونَ لَيْلَى مِنْ تَوَفِّيَةٍ لِمَاعَةٍ تُنْدَرُ فِيهَا التُّنْدُرُ

يَهْلُ بِالْفَرْقَدِ الْبَيْت

وَكَذَا أَنَشَدَهُ لَهُ أَبُو عُيَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ١/ ١٨٦، وَهُوَ مُصَدِّرُ الْمُؤَلِّفِ، وَعَنْهُ فِي

تَهْذِيبِ اللَّغَةِ: ١٠/ ٢١٧. وَهُوَ أَيْضاً فِي: التَّمْهِيدِ: ١٣/ ١٦٧، وَاللَّسَانِ: (رَكَبَ) وَ(عَمَرَ)

و(هَلَّلَ) وَفِي هَذِهِ الْأَخِيرَةِ: قَالَ: قَالَ الرَّاجِزُ، وَالْبَيْتُ مِنَ السَّرِيعِ لَا مِنَ الرَّجَزِ، لَكِنَّ

=

يُهْلُ بِالْفَرْقَدِ رُكْبَانُهَا كَمَا يُهْلُ الرَّاكِبُ الْمُعْتَمِرَ

يعني يَسْتَفْتَحُ بالنَّدَاءِ بِالْفَرْقَدِ؛ لِأَنَّهُ بِهِ يُهْتَدَى^(١)، وَإِيَّاهُ يُؤْمُ فِي تِلْكَ الْفَلَاةِ لِسَعَتِهَا، وَمَا يُخْشَى مِنَ الْحَيْرَةِ فِيهَا، فَالْإِهْلَالُ وَالِاسْتِهْلَالُ: هُوَ الْاسْتِفْتَاخُ بِالصِّيَاحِ بِالشَّيْءِ، قَالَ عَبَّاسُ بْنُ نَاصِحٍ^(٢):

= السَّرِيعَ أُخَيَّ الرَّجَزِ. وَقَدْ نَظَّمَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ ابْنُ مُعْطِي النَّحْوِيِّ «الْفَيْتَه» مِنَ الْبَحْرَيْنِ مَعَ الرَّجَزِ وَالسَّرِيعِ قَالَ:

لَأَسَيِّمًا مَشْطُورَ بَحْرِ الرَّجَزِ إِذَا يُنْيَ عَلَى أَزْدَوَاجٍ مُوجَزِ
أَوْ مَا يُضَاهِيهِ مِنَ السَّرِيعِ مُزْدَوَجِ الشُّطُورِ كَالْتَّصْرِيعِ

قال شارح ألفيته الإمام العلامة أحمد بن يوسف بن مالك الرُّعَيْنِي الْغُرْنَاطِيُّ الْأَنْدَلُسِي (٧٧٩هـ): «ووجه مشابهة السَّرِيعِ لِلرَّجَزِ أَنَّهُمَا لَا يَفْتَرِقَانِ إِلَّا فِي الْجُزْءِ الْآخِرِ وَهُوَ (مَفْعُولَاتُ) فِي السَّرِيعِ وَ(مُسْتَفْعَلَن) فِي الرَّجَزِ، وَمَعَ هَذَا الْجُزْءَانِ مُتَقَارِبَانِ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْوَيْدِ الْمَفْرُوقِ فِي آخِرِ (مَفْعُولَاتِ) وَالْوَيْدِ الْمَجْمُوعِ فِي آخِرِ (مُسْتَفْعَلَن) وَهَذَا الْفَرْقُ يَسِيرٌ، وَإِذَا قُطِعَ (مُسْتَفْعَلَن) فِي الضَّرْبِ الثَّانِي مِنَ الرَّجَزِ صَارَ (مُسْتَفْعَلٌ) بِسُكُونِ اللَّامِ يُنْقَلُ إِلَى (مَفْعُولِن) فَإِذَا أَتَيْتِ الْعَرُوضُ لِلضَّرْبِ لِأَجْلِ التَّصْرِيعِ صَارَ الْبَيْتُ (مُسْتَفْعَلَن) (مُسْتَفْعَلَن) (مَفْعُولِن) وَذَلِكَ أَنَّ (مَفْعُولَاتِ) فِي السَّرِيعِ إِذَا كُشِفَ حَذْفُ تَاوِهِ فَيَبْقَى (مَفْعُولَا) . . . وَأَطَالَ فِي شَرْحِهِ تَجَدُّدَهُ هُنَاكَ مَفْصَلًا.

(١) لَشَرَّاحِ مَعَانِي الشَّعْرِ فِي هَذَا الْبَيْتِ تَأْوِيلَانِ رَاجِعَانِ إِلَى مَعْنَى (الْفَرْقَدِ) وَهَلِ الْمَقْصُودُ بِهِ (النَّجْمُ الْمَعْرُوفُ) أَوْ (وَلَدُ الْبَقْرِ الْوَحْشِيِّ) وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَنَّهُ النَّجْمُ الْمَعْرُوفُ هُوَ رَأْيُ الْأَصْمَعِيِّ. وَقَالَ غَيْرُهُ: يَرِيدُ إِنَّهُمْ فِي مَقَازَةِ بَعِيدَةٍ مِنَ الْمِيَاهِ، فَإِذَا رَأَوْا فَرْقَدًا - وَهُوَ وَلَدُ الْبَقْرِ الْوَحْشِيِّ - أَهْلُؤْا؛ أَي: كَبُرُوا؛ لِأَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ قَدْ قَرَّبُوا مِنَ الْمَاءِ (اللِّسَانُ) وَلَا تَزَالُ الْعَامَّةُ بِنَجْدٍ تُسَمَّى وَلَدُ بَقْرِ الْوَحْشِ فَرْقَدًا وَ(أُمُّ الْفَرْقَدَا) قَصِيدَةٌ مَشْهُورَةٌ لِشَاعِرٍ عَامِيٍّ مِنْ شِعْرَاءِ بَلَدَتِنَا عُثَيْزَةَ اسْمُهُ (الشُّعْبِيُّ) عَاشَ فِي الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ - فِيمَا أَظُنْ -.

(٢) عَبَّاسُ بْنُ نَاصِحٍ، أَبُو الْعَلَاءِ الثَّقَفِيُّ، مَوْلَاهُمْ، كَانَ وَالِدُهُ عَبْدًا لِمَزَاحِمَةَ بِنْتِ مَزَاحِمِ الثَّقَفِيِّ وَهُوَ مِنْ بَيْتِ عِلْمٍ، وَفَضْلٍ، وَشِعْرِ، وَقَضَاءٍ، أَصْلُهُ بَرَبْرِيٍّ مِنْ نَفَرَةٍ مِنْ قِبَائِلِ الْبَرْبَرِ، وَيُقَالُ: =

= عباس بن ناصح بن يلت المصمودي. كذا قال نساب أهل الجزيرة المفضل المذحجي. رحل به أبوه إلى المشرق صغيراً، فنشأ بمصر، وتردد على الحجاز طالباً للسان العرب، ثم دخل العراق فلقى الأصمعي وغيره من علماء النحو البصريين والكوفيين، ورحل ثانية لما وجهه الأمير عبدالرحمن بن الحكم إلى العراق لالتماس الكتب القديمة، فلقى الحسن بن هانيء (أبانواس) فاستشده فيقال: إن الحسن قضى له على نفسه بالفضل، حكى ذلك ابن الفريسي وغيره، ورجع إلى الأندلس، ومدح ملوكها، وكان شاعراً مصقلاً، وشعره مؤلف، معروف، مشروح. قال ابن الفريسي: كان عباس من أهل العلم باللغة والعربية، وله حظ من الفقه والرواية، لم يشهر عنه؛ لغلبة الشعر عليه، كان يسلك في أشعاره مسالك العرب القديمة، واستقضاها الحكم على شدونة والجزيرة. هذا ما ذكره القاضي عياض في (ترتيب المدارك) في ترجمة ابنه عبدالوهاب، قال عن ابنه: وكان من كبار الفقهاء، رحل مع ابن مزين، وابن مطروح وغيرهما.

وذكر القاضي عياض - رحمه الله - حفيده محمد بن عبدالوهاب بن عباس، وابن حفيده عبدالوهاب بن محمد بن عبدالوهاب بن عباس. وكلاهما من الفقهاء، والقضاة والشعراء، وقال القاضي عياض - رحمه الله -: «والنباة والعلم باقيان في بيتهم هذا بالجزيرة، أدركنا منهم: أبا عبدالله محمد بن عبدالوهاب، وكان من فقهاء المشاورين بها، وتوفي بها».

روى الزبيدي في طبقات النحويين: ٢٦٢ قال: «أخبرني محمد بن عمر بن عبدالعزيز، أخبرني عفير بن مسعود، أخبرني عبدالوهاب بن عباس بن ناصح قال: كان أبي لا يقدم من المشرق قادم إلا كشفه عن من نجم في الشعراء بعد ابن هرمة، حتى أتاه رجل من التجار فأعلمه بظهور حسن بن هانيء، وارتحاله من البصرة إلى بغداد، والمحل الذي حلّه من الأمين وبني برمك فأتاه من شعره بقصيدتين... فقال أبي: هذا شعر الجن والإنس، والله لا حبسني عنه حابس، فتجهز إلى المشرق». وذكر قصة لقائه له وهي مثيرة جداً، قال ابن سعيد في «المغرب»: «وجعله الرازي فحل شعراء الأندلس» وقال السيوطي في

نَشَرْتُ هِمَّتِي فَبُثُّ أُنَاجِي هَلَّةً مِنْ قَصِيدَةِ غَرَاءٍ
يعني: فُبُثُّ أُنَاجِي اسْتِفْتَا حَاحاً مِنْ قَصِيدَةِ غَرَاءٍ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (القرنين) [٤٢] في^(١) حديث
مالك

الذي رواه عن أبي أُيُوبٍ الأَنْصَارِيِّ: «إِذْ كَانَ يَغْتَسِلُ بِالْأَبْوَاءِ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ
وَهُوَ يَسْتُرُ بَشُوبٍ». [١/٣٢٣ رقم (٤)]. ما القرنان؟

قال [عبد الملك]: هُمَا الْعُمُودَانِ اللَّذَانِ تَكُونُ عَلَيْهِمَا سَانِيَةُ الْبِئْرِ.^(٢)

= «البغية»: «ومات بعد ثلاثين ومائتين».

أخباره في طبقات النحويين واللغويين: ٢٦٢، وترتيب المدارك: ٢٦٨/٦، وتاريخ
علماء الأندلس: ٢٤٥/١، والمغرب: ٣٢٤/١، وإنباه الزواة: ٣٦٥/٢، وبغية الوعاة:
١٢/٢، ونفح الطيب: ٣٤٣/١، ٣٤٤، ٢٦١/٢، ٤٢٤/٣.

إنَّما توسَّعتُ في ذكره؛ لأنَّ المؤلِّفَ استشهدَ بشعره، وهو ممن لا يحتجُّ به؛ فأردت
أنَّ يُعرَفَ قدرُه وتمكُّنُه من العلم، وما قيل عن شاعريته، فلعلَّ ذلك يكونُ شافعاً للمؤلِّفِ في
ذلك. والله تعالى أعلم.

(١) بقية الكلام في الورقة رقم ٥٥ من الأصل.

(٢) كتاب البئر لابن الأعرابي: ٦٩، ٧٠ قال: «والشَّجَارُ: خَشْبَتَانِ عَلَى جَانِبِي الْبِئْرِ عَلَيْهِمَا
عَارِضَةٌ، وَدُونِ الْعَارِضَةِ بِقَدْرِ ذِرَاعٍ أَوْ ذِرَاعَيْنِ عَارِضَةٌ أُخْرَى...». ثم قال: وإذا كان
الشَّجَارَانِ مِنْ بِنَاءٍ، طِينٍ أَوْ حِجَارَةٍ فَهُمَا: الزُّرْنُوقَانِ وَالْقَرْنَانِ قَالَ الشَّاعِرُ:

تَأْمُلُ الْقَرْنَيْنِ فَأَنْظُرْ مَاهُمَا

أَحْجَرًا أَمْ مَدْرًا تَرَاهُمَا

ويراجع نوادر أبي زيد: ٤٧٧، وتهذيب اللغة: ٨٨/٩، والمُخصَّص: ٤٤/١٠،
والفائق: ٣٣٥/٢، والصَّحاح واللُّسان والتاج (شجر) و(قرن). و(الزُّرْنُوقَانِ) هكذا يُطلق

=

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (التَّقْتِ) حيث جَرى ذكره في كتاب (الحج)، وفي (القرآن) حيث يقول [عَزَّ وَجَلَّ]^(١): ﴿لَيَقْضُوا تَقَاتَهُمْ﴾

قال [عبد الملك]: التَّقْتِ: ^(٢) كل ما حُرِّمَ على المُحَرَّم بالحج من حَلَقِ

= عليهما في عامية أهل نجد الآن.

والبيتان من الرجز اللذان أنشدتهما ابن الأعرابي لراجز مجهول، أنشدتهما أيضاً أبو يزيد الأنصاري - رحمه الله - في «نواده» كما أشرت، وأنشد بعدهما:

إِنَّكَ لَنْ تَذِلَّ أَوْ تَغْشَاهُمَا
وَتَبْرُكُ اللَّيْلِ إِلَى ذُرَاهُمَا

و(الأبواء) التي ذكرها مالك - رحمه الله - ولم يتعرض لها الشارح - رحمه الله -؛ لأنه إنما سُئِلَ عن القرنين فحسب، وتتميماً للفائدة أقول: قال أبو الوليد القشيري في تعليقه على الموطأ: ٣٥٣/١: «الأبواء: موضعٌ بجهة مكة وهو مَمْدُودٌ». أقول: ولو قال: بجهة المدينة لكان أولى، وفي نهاية ابن الأثير: ٢٠/١، هو بفتح الهمزة، وسكون الباء والمد: جَبَلٌ بين مكة والمدينة، وعنده بلد يُنسب إليه. أقول أيضاً: هذا أقرب إلى الصواب من الأول. فالأبواء من أعمال المدينة الشريفة، على ساكنها الصلاة والسلام.

ويراجع عن الأبواء: معجم ما استعجم: ١٠٢، ومعجم البلدان: ٧٩/١، والروض المعطار: ٦، والمغانم المطابة: ٦ أيضاً، ووفاء الوفاء: ١١١٨، وهي الآن معروفة قريبة من مسطورة، وبها قبر يقال: إنه قبر أمة أم النبي ﷺ، وجاء في غريب الحديث للخطابي: ٣١٦/١: «قال أبو سليمان: وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم [أن قريشاً لما خرجت في غزوة أحد فنزلوا الأبواء قالت هند بنت عتبة لأبي سفيان بن حرب: لو نجثتم قبر أمة أم محمد فإنه بالأبواء]».

ويراجع: أخبار مكة للأزرقي: ٢٧٣/٢، وفي وفاتها بالأبواء أو بمكة خلاف ليس لهذا موضع ذكره، وإن كان الرَّاجِحُ أَنَّهُ بالأبواء.

(١) سورة الحج: الآية: ٢٩.

(٢) شرح اللفظة في: معاني القرآن للقرطبي: ٢٢٤/٢، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٥٠/٢، =

الشَّعْرَ وَقَصَّ الشَّارِبَ، وَتَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ، وَتَقْفِ الْإِبْطِ، وَحَلَقِ الْعَانَةِ، وَقَتْلِ الْقَمَلِ، وَلُبْسِ الثِّيَابِ، وَمَسِّ الطَّيِّبِ، فَالْتَمَثْتُ: اجْتَنَابُ ذَلِكَ كُلِّهِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (المِشْق) في حديث مالك

الذي رَوَاهُ عن نافع، عن أسلم مولى عُمَرَ بن الخطاب: «أَنَّ عُمَرَ رَأَى عَلَى طَلْحَةَ بِنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ثَوْباً مَصْبُوعاً بِمِشْقٍ وَهُوَ مُحْرِمٌ فَقَالَ: مَا هَذَا يَا طَلْحَةُ؟! فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ إِنَّمَا هُوَ مَدَرٌ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِنَّكُمْ أَهْلُ الرَّهْطِ أَيْمَةٌ يَقْتَدِي بِكُمْ النَّاسُ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا جَاهِلًا رَأَى هَذَا الثَّوْبَ عَلَيْكَ لَقَالَ: إِنَّ طَلْحَةَ كَانَ يَلْبَسُ الثِّيَابَ الْمَصْبَغَةَ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَا تَلْبَسُوا أَهْلُ الرَّهْطِ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ الثِّيَابِ الْمَصْبَغَةِ فِي الْإِحْرَامِ» [١/٣٢٦ رقم (١٠)]

قال عبد الملك: المِشْقُ: الْمَغْرَةُ^(١) الْمَدْنِيَّةُ الَّتِي يُصْبَغُ بِهَا الثِّيَابُ فَيَأْتِي لَوْنُهَا يُشَبِّهُ الْوَرَسَ، وَلَمْ يَكْرَهُ عُمَرُ الصَّبْغَ بِالْمِشْقِ لِلْمُحْرِمِ، وَلَكِنَّهُ يَخَافُ أَنْ يَحْمِلَهُ الْجَاهِلُ بِهِ عَلَى غَيْرِ الْمِشْقِ إِذَا رَأَاهُ عَلَى مِثْلِ طَلْحَةَ، فَيَسْتَجِيزُ لِبَسِ الثَّوْبِ الْمَصْبُوعِ بِغَيْرِ الْمِشْقِ مِثْلَ الْوَرَسِ أَوْ الزَّعْفَرَانِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْباً مَصْبُوعاً بِوَرَسٍ^(٢) أَوْ زَعْفَرَانٍ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الطَّيِّبِ

= ومعاني القرآن وإعراجه للزجاج: ٤٢٣/٣، والمحرر الوجيز: ٢٦٩/١٠، وزاد المسير: ٤٢٦/٥. وهي مشروحة في كتب غريب الحديث والمعجم اللغوية، ولكنها في كتب التفاسير أكثر وضوحاً. وتحدث عنها الفقهاء وشرحها شراح غرائب ألفاظ الفقهاء.

(١) في الأصل: «المغرا». والمغرة: الطين الأحمر كذا في اللسان (مغر) وكذا جاء في التمهيد لأبي عمر بن عبد البر: ١٢٣/١٦ وغيره.

(٢) الورس: نبت أصفر يكون باليمن الصحاح: (ورس). أقول - وعلى الله اعتمد - جاء في كتاب الثبات لأبي حنيفة الدينوري: ١٦٥ قال: «هذا باب نذكر فيه ما حضرنا ذكره مما يكون بأرض العرب من الثبات الذي يصيغ به أو يختضب... فمته: (الورس) وهو يزرع =

ما هُما، وإن لم يبقَ في الثوبِ من صبيغِ الورسِ والرَّعفرانِ إلَّا دَرَسُهُ بعد غَسْلِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمُحْرَمِ لُبْسُهُ. فَأَمَّا مَا صُبِغَ بغيرِ الورسِ والرَّعفرانِ من جميعِ الأصْبِغَةِ كُلِّهَا فلا بأسَ أن يحرمَ فيها المُحْرَمُ، إلَّا ما كَانَ مِنَ الْمُعْصَفَرَاتِ وَالْمُقَدَّمَاتِ، فَإِنَّ مَالِكًا كَرِهَ لِلرِّجَالِ أَنْ يُحْرِمُوا فِيهَا، انْتَقَضَ صُبْغُهَا أَوْ لَمْ يَنْتَقِضْ، وَأَجَازَ لِلنِّسَاءِ أَنْ يُحْرِمْنَ فِيهَا، مَا لَمْ يَنْتَقِضْ صِبْغُهَا، وَخَفَّفَ فِي الْمُؤَرَّدِ مِنَ الْمُعْصَفَرِ أَنْ يُحْرِمَ فِيهِ مَنْ احتَاجَ إِلَيْهِ مِنَ الرِّجَالِ، وَكَانَ تَرْكُ الْمَضْبُوعِ كُلِّهِ فِي الْإِحْرَامِ أَحَبَّ إِلَى مَالِكٍ.

قال عبدُ الملك: والمُقَدَّمُ: الشَّدِيدُ الحُمْرَةِ مِنَ الْمُعْصَفَرِ^(١)، والبَهْرَمَانِ^(٢)

= زَرَعًا وليس بَبَرِّي، ولستُ أعرفه بغيرِ أرضِ العَرَبِ، ولا من أرضِ العربِ بغيرِ بلادِ اليمنِ. قال الأصمعيُّ: ثلاثةُ أشياءٍ لا تكونُ إلَّا باليمنِ وقد ملأتِ الأرضُ؛ الورسُ، واللُّبَانُ والعَصْبُ. أخبرني ابنُ بنتِ عبدِ الرَّزَّاقِ قال: الورسُ عندنا باليمنِ بِحَفَّاشٍ، ومُلْحَانٍ، وبِطَمَامٍ، وشِجْنَانٍ، وبالرُّقعةِ، ونِجْرَانٍ، وبَهْوَزَنٍ، وبِجَالِ ابنِ أَبِي جَعْفَرٍ كُلِّهَا. وقال: يَزْرَعُ سَنَةً فيجْلِسُ عَشْرَ سَنِينَ، أي: يقيمُ في الأرضِ ولا يَتَعَطَّلُ. وقال: ونباتُهُ مِثْلُ نَبَاتِ السَّمْسَمِ، فإذا جَفَّ عند إدراكِهِ تَفَتَّقَتْ خِرَائِطُهُ فَيَنْتَقِضُ فَيَنْتَقِضُ مِنْهُ الْوَرَسُ...».

(١) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٤٢١/٣، والفائق: ٩٤/٣، وغريبُ ابنِ الجوزي: ١٨١/٢، والنهاية: ٤٢١/٣. ويُراجع: تهذيبُ اللغة: ١٤٨/١٤، والتمهيد: ١٢٣/١٦، واللُّسان: (قدم).

(٢) في الأصل: «البَهْرَمَانِ» والتَّصْحِيحُ من المصادر.

وقوله هنا: «البَهْرَمَانُ» دونه في الحُمْرَةِ في غريبِ أبي عُبَيْدٍ: «الأرجوان»: هو الشَّدِيدُ الحُمْرَةِ، ولا يُقالُ لغيرِ الحُمْرَةِ: أرجوان. والبَهْرَمَانُ دونه بشيءٍ في الحُمْرَةِ، والمُقَدَّمُ: المُسَبِّغُ حُمْرَةً...» وعنه في اللُّسانِ. وفي الجمهرة: ١١٢٤: «البَهْرَمَانُ: صبغٌ أحمر، وليس بعربيٍّ صَحِيحٌ». وفي ص ١٣٢٤: «وقالوا: البَهْرَمَانُ: لونٌ أحمر، وكذلك الأرجوان، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ». وعنه في المعرَّبِ للجَوَالِقي: ٥٥. وفي قصدِ السَّبِيلِ للمِجَنِّي: ٣١٣/١ «البَهْرَمَانُ: ياقوتٌ أحمرٌ، وقع في شعرِ المولِّدين كابنِ النَّبِيَّةِ، فارسيٌّ».

دُونَهُ فِي الْحُمْرَةِ، وَهُمَا جَائِزَانِ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَلْبَسَهُمَا فِي إِحْرَامِهِ، جَاءَ [٥٥]
ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَسْتَقِيلُ الْحُمْرَةَ كُلَّهَا لِلْمُحْرَمِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (النعال السبئية) في حديث مالك

الذي رواه عن المقبري، عن ابن عمر أنه قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْيِيَّةَ وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا» [١/ ٣٣٣ رقم (٣١)].

قال عبد الملك: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: النَّعَالُ السَّبْيِيَّةُ هِيَ الَّتِي لَا شَعْرَ لَهَا^(١)،

(١) اختلف المفسرون لهذا الحديث بالمقصود به «النعال السبئية» فروى أبو عبيد وغيره عن
الأصمعي، أنها المدبوغة، وعن أبي عمرو الشيباني: أنها المدبوغة بالقرظ. قال أبو حنيفة
الدينوري: «فما كان منها من جلود البقر خاصة فإنَّ الأصمعي زعم أنه سبئت. وأما أبو عمرو
فزعم أن كل جلد مدبوغ سبئت، بالقرظ دُبِغَ أو بغيره، وقد اختلف علينا في ذلك، فروي ما
حكيناه عن الأصمعي عن أبي عمرو، وما حكيناه عن أبي عمرو عن الأصمعي. قال
أبو زياد: السبئت جلود البقر، قال: ولا نقول للجلد سبئت حتى يصير حذاءً، فذلك حين
نسبه إلى السبئت فنقول: نعل سبئت ونعال سبئت وأنشد بيت عترة. ثم قال: أبو زيد: نعل
سبئت وهي من جلود البقرة خاصة... ونقل في خزانة الأدب: ١٤٧/٤ كلام أبي حنيفة
كله أو أغلبه. وكل هذا ذكره أبو الوليد القشيري في «تعليقه» مختصراً، ومثله في «الاقتضاب
في غريب الموطأ» لليقطيني وزاد: «وقال الخليل: هي جلود البقر المدبوغة بالقرظ، وقال
ابن وهب: هي الشيور التي لا شعر عليها أي لون كانت، ومن أي جلد كانت، وبأي دباغ
دُبِغَتْ، وهو ظاهر كلام ابن عمر في هذا الكتاب، وهي مأخوذة من السبئت وهو الحلق.
سبئت: حلق. وقال بعضهم: فعلى هذا ينبغي أن يقول: سبئية - بفتح السين - ولم يزل إلا
بالكسر. قال الأزهري: «كانها من تسبئت بالدباغ، أي: لانت». وقال الداودي: «هي
منسوبة إلى موضع يقال له: سوق السبئت».

وفي غريب الحديث للأندلسي المجهول نقل أغلب هذا ثم قال: «قال يعقوب:

=

وَتَفْسِيرُ قَوْلِهِ: كَانَ يَلْبِسُهَا سَاعَةً يَتَوَضَّأُ، وَالْبَلَلُ بِرَجْلَيْهِ، يَقِي بِهِمَا رِجْلَيْهِ مِنْ
الْتُّرَابِ.

قال عبد الملك: وهي مثل هذه التَّعَالِ التي يُقَالُ لَهَا: السُّنْدِيَّةُ^(١) التي لا
شعرَ لها، وَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ: (٢)

= السَّبْتُ: الحَلَقُ، يُقَالُ: سَبَّتَ رَأْسَهُ يُسَبِّتُهُ سَبْتًا. قال أبو عبيد: «وإنما ذكرت السَّبِيَّةَ؛ لأنَّ
أكثرهم في الجاهليَّة كان يلبسها غير مدبوعة إلاَّ أهل السَّعة منهم والشَّرَف؛ لأنَّهم كانوا لا
يُحسنون، ولا يلبسها إلاَّ أهل الجِدَّة منهم، كانوا يشترونها من اليمن والطائف . . .»
أقول - وعلى الله اعتماد - : قال التَّابَعَةُ الدُّبَانِيَّةُ فِي مَدْحِ بَنِي غَسَّانِ مُلُوكِ الشَّامِ:
رِقَاقُ التَّعَالِ طَيِّبٌ حُجْرَانُهُمْ يُحَيِّونَ بِالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَاسِ
يُراجِع: غريب أبي عبيد: ١٥٢/٢، وغريب ابن قتيبة: ٣٨٠/٢، والفاثق: ١٤٨/٢،
وغريب ابن الجوزي: ٥٤٢/١، والنَّهْايَة: ٣٣٠/٢، وغريب الحديث للأندلسي المجهول:
ورقة: ١٣٨ (تقريباً). ويُراجِع أيضاً: العين: ٢٣٧/٧، ومختصره: ٢١٣/٢، والنَّبَات لأبي
حنيفة الدُّبْتُورِي: ١٠٥، وجمهرة اللُّغة: ٣٤١، ٣٦٨، وتهذيب اللُّغة: ٣٥٨/١٢،
والصَّحاح واللِّسان والتَّاج: (سبت).

- (١) لم أجد من ذكرها غير المؤلِّف. ولعلها مألوفة في بيئته آنذاك خاصَّةً.
(٢) هو عنترة بن شدَّاد العبَّسيُّ، والبيت في ديوانه: ٢١٢. وهو من معلقته المشهورة. يُراجِع:
شرح القصائد السَّبع لابن الأنباري: ٣٥٢، وشرح القصائد التسع لابن النَّحاس: ٥١٨،
وأدب الكاتب: ٣٩٤، وجمهرة اللُّغة: ١٥٢/١، ١٣١٥، والمُنْصَف: ١٧/٣، والخصائص:
٣١٢/٢، وشرح المفصَّل: ٢١/٨، ومغني اللِّيب: ١٦٩، والخزانة: ١٥٤/٤، وهو موجود
في أغلب مصادر التَّخريج السَّابقة، غريب أبي عبيد وكتاب النَّبات . . . وقبله في الدُّيوان:

وَمَشَكَ سَابِعَةً هَتَكَتْ فُرُوجَهَا بِالسَّيْفِ عَنْ حَامِي الْحَقِيقَةِ مُعْلِمٌ
رَبْدٌ يَدَاهُ بِالْقِدَاحِ إِذَا شَتَا هَتَاكَ غَايَاتِ التَّجَارِ مُلَوِّمٌ
بَطْلٌ كَانَ يَبَاهُ الْبَيْتِ

بَطْلٍ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرَحَةٍ يُخَذِّى نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الإنجاع) في حديث مالك

الذي رواه عن جعفر بن محمد، عن أبيه: أَنَّ الْمُقْدَادَ بْنَ الْأَسودِ دخل على علي بن أبي طالب بالسُّقْيَا^(١) وهو يَنْجَعُ بَكَرَاتٍ لَهُ دَقِيقًا وَخَبَطًا، فقال: هذا عثمان يَنْهَى عن أن يُقَرْنَ بين الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ فَخَرَجَ عليٌّ وعلى يَدَيْهِ أَثَرُ الدَّقِيقِ وَالْخَبَطِ فما أَتَسَى أَثَرُهُمَا على ذِرَاعَيْهِ حَتَّى دَخَلَ على عُثمان بن عفان فقال: أنت تَنْهَى عن أن يُقَرْنَ بين الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ؟! فقال عُثمان: ذلك رأيي، فَخَرَجَ عليٌّ مُغَضَّبًا وهو يَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ مَعًا [٣٣٦/١] رقم (٤٠).

قال عبد الملك: أمَّا الإنجاع^(٢) فهو أن يُخَلَطَ الدَّقِيقُ وَالْخَبَطُ ثم يُنَزَّيَا بالماءِ فَتُسْقَاهُ الْإِبِلُ، وَيَلْقَمُ لها منه اللَّقِيمُ، وقد سَمِعْتُ ابنَ المَاجِشُونِ يَقُولُ: كان عليٌّ حين جاءه المقدادُ فقال له: هذا عثمان يَنْهَى عن أن يُقَرْنَ بين الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مُهِلًا بِعُمْرَةٍ، فأدخل عليها الْحَجَّ، وقال: لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ وَحَجٍّ مَعًا. قال عبد الملك: وذلك أَنَّ الْحَجَّ يَدْخُلُ على الْعُمْرَةِ، وَلَا تَدْخُلُ الْعُمْرَةُ

(١) السُّقْيَا: قريةٌ جامعةٌ على طريق البحر بين مكة والمدينة، على يمين من المدينة، والسُّقْيَا أيضاً: موضعٌ آخرٌ بوادي الجَزَلِ ببلاد بني عُذْرَةَ تُعرف بـ«سُقْيَا الْجَزَلِ». والسُّقْيَا أيضاً: بئرٌ على باب المدينة بينها وبين ثنية الوداع، وهي التي كان يُسْتَقَى للنبي ﷺ منها، وكان يستعذبُ ماءَهَا. والظَّاهِرُ أَنَّ المرادَ هِيَ الْأُولَى؛ لَأَنَّهَا هِيَ التي بعد الميقاتِ مما يلي مكة.

ويراجع: معجم ما استعجم: ٧٤٢/٢، ومعجم البلدان: ٢٥٨/٣، والروض المعطار: ٣٢٧، والمغانم المطابة: ١٧٩، ووفاء الوفاء: ٨٤٣، ٩٥٣، ١٠١٥، ١٢٣٤.

(٢) الفائق: ٤٠٨/٣، والنهاية: ٢٢/٥، واللَّسَان: (نجع) آخر المادة.

على الحج، فَمَنْ أَهَلَ بِحَجٍّ، ثم أدخل عليه العُمرة سَقَطَتِ العُمرة ولم تلزمه، وكان بخالة مفرد الحجة، ومن أهل بعُمرة ثم أدخل عليها الحج لزمه، وكان قارناً لو ابتدأ القرآن من أول إهلاله، وكذلك فعل علي حين جاءه المقداد، وقد أهل بعض أصحاب رسول الله ﷺ عام حجة الوداع بالعمرة، ثم قال لهم رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُهَلِّ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ، ثُمَّ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَحِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعاً».

قال عبد الملك: هذا ما لم يَطْفِ المَهْلُ بالعمرة بالبيت، و[يسع] بين الصفا والمروة فإذا طاف فلا يُهَلِّ [٥٦] بعد بالحج، فإن فعل لزمه، وكان مُتَمَتِّعاً إلا أنه يُنْهَى عنه، وفيه كان عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ: افْصَلُوا بَيْنَ^(١) حَجِّكُمْ وَعُمْرَتِكُمْ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ أَنْتُمْ لِحَجٍّ أَحَدِكُمْ، وَأَنْتُمْ لِعُمْرَتِهِ أَنْ يَغْتَمِرَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ يَقُولُ: لَوْ رَخَّصْتُ لَكُمْ لَظَلَّ أَحَدُكُمْ مُتَمَتِّعاً بِأَمْرَاتِهِ وَأَخَذاً بِرِجْلَيْهَا تَحْتَ الْأَرَاكِ، ثُمَّ رَاحَ مُلَبِّياً بِالْحَجِّ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ مَاءً، فَلَا، وَلَا نِعْمَةً، وَلَئِنْ قَدِرْتُ عَلَى أَحَدٍ فَعَلَّ هَذَا لَأَفْعَلَنَّ بِهِ وَلَا فَعَلَنَّ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

[الذي رواه] عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّهُ قَالَ حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِراً فِي الْفِتْنَةِ: إِنَّ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ التَفْتُ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ، أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ [٣٣٧/١] رَقْم (٤٢).

قال عبد الملك: أَمَا قَوْلُهُ: «حِينَ خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ مُعْتَمِراً فِي الْفِتْنَةِ» فَيَعْنِي

(١) مكررة في الأصل.

أَيَّامَ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَالْحَجَّاجِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ» فَيَعْنِي إِنْ صَدَّهُ الْخَوْفُ وَانْسِدَادُ الطَّرِيقِ عَنِ الْوُصُولِ [إِلَى] ^(١) الْبَيْتِ لِحَالِ الْفِتْنَةِ . وَأَمَّا قَوْلُهُ: «صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ» فَيَعْنِي عَامَ الْخُدَيْيَةِ حِينَ صَدَّتْهُ قُرَيْشٌ عَنِ الْوُصُولِ إِلَى الْبَيْتِ ، فَأَهْلُ ابْنِ عُمَرَ بِعُمْرَةٍ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلًا يَوْمَئِذٍ بِعُمْرَةٍ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ ابْنُ عُمَرَ الْبَيْدَاءَ ^(٢) التَّفَّتَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ ، يَعْنِي بِهِمَا الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ أَمْرُهُمَا وَاحِدٌ فِيمَنْ صَدَّ فِيهِمَا عَنِ الْبَيْتِ . يَقُولُ: سَوَاءٌ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ وَأَنَا مُحْرِمٌ بِحَجٍّ أَوْ مُحْرِمٌ بِعُمْرَةٍ إِنْ أَصَابَنِي ذَلِكَ صَنَعْتُ كَمَا صَنَعْتُ فِي عُمَرَتِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ يَعْنِي إِنَّهُ يَخْلُقُ رَأْسَهُ ، وَيَنْحَرُ هَذِيئَهُ إِنْ كَانَ مَعَهُ ، وَيَحِلُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَّمَ عَلَيْهِ حَيْثُمَا أَصَابَهُ ذَلِكَ فِي حِلٍّ أَوْ حَرَمٍ ، وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ حَجًّا كَانَ أَوْ عُمْرَةً ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقِيمَ مُحْرِمًا حَتَّى يَصِلَ إِلَى الْبَيْتِ كَمَا يَفْعَلُ الْمُخَصَّرُ بِالْمَرَضِ ، أَوِ الْكَسْرِ ، أَوِ الْخَطَأِ فِي الْعَدَدِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَجُوهِ فَوَاتِ الْحَجِّ ، مَا عَدَا الْمَصْدُودَ عَنِ الْبَيْتِ بَعْدُ أَوْ فِتْنَةً أَوْ خَوْفًا .

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَلِهَذَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ يَوْمَئِذٍ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ ، ثُمَّ قَالَ: إِنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، يَعْنِي أَنَّهُ أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ كَمَا صَنَعَ عَلَيَّ فِي حَدِيثِ الْمِقْدَادِ ، ثُمَّ قَعَدَ حَتَّى جَاءَ الْبَيْتَ فَطَافَ طَوَافًا وَاحِدًا وَرَأَى ذَلِكَ مُجْزِئًا عَنْهُ وَأَهْدَى .

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَإِنَّمَا هَذَا لِإِقْرَانِهِ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ .

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَهَكَذَا فَسَّرَ لِي ابْنُ الْمَاجِشُونِ .

(١) فِي الْأَصْلِ: «عَنْ...» .

(٢) الْبَيْدَاءُ: شَرْفٌ مَرْتَفِعٌ مِنَ الْأَرْضِ أَمَامَ ذِي الْحُلَيْفَةِ . يَرِاجِعُ: مَعْجَمٌ مَا اسْتَعْجَمَ: ١/ ٢٤٠ ، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ: ١/ ٥٢٣ ، وَالْمَغَانِمُ الْمُطَابَّةُ: ٦٧ ، وَوَفَاءُ الْوَفَاءِ: ١١٥٧ .

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الحاقف) [٥٧] في حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن سعيد، في حديث البهزي: «إِذْ مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ وَهُمْ مُخْرِمُونَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالْأَثَايَةِ^(١) بَيْنَ الرُّوَيْتَةِ^(٢)

(١) في «الموطأ»: «الأثابة»، وكذا في طبعة الدكتور بشار أيضاً. ويراجع: معجم ما استعجم: ١٠٦، ومعجم البلدان: ٩٠/١، والمغانم المطابة: ٧، ووفاء الوفاء: ١٠١٣، ١١١٩. قال البكري: بضم أوله وبالياء أخت الواو، وآخرها هاء... وأورد حديث «الموطأ» المذكور هنا. وفي المغانم المطابة: «بالضم والكسر: موضع بين الحرمين بطريق الجحفة إلى مكة» وفي وفاء الوفاء: «بالمثناة والمثناة التحتية كالثأوية على الراجح» وقال في موضع آخر: «مثناة الهمزة، وبالمثناة التحتية قبل الهاء، واقتصر المجد هنا كعياض على ضم الهمزة وكسرها، ورجح في فضل المساجد الفتح كما تقدم».

أقول - وعلى الله أتمم - : لم يذكر هذا اللفظ أحد ممن ألف في المثلثات أعني: ابن السيد البطليوسي، وابن مالك، والمجد الفيروزآبادي، فإذا ثبت هذا فهو مما يستدرك عليهم قال ياقوت: «أثاية - بفتح الهمزة وبعد الألف ياء مفتوحة... قال ثابت بن أبي ثابت اللغوي: هو من أثيت به: إذا وشيت، يقال: أثى به يأثوا ويأثي. أيضاً: أثاية وإثاية، ولذلك رواه بعضهم بكسر الهمزة. ورواه بعضهم: (أثانة) بشاء أخرى. و(أثانة) بالثؤن وهو خطأ والصحيح الأول، وتفتح همزته وتكسر. وهو موضع في طريق الجحفة بين وبين المدينة خمسة وعشرون فرسخاً».

أقول أيضاً: ياقوت هنا يحكي فيه الفتح والكسر، والبكري يقول: بضم أوله، فاجتمعت الحركات الثلاث في أوله فصح قول السهمودي (مثناة الهمزة) وصح أن يستدرك على المؤلفين المذكورين الجامعين للمثلثات. والله تعالى أعلم.

(٢) يراجع: معجم ما استعجم: ٦٨٦، ومعجم البلدان: ١٠٥/٣، والزّوض المعطار: ٢٧٧، والمغانم المطابة: ١٦٥، ووفاء الوفاء: ١٠١٢، ١٢٢٤. قال: «بالضم وفتح الواو وسكون المثناة تحت، وفتح المثناة آخرها. قال ابن السكيت: منهل بين مكة والمدينة». وهي على ليلتين من المدينة، وكان المجد الفيروزآبادي يقول: على ليلة... فصَحَّ ذلك السهمودي. =

والعَرَجُ^(١) إذا ظَنِّي حَاقِفٌ فِي ظِلٍّ وَفِيهِ سَهْمٌ، فَرَعَمَ أَنَّ^(٢) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا يَقِفُ عِنْدَهُ لَا يَرِيْبُهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يُجَاوِزَهُ» [١/ ٣٥١ رقم (٧٩)].

قال عبدُ الملك: الحَاقِفُ: الذي قد انْحَنَى وَتَنَتَّى فِي نَوْمِهِ^(٣)، وَلِهَذَا قِيلَ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ مُنْحَنِيًا: حَقَفَ. وَكَثِيرٌ [هـ]: أَحَقَافٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ

= وفي التهذيب للأزهري: ١٢٥/١٥ «وَرُوِيَتْ اسْمُ مَنْهَلَةٍ مِنَ الْمَنَاهِلِ الَّتِي بَيْنَ الْمَسْجِدَيْنِ». وفي الرُّوضِ المَعْطَارِ: «وَتَكُونُ الرُّوِيَةُ أَهْلَةً أَيَّامَ الْحَاجِّ وَفِيهَا بَرَكٌ لِلْمَاءِ يُقَالُ لَهَا: الْأَحْسَاءُ». ونقل السُّمَّهَوْدِيُّ عَنِ الْأَسَدِيِّ فَقَالَ: «وَوُصِفَ مَا بِالرُّوِيَةِ مِنَ الْآبَارِ وَالْحِيَاضِ فَقَالَ: وَيُقَالُ لِلْجَبَلِ الْمَشْرِفِ عَلَيْهَا الْمَقَابِلِ لِيُوتِيَهَا: «الْحَمْرَاءُ» وَلِلَّذِي فِي دُبْرِهَا عَنِ يَسَارِهَا قَبْلَ الْمَشْرِقِ: «الْحَسَنَاءُ»... فِهْلُ الْحَسَنَاءِ هِيَ الْأَحْسَاءُ فِي نَصِّ الْحَمِيرِيِّ؟!

(١) معجم ما استعجم: ٩٣٠، ومعجم البلدان: ٩٨/٤، والرُّوضُ المَعْطَارُ: ٤٠٩، والمغنايم المطبوعة: ٢٥١، ووفاء الوفاء: ١٠١٣، ١٢٦٢. ضبطها البكريُّ بقوله: «بفتح أوله وإسكان ثانيه، بعده جيمٌ: قَرْيَةٌ جَامِعَةٌ عَلَى طَرِيقِ مَكَّةَ مِنَ الْمَدِينَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الرُّوِيَةِ أَرْبَعَةُ عَشَرَ مِيلًا...» وذكر في الرُّوضِ المَعْطَارِ أَنَّ الشَّاعِرَ الْعَرَجِيَّ يُنسَبُ إِلَيْهَا، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يُنسَبُ إِلَى عَزَجِ الطَّائِفِ وَهَذَا غَيْرُ ذَلِكَ.

(٢) في الأصل: «فرعم أن أمر رسول الله رجلاً» والتَّصْحِيحُ من «الموطأ».

(٣) تفسير هذه اللَّفْظَةِ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٨٨/٢، وَغَرِيبِ ابْنِ قُتَيْبَةَ: ٥٥١/١، وَالْفَائِقُ: ٢٩٩/١، وَغَرِيبِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ: ٢٧٧/١، وَالنَّهْجَةُ: ٤١٣/١. وَيُرَاجَعُ: الْعَيْنُ: ٥١/٣، وَمَخْتَصَرُهُ: ٢٤٥/١، وَمَجَازُ الْقُرْآنِ: ٢١٣/٢، وَتَفْسِيرُ غَرِيبِ الْقُرْآنِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ: ٤٠٧، وَجَمْهَرَةُ اللَّغَةِ: ٥٥٣، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٦٩/٤، وَالْمُعَرَّرُ الْوَجِيزُ: ٣٥٨/١٣، وَزَادَ الْمَسِيرُ: ٣٨٣/٧، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ: ٢٠٣/١٦. وَالصُّحَّاحُ، وَاللِّسَانُ، وَالتَّاجُ: (حَقَفَ). وَجَاءَ فِي تَفْسِيرِ الْحَقْفِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَصَادِرِ أَنَّهُ: «الْجَبَلُ الْمُسْتَطِيلُ مِنَ الرَّمْلِ» وَصَوَابُهُ الْحَبْلُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَطِيلَ مِنَ الرَّمْلِ يُسَمَّى حَبْلًا بِالنَّحَاءِ الْمُهِمْلَةِ.

- في هُود: (١) ﴿إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾ ؛ لَأَنَّ مَنَازِلَهُمْ كَانَتْ فِي أَحْقَافِ الرَّمَالِ، قَالَ أَمْرُ الْقَيْسِ: (٢)

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى
بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي رُكَامٍ عَقَنْقَلٍ
وَتَقُولُ لِلشَّيْءِ إِذَا أَنْحَنَى: قَدْ أَحْقَوْقَفَ قَالَ الْعَجَّاجُ: (٣)

(١) سورة الأحقاف: الآية: ٢١.

(٢) ديوان أَمْرِ الْقَيْسِ: ١٥ وقبله:

خَرَجْتُ بِهَا تَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى أَنْزِنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلٍ
فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ... .. الْيَيْتِ

وَيُرَاجَع: غَرِيبُ أَبِي عُبَيْد: ١٨٨/٢، وشرح أشعار السَّنة الجاهليَّة لأبي بكر عاصم بن أثُوب البَطلَبُوسي: ٨٥ وروايتهما كرواية الديوان، وهي رواية المؤلف. وأنشده ابن الأنباري في شرح القصائد... : ٥٤، وابن النَّحَّاس في شرحها أيضاً: ١٣٤. ويروى:

* بِنَا بَطْنُ خَيْبِ ذِي عِقَافٍ عَقَنْقَلٍ *

وهذه الرَّوَاية لَا تَصْلُحُ لِلإِسْتِشْهَادِ بِهَا هُنَا.

(٣) ديوان العَجَّاج: ٢٣٢/٢ وقبله مما له به صلة:

كَمَا رَأَيْتَ الشَّارِفَ الْمُوَحَّفَا
بِذَاتِ لَوْثٍ أَوْ بِنَاجٍ أَشْدَفَا
يَنْضُو الْهَمَالِيجَ وَيَنْضُو الرُّفُفَا
نَاجٍ طَوَاهُ الْأَيْنُ مِمَّا وَجَفَا
طَيِّ اللَّيَالِي... .. الْبَيْتَانِ

وقد وردا في كثير من المصادر، يردان معاً، أو يرد أحدهما. يُرَاجَع: غَرِيبُ أَبِي عُبَيْد: ١٨٨/٢ وهو مصدر المؤلف، والكتاب لسيبويه: ١٨٠/١، وشرح أبياته: ٣١٩/١، والنُّكْتُ عليه للأعلم: ٣٩٠، ومَجَازُ الْقُرْآن: ٣٠٠/١، وتفسير غريب القرآن: ٦٩٣، والكَامِل: ١٩٧، ١٠٠٢، والأزمنة والامكنة: ١٦٤/١، والمخصَّص: ١٣٧/١٠، وهو مذكور في أغلب مَصَادِرِ تَخْرِيجِ اللَّفْظَةِ: (حَقَفَ).

مَرَّ اللَّيَالِي زُلْفًا فَرُفْنَا
سَمَاوَةَ الْهَلَالِ حَتَّى احْقَوْقَفَا

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ؛ الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ» [١/٣٥٦ رقم (٨٨)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: لَمْ يُخَصَّصْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْكَلْبَ الْعَقُورَ بِهَذَا وَحْدَهُ، كُلُّ مَا عَقَرَ النَّاسَ وَعَدَا عَلَيْهِمْ وَأَخَافَهُمْ مِثْلُ الْأَسَدِ، وَالنَّمْرِ، وَالْفَهْدِ، وَالذَّبِّ، فَهُوَ الْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَمَا كَانَ مِنَ السَّبَاعِ لَا تَعْدُو مِثْلُ الضَّبُعِ، وَالثَّعْلَبِ، وَالْهَرِّ، وَمَا أَشْبَهَهَا مِنَ السَّبَاعِ فَلَيْسَتْ مِنَ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَمَنْ قَتَلَ شَيْئًا مِنْهَا وَدَاهُ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ.

وَحَدَّثَنِي أَبُو مُعَاوِيَةَ الْمَدَنِيُّ^(١)، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ ابْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ الْحَيَّةَ، وَالسَّبُعَ الْعَادِيَّ» فَهَذَا يَجْمَعُهُ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ تَقُولَ لِلسَّبُعِ كَلْبٌ. وَقَدْ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ: أَنَّ عُتْبَةَ بْنَ أَبِي لَهَبٍ^(٢) كَانَ شَدِيدَ الْأَذَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: [ﷺ]:

(١) لم أشر عليه. وقد تقدّم ذكره أيضاً.

(٢) ذكر أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني: ١٧/ ١٧٥ (دار الكتب) والقرطبي في تفسيره: ٨٣/ ١٧ وغيرهما هذا الخبر مفصلاً وذكروا أَنَّ الذي دَعَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ هو عُتْبَةُ بْنُ أَبِي لَهَبٍ كما ذكر المؤلفُ. وردَّ ذلك الشَّهْلِيُّ في «الروض الأثف» قال: «كَانَتْ رُقَيْةُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ =

= تَحْتَ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ، وَأُمُّ كُلْثُومٍ تَحْتَ عُتْبَةَ فَدَعَا عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُسَلِّطَ اللَّهُ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كَلَابِهِ، فَأَفْتَرَسَهُ الْأَسَدُ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ وَهُمْ نِيَامٌ حَوْلَهُ. أَمَّا عُتْبَةُ وَمُعْتَبَةُ ابْنَا أَبِي لَهَبٍ فَأَسْلَمَا وَلَهُمَا عَقِبٌ، وَرُاجِعُ: المحبر لابن حبيب: ٥٣. وفي جمهرة نسب العرب لابن الكلبي: ٣٦ ما يؤكد ما ذهب إليه الشَّهيليُّ حيث قال: «وولد أبو لهب عُتْبَةَ وَمُعْتَبَةَ وَعُتْبَةَ، وهو الذي أكله الأسد بخوزان، وأُثْمَمُ أمُّ جميل بنت حَرْبِ بْنِ أُمَيَّةَ، وهي: ﴿حَمَّالَةُ الْحَطَبِ﴾...». أقول - وعلى الله اعتماد - : حَوْزَانُ كورة واسعة من أعمال دمشق، واسمُ الموضع الذي افترس فيه الأسد عُتْبَةَ (وادي الغاصرة) وهو مأسدة، كذا في الأغاني، وعُتْبَةُ وَمُعْتَبَةُ ترجم لهُمَا ابنُ سَعْدٍ في طبقاته ج٤/٤١، ٤٢، والحافظ ابنُ حجر في الإصابة: ٤/٤٤٠، و٦/١٧٥، وذكر قصة إسلامهما وشهودهما حُتَيْنًا مع النَّبِيِّ ﷺ وَفَرَحَ النَّبِيُّ بِإِسْلَامِهِمَا، ولم يذكر الحافظ عُتْبَةَ، ولا ترجم له. وعُتْبَةُ وَعُتْبَةُ كانا كلاهما صهراً للنَّبِيِّ ﷺ على بنتيه رقية وأم كلثوم، فطلَّقاها، فتزوجها عثمانُ بْنُ عَفَّانَ - رضي الله عنه - رقية، ثم أمُّ كلثوم. وهذا معروف. ومما يؤكد ما ذهب إليه الشَّهيليُّ - رحمه الله - أيضاً قصيدةٌ جيِّدةٌ لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - في ديوانه: ٢/٤٢٩ صدرها جامع الديوان بقوله: «وقال حسان لعُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ، وكان يكنى أباواسع، وكان شديد الأذى للنَّبِيِّ ﷺ...»

سَائِلُ بَنِي الْأَشْعَرِ إِنْ جِئْتُمْ	مَا كَانَ أَنْبَاءُ أَبِي وَاسِعٍ
لَا وَسَّعَ اللَّهُ لَهُ قَبْرَهُ	بَلْ ضَيَّقَ اللَّهُ عَلَى الْقَاطِعِ
.....	...
فَاسْتَوْجَبَ الدَّعْوَةَ مِنْهُ فَقَدْ	يُبَيِّنُ لِلنَّاطِرِ وَالسَّامِعِ
أَنْ سَلَّطَ اللَّهُ بِهِ كَلْبَهُ	يَمْشِي الْهُوَيْنَا مِشْيَةَ الْخَادِعِ
لَا يَرْفَعُ الرَّحْمَنُ مَضْرُوعَكُمْ	وَلَا يُؤْهِنُ قُوَّةَ الصَّارِعِ
مَنْ يَرْجِعُ الْعَامَ إِلَى أَهْلِهِ	فَمَا أَكْبَلُ السَّعْيِ بِالرَّاجِعِ
قَدْ كَانَ فِيهِ لَكُمْ عِبْرَةٌ	لِلسَّيِّدِ الْمَتَّبِعِ وَالتَّابِعِ
مَنْ عَادَ فَالْثَلَاثُ لَهُ عَائِدٌ	أَعْظَمُ بِهِ مِنْ خَيْرِ شَائِعِ

اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ. فَخَرَجَ إِلَى الشَّامِ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ، فَتَزَلَّ مِنْزَلًا، فَطَرَفَهُمُ الْأَسَدُ فَتَخَطَّى إِلَى عُتْبَةَ مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِهِ فَقَتَلَهُ فَقَدْ صَارَ الْأَسَدُ هَلْهُنَا قَدْ لَزِمَهُ اسْمُ الْكَلْبِ، فَهُوَ يَدُلُّكَ عَلَى مَا فَسَّرْتُ لَكَ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ^(١) ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾ أَفَلَسْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْفَهْدَ إِذَا عَلَّمَ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْجَوَارِحِ الْمُكَلَّبَةِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَيَدْخُلُ فِي اسْمِ الْعَقْرَبِ: الْحَيَّةُ، وَالْأَفْعُوَانُ، وَالْعَقْرُبَانُ، وَأَمَّا الْوَرَعُ فَإِنَّ مَالِكًا كَرِهَ لِلْمُحْرِمِ قَتْلَهَا، وَقَالَ: لَيْسَتْ مِنَ الْخَمْسِ الَّتِي سَمَّاها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [٥٨].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَلَا بَأْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ أَنْ يَبْدَأَ السَّبَّاحَ الْعَادِيَةَ الَّتِي

= ذكر القرطبي وغيره من أذنته للرَّسُولِ ﷺ ما أخبر به «عن عروة بن الزبير - رضي الله عنهما - أَنَّ عُتْبَةَ بْنَ أَبِي لَهَبٍ، وَكَانَ تَحْتَهُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى الشَّامِ، فَقَالَ: لَا تَبْنَ مُحَمَّدًا فَلَا وَذِيْنَةَ، فَأَتَاهُ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ هُوَ كَافِرٌ بِـ ﴿وَالنَّجْرِ إِنَّا هَرَيْنِ﴾ ^(١) وبِالَّذِي ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ ^(٢) ثُمَّ تَقَلَّ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَدَّ عَلَيْهِ ابْنَتَهُ وَطَلَّقَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اللَّهُمَّ سَلِّطْ عَلَيْهِ كَلْبًا مِنْ كِلَابِكَ، وَكَانَ أَبُو طَالِبٍ حَاضِرًا فَوَجَّهَ لَهَا وَقَالَ: مَا كَانَ أَغْنَاكَ يَا بِنَ أَخِي عَنْ هَذِهِ الدَّعْوَةِ...».

أقول: هذه من أبي طَالِبٍ شَفَقَةٌ عَلَى ابْنِ أَخِيهِ لِعَلِمِهِ أَنَّ دَعْوَةَ النَّبِيِّ ﷺ مُتَحَقِّقَةٌ الْوُقُوعُ لَا مُحَالَةً، بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلِمُهُ هَذَا بِحَقِيقَةِ صِدْقِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يُوَدِّ بِهِ إِلَى الْإِسْلَامِ. ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يُعْزِزُ عَلَى مَنْ يُشَاءُ﴾ ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ...﴾ ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ اللَّهُمَّ مِّنْ عَلَيْنَا بِالْهُدَايَةِ وَاخْتِمَ لَنَا بِصَالِحِ الْأَعْمَالِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

(١) سورة المائدة: الآية: ٤.

دَخَلْتُ فِي اسْمِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَإِنْ لَمْ تَبْدَأْهُ هِيَ بِسُوءٍ مِثْلِ الْأُسُودِ، وَالشُّمُورِ،
وَالذُّنَابِ، وَمَا أَشَبَّهَهَا، وَلَا يَبْدَأُ أَوْلَادُهَا الصَّغَارَ بِالْقَتْلِ حَتَّى تَبْدَأَهُ، فَإِنْ فَعَلَ
فَقَدْ أَسَاءَ، وَلَا جَزَاءَ عَلَيْهِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا الثَّعْلَبُ، وَالْهَرُّ الْوَحْشِيُّ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ
يَقْتُلَهُمَا، وَإِنْ فَعَلَ وَدَاهُمَا، إِلَّا أَنْ يَبْدَأَهُ وَيَعْدُوا عَلَيْهِ فَيَقْتُلَهُمَا وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.
وَكَذَلِكَ الضَّبُّ لَا يَقْتُلُهَا الْمُحْرِمُ، فَإِنْ فَعَلَ وَدَاهَا بِشَاةٍ، وَكَذَلِكَ جَاءَ عَنْ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ أَنَّ فِي الضَّبِّ شَاةً، وَجَاءَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ، فَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ قَتْلُهَا
عَلَى حَالٍ، إِلَّا أَنْ تَعْدُوَ عَلَيْهِ وَتَبْدَأَهُ، فَلَا بَأْسَ عِنْدَ ذَلِكَ أَنْ يَقْتُلَهَا وَلَا جَزَاءَ لَهَا
واعتبر ذلك بالمسلم وهو أعظم حُرْمَةً عَلَى الْمُسْلِمِ مِنَ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرِمِ وهو
إِذَا بَدَأَكَ وَأَرَادَكَ حَلَّ لَكَ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِكَ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فِي دَفْعِكَ عَنْ نَفْسِكَ كَانَ
دَمُهُ هَدْرًا، وَلَمْ تَأْتُمْ فِي قَتْلِكَ لَهُ، فَكَيْفَ بِالصَّيْدِ؟! وَكَذَلِكَ سِبَاعُ الطَّيْرِ إِذَا بَدَأَتْكَ
وَعَدَتْ عَلَيْكَ فَهَذَا قَالَ الشَّعْبِيُّ^(١)، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: مَنْ حَلَّ بِكَ فَاحْلُلْ بِهِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (التقريد) في حديث مالك
الذي رواه عن يحيى بن سعيد، [عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي]^(٢)،

(١) هو الإمام الفقيه التابعي عامر بن شراحيل، وقيل: عامر بن عبد الله بن شراحيل، أبو عمرو
الكوفي، نسبته إلى شعب همدان (ت ١٠٦هـ). إمام مشهور علامة. أخباره في: طبقات ابن
سعد: ٢٤٦/٦، وطبقات خليفة: ١٥٧، والمعارف لابن قتيبة: ٤٤٩، ٤٥١، والجرح
والتعديل: ٣٢٢/٦، ومقدمة الجرح والتعديل: ١٣٠، والأنساب: ٣٤١/٧، وتهذيب
الكمال: ٢٨/١٤، وسير أعلام النبلاء: ٢٩٤/٤، وتهذيب التهذيب: ٦٥/٥.
(٢) عن «الموطأ»، وفيه: «ابن أبي الهدير» وهي على الوجه الصحيح في طبعة الدكتور بشار.

عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَدَيْرِ^(١): «أَنَّه رَأَى عُمَرَ يُقَرِّدُ بَعِيرًا لَهُ فِي طِينٍ بِالسُّقْيَا وَهُوَ مُحَرِّمٌ» [١/ ٣٥٧ رقم (٩٢)].

قال عبد الملك: معنى يُقَرِّدُ بَعِيرًا لَهُ: يَطْرَحُ عَنْهُ الْفَرَادَ، وَكَانَ مَالِكٌ لَا يَأْخُذُ فِي ذَلِكَ بِفِعْلِ عُمَرَ، وَكَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحَرِّمِ أَنْ يُقَرِّدَ بَعِيرَهُ. وَرَوَى كَرَاهِيَةً ذَلِكَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، وَعَنْ الْقَاسِمِ^(٢) بْنِ مُحَمَّدٍ، وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ، وَبِكَرَاهِيَةِ ذَلِكَ أَخَذَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (عُرْنَة) و(مُحَسِّر) في حديث مالك الذي رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حينَ قَالَ: «عَرَفْتُ كُلَّهَا مَوْقِفٌ وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ عُرْنَةٍ، وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ وَارْتَفَعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسِّرٍ» [١/ ٣٨٨ رقم (١٦٦)]. قال عبد الملك: عُرْنَةُ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَةٍ^(٣)، وَإِنَّمَا هِيَ مِنَ الْحَرَمِ، وَعَرَفَةُ خَارِجَةٌ مِنَ الْحَرَمِ، فَالْمَوْقِفُ خَارِجٌ مِنَ الْحَرَمِ وَدَاخِلٌ فِي الْحِلِّ، وَبَطْنُ عُرْنَةٍ الَّذِي أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْإِرْتِفَاعِ عَنْهُ هُوَ بَطْنُ الْوَادِي الَّذِي فِيهِ مَسْجِدُ عَرَفَةَ وَمَا قَارِبَهُ، لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَقِفَ فِي بَطْنِ الْوَادِي، وَهِيَ مَسَائِلُ يَسِيلُ فِيهَا

(١) بعدها في الأصل: «عن أبيه». وهذه الزيادة غير موجودة في «الموطأ».

(٢) القاسم بن محمد هذا حفيد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - تابعي، ثقة، كان أعلم أهل زمانه، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة الكبار (ت ١٠٧هـ). أخباره في: طبقات ابن سعد: ١٨٧/٥، وتاريخ خليفة: ٣٣٨، وطبقاته: ٢٤٤، والجرح والتعديل: ١١٨/٧، وثقات ابن حبان: ٣٠٢/٥، وتهذيب الكمال: ٤٢٧/٢٣، وسير أعلام النبلاء: ٥٣/٥، والتبيين في أنساب القرشيين: ٥٤، ٢٧٩، ٣٥٤، وتهذيب التهذيب: ٣٣٣/٨. والسُّقْيَا: تقدم ذكرها ص ٣٢١.

(٣) نقله البكري في معجم ما استعجم: ١١٩١ في رسم (محسر) قال: «قال ابن حبيب: عُرْنَةُ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَةٍ». أقول: عُرْنَةُ لَيْسَتْ مِنْ عَرَفَاتٍ، وَلَا مِنَ الْحَرَمِ، فَهُوَ مِنَ الْحِلِّ وَلَمْ يَلْحَقْ بِعَرَفَاتٍ، وَهَذَا مَعْرُوفٌ.

الماء إذا كان المَطَرُ [٥٩] يُقَالُ لَهَا الْجِبَالُ^(١)، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ، أَقْصَاهَا مِمَّا يَلِي الْمَوْقِفَ، فَأَمَرَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الِارْتِفَاعِ عَنْ تِلْكَ الْجِبَالِ^(١) إِلَى سَفْحِ حَبْلِ^(١) عُرْنَةٍ، وَيَتَّبِعِي لِإِمَامِ الْحَاجِّ أَنْ يُوَكَّلَ رَجُلًا يَدْفَعُونَ النَّاسَ مِنْ عُرْنَةٍ إِلَى عَرَفَاتٍ، فَإِنَّهُ مَنْ دَفَعَ عَنْ عُرْنَةٍ فَلَا حَاجَّةَ لَهُ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَالْمُزْدَلِفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ» فَإِنَّ الْمُزْدَلِفَةَ تُسَمَّى بِأَرْبَعَةِ أَسْمَاءٍ؛ هِيَ الْمُزْدَلِفَةُ^(٢)، وَهِيَ جَمْعٌ، وَهِيَ قُزْحٌ، وَهِيَ الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ، إِلَّا أَنَّ قُزْحَ فِي وَسْطِهَا عِنْدَ الْمَنَارَةِ، وَهِيَ مَوْقِفُ الْإِمَامِ غَدَاةَ [يَوْمِ النَّحْرِ]^(٣) إِنَّمَا يَقِفُ عَلَى قُزْحٍ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَارْتَفِعُوا عَنْ بَطْنِ مُحَسَّرٍ» فَإِنَّ بَطْنَ مُحَسَّرٍ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ مَسِيلٌ فِيمَا بَيْنَ الْمَزْدَلِفَةِ وَمِنَى، وَهُوَ إِلَى الْمَزْدَلِفَةِ أَقْرَبُ، حِينَ تَنْصَبُ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ إِنَّمَا تَنْصَبُ فِيهِ، وَهُوَ مَسِيرٌ قَدَرَ رَمِيَّةَ بِحَجَرٍ^(٤) أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ قَلِيلًا، وَالسُّنَّةُ أَنْ تُحَرِّكَ فِيهِ، إِنْ كُنْتَ مَاشِيًا نَسَلْتَ^(٥)،

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْجِبَالُ» وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا الْجِبَالُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ جَمْعُ حَبْلِ وَهُوَ الْمُسْتَطِيلُ مِنَ الرَّمْلِ. وَفِي الْمَصْبَاحِ الْمَنِيرِ: ١٢٩/١ «وَالْجِبَالُ إِذَا أُطْلِقَتْ مَعَ اللَّامِ فَهِيَ جِبَالٌ عَرَفَةٌ». وَالْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَوَهَّمَهَا جِبَالًا بِالْجِيمِ؛ لِذَلِكَ قَالَ: سَفْحُ جَبَلٍ عُرْنَةٍ، وَالسَّفْحُ لِلْجِبَلِ لَا لِلْحَبْلِ الرَّمْلِ.

(٢) فِي مَعْجَمٍ مَا اسْتَعْجَمَ: ٣٩٣ قَالَ: «قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ: «هِيَ الْمُزْدَلِفَةُ وَهِيَ جَمْعٌ...».

(٣) غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي الْأَصْلِ، وَهَلْذِهِ قِرَاءَتِي فَعَسَى أَنْ تَكُونَ صَوَابًا.

(٤) فِي لَفْظِ حَدِيثِ الْمَوْطَأِ ٣٩٢/١ رَقْمَ (١٧٧).

(٥) جَاءَ فِي اللُّسَانِ: (نَسَلَ) «نَسَلَ الْمَاشِي يُنْسَلُ نَسَلًا وَنَسَلًا وَنَسَلَانًا: أَسْرَعَ، قَالَ:

وَعَسَلَانُ اللَّذْبِ أَمْسَى قَارِبًا بَرَدَ اللَّيْلُ عَلَيْهِ فَنَسَلَ

وَأَنشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ:

=

وإن كنت راكباً هزولت.

قال عبد الملك: أمّا قول رسول الله ﷺ بمنى: «هذا المنحَرُ وكلُّ منى منَحَرٌ» وقال في المروّة^(١): «هذا منَحَرٌ وكلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ وطُرُقُهَا منَحَرٌ» فكلُّ ما قَارَبَ بُيُوتَ مَكَّةَ فِجَاجُهَا وطُرُقُهَا فَهُوَ منَحَرٌ. وَمَا تَبَاعَدَ عَنِ الْبُيُوتِ فَلَيْسَ بِمنَحَرٍ. وَأَمَّا مِنَى فَمَا كَانَ مِنَ الْعَقَبَةِ إِلَى الْيَاقُوتَةِ - وَهِيَ الْبُتْرُ وَمَا قَارَبَهَا - فَهُوَ منَحَرٌ، وَمَا تَبَاعَدَ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ كَانَ دُونَ الْعَقَبَةِ إِلَى بَطْحَاءِ مَكَّةَ فَلَيْسَ بِمنَحَرٍ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الأخشبين) و(المأزمين) في حديث مالك في الحجِّ، فقال: أمّا الأخشبَانِ فهما الجبلان اللذان بمنى فيمَا^(٢)

* عَنْ أَمَامِ الْقَوْمِ دَائِمُ السَّلْ *

وقيل: أصلُ السَّلَانِ لِلذُّبِ، ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَنْسَلَتْ الْقَوْمَ: إِذَا تَقَدَّمْتَهُمْ، وَأَنْشَدَ ابْنُ بَرِّي: - لَعْدِيَّ بْنَ زَيْدٍ [ديوانه: ١٧٤] -

أَنْسَلَ الدَّرْعَانِ غَرْبَ خَدِمٍ وَعَلَا الرَّبْرَبُ أَزْمَ لَمْ يَدَنَّ

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿فَإِنَّا هُمْ مِنَ الْأَجْدَاثِ إِلَى رَبِّهِمْ يَنْسِلُونَ﴾ [سورة يس: ١٠].

(١) الموطأ: ٣٩٣/١ رقم ١٧٨.

(٢) لعلها «فما بينهما» والأخشبان ينسبان إلى مكة مرة وإلى منى مرة أخرى، فيقال: أخشبا مكة وأخشبا منى، والأصلُ في الأخشب الجبلُ، كذا قال الأصمعيُّ. وأخشبا مكة الجبلان المطيفان بها وهما: أبو قُبَيْسٍ والأحمر، وهو جبلٌ مشرفٌ وجهةً على قَيْنَقَاعٍ. وأخشبا منى: جبلان تحت العقبة.

ويراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٠٨/١، والفاقي: ٣٦٩/١، وغريب ابن الجوزي: ٢٧٨/١، والتهامة: ٣٢/٢، المثنى لأبي الطيب اللُّغَوِي: ٦٥٠، ومعجم ما استعجم: ١٢٣/١، ومعجم البلدان: ١٢٢/١، والرُّوضُ المِعْطَارُ: ١٨، وَجَنَى الْجَنَّتَيْنِ: ١٧، والصَّحاحُ واللِّسَانُ والتَّاجُ: (خشب).

بَيْنَهُمَا، وَالْمَأْزِمَانِ^(١): الْجَبَلَانِ اللَّذَانِ بَيْنَ عَرْفَةِ وَالْمُزْدَلِفَةِ، يَكُونُ فِيمَا بَيْنَهُمَا زِحَامٌ شَدِيدٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الملتزم) في حديث مالك عن ابن عباس حين قال: «ما بين الرُّكْنِ والبَابِ» [١/ ٤٢٤ رقم (٢٥١)] قال عبد الملك: الملتزم: الموضع الذي يُعْتَنَقُ، ويُطْلَعُ الدَّاعِي فِيهِ بِالْذُّعَاءِ كَمَا فَسَّرَ لِي مُطَرِّفٌ، وَقُلْتُ لَهُ: أَتَرَى أَنْ يُعْتَنَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَالِكاً يَسْتَحِبُّ ذَلِكَ وَيَرَاهُ. وَسَأَلْتُ ابْنَ الْمَاجِشُونَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لِي مِثْلُهُ وَقَالَ ابْنُ نَافِعٍ أَيْضاً، وَرَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ أَيْضاً أَنَّهُ قَالَ لَهُ: الْمُتَعَوِّذُ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ وَالبَابِ لَا بِأَسْرَ بَاعْتِنَاقِهِ وَالتَّعَوُّذِ بِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يُؤْلَى الْمُتَعَوِّذُ ظَهْرُهُ إِلَى الْبَيْتِ حِينَ يَدْعُو، وَلَكِنْ لِيَسْتَقْبِلَهُ بِوَجْهِهِ وَيَبْطِنَهُ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ [٦٠] يَتَعَلَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَسْتَارِ، وَلَكِنْ يُلْصِقُ بِهَا ذِرَاعِيهِ وَوَجْهَهُ وَصَدْرَهُ وَيَبْطِنُهُ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ حَدَّثَنِي أَسَدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ عَبْدِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْتَزِمُ عِنْدَ وَدَاعِهِ مِنَ الْبَيْتِ مَا بَيْنَ الرُّكْنِ الْأَسْوَدِ إِلَى الْبَابِ وَيُلْصِقُ بِهِ بَطْنَهُ وَوَجْهَهُ»^(٢).

- (١) معجم ما استعجم: ١١٧٣ قال: «يفتح أوله وإسكان ثانيه وكسر الزاي المعجمة معروفان بين عرفة والمزدلفة، وكل طريق بين جبلين فهو مأزم، وقيل: المأزم المَضِيقُ فِي الْجَبَلِ تضيق الجبال ويتسع ما وراءها وقدامها، وهو من الأزم، قال كثير [ديوانه: ٩٦]: وَقَدْ حَلَفْتُ جَهْدًا بِمَا نَحَرْتُ لَهُ قُرَيْشٌ غَدَاةَ الْمَازِمَيْنِ وَصَلَّتْ
- وإِبراجع: معجم البلدان: ٤٧/٥، والروض المعطار: ٥١٧، وجنى الجنتين: ١٠٠، والصُّحاح واللُّسَان والتَّاج (أزم).
- (٢) فِي الْأَصْلِ: «وَجْهَهُ» بِسُقُوطِ الْوَاوِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العقصر) و(الضفر) و(التلييد)

في حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن الخطاب قال: من عقص رأسه، أو صفر، أو لبّد، فقد وجب عليه الحلاق» [٣٩٨/١ رقم (١٩٢)].

وقول عمر أيضاً: «من صفر فليخلق ولا تشبهوا بالتلييد» [٣٩٨/١ رقم (١٩١)].

قال عبد الملك: يعني أنه لا خيار لمن صفر، أو عقص، أو فتل، في التقصير بإحلاق، وذلك أن المخرم بحج أو عمره إذا حلّ فهو مخير، إن شاء حلّ وإن شاء قصر، إلا مخرماً لبّد، فإن رسول الله ﷺ أوجب الحلاق على من لبّد، والضفر، والفتل، والعقد، والعقص، يشبه التلييد في انتفاع المخرم فيه. فقال عمر لا تشبهوا بالتلييد، يعني أنه من شبه بالتلييد وجب عليه ما يجب عليه إذا لبّد.

قال عبد الملك: وتفسير التلييد: أن يجعل الصمغ في الغاسول^(١) ثم يُلطّخ به رأسه إذا أراد أن يحرم؛ ليمنعه ذلك من الشعث. وتفسير العقص: أن

(١) غريب أبي عبيد: ٣٢/٢، والفائق: ٢٩٩/٣، وغريب ابن الجوزي: ٣١١/٢، والنهاية: ٢٢٤/٤.

قال أبو عبيد: «يعني أن يجعل في رأسه شيئاً من صمغ وعسل، أو أحدهما، ليتلبّد فلا يقمل، هكذا حكى لي يحيى بن سعيد وسأله عنه. وقال غيره: إنما التلييد: بقيا على الشعر لتلا يشعث في الإحرام، فلذلك وجب عليه الحلق شبيه بالعقوبة له، وكان سفيان بن عيينة يقول بعض هذا».

يَجْمَعُ شَعْرَهُ فِي قَفَاهُ إِذَا كَانَ مُجَمِّمًا لِكَلَّا يُشْعِثَ، وَالْعَقْدُ كَذَلِكَ، وَتَفْسِيرُ الضُّفْرِ: أَنْ يَضْفَرَ شَعْرَهُ إِذَا كَانَ مُجَمِّمًا؛ لِيَمْنَعَ ذَلِكَ مِنَ الشَّعْثِ، وَكَذَلِكَ الْفَتْلُ فَمَنْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ حَلَقَ رَأْسَهُ، وَلَمْ يَجْزْ لَهُ أَنْ يَقْصُرَ؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يُشَبِّهُ التَّلْبِيدَ الَّذِي أَوْجَبَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَلَقَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَبَّدَ فَلْيَحْلِقْ».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الجفرة) في حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ^(١)، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّبْعِ يَقْتُلُهَا الْمُخْرِمُ بِكَبْشٍ، وَفِي الْغَزَالِ بِعَتْرٍ، وَفِي الْأَرْزَبِ بِعَنَاقٍ، وَفِي الْيَرْبُوعِ بِجَفْرَةٍ» [١/٤١٤ رقم (٢٣٠)].

قال عبد الملك: الجفرة: الجدِّي الذي قَدْ نَالَ الشَّجَرَ حِينَ بَدَأَ أَنْ يَجْتَمَعَ الرَّعْيُ فِيهِ وَاللَّبَنُ، وَلَا يَكُونُ مِنَ الضَّأْنِ. وَكَذَلِكَ فَسَّرَهُ لِي صَعَصَعَةُ^(٢)، عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، وَقَدْ تَكُونُ الْجَفْرَةُ مِنَ الْغِلْمَانِ أَيْضًا. سَمِعْتُ ابْنَ الْمَاجِشُونِ سَأَلَ رَجُلًا فِي مَجْلِسِهِ مِنْ [٦١] فَصَحَاءِ الْمَدِينَةِ عَنْ وَلَدِهِ ابْنِ كَمْ

(١) الذي في «الموطأ» (رواية يحيى): «عن أبي الزُّبَيْرِ أَنَّ عُمَرَ...»

(٢) من شيوخ المؤلف في بلاد الأندلس اسمه صَعَصَعَةُ بْنُ سَلَامٍ الشَّامِيُّ الدُّمَشْقِيُّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَرْوِي عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ... قَالَ ابْنُ الْفَرَّضِيِّ: وَكَانَتْ الْفَتْيَا دَائِرَةً عَلَيْهِ بِالْأَنْدَلُسِ أَيَّامَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعَاوِيَةَ، وَصَدْرًا مِنْ أَيَّامِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ... رَوَى عَنْ صَعَصَعَةَ مِنْ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ [صاحبها]... وَذَكَرَهُ فِي كِتَابِ «طَبَقَاتِ الْفُقَهَاءِ»، وَتُوفِيَ صَعَصَعَةُ سَنَةَ ١٩٢ هـ. وَرَاجِعُ: تَارِيخُ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ: ٢٠٣، وَجَدْوَةُ الْمُقْتَبَسِ: ٢٤٤، وَبُغْيَةُ الْمُتَلَمَّسِ: ٣٢٤، وَالْعَبَرُ: ٣٠٩/١، وَالْوَافِي بِالْوَفَايَاتِ: ٣٠٨/١٦، وَالشُّدْرَاتُ: ٣٣٢/١، وَتَهْذِيبُ تَارِيخِ دِمَشْقَ: ٤٢٥/٦... وَغَيْرَهَا.

هو؟ قال: هو ابنُ جَفْرَةَ من الغِلْمَانِ، فلم يُنْكِرْ ذَلِكَ ابنُ المَاجِسُونِ^(١).

قال عبدُ الملك: والعَنَاقُ من المَعِزِ أيضاً، وهو فوقُ الجَفْرَةِ، وهو لم يَسْتَنَّ بعدُ^(٢)، وكان مالِكٌ يَقُولُ: ليس العَمَلُ عندنا من حديثِ عُمَرَ هَذَا عَلَى ما قال في الأَرْنَبِ واليَرْبُوعِ؛ لَأَنَّهُ لَا يُجْزَى فِي الْهَدْيِ فِي الْجَزَاءِ إِلَّا ما يُجْزَى فِي الضَّحَايَا، وقد جَاءَ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَن قال: لَا يُجْزَى مِنْهَا إِلَّا الْمُسِنَّ، فالْمُسِنَّ من المَعِزِ الشَّيْءُ فَصَاعِداً، ومن الضَّأْنِ الجَذَعُ فَصَاعِداً، فلا يُحْكَمُ فِي الْجَزَاءِ بِدُونِ الْمُسِنَّ فهُمَا فِي الأَرْنَبِ واليَرْبُوعِ عَنَزَا مُسِنَّةً.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (الصَّفِيفِ) في حديثِ مالِكِ الذي رواه عن هِشَامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه: «أَنَّ الرُّبَيْرَ بنَ العَوَّامِ كان يَتَزَوَّدُ صَفِيفَةَ الطَّبَّاءِ فِي الإِحْرَامِ» [١/ ٣٥٠ رقم (٧٧)].
قال عبدُ الملكِ: الصَّفِيفَةُ: الْقَدِيدَةُ الْيَابِسُ^(٣)، تَقُولُ: صَفَفْتُ اللَّحْمَ وَأَنَا أَصْفُهُ صَفًّا: إِذَا قَدَدْتُهُ وَيَبَسَّتْهُ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ: ^(٤)

(١) جاء في اللسان: (جفر): «الجَفْرُ من أولادِ الشَّاءِ: ما عَظُمَ واستكْرَشَ. قال أبو عُبَيْدٍ: إِذَا بَلَغَ وَلَدُ المَعْزَى أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَجَفَرَ جَنْبَاهُ، وَفُصِّلَ عَنْ أُمِّهِ، وَأَخَذَ فِي الرِّعْيِ فَهُوَ جَفْرٌ» ثم قال: «والغَلَامُ جَفْرٌ» وقال أيضاً: والجَفْرُ: الصَّبِيُّ: إِذَا انْتَفَخَ لَحْمُهُ وَأَكَلَ، وَصَارَتْ لَهُ كَرَشٌ، وَالْأُنْثَى جَفْرَةٌ». وفي النِّهَايَةِ: «في حديثِ حَلِيمَةَ ظُفَرِ النَّبِيِّ ﷺ قالت: «كان يَشُبُّ فِي اليَوْمِ شَبَابَ الصَّبِيِّ فِي الشَّهْرِ فَلَبِغَ سِتًّا وَهُوَ جَفْرٌ» استجفر الصَّبِيُّ: إِذَا قَوِيَ عَلَى الأَكْلِ، وَأَصْلُهُ فِي أولادِ المَعِزِ إِذَا بَلَغَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، وَفُصِّلَ عَنْ أُمِّهِ وَأَخَذَ فِي الرِّعْيِ قِيلَ لَهُ: جَفْرٌ». ويراجع: غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٢٩٢/٣، والغريبين: ٣٤٧، وغريبُ ابنِ الجوزي: ١/ ١٦١، والنِّهَايَةُ: ٢٧٧/١، والصحاح، والتاج: (جفر).

(٢) الاستئان: الحركةُ والنَّشَاطُ والمَرَحُ.

(٣) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٣/ ٤ وأنشدَ بَيْتَ أَمْرِئِ الْقَيْسِ، والنِّهَايَةُ لابنِ الأَثِيرِ: ٣٧/٣.

(٤) ديوانه: ٢٢، وشرح القصائد لابنِ الأنباري: ٩٧٠ وشرحها لابنِ النحاس: ١/ ١٨٣، =

فَطَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضَجٍ صَفِيفٍ شَوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ جَوَازُ أَكْلِ لَحْمِ الصَّيْدِ
 لِلْمُخْرِمِ إِذَا كَانَ لَمْ يَصِدْهُ، وَلَمْ يُعِنْ عَلَى صَيْدِهِ، وَلَمْ يُصَدَّ مِنْ أَجْلِهِ.
 - وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح (الخَذْفِ) في حديث مالكٍ
 «فِي حَصَا الْجِمَارِ أَنَّهَا مِثْلُ حَصَا الْخَذْفِ» [٤٠٧/١] رقم (٢١٤).
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: حَصَا الْخَذْفِ: الْحِجَارَةُ الصَّغَارُ الَّتِي يُرْمَى بِهَا بَيْنَ
 الْأَصَابِعِ فَذَاكَ الرَّمْيُ هُوَ الْخَذْفُ^(١).

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح (المِحَقَّةِ) في حديث مالكٍ
 الَّذِي رَوَاهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّ رَسُولَ
 اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِامْرَأَةٍ وَهِيَ فِي مِحَقَّتِهَا فَقِيلَ^(٢) لَهَا: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَتْ
 بِضَبْعِي صَبِيٍّ كَانَ مَعَهَا، فَقَالَتْ: أَلَيْهَذَا حَجٌّ يَارَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ وَلَكَ
 أَجْرٌ» [٤٢٢/١] رقم (٢٤٤).
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْمِحَقَّةُ: شَبِيهَةٌ^(٣) بِالْهُودَجِ تُوَضَعُ عَلَى الْبَعِيرِ^(٤)، إِلَّا
 أَنَّ الْمِحَقَّةَ مَكشوفةٌ، غَيْرُ مَكسوةٍ سِتْرًا، وَالْهُودَجُ مَكْسُوفٌ. وَقَوْلُهُ: «أَخَذَتْ
 بِضَبْعِي»

= وشرح أشعار السُّنَّةِ الجاهليين لأبي بكر عاصم: ١٠٥/١.

(١) النُّهَاقُ لابن الأثير: ١٦/٢.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «فَقَالَ...».

(٣) فِي الْأَصْلِ: «شَبِيهٌ».

(٤) فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ: ٣/٤ «وَالْمِحَقَّةُ: مَرْكَبٌ مِنْ مَرَاقِبِ النِّسَاءِ، وَقَالَ اللَّيْثُ: رَحْلٌ يَحْفُ

بِثَوْبِ تَرْكِبَةِ الْمَرْأَةِ». وَرَاجِعُ: الْعَيْنُ: ٣٠/٣، وَمَخْتَصَرُهُ: ٢٣٧/١، وَالْجُمُحُورَةُ: ١٠٠/١

وَالصَّحَّاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (حَقَفَ).

[٦١] صَبِيٍّ «بِاطِنٍ سَاعِدِيهِ، وَالضَّبْعُ: بَاطِنُ السَّاعِدِ»^(١).

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح (المُحَصَّبِ) في حديث مالكٍ
الَّذِي رَوَاهُ نَافِعٌ، عن ابنِ عُمرَ: أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ، وَالْمَغْرِبَ
وَالْعِشَاءَ بِالمُحَصَّبِ، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ مِنَ اللَّيْلِ [١/ ٤٠٥ رقم (٢٠٧)]
أَيَّنَ يَنْتَهِي حَدُّ المُحَصَّبِ الَّذِي يُسْتَحَبُّ التُّزُولُ فِيهِ؟

قال عبدُ الملكِ: المُحَصَّبُ: هُوَ الأَبْطَحُ^(٢)، وَحَدُّهُ حَدُّ الأَبْطَحِ، وَأَمَّا
التُّزُولُ فَلَا رُخْصَةَ لِأَحَدٍ مِنَ الْحَاجِّ أَنْ يَدْعَهُ حَتَّى يُصَلِّيَ بِهِ الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ
وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، كُلُّ وَاحِدَةٍ فِي وَقْتِهَا، ثُمَّ يَدْخُلُ مَكَّةَ بَعْدَ الْعِشَاءِ فَقَدْ كَانَ
مَالِكٌ يَأْمُرُ بِذَلِكَ وَيُسْتَحَبُّ الْعَمَلُ بِهِ، وَهُوَ لِلإِمَامِ أَلْزَمُ مِنْهُ لِلنَّاسِ، أَنَاخَ بِهِ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَعُثْمَانُ، وَالْخُلَفَاءُ. قَالَ: وَإِنْ أَحَبَّ الْمُتَخَيِّرُ
بِهِ مِنَ الْحَاجِّ أَنْ يَمْضِيَ إِذَا صَلَّى فِيهِ الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ حَتَّى يَأْتِيَ مِنْهُ وَيَدْعَ الْمَقَامَ
بِهِ حَتَّى يُمْسِيَ فَعَلَّ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعَ التَّعْرِيسَ بِهِ رَأْسًا.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

عن عائشةَ حينَ ذَكَرَ أَنَّ الإِمَامَ كَانَ يَدْفَعُ مِنْ عَرَفَاتٍ وَيَقِفُ حَتَّى يَبْيَضَّ مَا
بَيْنَهُمَا وَيَبِينُ النَّاسُ مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ تَدْعُو بِالشَّرَابِ^(٣) «فَتَفْطِرُ» [١/ ٣٧٥ رقم (١٣٣)]

(١) فِي النِّهَايَةِ: ٧٣/٢ «الضَّبْعُ - بِسُكُونِ الْبَاءِ - وَسَطُ الْعَضْدِ، وَقِيلَ: هُوَ مَا تَحْتَ الْإِبْطِ». وَيُرَاجَعُ:
الْعَيْنُ: ٣١١/١، وَمَخْتَصَرُهُ: ٢١٧/١، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٤٨٥/١، وَالصِّحَاحُ، وَاللِّسَانُ،
وَالنَّاتِجُ: (ضَبْعٌ).

(٢) مَكَانٌ مَشْهُورٌ بِمَكَّةَ شَرَّفَهَا اللَّهُ وَهِيَ تُسَمَّى الْآنَ مَنْطِقَةَ (الْعَدَلِ) وَمَا جَاوَزَهَا مِنَ الشُّشَّةِ وَبَعْضُ
شَارِعِ الْحِجِّ.

(٣) فِي الْأَصْلِ: «بِالشَّرَابِ».

قال عبد الملك: قد قال فيه مالك: ^(١) إِنَّمَا أَرَادَتْ ^(١) أَنْ يَخْلُوَ لَهَا الْمَوْضِعُ
 مِنَ النَّاسِ فَلَا يُرَى شَيْءٌ مِنْهَا عِنْدَ فِطْرِهَا، وَلَمْ تُرَدْ بِهِ شَيْئاً مِنْ طُلُوعِ قَمَرٍ وَلَا
 غَيْرِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالِدْفَعُ مِنَ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيَّ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

[الذي رواه] عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن طلحة بن عبيد الله بن كريب:
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا رُؤِيَ الشَّيْطَانُ [يَوْمًا] هُوَ أَصْغَرُ وَلَا أَذْخَرُ وَلَا أَغْيَطُ
 مِنْهُ فِي يَوْمٍ عَرَفَةَ، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لَمَّا رَأَى مِنْ تَنْزِيلِ الرَّحْمَةِ، وَتَجَاوَزِ اللَّهِ عَنْ
 الذُّنُوبِ الْعِظَامِ، إِلَّا مَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ، قِيلَ: وَمَا رَأَى يَوْمَ بَدْرٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟
 قَالَ: أَمَا إِنَّهُ قَدْ رَأَى جِبْرِيلَ يَزْعُ الْمَلَائِكَةَ». [٤٢٢/١ رقم (٢٤٥)].

قال عبد الملك: قد قال مَنْ لَا يَعْرِفُ ^(٢): معنى يَزْعُ الْمَلَائِكَةَ: يَكْفُهُمْ،
 وَلَيْسَ كَمَا قَالَ، لَوْ كَانَ: رَأَهُ يَكْفُهُمْ لَرَأَى مَا يُحِبُّ، لَكِنَّهُ رَأَهُ يُعْبِيهِمْ لِلْقِتَالِ؛
 وَالْمُعْبِي يُسَمَّى وَازِعًا ^(٣)، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ^(٤) [٦٣]: ﴿وَحِشْرَ لِسُلَيْمَانَ

(١) في الأصل: «أراد».

(٢) يقصد به أبا عبيد القاسم بن سلام، قَالَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ٢٢٨/٢ «الْوَاِزِعُ: الَّذِي يَكْفُ
 النَّاسَ وَيَمْنَعُهُمْ مِنَ الشَّرِّ». وَلَا شَكَّ أَنَّ أَبَاعْبِيدَ أَعْلَمُ وَأَعْرَفُ مِنَ الْمُؤَلِّفِ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ. وَفِي
 جُمُهِرَةِ اللَّغَةِ: ٨١٨ «الْوَاِزِعُ الَّذِي يَتَقَدَّمُ الصَّفَّ فِي الْحَرْبِ فَيُصْلِحُهُ، وَيُرَدُّ الْمُتَقَدِّمُ إِلَى مَرْكَزِهِ».

(٣) في الأصل: «وازع».

(٤) سورة النمل: الآية: ١٧. جَاءَ فِي مَجَازِ الْقُرْآنِ لِأَبِي عُبَيْدَةَ: ٩٢/٢ «أَي: يَدْفَعُونَ فَيَسْتَحِثُّ
 آخِرَهُمْ وَيُحْبِسُ أَوَّلَهُمْ» وَقَرِيبٌ مِنْهُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٢٨٩/٢، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ
 لِإِعْرَابِهِ لِلزُّجَاجِ: ١١٢/٤، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ: ٢٧٦/٢، وَالْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ
 لِابْنِ عَطِيَّةَ: ١٨٣/١١، وَزَادَ الْمَسِيرُ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ: ١٦٠/٦، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ: ١٦٨/١٣،
 وَالذَّرُّ الْمَصُونُ: ٥٨٢/٧.

جُنُودٍ مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ وَالطَّيْرِ فَهُمْ يُوزَعُونَ ﴿١٧﴾ تَأْوِيلُهُ: يُحْبَسُ أَوَّلُهُمْ عَلَى آخِرِهِمْ، وهو من التَّعْبِيَةِ ما هو .

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وفيه وَجْهٌ ثَانٍ: أَنَّ «الْوَزَعَ» الذي يَكْفُ النَّاسَ وَيَمْنَعُهُمْ مِنَ الشَّرِّ، ومنه حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ - حينَ اشْتَكَيْ إِلَيْهِ بَعْضُ عُمَّالِهِ وَقِيلَ: أَقْدَنَّا مِنْهُ - فَقَالَ: «أَنَا [لَا] أُقِيدُ [مِنْ] مَنْ وَزَعَهُ اللَّهُ»^(١).

قال عبد الملك: الْوَزَعَةُ: جَمَاعَةُ الْوَزَاعِ الذي يَكْفُ النَّاسَ وَيَمْنَعُهُمْ مِنَ الشَّرِّ، تقولُ منه: وَزَعْتُهُ وَأَنَا أَزَعُهُ وَزَعَا، وقد انْزَعْتُ أَنَا: إِذَا كَفَفْتُ، ومنه حديثُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ حينَ قَالَ: ^(٢) لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ وَزَعَةٍ، يَعْنِي: مِنْ وُلَاةٍ

(١) هذا لفظه في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ٢٢٨/٢ وجاء في إعراب القراءات وعللها لابن خالويه: ٢٧٦/٢، وشرح مقصورة ابن دُرَيْدٍ له: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عن ثعلبٍ، عن ابن الأعرابي: أَنَّ رَجُلًا شَتَمَ أَبَا بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - فِي وَجْهِهِ فَلَطَمَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالُوا لِأَبِي بَكْرٍ: اقْتَصِ لَنَا، فقال: إِنِّي لَا أَقْتَصُّ مِمَّنْ وَزَعَهُ اللَّهُ. وقال ابن خالويه أيضاً: «وَشَبَّهَ بِهِذَا أَنَّ عَلِيًّا - صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ - لَطَمَ رَجُلًا فَشَجَّهُ فَشَكَا عَلِيًّا إِلَى عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَدَعَا عَلِيًّا وَقَالَ: مَا أَرَدْتُ مِنْ هَذَا؟ فقال: إِنِّي رَأَيْتُهُ يُسَارُّ أَمْرَأَةً خَاصٍ مِنْ خَوَاصِّ اللَّهِ، فقال عمر: إِنَّ اللَّهَ عَيَّنَّا فِي أَرْضِهِ، وَإِنَّ عَلِيًّا عَيْنُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، أَي: خَاصَّتِهِ. وفي خبر آخر قال: لَمْ لَطَمْتَهُ يَا أَبَا الْحَسَنِ؟ قال: رَأَيْتُهُ يَنْظُرُ إِلَى حَرَمِ الْمُسْلِمِينَ فِي الطَّوَافِ فَقَالَ لِلْمَلْطُومِ: وَقَعْتَ عَلَيْكَ عَيْنٌ مِنْ عَيْنِ اللَّهِ تَعَالَى».

(٢) قال ابن خالويه في إعراب القراءات: ٢٧٦/٢ «وكان الحسن البصريُّ قد تقلَّدَ الْقَضَاءَ فقال: لَا يَقْرِبُنِي عَوْنٌ وَلَا مَنْكَبٌ وَلَا شُرْطِيٌّ - وَالْمَنْكَبُ: عَوْنُ الْعَرِيفِ، وقيل: الْمَنْكَبُ قَوْمُ الْعَرِيفِ - فَازدحم النَّاسُ عَلَى الْحَسَنِ فَقَالَ: لَا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ وَزَعَةٍ، وبعث إلى السُّلْطَانِ حَتَّى أَمَدَّهُ بِالْأَعْوَانِ».

يَكْفُونَهُمْ وَيَمْنَعُونَهُمْ مِنَ الشَّرِّ. ومنه حَدِيثُ مَالِكٍ، عن عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: ^(١) «مَا يَرَعُ اللَّهُ النَّاسَ بِالْسلْطَانِ أَكْثَرُ مِمَّا يَرَعُهُم بِالْقُرْآنِ» يَعْنِي: يَكْفُهُمْ. وَقَالَ الشَّاعِرُ: ^(٢)

وَقَدْ لَاحَ فِي عَارِضِكَ الْمَشِيءُ بٌ وَمِثْلُكَ بِالشَّيْبِ قَدْ يُوزَعُ
يعني: قد يُكْفُ.

قال عبدُ الملك: وفيه وجهٌ ثالثٌ؛ قوله [عَزَّ وَجَلَّ] ^(٣): ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ يعني: أَلْهِمْنِي.

- وسألنا عبدَ الملكَ بنَ حبيبٍ عن شرح (السَّرْحَةِ) في حديثِ مالكٍ عن ابنِ عمر ^(٤)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كُنْتَ بَيْنَ الْأَخَشَبَيْنِ مِنْ مَنَى وَنَفَخَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ فَإِنَّ هُنَاكَ وَادِيًا يَقَالُ لَهُ: السَّرَرُ، بِهِ سَرْحَةٌ سُرٌّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا» [١/٤٢٤ رقم (٢٤٩)].

قال عبدُ الملك: أَمَّا السَّرْحَةُ: فَصِنْتُ مِنَ الشَّجَرِ مَعْرُوفٌ ^(٥) مِنْ شَجَرِ

= ويُراجع: النهاية: ١٨٠/٥، وتفسير القرطبي: ١٦٨/١٣، وفيه: «وقال ابنُ عَوْنٍ: سمعتُ الحسنَ يقول - وهو في مجلسِ قضاائه لما رأى ما يصنع الناس - : «والله ما يُصلح هؤلاء الناس إلا وَزَعَةً. وقال الحسنُ أيضاً: لا بُدَّ لِلنَّاسِ مِنْ وَازِعٍ...».

(١) يُراجع: تفسير القرطبي: ١٦٨/١٣، عن ابنِ القاسم عن مالكٍ مع اختلاف لفظه، وهو أيضاً في الدرِّ المصنوع: ٥٨٢/٧، ويُراجع: النهاية: ١٨٠/٥.

(٢) لم أقف على البيت.

(٣) سورة النمل: الآية: ١٩.

(٤) يراجع سنده في «الموطأ».

(٥) جاء في اللسان: (سرح) - عن أبي حنيفة الدِّينَوْرِيِّ صاحبِ كتابِ النَّبَاتِ -: «السَّرْحَةُ: دَوْحَةٌ محلَّلٌ، واسعةٌ، يَحُلُّ تَحْتَهَا النَّاسُ فِي الصَّيْفِ، وَيَبْتَثُونَ تَحْتَهَا الْبُيُوتَ، وَظِلُّهَا صَالِحٌ قَالَ الشَّاعِرُ: =

المَشْرِقِ، وَلَيْسَ يَكُونُ بِالْأَنْدَلُسِ، وَكَثِيرُ السَّرْحَةِ: سَرْحٌ، وَالسَّرْحُ لَا يَعْبَلُ كَمَا لَا يَعْبَلُ الْأَنْزُجُ^(١) وَالزَّيْتُونُ وَالْبَلُوطُ^(٢) وَأَشْبَاهُهُ مِنَ الشَّجَرِ الَّذِي لَا يَعْبَلُ،

فَيَا سَرْحَةَ الرُّكْبَانِ ظُلُّكَ بَارِدٌ وَمَاؤُكَ عَذْبٌ لَا يَحِلُّ لِوَارِدٍ =
وَالسَّرْحُ: شَجَرٌ كَبِيرٌ عَظَامٌ طَوَالٌ، لَا يُرْعَى وَإِنَّمَا يُسْتَظَلُّ فِيهِ وَيَنْبُتُ بَنَجْدٍ فِي السَّهْلِ وَالْغَلِظِ، وَلَا يَنْبُتُ فِي رَمْلٍ وَلَا جَبَلٍ، وَلَا يَأْكُلُهُ الْمَالُ إِلَّا قَلِيلًا، وَلَهُ ثَمَرٌ أَصْفَرٌ، وَاحِدَتُهُ سَرْحَةٌ. . .
وَنَصُّ اللِّسَانِ هَذَا مِنَ الْمُحْكَمِ لابن سَيِّدَةَ: ١٣٥/٢، ويراجع: العين: ١٣٧/٣، ومختصره: ٢٧٥/١، وجمهرة اللغة: ٥١٢، وتهذيب اللغة: ٢٩٨/٤، قال: «وأخبرني المنذريُّ، عن أبي الهيثم أَنَّهُ قَالَ: السَّرْحُ: كُلُّ شَجَرٍ لَا شَوْكَ فِيهَا. . . قَالَ: وَالْعَرَبُ تَكْنِي عَنِ الْمَرْأَةِ بِالسَّرْحَةِ النَّائِبَةِ عَلَى الْمَاءِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُوصِلِيُّ]:
يَا سَرْحَةَ الْمَاءِ قَدْ سُدَّتْ مَوَارِدُهُ أَمَا إِلَيْكَ طَرِيقٌ غَيْرُ مَسْدُودٍ
لِحَائِمٍ حَامٍ حَتَّى لَا حَرَكَ بِهٍ مُخْلًا مِنْ طَرِيقِ الْوَرْدِ مَرْدُودٍ
كُنَى بِالسَّرْحَةِ النَّائِبَةِ عَلَى الْمَاءِ عَنِ الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهَا حَبِئَتْ أَحْسَنَ مَا تَكُونُ». (١)
جاء فِي اللِّسَانِ (تَرْج): «الْأَنْزُجُ: مَعْرُوفٌ، وَاحِدَتُهُ: تُرْنَجَةٌ وَأَنْزُجَةٌ، قَالَ عُلُقَمَةُ بْنُ عَبْدِ
[ديوانه: ٥١]:

يَحْمِلُنْ أَنْزُجَةً نَضَحَ الْعَبِيرُ بِهَا كَأَنَّ تَطْيَابَهَا بِالْأَنْفِ مَشْمُومٌ
وَحَكِي أَبُو عُبَيْدَةَ: تُرْنَجَةٌ وَتُرْنُجٌ. . . أَقُولُ - وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادٌ -: هِيَ فَاكِهَةٌ طَيِّبَةُ الطَّعْمِ
وَالرُّيْحِ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْأَنْزُجَةِ طَعْمُهَا طَيِّبٌ وَرِيحُهَا
طَيِّبٌ. . . وَتُزْرَعُ بِكَثْرَةٍ فِي بِلَدَتِنَا عُنَيْزَةَ، وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْبُرْتَقَالِ، وَهِيَ أَكْبَرُ مِنْهُ حَجْمًا،
حَامِضَةٌ الطَّعْمِ، غَلِيظَةُ الْقَشْرِ، كَثِيرَةُ اللَّبِّ». (٢)
فِي اللِّسَانِ: (بَلَط) «الْبَلُوطُ: ثَمَرُ شَجَرٍ يُوَكَّلُ وَيَدْبَغُ بِقَشْرِهِ» وَفِي الْأَنْسَابِ لِأَبِي سَعْدٍ
السَّمْعَانِيِّ: ٢٩٨/٢ «(الْبَلُوطِيُّ) بَفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ وَضَمِّ اللَّامِ الْمَشْدُودَةِ وَفِي آخِرِهَا الطَّاءُ
الْمَهْمَلَةُ: هَذِهِ النُّسْبَةُ إِلَى الْبَلُوطِ، وَهُوَ شَجَرٌ يَحْمَلُ شَيْئًا يَأْكُلُهُ الزُّهَادُ. . . أَمَّا عَالَمُ
الْأَنْدَلُسِ وَزَاهِدُهَا الْإِمَامُ، الْعَلَامَةُ، الْوَرَعُ، أَبُو الْحَكَمِ مُنْذِرُ بْنُ سَعِيدِ الْبَلُوطِيِّ (ت ٣٥٥هـ)
فَيَنْسَبُ إِلَى (فَخَصِ الْبَلُوطِ) مَوْضِعٍ بِجِهَةِ قَرْطَبَةَ.

وَمَعْنَى لَا يَعْبَلُ: لَا يَتَسَاقَطُ وَرَقُهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «سُرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا» فَقَدْ قِيلَ: قُطِعَتْ سُرُرُهُمْ؛ أَيْ: وَلِدُوا تَحْتَهَا، يَعْنِي: أَنَّهَا كَانَتْ مَسْكَنًا وَمَحِلَّةً لِلنَّبِيِّاءِ، وَكَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: ^(١) بُشِّرُوا تَحْتَهَا بِمَا يَسُرُّهُمْ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَبِهِ أَقُولُ، إِنَّهُ مِنَ الشُّرُورِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

حِينَ ذَكَرَ أَبَا ذَرٍّ فَقَالَ: «فَإِذَا بِالنَّاسِ مُنْقَصِينَ عَلَى رَجُلٍ» [١/٢٥٥ رقم (٢٥٢)].

قال عبد الملك: يعني: مُزْدَحِمِينَ عَلَيْهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَضَاغَطْتُ عَلَيْهِ، يَعْنِي: فَزَاخَمْتُ عَلَيْهِ ^(٢).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح [٦٤]

الذي جَرَى فِي كِتَابِ مَالِكٍ فِي الْحَجِّ مِنْ ذِكْرِ التَّلْبِيَةِ مَا مَعْنَاهَا وَمَعْنَى (لَبَّيْكَ) فَقَالَ: مَعْنَى التَّلْبِيَةِ: الْإِجَابَةُ، وَمَعْنَى لَبَّيْكَ: أَجَبْتُكَ، وَإِنَّمَا كَانَ أَصْلُ التَّلْبِيَةِ فِي الْحَجِّ مِنْ قَوْلِ اللَّهِ [عَزَّ وَجَلَّ] فِي كِتَابِهِ لِإِبْرَاهِيمَ خَلِيلِهِ: ^(٣) ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ فَمَنْ حَجَّ لَبَّى مُجِيبًا لِدَعْوَةِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ اللَّهِ، فَقَالُوا: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، أَيْ: أَجَبْنَاكَ اللَّهُمَّ أَجَبْنَاكَ ^(٤).

(١) فِي الْأَصْلِ: «يَقُولُ مَالِكٌ».

(٢) جَاءَ فِي النِّهَايَةِ لِابْنِ الْأَثِيرِ: ٧٣/٤ «مِنْ الْقَضْفِ: الْكَسْرُ وَالْدَّفْعُ الشَّدِيدُ لِفُرْطِ الزَّحَامِ».

(٣) سُورَةُ الْحَجِّ: آيَةُ: ٢٧.

(٤) هَذِهِ اللَّفْظَةُ كَثِيرَةٌ الْوُرُودِ فِي الْكُتُبِ مَشْرُوحَةً فِيهَا وَمَعْنَاهَا: إِجَابَتِي لَكَ يَا رَبِّ، مَأْخُذَةٌ مِنْ لَبَّ بِالْمَكَانِ وَاللَّبَّ بِهِ: إِذَا أَقَامَ بِهِ، وَتُسْتَعْمَلُ عَلَى لَفْظِ التَّنْيَةِ فِي مَعْنَى التَّكْرِيرِ أَيْ: إِجَابَةً لَكَ بَعْدَ إِجَابَةٍ، وَإِعْرَابُهَا مُصَدَّرٌ مُنْصَوِّبٌ بِعَامِلٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا. يَرَاجِعُ: غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: =

(شرحُ غريبِ كتابِ الجِهَادِ)^(١)
(من مُوطَّأ مالِكِ بنِ أنسٍ رحمه الله)

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالِكِ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ،
فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ فَمَا
أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهَا قَطَعَتْ
طِيلَهَا فِي ذَلِكَ فَاسْتَنْتَ شَرْفًا أَوْ شَرَفَيْنِ كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاهَا حَسَنَاتٌ لَهُ، وَلَوْ
أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَرُدَّ أَنْ يَسْقِيَ بِهِ، كَانَ ذَلِكَ لَهُ حَسَنَاتٌ، فَهِيَ لَهُ
أَجْرٌ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَعَقُّفًا، وَلَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا فِي ظُهُورِهَا،
فَهِيَ لَهُ سِتْرٌ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً، وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ
وَزْرٌ» [٢/ ٤٤٤ رقم (٣)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَأَطَالَ لَهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ» فَإِنَّ الرَّوْضَةَ

= ٨٨/٣، وغريب ابن قتيبة: ٢٢٠/١، والغريبين: ١٦٦٦، وغريب ابن الجوزي: ٣١٠/٢،
والنَّهْيَاة لابن الأثير: ٢٢٢/٤ ومُراجِع: الفَاخِر: ٤، وَتَهْلِيْب الْأَلْفَاظ: ٤٤٧، وَالْإِتْبَاع:
٥٤، وَالزَّاهِر لابن الأَنْبَارِي: ١٩٦/١. . . وَغَيْرَهَا.

(١) الموطأ رواية يحيى: ٤٤٣/٢، ورواية أبي مُصْعَبٍ: ٣٧٧/١، ورواية محمد بن الحسن:
١٠٧، ورواية سُؤَيْدٍ: ٣٤٥، وَالاسْتِذْكَارُ لِأَبِي عَمْرٍ: ٧/١٤، وَالتَّعْلِيْقُ عَلَى الْمُوطَّأ لِأَبِي
الْوَلِيدِ الْقَوْشَقِيِّ: ٣٣٣/١، وَالْمُنْتَقَى لِأَبِي الْوَلِيدِ: ١٥٩/٣، وَالْقَبَسُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ٥٧٩،
وَتَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ: ٢/٢، وَشَرْحُ الزُّرْقَانِي: ٢/٢ أَيْضًا، وَكُشْفُ الْمُغْطَى: ٢١٦.

ما تناوَلَ الفرسُ في طِيلِهِ^(١). والمَرْجُ: المَمْدُودُ المَهْمَلُ فيه. وأَمَّا قَوْلُهُ: «فَاسْتَنْتَ» فَمَعْنَاهُ: أَقْبَلْتُ وَأَدْبَرْتُ تَجَرِي وَتَمَرَحُ^(٢). وأَمَّا قَوْلُهُ: «رَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَعَقُّفًا» فيعني بالتَّغْنِي: الاستِغْنَاءُ بها عن النَّاسِ^(٣)، تقولُ منه: قد تَغْنَيْتُ تَغْنِيًا، وَتَغَانَيْتُ تَغَانِيًا، وَاسْتَغْنَيْتُ اسْتِغْنَاءً، عَلَى مِثَالِ تَفَعَّلْتُ، وَتَفَاعَلْتُ وَاسْتَفَعَلْتُ، كُلُّ ذَلِكَ مِنْ تَصَارِيْفِ الْكَلَامِ، قَالَ أَعْشَى بَكْرٍ: ^(٤)

وَكُنْتُ امْرَأً زَمَنًا بِالْعِرَا قِ عَفِيفَ الْمُنَاحِ طَوِيلَ التَّغْنِ

وَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ حَبْنَاءَ التَّمِيمِيُّ يُعَاتِبُ أَخَاهُ: ^(٥)

(١) الطَّيْلُ: الحبل الذي يربط به الفرس.

(٢) اللِّسَانُ (سنن) وقد تقدم مثل ذلك.

(٣) يُراجع: غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٧٢/٢ والنِّهَايَةُ: ٣/٣٩١، والعَيْنُ: ٨/٤٥٠، ومختصره: ١/٥١٢، وتهذيب اللغة: ٨/٢٠١، ومجمل اللغة: ٦٨٧، والصُّحاح، واللِّسَان، والتَّاج: (غني).

(٤) ديوانه (الصُّبْحِ المُنِير): ٢٢ وهو في غريب الحديث لأبي عُبَيْدٍ: ١٧٢/٢، وتهذيب اللغة: ٨/٢٠١، والمُخَصَّص: ٢/٢٧٦، واللِّسَان: (غني).

(٥) نسبة أَبُو عُبَيْدٍ في غريب الحديث: ١٧٢/٢ إلى الْمُغِيرَةِ بْنِ حَبْنَاءَ كما ذكر المؤلف، وهو مصدره، وهو له أيضاً الصُّحاح واللِّسَان (غني) وقد اختلف الرُّوَاةُ في نسبه اختلافاً كبيراً فنسب إلى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي دِيْوَانِهِ: ٩٠، وإلى الْأَبِيرِدِ الرُّبَاحِيِّ يَخَاطِبُ حَارِثَةَ بْنَ زَيْدٍ فِي شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: ٥٥٥، عن ابن الأعرابي في «نوادره» وكذا هو في الأغاني أيضاً: ٨٤/١٣. وفي بهجة المجلس: ٧٠٩ نسبة إلى جَرِيرٍ، وهو في ديوانه: ٨٠/١ وينسب إلى الْأَعْشَى فِي دِيْوَانِهِ: ٢٦١، إلى سَيَّارِ بْنِ هُبَيْرَةَ بْنِ رَبِيعَةَ فِي ذِيْلِ الْأَمَالِيِّ، وهو في طبقات ابن المعتز: ١٥٥ ضمن قصيدة لُصْبِيبِ الْأَصْغَرِ المعروف بِ«أَبِي الْحَجَنَاءِ» عَرَفْتُ بِهِ قَبْلَ صَفْحَاتِ خَلْتُ يُرَاجِعُ هُنَاكَ. وفي «حماسة ابن الشَّجَرِيِّ»، و«ربيع الأبرار» لِلزُّمَخْشَرِيِّ أَنَّهَا لِلْفَضَّلِ بْنِ السَّائِبِ، وهو مع نسبته إلى كُلِّ شَاعِرٍ ضَمِنَ أَيْبَاتٍ أُخَرَّ قَالَهَا الشَّاعِرُ بِمُنَاسَبَةِ عِتَابٍ مُفَصَّلٍ فِي الْمَصَادِرِ الْمَذْكُورَةِ وَغَيْرِهَا، وَرَبَّمَا تَنَازَعَ =

=

الآبيات أو القصيدة أكثر من شاعر. والآبيات التي فيها الشاهد تُنسب إلى المغيرة بن حبياء في معابة طلحة الطلحات، لا في معابة أخيه كما ذكر المؤلف، وهو طلحة بن عبد الله بن خَلَفِ الخُزَاعِي المعروف بـ «طلحة الجود» و «طلحة الخير» و «طلحة الفياض» و «طلحة الطلحات» وكان من أجواد العرب وشجعانهم، وكبار قاداتهم، كان والياً على سجستان وبها مات سنة ٦٥، فقال عبيد الله بن قيس الرقيات يرثيه:

رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

وكان طلحة أعور، ذهبت عينه بسمرقند، له أخبار مفصلة في المحبر: ١٥٦، والمعارف: ٢٢٨، والخزاعة: ٣/ ٣٩٤.

ومن أبيات القصيدة - كما جاء في شعر المغيرة الذي جمعه الدكتور نوري حמודي القيسي في شعراء أمويون: ١٠٧ -:

أَرَانِي إِذَا أَمَلْتُ مِنْكَ مَحَابَّةً	لَتُمِطِرَ بِي عَادَتٌ عَجَاجاً وَسَافِياً
إِذَا قُلْتُ جَادَتْنِي سَمَاوُكَ يَأْمَنَتْ	شَايِبِيهَا أَوْ بَاسَرَتْ عَنْ شَمَالِيَا
وَأَذَلَّتْ دَلَوِي فِي دِلَاءٍ كَثِيرَةٍ	فَأَبْنَى مِلَاءٍ غَيْرَ دَلَوِي كَمَا هِيَا
وَلَسْتُ بِلَاقٍ ذَا حِفَاطٍ وَنَجْدَةٍ	مِنَ الْقَوْمِ حُرّاً بِالْخَسِيسَةِ رَاضِيَا
فَإِنْ تَدُنْ مِنِّي تَدُنْ مِنْكَ مَوَدَّتِي	وَإِنْ تَنَّا عَنِّي تَلْقَيْنِي عَنْكَ نَائِيَا

والمغيرة بن حبياء - وهو أبوه على الأرجح، وقيل: أمه - شاعرٌ محسنٌ ينتهي نسبه إلى حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم، لازم المهلب، وامتدحه بقصائد هي من عيون شعره، وله يقول:

إِنَّ الْمُهَلَّبَ فِي الْإِيَّامِ فَضَّلَهُ	عَلَى مَنَازِلِ أَقْوَامٍ إِذَا ذُكِرُوا
حَزَمَ وَجُودٌ وَإِيَّامٌ لَهُ سَلَفَتْ	فِيهَا يَعُدُّ جَسِيمُ الْأَمْرِ وَالْخَطَرُ
مَاضٍ عَلَى الْهَوْلِ مَا يَنْفَكُ مُرْتَحِلاً	أَسْبَابَ مُعْصِلَةٍ يَعْنِي بِهَا الْبَشَرُ

توفي المغيرة شهيداً في نصف سنة ٩١هـ.

كَلَانَا غِنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

وأما قوله: «ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها» فالرقاب: الحملان عليها والإنبات بـعطيَّتها في ذلك. والظهور: أن تحمل عليها وترجع إليه. وأن يغزوها. وأما قوله: «ونواء لأهل الإسلام» فيعني: مناة لهم، وعدة عليهم.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح قوله: (برحت بنا امرأة ابن أبي

الحقيق) [٦٥] في حديث مالك

الذي رواه عن ابن شهاب: «أن رسول الله ﷺ نهى الذين قتلوا ابن أبي الحقيق عن قتل النساء والولدان. قال: فكان رجل منهم يقول: برحت بنا امرأة ابن أبي الحقيق بالصباح، فأرفع عليها السيف ثم أذكرُ نهى رسول الله ﷺ فأكف، ولولا ذلك استرحنا منها» [٤٤٧/٢ رقم (٨)].

قال عبد الملك: فالمبرح من الأمر: المضر المؤذي، وهي كلمة

يُراجع: الأغاني: ٨٤/١٣ (دار الكتب) وغيره.

وفي شعر عبدالله بن معاوية بن جعفر:

رَأَيْتُ فَضِيلاً كَانَ شَيْئاً مُلَقَّافاً	فَكَشَفَهُ التَّمَحِيصُ حَتَّى بَدَأَ لِيَا
فَأَنْتَ أَخِي مَا لَمْ تَكُنْ لِي حَاجَةً	فَإِنْ عَرَضْتَ أَقْنَنْتُ أَنْ لَا أَحَالِيَا
فَلَا زَادَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ مَا	بَلَوْتُكَ فِي الْحَاجَاتِ إِلَّا تَمَادِيَا
فَلَسْتُ بِرَاءٍ عَيْنَ ذِي الْوُدِّ كُلِّهِ	وَلَا بَعْضَ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتَ رَاضِيَا
فَعَيْنُ الرُّضَا عَنْ كُلِّ عَيْنٍ كَلِيلَةٌ	وَلَكِنْ عَيْنُ السُّخْطِ تُبِيدِي الْمَسَاوِيَا
كَلَانَا غِنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ البيت

إلى غير ذلك من الأشعار التي على هذا الوزن والقافية أُدخِلَ فيها البيت المذكور، والله أعلم بحقيقة الحال.

تتصرف في أشياء متفرقة، تقول منها: هم مبرح، وضرب مبرح، وصباح مبرح، وحب مبرح، فالمبرح حيث ما وقع هو: البالغ المضر المؤذي^(١).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (التأثّل) في حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن سعيد: في سلب قتيل أبي قتادة حين قال: فابتعت بشميه مخرفاً في بني سلمة، فإنه لأول مال تأثّلت في الإسلام [٢/٤٥٥ رقم (١٨)].

قال عبد الملك: يعني اعتقدته في الإسلام، واتخذته أصلاً وعقدة من مال المتأثّل المعتقد للشيء والجامع^(٢) للشيء، وكل شيء له أصل قديم، أو جمع حتى يصير له أصل فهو متأثّل^(٣)، قال ليبد بن ربيعة: (٤)

لله نافلة الأجل الأفضل وله العلى وأثنت كل مؤثّل
وقال امرؤ القيس: (٥)

(١) يُراجع: الغريبن: ١/١٥٠ (ط) مصر، والنهاية: ١/١١٣، وجمهرة اللغة: ١/٢٧٤،

وتهذيب اللغة: ٥/٢٧، والصّحاح واللّسان والتّاج: (برج).

(٢) من هنا إلى آخر بيت الأعشى عن غريب أبي عبيد ١٠/١٩٢ بلفظه ما عدا بيت حسان.

(٣) في غريب أبي عبيد: «مؤثّل ومثأثّل» وفي «تهذيب اللغة»: «مؤثّل».

(٤) ديوان ليبد: ٢٧١، وهو في غريب الحديث: ١/١٩٢، وتهذيب اللغة: ١٥/١٣١،

واللسان: (أثّل).

(٥) ديوان امرؤ القيس: ٣٩، وقبله:

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال

ولكنما أسعى ولكنما أسعى البيت

والبيت في غريب أبي عبيد: ١/١٩٢، والإنصاف: ١/٤٨، والتبيين: ٢٥٧، وشرح

المفصل لابن يعيش: ١/٧٩، ٨/٥٧، والمعني: ٢٥٦، ٢٦٩، وشرح أبياته للبغدادى: =

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدُ الْمَائِلُ امْتَالِي
 وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ: (١)
 لَنَا حَرَّةٌ مَاطُورَةٌ بِجَبَالِهَا بَنَى الْعِرْزُ فِيهَا بَيْتَهُ فَتَأْتَلَا
 يَقُولُ: صَارَ أَضْلًا لِلْعِرِّ.

قال عبد الملك: وَأَثْلَةُ الشَّيْءِ: أَصْلُهُ، وقال الشاعر: (٢)
 أَلَسْتُ مُنْتَهِيًا عَنْ نَحْتِ أَثْلَتِنَا وَلَسْتُ ضَائِرَهَا مَا حَنَّتِ الْإِبِلُ

= ١٦٢/٢ واللسان (أثل).

(١) ديوانه: ٤٥/١ وروايته هناك: «فَتَأْتَلَا»

وفي القصيدة نفسها:

وَنَحْنُ الدُّرَى مِنْ نَسْلِ آدَمَ وَالدُّرَى تَرَبَّعَ فِيهَا الْمَجْدُ حَتَّى تَأْتَلَا
 ومما ينسب إلى حسان ديوانه: ٥٠٨/١
 وَرَثْنَا مِنَ الْبُهْلُولِ عَمْرٍو بْنِ عَامِرٍ وَحَارِثَةَ الْغَطْرِيفِ مَجْدًا مُؤْتَلَا
 (٢) هو الأعشى، ديوانه (الصباح المنير): ٤٦ وفيه:

أَبَا بُيُوتٍ أَمَا تَنْفَكُ تَأْتِكُلُ أَبْلَغُ يَزِيدَ بَنِي شَيْبَانَ مَا لُكَّةُ
 أَلَسْتُ مُنْتَهِيًا عَنْ تِلْكَ إِثْلَتِنَا وَلَسْتُ ضَائِرَهَا مَا أَطَّتِ الْإِبِلُ
 تُغْرِي بَنَى رَهْطَ مَسْعُودٍ وَإِخْوَتِهِ عِنْدَ اللَّقَاءِ فَتُرْدِي نُمَّ تَعْتَزِلُ
 لَأَعْرِفَنَّكَ إِنْ جَدَّ النَّفِيرُ بَنَى وَشُبَيْتِ الْحَرْبِ بِالطَّوَارِ وَأَحْتَمَلُوا
 كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَصْرَهَا وَأَوْهَى قَرْنَةُ الْوَعِلُ

ويزيد المذكور في الشعر هو يزيد بن مسهر الشيباني.

والشاهد في غريب أبي عبيد: ١٩٢/١ وهو هناك كرواية الديوان، وتهذيب اللغة:
 ١٣١/١٥ ومقاييس اللغة: ٥٩/١، واللسان والتاج: (أثل). وفي الاقتضاب في غريب
 الموطأ لليقزني: «وَالْأَثْلَةُ وَالْأَثْلَةُ - بتسكين الثاء وفتحها - أَصْلُ كُلِّ شَيْءٍ».

قال عبد الملك: والمَخْرَفُ: الحَائِطُ^(١) هُوَ الَّذِي عَنَى بِهِ أَبُو قَتَادَةَ فِي الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ نَفْسَ الْكَلِمَةِ: أَنَّ كُلَّ حَائِطٍ أَوْ جَنَانٍ أَوْ حَدِيقَةٍ فِيهَا شَجَرٌ لَهُ ثَمَرٌ مِنْ أَيِّ أَنْوَاعِ الثَّمَارِ كَانَ فَهُوَ مَخْرَفٌ، وَإِنَّمَا اشْتُقَّ اسْمُ الْخَرِيفِ مِنَ الْمَخْرَفِ؛ لِأَنَّ الثَّمَارَ تُخْتَرَفُ فِيهِ، أَيُّ: تُجْتَنَى فِيهِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك [٦٦]

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ يَوْمَ حُنَيْنٍ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمُرٍ تِهَامَةٍ نَعْمًا لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بِخَيْلًا، وَلَا جَبَانًا، وَلَا كَذَابًا. فَلَمَّا نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ فِي النَّاسِ فَقَالَ: أَذُوا الْخَائِطَ وَالْمِخِيطَ، فَإِنَّ الْغُلُولَ عَارٌ وَنَارٌ وَشَنَارٌ عَلَى أَهْلِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» [٤٥٧/٢ رقم ٢٢٢].

قال عبد الملك: أمّا قوله: «لَوْ أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ مِثْلَ سَمُرٍ تِهَامَةٍ نَعْمًا» قال: السَّمُرُ: شَجَرُ جِبَالِ مَكَّةَ^(٢) وما حَوْلَهَا وَهِيَ تِهَامَةٌ، وَالنَّعْمُ: الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ، وَالْأَنْعَامُ. وَأَمّا قوله: «أَذُوا الْخَائِطَ وَالْمِخِيطَ» فَإِنَّ الْخَائِطَ هَهُنَا:

(١) غريب أبي عبيد: ٨١/١، وغريب ابن قتيبة: ٤/٢، وغريب ابن الجوزي: ٢٧٤/١، والفائق: ٣٥٩/١، والنهاية: ٢٤/٢. وهو في تعليق الوقشي، وغريب اليفرنجى (الاقتضاب).
ويراجع: العين: ٢٥١/٤، ومختصره: ٤٥١/١، وجمهرة اللغة: ٥٨٨/١، وتهذيب اللغة: ٣٤٨/٧، ومجمل اللغة: ٢٨٤، والصباح واللسان والتاج: (مَخْرَف).

وقال اليفرنجى في الاقتضاب في غريب الموطأ: «المَخْرَفُ: النَّخْلُ، وقال ابن بكير: المَخْرَفُ: الْأَرْضُ يَزْرَعُهَا. قال الْأَصْمَعِيُّ: المَخَارِفُ: واحدها: مَخْرَفٌ، وهو جنى النَّخْلِ؛ لِأَنَّهُ يُخْتَرَفُ، أَيُّ: يُجْنَى... وقيل: المَخْرَفَةُ: سَكَّةٌ بَيْنَ صَفَيْنِ مِنْ نَخْلٍ يَخْتَرَفُ مِنْ أَيُّهَا شَاءَ، أَيُّ: يُجْنَى...».

(٢) في النهاية: ٣٩٩/٢ «السَّمُرُ مِنْ شَجَرِ الطَّلَحِ، وَالْوَالِدَةُ سَمُرَةٌ». أقول: هو شَجَرٌ مَعْرُوفٌ لَا يَزَالُ عَلَى تَسْمِيَّتِهِ.

الْحَيْطُ، وَالْمِخِيطُ [هي]: الإبرة، وقد تُسمَّى العربُ الإبرةَ الحِياطَ أيضاً ومنه قوله عزَّ وجلَّ: ^(١) ﴿حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ تقولُ في ثَقْبِ الإبرة: السَّمُّ، والثَّقْبُ، والحِياطُ: الإبرة، والخِياطُ أيضاً - في كلام العرب - الحُيوطُ، وهو الذي أرادَ رسولُ الله ﷺ في هذا الحديث حينَ قال: «أدوا الحِياطَ والمِخِيطَ» فسَمَّى الإبرة: المِخِيطَ، وسَمَّى الحُيوطَ: الخِياطَ ^(٢). وأمَّا قوله: «فإنَّ الغُلُولَ عَارٌ وَنَارٌ وَشَنَارٌ» فالشَّنَارُ: العَيْبُ. يقولُ: فإنَّ الغُلُولَ نارٌ في الآخِرَةِ وَعَارٌ وَعَيْبٌ في الدُّنْيَا ^(٣).

- وسألنا عبدَ الملك بن حبيبٍ عن (السَّهْمِ العائِرِ) في حديثِ مالكٍ في مدْعَمٍ حينَ ذَكَرَ أَنَّ رسولَ الله ﷺ كان بوادي القرى فينبأ مدْعَمٌ يَحْطُ رَحْلَ رسولِ الله ﷺ إذ جاءه سَهْمٌ عائِرٌ فأصابه فقتله [٤٥٩/٢ رقم (٢٥)].

(١) سورة الأعراف: الآية: ٤٠ وفي الآية قراءة أخرى هي: - «حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ». قال ابن الجوزي في زاد المسير: ١٩٧/٣ عن ابن الأنباري قال: «وقد روى شهر بن حوشب عن ابن عباس أنه قرأ: - «حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ» - بضم الجيم وتشديد الميم، وقال: هو القَلَسُ الغَلِيطُ». أقول: في اللسان: (قَلَسٌ) «حَبَلٌ غَلِيطٌ». قال ابن الجوزي: «وهي قراءة أبي رزين، ومجاهد، وابن مُحَيِّصٍ، وأبي مجلز، وابن يعمر، وأبان عن عاصم» وزاد غير: الشعبي، وأبو رجاء، ومالك بن الشَّخِير، يراجع: المحتسب: ٢٤٩/١، وتفسير القرطبي: ٢٠٧/٧، والبحر المحيط: ٢٩٧/٤.

(٢) تهذيب اللغة: ٥٠١/٧، والنهاية: ٩٢/٢.

(٣) تهذيب اللغة: ٣٤٠/١١ عن أبي عبيد في غريب الحديث: ٤٢٩/٤، وأنشد أبو عبيد: للقطامي: [ديوانه: ١٤٢].

وَنَحْنُ رَعِيَّةٌ وَهُمْ رُعَاةٌ وَلَوْلَا رَعِيَّتُهُم شَنَّعَ الشَّنَارُ

وبراجع: الفائق: ١٦٥/٢ واللسان: (شَنَر) وأنشدا بيتَ القطامي، المذكور وفي تعليق الوقشي والاقضاب لليقرني مزيدٌ فائدة فراجعها هناك إن شئت.

قال عبد الملك: السهم العائر: ^(١) السهم الذي لا يعرف راميه، فإذا عرف راميه فليس بعائر، وكذلك السهم الغرب أيضاً هو مثل العائر. ^(٢)

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الكلم) في حديث مالك الذي رواه عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفسي بيده لا يكلم أحد في سبيل الله - والله أعلم بمن يكلم في سبيله - إلا جاء يوم القيامة وجرحه يتعب دماً، اللون لون دم، والريح ريح مسك» [٤٦١/٢ رقم (٢٩)].

قال عبد الملك: الكلم هو الجرح، فمعنى يكلم: يجرح، والكثير من الكلم: كلوم ^(٣).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الجمع) في حديث مالك الذي رواه [٦٧] عن رسول الله ﷺ حين ذكر الشهداء فقال: «الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله؛ المطعون شهيد، والغرق شهيد، وصاحب

(١) في تعليق الوقشي: «وهو مأخوذ من قولهم: عار الفرس: إذا أفلت».

(٢) جاء في اللسان (غرب): «وأصابه سهم غرب وغرب: إذا كان لا يدري من رماه. وقيل: إذا أتاه من حيث لا يدري، وقيل: إذا تعمد به غيره فأصابه، وقد يوصف به، وهو يسكن ويحرك ويضاف ولا يضاف، وقال الكسائي والأصمعي: بفتح الراء، وكذلك سهم غرض... وقيل: هو بالشكون: إذا أتاه من حيث لا يدري، وبالفتح: إذا رماه فأصاب غيره. وقال ابن الأثير والهروي: لم يثبت عن الأزهري إلا الفتح». ويراجع: تهذيب اللغة: ١١٤/٨، والغريين للهروي: ١٣٦٣، والنهاية لابن الأثير: ٣/٣٥٠، والتاج: (غرب).

(٣) في التعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: «وجمع كلام وكلوم» ومثله في «الاقطصاب في غريب الموطأ» لليفرني وأنشد لجرير [ديوانه: ٢١٩]:

تَوَاصَتْ مِنْ تَكَرُّمِهَا قُرَيْشٌ بَرَدَ الْخَيْلِ دَامِيَةَ الْكُلُومِ

ذاتِ الجَنبِ شَهِيدٌ، والمَبْطُونُ شَهِيدٌ، والحَرِيقُ شَهِيدٌ، والذي يَمُوتُ تحتَ
الْهَدَمِ شَهِيدٌ، والمَرَأَةُ تَمُوتُ بِجُمُعٍ شَهِيدٌ. [١/٢٣٣ رقم (٣٦)]^(١).

قال عبدُ الملِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «المَرَأَةُ تَمُوتُ بِجُمُعٍ» فيعني أَنَّ تَمُوتَ وفي
بَطْنِهَا جَنِينٌ^(٢)، قَالَ الشَّاعِرُ - وهو يَذْكُرُ مَاءَ وَرَدَهُ -: ^(٣)

وَرَدْنَاهُ فِي مَجْرَى سُهَيْلٍ يَمَانِيَا بِصُغْرِ الْبُرَى مِنْ بَيْنِ جُمُعٍ وَخَادِجٍ
فَالْخَادِجُ: النَّاقَةُ الَّتِي أَلْقَتْ وَلَدَهَا، وَالْجُمُعُ: الَّتِي فِي بَطْنِهَا وَلَدُهَا،
فَجَائِزٌ أَنْ تَقُولَ: امْرَأَةٌ جُمُعٌ: إِذَا كَانَتْ حَامِلًا تَامًّا حَمْلُهَا، وَجَائِزٌ أَنْ تَقُولَ

(١) هذا الحديث من كتاب الجنائز في الموطأ؟

(٢) كلام أبي عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ أَكْثَرُ وَضُوحًا وَتَفْصِيلًا مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ . قَالَ: قَالَ أَبُو زَيْدٍ: يَعْنِي أَنَّ تَمُوتَ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ مِثْلَ ذَلِكَ، قَالَ: وَيُقَالُ أَيْضًا بِجُمُعٍ، وَلَمْ يَقُلْ إِلَّا الْكَسَائِيُّ، وَقَالَ غَيْرُهُمَا: وَقَدْ تَكُونُ الَّتِي تَمُوتُ بِجُمُعٍ: أَنْ تَمُوتَ وَلَمْ يَمْسُهَا رَجُلٌ لِحَدِيثٍ آخَرَ يَرَوِي عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مَرْفُوعًا: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ بِجُمُعٍ لَمْ تَطْمُثْ دَخَلَتْ الْجَنَّةَ» . . . ثُمَّ ذَكَرَ الشَّاهِدُ الْآتِي، وَالشَّاهِدُ وَمَا بَعْدَهُ فِي كِتَابِنَا هُوَ نَفْسُهُ كَلَامُ أَبِي عُبَيْدٍ مَعَ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ . وَيُرَاجَعُ فِي شَرْحِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: الْغَرِيبِينَ: ٣٩٦/١ (ط) مِصْرَ، ٣٧٨/١ (ط) الْهِنْدَ وَغَرِيبَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ١٧١/١، وَالنَّهْأَةَ: ٢٩٦/١. وَهُوَ فِي الْعَيْنِ: ٢٤٠/١، وَمَخْتَصَرُهُ: ١٠٥/١، وَجَمْعُهَا اللَّغَةُ: ٤٨٤/١، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٣٩٩/١، وَمَجْمَعُ اللَّغَةِ: ١٩٨/١، وَالْمُحْكَمُ: ٢١٢/١، وَالصُّحَااحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (جَمْعٌ).

(٣) الْبَيْتُ لِذِي الرُّمَّةِ فِي دِيْوَانِهِ: ١٨٥٢ (مِلْحَقَاتُ الدِّيْوَانِ) عَنْ الْفَائِقِ لِلزُّمَخْشَرِيِّ: ٢١١/١، وَهُوَ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَتَهْذِيبِ اللَّغَةِ، وَ«الْمُحْكَمِ»، وَ«اللِّسَانِ» . . . وَغَيْرِهَا غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وَفِيهَا (بُصْعَرُ الْبُرَى) وَفِي الْمَحْكَمِ: (بُصْعَرُ الْوَرَى) وَلَمْ أَجِدْ مِنْ شَرْحِهَا، وَالْبَيْتُ فِي وَصْفِ الْإِبِلِ، وَلَعَلَّ صَحَّةَ الْعِبَارَةِ فِي الْبَيْتِ «بُصْفَرُ الْبُرَى». وَ(الْبُرَى) «جَمْعُ الْبُرَةِ وَهِيَ الْحَلْقَةُ فِي أَنْفِ الْبَعِيرِ». وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ: هِيَ الْحَلْقَةُ مِنْ صُفْرِ أَوْ غَيْرِهِ تُجْعَلُ فِي لَحْمِ أَنْفِ الْبَعِيرِ كَذَا فِي اللِّسَانِ: (بُرَى).

أَيْضاً فِي الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ: هِيَ بِجُمُعٍ، وَبِهَذَا اللَّفْظِ جَرَى الْحَدِيثُ، وَالْآخِرُ أَفْصَحُ^(١). وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَالْمَطْعُونُ شَهِيدٌ» فَيَعْنِي الَّذِي يَمُوتُ فِي الطَّاعُونِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن (الكريمة) في حديث مالك الذي رواه عن يحيى بن سعيد، [عن]^(٢) معاذ بن جبل [أنه] قال: «الغزو غزوان؛ فغزو تنفق فيه الكريمة ويُبَاشِرُ فيه الشريك». قال عبد الملك: الكريمة: الذهب والفضة^(٣). والشريك: الرقيق.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الزوجين) في حديث مالك الذي رواه عن ابن شهاب [عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبي هريرة:] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ يَا عَبْدَ اللَّهِ هَذَا خَيْرٌ» [٢/٤٩٦ رقم (٤٩)].

(١) ما ذكره المؤلف ههنا غير واضح، فلعل نقصاً قد لحق العبارة، وأكثر منه وضوحاً كلام الحافظ ابن عبد البر - رحمه الله - قال في التمهيد: ٢٠٧/١٩ «أما قوله: «المرأة تموت بجمع» ففيه قولان لكل واحد منهما وجهان أحدهما هي المرأة تموت من الولادة ولدها في بطنها، قد تم خلقه، وماتت من النفاس وهو في بطنها لم تلده. قال أبو عبيد: الجمع التي في بطنها ولدها، وأنشد قول الشاعر... وذكر الشاهد المذكور هنا، وقال: وقيل: إذا ماتت من الولادة فسواء ماتت ولدها في بطنها أو ولدته، ثم ماتت يائس ذلك.

والقول الآخر: هي التي تموت عذراء لم تنكح، ولم تُفْتَضَّ، وقيل: هي المرأة التي تموت ولم تطمئ، والمعنى واحد لقوله عز وجل: ﴿لَا يَطْمِئُنُّ إِنْ قَبِلْتُمْ وَلَا جَانَّةٌ﴾ [سورة الرحمن] أي: لم يطمئن، والقول الأول أشهر وأكثر والله أعلم. وذكر عن ابن السكيت الضم والكسر لغتان في الجيم. يُراجع إصلاح المنطق: ٣٦، وتهذيبه: ١٠٢.

(٢) في الأصل: «أن» والزيادة الأخرى عن «الموطأ».

(٣) وكذلك العتاق من الإبل؛ ولذلك تُسمَّى كرائم الأموال.

قال عبد الملك: يعني بالزَّوجَيْنِ في هَذَا الْحَدِيثِ دِثَارَيْنِ، قَوْسَيْنِ، ثَوْبَيْنِ، خُفَّيْنِ، نَعْلَيْنِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْمَتَاعِ، هَكَذَا فُسِّرَ لِي.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الخَمِيسِ) في حديث مالك الذي رواه عن حميد، عن أنس بن مالك: «حِينَ نَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَهْلِ خَيْبَرَ فَصَاحُوا: مُحَمَّدٌ [٦٨] وَاللَّهُ، مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ» [٢/٦٨ رقم (٤٨)] قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْخَمِيسُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ: الْعَسْكَرُ^(١)، فَإِنَّمَا قَالُوا: مُحَمَّدٌ وَالْعَسْكَرُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (شأن صَبِيغٍ) حين قال ابن عباس - في حديث مالك -: «إِذْ سَأَلَهُ السَّائِلُ عَنْ تَفْسِيرِ الْأَنْفَالِ وَالْحَجِّ عَلَيْهِ فِي السُّؤَالِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَتَذَرُونَ مَا مِثْلُ هَذَا؟ مِثْلُ صَبِيغٍ الَّذِي ضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» [٢/٤٥٥ رقم (١٩)].

قال عبد الملك بن حبيب: كان صَبِيغٌ^(٢) رَجُلًا اتَّهَمَ بِالْحَرُورِيَّةِ، وَكَانَ

(١) اللسان «خمس» وغيره.

(٢) هو صَبِيغُ بْنُ عَسَلٍ الْحَنْظَلِيُّ.

قال الحافظ ابن حجر في الإصابة: ٤٥٨/٣ «صَبِيغٌ بوزن عَظِيمٍ - وآخره بِمُعْجَمَةِ ابْنِ عَسَلٍ بِمَهْمَلَتَيْنِ الْأُولَى مَكْسُورَةٌ وَالثَّانِيَّةُ سَاكِنَةٌ. وَيُقَالُ: بِالتَّصْغِيرِ، وَيُقَالُ: ابْنُ سَهْلٍ الْحَنْظَلِيُّ، لَهُ إِدْرَاكٌ، وَقَصَتُهُ مَعَ عُمَرَ مَشْهُورَةٌ، رَوَى الدَّارِمِيُّ عَنْ طَرِيقِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ قَالَ: قَدِمَ الْمَدِينَةَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: صَبِيغٌ بوزن عَظِيمٍ وَآخِرُ مَهْمَلَةٍ (كَذَا؟)، ابْنُ عَسَلٍ، فَجَعَلَ يَسْأَلُ عَنْ مُتَشَابِهٍ الْقُرْآنِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ عُمَرُ فَأَعَدَّ لَهُ عَرَاجِينَ النَّخْلِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ أَنَا عَبْدُ اللَّهِ صَبِيغٌ، فَقَالَ: وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ عُمَرُ، فَضَرَبَهُ حَتَّى أَدْمَى رَأْسَهُ، فَقَالَ: حَسْبُكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ قَدْ ذَهَبَ الَّذِي كُنْتُ أَجِدُهُ فِي رَأْسِي».

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله -: «وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ نَافِعٍ أَنَّهُ مِنْ هَذَا، قَالَ: ثُمَّ =

من أهل العراق، وكان يطوف في الأمصار يكشف عن غرائب القرآن، ويسأل عن مثل: ﴿وَالَّذِينَ﴾^(١) و﴿وَالَّذِينَ﴾^(٢) ويتقّب عن أشباه ذلك تنقيب رجل خيف أن يكون له عور إلحاد، وأنه قدّم على عمرو بن العاص بمصر، فقال له عمرو - حين اتهمه -: أنا أدلك على من يجيبك فيما تكشف عنه، أنا أكتب لك إلى أمير المؤمنين عمر، وأرسلك مع رسولي، ففعل، فلما قدّم عليه أمر به فصرّبه برطائب النخل حتى أدبر جلده، ثم حبسه حتى إذا كاد أن يبرأ أخرجه فصرّبه ثم حبسه، ففعل ذلك به مراراً. فقال له صبيغ عن آخر ذلك: يا أمير المؤمنين إن كنت تريد قتلي فقتلاً جَمِلاً، وإن كنت تريد دوائي فقد بلغني الدواء، فأطلقه وكتب إلى أبي موسى وهو أمير العراق أن لا يجالس أحد، فكان صبيغ يجلس في المسجد وحده لا يجلس معه أحد، يطوف في المجالس فيدفع عنها، ثم كتب أبو موسى إلى عمر: إنه قد ثبتت توبته، فكتب إليه يأمره أن يأذن للناس في مجالسته، فكان صبيغ يقول: والله لنهيئ الناس عن

= نفاه إلى البصرة. وأخرجه الخطيب، وابن عساكر عن طريق أنس والسائب بن زيد، وأبي عثمان النهدي مطولاً ومختصراً، وفي رواية أبي عثمان: وكتب إلينا عمر: لاتجالسوه، قال: فلو جاء ونحن مائة لتفرقنا. وضبط الحافظ ابن ماكولا (الأمير) - رحمه الله - (عسل) في كتابه الإكمال: ١٢٦/٢ «بكسر أوله وسكون ثانيه والمهملتين». وقال مرة: «عَسِيل مُصَغَّرُ» وفي التوضيح لابن ناصر الدين - رحمه الله -: ٤٥٥/٥، ٢٨١/٦. قال في الموضوع الأخير: «صبيغ بن عسل، حدث عنه ابن أخيه عسل بن عبد الله بن عسل، وقال ابن معين: بل هو صبيغ بن شريك. قلت: [ابن ناصر الدين] ذكره المصنف قبل في حرف الضاد المعجمة، وعرفه بأنه الذي سأل عن المشابه...».

(١) سورة الذاريات: الآية: ١.

(٢) سورة النازعات: الآية: ١.

مُجَالَسَتِي وَكَلَامِي كَانَ أَشَدَّ عَلَيَّ مِنْ ضَرْبِي .
قال عبد الملك: هَكَذَا أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ، وَعَنْ الْعُمَرِيِّ فِي تَفْسِيرِ شَأْنِ صَبِيغٍ .

(شرح غريب كتاب الصيام)^(١)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ)^(٢) في حديث مالك الذي رواه عن ثور بن زيد الدثيلي، عن ابن عباس: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ، وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ، فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ» [١/ ٢٨٦ رقم (٣)] .

مَا تَفْسِيرُ قَوْلِهِ: «فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ» أَهِيَ مِنَ الْغَيْمِ؟ فَقَالَ: لَا لَيْسَتْ مِنَ الْغَيْمِ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْغَيْمِ لَقَالَ: فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ، لَكُنْتُمْ مِنْ غَمِّ الْالتِّبَاسِ، التِّبَاسِ الْعَدَدِ، مِنْ قِبَلِ الْغَيْمِ، أَوْ مِنْ قِبَلِ الشَّكِّ فِي الرُّؤْيَا بِالنَّسْيَانِ أَوْ غَيْرِهِ^(٣) .

(١) الموطأ رواية يحيى: ٢٨٦/١، ورواية أبي مُصعب: ٢٩٧/١، ورواية محمد بن الحسن: ١٢٢، ورواية سُويد: ٣٦٠، ورواية القعنبي: ٣١٩، والاستذكار: ٥/١٠، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقيشي: ٣٠١/١، والمستقى لأبي الوليد الباجي: ٣٥/٢، والقبس لابن العريبي: ٤٧٧/١، وتنوير الحوالك: ٢٦٩/١، وشرح الزرقاني: ١٥٢/٢، وكشف المخطئ: ١٦٣ .

(٢) في الأصل: «عليه» .

(٣) قال الأزهري في تهذيب اللغة: ١١٥/١٦ «قال الليث: تقول: يومٌ غَمٌّ، وليلةٌ غَمَّةٌ، وأمرٌ غَامٌ، ورجُلٌ مَغْمُومٌ ومُغْتَمٌّ: ذُو غَمٍّ. قال الله جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ﴾ [يونس، الآية: ٧١] . قال أبو الهيثم: أي: مُبْهَمًا مِنْ قَوْلِهِمْ: غُمَّ عَلَيْنَا الْهَلَالُ فَهُوَ مَغْمُومٌ: إِذَا التَّبَسَّسَ. ويُراجع: العين: ٣٥٠/٤، ومختصره: ٤٨٥/١ وجَمْهَرَةُ اللُّغَةِ ومُجْمَلُ اللُّغَةِ: ٦٨٠ والصَّحاح واللَّسَانُ والتَّاج: (غمم).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث [٦٩] مالك

الذي رواه عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ بِلَالاً يُنَادِي بَلِيلَ فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، قَالَ: كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا أَعْمَى لَا يُنَادِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ: أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ» [١/٧٤ رقم (١٥)]^(١).

قال عبد الملك: [ليس] معنى قولهم في الحديث: «أَصْبَحْتَ أَصْبَحْتَ» إفصاحاً بالصُّبْحِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ الصُّبْحَ قَدْ انْفَجَرَ وَظَهَرَ، وَلَكِنَّهُ عَلَى مَعْنَى التَّخْذِيرِ مِنْ اِطْلَاعِهِ، وَالتَّحْضِيضِ لَهُ عَلَى التَّدَاءِ بِالْأَذَانِ خِيفَةً انْفِجَارِهِ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ يَرِيدٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ رَجُلًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ لَا يُؤَدِّنُ حَتَّى يَقُولَ لَهُ النَّاسُ - حِينَ يَنْظُرُونَ إِلَى بُرُوقِ الْفَجْرِ -: أَذَّنْ».

وَحَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عَنِ الْعُمَرِيِّ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «كَانَ يُؤَدِّنُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِلَالُ بْنُ رِبَاعٍ وَابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَكَانَ بِلَالٌ يُؤَدِّنُ بَلِيلَ يُوقِظُ النَّاسَ، وَكَانَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يَتَوَخَّى الْفَجْرَ فَلَا يُخْطِئُهُ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ حَزْمَلَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ، وَلَمْ يُؤَخِّرُوهُ تَأْخِيرَ أَهْلِ الْمَشْرِقِ» [١/٢٨٩ رقم (٧)].

(١) من كتاب الصلاة في «الموطأ».

قال عبد الملك: لم يَغْنِ^(١) أهل المشرق من المسلمين، فلم يكن^(٢) يومئذ بالمشرق مسلمون، إنما عني به أهل الكتاب.

وقد حدثني ابن المغيرة، عن سفيان الثوري، عن سماك بن حرب، قال: «قيل لعمار بن ياسر: إن أبا موسى الأشعري يقول: لا يحل لكم أن تفتطروا حتى ترووا الكواكب، قال عمار: ذلك فعل اليهود».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن اختلاف أحاديث مالك في قبلة الصائم بالتشديد والرخصة.

قال عبد الملك: ليس ذلك باختلاف من القول والرواية، ولكنه على تصرف المعنى في ذلك، فمعنى الشدة فيها أنه في القرينة وعلى الشاب، ومعنى الرخصة فيها أنه في التطوع وعلى الشيخ، ومن ملك نفسه عن ما بعدها

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العرق) في حديث مالك

[٧٠] الذي رواه عن حميد بن عبد الرحمن [ابن عوف]،^(٣) عن أبي هريرة: «أن رجلاً أفطر في رمضان فأمره رسول الله ﷺ أن يكفر بعنتي ربة أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً قال: لا أجِدُ شيئاً، فأُتي رسول الله ﷺ بعرق تمر فقال: خذ هذا فتصدق به» [٢٩٦/١ رقم (٢٨)].

قال عبد الملك: العرق: - بفتح الراء - هو المكتل^(٤)، كان يسع قدر

(١) في الأصل: «يعني».

(٢) في الأصل: «ولم يكن».

(٣) عن الموطأ.

(٤) اللفظة في غريب أبي عبيد: ١٠٥/١، والفائق: ٤٠٩/٢، وغريب ابن الجوزي: ٨٨/٢، والنهاية: ٢١٩/٣. وراجع: العين: ١٥٤/١، ومختصره: ٧٥/١ وجمهرة اللغة: ٧٦٨/٢، =

خمسة عشر صاعاً، وهي ستون مداً. كذلك سمعت مطرفاً وابن الماجشون
يقولان^(١).

قال عبد الملك: وإنما سمي العرق لضفيره؛ فإن كل مضفور فهو عرق،
ولذلك سمي المكتل عرقاً؛ لأنه مضفور بالخوص، قال أبو كبير الهذلي^(٢):

= والزاهر لابن الأنباري: ١٦٥، وتهذيب اللغة له: ١/٢٢، ومجمل اللغة: ٦٦١، والمحكم:
١/١١١، والصحاح واللسان والتاج: (عرق).

وفي «التعليق على الموطأ» لأبي الوليد القشيري، و«الاقتضاب» لليقزني مزيد فائدة.
وفي «الاقتضاب» في غريب الموطأ لليقزني: «قال أبو الوليد [الباجي]: قال بعض رواة
الموطأ: «عرق» بالإسكان وهو عندي وهم؛ إنما العرق: العظم الذي عليه لحم. (ع) [ابن
عبدالبر] وأكثرهم يرويه بسكون الزاء، والصواب عند أهل اللغة الفتح، وزعم ابن حبيب أنه
رواه مطرف عن مالك بتحريك الزاء».

هكذا نقل القشيري عن ابن حبيب، وليس هنا رواية مطرف عن مالك كما ترى!؟
فلعله نقله عن كتاب آخر لابن حبيب، أو لعلها من الروايات المأثورة عنه على السنة
الطلبية... ويراجع المنتقى لأبي الوليد الباجي: ٥٥/٢، والاستذكار لابن عبدالبر:
١١٦/١٠، ثم قال الحافظ ابن عبدالبر: «كذلك سمعت مطرفاً وابن الماجشون...» وهي
عبارة المؤلف هنا كما ترى، ثم نقل عن الأخفش أحمد بن عمران.

(١) في الزاهر للأزهري: «قال الشافعي - رحمه الله - قال سفيان: العرق المكتل. وقال
الشافعي: المكتل خمسة عشر صاعاً، وهو ستون مداً. وهذه عبارة المؤلف.

(٢) شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٦، واسم أبي كبير: عامر بن الحليس، أحد بني سعد بن هذيل،
ثم أحد بني جزيب. له أخبار في الشعر والشعراء: ٦٧٠، واللآلي: ٣٨٧، والإصابة:
٣٤٣/٧ والخزانة: ٤٦٦/٣. وفي اسمه خلاف.

قال الحافظ ابن حجر: «أبو كبير - بالموحدة - الهذلي. ذكره أبو موسى، وقال: ذكر
عن أبي اليقظان أنه أسلم، ثم أتى النبي ﷺ فقال: أحل لي الزنا، قال: أتحب أن يؤتى إليك
مثل ذلك؟ قال: لا، قال: فأرض لنفسك. قال: فادع الله أن يذهب عني». وأبو موسى =

نَعْدُوا فَنَتَرَكُ فِي الْمَزَاحِفِ مَنْ نَوَى وَنَمُرُ فِي الْعَرَقَاتِ مَنْ لَمْ يُقْتَلِ
يقول: نَأْسِرُهُمْ فَنَشُدُّهُمْ فِي الْعَرَقَاتِ يَعْنِي التُّسُوعَ؛ لِأَنَّهَا مَضْفُورَةٌ.
قال عبد الملك: وَكُلُّ شَيْءٍ مُصْطَفٍّ مِثْلُ الطَّيْرِ إِذَا صُفِّتْ فِي السَّمَاءِ فَهِيَ
عَرَقَةٌ؛ لِأَنَّهَا شُبِّهَتْ بِالشَّيْءِ الْمَضْفُورِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الصَّفَدِ) حديث مالك
الذي رواه عن عمِّه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه، عن أبي هريرة: أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ فَتُحْتِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ
وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ» [١/ ٣١١ رقم (٥٩)].

قال عبد الملك: يعني بقوله: «صُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ»: شُدَّتْ بِالْأَغْلَالِ
وَأُوْتُقَتْ^(١)، تَقُولُ مِنْهُ: صُفِّدْتُ الرَّجُلَ فَهُوَ مُصَفَّدٌ، وَأَمَّا أَصْفَدْتُهُ بِالْأَلْفِ

= المذكور في كلام الحافظ هو المديني الحافظ له كتاب في الصحابة.

والشاهد من قصيدة جيدة أولها:

أَزْهَبَ هَلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْ مُعَدَّلٍ أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ
أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيْقِ السَّلْسَلِ

وفي القصيدة عددٌ من شواهد النحْو، واختار منها أبو تمام في «الحماسة» وابن قتيبة في
«الشعر والشعراء» والبغدادني في «الخزانة» غيرهم. قال البغدادني في «الخزانة» وزعم بعضُ
الرُّوَاةِ أَنَّ هَذِهِ الْقَصِيدَةَ لَتَابُطُ شَرَّاءَ قَالَهَا فِي ابْنِ الزُّرَّاءِ. قال ابن قتيبة في كتاب «الشعراء»:
«وَبَعْضُ الرُّوَاةِ يَنْتَحِلُ هَذَا الشَّعْرَ تَابُطُ شَرَّاءَ وَذَكَرَ قِصَّةَ فِيهَا طَوْلَ تَجْدُهَا هُنَاكَ.

وَالْبَيْتُ مَذْكُورٌ فِي أَغْلَبِ الْمَصَادِرِ الَّتِي ذَكَرْتُهَا تَخْرِيجَ اللَّفْظَةِ (الْعَرَقِ).

(١) هَذِهِ اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٣٢٣/١، وَغَرِيبِ الْحَرَبِيِّ: ٧٠٧، وَالْفَائِقِ:

٣٠٢/٢، وَغَرِيبِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٥٩٢/١، وَالنَّهْأَةِ: ٣٥/٣.

=

إِصْفَادًا: فهو أَنْ تُعْطِيَهُ وَتَصْلَهُ^(١)، والاسمُ من العَطِيَّةِ وَمِنْ الوَثَاقِ: الصَّفْدُ، قَالَ النَّابِغَةُ الدُّبَيَانِيُّ - فِي صَفْدِ العَطِيَّةِ -: ^(٢)

هَذَا الثَّنَاءُ لَنْ بُلُغْتُ مُعْتَبَةً وَلَمْ أُعَرِّضْ أَبَيْتَ اللَّعْنِ بِالصَّفْدِ

يقول: لم أمدحك لتعطيني. والكثيرُ منهما جَمِيعاً: أَصْفَادُ، قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: ^(٣) ﴿وَالْآخِرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾، وَقَالَ أَعَشَى بَكْرٍ - فِي الْأَصْفَادِ مِنْ العَطِيَّةِ -: ^(٤)

= ويراجع: العين: ١٠٣/٧، ومختصره: ١٧٧/٢ وإصلاح المنطق: ٢٥٥، وتهذيب الألفاظ: ٥١٦ وجمهرة اللغة: ٦٥٥، وتهذيب اللغة: ١٤٨/٢١، ومجمل اللغة: ٥٣٦، وأفعال ابن القطاع: ٢٢٩/٢، وأفعال السُّرُطُطِيِّ: ٣٧٩/٣، والصُّحاح واللسان والتاج: (صفد).

(١) فعلت وأفعلت للزجاج: ٥٨ قال: «يقال: صفدتُ الرَّجُلَ بالحديد: شددته به، وأصفدته: إذا أعطيته مالاً أو خادماً».

أقول - وعلى الله اعتماد -: منه قول القطامي في ديوانه: ٨٥ يخاطب زُفر بن الحارث: فَإِنْ هَجَوْتُكَ مَاتَمْتُ مُكَارَمَتِي وَإِنْ مَدَحْتُ لَقَدْ أَحْسَنْتَ إِصْفَادِي ديوان النَّابِغَةِ: ٢٧ والبيت مشهور.

(٣) سورة ص: الآية: ٣٨، ومثلها قوله عز وجل: ﴿وَتَرَى الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾ سورة إبراهيم.

(٤) ديوانه: ٤٩ من قصيدة أولها:

أَجَدُّكَ وَدَّعْتَ الصَّبَا وَالْوَلَايِدَا وَأَصْبَحْتَ بَعْدَ الْجَوْرِ فِيهِنَّ قَاصِدَا
وَمَا خِلْتُ أَنْ أَتْبَاعَ جَهْلًا بِحِكْمَةٍ وَمَا خِلْتُ مِهْرَاسًا بِلَادِي وَمَارِدَا

(مِهْرَاسٌ)، و(مارِدٌ): موضعان باليمامة. قاله ياقوت الحموي وغيره قال في معجم البلدان: ٤٦/٥. بعد أن أنشد البيتين: «قالوا في فسرِه: (مهراسٌ)، و(مارِدٌ)، و(منفوحةٌ): من أرض اليمامة، وكان منزل الأعشي من هذا الشق. قال الحفصي: مارِدٌ: قُصِيرٌ بمنفوحة جاهلي». =

تَصَيَّفَتْهُ يَوْمًا فَأَكْرَمَ مَقْعَدِي وَأَصْفَدَنِي عَلَى الزَّمانَةِ قَائِدًا
يقول: وَهَبَ لِي قَائِدًا يَقُودُنِي. فالاسمُ مِنَ الْعَطِيَّةِ وَمِنَ الْوِثَاقِ: الصَّفْدُ،
وَالْمُصْدَرُ مِنْ صَفَدِ الْعَطِيَّةِ: إِصْفَادٌ، وَمِنَ الْوِثَاقِ: صَفْدٌ وَتَصْفِيدٌ وَالصَّفَادُ: (١)
الشَّيْءُ الَّذِي بِهِ يُصَفَّدُ الْإِنْسَانُ، إِمَّا حَبْلٌ، وَإِمَّا قَيْدٌ، وَقَالَ الشَّاعِرُ - يُعَيِّرُ لَقِيْطَ
بَنِ زُرَّارَةَ بِأَسْرِ أَخِيهِ -: (٢)

= أقول - وعلى الله أعتد - : منقوحة الآن حي في وسط مدينة الرياض ، معروفة بهذا
الاسم قديماً وحديثاً . و(مارد) و(مهزاس) لم يُعَدَّ لهما ذكرٌ في المنطقة ، فلعلَّ اسميهما قد
تغيَّرا مُنذُ زَمَنٍ بَعِيدٍ ، أو أُنْدَثرا فالله أعلم .
(١) في خزانة الأدب : ٦٦ / ٤ «والصَّفَادُ - بكسر الصاد - : ما يوثقُ به الأسيرُ من قيدٍ وقيدٍ وغُلٍّ» .
(٢) البيت لعوف بن الخريج التميمي ، وهو عوفُ بن عطية بن الخريج ، والخريجُ يقال له : عمرو بن
عيش بن وداعة بن عبد الله بن لؤي بن عمرو بن الحارث بن تميم بن عبد مناة بن أذ .
كذا في طبقات فحول الشعراء لابن سلام : ١٥٩ / ١ وفيه خلافاً . يراجع : الخزانة : ٨٢ / ٢ ، ٨٣
وهو من أبيات قالها يومَ رَحْرَحَانَ ، وهو يومٌ من أيام العرب المشهورة بين تميم وبني
عامر ، ويعرف بـ «يوم رحرحان الثاني» و(رَحْرَحَانُ) : جَبَلٌ قريب من عكاظ (٩) خلف
عرفات كذا في معجم البلدان : ٤١ / ٣ وفيه نظرٌ ! وفي يوم رحرحان الثاني هُزِمَتْ بنو تميم
وأُسِرَ فيه مَعْبُدُ بن زُرَّارة أخو حاجب بن زُرَّارة زعيم بني تميم ، وفَرَّ لَقِيْطُ بن زُرَّارة ، فأُسِرَ
معبدٌ ومات في أسره عند بني عامر ، فعُيِّرَت العربُ حاجباً ولقيطاً وقومهما بذلك ، وكان
مما قيل فيه أبيات عوفٍ المذكور . كذا ذكر الأصفهاني في الأغاني : ١٢٤ / ١١ فما
بعدها (دار الكتب) عن النقاظ : ٢٢٨ ، وهو في معجم البلدان : ٤١ / ٣ مختصراً ،
والخزانة : ٨٢ / ٣ وغيرها . قال أبو الفرج : أخبرني علي بن سليمان [الأخفش الصغير]
ومحمد بن العباس الزبيدي في «كتاب النقاظ» قالا : قال أبو سعيد الحسن بن الحسين
السكري ، عن محمد بن حبيب ، عن أبي عبيدة قال : كان من خبر رَحْرَحَانَ الثاني . . .
وأورد الخبر بطوله ، تجده هناك .

قال: وفي ذلك قول عوف بن عطية بن الخريج التميمي يُعير لقيط بن زُرارة:

هَلَّا فَوَارِسَ رَحْرَحَانَ هَجَوْنَهُمْ عَشْرًا تَنَاحُ فِي سَرَارَةٍ وَادٍ
لَا يَأْكُلُ الْإِبِلُ الْغَرَاتُ نَبَاتَهُ مَا إِنَّ يَوْمَ عِمَادِهِ بِعِمَادٍ
هَلَّا كَرَرْتُ عَلَيَّ أُخَيْكَ البيت
وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِي شَرْبَةً وَالْحَيْلُ تَعْدُو بِالصَّفَاحِ بَدَادٍ
لَكِنْ تَرَكْتَهُ فِي عَمِيْقٍ قَعْرِهَا جَزْرًا لِحَايِمَةٍ وَطَيْرٍ عَرَادٍ
لَوْ كُنْتُ مُسْتَحْيَا لِعَرَضِكَ مَرَّةً قَاتَلْتُ أَوْ لَفَدَيْتُ بِالْأَذْرَادِ

وقد قال غير عوف من الشعراء في ذلك مما يطول ذكره.

ويروى: (ابن أمك) ولم يكن معبد أخاه لأُمّه وهي أكثر الروايات، ولكنه ابن جدّته والجدّة أمّ كما أنّ الجدّ أب «أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب» ورواه مثل رواية المؤلف ابن السّيد فيما كتبه على الكامل: ٤٤٣ (ط) لاهور. وفي ردّ أبي محمد بن الأعرابي المعروف بـ«الأسود الغندجاني» علي ابن الأعرابي في كتابه «التّوادر» - وردّ الأسود هذا عليه يُعرف بـ«ضالّة الأديب» - قال: «وقد غلط ابن الأعرابي من وجهين؛ أحدهما: أنّ الشّعْرَ لعوف بن الخريج، وهو قد نسبته إلى ابن كُراع.

والثاني: أنّه قال: «علي ابن أمك» وإنّما الرّواية: «علي أُخَيْكَ» بالتّصغير؛ لأنّ معبدًا

لم يكن لأُمّ لقيط.

(فائدة): يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين - عفا الله عنه -:

أولاد زُرارة بن عُدس بن زيد بن عبد الله بن دارم عشرة هم: أبو عكرشة حاجب صاحب القوس المشهور الذي رهنه كسرى، وأبونھشل لقيط، وأبو القعقاع معبد، وخزيمة، وعلقمة، وليبد، وعمرو، ومالك، وعبدمناة، والحارث ولم يكونوا من أمّ واحدة.

وبعد يوم رَحْرَحَانَ بعام «يوم جبلة» قتل فيه لقيطاً المذكور.

هَلَا مَنَنْتَ عَلَى أَخِيكَ مَعْبِدٍ وَالْعَامِرِيُّ يُقُوذُهُ بِصِفَادٍ
- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (خُلُوفٍ فَمِ الصَّائِمِ) في حديث

مالك [٧١]

الذي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، يَقُولُ اللَّهُ: إِنَّمَا يَنْدُرُ شَهْوَتُهُ وَطَعَامُهُ وَشَرَابُهُ مِنْ أَجْلِي، فَالصَّيَامُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، كُلُّ حَسَنَةٍ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، إِلَّا الصَّيَامَ فَهُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ». [١/ ٣١٠ رقم (٥٨)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا الْخُلُوفُ^(١) فَهُوَ تَغَيَّرُ رِيحِ الْفَمِ لِتَأْخِيرِ الطَّعَامِ عَنْهُ،

= والقصيدة التي فيها الشاهد اختارها الْمُفَضَّلُ فِي الْمُفَضَّلَاتِ: رقم: (٩٤)، ويراجع شروحها لابن الأنباري، والمرزوقي، والخطيب التبريزي. والبيت المذكور من شواهد كتب النحو؛ في كتاب سيبويه: ٣٩/٢، وشرح أبياته لابن السيرافي: ٢٩٩/٢، والمقتضب: ٣٧١/٢ ومجالس ثعلب: ٥٢٧، وأما ابن السجري: ٢١٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤/٤... وغيرها.

(١) اللَّفْظَةُ مشروحة في: غريب الحديث لأبي عبيد: ٣٢٧/١، والنص له، وغريب الخطابي: ٢٣٩/٣ والفائق: ٣٨٧/١ وغريب ابن الجوزي: ٢٩٨/١، والنهاية: ٦٧/٢، ويراجع: جمهرة اللغة: ٦١٥، وتهذيب اللغة: ٤٠١/٧، ومجمل اللغة: ٣٠٠، والصحاح واللسان والتأج: (صوم).

وهي في تعليق الوقشي، وغريب اليمرني، وغريب الأندلسي المجهول: ورقة: ٥٠ وفيه فوائد، وفي حاشية الورقة من غريب المجهول هذا نقل مفيد عن القاسبي والقاضي عياض وغيرهما.

قال الوقشي في تعليقه: ٣١٨/١: «الْخُلُوفُ: - بضم الخاء - التَّغْيِيرُ وَالرَّائِحَةُ، ومن فتح الخاء فقد أخطأ، وإنما هو بالضم مصدر خلف يَخْلُفُ خُلُوفًا ونظيره: قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُودًا =

تقولُ منه: قد خَلَفَ فَمُهُ فهو يَخْلُفُ خُلُوفاً^(١)، ومنه الحديثُ الَّذِي حَدَّثَنِيهِ ابْنُ

= وليس من المصادر التي جاءت على (فُعُول) شيءٌ مفتوحُ الفاءِ إلا ألفاظاً محصورةٌ شذت عن ما عليه الجمهور. وهي: الوَضُوءُ، والطَّهْوُزُ، والوَقُودُ، والوَلُوعُ، والوَزُوعُ، ولا يَصُحُّ أَنْ يُقَالَ الخُلُوفُ - بفتح الخاء - إلا أن يُبنى من خلف اسم فاعل يرادُ به المبالغةُ في الشيءِ كما يقال: ضَرُوبٌ، وكَذُوبٌ، وقَتُولٌ للمبالغةِ في الكَذِبِ والضَّرْبِ والقَتْلِ. وجاء في (مقدمة القاموس): «كُلُّ ما كان في المصادر على (فُعُول) كَقُعُودٍ وخُرُوجٍ ومجيئِهِ بالضَّمِّ هو القياسُ، وشذَّ منه خمسةٌ وهي: الوَقُودُ، والطَّهْوُزُ، والوَضُوءُ والقَبُولُ، والوَلُوعُ» فأسقط واحداً، وزاد واحداً.

وفي غريب الحديث للخطابي: ٢٣٩/٣ «أصحابُ الحديث يقولون: خُلُوفٌ بفتح الخاء، وإنَّما هو خُلُوفٌ مضمومة الخاء...».

وفي غريب الحديث للأندلسي المجهول: «قال أبو عبيدٍ عن بعض رجاله: خلف فوه وأخلف، وأهل الحديث يقرؤون هذا الحرف بضَمِّ الخاء وفتحها، وكذلك روي عن القابسي في بعض التعليل».

وفي هامش النسخة المذكورة أيضاً: قال القاضي عياض: «لَخُلُوفٌ فَمُ الصَّائِمِ» بضَمِّ الخاء قِيْدناه عن الْمُتَقِنِّ وهو ما يخلف بعد الطَّعام في الفم من ريح كريهة لخلاء المعدة من الطَّعام. قال: وأكثر المحدثين يروونه بفتح الخاء، وهو خطأ عند أهل العربية. قال: وبالوجهين ضَبَطْنَاهُ عن القابسي. وفي بعض طرقه: «لَخَلْفَةٌ فَمُ الصَّائِمِ» والمعنى واحدٌ. وفي باب (هل يقول: لَأَنِّي صَائِمٌ): لَخَلْفٌ بغير واوٍ، وعند بعضهم لَخُلْفٌ فَمُ الصَّائِمِ، ووجه ذلك أن فتح الخاء لما يَخْلُفُ يقال له: خَلَفْتُ وخَلَفْتُ. أمَّا بضَمِّ الخاء فيكون جمعَ خَوَالِفٍ أو خالفةٍ لما يخلف الفم فَتَتَقَيُّ الروايات من جِهَةِ المعنى يقال: «خلف فوه يخلفُ». يراجع: مشارق الأنوار: ٢٣٩/١. ويقال: خَلَفْتُ وأَخَلَفْتُ، يراجع فعلت وأفعلت للزجاج: ٣١، وما جاء على فعلت وأفعلت للجواليقي: ٣٧، وأدب الكاتب: ٤٤١.

(١) حديث علي رضي الله عنه في غريب أبي عبيد: ٣٢٧/١ قال: حدثني ابن مهدي عن سفيان... فحدث به المؤلف عن شيخه ابن المغيرة؟ وعن أبي عبيد في الفائق والنهاية وتهذيب اللغة =

المُغِيرَةُ، عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عن أَبِي إِسْحَاقَ الهَمْدَانِيِّ، عن عَلِيِّ: أَنَّهُ سُئِلَ: «أَيُّقَبْلُ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ صَائِمَةٌ؟» فَقَالَ: «وَمَا أَرَبُكَ إِلَى خُلُوفٍ فَمِهَا؟!».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «كُلُّ حَسَنَةٍ بَعَشْرٍ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ إِلَّا الصَّيَّامَ فَهُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ» فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَعْمَالَ الْبِرِّ كُلَّهَا هُوَ ^(١) يَجْزِي بِهَا، وَلَكِنْ مَعْنَاهُ عِنْدَنَا: إِنَّ الصَّوْمَ لَيْسَ يَظْهَرُ مِنْ ابْنِ آدَمَ بِلِسَانٍ وَلَا بِعَمَلٍ فَتَكْتُبُهُ الْحَفَظَةُ كَمَا تَكْتُبُ الذِّكْرَ الَّذِي هُوَ بِاللِّسَانِ، وَكَمَا تَكْتُبُ الصَّلَاةَ الَّتِي بِحَرَكَةِ الْبَدَنِ، وَكَمَا تَكْتُبُ الصَّدَقَةَ الَّتِي بِالْعَطِيَّةِ، وَأَمَّا الصَّيَّامُ فَبِنَيَْةِ الْقَلْبِ، وَإِسْكَائِهِ عَنِ حَرَكَةِ الْمَطْعَمِ وَالْمَشْرَبِ، وَحَرَكَةِ الْفَرْجِ بِالِاتِّدَادِ بِهِ، يَقُولُ اللَّهُ: أَنَا أَتَوَلَّى جَزَاءَهُ عَلَى مَا أَحَبُّ مِنَ التَّضْعِيفِ، وَلَيْسَ عَلَى كِتَابٍ كَتَبَهُ حَفَظَتِي عَلَى عِبَادِي.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الرَّفَثِ) الذي نُهِيَ عَنْهُ الصَّائِمُ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [١/ ٣١٠ رقم (٥٧)].

فَقَالَ: هُوَ الْخَنَى، وَالْإِفْكَ، وَالْمُنَازَعَةُ، وَالْمِرَاءُ، وَكُلُّ كَلَامٍ قَبِيحٍ ^(٢)، وَذَلِكَ أَنْ يُصَامَ مِنَ الْكَلَامِ الْقَبِيحِ، كَمَا يُصَامُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ. وَقَدْ حَدَّثَنِي الْحَنْفِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ لَمْ يَدَعْ فِي صِيَامِهِ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح قول [٧٢] أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ كَانَ الْمَسْجِدُ عَلَى عَشْرِينَ عَرِيشًا ^(٣).

= والعباب (الفاء) واللسان وغيرها. وأبو عبيد عندنا أصدق، وكلامه أوثق.

(١) في الأصل: «وهو» بزيادة الواو.

(٢) سبق ذكرها في كتاب (الحج).

(٣) في حديث أبي سعيد الخدري في الموطأ: ٣١٩/١: «وكان المسجد على عريش». كذا!.

قال عبد الملك: كان سَفْقُهُ مَعْرَشًا بِالْجَرِيدِ. ومعنى قول رسول الله ﷺ
حَتَّى تَلَا حَيَّ رَجُلَانِ [: تَسَابًا]. [١ / ٣٣٠ رقم (١٣)].

(شرح غريب كتاب البيوع) ^(١)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العربان) في حديث مالك

الذي رواه عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ:
«نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ».

قال عبد الملك: إِنَّمَا الْعُرْبَانُ ^(٢) الذي نَهَى عَنْ بَيْعِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ما
وَصَفَ مَالِكٌ فِي كِتَابِهِ مِنْ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ لِلْبَائِعِ إِنْ تَمَّ الْبَيْعُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ
فَالْعُرْبَانُ مَنْ تَمَّنَّ السَّلْعَةَ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَّ الْبَيْعُ بَيْنِي وَبَيْنَكَ فَالْعُرْبَانُ لَكَ، فَكَانَ
هَذَا مَكْرُوهًا مِنْ وَجْهِ الْخَطَارِ، وَالْخَطَارُ ^(٣) مِنَ الْقِمَارِ، وَالْقِمَارُ مِنَ الْمَيْسِرِ
الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، وَلَا بَأْسَ بِالْعُرْبَانِ فِي الْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الشَّرْطِ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْعُرْبَانَ إِنَّمَا هُوَ تَقَدُّمُهُ بَعْضُ الثَّمَنِ أَوْ بَعْضُ الْكِرَاءِ، وَإِنَّمَا الْعُرْبَانُ فِي

(١) الموطأ رواية يحيى: ٦٠٩/٢، ورواية أبي مصعب الزهري: ٣٠٥/٢، ورواية محمد بن الحسن:
٢٦٧، ورواية سويد الحدثاني: ٢٣١، ورواية القعنبي: ٤٢٢، والاستذكار: ٧/١٩،
والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ٩١/٢، والمتقي لأبي الوليد الباجي: ١٥٧/٤،
والقبس لابن العربي: ٧٧٥، وتنوير الحوالك: ١١٨/٢، وشرح الزرقاني: ٢٥٠/٣.

(٢) لم يشرح المؤلف - رحمه الله - لفظ (العربان) ولغاته وما جاء فيها عن العرب. وذكر ذلك
الوقشي في تعليقه: ٩١/٢، ٩٢، مَقْصَلًا فَلْيُرَاجَعْ هُنَاكَ.

(٣) في الاستذكار: «لأنه من يَبِّعَ الْغَرَزَ وَالْمُخَاطَرَةَ...» وفي مشارق الأنوار: ٢٣٤/١: «ومنه خطار
السُّبْقِ» وفي اللسان (خطر): «وَالْخَطَرُ: السُّبْقُ الَّذِي يَتَرَامَى عَلَيْهِ فِي التَّرَاهُنِ، وَالْجَمْعُ: أَخْطَارٌ».

معناه أوّل الشيء وعُنفوانه وَكَالرَّسُولِ، أَلَا تَرَى فِي الْحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَنِي عَلِيُّ ابْنُ مَعْيَدٍ الْبَصْرِيُّ، عَنْ كَعْبِ الْحَبَرِ أَنَّهُ قَالَ: «حَجَرُ الْحَرَامِ عَرَبَانِ الْخَرَابِ»، يَعْنِي أَنَّهُ أَوَّلُ الْخَرَابِ وَرَسُولُهُ، وَعُنفُوَانُهُ، وَنَادِرَتُهُ، وَهَذَا وَشَبَّهَهُ مِنَ الْمَعْنَى، فَكَذَلِكَ الْعُرْبَانِ فِي الْبَيْعِ هُوَ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَلَا بَأْسَ بِهِ مَا لَمْ يَقَعْ الشَّرْطُ الَّذِي وَصَفَ مَالُكَ.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح (أزهاء الثمرة) في حديثِ مالكٍ الذي رواه عن حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا تُزْهِي؟ فَقَالَ: حِينَ تَحْمَرُّ» [٦١٨/٢ رقم (١١)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَذَلِكَ أَنَّ بَيْعَهَا قَبْلَ أَنْ تُزْهِيَ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ؛ لِأَنَّ الْعَاهَاتِ تُسْرِعُ إِلَيْهَا قَبْلَ أَنْ تُزْهِيَ، فَإِذَا زَهَتْ^(١) أُمِنَتْ عَلَيْهَا الْعَاهَاتُ، وَذَلِكَ أَنَّ لَثْمَ النَّخْلِ دَرَجَاتٍ وَطَبَقَاتٍ سَبْعًا^(٢)، يَكُونُ طَلْعًا، ثُمَّ إِغْرِيضًا، ثُمَّ بَلْحًا،

(١) زهت وأزهت معناهما واحدٌ. قال الجواليقي - رحمه الله - فيما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد: ٤٤ «وزها النخلُ وأزهى: إذا بدت فيه الحمرة والصفرة» ومثله تماماً في فعلت وأفعلت للزجاج: ٤٥ وهو الأصل.

وقال أبو حاتم السجستاني في كتاب فعلت وأفعلت أيضاً: ١٣٢ «وأزهى النخل: إذا احمر ثمره أو اصفر، ولا يقال: أزهى البُسْرُ، قال: ولم يُعرف زها النخلُ بغير ألفٍ» لكن الزجاج والجواليقي نقلاه كما تَرَى، وهما يُقْتَنَانِ فِي النَّخْلِ، لغويان فقيهان حنبلان رحمهما الله تعالى وفي كتاب غريب الحديث للأندلسي المجهول: «أبو زيد: زهى النخل وأزهى. وقال الخليل: أزهى التمرُ بدأ صلاحه. ولم يعرف الأصمعي إلا زهى، ولم يعرف أزهى. قال الأصمعي: هو الزهو، وفي لغة أهل الحجاز الزهو بالضم».

(٢) عن ابن حبيب في المنتقى: ٢١٧/٤ مع اختلاف في اللفظ.

ثُمَّ زَهَوَا، ثُمَّ بُسْرَا، ثُمَّ رُطْبَا، ثُمَّ تَمْرَا، فَأَوَّلُ مَا يَطْلَعُ يَكُونُ طَلْعًا، ثُمَّ يَتَقَلَّحُ الْجُفْتُ عَنْهُ وَيَبْيَضُّ فَيَكُونُ إِغْرِيبَا، ثُمَّ يَذْهَبُ عَنْهُ بَيَاضُ الْإِغْرِيبِ وَيَعْظُمُ حَبُّهُ، وَتَعْلُوهُ خُضْرَةٌ فَيَكُونُ عِنْدَ ذَلِكَ بَلَحًا، ثُمَّ يَغْلُو تِلْكَ [الْخُضْرَةُ] ^(١) صُفْرَةً ^(٢) فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ بُسْرَا، ثُمَّ تَعْلُو تِلْكَ الصُّفْرَةُ دُكْنَةً وَحُوَّةً وَيَلْتَقِي وَيَسْتَنْصِجُ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ رُطْبَا، ثُمَّ يَذْبُلُ لِلْيُسِّ وَيَسْتَنْجُ فَعِنْدَ ذَلِكَ يَكُونُ تَمْرَا.

قال عبد الملك: والإزهاء في كل الثمار: إذا نَحَتْ نَاحِيَةَ الْإِحْمِرَارِ ^(٣) [٧٣] وَأَيْنَعَتِ لِلطَّيَابِ. فَذَلِكَ حِينَ يَجِلُّ بَيْعُهَا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (البطيخ) و(الطبيخ) و(الخربز) و(الجزر) في كتاب مالك في البيوع، فقال: «أما الطبَّيْخُ وَالبَطِّيْخُ فَوَاحِدٌ» ^(٤)، الْعَرَبُ تُقَدِّمُ الْبَاءَ قَبْلَ الطَّاءِ،

(١) في الأصل: «الْخُمْرَةُ».

(٢) أو حمرة أيضاً، وفي المتن: «تعلو الخضرة حمرة فيكون زهواً، ثم يصفر صفرة فيكون بُسْرَا».

(٣) ليس كل ثمرة حمراء، بل ولا كل بُسْرَة حمراء!؟

(٤) في اللسان (بطخ): «البَطِّيْخُ: لغتان..».

قال أبو الوليد الوراق: «بكسر الباء لا غير». وفي قصد السبيل: ٢٨٨/١ «بالفتح مولدة، والصواب الكسر، وهو أنواع منه الهندي يُسَمَّى أهل مصر «الأخضر» وأهل المغرب تقول له: (دَلَّاع)، وأهل الحجاز (جَبَّح) وبعض أهل الشام (جَبَس)». أقول: ويطلق عليه في عامية أهل نجد (الجُجْج) وله حَظٌّ من فصاحة، قال في اللسان: (جَجَحَ) «الجُجْج»: صغارُ البَطِّيْخِ وَالْحَنْظَلِ قَبْلَ نُضْجِهِ، وَاحِدَتُهُ: جُجَّةٌ، وَهُوَ الَّذِي تُسَمَّى أَهْلُ نَجْدٍ الْحَدَجُ». أقول -وعلى الله اعتمد-: والحدج في عامية أهل نجد كلُّ مكوَّرٍ صغير الحجم، كالحنظل وغيره. وقال الوراق أيضاً: «ومنهم من يجعل كل بطيخ خربزاً، وكلام مالك يقتضي أنه ليس البطيخ نفسه، ولذلك عطف أحدهما على الآخر، ولو كانا عنده نوعاً واحداً لاكتفى بذكر أحدهما..».

والطَّاءَ قَبْلَ الْبَاءِ مِثْلَ جَذَبَ وَجَبَدَ وَمِثْلَ حَنَا وَنَحَا. وَأَمَّا الْخِرْبُزُ فَصِنْفٌ مَعْرُوفٌ
مِنَ الْبَطِيخِ يَكُونُ أَمْلَسَ مُدَوَّرَ الرَّأْسِ مُنْقَطًا كَأَنَّهُ الْحَنْظَلُ الْأَخْضَرُ، رَقِيقُ
الْجِلْدَةِ. وَأَمَّا الْجَزْرُ فَهُوَ الْإِسْفِنَارِيَّةُ^(١)، أَهْلُ الْحِجَازِ يُسَمُّونَهُ الْجَزَرَ، وَأَهْلُ
الشَّامِ يُسَمُّونَهُ الْإِصْطَفَلِينَ، وَأَهْلُ الْأَنْدَلُسِ يُسَمُّونَهُ الْإِسْفِنَارِيَّةَ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العريّة) في حديث مالك
الذي رواه عن نافع، عن ابن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لَصَاحِبِ
الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبْنِعَهَا بِخَرْصِهَا» [٢/٦١٩ رقم (١٤)].

قال عبد الملك: العريّة في الثمار بمنزلة العمرى في الدار^(٢)، وبمنزلة

(١) قال الوقشي: «ويقال: جَزَرَ بكسر الجيم، وَجَزَرٌ. ويراجع: قصد السبيل: ٣٨٤/١، قال:
«محركة ويكسر، معرب (كزر)». وذكر المحبي في (الإطفلين) في كتابه قصد السبيل:
١٩٥/١. وقال: «الجزر الذي يؤكل يوناني معرب» وفي المعرب للجواليقي: ٩٢ عن ابن
الأعرابي أنها لغة شاميّة.

(٢) أمّا (العمرى) و(الرقي) فذكرهما المؤلف في موضعهما كما سيأتي إن شاء الله.
وأما العريّة فذكر أبو عبيد مثل ما ذكر المؤلف في تعريفها وقال: «وقال بعضهم: بل هو
الرَّجُلُ يكون له نخلة وسط نخل كثير لرجل آخر، فيدخل ربّ النخلة إلى نخلته فربما كان
مع صاحب النخل الكثير أهله في النخل، فيؤذيه بدخوله، فرخص لصاحب النخل الكثير أن
يشترى ثمر تلك النخلة من صاحبها قبل أن يجده بثمر؛ لئلا يتأذى به، قال أبو عبيد:
والتفسير الأول أجود؛ لأن هذا ليس فيه إعراء...». وشرح الحافظ ابن عبد البر العريّة
شرحاً مفصلاً في التمهيد: ١٦/٢، ٣٢، ٤٢٤، ٢٢٣/١٥.

وقال الوقشي في تعليقه: «العريّة: النخلة يُعطىها الرجل الفقير. قال سويد بن الصامت:

أَدِينُ وَمَا دِينِي عَلَيْهِمْ بِمَغْرَمٍ	وَلَكِنْ عَلَى الشَّمِّ الْجِلَادِ الْفَوَاحِشِ
عَلَى كُلِّ خَوَّارٍ كَانَ جُدُوعَهَا	طَلَيْنَ بَقَارٍ أَوْ بَحْمَاءَ مَاتِحٍ
وَلَيْسَتْ بِسَهَاءٍ وَلَا رُجِيَّةٍ	وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السَّنَنِ الْجَوَائِحِ

الْمِنْحَةِ فِي الْمَاشِيَةِ، وَذَلِكَ أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ ثَمَرَ الشَّجَرَةِ مِنْ شَجَرِهِ، أَوْ الشَّجَرَاتِ أَوْ النَّخْلَاتِ عَامِهِ ذَلِكَ، وَأُصُولُهَا لِصَاحِبِهَا، وَكَذَلِكَ يُعْمَرُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ سُكْنَى دَارِهِ حَيَاتَهُ، وَرَقَبَةُ الدَّارِ لِصَاحِبِهَا، وَكَذَلِكَ يَمْنَحُ لَبَنَ نَاقَتِهِ أَوْ بَقَرَتِهِ أَوْ شَاتِهِ^(١) عَامَهُ ذَلِكَ وَالرَّقَابُ لِصَاحِبِهَا، فَالْمَعْنَى [فِي] ذَلِكَ كُلِّهِ وَاحِدٌ^(٢)؛

= وكلام أبي عُبَيْدٍ وَالْوَقْشِيِّ فِي أَصْلِ الْعَرَبِيَّةِ عِنْدَ الْعَرَبِ سِوَاهُ فِي مَدْلُولِ اللَّفْظِ اللَّغَوِيِّ أَوْ
معناه الاصطلاحي قبل الاسلام. وكلام اليفرنى أكثر دلالة على هذا. قال في «الافتضاب»:
«واحدة العرايا عَرِيَّةٌ، فعيلة بمعنى مفعولة، من عَرَاهُ يُعْرُوهُ: إِذَا التَّمَسَّ مَعْرُوفَهُ.
ويُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مِنْ عَرَى يَعْرَى: كَأَنَّهَا عُرِيَتْ مِنْ جُمْلَةِ التَّحْرِيمِ فَعَرِيَتْ؛ أَيْ:
حَلَّتْ وَخَرَجَتْ، وَهِيَ فَعْلِيَّةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ. وَقَالَ: هُوَ عَرُوٌّ مِنْ هَذَا؛ أَيْ: خَلُوٌّ مِنْهُ. وَقَالَ
الْخَلِيلُ: الْعَرِيَّةُ مِنَ النَّخْلِ: الَّتِي تَعْرَى عَنِ الْمُسَاوَمَةِ عِنْدَ بَيْعِ النَّخْلِ، وَالْفِعْلُ: الْإِعْرَاءُ وَهُوَ
أَنْ يَجْعَلَ ثَمَرَهَا لِمَحْتَاجٍ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَمْتَدِّحُ بِهَا...» وَأَنْشَدَ بَيْتَ سُوَيْدٍ، وَأَحَالَ عَلَى
كِتَابِهِ الْكَبِيرِ (الْمُخْتَارِ الْجَامِعِ بَيْنَ الْمُتَنَقِّى وَالْإِسْتِذْكَارِ) وَتَعْرِيفُهَا فِي «صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ»
وغيره من كتب اللغة أكثر وضوحاً أيضاً.

وَأَمَّا تَعْرِيفُهَا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَكَمَا جَاءَتْ فِي الْحَدِيثِ، وَكَمَا هِيَ دَلَالَتُهَا الشَّرْعِيَّةُ فَهِيَ:
«أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ إِلَى صَاحِبِ الْحَائِطِ فَيَقُولَ لَهُ: بَعْنِي مِنْ حَائِطِكَ ثَمَرَ نَخْلَاتِ بَأْعِيَانِهَا
بِخَرَصِهَا مِنَ الثَّمَرِ، فَيَبِيعُهُ إِيَّاهَا وَيَقْبِضَ الثَّمَرَ وَيُسَلِّمَ لَهُ النَّخْلَاتِ فَيَأْكُلُهَا وَيَتَمَرُّهَا» هَذَا كَلَامُ
أَبِي مَنْصُورٍ الْأَزْهَرِيِّ فِي الزَّاهِرِ: ٢٠٦. وَيَنْظُرُ: تَحْرِيرُ أَلْفَاظِ التَّنْبِيهِ: ١٨٠، وَتَهْذِيبُ
الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ: ١٨٢/٢، وَالْمَغْرِبُ لِلْمَطْرُزِيِّ: ٥٨/٢، وَالذُّرُّ النَّقِيُّ لِابْنِ عَبْدِ الْهَادِي:
٤٤٨/٢. وَيَرَاجِعُ تَفْسِيرَ اللَّفْظَةِ اللَّغَوِيَّةِ فِي: غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٣٠/١، وَالْفَائِقُ:
٢٩٨/١، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٩٠/٢، وَالنَّهْأَةُ: ٢٣٠/١، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ١٥٦/٣
وَالصَّحَّاحُ، وَاللِّسَانُ، وَالتَّاجُ: (عَرِي).

(١) هَذَا يُسَمَّى الْإِخْبَالَ، فَإِنْ أَعَارَهُ الْفَحْلُ يُسَمَّى الْإِطْرَاقَ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَاحِدًا».

لأنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْهُ لَفْظَةٌ عَلَى حِدَةٍ كَمَا فَسَّرْتُ لَكَ.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ (الجَمْعِ) و(الجَنِيبِ) من الثَّمَرِ

في حديثِ مالكٍ

الذي رَوَاهُ عن زيدِ بنِ أسلمَ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِعَامِلِهِ عَلَى خَيْبَرٍ: بَعْ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيْبًا» [٢/٢٢٣ رقم (٢٠)].

قال عبدُ الملكِ: الجَمْعُ: خَلَطُ الثَّمَرِ الَّذِي يَجْتَمِعُ فِيهِ الطَّيِّبُ وَالرَّدِيُّ. والجَنِيبُ: الْمُتَخَيَّرُ الَّذِي قَدْ نَقِيَ عَنْهُ حَشْفُهُ وَرَدِيَّتُهُ^(١).

قال^(٢) عبدُ الملكِ: وَلَا يَكُونُ يَبْعُ [٧٤] الْجَمْعِ وَاشْتِرَاءُ الْجَنِيبِ مِنْ إِنْسَانٍ وَاحِدٍ وَلَكِنْ يَبْعُ مِنْ هَذَا وَيَبْتَاعُ مِنْ هَذَا.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ (المُزَابَنَةِ) و(المُحَاقَلَةِ) في

حديثِ مالكٍ

الذي رواه عن ابنِ شهابٍ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) تفسير اللفظة في الغريبين: ٣٩٧/١ «ط» مصر، والفائق: ٢٣٤/١، والمجموع المغيـث: ٣٦٠/١، والنُّهاية: ٢٩٦/١، واللُّسان والتاج: (جنب)، و(جمع).

قال الهَرَوِيُّ في الغريبين: «قال الأصمعيُّ: كُلُّ لَوْنٍ مِنَ النَّخِيلِ لَا يَعْرِفُ اسْمَهُ فَهُوَ جَمْعٌ، يُقَالُ: «كَثُرَ الْجَمْعُ فِي أَرْضِ بَنِي فُلَانٍ» وَزَادَ فِي النَّهْيَةِ: «وَقِيلَ: تَمَرٌ مُخْتَلَطٌ مِنْ أَنْوَاعٍ مُتَفَرِّقَةٍ، وَلَيْسَ مَرْغُوبًا فِيهِ...». وَفِي النَّجَاحِ: (جنب): «الجَنِيبُ كَأَمِيرٍ: تَمَرٌ جَيِّدٌ مَعْرُوفٌ مِنْ أَنْوَاعِهِ. وَالْجَمْعُ: صَنُوفٌ مِنَ الثَّمَرِ تُجْمَعُ، وَكَانُوا يَبِيعُونَ صَاعِينَ مِنَ الثَّمَرِ بِصَاعٍ مِنَ الْجَنِيبِ، فَقَالَ ذَلِكَ تَنْزِيْهًا لَهُمْ عَنِ الرُّبَا» قَالَ فِي سِيَاقِ شَرْحِهِ هَذَا الْحَدِيثَ.

(٢) في الأصل: «قال: وقال».

نَهَى عَنْ الْمُرَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ [٢/ ٦٢٥ رقم (٢٥)].

قال عبد الملك: قد قال مالكٌ بإثر الحديث: إِنَّ الْمُرَابَنَةَ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالْثَمَرِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: اسْتِكْرَاءُ^(١) الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ.

قال عبد الملك: وَأَصْلُ الْمُرَابَنَةِ: الْمُخَاطَرَةُ وَالْعَرَرُ، الزَّيْنُ هُوَ الْخَطَرُ،^(٢) وَالْخَطَرُ مِنَ الْقِمَارِ، وَالْقِمَارُ مِنَ الْمَيْسِرِ الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ، فَمِنَ الْمُرَابَنَةِ اشْتِرَاءُ ثَمَرِ النَّخْلِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ بِكَئِلٍ مِنَ الثَّمَرِ عَاجِلٍ أَوْ آجِلٍ^(٣)، أَوْ

(١) في الموطأ: «كراء».

(٢) جاء في اللسان (خطر) قال: «الخطرُ؛ السَّبْقُ الَّذِي يُتْرَكُ عَلَيْهِ فِي التَّرَاهُنِ وَالْجَمْعِ: أخطارٌ... والخطرُ: الرُّهْنُ بعينه... والخطرُ والسَّبْقُ والتَّدْبُّ واحدٌ وهو كُلُّه الَّذِي يَوْضَعُ فِي التَّنْضَالِ وَالرَّهَانِ فَمِنْ سَبَقِ أَخْذِهِ».

(٣) أوضح الحافظ أبو عمر بن عبد البر مقصود كلام المؤلف هنا بعبارة أوسع فقال: «وأصل معنى المُرَابَنَةِ في اللغة: المُخَاطَرَةُ؛ لَأَنَّهُ لَفْظٌ مَأْخُوذٌ مِنَ الزَّيْنِ وَهُوَ الْمَقَامَرَةُ وَالْدَّفْعُ وَالْمُغَالَبَةُ، وَفِي مَعْنَى الْقِمَارِ وَالزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ أَيْضاً حَتَّى لَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ: إِنَّ الْقَمَرَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْقِمَارِ لَزِيَادَتِهِ وَنَقْصَانِهِ، فَالْمُرَابَنَةُ وَالْقِمَارُ وَالْمُخَاطَرَةُ شَيْءٌ مُتَدَاخِلٌ حَتَّى يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ اشْتِقَاقِهِمَا وَاحِداً وَاللَّهُ أَعْلَمُ. تقول العرب: حربٌ زبونٌ، أي: ذاتٌ دافِعٌ وَقِمَارٌ وَمُغَالَبَةٌ. قال أبو الغول الطهوي:

فَوَارِسٌ لَا يَمْلُونَ الْمَنَاسِيَا إِذَا دَارَتْ رَحَى حَرْبٍ زَبُونٍ

وقال معمر بن لقيط الإيادي:

عَبِلُ الدَّرَاعِ أَيْبَا ذَا مُرَابَنَةٍ فِي الْحَرْبِ يَخْتَلِلُ الرُّنَالُ وَالسَّقْبَا

وقال معاوية:

وَمُسْتَعْجِبٌ مِمَّا رَأَى مِنْ أَتَانِنَا وَلَوْ زَبَنَتُهُ الْحَرْبُ لَمْ يَتَرَمَّزِمِ

قال الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - حفا الله عنه -: هكذا جاء

البيت الثاني من هذه الأبيات في «التمهيد»: «قال معمر بن لقيط الإيادي» وصوابه: =

= لَقِيْطُ بْنُ مَعْمَرٍ الْإِيَادِيَّ هَكَذَا جَاءَ صَدْرُهُ وَعَجَزَهُ فِي «التَّمْهِيدِ» وَعَجَزَهُ فِي دِيْوَانِ لَقِيْطِ هَكَذَا:

* في الحرب لا عاجزاً نكساً ولا ورعاً *

والذي ذكره أبو عمر - رحمه الله - هو عجز البيت الذي قبله مع بعض تحريف .
فَسَاوَرُوهُ فَأَلْفَوْهُ أَخَا عَلِيٍّ فِي الْحَرْبِ يَخْتَبِلُ الرُّبَيْلَ وَالسَّبْعَا
وَتَحَرَّفَتْ (السَّبْعَا) إِلَى (السَّقْبَا) فِي مَطْبُوعَةِ (التَّمْهِيدِ) وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ عَيْنِيَّةٍ مشهورة .
أولها:

يَا دَارَ عَمْرَةٍ مِنْ مُخْتَلِّهَا الْجَرَعَا	هَاجَتْ لِي الْهَمُّ وَالْأَحْزَانُ وَالْوَجَعَا
تَأَمَّتْ فُؤَادِي بِذَاتِ الْجَزَعِ خَرَعَةً	مَرَّتْ تُرِيدُ بِذَاتِ الْعَذْبَةِ الْبَيْعَا
جَرَتْ لِمَا بَيْنَنَا حِلَّ الشُّمُوسِ فَلَا	يَأْساً مُبِيناً تَرَى مِنْهَا وَلَا طَمَعَا
فَمَا أَزَالُ عَلَى سَحْطٍ يُورِقُنِي	طَيْفٌ تَعَمَّدَ رَحْلِي حَيْثُمَا وَضِعَا

وفيها:

قَوْمُوا فَيَأْمَا عَلَى أَمْشَاطِ أَرْجُلِكُمْ	ثُمَّ انْزِعُوا قَدْ يَنَالُ الْأَمْنُ مِنْ فَرَعَا
فَقَلِّدُوا أَمْرَكُمْ اللَّهُ دَرُكُكُمْ	رَحَبَ الدَّرَاعِ بِأَمْرِ الْحَرْبِ مُضْطَلِّعَا
لَا مُشْرِفًا إِنْ رَخَاءَ الْعَيْشِ سَاعَدَهُ	وَلَا إِذَا عَضَّ مَكْرُوهٌ بِهِ خَشَعَا
مُسَهَّدَ النَّوْمِ تَعْنِيهِ تُغْوِرُكُمْ	يَرْوُمُ مِنْهَا إِلَى الْأَعْدَاءِ مُطْلَعَا
مَا أَنْفَكَ يَحْلِبُ دُرَّ الدَّهْرِ أَشْطَرُهُ	يَكُونُ مُتْبِعاً طَوْرًا وَمُتْبِعَا

ويراجع ما ذكره الوقشي في «تعليقه»، واليقرني في «الاعتضاب في غريب الموطأ». وغريب أبي عبيد: ٢٣٠/١، وغريب ابن قتيبة: ١٩٣/١، والغريبين: ٨١٣، والفائق: ٢٩٨/١، وغريب ابن الجوزي: ٤٣٠/١، والنهاية: ٢٩٤/٢.

واللَّفظة مشروحة في العين: ٣٧٤/٧، ومختصره: ٢٥٦/٢، وجمهرة اللغة: ٣٣٥، الزاهر لابن الأنباري: ٢٣٠/٢، وتهذيب اللغة: ٢٢٧/١٣، والزاهر للأزهري: ٢٠٥، ٢١٢. والتَّمْهِيد: ٣١٧/٢ والصَّحاح واللسان والتَّاج: (زين).

اشترأ الكرم بكييل من الزبيب عايل أو آيل، أو اشترأ الثين في رؤوس الشجر بكييل من يابس الثين منثور، أو بعدة من جعال الثين، واشترأ الزرع القائم بكييل من الطعام، واشترأ الزرع المحصود بكييل من الطعام، واشترأ الزرع لدريس أو المهذب المصبر بكييل من الطعام. واشترأ الزيتون في رؤوس الشجر بكييل مضمون من الزيتون، أو بعدة من أفساط الزيت هذا كله من المزبنة، ومن المزبنة بيع الجراف من جميع الأشياء كلها بكييل، أو بوزن، أو بعدد من صنف ذلك الجراف، وهو يتصرف في أنواع من البيوع تعرفها بهذا الحرف الواحد الذي فسرت لك، وأصلها بعد ما أخبرتك من أنها مخاطرة وغرر.

قال عبد الملك: وأما المحاقلة: فاستكراء الأرض بالحنطة، أو بكل يزرع فيها من أنواع الحبوب، أو بكل ما يؤكل أو يشرب أو يؤتم به، وإن لم يكن مما يزرع فيها، كل ذلك من المحاقلة، وأصل ما نهى عن المحاقلة أنها تشبه بيع الطعام بالطعام إلى آيل. وأما نفس الكلمة فمشتقة من الحقل^(١).

قال عبد الملك: ومثله الحديث الذي حدثني الحزامي، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله: «أن رسول الله ﷺ نهى عن المخابرة».

(١) في غريب أبي عبيد: ٢٢٩/١: «بيع الزرع وهو في سنبله بالبر». يُراجع: غريب ابن قتيبة: ١٩٤/١، والغريبين: ١١١/٢، والفائق: ٣٠١/١، وغريب ابن الجوزي: ٢٢٩/١، والنهاية: ٤١٦/١، ٢٩٤/٢.
واللفظة مشروحة في العين: ٤٦/٣، ومختصره: ٢٤٣/١، وجمهرة اللغة: ٥٥٧، والزاهر لابن الأنباري: ٣٢٠/٢، وتهذيب اللغة: ٤٧/٤، والزاهر للأزهري: ٢٠٥، ٢١٢، والصباح واللسان والتاج: (حقل).

قال عبد الملك: والمُخَابَرَةُ: أن يكرِيَ الأرضَ بالنَّصْفِ أو الثُّلُثِ أو الرُّبْعِ أو أَقَلَّ من ذلك أو أَكْثَرَ مما يدفعُ منها. وأمَّا نفسُ الكلمةِ فمشتقةٌ من الخَبَرِ^(١)، والخَبَرُ حَرْثُ الأرضِ وعَمَلُها، ومن ذلك يُسَمَّى الأَكَارُ خَبِيرًا^(٢)؛ لأنَّه يُخَابِرُ الأرضَ، وسُمِّيَ الأَكَارُ أَكَارًا من المؤَاكِرَةِ؛ لأنَّه يُؤَاكِرُ الأرضَ معناه: يَحْرُثُهَا وَيَعْمَلُهَا^(٣).

قال عبد الملك: ومثله حديثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُخَاضَرَةِ»^(٤)
قال عبد الملك: والمُخَاضَرَةُ^(٤): بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا وهي

- (١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢٣٢/١، وغريب ابن قتيبة: ١٩٦/١، والغريبين: ١٧٧/٢، والفائق: ٣٤٩/١، وغريب ابن الجوزي: ٢٦١/١، والنهاية: ٧/٢. ويُراجع: العين: ٢٥٨/٤، ومختصره: ٤٥٣، وجمهرة اللغة: ٢٨٧، وتهذيب اللغة للأزهري: ٣٦٤/٧، والزَّاهِرُ له: ٢٥٥، والتمهيد: ٣٢٠/٢، ٣٢١. والصَّحاح، واللُّسان، والتَّاج: (خبر).
- والخَبَرُ هُنَا بفتح الخاء، وفي اللُّسان: (خبر) «وهو الخَبَرُ أيضًا بالكسر».
- (٢) في الأصل: «يُسَمَّى الأَكَارَ والخَبَرَ» والتَّصْحِيحُ من غريب أبي عُبَيْدٍ والنَّصُّ هنا له.
- (٣) قال ابن قُتَيْبَةَ - رحمه الله -: «وكان ابنُ الأَعرابيِّ يقولُ: وأصلُ المُخَابَرَةِ من (خَبِيرٍ)؛ لأنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كان أَقرَّها في أيدي أهلها على النَّصْفِ، فقليل: خابروهم، أي: عاملوهم في خبير، قال: ثم تَنَازَعُوا فنَهَى عن ذلك، ثم جازت بَعْدُ». وقال الحافظ أبو عُمَرَ بن عبد البر - رحمه الله -: «وأمَّا المُخَابَرَةُ فقال قومٌ: اشتقاقها من (خَبِيرٍ) على ما قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ. وقال آخرون: هي مُشتَقَّةٌ من الخَبَرِ، والخَبَرُ: حَرْثُ الأرضِ وعَمَلُها، وزَعَمَ مَنْ تَأَوَّلَ هَذَا التَّأْوِيلَ أَنَّ لَفْظَ المُخَابَرَةِ كان قَبْلَ خَبِيرٍ، ولا دَلِيلَ على ما ادَّعى من ذلك والله أعلم».
- (٤) كذا في الأصل: «المُخَاطَرَةُ»؟؛ ويظهر أَنَّهُ خطأٌ من المؤلِّفِ نفسه؛ صوابها: «المُخَاضَرَةُ» لما يَأْتِي في كلامه بَعْدُ. قال ابنُ عبد البر: «ويقال: ساقِلَ فلانٌ فلانًا: إذا زارعه، كما [يُقَالُ]: خَاضَرَهُ: إذا باعه شَيْئًا أَخْضَرَ، وقد نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن المُخَاضَرَةِ، ونَهَى عن بيعِ الثَّمَارِ حتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا».

خُضِرُ، ومنه حديثُ مالكٍ عن حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عن أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِىَ، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَمَا تُزْهِى [٧٥] قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ».

قال عبدُ الملك: لَأَنَّهُا تَخْرُجُ إِذَا أَزْهَتْ عَنْ حَدِّ الْخُضِرَةِ؛ لِأَنَّ الْبَلَحَ أَخْضَرُ، وَالزَّهْوُ ^(١) أَحْمَرُ، وَالْبُسْرُ أَصْفَرُ ^(٢).

قال عبدُ الملك: وَكُلُّ هَذَا مِنَ الْمُخَاطَرَةِ ^(٣)، وَمِنَ الْمُخَاطَرَةِ أَيْضاً مَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ مِنَ الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَسَةِ، وَالْمَلَامَسَةُ ^(٤): أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الثَّوبَ مِنَ الرَّجُلِ عَلَى اللَّمَسِ فَقَطْ، وَلَا يَنْشُرُهُ، وَلَا يَعْرِفُ مَا فِي دَاخِلِ طَيِّهِ عَلَى ذَلِكَ يَشْتَرِيهِ. وَالْمُنَابَذَةُ ^(٥): أَنْ يَنْبَذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ عَلَى أَنْ يَنْبَذَ

(١) كَلَامُ الْمُؤَلَّفِ هُنَا فِيهِ نَظَرٌ، وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «أَنْ يَحْمَرَ أَوْ يَصْفَرُ» وَفِي اللِّسَانِ: «زَهَا» وَالزَّهْوُ الْبُسْرُ الْمَلُونُ، يُقَالُ: إِذَا ظَهَرَتِ الْخُمْرَةُ وَالصُّفْرَةُ فِي النَّخْلِ فَقَدْ ظَهَرَ فِيهِ الزَّهْوُ... وَأَزْهَى النَّخْلُ وَزَهَا زُهُوًّا: تَلَوَّنَ بِحُمْرَةٍ وَصُفْرَةٍ.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: وَيَدْخُلُ فِي الْمُخَاطَرَةِ أَيْضاً: بَيْعُ الرِّطَابِ وَالْبَقُولِ وَأَشْبَاهِهَا فَكُلُّ مَا مَضَى مِنَ الْمُخَاطَرَةِ، وَمَا يَأْتِي مِنَ الْمُخَاطَرَةِ.

(٣) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٣٣٤/١، وَالْفَائِقُ: ٣٩٩/٣، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٣٨٦/٢، وَالنِّهَايَةُ: ٦/٥، وَبُرَاجِعُ: جَمَهْرَةُ اللَّغَةِ: ٣٠٦، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٤٤١/١٤، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (نَبَذَ).

(٤) قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (عَنِ الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَسَةِ): «أَمَّا حَدِيثُهُ الْآخِرُ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمُنَابَذَةِ وَالْمَلَامَسَةِ فَفِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَوْلَانُ...» فَذَكَرَ فِي (الْمُنَابَذَةِ) نَحْوَ مَا قَالَ الْمُؤَلَّفُ وَقَالَ: «وَيُقَالُ: إِنَّمَا هُوَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِمُصَاحِبِهِ: إِذَا نَبَذْتُ الْحَصَاةَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنَّهُ نَهَى عَنِ بَيْعِ الْحَصَاةِ» وَقَالَ فِي (الْمَلَامَسَةِ): «وَأَمَّا الْمَلَامَسَةُ: أَنْ يَقُولَ: إِذَا لَمَسْتُ ثَوْبِي أَوْ لَمَسْتُ ثَوْبَكَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ بِكَذَا وَكَذَا. وَيُقَالُ: هُوَ أَنْ يَلْمَسَ الرَّجُلُ الْمَتَاعَ مِنْ وَرَاءِ الثَّوبِ وَلَا يَنْظُرَ إِلَيْهِ فَيَقَعَ الْبَيْعُ عَلَى ذَلِكَ». ثُمَّ قَالَ: «وَهَذَا بَيْعُ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ...».

الآخر إليه ثوبه بيعاً، هذا بهذا، على غير تأمل ولا كشف، وهي يُوعُ كان أهل الجاهلية يتبايعونها فنهي رسول الله ﷺ عنها، وهي من الغرر والمخاطرة والمغامرة التي فسرت لك فوق هذا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الخبط) و(النوى) و(الكتم) و(الكرسف) و(الفرو) و(الشبه) و(الآنك) و(السليخة) و(الشيرقي) و(مهر البعي) و(حلوان الكاهن) في كتاب مالك في (الببوع)

فقال: أمّا الخبط: ^(١) فورق الشجر، يخبط الشجر فيستنثر فيجمع، ثم يدق فتعلقه الإبل. وأمّا النوى: ^(٢) فنوى التمر يرضخ بالمراضخ فتعلقه الإبل. وأمّا الكتّم: ^(٣) فشجر يخبب به الشعر مع الحناء، يقال له الكتّم، وهو بلسان عجم الأندلس اللطرنه. وأمّا الكرسف: فهو القطن ^(٤). وأمّا الفرو: فلوز الحرير. وأمّا الشبه ^(٥): فاللأطون من الصفر. وأمّا الآنك ^(٦):

(١) تقدّم ذكره في كتاب الحج.

(٢) معروف.

(٣) يراجع: الفائق: ٢٤٦/٣، والنهاية: ١٥٠/٤.

(٤) تقدّم ذكره مراراً.

(٥) في اللسان: (شبه) «الشبه»: الثحاس يصغ فيصفر. وفي «التهديب» ضرب من الثحاس يلقى عليه دواء فيصفر. قال ابن سيده: سمي به؛ لأنه إذا فعل ذلك به أشبه الذهب بلونه» ويراجع: التهديب: ٩٠/٦، واللسان، والتاج: (شبه).

(٦) الفائق: ٦٠/١، وغريب ابن الجوزي: ٤٦/١، والنهاية: ٧٧/١، ويراجع: ليس في كلام العرب: ٩٨، والمعرب: ٣٣، والمصباح المنير: (أنك) وقصد السبيل: ١٤٥/١، وفي غريب الوقشي: «الآنك: الأسرب والأسرف - بالباء والفاء - وهو القزدير».

فالقصدِيرُ. وَأَمَّا السَّلِيخَةُ^(١): فزيتُ البانِ قبل أن يُطَيَّبَ. وَأَمَّا الشَّيرِقُ^(٢):
فزيتُ الجُلْجُلانِ قبل أن يُطَيَّبَ، وهو الشَّيرَجُ أيضاً بالجيم.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح (السَّقَاية) التي ذكر مالِكُ في حديثه

عن زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ، عن عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ: أَنَّ معاويةَ بنَ أَبِي سُفْيَانَ باعَ
سِقَايَةً من ذَهَبٍ أو وَرِقٍ بِأَكْثَرِ من وَزْنِهَا، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ
ﷺ يَنْهَى عن مثلِ هَذَا، إِلَّا مثلاً بمثلٍ، فقال له معاويةُ: ما أَرَى بـ[مثل]
هَذَا بأساً، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَغْدُرُنِي من مُعاويةَ أَنَا أَخْبَرُهُ عن رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ وهو يُخْبِرُنِي عن رَأْيِهِ، لَا أَسَاكِنُكَ بِأَرْضٍ أَنْتَ بِهَا، ثُمَّ قَدِمَ أَبُو الدَّرْدَاءِ
على عُمَرَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ أَن لَا يَبِيعَ ذَلِكَ إِلَّا مثلاً بمثلٍ وَزْناً
بِوزْنٍ». [٢/ ٦٣٤ رقم (٣٣)].

قال عبدُ الملكِ: وَزَعَمَ أَصْحَابُ مَالِكٍ أَنَّهَا كانت قِلَادَةً من ذَهَبٍ فيها
جَوْهَرٌ^(٣)، فَبَاعَهَا بما فيها بِلَذْهَبٍ.

قال عبدُ الملكِ: وَلَا أَقُولُ مَا قَالُوا: وَلَا تُسَمَّى الْقِلَادَةُ سِقَايَةً، بَلْ إِنَّمَا
كَانَتْ بِأَسْماً من ذَهَبٍ أو وَرِقٍ أُتِيَ بِهَا في بَعْضِ الْمَغْنَمِ كَسِقَايَةِ يُوسُفَ [عليه السلام].

(١) في تكملة الصَّحاح للصَّغَانِي: (سَلَخَ) «وسَلَخَ البَانُ: دَهَنُ ثَمَرِهِ قبل أن يُرَبَّبَ بِأَفَاوِيهِ
الطَّيِّبِ، فَإِذَا رُبِّبَ ثَمَرُهُ بِالْمِسْكِ والطَّيِّبِ ثم اعتَصِرَ فهو منشوشٌ وقد نُشَّ نَشَأً، أَي: اِخْتَلَفَ
الدَّهْنُ بِرَوَائِحِ الطَّيِّبِ».

(٢) يُرَاجَع: المصباح المنير: ٣٦٤، وشفاء العليل: ١٦٣، وقصد السَّبِيل: ٢/ ٢١٤. وفي
تهذيب اللُّغة: ١٠/ ٤٩١ «ثعلب عن ابن الأعرابي: الجُلْجُلانُ: السَّمْسَمُ».

(٣) النِّهَايَةُ: ٢/ ٣٨٢، والتَّمْهِيدُ: ٤/ ٧٠... وغيرهما.

التي جَعَلَهَا فِي رَحْلِ أَخِيهِ^(١)، إِنَّمَا كَانَتْ كَأَسًا [٧٦] مِنْ وَرَقٍ كَبِيرَةٍ يُشْرَبُ

(١) سورة يوسف: الآية: ٧٠ ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ قال القرطبي - رحمه الله - في تفسيره: ٣٢٩/٩ «السَّقَايَةُ والصُّوَاغُ شيءٌ واحدٌ: إناءٌ له رأسان في وسطه مقبضٌ، كان الملك يشربُ منه من الرأس الواحد، ويُكَالُ الطَّعَامُ بالرَّأْسِ الآخرِ. قاله النَّقَّاشُ عن ابن عباسٍ، وكلُّ شيءٍ يشربُ به فهو صُوَاغٌ وأنشد:

* تَشْرَبُ الْحَمْرَ بِالصُّوَاغِ جَهَارًا *

واختلف في جنسه فروى شعبة، عن أبي بشر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباسٍ قال: كان صُوَاغُ الْمَلِكِ شيء (؟) من فِضَّةٍ يشبه المَكْوَلَك، من فضةٍ مرصعٍ بالجواهر يُجعل على الرأس، وكان للعباس واحدٌ في الجاهليَّة. وسأله نافعُ بن الأزرق: ما الصُّوَاغُ؟ فقال: الإِنَاءُ، قال فيه الأعشى [ديوانه: ١٤٦]:

وَلَهُ دَرَمَكٌ فِي رَأْسِهِ وَمَشَارِبٌ وَقَدَرٌ وَطَبَّاخٌ وَصَاعٌ وَدَيْسَقٌ
وقال عكرمة: كان من فضة، وقال عبدالرحمن بن زيد: كان من ذهب، وبه كال طعامهم مبالغة في إكرامهم. وقيل: إِنَّمَا يُكَالُ بِهِ لَعَزَةُ الطَّعَامِ.

أقول - وعلى الله أعتد -: هكذا جاء بيت الأعشى، وهو مركب من بيتين هما:

له دَرَمَكٌ فِي رَأْسِهِ وَمَشَارِبٌ وَمِسْكٌ وَرِيحَانٌ وَرَاحٌ تُصَفَّقُ
وَحُورٌ كَأَمْثَالِ الدَّمَى وَمَنَاصِفٌ وَقَدَرٌ وَطَبَّاخٌ

جاء في تعليق الوقشي: «قال ابن وهب: السَّقَايَةُ التي باعها معاوية كانت قلادة فيها خَزٌّ وَذَهَبٌ وَوَرَقٌ . . . وهذا غلط، والقلادة لا يقال لها: سَقَايَةُ فِي اللَّغَةِ».

وفي التمهيد لابن عبدالبر - رحمه الله -: ٧٠/٤ «السَّقَايَةُ: الآنية، قيل: إِنَّهَا آنيةٌ كَالْكَأْسِ وشبهه يشرب بها. وقال الأخفش: السَّقَايَةُ: الإِنَاءُ الذي يشربُ به. وقال أبو عبيدة في قوله عز وجل: ﴿جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ﴾ قال: السَّقَايَةُ: مِكْيَالٌ كان يُسَمَّى السَّقَايَةَ. وقال غيره: بل كُلُّ إِنَاءٍ يشربُ فيه. وذكر ابن حبيب عن مالك قال: السَّقَايَةُ البرَّادَةُ يبرَّدُ فيها الماء تعلقًا. وقال الأخفش: أهلُ الحجازِ يسمُّون البرَّادَةَ سَقَايَةً ويسمُّون الحوضَ الذي فيه الماء سَقَايَةً ونقلَ عن ابن وهب ما تقدَّم في كلام الوقشي ثم قال: «قال ابن حبيب: من =

بها ويُكَالُ بها، فأما القِلَادَةُ التي تَرْجُمُوا أَنَّهَا السَّقَايَةُ فتلك غيرُ السَّقَايَةِ، تلك قِلَادَةُ ابْتِاعِهَا مُعَاوِيَةَ فِيهَا تَبَرُّ وَجَوْهَرٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ وَيَاقُوتٍ وَزَبَرْجَدٍ، ابْتِاعَهَا مُعَاوِيَةُ بِسِتِّمِائَةِ دِينَارٍ، فَنَهَاةٌ عَنْ ذَلِكَ عُبَادَةُ بْنِ الصَّامِتِ، وَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ ذَلِكَ، فَقَامَ عِبَادَةُ فَنَادَى أَلَا إِنَّ مُعَاوِيَةَ اشْتَرَى الرَّبَّاءَ، أَلَا وَإِنَّهُ فِي النَّارِ إِلَى حَلْقِهِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: أَمَّا إِذَا أَخْرَجْتَ لِي وَجْهِي فَلَا أُبَالِي.

قال عبدُ الملك: وَالْقِلَادَةُ: الْعِقْدُ الَّذِي تُعَلِّقُهُ الْمَرْأَةُ عَلَى نَحْرِهَا.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ عن يحيى بنِ سعيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: «قَطَعُ الذَّهَبِ وَالْوَرِقَ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ». [٢/ ٦٣٥ رقم (٣٧)].

قال عبدُ الملك: يَعْنِي قَرَضُهَا حَتَّى يَصِيرَ الْوِزْنُ نَاقِصًا فَهُوَ مِنَ الْفَسَادِ الَّذِي يَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُعَاقَبَ عَلَيْهِ مَنْ فَعَلَهُ بِالضَّرْبِ أَوْ بِالسَّجْنِ.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ (الصُّكُوكِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ حِينَ ذَكَرَ أَنَّ صُكُوكًا خَرَجَتْ لِلنَّاسِ فِي زَمَانِ مَرْوَانَ [بْنِ الْحَكَمِ] ^(١) مِنْ

= قال: إِنَّ السَّقَايَةَ قِلَادَةٌ فَقَدْ وَهِمَ وَأَخْطَأَ، وَهُوَ قَوْلٌ لَا وَجْهَ لَهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِاللُّسَانِ.

قال الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - عفا الله عنه -: قول أبي عبيدة في مجاز القرآن له: ١/ ٣١٤ ونصه: «مكيالٌ يُكَالُ بِهِ وَيُسْرَبُ فِيهِ» وَتَقُلُّ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ فِي النَّصِّ الْأَوَّلِ لَمْ يَرِدْ فِي كِتَابِنَا هَذَا فَلَعَلَّهُ فِي كِتَابٍ لَهُ آخِرٍ. وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِ(الْأَخْفَشِ) هُنَا أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ بْنِ سَلَامَةَ الْأَلْهَانِيُّ الْبَصْرِيُّ (ت بعد ٢٥٥هـ) صَاحِبُ «غَرِيبِ الْمُوْطَأِ» وَإِنْ كَانَ الْمَتَبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّهُ أَبُو الْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ الْأَخْفَشِ (ت ٢١٦هـ) صَاحِبُ سَبْيُوهِ. وَقَدْ رَاجَعْتُ كِتَابَهُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ: ١/ ٣٩٩ فَذَكَرَ السَّقَايَةَ وَالصُّوَاعَ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا ذَكَرَ الْحَافِظُ مِمَّا يَرْجِعُ أَنَّ الْمَقْصُودَ هُوَ الْأَلْهَانِيُّ الْبَصْرِيُّ الْمَذْكُورُ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١) عن الموطأ. ومروان بن الحكم هو (الخليفة) معروف.

طعام الجار فتبايع الناس تلك الصُّكوكَ بينهم قبل أن يستوفوها، فدَخَلَ زيدُ بن ثابتٍ وَرَجُلٌ من أصحابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ على مَرْوَانَ [بن الحَكَم] ^(١) فقالا له: أَتُحِلُّ بَيْعَ الرِّبَا يامَرْوَانُ؟ فقال: أعودُ باللهِ وَمَا ذلِكَ؟! فقالا: هذه الصُّكوكُ تَبَايَعَهَا النَّاسُ، ثُمَّ باعوها قبل أن يَسْتَوْفَوْهَا، فَبَعَثَ مَرْوَانُ الْحَرَسَ يَتَّبِعُونَهَا يَنْتَزِعُونَهَا من أيدي النَّاسِ وَيَرُدُّونَهَا إِلَى أَهْلِهَا [٦٤١/١ رقم (٤٤)].
 ما تفسيرُ هذه الصُّكوكِ؟

قال عبدُ المَلِكِ: كانت قَطَائِعُ أَقْطَعَهَا أَهْلُ المَدِينَةِ من طَعَامِ مَالِ اللَّهِ الذي كان يُحْمَلُ من مِصْرَ في السُّفُنِ إِلَى الجَارِ ^(١)، وهو سَاحِلُ المَدِينَةِ فاقْطِعتْ لِلنَّاسِ مِنْهُ قَطَائِعُ، فَبَاعَ ناسٌ قَطَائِعَهُمْ، وكانَ يَبِيعُهَا أَوَّلًا حَلَالًا، ثُمَّ إِنَّ مَنْ اشْتَرَاهَا باعَهَا أَيْضًا قبل أن يَسْتَوْفِيَهَا، فَكانَ يَبِيعُهَا الثَّانِي حَرَامًا؛ لِأَنَّ مَنْ ابْتاعَ طَعَامًا لم يَجْزُ لَهُ يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ، فَأَمَرَ مَرْوَانُ بِفَسْخِ البَيْعِ الثَّانِي وَرَدَّهُ إِلَى البَاةِ الَّذِينَ اشْتَرَوْهُ أَوَّلًا مِنَ الَّذِينَ أَقْطَعُوهُ، ولم يفسخْ بَيْعَ الَّذِينَ أَقْطَعُوهُ أَوَّلًا. فَهَذَا تَفْسِيرُهُ ^(٢).

(١) يُراجع: نُزهة المُشتاق: ٥١، ومعجم ما استعجم: ٣٥٥/١، ومعجم البلدان: ١٠٧/٢، والروض المعطار: ١٥٣، ووفاء الوفاء: ١١٧٣/٢.

(٢) لم يُفسَّر الصُّكوكُ نَفْسَهَا، وفي النِّهاية: ٤٣/٣ «هي جمعُ صَكٍّ وهو الكتاب» وهو من الألفاظ المعرَّبة من الفارسيَّة وأصله في الفارسية (جك) وهو كتاب القاضي. يُراجع: تهذيب اللُّغة: ٤٢٨/٩، والصُّحاح واللسان والتَّاج: (صكك). وهو أَيْضًا مفسَّرٌ في شفاء الغليل: ١٦٩، وقصد السَّبيل: ٢٣٠/٢. ولم يرد في جمهرة اللُّغة، ومن ثَمَّ لم يذكره الجَوَالِيقِي في «المعرَّب» ولم يستدركه ابنُ بَرِّي عليه في «حاشية المعرَّب» وذكر في هامش نسخة من المعرَّب نقلها محققه الشَّيْخُ أحمد شاكر في حاشية ص ٢١٢ لَكُنْهَا منقولةً عن «الصُّحاح» ومع وجود الصُّحاح لا قيمة لها.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (المضامين) و(الملاقيح) في حديث [٧٧] مالك

الذي رواه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: قال: «لا رباً في الحيوان، وإنما نُهيى من الحيوان عن ثلاثة؛ عن المضامين، والملاقيح، وحبل الحبلة» [٦٥٤ / ٢] رقم (٦٣).

قال عبد الملك: الملاقيح: ^(١) هي الأجنة التي في بطن إناث الإبل، والواحد منها: ملقوحة، قال الرَّاَجَزُ ^(٢):

إِنَّا وَجَدْنَا طَرْدَ الْهَوَامِلِ
خَيْرًا مِنَ الثَّانَانِ وَالْمَسَائِلِ
وَعِدَّةَ الْعَامِ وَعَامٍ قَابِلِ
مَلْقُوحَةً فِي بَطْنِ نَابٍ حَائِلِ

قال عبد الملك: فالملاقيح: الأجنة التي في بطن إناث الإبل. والمضامين ^(٣): ما في أصلاب الفحول. وحبل الحبلة: ولد ذلك الجنين الذي

(١) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٢٠٧/١، والفائق: ٣٢٤/٣، وغريب ابن الجوزي: ٣٢٨/٢، والنهاية: ١٠٢/٣، ويراجع: جمهرة اللغة: ٥٦٩، والزاهر للأزهري: ٢١٢، وتهذيب اللغة له: ٥١/٤، ومجمل اللغة: ٨١٢، والتمهيد: ٣١٤/١٣، والصَّحاح، واللَّسان، والتَّاج: (لقح).

(٢) الأبيات لمالك بن الرُّبَيْعِ المَازِنِيِّ التَّمِيمِيِّ، شاعرٌ مشهورٌ، الأبيات في ديوانه: ٨٤ مجلة معهد المخطوطات ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٨٩هـ. ونقلها جامع شعره عن غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٠٨/١. ومنها في «الفائق» و«أساس البلاغة» و«اللَّسان» و«التَّاج»... وغيرها، والبيت الأخير في التَّمهيد: ٣١٥/١٣. وفي الأصل: «حامل».

(٣) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٢٠٧/١، وغريب ابن الجوزي: ١٩/٢، والنهاية: =

في بطنِ النَّاقَةِ، وهو نِتَاجُ النَّتَاجِ^(١). كان أهلُ الجَاهِلِيَّةِ يَبِيعُونَ الْجَنِينَ فِي بَطْنِ

= ١٠٢/٣، ويراجع: جمهرة اللغة: ٩١١، وتهذيب اللغة: ٤٩/١٢، والزَّاهِرُ للأزهري: ٢١٢، ومجمل اللغة: ٥٦٧، والتمهيد: ٣٤/١٣، والصَّحاح، واللَّسَان، والنَّتَاج: (ضمن) قال الأزهريُّ في الزَّاهِر: «وُسِّمِيَ ما في ظهورِ الفُحُولِ مضامين؛ لأنَّ الله عزَّ وجلَّ أودعها ظهورها فكأنَّها ضمنتها، وقال:

إِنَّ الْمَضَامِينَ الَّتِي فِي الصُّلْبِ
مَاءُ الْفُحُولِ فِي الظُّهُورِ الْحُدْبِ
لَيْسَ بِمُغْنٍ عَنْكَ جَهْدَ اللَّزْبِ

أنشد الأزهريُّ البيتان الأول والثاني أيضاً في «تهذيب اللغة» بعد نقله عن أبي عُبَيْدٍ قال: «وأنشد غيره» ولم ينسبهما، وعنه في اللسان (ضمن) دون نسبة أيضاً. قال ابنُ عبد البرِّ في التمهيد: ٣١٥/١٣ «وذكر المزي عن ابن شهابٍ شاهداً بأنَّ المَلَاقِيحَ ما في البُطُونِ لبعض الأعراب:

مَنْبَتِي مَلَاقِحاً فِي الْأَبْطُنِ
تُتَجُّ مَا تُتَجُّ بَعْدَ أَزْمَنِ

(١) جاء شرح (حَبَلِ الحَبَلَةِ) في الحديث الذي قبل هذا في «الموطأ» وهو حديث مالك، عن نافع عن عبد الله بن عمر: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْحَبَلَةِ، وَكَانَ بَيْعاً يَتَّبِعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَبْتَاعُ الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُتَجَّ النَّاقَةُ، ثُمَّ تُتَجَّ الَّتِي فِي بَطْنِهَا». قال الحافظ أبو عمر بن عبد البرِّ: «وإن لم يكن تفسيره مرفوعاً فهو من قبل ابن عمر، وحسبك به، وبهذا التأويل قال مالك والشافعي وأصحابهما، وهو الأجل المجهول، ولا خلاف بين العلماء أنَّ البَيْعَ إِلَى مِثْلِ هَذَا مِنَ الْأَجْلِ لَا يَجُوزُ». وقال أبو عمر أيضاً: «وقال آخرون في تأويل هذا الحديث: معناه: بيعُ وَلَدِ الْجَنِينِ الَّذِي فِي بَطْنِ النَّاقَةِ، هَذَا قول أبي عُبَيْدٍ: عن ابنِ عُلَيَّةَ: هو نتاج النتاج، وبهذا التأويل قال أحمد بن حنبل، وإسحق بن راهوية، وقد فسَّرَ بعضُ أصحابِ مالكٍ هَذَا الْحَدِيثَ بِمِثْلِ ذَلِكَ أَيْضاً. وهو بيعُ أَيْضاً مجتمع على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَلَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ بَيْعُ غَرَرٍ وَمَجْهُولٍ، وَبَيْعُ مَا لَمْ يُخْلَقْ، وَقَدْ أَجْمَعَ =

النَّاقَةِ، وَيَبِيعُونَ مَا يَضْرِبُ الْفَحْلُ فِي عَامِهِ أَوْ فِي أَغْوَامٍ، وَيَبِيعُونَ وَلَدَ الْجَنِينِ الَّذِي فِي بَطْنِ النَّاقَةِ، وَالْمَعْنَى فِي هَذَا كُلِّهِ وَاحِدٌ أَنَّهُ غَرَزَ، فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَزِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّ الْمَلَاقِيحَ مَا فِي بُطُونِ الْإِنَاثِ، وَالْمَضَامِينِ مَا فِي ظُهُورِ الْفُحُولِ. وَقَدْ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ مُوسَى ابْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ^(١): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَجْرِ»، وَالْمَجْرُ: أَنْ يُبَاعَ الْبَعِيرُ أَوْ غَيْرُهُ بِمَا فِي بَطْنِ النَّاقَةِ، كَانَ يَقُولُ مِنْهُ: أَمَجَرْتُ فِي الْبَيْعِ إِمَجَارًا. وَالْغَدَوِيُّ^(٢): أَنْ يُبَاعَ الْبَعِيرُ أَوْ غَيْرُهُ بِمَا يَضْرِبُ

= العلماء على أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي بَيْعِ الْمُسْلِمِينَ» ويُراجع: غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٠٨/١.

وتمت تفسير ثالث نقله الوقشي في تعليقه، وعنه في غريب القريبي (الانتصاب) وهو في المحكم: ٢٧٣/٣، وغريب الأندلسي المجهول، وهامش تهذيب الألفاظ: ٣٤٥، ونسبوه إلى ثعلب أنه قال: معنى حبل الحبله عندي إنما يعني به حمل الكرمه قبل أن تبلغ، والكرمه يقال لها: الحبله، وجعل حملها قبل أن يبلغ حبلًا، كما نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهى. ورد عليه الوقشي بقوله: «قال (ش) إنما قال ذلك؛ لأنه أنكر أن تجمع حبله على حبله، وأن لا يستعمل الحبل إلا في النساء. والحبل وإن كان للنساء فهو يستعار لغيرهن، حكى ذلك أبو زيد وغيره، وقد استعاره ثعلب نفسه في تفسيره هذه الكرمه...» وذكر كلاماً جيداً.

(١) الحديث بسنده أورده أبو عبيد في غريب الحديث: ٢٠٦/١. قال: حدثني زيد بن الحباب... واللفظ بعد ذلك كله لأبي عبيد.

(٢) مازال الحديث موصولاً لأبي عبيد - رحمه الله - وحذف المؤلف - عفا الله عنه وسامحه - قول أبي عبيد: «وقال أبو عمرو... والغدوي...» ثم قال: وأنشدني للفرزدق - يذكر

=

هَذَا الْفَحْلُ فِي عَامِهِ، وَقَدْ ذَكَرَ ذَلِكَ الْفَرَزْدَقُ فِي شِعْرِهِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الأتربي) و(القسي) و (الزبيقة) و(الشقائق) و(السبايب) وعن شرح (السَّماسرة) و(البرنَامَج) وعن (دَارِ نَحْلَةٍ) وعن قولِ عُمَرَ: (بابن الحمال).

فقال: أمّا (الأتربي) فثياب تُعملُ بقرية من قرى مصر يُقالُ لها: أترِب. ^(١)

[وأمّا] (القسي): ثياب تُعملُ بالقس: ناحية من نواحي مصر. ^(١)

وأمّا (الزبيقة): ثياب تُعملُ بالصعيد، غلاظ، رديئة. ^(١)

وأمّا (الشقائق): فالأزرُّ الضيقة الرديئة. ^(١)

وأمّا (السبايب): فالعمائم. ^(١)

وأمّا (السَّماسرة): فهم الذين يشترون الثياب للتجارة من الحاكّة وغيرهم، وواحدُهم: سَمَسار ^(٢).

وأمّا (البرنَامَج): فهو الكتاب الذي فيه صفة المتاع الذي يُباع مُراجمةً

= قوماً - [ديوانه: ٧٢٩/٢]:

وَمُهَوَّرٌ نِسْوَتِهِمْ إِذَا مَا أَنْكَحُوا غَدَوِيَّ كُلِّ هَبْنَعٍ تَبَالٍ

قال: وقال غير أبي عمرو: غَدَوِيَّ - بالذال -.

(١) تقدّم ذكرها في كتاب الصلاة ص (٢١٩).

(٢) فارسيّ معرّب، كذا قال الجواليقي في المعرّب: ٢٠١. ويُراجع شفاء الغليل: ١٤٨، وقصد

السييل: ١٥٢/٢ قال: هو المتوسط بين البائع والمشتري. وفي تاج العروس: (سمسر)

«وهو الذي يُسميه الناس الدّال؛ فإنه يدلُّ المشتري على السلعة، ويدلُّ البائع على الأثمان،

وجمعته: سَماسرة. قال الليث: وهي فارسيّة معرّبة، ونقله شيخنا عن «معالم الشّنين»

للخطابي، وهو في «المزهر» للجلال.

كلُّ ثوبٍ وثَمَّتُهُ وَصِفَّتُهُ^(١).

وأما (دارُ نخلة): فهي بالمدينة، يكون فيها البرازين^(٢).

وأما (الحَمالُ): فهو الحملُ والضَّمانُ.

.. وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الذي رواه [٧٨] عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسولَ الله ﷺ قال: «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» [٢/٦٧٤ رقم (٨٤)].

قالَ عبدُ الملكِ: الغنيُّ في هذا الحديثِ: الذي يجدُ لِغَريمِهِ قضاءَ دينِهِ وإنَّ لَمْ يَكُنْ غَنِيًّا فِي غَيْرِ ذَلِكَ، هَذَا مَعْنَى الْحَدِيثِ وَوَجْهُهُ، وَقَدْ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ^(٣): «لِيَ الْوَاجِدُ يُحِلَّ عُقُوبَتَهُ وَعِرْضَهُ» فَقَالَ: الْوَاجِدُ؛ فَكَانَ مَعْنَاهُ الَّذِي يَجِدُ مَا يَقْضِي بِهِ حَقَّ غَريمِهِ، وَاللِّي: هُوَ الْمَطْلُ^(٤)، تَقُولُ:

(١) مُعَرَّبٌ أَيْضاً عَنْ الْفَارِسِيَّةِ اسْتَدْرَكَهُ ابْنُ بَرِّي عَلَى الْجَوَالِيقِي. حاشيته: ٥٠ قال: «وهي ألواحٌ يكتب فيها» وفي قصد السبيل: ٢٧٣/١ «الورقة الجامعة للحسابِ معرَّبٌ (برنامج)».

أما بيع البرنامج فقال أبو الوليد القُشَيْرِيُّ في تعليقه: ١٤٠/٢: «بيع كانت العرب تُسميه: (دهد وزاده) وهي لفظة فارسية معربة معناه: بيع الشيء الغائب بالصفة من غير نظر».

(٢) دارُ نخلة: دارٌ في سوق المدينة الشريفة، قال السَّهْوَديُّ في وفاء الوفاء: ٧٥٠ «دارُ نخلة وكانت لآل شيبه بن ربيعة، وإنما سُمِّيَتْ دار نخلة لنخلة كانت فيها».

(٣) الحديث في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٧٣، وهو في مسند الإمام أحمد: ١٨٧/١. والغريبين للهروي: ١٧١٣، والفائق للزمخشري: ٣٣٢/٣، والنهاية لابن الأثير: ٢٨٠/٤. وغيرها.

(٤) غريب أبي عُبَيْدٍ: ١٧٣/٢، ١٧٤، والغريبين: ١٧١٣، والفائق: ٣٣٢/٣، وغريب ابن الجوزي: ٣٣٦/٢. والنهاية: ٢٨٠/٤. وتراجع: جمهرة اللغة: ١٦٩/١، وتهذيب اللغة: ٤٢٨/١٥، والصَّحاح واللسان، والتَّاج: (لوى).

لَوَانِي دَنِي، وَهُوَ يَلُونِي لَيَّا وَلَيَّانَا، وَقَالَ أَعَشَى بَكْرٍ^(١):

يَلُونِي دَنِي النَّهَارَ وَاقْتَضِي دَنِي إِذَا وَقَدَ الثُّعَاسُ الرَّاقدَا

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «يَحُلُّ عَقوبَتَهُ وَعِرْضَهُ» فَإِنَّ عَقوبَتَهُ^(٢) حَبْسُهُ فِي السَّجْنِ، وَعِرْضُهُ: أَنْ يُشَدَّ لِسَانُهُ. فَالْقَوْلُ^(٣) فِيهِ خَاصٌّ^(٤) فِي بَدَنِهِ وَلَيْسَ فِي حَسْبِهِ^(٥)، ذَلِكَ وَجْهُ الْحَدِيثِ^(٦) مِمَّا بَيَّنَّ ذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لِصَاحِبِ الْحَقِّ الْيَدُ وَاللِّسَانُ» فَتَقْسِيرُ الْيَدِ: اللَّزُومُ. وَاللِّسَانُ: التَّقَاضِي^(٧).

(١) ديوانه (الصُّبْحُ الْمُنِيرُ): ١٥١، وفيه: «وَأَجْتَرَى»، وبعده:

هَلْ تَذْكُرِينَ الْعَهْدَ يَا بَنَةَ مَالِكٍ أَيَّامَ نَزَبِ السُّتَارِ فَتَهَمَّدَا
أَيَّامَ أَمْنِكَ الْمَوَدَّةَ كُلَّهَا مِنِّي وَأَرْعَى بِالْمَغِيبِ الْمَآخِذَا
قَالَتْ قَتِيلَةٌ مَا لِي بِجَسَمِكَ سَائِلًا وَأَرَى ثِيَابَكَ بِالْبَيَاتِ هُمْدَا
أَذَلَّتْ نَفْسَكَ بَعْدَ تَكْرُمَةٍ لَهَا أَمْ كُنْتَ ذَا عَوَرٍ وَمُنْتَظَرًا غَدَا
أَمْ غَابَ رَبُّكَ فَأَعْتَرَنكَ خِصَاصَةً فَلَعَلَّ رَبَّكَ أَنْ يَعُودَ مُؤَيَّدَا
رَبِّي كَرِيمٌ لَا يُكَدِّرُ نِعْمَةً وَإِذَا يُنَاشِدُ بِالْمَهَارِقِ أَنْشَدَا

والشاهد في غريب أبي عبيدٍ و«الفائق»، وتهذيب اللغة: ٢٦٢/٩، ٥٤٥/١٥ وغيرها.

وأنشد أبو عبيدٍ وغيره لذي الرُّمة [ديوانه: ١٣٠٦]:

تُطِيلِينَ لِسَانِي وَأَنْتِ مَلِيَّةٌ وَأُحْسِنُ يَا ذَاتِ الْوِشَاحِ التَّقَاضِيَا

(٢) مازال النُّقْلُ عن أبي عبيدٍ في غريب الحديث: ٧٤/٢.

(٣) في الأصل: «بالقول».

(٤) في الأصل: «بخاص».

(٥) في الأصل: «حبيسه».

(٦) في غريب أبي عبيدٍ: «وكذلك وجه الحديث عندي، ومما يحقق ذلك حديثُ النبي ﷺ

«لِصَاحِبِ الْحَقِّ...».

(٧) في غريب أبي عبيدٍ: «فسمعتُ محمد بن الحسن يُقَسِّرُ الْيَدَ بِاللَّزُومِ...» ومحمد بن الحسن =

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه [٧٨] عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تَلَقُّوا الرُّكبانَ للبيع، ولا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، ولا تَتَاجَسُوا، ولا يَبِعْ حاضِرٌ لبادٍ، ولا تَصُرُّوا الإبلَ والغنمَ، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن رَضِيَها أَمْسَكها، وإن سَخِطها رَدَّها وصاعاً من تمرٍ» [٢/ ٦٨٣ رقم (٩٦)].

قال عبد الملك: أمّا قوله: «لا تَلَقُّوا الرُّكبانَ للبيع» فإنه نهى أن تُتَلَقَّى السِّلَعُ التي يُهَبَطُ بها إلى الأسواقِ فتُشْتَرَى قبل بُلوغِها، وإن كان ذلك على مسيرة اليوم أو الأيام، ولا يَجُوزُ للرَّجلِ إذا كان في الحَضَرِ أن يَشْتَرِيَ ما مرَّ به من السِّلَعِ، وإن كان على يابه، كان اشتراؤه للتجارة أو لقوته، إذا كان لتلك السِّلَعِ مَوَاقِفُ^(١) في الشُّوقِ تباعُ فيها وتُحْمَلُ إليها، وهو إن فعلَ مُتَلَقٍّ. وما كان من السِّلَعِ ليس لها مَوَاقِفُ في الشُّوقِ وإنما يُطَافُ بها، فإذا دَخَلَتْ بُيُوتَ الحاضِرَةِ وأزِفَتْها فلا بأس أن يشتري وإن لم تبلغ الشُّوقَ. قال: ومن كان منزله في غير الحاضِرَةِ قَرِيباً كان منها أو بعيداً فلا بأس أن يشتري ما مرَّ به لحاجته وقوته، ولا يَجُوزُ له أن يَشْتَرِيَ للبيعِ حتَّى تَبْلُغَ السِّلَعَةُ الشُّوقَ الذي إليه خَرَجَتْ، وإن كانت القَرِيبَةُ على مَسِيرَةِ الأيامِ من المَوْضِعِ الذي تُحْمَلُ إليه تلك السِّلَعُ، إذا كان قد توجَّه بها نحوه، كذلك قال مالك وأصحابه.

قال عبد الملك: ومن تلقى فالحكم فيه أن يُفْسَخَ ما اشتري؛ لأنه بيع نهى عنه رسول الله ﷺ. فإن لم يوجَدِ البائعُ [٧٩] وفات نظر الإمام، فإن لم

= هو الشَّيباني (ت ١٨٩هـ) صاحبُ أبي حنيفة - رحمه الله -.

(١) في الأصل: «مَوَاقِفاً».

يَكُنِ الْمُبْتَاعُ مُعْتَادًا لِذَلِكَ أَسْلَمَتْ إِلَيْهِ السَّلْعَةُ وَنُهِِيَ أَنْ لَا يَعُودَ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَادًا
لِذَلِكَ نَزَعَتْ مِنْهُ. وَإِنْ كَانَتْ مِنَ السَّلْعِ الَّتِي لَهَا أَهْلٌ رَاتِبُونَ فِي السُّوقِ
يَشْتَرُونَهَا مِمَّنْ يَجْلِبُهَا وَيَبِيعُونَهَا مِنَ النَّاسِ فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْهُ، وَيَشْتَرِكُ فِيهَا أَهْلُ
تِلْكَ السَّلْعَةِ إِنْ أَحْبَبُوهَا، وَإِنْ أَبَوْهَا بِالثَّمَنِ رُدَّتْ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ السَّلْعِ
الَّتِي لَيْسَ لَهَا أَهْلٌ رَاتِبُونَ فِي السُّوقِ، وَإِنَّمَا جُلُّ أَمْرِهَا وَشَأْنُهَا أَنْ يَبِيعَهَا جَالِبُهَا
مِنَ النَّاسِ كَافَّةً، فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْ يَدَيْهِ وَتُوقَفُ فِي السُّوقِ لِلنَّاسِ بِالثَّمَنِ الَّذِي
اشْتَرَاهَا لَا يَزِيدُونَهُ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَشْتَرِيهَا إِلَّا بِانْقِصَاصٍ مِنْ ذَلِكَ الثَّمَنِ
رُدَّتْ عَلَيْهِ، وَتُرَدُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا كَانَ مُعْتَادًا لِذَلِكَ، لِمَا رَأَى السُّلْطَانُ مِنْ
أَدَبِهِ بِالشَّرْطِ، أَوْ بِالسَّجْنِ، أَوْ بِالْإِخْرَاجِ مِنَ السُّوقِ.

قال عبد الملك: وَهَذَا فِي الْعُرُوضِ، فَأَمَّا الطَّعَامُ كُلُّهُ فَإِذَا تَلَقَّاهُ مُتَلَقًى
فَإِنَّهُ يُوقَفُ لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ يَشْتَرُونَهُ بِالثَّمَنِ، وَإِنْ كَانَ لَهُمْ أَهْلٌ رَاتِبُونَ فِي السُّوقِ.
قَالَ عبد الملك: فَإِنْ فَاتَتْ السَّلْعَةُ فِي يَدِ مَبْتَاعٍ يَبِيعُ أَفْضَلَ فِيهِ فَأَحَبُّ
لَهُ أَنْ يَحْتَاطَ بِالتَّصَدُّقِ بِذَلِكَ الْفَضْلِ وَلَيْسَ بِالْحَرَامِ الْبَيْنِ، وَهَكَذَا سَمِعْتُ مَنْ
لَقِيتُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ يَقُولُونَ، وَكُلُّهُ قَوْلُ مَالِكٍ وَمَذْهَبُهُ.

قال عبد الملك: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ» فَإِنَّمَا هُوَ
لَا يَشْتَرِي بَعْضُكُمْ عَلَى شِرَاءِ بَعْضٍ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ: بَعْتُ الشَّيْءَ فِي مَعْنَى
اشْتَرَيْتُهُ وَشَرَيْتُ الشَّيْءَ فِي مَعْنَى بَعْتُهُ^(١) يَقُولُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ فِي كِتَابِهِ^(٢):

(١) هو من الأضداد مُفَصَّلٌ فِي أَضْدَادِ ابْنِ الْأَنْبَارِيِّ: ٧٢، ٧٣، وَالْأَضْدَادُ لِأَبِي الطَّيِّبِ اللَّغَوِيِّ:

٤٠/١ فما بعدها. وَرُجِّعَ: أَضْدَادُ قَطْرَب: ٩٨، وَأَضْدَادُ ابْنِ السَّكَيْتِ ١٨٦، وَأَضْدَادُ أَبِي

حَاتِمٍ: ١٢٣، وَأَضْدَادُ التَّوْزِيِّ: ١٦٧.

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ: آيَةُ: ١٠٢.

﴿وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾ يعني: ما باعوا به أنفسهم وقال [عز وجل] في [سورة] يوسف^(١): ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾ هذا في شريته أنها بمعنى بعث، وأما بعث في معنى اشترى فإن طرفة بن العبد قال^(٢):

فَأَرَى الْمَوْتَ أَعْدَادَ الثُّنُوسِ وَلَا أَرَى بَعِيداً غداً مَا أَقْرَبَ الْيَوْمَ مِنْ غَدٍ
وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَبِعْ لَهُ بَتَاتاً وَلَمْ تَضْرِبْ لَهُ وَقْتَ مَوْعِدٍ
فَقَوْلُهُ: «مَنْ لَمْ تَبِعْ لَهُ بَتَاتاً» يعني: لم تشتر له زاداً، وقال الحطيفة أيضاً في معنى ذلك^(٣):

(١) الآية: ٢٠.

(٢) ديوانه: ٤٨، وبينهما:

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامَ مَا كُنْتَ جَاهِلاً وَتَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَزُودِ
والشاهد في غريب الحديث: ٥/٢ والأول منهما برواية مضطربة وهو موجود في كتب الأضداد السالفة وغيرها.

(٣) ديوان الحطيفة: ١٢٢ وروايته: «بمالك» ومثل رواية المؤلف في غريب الحديث لأبي عبيد: ٥/٢، وعنه نقل، وأضداد ابن الأنباري: ٧٥، وأضداد أبي الطيب: ٤٢ والصباح واللسان والتاج... وغيرها. وروايته هذه يردها نسق الأبيات التي قبله والتي بعده وقافيتها. ولو كان منفرداً لاحتمل أن تكون رواية. والبيت من أبيات يمدح بها عيينة بن حصن بن حذيفة ابن بدر الفزاري، وقد قتلت بنو عامر ابنه مالكا فغزاهم فأدرك بئاره وغنم وغنم أصحابه فقال الحطيفة:

فَدَى لَابِنِ حُصْنٍ مَا أَرِيحُ فَإِنَّهُ ثَمَالُ الْيَتَامَى عَصْمَةٌ فِي الْمَهَالِكِ
سَمَا لِعُكَاظٍ مِنْ بَعِيدٍ وَأَهْلِيهَا بِالْفَيْنِ حَتَّى دَاسَهُمْ بِالسَّنَابِكِ
فباع بنيه بعضهم... ... البيت

وفي غريب أبي عبيد «بخسارة» بالسين وهو تصحيف ظاهر من الشسخ أو الطباعة؟! قال شارح الديوان: الخسارة: الرديء من الشيء، وخسارة الناس: سفلتهم الذين لا خير =

وَبَاعَ بَيْنَهُ بَعْضُهُمْ بِخُشَارَةٍ وَبَعْتَ لِدُيَّانَ الْعَلَاءَ بِمَالِكَا
 فقوله: «وباع بنيه بعضهم بخُشَارَةٍ» فهذا معنى البَيْعِ بَعَيْنِهِ، و«بعت لدُيَّانِ
 الْعَلَاءَ بِمَالِكَا»، يقول: اشتريت لقومك الشَّرَفَ بمالكٍ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَإِنَّمَا وَقَعَ النَّهْيُ فِي الْحَدِيثِ عَلَى الْمُشْتَرِي لَا عَلَى
 الْبَائِعِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ النَّهْيُ أَنْ يَقَعَ هَهُنَا عَلَى الْبَائِعِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَبِيعُ أَحَدٌ عَلَى بَيْعِ
 بَائِعٍ، إِنَّمَا يَشْتَرِي مُشْتَرٍ عَلَى شِرَاءِ مُشْتَرٍ قَدْ تَقَدَّمَ، فَأَمَّا أَنْ يَبِيعَ بَائِعٌ عَلَى بَيْعِ
 بَائِعٍ فَلَا يَكُونُ، فَهَذَا فِي الْحَدِيثِ بَيِّنٌ أَنَّ الْبَيْعَ هَهُنَا بِمَعْنَى الْاِشْتِرَاءِ، كَمَا
 فَسَّرْتَهُ لَكَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَشَرَحْتُهُ لَكَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ وَمِنْ شَعْرِ الشُّعْرَاءِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: إِلَّا أَنَّ مَالِكًا كَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا تَفْسِيرُ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ إِذَا
 رَكَنَ الْبَائِعُ إِلَى مُبَايَعَةٍ [٨٠] الْمُبْتَاعِ، وَاتَّفَقَا عَلَى الثَّمَنِ أَوْ قَارَبَ الْاِتِّفَاقَ وَجَعَلَ
 يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ الشُّرُوطَ، وَيَتَبَرَّأَ إِلَيْهِ مِنَ الْعُيُوبِ، وَيَشْتَرِطُ وَزْنَ الذَّهَبِ فِي نَقْدِهِ
 وَمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ مَقَارِبَةِ الْاِتِّفَاقِ، فَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ، فَأَمَّا قَبْلَ ذَلِكَ فَلَا.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَمَنْ جَهَلَ وَاجْتَرَى فاشْتَرَى عَلَى شِرَاءِ أَخِيهِ بَعْدَ
 اِتِّفَاقِهِمَا فَقَدْ أَسَاءَ، فَلْيَتُوبْ إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَغْفِرْهُ، وَلْيَعْرِضِ السَّلْعَةَ عَلَى أَخِيهِ
 الَّذِي دَخَلَ فِيهَا عَلَيْهِ، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِالثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهَا بِهِ فَلْيَسْلَمْهَا إِلَيْهِ،
 زَادَتْ أَوْ لَمْ تَزِدْ، إِلَّا إِنْ كَانَ أَنْفَقَ عَلَيْهَا شَيْئًا حَتَّى زَادَتْ فَلْيُعْطِهِ التَّفَقُّعَ مَعَ
 الثَّمَنِ، وَإِنْ كَانَتْ نَقَصَتْ وَأَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَهَا بِنَقْصَانِهَا أَخْذَهَا وَلَا شَيْءَ لَهُ
 غَيْرَهَا، وَكَذَلِكَ سَمِعْتُ مِنْ لَقِيْتُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ يَقُولُونَ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَا تَنَاجَشُوا» فَإِنَّ الْمُتَنَاجِشَةَ: أَنْ يَكْذِبَ

= فيهم، ومالكُ ابنه كان رَهْنَهُ فِي صُلْحٍ بَيْنَهُمْ. وَالْعَلَاءُ: الشَّرَفُ. أَقُولُ: وَرَهْنُهُ ابْنُهُ يَنَاقِضُ مَا
 جَاءَ فِي الْخَبَرِ إِنَّهُمْ قَتَلُوهُ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَتَلُوهُ بَعْدَ رَهْنِهِ ذَلِكَ فَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الرَّجُلُ الرَّجُلُ يُعْطِيهِ بِسُلْعَتِهِ عَطَاءً لَا يَرِيدُ شِرَاءَهَا بِهِ، لِيَعْتَبَرَ بِهَا مَنْ أَرَادَ شِرَاءَهَا
مِنَ النَّاسِ فَتِلْكَ الْمُتَنَاجِشَةُ^(١).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَمَنْ جَهَلَ وَاجْتَرَىءَ فَفَعَلَ ذَلِكَ فَسَخَّ الْبَيْعُ، وَإِنْ أَدْرَكَ
قَبْلَ أَنْ يَقُوتَ، إِلَّا أَنْ يُحِبَّ الْمُشْتَرِي أَنْ يَتَمَسَّكَ بِهِ بِذَلِكَ الثَّمَنِ الَّذِي أَخَذَهُ
بِهِ، وَإِنْ فَاتَ فِي يَدَيْهِ كَانَ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْبَائِعُ هُوَ دَسَّهُ، أَوْ كَانَ
الْمُعْطِي ذَلِكَ مِنْ سَبَبِ الْبَائِعِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَائِعُ دَسَّهُ إِلَّا أَنَّهُ مِنْ سَبَبِهِ مِثْلَ أَنْ
يَكُونَ عَبْدَهُ، أَوْ ابْنَهُ، أَوْ شَرِيكَهُ، أَوْ مَنْ هُوَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ، فَإِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا وَلَمْ
يَعْلَمْ بِهِ الْبَائِعُ، وَلَا هُوَ مِنْ نَاحِيَّتِهِ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْبَائِعِ، وَلَا يُلْزَمُهُ فَسْخُ الْبَيْعِ،
وَأَمَّا الْإِثْمُ عَلَى مَنْ فَعَلَ ذَلِكَ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» فَإِنَّمَا عَنْهُ أَهْلُ
الْعُمُودِ^(٢) وَأَهْلُ الْبَوَادِي وَالْبَرَاري مِثْلَ الْأَعْرَابِ، أَرَادَهُ أَنْ يَصِيبَ النَّاسَ
غِرَّتَهُمْ، وَكَذَلِكَ حَدَّثَنِي الْحِزَامِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَدَعُوا النَّاسَ يَزُرُقُوا اللَّهَ
بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ».

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٠/٢، ٣٦/٣، وَغَرِيبِ ابْنِ قُتَيْبَةَ: ١٩٩/١،
وَالْغَرِيبِينَ: ١٨١٢، وَالْفَاتِقُ: ٤٠٧/٣، وَالنَّهْيَةُ: ٢١/٥. وَرُجَاعُ: جَمْعُهَا اللَّغَةُ:
٤٧٨/١، وَالزَّاهِرُ لِابْنِ الْأَنْبَارِيِّ: ٥٠٦/١، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٥٤٢/١٠، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ:
٨٥٦، وَالْأَفْعَالُ لِلشَّرْقَسِيِّ: ١٩٣/٣، وَالْمَحْكَمُ: ١٧٧/٧، وَالْمَغْرِبُ لِلْمَطْرُزِيِّ:
٢٩٠/٢، وَتَهْذِيبُ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ: ١٦٠/٢، وَالْمَطْلَعُ عَلَى أَبْوَابِ الْمُقَنَّنِ: ٢٣٥،
وَالْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ: ٩١٧، وَالدَّرُّ النَّقِيُّ: ٤٧٢. وَالصَّحَّاحُ، وَاللَّسَانُ، وَالتَّاجُ: (نَجَشْ).
(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ «وَيَقْصِدُ الْبَوَادِي».

قال عبد الملك: فأما أهل القرى الذين يعرفون أئمان سلعهم وأسواقها فلم يُغنوا بالحديث، ولا بأس أن يُباع لِمِثْلِ أولئك.

قال عبد الملك: وإذا باع الحاضر للبادي فُسَخَ البيع؛ لأنَّ عقده وقع بما نهى رسول الله ﷺ فالفسخ أولى به، وكذلك أخبرني أصبغ بن الفرَج، عن ابن القاسم.

قال عبد الملك: والشراء للبادي مثل البيع له، ألا ترى قول رسول الله ﷺ: «ولا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ» إنما معناه لا يشتري بَعْضُكُمْ عَلَى شِرَاءِ بَعْضٍ، فلا يجوز للحَضَرِيِّ أن يشتري للبَدَوِيِّ ولا أن يبيع له، ولا أن يبعث البَدَوِيُّ إلى الحَضَرِيِّ بمتاع يبيعه له الحَضَرِيُّ، ولا يُشِيرُ عليه في البيع إذا قَدِمَ عليه. وقد حدثني أبو معاوية المَدَنِيُّ، عن يزيد بن عياض: «أنَّ أباهُزَيْرَةَ رأى رجلاً يُعَلِّمُ رجلاً من أهل البادية كيف يَبِيعُ سِلْعَتَهُ؟ قال أبوهُزَيْرَةَ: «وَيَحْكُ اثْرُكُهُ رُشْدًا قَدَرِ غَوَى».

قال عبد الملك: وأما قوله: «ولا تَصْرُوا الإبل والغنم» فإنَّ المَصْرَاةَ من الإبل والبقر والغنم التي قد صُرِّي اللَّبَنُ في [٨١] صَرْعِهَا أياماً. ومعنى صُرِّي^(١): أي: حُبِسَ حَتَّى يَجْتَمِعَ، فَعَظُمَ لذلك صَرْعُهَا، فَحَسَبَ المُشْتَرِي أَنَّ تِلْكَ حَالَهَا فِي حِلَابِ كُلِّ يَوْمٍ فَعَرَّ بِذَلِكَ، وَأَصْلُ التَّصْرِيتِ^(٢): حَبَسُ الْمَاءِ

(١) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٢٤١/٢، والغريبين: ١٠٧٥، وغريب ابن الجوزي: ٥٨٨/١، والنهاية: ٢٧/٣. ويراجع جمهرة اللغة: ٧٤٦، وتهذيب اللغة: ٢٢٤/١٢، ومجمل اللغة: ٥٥٥، والصَّحاح، واللسان والتَّاج: (صرى).

(٢) هو لفظ أبي عبيد وأنشد بيتي الأغلب.

وَجَمْعُهُ، الْعَرَبُ تَقُولُ: صَرَيْتُ الْمَاءَ وَصَرَيْتُهُ، قَالَ الْأَغْلَبُ الرَّجَازُ^(١):

رَأَتْ غُلَامًا قَدْ صَرَى فِي قَفَرَتِهِ

مَاءُ الشَّبَابِ عُنْفَوَانُ سِرَّتِهِ

ومنه سُمِّيَتِ الْمُصْرَاءُ؛ كَأَنَّهَا مِاءٌ اجْتَمَعَتْ، قَالَ: وَلَيْسَتْ الْمُصْرَاءُ مِنَ الصَّرَارِ^(٢)، وَلَوْ كَانَتْ مِنْهُ لَكَانَتْ مَضْرُورَةً، وَلَكِنَّهُ مِنْ صَرَيْتُ عَلَى مَعْنَى

(١) هو الأغلب بن جُشم بن عمرو العجليّ - على خلاف في ذلك - راجز، جاهليّ، معمر. أدرك الإسلام فأسلم. قال ابن قتيبة: «وهاجر». أقول: في صحبته شك عند من يشترط في الصحبة اللقيا. فهو معدود في الصحابة عند ابن الأثير في أسد الغابة: ١/١٢٦، عن الأشيري. ولم يرض ذلك الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فقال في الإصابة: ١/٩٨ «قلت: ليس في قوله: «وهاجر» ما يدل على أنه هاجر إلى النبي ﷺ فيحتمل أنه هاجر إلى المدينة بعد موته ﷺ ولهذا لم يذكره أحد من الصحابة».

أقول - وعلى الله أعتمد -: «لا هجرة بعد الفتح» ولم يذكره الحافظ مغلطي في كتابه «الإنابة في المختلف فيه من الصحابة» مخطوط بخط مؤلفه لدي صورة منه. مع أن الحافظ كثير الاستقصاء؟! ويظهر أن الأغلب لقب مع أبي لم أجد من ذكر ذلك. سار الأغلب - رحمه الله - إلى العراق مع سعد بن أبي وقاص، وشهد الفتوح، وتوفي شهيداً مع النعمان ابن مقرن - رحمه الله - في معركة نهاوند سنة ١٩هـ. يُراجع: طبقات فحول الشعراء: ٥٧١، والشعر والشعراء: ٥٩٥، والألالي: ٨٠١، والخزانة: ٢/٢٣٩. وجمع أراجيزه الدكتور نوري حمودي القيسي ونشره في (شعراء أمويون) سنة ١٤٠٥هـ عالم الكتب بيروت (١٣٣ - ١٩٠). والبيتان في شعره ص ١٥٢ ومعهما ثالث. وتخريجها ص ١٨١ عن اللسان ومعجم المقاييس. أقول: ومصدرها الأساس في غريب أبي عبيد: ٢/٢٤١، وتهذيب اللغة: ١٢/٢٢٤. والبيت الثالث هو: - كما في تهذيب اللغة عن شمر -:

أَنْغَظَ حَتَّى اشْتَدَّ سَمُّ سُمَيْتِهِ

وفي شعره: (أَتَعَطَّ) بالتاء المثناة ١٩.

(٢) هو قول الشافعي الإمام - رحمه الله -، قال الأزهري في الزاهر: ٢٠٦: «وذكر الشافعي =

حَبَسْتُ اللَّبْنَ فِي ضَرْعِهَا، وَقَدْ سُمِّيَتْ الْمُصْرَاءُ الْمُحَقَّلَةُ أَيْضاً، جَاءَ ذَلِكَ عَنْ
ابْنِ مَسْعُودٍ: ^(١) «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُحَقَّلَةِ، وَقَالَ: إِنَّهَا خِلَابَةٌ،
وَقَالَ: مَنْ اشْتَرَى مُحَقَّلَةً فَرَدَّهَا فَلْيُرَدِّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ».

قال عبدُ الملك: إِنَّمَا سُمِّيَتْ مُحَقَّلَةً؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ أَحْفَلَ فِي ضَرْعِهَا
فَصَارَتْ بِذَلِكَ حَافِلاً فِيمَا يُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -، وَلَيْسَتْ بِحَافِلٍ، وَالْحَافِلُ
الْعَظِيمَةُ الضَّرْعِ الْكَثِيرَةُ اللَّبَنِ ^(٢).

ومنه قيل: قد احتفلَ القَوْمُ: إِذَا اجْتَمَعُوا وَكَثُرُوا، وَقِيلَ أَيْضاً: مَجْلِسُ
حَافِلٍ: إِذَا كَثُرَ أَهْلُهُ.

= - رحمه الله - الْمُصْرَاءُ فَفَسَّرَهَا أَنَّهَا النَّاقَةُ تُصَرُّ أَخْلَافُهَا وَلَا تُحْلَبُ أَيَّاماً، حَتَّى يَجْتَمِعَ اللَّبَنُ
فِي ضَرْعِهَا، فَإِذَا حَلَبَهَا الْمُشْتَرِي اسْتَغْرَزَهَا. قَالَ أَبُو مَتَّصُورٍ: جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ سُمِّيَتْ مُصْرَاءً
مِنْ صَرٍّ أَخْلَافُهَا كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَجَائِزٌ أَنْ تَكُونَ سُمِّيَتْ مُصْرَاءً مِنَ الصَّرِيِّ وَهُوَ الْجَمْعُ،
يُقَالُ: صَرَيْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ: إِذَا جَمَعْتُهُ، وَيُقَالُ لِلذَّكَاءِ الْمَاءِ صَرِيٌّ، وَقَالَ عُبَيْدُ بْنُ
الْأَبْرَصِ [ديوانه: ١٧]:

يَا رَبِّ مَاءِ صَرِيٍّ وَرَدُّتُهُ سَبِيلُهُ خَائِفٌ جَدِيبُ

وَمَنْ جَعَلَهُ مِنَ الصَّرِّ قَالَ: كَانَتْ الْمُصْرَاءُ فِي الْأَصْلِ مُصْرَرَةً فَاجْتَمَعَتْ ثَلَاثُ رَاءَاتٍ فَقَلْبَتْ
إِحْدَاهَا يَاءً، كَمَا قَالُوا تَطَنَّتْ مِنَ الظَّنِّ، وَكَمَا قَالَ الْعِجَاجُ:

* تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ *

وَالْمُحَقَّلَةُ: مَعْنَاهَا الْمُصْرَاءُ. وَأَنشَدَ الْوَقْشِيُّ فِي «تَعْلِيْقِهِ» لِلذِي الرِّمَّةِ [في ديوانه: ١٦٧٨]:

صَرِيٍّ أَجْنُ يُزَوِّي لَهُ الْمَرْءُ وَجْهَهُ وَلَوْ ذَاقَهُ ضَمَانٌ فِي شَهْرِ نَاجِرٍ

(١) حديث ابن مسعود وما بعده في غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٤٢/٢.

(٢) أنشد الوقشي في تعليقه:

مُحَقَّلَةٌ تُظَنُّ غَدَاةَ رَاحَتْ مُعَلَّقَةٌ بِأَحْقِيهَا الدُّلِيُّ

قال عبد الملك: وفي حديث المصراة^(١) والمحفلة أصل لكل من باع سلعة وقد زينها بالباطل أن البيع مردود إذا علم به المشتري فأحب رده؛ لأنه غش وخداع وخلافة وقد قال رسول الله ﷺ: «لا خلافة»^(٢).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الحلوان) في حديث مالك

الذي رواه عن ابن شهاب، عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي مسعود الأنصاري: «أن رسول الله ﷺ نهى عن أكل ثمن الكلب، ومهر البغي، وحلوان الكاهن» [٢/٦٥٦ رقم (٦٨)].

قال عبد الملك: أما «ثمن الكلب» فيعني كلاب الدور التي أمر بقتلها، ونهى عن اتخاذها. وأما «مهر البغي» فالبغي: الزانية، ومهرها: ما تعطى على زناها. وأما «حلوان الكاهن» فقد قال مالك: إنه ما يعطى الكاهن على كهنته.

قال عبد الملك: الحلوان^(٣) في كلام العرب: الرشوة على الشيء،

(١) هو كلام أبي عبيد في غريب الحديث: ٢/٢٤٢.

(٢) الخلافة: يعني الخداع، يقال منه: خلبته أخلبه خلافة: إذا خدعته، كذا في غريب أبي عبيد. وذكر حديث الرجل الذي يخدع في البيع فقال له رسول الله ﷺ: «إذا بايعت فقل لا خلافة».

(٣) شرح هذه اللفظة في غريب أبي عبيد: ١/٢٣٩، والنهاية: ١/٤٣٥. ويراجع: جمهرة اللغة: ٧٥٠، والزاهر للأزهري: ٢١٦، وتهذيب اللغة: ٥/٢٣٣، والصحاح، واللسان، والتاج: (حلو).

واللفظة مشروحة أيضاً في غريب الوقيشي، وغريب اليقيني، وغريب الأندلسي المجهول.

قال الوقيشي في التعليق على الموطأ: ٢/١٣١: «الحلوان: مشتق من الحلاوة، وهو يستعمل في كلام العرب على أربعة معاني...» وذكرها. وكذلك قال الأندلسي المجهول، وقال: قال أبو علي في «النوادر» ويراجع: أمالي ابن علي القالي: ٢/٢٧٦، وفيه: «قال أبو بكر: وفي الحلوان أربعة أقوال؛ أحدها: أن الحلوان أجر ما يأخذه الكاهن على كهنته، =

تَقُولُ مِنْهُ: حَلَوْتُ الرَّجُلَ حُلُونًا: إِذَا رَشَوْتُهُ شَيْنًا، قَالَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ التَّمِيمِيُّ - وَهُوَ يَذُمُّ رَجُلًا - : (١)

كَأَنِّي حَلَوْتُ الشَّعْرَ يَوْمَ مَدَحْتُهُ صَفَا صَخْرَةً صَمَاءً يُبْسًا بِلَالُهَا
- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الكالِيء) في حديث مالك [٨٢] الذي رواه في «موطئه»

قال عبد الملك: رَوَى مَالِكٌ فِي كَرَاهِيَّتِهِ مُجْمَلَةً بِلَا أَثَرٍ. وَقَدْ حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عَنِ الْعُمَرِيِّ، عَنِ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْكَالِيءِ بِالْكَالِيءِ».

= والقول الثاني: أَنَّ الحُلُونَانَ الرِّشْوَةُ الَّتِي يُرْشَاهَا الْكَاهِنُ عَلَى كِهَانَتِهِ، وَغَيْرِ الْكَاهِنِ، يُقَالُ: حَلَوْتُ الرَّجُلَ أَحْلُوهُ حُلُونًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

كَأَنِّي حَلَوْتُ الشَّعْرَ الْبَيْت

والقول الثالث: أَنَّ الحُلُونَانَ: مَا يَأْخُذُهُ الرَّجُلُ عَلَى مَهْرِ ابْنَتِهِ، ثُمَّ أَسْعَ فِيهِ حَتَّى قِيلَ فِي الرِّشْوَةِ وَالْمَعْطِيَةِ قَالَتْ أَمْرًا مِنَ الْعَرَبِ:

* لَا يَأْخُذُ الحُلُونَانَ مِنْ بَنَاتِنَا *

والقول الرابع: أَنَّ الحُلُونَانَ هُوَ مَا يُعْطَاهُ الرَّجُلُ مِمَّا يَسْتَحْلِيهِ وَيَسْتَطِيعُهُ. يُقَالُ مِنْهُ حَلَوْتُ الرَّجُلَ: إِذَا أُعْطِيَته مَا يَسْتَحْلِيهِ طَعَامًا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ...». وَيُرَاجَعُ: مَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ لِابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١٢٠، وَأَبُو بَكْرِ الَّذِي نَقَلَ عَنْهُ أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي هُوَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ شَيْخُهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

(١) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «وَأَنشَدْنَا الْأَصْمَعِيَّ...» وَأَنشَدَ بَعْدَهُ:

أَلَا تَقْبَلُ الْمَعْرُوفَ مِنِّي تَعَاوَرَتْ مَنُوءَةً أَسْيَافًا عَلَيَّكَ ظِلَالُهَا

وَهُمَا فِي دِيْوَانِ أَوْسٍ: ١٠٠، وَفِيهِ: «يُبْسٍ»، وَعَنِ أَبِي عُبَيْدٍ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ: ٢٣٤/٥، وَمَقَايِيسُ اللُّغَةِ: ٩٤/٢، وَمُجْمَلُ اللُّغَةِ: ٢٤٧، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (حَلَوَ).

قال عبد الملك: وهو النَّسِيئة بالنَّسِيئة، وهو مَهْمُوزٌ ممدودٌ^(١)، وَالْعَرَبُ تقول: أَنَسَا اللهُ فُلَانًا أَجَلَهُ،^(٢) وَالنَّسِيئةُ: التَّأخِيرُ، قَالَ ابْنُ هَرَمَةَ^(٣):

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمَنَائَا لَدَيْنَا إِحْنَةً أَوْ نَسِيئةً مِنْ دُيُونِ

ومنه قوله - عَزَّ وَجَلَّ -: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾^(٤) إِنَّمَا هو تأخيرُهم تَخْرِيمَ الْمُحَرَّمِ إِلَى صَفَرٍ، وتقول من الكَالِيءِ: تَكَالَتْ كَلَاءَةً: إِذَا اسْتَنَسَاتْ شَيْئًا، وَالْعَرَبُ تقول: بَلَغَ اللهُ بِكَ أَكْلًا الْعُمُرِ، يَعْنُونَ آخِرَهُ وَأَبْعَدَهُ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَالْكَالِيءُ بِالْكَالِيءِ يَدْخُلُ فِي وَجُوهِ كَثِيرَةٍ مِنَ الْبَيْعِ، إِلَّا

(١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢٠/١، والغريبين: ١٨٢٩، والفائق: ٢٧٣/٣، وغريب ابن الجوزي: ٢٩٧/٢، والنهاية: ١٩٤/٤، ويُراجع جمهرة اللغة: ١٠٨٣، وتهذيب اللغة: ٣٥٩/١٠، والصَّحاح واللسان والتَّاج: (كلا).

(٢) في غريب أبي عُبَيْدٍ: «قال أبو عُبَيْدٍ: ومنه قولهم: أَنَسَا اللهُ فُلَانًا أَجَلَهُ ونَسَا اللهُ في أَجَلِهِ بغير ألف...» يعني أنه يجيء فعل وأفعل بمعنى واحد، وكذلك جاء في كتاب فعلت وأفعلت للجواليقي: ٧٢، وذكر الرَّجَاجُ هذا الحرف فيما يقال والمعنى مختلفٌ، قال: «نَسَاتُ الناقَةَ: ضربتُها بالعصا وسقتها، وأنسأت في الشيء: أعطيتُ بالنَّسِيئةِ». ولم يذكره بالمعنى الواحد. ومن المعلوم أنَّ الْعَصَا تُسمى منسأة كما جاء في كتاب الله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتُهُمْ﴾ سورة سبأ: الآية: ١٤.

(٣) بيتُ ابْنِ هَرَمَةَ هذا لم يرد في ديوانه، ويبدو أنَّها من شَوَارِدِ قصيدة أورد جامع الديوان بعض أبياتها: ٢١٨ منها:

تَارِكًا إِنْ هَلَكْتُ مَنْ يَبْكِينِي	مَا أَظُنُّ الزَّمَانَ يَا أُمَّ عَمْرُو
وَإِنْ عَمَّ كَالصَّارِمِ الْمُسُونِ	كَمْ أَخِ صَالِحٍ وَعَمٍّ وَخَالٍ
أَعْظَمًا تَحْتَ مُلْحَدَاتِ وَطِينِ	قَدْ حَلَّتْهُ عَنَّا الْمَنَائَا فَأَمْسَى

(٤) سورة التوبة: الآية: ٣٧.

أَنْ أَصْلَهُ أَنْ تَبِيعَ دِينَكَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ بَدِينٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ، فَذَلِكَ لَا يَجُوزُ،
وَهُوَ أَضْلُ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ.

(شرح غريب كتاب الرضاعة)^(١)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

- سألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك
أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْلَبْنُ لِلْفَخْلِ».

قال عبد الملك: يعني أَنَّ اللَّبْنَ مِنَ الْمَرْأَةِ الَّتِي تُرَضِعُ يَقَعُ بِهِ التَّحْرِيمُ فِي
بَنَاتِ زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِهَا كَمَا يَقَعُ فِي بَنَاتِهَا، وَهَذَا مِثْلُ حَدِيثِ مَالِكٍ، عَنْ
الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ
امْرَأَتَانِ فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا غُلَامًا، وَأَرْضَعَتْ الْآخَرَى جَارِيَةً، أَيَحِلُّ لِلْغُلَامِ أَنْ
يَتَزَوَّجَ الْجَارِيَةَ؟ قَالَ: لَا؛ لِأَنَّ اللَّفْحَاحَ وَاحِدٌ» [٢/٦٠٢ رقم (٥)].

قال عبد الملك: هَذَا تَأْوِيلُ «الْلَبْنُ لِلْفَخْلِ». وَمِثْلُهُ حَدِيثُ مَالِكٍ، عَنْ
هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا اسْتَأْذَنَ عَلَيْهَا أَبُو الْقَعِيسِ^(٢) بَعْدَ مَا

(١) الموطأ رواية يحيى: ٦٠١، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٥/٢، ورواية محمد بن الحسن:
٢٠٨، ورواية سويد: ٢٨٠، والاستذكار: ٢٤١/١٨، والتعليق على الموطأ: ٦٣/٢،
والمُتَقِيُّ لِأَبِي الْوَلِيدِ: ١٥١/٤، والقَبَسُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ٧٦١، وَتَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ: ١١٣/٢،
وشرح الزُّرقاني: ٢٣٧/٣، وكشف المغطى: ٢٦٧.

(٢) هَكَذَا جَاءَ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ أَفْلَحُ أَخُو أَبِي قُعَيْسٍ، هَكَذَا جَاءَ فِي
حَدِيثِ «الموطأ» وَلِلْحَدِيثِ رَوَايَاتُ أُخْرَى، مِنْهَا الرِّوَايَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ، وَوَقَعَتْ فِي
رَوَايَةِ لِمُسْلِمٍ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَهَذَا وَهُمْ مِنْ بَعْضِ رَوَاتِهِ، وَهُوَ أَبُو معاوية رَاوِيهِ
عَنْ هِشَامٍ فَقَدْ خَالَفَهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْهُ، وَهُوَ أَحْفَظُ مِنْهُ لِحَدِيثِ هِشَامٍ فَقَالَ: «إِنَّ أَخَا أَبِي
الْقُعَيْسِ...». وَأَفْلَحُ أَخُو أَبِي قُعَيْسٍ عَمُّ عَائِشَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَ ابْنُ مَنْذَرٍ: عِدَادُهُ فِي بَنِي =

حجبت، فأبت أن تأذن له، فقال: أنا عمُّك، أرضعتكِ امرأةُ أخي، فأبت أن تأذن له حتَّى جاء رسولُ الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: هو عمُّك فلْيَلِجْ عَلَيْكَ» [٢/ ٦٠١ رقم (٢)].

- وسألنا عبدَ الملك بن حبيبٍ عن شرح (الغيلة) في حديث مالكٍ الذي رواه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ [٨٣] أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ» [٢/ ٦٠٧ رقم (١٦)].

قال عبدُ الملك: الغيلة^(١): أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ تُرْضِعُ، حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمِلْ، عَزَلَهَا أَوْ لَمْ يَعِزْلَ، وَكَذَلِكَ سَمِعْتُ ابْنَ الْمَاجِشُونَ يَقُولُ، وَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: تَنْفِيهِ الْعَرَبُ شَدِيدًا وَقَوْلُ: لَوْ لَمْ يَتَّقَ مِنْ عُمَرِ الْمُغِيلِ إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ لَتَبَيَّنَ فِيهِ ذَلِكَ بَصَرَعٍ فِي جِسْمٍ، أَوْ عَلَّةٍ مِنْ سُقْمٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ» لِمَا عَلِمَ مِنْ ضَرَرِهَا، وَأَلَا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ يَخْلِفُ عَلَى امْرَأَتِهِ وَهِيَ تُرْضِعُ أَنْ لَا يَطْأَهَا حَتَّى تَفِطِمَ وَلَدَهَا، فَلَا يَكُونُ

= سَلِيمٌ. وقال أبو عَمَرَ يُقَالُ: إِنَّهُ مِنَ الْأَشْعَرِينَ. وروينا في حديث زيد بن أبي أنيسة تخريج الإسماعيلي، من طريق عراك عن عروة، عن عائشة قالت: دَخَلَ عَلَيَّ أَفْلَحُ بْنُ قُعَيْسٍ الْمَخْزُومِيُّ فَاحْتَجَبْتُ مِنْهُ... فذكر الحديث، وأصله لمسلم، هذا كله كلام الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في الإصابة: ٩٩/١، ويُراجع: الاستيعاب: ١٠٢/١.

(١) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد: ١٠٠/٢، وغريب الخطابي: ١٦٥/٢، والغريبي: ١٣٩٩، والفائق: ٨٣/٣، وغريب ابن الجوزي: ١٧٠/٢، والتهامية: ٤٠٢/٣، ويُراجع: تهذيب اللغة: ١٩٥/٨، ومجمل اللغة: ٦٩٨، وأفعال السرقسطي: ٢٠/٢، والصَّحاح واللسان والتَّاج: (غيل).

مولياً لما بقي عن ولده من ضررٍ ذلك .
قال عبد الملك: وَقَدْ بَلَّغَنِي ^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ سِرًّا، إِنَّهُ لَيَذْرُوكُ الْفَارِسَ فَيَكْدَعُ عَثْرَهُ» .
قال عبد الملك: يقول: يُطَخِّطُهُ وَيُهْدِمُهُ بعدما قد صَارَ رَجُلًا قد رَكِبَ الْخَيْلَ ^(٢) .
قال عبد الملك: وَالْعَرَبُ تَقُولُ ^(٣) - فِي الرَّجُلِ تَمْدَحُهُ - مَا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَضَعًا، وَلَا أَرْضَعَتْهُ غَيْلًا، وَلَا وَضَعَتْهُ يَتْنًا، وَلَا أَبَاتَتْهُ مَيْتًا ^(٤) .
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُمْ ^(٥): «مَا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَضَعًا» فَهُوَ أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى حَيْضٍ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: تُضَعَا وَهُوَ صَوَابٌ .
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «وَلَا أَرْضَعَتْهُ غَيْلًا» فَهُوَ أَنْ تُوْطَأَ وَهِيَ تُرْضِعُ، حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمِلْ، عَزَلَهَا أَوْ لَمْ يَغْزِلْ .
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «وَلَا وَضَعَتْهُ يَتْنًا» فَهُوَ أَنْ تَخْرُجَ رِجْلُهُ قَبْلَ يَدَيْهِ فِي

(١) الحديث في غريب أبي عبيد: ١٠٠/٢ .

(٢) هذا كلام أبي عبيد ومعنى يطحطح - كما جاء في اللسان -: (طحح) «وطحطح الشيء فتطحطح: فرقته وكسره إهلاكاً، وطحطح بهم طحطحةً وطحطاحاً - بكسر الطاء -: إذا بددهم. اللَّيْث: الطَّحْطُحَةُ: تَفْرِيقُ الشَّيْءِ إِهْلَاكاً، وَأَنشَدَ:

فَيَمْسِي نَابِذاً سُلْطَانٌ قَسِرَ
كَضَوْءِ الشَّمْسِ طَحْطَحُهُ الْغُرُوبُ

وَيُرَوَّى: «طحطحه» بِالْخَاءِ... . ويراجع: العين: ١٩/٣، وأنشد البيت في خالد القسري .
(٣) هذه عبارة أبي عبيد أيضاً والنص له . وقائل هذا هي أُمُّ تَابِطٍ شَرًّا تَوْبَتْهُ كَمَا جَاءَ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ: ١٩٤/٨، وكذلك هو في تعليق أبي الوليد اللُقَيْشِيِّ: ٦٦/٢ .

(٤) في الأصل: «ماتقاً» .

(٥) الشرح كله لأبي عبيد .

الولادة، تقولُ منه: قد أَيْسَنَتِ الْمَرْأَةُ فِيهِ^(١) مُوتِنٌ، والوَلَدُ: مُوتِنٌ.
وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «وَلَا أَبَاتَتْهُ مَيْقَا» فالْمَأْقُ من شِدَّةِ الْبُكَاءِ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ:
هُوَ أَنَّ تُبَيَّتُهُ وَحْدَهُ لَمَّا يُخْشَى من أَذَى الْجَزَلَةِ^(٢).
قال عبدُ الملك: وتقولُ في تَصْرِيفِ الْغَيْلِ: قد غَالَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ وَهُوَ يُغِيلُهُ
إِغَالَةً وَغَيْلًا، والاسمُ منه: الْغِيلَةُ، والولدُ: مُغَالٌ وَمَغِيلٌ، قال امرؤ القيس^(٣):
فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَمَرْضِعٍ فَالْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ

(شرحُ غَرِيبِ كِتَابِ النِّكَاحِ)^(٤)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- سألنا عبدَ الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك
الذي رواه عن نافع، عن ابنِ عمرَ: أن رسولَ الله ﷺ قال: «لَا يَخْطُبُ
أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ» [٥٢٣/٢ رقم (٢)].

(١) في الأصل: «فهو».

(٢) هكذا؟ وليس في غريب أبي عبيد.

(٣) ديوانه: ١٢، وهو من معلقته المشهورة، وهو في غريب أبي عبيد: ١٠٠/٢ (محول) ولا شاهد فيه، وفي بعض نسخ كتاب أبي عبيد (مغيل) وهو الصواب؛ ليصح الاستشهاد به. ويراجع: الكتاب لسيبويه: ٢٩٤/١ وهما روايتان واردتان في البيت، لكن الشاهد في الأولى.

(٤) الموطأ رواية يحيى: ٥٢٣/٢، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٥٦٧/١، ورواية محمد بن الحسن: ١٧٦، ورواية سويد: ٢٥٤، والاستذكار لأبي عمر: ٧/١٦، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ٣/٢، والمُنتقى لأبي الوليد الباجي: ٢٦٤/٣، والقبس لابن العربي: ٦٧٧/٢، وتنوير الحوالك: ٦١/٢، وشرح الزُّرقاني: ١٢٤/٣، وكشف المغطى: ٢٤٥.

قال عبدُ الملك: وقد قال مالكٌ إنَّما معنى النِّهْي عن ذلك إذا كانتِ المرأةُ قد ركنَتْ إليه، واتفقا على صداقٍ، وتراضيا، فعند ذلك يُكرهُ للرجُل أن يخطبَ على خطبةِ أخيه .

قال عبدُ الملك: وإذا أظهرتِ الرِّضَى به أو قاربت، وإن لم يتفقا على صداقٍ فلا يخطبُها؛ لأنَّه قد يكون نكاحاً ثابتاً إذا تمَّ الرِّضَى، وإن لم يُسمَّ الصِّداقُ، وهو نكاحُ التَّقْوِضِ، وكذلك سَمِعْتُ مُطَرِّفاً، وابنَ المَاجِشُون، وابنَ عبدالحَكَم يقولون، وأخبرني أَصْبَغُ، عن ابنِ وَهْبٍ، وابنِ القاسمِ مثل ذلك؛ لأنَّ [٨٤] الإجابةَ البَيِّنَةَ اتفاقٌ وإن لم يُسمَّ صداقٌ.

قال عبدُ الملك: وهو الذي نأخذُ به، وقد كان ابنُ نافعٍ يَقُولُ: لا بأسَ أن يخطبَها الآخرُ إن رَضِيتَ بالأوَّلِ حتَّى يتفقا على صداقٍ وَيَقْبَلَ على اشتراطٍ، وهو خطأٌ مِنَ القولِ.

قال عبدُ الملك: فَمَنْ جَهِلَ واجترأَ وخطبَ على خطبةِ أخيه في الوقتِ الذي يُكرهُ له فقد ظَلَمَ وأساءَ، فليُتَّبَعِ إلى اللهِ وليستَغْفِرْهُ، وليتَحَلَّلْ صاحِبُهُ ممَّا صَنَعَ، ولا يبلُغْ به الفسْخُ لا قَبْلَ البِنَاءِ ولا بَعْدَهُ، وَلَيْسَ يُشْبِهُ في الفسْخِ إذا اشترى على شِراءِ أخيه؛ لأنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ لا يَنْتَقِلُ هَكَذَا؟ إِلَّا أَنْ يَشَأَنَّ أَنْ يَتَوَرَّعَ من قبلِ نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ سَمِعْتُ مُطَرِّفاً وابنَ المَاجِشُون يَقُولَانِ. وَقَالَ لي أَصْبَغُ عن ابنِ القاسمِ: مثلهُ، وقد كان ابنُ نافعٍ يَرَى فيه الفسْخَ، قبلَ البِنَاءِ وبعْدَهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

- وسألنا عبدَ الملكِ بن حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالِكِ

الَّذِي رَوَاهُ عن أبي حَازِمٍ بن دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بن سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: في الرَّجُلِ الَّذِي زَوَّجَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَرْأَةَ بِمَا كَانَ مَعَهُ مِنَ الْقُرْآنِ؛ إِذْ لَمْ يَجِدْ لَهُ

صَدَاقًا، فَقَالَ: كَانَ ذَلِكَ خَاصًّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يُجَزْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَحَدٍ. فَقَدْ ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، حَدَّثَنَا^(١) ابْنُ نَافِعٍ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ قَالَ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِصَدَاقٍ، وَوَلِيِّ، وَشَاهِدَيْنِ عَدْلٍ، وَجَعَلَ أَذْنَى الصَّدَاقِ رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا».

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حَدِيثِ مَالِكٍ [الَّذِي رَوَاهُ] عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِلْبِكْرِ سَبْعٌ، وَلِلثَّيِّبِ ثَلَاثٌ» [٥٣٠/٢] (رقم ١٥).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: إِنَّمَا هَذَا إِذَا كَانَتْ لَهَا امْرَأَةٌ غَيْرُهَا، حَيْثُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقْسِمَ لِنَفْسِهِ لِهَذِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَلِهَذِهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، فِي ذَلِكَ جَاءَتِ الشَّتَّةُ، أَنْ يَقِيمَ عِنْدَ الَّتِي تَزَوَّجَ سَبْعًا إِنْ كَانَتْ بَكْرًا، وَثَلَاثًا إِنْ كَانَتْ ثَيِّبًا دُونَ صَاحِبَتِهَا، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا بِالسَّوَاءِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ غَيْرُهَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقِيمَ عِنْدَهَا بَكْرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا، لَا ثَلَاثًا وَلَا سَبْعًا، وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَخْرُجُ إِلَى الْمَسَاجِدِ، وَإِلَى حَوَائِجِهِ، كَانَتْ عِنْدَهُ أُخْرَى أَوْ لَمْ تَكُنْ غَيْرَهَا.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ مَا جَرَى فِي كِتَابِ مَالِكٍ [٨٥] فِي (النِّكَاحِ): «أَنَّ مَا أَصَابَهُ الرَّجُلُ حَرَامًا مِنَ الْمَرْأَةِ إِنْ ذَلِكَ لَا يُحَرِّمُ عَلَيْهِ تَزْوِيجَ أُمِّهَا أَوْ ابْنَتِهَا، وَأَنَّهَا لَا تَحْرُمُ بِذَلِكَ عَلَى ابْنِهِ وَلَا عَلَى ابْنَتِهِ». قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: رَجَعَ مَالِكٌ عَنْ ذَلِكَ وَأَفْتَى دَهْرَهُ حَتَّى مَاتَ بِأَنَّ ذَلِكَ يُحَرِّمُ^(٢)، وَأَنَّ مَا حَرَّمَ الْحَلَالَ فَالْحَرَامُ يُحَرِّمُهُ وَعَلَى هَذَا الْعَمَلُ، وَقَدْ قِيلَ

(١) لَعَلَّهُ قَدْ دَخَلَ هَذِهِ الْعِبَارَةُ سَقَطَ، فَابْنُ نَافِعٍ لَا يَحْدُثُ الْمُؤَلَّفَ؟!

(٢) فِي الْأَصْلِ: «تَحْرِمُ».

لمالك لو مَحَوْتَ الْأَوَّلَ مِنْ كِتَابِكَ، فقال: قد سَارَتْ^(١) به الرُّكْبَانُ، ورفع في
الأمصار، فكان مما اختلف فيه من مضى، فكنت قد استحسنْتُ الأخذَ بذلك،
ثم رَأَيْتُ غَيْرَهُ أَحْسَنَ وَأَحْوَطَ.

وقد سُئِلَ مالِكٌ عن رَجُلٍ فَجَرَ بِأَمِّ امْرَأَتِهِ فِيمَا دُونَ فَرْجِهَا فَأَمَرَهُ مالِكٌ
بِفِرَاقِ امْرَأَتِهِ، ورَأَى أَنْ قَدْ حَرُمْتَ عَلَيْهِ.

قال عبدُ الملك: وبه نَقُولُ، وقد جَاءَتْ به الآثارُ، لِقُوَّتِهِ. حَدَّثَنِي ذَلِكَ
قُدَامَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ^(٢)، عن مَخْرَمَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ الْأَشَجِّ، عن أبيه، عن
سعيد بن المُسيَّبِ، والقاسم بن مُحَمَّدٍ، وسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وسليمان بن
يَسَارٍ، ويزيد بن قُسيطٍ، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وأبي
بكر بن سليمان بن أبي خَيْثَمَةَ، وعبد الله بن أبي سَلَمَةَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَنْهَوْنَ إِذَا زَنَى
الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْتِنَاهَا. وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: مَا حَرَّمَ الْحَلَالُ
فَالْحَرَامُ أَشَدُّ تَحْرِيمًا لَهُ.

قال عبدُ الملك: وكان ابنُ عباسٍ يقول: ما حَرَّمَ حَرَامٌ حَلَالًا فقال

(١) في الأصل: «صارت».

(٢) هو قُدَامَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ قُدَامَةَ بْنِ خَشْرَمٍ بْنِ يَسَارٍ الْأَشَجِيِّ الْمَدَنِيِّ. محدث، روى عن أبيه
واسماعيل بن شَيْبَةَ، والحجاج بن صفوان بن أبي يزيد، ومحمد بن صالح التَّمَارِ وغيرهم،
وذكر الحافظ المِزِّي أَنَّ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُمْ مَخْرَمَةَ بْنُ بَكْرِ، وروى عنه أحمد بن صالح المصري،
وهشرون الحمَّال، وهشرون بن يزيد الجمَّال وغيرهم. وذكر أَنَّ مِمَّنْ أَخَذَ عَنْهُ صَاحِبُنَا
عبدُ الملك بن حَبِيبٍ المالكي. قال ابنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عن قُدَامَةَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيِّ
فقال: لا بأسَ به. وسُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ قُدَامَةَ فَقَالَ: لا بأسَ به. روى له النَّسَائِيُّ، وَقَالَ
الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «صَدُوقٌ يُخْطِئُ». أخباره في الجرح والتَّعْدِيلِ: ١٢٩/٧، والمَجْرُوحِينَ
لابن حِبَّانَ: ٢١٩/٢، وتهذيب الكَمَالِ: ٥٥١/٢٣، وتهذيب التَّهْذِيبِ: ٣٦٥/٨.

الشَّعْبِيُّ - لما بَلَغَهُ ذَلِكَ - : لو أَخَذْتَ كُوزاً من خَمَرٍ فَسَكَبْتَهُ فِي جُبٍّ من مَاءٍ لَكَانَ ذَلِكَ الْمَاءُ حَرَاماً .

قال عبدُ الملِكِ : وجاء عن رَسولِ الله ﷺ أَنَّهُ قال : «مَلْعُونٌ مَنْ نَظَرَ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ وَأَمَّهَا» وَجَاءَ عَنْهُ أَنَّهُ قال : «مَنْ نَظَرَ إِلَى فَرْجِ امْرَأَةٍ وَابْتَنَّاها لَمْ يَنْظُرِ اللهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» .

- وسألنا عبدَ الملِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (الشَّعَارِ) في حديثِ مالِكِ [الذي رَوَاهُ مالِكٌ] عن نافعٍ عن ابنِ عَمَرَ : «أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ نَهَى عن الشَّعَارِ» [٥٣٥ / ٢] رقم (٢٤) .

قالَ عبدُ الملِكِ : قد قال في الحديثِ : «وَالشَّعَارُ أَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ» .

قال عبدُ الملِكِ : وَسَوَاءٌ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ، وَكُلُّهُ شِعَارٌ إِذَا لَمْ يُزَوِّجْهُ هَذَا إِلَّا عَلَى شَرْطٍ أَنْ يُزَوِّجَهُ الْآخَرُ ، إِنَّمَا تَفْتَرِقُ فِيهِ تَسْمِيَةَ الصَّدَاقِ فِي الْفَسْخِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ صَدَاقٌ فَهُوَ مَفْسُوخٌ أَبَدًا ، قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ ، وَإِذَا كَانَ مَعَهُ صَدَاقٌ فَإِنَّمَا يَفْسَخُ قَبْلَ الْبِنَاءِ ، وَيَثْبُتُ بَعْدَهُ ، وَتُرَدُّ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى صَدَاقٍ مِثْلِهَا ، وَإِنْ سُمِّيَ لِلوَاحِدَةِ صَدَاقٌ وَلَمْ يُسَمَّ لِلْآخَرَى صَدَاقٌ فُسِخَ نِكَاحُ الَّتِي لَمْ يُسَمَّ لَهَا الصَّدَاقُ ، قَبْلَ الْبِنَاءِ وَبَعْدَهُ ، وَلَمْ يُفْسَخْ نِكَاحُ الْآخَرَى إِلَّا قَبْلَ الْبِنَاءِ ، وَيَثْبُتُ بَعْدَ الْبِنَاءِ ، وَيُرَدُّ إِلَى صَدَاقٍ مِثْلِهَا ، وَهُوَ كُلُّهُ قَوْلُ مالِكِ وَأَصْحَابِهِ [٨٦] .

- وسألنا عبدَ الملِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (النَّشْرِ) في حديثِ مالِكِ^(١) [الَّذِي رَوَاهُ] عن جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عن أَبِيهِ : «أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ لَمْ

(١) لم يرد في «الموطأ» رواية يحيى ، وهو عن جعفر بن محمد في غريب الحديث لأبي عبيد : ١٨٩ / ٢ .

يُصدق امرأة من نسائه أكثر من اثني عشر درهماً، أوقية ونش.^(١)
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْأَوْقِيَّةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَالنَّشُ^(٢): عَشْرُونَ دِرْهَمًا.
 وَالنَّوَاةُ^(٣): خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، كَذَلِكَ حَدَّثَنِي الْحِزَامِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ،
 عَنْ مُجَاهِدٍ فِي تَفْسِيرِهِ ذَلِكَ. وَكَذَلِكَ أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ فِي تَفْسِيرِهِ
 أَيْضًا. وَمِنْهُ حَدِيثُ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ^(٤): «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَهُ
 أَنَّهُ تَزَوَّجَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَمْ سُقْتَ إِلَيْهَا؟ فَقَالَ: زِنَةَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ
 لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَوْلِمَ وَلَوْ بَشَاةً» [٥٤٥ / ٢] رَقْم (٤٧).
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَقَوْلُهُ: «زِنَةُ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ» إِنَّمَا هِيَ خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ، وَلَمْ
 يَكُنْ ذَهَبٌ، كَانُوا يُسَمُّونَ الْخَمْسَةَ دَرَاهِمَ: نَوَاةً، وَالْعِشْرِينَ: نَشًا، وَالْأَرْبَعِينَ:
 أَوْقِيَّةً^(٥). وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ أَنَّهُ رَدُّ قَوْلٍ مَنْ قَالَ: لَا يَكُونُ الصَّدَاقُ
 أَقْلَ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ مَا صَنَعَ، وَأَنَّهُ أَيْضًا
 لَمْ يُنْكِرِ الصُّفْرَةَ حِينَ ذَكَرَ لَهُ التَّزْوِيجَ، وَهُوَ مِثْلُ الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «كَانُوا
 يُرْخِصُونَ فِي ذَلِكَ لِلشَّابِّ أَيَّامَ عُرْسِهِ».

- (١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٨٩/٢، وَغَرِيبِ الْحَرَبِيِّ: ٨٧٩، وَالْفَائِقُ:
 ٤٢٨/٣، وَالنَّهْيَةُ: ٥٦/٥، وَرِاجِعُ: جُمُورَةُ اللَّغَةِ: ١٤٠، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٢٨٢/١١،
 وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ: ٨٤٣، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (نَشْ).
 (٢) فِي الْأَصْلِ: «وَالنَّوَى». وَفِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِلْحَرَبِيِّ: «وَالنَّوَاةُ ثَلَاثَةٌ»، وَفِي «الْتَمْهِيدِ»
 وَ«الاسْتِذْكَارِ» عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهَا ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ وَثَلَاثُ.
 (٣) غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٩٠/٢.
 (٤) الْعِبَارَةُ بَلْفَظْهَا فِي تَعْلِيقِ الْوَقْشِيِّ، وَهِيَ هُنَا وَهَنَّاكَ لِأَبِي عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ فَرَحِمَ اللَّهُ
 أَبَا عُبَيْدٍ، وَصَرَّحَ الْوَقْشِيُّ بِنَقْلِهِ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديثي مالك عن عمر بن الخطاب في نكاح السر، وفي نكاح المتعة، حين قال: «لو تقدمت فيها لرجمت» [٥٤٢/٢] رقم (٤٢). أيعمل بالرجم فيمن دخل فيهما على معرفة منه بمكرؤيهما؟ فقال: لا، ولكن يعاقب عقوبة ولا تبلغ به الحد، وكذلك سمعت مطرفاً وابن الماجشون يقولان، ورواه عن مالك، وقاله أصبغ، عن ابن القاسم وغيره، وقد كان ابن نافع يرى الحد في نكاح المتعة، ولا يراه في نكاح السر، وهما سواء، لا حد فيهما، وفيهما العقوبة الموجهة، وإنما تأويل قول عمر - عندنا - «لو تقدمت فيهما لرجمت» على وجه التشديد في الزجر عنه والمنع منه.

(شرح غريب كتاب الطلاق)^(١)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

[٨٧] - وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الغارب) في حديث

مالك

في الرجل الذي قال لامرأته: «حبلك على غاريك» [٥٥١/٢] رقم (٥). قال عبد الملك: أمّا معني ما أراد فالتخلي منها والفراق لها، وهو للمدخول بها ثلاثاً ولا ينوي، ولغير المدخول بها ثلاثاً إلا أن ينوي واحدة. وأمّا نفس الكلمة فإن الغارب من الجمال: مقدّم ما بين سنائه إلى كنفه.

(١) الموطأ رواية يحيى: ٥٥٠/٢، ورواية أبي مصعب: ١٠٦/١، ورواية محمد بن الحسن: ١٨٦، ورواية سويد: ٢٧١، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ٧/ ١٧، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ٢٧/٢، والمتقى لأبي الوليد: ٢/٤، والقيس لابن العربي: ٧٢٢/٢، وتنوير الحوالك: ٧٩/٢، وشرح الزرقاني: ١٦٦/٣، وكشف المغطى: ٢٥٦.

فَقَوْلُهُ: «حَبْلُكَ عَلَى غَارِيكِ»^(١) يعني أَنَّهُ رَمَى مَا بِيَدِهِ مِنْ مِلْكِهَا وَطَلَّاقِهَا^(٢)،
 كَمَا يَرْمِي الرَّجُلُ خَطَامَ الْبَعِيرِ مِنْ يَدِهِ عَلَى ظَهْرِهِ فَلَا يَبْقَى مَعَهُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَيْسَ
 يَسْأَلُ قَائِلُ ذَلِكَ الْيَوْمَ عَنْ مَا أَرَادَ بِهِ، وَلَوْ قَالَ: لَمْ أَرُدْ بِهِ طَلَاقًا لَمْ يُقْبَلْ ذَلِكَ مِنْهُ
 - وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حَدِيثِ مَالِكٍ فِي (الْمُتَلَاعِنِينَ)
 الَّذِينَ لَا عَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ [بَيْنَهُمَا أَكَانَتِ الْمَرْأَةُ حَامِلًا حِينَ لَا عَنَ
 بَيْنَهُمَا؟] [٥٦٦/٢] رَقْم (٣٤) قَالَ: نَعَمْ، كَذَلِكَ رَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ
 عُمَرَ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ - يَوْمَئِذٍ بَعْدَ اللَّعَانِ
 وَالْأَفْتِرَاقِ -: «فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَصْنِيبٌ»^(٣)، أُتْبِيجُ، خَمَشَ السَّاقِينَ فَهُوَ لَزُوجِهَا،
 وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَوْرَقٌ، جَعْدًا، جُمَالِيًّا، خَذَلَجَ السَّاقِينَ، سَابَحَ الْأَلَيْتِينَ فَهُوَ
 لِلَّذِي رُمِيَ بِهِ. فَجَاءَتْ بِهِ عَلَى النَّعْتِ الْمَذْكُورِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَوْلَا مَا
 قَدْ سَلَفَ لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ حَدَّثَنِيهِ ابْنُ الْمَاجِشُونِ وَغَيْرُهُ.^(٤)

(١) اللفظة مشروحة في غريب الحديث لأبي عبيد: ٣١٣/٤، ٣١٤، وغريب الخطابي: ٤٠٥/٢،
 والنهاية: ٣٥٠/٣، وإراجع: الزاهر لابن الأنباري: ٣٥٧/٢، والزاهر للأزهري: ٣٢٧،
 وتهذيب اللغة له: ١١٧/٨. وهو مثل مشهور يُراجع: جُمهرة الأمثال: ٣٨٢/١، ومجمع
 الأمثال: ١٩٦/١، والمستقصى: ٥٦/٢، وغيرها.

(٢) كذا جاء في الأصل، ولعله يقصد: وطلَّقها، لأنه إذا رمى ما بيده من مكها فقد طلقها على
 التفصيل المذكور.

(٣) في الأصل: «أصهب» ويصححه كلام المؤلف الذي بعده.

(٤) الحديث نفسه في غريب أبي عبيد: ٩٧/٢، قال: «سمعتُ يزيدَ بنَ هُرُونَ يُحدِّثُهُ عَنْ عَبْدِ
 ابْنِ مَنْصُورٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

قال عبد الملك: أمّا قوله: «أَصْنِهْبُ» فهو تصغيرُ أَصْهَبَ^(١). أمّا قوله: «أُتْبِجُ» فهو تصغيرُ أُتْبَجَ، وهو النَّاتِيءُ الشَّبَجَ، والشَّبَجُ: ما بين الكاهلِ ووسطِ الظهرِ، وهو من كلِّ شيءٍ وَسَطُهُ وَأَعْلَاهُ. وَ«الْخَمْسُ» الدَّقِيقُ السَّاقِينِ. وَ«الْأُورْقُ» الذي لَوْنُهُ بَيْنَ سَوَادٍ وَغُبَرَةٍ^(٢)، ومنه قِيلَ لِلرَّمَادِ: أَوْرَقُ، وَلِلْحَمَامَةِ: وَرْقَاءُ. وَإِنَّمَا وَصَفَهُ بِالْأُذْمَةِ. وَأَمَّا «الْحَدَلَجُ» فَالْعَظِيمُ السَّاقِينِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «جُمَالِيَا»^(٣) فَإِنَّ^(٤) بَعْضَهُمْ يَرْوِيهَا بِفَتْحِ الْجِيمِ يَذْهَبُ^(٥) بِهَا الْجَمَالِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْجَمَالِ فِي شَيْءٍ، وَلَوْ أَرَادَ الْجَمَالَ لَقَالَ: جَمِيلٌ، لَكِنَّهُ جُمَالِيٌّ - بِضَمِّ الْجِيمِ - يَعْنِي أَنَّهُ عَظِيمُ الْخَلْقِ، شَبَّهَ خَلْقَهُ بِخَلْقِ الْجَمَلِ، وَلِهَذَا قِيلَ لِلنَّاقَةِ: جُمَالِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا شُبِّهَتْ بِالْفَحْلِ مِنَ الْإِبِلِ فِي عَظَمِ الْخَلْقِ^(٥).

وفي هذا الحديث من الفقه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَا عَنَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ وَهِيَ حَامِلٌ، وَهِيَ السُّنَّةُ، وَفِي ذَلِكَ تَكْذِيبُ أَبِي حَنِيفَةَ^(٦) الَّذِي كَانَ يُزْعَمُ أَنَّهُ

(١) الشَّرْحُ كُلُّهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ.

(٢) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «السَّوَادُ وَالْغُبَرَةُ».

(٣) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «الْجَمَالِي» وَمَا أَثْبَتَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا لَفْظَ الْحَدِيثِ.

(٤) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «فَانْهَمُ يَرَوْنَهَا... يَذْهَبُونَ بِهَا...».

(٥) بَعْدَهُ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «قَالَ الْأَعَشِيُّ [دِيَوَانَهُ (الصَّبْحُ الْمُنِيرَ): ٧٠] - يَصِفُ نَاقَتَهُ -:

جُمَالِيَّةٌ تَغْتَلِي بِالرَّدَافِ إِذَا كَذَّبَ الْأَثَمَاتُ الْهَجِيرَا

يَقُولُ: لَا يَصْدُقْنَ فِي الْهَجِيرِ فِي سِيرِهَا فِي الْهَاجِرَةِ (كَذَا عِبَارَتُهُ؟).

وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - «وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفَقْهِ...» هِيَ عِبَارَةُ أَبِي عُبَيْدٍ مَعَ

اِخْتِلَافِ لَفْظِهَا بَعْدَ ذَلِكَ. وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ أَنَّهُ رَأَى أَبِي حَنِيفَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

(٦) هَذِهِ عِبَارَةُ قَاسِيَةٍ فِي حَقِّ الْإِمَامِ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ - وَفِي إِطْلَاقِهَا جَوْرٌ وَظُلْمٌ ظَاهِرٌ

لِلْإِمَامِ ١؟ وَكَانَ يَنْبَغِي لِلْمُؤَلِّفِ التَّادِبَ مَعَهُ، وَاخْتِيَارَ الْأَلْفَاظِ الْمُنَاسِبَةَ عِنْدَ الرَّدِّ عَلَيْهِ إِنْ =

لا يُلَاعَنُ بَيْنَ الرَّجُلِ وامرأته حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا لَعَلَّهُ نَفْسٌ يَنْفُسُ وَلَيْسَ بِحَمْلٍ [٨٨].

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح قول مالك في «موطئه»

في امرأة المفقود، وامرأة المطلق الغائب إذا ارتجع فبلغها الطلاق ولم تبلغها الرجعة، ثم نكحتا جميعاً أنه لا سبيل لزواجهما إليهما بعد النكاح، دخل بهما زواجهما الآخران أو لم يدخلوا [٢/ ٥٧٥ رقم (٥٢)].

قال عبد الملك: رجع مالك عن هذا القول في المسألتين جميعاً، وقال: الزوجان الأولان أحق بهما ما لم يبتن بهما الزوجان الآخران، وبهذا نقول، وقد جاء به الأثر عن عمر بن الخطاب في امرأة المفقود، وامرأة المرتجع حدثني ابن المغيرة، عن سفيان الثوري، عن حماد، والأعمش، ومنصور، وإبراهيم النخعي: «أن أبا كتيبة طلق امرأته علانية، ثم راجعها وهو غائب، وأشهد على ذلك، وكتب إليها بالرجعة، فلم يبلغها الكتاب حتى انقضت عدتها، وتزوجت رجلاً، فخرج أبو كتيبة من الكوفة عامداً إلى عمر بن الخطاب، فأخبره خبره، فكتب له عمر كتاباً فقال له: أذهب فإن لم تجد زوجها قد دخل بها فانت أحق بامرأتك، فجاء أبو كتيبة ومعه كتاب عمر حتى انتهت إليها ليلة بنائها، وعندها نسوتها ليدفعنها إلى زوجها يدخل عليها، فاستخلفها بالله ما غشيها فحلفت، فأغلق الباب وبات معها حتى أصبح، فلما أصبح أخرج كتاب عمر»^(١).

= دعت حاجة إلى ذلك. وما ذهب إليه أبو حنيفة هو رأي بعض المالكية أيضاً، قال أبو الوليد الباجي في المنتقى: ٧٥/٤ «قال عبد الملك من أصحابنا: لا لعان بينهما ولا قذف حتى تضع؛ إذ لعله لا حمل بها، وبه قال أبو حنيفة...».

(١) الاستذكار لأبي عمر: ٣١٤/٧، ٣١٥ بروايات مختلفة عن مصنف عبد الرزاق: ٣١٤/٦، =

وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى^(١)، عَنْ عَيْسَى الْحَنَاطِ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ: أَنَّ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى بِمِثْلِ ذَلِكَ فِي امْرَأَةِ الْمَفْقُودِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الأقراء) في حديث مالك

الذي رواه عن ابن شهاب: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «عِدَّةُ الْمُطَلَّقةِ الْأَقْرَاءُ وَإِنْ تَبَاعَدَتْ» [٥٧٨/١] رَقْم (٦١) مَا الْأَقْرَاءُ؟ الْأَطْهَارُ أَمْ الْحَيْضُ؟

قال عبد الملك: هَذَا مِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ عُلَمَاءُ الْمَدِينَةِ وَعُلَمَاءُ الْعِرَاقِ^(٢)،

= ويراجع: مصنف ابن أبي شيبة: ١٩٤/٥.

- (١) هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى بْنِ أَبِي الْمُخْتَارِ الْعَبْسِيُّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ (ت ٢١٣هـ) محدث، صدوق، ثقة. روى عن شعبة وسفيان الثوري وابن جريج. وروى عنه البخاري، وإسحاق الكوسج، والحاتم بن أبي أسامة، وإسحاق بن راهويه وغيرهم. وثقه يحيى بن معين، قال معاوية بن صالح: سألت يحيى بن معين عنه فقال: «اكتب عنه فقد كتبنا عنه» وقال أبو حاتم: «صدوق، ثقة، حسن الحديث». أخباره في طبقات ابن سعد: ٤٠٠/٦، وتاريخ الدورى: ٣٨٤/٢، والتاريخ الكبير للبخاري: ٤٠١/٥، وتاريخ خليفة: ٤٧٤، وطبقاته: ١٧١، والجرح والتعديل: ٣٣٤/٥، وتهذيب الكمال: ١٦٤/١٩، وسير أعلام النبلاء: ٥٥٣/٩، وتذكرة الحفاظ: ٣٥٣/١، وتهذيب التهذيب: ٥٠/٧، وشذرات الذهب: ٢٩/٢.
- (٢) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد: ٢٨٠/١، ٣٣٤/٤، وغريب ابن قتيبة: ٢٠٥/١، وغريب الخطابي: ٦٩٧/١، والغريبين: ١٥١٦، والفاثق: ١٧٧/٣، وغريب ابن الجوزي: ٢٢٧/٢، والنهاية: ٣٢/٤. ويُراجع: العين: ٢٠٥/٥، ومختصره: ٥٨٢/١، وجمهرة اللغة: ١٠٩٢، وتهذيب اللغة: ٩٧١/٩، والزاهر للأزهري: ٣٤١، وتفسير غريب القرآن: ٥٢، والتمهيد: ٨٥/١٥، وطلبه الطلبة: ٥٢، وتهذيب الأسماء واللغات: ٨٦/١، والمصباح المنير: ٧٧١، وتفسير القرطبي: ١١٧/٣، والصَّحاح واللَّسَان والتَّاج: (قرأ). والقرء يُطْلَقُ عَلَى الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ مَعًا فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهِ وَقْتُ =

فقال علماء المدينة: الأقرأء: الأطهار، فإذا دَخَلَتِ الْمُطْلَقَةُ في الدِّمِ من الحيضة الثالثة حَلَّتْ، وقال علماء العراق: الأقرأء: الحيض، فلا تَحِلُّ الْمُطْلَقَةُ بدخولها في الدِّمِ من الحيضة الثالثة حَتَّى تَغْتَسِلَ منها، وكذلك اختلفوا في تأويل قول الله عزَّ وجلَّ: ^(١) ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ والقُرْءُ هي الأقرأء ^(٢).

= الشَّيْءُ إِذَا حَضَرَ، هكذا قال أبو عبيد وغيره، فيصلح أن يكون وقت الطُّهر ووقت الحيض وكلاهما صحيح في الاصطلاح اللُّغوي، وفي الجمع بين هذين المعنيين يكون اللَّفْظ نفسه للشيء وضده. يُراجع: الأضداد لابن الأباري: ٢٧، وأضداد أبي الطَّيب اللُّغوي: ٥٧١/٢، وأضداد أبي حاتم: ١١٥، وأضداد ابن السَّكيت: ١٦٣، وأضداد الصَّغاني: ١١٢. وقد تحدَّث الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر في «التَّمهيد» عن مذاهب الفقهاء وأقوال أئمة الحديث ونقله اللَّغَةُ بأوسع لفظ وأجزل عبارة فلتراجع هناك.

قال الفقيه مَوْفَى الدِّين أبو مُحَمَّد بن قُدَّامَة في المغني: ١٩٩/١١ «واختلف أهل العلم في قوله سُبحانه: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ واختلفت الرواية في ذلك عن أحمد، فروي أنَّها الحيض، روي ذلك عن عُمر، وعلي، وابن عَبَّاس، وسعيد بن المسيب، والثَّوري، والأوزاعي، والعنبري، وإسحاق، وأبي عبيد، وأصحاب الرأي، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق، وعثمان بن عفَّان، وأبي موسى، وعادة بن الصَّامت، وأبي الدرداء... قال: والرواية الثانية عن أحمد: أنَّ القُرْوءَ الأطهار، وهو قول زيد، وابن عُمر، وعائشة، وسليمان بن يسَّار، والقاسم بن محمَّد، وسالم بن عبدالله، وأبان بن عثمان، وعمر بن عبدالعزيز، والزُّهري، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وقال أبو بكر بن عبدالرحمن: ما أدركت أحداً من فقهاءنا إلَّا وهو يقول ذلك. قال ابن عبد البر رَجَعَ أحمدُ إلى أنَّ القُرْوءَ الأطهارُ قال: وهي رواية الأثرم، ورأيت الأحاديث عن قال: إنَّه أحقُّ بها حتَّى تدخلَ الحيضة الثالثة أحاديثها صحاحٌ قويَّةٌ...»

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٢٨.

(٢) كذا جاء في الأصل.

قال عبد الملك: فأما أهل العراق فلم أسمع لهم فيه قولة يختجون بها^(١)
وأما أهل المدينة فالحجة لهم فيه بالآثار وبكلام العرب قوية بيته.

روى مالك عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة أنها قالت: «الأقراء:
الأطهار». [٥٧٧/١ رقم (٥٤)].

ورواه مالك أيضاً عن نافع عن ابن عمر عن أبيه عن رسول الله ﷺ [٨٩]
[٥٧٨/١ رقم (٥٨)].

ورواه مالك أيضاً عن عمر بن الخطاب، وعبد الله بن عمرو، وزيد بن
ثابت، وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار، والقاسم بن محمد، وسالم بن
عبد الله، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وابن شهاب،
ويحيى بن سعيد، وزيد بن أسلم، ونافع مولى ابن عمر، وعلماء المدينة
أجمعين من الصحابة والتابعين أنهم قالوا: الأقراء: الأطهار، فإذا دخلت
المطلقة في الدم من الحيضة الثالثة حلت.

قال عبد الملك: وقد قال أعشى [بكر] ما يدل على ذلك مما قد أقر
بقوله أهل العراق ولم ينكروا، وإنما هو كلام العرب منهم يؤخذ، وعنهم
يحمل قال - وهو يمدح رجلاً غزا غزوة فغنم فيها وظفر -:^(٢)

(١) حججهم في التمهيد وغيره.

(٢) ديوان الأعشى (الصبح المنير): ٦٧ وروايته هناك: «مورثة مالا وفي المنجد رفعة» وهي أولى
من رواية المؤلف التي نقلها عن أبي عبيد. لأن العز والرفعة معناهما واحد. والبيت في
غريب أبي عبيد: ٢٨٠/١، ٣٣٤/٤، وفيه (مورثة) بالنصب، والصواب جزؤها؛ لأن قبله:
وفي كل عام أنت جاشم غزوة . تشد لأقصاها عزيماً عزائك
مورثة مالا البيت =

مُورَثَةٌ عِرًّا وَفِي الْحَيِّ رِفْعَةً لِمَا ضَاعَ فِيهَا مِنْ قُرُوءٍ نَسَائِكَا
فَمَعْنَى الْقُرْءِ هَلْهُنَا: الْأَطْهَارُ: لِأَنَّهُ ضَيَّعَ أَقْرَاءَهُنَّ فِي غَزَاتِهِ فَأَثَرَهَا عَلَيْهِنَّ
وَشُغِلَ عَنْهُنَّ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ
زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ:
«جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُوفِي عَنْهَا زَوْجَهَا وَقَدْ
اشْتَكَتَ عَيْنُهَا أَفْتَكْحِلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، ثُمَّ سَأَلَتْهُ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا كُلَّ
ذَلِكَ يَقُولُ: لَا. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَقَدْ
كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَزِمِي بِالْبَغْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ. قَالَ حُمَيْدُ بْنُ
نَافِعٍ: فَقُلْتُ لَزَيْنَبَ: وَمَا تَزِمِي بِالْبَغْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ [زَيْنَبُ]:
كَانَتِ الْمَرْأَةُ إِذَا تُوفِي عَنْهَا زَوْجُهَا دَخَلَتْ حِفْشًا، وَلَبِسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمَسَّ
طَبِيبًا وَلَا شَيْئًا حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُأْتِي بِدَابَّةٍ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ فَتَقْتَضُّ بِهِ،
فَقُلَّ مَا تَقْتَضُّ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتُعْطَى بَغْرَةً ثُمَّ تَزِمِي بِهَا، ثُمَّ تُرَاجِعُ
بَعْدُ مَا شَاءَتْ مِنْ طَبِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ. [٥٩٧/٢ رقم (١٠٣)].

قال عبد الملك: أمَّا الحِفْشُ فالبَيْتُ الصَّغِيرُ^(١) الرَّدِيءُ الْخَرِبُ،

= ولذلك أنشدتهما بعضُ العلماء معاً ليعرفَ ذلك، يُراجع: غريب ابن قتيبة: ٢٥٠/١.
(١) اللَّفْظَةُ مَفْسَرَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٩٦/٣، وَغَرِيبِ ابْنِ قَتِيْبَةَ: ٣١١/١، ٣١٢،
٤٩٦/٢، وَذَكَرَ حَدِيثَ الْمَوْطَأِ وَفَسَّرَهُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ، وَالْفَائِقِ: ٢٩٥/١، وَالنَّهْجِ:
٤٠٧/١، وَغَرِيبِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَجْهُولِ: وَرَقَّة: ٣٩، وَفِي هَامِشِهِ فَوَائِدُ عَنِ السَّافَقْسِيِّ وَابْنِ
الْأَعْرَابِيِّ. وَهِيَ فِي غَرِيبِ الْوَقْشِيِّ وَالْاِقْتَضَابِ لِلْيَفْرَنْجِيِّ. وَتُرَاجِعُ: جَمَهْرَةُ اللَّغَةِ: ٥٣٧، =

وَالْحِصْنُ الرَّدِيُّ، أَوِ الْمِطْلَةُ الدَّيْنَةُ وَمَا أَشْبَهَهَا، كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَدْخُلُهُ إِذَا تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَتَلْبَسُ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَتَجْلِسُ عَلَى شَرِّ أُنْثَاهَا وَأَقْبَحِ أَحْلَاسِهَا، فَلَا تَمْسُ طِيبًا، وَلَا تَغْتَسِلُ، وَلَا تَخْرُجُ مِنْ ذَلِكَ الْبَيْتِ إِلَى رَأْسِ الْحَوْلِ فَيَكْثُرُ عَلَيْهَا الْوَسْخُ وَالْعَرَقُ، وَيَسْتَنْدُ ثَقْلُهَا، فَإِذَا كَانَ إِلَى رَأْسِ الْحَوْلِ أُتِيَتْ بِدَابَّةٍ حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَيْرٍ^(١) أَوْ شَيْءٍ فَتَقْتَضُ بِهِ، مَعْنَاهُ: تَتَمَسَّحُ بِهِ، تَمَسَّحُ بِهِ فَرَجُهَا، وَجَسَدَهَا ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ، فَقَلَّ مَا كَانَتْ تَتَمَسَّحُ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، وَذَلِكَ مِنْ شِدَّةِ ثَقْلِهَا^(٢) وَقُبْحِ رِيحِهَا، ثُمَّ تُؤْتَى بِالْبَعْرَةِ مِنْ بَعْرِ الْغَنَمِ أَوْ الْإِبِلِ فَتَرْمِي بِهَا أَمَامَهَا، فَيَكُونُ ذَلِكَ إِحْلَالُهَا. هَكَذَا فَسَّرَ لِي مُطَرِّفُ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ وَغَيْرُهُمَا. وَلَقَدْ قُلْتُ لِبَعْضِهِمْ: مَا كَانَ مَعْنَى رَمِيهَا بِالْبَعْرَةِ؟ فَقَالَ: كَانَتْ تَرْمِي بِهِ مِنْ عَرَضَ لَهَا مِنْ كَلْبٍ أَوْ غَيْرِهِ، يَرَى مِنْ حَضَرِهَا أَنَّ مَقَامَهَا حَوْلًا بَعْدَ زَوْجِهَا عَلَى تِلْكَ الْحَالِ مِنْ حُزْنِهَا وَإِحْدَادِهَا أَهْوَنُ عَلَيْهَا مِنْ بَعْرَةٍ تَرْمِي بِهَا كَلْبًا، وَقَدْ ذَكَرَتِ الْعَرَبُ فِي أَشْعَارِهَا تِلْكَ الْإِقَامَةَ حَوْلًا، قَالَ لَبِيدٌ^(٣):

وَهُمْ رَبِيعٌ لِلْمَجَاوِرِ فِيهِمْ وَالْمُرْمَلَاتِ إِذَا تَطَاوَلَ عَامُهَا

وتهذيب اللغة: ١٨٩/٤، ومجمل اللغة: ٢٤٤، والمحكم: ٨٠/٣، والتمهيد:

٣١١/١٧، ٣٢١، والأفعال للسرقسطي: ٣٩٣/١ والصباح واللسان والتاج: (حفش).

(١) جاء في تعليق أبي الوليد القشيري: ٥٧/٢: «وَقَعَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ «أَوْ طَيْرٍ» وَالصُّوَابُ:

«طَائِرٌ»؛ لِأَنَّ الطَّيْرَ جَمْعُ طَائِرٍ».

(٢) الثَّقَلُ: الثَّقَنُ، وامرأة متفالة، قال امرؤ القيس: [ديوانه: ٣١]

إِذَا مَا الضَّجِيعُ ابْتَرَّهَا مِنْ ثِيَابِهَا تَمِيلُ عَلَيْهِ هَوْنَةً غَيْرَ مِتْقَالٍ

كذا في اللسان: (تفل) وهذه القافية هي قافية البيت الذي بعده في ديوانه يراجع.

(٣) ديوان لبيد: ٣٢١، والبيت من معلقته المشهورة، وهو في غريب أبي عبيد: ٩٧/٢ وغيره.

وَنَزَلَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ وَهُوَ قَوْلُهُ [عَزَّ وَجَلَّ] ^(١): ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ ثُمَّ نُسِخَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ] ^(٢): ﴿يَرْبِضْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ لَا تَصْبِرُ إِحْدَاكُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَقَدْ كَانَتْ تَصْبِرُ حَوْلًا عَلَى أَسْوَأَ حَالِهَا؟!».

(شرح غريب كتاب الخُذُودِ) ^(٣)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العسييف) في حديث مالك الذي رواه عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني: «أنهما أخبراه أن رجلين اختصما إلى رسول الله ﷺ فقال أحدهما: يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله، وقال الآخر - وهو أفقههما -: أجل يا رسول الله اقض بيننا وائذن لي في أن أتكلم، قال: تكلم، فقال: إن ابني كان عسيفاً على هذا فزني بامرأته، فأخبرني أن على ابني الرجم، فافتدت منه بمائة شاة وبجارية لي، ثم إنني سألت أهل العلم، فأخبروني أنما على ابني جلد مائة وتغريب عام، وأخبروني إنما الرجم على

(١) سورة البقرة: الآية: ٢٤٠.

(٢) سورة البقرة: الآية: ٢٣٤.

(٣) الموطأ رواية يحيى: ٨١٩/٢، ورواية أبي مذهب الزهري: ١٥/٢، ورواية محمد بن الحسن: ٢٤١، والاستذكار لأبي عمر: ٧/٢٤، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ٢٤٧/٢، والمنتقى لأبي الوليد الباجي: ١٣٢/٧، والقيس لابن العربي: ٩٧٧، وتنوير الحوالك: ٣٨/٣، وشرح الزرقاني: ١٣٥/٤، وكشف المغنى: ٣١١.

امراته، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدُّ عَلَيْكَ، وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَغَرَبَهُ عَامًا، وَأَمَرَ أَنْ يُسَأَلَ الْأَسْلَمِيُّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا، فاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا» [٢/٨٢٢ رقم (٦)].

قال عبدُ الملك: العَسِيفُ: الأَجِيرُ^(١)، ومنه الحديثُ الآخرُ، حينَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً فَتَهَاهُمْ أَنْ يَقْتُلُوا الْوُصَفَاءَ وَالْعُسَفَاءَ. فالْوُصَفَاءُ: الْعِلْمَانُ، وَالْعُسَفَاءُ: الْأَجْرَاءُ. والعَسِيفُ: الْأَجِيرُ، وَالْأَسِيفُ الْمَمْلُوكُ.

قَالَ عبدُ الملك: وَالْأَسِيفُ - فِي غَيْرِ هَذَا - الشَّدِيدُ الْحُزْنِ السَّرِيعُ الْبُكَاءِ^(٢)؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسْفَ شِدَّةُ الْحُزْنِ. ومنه قولُ عَائِشَةَ: «حِينَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ مِنْهُ: فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَمَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِرَاءَةِ مِنَ الْبُكَاءِ». قَالَ عبدُ الملك: وَالْأَسِيفُ أَيْضًا: الْغَضَبَانُ الشَّدِيدُ الْغَضَبِ^(٢). وَالْأَسْفُ: شِدَّةُ الْغَضَبِ، وَشِدَّةُ الْحُزْنِ. قَالَ يَعْقُوبُ [عَلَيْهِ السَّلَام]^(٣): ﴿يَتَأَسَفَى عَلَى يُوسُفَ وَأَبْيَضَتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ﴾ [٩١] يَقُولُ: وَأَشَدُّهُ حُزْنِي

(١) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١/١٥٨، والغريبين: ١/٧٥، والفايق: ٢/٢٢٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/٩٥، والنهاية: ٣/٢٣٦، ويراجع: العين: ١/٣٣٩، ومختصره: ١/١٣٢، وجمهرة اللغة: ٨٤٠، وتهذيب اللغة: ٢/١٠٦، والصحاح واللسان والتاج: (عسف).

(٢) يُرَاجَع: مَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ لِلْيَزِيدِيِّ: ١٥٤، وَمَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ لِابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٦، ٢٣، ٢٩.

(٣) سورة يوسف: الآية: ٨٤.

على يوسف، وقال الله [عَزَّ وَجَلَّ] ^(١): ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾
وقال عزَّ وجلَّ ^(٢): ﴿فَلَمَّا أَسْفُونَا أَنْفَقْنَا مِنْهُمْ غَافِرًا فَتَقَرَّرَ عَنْهُمْ أَسْفًا﴾
تَقُولُ ^(٣): منه أَسِفْتُ وَأَنَا أَسِفٌ أَسْفًا فِي الْحُزْنِ وَالْغَضَبِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب: أَنَّ رَجُلًا مِنْ
أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْأَخِرَ زَنَى، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ
ذَكَرْتَ هَذَا لِأَحَدٍ غَيْرِي؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَتُبَّ إِلَى اللَّهِ وَاسْتَشِيرَ بِسِتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّ
اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ، قَالَ: فَلَمْ تُقَرَّرْهُ نَفْسُهُ حَتَّى أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ،
فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِثْلَ مَا قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ،
فَلَمْ تُقَرَّرْهُ نَفْسُهُ حَتَّى جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْأَخِرَ زَنَى فَأَعْرَضَ عَنْهُ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَدَّدَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ يُعْرِضُ عَنْهُ، حَتَّى إِذَا أَكْثَرَ عَلَيْهِ
بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِهِ فَقَالَ: أَيَسْتَكِينِي، [أَمْ] بِهِ جَنَّةٌ؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ
وَاللَّهِ إِنَّهُ لَصَحِيحٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبِكْرٌ أَمْ ثِيْبٌ؟ فَقَالُوا: بَلْ ثِيْبٌ يَا رَسُولَ
اللَّهِ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرُجِمَ [٢/ ٨٢٠ رقم (٢)].

قيل لعبد الملك: مَا كَانَ يُسَمَّى هَذَا الْمُقَرَّرُ الْمَرْجُومُ؟ قَالَ: هُوَ مَا عَزَّ بِنُ
مَالِكٍ الْأَسْلَمِيِّ ^(٤). حَدَّثَنِي بِذَلِكَ أَسَدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ
حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ أَمَرَ بِمَا عَزَّ بِنِ مَالِكٍ أَنْ

(١) سورة الأعراف: الآية: ١٥٠.

(٢) سورة الزخرف: الآية: ٥٥.

(٣) في الأصل: «فقلت».

(٤) ترجمته في الاستيعاب: ٤٠١/٣، والإصابة: ٧٠٥/٥.

يُرْجَمَ فَذَهَبَ بِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَعْمَدُ أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَرْأَةِ الْمُعَيَّيَةِ إِذَا غَزَا النَّاسُ فَيَبِيتُ عِنْدَهَا كَمَا يَبِيتُ التَّيْسُ، ثُمَّ يَخْدَعُهَا بِالْكُثْبَةِ أَوْ بِالشَّيْءِ، لَا أُوتَى بِأَحَدٍ فَعَلَ هَذَا إِلَّا نَكَلْتُ بِهِ» فَسُئِلَ عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ شَرْحِ الْكُثْبَةِ، فَقَالَ: الْكُثْبَةُ: الْقَلِيلُ مِنَ اللَّبَنِ^(١)، أَوِ الْقَلِيلُ مِنَ الرُّبْدِ، وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ بِالْكُثْبَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. وَالْكُثْبَةُ - فِي كَلَامِ الْعَرَبِ -: كُلُّ شَيْءٍ مُجْتَمِعٌ وَهُوَ مَعَ اجْتِمَاعِهِ قَلِيلٌ، مِنْ لَبَنِ، أَوْ مِنْ رُبْدٍ، أَوْ مِنْ طَعَامٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَجَمَاعُ الْكُثْبَةِ: كُثْبٌ، قَالَ ذُو الرُّمَّةِ: (٢)

مَيْلَاءَ مِنْ مَعْدِنِ الصَّيْرَانِ قَاصِيَةً أَبْعَارُهُنَّ عَلَى أَهْدَافِهَا كُثْبُ
وَالصَّيْرَانُ: جَمَاعَةُ الْبَقَرِ، (٣) وَوَاحِدُهَا: صَوَارٌ، وَالْأَهْدَافُ: جَوَانِبُهَا، وَوَاحِدُهَا: هَدَفٌ، وَكُلُّ مَا اسْتَشْرَفَ مِنَ الرَّمْلِ وَالْأَرْضِ، وَالْكُثْبُ: جَمَاعُ الْكُثْبَةِ. يَقُولُ: عَلَى كُلِّ هَدَفٍ كُثْبَةٌ مِنْ أَبْعَارِهَا، وَقَالَ الْفَضْلُ بْنُ

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٢٣/٢، ٢١٠، وَالْغَرِيبِينَ: ١٦١٦، وَالْفَائِقُ:

٤٠٠/٣، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٢٨١/٢، وَالنَّهْأَةُ: ١٥١/٤. وَتُرَاجَعُ: الْعَيْنُ: ٣٥٢،

وَمَخْتَصَرُهُ: ٢٨/٢، وَجَمْهَرَةُ اللَّغَةِ: ٢٧١/١، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ١٨٤/١٠، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ:

٧٧٩، وَالتَّمْهِيدُ: ١١١/١٢، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّلَاجُ: (كُتِبَ).

(٢) دِيَوَانُهُ: ٨٢/١، وَهُوَ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٢٣/٢، ٢١٠، وَقَوْلُهُ: «مَيْلَاءَ» مَجْرُورَةٌ

بِالْفَتْحَةِ لِعَدَمِ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّ قَبْلَ الْبَيْتِ:

فَبَاتَ ضَيِّقًا إِلَى أَرْطَاةٍ مُرْتَكِمٍ مِنْ الْكُثْبِ لَهَا دِفْءٌ وَمُخْتَجَبٌ

مَيْلَاءَ

«مَيْلَاءَ» صِفَةٌ لـ«أَرْطَاةٍ».

(٣) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «وَاحِدُهَا صَوَارٌ وَصَوَارٌ أَيْضًا» وَفِي اللَّسَانِ: (صَوْرٌ) «الْلَيْثُ: الصَّوَارُ

وَالصَّوَارُ: الْقَطِيعُ مِنَ الْبَقَرِ، وَالْعَدْدُ: أَصُورَةٌ، وَالْجَمْعُ: صَيْرَانٌ» وَتُرَاجَعُ الْعَيْنُ: ١٥٠/٧،

وَفِي مَخْتَصَرِهِ لِلزُّبَيْدِيِّ ١٩٣/٢ لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا الْكُسْرَ. وَهُمَا بِالْوَجْهِينِ فِي جَمْهَرَةِ اللَّغَةِ:

٧٤٥، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ: ٥٤٥. وَغَيْرُهُمَا.

العبّاس^(١) - في كُتْبَةِ اللَّبَنِ -:

وَتَعَذَّرْتُ عَلَى لِدَاتِهِ قَبْلَ إِسْرَاقِ الضُّحَى غَنِّ الْكُتْبِ

[٩٢] وَالْغَنُّ وَاللَّبَنُ^(٢): الْمَرْعَى الْمُخْضَرُّ. تقول في تصريفِ الْكُتْبَةِ: كَثَبْتُ الشَّيْءَ: إِذَا جَمَعْتُهُ وَأَنَا أَكْتُبُهُ كُتْبًا، وَالْفَاعِلُ: كَاتِبٌ، قال أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ التَّمِيمِيُّ^(٣):

لَأُصْبِحَ رَثْمًا دَقِيقَ الْحَصَا مَكَانَ النَّبِيِّ مِنَ الْكَاتِبِ

يُرِيدُ بِالنَّبِيِّ: مَا نَبَا مِنَ الْحَصَا إِذَا دُقُّ فَنَدَرَ. وَالْكَاتِبُ: الْجَامِعُ لِمَا نَدَرَ مِنْهُ.

(١) هو الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ أَبِي لَهَبٍ، شَاعِرٌ هَاشِمِيٌّ، عَاشَ فِي زَمَنِ بَنِي أُمَيَّةٍ وَمَدَحَهُمْ، وَكَانَ مُعَاصِرًا لَجَرِيرٍ، وَالْفَرَزْدَقِ، وَالْأَخْطَلِ، وَالْأَحْوَصِ، وَعُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، وَالْحَارِثِ بْنِ خَالِدٍ، وَلَهُ مَعَ بَعْضِ شُعْرَاءِ عَصْرِهِ مُسَاجَلَاتٌ وَمُطَارَحَاتٌ وَتَقَائِضٌ، مَوْصُوفٌ بِالْبَخْلِ وَالطَّمَعِ وَحُبِّ الْمَالِ. أَخْبَارُهُ فِي: الْأَغَانِي: ١٦/١٧٥ (دار الكتب)، وَمَعْجَمُ الشُّعْرَاءِ: ١٧٨. وَلَمْ أَجِدِ الشَّاهِدَ فِي مَصَادِرِي، وَيُظْهِرُ أَنَّهُ مِنَ الْقَصِيدَةِ الَّتِي أُولَاهَا:

شَابَ رَأْسِي وَلِدَاتِي لَمْ تَشِبْ بَعْدَ لَهْوٍ وَشَبَابٍ وَلَعِبٍ

ومنها قوله:

وَأَنَا الْأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي أَخْضَرُ الْجِلْدَةِ مِنْ بَيْتِ الْعَرَبِ
مَنْ يُسَاجِلُنِي يُسَاجِلُ مَا جِدَا يَمْلَأُ الدَّلْوَ إِلَى عِقْدِ الْكَرْبِ

وَكَانَ أَسْوَدُ اللَّوْنِ، وَالْأَسْوَدُ عِنْدَ الْعَرَبِ يُسَمَّى أَخْضَرَ. يَرَاجِعُ الْأَغَانِي: ١٦/١٧٢ وَغَيْرُهُ. وَاجْتَهَدْتُ فِي ضَبْطِ الْبَيْتِ لِأَنِّي لَمْ أَجِدْهُ؟!

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ: «الْغَنُّ وَاللَّبَنُ» وَالْأَغَنُّ هُوَ الْمَرْعَى الْمُخْضَرُ.

(٣) دِيوَانُ أَوْسٍ: ١١، وَالْقَصِيدَةُ الَّتِي مِنْهَا الْبَيْتُ فِي التَّعَازِي وَالْمَرَائِي لِلْمَبْرَدِ: ٣٣، ٣٤ قال: وَهَذِهِ الْقَصِيدَةُ أَمْلَيْنَاهَا بِأَسْرَاهَا؛ لِأَنَّهَا جَمَعَتْ تَقْدُّمَ كُلِّ بَيْتٍ مِنْهَا، وَكَثْرَةَ الْمَعَانِي وَاخْتِصَارَهَا. وَرَوَايَةُ الْمُؤَلَّفِ: «دَقِيقٌ...» وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢/١٢٤ «دُقَاقٌ» وَكَذَلِكَ هِيَ فِي الدِّيَوَانِ وَالتَّعَازِي وَالْمَرَائِي لِلْمَبْرَدِ. قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ: وَقَوْلُهُ: «دُقَاقُ الْحَصَى» أَيِ: «دَقِيقٌ مِثْلُ قَوْلِكَ: رَجُلٌ طَوَالٌ وَطَوِيلٌ، وَجُسَامٌ وَجَسِيمٌ، وَخُفَافٌ وَخَفِيفٌ».

قيل لعبد الملك بن حبيب: فمن الذي قال فيه رسول الله ﷺ لهزال؟
 الأسلمي في حديث مالك، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب:
 يا هزال لو سترته برءائك لكان خيراً لك؟ [٢/ ٨٢١ رقم (٣)].
 قال عبد الملك: هو ماعز بن مالك هذا المزجوم.

قيل لعبد الملك: ولم قال ذلك رسول الله ﷺ لهزال^(١) وقد أمر
 برجمه؟ قال: لأن هزالاً هو قاده إلى رسول الله ﷺ وأمره أن يعترف على نفسه
 بالزنا، ولم يأمره بالستر على نفسه كما أمره أبو بكر وعمر، وكان رسول الله
 ﷺ يحب ستر من زنا من أمته ما لم يرفع ذلك إليه؛ رافة منه، فإذا رفع ذلك
 إليه لم يجد بداً من إقامة حد الله، يدل على ذلك قوله في حديث مالك: «من
 أصاب من هذه القاذورة شيئاً - يعني الزنا - فليستر بستر الله، فإنه من يبد لنا
 صفحته نقيم عليه كتاب الله» [٢/ ٨٢٥ رقم (١٢)].

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الأثرجة) التي ذكر مالك
 في حديثه: أن عثمان بن عفان قطع فيها بعد أن قومت بثلاثة دراهم
 [٢/ ٨٣٢ رقم (٢٣)].

قال عبد الملك: كان مالك يقول: كانت أثرجة تؤكل. وقال غير مالك:
 كانت من ذهب مثل الحمص. والقول في ذلك عندنا ما قال مالك: أنها كانت
 أثرجة تؤكل^(٢).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (التمر) و(الكثر) في حديث مالك
 الذي رواه عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن رافع

(١) هزال الأسلمي هذا مترجم في الاستيعاب: ٩٩/٤، والإصابة: ٥٣٦/٦ وغيرهما.

(٢) سبق ذكرها.

ابن خديج: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ» [٢/٨٣٩ رقم (٣٢)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا الْكَثْرُ فَجُمَارَةُ النَّخْلِ^(١). وَأَمَّا الثَّمَرُ فَمَا كَانَ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ، وَهُوَ مِثْلُ الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، وَلَا حَرِيسَةِ جَبَلٍ» [حديث رقم (٢٢)] يَعْنِي بِالثَّمَرِ الْمُعَلَّقِ مَا كَانَ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ لَمْ يُجَدِّدْ، وَذَلِكَ الثَّمَرُ، فَإِذَا آوَاهُ الْجَرِينُ فِيهِ الْقَطْعُ، وَالْجَرِينُ - فِي كَلَامِ أَهْلِ الْحِجَازِ -^(٢) هُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي يُبَسُّ فِيهِ الثَّمَرُ، وَيُسْمَوْنَ أَيْضاً: الْمِرْبَدَ وَيُسَمِّيهِ أَهْلُ [٩٣] الْعِرَاقِ: الْبَيْدَر، وَأَهْلُ الشَّامِ: الْأَنْدَر، وَقَدْ يُسَمِّيهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ: الْجَوْخَانَ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَحَرِيسَةُ الْجَبَلِ: ^(٣) كُلُّ مَا رَعَى فِي الْجَبَلِ وَالْمَسَارِحِ

(١) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٨٧/١، والغريبين: ١٦١٨، والتعليق على الْمُوطَأ: ٢/٢٥٨، والفائق:

٢٤٧/٣، وغريب ابن الجوزي: ٢/٢٨١، والنَّهْأَةُ: ٤/١٥٢، ويُراجع: العين: ٥/٣٤٨،

ومختصره: ٢/٢٧، وجمهرة اللغة: ٤٢٢، وتهذيب اللغة: ١٠/١٧٦، ومُجْمَلُ اللُّغَةِ:

٧٧٨، والتَّمْهِيدُ: ١٩/٢١٣، والصُّحاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (كثُر). فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ:

«الْكَثْرُ: جُمَارُ النَّخْلِ فِي كَلَامِ الْأَنْصَارِ، وَهُوَ الْجَذْبُ أَيْضاً. وَفِي الْعَيْنِ: «الْكَثْرُ وَالْكَثْرُ:

جُمَارُ النَّخْلِ، وَيُقَالُ: الْكَثْرُ: الْجَذْبُ وَهُوَ الْجُمَارُ أَيْضاً. قَالَ الضَّرِيرُ: الْجَذْبُ: نَخْلٌ يَنْبُتُ

فِي جَذْوَعِ النَّخْلِ فَيَجْذِبُ وَيُوكِلُ جُمَارَهُ، أَيْ: يَقْلَعُ» وَفِي التَّهْذِيبِ: عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي

عُبَيْدَةَ، وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ وَغَيْرُهُ...» فَلَعَلَّ صَحَّتْهَا: أَبُو عُبَيْدَةَ وَغَيْرُهُ.

وَفِي الْفَائِقِ: «الْكَثْرُ: جُمَارُ النَّخْلِ، وَهُوَ شَحْمُهُ الَّذِي يَخْرُجُ بِهِ الْكَافُورُ، وَهُوَ وَغَاءُ الطَّلَعِ

مِنْ جَوْفِهِ، سُمِّيَ جُمَاراً وَكَثَرًا؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ الْكُوفَايِرِ، وَحَيْثُ تَجْتَمِعُ وَتَكْثُرُ».

(٢) كَلَهُ عَنْ غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَيُراجع: التَّمْهِيدُ: ١٩/٢١٣، ٢٣/٣١٣.

(٣) هَذِهِ اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٣/٩٨، والغريبين: ٤٢٣، والفائق: ١/٢٧١،

وغريب ابن الجوزي: ١/٢٠٤، والنَّهْأَةُ: ١/٣٦٧، ويُراجع: العين: ٣/١٣٧، ومختصره: =

من الماشية والدَّوَابِّ فلا قَطَعَ فيما سُرِقَ منها، وإنَّما فيه الغُرْمُ والتَّكَالُ، فإذا آواه المُرَاحُ ففيه القَطْعُ، والمُرَاحُ: المكان الذي تأوي إليه الإبلُ والمَاشِيَةُ، فما سُرِقَ منها من مُراحِها ففيه القَطْعُ، وكان له غَلَقٌ^(١) أو لم يكن.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح حديث مالك^(٢)

في اليَهُودِ [ي] واليَهُودِيَّةِ الذين رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَجْنَأُ»^(٣) عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةُ [٢/٨١٩ (١)] ما مَعْنَى (يَجْنَأُ)؟

قال عبدُ الملكِ: يعني يُكَبُّ عليها^(٤) حَتَّى تَقَعَ [الْحِجَارَةُ] عَلَى

= ١/٢٧٤، وجمهرة اللغة: ٥١١، وتهذيب اللغة: ٢٩٦/٤، ومجمل اللغة: ٢٢٥، والمُحَكَّم: ١/١٣١، والتَّمْهِيد: ٢١٢/١٩، والصَّحاح واللُّسَانُ والنَّجَاحُ: (سَرَحَ). جاء في غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ - رحمه الله -: «قال أبو عُبَيْدٍ: فالحرِسة تُفسَّرُ تفسِيرين، وبعضهم يجعلها السَّرقة نفسها... والتفسير الآخر: أن تكون الحرِسة هي المحروسة فيقول: ليس فيما يحرسُ في الجبل قطع؛ لأنه ليس موضع حرز وإن حُرِسَ» وفي تهذيب اللغة: «قال شَمِرٌ: الاحتراسُ: أن يُؤَخَذَ الشيءُ من المَرَعَى. وقال ابنُ الأَعرابيِّ: يقال للذي يَسْرِقُ الغَنَمَ: مُحْتَرَسٌ، يُقَالُ لِلشَّاةِ التي تُسْرِقُ: حَرِيسَةٌ» وفي الغريبين: «ويقال: فلان يأكل الحرسات؛ إذا سَرَقَ أَغْنَامَ النَّاسِ وَأَكَلَهَا فَالسَّارِقُ مُحْتَرَسٌ، وهي الحَرَائِيسُ. وأنشد:

لَنَا حُلَمَاءُ لَا يَشُبُّ غُلَامُنَا غَرِيبًا وَلَا تَأْوِي إِلَيْنَا الْحَرَائِيسُ

(١) في الأصل: «غلَقا».

(٢) هذه الفقرة مؤخَّرة في الأصل عن موضعها، وكان حقُّها أن تكون في أول كتاب الحدود لكن المؤلف لم يلزم الترتيب.

(٣) في الموطأ: «يحنى» بالحاء بدون هَمْزٍ.

(٤) جاء في «تعليق أبي الوليد الوقشي»: «يقال: جنأ الرجلُ يجنأ: إذا احدَوَدَبَ ومالَ وانحنى». وأما يحنى - بغير همز - فهي الرواية، والوجه ما قلناه، ولو كان مخفَّفَ الهمزة من جنأ يحنأ لكان يحنأ بالألف مثل قرأ يقرأ إذا خُفِّفَ. وروى: «يحنى» - بحاءٍ مهملةٍ - من حنيث =

اليهودي^(١) دُونَهَا. والعَرَبُ تقولُ: أَخْنَى وَأَخْنَى عَلَيْهِ، بِالْجِيمِ وَالْخَاءِ، وَمَعْنَاهُ: أَكْبَّ، قَالَ النَّابِغَةُ الذُّبْيَانِيُّ^(٢): [٩٤].

أَضَحَّتْ خَلَاءً وَأَضَحَى أَهْلَهَا احْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لَبَدٍ

[شرح غريب كتاب الأشربة]^(٣)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الدُّبَاء) في حديث مالك الذي رواه عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى أَنْ يُنْبَذَ فِي

= عليه: إِذَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ... وَيُرْوَى: «يُحَانِي عَلَيْهَا» وَفِي «الْاِقْتِضَابِ» لِلْيَفْرَنِيِّ: «يُجْنَى عَلَى الْمَرْأَةِ» كَذَا الرُّوَايَةُ وَالْوَجْهُ: (يَجْنَأُ) بِالْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الثَّوْنِ أَيْ: يَمِيلُ وَيَنْحَنِي، يُقَالُ: جَنَى الرَّجُلُ يَجْنَأُ: إِذَا احْدَوْدَبَ، كَذَا قَالَ الرَّيْدِيُّ. وَقَالَ صَاحِبُ «الْأَفْعَالِ» جِنَأَ يَجْنَأُ، وَكَذَلِكَ: هَذَا يَهْدَأُ فَهُوَ أَهْدَأُ، قَالَ الرَّاجِزُ:

* أَجْنَأُ تَمْشِي مَشْيَةَ الظِّلْمِ *

وَيُرْوَى: «أَهْدَأ...». يُرَاجَعُ: مُخْتَصَرُ الرَّيْدِيِّ: ٩٢/٢. قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: «هَكَذَا قَالَ يَحْيَى عِنْدَ أَكْثَرِ شُيُوخِنَا «يَعْنَى عَلَى الْمَرْأَةِ» وَكَذَلِكَ قَالَ الْقَعْنَبِيُّ وَابْنُ بُكَيْرٍ بِالْحَاءِ، وَقَدْ قِيلَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا «يَجْنَى» - بِالْجِيمِ - قَالَ أَيُّوبُ عَنْ نَافِعٍ: يُجَافِي عَنْهَا بِيَدِهِ. وَقَالَ مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ يُجَافِي بِيَدِهِ. وَالصَّوَابُ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ «يَجْنَأُ عَنِ الْمَرْأَةِ» - بِالْهَمْزِ - أَيْ: يَمِيلُ عَلَيْهَا، يُقَالُ مِنْهُ: جِنَأَ يَجْنَأُ جَنْئًا وَجُنُوءًا: إِذَا مَالَ، وَالْأَجْنَاءُ: الْمَنْجِي، وَيَجْنَأُ وَيَجْنَأُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ».

(١) فِي الْأَصْلِ: «عَلَى الْيَهُودِيِّ عَلَيْهِ».

(٢) دِيوَانُ النَّابِغَةِ: ١٦. وَفِي اللِّسَانِ: (خَنْئُ) «أَخْنَى عَلَيْهِ الدَّهْرُ: إِذَا مَالَ عَلَيْهِ وَأَهْلَكَ».

(٣) الْمَوْطَأُ رَوَايَةُ يَحْيَى: ٨٤٢/٢، وَرَوَايَةُ أَبِي مُصْعَبٍ: ٤٥/٢، وَرَوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ:

٢٤٨، وَالْإِسْتِذْكَارُ: ٢٤ / ٢٥٧، وَالتَّعْلِيقُ عَلَى الْمَوْطَأِ: ٢٥٩/٢، وَالْمَتَّقِيُّ: ١٤١/٣،

وَالْقَبَسُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ٦٥٢، وَتَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ: ٥٥/٣، وَشَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ: ١٦٦/٤.

الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ [٢/ ٨٤٣ رقم (٥)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الدُّبَاءُ: الْقَرْعَةُ. وَالْمُرْقَتُ: كُلُّ مَا زُفَّتَ مِنَ الْآنِيَةِ بِالرُّفْتِ.
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ رَوِيَ غَيْرُ ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ
فِي الْإِنْتِزَاعِ فِي الدُّبَاءِ، وَالْمُرْقَتِ، وَالْحَتِّمْ، وَجَمِيعِ الْأَوْعِيَةِ وَالطَّرُوفِ.
وَقَالَ: إِنَّ وَعَاءَ لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا، وَقَالَ: «أَلَا وَإِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِنْتِزَاعِ فِي
الْأَوْعِيَةِ فَانْتَبِذُوا، وَكُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» فَزَدَ ذَلِكَ [إِلَى] الْمُسْكِرِ مِنَ الْأَشْرِبَةِ حَيْثُ
مَا نُبِذَ، وَأَحَلَّ مَا لَمْ يُسْكِرْ مِنَ الْأَشْرِبَةِ حَيْثُ مَا نُبِذَ، وَبِهَذَا الْعَمَلُ، وَعَلَيْهِ
جَمَاعَةُ النَّاسِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَالْحَتِّمْ: ^(١) مَا كَانَ مِنَ الْفُخَّارِ أَخْضَرَ كَانَ أَوْ أَبْيَضَ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَالْبِتْعُ ^(٢) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ [رَقْم (٩)]: شَرَابُ الْعَسَلِ.

-
- (١) هَذِهِ اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٨١/٢، وَغَرِيبِ الْحَرَبِيِّ: ٦٦٦، وَغَرِيبِ
الْخَطَّابِيِّ: ٣٦١/١، وَالْغَرِيبِينَ: ٢٤٧/٢، وَالْفَائِقُ: ٣٢٦/١، ٤٠٧، وَالْمَجْمُوعُ الْمَغِيثُ:
٥٠٨/١، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٢٤٦/١، وَالنِّهَايَةُ: ٤٤٨/١، وَغَرِيبُ الْوَقْشِيِّ، وَالْيَقْرَنِيِّ
(٢) الْبِتْعُ: اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْخَمْرِ كَذَا ذَكَرَ ابْنُ دَحِيَّةٍ الْكَلْبِيُّ فِي «تَنْبِيهِ الْبَصَائِرِ» وَالْمَجْدُ
الْفَيْرُوزَابَادِي فِي «الْجَلِيسِ الْأَنْبَسِ» وَكِلَاهُمَا فِي أَسْمَاءِ الْخَمْرِ. قَالَ ابْنُ دَحِيَّةٍ: «هُوَ نَبِيذُ
الْعَسَلِ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَهْلِ اللُّغَةِ وَأَهْلِ الْفَقْهِ» وَنَقَلَ الْفَيْرُوزَابَادِي فِي «الْجَلِيسِ
الْأَنْبَسِ» عَنْ «الْغُبَابِ» لِلصَّخَّانِيِّ قَوْلَهُ: «الْبِتْعُ» وَالْبِتْعُ: سَلَاةُ الْعَنْبِ، قَالَ: وَقِيلَ: هُمَا نَبِيذُ
الْعَسَلِ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ كُرَاعٍ [فِي الْمُنْتَخَبِ لَهُ: ٣٨٦] قَوْلَهُ: نَبِيذٌ يَتَّخَذُ مِنَ الْعَسَلِ كَأَنَّهُ الْخَمْرُ
صَلَابَةً» وَقَالَ ابْنُ دَحِيَّةٍ: «وَقَدْ جَاءَ مَفْسُورًا أَيْضًا فِي الصَّحِيحِينَ مِنْ رِوَايَةِ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي
حَمْزَةَ. وَضَبَطَهُ الْفَيْرُوزَابَادِي بِقَوْلِهِ: بِكَسْرِ الْبَاءِ وَسُكُونِ التَّاءِ الْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقَ، وَالْبِتْعُ عَلَى
مِثَالِ عَنْبٍ. وَنَقَلَ ابْنُ سَيِّدَةَ فِي «الْمُخَصَّصِ» عَلَى أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْبِتْعِ
- بِفَتْحِ الْبَاءِ وَالتَّاءِ - وَهُوَ شِدَّةُ الْعُنُقِ. وَرُجَّاعٌ: غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٧٦/٢، وَالنِّهَايَةُ: ٩٤/١

والغُبِيرَاءُ: (١) هِيَ الْأُسْكُرَكَةُ، وَهِيَ شَرَابُ الْقَمْحِ. وَالْمِزْرُ: (٢) شَرَابُ

(١) الغُبِيرَاءُ (الأسكركة) أو (الشكركة) ذكرها ابن دحية الكلبي في «تنبيه البصائر» والفيروزآبادي في «الجلس الأنيس» وفي «الغُبِيرَاءُ» وأحالا على (الشكركة) وصدر ابن دحية حديثه عنها بحدِيثِ مالِكٍ فِي «الموطأ» وقال: هكذا رواه أكثر رواة «الموطأ» مُرْسَلًا وَتَفَرَّدَ ابْنُ وَهْبٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالْأُسْكُرَكَةُ نَبِيذُ الْأَرْزِ وَقِيلَ: نَبِيذُ الدُّرَّةِ...» ثُمَّ قَالَ: وَخَطَبَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ فَقَالَ: أَلَا إِنَّ خَمْرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْبُسْرُ وَالتَّمْرُ، وَخَمْرَ أَهْلِ فَارَسَ الْعِنَبُ، وَخَمْرَ أَهْلِ الْيَمَنِ الْبَيْتُغُ وَهُوَ الْعَسَلُ. وَخَمْرُ أَهْلِ الْحَبَشَةِ الْأُسْكُرَكَةُ وَهُوَ الْأَرْزُ، أَسْنَدَهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» ثُمَّ أَحَالَ ابْنُ دِحْيَةَ عَلَى كِتَابِهِ «وَهَجَ الْجَمْرِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ» يُرَاجِعُ الْكِتَابَ الْمَذْكُورَ وَرَقَةً: ٢٦. وَلَمْ يَذْكُرْهُ الرَّقِيقُ الْقَيْرَوَانِيُّ فِي كِتَابِهِ «قُطْبُ السُّرُورِ فِي وَصْفِ الْأَنْبِيَةِ وَالْخَمْرِ» وَذَكَرَهُ ابْنُ الْقَطَّاعِ وَغَيْرُهُ مِمَّنْ خَصَّ أَسْمَاءَ الْخَمْرِ بِالتَّأْلِيفِ غَيْرَ مَنْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ. وَلَفْظَةُ (الشكركة) معرّبة كذا قال الجواليقي في المعرب: ٢٣٦، . ويُراجِعُ: قصد السبيل: ١٣٨/٢، ١٣٩، ١٤٢، وفي «الجلس الأنيس» الشُّقْرَقُ بِقَافَيْنِ، وَفِي «قصد السبيل» ذَكَرَهُمَا وَزَادَ (الشُّقْرَقُ) بِقَلْبِ الْفَافِ الْأَوَّلَى تَاءً مِثْلَ فَوْقِيَّةٍ وَهِيَ مَعْرَبَةٌ مِنَ الْحَبَشِيَّةِ.

يُراجِعُ: غريب أبي عبيد: ١٧٦/٢، ٢٧٨/٤، والتعليق على الموطأ: ٢/٢٦٠، والفائق: ٤٦/٣، والتهذيب: ٣٨٣/٢، وتهذيب اللغة: ٤٢٦/١٠، والتمهيد: ١٦٦/٥، فمابعدهما، واللسان والتأج: (غير) و(سكك). وأحال الفيروزآبادي في كتابه «الجلس...» على «المحكم» لابن سيده وهو معروف، و«فتيا فقيه العرب» وهي رسالة لابن فارس اللغوي طبعت في دمشق سنة ١٩٥٨م في مجمع اللغة العربية.

(٢) (المِزْرُ) من أسماء الخمر أيضاً ذكره ابن دحية في «تنبيه البصائر» ولم يذكره المعجم الفيروزآبادي في «الجلس الأنيس» قال ابن دحية: «هو ما يُعمل من الدُّرَّةِ والشَّعِيرِ هكذا ثبت في رواية من «الصحيحين»...» وقال: في «مُجْمَلُ اللُّغَةِ» وهو روايتنا عن أبي جعفر الدَّارِيِّ، عن الإمام يحيى بن مندة، عن عمِّه أبي القاسم عبد الرحمن، عن اللُّغَوِيِّ أَبِي الْحُسَيْنِ بْنِ فَارَسٍ مُؤَلَّفِهِ، قَالَ: الْمِزْرُ: نَبِيذُ الشَّعِيرِ، وَالْمِزْرُ الرَّجُلُ الْأَحْمَقُ. يُراجِعُ =

الدُّرَّة، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْأَشْرِبَةَ إِلَى حَدِّ الْمُسْكِرِ، فَمَا أَسْكَرَ مِنْهَا فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا لَمْ يُسْكِرْ مِنْهَا فَهُوَ حَلَالٌ.

قال عبد الملك: وَشَرَابُ الْفَضِيخِ^(١) لَا يَحِلُّ وَإِنْ لَمْ يُسْكِرْ، وَهُوَ الْبُسْرُ وَالرُّطْبُ جَمِيعاً يَهْشِمَانِ وَيُبْذَنَانِ، وَذَلِكَ لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْخَلِيطَيْنِ، وَشَرَابُ الْخَلِيطَيْنِ لَا يَجُوزُ وَإِنْ لَمْ يُسْكِرْ؛ بِهِ جَاءَتِ الْآثَارُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(شرح غريب كتاب القسامة والعقول)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]^(٢)

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (اللوث) من البيهقي الذي ذكر

= صحيح البخاري: ٥٢/٣، وصحيح مسلم: ٢٠٠/٢، ونص ابن دحية على ابن فارس في المُجمل: ٨٣٠، ومقاييس اللغة: ٣١٩/٥ أيضاً. واللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١٧٦/٢، وتهذيب اللغة: ٢٠٩/١٣، والتعليق على الموطأ: ٢٥٩/٢، والفائق للزمخشري: ٣٦٣/٣، والنهاية لابن الأثير: ٣٢٤/٤، والصَّحاح واللسان والتَّاج: (مزر).

(١) الْفَضِيخُ من أسماء الخمر أيضاً ذكره ابن دحية في «تنبيه البصائر» والمجد الفيروزآبادي في «الجلس الأنيس» قال ابن دحية: «بُتَّ في الصحيحين فمن رواية أنس بن مالك أَنَّ الخمرَ لَمَّا حُرِّمَتْ كَانَتْ (الْفَضِيخُ) لَمْ يَكُنْ لَهُمْ شَرَابٌ غَيْرَهَا، وَالْفَضِيخُ: بُسْرٌ يَشْدَحُ، أَي: يُفَضِّخُ وَيُبْذَلُ حَتَّى يُسْكَرَ فِي سُرْعَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَمَسَّهُ النَّارُ، وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي صَحِيحِ الْآثَارِ وَرَوَايَاتِ عُلَمَاءِ الْأَمْصَارِ فِي كِتَابِ «وَهْجِ الْجَمْرِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ». يراجع: صحيح البخاري: ٢٢٩/٣ (تحريم الخمر) وصحيح مسلم: ١٨٩/٢، ووهج الجمر للمؤلف (مخطوط) ورقة: ١٨. ونقل الفيروزآبادي عن الجوهر في الصَّحاح: (فضخ).

(٢) هما كتابان كما في الموطأ رواية يحيى: ٨٤٩/٢، ٨٧٧، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٢٢١/١ (العقل)، ٢٥٩، ورواية محمد بن الحسن: ٢٢٦، ٢٣٤، والمنتقى لأبي الوليد: ٥١/٧، ٦٦، وتنوير الحوالك: ٥٨/٣، ٧٧، وشرح الزُّرقاني: ١٧٤/٤، ٢٠٧.

مالك في كتابه في (القَسَامَةِ)

«من قال: لا تكونُ القَسَامَةُ إِلَّا بِأَحَدٍ هَٰذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ؛ إِمَّا أَنْ يَقُولَ المَقْتُولُ: دمي عندَ فُلَانٍ، وَيُثَبِّتَ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ بِشَاهِدَيَّ عَدْلٍ. أَوْ يَأْتِيَ وَلَاهُ الْقَتِيلِ بَلَوْثٍ مِنْ بَيْنَةٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَاطِعَةً عَلَى مَعَايِنَةِ الْقَتِيلِ» [٢/ ٨٧٩ رقم (٢)]. فقال: سألت عنه مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ سَأَلَ عَنْهُ مَالِكًا، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: اللَّوْثُ: اللَّطِخُ الْبَيِّنُ^(١)، مِثْلُ اللَّفِيفِ مِنَ السَّوَادِ وَالنِّسَاءِ وَالصَّبَّيَّانِ يَخْضُرُونَ ذَلِكَ، وَمِثْلُ الرَّجُلَيْنِ وَالنَّقْرِ يَشْهَدُونَ عَلَى ذَلِكَ وَهُمْ غَيْرُ عُدُولٍ، فَتَكُونُ الْقَسَامَةُ مَعَهُمْ، قَالَ لِي مُطَرِّفٌ: فَقُلْنَا لِمَالِكٍ: فَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ؟ قَالَ: ذَلِكَ لَوْثٌ، وَهُوَ أَعْلَى اللَّوْثِ وَأَحْقُّهُ وَأَبْيَنُهُ. قَالَ لِي مُطَرِّفٌ: وَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَصْحَابِ مَالِكٍ يَرَوِي عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: لَا يَكُونُ إِلَّا الشَّاهِدُ الْعَدْلُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ وَهُمْ مِمَّنْ رَوَى ذَلِكَ فَاحْذَرُهُ، فَإِنَّمَا اللَّوْثُ: التِّيَّاسُ الْأَمْرُ وَاجْتِلَاطُهُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: قَدْ التَّائَتْ هَٰذَا الْأَمْرُ. وَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ ابْنَ الْمَاجِشُونَ فَقَالَ لِي مِثْلُ قَوْلِ [مُطَرِّفٍ]^(٢). وَسَأَلْتُ عَنْهُ ابْنَ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَأَصْبَغَ بْنُ الْفَرَجِ فَقَالَا لِي مِثْلَهُ، وَرَوَاهُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ مَالِكٍ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ فِي الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي الْعُقُولِ: «أَنَّ النَّفْسَ بِمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِيَ جَدْعًا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي الْجَائِفَةِ مِثْلُهَا، وَفِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ، وَفِي

(١) النهاية: ٢٧٥/٤.

(٢) في الأصل: «مالك».

الرَّجُلِ خَمْسُونَ، وَفِي كُلِّ أَصْبُعٍ مِمَّا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السَّنِّ خَمْسٌ،
وَفِي الْمُؤَصِّحَةِ خَمْسٌ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ^(١) خَمْسَ عَشْرَةَ [٨٤٩ / ١] رَقْم (١).

قال عبد الملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «فِي النَّفْسِ مِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ» فَهِيَ الدِّيَةُ كُلُّهَا
فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِبِلِ فَمِائَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الذَّهَبِ فَالْفُ دِينَارٍ
عَيْنًا وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوَرِقِ فَالْفُ دِينَارٍ وَخَمْسُمِائَةِ دِينَارٍ، دَرَاهِمَ عَلَى صَرَفِ
الدِّينَارِ الْعَيْنِ بَاثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا. وَأَهْلُ الْإِبِلِ: هُمُ الْأَعْرَابُ، أَهْلُ الصَّحَارَى
وَالْبَرَارِيِّ. وَأَهْلُ الذَّهَبِ أَهْلُ مَكَّةَ، وَالْمَدِينَةِ، وَالشَّامِ، وَمِصْرَ. وَأَهْلُ [٩٥]
الْوَرِقِ أَهْلُ الْعِرَاقِ، وَأَهْلُ الْأَنْدَلُسِ.

قال: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِيَ جَدْعًا» فَيَعْنِي إِذَا اسْتَوْعَبَ جَدْعًا،
وَاسْتِعَابَهُ مِنْ أَصْلِ الْمَارِنِ إِلَى طَرَفِهِ، وَالْمَارِنُ: مَا لَانَ مِنَ الْأَنْفِ وَلَيْسَ الْعَظْمُ
مِنْهُ، وَإِذَا قُطِعَ الْمَارِنُ فَفِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ، وَمَا قُطِعَ مِنْهُ فَيَحْسَابُ ذَلِكَ.
قال: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فِي الْمَأْمُومَةِ ثُلُثُ الدِّيَةِ» فَإِنَّ الْمَأْمُومَةَ: هِيَ الَّتِي تَبْلُغُ
أُمَّ الرَّأْسِ^(٢)، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتِ الْمَأْمُومَةُ، وَأُمُّ الرَّأْسِ: وَالْذُّمَّاعُ، وَقَدْ يُسَمَّىهَا

(١) «المنقلة» غير موجودة في الموطأ رواية يحيى.

(٢) غريب أبي عبيد: ٧٦/٣، قال: «ثم الأمة، وقد يقال لها: المأمومة» وفي الزاهر للأزهري:
٣٦٤: «وهي التي تبلغ أم الرأس، ويقال لها: المأمومة قال ابن شميل: وأم الرأس الخريطة
التي فيها الدماغ. وقد شرح الأزهري أنواع الشجاج وأسماءها مما جمعه أبو عبيد للأصمعي
وغيره، ومن كتاب شير في غريب الحديث، ولم يفسر أحد منهما ما فسر شمر فليراجع
هناك (الزاهر: ٣٦٢-٣٦٦). وفي تعليق أبي الوليد القشيري: ٢/٢٧٢: «فمن سمّاها آمة؛
فلأنّها أُمّت الدماغ، أي: قصّدتها. ومن سمّاها مأمومة أراد: أنّ الشّجّ أمّ بها أمّ الدماغ،
أي: قصده بها» ولم يذكر الثعالبي في كتابه «ثمار القلوب» أمّ الدماغ، وذكرها المحبي في
«ما يعول عليه..» وهو كالاستدراك عليه.

الْعَمَاءُ الْأَمَّةُ أَيْضاً، فَإِذَا أَفْضَتْ إِلَى الدِّمَاغِ، كَبِرَتْ أَوْ صَغِرَتْ وَلَوْ بِمَدْخَلِ إِبْرَةٍ
فَهِىَ مَأْمُومَةٌ، وَحَدُّهَا مِنْ أَصْلِ الْحَاجِبِ إِلَى فَوْقِ فِي دَوْرِ الرَّأْسِ فِي كُلِّ
مَوْضِعٍ يُفْضِي إِلَى الدِّمَاغِ، وَلَا تَكُونُ الْمَأْمُومَةُ فِي الْوَجْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فِي الْجَائِفَةِ مِثْلُهَا» فَإِنَّ الْجَائِفَةَ مَا أَفْضَى إِلَى الْجَوْفِ^(١)،
كَبِرَتْ أَوْ صَغِرَتْ وَلَوْ بِمَدْخَلِ إِبْرَةٍ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ» «وَفِي الرَّجْلِ خَمْسُونَ» فَيَعْنِي أَنَّ فِي كُلِّ
وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الدِّيَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي كُلِّ أَصْبُعٍ مِائًا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ» فَيَعْنِي أَنَّ كُلَّ
أَصْبُعٍ مِنْ أَصَابِعِ الْيَدِ وَالرَّجْلِ عَشْرُ الدِّيَةِ، وَالْخَنَصِيرُ، وَالْبِنْصِرُ، وَالْوُسْطَى،
وَالْمُسَبَّحَةُ، وَالْإِبْهَامُ فِي ذَلِكَ بِالسَّوَاءِ، ثُمَّ فِي كُلِّ أَصْبُعٍ ثَلَاثُ أَنْمِلٍ، وَهِيَ
مَفَاصِلُ الْأَصَابِعِ، فَفِي كُلِّ أَنْمِلَةٍ ثَلَاثُ عَقَلٍ الْأَصْبُعِ، إِلَّا الْإِبْهَامَ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهَا
إِلَّا أَنْمِلَتَانِ، فَفِي كُلِّ أَنْمِلَةٍ مِنَ الْإِبْهَامِ نِصْفُ عَقَلٍ الْأَصْبُعِ، وَالْإِبْهَامُ الْيَدِ وَالرَّجْلِ
فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ عِنْدَ مَالِكٍ، وَكِبْرَاءُ أَصْحَابِهِ، مُطَرِّفٌ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ
وَأَشْبَاهُهُمَا، لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي أَنَّ إِبْهَامَ الْيَدِ كِإِبْهَامِ الرَّجْلِ إِلَّا مَا كَانَ مِنْ ابْنِ
نَافِعٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي إِبْهَامِ الْيَدِ إِنَّهَا ثَلَاثُ أَنْمِلٍ، فَجَعَلَ الْأَنْمِلَةَ الثَّلَاثَةَ أَصْلَ
الْكُفِّ إِلَى طَرَفِ الْكُوعِ، وَذَلِكَ خَطَأً، لَمْ نَسْمَعْ أَحَدًا قَالَهُ غَيْرُهُ، وَقَدْ أَنْكَرَهُ
أَصْحَابُ مَالِكٍ كُلُّهُمْ.

(١) الجائفة ليست من الشجاج، كَذَا قَالَ الْوَقَّاشِيُّ. قَالَ: وَتَكُونُ فِي الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ. وَفِي الْعُجَابِ
لِلصَّغَانِي (الفاء): «الطَّعْنَةُ الَّتِي تَبْلُغُ الْجَوْفَ» وَلَمْ يَذْكُرْهَا الْأَزْهَرِيُّ فِي الرَّاهِرِ؛ لِأَنَّهَا لَا
تَدْخُلُ فِي الشَّجَاجِ. وَبُرَاجِعُ الْمَجْمُوعِ الْمُغْنِي: ٣٧٦/١.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ» فَيَعْنِي أَنَّ فِي السِّنِّ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيةِ، وَأَنَّ الْأَسْنَانَ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ، مُقَدَّمُهَا وَمُؤَخَّرُهَا، وَأَعْلَاهَا وَأَسْفَلُهَا، لِأَنَّ كُلَّهَا يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ السِّنِّ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ». وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي الْمَوْضِيعَةِ خَمْسٌ» فَإِنَّ الْمَوْضِيعَةَ مَا أَوْضَحَ عَنِ الْعِظَمِ^(١)، كَبُرَتْ أَوْ صَغُرَتْ، وَلَوْ بِمَدْخَلِ إِبْرَةٍ، فَفِيهَا نِصْفُ عَشْرِ الدِّيةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ» فَيَعْنِي أَنَّ فِيهَا الْعُشْرَ وَنِصْفَ الْعُشْرِ مِنَ الدِّيةِ، وَالْمُنْقَلَةُ^(٢): مَا طَارَ فَرَأْشُ^(٣) الرَّأْسِ، أَوْ مَا نَقَلَ مِنْهَا [فَرَأْشُ] الْعِظَامِ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الدِّمَاغِ صِفَاقٌ صَحِيحٌ^(٤).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَالْهَاشِمَةُ فِي عَقْلِهَا مِثْلُ الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ، وَهِيَ الَّتِي تَهْشِمُ فَرَأْشَ الرَّأْسِ وَتَصْدَعُهُ^(٥)، ثُمَّ هُوَ مُسْتَمْسِكٌ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الدِّمَاغِ

(١) فِي تَعْلِيقِ الْوَقْشِيِّ: ٢٧١ / ٢: «أَي: تُبْدِي وَضَعَهُ، وَهُوَ بَيَاضُ الْعِظَمِ» وَفِي الزَّاهِرِ لِلْأَزْهَرِيِّ: ٣٦٣ عَنْ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الشَّجَاجِ قِصَاصٌ إِلَّا فِي الْمَوْضِيعَةِ، وَأَمَّا غَيْرُهَا مِنَ الشَّجَاجِ فَفِيهَا الدِّيةُ». وَمِثْلُهُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ: ٧٦ / ٣.

(٢) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٧٦ / ٣، وَالزَّاهِرُ: ٣٦٤. وَفِي تَعْلِيقِ أَبِي الْوَلِيدِ الْوَقْشِيِّ: ٢٧٢ / ٢: «وَهِيَ الَّتِي تَخْرُجُ عِظَامًا صِغَارًا شُبَّهَتْ تِلْكَ الْعِظَامَ بِالنَّقْلِ وَهِيَ صِفَارُ الْحِجَارَةِ. وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ يَجْعَلُ الْهَاشِمَةَ وَالْمُنْقَلَةَ سَوَاءً وَذَلِكَ غَلَطٌ، وَكَيْفَ يَصِحُّ هَذَا وَفِي الْهَاشِمَةِ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ عِنْدَ جَمَاهُورِ الْفُقَهَاءِ، وَفِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ ١٩».

(٣) جَاءَ فِي اللُّسَانِ: (فَرَشَ) «فَرَأْشَ الرَّأْسِ: طَرَأَتْ دِقَاقٌ مِنَ الْقُحْفِ، وَقِيلَ: مَارَقَ مِنْ عِظَمِ الْهَامَةِ، وَقِيلَ: كُلُّ رَقِيقٍ مِنْ عِظَمِ فَرَأْشَةٍ، وَقِيلَ: كُلُّ عِظَمٍ ضُرِبَ فُطَارَتْ مِنْهُ عِظَامٌ رِقَاقٌ فَهِيَ الْفَرَأْشُ...» وَذَكَرَ حَدِيثَ الْمُوطَّأِ.

(٤) الصَّفَاقُ: جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ تَحْتَ الْجِلْدِ الْأَعْلَى وَفَوْقَ اللَّحْمِ.

(٥) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٧٦ / ٣، وَالزَّاهِرُ: ٣٦٣. قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ الْأَزْهَرِيُّ: «وَكَانَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ بَعْدَ (الْمَوْضِيعَةِ): (الْمَقْرُشَةُ) قَالَ: وَهِيَ الَّتِي يَصِيرُ مِنْهَا فِي الْعِظَمِ صَدِيعٌ مِثْلَ الشَّعْرِ وَيُلْمَسُ =

صِفَاقٌ صَحِيحٌ، فَإِذَا تَشَطَّى^(١) الْفَرَّاشُ وَثِقَلَتْ مِنْهُ الْعِظَامُ فَعِنْدَ ذَلِكَ تَكُونُ مُنْقَلَةً، وَالْمُوضِحَةُ وَالْمُنْقَلَةُ وَالْهَاشِمَةُ تَكُونُ فِي الرَّأْسِ، وَدَوْرُهُ فِي الْجَبْهَةِ وَالْوَجْهِ حَدَّهَا مِنَ اللَّحْيِ الْأَعْلَى إِلَى فَوْقِ، وَلَا تَكُونُ فِي اللَّحْيِ الْأَسْفَلِ، وَلَا فِي الْأَنْفِ؛ لِأَنَّهُمَا عَظْمَانِ مُفْرَدَانِ مِنَ الرَّأْسِ، وَمَا كَانَ فِيهِمَا مِنْ مُنْقَلَةٍ وَمُوضِحَةٍ أَوْ هَاشِمَةٍ فَلَيْسَتْ كَهَاشِمَةِ [٩٦] الرَّأْسِ وَمُوضِحَتِهِ وَمُنْقَلَتِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ كَجُرْحٍ مِنْ سَائِرِ الْجِرَاحِ الَّتِي لَيْسَ لَهَا عَقْلٌ مُسَمًّى، يَكُونُ فِي عَمْدِهَا الْقَوْدُ، وَلَيْسَ فِي خَطِّهَا شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَشِينَ بَعْدَ الْبُرْءِ فَيَكُونُ فِي شَيْنِهَا حُكُومَةٌ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ يَكُونُ فِي الرَّأْسِ وَالْجَبْهَةِ وَالْوَجْهِ شِجَاجٌ غَيْرُ هَذَا، قَدْ جَرَى ذِكْرُهَا فِي كُتُبِ [أَهْلِ] الْعِلْمِ مِنْ قَوْلِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ وَهِيَ: (الدَّامِيَّةُ)، [و(الْحَارِصَةُ)، و(السَّمْحَاقُ)]،^(٢) و(البَاضِعَةُ)، و(الْمُتَلَاخِمَةُ)، و(الْمِلْطَى)، و(الْمُوضِحَةُ) و(الْهَاشِمَةُ)، و(الْمُنْقَلَةُ)، و(الْمَأْمُومَةُ) فَهِيَ كُلُّهَا عَشْرٌ، مُسَمَّيَاتٌ بِأَسْمَائِهَا، مَوْصُوفَةٌ بِصِفَاتِهَا، مُخْتَلَفَةٌ فِي إِقْرَارِهَا، فَأَوَّلُهَا: (الدَّامِيَّةُ) وَهِيَ الَّتِي تَدْمِي بِخَدَشٍ أَوْ خَدَشٍ^(٣). ثُمَّ فَوْقَهَا (الْحَارِصَةُ) وَهِيَ الَّتِي

= بِاللِّسَانِ لَخَفَائِهِ.

(١) فِي اللِّسَانِ: (شَطَّى) «وَتَشَطَّى الشَّيْءُ»: تَفَرَّقَ وَتَشَقَّقَ وَتَطَايَرَ قَالَ:

يَا مَنْ رَأَى لِي بُنَيَّ اللَّذَيْنِ هُمَا كَالدُّرَّتَيْنِ تَشَطَّى عَنْهُمَا الصَّدَفُ

وَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: «قَالَتْ» لِأَنَّ الشَّعْرَ لَامْرَأَةٍ، لَكِنَّهُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ لَا يَعْرِفُ قَائِلَهُ، قَالَ: «قَالَ» يُرِيدُ نَازِمَ الشَّعْرِ سِوَاهُ أَكَانَ رَجُلًا أَمْ امْرَأَةً، وَقَائِلَةُ الْبَيْتِ عَائِشَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْمَدَّانِ زَوْجَةُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ، وَقَدْ قَتَلَ بُسْرُ بْنُ أَرْطَاةٍ وَلَدَيْهَا وَالْقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ.

(٢) سَاقَطَ مِنَ الْأَصْلِ مَذْكُورَةٌ بَعْدَ أَثْنَاءِ التَّفْصِيلِ، وَيَدُلُّ عَلَى سَقُوطِهَا أَيْضًا قَوْلُهُ: «فَكُلُّهَا عَشْرٌ».

(٣) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ. وَالْدَّامِيَّةُ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٧٧/٣، وَالزَّاهِرُ: ٣٦٣ وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «وَهِيَ الَّتِي تَدْمِي مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسِيلَ مِنْهَا دَمٌ». وَمِنْهَا الدَّامِعَةُ وَهِيَ الَّتِي يَسِيلُ مِنْهَا دَمٌ =

تَحْرِصُ الْجِلْدَ، أَي: تَشُقُّهُ شُقًّا قَلِيلًا^(١)، ومنه قيل: حَرَصَ الْقَصَارُ الثَّوبَ: إِذَا شَقَّهُ. ثُمَّ فَوْقَهَا (السَّمْحَاقُ) وهي التي تَسْلُخُ الْجِلْدَ وَحْدَهُ^(٢)، كَأَنَّهَا تَكْشِطُهُ عَنِ اللَّحْمِ، ثُمَّ فَوْقَهَا (البَاضِعَةُ) وهي التي تَبْضَعُ اللَّحْمَ بَعْدَ الْجِلْدِ^(٣)، أَي: تَشُقُّهُ. ثُمَّ فَوْقَهَا (الْمُتَلَاخِمَةُ) وهي الَّتِي قَدْ أَحْدَثَتْ فِي اللَّحْمِ فَكَطَعَتُهُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ^(٤)، ثُمَّ

= وفي الزَّاهِر ذكر أبو منصور الأزهرى - رحمه الله - عكس ذلك فقال: «الدَّامِعَةُ: وهي التي تدمعُ بقطرة من دَمٍ، ثم الدَّامِيَّةُ وهي أكثرُ من الدَّامِعَةِ» وجمع بينهما الوَقْشِيُّ في تعليقه: ٢٧٢/٢ فقال: «ثم الدَّامِيَّةُ ويقال لها: الدَّامِعَةُ، وهي التي يسيلُ منها دَمٌ. ومن النَّاسِ مَنْ فَرَّقَ بينهما، فجعل الدَّامِيَّةَ هي التي تَدْمَى من غير أن يسيلَ منها دَمٌ، وجعل الدَّامِعَةَ التي يسيلُ منها دَمٌ كما يسيلُ الدَّمْعُ من العَيْنِ».

(١) غريب أبي عُبيد: ٧٤/٣، والزَّاهِر: ٣٦٢، قال أبو عُبيد: «وَأَوَّلُ الشُّجَاجِ الْحَارِصَةُ...» وأورد نصَّ ما جاء هنا ثم قال: «ويقال لها: الْحَرِصَةُ أَيْضًا» ومثله في الزَّاهِر وتعليق الوَقْشِيِّ: ٢٧٢/٢.

(٢) غريب أبي عُبيد: ٧٥/٣، قال: «وَكُلُّ قَشْرَةٍ رَقِيقَةٍ أَوْ جِلْدَةٍ رَقِيقَةٍ فَهِيَ سَمْحَاقٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ الشَّجَّةُ تِلْكَ الْقَشْرَةَ الرَّقِيقَةَ حَتَّى لَا يَبْقَى بَيْنَ الْعَظْمِ وَاللَّحْمِ غَيْرُهَا فَتِلْكَ الشَّجَّةُ هِيَ السَّمْحَاقُ». وفي غريب أبي الوليدِ الوَقْشِيِّ: «وَكُلُّ قَشْرَةٍ رَقِيقَةٍ سَمْحَاقٌ، وَيُقَالُ: عَلَى ثَرْبِ الشَّاةِ سَمَاحِيْقٌ مِنْ شَحْمٍ، وَعَلَى السَّمَاءِ سَمَاحِيْقٌ مِنْ غَيْمٍ، أَي: شَيْءٌ رَقِيقٌ» هذا إنَّمَا نَقَلَهُ أَبُو الْوَلِيدِ مِنَ الْغَرِيبِ الْمُصَنَّفِ لِأَبِي عُبيد. يُرَاجِعْ غَرِيبَ الْمُصَنَّفِ: ٢٣٨/١ (ط تونس). قال أبو الوليدِ الوَقْشِيُّ أَيْضًا: وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا (الْمِلْطَاءُ) بِالْمَدِّ، وَ(الْمِلْطُ) بِالْقَصْرِ، وَ(الْمِلْطَاءُ) بِالتَّاءِ. وَشَكَّ أَبُو عُبيدٍ فِي (الْمِلْطَاءِ) فَقَالَ: لَا أَدْرِي أَمَقْصُورَةٌ أَمْ مَمْدُودَةٌ؟ وَقَالَ الْخَلِيلُ: بِالْمَدِّ عَلَى وَزْنِ حِرْبَاءَ. يُرَاجِعْ: الْعَيْنُ: ٤٣٥/٧، وَمَخْتَصَرُهُ: ٢٧٩/٢، قَالَ: «الْمِلْطَاءُ - بوزن الحِرْبَاءِ - مَمْدُودٌ مَذْكُورٌ. قَالَ: وَهِيَ الشَّجَّةُ الَّتِي يُقَالُ لَهَا: السَّمْحَاقُ، يُقَالُ: شَجَّ رَأْسَهُ شَجَّةً مِلْطَاءً».

(٣) غريب أبي عُبيد: ٧٥/٣، والزَّاهِر: ٣٦٣.

(٤) غريب أبي عُبيد: ٧٥/٣، وَغَرِيبُ الْمُصَنَّفِ لَهُ: ٢٣٨/١، وَالزَّاهِر: ٣٦٣.

فَوْقَهَا (الْمِلْطَى) وَهِيَ دُونَ الْمُوضِحَةِ^(١)، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَظَمِ صِفَاقٌ رَقِيقٌ. ثُمَّ فَوْقَهَا (الْمُوضِحَةُ) وَهِيَ الَّتِي أَوْضَحَتْ عَنِ الْعَظَمِ، وَقَدْ فَسَّرْتُهَا لَكَ وَمَا فَوْقَهَا مِنَ الْهَاشِمَةِ، وَالْمُنْقِلَةِ، وَالْمَأْمُومَةِ، وَأَمَّا هَذِهِ الَّتِي سَمَّيْتُ لَكَ دُونَ الْمُوضِحَةِ، فَلَيْسَ لَوَاحِدَةٍ مِنْهَا عَقْلٌ مُسَمًّى، لَكِنْ فِي عَمْدِهَا الْقِصَاصُ، وَفِي خَطِّهَا حُكُومَةٌ إِنْ بَرَأَتْ عَلَى عَتَلٍ، وَالْحُكُومَةُ فِي ذَلِكَ عَلَى قَدَرِ شَيْنِ الْعَتَلِ وَقَدَرِ صَاحِبِهِ فِي الرِّجَالِ، وَإِنْ بَرَأَتْ عَلَى غَيْرِ عَتَلٍ عَلَى اسْتِوَاءٍ وَالتَّيَّامِ فَلَا شَيْءَ فِي خَطِّهَا. وَالْعَتَلُ: الْعَيْبُ^(٢)، وَذَلِكَ أَنْ يَبْرَأَ الْجُرْحُ عَلَى عَوَجٍ أَوْ عَلَى لَحْمٍ نَاطِيٍّ أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي يَشِينُ وَيَعِيبُ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ وَهَمَ شَارِحُ الْعِرَاقِيِّينَ^(٣) فِي السُّمْحَاقِ حِينَ جَعَلَهَا فِيمَا بَيْنَ الْمِلْطَى وَالْمُوضِحَةِ، وَلَيْسَ بَيْنَ الْمِلْطَى وَالْمُوضِحَةِ دَرَجَةٌ؛ لِأَنَّ الْمِلْطَى إِنَّمَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُوضِحَةِ صِفَاقٌ رَقِيقٌ، فَإِذَا شُقَّ ذَلِكَ الصَّفَاقُ كَانَتْ مُوضِحَةً، وَإِنَّمَا السُّمْحَاقُ بَيْنَ الْحَارِصَةِ وَالْبَاضِعَةِ؛ لِأَنَّ الْحَارِصَةَ الَّتِي تَشُقُّ الْجِلْدَ، وَالْبَاضِعَةَ الَّتِي تَشُقُّ اللَّحْمَ، وَالسُّمْحَاقُ فِيمَا بَيْنَهُمَا الَّتِي تَسْلُخُ الْجِلْدَ كَأَنَّهَا تَكْشِطُهُ عَنِ اللَّحْمِ، وَلِذَلِكَ وَصَفَهَا ذُو الرُّمَةِ فِي شِعْرِهِ - حِينَ ذَكَرَ سَلَخَ الذُّنْبِ جِلْدَةَ السَّلَا عَنْ الْجَنِينِ - فَقَالَ^(٤):

(١) تَقَدَّمَ أَنَّهَا (السُّمْحَاقُ).

(٢) اللُّسَانُ: (عَتَلٌ).

(٣) هُوَ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ الْهَرَوِيُّ صَاحِبُ «غَرِيبِ الْحَدِيثِ»، وَ«غَرِيبِ الْمَصْنُوفِ» الْإِمَامُ الْمُحَدِّثُ، اللَّغَوِيُّ، الْعَلَّامَةُ، وَقَدْ تَعَمَّدَ الْمُؤَلِّفُ إِخْفَاءَهُ، وَقَدْ نَقَلَ أَكْثَرَ فَوَائِدِ كِتَابِهِ وَلَمْ يُشِرْ إِلَيْهِ - سَامِحَهُ اللَّهُ وَعَفَا عَنْهُ - وَقَدْ تَكَرَّرَ مِثْلُ هَذَا فِيمَا تَقَدَّمَ.

(٤) لَمْ يَرِدْ فِي دِيْوَانِ ذِي الرُّمَةِ؟ وَوَرَدَ فِي بَعْضِ نُسَخِ غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ دُونَ نِسْبَةِ =

يَسْتَقُ سَمَاجِيقَ السَّلَاحِ عَنْ جَنِينِهَا أَخُو قَفْرَةٍ بَادِ السَّعَابَةِ أَطْحَلُ

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن ابن شهاب، عن عراك بن مالك، عن سليمان بن يسار «أن رجلاً من بني سعد بن لبيد أجرى فرساً فوطيء على أصبع رجل من جهينة فنزى فيها^(١) فمات» فقضى فيها عمر بن الخطاب بالقسامة. [٢/ ٨٥١ رقم (٤)].

قال [٩٧] عبد الملك: معنى نزى فيها^(٢): تمادى سيلان الدم من الأصبع حتى مات.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الغرة) في حديث مالك

الذي رواه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: «أن رسول الله ﷺ قضى في الجنين يقتل في بطن أمه بغرة عبء أو وليدة، فقال الذي قضى عليه: كيف أغرم ما لا شرب ولا أكل، ولا نطق ولا استهل، ومثل ذلك يطل^(٣)؟

= يراجع غريب أبي عبيد: ٧٥/٣ (هامش).

(١) في الموطأ رواية يحيى فنزى منها.

ويراجع في (نزا) النهاية: ٤٣/٥، واللسان (نزا) وفي غريب الوقيتي: «قال قوم من أهل اللغة: هذا تصحيف، وإنما هو «فتزف» أي جرى منها دم كثير ضعه. ويجوز عندي أن لا يكون تصحيفاً؛ لأنه يقال: نزا ينزو نزواً: إذا وثب، وقصعة نازية ونزئة: إذا كان لها جوف كبير، ونزا الشعر ينزو: إذا ارتفع وتجاوز حده فيكون المراد: أن الأصبع وزمت وانتفخت انتفاخاً مفرطاً. وقيل: إنه من التزأ وهي علة تأخذ المعز فتبول الدم فتموت ويسمى التزأ أيضاً...».

(٢) في الموطأ «بطل» هكذا مضبوطة بالشكل.

قال أبو الوليد الوقيتي في «التعليق على الموطأ»: ٢/ ٢٦٨: «روي (بطل) و(بطل) الأول من البطلان، والثاني: من طل دمه فهو مطلول: إذا لم يكن فيه قود ولا عقل» وفي اللسان: =

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: [إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ] «١/ ٨٥٥ رقم (٦)».

قال عبد الملك: [لَيْسَتْ] الْغُرَّةُ الْعَبْدُ أَوْ الْوَلِيدَةُ، إِنَّمَا الْغُرَّةُ: الْمَمْلُوكُ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، وَالْغُرَّةُ مَرَّةً^(١) فِي الْحَدِيثِ ثُمَّ فَسَّرَهَا بِالْعَبْدِ أَوْ الْوَلِيدَةِ^(٢)، وَلَيْسَتْ الْغُرَّةُ مُضَافَةً إِلَى الْعَبْدِ وَلَا إِلَى الْوَلِيدَةِ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي حَدِيثِ

= (طلل) «الطَّلُّ: هَذَرُ الدَّمِّ: وَقِيلَ: هُوَ أَنْ لَا يَثَارَ بِهِ، وَلَا تُقْبَلُ دَيْتُهُ، وَقَدْ طَلَّ الدَّمُّ نَفْسَهُ طَلًّا وَطَلَلَتْهُ أَنَا... أَبُو زَيْدٍ: طَلَّ دَمُهُ وَأَطْلَهُ اللَّهُ؛ وَلَا يُقَالُ: طَلَّ دَمُهُ بِالْفَتْحِ. أَبُو عُبَيْدَةَ وَالْكَسَائِيُّ يَقُولَانِ. وَيُقَالُ: أَطْلَّ دَمَهُ. أَبُو عُبَيْدَةَ فِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ: طَلَّ دَمُهُ، وَطُلَّ دَمُهُ، وَأُطِّلَ دَمُهُ».

وَفِي شَعَرِ تَابُطٍ شَرًّا: ٢٤٧

إِنَّ بِالشَّعْبِ الَّذِي دُونَ سَلْعٍ لَقَيْنًا دَمُهُ مَا يُطْلُ

وَرَبِمَا نَسَبَ الْبَيْتَ وَالْقَصِيدَةَ الَّتِي مِنْهَا الْبَيْتُ إِلَى الشَّنْفَرِيِّ، يَرَاجِعُ: دِيوانه: ١١٧.

(١) كَذَا جَاءَ فِي الْأَصْلِ.

(٢) هَذَا تَفْسِيرُ الْمَقْصُودِ بِهَا لَا تَفْسِيرُ اللَّفْظَةِ نَفْسِهَا، وَتَفْسِيرُ اللَّفْظَةِ جَاءَ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ:

١٧٦/١، وَغَرِيبُ ابْنِ قَتِيْبَةَ: ٢٢٢/١، وَالْغَرِيبِينَ: ١٣٦٧، وَالتَّعْلِيْقُ عَلَى الْمُوطَّأِ لِأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيِّ: ٢٦٨/٢، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ١٥١/٢، وَالنَّهْأَةُ: ٣٥٣/٣.

قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةَ: «سُمِّيَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا غُرَّةٌ مَا يَمْلِكُ الرَّجُلُ أَيُّ: أَفْضَلُهُ وَأَشْهَرُهُ وَالْعَرَبُ أَيْضًا تَجْعَلُ الْفَرَسَ غُرَّةً؛ لِأَنَّهُ غُرَّةٌ مَا يُمْلِكُ وَقَالَ ابْنُ أَحْمَرَ: [دِيوانه: ١٠٧]

إِنْ نَحْنُ إِلَّا أَنْاسُ أَهْلِ سَائِمَةٍ مَا إِنْ لَنَا دُونَهَا حَزَنٌ وَلَا عَزْرُ

وَشَبِيهَ ذَلِكَ فِي «تَعْلِيْقِ الْوَقَّاشِيِّ» وَزَادَ: «أَوْ مِنْ قَوْلِهِمْ: فَلَا نَ غَرِيرٌ بِهَذَا الْأَمْرِ؛ أَيُّ: كَفِيلٌ بِهِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَتَكَفَّلُ بِأَمْرِ مَوْلَاهُ». وَفِي «النَّهْأَةِ» عَنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ: الْغُرَّةُ عَبْدٌ أَبْيَضُ، أَوْ أَمَةٌ بَيْضَاءُ، وَسُمِّيَ غُرَّةً لِبَيَاضِهِ، فَلَا يَقْبَلُ فِي الدَّيَةِ عَبْدٌ أَسْوَدٌ وَلَا جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ شَرْطًا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، وَإِنَّمَا الْغُرَّةُ عِنْدَهُمْ مَا بَلَغَ ثَمَنُهُ نِصْفَ عَشْرِ الدَّيَةِ مِنَ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ». وَنَقَلَ صَاحِبُ الْغَرِيبِينَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الضَّرِيرِ: الْغُرَّةُ عِنْدَ الْعَرَبِ أَنْفَسُ شَيْءٍ يُمْلَكُ.

حَمَلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ^(١) حِينَ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «كُنْتُ بَيْنَ جَارِيَتَيْنِ لِي فَضَرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ»^(٢) فَأَلَقْتُ جَنِينًا مَيِّتًا وَمَاتَتْ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدِيَةِ الْمَقْتُولِ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ، وَجَعَلَ فِي الْجَنِينِ غُرَّةً، عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً».

قال عبد الملك: ومنه قول مُهَلِّهِل^(٣):

(١) حديث حَمَلٍ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٧٥/١، ويراجع: الاستيعاب: ٤٢٨/١، والتمهيد: ٤٧٩/٦، وذكر الحافظ ابن عبد البر اسمي الجاريتين، وأخبار حَمَلٍ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ: ٥٨/٢، والإصابة: ١٢٥/٢، وطبقات ابن سعد: ٣٦/١، ١٧٦، والتاريخ الكبير: ١٠٨/٣، والجرح والتعديل: ٣٠٣/٣، والإكمال: ١٢٢/٢ وغيرها.

و(حَمَلٍ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَفَتْحَتَيْنِ. قال الحافظ ابن ناصر الدين في التوضيح: ٤٣٠/٢ حَمَلٌ بِحَاءٍ. قلت: مهملة مفتوحة كالميم. قال: حَمَلُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ. قلت: ويقال: حَمَلَةُ بْنُ مَالِكٍ.

أقول - وعلى الله اعتمد -: وهو هَذَا الَّذِي يُكْنَى أَبَانُضَلَةَ، اسْتَعْمَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صَدَقَاتِ هَذَا الَّذِي نَزَلَ الْبَصْرَةَ، وَلَهُ بِهَا دَارٌ، عَاشَ إِلَى خِلَافَةِ عُمَرَ. قال الحافظ ابن حجر: «جاء ذكره فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي «الصَّحِيحِ» فِي قِصَّةِ الْجَنِينِ. ورواه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح أيضاً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما».

(٢) شرحه المؤلف كما سيأتي.

(٣) البیتان فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٧٦/١، لِمُهَلِّهِلٍ، وَهُوَ شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ اسْمُهُ امْرؤُ الْقَيْسِ، وَقِيلَ: عَدِيٌّ - قَالَه ابْنُ سَلَامٍ -، ابْنُ رَيْبَعَةٍ، مِنْ بَنِي جُشَمِ بْنِ بَكْرٍ، مِنْ بَنِي تَغْلِبَ، خَالَ امْرؤُ الْقَيْسِ، وَجَدَّ عَمْرٍو بْنِ كُلْثُومٍ لَأُمِّهِ. قَادَ حَرْبَ الْبُسُوسِ عَلَى إِثْرِ مَقْتَلِ أَخِيهِ كُلَيْبٍ. مَاتَ فِي الْبَادِيَةِ بَعْدَ تَقَدُّمِ سَنَةٍ، وَقِيلَ: مَاتَ أَسِيرًا. أَخْبَارُهُ فِي مَعْجَمِ الشُّعْرَاءِ: ٢٤٨، وَطَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ: ٣٩، وَالْمَوْتَلَفُ وَالْمَخْتَلَفُ: ١١. وَلَقَبَهُ فِي كَشْفِ النَّقَابِ لابْنُ الْجَوْزِيِّ: ٤٣٧، وَنَزَهَةُ الْأَلْبَابِ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: ٢٠٧، لَقَّبَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ هَلَّلَ الشُّعْرَ؛ أَيْ: أَطَالَه، قَالَ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ فِي الْأَوَائِلِ: ١٩٤/٢ «أَوَّلُ مَنْ قَصَّدَ الْقَصَائِدَ مُهَلِّهِلٌ يَقُولُ =

كُلُّ قَتِيلٍ فِي كُليبٍ غُرَّة
حَتَّى يَنَالَ الْقَتْلَ آلَ مُرَّة

يقول: كُلُّ قَتِيلٍ بِكُليبٍ فليسَ بِكُفوءٍ لَهُ، إِنَّمَا هُمْ بِمَنْزِلَةِ الْعَبِيدِ وَالْإِمَاءِ،
حَتَّى أَقْتُلَ آلَ مُرَّةَ فَهُمْ الْأَكْفَاءُ حِينَئِذٍ.
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَالْمِسْطَحُ^(١): عُوذٌ مِنْ أَعْوَادِ الْخِيبَاءِ أَوْ الْفِسْطَاطِ، قَالَ
مَالِكُ بْنُ عَوْفٍ النَّصْرِيُّ^(٢):

= الفرزدق: [ديوانه: ١٥٩/٢ دار صادر].

[وَأَخُو بَنِي قَيْسٍ وَهُنَّ قَتْلُهُ] وَمَهْلَهْلُ الشُّعْرَاءِ ذَلِكَ الْأَوَّلُ

يُراجع: العمدة: ٨٧/١، والشعر والشعراء: ٢٩٧. ويراجع أيضاً: غاية الوسائل إلى معرفة
الأوائل لابن باطيش: ورقة ٢٢٥ بخطه.

والشاهد الذي أورده المؤلف قاله مهلهل لما قتل بجيراً ابن أخي الحارث بن عبادٍ وقال:
بُؤْسِشِ نَعْلٍ كُليبٍ، وَقَالَ مَهْلَهْلُ:

كُلُّ قَتِيلٍ فِي كُليبٍ حُلَامٍ
حَتَّى يَنَالَ الْقَتْلَ آلَ هَمَامٍ
كُلُّ قَتِيلٍ الْبَيْتَيْنِ

يراجع الخبر في الأغاني: ٤٥/٥ فما بعدها (ط) دار الكتب والخبر مشهورة في كتب الأدب
وغيرها.

(١) الشَّرحُ كُلُّهُ لِأَبِي عُبَيْدٍ، رَحِمَ اللَّهُ أَبَاعُبَيْدٍ، يُراجع: غريب الحديث له: ١٧٥/١.

(٢) النَّصْرِيُّ - بِالضَّادِ الْمُعْجَمَةِ - هَكَذَا هُنَا وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ (النَّصْرِيُّ) بِالضَّادِ
المهمله، منسوب إلى (بني نصر بن معاوية بن بكر بن هوازن) وهو مالك بن عوف بن سعيد
ابن ربيعة بن يربوع، أبو علي. كَانَ رَئِيسَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ حُنَيْنٍ. ثُمَّ أَسْلَمَ، وَكَانَ مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ
قُلُوبِهِمْ، وَشَهِدَ الْقَادِسِيَّةَ وَفَتَحَ دِمَشْقَ. هُوَ مَعْدُودٌ فِي شُعْرَاءِ الصَّحَابَةِ وَأُورِدَ لَهُ الْحَافِظُ ابْنُ
عَسَاكِرٍ فِي تَارِيخِهِ بَعْضَ شَعْرِهِ. وَذَكَرَهُ خَلِيفَةُ بْنُ خِيَاطٍ فِي عَمَالِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى هَوَازِنَ، =

تَعَرَّصَ ضَيْطَارٌ خُرَاعَةَ دُونَنَا وَمَا خَيْرُ ضَيْطَارٍ يُقْلَبُ مِسْطَحًا
قال عبد الملك: والضَيْطَارُ: العِلْجُ الضَّخْمُ، والكثيرُ: ضَيَاطِرَةٌ، يَقُولُ:
لَيْسَ مَعَهُ سِلَاحٌ يُقَاتِلُ بِهِ غَيْرَ مِسْطَحٍ، يعني عُوْدَ الْخِبَاءِ كَمَا فَعَلَ الْعِلْجُ وَالْعَبْدُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «فِي
الشَّقَتَيْنِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، فَإِذَا قُطِعَتِ الشُّفْلَى فَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَّةِ» [٢/ ٨٥٦ رقم (٦)].
قال عبد الملك: كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: هَذَا قَوْلٌ شَاذٌ لَيْسَ عَلَيْهِ جَمَاعَةٌ
الْعُلَمَاءِ، وَالشُّفْلَى وَالْعُلْيَا فِي دِيَّتِهِمَا سَوَاءٌ، فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ نِصْفُ الدِّيَّةِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح [٩٨] حديث مالك

= وَنَصْرٍ، وَثَقِيفٌ، وَسَعْدِ بْنِ مَالِكٍ، وَسَمَاءُ (عوف بن مالك) قال الحافظ ابن حجر: «كَذَلِكَ
قال، وكأنه انقلب عليه، والمعروف مالك بن عوف. ومن طرائف الأخبار أَنَّ مَالِكًا - رضي
الله عنه - هَذَا لَمَّا فُتِحَتْ دِمَشْقُ سَكَنَهَا فَأَقْطَعَهُ مَعَاوِيَةُ - رضي الله عنه - دَارًا كَانَتْ كَنِيسَةً
لِلنَّصَارَى عُرِفَتْ بَعْدَ ذَلِكَ بِدَارِ بَنِي نَصْرٍ، وَخَاصِمِ النَّصَارَى فِيهَا أَيَّامَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ
- رحمه الله - فَرَدَّهَا عَلَيْهِمْ، فَلَمَّا وَلِيَ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ رَدَّهَا عَلَى بَنِي نَصْرٍ. عَنْ (تاريخ
مدينة دمشق). يُرَاجَعُ: الْإِسْتِقْبَالُ: ٢٩٢، وَالْمَعَارِفُ: ٨٦، ٣١٥، وَمَغَازِي الْوَاقِدِيِّ:
٨٨٥/٢، وَسِيرَةُ ابْنِ هِشَامٍ: ٤٣٧/٢، وَالْمَجْبَرُ: ٢٤٦، ٤٧٣، وَالْإِكْمَالُ: ٣٩٠/١،
وَتَارِيخُ خُلَيفَةِ: ٥٧، ٦٠، وَالْإِصَابَةُ: ٧٤٣/٤، ٧٤٢/٥.

الْبَيْتَ الَّذِي أَنشَدَهُ لَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١/ ١٧٥، وَهُوَ فِي التَّهْذِيبِ:
٢٧٩/٤ وَفِيهِ (عوف) ١١/ ٤٩٠ وَفِيهِ مَالِكٌ. وَكَذَلِكَ هُوَ فِي اللِّسَانِ فِي مَوَاضِعٍ فِي الْأَوَّلِ
عُوفٌ، وَفِي الثَّانِي مَالِكٌ تَبَعًا الْمَذْكُورُ فِي اسْمِهِ الَّذِي مَرَدُّهُ الْوَهْمُ، يَقُولُ أَبُو مَخَجْنٍ الثَّقَفِيُّ:

هَابَتِ الْأَعْدَاءُ جَانِبَنَا ثُمَّ تَغَزُّوْنَا بَنِي سَلَمَةَ
وَأَتَانَا مَالِكٌ بِهِمْ نَاقِضًا لِلْعَهْدِ وَالْحُرْمَةِ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَذْكُرُ أَنَّ
الْمُوضِحَةَ فِي الْوَجْهِ مِثْلُ الْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ، إِلَّا أَنَّ يَعْيبَ الْوَجْهَ فَيُزَادَ فِي
عَقْلِهَا مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ نِصْفِ عَقْلِ الْمُوضِحَةِ [٨٥٨/١ رقم (٦)].

قال عبد الملك: قَدْ اخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي الزِّيَادَةِ فِي شَيْنِ مُوضِحَةِ
الْوَجْهِ، فَمَرَّةً قَالَ بِقَوْلِ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَمَرَّةً قَالَ: يُزَادُ
فِيهَا مِثْلُ الشَّيْنِ وَإِنْ جَاوَزَ عَقْلُهَا. وَقَالَ مَرَّةً: لَا أَرَى أَنْ يُزَادَ فِيهَا شَيْءٌ وَإِنْ
شَانَتْ، إِنَّمَا هُوَ حَدِيثٌ حَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، لَمْ
يَبْلُغْنِي أَنَّ أَحَدًا قَالَ ذَلِكَ غَيْرُهُ.

وَاخْتَلَفَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ مَالِكٍ بِاخْتِلَافِهِ.

قال عبد الملك: فَأَحَبُّ قَوْلِهِ إِلَيَّ، وَأَقْوَاهُ عِنْدِي فِي الْحُجَّةِ وَاتِّبَاعِ الشَّئِ
أَنْ لَا يُزَادَ فِيهَا لِلشَّيْنِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ: «وَفِي الْمُوضِحَةِ
نِصْفُ عَشْرِ قَدْ عَلِمَ أَنَّهَا تَبْرَأُ عَلَى شَيْنٍ وَعَلَى غَيْرِ شَيْنٍ، فَلَمْ يَسْتَتِنْ فِيهَا شَيْئًا،
فَلَا يَكُونُ لِأَحَدٍ أَنْ يَزِيدَ عَلَى فَرِيضَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُزَادَ لِلشَّيْنِ: أَنَّ الْمُوضِحَةَ تَكُونُ بِقَدْرِ
مَدْخَلِ إِبْرَةٍ فَيَكُونُ فِيهَا نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ، وَتَكُونُ شِبْرًا فَلَا يُزَادُ فِيهَا شَيْءٌ عَلَى
نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ؛ لِأَنَّهَا مُوضِحَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

وَمِنَ الْحُجَّةِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّ الْمُوضِحَةَ قَدْ تَبْرَأُ، أَوْ تَعُودُ لِهَيْئَتِهَا فَلَا
يَنْقُصُ مِنْ عَقْلِهَا شَيْءٌ.

وَمِنَ الْحُجَّةِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا: أَنَّ الْمُوضِحَةَ فِي الرَّأْسِ إِذَا بَرِثَتْ عَلَى قَرَعٍ
لَا يُزَادُ فِي عَقْلِهَا لِمَكَانِ الْقَرَعِ؛ فَيَنْبَغِي لِمَنْ زَادَ فِي مُوضِحَةِ الْوَجْهِ لِمَكَانِ
الشَّيْنِ أَنْ يَزِيدَ فِي مُوضِحَةِ الرَّأْسِ إِذَا بَرِثَتْ عَلَى قَرَعٍ، وَإِلَّا فَقَدْ فُرِّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ،

فَلَيْتَنُ كَانَ لَا يَتَّبِعُ الْقِيَاسَ فِيهِمَا جَمِيعاً وَأَرَادَ اتِّبَاعَ السُّنَّةِ فِي مُوَضِّحَةِ الرَّأْسِ فَلَيْتَنُ السُّنَّةَ وَالْقِيَاسَ فِي مُوَضِّحَةِ الْوَجْهِ أَيْضاً، لِأَنَّ الْقِيَاسَ أَنْ لَا يَفْرَقَ بَيْنَ الْمُوَضِّحَةِ فِي الرَّأْسِ وَالْمُوَضِّحَةِ فِي الْوَجْهِ، وَالسُّنَّةُ اتِّبَاعُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ: «وَفِي الْمُوَضِّحَةِ نَصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ» فَلَمْ يَسْتَثْنِ، وَلَمْ يُمَيِّزْ مُوَضِّحَةَ الْوَجْهِ مِنْ مُوَضِّحَةِ الرَّأْسِ، وَلَا إِذَا شَانَتْ، وَلَا إِذَا لَمْ تَشْنِ، مَعَ تَضْعِيفِ مَالِكٍ لِحَدِيثِهِ فِي ذَلِكَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، إِذْ قَالَ: «وَإِنَّمَا هُوَ حَدِيثٌ حَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، وَلَمْ يَتْلُغْنِي أَنَّ أَحَدًا قَالَ ذَلِكَ غَيْرُهُ»، اسْتِنكَاراً لَهُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

[الذي رواه] عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: «إِذَا أُصِيبَتِ السِّنُّ فَاسْوَدَّتْ فِيهَا عَقْلُهَا تَامًّا، فَإِنْ طُرِحَتْ بَعْدَ أَنْ تَسْوَدَّ فِيهَا عَقْلُهَا أَيْضاً تَامًّا» [٢/ ٨٦١ رقم (٧)].

قال عبد الملك: إِذَا ضُرِبَتْ فَاسْوَدَّتْ انْتِظَرِ بِهَا سَنَةٌ، فَإِنْ مَضَتْ عَلَى سَوَادِهَا بِهِ بَعْدَ السَّنَةِ فِيهَا عَقْلُهَا تَامًّا، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ فِي الْإِنْتِظَارِ بِهَا سَنَةً، [٩٩].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَإِنْ هِيَ لَمْ تَسْوَدَّ وَاخْضَرَّتْ أَوْ احْمَرَّتْ أَوْ اصْفَرَّتْ فَلَهُ فِي اخْضِرَارِهَا أَكْثَرُ مِمَّا لَهُ فِي احْمِرَارِهَا، وَلَهُ فِي اخْضِرَارِهَا أَكْثَرُ مِمَّا لَهُ فِي اصْفَرَارِهَا؛ لِأَنَّ الْخُضْرَةَ أَقْرَبُ إِلَى السَّوَادِ مِنَ الْحُمْرَةِ، وَالْحُمْرَةُ أَقْرَبُ إِلَى السَّوَادِ مِنَ الصُّفْرِ، وَإِنَّمَا يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ بِالْإِجْتِهَادِ، فَإِنْ رَأَى أَنَّ فَضْلَ مَا بَيْنَ الْخُضْرَةِ وَالسَّوَادِ عَشْرُ عَقْلِ السِّنِّ، فَلَهُ عَقْلُ السِّنِّ إِلَّا عَشْرَ عَقْلِهَا وَكَذَلِكَ إِذَا احْمَرَّتْ أَوْ اصْفَرَّتْ فَعَلَى هَذَا الْحِسَابِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَإِذَا ضُرِبَتْ السُّنُّ فَاضْطَرَبَتْ، فَلَهُ فِي ذَلِكَ بِحَسَابِ مَا ذَهَبَ مِنْ قُوَّتِهَا، إِنْ كَانَ ذَهَبَ نِصْفُ قُوَّتِهَا أَوْ ثُلُثُهَا أَوْ رُبْعُهَا، كَانَ لَهُ مِنْ عَقْلِهَا بِحَسَابِ ذَلِكَ وَالْقَوْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ، بَعْدَ أَنْ يَخْتَبِرَ بِمَا يُسْتَطَاعُ اخْتِبَارُهُ بِهِ، ثُمَّ إِنْ أَصِيبَتْ سُنَّتُهُ تِلْكَ بَعْدَ ذَلِكَ وَهِيَ مُضْطَرِبَةٌ عَلَى حَالِهَا كَانَ لَهُ مَا بَقِيَ مِنْ عَقْلِهَا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: «أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ: أُحْيَحَةُ بْنُ الْجُلَاحِ، كَانَ لَهُ عَمٌّ صَغِيرٌ، هُوَ أَصْغَرُ مِنْ أُحْيَحَةَ، وَكَانَ عِنْدَ أَخَوَالِهِ، فَأَخَذَهُ أُحْيَحَةُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ أَخَوَالُهُ: كُنَّا أَهْلَ ثَمَّةَ وَرَمَّةَ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَى عَلَى عَمِّمَةِ، غَلَبَنَا حَقُّ امْرِئٍ فِي عَمِّمَةِ. قَالَ عُرْوَةُ: فَلِذَلِكَ لَا يَرِثُ قَاتِلُ مَنْ قَتَلَ» [٢/٨٦٨ رقم (١١)].

قال عبد الملك: وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «كُنَّا أَهْلَ ثَمَّةَ وَرَمَّةَ» فَإِنَّ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ مَنْ قَالَ تَفْسِيرَهُ: كُنَّا أَهْلَ حَضَانَتِهِ وَتَرْبِيَّتِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: كُنَّا أَهْلَ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ. قال عبد الملك: وَهُمَا سَوَاءٌ، وَإِنَّمَا فَسَّرُوا مَعْنَى الْكَلِمَةِ، وَلَمْ يُفَسِّرُوا نَفْسَ الْكَلِمَةِ، وَنَفْسُهَا: أَنَّ الثَّمَّ: هُوَ الرُّطْبُ^(١) مِنَ النَّبَاتِ الَّذِي يُرْعَى، وَالرَّمَّ: الْيَاسُ مِنْهُ^(٢)، وَقَدْ قَالَ الرَّاجِزُ:

تَضَمَّنَتْهُ عِرْمَسُ^(٣) سَبُوحُ

(١) اللُّسَانُ: (ثَمَمَ).

(٢) اللُّسَانُ: (رَمَمَ).

(٣) لم أجده في مصادرِي. و(العِرْمَسُ): الناقاة الصُّلْبَةُ. و(السَّبُوحُ): صَفَةُ لِلْفَرَسِ. جاء في اللُّسَانِ: (سَبَحَ) «وَسَبَّحَ الْفَرَسَ: جَرَّيْهُ، وَقَرَسَ سَبُوحٌ وَسَابَحٌ: يَسْبَحُ بِيَدَيْهِ فِي سِيرِهِ. =

عَيْرَانَةٌ خَطَارَةٌ جَمُوحُ

في بَلَدٍ لَيْسَ بِهِ تَسْرِيحُ

كَأَنَّ نَمَّ شَيْحِهِ مَجْلُوحُ

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَإِنَّمَا هُوَ مِنْهُمْ تَمِيلُ^(١) حِينَ قَالُوا كُنَّا أَهْلَ ثَمَّةٍ وَرَمَّةٍ،
أَي: أَهْلَ رَطْبِهِ وَيَابِسِهِ، إِذْ كَانُوا أَهْلَ تَرْبِيَّتِهِ وَحَضَاتِيهِ، وَأَهْلَ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؛

= والسَّوَابُحُ: الخَيْلُ؛ لأنها تَسِيحُ، وهي صفة غالبة.

أَقُولُ - وعلى الله اعتمد -: هي هُنَا صِفَةٌ لِلثَّاقَةِ لَا لِلْفَرَسِ فَلَعَلَّهَا عَلَى الشَّيْبَةِ
والاستعارة. و(عَيْرَانَةٌ) صِفَةٌ لِلثَّاقَةِ النَّاجِيَةِ فِي نَشَاطٍ مِنْ ذَلِكَ. وَقِيلَ: شُبِّهَتْ بِالْعَيْرِ فِي
سُرْعَتِهَا وَنَشَاطِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَوِيٍّ، وَفِي قَصِيدَةِ كَعْبٍ:

* عَيْرَانَةٌ قُدِّفَتْ بِالنَّخْضِ فِي عُرْضٍ *

هي الناقة الضَّلْبَةُ تشبيهاً بعير الوحش، والألف والنون زائدتان عن اللسان (عير). (خطارَةٌ)
في اللسان (خطر): «وناقة خطارة تخطرُ بذنبها والخطيرُ والخطارُ: وقعُ ذنبِ الجملِ بين
وركيه إذا خطرَ. والجُمُوحُ: صفة للفرس واستعارة الرّاجز هنا للثاقة كما في (السُّبُوح)
والفرسُ الجُمُوحُ له معنيان: أحدهما يوضع موضع العيّب، وذلك إذا كان من عادته ركوبُ
الرأس لا يثنيه راكبه وهذا الجمّاح الذي يردُّ منه بالعيب. والثاني: أن يكون سريعاً نشيطاً
مروحاً، وليس بعيب يردُّ منه، ومصدره: الجُمُوحُ...» عن «اللسان» أيضاً و(المَجْلُوحُ)
يقال: نباتٌ مَجْلُوحٌ: أَكَلَتْ ثَمَّ نَبَتٌ، والثَّمَامُ المَجْلُوحُ والضَّعَّةُ المجلوحة: التي أَكَلَتْ ثَمَّ
نبتت، وكذلك غيرها من الشجر قال يُخَاطَبُ نَاقَتَهُ:

أَلَا ازْحَمِيهِ زَحْمَةً فَرُوحِي

وَجَاوِزِي ذَا السَّحَمِ المَجْلُوحِ

وَكَثْرَةُ الْأَصْوَاتِ وَالتَّبُوحِ

والمَجْلُوحُ: المأكولُ رأسه... كلُّ ذَلِكَ مِنَ اللِّسَانِ: (جلح).

(١) كذا في الأصل.

لأنّهم هم الذين كانوا احتضنوه وكفّلوه وولّوه؛ لأنّه كان ابن أختهم .

قال عبد الملك: وقد يقال في الثّم: الثّمّ أيضاً، وليس الثّمّ بعينه الذي يُسمّى ثّمّاً من شجر الصّخراء، ولكن الثّمّ من الثّمّ فهو الرّطب من الثّبات كلّ، أي نبات كان، الذي أسفل من الأرض وتمّ نباته إلاّ أنّه رطب لم يابس، فإذا يابس فهو رّمّ ورّمّام، وإياه أراد عمر بن الخطّاب حين قال^(١): «اغزّوا مادام الغزو حلّوا خضراً، قبل أن يكون مرّاً عسيراً، يكون ثّمّاماً، ثم يصير رّمّاماً، ثم يصير حطّاماً، فإذا انتأطت المغازي^(٢) وكثرت العزائم، واستحلّت الغنائم، فخير غزوكم الرّباط» [١٠٠] فإنّما شبه عمر الجهاد ومثله بالنبات، ويكون ثّمّاً وثّمّاماً: إذا كان رطباً، فإذا يابس واشتدّ كان رّمّاً ورّمّاماً، ثم إذا تكسّر وتحطّم كان حطّاماً. فأما قوله: «فإذا انتأطت المغازي» يعني: تباعدت. وقوله: «كثرت العزائم»^(٣) يعني اشتدّ استكراه السّلطان للنّاس على الغزو؛ لِمَشَقَّةِ ذلك عليهم؛ لِبُعْدِهِ منهم، وقلة عون السّلطان لهم عليه بالمال. وقوله: «استحلّت الغنائم»^(٤) يقول: تستحلّها الولاة عليها، ثم يُمسكونها

(١) قول عمر - رضي الله عنه - في غريب ابن قتيبة: ٩/٢، والغريبين: ٢٩٥، وغريب ابن الجوزي: ١٢٩/١، والفاثق: ١٥٧/١، والنهاية: ٢٢٣/١. قال ابن قتيبة: «حدثني محمد، عن إبراهيم بن محمد الحجّبي، عن عبدالرحمن ابن زيد، عن أبيه، عن عمر».

(٢) اللّسان: (نوط) وذكر حديث عمر هذا.

(٣) كذا في الأصل، وفي غريب ابن قتيبة: «واشتدت» وتفسير المؤلف يدلّ على ذلك، فلعلّها سهو من الناسخ.

(٤) في غريب ابن قتيبة: «وُمِنَعَت...».

لأنفسهم، ويحبسونها عن أهلها والذين غنموها [أما قوله:] «فخير غزوكم يومئذ الرباط» يعني لأن الرباط أمر يفعل الرجل لنفسه لا يحتاج فيه إلى وال يكون عليه كما يكون عليه الوالي في الجهاد قائماً، عنى فساد الولاية، وتعديهم، وتركهم العمل بالكتاب والسنة، فلذلك فضل يومئذ الرباط الذي لا ولاة فيه على الجهاد لفساد ولائه، وكذلك قال عمر أيضاً في الحديث الآخر الذي حدثني ابن الماجشون، عن عمه: أن عمر بن الخطاب قال: «إذا لبست الكُمَّة، وغطت العمّة، ولم يعمل بكتاب ولا سنة، فخير غزوكم الرباط».

قال عبد الملك: وأما قوله في حديث أحبحة: «حتى إذا استوى على عمّة» فمعناه: (١) على تمامه وبلوغه، «غلبنا حق امرئ في عمّة» فمعناه:

(١) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٤/٤٠٤، وغريب ابن قتيبة: ٩/٢، والغريبين: ٢٩٨/١ (ط) مصر، والفائق: ١٥٧/١، وغريب ابن الجوزي: ١٢٩/١، والنهاية: ٢٢٣/١. ويراجع: تهذيب اللغة: ٩٦/١٥، والصّاح واللسان والتاج: (ثم) و(رم). قال أبو عبيد: «هكذا يحدثونه: أهل ثمة ورمة بالضم، ووجهه عندي: ثمة ورمة بالفتح...» ونقل ابن الجوزي في غريبه عن الأزهري قوله: والصحيح عندي ضمهما. وفي تعليق أبي الوليد الوقيشي: ٢٧٦/٢: ويروى: «ثمة ورمة» و«ثمة ورمة» فمن فتحهما جعلهما مصدرين ومن ضمهما جعلهما اسمين. ويروى: «عمّة» وهو الأشهر، و«عمّة» بضم العين والميم الأولى وتشديد الميم الثانية، والمراد بذلك: عظم الخلق وكمال الجسم قال الشاعر:

* فَرَعَاءٌ مَمْكُورَةٌ فِي فَرَعِهَا عَمَمٌ *

وفي «الانقصاب في غريب الموطأ» لليقطيني - رحمه الله تعالى - ذكر ذلك وزاد عليه من كلام أبي عبيد، والجواني، وابن المرباط، والقاضي عياض، وإن كان لم يصرح بذكر هذا الأخير. وهذا الكلام ينسب أيضاً إلى سلمى أم عبد المطلب، وسبب هذا الكلام أن هاشماً تزوج سلمى بنت زيد، فولدت له بالمدينة عبد المطلب فانتزعه من أمه وحمله إلى مكة فقالت أمه: كنا ذو ثمة ورمة:

=

رَبَّيْنَاهُ صَغِيرًا فَلَمَّا بَلَغَ وَخَرَجَ مِنْ حَدِّ التَّرْبِيَةِ وَالْحَضَانَةِ إِلَى الْبُلُوغِ وَالتَّمَامِ كَانَ ابْنُ أَخِيهِ أَحَقُّ بِهِ مِنَّا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَمْ نَدْعُهُ لَابْنِ أَخٍ قَتَلَهُ؛ لِأَنَّ أُحَيْحَةَ إِنَّمَا أَخَذَهُ مِنْهُمْ بِالْقَعُودِ؛ لِأَنَّهُ إِلَى جَذْمِ نَسَبِ أَبِيهِ فَكَانَ هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنْ أَخَوَالِهِ، ثُمَّ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَقَعَ بِنَفْسِ أُحَيْحَةَ قَتْلُهُ لِيَرِثَ مَالَهُ، وَكَانَ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ، وَإِنَّمَا كَانَ قَتْلُهُ إِتْيَاهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ إِسْلَامِ أُحَيْحَةَ^(١)، فَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ قَالَ عُرْوَةُ فِي الْحَدِيثِ: «فَلَا يَرِثُ قَاتِلٌ مَنْ قَتَلَ» حَتَّى اسْتَبَانَ بِفَعْلِ أُحَيْحَةَ أَنَّ الْقَرِيبَ قَدْ يَقْتُلُ قَرِيبَهُ لِيَرِثَهُ، يَقُولُ: فَلِذَلِكَ مُنِعَ الْقَاتِلُ فِي الْإِسْلَامِ مِيرَاثَ مَنْ قَتَلَ.

ـ وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الجبار) في حديث مالك

الذي رواه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «جَزَحُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ، وَالْبَيْتُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ» [٢/ ٨٦٨ رقم (١٢)].

قال عبد الملك: الجُبَارُ: الهَذْرُ.^(٢) والعَجَمَاءُ: هي البهيمة، وإنما سُمِّيت

كُنَا ذَوِي ثَمَةٍ وَرَمَةٍ
حَتَّى إِذَا قَامَ عَلَى أُنْمَةٍ
انْتَزَعُوهُ عَنْهُ مِنْ أُمَةٍ
وَعَلَبَ الْأَخْوَالَ حَقَّ عَمَةٍ

=

ولا أدري فلعلها حادثتان فالله أعلم. ومن المصادفة أن سَلَمَى الْمَذْكُورَةَ هَذِهِ كَانَتْ تَحْتَ أَحِيحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ هَاشِمُ بْنُ عَبْدِ مَنَافٍ.

(١) أُحَيْحَةُ بْنُ الْجَلَّاحِ الْأَوْسِيُّ هَذَا جَاهِلِيٌّ مَاتَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ بِدَهْرٍ، وَهُوَ شَاعِرٌ مَشْهُورٌ صَاحِبُ مَزَارِعٍ وَضِياعٍ حَوْلَ الْمَدِينَةِ، مَشْهُورٌ بِالْبَخْلِ جَدًّا، وَاسْتَظْهَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ أَنَّ يَكُونُ الْمَذْكُورُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ حَفِيداً لَهُ مُسَمًّى بِاسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ. يراجع: الإصابة: ٣٥ / ١.

(٢) شَرْحُ اللَّفْظَةِ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٨١ / ١، ٢٨٢، وَغَرِيبُ الْحَرَبِيِّ: ٤٢٢ / ٢، وَالْغَرِيبِينَ: =

عَجَمَاءَ؛ لَأَنَّهُ لَا تَتَكَلَّمُ. وَقَدْ حَدَّثَنِي أَسَدُ بْنُ مُوسَى^(١)، عَنْ الْمُبَارَكِ ابْنِ فضالة، عَنِ الْحَسَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ذَكَرَ اللَّهَ فِي السُّوقِ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ بِعَدَدِ كُلِّ فَصِيحٍ فِيهَا وَأَعْجَمٌ».

قال عبدُ الملك: فالْفَصِيحُ [١٠١]: الإنسانُ، وَالْأَعْجَمُ: الْبَهِيمَةُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْكَلَامِ فَهُوَ أَعْجَمٌ وَمُسْتَعْجَمٌ وَمُعْجِمٌ، وَمِنْ هَذَا

= ٣١٤/١، الفائق: ٣٩٥/٢، وغريب ابن الجوزي: ١٣٥/١. والنهاية: ٢٣٦/١، ١٨٧/٣، وغريب الأندلسي المجهول: ٣٣. ويُراجع: العين: ١١٦/٦، ومختصره: ٨٠، وجمهرة اللغة: ٢٦٥/١، وتهذيب اللغة: ٥٧١١، ومُجَمَّلُ اللغة: ٢٥٠، والصُّحاح واللسان والتَّاج: (جبر) (عجم) قال أبو الوليد اللُّؤثِيُّ في «التعليق على الْمُوطَّأ»: ٢٧٧/٢: «وَالْجُبَّارُ: الْهَذْرُ الَّذِي لَا دِيَّةَ فِيهِ وَلَا أَرْشَ، وَاشْتَقَّاهُ مِنْ أَجْبَرْتَهُ عَلَى الشَّيْءِ: إِذَا أَكْرَهْتَهُ عَلَيْهِ... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا مِنَ الْجُبَّارِ مِنَ النَّخْلِ، وَهِيَ الَّتِي فَاتَتْ الْيَدَ بُسُوقًا فَكَانَ الْمَعْنَى: إِنْ الدِّيَّةُ مَمْتَنَعَةٌ لَا يُوَصَّلُ إِلَيْهَا... قَالَ: «وَفِي الْبَثْرِ الْجُبَّارُ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا: أَنَّهَا الْبَثْرُ الْعَادِيَّةُ الَّتِي لَا يَعْلَمُ لَهَا صَاحِبٌ يَقَعُ فِيهَا الشَّيْءُ فَذَلِكَ هَذْرٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا الْبَثْرُ الْمَمْتَلِكَةُ يَقَعُ فِيهَا شَيْءٌ فَلَا ضَمَانَ عَلَى مَالِكِهَا. وَالثَّالِثُ: أَنَّهَا الْبَثْرُ الْمُسْتَأْجَرُ عَلَى حَفَرِهَا فَتَسْقُطُ عَلَى الْأَجِيرِ فَهِيَ هَذْرٌ». وَفِي الْاِقْتِضَابِ لِلْيَفْرُغِيِّ مِثْلُهُ، وَعَنْهُ نَقَلَ. وَفِي كِتَابِ النَّخْلِ لِأَبِي حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيِّ: ٦٠، ٥٥، قَالَ: «فَإِذَا فَاتَتْ الْأَيْدِي أَنْ تَنَالَ رُؤُوسَهَا فَهِيَ النَّخْلُ الْجُبَّارُ، لَيْسَ بِالطَّوِيلِ وَلَا بِالْقَصِيرِ، قَالَ الْمُخَبِّلُ الْقُرَيْبِيُّ:

حَتَّى أَبَاءَ وَاحَوْلَ بَيْتِي هَجْمَةً
بَكَرَاتُهَا كَنَوَاهِمِ الْجَبَّارِ

(١) هُوَ أَحَدُ شُيُوخِ الْمُؤَلِّفِ يَعْرِفُ بِ«أَسَدِ السَّنَةِ» تَقْدِمْ التَّعْرِيفُ بِهِ. وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ أُورِدَ هَذَا الْحَدِيثُ بِسَنَدِهِ فَقَالَ: «سَمِعْتُ الْمُبَارَكَ بْنَ سَعِيدٍ بْنِ مَسْرُوقٍ يَحْدُثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَيْسٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ...» وَأُورِدَ الْحَدِيثَ بِلَفْظِهِ. وَالشَّرْحُ بَعْدَ ذَلِكَ هُنَا لِأَبِي عُبَيْدٍ، وَأُورِدَ أَبُو عُبَيْدٍ الْحَدِيثَ الْآخَرَ.

حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي فَاِسْتَعْجَمَتْ عَلَيْهِ قِرْأَتُهُ فَلْيَنْمُ»
يعني: إذا اعتقل لسانه من الثعاس فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْقِرَاءَةِ. ومنه أيضاً: حديثُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ^(١) «صَلَاةُ اللَّيْلِ جَهْرًا، وَصَلَاةُ النَّهَارِ عَجْمًا» يقول: لا يُسْمَعُ
فيها قراءةٌ، ومنه قولُ ذِي الرُّمَّةِ: ^(٢)

أَحَبُّ الْمَكَانِ الْقَفْرَ مِنْ أَجْلِ أَتْنِي بِهِ أَتَغْنَى بِاسْمِهَا غَيْرَ مُعْجِمٍ
فَالْمُعْجِمُ: الْمُجْمَعُ الَّذِي لَا يَبِينُ كَلَامُهُ ^(٣).

قال عبدُ الملك: وإِنَّمَا جُعِلَ جَرْحُ الْعَجَمَاءِ جُبَارًا إِذَا كَانَتْ مُتَقَلَّتَةً لَيْسَ
لَهَا قَائِدٌ أَوْ سَائِقٌ أَوْ رَاكِبٌ، فَمَا أَصَابَتْهُ عِنْدَ ذَلِكَ بِيَدٍ أَوْ رَجُلٍ فَهُوَ هَدْرٌ، فَإِذَا
كَانَ لَهَا قَائِدٌ أَوْ سَائِقٌ أَوْ رَاكِبٌ فَمَا أَصَابَتْ عِنْدَ ذَلِكَ بِوَطْءٍ بِيَدٍ أَوْ رَجُلٍ فَهُوَ
عَلَى مَنْ قَادَهَا، أَوْ سَاقَهَا، أَوْ كَانَ رَاكِبًا؛ لِأَنَّ الْجَنَايَةَ حِينَئِذٍ لَيْسَتْ لِلْعَجَمَاءِ،
وَإِنَّمَا هِيَ جَنَايَةُ قَائِدِهَا، أَوْ سَائِقِهَا، أَوْ رَاكِبِهَا؛ لِأَنَّهُ هُوَ أَوْطَاهَا. وَقَدْ ضَمَّنَ
عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الَّذِي أَجْرَى فَرَسَهُ عَقْلَ مَا أَصَابَ الْفَرَسُ، فَالْقَائِدُ وَالسَّائِقُ،
وَالرَّاکِبُ أَحْرَى أَنْ يَغْرُمُوا مِنَ الَّذِي أَجْرَى فَرَسَهُ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ.
قال عبدُ الملك: وَلَوْ كَانُوا ثَلَاثَتَهُمْ اجْتَمَعُوا عَلَيْهَا، رَاكِبٌ وَسَائِقٌ وَقَائِدٌ،

(١) مازال النصُّ لأبي عُبَيْدٍ، وفي غريب أبي عُبَيْدٍ: «ومنه قولُ الْحَسَنِ صَلَاةُ النَّهَارِ عَجْمًا» وفي
الفائق: «ومنه قولُ الْحَسَنِ - رحمه الله -: «صَلَاةُ النَّهَارِ عَجْمًا...» وفي النهاية: «ومنه
حديثُ الْحَسَنِ...».

(٢) ديوانه: ١١٧٢ من قصيدة أولها:

أَلَا إِيْهَذَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ أَسْلَمَ وَأُسْقِيَتْ صَوْبَ الْبَاكِيرِ الْمُتَنَعِّمِ

والشاهد: في الكامل: ٣٨٦، ٨٥٥، والشعر والشعراء: ٥٥٥، والعمدة: ٣١٣/٢،
والمنازل والديار: ٨٤/١.

(٣) اللسان: (جعم) «وَجَمَعَ الرَّجُلُ وَتَجَمَّعَ: إِذَا لَمْ يَبِينْ كَلَامُهُ».

وَكَانَ الرَّكَّابُ بِيَدِهِ عِنائُهَا كَانُوا شُرَكَاءَ فِي الضَّمَانِ، وَإِنْ كَانَ الرَّكَّابُ لَيْسَ بِيَدِهِ عِنائُهَا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَالضَّمَانُ عَلَى الْقَائِدِ وَالسَّائِقِ؛ لِأَنَّ الرَّكَّابَ عِنْدَ ذَلِكَ كَجَوَالِقٍ^(١) عَلَى ظَهْرِهَا، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ مَا وَطِئَتْ عَلَيْهِ يَدُ أَوْ بَرَجَلٍ فِيمَا فَسَرْتُ لَكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا رَمَحَتْ بِرَجْلِهَا فَأَصَابَتْ شَيْئًا فَلَا ضَمَانَ عَلَى رَاكِبِهَا وَلَا عَلَى سَائِقِهَا وَلَا عَلَى قَائِدِهَا، وَسَوَاءٌ كَانَتْ سَائِرَةٌ أَوْ وَاقِفَةٌ، وَهُوَ تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ^(٢) الَّذِي حَدَّثَنِيهِ ابْنُ الْمُغِيرَةِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ الْأَوْدِيِّ، عَنْ هُذَيْلِ بْنِ شَرْحَبِيلٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرَّجُلُ جُبَّارٌ» قَالَ: مَعْنَاهُ: أَنْ يَكُونَ الرَّكَّابُ يَسِيرُ عَلَى دَابَّتِهِ فَتَنْفَعُ الدَّابَّةُ بِرَجْلِهَا فِي سَيْرِهَا، فَذَلِكَ هَذَرٌ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهَا رَاكِبٌ، وَلِأَنَّ لَهُ أَنْ يَسِيرَ فِي الطَّرِيقِ وَأَنَّهُ لَا يُبْصِرُ مَا خَلْفَهُ، إِنْ تَكُونُ الرَّمْحَةُ وَالتَّنْفِخَةُ إِنَّمَا كَانَتْ مِنْ نَخْسَةٍ أَوْ ضَرْبَةٍ أَوْ كَجَعَةٍ، مِنْ رَاكِبِهَا أَوْ سَائِقِهَا أَوْ قَائِدِهَا، فَيَكُونُ ضَمَانُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ نَخَسَهَا أَوْ ضَرَبَهَا أَوْ

(١) فِي اللِّسَانِ: (جَلَقَ) «الْجَوَالِقُ وَالْجَوَالِقُ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا، الْأَخِيرَةُ عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ:

وَعَاءٌ مِنَ الْأَوْعِيَةِ مَعْرُوفٌ مَعْرَبٌ وَقَوْلُهُ - أَنْشَدَهُ ثَعْلَبٌ -:

أَحِبُّ مَاوِيَّةَ حُبًّا صَادِقًا

حُبُّ أَبِي الْجَوَالِقِ الْجَوَالِقَا

أَيُّ: هُوَ شَدِيدُ الْحُبِّ لَمَّا فِي جَوَالِقِهِ مِنَ الطَّعَامِ...».

وَيَرَاوُجُ: الْمُعَرَّبُ لِلْجَوَالِقِيِّ: ١١٠ وَفِيهِ: «أَعْجَمِيٌّ مَعْرَبٌ، وَأَصْلُهُ بِالْفَارْسِيَّةِ»

«كَوْلَهُ» وَجَمَعَهُ جَوَالِقٌ بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَهُوَ مِنْ نَادِرِ الْجَمْعِ وَفِي تَكْمِلَةِ إِصْلَاحِ مَا تَغْلَطَ فِيهِ

الْعَامَّةُ لِلْجَوَالِقِيِّ أَيْضًا: ٥٢ «وَهُوَ الْجَوَالِقُ بِضَمِّ الْجِيمِ وَلَا تَفْتَحُ فِي الْوَاحِدِ إِنَّمَا تَفْتَحُ فِي

الْجَمْعِ، وَمِثْلُهُ: حُلَّاحِلٌ وَحُلَّاحِلٌ وَقُلَّاقِلٌ وَقُلَّاقِلٌ وَمِثْلُهُ فِي شِفَاءِ الْغَلِيلِ: ٩٢، وَفِي قِصْدِ

السَّبِيلِ: ١/ «بِكَسْرِ الْجِيمِ وَاللَّامِ، أَوْ بِالضَّمِّ وَفَتْحِ اللَّامِ وَكُسْرِهَا: وَعَاءٌ مَعْرُوفٌ...».

(٢) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٨٢١ «وَأَمَّا الْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ «الرَّجُلُ جُبَّارٌ»...».

كَجَّهَا وَحَدَّهُ.

قَالَ: وَإِنْ كَانَ واقفاً عليها في طَرِيقٍ أَوْ مَكَانٍ لَا يَجُوزُ لَهُ الْوُقُوفُ فِيهِ فَمَا أَصَابَتْ نَفْحَةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَالضَّمَانُ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُوقَفَهَا عَلَى بَابِ السُّلْطَانِ، أَوْ بَابِ الْمَسْجِدِ، أَوْ عَلَى بَابِ عَالِمٍ، أَوْ بَابِ نَفْسِهِ، وَمَا أَشَبَهُ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذَا مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ الْفَاشِي فِي النَّاسِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ.

قال: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «الْبَيْتُ جُبَارٌ» فَيَعْنِي أَنَّ مَنْ سَقَطَ فِي بَيْتٍ فَمَاتَ فَهُوَ هَذَرٌ لَا شَيْءَ عَلَى صَاحِبِ الْبَيْتِ، إِذَا حَفَرَهَا فِي مُلْكِهِ وَحَيْثُ يَجُوزُ لَهُ حَفَرُهَا، وَكَذَلِكَ مَا حَفَرَ الرَّجُلُ مِنْ بَلَاعَةٍ لِلْمَطَرِ، أَوْ كَنَيْفٍ إِلَى جَنْبِ جِدَارٍ غَيْرِهِ، إِذَا هُوَ أَتَقَنَّهُ فَسَقَطَ [١٠٢] فِيهِ إِنْسَانٌ فَمَاتَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ هَذَا مِمَّا فَشَا فِعْلُهُ فِي النَّاسِ، وَصُنِعَ قَدِيمًا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ مَضَى تَعْدِيًا، وَكَذَلِكَ إِذَا أَنْفَقَ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ. وَمَا حَفَرَ مِنْ هَذَا حَيْثُ لَا يَجُوزُ لِحَافِرِهِ حَفَرُهُ فَمَا سَقَطَ فِيهِ فَمَاتَ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ.

قَالَ: فَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ» فَهِيَ الْمَعَادِنُ^(١) الَّتِي يَعْمَلُ فِيهَا النَّاسُ مِنْ هَلَكٍ فِيهَا مِمَّنْ حَفَرَ لِنَفْسِهِ، أَوْ مِمَّنْ اسْتَوْجَرَ عَلَى الْحَفْرِ فِيهَا، أَوْ مِمَّنْ مَرَّ بِهَا فَسَقَطَ فِيهَا فَمَاتَ فِكُلُّ ذَلِكَ هَذَرٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ» فَإِنَّ الرِّكَازَ: الْمَالُ الْمَدْفُونُ الْعَادِي الَّذِي دُفِنَ قَبْلَ الْإِسْلَامِ^(٢)، ذَلِكَ الرِّكَازُ، وَفِيهِ الْخُمُسُ لِلَّهِ يُوضَعُ فِي مَوَاضِعَ

(١) هي التي يُسْتَخْرَجُ مِنْهَا الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهَا مِنَ الْمَنَاجِمِ.

(٢) قال أبو عبيدٍ في غريب الحديث: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ» فَإِنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ وَأَهْلَ الْحِجَازِ اخْتَلَفُوا فِي الرِّكَازِ، فَقَالَ أَهْلُ الْعِرَاقِ: الرِّكَازُ: الْمَعَادِنُ كُلُّهَا، فَمَا اسْتَخْرَجَ مِنْهَا مِنْ شَيْءٍ فَلَمْ يُسْتَخْرَجْهَا أَرْبَعَةَ أَخْمَاسٍ مِمَّا أَصَابَ وَلَبَّيْتَ الْمَالِ الْخُمُسُ، قَالُوا: وَكَذَلِكَ الْمَالُ =

الخير، وأربعة أخماسه لمن وجده حيث وجده، في أرض حرّة، أو عتويّة، أو ذميّة، إذا كانت له، أو كانت فلاة. وإن كانت الأرض ملكاً لرجل فالأربعة أخماس لصاحب الأرض؛ لأنها وما في جوفها له، وليس للذي وجده فيها فيه شيء، مثل أن يكون أجير يحفر لرجل في داره أو أرضه فيجد في حفرة ركازاً فذلك لصاحب الأرض أو الدار، وليس هو للأجير الحافر، وفيه الخمس.

وأما المعادن ففيها ربع العشر بسبيل الزكاة، وكذلك قال مالك ورواه عن رسول الله ﷺ في معادن القبيلة^(١) أنه أخذ منها ربع العشر إذا بلغ وزنها مائتي درهم من الفضة، أو عشرين مثقالاً من الذهب، وما زاد فبحساب ذلك.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن أبي الزناد، عن سليمان بن يسار: «أن سائبة أعتقه بعض الحاج فقتل ابن رجل من بني عابد، فجاء العابد أبو المقتول إلى عمر بن الخطاب يطلب دية ابنه، فقال عمر: لا دية له. فقال العابد^(٢): أرأيت لو قتله إني؟ فقال عمر: إذا تخرجون ديته. فقال العابد: هو إذا كالأرقم، إن

= العادي يوجد مدفوناً مثل المعدن على قياسه سواء، وقالوا: إنما أصل الركاز المعدن، والمال العادي الذي قد ملكه الناس مشبه بالمعدن. وقال أهل الحجاز: إنما الركاز المال المدفون خاصة مما كنزه بنو آدم قبل الإسلام فأما المعادن فليست بركاز وإنما فيها مثل ما في أموال المسلمين من الزكاة إذا ما أصاب مائتي درهم كان فيه خمسة دراهم، وما زاد فبحساب ذلك، وكذلك الذهب إذا بلغ عشرين مثقالاً كان فيه نصف مثقال، وما زاد فبحساب ذلك».

(١) تقدّم ذكرها ص: ٢٧٥.

(٢) هذه النسبة إلى عابد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم. قال السمعاني في الأنساب: ٣٠٨/٨ «والعجب أنه قد اجتمع في بني مخزوم عابد وعابد».

يُقْتَلُ يَنْقِمُ، وَإِنْ يُتْرَكَ يَلْقَمُ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُ عُمَرَ: «لَا دِيَّةَ لَهُ» فَإِنَّ السُّنَّةَ فِي السَّائِبَةِ^(١) يَقْتُلُ خَطَأً أَنَّ الْمُسْلِمِينَ يَعْقِلُونَ عَنْهُ، وَهُمْ يَرْتُونُ عَقْلَهُ إِذَا لَمْ يَدْعُ وَلَدًا، وَأَنَّهُ إِنْ قَتَلَ عَمْدًا قُتِلَ بِمَنْ قَتَلَ، وَكَذَلِكَ يُقْتَلُ بِهِ مَنْ قَتَلَهُ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ الْعَابِدِيِّ: «هُوَ إِذَا كَالَأَرْقَمَ» يَعْنِي الْحَيَّةَ الذَّكَرَ. وَقَوْلُهُ: «إِنْ يُتْرَكَ يَلْقَمُ وَإِنْ يُقْتَلُ يَنْقِمُ» يَقُولُ: مَنْ تَرَكَهُ وَلَمْ يَقْتُلْهُ لِتَقَمِّهِ، وَمَنْ قَتَلَهُ مَاتَ، كَأَنَّهُ ذَهَبَ بِهِ إِلَى مِثْلِ حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي قَتَلَ الْحَيَّةَ فَمَاتَ بِعَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ.

(١) الفائق: ٢/٢١٥، والنهاية: ٢/٤٣١. ويُراجع تهذيب اللغة: ٩٩/١٣، واللسان: (سيب).

انتهى الجزء الأول من الكتاب من تجزئة محققه عفا الله عنه

ويليه في الجزء الثاني (شرح غريب كتاب الأفضية)

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً

وصلّى الله على نبيّنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وسلّم

تمّ في رمضان سنة ١٤١٧ هـ

بمنزلي بمكة المكرمة

تفسير ابن كثير في الموطأ

تأليف

عبد الملك بن حميد الشامي الأندلسي

١٧٤هـ / ٢٣٨هـ

الجزء الثاني

محققه وقدم له

الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين

مكة المكرمة - جامعة أم القرى

مكتبة العبيكان

تَفْسِيرُ غُرَيْبِ الْمُطَّأ

٢١٤١هـ مكتبة العبيكان (ح)

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن حبيب، عبد الملك بن حبيب

تفسير غريب الموطأ / تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين. - الرياض.

٣٢٣ص، ١٧×٢٤سم

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٧-٧٣٠-٢٠-٩٩٦٠ (ج٢)

١ - الحديث - شرح ٢ - الحديث - مسانيد أ - العثيمين،

عبد الرحمن سليمان (تحقيق) ب - العنوان

٢١ / ٢٠٧٢

١- ديوي ٢٣٦٤

ردمك: ٥-٧٢٨-٢٠-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ٢٠٧٢ / ٢١

٧-٧٣٠-٢٠-٩٩٦٠ (ج٢)

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م

حقوق الطبع محفوظة للناسر

الناسر

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩

[بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]
[صَلَّى اللَّهُ عَلَيَّ نَبِيِّنَا مُحَمَّدًا]
(شرح غريب كتاب الأفضية) (١)
(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

ـ [١٠٣] سألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (اللحن) في حديث مالك
الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أبي سلمة عن أم
سلمة زوج النبي ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ
إِلَيَّ فَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا
أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ فَلَا يَأْخُذْهُ» (٢)، إِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ
قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» [٧١٩/٢ رقم (١)].

قال عبد الملك: قوله: «أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ» يعني: أفطن بحجته (٣)، ومنه

(١) الموطأ رواية يحيى: ٧١٩/٢، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ٤٥٩، ورواية محمد بن
الحسن: ٢٨٤، ورواية مُويد: ٣٧١، والاستذكار: ٧/٢٢، والتعليق على الموطأ لأبي
الوليد القُشَيَّرِي: ١٧٧/٢، والمتقى لأبي الوليد الباجي: ١٨٢/٥، والقيس لابن العربي:
٨٦٩/٣، وتنوير الحوالك: ١٩٧/٢، وشرح الزُّرقاني: ٣٨٣/٣، وكشف المغطى: ٢٨٩.
(٢) في الموطأ: «فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا».

(٣) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد: ٢٣٢/٢، وغريب الحديث لابن قُتيبة: ٤١٨/٢،
وغريب الحديث للخطابي: ٥٣٦/٢، والفائق: ٣٧٧/٢، وغريب ابن الجوزي: ٣١٩/٢،
والنهاية: ٢٤١/٤، ويُراجع: العين: ٢٢٩/٣، ومختصره: ٢٩٨/١، وجمهرة اللغة:
٥٧٠، وتهذيب اللغة: ٦٠/٥، ومجمل اللغة: ٨٠٤، وإصلاح المنطق: ٢٢، ٢١٦،
والصُّحاح، واللَّسان، والتَّاج: (لحن).

قوله عَزَّ وَجَلَّ^(١): ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ يعني في مَنطِقِ الْقَوْلِ، ومنه قولُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(٢): «مَا رَأَيْتُ كَرَجُلٍ لَأَحَنَ الرَّجَالَ لَمْ يَأْخُذْ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ» يعني: ناطقَ الرَّجَالَ.

- وسألنا عبدَ المَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرحِ حديثِ مالِكِ الذي رَوَاهُ عن عَبْدِ اللَّهِ بنِ أَبِي بَكْرٍ بنِ حَزْمٍ، عن أَبِيهِ^(٣): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشَّهَدَاءِ؟» الذي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ، أو يُخْبِرَ بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ» [٢/ ٧٢٠ رقم (٣)].

قال عبدُ المَلِكِ: ليس يعني أن يَأْتِيَ بها السُّلْطَانُ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ، إِيَّاهُ الذي هِيَ لَهُ، ليسَ هَذَا وَجْهَ الْحَدِيثِ، وَلَكِنَّ وَجْهَهُ: أَنْ تَكُونَ قَبْلَ الرَّجُلِ شَهَادَةً لِرَجُلٍ لَا عِلْمَ لَهُ بِهَا فَيُخْبِرُهُ بِهَا، وَلَا يَكْتُمُ مَا قَبْلَهُ مِنْهَا، وَيَدْخُلُ فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ أَيْضًا^(٤) قولُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٥): ﴿وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾ وذلك أَنْ يُسَلَّسَ بِالْإِجَابَةِ إِذَا دُعِيَ بِشَهَادَتِهِ، وَاحْتِيجَ إِلَيْهِ فِيهَا، وَمَا اسْتَعْنِيَ عَنْ شَهَادَةِ الشَّاهِدِ بغيرِهِ فَلَا أَحَبُّ لَهُ الْخُفُوفُ^(٦) فِي الشَّهَادَاتِ، وَقَدْ حَدَّثَ فِيهَا الْيَوْمَ مَا حَدَّثَ.

(١) سورة محمد ﷺ: الآية: ٣٠.

(٢) قول عمر في غريب أبي عُبَيْد: ٢/ ٢٣٢ ولفظه: «لَأَحَنَ النَّاسَ كَيْفَ لَا يَأْخُذُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ».

(٣) مختصر عن ما جاء في «الموطأ».

(٤) في الأصل: «في قول الله».

(٥) سورة البقرة: الآية: ٢٨٢.

(٦) الْخُفُوفُ: الإسراعُ في تأدية الشَّهادة، وَالْخُفُوفُ فِي اللُّغَةِ: الإسراعُ، وبه فسرَ الرَّجَاجُ قولَ اللَّهِ تعالى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾ وفي اللِّسَانِ (خفف) «وَحَفَّ الْقَوْمُ عَنْ مَنْزِلِهِمْ خُفُوفًا: ارْتَحَلُوا مُسْرِعِينَ، وَقِيلَ: ارْتَحَلُوا عَنْهُ وَلَمْ يَخْضُوا السَّرْعَةَ، قَالَ الْأَخْطَلُ: [شعره: ١٩٢].
* خَفَّ الْقَطِينُ فَرَّاحًا مِنْكَ وَابْتَكَّرُوا *

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الظنين) في حديث مالك
الذي رواه عن عمر بن الخطاب حين قال: «لا يجوز شهادة خصم ولا
ظنين» [١/ ٧٢٠ / رقم (٤)].

قال عبد الملك: الظنين^(١) يدخل في وجوه شتى، منها: الظنين في حاله
بغير الصلاح، ومنها: الظنين بالجد إلى نفسه، ومنها: الظنين بالولاء والوقيعة.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (غلق الرهن) في حديث مالك
الذي رواه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ
قال: «لا يغلَق [١٠٤] الرهن» [٢/ ٧٢٨ رقم (١٣)].

قال عبد الملك: تفسيره^(٢): أن يزَهَن الرجلُ الرهنَ عند الرجل فيه فضل
عن ما رهنه به، أو لا فضل فيه، فيقول له: إن جئتك بحقك إلى أجل يُسميه له
ولاً فالرهن لك بما [رهن] فيه، يقول: فلا يجوز هذا الشرط، هكذا فسرهُ

(١) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١٥٥/٢، والغريبين: ١٢١٠، وغريب الخطابي:
١٥٠/٣، وغريب ابن الجوزي: ٥٧/٢، والنهاية: ١٦٣/٣. وفي اللسان (ظنن): «وفي
الحديث: «لا يجوز شهادة ظنين، أي: مُتهم في دينه، فعيل بمعنى مفعول من الظنة:
الثَّمة، وقوله في الحديث الآخر: «ولا ظنين في ولاء، وهو الذي يتمي إلى غير مواليه لا
تقبل شهادته للثَّمة».

(٢) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١١٤/٢، والغريبين: ٨٠٠، والفائق: ٧٢/٣،
وغريب ابن الجوزي: ١٦٠/٢، والنهاية: ٣٧٩/٣، وهي مشروحة في غريب الوقيتي،
واليفرزي، والتمهيد: ٤٣٠-٤٣٤، وراجع: العين: ٣٥٥/٤، ومختصره: ٤٨٦/١،
وجمهرة اللغة: ٩٥٩، ومجمل اللغة: ٦٨٤، وتهذيب اللغة: ٢٤٢/١، والزاهر للأزهري:
٢٢٤، والصَّحاح، واللسان، والتَّاج: (غلق).

مالك، وقاله مع مالك إبراهيم التَّخَعِي، وطاووس اليماني^(١) وغير واحد من أهل العلم، وزاد ابن المَاجِشُون في الحديث عن الدَّرَاوَرْدِي^(٢) عن الزُّهْرِي عن ابن المُسَيَّب: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَا يَغْلِقُ الرَّهْنُ الرَّهْنَ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي رَهْنَهُ، لَهُ عُنْمُهُ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ».

قال عبدُ المَلِك: فهو يُدْخِلُهُ فِي هَذَا اللَّفْظِ أَنْ لَا يَذْهَبَ إِذَا ضَاعَ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ مَا كَانَ ارْتَهْنَةً بِهِ، بَلْ يَكُونُ عَلَى الرَّاهِنِ مَا كَانَ رَهْنَةً بِهِ، وَيَكُونُ عَلَى الْمُرْتَهِنِ الَّذِي ضَاعَ عِنْدَهُ قِيمَتُهُ يَوْمَ يَتَرَادَّانِ الدَّرَكُ^(٣) وَالْفَضْلَ بَيْنَهُمَا، فَهَذَا الْمَعْنِيَانِ جَمِيعاً يُدْخِلَانِهِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: غَلَقَ الرَّهْنُ: أَنَّهُ الرَّهْنُ الَّذِي لَا فِكَكَ لَهُ، قَدْ ذَكَرْتُ ذَلِكَ الْعَرَبُ فِي أَشْعَارِهَا، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ زُهَيْرٍ: ^(٤)

وَفَارَقْتُكَ بِرَهْنٍ لَا فِكَكَ لَهُ يَوْمَ الْوَدَاعِ فَأَمْسَى الرَّهْنُ قَدْ غَلِقَا

(١) الثَّقَلُ عَنْهُمَا فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ.

(٢) هو عبد العزيز بن عُبَيْدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ، الْفَارِسِيُّ الْأَصْلُ، مَوْلَى جُهَيْنَةَ. وَقِيلَ: مَوْلَى الْبَرَكِ بْنِ وَبَرَةَ مِنْ قُضَاعَةَ. وَصِفَ بِأَنَّهُ كَثِيرُ الْحِفْظِ يَغْلُطُ. وَوَقَّعَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِالْقَوِيِّ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ: وَلَدَ بِالْمَدِينَةِ، وَنَشَأَ بِهَا، وَسَمِعَ بِهَا الْعِلْمَ وَالْأَحَادِيثَ، وَلَمْ يَزَلْ بِهَا حَتَّى تُوْفِيَ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَةً.

أَخْبَارُهُ فِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ: ٤٢٤/٥، وَطَبَقَاتِ خَلِيفَةَ: ٢٧٦، وَثَقَاتِ ابْنِ حَبَانَ: ١١٦/٧، وَالْأَنْسَابُ: ٢٩٥/٥، وَتَهْذِيبُ الْكَمَالِ: ١٨، ١٨٧، وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ: ٣٢٤/٨، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ: ٣٥٣/٦.

(٣) الدَّرَكُ وَالدَّرَكُ: اللَّحَاقُ وَالتَّبَعَةُ، كَذَا فِي اللِّسَانِ وَقَالَ: «وَمِنْهُ ضَمَانُ الدَّرَكِ فِي عَهْدَةِ الْبَيْعِ».

(٤) شَرْحُ دِيَوَانِهِ: ٣٣، وَالْبَيْتُ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١١٥/٢.

يعني: أنها ارتهنت قلبه فذهبت به. ومنه قول الله عز وجل^(١): ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ يعني: محبوسة حتى يفكها الحساب أو يخلقها.
 قال عبد الملك: وإعراب «لا يغلُق الرهن» برفع القاف^(٢)؛ لأنه ليس بنهي، ولكنه خبر يخبر به أنه لا يغلُق فيحبس بما رهن به، اشترط أو لم يشترط، فلذلك ارتفع، ولو كان نهياً لكان جزماً، ثم خفضاً للقيء الألف واللام.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي ذكر فيه: أن قادمًا قدم على عمر بن الخطاب من قبل أبي موسى الأشعري فسأله عمر: «هل كان فيكم من مغربة خبر؟» فقال نعم، رجل كفر بعد إسلامه [٧٣٧/٢ رقم (١٦)].

قال عبد الملك: هي (مغربة) بتخفيف الراء، ومعنى مغربة خبر: غريبة^(٣) خبر، من الخبر الغريب، وهو الخبر الحادث المجهول، وليست (مغربة خبر) بتشديد الراء كما يقول من لا يعرف^(٤)؛ لأن (المغربة) بتشديد

(١) سورة المدثر: الآية: ٣٨.

(٢) أفاد أبو عمر بن عبد البر من كلام ابن حبيب هنا فقال في التمهيد ٦/ ٤٣٠: «الرواية في هذا الحديث: لا يغلُق الرهن» بضم القاف. وكذلك أفاد منه الوقشي واليقرئي وغيرهم.

(٣) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١/ ٢٧٩، والغريين: ١٣٦٤، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ١٤٩، والفائق: ٣/ ٦١، والنهاية: ٣/ ٣٤٩. وهو مثل من أمثال العرب، تقول العرب أيضاً: «هل من جاثبة خبر؟» والمعنى واحد. والمقصود: هل من خبر يجوب الأرض شرقاً وغرباً؟ وهل من خبر غريب لم يسمع به من قبل؟. يراجع مجمع الأمثال: ٣/ ٥٠٠، والمستقصى: ٢/ ٣٩٠، والعقد الفريد: ٢/ ٨٥، والصحاح واللسان والتاج: (جوب) و(غرب).

(٤) الذي لا يعرف في نظر المؤلف - عفا الله عنه - هو أبو عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله - سبحانه الله! وإذا لم يعرف مثل هذا أبو عبيد، فعند من تكون المعرفة في هذا؟ قال =

الرَّاءِ: هي التي تنحو ناحية الغرب، كما تقول: مُشْرِقَةٌ في التي تنحو ناحية الشرق فافهم هذا، وهكذا حدثنيها مُطَرِّفُ وابنُ المَاجِشُون عن مالك (مُغْرِبَةٌ خَبِرَ) بتخفيف الرَّاءِ وَفَسَّرَاهَا لِي كَمَا فَسَّرْتُهَا لَكَ.

- وسألنا عبدَ المَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح حديث مالك
[الَّذِي رَوَاهُ] عن عليٍّ: «في الَّذِي [١٠٥] وَجَدَ مع امرأته رجلاً فقتله،
فَقَالَ عَلِيٌّ: أنا أبو حَسَنِ، إن لم يَأْتِ بَارِبَعَةَ شُهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرُمَّتِهِ» [٢/ ٧٣٧ رقم
(١٨)].

قال عبدُ المَلِكِ: يعني فَلْيُسَلِّمْ للقتلِ قَوْدًا بِالَّذِي قَتَلَ^(١).

= ابن الأثير في النهاية: يقال: «هل من مغربة خبر بكسر الراء وفتحها» وفي تعليق أبي الوليد
الوقشي: «الصواب: كسر الراء والإضافة، ولكن أبا عبيد فتح الراء والإضافة، والأموي
يفتحها، وغيره يكسرها، وأصلها من الغرب وهو البعد، ومنه قيل: دارُ فلانٍ غربةً وأنشد:
وَسَطَ وَلِيَّ النَّوَى إِنَّ النَّوَى قُدْفٌ تَبَاحَةٌ غَرَبَةٌ بِالْأَرَارِ أَحْيَانًا
ومنه قيل: شأؤُ مغربٌ ومغربٌ قال الكيميت [ديوانه: ٩٧/١]:
أَعَهْدَكَ فِي أَوْلَى الشَّيْبَةِ تَطْلُبُ عَلَى دُبُرِ هَيْهَاتَ شَأؤُ مَغْرِبُ
وأصله؛ شَرَقَ وَغَرَبَ: إذا صار إلى الشرق والغرب، ثم قيل لكل شيء أبعد في الأرض
ذهاباً: غَرَبَ، وإن لم يذهب إلى الغرب. ومن الناس من يذهب إلى أن معناه: هل فيكم من
خبر غريب، و«من» زائدة، كما يقال: هل في الدار من رجلٍ».

(١) لم يشرح المؤلف - رحمه الله - اللفظة نفسها، وهي مشروحة في غريب الحديث للحريزي:
٧٣/١، وغريب ابن قتيبة: ٣٧٤/٢، وغريب ابن الجوزي: ٤١٦/١، والنهاية: ٢/ ٢٦٧،
وتعليق الوقشي وغريب اليقزني. قال الوقشي: «الرمة: الجبل» وقوله: «فليعط برُمَّتِهِ»
الصواب: فتح الطاء، ورواه عبيد الله بالكسر، وهذا كلام جري مجرى المثل، يقال للرجل
إذا أمره بأن يُعطى الشيء بجمليته من غير أن يحبس منه شيئاً: ادفعه إليه برُمَّتِهِ وأصله أنَّ

قال عبد الملك: وذلك إذا كان المقتول مُحْصَنًا فعند ذلك يَنْجُ قاتله من القود أن يقيم أربعة شهداء أنه كان يفعل بامرأته، هكذا وجه الحديث، فأما إن كان المقتول غير مُحْصَن فعلى قاتله القود وإن أتى بأربعة شهداء على فعله بامرأته.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العاهر) في حديث مالك الذي رواه عن رسول الله ﷺ حين قال: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» [٧٣٩/٢ رقم (٢٠)].

قال [عبد الملك]: العاهر: الزاني^(١)، يقول: لا دعوى له في الولد، ولا حق له فيه، وإنما هو لمن كان له فراش الأم، زوجاً كان أو سيّداً.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (فحش ولدها في بطنها) في حديث مالك

= رجلاً باع... . يُراجع: أمثال أبي عكرمة: ٩١، والفاخر: ٨١، والزاهر لابن الأنباري: ٤٦٦/١، ومجمع الأمثال: ٥٥/١... وغيرها، والخبر مشهور. قال ابن الأنباري: «ويقال: قد أخذت الشيء برميته، وبزغبه، وبزوبره، وبزابه، وبزأبيه، وبجلته، حكاة أبو عبيد بتسكين اللام، وحكاة غيره بجلته بفتح اللام. وقد أخذ الشيء بظليفته، وبربانه، وربانه، وحذافيره، وحذاميره، وجزاميره، وبصنايته وسنابته، أي: أخذه كله لم يدغ منه شيئاً».

(١) اللفظة مشروحة في غريب الحديث للخطابي: ٤٤٨/١، والغريين: ١٣٤٧، والفائق للزمخشري: ٤١/٣، وغريب ابن الجوزي: ١٣٧/٢، والنهاية: ٣٢٦/٣. ويراجع: العين: ١٠٥/١ ومختصره: ٥٨/١، وجمهرة اللغة: ٧٧٦، ومجمل اللغة: ٦٣٤، وتهذيب اللغة: ١٤٠/١، والزاهر: ٢٣٩، وتهذيب الأسماء: ٤٩/١، والمحكم: ٦٤/١، وفيه: «وعاها عهاراً: أتاها ليلاً للفجور، وقيل: هو الفجور أي وقت كان، يكون في الأمة والحرة» وفي النهاية لابن الأثير نحو ذلك وزاد: «ثم غلب على الزنا مطلقاً»، ويراجع: الصحاح، واللسان، والتاج: «عهر».

الذي رواه عن عُمَرَ بن الخطَّابِ: «في المرأة التي ولدت عند زوجها الثاني بعد أربعة أشهر ونصف، فسأل عنها عُمَرُ النُّسوة، فقالت إحداهن: أنا أخبرك خبرها: هلك عنها زوجها حين حملت فأهريقَتْ عليه الدَّماءُ فحشَّ ولدها في بطنها، فلما أصابها زوجها الذي نكحها وأصاب الولد الماء تحرك الولد في بطنها وكبر، فصدقها عُمَرُ بن الخطَّاب وفرق بينهما. وقال عُمَرُ: أما إنَّه لم يبلغني عنكما إلاَّ خيرٌ، والحق الولد بالأول» [٢/ ٧٤٠ رقم (٢١)]^(١).

قال عبدُ الملك: معنى: «فحشَّ ولدها في بطنها» رُقَّ وضمُر^(٢) من الدَّم الذي أهريقَتْ عليه، ثم انتفش بماء الزوج الثاني وكبر.

- وسألنا عبدَ الملك بن حبيب عن شرح (الإلاطة) في حديث مالك

الذي رواه عن عُمَرَ بن الخطَّاب: «أنَّه كان يُلَيِّطُ أولادَ الجاهليَّةِ بمن ادَّعاهم في الإسلام فأتى رجلان كلاهما يدعي ولدَ امرأة» [٢/ ٧٤٠ رقم (٢٢)] قال عبدُ الملك: [يُلَيِّطُهُمْ]: يعني يُلِحِّقُهُمْ بمن ادَّعاهم وَيُلَصِّقُهُمْ بِهِمْ، والإلاطة مشتقة من الشيء الملتاط بالشيء يعني: الملتصق به^(٣).

(١) سند الحديث في «الموطأ» وأورد صدر الحديث هنا بمعناه لا بلفظه.

(٢) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٣/ ٣٧٨، والغريين: ٢/ ٧٥، وغريب ابن قتيبة: ٣/ ٧٥٢، والفاائق: ١/ ٢٨٥، وغريب ابن الجوزي: ١/ ٢١٦، والنهاية: ١/ ٣٩١. ويراجع: العين: ١١/ ٣، ومختصره: ١/ ٢٣١، وجمهرة اللغة: ١/ ٩، ومجمل اللغة: ٢١٣، وتهذيب اللغة: ٢/ ٣٩٢، والصَّحاح واللسان والتَّاج: (حشش).

(٣) اللفظة مشروحة في غريب الحديث لأبي عبيد: ٣/ ٢٢٢، ويراجع: غريب الحديث لابن قتيبة: ٢/ ٣٤٩، وغريب الحديث للخطَّابي: ١/ ٢٤٤، والغريين: ١٧١١، والفاائق: ٣/ ٣٣٨، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٣٥، والنهاية: ٤/ ٢٨٥. ويراجع: إصلاح المنطق:

قيل لعبد الملك: أفكان أولئك الأولاد لِرَنيّة؟ قال: نعم، وكذلك السُّنة اليومَ فيمن أسلم من النَّصارى أو اليهودِ ثمَّ ادَّعى وَلَدًا كان منه زِنَى في [١٠٦] حالِ نصرانيّته أو يهوديّته أنّه يُلحقُ به إذا كان مَجْدُودَ النَّسَبِ، لا أب له ولا فِرَاشَ فيه لأُمَّه.

قال عبد الملك: ولا يُلحقُ وَلدُ الزَّنا بمن استلحقه من المسلمين إذا زعم أنّه زِنَى بأُمَّه وهو مُسْلِمٌ، وفيه قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا يُلحقُ وَلدُ الزَّنا بأبيه المُسْلِمِ وإن ادَّعاه مائة مرّة».

قيل لعبد الملك: فَهَلْ كَانَ مالِكٌ يَأْخُذُ بِقَوْلِ عُمَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِلوَلَدِ، وَإِلَى أَيُّهُمَا شِئَتْ حِينَ قَالَ الْقَائِفُ فِي الْوَاطِئِينَ لَقَدْ اشْتَرَكَ فِيهِ جَمِيعًا؟ قال: اختلف أصحابُ مالِكٍ في رِوَايَةِ قَوْلِ مالِكٍ، فأما ابنُ القاسمِ فَرَوَى عن مالِكٍ فَإِنَّهُ يُوَالِي أَيُّهُمَا شَاءَ، وَأَمَّا مُطَرِّفُ وابْنُ نافع، وابنُ الماجشون فَرَوَوْا عن مالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا: أَنْ يُقَالَ لِلْقَافَةِ أَلْحَقُوهُ بِأَنْصَجِهِمْ بِهِ شَبَهًا وَلَا يَتْرَكَ وَمُوَالَاةٍ مِنْ أَحَبِّ.

قال عبد الملك: وهو أَحَبُّ إِلَيَّ، لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الصَّغِيرِ وَالْمَوْلُودِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يُوَالِيَ مَنْ أَحَبَّ، وَإِنْ أُخِّرَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ فَيُوَالِيَ مَنْ أَحَبَّ تَأَخَّرَ الْقَضَاءُ فِي أَمْرِهِمَا بِمَوْتِ الْمَوْلُودِ قَبْلَ بُلُوغِهِ مُوَالَاةٍ مِنْ أَحَبِّ، فَيُشْكَلُ لِذَلِكَ الْقَضَاءُ وَيَشْتَبُه، فَأَعْدَلُ ذَلِكَ عِنْدَنَا وَأَحَبُّهُ إِلَيْنَا أَنْ يُقَالَ لِلْقَافَةِ:

= ١٣٧، والصَّحاح، واللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (ليط). قال الْوَقَّاشِيُّ فِي تَعْلِيْقِهِ: ٢٠١/٢: «لَا طَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ - إِذَا لَصَقَ بِهِ، وَالتَّطَنُّهُ أَنَا إِلَّا طَةً، وَلَا طَ حُبُّهُ بِقَلْبِي يَلْبِطُ وَيَلُوطُ: إِذَا تَعَلَّقَ، وَهُوَ الْبِطُّ بِقَلْبِي وَالْوُطُّ، وَأَبَى الْفَرَاءُ الْوُطُّ إِلَّا مِنَ اللَّيَاطَةِ».

الْحَقُّوهُ بِأَنْصَحِهِمْ بِهِ شَبَهَا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح ما ساوى فيه مالك في كتابه بين من أقر بوارث، أو أقر بدين لرجل على أبيه، وأنكر ذلك غيره من ورثة أبيه فزعم مالك في كتابه أن المقر له بالدين إنما يأخذ من الذي أقر له بدينه ما كان ينوبه منه، ولو أقر بذلك غيره من الورثة بمنزلة الذي يقر بوارث.

قال عبد الملك: كذلك قال مالك في كتابه، وذلك عند من لقيت من أصحابه وهم من قوله: المقر له بالدين يأخذ من المقر له به من جميع ما صار إليه من ميراثه حتى يستوفي دينه؛ لأنه لا ميراث لأحد إلا بعد الدين، والوارث المَجْحُودُ إنما يأخذ من المقر له قدر ما ينوبه مما في يده من ميراثه؛ لأنه وارث معه، وليس بوارث قبله، كما يكون الدين قبل ميراثه ذلك الذي فرق بين الإقرار بالدين والإقرار بالوارث، والأمر فيه بين، ألا ترى أنه لو أقر بالدين جميع الورثة ثم وجدهم عُدَمَاءَ^(١) إلا واحدا منهم أخذ من ذلك الواحد جميع ما أخذ من الميراث حتى يستوفي دينه، ثم يزج ذلك الوارث على غيره من الورثة فيتبعهم بما يتوبه من ذلك الدين، وأنهم لو أقرّوا جميعاً بالوارث ثم وجدهم عُدَمَاءَ^(٢) إلا واحدا منهم لم يأخذ منه إلا ما يتوبه من ميراثه فقط، ويتبع الوارث المقر به أصحابه العُدَمَاءَ بما صار إليه من حق، فهذا يبين لك فرق ما بين الإقرار بالغريم والإقرار بالوارث.

- [١٠٧] وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الأرض الميتة والعرق

(١) في الأصل: «عُدَمَاءَ» مضبوطة بالشكل في الموضعين مع قلة ضبط النسخ.

(٢) سبقت الإشارة إلى ذلك في الصفحة السابقة.

الظالم في حديث مالك

الذي رواه عن هشام بن عروة عن أبيه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقِ ظَالِمٍ حَقٌّ» [٢/٧٤٣ رقم (٢٦)].

قال عبد الملك: العِرْقُ الظَّالِمُ: كُلُّ مَا احْتَفَرَهُ الرَّجُلُ أَوْ بَنَاهُ أَوْ غَرَسَهُ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ، أَوْ فِي غَيْرِ الْأَرْضِ الْمَوَاتِ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ، وَبَلَغَنِي عَنْ رِبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ^(١) أَنَّهُ قَالَ: الْعِرْقُ الظَّالِمُ عِرْقَانِ؛ عِرْقٌ بَاطِنٌ وَعِرْقٌ ظَاهِرٌ، فَالْعِرْقُ الْبَاطِنُ مَا احْتَفَرَهُ الرَّجُلُ مِنَ الْأَبَارِ وَاغْتَرَسَهُ مِنَ الْغَرْسِ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ. وَالْعِرْقُ الظَّاهِرُ: مَا بَنَاهُ مِنَ الْبُنْيَانِ فِي أَرْضٍ غَيْرِهِ.

قال عبد الملك: فَالْحَكْمُ فِيهِ: أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْأَرْضِ مُخَيَّرًا عَلَى الظَّالِمِ، إِنْ شَاءَ حَبَسَ ذَلِكَ فِي أَرْضِهِ بِقِيَمَتِهِ مَقْلُوعًا، وَإِنْ شَاءَ نَزَعَهُ الظَّالِمُ مِنْ أَرْضِهِ.

وَحَدَّثَنِي أَسَدُ بْنُ مُوسَى^(٢)، عَنْ عَبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا غَرَسَ فِي أَرْضِ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ نَخْلًا فَاخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَضَى لِلْأَنْصَارِيِّ بِأَرْضِهِ، وَقَضَى عَلَى الْآخَرِ بِأَنْ يَنْزِعَ نَخْلَهُ. قَالَ عُرْوَةُ: فَلَقَدْ أَخْبَرَنِي الَّذِي حَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ أَنَّهُ رَأَى تِلْكَ النَّخْلَ يُضْرَبُ فِي أَصُولِهَا بِالْفُؤُوسِ وَإِنَّهَا لَتَنْخَلُ عُمٌ.

(١) هو الإمام المحدث المشهور بـ«ربيعية الرأي» ثقة مشهور، وثقه أحمد وغيره. له أخبار في تاريخ خليفة: ٤١٥، وطبقاته: ٢٦٨، والحلية: ٢٥٩/٣، والتَّمهيد لابن عبد البر: ٥/٣، وسير أعلام النبلاء: ٨٩/٦، وتهذيب التهذيب: ٢٥٨/٣، والشُّدْرَات: ١٩٤/١.

(٢) سبق ذكره، وهو من شيوخ المؤلف (تراجع المقدمة).

قال عبد الملك: (١) العُمُ: التَّامَّةُ في طولِها والتِّفَافِها (٢)، وواحدُها: عَمِيَمَةٌ، ومنه قيلَ للمرأة: عَمِيَمَةُ الخَلْقِ: إذا كانت تَامَّةَ الخَلْقِ حَسَنَةً، قال لَبِيدٌ - يَصِفُ نَخْلًا - (٣):

سُحْقُ يُمَتِّعُهَا الصِّفَا وَسَرِيَّةُ عُمِ نَوَاعِمُ بَيْنَهُنَّ كُرُومُ

فالسُّحْقُ: الطَّوَالُ. وقولُه: «يُمَتِّعُهَا» يعني: يُطَوِّلُهَا، وهو مأخوذٌ من الماتع وهو الطَّوِيلُ من كلِّ شيءٍ، و«الصِّفَا» اسمُ نَهْرٍ، والسَّرِيَّةُ: النَّهْرُ الصَّغِيرُ، وكأنَّه أراد أنَّه اشتقَّ من الصِّفَا حينَ قال: «وسَرِيَّةُ» يعني سَرِيَّ الصِّفَا فهو كالسَّاقِيَّةِ التي تَخْرُجُ من النَّهْرِ الكَبِيرِ.

(١) القولُ كُلُّهُ لأبي عُبَيْدٍ - رحمه الله - . يراجع: غريب الحديث: ٢٩٦/١.

(٢) يراجع: الغريبين: ١٣٢٩، وغريب ابن الجوزي: ١٢٦/٢، والنُّهاية: ٣٠١/٣، والعين: ٩٤/١، ومختصره: ٥٤/١، وجمهرة اللُّغة: ١٥٧، وتهذيب اللُّغة: ١١٩/١، ١٦، ١٢١، والصُّحاح، واللُّسان، والتَّاج: (عمم).

(٣) ديوان لبید: ١٢٠ من قصيدة أولها:

طَلَّلَ لِخَوْلَةٍ بِالرُّسَنِ قَدِيمُ	فَبِعَاقِلٍ فَالْأَنْعَمِينَ رُسُومُ
فَكَأَنَّ مَعْرُوفَ الدِّيَارِ بِقَادِمِ	فَبِرَاقِ غَوْلٍ فَالرَّجَامِ وَشُومُ
أَوْ مَذْهَبُ جَدِّ عَلَى الْوَاحِدِ	سَهْنِ النَّاطِقِ الْمَبْرُورِ وَالْمَخْتُومُ
دَمْنٌ تَلَاعَبَتِ الرِّيحُ بِرِسْمِهَا	حَتَّى تَنْكَرَ نُؤْيُهَا الْمَهْدُومُ
أَصْحَتْ مُعْطَلَةٌ وَأَصْبَحَ أَهْلُهَا	ظَعْنُوا وَلَكِنَّ الشُّوَادَ سَقِيمُ
فَكَأَنَّ ظُعْنَ الْحَيِّ لَمَّا أَشْرَفَتْ	بِالْأَلِ وَارْتَفَعَتْ بِهِنَّ حُزُومُ
نَخْلٌ كَوَارِعُ فِي خَلِيجٍ مُحَلَّمِ	حَمَلَتْ فَمِنْهَا مَوْقَرٌ مَكْمُومُ
سُحْقُ يُمَتِّعُهَا الصِّفَا البيت

والشرح الذي بعد البيت كُلُّهُ لأبي عُبَيْدٍ، - رحمه الله - أبا عُبَيْدٍ - .

قال عبد الملك: الأرض الميئة التي تكون [لـ] (١) سمن أحيائها هي الموات الثائية من القرى ومن المسارح والمنتصب (٢) التي ليست ملكاً لأحد، ولا رُكْحاً (٣) للقرى التي تشبه المفازة والفلاة، فتلك التي أراد بقوله في حديث مالك: «من أحيأ أرضاً ميئة فهي له».

وقد حدثني عبيد الله بن موسى (٤)، عن هشام بن عروة، عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ قال: «من أحيأ أرضاً ميئة فهي له، وما أكلت العافية منه فهو له صدقة».

قال عبد الملك: والعافية: الطير والسباع (٥) التي تعتبي الثمار، وتتطلب الرزق في مظائنه، وكل من جاءك يطلب فضلك وخيرك من الناس: فهو معتف وعاف، وكثيره: عفاة، ومعتفون.

وقد حدثني عبيد الله بن موسى، عن الأعمش، عن أبيه عن [١٠٨] أم مبشر الأنصارية (٦)، قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ وأنا في نخل فقال لي:

(١) في الأصل: «من» يسقط اللام.

(٢) في الأصل: «المنتصب» والمنتصب: البعد كذا في اللسان وغيره.

(٣) الرُكْحُ: - بالضم - ناحية البيت من ورائه، وربما كان فضاء لا بناء فيه. نقلها صاحب «اللسان» عن أبي عبيد، يراجع غريب أبي عبيد: ١٢١/٣. ويراجع: الصحاح، والتاج (ركح)... وغيرها.

(٤) سبق ذكره.

(٥) يراجع غريب أبي عبيد: ٢٩٧/١، والغريبين: ١٣٠٢، وغريب ابن الجوزي: ١١٠/٢، والنهاية: ٢٦٦/٣، والصحاح، واللسان، والتاج: (عفا).

(٦) في الأصل: «بشر» و«الأنصاري» والصحيح أنها أم مبشر بنت البراء بن معمر الأنصارية، امرأة زيد بن حارثة رضي الله عنهما. يراجع: الاستيعاب: ١٩٥٧/٤، وأسد الغابة: =

مَنْ غَرَسَهُ أَمْسَلَهُ أَمْ كَافَرَهُ؟ قُلْتُ: لَا بَلْ مُسْلِمٌ، فَقَالَ: مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا فَيَأْكُلُ مِنْهُ إِنْسَانٌ، أَوْ طَيْرٌ، أَوْ دَابَّةٌ، أَوْ سَبْعٌ إِلَّا كَانَ مَا أَكَلَ مِنْهُ صَدَقَةً».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن حميد بن قيس، عن مجاهد: أَنَّ رَجُلًا أَحْيَا أَرْضًا مَوَاتًا لَا يَظُنُّهَا لِأَحَدٍ فَغَرَسَ فِيهَا وَعَمَّرَ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ فَأَقَامَ عَلَيْهَا الْبَيْتَةَ أَنَّهَا لَهُ، فَاخْتَصَمَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَصَاحِبِ الْأَرْضِ: إِنْ شِئْتَ قَوِّمْنَا عَلَيْكَ مَا أَحْدَثَ فِيهَا فَأَعْطَيْتَهُ إِثْمًا وَكَانَتْ لَكَ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يُعْطِيَكَ قِيمَةُ أَرْضِكَ أَعْطَاكَ».

كَتَبَ قَضَى عُمَرُ لِلَّذِي عَمَّرَ هَذِهِ الْأَرْضَ بِقِيمَةِ عِمَارَتِهِ، وَقَدْ رَوَيْتَ فَوْقَ هَذَا فِي حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى لَهُ بِأَرْضِهِ، وَقَضَى عَلَى الْآخِرِ أَنْ يَقْلَعَ نَخْلَهُ، فَكَيْفَ افْتَرَقَ الْقَضَاءُ فِي هَذَيْنِ؟!

قال عبد الملك: افترق القضاء فيهما بافتراق فعليهما، غرس الغارس في أرض الأنصاري ظلمًا على غير شبهة، فكان القضاء فيه أن يقلع غرسه، إلا أن يشاء صاحب الأرض أن يعطيه قيمته مقلوعاً. وغرس الغارس في حديث عمر على شبهة ملك حين ظن أنها موات، لا يظنها لأحد فقضى له بقيمة غرسه، وعمارته ثابتة غير مقلوعة، وكذلك من بنى أو غرس على شبهة ملك وحق. قيل لعبد الملك: فإذا لم يختَر صاحب الأرض ما خيره عمر فيه من أخذ

= ٧/ ٣٩١، والإصابة: ٨/ ٣٠٠، والاستبصار: ٣٧٨، وتهذيب الكمال: ٣٥/ ٣٨٥، وأخرج الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في ترجمتها حديثها هذا عن طريق الليث عن أبي الزبير، عن جابر، وكان قد قال: «روى عنها جابر بن عبد الله الأنصاري» ولم يذكر الحافظ - رحمه الله - الحديث كاملاً، وفي تهذيب الكمال أيضاً: «روى عنها جابر بن عبد الله».

قيمة أرضه من الغارس أو دفعه إليه قيمة ما أحدث فيها، أو كان معدماً لا مال له، أَيْرِجَعُ التَّخْيِيرُ إِلَى الْغَارِسِ فِي أَنْ يُعْطَى قِيَمَةُ أَرْضِهِ وَتَخْلُصُ الْأَرْضُ لَهُ بِغَرَسِهَا؟.

قال: الخيارُ للطَّارِئِ فِي أَنْ يُخْرِجَ رَبُّ الْأَرْضِ مِنْ أَرْضِهِ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَ مَا وَصَفَتْ شِرْكَاً^(١) بَيْنَ الْغَارِسِ وَبَيْنَ صَاحِبِ الْأَرْضِ، هَذَا بِقِيَمَةِ أَرْضِهِ، وَهَذَا بِقِيَمَةِ غَرَّاسِهِ أَوْ بِنَائِهِ فَكَانَتْ بَيْنَهُمَا شِرْكَاً عَلَى الْقِيَمَتَيْنِ. وَهَكَذَا أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمَاجَشُونِ عَنْ مَالِكٍ وَالْمُغِيرَةِ أَنَّهُ لَا خِيَارَ لِلطَّارِئِ فِي إِخْرَاجِ رَبِّ الْأَرْضِ مِنْ أَرْضِهِ، وَإِنَّمَا الْخِيَارُ لِرَبِّ الْأَرْضِ فِي إِخْرَاجِ الطَّارِئِ مِنْ أَرْضِهِ بِقِيَمَةِ مَا أَحْدَثَ فِيهَا بِالشُّبْهَةِ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا أَشْبَهَ هَذَا مِنَ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا الَّتِي تَقَعُ بِالشُّبْهَةِ، فَافْهَمْ ذَلِكَ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حكم رسول الله ﷺ [١٠٩] فِي سَبِيلِ (مَهْزُورٍ) وَ(مُذْنِبٍ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي سَبِيلِ (مَهْزُورٍ) وَ(مُذْنِبٍ) يُمَسِّكُ حَتَّى الْكَعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ» [٢/ ٧٤٤ رَقْم (٢٨)].

قال عبد الملك: (مَهْزُورٌ) وَ(مُذْنِبٌ): وَادِيَانِ^(٢) مِنْ أَوْدِيَةِ الْمَدِينَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «شِرْكَ».

(٢) مَهْزُورٌ يَرِاجِعُ فِي مَعْنَى مَا اسْتَعْجَمَ: ١٢٧٥، وَمَعْنَى الْبُلْدَانِ: ٢٧١/٥، وَالْمَغَانِمِ الْمَطَابَةِ: ٣٩٨، وَوَفَاءُ الْوَفَاءِ: ١٠٧٦، وَالرَّوْضُ الْمَعْطَارُ: ٥٦٠، وَتَاجُ الْعُرُوسِ: (هَزْر). قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النِّهَايَةِ: ٢٦٢/٥ «مَهْزُورٌ: وَادِي بَنِي قُرَيْظَةَ بِالْحِجَازِ. أَمَّا بِتَقْدِيمِ الرَّاءِ عَلَى الزَّايِ فَمَوْضِعُ سُوقِ الْمَدِينَةِ، تَصَدَّقَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ» وَمِثْلُهُ تَمَاماً قَالَ =

يَسِيلَانِ بِالْمَطَرِ، فَيَتَنَافَسُ أَهْلُ الْحَوَائِطِ فِي سَيْلِهِمَا فَقَضَىٰ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلأَعْلَىٰ فالأَعْلَىٰ إِلَىٰ ذَلِكَ السَّيْلِ، والأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ بِهِ، يُدْخِلُ صَاحِبُ الْحَائِطِ الأَعْلَىٰ اللَّاصِقَ بِذَلِكَ السَّيْلِ جَمِيعَ المَاءِ فِي حَائِطِهِ، وَيَصْرِفُ مَجْرَاهُ إِلَىٰ بَيْتِهِ^(١) فَيَسِيلُ فِيهِ وَيُسْقِي بِهِ، حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ المَاءُ فِي قَاعَةِ الْحَائِطِ إِلَىٰ الكَعْبَيْنِ أَغْلَقَ البَيْتَةَ وَصَرَفَ مَا زَادَ مِنَ المَاءِ عَلَىٰ مِقْدَارِ الكَعْبَيْنِ إِلَىٰ مَنْ يَلِيهِ بِحَائِطِهِ، فَيَصْنَعُ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَصْرِفُهُ إِلَىٰ مَنْ يَلِيهِ أَيْضًا، هَكَذَا يَكُونُ الأَعْلَىٰ فالأَعْلَىٰ، والأَقْرَبُ فالأَقْرَبُ أُولَىٰ بِهِ عَلَىٰ هَذَا الفِعْلِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ مَاءُ السَّيْلِ إِلَىٰ أَقْصَىٰ الْحَائِطِ وَيَنْتَهِيَ اللَّهُ بِمَنْفَعَتِهِ إِلَىٰ مَنْ أَحَبَّ مِنْهُمْ.

قال عبد الملك: هَكَذَا فَسَّرَهُ لِي مُطَرِّفُ وَابْنُ المَاجِشُونِ عِنْدَ سؤَالِهِمَا عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَهُ ابْنُ وَهْبٍ أَيْضًا، وَقَدْ كَانَ ابْنُ القَاسِمِ يَقُولُ: إِذَا انْتَهَى المَاءُ فِي الْحَائِطِ إِلَىٰ مِقْدَارِ الكَعْبَيْنِ مِنَ القَائِمِ فِيهِ أَرْسَلَهُ كُلَّهُ إِلَىٰ مَنْ تَحْتَهُ فَمَا يَحْبَسُ مِنْهُ يُسَاقِي حَائِطَهُ. وَقَوْلُ مُطَرِّفٍ وَابْنِ المَاجِشُونِ فِي ذَلِكَ أَحَبُّ إِلَيَّ، وَهُمَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ المَدِينَةَ دَارُهُمَا، وَبِهَا كَانَتِ الْقَضِيَّةُ، وَفِيهَا جَرَى العَمَلُ بِهَا مِنْ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى اليَوْمِ.

= الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْفَائِقِ.

وَأَمَّا مُذَنَّبُ فَوَادٍ آخَرُ يَذْكُرُ دَائِمًا مَعَ مَهْزُورٍ الْمُتَقَدِّمِ ذَكَرَهُ، أَنشَدَ الرَّقْشِيُّ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى المَوْطَأِ: ٢/٢٠٤- وَلَمْ يَنْسِبْهُ:-

أَلَيْتُ إِسْلَامَكُمْ يَا هِنْدُ مَا طَلَعْتُ شَمْسٌ وَسَالَ مُذَنَّبٌ وَمَهْزُورٌ

يراجع: معجم ما استعجم: ١٢٠٤، ومعجم البلدان: ١٠٧/٥، والرُّوضُ المَعْطَارُ: ٥٦٠، والمَغَانِمُ المَطَابَةُ: ٣٧٣، ووفاء الوفاء: ١٠٧٥.

(١) البَيْتُ: مَجْرَى المَاءِ إِلَى الحَوْضِ، كَذَا جَاءَ فِي اللِّسَانِ، قَالَ: «وَحَكَى ابْنُ جُنَيْ فِي البَيْتَةِ».

قال عبدُ الملك: وكذلك الأمرُ والحُكمُ في الأنهارِ التي لم يُنشئها النَّاسُ وإنما جرَّها اللهُ غيائاً لعباده، ويكونُ أقربُّهم إلى مَخرجِها أحقُّ بِمَنفَعَتِها في الطَّحِينِ عليها والسَّقْيِ بها، الأوَّلُ فالأوَّلُ والأعلى فالأعلى، وإن قَصَرَ ذلك عن بُلوغِه إلى الأسفلِ، وقد قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْأَعْلَى مِنَ الْأَسْفَلِ ضَرَرٌ». وَلَمْ يَقُلْ صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ: لَيْسَ عَلَى الْأَسْفَلِ مِنَ الْأَعْلَى ضَرَرٌ.

قال عبدُ الملك: وذلك إذا استوتتِ الحاجةُ إلى النَّهرِ من الأعلى والأسفلِ، مثل أن يكونا جميعاً حاجتُهُما إلى الماءِ لطحينِ الأرحاءِ جميعاً، أو لسقيِ الشَّجَرِ جميعاً، أو تكونُ حاجةُ الأعلى لسقيِ الشَّجَرِ والأسفلِ لطحينِ الأرحاءِ، فالأعلى في كلِّ هذا يُبدَأُ بِمَنفَعَتِهِ منه، قال: وإن كانت حاجةُ الأعلى لطحينِ الأرحاءِ والأسفلِ لسقيِ الشَّجَرِ، وكانت الشَّجَرُ يأتِيها من الماءِ بعدَ تَبَدُّثِ الأعلى بالانتفاعِ بالماءِ لطحينه ما يَحْيِي به الشَّجَرُ، وَيَنفِي عنها يُنْشِئُها وما يُخَافُ من مَوْتِها فالأعلى مُبَدَأُ أيضاً، وإن كانت الشَّجَرُ لا يأتِيها من الماءِ شيءٌ إذا بَدَأَ الأعلى، وفي حَبْسِ الأعلى إِثَّاهَ لَطَحِينِ أَرِحَائِهِ يُبْسِ لَشَجَرِ الأسفلين، إِنَّمَا حَيِّثُ وَنَبَتْ عَلَى ذَلِكَ النَّهْرِ فِي أَيَّامِ كَثَرَتِهِ بِالشَّجَرِ عِنْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ الْأَسْفَلُونَ^(١) أَحَقَّ بِالْمَاءِ مِنْ أَرْحَى الْأَعْلِينَ، وَيُمنَعُ عِنْدَ ذَلِكَ الْأَعْلَوْنَ مِنْ حَبْسِ الْمَاءِ، وَهَذَا فِي الْأَصُولِ مِنَ الشَّجَرِ الَّتِي قَدْ أُحْيِيَتْ بِذَلِكَ الْمَاءِ قَبْلَ تَصْدِيهِ، وَلَيْسَ هَذَا فِيما يَبْتَدَأُ عَمَلَهُ مِنْ غِرَاسِ الشَّجَرِ، وَلَا فِيما يَنْشَأُ كُلَّ عامٍ

(١) في الأصل: «كانت الأسفلين».

من المَبَاقِلِ^(١) والمَبَاطِخِ^(٢) وأشباه ذلك مما لا أصول [١١٠] له ثابتة .
قال : وما كان من الخُلُجِ والسَّواقِي التي يَجْتَمِعُ أهلُ القرى على إنشائها وإجراء الماء فيها لِمَنَافِعِهِمْ من طَحِينٍ أو سَقْيٍ فقلَّ الماءُ فيها ونَضَبَ عنها أوقات نُضُوبِهِ فالأَعْلَى والأسْفَلُ فيها بالسَّواءِ ، إِنَّمَا يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ على قدرِ حُقُوقِهِمْ بالغَا ذلك منهم ما بَلَغَ ، ليس أَقْرَبُهُمْ إلى عُنصرها ومَبْتَدَأِ مَخْرَجِهَا بأوَّلِي بها مِمَّنْ نَأَى عنها في أَسْفَلِهَا وَأَقْصَاهَا ، إِلَّا عَلَى قَدَرِ حُقُوقِهِمْ منها وسهامِهِمْ فيها ، استَوَتْ حَاجَتُهُمْ إليها واختَلَفَتْ ، وَهَكَذَا فَسَّرَ لي مُطَرِّفٌ ، وابنُ المَاجِشُونِ ، وأصْبَغُ بنُ الفَرَجِ عندما سألَهم وكاشفَهم عن ذلك ، وقد سُئِلَ عن ذلك عبدُ اللهِ بنُ وَهَبٍ ، وابنُ القَاسِمِ ، وابنُ نافعٍ فَذَهَبُوا هَذَا المَذْهَبَ .

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حَبِيبٍ عن شرح (لا يُمنَعُ فضلُ الماءِ لِيُمنَعَ به الكَلَاءُ) في حديث مالِكٍ
الَّذِي رَوَاهُ عن أَبِي الزُّنَادِ ، عن الأَعْرَجِ ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ ، عن رَسُولِ اللهِ ﷺ [٢/ ٧٤٤ رقم (٢٩)] .

قال عبدُ الملكِ : تَأْوِيلُهُ : أن يحفَرَ الرَّجُلُ البِئْرَ في الفَلَاةِ من الأرضِ التي ليست مِلْكَاً لِأَحَدٍ إِنَّمَا هِيَ مَرْعَى لِلْمَاشِيَةِ ، فيريد أن يَمْنَعَ مَاشِيَةَ غَيْرِهِ أن تُسْقَى بماءِ تلكِ البِئْرِ ، ففيها قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « لا يُمنَعُ فضلُ الماءِ لِيُمنَعَ به الكَلَاءُ » يقولُ : إِذَا مَنَعَ حَافِرُ تلكِ البِئْرِ فَضْلَ مَائِهَا بعدَ رِيٍّ مَاشِيَتِهِ فَقَدْ مَنَعَ الكَلَاءَ الَّذِي

(١) المِباقل : المكان الذي يزرع فيه البقول .

(٢) المِباطخ : المكان الذي يزرع فيه البطيخ .

حول البئر وتوحد به دون غيره؛ لأنَّ أحدًا لا يرعى فيه إذا لم يكن فيه لماشيته ما تشربه، إلا أنَّ رسول الله ﷺ جعله المبدأ في ذلك الماء أن يستقي به ماشيته قبل غيره، فإذا رويت خلَّى فضل الماء لكلِّ من رعى في ذلك المكان، وإن لم يكونوا أعانوه على حفر تلك البئر، وذريته من بعده، وذريته ذريته على مثل حاله في تقديمهم على غيرهم، ولا بيع لهم في تلك البئر، ولا ميراث إلا ميراث الانتفاع بالتبذئة في مائها، وفيها قال رسول الله ﷺ في حديث مالك أيضاً: «لا يُمنع نفع بئر» يعني: فضل مائها بعد ريِّ ماشية حافرها. وهو تأويل الحديث الآخر أيضاً: «لا يُمنع رهو البئر»^(١) يعني: فضل مائها بعد ريِّ ماشية حافرها، كلُّ هذه الأحاديث الثلاثة معناها ما فسرت لك، ولم يغن بشيء منها البئر التي يخفها الرجل في أرض نفسه ومملك يده، تلك لحافرها أن يمنع ماءها أوله وآخره، ولا حق فيه لأحد إلا عن طوع صاحبها، كذلك فسّر لي جميع ذلك مَنْ لقيت من أصحاب مالك عند سؤالهم عنه ومكاشفتي عما كاشفت عنه من شرح غريب الأحاديث وشرح معانيها.

قال عبد الملك: وقد يدخل تأويل «لا يُمنع نفع بئر» و«لا يُمنع رهو بئر» في بئرين ليستا من آبار الماشية؛ من ذلك البئر تكون بين [١١١] الشريكين يسقي منها ماء، هَذَا يَوْمًا وَهَذَا يَوْمًا، أو أقل من ذلك أو أكثر، فيسقي أحدهما في يومه فيروي نخله أو زرعه في بعض يومه ويستغني عن السقي في بقية اليوم، أو يستغني في يومه ذلك عن السقي فيريد صاحبُه أن يسقي بمائه في

(١) في غريب أبي عبيد: ١٢٢/٣ «الرَّهْوُ: الجُوءَةُ تكون في محلة القوم يسيل فيها ماء المطر أو غيره» قال: «ومنه الحديث الآخر؛ أنه قال: «لا يباع نفع البئر، ولا رهو الماء» ويراجع: ١٤٦/٤.

يومه ذلك، ويريدُ صاحبُ ذلك اليوم أن يمتنعهُ ويقولُ هو يَوْمِي وَحَظِّي من السَّقْيِ إن احتججتُ إليه سَقَيْتُ وإن استغْنَيْتُ عنه أَمْسَكْتُهُ عَنْكَ، فذلك ليس كما قال، وليس له منعه مما لا يَنْفَعُهُ حَبْسُهُ ولا يَضُرُّهُ تَرْكُهُ، وهو يَدْخُلُهُ عند ذلك تأويلُ قوله: «لا يُمنَعُ نَقْعُ بئرٍ» و«لا يُمنَعُ رَهُوُ بئرٍ».

ومن ذلك أيضاً: أن تكونَ البئرُ لأحدِ الرَّجُلَيْنِ في حائِطٍ فيحتاج جاره وهو لا شِرْكَ له في ذلك البئر إلى أن يَسْقِيَ حائِطَهُ بِفَضْلِ مائِهَا فذلك ليس له إلا أن تكونَ بئرُهُ تَهَوَّرَتْ^(١) فيكون له أن يَسْقِيَ بِفَضْلِ ماءِ جَارِهِ إلى أن يصلحَ بئرُهُ، ويُفَضِّيَ له بذلك وَيَدْخُلُ حَيْثُ دُخِلَ في تأويل الحديث: «لا يُمنَعُ نَقْعُ بئرٍ» وليس له أن يؤخِّرَ إِصْلَاحَ بئرِهِ اسْتِلْوَاءً على فَضْلِ ماءِ جَارِهِ، وَلَكِنْ يُأْمَرُ بِالْإِصْلَاحِ ولا يَتْرَكَ تأخير ذلك، وذلك في النَّخْلِ وَالزَّرْعِ الذي يُخَافُ عليه إن يُمنَعُ السَّقْيُ إلى أن يُصْلَحَ بئرُهُ أَنْ يَهْلِكَ وَيَذْهَبَ، وأما إذا أَرَادَ أن يُحَدِّثَ عليه عَمَلاً من زَرْعٍ أو غِرَاسٍ وَيَسْقِيَهُ بِفَضْلِ ماءِ جَارِهِ إلى أن يصلحَ بئرُهُ، فليس ذلك له، وهكذا فَسَّرَ لي مُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُونِ عن مالِكٍ، وفَسَّرَ لي أيضاً ابنُ عَبدِ الحَكَمِ، وَأَصْبَغُ بْنُ الفَرَجِ، وأخْبَرَانِي أَنَّ ذَلِكَ كان قولَ ابنِ وَهْبٍ، وابنِ القَاسِمِ، وَأَشْهَبُ^(٢)، وَرَوَايَتُهُمْ عن مالِكٍ.

(١) التَّهَوَّرُ: انهدامُ البِنَاءِ وَسُقُوطُهُ، ومنه قولُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَاتَتْخَرُ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ وتهوَّرَ البئرُ: انهدامُها وَسُقُوطُها. وتهوَّرَ الْمُتَصَرِّفُ في تصرُّفاته الحسبية والمعنوية مأخوذاً من هذا.

(٢) أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ دَاوُدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقَيْسِيِّ، ثم العَامِرِيُّ، الجَعْدِيُّ أَبُو عمرو، الفقيهُ المِصْرِيُّ، من تلاميذ الإمام مالِكٍ رحمه الله، والدُّرَّاءُ وَزَيْدٌ، وَفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ. وَذَكَرَ الحَافِظُ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» أَنَّ مَعْنَى رَوَى عَنْهُ صَاحِبُنَا عَبْدُ المَلِكِ بْنُ =

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (لا ضَرَر ولا ضِرَار) في حديث

مالك

الذي رواه عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ [٢/٧٤٥ رقم (٣١)].

قال عبد الملك: الضَّرُّ والضَّرَارُ كلمة واحدة^(١)، ورَدَّدَها على حال التَّوكيد في المنع عنها، وقد يأخذها تصريف الإعراب، والضَّرُّ في الإعراب: الاسم، والضَّرَارُ: الفعل، ومعنى قوله: «لا ضَرَر» يقول: لا يدخل على أحد من أحد ضَرَر وإن لم يتعمَّد إدخاله عليه. ومعنى قوله: «لا ضِرَار» يقول: لا

= حبيب المالكي، وما أظنُّ ذلك فرحلة ابن حبيب إلى المشرق سنة ٢٠٧هـ، ووفاته أشهب سنة ٢٠٤هـ ١٩ إلا أن تكون إجازةً فلتراجع. أخباره في: الجرح والتعديل: ٣٤٢/١، وترتيب المدارك: ٤٤٧/٢، وتهذيب الكمال: ٢٩٦/٣، وسير أعلام النبلاء: ٥٠٠/٩، وشذرات الذهب: ٢٤/٣.

(١) في تعليق الوقشي: ٢٠٥/٢: «الضَّرُّ: فعل الواحد، والضَّرَارُ: فعل الاثنين فصاعداً بمنزلة القتال والخصام، فكأنه نهى عن أنواع الضَّرر، وأمر أن لا يُضَارَّ كلُّ واحدٍ من الرجلين صاحبه على جهة المجازاة، ولا ينفرد أحدهما بالضَّرر على أنَّ المجازاة دون تعدُّ جائزة بنص القرآن. وقال الحسن: الضَّرُّ ما لك فيه منفعة وعلى غيرك فيه مضرة. والضَّرَارُ: ما ليس لك فيه منفعة وعلى غيرك فيه مضرة. وقد قيل: هما بمعنى واحد. وذلك لا يصح: لمعنيين:

أحدهما: أنَّ اللغة تدلُّ على خلاف ذلك.

والثاني: أنَّ كلامه ﷺ كلُّه حكم ليس فيه حشو ولا لغو، ولا لفظ لا معنى له، وإذا أمكن أن يُجعل لكلِّ لفظ معنى يُخَصُّه كان أولى وأصح. ويراجع شرح اللفظة في: الغريبن: ١١٢١، والفاثق: ٣٣٨/٢، وغريب ابن الجوزي: ٨/٢، والنهاية: ٨١/٣، والصَّحاح، واللَّسان، والتَّاج: (ضرر).

يُضَارُّ أَحَدٌ بِأَحَدٍ، وَقَدْ زَادَنِي فِي الْحَدِيثِ عَبْدُ الْعَزِيزِ الْأَوْسِيُّ^(١)، عَنْ ابْنِ أَبِي
الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا
ضِرَارَ، مَنْ ضَارَّ ضَرَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ شَاقَّ شَقَّ اللَّهُ عَلَيْهِ».

قِيلَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ: فَفِي أَيِّ وَجْهِ يَدْخُلُ مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ وَجْهِهِ
الْأَحْكَامِ؟

فَقَالَ: وَجْهُ الضَّرَرِ مِنَ النَّاسِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ كَثِيرَةٌ، إِنَّمَا تَسْتَبِينُ عِنْدَ
نَزُولِ الْأَمْرِ، وَمَوْضِعُ الْحُكْمِ فِيهَا، إِلَّا أَنَّ مِنْ ذَلِكَ: دُخَانُ الْأَفْرِئَةِ
وَالْحَمَامَاتِ، وَغُبَارُ الْأَقْدَارِ، وَتَنَنُ دِبَاغِ الدَّبَاغِينَ، يَضُرُّ ذَلِكَ بِمَنْ جَاوَرَهُ،
فَذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ، وَالْحُكْمُ فِيهِ: أَنْ يُقَالَ لِأَهْلِهَا اخْتَالُوا لِلدُّخَانِ [١١٢]
وَالْغُبَارِ وَتَنَنِ الدَّبَاغِ أَنْ لَا يَضُرَّ بِمَنْ جَاوَرَهُ، وَإِلَّا فَاقْطَعُوهُ، وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ
قَدِيمًا أَوْ مُحْدَثًا؛ لِأَنَّ الضَّرَرَ لَا يُسْتَحَقُّ بِالْقَدَمِ، أَنْ يَكُنْ بَيْتُ فُرْنِهِ قَدِيمًا، أَوْ
بَيْتُ حَمَامِهِ، أَوْ أُنْدَرِهِ^(٢) فَلْيَقَرَّ بَيْتُ الْفُرْنِ بَيْتًا لِمَا شَاءَ، وَبُقْعَةُ الْأُنْدَرِ بِقَعَةٍ لِمَا
شَاءَ، وَلْيَقْطَعْ مِنَ الْبَيْتِ ضَرَرُ الدُّخَانِ، وَمِنَ الْبُقْعَةِ ضَرَرُ الْغُبَارِ بِمَنْ يُضُرُّ بِهِ،
لِأَنَّهُ ضَرَرٌ يُجَدِّدُ فِي كُلِّ حِينٍ، وَلَيْسَ الضَّرَرُ مِمَّا يَسْتَحِقُّهُ أَحَدٌ بِحِيَازَةِ التَّقَادُمِ،
إِنَّمَا حِيَازَةُ التَّقَادُمِ الَّذِي جَاءَ فِيهَا الْأَثَرُ مِنْ حَازَ عَلَى خَصْمِهِ شَيْئًا عَشَرَ سَنِينَ
فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ فِيمَا يَحُوزُهُ^(٣) النَّاسُ مِنَ الْأَمْوَالِ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، مِنْ أَجْلِ أَنْ

(١) تَقَدَّمَ ذَكَرَهُ، وَتُرَاجَعَ الْمَقْدَمَةُ.

(٢) الْأُنْدَرُ: هُوَ الْمَكَانُ الَّذِي يُجْمَعُ فِيهِ الْقَمْحُ، وَهُوَ الْيَنْدَرُ أَيْضًا وَالْجَوْرَحَانُ، وَالْمِرْبَدُّ،
وَالْجَرِينُ... وَتَخْتَلِفُ التَّسْمِيَةُ بِاخْتِلَافِ الْبِلَادِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ ذَلِكَ مَشْرُوحًا مُخَرَّجًا مِنْ
كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ نَفْسَهُ، وَمِنْ كَلَامِ غَيْرِهِ. يُرَاجَعُ: التَّمْهِيدُ: ٢٣/٣١٣... وَغَيْرِهِ.

(٣) حَازَهُ مَعْنَاهَا اسْتَلَمَهُ.

الحائز للملك يكتفي بالحِيازَة والاعتِمَارِ عليها من أصلٍ ، ويبقيه فيها التي بها صارَ إليه ذلك الشيءُ من شراءٍ أو هبةٍ أو معاوضةٍ أو غير ذلك، ولا تكون الحِيازَةُ في أفعالِ الضررِ جُبَاراً تقوى بها حُجَّةُ أَحَدٍ، بل لا يزيده طولُ تقادُمِ الضررِ إلّا ظُلماً وعداءً.

قال عبدُالمَلِكِ: ومن الضررِ أيضاً: أَنَّهُ يُزِيلُ قِياسَ هذا الضررِ أَن يُنشِئَ الرَّجُلُ رَحَىً تحتَ رَحَى جَارِهِ فَتَضُرُّ السُّفْلَى بالعليا، فَإِنَّ السُّفْلَى الْمُضِرَّةُ تُمنَعُ، ولو أنشأها فوقَ الأولى فَأَضُرَّتِ الأولى بالتي أنشأت فوقها لم تُمنَعِ الْمُضِرَّةُ هَهُنَا من أَجلِ أَنَّها مَنفَعَةٌ قد حَازَهَا صاحبُها في وَقْتٍ لم يكن تضرُّ فيه بِأَحَدٍ، وليس تدخلُ هذه الحُجَّةُ في صاحبِ الأندَرِ، وصاحبِ القُرْنِ والدِّبَاغِ بأن يَكُونُوا كانوا قبلَ الذي بَنَى عليهم فَأَضُرُّوا به؛ لأنَّ ضَرَرَ الدُّخَانِ والغُبَارِ والدِّبَاغِ إِنَّمَا هي أفعالٌ مَضِرَّةٌ مزائلةٌ لما تفعلُ فيه، وأنَّ ضَرَرَ الرَّحَى إِنَّمَا هو بِدُنُو أَحَدِهِمَا إلى صاحِبِهِ في فناءٍ ومنفعةٍ، قد كان حَازَهَا قَبْلَهُ، فَإِنَّمَا دَخَلَ الضَّرَرُ عَلَى الْمُضِرِّ به بِدُنُوهِ إلى حَقٍّ قد اسْتَحَقَّهُ مَنْ كان قَبْلَهُ، فَحَازَهُ دُنُوهُ، فَصَارَ أَمْلَكَ بِذَلِكَ المَوْضِعِ منه؛ ولأنَّ الدُّخَانَ والغُبَارَ لَيْسَ هُوَ من قَبْلِ دُنُو أَحَدٍ إِلَيْهِ، إِنَّمَا هو فِعْلٌ من مَوْقِدِ النَّارِ، ومن مُحَرِّكِ الغُبَارِ، ومن مُحَرِّكِ الدِّبَاغِ أَذَى به مَنْ جَاوَزَهُ في دارِهِ ومكانه الذي لم يُجَاوِزَهُ إلى حَقٍّ غَيْرِهِ، كَرَجُلٍ يريدُ أَنْ يَنْفُضَ حَصِيرًا على بابِهِ يُؤْذِي غُبَارُهُ بَمَنْ مَرَّ من الطَّرِيقِ فيُمنَعُ من ذلك، ولا حُجَّةٌ له في أَنْ يقولَ: إِنَّمَا أَنْفُضُ على بابي أو في دَاخِلِ داري إِذَا جَاوَزَ أَذَى ذلك إلى ما وراءَ دارِهِ، أو دَخَلَ عَلَى جَارِهِ في حَرِيمِهِ، فَقَسَّ عَلَى هَلائِنِ الضَّرَرَيْنِ هَهُنَا ما شَاكَلَهُمَا، فَإِنَّهُمَا يَتَصَرَّفَانِ في وَجُوهِ كَثِيرَةٍ من الحُكْمِ، وَهَكَذَا فَسَّرَهُ لِي مَنْ لَقِيتُ من أَصْحَابِ مَالِكٍ عِنْدَمَا كَاشَفْتُهُمْ عن ذلك.

قِيلَ لَعَبْدِ الْمَلِكِ: أَفَمِنَ الضَّرَرِ الَّذِي يَمْنَعُ أَنْ يَبْنِيَ الرَّجُلُ فِي عَرْضَتِهِ^(١) بُيْتَانًا يَحْبِسُ بِهِ ضَوْءَ الشَّمْسِ أَوْ الْقَمَرَ عَنِ دَارِ جَارِهِ؟ فَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ مِنَ الضَّرَرِ الَّذِي يَمْنَعُ فِي الْمَرْفَقِ؟ قَدْ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ مَالِكٌ فَقَالَ: لَا حَبَّةَ فِيهِ لِأَحَدٍ فِي رِيحٍ وَلَا شَمْسٍ وَلَا قَمَرٍ، وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ الضَّرَرُ عَلَى صَاحِبِ الْعَرْضَةِ لَوْ مَنَعَ ذَلِكَ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِعَرْضَتِهِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح أحاديث مالك الثلاثة التي [١١٣] روى في كتابه في القضاء في المرفق؟ [٢/ ٧٤٥ رقم (٣١) فما بعده]

فقال: أمّا مالك فسأوى بينها ثلاثتها في أن معناه عندنا على وجه الأمر بالمعروف، وفعله بالجار، ولم يكن يرى أن يجبر عليها أحد بقضاء، وذلك يَغْتَرِقُ^(٢) عندي، أمّا الحديث الذي رواه مالك، عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ حَشَبَةً يَغْرِزُهَا فِي جِدَارِهِ. ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ، وَاللَّهِ لَا زِمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتافِكُمْ» فَهَذَا لَا زِمٌ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَحْكَمَ بِهِ عَلَى مَنْ أَبَاهُ، وَأَنْ يُجْبِرَهُ عَلَيْهِ بِالْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ قَضَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْجَارِ عَلَى جَارِهِ لِلصُّوْقِ حَقَّهُ

(١) العَرْضَةُ: كُلُّ بُقْعَةٍ بَيْنَ الدُّوَرِ وَاسِعَةٍ وَلَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ، وَعَرْضَةُ الدَّارِ وَسَطُهَا، وَقِيلَ: هُوَ مَا لَا بِنَاءَ فِيهِ، قَالَ مَالِكُ بْنُ الرَّيْبِ الْمَازِنِيُّ التَّمِيمِيُّ:

تَحْمَلُ أَصْحَابِي عِشَاءً وَغَادَرُوا أَخَا ثِقَةَ فِي عَرْضَةِ الدَّارِ ثَاوِيًا
وَتُجْمَعُ عَلَى عَرَصَاتٍ، قَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:

تَرَى بَعَرَ الْأَرَامِ فِي عَرَصَاتِهَا وَفِيَعَانِهَا كَأَنَّهُ حَبٌّ فُلْقُلٌ

(٢) هكذا في الأصل: ولعلها من اغتراق القرس الخيل: إِذَا خَالَطَهَا ثُمَّ سَبَقَهَا؟ أَوْ مِنْ اغْتِرَاقِ الطَّرْفِ أَيِ: اسْتِغْرَاقِ عُيُونِ النَّاطِرِينَ؟

بِجِدَارِهِ إِذَا كَانَ دَفَعَ جَارَهُ أَنْ يَغْرَزَ خَشَبَةَ بَيْتِهِ فِي جِدَارِهِ مِنَ الضَّرَرِ بِهِ فِيمَا لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى صَاحِبِ الْجِدَارِ، وَهُوَ يُدْخِلُهُ أَيْضاً حَدِيثُهُ الْآخِرُ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» وَقَدْ قَضَى مَالِكٌ لِلْجَارِ إِذَا تَهَوَّرَتْ بَثْرُهُ أَنْ يَسْقِيَ نَخْلَهُ وَزَرْعَهُ بِبَثْرِ جَارِهِ حَتَّى يُصْلِحَ بَثْرَهُ، هَذَا أَبْعَدُ مِنْ غَرَزِ الْخَشَبَةِ فِي جِدَارِ الْجَارِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ضَرَرًا بِالْجِدَارِ، حَتَّى إِذَا خِيفَ أَنْ يُوْهِنَهُ ذَلِكَ وَأَنْ يَضُرَّ بِهِ فَعِنْدَ ذَلِكَ لَا يَجْبُرُ عَلَيْهِ بِقَضَاءٍ، وَيُقَالُ لَصَاحِبِ الْخَشَبِ احْتُلْ لِيَخْشَبَكَ بِمَا أَحْبَبْتَ قَالَ: وَمِثْلُهُ الْحَدِيثُ الْآخِرُ الَّذِي رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «كَانَ فِي حَائِطِ جَدَّةِ رَبِيعٍ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - وَالرَّبِيعُ السَّاقِيَةُ -^(١) فَأَرَادَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ أَنْ يُحَوِّلَهُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْحَائِطِ هِيَ أَقْرَبُ إِلَى أَرْضِهِ، فَمَنَعَهُ صَاحِبُ الْحَائِطِ فَكَلَّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فِي ذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَضَى عُمَرُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بِتَحْوِيلِهِ»، فَهَذَا أَيْضاً يُجْبَرُ عَلَيْهِ بِالْقَضَاءِ مِنْ أَجْلِ أَنْ مَجْرَى ذَلِكَ الرَّبِيعِ كَانَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ثَابِتاً فِي الْحَائِطِ، فَإِنَّمَا أَرَادَ بِتَحْوِيلِهِ إِلَى نَاحِيَةٍ أُخْرَى هِيَ أَقْرَبُ عَلَيْهِ وَأَرْفَقُ بِصَاحِبِ الْحَائِطِ، وَالْحُكْمُ بِهِ لَازِمٌ لِلْحُكْمِ.

قَالَ: وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّلَاثُ الَّذِي رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: «أَنَّ الضُّحَّاكَ بْنَ خَلِيفَةَ^(٢) سَاقَ خَلِيجاً لَهُ مِنْ

(١) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٤٣/٣ «الرَّبِيعُ: النَّهْرُ الصَّغِيرُ مِثْلُ الْجَدُولِ وَالسَّرِيِّ وَنَحْوِهِ، وَجَمْعُهُ أَرْبَعَاءُ». وَيراجع: الصَّحاح، واللُّسان، والتَّاج: (ربيع).

(٢) هُوَ الضُّحَّاكُ بْنُ خَلِيفَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ، الْأَنْصَارِيُّ، الْأَشْهَلِيُّ، ذَكَرَهُ أَبُو عَمْرِو فِي الْأَسْتِعَابِ: ٧٤١، وَالْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْإِصَابَةِ: ٤٧٥/٣، وَذَكَرَ أَنَّهُ الَّذِي تَنَازَعَ هُوَ وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ فِي السَّاقِيَةِ وَهُوَ حَدِيثُنَا هَذَا.

العُرَيْضُ^(١) فأراد أَنْ يَمُرَّ بِهِ فِي أَرْضِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْلَمَةَ^(٢)، فَأَبَى مُحَمَّدٌ فَقَالَ لَهُ الضَّحَّاكُ: وَلِمَ تَمْنَعُنِي وَهُوَ لَكَ مَنفَعَةٌ، تَشْرَبُ بِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَلَا يَضُرُّكَ؟! فَأَبَى مُحَمَّدٌ، فَكَلَّمَ فِيهِ الضَّحَّاكُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَدَعَى عُمَرُ مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمَةَ فَأَمَرَهُ أَنْ يُخَلِّي سَبِيلَهُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَفْعَلُ، قَالَ عُمَرُ: لِمَ تَمْنَعُهُ مَا يَنْفَعُهُ وَهُوَ لَكَ نَافِعٌ، تَسْقِي بِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَلَا يَضُرُّكَ؟! فَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا أَفْعَلُ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَيَمُرَّنَّ بِهِ وَلَوْ عَلَيَّ بَطْنُكَ، فَأَمَرَ عُمَرُ الضَّحَّاكَ أَنْ يَمُرَّ بِهِ فَفَعَلَ. فَإِنَّ هَذَا مِنْ عُمَرَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَشْدِيدٌ عَلَى مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْلَمَةَ إِذْ مَنَعَ فِي فَضْلِهِ مَا لَا مَضَرَّةَ عَلَيْهِ فِيهِ. وَلَمْ أَجِدْ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِمْ يَرَى أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لَازِمًا فِي الْحُكْمِ لِأَحَدٍ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَحَدٌ أَحَقَّ بِمَالِ أَخِيهِ مِنْهُ إِلَّا بِرِضَا، وَلَيْسَ يُشَبِّهُ حُكْمَ عُمَرَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ بِتَحْوِيلِ الرَّبِيعِ مِنْ مَوْضِعِهِ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ ثَابِتًا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي ذَلِكَ الْحَالِطِ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي أَرْضِ مُحَمَّدٍ بْنِ مَسْلَمَةَ طَرِيقٌ، وَلَا رَيْعٌ، فَلِذَلِكَ

(١) العُرَيْضُ - تصغير عُرَيْضٍ أَوْ عُرَيْضٍ -: وادٍ بالمدينة له ذِكْرٌ فِي الْمَغَازِي. ذَكَرَهُ الْبَكْرِيُّ فِي مَعْجَمٍ مَا اسْتَعْجَمَ: ٩٣٨، وَيَاقُوتٌ فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ: ١٢٩/٤، وَالْفَيْرُوزِآبَادِي فِي الْمَغَانِمِ الْمَطَابَةِ: ٢٦٠، وَالشُّمُودِي فِي وِفَاءِ الْوَفَاءِ: ١٢٦٥. قَالَ الْبَكْرِيُّ: مَوْضِعٌ مِنْ أَرْجَاءِ الْمَدِينَةِ فِيهِ أَصُولُ نَخْلٍ... وَلَهُ حَزْرَةٌ تُسَمَّى إِلَيْهِ وَأُورِدَ حَدِيثَ مَالِكٍ كَمَا هُوَ فِي «الْمَوْطَأِ». كَذَا؟ وَلَعَلَّهَا: «أَصُولُ نَخْلٍ».

(٢) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ خَالِدِ بْنِ عَدِيِّ، أَوْسِيٍّ، حَارِثِيٍّ، أَنْصَارِيٍّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَدَنِيِّ، حَلِيفُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، وَهُوَ مِنْ مَسْجِيٍّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مُحَمَّدًا، اسْتَخْلَفَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَدِينَةِ فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، وَكَانَ مِمَّنْ اعْتَزَلَ الْفِتْنَةَ فَلَمْ يَشْهَدْ الْجَمَلَ وَلَا صِفِّينَ. رَحِمَهُ اللَّهُ وَغَفَرَ لَهُ وَرَضِيَ عَنْهُ. أَخْبَارُهُ فِي: طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ: ١٨/٣، وَالْإِسْتِيعَابِ: ١٣٧٧، وَالْإِصَابَةِ: ٣٣/٦.

اختلف الأمرُ فيهما، وهو أحسنُ ما سمِعْتُ فيه وبالله الهدى والتوفيق [١١٤].

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

[الَّذِي رَوَاهُ] عن ثورِ بنِ زيدٍ الدَّيْلِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِثْمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ قُسِمَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهِيَ عَلَى قَسَمِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَإِثْمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَدْرَكَهَا الْإِسْلَامُ وَلَمْ تُقَسَمْ فَهِيَ عَلَى قَسَمِ الْإِسْلَامِ» [٧٤٦/٢ رقم (٣٥)].

قيل لعبدِ الملكِ: أهذا في الدورِ والأرضِ كما سمِيتُ في الحديثِ دونَ غيرها من الأموالِ التي تُورَثُ؟ فقال: بَلْ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْمِيرَاثِ كُلِّهِ، مَا كَانَ مِنْ دَارٍ، أَوْ أَرْضٍ، أَوْ نَاضٍ^(١)، أَوْ عَوْضٍ، وكذلك روى يونسُ بنُ يزيدَ عن ابنِ شهابٍ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ مَا كَانَ مِنْ مِيرَاثٍ قُسِمَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَهُوَ عَلَى قَسَمِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَمَا كَانَ مِنْ مِيرَاثٍ أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ وَلَمْ يُقَسَمْ فَهُوَ عَلَى قَسَمِ الْإِسْلَامِ».

قال عبدُ الملكِ: فحديثُ ابنِ شهابٍ هذا يَجْمَعُ الْمِيرَاثَ كُلَّهُ، وهو أَجْمَعُ مِنْ حَدِيثِ مَالِكٍ.

قيل لعبدِ الملكِ: أَذَلِكَ فِي مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَالْمَجُوسِ فَقَطْ، أَمْ فِيهِمْ وَفِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَجَمِيعِ أَهْلِ الْمِلَلِ؟

فقال: اخْتَلَفَتْ رِوَايَةُ أَصْحَابِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ، رَوَى ابْنُ وَهْبٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: ذَلِكَ فِي مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَالْمَجُوسِ فَقَطْ، فَأَمَّا الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى فَهُمْ عَلَى قِسْمَتِهِمْ وَإِنْ أَسْلَمُوا كُلُّهُمْ قَبْلَ الْقَسَمِ. وَرَوَى

(١) قال الأصمعيُّ: اسمُ الدَّراهمِ والدَّنَانِيرِ عندَ أَهْلِ الْحِجَازِ: النَّاضِ وَالنَّضْ، وَإِثْمَا يُسْمَوْنَهُ نَاضًا إِذَا تَحَوَّلَ عَيْنًا بَعْدَمَا كَانَ مَتَاعًا؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: مَا نَضَّ بِيَدِي مِنْهُ شَيْءٌ. وعند غيرِ أَهْلِ الْحِجَازِ: كُلُّ مَتَاعٍ تَحَوَّلَ وَرِقًا أَوْ عَيْنًا.

مُطَرِّفٌ، وابنُ المَاجِشُون، وابنُ نافعٍ، وَأَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ^(١) عَنْ مَالِكٍ: أَنَّ ذَلِكَ فِي مُشْرِكِي الْعَرَبِ وَالْمَجُوسِ، وَفِي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَجَمِيعِ أَهْلِ الْمَلِكِ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيْنَا، وَأَتْبَعُ لِلْحَدِيثِ، وَأَشْبَهُ بِتَأْوِيلِهِ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَمَّ بِقَوْلِهِ: «أَيُّمَا دَارٍ أَوْ أَرْضٍ أَدْرَكَهَا الْإِسْلَامُ وَلَمْ تُقَسَّمْ فِيهَا عَلَى قَسَمِ الْإِسْلَامِ» فَلَمْ يُمَيِّزْ شَيْئًا مِنْ شَيْءٍ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَلَمْ يَخْتَلِفُوا كُلُّهُمْ أَنَّهُ وَإِنْ أَسْلَمَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ إِلَّا وَاحِدًا لَمْ يُسَلِّمْ أَنَّ الْقَسَمَ بَيْنَهُمْ عَلَى مَا وَرِثُوهَا عَلَيْهِ، لَا يُجْبَرُونَ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ إِلَّا بِرَضَى مَنْ الَّذِي لَمْ يُسَلِّمْ مِنْهُمْ، قَالَهُ مَالِكٌ وَجَمِيعُ أَصْحَابِهِ الْمَدِينِيِّينَ وَالْمِصْرِيِّينَ، فَإِذَا أَسْلَمُوا أَجْمَعُونَ اسْتَوَوْا فِي حُرْمَةِ الْإِسْلَامِ، وَفِي وَجُوبِ حَقِّهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ وَهُمْ مُسْلِمُونَ أَجْمَعُونَ أَنْ يَقْتَسِمُوا حَقًّا لَهُمْ عَلَى قِسْمَةِ الْكُفْرِ وَشَرِيعَةِ الطَّاغُوتِ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حَدِيثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَقِيقًا لِحَاطِبٍ^(٢) سَرَقُوا نَاقَةً رَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَانْتَحَرَوْهَا، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَمَرَ عُمَرُ كَثِيرَ بْنَ الصَّلْتِ^(٣) أَنْ يَقْطَعَ أَيْدِيَهُمْ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَرَأَيْكَ تُجِيعُهُمْ! وَاللَّهِ لَا أَغْرَمْتُكَ غُرْمًا

(١) تقدم ذكره قبل صفحات.

(٢) هو حاطب بن أبي بلتعة الصحابي المشهور بدليل رواية الحديث في «الموطأ» عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن يحيى بن حاطب وعبد الرحمن، إنما هو ابن حاطب بن أبي بلتعة؛ لأن في الصحابة كثيرًا ممن يُسمى حاطبًا. ترجمته في: الاستيعاب: ٣١٢/١، وأسد الغابة: ٤٣١/١، والإصابة: ٢٩٦/٤، ٣٠/٥ قتل يوم الحرة.

(٣) كثير بن الصلت بن معد يكرب بن وليعة الكندي، أبو عبد الله حليف قريش عداده في بني جُمح. قال محمد بن سلام الجمحي في طبقات الشعراء: في ترجمة الشماخ اختصم الشماخ وزوجته =

[١١٥] يَشْتَقُ عَلَيْكَ، ثُمَّ قَالَ لِلْمُزْنِيِّ: كَمْ تَمَنُّ نَاقَتِكَ، فَقَالَ الْمُزْنِيُّ: كُنْتُ - وَاللَّهِ - أَمْنَعُهَا مِنْ أَرْبَعِمِائَةِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ عُمَرُ: أَعْطِهِ ثَمَانِمِائَةَ دِرْهَمٍ» [٧٤٨/٢ رقم (٣٨)].

قال عبد الملك: أَمَّا تَضْعِيفُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْقِيَمَةَ فَإِنَّمَا كَانَ تَشْدِيداً منه عليه لِمَا أَتَّهَمَهُ بِهِ مِنْ تَجْوِيعِهِ غِلْمَانَهُ حَتَّى أَحْوَجَهُمْ إِلَى السَّرِقَةِ، وليس ذلك بِلَازِمٍ لَجَمِيعِ النَّاسِ، فَإِنَّمَا الَّذِي يَلْزُمُ إِغْرَامُ الْقِيَمَةِ فَقَطْ. وَأَمَّا إِسْقَاطُ الْقَطْعِ عَمَّنْ سَرَقَ مِنْ جُوعٍ فَهِيَ السُّنَّةُ؛ لِأَنَّهَا شُبْهَةٌ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْرَوْوا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ» وَقَدْ عَمِلَ بِذَلِكَ عُمَرُ، رَأَى الْجُوعَ شُبْهَةً دَرَأَ بِهَا الْقَطْعَ عَمَّنْ سَرَقَ، فَكَانَ لَا يَقْطَعُ فِي سَنَةِ الْمَجَاعَةِ، وَالْعَبِيدُ فِي ذَلِكَ وَالْأَحْرَارُ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، سَوَاءٌ مَنْ سَرَقَ شَيْئاً حِينَ خَافَ أَنْ يَهْلِكَ جُوعاً فَتَبَّتْ ذَلِكَ بِالْبَيْتَةِ الْعَادِلَةِ مِمَّنْ عُرِفَ جُوعُهُ، وَمَبْلَغُ ذَلِكَ مِنْهُ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَسَوَاءٌ سَرَقَ مَا يَأْكُلُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْوَالِ، إِذَا رَأَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَخَذَ مَا يَرُدُّ بِهِ جُوعَهُ، وَمَا رُئِيَ لِنَّمَا سَرَقَهُ لَغَيْرِ الْجُوعِ مِمَّا يَرَى أَنَّهُ سَرَقَاتُ أَهْلِ الْفَسَادِ وَالْاِخْتِفَاءِ؛ لَا اسْتِهْلَاكَ أَمْوَالِ النَّاسِ فَعَلِيهِ فِيهِ الْقَطْعُ، وَإِنْ كَانَ يَوْمَ سَرَقَ قَدْ جَاعَ؛ لِأَنَّهُ قَدْ سَرَقَ مَا لَا يُسَرَقُ مِثْلُهُ لَرُدِّ الْجُوعِ، وَهَكَذَا فَسَّرَ لِي مَنْ لَقِيتُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ عِنْدَمَا كَاشَفْتُهُمْ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ أَيْضاً.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديثي مالك
الَّذَيْنِ رَوَاهُمَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَعُثْمَانَ بْنِ عَمَانَ فِي صَدَقَةِ الْوَالِدِ

= إلى كثير، وكان عثمان أقمعه للنظر بين الناس... يُراجع: الإصابة: ٦٣٢/٥، وطبقات
فحول الشعراء: ١٣٤.

على ولده أمتضادان هما أم في معنى واحد؟ اختلف القول منهما فيه أم هما
مفترقان على معنيين؟

فقال: بل هما مفترقان على معنيين؛ أمّا حديث عثمان الذي رواه مالك
عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن عثمان قال: «من نحل ولدًا له
صغيرًا لم يبلغ أن يجوز نخله، فأعلن بها وأشهد عليها فهي جائزة، وأن وليها
أبوه، فإنما هو في كل صغير لم يبلغ الحلم، وسفيه كبير، قد بلغ الحلم، أو
بكر لم تنكح وتبين إلى زوجها.

ومعنى قوله: «وأن وليها أبوه»: أن يليها له بالتشهير والتوفير والنظر له
فيها وإن كانت في يديه، فأما من قد بلغ الحلم والرشد من ذكر ولد الرجل وإن
كان مع أبيه، ومن قد بان من بئانه إلى زوجها ودخلت بيتها، أو كانت ثيبًا وإن
كانت في بيت أبيها فهؤلاء^(١) لا يحوزون لأنفسهم بقبض ذلك من أبيهم
وأخراجه من ولايته، وليس يحوز الأب على مثل هؤلاء؛ لأنهم قد ملكوا
أنفسهم وأموالهم، وهؤلاء في صدقات أبيهم عليهم كالأجنبي، يلزمهم من
حيازتها ما يلزم الأجنبي، وإياهم أراد عمر بن الخطاب في حديث مالك الذي
رواه عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن [١١٦] عبد
القاري: أن عمر بن الخطاب قال: «ما بال رجال ينحلون أبناءهم نحلًا ثم
يُسكُونها فإن مات ابن أحدهم قال: مالي بيدي لم أعطه أحدًا، وإن مات هو
قال: هو لاني قد كنت أعطيتُه إياه، من نحل نخلة فلم يحزها الذي نحلها
حتى تكون إن مات لورثته فهي باطل». [٧٥٣/٢ رقم (٤١)]، فكان معنى

(١) في الأصل: «فإن ولا».

حَدِيثٌ عُمَرَ هَذَا فِي غَيْرِ الْأَصَاغِرِ مِنْ وَلَدِ الرَّجُلِ جَعَلَهُمْ عُمَرُ فِي حَيَازَاتِ صَدَقَاتِهِمْ كَالْأَجْنَبِيِّينَ فَافْهَمَ تَلْخِصَ ذَلِكَ وَتَمَيَّزَهُ، فَكَذَلِكَ فَسَّرَ لِي مَنْ لَقِيتُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ عَنْ مَالِكٍ حِينَ كَاشَفَتْهُمْ عَنْهُ.

قال عبد الملك: وَمِنْ الدَّلِيلِ عَلَى معنى حديث عُمَرَ هَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ الَّذِي رَوَاهُ مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ: «أَنَّهَا ذَكَرَتْ أَنَّ أَبَاهَا كَانَ نَحَلَهَا جَادًّا عَشْرِينَ وَسَقَا مِنْ مَالِهِ بِالْعَابَةِ^(١)، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ

(١) قوله: «جَادًّا عَشْرِينَ وَسَقَا» شرحها أبو الوليد الباجي في الْمُتَتَّقِي ٩٤/٦: فقال: «قال

عيسى بن دينار: معناه: جداد عشرين وسقاً من تمر نخله إذا جُدَّ. وقال ثابت: قوله: «جَادًّا عَشْرِينَ وَسَقَا» يعني أَنَّ ذَلِكَ يُجَدُّ مِنْهَا وَيُصْرَمُ. وقال الأصمعي: يقال: هذه أَرْضٌ جَادًّا مِائَةً وَسَقًى، يريد: إِنَّ ذَلِكَ يُجَدُّ مِنْهَا، فعلى تَفْسِيرِ عِيسَى قوله: «جَادًّا عَشْرِينَ وَسَقَا» صفة للثَمَرَةِ الْمَوْهُوبَةِ، فتقديره: وهبها عشرين وَسَقَاً مَجْدُودَةً، وعلى تَفْسِيرِ ثَابِتٍ قَوْلُهُ: «جَادًّا عَشْرِينَ وَسَقَا» صفة لِلنَّخْلِ التي وهب ثمرتها فمعناه: وهبها ثمرة نخل يجدُّ منها عشرون وَسَقَاً. والله أعلم وأحكم». وفي تعليق الوقشي: ٢/٢١٣: «أراد حائطاً يُجَدُّ مِنْهُ هَذَا الْعَدَدُ، وَهَذَا كَلَامٌ خَرَجَ مَخْرَجَ الْمَجَازِ؛ لِأَنَّ الْحَائِطَ يُجَدُّ مِنْهُ الثَّمَرُ، وَلَا يُجَدُّ هُوَ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ مَجْدُودٌ لَا جَادًّا، وَلَهُ تَأْوِيلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْحَائِطَ لَمَّا كَانَ يُنْبِتُ الثَّمَرَ وَيُعْطِيهِ جَازاً أَنْ يُؤْتَى بِهِ عَلَى لَفِظِ الْفَاعِلِ كَقَوْلِهِمْ: هَذِهِ الْأَرْضُ تُعْطِي مِنَ الزَّرْعِ كَذَا وَكَذَا، وَنَاقَةً تَاجِرَةً فِي السُّوقِ، وَإِنَّمَا هِيَ مُتَجَوِّرٌ فِيهَا، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ حَسْنُهَا هُوَ الَّذِي يُفْقُّهَا كَانَ لَهَا حِطٌّ مِنَ الْفَعْلِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ تَأْتِي بِالْمَفْعُولِ عَلَى صِيغَةِ الْفَاعِلِ عَلَى مَعْنَى النَّسَبِ كَقَوْلِهِمْ: لَيْلٌ نَائِمٌ، وَنَهَارٌ صَائِمٌ، وَلَحْمٌ حَانِدٌ: لِلْمَشْوِيِّ الْمَحْنُوزِ وَالْحَنِيزِ، وَإِنَّمَا يُنَامُ فِي اللَّيْلِ، وَيُصَامُ فِي النَّهَارِ.

وَالْغَابَةُ الْمَذْكُورَةُ: أَرْضٌ بَعِيْنَهَا فِي الْمَدِينَةِ الشَّرِيفَةِ، وَهِيَ أَرْضَانِ الْغَابَةِ الثَّلَاثَا وَالْغَابَةِ السُّفْلَى. يُرَاجَع: معجم ما استعجم: ٩٨٩، ومعجم البلدان: ٢٠٦/٤، والروض =

الوفاء قال: والله يا بُنَيَّةُ مَا مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ بِعَدِي مِنْكَ، وَلَا أَعَزُّ عَلَيَّ فَقْرًا بِعَدِي مِنْكَ، وَإِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جَادَّ عَشْرِينَ وَسَقًا، فَلَوْ كُنْتُ جَدَدْتِيهِ وَاحْتَرَيْتِيهِ كَانَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ، وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكِ وَأَخْتَاكِ فَاقْتَسِمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ يَا أَبَتِ وَاللَّهِ لَوْ كَانَ كَذًا وَكَذَا لَتَرَكْتُهُ. إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ فَمَنْ الْأُخْرَى؟ فقال أبو بكرٍ: ذُو بَطْنٍ بَنَتْ خَارِجَةً، أَرَاهَا جَارِيَةً [٢/ ٧٥٢ رقم (٤٠)].

فَاعْلَمَهَا أَبُو بَكْرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهَا عَطِيَّتُهُ، وَأَنَّهَا فِي حِيَازَتِهَا وَقَبْضِهَا كَالْأَجْنَبِيِّ.

قِيلَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ: فَمَنْ أَرَادَ أَبُو بَكْرٍ بِقَوْلِهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «إِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكِ وَأَخْتَاكِ؟» فَقَالَ: أَخَوَاهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، وَمُحَمَّدُ ابْنَا أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، فَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَهُوَ أَخُوهَا لِأُمِّهَا، أُمُّهُمَا أُمُّ رُومَانَ^(١). وَأَمَّا مُحَمَّدٌ فَأُمُّهُ

= المعطار: ٤٢٥، والمغانم المطابة: ٢٩٩، ووفاء الوفاء: ١٢٧٥. ونقل الواقدي الخبر بمعناه فقال: «المداثني: عن الحسن بن دينار عن الحسن قال: قال أبو بكر لعائشة: إِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ حَاطِطِي، وَإِنْ فِي نَفْسِي مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَرُدِّيهِ إِلَى الْمِيرَاثِ...».

(١) أُمُّ رُومَانَ بِنْتُ عَامِرِ بْنِ عُوَيْمِرَ، كَنَانِيَّةٌ، وَكَانَتْ تَحْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ سَخْبَرَةَ الْأَزْدِيِّ، فَقَدِمَ بِهَا مَكَّةَ، وَحَالَفَ أَبَا بَكْرٍ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، وَتُوفِيَ عَنْهَا فَخَلَفَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ، فَوُلِدَتْ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ. وَهَاجَرَتْ أُمُّ رُومَانَ وَمَاتَتْ بِالْمَدِينَةِ فِي ذِي الْحِجَّةِ سَنَةَ سِتٍّ مِنَ الْهَجْرَةِ فَصَلَّى عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا، وَقَالَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنَ الْحَوَرِ الْعَيْنِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى أُمِّ رُومَانَ» وَاخْتَلَفَ فِي اسْمِهَا فَقِيلَ: زَيْنَبُ، وَقِيلَ: دَعْدُ. أَخْبَارُهَا فِي: أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ: ٩٠، وَجَمْهَرَةُ النَّسَبِ: ٤٩٣/١، وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ: ٢٧٧/٨، وَالتَّيْبِينَ فِي أَنْسَابِ الْقُرَشِيِّينَ لِابْنِ قِدَامَةَ: ٣١٠، وَالْإِصَابَةُ... وَغَيْرُهَا.

أَسْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ الْخَثْعَمِيَّةُ^(١) التي كَانَتْ قَبْلَهُ تَحْتَ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَصَارَتْ بَعْدَهُ تَحْتَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، وَقَدْ وَلَدَتْ مِنْهُمْ ثَلَاثَتِهِمْ. وَأَخْتَاهَا أَسْمَاءُ وَأُمُّ كُلْثُومِ ابْنَةِ أَبِي بَكْرٍ، فَأَمَّا أَسْمَاءُ فَهِيَ أَخْتَاهَا لِأُمِّهَا، أُمُّهُمَا أُمُّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أُمُّ رُوْمَانَ^(٢). وَأَمَّا أُمُّ كُلْثُومٍ فَهِيَ الَّتِي قَالَ أَبُو بَكْرٍ فِيهَا: «ذُو بَطْنٍ بِنْتُ خَارِجَةِ أَرَاهَا جَارِيَةً»، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهَا: حَبِيبَةُ بِنْتُ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ^(٣)، وَكَانَ لَهُ مِنْهَا حَبْلٌ فِي وَقْتِ مَوْتِهِ فِيهِ

(١) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: مِنَ الْمَهَاجِرَاتِ إِلَى أَرْضِ الْحَبْشَةِ مَعَ زَوْجِهَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَوُلِدَتْ لَهُ هُنَاكَ: مُحَمَّدًا وَعَبْدَ اللَّهِ وَعَوْنًا، ثُمَّ هَاجَرَتْ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَلَمَّا قُتِلَ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ تَزَوَّجَهَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ فَوُلِدَتْ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا فَتَزَوَّجَهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، فَوُلِدَتْ لَهُ يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ.

أَخْبَارُهَا كَثِيرَةٌ فِي أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ: ٨٧، ١٠٤، وَطَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ: ٢٨٠/٨، وَنَسَبُ فُرَيْشٍ: ٨١، وَالِاسْتِيعَابُ: ٣٤٧/٤... وَغَيْرُهَا.

(٢) هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ أُمَّهُ قَيْلَةُ، وَقِيلَ: قَيْلَةُ بِنْتُ عَبْدِ الْعَزِزِ بْنِ عَبْدِ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ نَصْرٍ، مِنْ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ. كَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ: ٣٤٥/٤ وَغَيْرِهِ. وَكَذَا فِي نَسَبِ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ: ٨٧.

وَهِيَ وَالِدَةُ أَسْمَاءَ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ وَشَقِيقَتُهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ؛ وَلَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ عَبْدَ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ فِي الْحَدِيثِ، وَالَّذِي وَرَدَ هُنَا (أَخَوَاكَ وَأَخْتَاكَ) وَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَتَوَفَّى قَبْلَ أَبِي بَكْرٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - شَهْدَ يَوْمِ الطَّائِفِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَجُرِحَ جِرَاحَةً انْتَقَضَتْ بِهِ بَعْدُ، فَمَاتَ مِنْهَا فِي خِلَافَةِ أَبِيهِ. وَلَهُ أَشْعَارٌ وَأَخْبَارٌ. وَكَانَ السَّهْمُ الَّذِي أَصَابَهُ يَوْمَ الطَّائِفِ لِأَبِي مَخَجَنٍ الثَّقَفِيِّ فَلَمَّا أَخْرَجَهُ أَبُو بَكْرٍ قَالَ أَبُو مَخَجَنٍ الثَّقَفِيُّ أَنَا بَرِيئَةٌ وَرِشْتُهُ وَرَمِيَتْ بِهِ، ثُمَّ رَزَقَ اللَّهُ الْإِسْلَامَ أَبَا مَخَجَنٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهُ.

(٣) أَخْبَارُ حَبِيبَةَ فِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ: ٢٦٢/٨، وَالِاسْتِيعَابُ: ٣٦٩/٤، وَأَسَدُ الْغَابَةِ: ٦٠/٧، وَالْإِصَابَةُ: ٥٧٥/٧، وَفِي أَسَدِ الْغَابَةِ: «حَبِيبَةُ بِنْتُ زَيْدٍ». وَفِي الْإِصَابَةِ: حَبِيبَةُ بِنْتُ =

قال: «أَرَاهَا جَارِيَةً» فكان الأمرُ كما ظَنُّ، وُلِدَتْ بعدَ موْتِهِ جَارِيَةً سَمَّيْتُهَا عَائِشَةَ أُمَّ كُلْثُومٍ، وَبَقِيَتْ حَتَّى بَلَغَتْ. فَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْبَصْرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ^(١): خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أُمَّ كُلْثُومَ ابْنَةَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ إِلَى عَائِشَةَ فَأَطْمَعَتْهُ وَقَالَتْ لَهُ: أَيْنَ الْمَذْهَبُ بِهَا عَنْكَ؟ فَلَمَّا خَرَجَ عَنْهَا قَالَتِ الْجَارِيَةُ: تَزَوَّجْنِي مِنْ عُمَرَ وَقَدْ عَرَفْتُ مِنْ غَيْرَتِهِ وَشِدَّةِ حُلُقِهِ وَخُشُونَةِ عَيْشِهِ؟!، وَاللَّهِ لَئِنْ فَعَلْتَ لَأُخْرِجَنَّ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَا أَصْبِحَنَّ بِأَبِي وَلَا بَكِينَ عِنْدَهُ، إِنَّمَا أُرِيدُ فَتًى مِنْ قُرَيْشٍ يَصُبُّ عَلَيَّ الدُّنْيَا صَبًّا، فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةَ إِلَى عُمَرَ وَبَنِي الْعَاصِي فَأَخْبَرَتْهُ الْخَبَرَ وَقَالَتْ: حُيِّلْتُكَ، قَالَ: أَكْفَيْكَهُ، فَدَخَلَ عُمَرُ عَلَى عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ جَمَعْتَ إِلَيْكَ امْرَأَةً فَقَالَ [١١٧] كَأَنَّكَ قَدْ رَأَيْتَ ذَلِكَ مِنْ أَيَّامِكَ هَذِهِ، قَالَ: فَمَنْ ذَكَرَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: أُمَّ كُلْثُومَ ابْنَةَ الصَّالِحِ، قَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَا لَكَ وَلِجَارِيَةٍ غَرِيبَةٍ تَنْعِي إِلَيْكَ أَبَاهَا بَكْرَةً وَعَشِيَّةً؟ فَأَتْنِي عَيْشٌ مَعَ ذَلِكَ؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ عُمَرُ ثُمَّ قَالَ: أَلَقَيْتَ عَائِشَةَ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: مِنْهَا لَعَمْرُ اللَّهِ، قَدْ تَرَكْتُهَا، فَتَرَكَهَا فَتَزَوَّجَهَا طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ تَزَوَّجَهَا فَتًى أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، يَعْنِي فِي السَّخَاءِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ [حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَ] مُحَمَّدِ بْنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: «أَنَّ أَبَاهُ بَشِيرًا

= خارجة بن زيد أو بنت زيد بن خارجة...».

(١) الخبرُ مذكورٌ في كتب الطبقات والأخبار، وكُتِبَ الأحاديث والآثار برواياتٍ مختلفةٍ

ترجعُ في مضمونها إلى كلامِ المؤلفِ ابنِ حبيبٍ.

أتى به إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فقال: إني نَحَلْتُ ابني هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلَّ وَلَدِكَ نَحَلْتَهُ مِثْلَ هَذَا؟ قَالَ: لَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَارْتَجِعْهُ [٧٥١ / ٢] رقم (٣٩).

قال عبدُ الملك: ليس تأويلُهُ أن لا يجوزَ للرجُل أن ينحلَّ بعضَ ولَدِهِ دُونَ بَعْضٍ، قد نَحَلَ أبوبكرٍ عائِشَةَ جَدًّا عَشْرِينَ وَسَقَا مِنْ نَحْلِهِ، دُونَ غَيْرِهَا مِنْ وَلَدِهِ، لَكِنَّ تَأْوِيلَهُ عَلَى الْأَمْرِ بِالمُساواةِ بَيْنَ الْأَبْنَاءِ فِي الْعَطِيَّةِ.

وقد حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى الْكُوفِيُّ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَاوُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ فَإِنِّي لَوْ كُنْتُ مُؤَثِّرًا أَحَدًا عَلَى أَحَدٍ لَأَثَرْتُ النِّسَاءَ عَلَى الرِّجَالِ».

وَحَدَّثَنِي هُرُوثُ الطَّلْحِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «سَاوُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ فِي الْعَطِيَّةِ، لَا تُؤَثِّرُهُمُ الضَّغَائِنُ».

وَحَدَّثَنِي ابْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ مَالِكِ بْنِ مَعُوذٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ: أَنَّهُ كَانَ يَعْدِلُ بَيْنَ وَلَدِهِ حَتَّى فِي الْقُبُلِ. وَبَلَغَنِي عَنْ طَاوُوسِ الْيَمَانِيِّ مِثْلَهُ.

وَحَدَّثَنِي ابْنُ مَعْبُدٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنِ الْحَسَنِ، قَالَ: «بَيْنَا رَجُلٌ جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهِ ابْنٌ لَهُ فَضَمَّهُ لَهُ، ثُمَّ أَجْلَسَهُ عَلَى فِخْذِهِ، ثُمَّ جَاءَتِ ابْنَتُهُ لَهُ فَضَمَّهَا إِلَيْهِ وَأَجْلَسَهَا عَلَى الْأَرْضِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلَّا سَاوَيْتَ بَيْنَهُمَا، فَأَخَذَهَا فَأَجْلَسَهَا عَلَى فِخْذِهِ، فَقَالَ: الْآنَ عَدَلْتُ».

قال عبدُ الملك: فَإِنَّمَا تَأْوِيلُ حَدِيثِ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ عَلَى وَجْهِ اسْتِخْبَابِ الْمُسَاوَاتِ بَيْنَهُمْ مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ لِمَنْ فَعَلَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَقَدْ يَكُونُ بَعْضُ الْوَلَدِ أَبْرَّ بِأَبِيهِ وَأَطْوَعَ لَهُ فَيَسْتَوْجِبُ أَنْ يُوَثَّرَ عَلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ لَيْسَ عَلَى حَالِهِ،

فلا بأس بذلك^(١).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العُمري) في حديث مالك

الذي [١١٨] رواه عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ أَعْمَرَ عُمْرِي لَهُ وَلِعَقِبِهِ فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا أَبَدًا؛ لَأَنَّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ» [٧٥٦/٢ رقم (٤٣)].

قال عبد الملك: سمعت أصحاب مالك بالمدينة وغيرها يقولون: قد جاء هذا الحديث ولا نذري ما حقيقته؟ غير أن العمل لم يصحبه ولعله أن يكون منسوخاً، أو يكون حامله أوهم فيه، هكذا سمعنا مالكا يقول فيه، وغيره من أكابر علماء المدينة.

وقد روى مالك عن يحيى بن سعيد أن مكحولاً سأل القاسم بن محمد عن العُمري وما يقول الناس فيها؟ فقال القاسم: ما أدركتُ الناس إلا وهم على شروطهم في أموالهم وفيما أعطوا. قال مالك: وهذا الذي جرى به

(١) ذكر أبو عمر بن عبد البر - رحمه الله - في التمهيد: ٢٢٣/٧-٢٣٠ أقوال العلماء في ذلك وبيان حُججهم ثم قال: «قال أبو عمر: أكثرُ الفقهاء على أن معنى هذا الحديث التَّدْبُّ إلى الخير والبرِّ والفضل، لا أن ذلك واجبٌ فَرَضاً أن لا يُعْطِيَ الرَّجُلُ بعضَ ولده دونَ بعضٍ على ما ذهبَ إليه أهلُ الظَّاهر، والدَّلِيلُ على أن ذلك كذلك على التَّدْبِّ لا على الإيجاب - مما احتجَّ به الشَّافِعِيُّ وغيره - إجماعُ العلماء على جواز عطية الرَّجُلِ ماله لغير وَلَدِهِ، فإذا جازَ أن يُخْرِجَ جميعَ ولده عن ماله جازَ له أن يخرجَ عن ذلك بعضهم. وأمَّا قصَّةُ الثَّعْمَانِ بنِ بشير هذه فقد رُوِيَ في حديثه ألفاظٌ مختلفةٌ تدلُّ على التَّدْبِّ لا على الإيجاب، منها ما رواه دَاوُدُ بنُ أَبِي هِنْدٍ عن الشَّعْبِيِّ...».

الْعَمَلُ عِنْدَنَا قَدِيمًا بِالْمَدِينَةِ وَأَنَّ الْعُمَرَى^(١) تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْمَرَهَا، وَأَنْ عَقِبَهَا إِذَا سَمَّاها عُمَرَى؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَعْمَرْتُكَ وَعَقِبْتُكَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: أَسَكَنْتُكَ

(١) ذكر المؤلف هذه اللفظة في الجزء الأول: ص ٣٧٢ ووعدنا بتخريج هذه اللفظة في موضعها، وهذا أو أن الوقاء. أقول - وعلى الله اعتماد -: يذكر مع هذه اللفظة ألفاظ أخرى منها: (الرُقْبَى) و(الإخبال) و(الإفكار) و(الإطراق) و(المنحة) و(العرية) و(العارية) و(السكنى)، ولم يتحدّث المؤلف هنا إلا في (العُمَرَى) دون سواها وتحدّث عنها جميعاً الحافظ ابن عبد البر - رحمه الله - في «التمهيد» و«الاستذكار» والوقشي في تعليقه واليقرني في «الاقتضاب» وغيرهم من شراح ألفاظ «الموطأ» وغيره من كتب السنّة، وممن أجاد وأفاد ابن قدامة المقدسي في المغني: ١ / ٢٨٣.

يراجع شرح اللفظة في غريب أبي عبيد: ٧٧/٢، والفائق: ٢٩٨/٣، وغريب ابن الجوزي: ١٢٥/٢، والنهاية: ٢٩٨/٣، وهي مشروحة في جمهرة اللغة: ٧٧٣، وتهذيب اللغة للأزهري: ٣٨١/٢، والزاهر له: ٢٦١، ومجمل اللغة: ٦٢٩، والتمهيد: ١١٢/٧، ١١٣ فمابعدهما، والمتقى لأبي الوليد الباجي: ١١٩/٦، والمحكم: ١٠٥/٢، وأفعال السرقسطي: ٢١٦/١، والصّحاح واللسان والتّاج: (عمر) قال أبو عبيد: «وتأويل العُمَرَى أي يقول الرّجل للرّجل: هذه الدّار لك عمرك. وقال أبو عبيد: عن عطاء في تفسير العُمَرَى بمثل ذلك أو نحوه قال اليقرني في «الاقتضاب» - بعد أن نقل كلام أبي عبيد تقريباً -: وقياسُ العُمَرَى والرُقْبَى - على قول مالك ومن ذهب مذهبه - أن يكونا مصدرين بمزلة الرّجعي من قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَهَ رَبِّكَ الْوَاحِدُ﴾ فالعُمَرَى مصدرُ عَمَرَ، والرُقْبَى مصدرُ رَقَبَ، وإنّما لزم أن يكونا مصدرين في قول مالك؛ لأنّ المعمرَ والمُرَقَبَ عنده لا يملك بالإعمار والإزقاب ذات الشيء ورقيبته إنّما له الانتفاع به فقط، ويجب أن يكونا اسمين للشيء، والمعمر والمرقب على مذهب من يرى أنّهما يُوجبان ملك رقبه الشيء، والوجهان معاً جائزان في كلام العرب؛ لأنّ (فعلَى) يكون عندهم مصدرًا كالرّجعي، ويكون اسماً كالبهمي، يوجب أن يكون (العُمَرَى) و(الرُقْبَى) من الأسماء التي تُسمّى بالمصادر كتسميتهم الرّجل زيداً أو عمراً ومثله - تقريباً - في تعليق الوقشي: ٢ / ٢١٦.

وَعَقَبَكَ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهُمْ فِي الرُّقْبَةِ^(١) شَيْئًا، فَهِيَ تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا إِنْ كَانَ حَيًّا، أَوْ إِلَى وَرَثَتِهِ إِنْ كَانَ مَيِّتًا، وَلَوْ قَالَ مَكَانَ أَعْمَرْتُكَ وَعَقَبْتُكَ: حَبَسْتُ عَلَيْكَ وَعَلَى عَقَبِكَ كَانَتْ تِلْكَ الَّتِي لَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا، وَمَضَتْ عَلَى سُنَّةِ التَّخْبِيسِ أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ حَبَسَ رُمِيَّ بِهِ مَجْهُولًا؛ فَإِنَّمَا يَرْجِعُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْمُحَبَسِ حَبْسًا مُحَرَّمًا مَوْقُوفًا أَبَدًا، كَانَ الْمُحَبَسُ يَوْمَ يَرْجِعُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا، فَهَذَا الَّذِي جَرَى بِهِ الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ بِالْمَدِينَةِ مِنْ عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَوْمِ، وَكَذَلِكَ حَكَى الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فِي ذَلِكَ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه في (اللُّقْطَةِ)^(٢) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن يزيد

(١) الرُّقْبَةُ: «أن يقول للرجل: إن متُّ قبلي رجعت إليّ، وإن متُّ قبلك فهي لك». وقال أبو عبيد: عن قتادة: الرُّقْبَةُ: أن يقول الرجل للرجل: كَذَا وَكَذَا لفلان، فإن مات فهو لفلان. قال أبو عبيد: وأصل العُمَرَى عندنا هو مأخوذ من العُمَرِ أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: هو لك عُمَرَى أَوْ عُمَرَا؟ وأصل الرُّقْبَةُ من المُرَاقَبَةِ فَكَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِنَّمَا يُرَاقَبُ مَوْتَ صَاحِبِهِ، أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: إن متُّ قبلي رجعت إليّ، وإن متُّ قبلك فهي لك؟ فَهَذَا يُنْبِئُكَ عَنِ الْمُرَاقَبَةِ... هَذَا كَلَامُ أَبِي عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ٧٧/٢ وَلِكَلَامِهِ صَلَاحٌ جَيِّدٌ تَجِدُهَا هُنَاكَ، وَفِي مَصَادِرِ (العُمَرَى) السَّالِفَةِ الذِّكْرِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(٢) بِضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ: اسْمُ الْمَالِ الْمَلْقُوطِ، أَيْ: الْمَوْجُودِ، وَالْإِلْتِقَاطُ أَنْ يَعْثُرَ عَلَى الشَّيْءِ مِنْ غَيْرِ قَضْدٍ وَطَلَبٍ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ اسْمُ الْمُلتَقَطِ كَالضُّبْحَةِ وَالْهُمَزَةِ. فَأَمَّا الْمَالُ الْمَلْقُوطُ فَهُوَ بِسُكُونِ الْقَافِ. كَذَا قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النُّهَاةِ: ٢٦٤/٤، وَقَالَ: وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ وَأَصَحُّ.

يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العُيَيْنِي - عفا الله عنه -: جاء

في مجمل اللغة لابن فارس: ٨١٢ «اللُّقْطَةُ سَاكِنَةُ الْقَافِ قِيْدُهَا بِضَبِّ الْقَلَمِ، وَفِي =

مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: «جَاءَ [رَجُلٌ إِلَى] رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّقْطَةِ، فَقَالَ: اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا، ثُمَّ عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ

= مقاييس اللغة لابن فارس أيضاً: ٢٦٢/٥ قِيلَها بتسكين القاف تقييد عبارة. وفي جمهرة اللغة لابن دريد: ٩٢٣ قال: «وَاللَّقْطَةُ الَّتِي تَسْمِيهَا الْعَامَةُ اللَّقْطَةُ...» فجعل الإسكان لغةً عاميةً غَيْرَ فصِيحةٍ، ومثله في أدب الكاتب لابن قُتَيْبَةَ: ٣٨٢ (باب ما جاء مُحَرَّكاً والعامة تُسَكِّنُه) قال: «وَهِيَ اللَّقْطَةُ: لَمَّا يُلْتَقَطُ» وفي تثقيف اللسان لابن مَكِّي الصُّفَلِيِّ: ١٦٧ قال: «ويقولون: كتاب العَارِيَةِ واللَّقْطَةِ والصَّوَابُ: العَارِيَةُ بتشديد الياء، واللَّقْطَةُ بفتح الْقَافِ». أقول - وعلى الله اعتمد -: الصَّحِيحُ - إن شاء الله تعالى - إِنَّ الإسكان لُغَةٌ فِيهَا وَلَيْسَتْ عَامِيَّةً، حَكَاهَا اللَّيْثُ. يُرَاجِعُ الْعَيْنُ: ١٠٠/٥، وفي مختصره: ١٥٤/١، مضبوطاً بالفتح لعلَّه من خطأ المحقق. ولم تُقَيَّدْ فيهما بعبارة بل برسم القلم، وفي العُباب للصَّخَّانِي: ١٨٤ «وَقَالَ اللَّيْثُ: اللَّقْطَةُ - بِالتَّسْكِينِ - اسْمُ الشَّيْءِ تَجَدُّهُ مُلْقَى فَتَأْخُذُهُ» وَرَدَّ الْأَزْهَرِيُّ كَلَامَ اللَّيْثِ فَقَالَ: كَلَامُ الْعَرَبِ الْفُصْحَاءِ عَلَى غَيْرِ مَا قَالَهُ اللَّيْثُ، رَوَى أَبُو عُبَيْدٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ وَالْأَخْمَرِ: هِيَ اللَّقْطَةُ وَالْقُصْعَةُ، وَالتَّقْفَةُ مُتَقَلَّاتٌ كُلُّهَا. وَرَوَى عَنِ الْفَرَّاءِ: اللَّقْطَةُ بِالتَّسْكِينِ وَقَوْلُ الْأَحْمَرِ وَالْأَصْمَعِيِّ أَصَوْبٌ أَقُولُ: نَعَمْ هُوَ أَصَوْبٌ، وَلَكِنَّ الثَّانِي صَوَابٌ أَيْضاً، وَالْفَرَّاءُ مِمَّنْ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَدَّ نَقْلُهُ، لِأَسَيِّمًا أَنَّ الإسكانَ هُوَ الْقِيَاسُ، قَالَ الْوَقَّاشِيُّ فِي «تَعْلِيْقِهِ عَلَى الْمَوْطَأِ» ذَكَرَ أَهْلَ اللُّغَةِ أَنَّ اللَّقْطَةَ مَفْتُوحَةُ الْعَيْنِ، وَهِيَ لُغَةٌ شَدَّتْ عَنِ الْقِيَاسِ لِأَنَّ (فُعَلَةً) إِنَّمَا تُحَرِّكُ الْعَيْنَ مِنْهَا إِذَا وُصِفَ بِهَا الْفَاعِلُ، فَإِنْ وُصِفَ بِهَا الْمَفْعُولُ سَكَنَتْ عَيْنُهَا فَيَقَالُ: رَجُلٌ لُغْنَةٌ، وَسُبَّةٌ، وَضُحْكَةٌ: إِذَا كَانَ يَلْعَنُ النَّاسَ وَيَسُبُّهُمْ وَيَضْحَكُ مِنْهُمْ، فَإِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي يَلْعَنُ وَيَسُبُّ وَيَضْحَكُ سَكَنَتِ الْعَيْنُ فَقُلْتُ: لُغْنَةٌ، وَسُبَّةٌ، وَضُحْكَةٌ، فَيَجِبُ عَلَى هَذَا أَنْ يُقَالَ لُقْطَةٌ لِلشَّيْءِ الْمُلْتَقَطِ وَتَفْتَحُ الْعَيْنُ لِلرَّجُلِ الْمُلْتَقِطِ. وَقَدْ جَاءَ عَنْ بَعْضِ اللُّغَوِيِّينَ عَلَى الْقِيَاسِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ.

يراجع: الزَّاهِرُ لِلْأَزْهَرِيِّ: ٢٦٤، وَتَهْدِيبُ اللُّغَةِ لَهُ: ٢٤٩/١٦، وَالصُّحَااحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (لَقَطَ). وَالْأَفْعَالُ لِلسَّرْقُسْطِيِّ: ٤٥٢/٢.

جاءَ صَاحِبُهَا، وَإِلَّا فَسَأْنُكَ بِهَا. قال: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ يَارَسُولَ اللَّهِ؟ قال: لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّنْبِ. قال: فَضَالَّةُ الْإِبِلِ؟ قال: مَا لَكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا حِذَاؤُهَا وَسِقَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» [٧٥٧/٢ رقم (٤٦)].

قالَ عبدُالمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا» فَإِنَّ الْعِفَاصَ: هُوَ الْوِعَاءُ الَّذِي تَكُونُ فِيهِ التَّقْفَةُ مِثْلَ الْخِرْقَةِ، أَوِ الْخَرِيطَةِ، أَوِ الْجِلْدِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ^(١)، وَكَذَلِكَ سُمِّيَ الْجِلْدُ الَّذِي تُلْبَسُهُ رَأْسَ الْقَارُورَةِ الْعِفَاصَ؛ لِأَنَّهُ كَالْوِعَاءِ وَلَيْسَ هُوَ بِالصَّمَامِ، الصَّمَامُ: هُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي فَمِ الْقَارُورَةِ فَيَكُونُ سِدَادًا لَهَا. وَأَمَّا الْوِكَاءُ فَهُوَ: الْخَيْطُ الَّذِي يُشَدُّ بِهِ، تَقُولُ مِنْهُ: أَوْكَيْتُهَا إِيكَاءً، وَعَقَصْتُهَا عَقْصاً: إِذَا شَدَدْتَ الْعِفَاصَ عَلَيْهَا^(٢)، وَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّكَ جَعَلْتَ لَهَا

(١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٠١/٢ والنَّصُّ بعد ذلك كُلُّهُ لهُ، ويُراجِع: الفائق: ٦/٣، وغريب ابن الجوزي: ١٠٩/٢، والنهاية: ٢٦٣/٣، والعين: ٣٠٧/١، ومختصره: ١٢٢/١، وتهذيب اللغة للأزهري: ٤٣/٢، والزَّاهر لهُ: ٢٦٤، ومجمل اللغة: ٦١٧، والمُحكم: ٢٧٨/١، والتمهيد: ١٠٧/٣، والأفعال للسرُّسْطِي: ١٩/١، والصُّحاح واللُّسان والتَّاج: (عَفَصَ).

والصَّمَامُ، والوِكَاءُ مشروحان في مَصَادِيرِ التَّخْرِيجِ السَّابِقَةِ.

(٢) في أفعال السُّرْسُطِي: «عَفَصَ الْقَارُورَةَ عَقْصاً وَأَعَفَصَهَا: شَدَّ رَأْسَهَا بِالْعِفَاصِ، وَيُقَالُ: جَعَلَ لَهَا عِفَاصاً. وَأَنشَدَ أَبُو عُثْمَانَ:

كَأَنَّ فَا قَارُورَةً لَمْ تُعَفَّصِ
مِنْهَا حِجَاجًا مُقْلَةً لَمْ تُلْخَصِ

وفي كتاب ما جاء على فعلت أفعلت للجواليقي: ٥٥ «عَفَصْتَ الْقَارُورَةَ وَأَعَفَصْتُهَا: إِذَا سَدَدْتَ رَأْسَهَا بِالْعِفَاصِ، وَهُوَ مِثْلُ الصَّمَامِ». ويُراجِع: فعلت وأفعلت لأبي حاتم: ١٥٣، وفعلت وأفعلت وللزَّجاج: ٦٥.

عِفَاصاً قُلْتُ: [١١٩] أَعْفَصْتُهَا إِعْفَاصاً، وَإِنَّمَا أَمَرَ وَاجِدَهَا أَنْ يَعْرِفَ عِفَاصَهَا
وَوِكَاءَهَا لِيَكُونَ ذَلِكَ عَلَامَةً لَهَا إِنْ جَاءَ مَنْ يَعْرِفُهَا بِتِلْكَ الصِّفَةِ دُفِعَتْ إِلَيْهِ،
وهذه سُنَّةٌ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي اللَّقْطَةِ بِخَاصٍّ، لَا يَشْبِهُهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ^(١)
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ فِي ضَالَّةِ الْغَنَمِ: «هِيَ [لَكَ أَوْ] لِأَخِيكَ أَوْ
لِلذَّنْبِ» يَقُولُ: إِنْ لَمْ تَأْخُذْهَا أَنْتَ، أَخَذَهَا إِنْسَانٌ غَيْرُكَ مِثْلُكَ، فَإِنْ أَخْطَأَهُ أَنْ
يَأْخُذَهَا أَكَلَهَا الذَّنْبُ، وَهَذَا فِي الْمَوَاضِعِ النَّائِيَةِ مِنَ الْقَرْيِ وَالْعِمْرَانِ، حَيْثُ
تَكُونُ السِّبَاعُ^(٢)، وَلَا يُمْكِنُ الَّذِي يَجِدُهَا مِنَ السَّفَرِ تَعْرِيفُهَا، وَلَا يَمُرُّ بِقَرْيَةٍ فِي
قُرْبِ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجَدَهَا فِيهِ. فَأَمَّا إِنْ كَانَ بِقُرْبِ الْقَرْيِ وَالْعِمْرَانِ، أَوْ كَانَ
الَّذِي وَجَدَهَا غَيْرَ مُسَافِرٍ، إِنَّمَا هُوَ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيِ فَلَا رُخْصَةَ لَهُ فِي أَكْلِهَا وَلَا
أَخْذَهَا إِلَّا لِتَعْرِيفِهَا.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي ضَالَّةِ الْإِبِلِ: - «مَا لَكَ وَلَهَا مَعَهَا حِذَاؤُهَا
وَسِقَاؤُهَا» فَإِنَّمَا يَعْنِي بِالْحِذَاءِ: أَخْفَافُهَا^(٣)، يَقُولُ: إِنَّهَا تَقْوَى عَلَى السَّيْرِ
وَعَلَى قَطْعِ الْبِلَادِ. وَيَعْنِي بِالسَّقَاءِ: أَنَّهَا تَقْوَى عَلَى وُرُودِ الْمَاءِ فَتَشْرَبُ، وَالْغَنَمُ
لَا تَقْوَى عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يُغْلِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي شَيْءٍ مِنَ الضُّوَالِ تَغْلِيظُهُ فِي
ضَوَالِ الْإِبِلِ. وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ حِينَ سُئِلَ عَنْ هَوَامِّ الْإِبِلِ، فَقَالَ:
«ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرْقُ النَّارِ» وَقَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «لَا يُؤْوِي ضَالَّةٌ إِلَّا ضَالٌّ»
وَلَيْسَتْ الضَّالَّةُ إِلَّا مِنَ الْحَيَوَانِ، لَا يَدْخُلُ اللَّقْطَةُ اسْمُ الضَّالَّةِ، وَتَدْخُلُ فِي اسْمِ

(١) كله عن أبي عبيد رحمه الله تعالى.

(٢) قال أبو عبيد: «وهذا عندي أصل لكل شيء يخاف عليه الفساد مثل الطعام، والفاكهة

مما إن ترك في الأرض ولم يلتقط فسد، فإنه لا بأس بأخذه».

(٣) هو لفظ أبي عبيد في غريب الحديث: ٢٠٣/٢.

الضَّالَّةِ الْإِبِلُ وَالْبَقَرُ وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ وَالْعَبِيدُ، وَكُلُّ مَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ
فِيذْهَبُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي اسْمِ الضَّالَّةِ الَّتِي شَدَّدَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ سَأَلَ
ثَابِتُ بْنُ الضَّحَّاكِ الْأَنْصَارِيَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَنْ بَعْضِ وَجَدِهِ فَأَخَذَهُ، فَقَالَ لَهُ
عُمَرُ: «إِنِّي بِهِ الْمَوْضِعَ الَّذِي وَجَدْتُهُ فِيهِ فَأَرْسِلُهُ» كَرَاهَةً مِنْهُ لِأَخْذِهِ وَنَهْيًا عَنْهُ.

قِيلَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ: فَهَلْ يَجُوزُ إِرْسَالُ غَيْرِ الْإِبِلِ مِنَ الضَّوَالِّ بَعْدَ أَخْذِهَا؟

فَقَالَ: نَعَمْ، الْبَقَرُ وَحَدَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْإِبِلِ^(١) فِي قُوَّتِهَا عَلَى الرَّعِيِّ وَأَكْلِ
الشَّجَرِ، وَوُرْدِهَا الْمَاءِ، وَالتَّرْوُوعِ إِلَى مَكَانِهَا. فَأَمَّا الْخَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالْحَمِيرُ وَالْعَبِيدُ
وَالْغَنَمُ فِي غَيْرِ الْفَيَافِي فَهِيَ كَاللَّقْطَةِ مِنَ الْمَتَاعِ وَالْمَالِ، مَنْ أَخَذَ مِنْهَا شَيْئًا مُجْمِعًا
عَلَى أَخْذِهِ لِتَعْرِيفِهِ، ثُمَّ أَرْسَلَهُ فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ، إِلَّا أَنْ يَأْخُذَهُ غَيْرُهُ مُجْمِعًا^(٢) عَلَى
أَخْذِهِ، كَمَا يُمْرُ الرَّجُلُ فِي آخِرِ الرِّكْبِ وَأَوَاخِرِ الرُّفْقَةِ فَيَجِدُ مِنْ هَذَا شَيْئًا سَاقِطًا أَوْ
عَائِرًا^(٣) فَيَأْخُذُهُ وَيُنَادِي إِلَى مَنْ أَمَامَهُ: لَكُمْ هَذَا؟ فَيَقَالُ لَهُ: لَا، ثُمَّ يُخَلِّيهِ فِي
مَكَانِهِ، قَالَ: لَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ فِي هَذَا بَعْضِهِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَتَرَكَ الضَّوَالَّ كُلَّهَا مِنَ الْحَيَوَانِ خَيْرٌ مِنْ أَخْذِهَا إِلَّا

(١) فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِ هُنَا رَدٌّ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ حَيْثُ يَقُولُ: «وَكَذَلِكَ الْبَقَرُ وَالْخَيْلُ وَالْبِغَالُ
وَالْحَمِيرُ، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْهَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ فَيَذْهَبُ فَهُوَ دَاخِلٌ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ - عَلَيْهِ
السَّلَامُ - «ضَالَّةُ الْمُسْلِمِ حَرْقُ النَّارِ» وَفِي قَوْلِهِ: «لَا يَأْوِي الضَّالَّةَ إِلَّا ضَالٌّ». وَقَدْ فَصَّلَ
الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، قَالَ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: ١٢٣/٣ وَأَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي فِي
الْمُتَّقَى: ١٤٠/٦ - وَالنَّصُّ لِأَبِي عُمَرَ - «وَالْبَقَرُ بِمَنْزِلَةِ الْغَنَمِ إِنْ خِيفَ عَلَيْهَا السَّبَاعُ،
وَإِنْ لَمْ يُخَفَ عَلَيْهَا السَّبَاعُ فَمَنْزِلَةُ الْإِبِلِ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مَجْمَعٌ».

(٣) الْعَائِرُ، وَالْعَائِرَةُ: السَّاقِطُ وَالسَّاقِطَةُ «لَا يَعْرِفُ لَهَا مَالِكٌ، مَأْخُوذٌ مِنْ عَارِ الْفَرَسِ: إِذَا
انْطَلَقَ مِنْ مَرِبَطِهِ مَارًّا عَلَى وَجْهِهِ» اللَّسَانُ: (عَيْرٌ).

ضالّة عَرَفَتْ صَاحِبَهَا . فَأَمَّا اللَّقْطَةُ مِنَ الْمَتَاعِ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْهَا بَالٌ وَقَدَرٌ فَأَخَذَهُ
وَتَعْرِيفُهُ خَيْرٌ مِنْ تَرْكِهِ ، وَمَا كَانَ مِنْهَا يَسِيرًا خَطْبُهُ فَتَرْكُهُ خَيْرٌ مِنْ أَخْذِهِ .
قِيلَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ : فَتَأْوِيلُ : «اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَعَرَفَهَا سَنَةً ، فَإِنْ
جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِهَا» ؟

قَالَ : يَقُولُ : إِنْ شِئْتَ فَكُلْهَا وَإِنْ شِئْتَ فَتَصَدَّقْ بِهَا ، وَإِنْ شِئْتَ فَأَمْسِكْهَا ،
وَأَحِبُّ إِلَيْنَا مِنْ أَكْلِهَا الصَّدَقَةُ بِهَا عَنْ صَاحِبِهَا ، مِنْ غَيْرِ تَحْرِيمٍ لِأَكْلِهَا ، كَذَا
جَاءَ عَنْ عَبْدِ [١٢٠] اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَمَالِكٍ وَغَيْرِهِمْ مِنْ
أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ عَلَى ذَلِكَ إِنْ أَكَلَهَا أَوْ تَصَدَّقَ بِهَا ثُمَّ جَاءَ صَاحِبُهَا كَانَ مُخَيَّرًا
فِي إِغْرَامِهِ إِيَّاهَا ، وَفِي تَرْكِهَا وَمَا أَحَدَتْ فِيهَا . قَالَ : وَلَا يُرَخَّصُ لَهُ فِي أَكْلِهَا ،
وَلَا فِي الصَّدَقَةِ بِهَا حَتَّى تَمُضِيَ السَّنَةُ الَّتِي ضَرَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجَلًا فِيهَا .
قَالَ : وَالْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ، الدَّرْهَمُ فَصَاعِدًا ، أَوْ أَقَلُّ مِنَ الدَّرْهَمِ ،
إِلَّا فِي الصَّدَقَةِ بِهَا قَبْلَ السَّنَةِ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ مِثْلَ الدَّرْهَمِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي
يَسَارَةِ الْخَطْبِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ قَبْلَ السَّنَةِ .

قِيلَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ : فَإِذَا جَاءَ طَالِبُ اللَّقْطَةِ يَطْلُبُهَا أَتُظْهَرُ لَهُ ، أَمْ يُسْأَلُ عَنْ
صِفَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَرَاهَا ؟

قَالَ : بَلْ يُسْأَلُ عَنْ صِفَتِهَا قَبْلَ أَنْ يَرَاهَا ، وَكَذَلِكَ قِيلَ فِي الْحَدِيثِ :
«اعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا» لِكَيْ تَمْتَحِنَ طَالِبُهَا بِمَعْرِفَةِ صِفَتِهَا .

قِيلَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ : فَإِنْ أَخْطَأَ صِفَتَهَا أَوَّلًا ، ثُمَّ عَادَ إِلَى صِفَتِهَا فَأَصَابَهَا قَبْلَ
أَنْ يَرَاهَا ؟

قَالَ : إِذَا لَا يُعْطَاهَا ، وَلَا يُقَالُ فِي إِصَابَةِ صِفَتِهَا بَعْدَ أَنْ أَخْطَأَهَا ، وَلَا
تَجِبُ لَهُ بِالصِّفَةِ بَعْدَ إِلَّا بِالْيَقِينَةِ .

قيلَ لعبدِ المَلِكِ: فإن عَرَفَ الصِّفَةَ كُلَّهَا أو العددَ - إن كانت دنائيرَ أو دراهمَ - أيعطَاهَا بغيرِ يَمِينٍ؟

فقال: لا بل لا يُعطاها إلاَّ بعدَ يَمِينِهِ باللهِ أَنَّهَا لَهُ، فإن نَكَلَ عن اليَمِينِ لم يُعطَها وإن عَادَ إلى اليَمِينِ بعدَ نُكُولِهِ عنها.

قالَ عبدُ المَلِكِ: وإن عَرَفَ العِدَّةَ وعَرَفَ العِقَاصَ ولم يعرفِ الوكَّاءَ، أو عرفَ العِقَاصَ والوكَّاءَ ولم يَعْرِفِ العِدَّةَ فُذلك يجزيه، يحلفُ ويأخذُها إذا وَصَفَ أَكْثَرَ صِفَتَيْهَا، وإن عَرَفَ العِقَاصَ والوكَّاءَ والعِدَّةَ وَأَخْطَأَ في ضَرْبِ الدَّنَانِيرِ والدَّرَاهِمِ فَوَصَفَهَا بغيرِ مَسْكَتَيْهَا^(١) لم يُعْطَ منها شَيْئاً؛ لأنَّه وصفَ ماله بصفتين ولم يُوجد فيه إلاَّ بعضُ صِفَتَيْهِ، وإن كان أَكْثَرَهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ الشُّهُودَ إذا شَهِدُوا على غَائِبٍ بِاسْمِهِ ونَسَبِهِ وَنَعْتِهِ فَأَصَابَ رَجُلًا جَمِيعَ مَا وَصَفَهُ بِهِ الشُّهُودُ إلاَّ خِصْلَةً وَاحِدَةً لم يَلْزِمُهُ ما شَهِدَ بِهِ الشُّهُودُ عليه للخِصْلَةِ الَّتِي خَلَّتْ من صِفَتَيْهِ، أو وَجَدَتْ على خِلَافِهَا، فَكَذَلِكَ اللَّقْطَةُ.

قالَ: وَمَنْ اعْتَرَفَ لِقُطَّةٍ فَوَصَفَهَا بِجَمِيعِ صِفَاتِهَا فدَفَعَتْ إِلَيْهِ، ثُمَّ جَاءَ آخَرُ فَأَدَّعَاهَا بِمِثْلِ مَا وَصَفَهَا بِهِ الْأَوَّلُ، فالأَوَّلُ أَحَقُّ بِهَا مِنَ الْآخِرِ؛ لأنَّهَا قد خَرَجَتْ من حَدِّ اللَّقْطَةِ باعْتِرَافِ الْأَوَّلِ لَهَا، وَأَخَذِهِ إِثَّارَهَا بِالصِّفَةِ الَّتِي قَضَى لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ الْأَوَّلُ لم يأخذَهَا بِالصِّفَةِ بعدَ حَتَّى جَاءَ آخَرُ يَدْعِيهَا أَيْضاً وَوَصَفَهَا بِصِفَتَيْهِ يُحَالِفَا عَلَيْهَا، فَإِنْ حَلَفَا جَمِيعاً أو نَكَلَا جَمِيعاً كانت

(١) لعلَّه يقصد به ما تُمسك به وتُحفظ من قماش أو جلدٍ أو نحوهما. جاء في اللسان: «المَسْكُ - بالفتح وسكون السين -: الجلدُ، وخصَّ بعضهم به جلدُ السَّخْلَةِ، قال: ثم كَثُرَ حَتَّى صار كُلُّ جلدٍ مَسْكَاً». والهِمَيَانُ: الذي تُحفظ به الدَّنَانِيرُ والدَّرَاهِمُ يكون من جلدٍ فلهلَّه يقصد به ذلك. والله أعلم.

بينهما، وإن حَلَفَ واحدٌ^(١) ونَكَلَ الآخرُ كانت للحالف منهما، فأما إذا كان الأولُ قد دُفعت إليه وصارَتْ في يديه فليس يشركه فيها الثاني بالصفة بعد؛ لأنها كشيءٍ في يد رجلٍ قد صارَ له وملكه ادَّعى فيه مدَّعٍ، فلا يُقضى له إلا ببينة تشهدُ له أن ذلك الشيءَ له، وتكونُ البينةُ عند ذلكَ أحقُّ من الصِّفةِ. قال: ولو كانَ الأولُ الذي ادَّعاهَا وَوصَفَهَا قامت له عليها بينةٌ مع صفتِهِ أَنَّها له فدُفعت إليه بأمرِ السُّلطانِ أو بغيرِ أمرِهِ، ثم ادَّعاهَا الثاني وأقامَ البينةَ [١٢١] على أَنَّها كانت له فهي لأولِهما ملكاً له في شهادةِ شُهادتهِ، وإن لم يكنْ في شهادتِهما تاريخٌ يُعرفُ به أولُهما أَنَّها ملكٌ^(٢)، كانت لأعدلِهما بينةً، فإن تكافأ البيتان في العدالةِ سَقَطَتْ شهادتُهما جَمِيعاً، وكانت للذي هي بيده بعدَ يمينِهِ بالله أَنَّها له ما يعلمُ لصاحبه فيها حقاً، فإن نَكَلَ عن اليمينِ حَلَفَ صاحبه وانتزَعَهَا منه، وإن نَكَلَ صاحبه أيضاً فلا شيءَ له، وأقرَّت في يدِ الذي دُفعت إليه أولاً.

قال عبدُ الملك: وإذا التَّقَطَ العبدُ، أو المُدَبِّرُ، أو المُكَاتِبُ، أو أمُّ الولدِ لِقِطَةً فاستَهْلَكُوهَا بعدَ السَّنةِ بأكلٍ أو صدقةٍ فإنَّما هي في ذمتِهِمْ كَمَا هي في ذمةِ الحرِّ؛ لأنَّهم إنَّما استَهْلَكُوهَا بِالإِذْنِ الَّذِي أَدْنَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في قوله: «شأنك بها»^(٣) وإن استَهْلَكُوهَا قبلَ السَّنةِ فهي في رِقَابِهِمْ؛ لأنَّهم استَهْلَكُوهَا تَعَدِيّاً، يُخَيَّرُ سَيِّدُ الْعَبْدِ في إِسْلَامِ الْعَبْدِ بِهَا إِلَى صَاحِبِهِ، وفي افتِدَائِهِ بِقِيَمَتِهَا إِنْ كَانَتْ مِمَّا لَهُ قِيَمَةٌ، وأما^(٤) إِنْ كَانَتْ مِمَّا لَا يَقُومُ إِذَا تَعَدَّى فِيهِ،

(١) في الأصل: الواحد.

(٢) في الأصل: «ملكاً».

(٣) في الأصل: «به».

(٤) في الأصل: «ومما».

فِيخَيْرٌ^(١) سَيِّدُ الْمُدَبَّرِ فِي إِسْلَامٍ خِدْمَتِهِ أَوْ افْتِدَائِهَا. وَيُقَالُ لِلْمُكَاتِبِ: أَدَّ قِيمَةً مَا اسْتَهْلَكَتَ وَإِلَّا فَقَدْ عَجَزْتَ وَرَقَقْتَ، فَإِنْ عَجَزَ رَجَعَ التَّخْيِيرُ فِيهِ إِلَى سَيِّدِهِ كَالْتَّأخِيرِ فِي عَبْدِهِ الَّذِي لَا كِتَابَةَ فِيهِ، وَيُقَالُ لِسَيِّدِ أُمِّ الْوَلَدِ: أَدَّ الْأَقْلَ مِنْ قِيمَةِ اللَّقْطَةِ، أَوْ قِيمَةِ أُمِّ الْوَلَدِ، سَبِيلُهُ سَبِيلُ الْجَنَائِاتِ.

قال عبد الملك: هَكَذَا فَسَّرَ لِي مِنْ لَقِيْتُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، عِنْدَ سُؤْلِهِمْ عَنْ شَرْحِ تَأْوِيلِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الافتلات) في حديث مالك الذي رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ الْقَائِلُ: «إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتَ تَصَدَّقْتُ، أَفَاتَصَدَّقُ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ» [٧٦٠/٢ رقم (٥٣)].

قال عبد الملك: الْاِفْتِلَاتُ: الْمُبَاغَةِ، يَقُولُ: مَاتَتْ بَعْتَهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مَاخُوذٌ مِنَ الْفَلْتَةِ^(٢).

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَيُخَيْرٌ».

(٢) اللَّقْطَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد: ١٣١/٢ وعبارة المؤلف مأخوذة منه، وعبارة أبي عبيد أكثر وضوحاً في الدلالة على المقصود قال: «افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا؛ يَعْنِي: مَاتَتْ فَجَاءَتْ، لَمْ تُمَرَضْ فُتَوَصَّى وَلَكِنَّهَا أَخَذَتْ فَلْتَةً وَكَذَلِكَ كُلُّ أَمْرٍ فَعَلَ عَلَى غَيْرِ تَمَكُّثٍ وَتَلَبُّثٍ فَقَدْ افْتَلَتَتْ، وَالْأَسْمُ مِنْهُ الْفَلْتَةُ» ويراجع: غريب الخطابي: ١٩٧/١، والغريبي: ١٤٧٠، والفائق: ١٣٧/٣، وغريب ابن الجوزي: ٢٠٤/٢، والنهاية: ٤٦٧/٣. وهي أيضاً في التمهيد: ١٥٤/٢٢، والمتقى: ١٥٤/٦، وتعليق الوقشي: ٢٢١/٢، والاقتضاب للبقري: وفيهما فوائد، والعين: ١٢٢/٨، ومختصره: ٣٣٠/٢، وجمهرة اللغة: ٤٠٥، ومجمل اللغة: ٧٠٤، والأفعال للسرقسطي: ٦٣/٤، والصحاح واللسان والتاج: «فَلَتَ». قال الخطابي: «يُقَالُ: افْتَلَتْتُ الشَّيْءَ إِذَا أَخَذْتُهُ فَجَاءَةً، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَإِنْ يُفْتَلَتُهَا وَالْخِلَافَةُ تُفْتَلَتُ بِأَكْرَمِ عُلُقَى مَنَبَرٍ وَسَرِيرٍ
ومن هَذَا الحديثِ الآخرُ: «إِنَّ امْرَأَةً أَتَتْهُ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا» أَي: أُخِذَتْ
نَفْسُهَا فُجَاءَةً. قال الخطَّابِيُّ: وأخبرني إبراهيم بن عبد الرَّحِيمِ العنبرِيُّ (نا) ابن
أبي قُماش (نا) ابن عائشة، قال: كان رجلٌ من قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ صُبَيْرَةُ يَقُومُ عَلَى
الْمَجَالِسِ فيقول: هل تَرَوْنَ بِي بَأْسًا إِعْجَابًا بِنَفْسِهِ، فبينما هو كذلك إِذَا فَجِئَهُ الْمَوْتُ
أَصْبَحَ مَا كَانَ، فَقِيلَ فِيهِ:

مَنْ يَأْمَنِ الْحَدَثَانَ بَعْدَ صُبَيْرَةِ الْقُرَشِيِّ مَا نَا
سَبَقَتْ مَبِيتُهُ الْمَشِيبَ سَبَبَ وَكَانَ مَبِيتُهُ افْتِلَاتَا

قال العنبرِيُّ: «صُبَيْرَةُ» وقال غيره: «صُبَيْرَةُ» بالضاد المعجمة. والبيت السابق قبل
هَلْدِينَ أَنشده أبو عمر بن عبد البر في التمهيد: ١٥٤/٢٢ لخالِد بن يَزِيدٍ، وهو خالِد بن
يَزِيد بن معاوية بن أَبِي سَفْيَانَ كُنْيَتُهُ أَبُو هَاشِمٍ. عالمٌ شاعرٌ، مؤلِّفٌ، صاحب نوادر وأخبار،
سيرته مشهورةٌ، وأخباره كثيرةٌ، توفي سنة ٩٠هـ. يراجع: تاريخ دمشق: ٣٠١/١٦.
قال الوقشيُّ: «روى الخطَّابِيُّ (نَفْسَهَا) بِالرَّفْعِ، وقال: معناه: أَحْزَنْتْ نَفْسَهَا فُجَاءَةً.
وروى (نَفْسَهَا) بِالنَّصْبِ وذلك على وجهين:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ «نَفْسَهَا» مَرْدُودَةً عَلَى الْأُمِّ، كَأَنَّهُ قَالَ: كَانَ أُمِّي نَفْسَهَا افْتَلَتَتْ.
والثاني: أَنْ يَكُونَ «افْتَلَتَتْ» بِمَعْنَى «سَلَبَتْ» كما يقال: سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ بِالنَّصْبِ
على أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لـ «سَلَبَ» وَمَنْ رَوَى «افْتَلَتَتْ مِنْهَا نَفْسَهَا» فَلَيْسَ فِي النَّفْسِ إِلَّا
الرَّفْعُ. ورواه بعضهم: «إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ» وكذا رواه المبرِّدُ. وأوردَ اليَقْرِيُّ في
«الاقْتِضَابِ» كَلَامَ أَبِي عَمَرَ بن عبد البرِّ المُسْتَفَادَ مِنْ كَلَامِ الخطَّابِيِّ ثُمَّ قَالَ اليَقْرِيُّ:
«وبالوجهين قِيَدَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ شُبُوحَتَنَا، وَذَكَرَ الْقَتَيْبِيُّ: «افْتَلَتْ» بِالْقَافِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ تُقَالُ
لِمَنْ مَاتَ فُجَاءَةً، وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمَشْهُورُ». يراجع: الكامل: ٤٤٩/١، ومشارك الأنوار:
١٥٧/٢. وفيه أَنَّ الْعَرَبَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَسْمِي أَمْرَ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَهِيَ لَيْلَةُ
الثَّلَاثِينَ (الْقَلْتَةُ).

[شرحُ غريب كتاب الوصية ^(١)]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

.. وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (اليقاع) في حديث مالك
الذي رواه عن عمر بن الخطاب: «أنه أجاز وصية غلام يقاع من غسان»
[٧٦٢/٢ رقم (٢)].

قال عبد الملك: اليقاع من الغلمان: الذي قد تحرك وارتفع شيئاً ^(٢)،
ابن ثمان سنين ونحوها، وإنما اشتق من اليقاع من الأرض، وهو: من المكان
المشرف، فإنما قيل للغلام: يقاع؛ لارتفاعه عن الصغر، ونشوره في الكبر،
والعرب تسميه: يقعة [١٢٢] ويقاعاً، ويقاعاً ^(٣) والمعنى فيه كله واحد. قال
أعشى بكر ^(٤):

(١) الموطأ رواية يحيى: ٧٦١/٢، ورواية أبي مضعب: ٥٠٥/٢، ورواية محمد بن
الحسن: ٢٥٨، والمنتقى لأبي الوليد الباجي: ١٤٥/٦، وتنوير الحوالك: ٢٢٨/٢،
وشرح الرقاني: ٥٨/٤.

(٢) اللفظة مشروحة في غريب الخطابي: ٤٤٠/١، والغريبين: ٢٠٥٦، والتعليق على
الموطأ: ٢٣٢/٢، وغريب ابن الجوزي: ٥١١/٢، والنهاية: ٢٩٩/٥، وإراجع:
العين: ٢٦١/٢، ومختصره: ١٩١/١، وجمهرة اللغة: ٩٣٩، ومجمل اللغة: ٩٤٢،
ومقاييس اللغة: ١٥٧/٦، والمحكم: ١٨٦/٢، والأفعال: ٢٩٤/٤.

قال الوقشي: «المشهور أن يقال: غلام يقعة ويقاع، وهو الذي شب ولم يبلغ،
وأما اليقاع فهو المكان العالي المشرف».

(٣) في الأصل: «يقاع» و«يقاع».

(٤) ديوان الأعشى: (الصبح المنير): ١٠٢ من قصيدته في مدح النبي ﷺ وهي مشهورة.

وَمَازِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَفْعُ وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شَبْتُ وَأَمَرَدَا
فَالْيَافِعُ: الذي قد تَحَرَّكَ وَعَقَلَ وَعَرَفَ مَا يَفْعُلُ.

- وسألنا عبدَ المَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [لِسَعْدِ بْنِ
أَبِي وَقَّاصٍ فِي مَرَضِهِ: «لَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ
آخَرُونَ»] (٧٦٣/٢ رقم (٤))

قال عبدُ المَلِكِ: حَدَّثَنِي قُدَامَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ المَدِينِيُّ، عن مَخْرَمَةَ بْنِ بُكَيْرٍ بنِ
الأَشَجِّ، عن أَبِيهِ: أَنَّهُ سَأَلَ عَامِرَ بْنَ سَعْدٍ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ عن ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ:
أَمَرَ سَعْدٌ عَلَى الْعِرَاقِ فَأَتَيْتُ بِقَوْمٍ ارْتَدَّوْا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَسَجَّعُوا سَجْعَ مُسَيْلَمَةَ،
فَاسْتَتَابَهُمْ، فَأَبَى بَعْضُهُمْ فَقَتَلَهُمْ وَضُرَّ أَوْلِيكَ، وَتَابَ بَعْضُهُمْ فَانْتَفَعُوا بِهِ،
فَهَذَا تَأْوِيلُهُ.

قال عبدُ المَلِكِ: وَسَأَلْتُ عن ذَلِكَ مُطَرِّفًا وَابْنَ المَاجِشُونَ فَقَالَ لِي مِثْلُهُ.
قال عبدُ المَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدٌ بْنُ خَوْلَةَ»
يُرِثِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ، فَإِنَّهُ كَانَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ مَاتَ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ، فِي يَوْمٍ قَالَ هَذَا الْقَوْلُ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي
وَقَّاصٍ فِي مَرَضِهِ.

- وسألنا عبدَ المَلِكِ بنَ حَبِيبٍ عن شَرْحِ حَدِيثِ مَالِكٍ
الَّذِي رَوَاهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عن أَبِيهِ: «أَنَّ الْمُخَنَّثَ كَانَ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ
زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمِّيَّةَ - وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ -: يَا عَبْدَ اللَّهِ
إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ غَدًا فَأَنَا أَذُوكَ عَلَى ابْنَةِ غَيْلَانَ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ،
وَتُذَبِّرُ بِثَمَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يَدْخُلَنَّ هَؤُلَاءِ عَلَيْكُمْ» (٧٦٧/٢ رقم (٥))
قال عبدُ المَلِكِ: إِنَّمَا عَنَى بِالْمُخَنَّثِ الْمُؤَنَّثُ مِنَ الرِّجَالِ وَإِنْ لَمْ تُعْرِفِ

الفَاحِشَةُ فيه^(١)؛ لَأَنَّ الْخَنْثَ هُوَ شِدَّةُ التَّائِبِ فِي الْخِلْقَةِ وَالْفِعْلِ، يَكُونُ مَوْضِعَ الْخِلْقَةِ، فَصِيرَ الْهَمَّةِ، مُوَنَةً^(٢) النِّعْمَةِ، يُشَبُّ الْمَرْأَةُ فِي الْخَلْقِ وَاللِّينِ وَالتَّكْسُرِ، وَفِي اللَّفْظِ وَاللَّحْظِ، وَفِي الْعَقْلِ وَالْفِعْلِ فَذَلِكَ الْخَنْثُ، هَكَذَا فَسَّرَهُ لِي ابْنُ الْمَاجِشُونِ^(٣).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «تَقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتَذِيرُ بِثَمَانٍ» فَإِنَّمَا أَرَادَ عُنْكَهَا؛ لِأَنَّ الْعُكْنَ هِيَ أَرْبَعُ طَرَائِقَ فِي بَطْنِهَا بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ^(٤)، فَإِذَا بَلَغَتْ خِصْرَتَهَا صَارَتْ أَطْرَافُهَا ثَمَانِيًّا، أَرْبَعًا مِنْ هَلْهَنَّا، وَأَرْبَعًا مِنْ هَلْهَنَّا، فَهِيَ أَرْبَعُ إِذَا أَقْبَلَتْ إِلَيْكَ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَقْبِلُكَ بِبَطْنِهَا، وَإِذَا أَذْبَرَتْ عَنْكَ صَارَتْ تِلْكَ الْأَرْبَعُ ثَمَانِيًّا؛ أَرْبَعًا فِي خِصْرِهَا الْأَيْمَنِ [١٢٣] وَأَرْبَعًا فِي خِصْرِهَا الْأَيْسَرِ؛ لِأَنَّ الظَّهَرَ لَا تَنْكَسِرُ فِيهِ الْعُكْنُ، وَهُوَ يُشَبُّ عِنْدِي مَا قَالَ التَّابِغَةُ الدُّبَيَّانِيُّ - فِي قَوَائِمِ

(١) هذا الشَّرْحُ مَنْقُولٌ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ فِي الْمُتَقَى لِأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي: ١٨٣/٦ وَصَدَّرَهُ بِقَوْلِهِ: «قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: الْمَخْنَثُ هُوَ الْمُؤَنَّثُ مِنَ الرِّجَالِ وَإِنْ لَمْ تُعْرَفْ فِي الْفَاحِشَةِ...» وَكَذَلِكَ هُوَ فِي التَّمْهِيدِ... وَغَيْرِهِ.

(٢) كَثِيرُ النِّعْمَةِ مَحْسُودٌ عَلَيْهَا. (اللِّسَانُ).

(٣) نَقَلَ الْحَافِظُ ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ هَذَا وَزَادَ: «وَسَوَاءٌ كَانَتْ فِيهِ عَاهَةٌ الْفَاحِشَةُ أَوْ لَمْ تَكُنْ» وَهُوَ كَلَامُ الْمُؤَلِّفِ.

(٤) فِي مَجْمَلِ اللُّغَةِ: ٦٢٢ «الْعُكْنَةُ: هِيَ الطَّرِيقُ فِي بَطْنِ الْمَرْأَةِ مِنَ السَّمَنِ». وَفِي الْعَيْنِ: ٢٠٣/١: «الْعُكْنُ: الْأَطْوَاءُ فِي بَطْنِ الْجَارِيَةِ السَّمِينَةِ، وَيَجُوزُ: جَارِيَةٌ عُكْنَاءُ، وَلَمْ يَجْزِهِ الضَّرِيرُ... وَوَاحِدَةُ الْعُكَنِ: عُكْنَةٌ، قَالَ الْأَعَشِيُّ:

إِلَيْهَا وَإِنْ حُسِرَتْ أَكَلَتْهُ
يُؤَافِي لِأُخْرَى عَظِيمُ الْعُكَنِ

وَيَرَاجِعُ: تَهْذِيبُ اللُّغَةِ: ٣١٧/١، وَالْمَحْكَمُ: ١٦٦/١، وَالتَّعْلِيقُ عَلَى الْمُوطَأِ لِأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيِّ: ٢٤٠/٢، وَالصَّحَاحُ، وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (عُكْنُ).

الناقة - (١):

عَلَى قَصَبَاتٍ بَيْنَمَا هُنَّ أَرْبَعٌ أَنْخَنَ لِتَعْرِيسٍ فَعُدْنَ ثَمَانِيَا
يَقُولُ: إِذَا وَقَفْتَ فَإِنَّمَا قَوَائِمُهَا أَرْبَعٌ، وَإِذَا أُنِيخَتْ تَثَنَّتْ قَوَائِمُهَا وَانْطَوَتْ
فَصَارَتْ ثَمَانِيَا، فَكَذَلِكَ عَكُنِ الْمَرْأَةُ، هِيَ أَرْبَعٌ مُقْبِلَةٌ وَثَمَانٌ مُدْبِرَةٌ.
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ أَخْبَرَنِي حَبِيبٌ كَاتِبُ مَالِكٍ^(٢) وَقَارِيءُ «مَوْطِئِهِ»

- (١) لم أجده في ديوان الثابتة الديباني في طبعاته. وفي ديوان الثابتة الجعدي: ١٦٦-١٨٠ قصيدة على وَزْنِ هَذَا الْبَيْتِ وقافيته، وفيها نَقَصُ فَلَعَلَّ الْبَيْتَ من شواردها أولها:
أَلَمْ تَسْأَلِ الدَّارَ الْغَدَاةَ مَتَى هِيَ عَدَدْتُ لَهَا مِنَ السِّنِّ ثَمَانِيَا
والبيت في التمهيد: ٢٢/٢٧٥ (على هَضَبَاتٍ) وَنَسَبَ الْبَيْتَ إِلَى الثابتة، ولم يقل
الديباني ولا الجعدي!؟ وَرَبَّمَا أَنَّهُ نَقَلَهُ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ.
- (٢) هو حَبِيبُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، واسم أبي حَبِيبٍ مرزوق، وقيل: زُرَيْقٌ، وقيل: غيرهما
أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَنْفِيُّ، مولاهم، قال القاضي عياض: «كَاتِبُ مَالِكٍ، وَقَارِئُهُ، وبقراءته
سَمِعَ النَّاسُ «الْمَوْطَأَ» مَدَنِيًّا، انْتَقَلَ إِلَى مِصْرَ، وَعَدَّهُ بَعْضُهُمْ فِي الْمَصْرِيِّينَ؛ لِأَنَّهُ تَرَفَّى
بِهَا سَنَةَ ٢١٨ هـ. وَهُوَ مَعْدُودٌ فِي الضُّعَفَاءِ، بَلْ بِالْوَضَاعِينَ وَالْكَذَّابِينَ. قَالَ الْحَافِظُ
أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَحَبِيبٌ كَاتِبُ مَالِكٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ، ضَعِيفٌ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ، لَا
يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَلَا يُلْتَفَتُ إِلَى مَا يَجِيءُ بِهِ».
- يَقُولُ الْفَقِيرُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْعُتَيْمِينَ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ -: ضَعَفَهُ
الإمام أحمد بن حنبل، وابن معين، والنسائي، وأبو حاتم الرازي، وكذبوه وذمّوه. قال
أبو داود: «كَانَ مِنْ أَكْذِبِ النَّاسِ»، وقال أبو حاتم الرازي: «مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ»، روى عن
ابن أخي الزهري أحاديثَ مَوْضُوعَةٍ وقال أحمد بن عدي: أحاديثُهُ كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ عَنْ
مَالِكٍ وَغَيْرِهِ... وقال: وعامةُ حديثِ حَبِيبٍ مَوْضُوعُ الْمَتْنِ، مَقْلُوبُ الْإِسْنَادِ، وَلَا
يَحْتَسُمُ حَبِيبٌ مِنْ وَضْعِ الْحَدِيثِ عَلَى الثَّقَاتِ، وَأَمْرُهُ بَيْنُ الْكُذْبِ. يُرَاجَعُ: الْجَرَحُ
والتَّعْدِيلُ: ٣/١٠٠، وترتيب المدارك: ٣/١٦٧، وتهذيب الكمال: ٥/٣٦٦، والوافي =

لِلنَّاسِ عَلَيْهِ قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: إِنَّ سُفْيَانَ زَادَ فِي حَدِيثِ ابْنَةِ غَيْلَانَ^(١): أَنْ

= بالوفيات: ٢٩٢/١١، وحسن المحاضرة: ٢٨٤/١، وتهذيب التهذيب: ١٨١/٢.

رواية عبد الملك بن حبيب، عَنْ حَبِيبٍ كَاتِبِ مَالِكٍ نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ، مِنْهُمْ الْقُرْطُبِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: ٢٣٥/١٢، وَالْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» ٢٧١/٢٢ وَعَقَّبَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «كُلُّ مَا ذَكَرَهُ حَبِيبٌ كَاتِبُ مَالِكٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ، يَعْنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ هَذَا فَعَبَّرَ عَنْ رُؤَايَاهُ عَنْ هِشَامٍ، لَا ابْنَ عُيَيْنَةَ وَلَا غَيْرَهُ، وَلَمْ يَقُلْ سُفْيَانُ فِي نَسَقِ الْحَدِيثِ: إِنَّ مُحَدَّثًا يُدْعَى هَيْتَ، إِنَّمَا ذَكَرَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ بَعْدَ تَمَامِ الْحَدِيثِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ الْحُمَيْدِيِّ عَنْهُ، وَهُوَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي ابْنِ عُيَيْنَةَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَنْ سُفْيَانَ: إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْحَدِيثِ: «إِذَا قَعَدْتُ تَنَنْتُ وَإِذَا تَكَلَّمْتُ تَغَنَنْتُ» هَذَا مَا لَمْ يَقُلْهُ سُفْيَانُ وَلَا غَيْرُهُ فِيمَا عَلِمْتُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَهَذَا اللَّفْظُ لَا يُحْفَظُ إِلَّا مِنْ رِوَايَةِ الْوَاقِدِيِّ، وَالْعَجَبُ أَنْ يَحْكِيَهُ عَنْ سُفْيَانَ، وَيَحْكِي عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ كَذَلِكَ، فَصَارَتْ رِوَايَةُ عَنْ مَالِكٍ، وَلَمْ يَزُوْ ذَلِكُ عَنْ مَالِكٍ أَحَدٌ غَيْرُ حَبِيبٍ، وَلَا ذَكَرَهُ عَنْ سُفْيَانَ غَيْرُهُ أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَحَبِيبٌ كَاتِبُ مَالِكٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ ضَعِيفٌ...».

وذكر الحافظ ابن حجر في الإصابة: ٥٦٣/٦ ما حكاه المؤلف هنا عن ابن

حبيب في «الواضحة» له أيضاً. (يراجع: مبحث مؤلفاته).

(١) اسمها بادنة بنت غيلان وقيل: بادية بالياء المثناة التحتية، قال أبو الوليد القشيري: «(بادنة) هي الضخمة البدن، سُميت بذلك إشارةً إلى سميتها. وروي (بادية) من بدا يبدو، والأول هو المشهور». وقال الحافظ ابن عبد البر في التمهيد: ٢٧٧/٢٢: «ويقال: بادية ابنة غيلان بالياء، وبادنة بالتون والصواب عندنا بالياء (بادية) وهو قول أكثرهم، وكذلك ذكره الزبير بالياء». ورأيت في كتاب «غاية الوسائل إلى معرفة الأوائل» لإسماعيل بن هبة الله بن باطيش بخط يده ورقة: ١٢ بياضاً مثناة تحتيّة قال: «أول من اتخذ القشور بادية بنت غيلان...» وذكر القصة المذكورة هنا بشيء من التوسّع.

مُخَنَّثًا يقال له: هَيْتُ^(١) وليس في كتابك هَيْتُ؟ فقال مالك: صدَق، هو كذلك، وكان النَّبِيُّ ﷺ قد غَرَبَهُ إِلَى الْجَمَاءِ^(٢)، وهو جَبَلٌ ذَاتُ الشَّامِلِ من

= أسلمت (بادنة) لما أسلم أبوها، ولها رواية عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عن الاستحاضة، وتزوجها عبدالرحمن بن عوف فولدت له بُرَيْهَةَ. هَذَا قَوْلُ ابْنِ الْكَلْبِيِّ، كَذَا قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - رحمه الله - . وتراجع: الإصابة: ٥٢٩/٧. وألفَ الإمام العلامة الأستاذ أبو البقاء يَعِيشُ بن علي بن القَديم الشُّلْبِيُّ الأَنْدَلُسِيُّ (ت ٦٤٤هـ) جزءاً في شرح حديث بادنة بنت غيلان. يراجع برنامج الرُّعَيْنِي: ٢٣٦.

(١) اختلفَ في اسمه هل هو (هَيْت) بالياءِ الْمُثَنَّى التَّحْتِيَّةِ والتَّاءِ الْمُثَنَّى الْفَوْقِيَّةِ. أو هو (هَنْب) بالتَّوْنِ والياءِ الموحدة. جاء في «تاج العروس» (هَنْب) و(هَيْت): «مُخَنَّثٌ نَفَاهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ الْمُشْرِفَةِ وهما اثنان أحدهما (هَيْت) والآخرُ مَاتَعٌ، وقد جاء ذكرهما في الحديث. أو هو بالتَّوْنِ والمُوحَّدة (هَنْب) فصَحَّفَهُ أَرِيَابُ الْحَدِيثِ. قال الأزهري: وَرَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وغيره: (هَيْت) قال: وأظنُّهُ الصَّوَابُ. ويُراجع: تهذيب اللغة: ٣٢٥/٦، واللَّسَانُ (هَنْب) و(هَيْت).

وقال الإمام النَّووي - رحمه الله تعالى -: «اختلفَ في اسمِ هَذَا الْمُخَنَّثِ قال القاضي: الأشهر أنَّ اسمه (هَيْت) بكسر الهاء ومثناة ساكنة، ثم مثناة فوق. قال: وقيل صوابه (هَنْب) بالتَّوْنِ والياءِ الموحدة قاله ابن درستويه، وقال: إنَّ ما سواه تَصْحِيفٌ، قال: والهنَّبُ: الأحمقُ. وقيل: مَاتَعٌ بالْمُثَنَّى فوق، مولى فاختة المخزومية وجاء هذا في حديث آخر ذُكِرَ فيه أنَّ النَّبِيَّ ﷺ غَرَبَ مَاتَعاً هَذَا وَهَيْتاً إِلَى الْحِمَى ذَكَرَهُ الْوَاقِدِيُّ. وذكر أبو منصور الباروديُّ نحو الحكاية عن مُخَنَّثٍ كان بالمدينة يقال له: (إِنَّهُ) وذكر أنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَفَاهُ إِلَى حَمْرَاءِ الْأَسَدِ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ هَيْتُ.

(٢) في المصادر: «إِلَى الْحِمَى» وَقَوْلُ الْمُؤَلِّفِ: «وَهُوَ جَبَلٌ ذَاتُ الشَّامِلِ مِنْ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ» يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ (الْجَمَاءُ) وَرَسْمُ الْجَمَاءِ بَعْدَ تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ - كَمَا هِيَ عَادَةُ النَّسَاجِ - يَجْعَلُهُ يَحْرَفُ إِلَى (الْحِمَى) لَا سِيَمَا أَنَّهُمْ إِذَا خَفَّفُوا الْهَمْزَةَ قَصَرُوا الْأَلْفَ. وفي معجم البلدان: ١٨٤/٢ - عن الزَّمَخْشَرِيِّ - جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْ =

مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ. قَالَ حَبِيبٌ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: وَقَالَ سُفْيَانُ فِي الْحَدِيثِ: «إِذَا قَعَدْتَ تَشَنَّتْ، وَإِذَا تَكَلَّمْتَ تَغَنَّتْ»؟ قَالَ مَالِكٌ: صَدَقَ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْحَدِيثِ. قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكٍ: وَقَالَ سُفْيَانُ فِي تَفْسِيرِهِ: «تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبَرُ بِثَمَانٍ» يَعْنِي مِثْلَ مِظَلَّةِ الْأَعْرَابِ مُقَدِّمَهَا أَرْبَعٌ وَمُدْبِرَهَا ثَمَانٍ؟ فَقَالَ مَالِكٌ: لَمْ يَصْنَعْ شَيْئاً إِنَّمَا هِيَ عَكْسُ^(١)، هِيَ أَرْبَعٌ إِذَا أَقْبَلْتُ، وَثَمَانٌ إِذَا أَدْبَرْتُ، وَذَلِكَ أَنَّ

= ناحية العقيق. وَنَقَلَ ياقوتٌ عن أحمد بن محمد الهمدانيّ الجمّات ثلاث بالمدينة فمنها جماء تُضَارِعُ،... وجماء أم خالد... وجماء العافر. وهي متقاربة والعقيق قريب من ذي الحليفة. وكونها جبلاً يبعد أن تكون حمى. ولم أجد من ذكر أن قرب ذي الحليفة حمى. وقربها الجماء أو الجمّات كما ترى. ويراجع: المغنم المطابة: ٩٠، وأغلبه عن ياقوت، ووفاء الوفاء: ١٠٦٣، ١١٧٧، ولم أجد أحداً يذكر في أخبار الجماء أنها التي نُفِيَ إليها (هَيْت) وذكر الحازمي في كتاب المواضع: ٢٥١/١ عن موسى بن عقبة وغيره في يوم أحد: وسار أبو سفيان بن حرب في جمع من قريش حتى طَلَعُوا بين الجمّات... وفي صفة جزيرة العرب للهمدانيّ: ٣٨٢، ٣٨٣ أورد قصيدة لأبي الجيثاش ذكر فيها أسماء بلاد العرب والمناهل والأودية الثمامية والسروية المعروفة المشهورة ومنها:

أَغَشَبَ الْقَاعُ فَالْحَدَائِقُ مِنْ يَثرب للغيث فالضواحي الضماء
سُقِيَ اللَّابَتَانِ فَالْحَرَّةُ الدَّنَسِيَا فَوَادِي الْعَقِيقِ فَالْجَمَاءُ
وفي الإصابة: ٥٦٤/٦ عن وهب بن منبه في «جامعه» «فغُرب إلى غير جبل بالمدينة عند ذي الحليفة... وذكر ياقوت وغيره غيراً - وهو مشهور - ولم يذكرها قصة (هيت) فيه. ويجوز أن تكون اللفظة محرفة عن (الحمراء) حمراء الأسد المذكورة. والله - تعالى أعلم.

(١) قال ابن فارس: «العكنة: الطي في بطن المرأة من السمن».

يراجع: المعجم: ٦٢٣، وتهذيب اللغة: ٣١٧/١، والمحكم: ١٦٦/١، =

الظهر لا تنكسر فيه العكن.

قال عبد الملك: وفي الحديث من الفقه: أنه كان يدخل على النساء وهو ليس بينه وبينهن محرم؛ من أجل أنه كان لتأنيته من غير أولي الإربة لقول الله عز وجل^(١): ﴿وَلَا يَدْرِيك زِينَتُهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوِ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِنَّ أَوِ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ﴾ فكان هيت لتأنيته من غير أولي الإربة من الرجال، وقد سئل مجاهد عن قول الله عز وجل: ﴿غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ فقال: هو الذي لا أرب له في النساء، وسئل عنه الشعبي، وسعيد ابن جبير فقالا: هو المعتوه، والمعتوه: الضعيف العقل^(٢).

قال عبد الملك: وهو أقرب؛ لأن الأرب من الرجال: هو العاقل اللبيب، الحسن الهمة، الذي لا غفلة فيه. والاسم منه: الإربة، ومن الإربة سمي الأرب أربياً، فإذا كان من غير أولي الإربة من الرجال كما قال الله فهو لا عقل له ولا انتباه، ولا همّة الرجال، فلما قال هيت هذه المقالة، ووصف الصفة التي تعجب الرجال ذوي الإربة والهمم والعجب بالنساء صار منهم، وقال رسول الله ﷺ: «لا يدخل هؤلاء عليكن» يعني المؤمنات. وقد حدثني ابن عبد الحكم وغيره عن الليث بن سعد: أن رسول الله

= والصّاح، واللّسان، والتّاج: (عكن) وقد تقدّم ذكر ذلك أيضاً.

(١) سورة النور: الآية: ٣١.

(٢) قول مجاهد وسعيد بن جبير وعكرمة وغيرهم في التمهيد: ٢٧٤/٢٢. وراجع:

المحرر الوجيز: ٤٩٢/١٠، زاد المسير: ٣٣/٦، وتفسير القرطبي: ٢٣٤/١٢.

[عليه السلام] قال له: «أراك تعرف هذا؟! لا تدخل عليكن» حين صار يعقل أمرهن ويعرف محاسنهن، وقد كان عنده قبل ذلك ممن لا يعرف هذا، ولا يلتفت إليه، ولا يقع في قلبه.

قال عبد الملك: وابنة غيلان هي الموصوفة، واسمها بادنة ابنة غيلان بن سلمة الثقفى، كانت فائقة الحسن، مشهورة به في ذلك الزمان، وقد استفاض حديثها في الناس، ويحدث به العلماء على الفاظ شتى.

قد حدثني إبراهيم بن المنذر الحزامي، عن محمد بن عمر الواقدي: أن هيثمًا قال لعبد الله بن أبي أمية بن المغيرة المخزومي^(١) وهو في بيت أم [١٢٤] سلمة - ورسول الله [عليه السلام] يسمع -: إن افتتختم الطائف فعليكم ببادنة بنت غيلان فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان، مع ثغر كالأفحوان، إن جلست تئنت، وإن تكلمت تعنت، بين رجلين مثل الإناء المكفوف، وهي كما قال قيس بن

(١) هو عبد الله بن أبي أمية (حذيفة) وقيل: (سهل) بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم المخزومي، صهر النبي ﷺ وابن عمته عاتكة، وأخو أم المؤمنين أم سلمة - رضي الله عنها - من أبيها كان عبد الله شديدًا على المسلمين، وهو الذي قال للنبي ﷺ: ﴿لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَلُوءًا﴾ [سورة الإسراء، راجع: أسباب النزول للواحدي: ٣٠٠] ثم إن الله - تعالى - منَّ عليه بالهداية هو وأبوسفیان بن الحارث بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله ﷺ، فأعرض عنهما ولم يأذن لهما بالدخول عليه، فقالت أم سلمة - رضي الله عنها -: لا تجعل ابن عمك وابن عمك أشقى الناس بك، فأتياه فقيل منهما وعفا، فأسلما، وشهدا الفتح وحسينا والطائف. واستشهد يوم الطائف - رحمه الله ورضي عنه -. يُراجع: الاستيعاب: ٨٦٨، وأسد الغابة: ١٩١/٣، والإصابة: ١١/٤.

الخطيم الأنصاري^(١):

تَغْتَرِقُ الطَّرْفَ وَهِيَ لَاهِيَةٌ كَأَنَّمَا شَفَّ وَجْهَهَا نَزَفُ
بَيْنَ سُكُورِ النَّسَاءِ خِلَقَتُهَا قَصْدُ فَلَا جَبَلَةٍ وَلَا قَصَفُ

قال عبد الملك: ومعنى قوله: «إِنْ تَكَلَّمْتَ تَغْنَّتْ» من الغنَّة، وليس من الغِنَاء^(٢)؛ لأنَّ العرب تقول من الغنَّة: تغنى الرجل في كلامه وتغنن، كما قالوا من الظن: تظنن وتظنن، وهو التظنن والتظنن. ولم يكن بها غنة فتعنيها، ولكنها لشدَّة تأنيثها كانت تتغنن في كلامها، من لينها ورخامة صوتها.

قال عبد الملك: وقد حدثني محمد بن سلام البصري، عن يزيد بن عياض ابن جعدبة^(٣) قال: لما حاصر رسول الله ﷺ الطائف: أتته خولة بنت حكيم السلمية^(٤)

(١) ديوانه: ٥٥، من قصيدة أولها:

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجَمَالَ فَانْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا
لَوْ وَقَفُوا سَاعَةً نَسَائِلُهُمْ رَيْتَ يُضْجِي جَمَالَ السَّلَفُ

والثاني من البيتين اللذين أنشدهما المؤلف مقدّم على الأول في الديوان، وذكرهما الحافظ ابن عبد البر في «التمهيد» كذلك أيضاً وزاد بعدهما ثالثاً.

(٢) نقله الحافظ أبو عمر بن عبد البر في التمهيد: ٢٧٧/٢٢ بحروفه مع تقديم وتأخير. وقال أبو الوليد الوراق في التعليق على الموطأ: «أي: أن: كلامها يُشْبِهُ الْغِنَاءَ لِحُسْنِ نَغْمَتِهَا وَخِلَافَةِ مَنْطِقِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

حَسِبْتُهَا تَغْنِي إِذْ تُكَلِّمُنِي وَيُظْهِرُ الدَّرَّ فَوْهَا حِينَ تَبْسِمُ

(٣) هكذا ضبطها في تهذيب الكمال: ٢٢١/٣٢.

(٤) هي خولة بنت حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص بن مرة بن هلال السلمية، امرأة عثمان بن مظعون، وقيل: خويلة - على التصغير - قاله أبو عمر ونقل الحافظ ابن حجر عن هشام الكلبي أنها ممن وهبت نفسها للنبي ﷺ. يُراجع: الاستيعاب: ١٨٣٢، =

فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ الطَّائِفَ^(١) فَخُذْ بَادِنَةَ بِنْتِ غِيلَانَ بْنِ سَلَمَةَ لِنَفْسِكَ، فَإِنَّهَا نَاصِيَتُكَ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث الأسيقع الذي رواه مالك عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف المزني: أَنَّ رَجُلًا مِنْ جُهِينَةَ كَانَ يَسْبِقُ الْحَاجَّ فَيَسْتَرِي الرَّوَّاحِلَ فَيُعْلِي بِهَا، ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيْرَ فَيَسْبِقُ الْحَاجَّ، فَأَفْلَسَ فَرَفَعَ أَمْرُهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ أَيُّهَا النَّاسُ فَإِنَّ الْأُسَيْقَعَ أُسَيْقَعُ جُهِينَةَ رَضِيَ بِدِينِهِ وَأَمَانَتِهِ بِأَنْ يُقَالَ: سَبَقَ الْحَاجَّ، أَلَا وَإِنَّهُ [قَدْ] دَانَ مُعْرِضًا، فَأَصْبَحَ قَدْ رَيْنَ بِهِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا بِالْغَدَاةِ نَقْسِمُ مَالَهُ بَيْنَهُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَالَّذِينَ فَإِنَّ أَوَّلَهُ هُمْ وَآخِرُهُ حَرْبٌ» [٢/ ٧٧٠ رقم (٨)].

قال عبد الملك: أَمَّا الْأُسَيْقَعُ فَتَصْغِيرُ الْأُسْفَعِ، وَهُوَ الَّذِي تَعْلُو وَجْهَهُ حُمْرَةٌ تَنْحُو إِلَى السَّوَادِ فَكَانَ يُقَالُ لَهُ: الْأُسَيْقَعُ لِلَّذِي، وَكَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ اسْمًا^(٢). وأما قوله: «[قَدْ] دَانَ مُعْرِضًا» فيعني استدان منها وناء بذلك. «وَأَصْبَحَ

= والإصابة: ٦٢١/٧ ... وغيرهما.

(١) الذي في الاستيعاب أنها قالت: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ الطَّائِفَ فَأَعْطَنِي حَلِي بَادِنَةَ بِنْتِ غِيلَانَ أَبِي سَلَامَةَ أَوْ حَلِي الْفَارَعَةَ بِنْتِ عَقِيلٍ، وَكَانَتْ مِنْ أَحْلَى نِسَاءِ ثَقِيفٍ. فقال: إِنْ كَانَ لَمْ يُؤْذَنْ لِي فِي ثَقِيفٍ يَا خَوْلَةَ. فذكرت ذلك لعمر فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَا أُذِنَ لَكَ فِي ثَقِيفٍ».

(٢) أُسَيْقَعُ جُهِينَةَ فِي الْإِصَابَةِ: ٢٠٠/١ قال: «أَذْرَكَ النَّبِيُّ ﷺ وَكَانَ يَسْبِقُ الْحَاجَّ» وذكر حديث «الموطأ» هكذا وطرقه، ولم يذكر شيئاً من أخباره. ولا شك أَنَّ الْأُسَيْقَعَ لِقَبْ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ. أقول: ولم يذكره المؤلّفون في الألقاب ولا المؤلّفون في مبهلمات الرجال في الحديث لحفاء اسمه وتحوّل اللقب إلى اسم، والله - تعالى - أعلم.

قَدْ رَيْنَ بِهِ^(١) يَعْنِي: قَدْ أُحِيطَ بِهِ إِحَاطَةً الدِّينِ بِمَالِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٢):
﴿كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ يَعْنِي: اسْتَغْلَبَ عَلَيْهَا وَتَغَشَّاهَا وَأَحْدَقَ بِهَا.
وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وإِيَّاكُمْ وَالَّذِينَ فَإِنَّ أَوَّلَهُ هُمْ وَآخِرُهُ حَرْبٌ» فَالْحَرْبُ:
السَّلْبُ لِلْمَالِ وَالْمُصِيبَةُ بِهِ، تَقُولُ: قَدْ حُرِبَ الرَّجُلُ مَالَهُ، وَهُوَ رَجُلٌ حَرِيبٌ
كَقَوْلِهِ سَلِيبٌ^(٣)، وَإِيَّاهُ أَرَادَ أَبُو ذُوئَيْبٍ الْهُذَلِيُّ فِي قَوْلِهِ^(٤):
وَإِذَا الْحَرِيبُ أَنَاخَ عِنْدَ بُيُوتِهِمْ رَجَفُوهُ رَبَّ صَوَافِينَ وَفَيَّانٍ
[١٢٥] يَعْنِي: صَاحِبَ خَيْلٍ وَجَوَارٍ.

(شَرْحُ غَرِيبِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ)^(٤)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الحقوي) في حديث مالك
الذي رواه عن أيوب بن أبي تميم السخيتاني، عن محمد بن سيرين،

(١) سورة المطففين: الآية: ١٤.

(٢) غريب أبي عبيد: ١٠٩/٣.

(٣) لم أشر عليه في شعر أبي ذؤيب ولا في غيره.

(٤) الموطأ رواية يحيى: ٢٢٢/١، ورواية محمد بن الحسن: ١٠٩، ورواية سويد: ٣٠٩،
والاستذكار لابن عبد البر: ١٧٩/٨، والمنتقى لأبي الوليد الباجي: ٢/٢، والتعليق على
الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ١ / ٢٤٧، والقبس لابن العريبي: ٤٣، وتنوير الحوالك:
٢٢٢/١، وشرح الزرقاني: ٥٠/٢. جاء في الاقتضاب لليفرني: «الجنزة لفظ يطلق
على الميت، ويطلق على الأعواد التي يحمل فيها، ويقال بفتح الجيم وكسر هاء. ويروى
عن ابن الأعرابي أنه قال: إذا فتحت فهو الميت، وإذا كسرت فهي الأعواد... وليس
كما زعم علماؤنا أنهما لغتان...».

عن أم عطية الأنصارية: أنها قالت: «دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ تَوَفَّيْتُ ابْنَتَهُ فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي، قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ فَأَعْطَانَا حَقَّوَهُ، فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِثَاءً، يَعْنِي بِحَقِّوَهُ: إِزَارَةً» [١/ ٢٢٢ رقم (٢)].

قال عبد الملك: الْحَقُّوُ^(١): الإزار الذي يؤتزَّرُ به، وكثيره: الْأَحْقِي وَالْحَقِي وَالْأَحْقَاءُ، وإياها أراد عمر حين قال^(٢): «لا يعجزُ النساءُ عن إخفاءِ الأحقَاءِ، فإنَّ كَانَ مَا تَحْتَ ذَلِكَ وَثِيرًا كَانَ أَحْقَى لَهُ، وَإِنْ كَانَ سَحِيحًا^(٣) كَانَ أَسْتَرًا لَهُ» إِنَّمَا عَنِيَ بِالْأَحْقَاءِ: الْأَزْرَ الَّتِي تَأْتِزُّ النِّسَاءُ بِهَا، أَمَرَ أَنْ يُضَاعِفْنَهَا لِتَسْتُرَ مَا تَحْتَهَا وتُخْفِيهِ.

- (١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عبيد: ٤٦/١، والغريبين: ٤٧٦، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقيشي: ٢٤٧/١، والفائق: ٢٩٨/١، وغريب ابن الجوزي: ٢٣٠/١، والنهاية: ٥٦١/١، وراجع: تهذيب اللغة: ١٢٤/٥، والمجمل: ٥٤٥، والمحکم: ٣٥٠/٣، والأفعال للسرقسطي: ٤٢٠/١، والصَّحاح، واللَّسَان، والتَّاج: (حقو). قال الهروي في الغريبين: «والعربُ تقول: عُدْتُ بِحَقِّو فُلَانٍ، أي: استجرتُ به واعتصمْتُ». قال أبو عمر بن عبد البر في التمهيد: ٣٧٨/١، ٣٧٩ «وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: أَعْطَانَا حَقَّوَهُ فَقَالَ أَشْعِرْنَهَا إِثَاءً فَالْحَقُّوُ: الْإِزَارُ، وَقِيلَ: الْمَتَزَّرُ، قَالَ مَنْقُذُ بْنُ خَالِدٍ الْهَذَلِيُّ: [شرح أشعار الهذليين: ٤٧٢/١]
- مُكَبَّلَةٌ قَدْ خَرَّقَ الرَّدْفُ حِقْوَهَا وَأُخْرِئَ عَلَيْهَا حِقْوَهَا لَمْ يُخْرِقِ (وَالْحِقْوُ) مَكْسُورُ الْحَاءِ بِلُغَةِ هَذَلٍ، وَقَدْ قِيلَ: (حَقْوُهَا) بِالْفَتْحِ، وَجَمْعُهُ: حَقِيٌّ، وَأَحْقَاءُ، وَأَخَقٍ». والبيت الذي أنشده الحافظ من أبيات لمالك بن خالد الهذلي. وفي التعليل على الموطأ لأبي الوليد الوقيشي: ١٤٧/١: «الْحَقُّوُ: الْإِزَارُ وَأَصْلُهُ: الْخِصْرُ، فَسُمِّيَ الْإِزَارُ حَقْوًا بِاسْمِهِ؛ إِذْ كَانَ يَشُدُّ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ الْمُجَاوِرَةِ، وَهَذَا يُقَالُ: حَقْوٌ بِكَسْرِ الْحَاءِ، وَجَمْعُهُ فِي أَقْلِ الْعَدَدِ: أَحَقٍ، وَفِي الْكَثِيرِ: حِقَاءٌ كِدَلَاءٍ، وَحَقِيٌّ عَلَى مِثَالِ دُلِيٍّ».
- (٢) قَوْلُ عُمَرَ هَذَا بِلَفْظٍ آخَرَ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ وَالْفَائِقِ. . . وَغَيْرِهِمَا.
- (٣) السُّحْقُ: التَّوْبُ الْخَلْقُ فَلَعَلَّهُ الْمَقْصُودُ هُنَا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الثياب السحولية) في حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن سعيد: أنَّ أبا بكر قال لعائشة - وهو مريض - في كم كفن رسول الله ﷺ؟ فقالت: في ثلاثة أثواب بيض سحولية، فقال أبو بكر: خذوا هذا الثوب - لثوب عليه قد أصابه مشق أو زعفران - فاغسلوه ثم كفنوني فيه مع ثوبين آخرين. فقالت عائشة: وما هذا؟! فقال أبو بكر: الحى أحوج إلى الجديد من الميت، إنما هذا للمهلة [١/ ٢٢٤ رقم (٦)].

قال عبد الملك: أما الثياب السحولية فإنها نسبت إلى قرية من قرى اليمن يقال لها: سحول^(١)، تعمل فيها الثياب، وهي ثياب قطن ليست بالجيد، قال: وأما قوله: «ثوب قد أصابه مشق أو زعفران» فإن المشق: المغرأة^(٢)، أهل المدينة يسمونه المشق، ويصبغون بها الثياب، فيأتى لونها كالهروبي. وأما قوله: «إنما هذا للمهلة» فإن المهلة - بكسر الميم -: صديّد

(١) معجم ما استعجم: ٧٢٧/٢، قال: «بفتح أوله وضمة ثانية على وزن (فعلول): قرية باليمن، وقد تقدم ذكرها في رسم (ريدة)، وإليها ينسب الثياب السحولية». وفي رسم (ريدة) أنشد بيت طرفة، وهو في ديوانه: ٨١ من قصيدة أولها:

لهند بحزان الشريق طلول
تلوح وأذن عهدين مجيل
وبالسفح آيات كأن رؤومها
يمان وشته ريدة وسحول

وفي معجم البلدان: ١٩٥/٢ قال: «قرية باليمن يحمل منها ثياب قطن بيض تدعى السحولية» وأنشد بيت طرفة المذكور. وفي الرّوض المعطار: ٣٠٨ قرية باليمن أو واد، إليها ينسب الثياب السحولية والملاحف السحولية وقيل: واد بقرب الجند. قال أبو الوليد القشيري: «أما السحول فهو ثوب لا يبرم غزله، أي: لا يفتل طاقين، ... وأنشد لرهير:

* على كل حال من سحيل ومبرم *

(٢) في الأصل: «المغراء» وقد تقدم ذكرها.

الجَسَدِ^(١). والمَهْلَةُ - بنصب الميم - من التَّمَهْل، والمُهْلُ والمَهْلَةُ - برفع الميم -: عَكَرُ الرَّبِّتِ الْأَسْوَدُ الْمُظْلِمُ، ومنه قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٢): ﴿يَوْمَ تَكُونُ السَّمَاءُ كَالْمُهْلِ﴾ [١٢٦].

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك [الذي رواه] عن المقبري، عن أبي هريرة: «أنه نهى أن يتبع بعد موته بنار» [٢٢٦/١] رقم (١٣). ما معناه؟

قال عبد الملك: معناه: أن لا يتبع بمجمرة تُصَحَّبُ بنعشيه، وكان بعض الناس يفعلون ذلك، فكرهه أبو هريرة، تفاؤلاً بالنار، وفيه قالت عائشة: لا يكون آخر زاده من الدنيا ناراً تتبعه، وكان مالك يكرهه أيضاً.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك في المسكنة التي صلي عليها ليلاً، وكرهوا أن يوقظوا رسول الله ﷺ

- (١) نقل الحافظ ابن عبد البر هذا عن المؤلف، قال: «قال ابن حبيب: المَهْلَةُ - بكسر الميم -: صَدِيدُ الْجَسَدِ، والمَهْلَةُ...» ويراجع غريب أبي عبيد: ٢١٧/٣، والغريبين: ١٧٨٧، والفائق: ٣٩٥/٣، وغريب ابن الجوزي: ٣٧٩/٢، والنهاية: ٣٧٥/٤، واللفظة مشروحة أيضاً في العين: ٥٧/٤، ومختصره: ٣٨٠/١، وجمهرة اللغة: ٩٨٨، وتهذيب اللغة: ٣٢٠/٦، والصُّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (مهل). وفي النهاية: «بضم الميم وكسرها وفتحها» ومثله تقريباً في الفائق ويراجع في تثلث ميم المهمل: الدرر المبتثة: ١٩٢، وفي تعليق الوقشي: ٢٤٩/١: «كَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بضم الميم، والمعروف فتح الميم وكسرها، فإذا حذفت تاء التانيث قلت: المهمل بضمها لا غير» وفيه وفي غريب أبي عبيد والفائق للزمخشري: «وسئل ابن مسعود عن المهمل فدعا بفضة فأذا بها فجعلت تمع وتلون فقال: هذا أشبه ما أنتم راؤون بالمهمل».
- (٢) سورة المعارج: الآية: ٨.

فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرَ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا، فَصَفَّ بِالنَّاسِ عَلَى قَبْرِهَا وَصَلَّى عَلَيْهَا». [٢٢٧/١ رقم (١٥)].

هل جَرَى الْعَمَلُ بِهَا بَعْدَهُ فِي الْقَوْمِ تَفَوُّتُهُمُ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ، هل يَجُوزُ لَهُمْ أَنْ يَصُفُّوا عَلَى قَبْرِهِ وَيُصَلُّوا عَلَيْهِ بَعْدَ صَلَاةِ النَّاسِ؟

فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: كَانَ الَّذِي فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمِسْكِينَةِ خَاصًّا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ [وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَحَدٍ بَعْدَهُ إِلَّا عَلَى مَيِّتٍ دُفِنَ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِ، مِثْلَ أَنْ تُنْسَى الصَّلَاةُ عَلَيْهِ. أَوْ يَمُوتَ بَيْنَ نَصَارَى أَوْ يَهُودَ فَدَفَنُوهُ ثُمَّ أَتَاهُمْ مُسْلِمُونَ فَإِنَّهُ إِنْ عُثِرَ عَلَيْهِ بِحَدَّثَانِ دَفِنِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَغَيَّرَ بَشُوهُ، ثُمَّ غَسَلُوهُ وَصَلُّوا عَلَيْهِ، فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ صَفُّوا عَلَى قَبْرِهِ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمِسْكِينَةِ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيْهِ بِإِمَامَةٍ وَتَكْبِيرٍ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حَدِيثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي النَّضْرِ: أَنَّ عَائِشَةَ أَمَرَتْ أَنْ يُمَرَّ عَلَيْهَا بِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ حِينَ مَاتَ لِتَدْعُوَ لَهُ، فَأَنكَرَ النَّاسُ عَلَيْهَا ذَلِكَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ! مَا صَلَّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ^(١) إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ. مَا مَعْنَى قَوْلِهَا: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ؟ [٢٢٩/١ رقم (٢٢)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: تَعْنِي: مَا أَسْرَعَ النَّاسَ إِلَى الْعَيْبِ وَالطَّعْنِ عَلَى النَّاسِ بِغَيْرِ مَا حَقٌّ، وَرَبَّمَا قُرِئَتْ عَلَى مَالِكٍ: مَا أَسْرَعَ مَا نَسِيَ النَّاسُ فَيُجْرَوْنَهَا عَلَى مَعْنَى مَا نُسُوا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا ذَكَرْتُ مِنْ صَلَاتِهِ عَلَى سُهَيْلٍ [١٢٧]

(١) سُهَيْلُ بْنُ بَيْضَاءَ - وَهِيَ أُمُّهُ وَاسْمُهَا دَعْدٌ - وَاسْمُ أَبِيهِ وَهَبٌ بْنُ رِبْعَةَ يَنْتَهِي إِلَى قُرَيْشٍ. يُرَاجَع: طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ: ٣٠٢، وَالْإِصَابَةُ: ٢٠٩/٣. وَذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ الْمَذْكُورَ هُنَا

ابن بَيْضَاءَ. هَكَذَا أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ فِي الْمَعْنِيِّينَ جَمِيعاً، وَرَوَى ذَلِكَ ابْنُ وَهْبٍ أَيْضاً عَلَى مِثْلِ رِوَايَةِ مُطَرِّفٍ.

قُلْنَا لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ: فَهَلْ جَرَى الْعَمَلُ عَلَى أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى الْجَنَائِزِ فِي الْمَسْجِدِ بَعْدَ الَّذِي كَانَ مِنْ صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَدْ رَوَى مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: صَلِّيَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فِي الْمَسْجِدِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَذَلِكَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ طَاهِرٌ وَإِنْ كَانَ مَيْتاً، وَلَيْسَ كغیره من المَيِّتَةِ يُكْرَهُ إِدْخَالُهُ فِي الْمَسْجِدِ، إِلَّا أَنَّ الْعَمَلَ جَرَى بِالْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ فِي الْعَامِّ مِنْ مَوْتِ الْمُسْلِمِينَ بَأَن تُوَضَّعَ جَنَائِزُهُمْ خَارِجاً مِنَ الْمَسْجِدِ، وَتَمْتَدَّ الصُّفُوفُ إِنْ أَحْبَبُوا فِي الْمَسْجِدِ، هَكَذَا كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الكرازين) في حديث مالك الذي رواه عن أم سلمة زوج النبي ﷺ حين قالت: « ما صدقت بموت رسول الله ﷺ حتى سمعت وقع الكرازين » [٢٣١ / ١] (٢٩).

قال عبد الملك: الكرازين: المحافر التي هي أكبر من الفؤوس^(١)،

(١) اللفظة مشروحة في غريب ابن قتيبة: ٤٨٥/٢، وغريب الخطابي: ٥٨٠/١، والغريبين: ١٦٢٥، وغريب ابن الجوزي: ٢٨٥/٢، والفايق: ٢٥٧/٣، والنهاية: ٢٥٧/٣، وإراجع: العين: ٤٢٩/٥، ومختصره: ٥١/٢، وجمهرة اللغة: ١١٤٦، ١١٥١، وتهذيب اللغة: ٤٢٨/١٠، والمحكم: ١٢١/٧، والتمهيد: ٤٠٢/٢٤، والصحاح، واللسان، والتاج: (كرزن). وفي المصادر: كِرْزَنَ وكرزان وكرزين، وجمعه: كرازن وكرازين بالفتح والكسر. وفي المحكم عن أبي حنيفة [الدينوري] الكِرْزَنُ: بفتح الكاف والزاي جميعاً: الفأس لها حد، قال: وأحسبني قد سمعت الكِرْزَنَ بكسر الكاف وفتح الزاي وقال: الكِرْزَمُ: فأس =

واحدها كَرْزَنٌ، وهو الذي أرادَ عبدُالله بنُ عمرو بنِ العاصي، في الحديثِ
الَّذِي حَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ^(١) حِينَ قَالَ: «مَا شَهْوَةُ الرَّجُلِ
عِنْدَ شَهْوَةِ الْمَرْأَةِ إِلَّا كَأَثَرِ الْمَخِيطِ فِي أَثَرِ الْكَرْزَنِ».

قال عبدُالملِك: وكثيرُ الكرْزَنِ: كَرَازِنٌ، وَمَنْ قَالَ فِي الْكَثِيرِ: كَرَازِينُ
بِالْيَاءِ، قَالَ فِي الْوَاحِدِ: كَرْزَانُ.

= معلولة الحد. وقيل: التي لها حد كالكرزن وهي الكرزيم أيضاً عن أبي حنيفة وأنشد:

* إِنَّ الدُّهْرَ عَلَيْنَا ذَاتُ كَرْزِيمِ *

أي: تَنَحَّيْنَا بِالنَّوَابِ وَالْهُمُومِ كَمَا تَنَحُّتُ الْخَشَبَةُ بِهَذِهِ الْقَدُومِ.

وفي الجمهرة لابن دريد: «الكردن: الفاس، قال قيس بن زهير العبسي [شعره: ٣٨]:

فَقَدْ جَعَلْتُ أَكْبَادَنَا تَجْتَوِيكُمْ كَمَا تَجْتَوِي سُوقُ الْعِضَاهِ الْكَرَادِنَا

وَكَزَّرَ ذَلِكَ فِي (كرزن) وَأَنشَدَ الْبَيْتَ نَفْسَهُ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى، وَفِي غَرِيبِ ابْنِ قَتِيبة:
«وكان بعضهم يذكر أن الكرزين من الفؤوس ما قُطِعَ به الشجر، ويحتج بالبيت الذي
ذكرناه. وفي الحديث ما دلَّ على أنه أيضاً ما حُفِرَ به. وقال بعضهم: الفأس هي التي
لها رأس، والحدأة هي التي لها رأسان، والصَّاقورُ والمعولُ: هو الفأسُ الكبيرةُ التي
يُكْسَرُ بها الحِجَارَةُ».

أقول: يظهر لي أن الكرزن هو المُسَمَّى بِاللُّغَةِ الْعَامِيَّةِ النَّجْدِيَّةِ الْآنَ (فاروع) وهو

فأسٌ عظيمةٌ يحفرُ بها ويُقَطِّعُ بها فُرُوعَ الشَّجَرِ وَغَيْرَ ذَلِكَ.

(١) من شُيُوخِ الْمُؤَلِّفِ، وهو عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ طَالِبِ

— رضي الله عنه —. وهو ابنُ لجَعْفَرِ المعروف بـ (جعفر الصادق) قال الحافظ المزي: روى

له الترمذي حديثاً واحداً، ووقع لنا بعلو. توفي عليّ المذكور سنة (٢١٠هـ). أخباره في

تهذيب الكمال: ٣٥٢/٢٠، والعبر: ٣٥٨/١، وتهذيب التهذيب: ٢٩٣/٧، والشذرات:

٢/٢٤... وغيرها.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك
الذي رواه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: أن
رسول الله ﷺ قال: «لا يموت لأحد من المسلمين ثلاثة من الولد فتمسه النار
إلا تحلة القسم» [١/ ٢٣٥ رقم (٣٨)] ما ذاك القسم؟
قال عبد الملك: هو قوله [عز وجل] ^(١): ﴿وَلِنْ مِنْكُمْ إِيَّاهُ وَارِدُهَا كَانَ عَلَى
رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ ^(٢) ورؤودها: ركوب الصراط، وذلك أنه على وسط جهنم،
والجنة من ورائها ﴿ثُمَّ نَجَّى الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَدَّرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثَا﴾ ^(٣).
- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الحامة) في حديث مالك
الذي رواه عن أبي الحباب سعيد بن يسار، عن أبي هريرة: أن رسول
الله ﷺ قال: «ما يزال [١٢٨] المؤمن يصاب في ولده وحامته حتى يلقي الله
وليست له خطيئة» [١/ ٢٣٦ رقم (٤٠)].
قال عبد الملك: الحامة: الخاصة من القرابة ^(٣)، واحدها: حميم،
والكثير: أحمام وحامه.

(١) سورة مريم.

(٢) سورة مريم.

(٣) يراجع: الغريبين: ١٤٣/٢، وغريب ابن الجوزي: ٢٤٤/١، والنهاية: ٤٤٦/١،
وتهذيب اللغة: ١٤/٤، ١٥، وفيه: «الحامة: خاصة الرجل من أهله وولده وذوي قرابته.
ثعلب عن ابن الأعرابي قال: الحميم القرابة يقال: حميم مقرب، وقال الفراء في قوله
تعالى ﴿وَلَا يَسْتَلْ حِمِيمًا﴾ [المعارج] لا يسأل ذو قرابة عن قرابته، ولكنهم
يعرفونهم ساعة ثم لا تعارف بعد تلك الساعة» ويراجع معاني القرآن للفراء: ١٨٤/٣،
وتفسير غريب القرآن: ٤٨٥، والمحرر الوجيز: ٩٢/١٥.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (المُختَفِي) و(المُختَفِيَّة) في

حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ
بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهُ سَمِعَهَا تَقُولُ: لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخْتَفِيَّ وَالْمُخْتَفِيَّةَ.
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَعْنِي: النَّبَّاشَ وَالنَّبَّاشَةَ^(١).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ
الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا نَسَمَةُ الْمُؤْمِنِ طَائِرٌ يَغْلُقُ
فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ حَتَّى يُرْجِعَهُ اللَّهُ إِلَى جَسَدِهِ يَوْمَ يَبْعَثُهُ» [١/ ٢٤٠ رقم (٤٩)] ما
تفسيرُ يَغْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ؟

قال عبد الملك: [يَغْلُقُ] يَسْرَحُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ^(٢) فَيُصِيبُ مِنْ ثِمَارِهَا،
وَيَشْرَبُ مِنْ أَنْهَارِهَا. وَالْعَلَّاقُ - بِعَيْنِهِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ -: الرَّعْيُ^(٣)، وَهُوَ

(١) فِي الْأَصْلِ: «النَّبَّاشِيَّة» وَفِي تَعْلِيلِ الْوَقَّاشِيِّ: ٢٦٥/١: «الْإِخْتِفَاءُ وَالنَّبَّاشُ، وَقَالَ: «هَكَذَا
وَقَعَتْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ، وَهِيَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الْإِخْتِفَاءَ مَصْدَرٌ، وَالنَّبَّاشُ: اسْمٌ
فَاعِلٍ النَّبَّاشِ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ فَيُقْسَرُ بِهِ، وَالصَّوَابُ: «مَا جَاءَ فِي الْإِخْتِفَاءِ وَهُوَ النَّبَّاشُ»
بِكَسْرِ الثَّوْنِ، وَهَذَا كَلَامٌ مَلْتَمٌ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ غَيْرَ أَنِّي لَا أَحْفَظُ النَّبَّاشَ - بِكَسْرِ الثَّوْنِ - مَصْدَرًا
لِـ«نَبَّاشٍ» إِنَّمَا الْمَصْدَرُ نَبَّاشًا. وَسُمِّيَ النَّبَّاشُ مُخْتَفِيًّا؛ لِامْتِخَانِهِ أَكْفَانَ الْمَوْتَى...».

(٢) قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ «يَسْرَحُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ» رَوَايَةٌ أُخْرَى لِلْحَدِيثِ. يَرِاجِعُ الْفَائِقُ: ٢٤/٣.

(٣) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٣٥٣/٤، وَالْفَائِقُ: ٢٤/٣، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ:
١٢٣/٢، وَالنَّهْأَيَّةُ: ٢٨٩/٣، وَالتَّمْهِيدُ: ٥٩/١١. جَاءَ فِي تَعْلِيلِ الْوَقَّاشِيِّ: ١/ ٢٦٨:
«تَغْلُقُ: تَأْكُلُ، عَلَّقَتِ الْإِبِلُ تَغْلُقُ عَلَقًا، وَإِبِلٌ عَوَالِقُ: إِذَا مَدَّتْ أَفْوَاهَهَا وَرَعَتْ وَرَقَ الشَّجَرِ.
وَمَنْ رَوَاهُ: (تَغْلُقُ) يَفْتَحُ اللَّامَ فَهُوَ مِنْ عَلَّقَتِ الْإِبِلُ تَغْلُقُ: إِذَا قَرَّتْ أَعْيُنُهَا بِالْمَرْعَى وَاطْمَأَنَّتْ =

الْعُلُوقَةُ أَيْضاً. قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ زِيَادٍ الْعَبْسِيُّ^(١) - وَهُوَ يَذْكُرُ الْحَيْلَ -:

وَمُجَنَّبَاتٍ مَا يَذُقْنَ عُلُوقَةً يَمْضَغْنَ بِالْمُهْرَاتِ وَالْأَمْهَارِ^(٢)

= فيه، وفي الأمثال: «عَلَقَتْ مَرَابِيهَا بِذِي الرُّمَرَامِ وَأَلْقَتْ» يضربُ مثلاً لمن وَجَدَ ما يُوافقه فلم يفارقه. والرُّمَرَامُ: نبتٌ تحبُّه الإبل فإذا ظفرت به لم تُردِّ مفارقتها.

أقول: وفي الأمثال أيضاً: «عَلَقَتْ مَعَالِقَهَا وَصَبَرَ الْجُنْدُبُ». وقال أبو عمر بن عبد البر: «يُرْوَى بَفَتْحِ اللَّامِ وَهُوَ الْأَكْثَرُ، وَيُرْوَى بِضَمِّ اللَّامِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهُوَ الْأَكْلُ وَالرَّعْيُ، تَقُولُ الْعَرَبُ: مَا ذَاقَ الْيَوْمَ عُلُوقاً؟ أَي: طَعاماً.

(١) الرَّبِيعُ بْنُ زِيَادٍ الْعَبْسِيُّ هَذَا شَاعِرٌ فَارِسٌ مِقْدَامٌ، وَسَيِّدٌ مِنْ سَادَاتِ قَوْمِ ه، وَهُوَ أَحَدُ الْكَمَلَةِ مِنْ بَنِي عَبْسٍ أَبْنَاءِ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْخَرْشَبِ الْأَنْمَارِيَةِ الَّتِي وَلَدَتْ سَبْعَةَ أَجْوَادٍ هَذَا أَحَدُهُمْ، قَالَتْ لَمَّا سُئِلَتْ عَنْهُمْ: «وَاللَّهِ إِنَّهُمْ لَكَالْحَلَقَةِ الْمُفْرَغَةِ لَا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاهَا» كَانَ الرَّبِيعُ نَدِيمًا لِلتُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْدَرِ وَقَصَّتُهُ مَعَ لَبِيدٍ مَشْهُورَةٍ، كَمَا أَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ حَاوَلَ الصُّلْحَ بَيْنَ عَبْسٍ وَذُبْيَانَ فِي حَرْبِ دَاخِسٍ وَالْعَبْرَاءِ، وَدَفَعَ دِيَارَ بَعْضِ الْقَتَلِ لَكِنَّهُ لَمْ يَنْجُ فِي مَسَاعِيهِ، لَهُ شِعْرٌ فِي الْأَغَانِيِ وَالنَّقَائِصِ، وَحَمَاسَةِ أَبِي تَمَّامٍ... وَغَيْرِهَا جَمَعَهُ الدُّكْتُورُ عَادِلُ جَاسِمِ الْبَيْهَاتِي (ط) فِي بَغْدَادِ سَنَةِ ١٩٧١م. وَرَوَايَةُ الْبَيْتِ فِي أَغْلِبِ الْمَصَادِرِ (عَدُوفاً) وَلَا شَاهِدَ فِيهِ لِلْمُؤَلِّفِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وَكِرَايَةُ الْمُؤَلِّفِ فِي (التَّمْهِيدِ) لِابْنِ عَبْدِالْبَرِّ لَكِنَّهُ عَنْهُ نَقْلٌ ١٩. وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةِ لِلرَّبِيعِ بْنِ زِيَادِ بْنِ مَالِكِ الْعَبْسِيِّ يُحَرِّضُ قَوْمَهُ فِي طَلَبِ دَمِ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرِ الْعَبْسِيِّ، وَكَانَتْ فِزَارَةٌ قَتَلَتْهُ لَمَّا قَتَلَ حُذَيْفَةَ بْنَ بَدْرِ الْفَزَارِيَّ، أُولَاهَا:

إِنِّي أَرَقْتُ فَلَمْ أُغْمَضْ حَارٍ	مِنْ سَيِّئِ النَّبَاِ الْجَلِيلِ السَّارِي
مِنْ مِثْلِهِ تُنْسِي النِّسَاءُ حَوَايِرَا	وَتَقُومُ مُغْوَلَةً مَعَ الْأَسْحَارِ
أَقْبَعْدُ مَقْتَلِ مَالِكِ بْنِ زُهَيْرٍ	تَرْجُو النِّسَاءُ عَوَاقِبَ الْأَطْهَارِ
مَا أَنْ أَرَى فِي قَتْلِهِ لِلدَّوِيِّ التُّهَى	إِلَّا الْمَطِيَّ تُشَدُّ بِالْأَكْوَارِ
وَمُجَنَّبَاتٍ مَا يَذُقْنَ البيت

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْأَنْهَارِ».

يعني: ما يَذُقْنَ رِغْيَا، قال أَعَشَى بَنُورِ بْنِ وَائِلٍ - وَهُوَ يَذْكُرُ الْأَرْضَ
الْقَفْرَ -^(١):

وَفَلَاةٌ كَأَنَّهَا ظَهَرُ ثُرَيْسٍ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الرَّجِيعُ عِلَاقُ
قَدْ تَجَاوَزَتْهَا وَتَحْتِي مَرُوحٌ عَنَتَرِيسُ نَعَّابَةٌ^(٢) مِغْنَاقُ
- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (كلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ)

في حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، كَمَا تُسَانِجُ الْإِبِلُ مِنْ بَهِيمَةِ جَمْعَاءَ هَلْ تُحْسُ مِنْ جَدْعَاءَ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ الَّذِي يَمُوتُ وَهُوَ صَغِيرٌ؟ قَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» [١/ ٢٤١ رقم (٥٢)].

قال عبد الملك: أمّا قوله: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» فَيَعْنِي عَلَى
الْإِسْلَامِ، الْفِطْرَةُ: هِيَ الْإِسْلَامُ^(٣)، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِ [١٢٩] اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٤):

(١) ديوان الأعشى (الصُّبْحِ المنير): ١٤١ وفيه: «ليس إلا الرجيع فيها...».

(٢) في الأصل: «نَعَّابَةٌ» وفي شرح الديوان: «ونَعَّابَةٌ: النَّعْبُ - عن أبي عمرو - ضربٌ من السَّيْرِ تمر به». وفي اللسان (نعب): «النَّعْبُ من سَيْرِ الْإِبِلِ، وَقِيلَ: النَّعْبُ: أَنْ يَحْرَكَ الْبَعِيرُ رَأْسَهُ إِذَا أَسْرَعَ، وَهُوَ مِنْ سَيْرِ النَّجَائِبِ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فَيَنْعَبُ نَعْبَانًا، وَنَعَبَ الْبَعِيرُ يَنْعَبُ نَعْبًا، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ، وَقِيلَ: مِنَ السَّرْعَةِ كَالنَّعْبِ». ويراجع: تهذيب اللغة: ٨/٣، والأفعال للسُّرْقُطِيِّ: ١٨٣/٣، والصَّحاح، والتَّاج: (نعب).

(٣) الغريبي: ١٤٦٠، وَنَقَلَ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ قَوْلَهُ: «أَي: عَلَى ابْتِدَاءِ الْخَلْقَةِ فِي عِلْمِ اللَّهِ مُؤْمِنًا أَوْ كَافِرًا. قَالَ أَبُو الْهَيْثَمِ: يَعْنِي: عَلَى الْخَلْقَةِ الَّتِي فُطِرَ عَلَيْهَا فِي الرَّحِمِ مِنْ سَعَادَةٍ وَشَقَاوَةٍ...».

(٤) سورة الروم: الآية: ٣٠.

﴿فَظَرَّتْ اللَّهُ إِلَى فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ يعني الإسلام .

قال : وأما قوله : «فأبواه يهودانه أو ينصرانه» فيقول : أبواه يجعلانه يهوديًا أو نصرانيًا ، وذلك بقدر الله وسابق علمه أن يفعل ذلك . وأما قوله : «كما تنتاج الإبل من بهيمة جمعاء» فيعني كما تنتج الإبل وغيرها من البهائم بهيمة جمعاء ، يعني مُجتمعة الخَلْقَة صَحِيحَة «هل تحسن [من] جدعاء» يقول : هل ترى فيها من جدع أو نقصان حين تنتج ، ثم الجدع والنقصان يصيبها بعد ذلك ، فكذاك يهود هؤلاء أبناءهم وينصرونهم بعد أن كانوا على الفطرة ، كما أن المنتوج من الإبل لولا أن هؤلاء قطعوا أذنه لكان صحيحًا ، وكان ذلك بقدر الله ، وكذلك قال رسول الله ﷺ في آخر الحديث : «الله أعلم بما كانوا عاملين» يقول الله أعلم بما كانت تكون أعمالهم ، فلا يضر ولا ينفع ما صنع بهم آبائهم إلا بالقدر ، وهذه كانت حجة مالك على أهل القدر الذين احتجوا بأول هذا الحديث ، هكذا فسر لي مطرف وابن الماجشون عندما كاشفتهما عن تفسير هذا الحديث ، وقاله ابن وهب وغير واحد من أصحاب مالك . وقد بلغني أن رسول الله ﷺ قال : «والذي نفسي بيده ما يؤلد مؤلود إلا على الفطرة ، حتى يُعرب عنه لسانه ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه» ففي هذا بيان ذلك أيضاً .

(شرحُ غريبِ كتابِ الذَّبَائِحِ ومعانيه)^(١)
(من مُوطَّأ مالك بن أنس رحمه الله)

- سألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عِيَّاشٍ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ
الْمَخْزُومِيَّ أَمَرَ غُلَامًا لَهُ أَنْ يَذْبَحَ ذَبِيحَةً، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَذْبَحَهَا قَالَ لَهُ: سَمِّ اللَّهَ،
فَقَالَ الْغُلَامُ: قَدْ سَمَّيْتُ، فَقَالَ لَهُ: سَمِّ اللَّهَ وَيُحَكَ فَقَالَ: قَدْ سَمَّيْتُ، فَقَالَ
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عِيَّاشٍ: وَاللَّهِ لَا أَطْعُمُهَا أَبَدًا» [٢/٤٨٨ رقم (٢)] مَا مَعْنَى هَذَا؟

قال عبدُ الملكِ: مَعْنَاهُ أَنَّهُ اتَّهَمَ الْغُلَامَ أَنْ يَكُونَ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا حِينَ
رَدَّدَ عَلَيْهِ أَنْ يُسَمِّيَ اللَّهَ وَلَا يُسَمِّيَ، وَيَقُولُ: قَدْ سَمَّيْتُ، فَإِذَا جَاءَتْ التُّهْمَةُ
الْبَيِّنَةُ فَهُوَ كَتَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا، وَمَنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا عَلَى ذَبِيحَتِهِ لَمْ تُوَكَّلْ،
وَإِذَا لَمْ تَكُنْ التُّهْمَةُ بَيِّنَةً فَلَيْسَ بِإِلْزَامٍ لِلنَّاسِ اجْتِنَابُ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَدْعَ رَجُلٌ فِي
خَاصَّةِ نَفْسِهِ^(٢)، وَإِذَا لَمْ تَقَعْ التُّهْمَةُ لِشَيْءٍ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا ضَيْقَ عَلَى النَّاسِ
فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا يُحْمَلُ أَمْرٌ عَامَّةٌ الْمُسْلِمِينَ عَلَى التَّسْمِيَةِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثِ
الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ حِينَ قَالُوا: «يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ
يَأْتُونَنَا بِلُحْمَانٍ وَلَا نَذَرِي هَلْ ذَكَرُوا اللَّهَ عَلَيْهَا أَمْ لَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(١) الموطَّأ رواية يحيى: ٤٨٨/٢، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ١٩٢/٢، ورواية محمد بن
الحسن: ٢١٧، ورواية سُويِّد: ٣٢٨، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ٢٠٩/١٥،
والمُنْتَقَى لأبي الوليد الباجي: ١٠٤/٣، والقبس لابن العَرَبِيِّ: ٦١٣/٢، وتنوير الحوالك:
٣٨/٢، وشرح الزُّرقاني: ٨٠/٣.
(٢) في الأصل: «نفسها».

سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهَا ثُمَّ كُلُّوْهَا» [١/٤٨٨ رقم (١)].

قال مالك: وذلك في أوّل الإسلام.

قال عبد الملك: وإنما [١٣٠] حَمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْرَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ سَمَّوْا، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى التَّسْمِيَةِ حَتَّى يُعْلَمَ غَيْرُهَا، وَكَذَلِكَ اللَّحْمَانُ كُلُّهُمَا إِذَا وَجِدَتْ بَأْيَدِي النَّاسِ هِيَ عَلَى أَنَّهَا ذُكِّيتَ حَتَّى يُعْلَمَ غَيْرَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ الْجُلُودُ إِنَّمَا جُلُودُهَا [جُلُودًا] مَا يُأْكَلُ لَحْمُهُ، هِيَ أَبَدًا عَلَى التَّذْكِيَةِ حَتَّى يُعْلَمَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الشَّامِلُ الْعَامُّ فِيهَا التَّذْكِيَةُ، وَلَيْسَتْ جُلُودُ السَّبَاعِ كَذَلِكَ، تِلْكَ أَبَدًا عَلَى غَيْرِ التَّذْكِيَةِ حَتَّى يُعْلَمَ أَنَّهَا ذُكِّيتَ بِجُلُودِهَا؛ لِأَنَّ الشَّامِلَ فِيهَا الْعَامَّ مِنْ فِعْلِ النَّاسِ بِهَا أَنَّهَا لَا تُذَكَّى، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى تُعْلَمَ التَّذْكِيَةُ فِيهَا، فَيَحِلُّ عِنْدَ ذَلِكَ بَيْعُهَا وَابْتِئَاعُهَا، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهَا، وَإِلَّا لَمْ يَحِلَّ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مِنْهَا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الشُّطَاظِ) و(الحَجَرِ) الَّذِي أَرَخَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي التَّذْكِيَةِ بِهِمَا فِي حَدِيثِ مَالِكٍ [١/٤٨٩ رقم (٣) و(٤)]

قال عبد الملك: الشُّطَاظُ: هُوَ الْعُودُ الَّذِي يُجْمَعُ بِهِ بَيْنَ عُزْوَتَيْ الْغَرَارَتَيْنِ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَةِ^(١)، وَإِيَّاهُ أَرَادَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ حِينَ يَقُولُ - وَهُوَ يَذْكُرُ وَلَا يَدُ قُرَيْشٍ -^(٢):

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي الْفَائِقِ: ٢/٢٤٦، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ١/٥٤١، وَالنِّهَايَةُ: ٢/٤٧٦.

وَيُرَاجَعُ: تَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ١١/٢٧٠، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ وَالتَّاجُ: (شَطَطٌ) وَفِي الْمَصَادِرِ: وَهُمَا شَطَاظَانِ، وَأَنشَدَ ابْنُ فَارَسٍ فِي الْمُجْمَلِ:

* أَيْنَ الشُّطَاظَانِ وَأَيْنَ الْمِرْبَعَةُ *

(٢) لَمْ أَجِدْ هَذَا الْبَيْتَ مَنْسُوبًا إِلَى أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ وَلَا إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الشُّعْرَاءِ إِلَّا فِي كِتَابِ «التَّمْهِيدِ» لِلْحَافِظِ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَكِنَّهُ نَقَلَهُ عَنِ الْمُؤَلِّفِ ابْنِ حَبِيبٍ، أَوْرَدَ صَدْرُهُ =

وَقَيْسَ وَفَافَا مَكَانَ الْمَجْدِ مِنِّي بِحَالِ الْعُرْوَتَيْنِ مِنَ الشُّطَاظِ
فَإِنَّمَا رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي تَذْكِيَةِ اللَّحَقَةِ بِالشُّطَاظِ إِذَا كَانَ طَرَفُهُ مُحَدَّدًا
يُمْكِنُ أَنْ يَنْحَرَّ، وَيَدْخُلُ طَرَفُهُ فِي نَحْرِهَا، كَمَا يَدْخُلُ سَنَانُ الْحَرَبَةِ، فَأَمَّا الذَّبِيحُ
بِهِ فَلَا يُمْكِنُ، وَإِنَّمَا يُمْكِنُ بِفَلَقَةِ الْعُودِ؛ لِأَنَّ فَلَقَةَ الْعُودِ لَهَا جَانِبٌ رَقِيقٌ يُشَبِّهُ
شَفْرَةَ الْحَدِيدِ، وَذَلِكَ يُسَمَّى الشَّطِيرُ^(١) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَكَذَلِكَ الْحَجَرُ الَّذِي
أَرْخَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ مَالِكٍ فِي ذَبْحِ الشَّاةِ بِهِ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ عَلَى أَنَّهُ
فَلَقَةُ حَجَرٍ؛ لِأَنَّ لَهَا جَانِبًا رَقِيقًا يُشَبِّهُ شَفْرَةَ الْحَدِيدِ، وَذَلِكَ يُسَمَّى الظَّرَرُ^(٢) فِي
كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَا يُمْكِنُ النَّحْرُ بِالْحَجَرِ وَلَا بِفَلَقَتِهِ، إِنَّمَا يُمْكِنُ بِهِ الذَّبْحُ، فَأَمَّا
الْقَصَبَةُ فَهِيَ يُمْكِنُ بِهَا النَّحْرُ وَالذَّبْحُ فَإِذَا كَانَ طَرَفُهَا مُحَدَّدًا أَمَكَنَ بِهَا النَّحْرُ،
وَلَمْ يُمْكِنَ بِهَا الذَّبْحُ، فَإِذَا فُلِقَتْ فَكَانَ جَانِبُ فَلَقَتِهَا رَقِيقًا يُشَبِّهُ شَفْرَةَ الْحَدِيدِ
أَمَكَنَ بِهَا الذَّبْحُ، وَلَمْ يُمْكِنَ بِهَا النَّحْرُ. وَفَلَقَةُ الْقَصَبَةِ تُسَمَّى (الْلَيْطَةُ) فِي كَلَامِ
الْعَرَبِ^(٣)، وَقَدْ جَمَعَهَا ثَلَاثُهَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ فِي قَوْلِهِ: «الْلَيْطَةُ، وَالشَّطِيرُ،
وَالظَّرَرُ حِلٌّ مَا ذُبِحَ بِهِ». وَقَدْ سَأَلَ عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّا

= الثاني موضع الشاهد. وراجعتُ ديوان أُمِّهِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ الَّذِي جَمَعَهُ الدُّكْتُورُ عَبْدِ الْحَفِيفِ
السُّطْلِي ص ٤١٥ فذكر بيتاً على وزنه وقافيته نقله عن الإتيان: ١٥١/١ وراجعتُ ديوان أُمِّهِ
أَيْضاً جَمَعَ وَتَحْقِيقَ بِهِجَةِ عَبْدِ الْغُفُورِ الْحَدِيثِيِّ ص: ٣٤١، ٣٤١ وجاء فيه ثلاثة أبيات منها
البيت المذكور في تحقيق الدُّكْتُورِ عَبْدِ الْحَفِيفِ، وَلَمْ يَرِدِ الْبَيْتُ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حَبِيبٍ فَهُوَ مِمَّا
يُسْتَدْرَكُ عَلَيْهِمَا، وَزَادَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ شَاهِدًا آخَرَ هُوَ قَوْلُ عَتْرَةَ:

إِذَا ضَرَبْتُهَا سَاعَةً بِدِمَائِهَا وَحَلَّ عَنِ الْكُومَاءِ عَقْدُ شِطَاظِهَا

(١) فِي الْأَصْلِ: «الشَّعِيرُ» وَالتَّصْحِيحُ عَنِ التَّمْهِيدِ: ١٣٩/٥ عَنِ الْمُؤَلِّفِ.

(٢) يَرَاوِجُ: التَّمْهِيدُ: ١٣٩/٥ عَنِ الْمُؤَلِّفِ أَيْضاً.

(٣) اللَّسَانُ: (لَيْط)، وَهُوَ فِي التَّمْهِيدِ: ١٣٩/٥ عَنِ الْمُؤَلِّفِ أَيْضاً.

نَصِيدُ الصَّيْدِ فَلَا نَجِدُ مَا نَذِيحُ بِهِ إِلَّا الطَّرَارَ، وَفَلَقَةَ الْعَصَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَرَ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ^(١).

قال عبد الملك: الطَّرَارُ: كثيرُ الطَّرَرِ، والواحدُ: طَرَرٌ، وهو: حَجَرٌ محدَّدٌ، وكثيرُهُ: طِرَارٌ، وطَرَانٌ، وقالَ لَيْدٌ - وهو يَصِفُ النَّاقَةَ أَنَّهَا تَنْفِي الحَصَا بِخُفِّهَا -^(٢):

بَجَسْرَةٍ تَنْجِلُ الطَّرَانَ نَاحِيَةً إِذَا تَوَقَّدَ فِي الدَّيْمُومَةِ الطَّرَرُ
[١٣١] قال عبد الملك: وقوله: «أَمَرَ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ» يقول: سَيَّلَهُ وَاسْتَخْرَجَهُ،
ومنه قولُ ابنِ عَبَّاسٍ: كُلُّ مَا فَرَى الْأَوْدَاجَ وَقَطَعَ الْحُلُقُومَ غَيْرَ مُتَرَدٍّ فَهُوَ يُدَكِّي،
فمعنى فَرَى الْأَوْدَاجَ: قَطَعَهَا وَشَقَّهَا.

قال عبد الملك: وقوله: «غَيْرَ مُتَرَدٍّ» بمعنى غير مُرَضِّضٍ وَلَا مُشَدِّخٍ.
قال عبد الملك: وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى الْاضْطِرَارِّ، وَأَمَّا عَلَى الْمَنْدُوحَةِ^(٣)
وَالسَّعَةِ فَلَا يَنْبَغِي لِلذَّابِحِ [إِلَّا] أَنْ يُحِدَّ شَفْرَتَهُ، وَأَنْ يُرِيحَ ذَبِيحَتَهُ، وَبِهَذَا جَاءَ
الْأَثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك
الذي رواه عن يحيى بن سعيد، عن أبي مرة، مولى عقيل بن أبي طالب:

(١) الحديث في غريب أبي عبيد: ٥٦/٢ والتَّمْهيد: ١٣٩/٥.

(٢) شرح ديوان لبيد: ٦٧، وقبله:

وَأَقَطُّ الْخَزَقَ قَدْ بَادَتْ مَعَالِمُهُ	فَمَا يُحَسُّ بِهِ عَيْنٌ وَلَا أَثَرُ
بَجَسْرَةٍ تَنْجِلُ الْبَيْتِ
كَأَنَّهَا بَعْدَمَا أَفْنَيْتُ جُبِلَتْهَا	خَنَسَاءُ مَسْبُوعَةٌ قَدْ فَاتَهَا بَقَرُ

(٣) في الأصل: «ممدوحة».

أَنَّهُ سَأَلَ أَبَاهُ رِيْرَةً عَنْ شَاةٍ ذُبِحَتْ فَتَحَرَّكَ بَعْضُهَا، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْكُلَهَا، ثُمَّ سَأَلَ [عَنْ ذَلِكَ] زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ فَقَالَ: إِنَّ الْمَيِّتَةَ لَتَتَحَرَّكُ وَتَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ. [٢/ ٤٩٠ رقم (٧)].
فَقَالَ مَالِكٌ: قَوْلُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَحَبُّ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا تَحَرَّكُ بَعْضُ أَعْضَائِهَا وَلَمْ تَطْرِفْ مَا مَعْنَى: (تَطْرِفُ)؟

قال [عبدُ الملك]: معناه: أن تُحَرَّكَ أَطْرَافُهَا، يَدَيُهَا وَرِجْلَيُهَا وَعَيْنُهَا، إِنَّمَا تَطْرِفُ مَا خُوذُ مِنْ أَطْرَافِهَا، فَإِذَا كَانَتْ الذَّبِيحَةُ فِي وَقْتِ ذَبْحِهَا يَجْرِي نَفْسُهَا، وَتَطْرِفُ عَيْنُهَا وَأَطْرَافُهَا فَهِيَ ذَكِيَّةٌ، وَإِذَا لَمْ يَجْرِلِ لَهَا نَفْسٌ، وَلَمْ تَطْرِفْ بِطَرَفٍ، لَا بَعِينَ، وَلَا بَيْدٍ، وَلَا بَرَجِلٍ، فَهِيَ جَيِّفَةٌ، وَإِنْ تَحَرَّكَتْ بِضَاعُهَا وَأَعْضَاؤُهَا، قَالَ: وَإِنْ جَرَى نَفْسُهَا وَطَرَفَتْ بِعَيْنِهَا فَقَطْ، وَلَمْ تَطْرِفْ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَطْرَافِهَا فَهِيَ ذَكِيَّةٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ لَمْ تَطْرِفْ بِعَيْنٍ، وَطَرَفَتْ بِيَدٍ أَوْ رِجْلٍ مَعَ مَجْرَى النَّفْسِ فَهِيَ أَيْضاً ذَكِيَّةٌ، إِذَا طَرَفَتْ بِبَعْضِ أَطْرَافِهَا مَعَ مَجْرَى نَفْسِهَا فِي حِينَ وَضَعَ الشَّفْرَةَ فِي حَلْقِهَا فَهِيَ ذَكِيَّةٌ، وَهَكَذَا فَسَّرَ لِي أَصْحَابُ مَالِكٍ عَنْ مَالِكٍ عِنْدَمَا كَاشَفْتُهُمْ عَنْ ذَلِكَ.

[شَرْحُ غَرِيبِ كِتَابِ الصَّحَايَا]^(١)

[مِنْ مَوْطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ]

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (النُّقْيِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ

(١) الموطأ رواية يحيى: ٤٨٢/٢، ورواية أبي مُصعب الزُّهري: ١٨٥/٢، ورواية محمد بن الحسن: ٢١٤، ورواية القعنبي: ٦٨٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ١١٧/١٥، والمُنْتَقَى لأبي الوليد الباجي: ٦٨٣/٣، وتنوير الحوالك: ٣٤/٢، شرح الزُّرقاني: ٧٠/٣.

عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي قَالَ فِيهِ: «وَالْعَجْفَاءُ الَّتِي لَا تُنْفِي» [٢/٤٨٢ رقم (٢)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَعْنِي الَّتِي لَا تُؤَدِّكُ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ هُوَ الشَّحْمُ، وَمِنْهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ - حِينَ ذَكَرَ السَّيْرَ فِي السَّفَرِ -: «إِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ جَدْبَةً فَانْجُوا عَلَيْهَا بِنَفْيِهَا» يَعْنِي: بِشَحْمِهَا.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَلَيْسَ النَّفْيُ الْمُخَّ كَمَا قَالَ شَارِحُ الْعِرَاقِيِّينَ^(١)، الْعَرَبُ

(١) هو أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ٢/٢٠٩ «وَأَمَّا حَدِيثُهُ الْآخِرُ: نَهَى عَنِ الْعَجْفَاءِ الَّتِي لَا تُنْفِي فِي الْأَضْحَى فَإِنَّهُ يَقُولُ لَيْسَ بِهَا نَفْيٌ مِنْ هُزَالِهَا، وَهُوَ الْمُخَّ، يُقَالُ مِنْهُ: نَاقَةٌ مُنْقِيَةٌ: إِذَا كَانَتْ ذَاتُ نَفْيٍ، قَالَ الْأَعَشِيُّ...» وَأَنشَدَ الْبَيْتَ الَّذِي أَنشَدَهُ الْمُؤَلَّفُ، وَفِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ أَيْضًا: ٢/٣٠٣ «وَلَا سَمِينٌ فَيُنْفِي» تَقُولُ: لَيْسَ لَهُ نَفْيٌ، وَهُوَ الْمُخَّ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: فِيهِ لُغَتَانِ، يُقَالُ: نَقَوْتُ الْعِظَمَ وَنَفَيْتُهُ: إِذَا اسْتَخْرَجْتَ النَّفْيَ مِنْهُ، قَالَ الْكِسَائِيُّ: وَكُلُّهُمْ يَقُولُ: انْتَفَيْتُهُ: إِذَا اسْتَخْرَجْتَ النَّفْيَ مِنْهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلنَّاقَةِ السَّمِينَةِ مُنْقِيَةً وَأَنشَدَ بَيْتَ الْأَعَشِيِّ مَرَّةً ثَانِيَةً.

وَنَقَلَ الْأَزْهَرِيُّ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ: ٩/٣١٨ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنِ الْأَصْمَعِيِّ قَوْلَهُ: «الْأَنْقَاءُ: كُلُّ عِظَمٍ ذِي مُخٍّ، وَهِيَ الْقَصَبُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: وَاحِدُهَا نَفْيٌ وَنُقُوءٌ». وَقَوْلُ أَبِي عُبَيْدٍ مَشْهُورٌ فِي كُتُبِ اللُّغَةِ، وَلَا تَعَارُضَ بَيْنَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُؤَلَّفُ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَقَا عَنْهُ - وَبَيْنَ كَلَامِ أَبِي عُبَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فَالْنَفْيُ شَحْمُ الْعِظَامِ جَاءَ فِي الْعَيْنِ: ٥/٢١٩ «النَّفْيُ: شَحْمُ الْعِظَامِ، وَشَحْمُ الْعَيْنِ مِنَ السَّمَنِ، وَالْجَمِيعُ: أَنْقَاءٌ، وَنَاقَةٌ مُنْقِيَةٌ وَنُقُوءٌ مَنَاقٍ فِي سَمَنِ قَالَ:

لَا يَشْتَكِينُ عَمَلًا مَا أَنْتَقِينَ

مَادَامَ مُخٌّ فِي سَلَامِي أَوْ عَيْنٍ

وَفِي مُجْمَلِ اللُّغَةِ لِابْنِ فَارَسٍ: ٨٨٠: «النَّفْيُ مُخُّ الْعِظَامِ وَشَحْمُ الْعَيْنِ مِنَ السَّمَنِ» فَجَمَعَ بَيْنَهُمَا كَمَا تَرَى. وَقَالَ: وَالْأَنْقَاءُ - فِي قَوْلِ الْفَرَّاءِ - كُلُّ عِظَمٍ ذِي مُخٍّ... وَاللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ ابْنِ قُتَيْبَةَ: ١/٤٧٠، وَالْفَائِقُ: ٤/١٧، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ: ٢/٤٣٤، =

تقول: ناقةٌ مُنْقِيَّةٌ، إذا كانت ذات شحم، قال الأعشى بكر^(١):

حَامَوْا عَلَى أَضْيَافِهِمْ فَشَوَّاهُمْ مِنْ لَحْمٍ مُنْقِيَّةٍ وَمِنْ أَكْبَادٍ

[١٣١] - وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الدَّافَّة) في حديث مالك

الذي رواه عن رسول الله ﷺ حين قال: «إِنَّمَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ ادِّخَارِ لُحُومِ الضَّحَايَا مِنْ أَجْلِ الدَّافَّةِ الَّذِي دَفَّتْ عَلَيْكُمْ فَكُلُوا وَتَصَدَّقُوا وَادَّخِرُوا» [٤٨٤/٢] رقم (٧).

قال عبد الملك: الدَّافَةُ: الْجَمَاعَةُ الْفَاحِشَةُ الْمُسْتَكِفَّةُ^(٢)، تقول قد دَفَّ الْقَوْمُ، وَهُمْ يَدْفُونَ دَفًّا، وَهُمْ دَافُونَ: إِذَا قَدِمُوا بِجَمَاعَتِهِمْ وَلَفِينِهِمْ. وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: «كَانُوا يَجْمَلُونَ مِنْهَا الْوَدَكَ» فيعني: يُذَيَّبُونَ^(٣).

= والنَّهْيَةُ: ١١١/٥. ويراجع: خالق الإنسان للأصمعي: ٢١٥، وجمهرة اللغة: ٩٨٠، ومختصر العين: ٥٨٨/١، والصُّحاح، واللسان، والتاج: (نقى). ولا تُنْقِي من الإبل وغيرها ويكون لها مَخٌّ إِلَّا ذَاتُ الشَّحْمِ، وَأَمَّا الْهَزْنَةُ الَّتِي لَا شَحْمَ فِيهَا فَلَا يَكُونُ فِيهَا مَخٌّ، فهما متلازمان إذاً.

(١) ديوان الأعشى (الصباح المنير): ١١٠ وروايته:

* حَجَرُوا عَلَى أَضْيَافِهِمْ ... *

وقال في شرحه: ويُروى:

* حَبَسُوا عَلَى أَضْيَافِهِمْ ... *

(٢) غريب أبي عبيد: ٣/٣٩٠، وغريب ابن الجوزي: ١/٣٤٢، والنَّهْيَةُ: ١٢٤/٢، وتهذيب اللغة: ١٤، ٧٢، وفيه: «أَبُو عَبِيدٍ: قَالَ أَبُو عَمْرٍو: الدَّافَةُ: الْقَوْمُ يَسِيرُونَ جَمَاعَةً سَيْرًا لَيْسَ بِالشَّدِيدِ، يُقَالُ: هُمْ يُدْفُونَ دَفِيفًا».

(٣) غريب أبي عبيد: ٣/٤٠٧: «قوله: جَمَلُوهَا: يعني أَدَابُوهَا، وفيه لغتان، يقال: جَمَلْتُ الشَّحْمَ وَأَجَمَلْتُهُ: إِذَا أَذْبَتُهُ، واجتملته أيضاً، وقال لَيْدٌ [ديوانه: ١٧٨]:

[شرح غريب كتاب العقيقة ^(١)]

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك في (العقيقة)

حين قال: «تستحب العقيقة ولو بعصفور». [٢/ ٥٠١ رقم (٥)].

أيجزىء أن يعق الرجل بالعصفور، أو بما دون شاة؟ فقال: لا يجزىء في العقيقة إلا ما يجزىء في الضحية، وليس معنى قوله في الحديث: «ولو بعصفور» أن يكون العصفور يجزىء، إنما ذلك تحقيق وتمثيل؛ لاستحباب العقيقة وأن لا تترك على كل حال، وإن لم تعظم فيها الثقة. لهذا معنى الحديث وجهه.

(شرح غريب كتاب القراض والمساكات ^(٢))

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

= وَغُلَامَ أَرْسَلْتُهُ أَتُهُ بِالْوَكِّ قَبْلَئِنَّا مَا سَأَلْ
أَوْ نَهْتُهُ فَأَتَاهُ رِزْقُهُ فَأَشْتَرَى لَيْلَةً رِيحٍ وَاجْتَمَلُ

الألوك: الرسالة.

(١) الموطأ رواية يحيى: ٥٠٠/٢، ورواية أبي مضعب الزهري: ٢/ ٢٠٤، ورواية محمد بن الحسن:

٢٢٥، ورواية سويد: ٢٣٢، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ١٥/ ٣٦٣، والمُنتقى لأبي الوليد

الباجي: ٣/ ١٠١، والقبس: ٦٤٨، وتنوير الحوالك: ٥٤/٢، وشرح الزرقاني: ٩٦/٣.

(٢) هما في الموطأ كتابان: كتاب (القراض) وكتاب (المساكات). يراجع: الموطأ رواية يحيى:

٢/ ٦٨٧، ٧٠٣، ورواية أبي مضعب الزهري: ٢/ ٢٨٩، ٣٧٧، ورواية محمد بن الحسن:

٣٨١ (الشركة في البيع)، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ٢١/ ١١٩، ١٩٥، والمُنتقى

لأبي الوليد الباجي: ٥/ ١٤٩، ١٨٨، والقبس لابن العربي: ٥٦٨، ٨٦١، وتنوير

الحوالك: ٢/ ١٧٣، ١٨٥، وشرح الزرقاني: ٣/ ٣٤٥، ٣٦٣.

في المال الذي دَفَعَهُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ بِالْبَصْرَةِ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ وَعُبَيْدِ اللَّهِ ابْنِي عُمَرَ سَلَفًا كَيْ يَنْتَفِعَا بِرِبْحِهِ، وَيُؤَدِّيَاهُ بِالْمَدِينَةِ إِلَى عُمَرَ، فَأَخَذَهُمَا عُمَرُ بِالْمَالِ وَبِرْبْحِهِ، ثُمَّ رَأَى أَنْ يَجْعَلَهُ بَيْنَهُمَا وَيَبَيِّنَ الْمُسْلِمِينَ قِرَاضًا، فَأَخَذَ الْمَالَ وَنِصْفَ رِبْحِهِ، وَأَعْطَى عَبْدَ اللَّهِ وَعُبَيْدَ اللَّهِ نِصْفَ رِبْحِهِ [٢/ ٦٨٧ رقم (١)].

ما معنى هَذَا؟ وهل يلزمُ هَذَا الْحُكْمُ مِنْ ضَمَنِ مَالٍ بِسَلْفٍ أَوْ غَيْرِهِ؟
قال عبدُ المَلِكِ: لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَازِمًا لِهَما، وَلَا يَلْزَمُ غَيْرُهُما مِمَّنْ فَعَلَ فَعَلَهُما، وَضَمِنَ مَالًا بِسَلْفٍ أَوْ بِأَيِّ وَجْهٍ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ، فَرِبْحِهِ لَهُ كَمَا أَنَّ مَصِيبَتَهُ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «الرِّبْحُ بِالضَّمَانِ» غَيْرَ أَنَّ عُمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ اشْتِدَادًا عَلَى ابْنَيْهِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَحَمَلًا عَلَيْهِمَا وَتُهْمَةً لِنَفْسِهِ [١٣٢] فِيهَا، وَحِطَّةً لِلْمُسْلِمِينَ وَلِمَالِهِمْ.

قُلْنَا لِعَبْدِ الْمَلِكِ: فَلَمْ سَاقَ مَالُكَ هَذَا الْخَبَرُ فِي كِتَابِهِ فِي (الْقِرَاضِ) إِذَا كَانَ هَذَا مَعْنَاهُ عِنْدَهُ وَعِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ؟

فَقَالَ: إِنَّمَا سَاقَهُ لِيَعْلَمَ أَنَّ الْقِرَاضَ كَانَ مَعْمُولًا بِهِ بَعْدَ عُمَرَ، وَأَنَّ الْعَمَلَ بِهِ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ، جَارِيَةٌ، مَعْمُولٌ بِهَا فِي الْقَدِيمِ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ قَوْلِ مَالِكٍ: (السُّنَّةُ فِي الْمُسَاقَاتِ) الَّتِي تَجُوزُ لِرَبِّ الْحَاطِطِ أَنْ يَشْتَرِطَهَا عَلَى الْمُسَاقِي (سَدُّ الْحِطَارِ) وَ(خَمُّ الْعَيْنِ) وَ(رَمُّ الْقُفِّ) ^(١) وَ(سَرُّ الشَّرْبِ) وَ(أَبَارُ النَّخْلِ) وَ(قَطْعُ الْجَرِيدِ) وَ(جَدُّ التَّمْرِ) [٢/ ٧٠٥ رقم (٢)].

(١) غير موجودة في الموطأ رواية يحيى، معلقة على هامش النسخة من الأصل، وهي موجودة في بعض الشُّرُوح كالمتقى: ١٢٦/٥، عن ابن حبيب.

مَا تَفْسِيرُ هَذَا كُلُّهُ؟ وما تَفْسِيرُ الْمَالِ فِي هَذَا الْكَلَامِ؟ وكيفَ هِيَ (سَدُّ الْحِطَارِ) أَوْ (سَدُّ الْحِطَارِ)؟

قال عبدُالملِك: أَمَّا قَوْلُهُ: «لَرَبِّ الْمَالِ» فيَعْنِي: لَرَبِّ النَّخْلِ، الْعَرَبُ تُسَمِّي النَّخْلَ الْمَالَ، وَتُسَمِّي الْإِبِلَ الْمَالَ، وَالْغَنَمَ الْمَالَ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْعُرُوضِ. الْعَرَبُ تُسَمِّي كُلَّ ذَلِكَ الْأَمْوَالِ، أَلَا تَرَى قَوْلَ أَبِي هُرَيْرَةَ: لَمْ نُصِبْ يَوْمَ حُنَيْنٍ ذَهَبًا وَلَا وَرِقًا إِلَّا الْأَمْوَالِ، الثِّيَابَ وَالْمَتَاعَ يَعْنِي النَّخْلَ وَالْإِبِلَ وَالثِّيَابَ وَالْحَوَثَى^(١) وما أشبه ذلك.

قال عبدُالملِك: أَمَّا (سَدُّ الْحِطَارِ) لِتَحْصِينِ الزُّرْبِ الَّتِي حَوْلَ النَّخْلِ وَالشَّجَرِ، وَهِيَ عِنْدَنَا بِالسَّيْنِ، وَهِيَ رِوَايَةُ مُطَرِّفٍ، وَابْنِ الْمَاجِشُونِ، وَابْنِ وَهْبٍ، وَابْنُ الْقَاسِمِ. وَأَمَّا ابْنُ نَافِعٍ فَكَانَ يَرْوِيهَا بِالسَّيْنِ^(٢) عَلَى مَعْنَى سَدِّ ثُلُمِهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ جَائِزٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَالِاسْتِزَاطِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا (سَرُّ الشَّرْبِ) فَكَنَسُ الْحِيَاضِ^(٣) الَّتِي حَوْلَ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَلَعَلَّهَا: «الْحَرْتُ».

(٢) قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْقُشَيْرِيُّ: «رِوَايَةُ عُثَيْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ: «سَدُّ» بِالسَّيْنِ غَيْرُ الْمُعْجَمَةِ، وَبِذَلِكَ رَوَاهُ ابْنُ بَكَيْرٍ، . . . وَرَوَى غَيْرُهُمَا عَنْ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «سَدُّ» بِالسَّيْنِ». وَمِثْلُهُ قَالَ الْبُقَيْرِيُّ فِي «الْإِقْتَضَابِ» وَنَقَلَ كَلَامَ ابْنِ حَبِيبٍ وَغَيْرِهِ.

(٣) قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْقُشَيْرِيُّ: «السَّرُّ: الْكَنَسُ أَيْضًا، وَمِنْهُ اشْتَقَّ السَّرِيُّ مِنَ الرِّجَالِ، أَرَادُوا أَنَّهُ خَالِصُ النَّسَبِ مِنْ كُلِّ مَا يَعْيبُهُ. وَالشَّرْبُ: جَمْعُ شَرَبَةٍ، وَهِيَ أَحْوَاضٌ تُصْنَعُ حَوْلَ النَّخْلَةِ وَثُلُمِهَا مَاءً فَيَكُونُ رِثْيُ النَّخْلَةِ أَوْ الشَّجَرَةِ مِنْهَا. قَالَ زُهَيْرٌ [دِيوانه: ٤٠]:

يَخْرُجْنَ مِنْ شَرَبَاتٍ مَاؤَهَا طَحِلٌ عَلَى الْجُرُوعِ يَخْفَنَ الْغَمَّ وَالْعَرَقَا

النَّخْلِ وَالشَّجَرِ حَيْثُ يَسْتَنْقِعُ الْمَاءُ فِي أَصْوَلِهَا، وَوَاحِدَةُ الشَّرْبِ: شُرْبَةٌ.
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا (حَمُّ الْعَيْنِ) فَكَنْسُهَا وَتَنْقِيَتُهَا، الْعَرَبُ تَقُولُ: رَجُلٌ
 مَخْمُومٌ الْقَلْبِ: إِذَا كَانَ نَقِيَّ الْقَلْبِ مِنَ الْغِلِّ وَالْإِثْمِ^(١).
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا (رَمُّ الْقُفِّ) فَإِنَّ الْقُفَّ مَسْقُطُ مَاءِ السَّانِيَةِ، وَمَسْقَطُ
 مَاءِ الْغَرَبِ أَوْ الدَّلْوِ، ذَلِكَ الْقُفُّ^(٢).
 قَالَ: وَأَمَّا (أَبَارُ النَّخْلِ) فَتَذْكِيرُهَا، تَقُولُ: أَبْرْتُ نَخْلِي، وَهِيَ نَخْلٌ
 مَأْبُورَةٌ: إِذَا ذَكَّرْتَهَا بَطَلَعَ الْفَحْلُ.
 قَالَ: وَأَمَّا (قَطْعُ الْجَرِيدِ) فَمَعْنَاهُ: أَنْ يَقْطَعَ مِنَ النَّخْلَةِ جَرَائِدَهَا إِذَا كَثُرَتْ
 كَمَا يُشَدُّ الشَّجَرُ إِذَا شَمَّرَتْ.
 قَالَ: وَأَمَّا (جَدُّ التَّمْرِ)^(٣) فَمَعْرُوفٌ - أَيْضاً -: هُوَ جَمْعُهُ، فَهُوَ فِي
 النَّخْلِ: جَدَادٌ، وَفِي الزَّرْعِ: حَصَادٌ، وَفِي الْعِنَبِ: قَطَافٌ.
 قُلْنَا لِعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبٍ: فَمَا تَفْسِيرُ الْعَيْنِ الْوَائِنَةِ، وَالْعَيْنِ الدَّائِرَةِ؟ وَمَا

وقال آخر: =

- سَحَّ تَظَلُّ عَلَيْهِ الطَّيْرُ سَاجِعَةً تَسْقِي أَسَافِلَهَا الْغُرْدَانُ وَالشَّرْبُ
 وَيُرَاجَع: الْمُتَنَقَّى لِأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي: ١٢٦/٥، وَنَقَلَ تَفْسِيرَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ.
 (١) نَقَلَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي فِي الْمُتَنَقَّى: ١٢٦/٥ شَرْحَ هَذِهِ اللَّفْظَةِ أَيْضاً عَنْ ابْنِ حَبِيبٍ، قَالَ:
 «وَحَمُّ الْعَيْنِ تَنْقِيَتُهَا، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: وَهُوَ كَنْسُهَا... وَشَرْحُ الْمُؤَلِّفِ مَأْخُودٌ مِنْ كَلَامِ
 أَبِي عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ١١٨/٣.
 (٢) الْمُتَنَقَّى لِأَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي: ١٢٦/٥ عَنْ الْمُؤَلِّفِ، وَشَرْحَ حَكَمِهِ الْفَقْهِي عَنْ الْمُؤَلِّفِ أَيْضاً
 مِنْ كِتَابِهِ «الْوَاضِحَةُ» فِيمَا أَظُنُّ. وَالزَّمُّ: الْإِصْلَاحُ لِلشَّيْءِ الَّذِي فَسَدَ بَعْضُهُ.
 (٣) فِي الْأَصْلِ: «التَّمْرُ» وَتَمَرُ النَّخْلِ تَمَرَتُهُ، لَكِنَّ الْجَدَادَ لِلتَّمْرِ، وَالْحَصَادَ لِلزَّرْعِ، وَالْقَطَافَ
 لِلْعِنَبِ كَمَا قَالَ الْمُؤَلِّفُ. وَكُلُّهُ تَمَرٌ. لَكِنْ غَلَبَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ذَلِكَ.

تَفْسِيرُ الضَّفِيرَةِ أَيْضاً الَّتِي ذَكَرَ مَالِكٌ فِي كِتَابِهِ فِي (الْمَسَاقَاتِ)؟

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا الْعَيْنُ الْوَائِنَةُ فَهِيَ الْغَزِيرَةُ الثَّابِتُ مَاؤُهَا^(١)، الَّتِي لَمْ تَغْزُ وَلَمْ تَنْقَطِعْ، وَلَمْ تَتَهَوَّرْ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ سَمَّى الْعَيْنَ الْأُخْرَى دَائِرَةً، وَسَمَّى هَذِهِ وَائِنَةً، فَالْوَائِنَةُ: الْقَائِمَةُ الدَّائِمَةُ الَّتِي لَمْ يَغْزُ مَاؤُهَا، وَلَمْ يَحُلْ حَالُهَا. وَالدَّائِرَةُ: الَّتِي قَدْ تَغَيَّرَتْ وَدَرَسَتْ وَتَهَوَّرَتْ. وَالْعَرَبُ تَقُولُ فِي الدَّمْعِ: دَمَعُ وَائِنٌ، وَعَيْنٌ [١٣٤] وَائِنَةُ الدَّمْعِ، إِذَا وَصِفَتْ بِكَثْرَةِ الْبُكَاءِ وَدَوُومِهِ^(٢).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا الضَّفِيرَةُ فَهِيَ: الْمَخْبَسُ الَّتِي تُبْنَى لِيُخْبَسَ فِيهِ الْمَاءُ فَيَصِيرُ شَبِيهَاً بِالْبِرْكَةِ^(٣). هَكَذَا فَسَّرَ لِي فِي جَمِيعِ ذَلِكَ مَنْ كَاشَفَتْهُ عَنْ ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ، وَأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ مِنْهُمْ بِكَلَامِ الْعَرَبِ وَفَصِيحِ الْكَلَامِ وَمَعَانِي الْفَقْهِ.

(١) جاء في تعليق الوقشي: ٢٢٨/٢: «الوائنة والوائنة سواء، إلا أنه بالثاء المُعْجَمَةُ بائنتين أشهر». وفي اللسان: (وتن): «الوائنُ الماءُ المعينُ الدائمُ الذي لا يذهبُ عن أبي زيد... اللَّيْثُ: الْوَائِنُ وَالْوَائِنُ: لُغَتَانِ، وَهُوَ الشَّيْءُ الْمُقِيمُ الدائمُ الرَّائِدُ فِي مَكَانِهِ، قَالَ رُؤَيْدٌ [ديوانه: ١٦٣]:

أَمْطَرَ فِي أَكْنَافٍ غَنِيمٍ مُغْنِينَ
عَلَى أَحْجَاءِ الصَّفَاءِ الْوَائِنِ

قال: وَيُرْوَى بِالثاءِ والتاءِ ومعناهما: الدَّوامُ عَلَى الْعَبْدِ... قال أبو منصور: المعروف وتَن يَتَن - بِالثاءِ - وَتُونًا... وَلَمْ أَسْمَعْ وَثَنَ بِالثاءِ بِهَذَا الْمَعْنَى لِغَيْرِ اللَّيْثِ، قَالَ: وَلَا أُدْرِي أَحْفَظُهُ عَنِ الْعَرَبِ أَمْ لَا؟. وفي اللسان (وتن) «الْوِثْنُ وَالْوَائِنُ: الْمُقِيمُ الرَّائِدُ الثَّابِتُ الدَّائِمُ، وَقَدْ وَثَنَ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: وَلَيْسَ بِثَبَتٍ، قَالَ: وَالَّذِي حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدٍ: الْوَائِنُ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: وَثَنَ بِالْمَكَانِ، قَالَ: وَلَا أُدْرِي مَنْ أَينَ أَنْكَرَهُ ابْنُ دُرَيْدٍ؟» ثُمَّ نَقَلَ كَلَامَ اللَّيْثِ، وَكَلَامَ أَبِي مَنْصُورٍ الْأَزْهَرِيِّ مَرَّةً ثَانِيَةً. يَرِاجِعُ: الْعَيْنُ: ٢٤٢/٨، وَتَهْلِيلُ اللَّغَةِ: ١٤٥/١٥.

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِ.

(٣) يَرِاجِعُ: الْفَائِقُ: ٣٤٤/٢، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ١٣/٢، وَالنَّهْأَةُ: ٩٢/٣، وَاللِّسَانُ، وَالتَّاجُ: (ضَفَر).

(شرح غريب كتاب المكاتب والعِتق وشرح معانيه)^(١)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- سألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن حميد بن قيس المكي: أنَّ مكاتباً كان لابن المتوكل هلك بمكة، وترك عليه بقية من كتابته ودُّيونا للناس، وترك ابنة، فأشكل على مكاتبه القضاء فيه، فكتب إلى عبد الملك بن مروان [يسأله عن ذلك] فكتب إليه عبد الملك: أن ابدأ بدُّيونا للناس فأفرضهم، ثم أفض ما بقي من كتابته، ثم أقسم ماله بين ابنته ومولاه [٢/٧٨٨ رقم (٣)]. ما معنى هذا الحديث؟

قال عبد الملك: معناه: أن ابنته - التي ذكر في هذا الحديث - ولدت في كتابته، أو كان كاتب عليها، فتلك التي تراث ما بقي من كتابته أبيها بعد قضاء الكتابة؛ لأن المكاتب إنما يورث عند ذلك بالحرية، فأما لو كانت ابنته تلك حرة كان جميع ما هلك عنه المكاتب بعد قضاء ديونه لمولاه الذي كاتبه؛ لأنه عند ذلك إنما يورث بالرق، فافهم هذا فإنه أصل ما يورث عليه المكاتب إذا

(١) (المكاتب) في الموطأ رواية يحيى: ٧٨٧، ورواية أبي مضعب الزهري: ٤٢٩/٢، ورواية محمد بن الحسن: ٢٠٦، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ٢٢٣/٢٢٩، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ٦٧/٢، والمتقى لأبي الوليد الباجي: ٢/٧، والقبس لابن العربي: ٩٠٢، وتنوير الحوالك: ١٣/٣، وشرح الزرقاني: ١٠١/٤. و(العِتق) في الموطأ رواية يحيى: ٧٧٢، ورواية أبي مضعب الزهري: ٣٩٩/٢، ورواية محمد بن الحسن: ٢٩٨، ورواية سويد: ٣٨٨، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ١١٣/٢٣، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ٧٩/٢، والمتقى لأبي الوليد الباجي: ٢٥٥/٦، والقبس لابن العربي: ٩٦١، وتنوير الحوالك: ٢/٣، وشرح الزرقاني: ٧٧/٤، وكشف المغطى: ٣٠١.

مَاتَ قَبْلَ أَدَاءِ كِتَابَتِهِ وَقَدْ تَرَكَ مَالًا وَأَوْلَادًا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن الحسن وابن سيرين: في الذي أعتق عند موته عبيداً له ستة، فأسهم رسول الله ﷺ بينهم، فأعتق ثلث أولئك العبيد، ثم قال مالك: وبَلَغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الرَّجُلِ مَالٌ غَيْرُهُمْ.

مَا تَأْوِيلُ هَذَا الْحَدِيثِ؟ وما معناه؟

قال عبد الملك: اختلف عليّ مَنْ لَقِيتُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ فِي تَأْوِيلِهِ، مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: - وَهُوَ مُطَرَّفٌ، وَابْنُ الْمَاجِشُونِ، وَابْنُ كِنَانَةَ^(١)، وَابْنُ الْقَاسِمِ - تَأْوِيلُهُ: أَنَّ كُلَّ مَنْ أَعْتَقَ فِي مَرَضِهِ جَمِيعَ رَقِيقِهِ، أَوْ بَعْضَهُمْ عِتْقًا بَتْلًا^(٢)، أَوْ أَوْصَى بِعِتْقِ جَمِيعِهِمْ، أَوْ بِعِتْقِ بَعْضِهِمْ ثُمَّ مَاتَ، فَلَمْ يَحْمِلْهُمُ الثُّلُثُ، فَإِنَّهُ يُسَهَّمُ بَيْنَهُمْ، كَانَ لَهُ مَالٌ سِوَاهُمْ أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ سَمَّاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ أَوْ قَالَ رَقِيقِي كُلَّهُمْ أَوْ ثُلُثَهُمْ أَوْ نِصْفَهُمْ كُلَّ ذَلِكَ سَوَاءً، يُسَهَّمُ كَمَا جَاءَ الْأَثَرُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَيَعْتَقُ مِنْهُمْ بِالسَّهْمِ ثُلُثَهُمْ أَوْ مَا حَمَلَ [١٣٥] الثُّلُثُ مِنْهُمْ.

قال عبد الملك: وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ - وَهُوَ ابْنُ نَافِعٍ - إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ سِوَاهُمْ لَمْ يُسَهَّمْ بَيْنَهُمْ، وَلَكِنْ يَجْرِي الْعِتْقُ فِيهِمْ كُلُّهُمْ بِالْحِصَصِ فَيَعْتَقُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مَا يُنُوبُهُ مِنَ الثُّلُثِ فِي الْمُحَاصَّاتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ سِوَاهُمْ، أَوْ كَانَ لَهُ مِنَ الْمَالِ الشَّيْءُ النَّافِهُ فَحِينَئِذٍ يُسَهَّمُ بَيْنَهُمْ.

- (١) هو عثمان بن عيسى، أبو عمرو المدني (ت ١٨٣هـ)، من أشهر تلاميذ مالك، قال يحيى بن بكير: لم يكن في حلقة مالك أضبط ولا أدرس من ابن كنانة، وذكر القاضي عياض أنه هو وابن أبي الزبير غسلا مالك يوم موته. أخباره في: طبقات الفقهاء: ١٤٦، ترتيب المدراك: ١٧٧/٢.
- (٢) البَتْلُ: القطع، وفي اللسان: «ومنه صدقة بتلة أي: منقطعة عن صاحبها».

قال عبد الملك: ومنهم من قال - وهو أشهب وأصنع - إنما تأويل الحديث فيمن أعتق في وصيته ولم يبتل^(١) عتقهم فأولئك الذين يسهم بينهم فيعتق ثلثهم، أو ما بلغ الثلث منهم بالسهم، كان له مال سواهم أو لم يكن، عم رقيقه أو لم يعمهم، سمأهم أو لم يسمهم. فأمّا من أعتق رقيقاً له في مرضه بتلاً، عاش أو مات، ثم مات ولا مال له غيرهم، أو كان له مال غيرهم، إلا أن الثلث لا يحمّلهم، فإن العتق يجري في كل واحد منهم بالحصص حتى يورع الثلث فيهم بمنزلة مدبرين؛ لأن العتق قد انعقد لكل واحد منهم، بل هم أثبت عتقاً من المدبرين؛ لأنه لو عاش عتقوا كلهم من رأس ماله، فكذلك إذا مات عتق من كل واحد منهم ما يتوبه من الثلث في المحاصات، وأن المدبرين إنما يعتقون في الثلث عاش أو مات، فلم يختلف فيهم أن العتق يجري في كل واحد منهم وهو في المبتولين أوجب أن يجري العتق في كل واحد منهم.

قال عبد الملك: وبهذا نقول، ولا أراه يحل لأحد أن يقول فيه بخلافه؛ لأنه بين ظاهر، قوي في الحجة والقياس والمناظرة، وقد قال رسول الله ﷺ: «إذا حدثتم عني بحديث فظنوا به الذي هو أهدى وأهيا وأتقى» وقال في حديث آخر: «فظنوا به الذي هو أحسن» فهذا أحسنه وأهداه إن شاء الله، وقد قال الله عز وجل^(٢): ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَٰئِكَ هُمُ أَتْلَبُونَ﴾.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

(١) في اللسان: «بِتْلَةٍ يَتْلُو وَيَتْلُو».

(٢) سورة الزمر: الآية: ١٨.

في اشتراء عائشة جاريةَها بَريرةَ وهي في وَقتِ اشْتِرائِها مُكاتبَةٌ لِمَ استَجازت ذلك، وبيعُ المكاتبِ لا يُجوزُ في السُّنَّةِ، فما مَعْنَى ذلك الحَدِيثِ؟ [٧٨١/٢ رقم (١٩)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: معناه: إِنَّها كانت عَجَزَتْ عن أَداءِ كِتابَتِها وَرَقَّتْ، فَلِذَلِكَ اسْتَجازَتْ شِراءَها، وَأَجازَهُ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(شرحُ غريبِ كتابِ الأيمانِ)^(١)

(من مُوطَّأ مالِكِ بنِ أنسٍ رحمه الله)

- [١٣٦] وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ (المُضاهاتِ) في حديثِ

مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ حِينَ قَالَ: «لَأَنْ أَخْلِفَ آئِمًّا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَضَاهِيَ». .

قال عبدُ الملكِ: كان مالِكُ يَقولُ: المُضاهاتُ: الإلغازُ والخديعةُ، يَريدُ أَنَّهُ يَخْلِفُ بِاللَّهِ وَهُوَ لَا يَخْلِفُ بِهِ، وَلَيْسَ هُوَ ذَلِكَ عِنْدِي، إِنَّمَا المُضاهاتُ أَنْ يَخْلِفَ بغيرِ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا حَلَفَ بِغيرِ اللَّهِ فَقَدْ عَظَّمَ غيرَ اللَّهِ، وَجَعَلَ لِلَّهِ شَبِيهاً فِي التَّعْظِيمِ، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ]^(٢): ﴿يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ معناه: يَقولونَ قَوْلًا يُشَبِّهُ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا؛ وَبَيَّانُ ذَلِكَ: أَنَّ أبا مُعاويةَ المَدَنِيَّ

(١) الموطَّأ رواية يحيى: ٤٧٢/٢، ورواية أبي مُصعبٍ: ٢٠٧/٢، ورواية سُويد: ٢١٢،

والقبس: ٦٥٨، وتنوير الحوالك: ٢٦/٢، وشرح الزُّرقاني: ٥٥/٣.

(٢) سورة: التَّوْبَةِ الآية: ٣٠.

حَدَّثَنِي، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: «لَأَنْ أَحْلِفَ بِاللَّهِ مِائَةَ مَرَّةٍ ثُمَّ آتَمُ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَحْلِفَ بِغَيْرِ اللَّهِ مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ أَبْرُ» فَبَيَّنَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ هَهُنَا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن منصور بن عبد الرحمن الحَجَبِيِّ^(١)، عن أمه، عن عائشة: أَنَّهَا سئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: مَالِي فِي رِتَاجِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَكْفُرُهُ مَا يُكْفِرُ الْيَمِينَ [١/ ٤٨١ رقم (١٧)].

قال عبد الملك: كان مالك لا يرى فيها كفارة يمين ولا شيئاً، وكان يقول: إنما الرِتَاجُ الباب^(٢)، فما يَبَابِ الكعبة حاجةً إلى مالها، وإنما الكفارة في اليمين بالله.

قال عبد الملك: ولست أقول فيه بقول مالك، ولكن أسأل قائل ذلك عن ما أراد، فإن قال: أردت أن أجعل مالي للكعبة إذ قلت: مالي في رِتَاجِ الكعبة كان كمن أفصح بذلك إفصاحاً، ومن أفصح بذلك لزمه أن يخرج ثلث ماله فيدفعه إلى خزانة الكعبة يستعينون به في طيبتها، وكسوتها، ومصلحتها^(٣)؛ لأن ذلك من تطهير الكعبة وتشيئها، وقد قال الله [عز وجل]^(٤): ﴿وَطَهِّرْ

(١) الحَجَبِيُّ: بفتح الحاء المهملة والجيم منسوب إلى حجابة الكعبة. وهم من آل شيبه.

(٢) قال أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث: ٣٢٥/٤ قولها: رِتَاجِ الكعبة: هو الباب نفسه. . . فكل باب رِتَاجٌ، فإذا أغلق قيل: قد أرتج، ومن هذا قيل للرُّجُل إذا لم يحضره منطق: قد أرتج عليه يقول: كأنه قد أغلق عليه وجه المنطق.

(٣) عن أبي عبيد.

(٤) سورة الحج: الآية: ٢٦.

بِتَنِيٍّ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ﴿ فَإِنَّمَا نَذَرُ مَالَهُ فِي شَيْءٍ هُوَ اللَّهُ طَاعَةٌ وَبِرٌّ، فعليه أن يخرجَهُ في ذلك؛ لقولِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ» (١) اللهُ فَلْيُطِعهُ» قال: وإن استعني عنه بمالِ السُّلْطَانِ، وَقِيَامِهِ بِالْبَيْتِ وَخِدْمَتِهِ، صُرِفَ ذَلِكَ إِلَى الصَّدَقَةِ؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا نَذَرَ لِلَّهِ، وَالصَّدَقَةُ لِلَّهِ، وَحُقُوقُ اللَّهِ يُفْرَغُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ، وَيُصْرَفُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ؛ لِأَنَّ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ. قَالَ: وَإِذَا قَالَ الْحَالِفُ: لَمْ أَتُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا هِيَ كَلِمَةٌ خَرَجَتْ مِنِّي إِذْ قُلْتُ: «مَالِي فِي رِتَاجِ الْكَعْبَةِ» لَمْ أَعْرِفْ لَهَا تَأْوِيلًا، وَلَمْ أَتُ بِهَا شَيْئًا، رَأَيْتُ (٢) عِنْدَ ذَلِكَ أَنْ تَفْعَلَ مَا قَالَتْ عَائِشَةُ مِنْ تَكْفِيرِ يَمِينِهِ بِكَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِاللَّهِ، وَلَمْ أَدْعُ فِيهِ قَوْلَهَا، وَهِيَ فِي فَضْلِهَا وَعِلْمِهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَلَعَلَّهَا أَنْ تَكُونَ قَدْ سَمِعَتْ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ [١٣٧] مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّهُ قَالَ: «أَتَتْ امْرَأَةً إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَتْ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَنْحَرَ ابْنِي، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تَنْحَرِي ابْنَكَ، وَكَفَّرِي عَنْ يَمِينِكَ، فَقَالَ شَيْخٌ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ: وَكَيْفَ يَكُونُ فِي هَذَا كَفَّارَةٌ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ (٣): ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ...﴾ ثُمَّ جَعَلَ فِيهِ مِنَ الْكَفَّارَةِ مَا قَدْ رَأَيْتُ» [٤٧٦/٢] رَقْم (٧). مَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ؟

(١) فِي الْأَصْلِ: «يُطِيعُ».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَأَنْتِ».

(٣) سُورَةُ الْمَجَادَلَةِ: آيَةُ ٣.

قال عبدُ الملك: معناه: أَنَّهُ إِن قَالَ: نَحَرْتُ ابْنِي عِنْدَ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ، أَوْ قَالَ بِمَكَّةَ أَوْ فِي الْمَنَحَرِّ، أَوْ قَالَ: نَحَرْتُ ابْنِي اللَّهَ، أَوْ قَالَ: أَهْدَيْتُ ابْنِي اللَّهَ فَلَيْسَ يُجْزِيهِ فِي هَذَا كُلُّهُ إِلَّا هَدَيْتُ بَدَنَهُ يُقْلِدُهَا وَيُسْعِرُهَا، ثُمَّ يَنْحَرُهَا اللَّهَ فِي الْمَنَحَرِّ بِمَكَّةَ أَوْ بِمِنَى، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً فَبَقَرَةً، وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَقَرَةً فَشَاةً، وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَقْلُ شَيْئًا مِنْ هَذَا، أَوْ لَمْ يَزِدْ عَلَى قَوْلِهِ نَحَرْتُ ابْنِي وَسَكَتَ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ نَوَى أَنْ يَجْعَلَهُ هَدِيًّا كَانَ فِي بَيْتِهِ مِثْلَهُ فِي لَفْظِهِ، وَوَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الْهَدْيِ مَا فَسَّرْتُ لَكَ، وَكَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ. وَإِذَا قَالَ نَحَرْتُ ابْنِي وَلَمْ يَنْوِ أَنْ يَجْعَلَهُ هَدِيًّا، وَلَمْ يَلْفُظْ بِهِ، وَلَا يَشِيءَ مِمَّا وَصَفْتُ لَكَ، فَهَذَا لَكَ أَرَى أَنْ يُكْفَرَ بِكَفَّارَةِ الْيَمِينِ بِاللَّهِ كَمَا أَمَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَإِنْ كَانَ مَالِكٌ لَمْ يَكُنْ يَرَى عَلَيْهِ هَهُنَا كَفَّارَةَ يَمِينٍ، وَلَا شَيْئًا إِذَا لَمْ يُرِدْ بِهِ الْهَدْيَ وَلَمْ يَلْفُظْ بِهِ. وَقَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ فِيهِ أَحَبُّ إِلَيَّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(شرحُ غريب كتاب الجامع) (١)

(من موطأ مالك بن أنس رحمه الله)

- وسألنا عبدَ الملكَ بنَ حبيبٍ عن شرح (اللُّكْع) في حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ قَطَنِ بْنِ وَهْبٍ: أَنَّ يُحَنَسَ (٢) مَوْلَى الرَّبِيرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ

-
- (١) الموطأ رواية يحيى: ٨٨٤/٢، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ: ٥٣/٢، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٦، ورواية سُؤَيْدٍ: ٣٩٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ٧/٢٦، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد القسِّي: ٢٨٧/٢، والمُتَتَّقِي لأبي الوليد الباجي: ١٨٧/٧، والقبس لابن العَرَبِيِّ: ١٠٨٢/٣، وتنوير الحوالك: ٨٢/٣، وشرح الزُّرقاني: ٢١٧/٤.
- (٢) (يُحَنَسُ) الثَّوْنُ مُشَدَّدَةٌ، يَجُوزُ ضَمُّهَا وَكَسْرُهَا. أَقُولُ - وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادُ -: هَكَذَا هُنَا وَفِي =

جالساً عند عبد الله بن عمر في الفتنه فأتته مولاة له تسلم عليه فقالت: يا أبا عبد الرحمن إني أريد الخروج، اشتد علينا الزمان، فقال لها ابن عمر: اقعدي لكع، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يصبر على لأوائها وشِدِّتها أحد إلا كُنت له شفيعاً أو شهيداً يوم القيامة» [٢/ ٨٨٥ رقم (٣)].

قال عبد الملك: اللكع: كلمة تستعملها العرب في كلامها عند الزجر لمن تستدنيه في قدره، أو في عقله من ذكر أو أنثى، تعتدل الكلمة فيهما جميعاً^(١)

= الموطأ «مولى الزبير بن العوام» وكذلك هو في طبقات خليفة: ٢٤٢، وفي تهذيب الكمال للمزي: ١٨٤/٣١: «مولى مضطرب بن الزبير» ١٩ وفي الصحابة - رضي الله عنهم - بهذا الاسم (يُحَسِّنُ) الثبالي، مولى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -، و(يُحَسِّنُ) الأزدي رسول رسول الله ﷺ إلى فيروز.

(١) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٢/ ٢٢٣، ٣/ ١٥٤، وغريب الخطابي: ٣/ ١٠٣، والغريبين: ١٧٠٢، والفائق: ٣/ ٣٢٩، وغريب ابن الجوزي: ٢/ ٣٣٠، والنهاية: ٤/ ٢٦٨. ويراجع: العين: ١/ ٢٠٢، ومختصره: ١/ ٩٢، وجمهرة اللغة: ٩٤٦، وتهذيب اللغة: ١/ ٣١٤، ومجمل اللغة: ٨١٣، والمحكم: ١/ ١٦٦، والتمهيد: ٢٤/ ٢١، والأفعال للسرقي: ٢/ ٤٦٢، وكتاب فعال الصغاني: ٦٥، والصحاح، واللسان، والتاج (لكع).
(فائدة): قال الوقشي في التعليق على الموطأ: ٢/ ٢٨٩: وعنه في (الاقتضاب) للقرني - قوله: «اقعدي لكع» وهم من الراوي؛ إنما هو (لكاع) و(لكع) إنما يقال للمذكر، ومعناه: الخسيس من الرجال، وأكثر ما تستعمل هاتان اللفظتان في النداء، إلا أن يضطر شاعر إلى غير ذلك. قال الخطيب [ديوانه: ٣٣٠]:

[أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع

وقد جاءت في غير النداء، وفي غير ضرورة، قال رسول الله ﷺ: «يأتي على الناس زمان يكون أسعد الناس في الدنيا لكع بن لكع». وفي التمهيد: «ويقال للرجل: لكع، وللمرأة: لكع، وقد يقال للمرأة لكاع مبني على الكسر مثل حذام وقطام».

فمعناها من ابن عمر في هذا الحديث على قوله: اقْعِدِي ضَعِيفَةَ الْعَقْلِ.

وَقَدْ حَدَّثَنِي ابْنُ الْمَاجِشُونُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَكُونُ أَسْعَدَ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكْعُ بَنِي لُكْعٍ، خَيْرُ النَّاسِ يَوْمَئِذٍ مُؤْمِنٌ بَيْنَ كَرِيمَيْنِ»^(١) فَمَعْنَى اللَّكْعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: الدَّنِيءُ النَّفْسِ اللَّئِيمُ الْأَصْلُ، الضَّعِيفُ الْعَقْلُ، وَقَدْ تَقَوَّلَ الْعَرَبُ فِي اللَّكْعِ: لَكَاعٍ أَيْضاً.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا يَصْبِرُ» [١٣٨] عَلَى لَأَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا فَإِنَّهُ عَنَى بِاللَّأَوَاءِ^(٢): الْجُوعَ، وَبِالشَّدَةِ: نَكَدَ الْمَكْسَبِ، وَشِدَّةَ الْمَطْلَبِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن يسار، عن أبي هريرة: أنَّ

(١) لم يتعرض المؤلف - رحمه الله - لشرح قول النبي ﷺ: «بين كريمين»، وَشَرَحَهُ أَبُو عُبَيْدٍ - رحمه الله تعالى - فأحسن قال: «قوله: «بين كريمين» قد أكثر الناس فيه فمن قائل يقول: بين الحج والجهاد، وقائل يقول: بين فرسين يغزو عليهما، وآخر يقول: بين بعيرين يسقي عليهما، ويعتزل أمر الناس، وكل هذا له وجه حسن. قال أبو عبيد: وَلَكِنِّي لَمْ أَجِدْ أَوَّلَ الْحَدِيثِ يَدُلُّ عَلَى هَذَا؟ أَلَا تَرَاهُ يَقُولُ: «يَكُونُ أَسْعَدُ النَّاسِ بِالدُّنْيَا لُكْعُ بَنِي لُكْعٍ»! وَهُوَ عِنْدَ الْعَرَبِ الْعَبْدُ، أَوِ اللَّئِيمُ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَلَكِنِّي أَرَى وَجْهَهُ بَيْنَ أَبَوَيْنِ مُؤْمِنِينَ كَرِيمَيْنِ، فَيَكُونُ قَدْ اجْتَمَعَ لَهُ الْإِيمَانُ، وَالكَرَمُ فِيهِ وَفِي أَبَوَيْهِ، وَمِمَّا يُصَدِّقُ هَذَا الْحَدِيثَ الْآخَرُ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَشْرَاطُ السَّاعَةِ أَنْ يُرَى رِعَاةُ الْغَنَمِ رُؤُوسَ النَّاسِ، وَأَنْ يُرَى الْعُرَاةُ الْجُوعَ يَتَبَارَوْنَ فِي الْبُنْيَانِ، وَأَنْ تَلِدَ الْمَرْأَةُ رَبِّهَا أَوْ رَبَّتَهَا...».

(٢) مثله تقريباً في التمهيد: ٢٣/٢١، وإرجاع: الفائق: ٢٩٣/٣، والنهاية: ٢٢١/٤. وفي تعليق الوقشي: اللَّأَوَاءُ: الشَّدَةُ، وَأَصْلُهَا الْهَمْزُ ثُمَّ يُخَفَّفُ، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضاً: لَوْلَاءُ بِاللَّامِ، وَالْأَوَّلُ أَشْهُرُ. وإرجاع: المقصور والممدود لأبي علي القالي: ٣٧٩.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قال: «أَمَرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى، يَقُولُونَ: يَثْرَبَ وَهِيَ الْمَدِينَةُ تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ» [٢/ ٨٨٧ رقم (٥)].

قال عبد الملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «أَمَرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقُرَى» فَيَعْنِي (١): تَفْتَسِحُ الْقُرَى؛ لِأَنَّ مِنْهَا افْتَتَحَتِ الْمَدَائِنُ كُلُّهَا بِالإِسْلَامِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «يَقُولُونَ: يَثْرَبَ وَهِيَ الْمَدِينَةُ» فَيَعْنِي: يَسْمُونَهَا يَثْرَبَ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، كَرِهَ أَنْ تُسَمَّى يَثْرَبَ، وَكَذَلِكَ كَانَتْ تُسَمَّى فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، وَسَمَّاها الْمَدِينَةَ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ» فَيَعْنِي أَنَّهَا يَخْرُجُ عَنْهَا شِرَارُ النَّاسِ وَيُخْبَسُ خِيَارُهُمْ، كَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبَثَهَا وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا» وَخَبَثُهَا: شِرَارُهَا، كَمَا أَنَّ خَبَثَ الْحَدِيدِ: شَرُّهُ وَمَا لَا خَيْرَ فِيهِ، وَلَا انْتِفَاعَ بِهِ مِنْهُ (٢)، فَكَذَلِكَ الْخَبَثُ مِنَ النَّاسِ. وَقَدْ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ، يَعْنِي شِرَارَ النَّاسِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تُفْتَسِحُ الْيَمَنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَيْسُونَ فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَقَالَ فِي فَتْحِ الشَّامِ وَالْعِرَاقِ مِثْلَ ذَلِكَ» [٢/ ٨٨٧ رقم (٧)].

قال عبد الملك: يعني بقوله: «يَيْسُونَ» يَزَيُّونَ لَهُمُ الْبَلَدَ الَّذِي مِنْهُ جَاؤُوا

(١) في الأصل: «فمعنى».

(٢) قال أبو عبيد في غريب الحديث: ١٩٢/٢ «وَأَمَّا الْخَبَثُ - بفتح الخاء والباء فما تنفي الناس من ردىء الفضة والحديد...» وفي تعليق الوقشي: ٢/ ٢٩٠: «وفيه نعتان: خَبَثٌ وَخَبَثٌ، والرواية بفتح الخاء والباء». ويراجع: التمهيد: ١٠٦/٩، ٢٢٣/١٢، ٢٢٩.

وَيُحِبُّونَهُ إِلَيْهِمْ وَيَدْعُونَهُمْ إِلَى الرَّحِيلِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ الْإِسَاسُ^(١)
بِالْأَلِفِ وَإِنَّمَا هُوَ مَاخُودٌ مِنْ إِسَاسِ الْحَلُوتَةِ عِنْدَ حِلَابِهَا لِتَدَّرَ اللَّبَنُ، وَهُوَ أَنْ
تُجْرِي يَدُكَ عَلَى وَجْهِهَا وَصَفْحَةِ عُنُقِهَا، كَأَنَّكَ تُزَيِّنُ ذَلِكَ وَتُحَسِّنُهُ لَهَا وَتُطَيِّبُهَا
بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ عِمْرَانَ بْنِ حَطَّانٍ^(٢):

(١) هذه اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٨٩/٣، وغريب الخطَّابي: ٢٣/٢، ٢٤، ٥٥٢،
والغريبين: ١/١٦٤، ١٦٥ (ط) مصر، والفاائق: ١٠٧/١، والمجموع المُنِث: ١٥٨/١،
وغريب ابن الجوزي: ١/٧٠، والنَّهْأَة: ١٢٦/١، وغريب الأندلسي المجهول: ورقة: ١٨.
ويراجع: جمهرة اللُّغة: ٦٩، وتهذيب اللُّغة: ٣١٥/١٢، و٢١٥/٧، ومجمل اللُّغة: ١١٢،
والمحكم: ٨/٢٨٠، والأفعال للسُّرُسطي: ٦٦/٤، والصُّحاح، واللسان والتاج: (بس).

(٢) عِمْرَانُ بْنُ حَطَّانٍ هَكَذَا اشْتَهَرَ، وَهُوَ عِمْرَانُ بْنُ ظَبْيَانَ، مِنْ سَدُوسٍ، وَمِنْ ثَمٍّ مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ
وَائِلٍ. مِنْ مَشَاهِيرِ شُعْرَاءِ الْخَوَارِجِ وَمَتَقَدِّمِهِمْ فِي الشُّعْرِ حَتَّى قَالَ الْأَخْطَلُ: هُوَ أَشْعَرُ
الشُّعْرَاءِ، وَلَمْ يُحْفَظْ أَغْلَبُ شَعْرِهِ كَغَيْرِهِ مِنْ شُعْرَاءِ الْخَوَارِجِ وَلَمْ يَصِلْ مِنْهُ إِلَّا نَفْثٌ هُنَا
وَهُنَاكَ. جَمَعَهَا الدُّكْتُورُ إِحْسَانُ عَبَّاسٍ وَنُشِرَتْ مَرَارًا. وَالبَيْتُ الْمَذْكُورُ لَمْ أَجِدْهُ إِلَّا هُنَا وَهُوَ
عَجْزُ بَيْتٍ، وَعَنِ الْمَوْلَفِ أَنْشَدَهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: ٢٢٥/٢٢ هَكَذَا أَيْضاً دُونَ
تَمَّةٍ، وَيُظْهِرُ لِي - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّهُ مِنْ شَوَارِدِ قَصِيدَتِهِ الَّتِي قَالَهَا فِي رِثَاءِ أَبِي بِلَالٍ مِرْدَاسِ بْنِ
أَدِيَّةٍ - وَهِيَ جَدَّتُهُ وَأَبُوهُ حُدَيْرٌ - وَهُوَ أَحَدُ بَنِي رِبِيعَةَ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ زَيْدٍ مَنَاءَ بْنِ تَمِيمٍ
كَذَا قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي «الْكَامِلِ»: ١٠٨٣ قَالَ: وَفِيهِ يَقُولُ:

يَا عَيْنُ بَكِّي لِمِرْدَاسٍ وَمَضْرَعِهِ يَارَبِّ مِرْدَاسٍ اجْعَلْنِي كَمِرْدَاسٍ
تَرَكْتَنِي هَائِمًا أَبْكِي لِمِرْزَيْتِي فِي مَنْزِلٍ مُوَحِّشٍ مِنْ بَعْدِ إِنْسَانٍ
أَنْكَرْتُ بَعْدَكَ مَنْ قَدْ كُنْتُ أَعْرِفُهُ مَا النَّاسُ بَعْدَكَ يَا مِرْدَاسُ بِالنَّاسِ
إِمَّا شَرِبْتَ بِكَاسٍ دَارَ أَوَّلُهَا عَلَى الْقُرُونِ فَلَذَاقُوا جُرْعَةَ الْكَاسِ
فَكُلُّ مَنْ لَمْ يَذُقْهَا شَارِبٌ عَجَلًا مِنْهَا بِأَنْفَاسٍ وَرَدٍ بَعْدَ أَنْفَاسٍ
لِذَا لَا أَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الشُّطْرُ مِنْ شَوَارِدِهَا. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

❖ وَالذَّهْرُ ذُو دِرَّةٍ مِنْ غَيْرِ إِنْسَاسٍ ❖

وَذَلِكَ الْمَعْنَى أَرَادَ عَبَّاسُ بْنُ نَاصِحٍ بِقَوْلِهِ^(١):

وَجَدَانِي رَشَاءً مُسْتَنْفِرًا كُلَّمَا مَسَّخَتْ خَدْيِهِ شَمْسٌ

قال عبد الملك: وَلَيْسَ يَبْسُوتُ مِنَ السَّيْرِ، كَمَا قَالَ مَنْ لَا يَعْرِفُ^(٢) التَّأْوِيلَ

(١) عَبَّاسُ بْنُ نَاصِحٍ مِنْ شُعْرَاءِ الْأَنْدَلُسِ وَفَصَحَائِهَا، وَفَقَهَايَهَا أَيْضًا، بَيَّنَّهُ بَيْتٌ عَلِمَ، لَهُ رِحْلَةٌ إِلَى الْمَشْرِقِ لَقِيَ فِيهَا أَبَانُوسَ وَاجْتَمَعَ بِهِ، لَهُ عِنْدَ أَمْرَاءِ الْأَنْدَلُسِ مَكَانَةٌ عَالِيَةٌ. تَقْدَمُ التَّعْرِيفُ بِهِ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، تَعْرِيفًا مُفَصَّلًا، فَلْيُرَاجِعْ هُنَاكَ.

(٢) يَقْصِدُ بِهِ أَبَا عُبَيْدٍ بْنُ سَلَامٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - وَقَدْ سَبَقَ لِلْمُؤَلِّفِ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - مِثْلُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي حَقِّ أَبِي عُبَيْدٍ، وَأَبُو عُبَيْدٍ أَجَلٌ وَأَسَمَى مِنْ أَنْ يُوَصَفَ بِذَلِكَ، وَهُوَ بِلَاشِكِ أَوْثَقُ مِنَ الْمُؤَلِّفِ فِي نَقْلِ اللَّغَةِ، وَهُوَ فِي الْحَدِيثِ فِي مُقَدِّمَةِ الثَّقَاتِ الْعُدُولِ وَأَمَّا الْمُؤَلِّفُ - ابْنُ حَبِيبٍ - فَعَرَفْنَا مِنْ حَالِهِ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي مُقَدِّمَةِ الْكِتَابِ فَلْيُرَاجِعْ هُنَاكَ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ٨٩/٣ «قَوْلُهُ (يَبْسُوتُ) هُوَ أَنْ يُقَالَ فِي زَجَرِ الدَّائِيَةِ: بَسْ بَسْ أَوْ بَسْ بَسْ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ بِالْفَتْحِ، وَهُوَ صَوْتُ لِلزَّجَرِ لِلسُّوقِ إِذَا سُقْتُ حِمَارًا أَوْ غَيْرَهُ، وَهُوَ مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَفِيهِ لَغَتَانِ: بَسَسْتُ وَأَبْسَسْتُ فَيَكُونُ عَلَى هَذَا الْقِيَاسِ: يَبْسُوتُ وَيَبْسُونُ»

وَمِثْلُ قَوْلِ أَبِي عُبَيْدٍ وَتَوَجُّيْهِ رَوَاهُ ابْنُ بُكَيْرٍ وَابْنُ الْقَاسِمِ، وَفَسَّرَهَا ابْنُ بُكَيْرٍ بِ«يَسِيرُونَ» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيُسَبِّحُ الْحِجَالَ بَسًا﴾ ﴿١﴾ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُ ابْنِ حَبِيبٍ مُتَوَجِّهًا إِلَى ابْنِ بُكَيْرٍ، لَكِنَّا أَلْفَنَاهُ مِثْلَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ مِنَ الْمُؤَلِّفِ - سَامِحَهُ اللَّهُ وَعَفَا عَنْهُ - فِي حَقِّ أَبِي عُبَيْدٍ، وَأَنَّ ابْنَ حَبِيبٍ جَعَلَهُ كَخَبِيرِ الشَّعِيرِ «يَأْكُلُ وَيُدْمُ». وَأَنَا أَنْقَلُ لَكَ مَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» فَفِيهِ تَفْصِيلٌ لِمَا قِيلَ فِي ذَلِكَ. قَالَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «أَمَّا قَوْلُهُ: (يَبْسُونُ) فَمَنْ رَوَاهُ: يَبْسُونُ بَرَفِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الْبَاءِ مِنْ أَبْسَ يَبْسُ عَلَى الرِّيَاعِيِّ فَقَالَ: مَعْنَاهُ يَزِينُونَ لَهُمُ الْبَلَدَ الَّذِي جَاءُوا مِنْهُ، وَيَحْبِبُونَهُ إِلَيْهِمْ، وَيَدْعُونَهُمْ إِلَى الرِّحِيلِ إِلَيْهِ مِنَ الْمَدِينَةِ، قَالُوا: وَالْإِبْسَاسُ مَا خُوذَ مِنْ إِبْسَاسِ الْحُلُوبَةِ عِنْدَ حِلَابِهَا كَي تَدْرُ بِاللَّبَنِ، وَهُوَ أَنْ تُجْرِيَ يَدُكَ عَلَى وَجْهِهَا وَصَفْحَةِ عُنُقِهَا، كَأَنَّكَ تُزِينُ ذَلِكَ عِنْدَهَا وَتُحَسِّنُ لَهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ عِمْرَانَ بْنِ حَطَّانٍ =

* وَالذَّهْرُ ذُو دِرَّةٍ مِنْ غَيْرِ إِبْسَامٍ *

والى هذا ذهب ابن وهب قال: معناه: يُرْتَبُونَ لهم الخروج من المدينة، وكذلك رواية ابن وهب: «يُسُون» من الرُّباعي، وفسر ابن حبيب الكلمة بنحو هذا التفسير، وأنكر قول من قال: إنها من السير كل الإنكار. وقال ابن بكير «يُسُون» بفتح وكذلك روايته وفسره: يسرون، قال: من قوله [تعالى]: ﴿وَلَسْتَ بِالْجَبَّارِ بَسًا﴾ يعني: سارث، ويُقال: سالت. وذكر ابن حبيب عن مالك مثل تفسير ابن بكير. وقال ابن القاسم عن مالك: يسون: يدعون وأظن رواية ابن القاسم بفتح الياء وضَمَّ الباء، وروايته بن بكير بكسرها، وكل ذلك من الثلاثي. قال ابن هشام: والبس أيضاً: المُبالغة في فت الشيء، ومنه قيل في الدقيق المصنوع بالزيت ونحوه البسيس قال الزجاج:

* اخْبِرَا خَبِراً وَبُسَابَسَا *

يريد: عملاً بَسِيساً. قال أبو عمر: وقال غيره: يسون: يسرعون السير، وقيل: يُزْجُونَ دَوَابَّهُمْ. وقال غيره: يسون: يسألون عن البلدان وَيَشْفَقُونَ من أخبارها لِيَتَحَمَّلُوا إليها، وهذا لا يكاد يعرفه أهل اللغة. وأما الرُّباعي فلا خلاف فيه وفي معناه، وليس له إلا وجه واحد. أما الثلاثي ففيه لغتان بَسَّ يَبْسُ بكسر الباء، وَيَبْسُ بضمها، ومثل هذه الكلمة عندي قتر وأقتر فيه لغتان قتر على الثلاثي وأقتر على الرُّباعي، وفي الثلاثي لغتان في المستقبل منه يَقْتَرُ بكسر التاء وَيَقْتَرُ بضمها. وقد قرئ: ﴿لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا﴾ قرئ على الثلاثة الأوجه (يَقْتُرُوا) من الرُّباعي، و(يَقْتُرُوا) من الثلاثي، و(يَقْتُرُوا) منه أيضاً. وأما رواية يحيى بن يحيى في (يسون) عند أكثر شيوخنا الذين اعتمدنا عليهم في التقييد فعلى فتح الياء وكسر الباء من الثلاثي، وفسره: يسيرُونَ على نحو رواية ابن بكير وتفسيره، ولا يصح في رواية يحيى بن يحيى غير هذا الضبط، ومن روى في موطأ يحيى غير ذلك فقد روى ما لم يرو يحيى، والله أعلم. وكان ابن حبيب يُكِّرُ رواية يحيى ويَحْمِلُ عليه في ذلك، وقد رواه ابن بكير وابن نافع وحبيب وغيرهم كذلك. ويُقال: إن ابن القاسم رواه (يسون) بفتح الياء وضَمَّ الباء فالله أعلم.

وَلَا إِعْرَابَ، وَلَوْ كَانَ [١٣٩] مَعْنَاهَا: يُسِيرُونَ النَّاسَ لَكَانَتْ يُيَسُّونَ النَّاسَ
بِنَصْبِ الْيَاءِ وَرَفْعِ السَّيْنِ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ^(١): ﴿وَيْسَتْ الْجِبَالُ بَسًا﴾
يَعْنِي سِيرَتْ الْجِبَالُ تَسِيرًا، فَقَالَ: بُسْتُ، وَلَمْ يَقُلْ أَبَسْتُ فَافْهَمْ تَمَيِّزَ ذَلِكَ
بِالْمَعْنَى وَالْإِعْرَابِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (اللابة) في حديث مالك
الذي رواه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: «أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْ الْمَدِينَةِ» [٢/ ٨٨٩ رقم (١١)].

= وفي تعليق الوقشي: ٢/ ٢٩٢: «قال (ش) وَالْعَرَبُ تَقُولُ ذَلِكَ فَيَقُولُونَ: «لَا أَفْعَلُ ذَلِكَ مَا
أَبَسَ عَبْدٌ بِنَاقَةٍ وَيُقَالُ: بَسَسْتُ النَّاقَةَ بَسًا وَأَبَسْتُهَا: إِذَا زَجَرْتَهَا لَسَوْقِهَا، قَالَ الْخَلِيلُ:
بَسَ: زَجَرَ لِلْبَغْلِ وَالْحِمَارِ، وَيُقَالُ: بَسَ بَسَ، وَيُقَالُ مِنْهُ بَسَسْتُ وَأَبَسَسْتُ، فَيَكُونُ مَعْنَى
يُيَسُّونَ: يَزْجُرُونَ دَوَابَّهُمْ وَيَسُوقُونَهَا،...». ويراجع: العين: ٧/ ٢٠٤، وفعلت وأفعلت
للزجاج: ١١.

وفي غريب الأندلسي المجهول: «يأتي قومٌ يُيَسُّونَ» يعقوب: ناقةٌ بسوس: إِذَا كَانَتْ
تَدُرُّ عَلَى الْإِبْسَاسِ، أَيِ: الْمُدَارَةِ وَالْتَّسْكِينِ. أبو حاتم أَبَسَسْتُ بِهَا: إِذَا دَعَوْتُهَا لِلْعَلْفِ،
وَأَبَسَسْتُ الرَّجُلَ: إِذَا دَعَوْتُهُ إِلَى الطَّعَامِ. ، وفي الحديث: يَجِيءُ قَوْمٌ يُيَسُّونَ...» فمعنى
الحديث أنهم يدعون الناس إلى خِصْبِ الشَّامِ وَالْيَمَنِ ويدارونهم على إخراجهم من المَدِينَةِ.
وفي الحديث دليلٌ على ذلك وهو قوله: «ومن أطاعهم...» وذهب أبو عبيد - رحمه الله -
إلى أَنَّ (يُيَسُّونَ) فِي الْحَدِيثِ بِمَعْنَى يَزْجُرُونَ دَوَابَّهُمْ وَيَسُوقُونَهَا، قَالَ السَّعْدِيُّ بِسَسْتُ
الْإِبِلَ: إِذَا سَقَتَهَا سَوْقًا لَطِيفًا. ويراجع: إصلاح المنطق: ٢٧١، وفعلت وأفعلت لأبي
حاتم... وغيرهما.

(١) سورة الواقعة.

قال عبد الملك: اللابة: الحرّة^(١)، وهي الأرض التي ألبست الحجارة السود الجرد، وكثير اللابة: لابات، فإذا كثرت جدا فهي اللوب^(٢).

قال عبد الملك: وتحرير رسول الله ﷺ ما بين لابتى المدينة إنما يعني في الصيد، ذلك حرم الصيد، فأما في قطع الشجر فبريد في بريد، في دور المدينة كلها^(٣)، كذلك أخبرني مطرف عن مالك، وعن عمر بن عبد العزيز.

قال عبد الملك: واللابتان اللتان حرم الصيد فيما بينهما: هما الحرّتان الغربية التي ينزل فيها حاج المدينة فمن دونها إلى المغرب. والشرقية: مقابلها التي ينزلها حاج العراق، وللمدينة حرّتان أيضاً، حرّة في القبلة منها، وحرّة في الجوف، والمدينة بين حرار أربع^(٤)، فما بين هذه الحرار الأرض في الدور

- (١) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٣١٤/١، والغريين: ١٧٠٨، وغريب ابن قتيبة: ٤٦٤/٢، والفايق: ٣٣١/٣، وغريب ابن الجوزي: ٣٣٣/٢، والنهاية: ٢٧٤/٤، وغريب الحديث للأندلسي المجهول: ورقة: ٥٨. ويراجع: جمهرة اللغة: ٣٧٠، وتهذيب اللغة: ٣٨٢/١٥، ومجمل اللغة: ٧٩٧، والتمهيد: ٣١١/٩، ومعجم البلدان: ٣/٥، والمغانم المطابة: ٣٦١، ووفاء الوفاء: ١٢٩٦. والصحاح، واللسان، والتاج: (لوب).
- (٢) النص لأبي عبيد وفيه: «فهي اللاب واللوب لغتان، وأنشد بشر بن أبي خازم - يذكّر كنية - ديوانه: [١٤]:

مَعَالِيَّةٌ لَاهَمَّ إِلَّا مُحَجَّرٌ وَحَرَّةٌ لَيْلَى السَّهْلُ مِنْهَا وَلُوبُهَا
يريد: جمع لابة، ومثل هذا في الكلام قليل، ومنه قارة وقوز، وساحة وسوخ.

- (٣) كتب الناسخ كلها ثم كسطها وكتب: «كله». ويراجع آخر هذه الفقرة.
- (٤) تعليق الوقشي، وغريب اليقري يظهر أنهما نقلًا عن ابن حبيب.
- وفي غريب الأندلسي المجهول: «... يعقوب: اللاب واللوب: الحرّات، واحدها لوبة ولابة، ولم يعرف ابن الأعرابي لوبة، وفي الحديث: «ما بين لابتها أهل بيت أفقر =

مَحْرَمٌ أَنْ يُصَادَ فِيهِ صَيْدٌ، وَمَنْ عَصَا فَاسْتَحَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ جَزَاءٌ كَجَزَاءِ صَيْدِ حَرَمِ مَكَّةَ، وَلَكِنَّهُ أَنْتُمْ بِمَا اسْتَحَلَ فِي حَرَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: وَأَمَّا حَرَمُ قَطْعِ الشَّجَرِ فِيهَا فَبَرِيدٌ فِي بَرِيدٍ فِي جَوَانِبِهَا كُلِّهَا.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَحِرَارُ الْمَدِينَةِ الْأَرْبَعِ الَّتِي وَصَفْتُ لَكَ تَرْجِعُ إِلَى حَرَّتَيْنِ؛ غَرْبِيَّةٍ وَشَرْقِيَّةٍ؛ لِأَنَّ الْقِبْلِيَّةَ وَالْجَوْفِيَّةَ مُصْلَتَانِ بَهُمَا، وَلِذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «مَا بَيْنَ لَابَتَيِ الْمَدِينَةِ حَرَامٌ» فَجَمَعَ دُورَهَا كُلَّهَا فِي اللَّابَتَيْنِ، وَقَدَّرَهَا حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ فِي شِعْرِهِ إِلَى حَرَّةٍ وَاحِدَةٍ لَا تَصَالُ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ فَقَالَ^(١):

لَنَا حَرَّةٌ مَاطُورَةٌ بِجِبَالِهَا بَنَى الْعِرُّ فِيهَا بَيْنَهُ فَتَأَثَّلَا

فَجَعَلَهَا حَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ قَالَ: «مَاطُورَةٌ بِجِبَالِهَا» يَعْنِي مَعْطُوفَةٌ بِجِبَالِهَا لَا اسْتِدَارَةَ الْجِبَالِ بِهَا، وَإِنَّمَا جِبَالُهَا تِلْكَ الْحِجَارَةُ السُّودُ الَّتِي تَسْمَى الْحِرَارَ.

قِيلَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ: هَذَا حَرَمُ الْمَدِينَةِ وَقَدْ فَهِمْنَا بِوَصْفِكَ فَمَا حَدُّ حَرَمِ مَكَّةَ؟ قَالَ: حَرَمُ مَكَّةَ مُخْتَلِفٌ الْأَمْدُ فِي دُورِهِ، وَهُوَ مِمَّا يَلِي طَرِيقَ مَكَّةَ الْمَدِينَةِ أَرْبَعَةَ أَمْيَالٍ أَوْ أَدْنَى شَيْءٍ^(٢) إِلَى قُرْبِ «التَّنْعِيمِ»^(٣)، وَمِمَّا يَلِي طَرِيقَ الْعِرَاقِ

= منا، وَإِنَّمَا جَرَى هَذَا الْمَنْطِقُ أَوَّلًا بِالْمَدِينَةِ، وَهِيَ بَيْنَ حَرَّتَيْنِ فَلَمَّا تَمَكَّنَ هَذَا الْكَلَامُ جَرَى عَلَى أَفْوَاهِ النَّاسِ فِي كُلِّ بَلَدَةٍ فَصَارَ كَأَنَّهُ بَيْنَ حَرَّتَيْنِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: لُوبَةٌ وَنُوبَةٌ [لِلْحَرَّةِ] وَمِنْهُ قِيلَ لِلْأَسْوَدِ: لُوبِيٌّ وَنُوبِيٌّ. يَرِاجِعُ إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ: ٨٨، وَالزِّيَادَةُ مِنْهُ.

(١) ديوان حَسَّانَ: ٤٥/١ (وليد عرفات) وفيه: (المجد) (فتأهلا).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «شَيْئًا».

(٣) هَذَا الْمَوْضِعُ مَشْهُورٌ جَدًّا، مَعْرُوفٌ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا وَهُوَ الْآنَ دَاخِلُ الْعِمْرَانِ بِمَكَّةَ شَرَفَهَا اللَّهُ، وَزَادَ النَّوَوِيُّ فِي الْإِيضَاحِ ٤١٤: «عِنْدَ بُيُوتِ بَنِي نَفَارٍ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ».

ثَمَانِيَةُ أَمْيَالٍ إِلَى مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ «الْمَقْطَعُ»^(١). وَمِمَّا يَلِينِي عَرَفَةً تِسْعَةُ أَمْيَالٍ، وَمِمَّا يَلِينِي

(١) لم يَرِدْ في مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ بهذا الاسم، ولا بـ«خَلِّ الْمَقْطَعِ» كما قال الْفَاسِيُّ وسيأتي كلامه. وهو مستدرِكٌ عَلَى يَاقُوتٍ - رحمه الله - في كتابه «المُشْتَرَكُ وَضَعاً...» فـ«خَلِّ» يطلق عَلَى أَمَاكِينٍ مُخْتَلِفَةٍ ذَكَرَ بَعْضُهَا يَاقُوتٌ وَلَمْ يَذْكُرْ هَذَا. وَكَذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْ الْبُكْرِيُّ فِي «مُعْجَمِهِ»، وَلَا الْحَمِيرِيُّ فِي «الرَّوْضِ الْمِعْطَارِ...» وَذَكَرَهُ الْمُحَدِّثُونَ وَالْفُقَهَاءُ وَشُرَاحُ غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْفَاظُ الْفُقَهَاءُ وَالْمُؤَلَّفُونَ فِي الْمَنَاسِكِ وَمَوَاضِعِ مَكَّةَ وَتَوَارِيخِهَا عِنْدَ تَحْدِيدِ الْحَرَمِ. قَالَ النَّحِّيُّ الْفَاسِيُّ فِي شِفَاءِ الْغَرَامِ ٨٩/١: «أَمَّا حَدُّهُ مِنْ جِهَةِ الْعِرَاقِ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: سَبْعَةُ أَمْيَالٍ - بِتَقْدِيمِ السَّيْنِ - عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْأَزْرَقِيُّ. وَثَمَانِيَةُ أَمْيَالٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ الْمَالِكِيُّ فِي «التَّوَادِرِ» وَعَشْرَةُ أَمْيَالٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ سُلَيْمَانُ بْنُ خَلِيلٍ. وَسِتَّةُ أَمْيَالٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ خَرْدَاذِبَةَ. وَذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ أَنَّ الْحَدَّ فِي هَذِهِ الْجِهَةِ عَلَى ثَنِيَّةِ (خَلِّ الْمَقْطَعِ) فَأَمَّا (خَلِّ) فَبِحَاةٍ مُعْجَمِيَّةٍ مُفْتُوحَةٍ. وَأَمَّا (الْمَقْطَعُ) فَبِضْمِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الطَّاءِ الْمَشْدُودَةِ عَلَى مَا وَجَدْتُ بِخَطِّ سُلَيْمَانَ بْنِ خَلِيلٍ فِيهِمَا. وَوَجَدْتُ بِخَطِّ الْمُحِبِّ الطَّبْرِيِّ فِي «الْفَرَى» عَلَى الْخَاءِ مِنْ (خَلِّ) نَقْطَةً مِنْ فَوْقٍ، وَعَلَى اللَّامِ شَدَّةً. وَوَجَدْتُ بِخَطِّهِ ضَبْطَ (الْمَقْطَعِ) بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَإِسْكَانِ الْقَافِ. وَوَجَدْتُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ «تَارِيخِ الْأَزْرَقِيِّ» عَلَى الْخَاءِ مِنْ (خَلِّ) نَقْطَةً مِنْ فَوْقِهَا. وَرَأَيْتُ فِي «الْإِيضَاحِ» لِلنُّوَيْ، وَ«تَهْذِيبِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ» لَهُ عَوْضُ (خَلِّ) (جَبَلٍ) بِجِيمٍ وَبَاءٍ مُوَحَّدَةٍ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ تَصْحِيفاً وَاللهُ أَعْلَمُ.

وَذَكَرَ الْأَزْرَقِيُّ أَنَّ سَبَبَ تَسْمِيَةِ «الْمَقْطَعِ» بِذَلِكَ أَنَّهُمْ قَطَعُوا مِنْهُ أَحْجَارَ الْكَعْبَةِ فِي زَمَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا خَرَجُوا مِنَ الْحَرَمِ عُلَّقُوا فِي رِقَابِ إِبِلِهِمْ مِنْ قُشُورِ شَجَرِ الْحَرَمِ، وَإِنْ كَانَ رَحْلُ عُلُقٍ فِي رَقَبَتِهِ فَأَمْنُوا حَيْثُ تَوَجَّهُوا، وَيُقَالُ: هَنُولَاءُ وَقَدْ أَلَّهِ تَعْظِيماً لِلْحَرَمِ فَإِذَا رَجَعُوا فَدَخَلُوا الْحَرَمَ قَطَعُوا ذَلِكَ فَسُمِّيَ الْمَقْطَعُ.

يراجع من مصادر النص المذكور: المسالك والممالك: ١٣٢، وأخبار مكة

للأزرقى: ١٣١/٢، ٢٨٢، ٢٨٣، وتهذيب الأسماء واللغات: ٨٢/٢/١، والإيضاح

للنووي: ٤١٤. قال النووي: «ومن طريقي اليمن أضأة لبن، في ثنية لبن على سبعة أميال».

قال: «وفي هذه الحدود ألفاظ غريبة ينبغي أن تُضبط، قولهم: بيوت نفاير بكسر النون =

طَرِيقَ اليمَنِ سَبْعُهُ أَمْيَالٌ إِلَى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ: «أَضَاةُ لَبْنٍ». وَمِمَّا يَلِي جُدَّةَ عَشْرَةَ أَمْيَالٍ إِلَى قُرْبِ «الْحُدَيْبِيَّةِ»^(١)، هَكَذَا فَسَّرَهُ لِي مُطَرِّفٌ عِنْدَمَا كَاشَفْتُهُ عَنْهُ. وَأَخْبَرَنِي [١٤٠] أَنَّ الرَّزْجِيَّ^(٢) مُسْلِمَ بْنَ خَالِدِ الْمَكِّيِّ فَسَّرَهُ لَهُ كَذَلِكَ.

= وبالفاء، وفي قوله: أَضَاةُ لَبْنٍ بكسر اللام، (الأضَاة) بفتح الهمزة، وبالضادِ الْمُعْجَمَةِ عَلَى وَزْنِ الْقَنَاءِ، وَهِيَ مُسْتَقْعُ الْمَاءِ وَ(لَبْنٍ) بِكَسْرِ اللَّامِ وَإِسْكَانِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، كَذَا ضَبَطَهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْحَازِمِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُؤَلَّفِ فِي أَسْمَاءِ الْأَمَاكِنِ. يُرَاجَعُ الْأَمَاكِنُ لِلْحَازِمِيِّ: ٨١٦، وَفِيهِ: «أَضَاةٌ» مَهْمُوزَةٌ ١٩.

- (١) فِي الْإِيضَاحِ لِلنَّوَوِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: «وَمِنْ طَرِيقِ جُدَّةَ: مَنْقَطِعُ الْأَعْشَاشِ عَلَى عَشْرَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ» ثُمَّ قَالَ: «وَقَوْلُهُمْ: الْأَعْشَاشُ - بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَبِالْشَّيْنِ الْمُتَّعِجَمَتَيْنِ - جَمْعُ عُشٍّ».
- (٢) (الرَّزْجِيُّ) يَجُوزُ فِي الرَّأْيِ الْفَتْحُ وَالْكَسْرُ حَكَاهُ ابْنُ السَّكَيْتِ وَأَبُو عُبَيْدٍ كَذَا قَالَ الْمُرْتَضَى الزُّبَيْدِيُّ فِي التَّاجِ (زَنْجٍ) وَذَكَرَ أَبُو خَالِدٍ مُسْلِمَ بْنَ خَالِدِ الرَّزْجِيَّ الْمَذْكُورَ هُنَا، وَقَالَ: «الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُمْ، وَإِنَّمَا لُقِّبَ بِالضِدِّ لِبَيَاضِهِ» وَيُرَاجَعُ: إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ: ٣١، وَفِي الْأَنْسَابِ لِأَبِي سَعْدٍ: ٣٠٩/٦، وَاللُّبَابُ: ٧٧/٢، وَتَكْمِلَةُ الْإِكْمَالِ: ٩٣/٣... وَغَيْرَهَا ذَكَرُوهُ بِفَتْحِ الرَّأْيِ. وَفِي التَّوْضِيحِ لِابْنِ نَاصِرٍ الدِّينِ: ٢٥٠/٤ «قُلْتُ: قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَحْمَدَ الْمُسْتَمْلِيُّ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ عَلِيٍّ بْنَ طَرْخَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَارِجَاءَ يَقُولُ: وَذَكَرَ مُسْلِمَ بْنَ خَالِدِ الرَّزْجِيَّ فَقَالَ: ظَلَمُوهُ حَيْثُ سَمَوْهُ الرَّزْجِيُّ، كَانَ رَجُلًا مَخْصُورًا (مَحْصُورًا؟) حَسَنَ الْوَجْهِ، رَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ الشَّيْرَازِيُّ فِي (الْأَلْقَابِ) عَنِ الْمُسْتَمْلِيِّ. وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي «مُسْنَدِ أَبِيهِ»: حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ فِي سَنَةِ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ، حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدِ الرَّزْجِيَّ، قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ: قُلْتُ لِسُؤَيْدٍ: وَلَمْ سَمِّيَ الرَّزْجِيُّ؟ قَالَ: كَانَ شَدِيدَ السَّوَادِ. خَرَّجَهُ فِي مُسْنَدِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ...» وَفِي كَشَفِ الثَّقَابِ عَنِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَلْقَابِ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٢٤٥/٢ ذَكَرَ فِي سَبَبِ تَلْقِيهِ (الرَّزْجِيَّ) ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ، فَذَكَرَ مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ نَاصِرٍ الدِّينِ وَزَادَ: «لِحُبِّهِ التَّمَرِ، كَمَا يَحِبُّهُ الرَّزْجُ» وَأَوْرَدَ سَنَدًا ثُمَّ قَالَ: «كَانَ أَيْضًا مُشْرِبًا حُمْرَةً، وَإِنَّمَا لُقِّبَ الرَّزْجِيُّ لِمَحَبَّتِهِ التَّمَرِ، قَالَتْ جَارِيَتُهُ لَهُ ذَاتَ يَوْمٍ: مَا أَنْتَ إِلَّا زَنْجِيٌّ لِأَكْلِ التَّمَرِ، فَبَقِيَ عَلَيْهِ هَذَا اللَّقَبُ». وَذَكَرَ الْمِزِّيُّ فِي =

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (النَّهْس) في حديث مالك

الذي رواه عن زيد بن ثابت: حين دخل على الرجل بـ«الأسواف»، وقد اضطاد نهساً فأخذه من يده فأرسله» [٢/ ٨٩٠ رقم (١٣)].

قال عبد الملك: أمّا «الأسواف» فحائط من حوائط المدينة^(١). وأمّا النَّهْس^(٢) فطير يشبه الصُّرَدَ إلّا أنّه أكبر منه؛ فعَلَّ ذلك لأنَّ الصَّيْدَ في حَرَمِ

= التهذيب: ٥١٢/٢٧، ٥١٣ الأقوال الثلاثة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من فقهاء الحجاز، ومنه تعلّم الشافعي الفقه، وإياه كان يُجالس قبل أن يلقي مالك بن أنس، وكان مُسلم بن خالد يُخطي أحياناً. مات سنة تسع وسبعين، وقيل: سنة ثمانين ومائة. قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بالقوي. وضعفه بعضهم. تراجع في أخباره: طبقات ابن سعد: ٤٩٩/٥، وطبقات خليفة: ٢٨٤، وعلل أحمد: ٣٠٢/١، ٣١/٢ والجرح والتعديل: ١٨٣/٨، وسير أعلام النبلاء: ١٥٨/٨، وتهذيب التهذيب: ١٢٨/١٠، وشذرات الذهب: ١٩٤/١. وغيرها.

(١) قال السُّمهودي في وفاء الوفاء: ١١٢٥ «الأسواف» بالفتح آخره فاء - موضع شامي البقيع...» ويراجع: معجم ما استجعم: ١٥١/١، وذكر حديث الموطأ، ومعجم البلدان: ١٩١/١، والمغانم المطابة: ١٥. قال السُّمهودي أيضاً: «قلت: وبعض الأسواف بيد طائفة من العرب بالتوارث يعرفون به الزُّيود» فلعلهم ذرية زيد بن ثابت.

أقول - وعلى الله اعتماد - ما قاله غير بعيد، ويؤيده وتقويه رواية هذا الحديث عن زيد بن ثابت نفسه، وما قيل: إنَّ هذا الموضع موضع صدقة زيد بن ثابت وماله. ونقل الفيروزآبادي في «المغانم» عن العباب للصَّغاني - يراجع العباب: ١٩٧ (الفاء) عن غريب أبي عبيد: ١٥٦/٤.

(٢) في اللسان: (نهس) «ضرب من الصُّرَد» وذكر حديث الموطأ، وفي النهاية لابن الأثير: ١٣٦/٥ «طائر يشبه الصُّرَد، يديم تحريك رأسه وذنبه، يصطاد العصافير ويأوي إلى المقابر».

المَدِينَةُ مُحَرَّمٌ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح بيبي بلال في حديث مالك
الذي رواه عن عائشة حين قالت: وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَتْ عَنْهُ الْحُمَّى يَرْفَعُ
عَقِيرَتَهُ فَيَقُولُ^(١):

(١) المشهور في الكُتُبِ أَنَّ هَٰذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ لِبِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالصَّحِيحُ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - أَنَّهُ
تَمَثَّلَ بِهِمَا، وَأَنَّهُمَا لِبَكْرِ بْنِ غَالِبٍ بْنِ عَامِرِ بْنِ مُضَاضِ الْجُرْهَمِيِّ، أَنَشَدَهُمَا لَمَّا نَفَثَهُمْ
خُرَاعَةً مِنْ مَكَّةَ.

وروايته: (بفتح) كَذَا رَوَاهُ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: ١٩٢/٢٢ عَنْ سَفْيَانَ بْنِ عَيْنَةَ،
وَقَالَ: وَرَبَّمَا قَالَ سَفْيَانُ: «بَوَادٍ» وَرَوَايَةُ «فَخٍ» أَوْلَى مِنْ رَوَايَةِ الْمُؤَلِّفِ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ اسْمَ الْوَادِي
أَبْلَغَ فِي الشُّرُوقِ، وَلِأَنَّهُ ذَكَرَ بَعْدَهُ أَسْمَاءَ الْمَوَاضِعِ الْآخَرَى (مَجَنَّةً) (شَابَةً) (طَفِيلًا). وَقَالَ
الْحَافِظُ: «وَرَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ هَٰذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ
بِمِثْلِ رَوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ سِوَاءٍ فِي الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: «بَفَخٍ» مِنْ غَيْرِ شَكٍّ وَلَمْ يَقُلْ: «بَوَادٍ» قَالَ
الْفَاكِيهِيُّ: وَفَخٌ: الْوَادِي الَّذِي بِأَصْلِ الثَّنِيَّةِ الْبَيْضَاءِ إِلَى بَلَدِجٍ. وَنَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ
وَقَالَ: هُوَ قَرْبُ ذِي طُوًى، وَقِيلَ إِنَّهُ وَادِي عُرْفَاتٍ وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ.

أقول - وعلى الله اعتمد -: حَدَّدَ مُحَقِّقُ كِتَابِ الْفَاكِيهِيِّ - جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا - مَوْقِعَ (فَخٍ) فِي
هَامِشِ أَخْبَارِ مَكَّةَ: ١٥٦/٣، ٢١٦/٤ فَقَالَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ: فَخٌ: وَادٍ مَعْرُوفٌ مِنْ أَوْدِيَةِ
مَكَّةَ [شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى] يَبْدُو مِنْ طَرِيقِ نَجْدٍ وَحَرَاءٍ وَيَنْتَهِي بِالْحُدَيْبِيَّةِ . . . وَعِنْدَ مُلْتَقَى أَوْدِيَةِ
الشَّامِيِّ بِشَعْبِ بَنِي عُبَيْدِ اللَّهِ وَيُسَمَّى الْوَادِي فَخًا إِلَى أَنْ يَصِلَ إِلَى الثَّنِيَّةِ الْبَيْضَاءِ (بَلَدِجٍ) وَيُقَالُ
لَهُ الْيَوْمَ: الزَّاهِرُ.

أقول - وعلى الله اعتمد -: لَا يُقَالُ الْيَوْمَ فَحَسْبُ، إِنَّمَا هِيَ تَسْمِيَةٌ قَدِيمَةٌ. قَالَ يَاقُوتُ
فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ: ٢٣٧/٤: «بَفَتْحٍ أَوَّلُهُ وَتَشْدِيدِ ثَانِيهِ وَهُوَ وَادٍ بِمَكَّةَ، قَالَ السَّيِّدُ عَلِيُّ:
«الْفَخُّ وَادِي الزَّاهِرِ . . . وَذَكَرَ الْبَيْتَيْنِ اللَّذَيْنِ أَنَشَدَهُمَا بِلَالٌ.

=

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بَوَادٍ وَحَوْلِي إِذْ خِرْتُ وَجَلِيلُ
وَهَلْ أَرَدَنَ يَوْمًا مِيَاهَ مِجَنَّةٍ وَهَلْ يَتَدُونُ لِي شَامَةٌ وَطَفِيلُ

فَقَالَ: أَمَّا قَوْلُهَا: «يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ» فَتَعْنِي: صَوْتُهُ بِالْإِنْشَادِ، الْعَقِيرَةُ: صَوْتُ
الْإِنْشَادِ، وَصَوْتُ الْغِنَاءِ. وَأَمَّا إِذْ خِرْتُ: فَنَبَاتُ أَرْضِ مَكَّةَ، وَهِيَ الَّتِي تُسَمَّى
بِالْأَنْدَلُسِ: تَبْنُ مَكَّةَ. وَجَلِيلُ: نَبَاتٌ أَيْضًا مَعْرُوفٌ مِنْ نَبَاتِ أَرْضِ مَكَّةَ^(١)،
وَأَمَّا «شَامَةٌ» وَ«طَفِيلٌ» فَجِبَلَانِ مِنْ جِبَالِ أَرْضِ مَكَّةَ^(٢)، وَإِنَّمَا مَعْنَى يَبَيِّنُهُ أَنَّهُ
تَمَنَّى الرُّجُوعَ إِلَى مَكَّةَ حِينَ اسْتَقْفَلَ حُمَى الْمَدِينَةِ وَوَبَاءَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا
وَعَكُّوا بِهَا حَدَثَانِ مَا قَدِمُوهَا بِذَلِكَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ سَمِعَ ذَلِكَ:

يراجع: الجبال والأمكنة للزمخشري: ١٨١ وهو الذي نقل عن عليٍّ، وعليٍّ هو ابن
وهَّاسٍ من أشرافِ مَكَّةَ وأمرائها على معرفةٍ تامةٍ بمواضعها، منه أفاد الزمخشري وعليه في
مواضع الحِجَازِ في كتابه اعتمد.

و(الزَّاهِر) اليوم من أحياء مكة الرَّاقِيَةِ، فيه مستشفى الملك عبدالعزيز، وحدثنا الزَّاهِر
مشهورة يقام فيها احتفالات المناسبات الرسمية.

(١) قال الوقشي في التعليق على الموطأ: ٢٩٨/١: «الْجَلِيلُ: هُوَ الثَّمَامُ، أَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ:
جَلِيلٌ، وَغَيْرُهُمْ يَقُولُونَ: ثَمَامٌ».

(٢) معجم البلدان: ٣/٣١٥، ٤/٣٧ وذكر البيهقي في الموضع الأول، وأشار إليهما في الثاني،
ونَقَلَ عن الخطَّابِيِّ قَوْلَهُ: «كَنتُ أَحْسِبُهُمَا جَبَلَيْنِ حَتَّى تَبَيَّنْتُ أَنَّهُمَا عَيْنَانِ» والمذكور في
غريب الحديث للخطَّابِيِّ: ٤٣/٢ «جِبَلَانِ مُشْرِفَانِ عَلَى مِجَنَّةٍ عَلَى بَرِيدٍ مِنْ مَكَّةَ، وَنُقِلَ عَنْ
أَبِي عَمْرٍو: وَقِيلَ: إِنَّ أَحَدَهُمَا بِجَدَّةَ، وَنُقِلَ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ فِي كِتَابِهِ «جَزِيرَةُ الْعَرَبِ» وَرَحْمَةُ
مَاءِ لَبْنِي الدُّثْلِ خَاصَّةً، بِجَبِيلٍ يُقَالُ لَهُ: طَفِيلٌ، وَشَامَةٌ: جَبِيلٌ بِجَنْبِ طَفِيلٍ» وجاء في تعليق
الوقشي أيضًا في موضع آخر: شامة، ويقال: شابة وهو جَبَلٌ [قال]:

كَأَنَّ يُقَالُ الْمُزْنِ بَيْنَ تَضَارِعٍ وَشَابَةٌ الْبَيْتُ

«اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنَا مَكَّةَ وَأَشَدَّ وَصَحَّحَهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا فِي الْجُحْفَةِ».

قال عبد الملك: وأما دُعَاؤُهُ بِالْبَرَكَةِ فِي صَاعِهَا وَمُدَّهَا فَإِنَّمَا عَنْهُ بِذَلِكَ طَعَامُهَا؛ لَأَنَّهُمْ إِذَا تَبَابَعُوا الطَّعَامَ بِالْمَدِينَةِ بِالصَّاعِ وَالْمُدِّ يَتَنَاقَشُونَ، كَمَا تَقُولُ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي قَفِيزِنَا وَمُدَّنَا^(١)، وَإِنَّمَا تَعْنِي بِهِ الطَّعَامَ. وَأَمَّا دُعَاؤُهُ بِنَقْلِ الْحُمَى مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى الْجُحْفَةِ، فَلَمْ تَزَلِ الْجُحْفَةُ مِنْ يَوْمَئِذٍ بِأَكْثَرِ بِلَادِ اللَّهِ حُمَى وَإِنَّهُ لَيُنْقَى شُرْبُ الْمَاءِ مِنْ عَيْنِهَا الَّذِي يُقَالُ لَهَا^(٢): «عَيْنُ حُمٍّ»، وَقُلَّ مَنْ يَشْرَبُ مِنْهُ إِلَّا حُمٌّ، وَإِنَّهُ لَمُتَغَيَّرُ الطَّعْمِ وَكَأَنَّ النَّفْسَ تَعَافُهُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الأنقب) في حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَلَى أَنْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ» [٢/ ٨٩٢ رقم (١٦)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَنْقَابُ الْمَدِينَةِ: فِجَاجُهَا الَّتِي حَوْلَهَا^(٣)، وَمَدَاخِلُهَا الَّتِي مِنْهَا يَدْخُلُ إِلَيْهَا، وَوَاحِدُ الْأَنْقَابِ: نَقَبٌ، وَهُوَ الْفَجْجُ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «مَدِينَا».

(٢) فِي الْأَصْلِ: «لَهُ».

(٣) النِّهَايَةُ: ١٠٢/٥ قَالَ: «وَهُوَ جَمْعُ قِلَّةٍ لِلنَّقَبِ». وَفِي تَعْلِيقِ الرَّقْشِيِّ: ٣٠١/٢: «الْأَنْقَابُ: الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ، وَاحِدُهَا نَقَبٌ، وَالْأَشْهُرُ فِي جَمْعِهَا: نِقَابٌ؛ لِأَنَّ فَعْلًا لَا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ إِلَّا نَادِرًا» وَفِي الْاِقْتِضَابِ لِلْفِرْنِيِّ: «قَالَ ابْنُ الْأَيْمَنِ التَّغْلِبِيُّ: وَنَزَاهُنَّ مُدْبِئًا كَالسَّعَالَى يَتَطَلَّعْنَ مِنْ نُغُورِ النَّقَابِ وَقَالَ ابْنُ نَافِعٍ وَالْأَعْمَشُ: هِيَ الْفَجَاجُ الَّتِي حَوْلَهَا وَخَارِجٌ مِنْهَا».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك
عن ابن شهاب: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَجْتَمِعُ دَيْنَانِ فِي جَزِيرَةِ
العَرَبِ، فَأَجَلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ»
[٨٩٢/٢ رقم (١٨)] فَمَا حَدُّ ذَلِكَ؟

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: جَزِيرَةُ الْعَرَبِ مِنْ أَقْصَى عَدَنٍ إِيَّيْنِ^(١) وَمَا وَالَاهَا مِنْ
أَرْضِ الْيَمَنِ كُلِّهَا إِلَى رَيْفِ الْعِرَاقِ فِي الطُّولِ، وَأَمَّا الْعَرَضُ فِي الْعَرَبِ فَمِنْ
جُدَّةَ وَمَا وَالَاهَا مِنْ سَاحِلِ الْبَحْرِ إِلَى أَطْرَافِ الشَّامِ وَمِصْرَ، وَفِي الشَّرْقِ مَا بَيْنَ

(١) معجم ما استعجم: ١٠٣، ٩٢٤، ومعجم البلدان: ١٠٠/٤ قال البكري: بكسر أوله
وإسكان ثانيه، بعده ياء معجمة باثنتين من تحتها مفتوحة، ثم نون: اسم رجل كان في الزَّمن
القَدِيم وهو الذي تُنسب إليه عَدَنُ إِيَّيْنِ فِي بِلَادِ الْيَمَنِ، هَكَذَا ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ فِي «الْأَبْنَةِ» بِكسر
الهمزة على وزن إِفْعَلْ مَعَ إِصْبَغٍ وَإِشْفَى، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ: كَيْفَ تَقُولُ: إِيَّيْنُ
أَوْ آئِيْنُ؟ فَقَالَ: إِيَّيْنُ وَآئِيْنُ جَمِيعًا، وَقَالَ: تُسَبُّ إِلَى رَجُلٍ مِنْ حِمَيْرٍ، عَدَنَ بِهِ: أَيُّ: أَقَامَ.
وَنَقَلَ عَنِ الْهَمْدَانِيِّ قَوْلَهُ: ذُو آئِيْنِ بَنُ ذِي يَقْدُمُ بْنُ الصُّوَّارِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ وَائِلِ بْنِ
الْغَوْثِ...» وَفِي التَّبْصِيرِ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: ٦/١ «آئِيْنُ بوزن أَحْمَدَ الَّذِي تُسَبُّ إِلَيْهِ عَدَنُ
آئِيْنُ هُوَ ابْنُ زُهَيْرِ بْنِ الْهَمَيْسِجِ بْنِ حِمَيْرٍ» وَفِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ: قَالَ الطَّبْرِيُّ: سُمِّيَتْ عَدَنُ
وَأَبِيْنُ بَعْدَنَ وَأَبِيْنُ بَنَ عَدَنَانَ، وَهَذَا عَجَبٌ، لَمْ أَرَ أَحَدًا ذَكَرَ أَنَّ عَدَنَانَ كَانَ لَهُ وَلَدٌ اسْمُهُ عَدَنُ
غَيْرَ مَا وَرَدَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ... وَنَقَلَ أَهْلُ السِّيَرِ أَنَّهَا سُمِّيَتْ بِعَدَنَ بْنِ سَنَانِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ نَزَلَهَا. وَنَقَلَ عَنِ الرَّجَاجِيِّ عَنِ ابْنِ الْكَلْبِيِّ: سُمِّيَتْ عَدَنُ بَعْدَنَ بْنِ
سَنَانِ بْنِ نَفْشَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ... وَأُضِيفَ عَدَنُ إِلَى أَبِيْن لَوْجُودِ مَوَاضِعَ فِي بِلَادِ الْيَمَنِ
تُسَمَّى عَدَنُ مِنْهَا عَدَنُ لَاعَةَ وَغَيْرَهَا.
أَقُولُ - وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادُ - وَلَعَدَنُ تَارِيخُ كُتُبِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الطَّيِّبِ بِامْخَرَمَةِ (ت ٩٤٧هـ)
بِاسْمِ «تَارِيخِ ثَغْرِ عَدَن» مَطْبُوعٌ.

رَمَلِ يَبْرِينَ^(١) إِلَى مُنْقَطِعِ السَّمَاءِ^(٢)، فَمَا كَانَ فِي دَاخِلِ هَذَا كُلِّهِ لَا يَتْرَكَ فِيهِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، وَلَا مَجُوسِيٌّ. وَمَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ وَالْحِجَازُ كُلُّهَا فِي دَاخِلِ هَذَا التَّقْدِيرِ. وَلِهَذَا أَخْرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ نَصَارَى نَجْرَانَ^(٣) مِنَ الْيَمَنِ إِلَى سَوَادِ الْعِرَاقِ، وَأَجَلَى يَهُودَ خَيْبَرَ وَيَهُودَ فَدَكَ^(٤) إِلَى الشَّامِ.

(١) معجم ما استعجم: ١٣٨٦، ومعجم البلدان: ٩٢/١، ٤٩٠/٥. قال البكري: «يَبْرِينَ، ويُقال: يَبْرُونَ... رَمَلٌ معروفٌ في ديارِ بني سَعْدِ بْنِ تَمِيمٍ» وقال ياقوت: «أَبْرِينَ بفتح الهمزة وسكون الباء وكسر الراء وياء ساكنة وآخره نونٌ، وهو لغة في يَبْرِينَ. قال أبو منصور: هو اسمُ قرية كثيرة النخل والعُيون العذبة بحذاء الأحساء من بني سعد بالبحرين، وهو واحدٌ على بناء الجمع حُكْمُهُ كحُكْمِهِ في الرَّفْعِ بالواو وفي النَّصْبِ والجَرِّ بالياء، وربما أعرَبوا نونه وجَعَلُوهُ بالياء على كُلِّ حالٍ...».

(٢) السَّمَاءُ بالأصل ماءٌ بالبادية، ثم لكلب، ثم سُميت بها الصُّحراء التي بين الكُوفَةِ والشَّامِ. يراجع: معجم البلدان: ٢٧٨/٣.

(٣) بَلَدٌ مشهورٌ بهذه التَّسمِيَةِ إلى وقتنا، وهي من مُدُنِ المنطقة الجَنُوبِيَّةِ مِنَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ الْآنَ، حاضرةٌ مزدهرةٌ كثيرةُ السُّكَّانِ، مشهُورَةٌ بِالزَّرَاعَةِ.

(٤) معجم ما استعجم: ١٠١٥، ومعجم البلدان: ٢٧٠/٤، والرَّوَضُ الْمِعْطَارُ: ٤٣٧، قال البكري: «بفتح أَوَّلِهِ وثانيه، معروفةٌ، بينها وبينَ خَيْبَرَ يَومان» وإنما قال: معروفة لورودها بالأخبار والآثار وكُتُبِ السَّيْرِ، وكان أهلُ فَدَكٍ قد صالَحُوا النَّبِيَّ ﷺ على النَّصْفِ مِنْ ثِمَارِهَا، وكانت له خالصةٌ؛ لأنَّه لم يُوجِفِ المسلمين عليها بخيلٍ ولا ركابٍ، وكان معاوية وهَبَهَا لَمُرُوانَ ثم ارتَجَعَهَا مِنْهُ سَنَةٌ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ لِمُوجِدَةٍ وَجَدَهَا عَلَيْهِ، وَلَمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ رَدَّ فَدَكَ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وكانت له خالصةٌ أَيَّامَ إِمْرَتِهِ تَغْلُ لَهُ عَشْرَةُ آلَافٍ دِينَارٍ فَتَجَافَى عَنْهَا. هَذَا كَلَامُ الْحَمِيرِيِّ فِي «الرَّوَضِ الْمِعْطَارِ» وَهُوَ مَأْخُودٌ - وَاللهُ أَعْلَمُ - مِنْ كَلَامِ الطَّبْرِيِّ فِي تَارِيخِهِ.

وحول «فَدَكَ» كَلَامٌ طَوِيلٌ يُرَاجَعُ فِي فَتْحِ الْبَارِي: ١٩٨/٦، وقد ورد ذكرها في أشعار =

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك^(١) الذي رواه عن يحيى بن سعيد: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَبِيتُ بِرُكْبَةٍ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عَشْرَةِ أَنْبَاءٍ بِالشَّامِ [٨٩٧/٢ رقم (٢٦)].
قال عبد الملك: أَرَادَ عُمَرُ أَنَّ الشَّامَ وَبَيْتَهُ، كَثِيرَةُ الْمَرْضَى، كَثِيرَةُ الطَّاعُونَ، وَأَنَّ غَيْرَهَا مِنَ الْبُلْدَانِ أَصَحُّ وَأَسْلَمُ مِنَ الْوَبَاءِ وَالْمَرْضَى، فَذَمَّ لِذَلِكَ الشَّامَ وَرَهْدَ فِيهَا وَفَضَّلَ عَلَيْهَا غَيْرَهَا حَتَّى فَضَّلَ عَلَيْهَا رُكْبَةً فِي بُعْدِهَا، وَصِغَرَ قَدْرَهَا، وَرُكْبَةً: مَوْضِعٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْعِرَاقِ^(٢).

[شرح غريب كتاب القدر]

[من مؤطاً مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك^(٣)

= الْعَرَبِ، قَالَ زُهَيْرٌ [شرح ديوانه: ١٨٣]

لَيْتَ حَلَلْتُ بِجَوْ فِي بَنِي أَسَدٍ فِي دِينِ عَمْرٍو وَحَالَتْ بَيْنَنَا فَدَكُ
لَيَايَتِكَ مِثْلِي مَنْطِقٌ قَدَحٌ بَاقٍ كَمَا دَنَسَ الْقُبَيْطِيَّةَ الْوَدَكُ

- (١) تأخرت هذه الفقرة عن موضعها في الأصل.
(٢) هو كما قال المؤلف - رحمه الله -، وقال أبو الوليد الوقشي في التعليل على المؤطأ: ٣٠٩/٢: «موضع بين مكة والطائف، وقيل: موضع بشق اليمن» وهو خطأ ظاهر علق عليه هناك فليراجع. ويراجع أيضاً معجم ما استعجم: ٦٦٩/٢، ومعجم البلدان: ٧٢/٣.
قال ياقوت: بضم أوله وسكون ثانيه وباء موحدة بلفظ الركبة التي في الرجل والبعر وغيره.
(٣) المؤطأ رواية يحيى: ٨٩٨/٢، ورواية أبي مضعب الزهري: ٦٨/٢، ورواية سويد: ٤٧٠، والاستذكار: ٨٣/٢٦، والتعليق على المؤطأ لأبي الوليد الوقشي: ٣١١/٢، والمتقى لأبي الوليد: ٢٠٧/٧، والقبس لابن العربي: ١٠٩١، وتنوير الحوالك: ٩٢/٣، وشرح الزرقاني: ٢٤٢/٤، وكشف المغطى: ٣٣٩.

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَفْرِغَ صَخْفَتَهَا وَلِتَنْكِحَ فَإِنَّمَا لَهَا مَا قُدِّرَ لَهَا» [٢/ ٨٩٨ رقم (٧)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَعْنِي بِأُخْتِهَا؛ أَي: ضَرَّتْهَا. وَقَوْلُهُ: «لِتَسْتَفْرِغَ صَخْفَتَهَا» يَعْنِي: لِتَصْرِفَ حَظَّ أُخْتِهَا مِنْ زَوْجِهَا إِلَى نَفْسِهَا، فَيَكُونُ لَهَا كُلُّهُ. وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ مَالِكٍ: «لِتَكْتَفِيَ صَخْفَتَهَا»^(١) عَلَى مَعْنَى لِتَقْتَعِلَ، مِنْ كَفَأْتُ الْقِدَرِ وَغَيْرَهَا: إِذَا كَبَبْتَهَا وَفَرَّغْتَ مَا فِيهَا، وَالْمَعْنَى فِيهِمَا وَاحِدٌ عَلَى مَا فَسَّرْتُ لَكَ. وَقَوْلُهُ: «لِتَنْكِحَ فَإِنَّمَا لَهَا الَّذِي قُدِّرَ لَهَا» أَمَرَهَا أَنْ تَرْضَى بِالنِّكَاحِ عَلَى ضَرَّتِهَا، وَأَخْبَرَهَا أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُ نَاقِصٍ مِنْ رِزْقِهَا الَّذِي قُدِّرَ لَهَا شَيْئًا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الحديث) في حديث مالك

[٤٢] الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «أُيُّهَا النَّاسُ إِنَّهُ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَى اللَّهُ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعَ [الله]»^(٢) وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجِدِّ مِنْكَ الْجِدُّ، مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» [٢/ ٩٠٠ رقم (٨)].

(١) قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْوُثَيْقِيُّ: «وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى فِي غَيْرِ «الْمَوْطَأِ»: «لِتَكْتَفِيَ» وَمَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ، يُقَالُ: كَفَأْتُ الْإِنَاءَ وَأَكْفَأْتُهُ: إِذَا قَلَبْتَهُ، وَهَذَا كَلَامٌ خَرَجَ مَخْرَجَ التَّمْثِيلِ وَالِاسْتِعَارَةِ، وَحَقِيقَتُهُ: لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَسْتَجِرَّ حَظَّهَا مِنْهُ إِلَى نَفْسِهَا وَتَتَفَرَّدَ بِهِ دُونَهَا، وَلَيْسَ هُنَاكَ صَخْفَةٌ وَإِنَّمَا هُوَ مَجَازٌ. وَلَعَلَّ فِي الرِّوَايَةِ: «تَكْفَأُ» وَ«تَكْتَفِي». وَفِي اللُّسَانِ: (كَفَأَ) «الْكِسَائِيُّ»: كَفَأْتُ الْإِنَاءَ: إِذَا كَبَبْتُهُ، وَأَكْفَأُ الشَّيْءَ: أَمَلُهُ لُغِيَّةً، وَأَبَاهَا الْأَصْمَعِيُّ. وَيراجع: فعلت وأفعلت للزجاج: ٨٢.

(٢) عَنْ الْمَوْطَأِ.

قال عبد الملك: هو الجِدُّ - بكسر الجيم - وهو من جدِّ الاجتهاد، ومعناه: لا ينفعُ ذا الاجتهاد من الله اجتهاده في الهرب منه، ولا في الطلب لما لم يُقسَمَ له. وقد خالف العراقيون في شرح ذلك. وزعموا أنه بفتح الجيم^(١)، فذهب به بعضهم إلى جدِّ البخت، إلى أنَّ المجدودَ والمَحْظُوظَ لا ينفعُهُ جدُّه ولا حظُّه من الله شيئاً، ويعضُّهم ذهب إلى جدِّ الرزق والغنى، و[أنَّ]^(٢) الغنى والرزق لا ينفعُ من الله شيئاً.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي بلغه أنه يُقال: الحمد لله الذي خلق كلَّ شيء كما ينبغي، الذي لم يُعجل شيئاً أناه وقدره، حسبي الله وكفى، سمع الله لمن دعى، ليس وراء الله مرمى» [٢/ ٩٠٠ رقم (٨)].

قال عبد الملك: يقول: لم يُعجل شيئاً وفته وقدره إلا في أنى وقت الشيء وحينه، تقول في تضرُّفه^(٣): قد أتى الشيء وهو يأتي إلى^(٢)، قال

(١) يقصد أبا عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله - ومن تابعه، قال في غريب الحديث: ٢٥٧/١ «الجِدُّ - بفتح الجيم لا غير» وهو الغنى والحظُّ في الرزق... وقد أطلَّ الحافظ أبو عمر بن عبد البر - رحمه الله - في شرح هذه اللفظة وأتى فيها بكلِّ ما هو مفيد فليراجع من شاء ذلك كتابه التمهيد: ٨٥-٨١ / ٢٣، وقال في نهايته: «ومن روى هذا الحديث بكسر الجيم قال: الجِدُّ: الاجتهاد، والمعنى: أنه لا ينفعُ ذا الاجتهاد في طلب الرزق اجتهاده إنما يأتيه ما قدر له، وليس يرزق الناس على قدر اجتهادهم ولكن الله يُعطي من يشاء ويمنع فلا مانع لما أعطى ولا مُعطي لما منع وهذا وجه حسن، وقول أبي عبيد في هذا الباب حسن أيضاً.

(٢) في الأصل: «إلى».

(٣) في النهاية: ٧٨/١ «إلانا - بكسر الهمزة والقصر -: التضرُّع.

التَّابِعَةُ الدُّبْيَانِيَّةُ^(١) :

تَمَحَّضَتِ الْمُنُونُ لَهُ يَوْمَ أَنِّي وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ حِمَامٌ

(١) ملحقات ديوان التَّابِعَةُ: ٢٣٢ عن العقد الثمين: ١٧٥ والتوضيح والبيان: ١٠٦ ومعه:
وَلَسْتُ بِدَاخِرٍ أَبَدًا طَعَامًا حِذَارَ غَدٍ لِكُلِّ غَدٍ طَعَامٌ
ورد مصحفًا هكذا: (أتى) وهو موضعُ الشَّاهدِ عندنا، وهو تصحيفٌ فاحشٌ. ويظهر أنَّ
الشَّاهدَ إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ لِلتَّابِعَةِ فهو من شَوَارِدِ قَصِيدَتِهِ التي مطلعها في ديوانه: ١٠٥
أَلَمْ أَقْسِمَ عَلَيْكَ لَتُخْبِرَنِي أَمَحْمُولٌ عَلَى النَّعْشِ الْهَمَامُ
وَالْبَيْتُ في تفسير القرطبي: ٢٢٦/١٤ قال: «إِنَاهُ مَقْصُورٌ، وفي لُغَاتِ «إِنِّي» بكسر الهمزة،
قَالَ الشَّيْبَانِيُّ:

وَكِسْرِي إِذْ تَقَسَّمَهُ بَنُوهُ بِأَسْيَافٍ كَمَا افْتَسَمَ اللَّحَامُ
تَمَحَّضَتِ الْمُنُونُ الْبَيْت

وفي السِّيرة النَّبَوِيَّةُ لابن هشام نسبهما إلى خالد بن حق الشَّيْبَانِي فلعله هو مقصودُ الْقُرْطُبِيِّ،
وأوردَ صَاحِبُ اللِّسَانِ الْبَيْتَ مع أبياتٍ أُخَرِ في مواضع مختلفة من الكتاب بعضها دون نسبة
وفي بعضها منسوبًا إلى عمرو بن حَسَّان، أحدُ بني الحارث بن هَمَّام بن مُرَّة يُخَاطَبُ امرأته
لما قامت تلومُهُ لما تَحَرَّى نَابِيْن لَضِيْفٍ نَزَلَ بِهِ اسْمُهُ (إِسَاف) وقال:

أَلَا يَا أُمَّ عَمْرٍو لَا تَلُومِي وَأَبْقِي إِنَّمَا ذَا النَّاسِ هَامٌ
عَلَى نَابِيْنٍ بَالَهُمَا إِسَافٌ تَأَوَّهَ طَلَّتِي مَا إِنْ تَنَامُ
أَجْدُكَ هَلْ رَأَيْتَ أَبَا قُبَيْسٍ أَطَالَ حَيَاتُهُ النَّعْمُ الرُّكَّامُ
بَنَى بِالْعَمْرِى أَرْعَنَ مُشْمَخِرًا تَغَنَّى فِي طَوَائِفِهِ الْحَمَامُ
تَمَحَّضَتِ الْمُنُونُ الْبَيْت
وَكِسْرِي إِذْ تَقَسَّمَهُ بَنُوهُ الْبَيْت

وَوَرَدَ الشُّعْرُ وَالشَّاهِدُ في مصادر كثيرة. . يطولُ بذكرها الكلام ويخرجنا عن المقصود وما
ذكرته فيه كفاية إن شاء الله. والَطَّلَةُ: الزَّوْجَةُ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَهُمَا لُغَتَانِ؛ أَنَا الشَّيْءُ وَإِنَاهُ يَفْتَحُ الْأَلِفَ وَيَكْسِرُهَا^(١)،
ومنه قولُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٢): ﴿إِلَى طَعَامٍ غَيْرَ نَظِيرٍ إِنَّهُ﴾ يعني غير منتظرين
وقته، وقد قرأها بعضُ القُرَّاءِ^(٣): ﴿غَيْرَ نَظِيرٍ أَنَاهُ﴾ وَهُمَا لُغَتَانِ وَمَعْنَاهُمَا
وَاحِدٌ: وَقْتُهُ وَحِينُهُ كَمَا فَسَّرْتُ لَكَ.

[شَرْحُ غَرِيبِ كِتَابِ حُسْنِ الْخُلُقِ]^(٤)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

(١) هَذَا صَحِيحٌ، يُرَاجَعُ تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ: ٢٢٦/١٤ قَالَ: وَفِيهَا لُغَاتٌ إِنِّي بِكُسْرِ الْهَمْزَةِ...

وَأَنِّي بَفَتْحِهَا، وَأَنَاءُ يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَالْمَدَّ. قَالَ الْخَطِيبِيُّ [ديوانه: ٨٣]:

وَأَخَّرْتُ الْعَشَاءَ إِلَى سُهَيْلٍ أَوِ الشَّعْرَى فَطَالَ بِي الْأَنَاءُ

(٢) سُورَةُ الْأَحْزَابِ: آيَةُ ٥٣.

(٣) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ قِرَاءَةَ الْأَعْمَشِ (إِنَاءَهُ) فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ: ٢٤٦/٧. قَالَ: «وَالْأَعْمَشُ: إِنَاءُهُ

بِمَدَّةٍ بَعْدَ الثَّوْنِ» وَيُرَاجَعُ: الْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ: ١٠٥/١٢.

(فَائِدَةٌ): وَفِي الْحَدِيثِ الَّذِي وَرَدَ هُنَا رِوَايَةٌ أُخْرَى، قَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيُّ: «وَرَوَاهُ قَوْمٌ:

(وَلَا يَعْجَلُ شَيْءٌ أَنَاهُ وَقَدَّرَهُ) اعْتَقَدُوا فِي «أَنِّي» أَنَّهُ فَعْلٌ مَاضٍ مِنْ قَوْلِ الْعَرَبِ أَنَيْتُ الشَّيْءَ

إِنَاءً: إِذَا أَخَّرْتَهُ، وَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا: لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى تَعْجِيلِ شَيْءٍ أَخَّرَهُ اللَّهُ، كَمَا لَا يَسْتَطِيعُ

تَأْخِيرَ شَيْءٍ قَدَّمَهُ اللَّهُ. وَفِي رِوَايَةِ الْقَعْنَبِيِّ: «لَا يَعْجَلُ شَيْءٌ أَنَاهُ وَقَدَّرَهُ» عَلَى أَنْ يَكُونَ أَنَاهُ فِعْلًا

مَاضِيًا، وَفِي «تَعْجَلُ» ضَمِيرٌ فَاعِلٌ يَرْجِعُ إِلَى اللَّهِ. وَمَعْنَاهُ عَلَى هَذَا: إِنَّ اللَّهَ وَقْتُ لِلْأَشْيَاءِ

مَوَاقِيتَ فَهُوَ تَعَالَى لَا يَقْدَمُ مِنْهَا شَيْءٌ قَبْلَ وَقْتِهِ وَلَا يُؤَخَّرُهُ...» وَقَدْ شَرَحَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍاءُ

عَبْدُ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: ٤٤٠/٢٤ الرِّوَايَتَيْنِ مَعًا فَأَجَادَ وَأَفَادَ وَخَتَمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ كِتَابَ «التَّمْهِيدِ»

قَالَ: «وَالْمَعْنَى كُلُّهُ فِي الرِّوَايَتَيْنِ وَاحِدٌ». بَجَزَى اللَّهُ أَبَا عَمْرٍاءَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرًا.

(٤) الْمَوْطَأُ رِوَايَةُ يَحْيَى: ٩٠٢/٢، وَرِوَايَةُ أَبِي مَصْعَبٍ الزُّهْرِيُّ: ٧٣/٢، وَرِوَايَةُ سُؤَيْدٍ: ٤٧٢،

وَالِاسْتِذْكَارُ: ١١٥/٢٦، وَالتَّعْلِيقُ عَلَى الْمَوْطَأِ لِأَبِي الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيِّ: ٣٢٣/٢، وَالْمُسْتَقْنَى:

٢٠٨/٧، وَالْقَبَسُ: ١٠٩٥، وَتَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ: ٩٤/٣، وَشَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ: ٩٠٢/٤.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الصُّرْعَةِ) في حديث مالك [١٤٣]

الذي رواه عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، وَإِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ» [٢/٩٠٢ رقم (١٢)]. كَيْفَ إِعْرَابُ الصُّرْعَةِ بِالتَّخْفِيفِ أَوْ بِالتَّثْقِيلِ؟
فقال [عبد الملك]: بِالتَّثْقِيلِ (صُرْعَةٌ) وَلَيْسَ صُرْعَةً، لَأَنَّ الصُّرْعَةَ بِالتَّثْقِيلِ^(١): هُوَ الْقَوِيُّ، الشَّدِيدُ، الَّذِي يَصْرَعُ النَّاسَ. وَالصُّرْعَةُ بِالتَّخْفِيفِ:

(١) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ بِالتَّثْقِيلِ الْفَتْحَ وَعَدَمَ التَّسْكِينِ. لَا التَّشْدِيدَ، قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: ٣٢٣/٦ «قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: الصُّرْعَةُ - بِتَثْقِيلِ الْكَلِمَةِ بِالْحَرَكَاتِ - مَعْنَاهُ الَّذِي يَصْرَعُ النَّاسَ، قَالَ: وَالصُّرْعَةُ - بِالتَّخْفِيفِ - الرَّجُلُ الضَّعِيفُ النَّحِيفُ الَّذِي يَصْرَعُهُ النَّاسُ حَتَّى لَا يَكَادُ يَثْبُتُ، وَكَذَلِكَ الضُّحْكَةُ - بِالتَّثْقِيلِ - الَّذِي يَضْحَكُ بِالنَّاسِ، وَالضُّحْكَةُ - بِالتَّخْفِيفِ - الَّذِي يَضْحَكُ مِنْهُ النَّاسُ». جَاءَ فِي اللِّسَانِ (صَرَخَ): «وَصُرْعَةً: كَثِيرُ الصَّرَعِ لِأَقْرَانِهِ؛ يَصْرَعُ النَّاسَ، وَصُرْعَةً يَصْرَعُ كَثِيرًا يَطْرُدُ فِي هَذَا بَابٍ».

أقول: ومنه الهمزة واللهمزة والسحرة والشبة والثومة واللعنة... قال الله تعالى: ﴿وَلِيْلَ كَلِّ هَمْزٌ لُزْمَةٌ﴾ وأنشد أهل اللغة: لزياد الأعجم [في شعره: ٧٨]

إِذَا لَقَيْتُكَ تُبْدِي لِي مَكَاشِرَةً وَإِنْ أَغَيْبُ فَأَنْتَ الْهَامِزُ اللَّمَزَةُ
مَا كُنْتُ أَخْشَى وَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ بِهِ حَيْفَ عَلَى النَّاسِ أَنْ يَغْتَابَنِي غَمَزَةُ

جاء في غريب الحديث للأندلسي المجهول: ورقة: ٩٠: «... وفيه من الفقه أَنَّ الْقُوَّةَ لِلْأَحْلَامِ لَا لِلْأَجْسَامِ، وَفِي الْأَرْوَاحِ لَا فِي الْأَشْيَاحِ». وفي تعليق أبي الوليد الرُّقْشِيِّ: ٣٢٤/٢: «وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ قُوَّةَ النَّفْسِ أَحْسَنُ مِنْ قُوَّةِ الْجِسْمِ، وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا يُنْفِي أَنْ يُسَمَّى هَذَا الَّذِي يَصْرَعُ الرُّجَالَ صُرْعَةً، إِنَّمَا مَعْنَاهُ: أَنَّ الْمَالِكَ لِنَفْسِهِ أَحْرَى أَنْ يُسَمَّى شَدِيدًا، وَإِنْ كَانَ الصُّرْعَةُ يُسَمَّى كَذَلِكَ، قَالَ أَبُو تَمَامٍ يَمْدَحُ الْمَأْمُونُ [ديوانه بشرح التبريزي: ٢٠٩/٣]:

هو الضَّعِيفُ النَّحِيفُ الذي يَصْرَعُهُ النَّاسُ، لَا يَكَادُ يَنْبُتُ حَتَّى يُصْرَعَ، وَكَذَلِكَ قَالَتِ الْعَرَبُ فِي الضُّحْكَةِ فَالضُّحْكَةِ، وَالضُّحْكَةُ بِالتَّخْفِيفِ الَّذِي يُضْحَكُ مِنْهُ النَّاسُ، وَالضُّحْكَةُ بِالتَّثْقِيلِ الَّذِي يُضْحَكُ بِالنَّاسِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح قول رسول الله ﷺ في حديث مالك

«لَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا» [٢/٩٠٧ رقم (١٥)].

قال عبد الملك: أمّا قوله: «لَا تَحَسَّسُوا» بالحاء فيعني لا يلي أحدكم استماع ما يقول فيه أخوه، ولا اطلاع عورة أخيه.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ اثْنَتَيْنِ وَلَجَ الْجَنَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: لَا تُخْبِرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ لِيَتَكَلَّمَ فَأَسَكَتَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ اثْنَتَيْنِ وَلَجَ الْجَنَّةَ؛ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، رَدَّدَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». لِمَ قَالَ الرَّجُلُ: لَا تُخْبِرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

= والصَّبْرُ بِالْأُرَاحِ يُعْرِفُ فَضْلُهُ صَبْرُ الْمُلُوكِ وَلَيْسَ بِالْأَجْسَامِ
وقال آخر:

صَبِرْتُ عَلَى مَا لَوْ تَحَمَّلَ بَعْضُهُ جِبَالُ شُرُوزَى أَوْشَكَتَ تَصَدُّعُ
أقول: يلاحظ أن الشاعر هنا لم يأتِ بـ«أن» بعد «أَوْشَكَ» مع أن الأكثر أن يؤتى بـ«أن» على ما قرره النحاة.

قال [عبد الملك] ^(١): خَشِيَ إِذَا أَخْبَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِمَا أَنْ يَثْقَلَ عَلَيْهِمُ الْاحْتِرَاسُ مِنْهُمَا، وَرَجَاءَ إِذَا سَكَتَ عَنْهُمَا أَنْ يُوقَفُوا لِلْعَمَلِ بِهِمَا، وَأَنْ يُذَرَّكَوا ثَوَابَهُمَا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (اركوا) في حديث مالك

الذي رواه عن مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح [السَّمان] ^(٢)، عن أبي هريرة أنه قال: «تُعْرَضُ أَعْمَالُ النَّاسِ كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ؛ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ شَحْنَاءُ فَيُقَالُ: ائْرَكُوا هَٰذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا، أَوْ اِرْكُوا هَٰذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا» [٩٠٩/٢ رقم (١٨)].

قال عبد الملك: مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ عِنْدَ الْعَرَبِ، تَقُولُ: رَكَوْتُ بِمَعْنَى تَرَكْتُ ^(٣).

(١) ساقط من الأصل.

(٢) عن «الموطأ».

(٣) الفائق: ٨٢/٢، والغريين: ٧٧٦، وغريب ابن الجوزي ٤١٣/١، والنهاية: ٢٦١/٢ ويُراجع: الجُمهرة: ٧٩٩/٢، وتهذيب اللغة: ٣٤٨/١٠، ومُجمل اللغة: ٣٩٥، والصَّحاح، واللَّسان، والتَّاج: (ركو).

قال الزَّمَخْشَرِيُّ في الفائق: «قيل معناه: أَخْرَوْهُمَا، من ركوته اركوه: إذا أخرته، عن ابن الأعرابي، وعندي أنه من الرُّكُو بمعنى الإِصْلَاح، قال سُوَيْدُ بْنُ كُرَاعٍ:

فَدَخَ عَنْكَ قَوْمًا قَدْ كَفَّكَ شُتُونَهُمْ وَشَانَكَ أَنْ لَا تَرُكُهُ مُتَّفَقِمٌ

أي: أَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِهِمَا حَتَّى يَقَعَ بَيْنَهُمَا الصُّلْحُ. وفي النهاية: «وفي رواية: «ائْرَكُوا هَٰذَيْنِ» من التَّرك، ويروى: «ارْهَكُوا هَٰذَيْنِ» بالهاء أي: كَلَّفُوهُمَا وَالزُّمُوهَا، من رَهَكَتِ الدَّابَّةُ إِذَا حَمَلَتْ عَلَيْهَا فِي السَّيْرِ وَجَهَدَتْهَا». ومن أغرب شُرُوحِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ شرح أبي الوليد الْقَاسِمِيُّ في «التعليق على الموطأ» حيث قال: «معنى اركو: ارجو، ومعناه كمعنى أَرَجَأْتُ =

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن أبي حازم بن دينار، عن أبي إدريس الخولاني حين قال^(١): دَخَلْتُ مَسْجِدَ دِمَشْقَ فَإِذَا أَنَا بِفَتَى [شَابٍ] [١٤٤] بَرَّاقِ الثَّنَايَا، وَإِذَا النَّاسُ مَعَهُ، وَإِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَسْنَدُوا إِلَيْهِ، وَصَدَرُوا عَنْ رَأْيِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَقِيلَ لِي: هَذَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ [٢/٩٥٣ رقم (١٦)].

ما يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «بَرَّاقِ الثَّنَايَا»؟

قال عبد الملك: يُرِيدُ: إِنَّهُ كَثِيرُ التَّبَسُّمِ، ضَحُوكُ السِّنِّ، سَهْلُ الْوَجْهِ وَالْخُلْفَتَيْنِ.

[شرح غريب كتاب اللباس]^(٢)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

= الأمر وأرجيته وكأنَّ صاحبَ هذه اللُّغة كان ألغ اللسان، فصيرَّ الجيمَ كافاً كما صيرَّها بعضُ اللُّغ قافاً، فقال: اللُّقام أراد اللُّجام، وَحَكَى بعضُ اللُّغويين أركنته الأمر أي: ألزمته إِيَّاهُ، فيكون المعنى على هَذَا: أَلِزْمُوا هَؤُلَاءِ ذُنُوبَهُمَا حَتَّى يَفِيئَا أَي: يرجعا إلى ما كانا عليه من التَّوَاد. أقول - وعلى الله اعتمد - : اللُّغة التي تُعْتَمَدُ وَتُبْنَى عَلَيْهَا الْقَوَاعِدُ هِيَ اللُّغة الصَّحِيحةُ السَّليمةُ، لا المحرَّفةُ عن جَهِتِها، كما لا تُعْتَمَدُ إِلَّا لُغة العُقلاءِ الأصْحَاءِ.

(١) هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ كِتَابِ الشُّعْرِ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَذْكَرَ هُنَاكَ وَلَكِنَّ النَّاسَ قَدَّمَهُ، وَلَمْ أَتَّبِعْ هَذَا إِلَّا بَعْدَ طَبْعِ أَصُولِ الْكِتَابِ.

(٢) الموطأ رواية يحيى: ٩١٠/٢، ورواية أبي مصعب الزُّهري: ٨٠/٢، ورواية سُؤَيْد: ٤٩٠، والاستذكار: ١٦١/١٦، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوَقَّشي: ٣٢٧/٢، والمُنتقى لأبي الوليد: ٢١٨/٧، والقَبَس: ١١٠٠، وتنوير الحوالك: ١٠١/٣، وشرح الزُّرقاني: ٢٦٧/٤، وكشف المغطى: ٣٤٧.

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتْيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: «إِذَا وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَأَوْسِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ» [٩١١/٢ رقم (٣)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابُهُ» لَيْسَ رَجُلٌ أَحْسَنَ ثِيَابَهُ وَأَظْهَرَ نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي لِبَاسِهِ، وَنَهَى عَنِ التَّقَشُّعِ فِي اللَّبَاسِ لِمَنْ وَجَدَ مَلْبَسًا.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك
الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: أَنَّهُ قَالَ: إِنِّي لِأُحِبُّ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى الْقَارِيءِ أَبْيَضَ الثِّيَابِ [٩١١/٢ رقم (٢)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَعْنِي بِالْقَارِيءِ: الْعَابِدَ، وَالْعَالِمَ، كِلَاهُمَا يُسَمَّى قَارِئًا، وَالْكَثِيرُ: قُرَاءٌ وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ: «أَبْيَضَ الثِّيَابِ» نَقْيَ الثِّيَابِ، حَسَنَ الْمَلْبَسِ، وَكَرِهَةَ التَّقَشُّعِ لِلْعَابِدِ وَالْعَالِمِ، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: «مَنْ حَسَبَ الرَّجُلُ نَقَاءَ ثَوْبَيْهِ».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك
الَّذِي رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ ثَوْبَهُ خِيَلًا» [٩١٤/٢ رقم (١١)].
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْخِيَلَاءُ: الْعُجْبُ وَالْكِبَرُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك
الَّذِي رَوَاهُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: نِسَاءٌ كَاسِيَاتٌ عَارِيَاتٌ، مَائِلَاتٌ مُمِيلَاتٌ، لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ

ولا يَجِدُن رِيحَهَا، وريحُها يُوجَدُ [من] ^(١) مَسِيرَةَ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ [١٤٥]
[١٩٣/٢ رقم (٧)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «نِسَاءُ كَاسِيَّاتٍ عَارِيَّاتٌ» أَنَّهُنَّ يَلْبَسْنَ الْخَفِيفَ
الَّذِي لَا يُوَارِي مَا تَحْتَهُ، أَوِ الرَّقِيقَ الضَّيِّقَ ^(٢) الَّذِي يَلْتَطِي فِيصِفُ مَحَاسِنَهُنَّ،
فَهُنَّ كَاسِيَّاتٌ مِنْ أَجْلِ مَا عَلَيْهِنَّ مِنْهُ، عَارِيَّاتٌ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ لَا يُوَارِي مَحَاسِنَهُنَّ
إِذَا خَرَجْنَ، وَإِنَّمَا يُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ لِبَاسٌ مِثْلُ هَذَا إِذَا خَرَجْنَ أَوْ دَخَلَ عَلَيْهِنَّ أَحَدٌ
مِنَ الرِّجَالِ، فَأَمَّا فِي بُيُوتِهِنَّ، أَوْ عِنْدَ أَزْوَاجِهِنَّ فَلَا حَرَجَ فِي ذَلِكَ. قَالَ: وَأَمَّا
قَوْلُهُ: «مَائِلَاتٌ» فَيَعْنِي أَنَّهُنَّ يَتَمَائِلْنَ فِي مَشْيِهِنَّ وَيَتَخَفَتْنَ حَتَّى يَفْتِنَ مَنْ مَرَزَنَ
بِهِ مِنَ الرِّجَالِ ^(٣). وَقَوْلُهُ: «مُمِيلَاتٌ» يَعْنِي مُمِيلَاتٍ مِنْ أَطَاعِهِنَّ وَفُتِنَ بِهِنَّ.
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَتَأْوِيلُ حَدِيثِ مَالِكٍ الْآخَرِ دَاخِلٌ فِي هَذَا التَّفْسِيرِ
أَيْضًا. قَوْلُهُ: «رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

[شرح غريب كتابِ صفةِ النَّبِيِّ ﷺ] ^(٤)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (اشتغال الصَّامَاءِ) في حديث مالك

(١) عن الموطأ.

(٢) في الأصل: «الضَّيِّق».

(٣) في المتن: ٢٢٤/٧ عن ابن حبيب.

(٤) الموطأ رواية يحيى: ٩١٩/٢، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهري: ٩١/٢، ورواية محمد بن الحسن:

٣٣٤، ورواية سُؤَيْدٍ: ٤٩٥، والاستذكار: ٢٦/٢٢١، والتعليق على الموطأ: ٣٣٥/٢،

والمتنقى لأبي الوليد: ٢٣٠/٧، وتنوير الحوالك: ١٠٦/٣، وشرح الزُّرقاني: ٢٧٩/٤.

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الرُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِالشَّمَالِ، وَأَنْ يَمْشِيَ فِي نَعْلٍ وَاحِدٍ، وَأَنْ يَشْتِمَلَ الصَّمَاءَ، وَأَنْ يَخْتَبِيَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ كَاشِفًا عَنْ فَرْجِهِ» [٢/ ٩٢٢ رقم (٥)].

مَا تَفْسِيرُ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ؟

قال [عبدُ الملك] ^(١): هُوَ أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ طَرَفَيْ ثَوْبِهِ إِذَا اشْتَمَلَ بِهِ ^(٢) فَيُلْقِيَهُمَا عَلَى عَاتِقِهِ الْأَيْسَرِ، فَيَصِيرُ جَانِبُهُ الْأَيْسَرُ مَكْشُوفًا لَيْسَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِطَافِ شَيْءٌ فَيُنْكَشِفُ فَرْجَهُ، فَيَكُنْ تَحْتَهَا ثَوْبٌ غَيْرُهُ، لَا قَمِيصٌ، وَلَا سَرَاوِيلَ، وَلَا إِزَارٌ يَتَرُّ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَوْرَةَ عِنْدَ ذَلِكَ بَادِيَةٌ حَتَّى يُخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْ ثَوْبِهِ الَّذِي اشْتَمَلَ بِهِ فَيُلْقِي الطَّرَفَيْنِ جَمِيعًا مُخَالَفًا بَيْنَهُمَا عَلَى عَاتِقَيْهِ جَمِيعًا، فَإِذَا فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ تَكُنْ صَمَاءً؛ لِأَنَّ الْعَوْرَةَ حَيْثُذِ مَسْتَوْرَةٌ بِالْغِطَاءِ مِنْ كِلَا ^(٣) جَانِبَيْهِ.

قال عبدُ الملك: وَلَا بَأْسَ بِاشْتِمَالِ الصَّمَاءِ عَلَى قَمِيصٍ أَوْ عَلَى سَرَاوِيلٍ أَوْ عَلَى إِزَارٍ قَدْ انْتَرَزَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَوْرَةَ مَسْتَوْرَةٌ بغيرِ الصَّمَاءِ، كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ أَجَازَهُ عَلَى ثَوْبٍ، كَمَا كَرِهَ أَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ تَحْتَهُ غَيْرُهُ.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح (الجرَجَرَةِ) في حديثِ مالكِ
الَّذِي رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«الَّذِي يَشْرَبُ فِي آنِيَةِ الْفِضَّةِ إِنَّمَا يُجْرَجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» [٢/ ٩٢٤ رقم (١١)]

(١) ساقط من الأصل.

(٢) شرحها بتفصيل أدق الحافظ أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد» ١٢/ ١٦٧، ١٨/ ٣٥.

(٣) في الأصل: «كلتا».

قال عبد الملك: يَعْنِي بِالْجَرْجَرَةِ: صَوْتُ وَقُوعِ [١٤٦] الْمَاءِ فِي الْجَوْفِ^(١)، ومنه قِيلَ لِلْبَعِيرِ إِذَا صَاحَ: هُوَ يُجْرَجِرُ؛ قَالَ الْأَغْلَبُ الْعِجْلِيُّ - وَهُوَ يَصِفُ فَحْلًا بِهَذَا^(٢):

(١) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد: ٢٥٣/١، وغريب ابن قتيبة: ٤٣١/١، وغريب الخطابي ٢٦٤/٣، والغريبي للهروي: ٣٤٤/١ (ط) مصر، والفائق: ٢٠٢/١، والتهذيب: ٢٥٥/١، وغريب الحديث للأندلسي المجهول: ورقة: ٢٨. ويراجع: جمهرة اللغة: ١٨٢/١، ومجمل اللغة: ١٧١/١، وتهذيب اللغة: ٤٧٩/١٠، والتمهيد: ١٠٤/١٦، والصَّحاح، واللُّسان، والتَّاج: «جرجر».

قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر - رحمه الله - في التمهيد: «أَمَّا الْجَرْجَرَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ فَمَعْنَاهَا هَدِيرٌ يُرَدُّهُ الْفَحْلُ وَيُصَوِّتُ بِهِ وَيُسْمَعُ مِنْ حَلْقِهِ، وَالْمَقْصُودُ هَهُنَا إِلَى صَوْتِ جَرَعِهِ إِذَا شَرِبَ، قَالَ الشَّاعِرُ - يَصِفُ فَحْلًا مِنَ الْإِبِلِ -:

* وهو إِذَا جَرَجَرَ ... * *

وقال امرؤ القيس بن حُجْرٍ: [ديوانه: ٩٥]

* إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيَّ جَرَجَرَا * *

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «يُجْرَجِرُ فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ» فَإِنَّمَا مَعْنَاهُ الرَّجْرُ والتَّحْدِيرُ والتَّحْرِيمُ، فجاء بهذا اللفظ كما قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ كُلْمًا﴾... *.

(٢) الْأَغْلَبُ الْعِجْلِيُّ سَبَقَ التَّعْرِيفُ بِهِ، وَالْأَبْيَاتُ فِي شعره الذي جمعه الدكتور نوري حمودي القيسي ونشره في (شعراء أمويون): ١٥٠/٤. وقال أبو عبيد - رحمه الله - في غريب الحديث: ٢٥٣/١: «وَيُقَالُ: إِنَّهُ لِدُكَيْنٍ». وعن أبي عبيد في مَصادِرٍ أُخْرَى مِنْهَا «تاج العروس» وغيره. ودُكَيْنٌ هُوَ بَنُ رَجَاءِ الْقَيْمِيِّ رَاجِزٌ أُمَوِيٌّ، وَهُوَ فَارِسٌ مِنْ فَرَسَانَ عَصْرِهِ، وَفَدَّ عَلَى الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَيُعْرَفُ بِـ «دُكَيْنِ الرَّاجِزِ» لِيَفَرِّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ دُكَيْنِ بْنِ سَعْدِ الدَّارِمِيِّ شَاعِرٍ أُمَوِيٍّ أَيْضاً (ت ١٠٩ هـ) وَهُوَ مُعَاصِرٌ لَهُ كَمَا تَرَى؛ إِذْ تُوْفِيَ الرَّاجِزُ سَنَةَ

=

وَهُوَ إِذَا جَرَّجَرَ عِنْدَ الْهَبِّ
جَرَّجَرَ فِي حَنْجَرَةٍ كَالْحُبِّ
وَهَامَةٍ كَالْمِرْجَلِ الْمُنْكَبِّ

وقال رُوَيْعِي الْإِبِلِ التَّمِيرِيُّ^(١):

فَسَقَوْا صَوَادِي يَسْمَعُونَ عَشِيَّةً لِلْمَاءِ فِي أَجْوَافِهِنَّ صَلِيلًا

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءٍ» [١/ ٩٢٤ رقم (٩)]

فقال [عبد الملك]: هَذَا تَمَثِيلٌ فِي قَلَّةِ الْأَكْلِ وَكَثْرَتِهِ، وَلَيْسَ تَأْوِيلُهُ أَنَّ

يَكُونُ لِلْكَافِرِ سَبْعَةُ أَمْعَاءٍ، وَلِلْمُؤْمِنِ^(٢) مَعَى وَاحِدٌ، إِنَّمَا هُوَ مَعَى وَاحِدٌ لِلْكَافِرِ

وَالْمُؤْمِنِ^(٢)، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ الْمُؤْمِنَ يُسَمِّي اللَّهُ عَلَى طَعَامِهِ فَتَكُونُ فِيهِ

= ١٠٥هـ. لهما أخبارٌ، وحكاياتٌ، وأشعارٌ، وأرجازٌ أيضاً.

والأبيات المذكورة أنشدها أبو الوليد القُشَيْرِيُّ، واليَمْرُؤِيُّ فِي غَرِيْبِهِمَا، وَهِيَ فِي
الْعَيْنِ: ٨٦/١، وَجُمُهِرَةُ اللَّغَةِ: ١٠٧/١، وَالْمَقَائِيسُ: ٤١٣/١، وَالصُّحُوحُ، وَاللُّسَانُ،
وَالنَّائِجُ (جَرَجَرَ) وَغَيْرَهَا وَ(الْهَبُّ) هَيَاجُ الْفَحْلِ عِنْدَ السَّفَادِ. قَالَ ابْنُ سَيِّدَةٍ: «وَهَبَّ الْفَحْلُ مِنْ
الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا يَهْبُ هَبَابًا وَهَيْبًا، وَاهْتَبَّ: أَرَادَ السَّفَادَ». يَرَاجِعُ: الْمُحْكَمُ لِابْنِ سَيِّدَةٍ:
٧٨/٤، وَعِنْدَهُ فِي اللُّسَانِ: (هَبَبٌ) وَ(الْحُبُّ) الْجَزْءُ الضَّخْمَةُ كَمَا جَاءَ فِي اللُّسَانِ (حَبَبٌ)
وَهُوَ الَّذِي يُسَمَّى الْيَوْمَ فِي بِلَادِنَا (نَجْدٌ) وَمَا حَوْلَهَا خَاصَّةً الزَّيْرُ وَهُوَ كَالْجَزْءِ الْعَظِيمَةِ مِنْ
الْفُخَّارِ، وَلَا يَزَالُ يُطْلَقُ عَلَيْهِ فِي الْمُنَاطِقَةِ الشَّرْقِيَّةِ مِنَ الْمَمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ وَمَا جَاوَرَهَا
مِنْ دَوْلِ الْخَلِيجِ الْعَرَبِيِّ (حَبٌّ) هَكَذَا لَكِنَّهُ بِكسْرِ الْحَاءِ وَ(الْمِرْجَلُ) الْقِدْرُ الَّذِي يُطْبَخُ بِهِ.

(١) ديوان الرّاعي التّميري: ٢٢٣.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الْمُسْلِمُ» وَالْمُؤْمِنُ لَفْظُ الْحَدِيثِ.

الْبَرَكَةُ، فَيَكْفِيهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ مَا لَا يَكْفِي الْكَافِرَ الَّذِي لَا يُسَمِّي اللَّهَ، وَلَا يُبَارِكُ لَهُ فِي طَعَامِهِ، هَذَا مَعْنَاهُ وَتَأْوِيلُهُ وَمَذْهَبُهُ.

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِ مَنْ هُوَ كَثِيرُ الْأَكْلِ، وَمِنَ الْكَافِرِ مَنْ هُوَ قَلِيلُ الْأَكْلِ، فَبِتِلْكَ غَرَائِزُ فِي النَّاسِ^(١). فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْمُؤْمِنُ الْأَكُولُ عَلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْبَرَكَةِ فِي طَعَامِهِ لِتَسْمِيَةِ اللَّهِ كَافِرًا؛ فَرُفِعَتْ الْبَرَكَةُ عَنْهُ لِكُفْرِهِ وَلِتَرْكِهِ تَسْمِيَةَ اللَّهِ عَلَى طَعَامِهِ كَانَ أَكْثَرَ لَأَكْلِهِ، وَلَوْ كَانَ الْكَافِرُ الَّذِي غَرِيزَتُهُ قَلَّةُ الْأَكْلِ مُؤْمِنًا فَسَمَّى اللَّهُ عَلَى طَعَامِهِ وَنَالَتَهُ بَرَكَةُ التَّسْمِيَةِ لَنَقَصَ أَكْلُهُ بَعْدَ إِيمَانِهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْبَرَكَةَ فِي طَعَامِهِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (تَحْمِيرِ الْإِنَاءِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَغْلِقُوا الْبَابَ، وَأَوْكُوا السَّقَاءَ، وَاكْفُوا الْإِنَاءَ، أَوْ خَمِّرُوا الْإِنَاءَ، أَطْفُوا الْمِصْبَاحَ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غَلَقًا، وَلَا يَحُلُّ وَكَاءً، وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، وَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى النَّاسِ بُيُوتَهُمْ» [٩٢٨/٢ رَقْم (٢١)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حَبِيبٍ: التَّحْمِيرُ: التَّغْطِيَةُ^(٢)، وَلِذَلِكَ سُمِّيَ خِمَارُ الْمَرْأَةِ خِمَارًا؛ لِأَنَّهُ يُغَطِّي وَيُوَارِي، وَإِنَّمَا اشْتَقَّ خِمَارُ الْمَرْأَةِ وَتَحْمِيرُ الْإِنَاءِ مِنَ الْخَمْرِ، وَالْخَمْرُ: كُلُّ مَا وَارَى مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ. وَمِثْلُهُ الْحَدِيثُ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَكَأَنَّ فِي الْكَلَامِ انْقِطَاعًا، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: «فَالْجَوَابُ» أَوْ «قِيلَ..» أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
(٢) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٣٩/١، وَالْفَائِقُ: ٣٩٥/١، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ: ٣٠٥/١، وَالنِّهَايَةُ: ٧٧/٢، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِلْأَنْدَلُسِيِّ الْمَجْهُولِ: وَرَقَّة: ٥٠. وَيُرَاجَعُ: الْعَيْنُ: ٢٦٢/٤، وَمَخْتَصَرُهُ: ٤٥٤/١، وَجُمْهُورَةُ اللَّغَةِ: ٥٩١، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ: ٣٠٢، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٣٧٤/٧، وَالتَّمْهِيدُ: ١٧٧/١٢، وَالصَّحَاحُ، وَاللِّسَانُ، وَالتَّاجُ: (خَمْرٌ)، وَفَتْحُ الْبَارِيِّ: ٨٨/١٠.

الَّذِي حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ صَالِحٍ^(١)، عَنْ ابْنِ [١٤٧] لَهَيْعَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِقِدْحٍ لَبَنٍ مِنَ الْبَقِيعِ لَمْ يُخَمَّرْهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلَا خَمَّرْتَهُ وَلَوْ يَعُودُ تَعْرِضُهُ عَلَيْهِ^(٢).

قال عبد الملك: أَمَا قَوْلُهُ: «أَوْكُوا السَّقَاءَ» فَإِنَّ الْإِيكَاءَ: الشَّدُّ وَالسَّتْرُ. وَالْخَيْطُ الَّذِي يَشُدُّ بِهِ السَّقَاءُ هُوَ: الْوِكَاءُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ مَالِكٍ فِي (الَلْفُطَةِ): «اعْرِفْ عِقَاصَهَا وَوِكَاءَهَا» فَوَكَأُهَا: الْخَيْطُ الَّذِي رُبِطَتْ بِهِ، وَعِقَاصُهَا: الْخِرْقَةُ الَّتِي لُفَّتَ فِيهَا. وَأَمَا قَوْلُهُ: «فَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ تُضْرِمُ عَلَى النَّاسِ بُيُوتَهُمْ» فَيَعْنِي بِالْفُؤَيْسِقَةِ الْفَارَةَ، وَتُضْرِمُ: تُشْعِلُ وَتُحْرِقُ، وَذَلِكَ أَنَّهَا تَأْتِي فِتِيلَةَ الْمِصْبَاحِ مُصْبَاحِ الزَّيْتِ فَتُشْعِلُهَا مِنَ الْقِنْدِيلِ فَتَذْهَبُ بِهَا إِلَى مَوْضِعِهَا مِنْ سَقْفِ الْبَيْتِ فَيَضْطَرُّمُ السَّقْفُ مِنْهَا إِذَا لَمْ تَطْفَأْ، فَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ: «تُضْرِمُ عَلَى النَّاسِ بُيُوتَهُمْ» يَعْنِي تُحْرِقُ وَتُشْعِلُ^(٣).

(١) لم أَجِدْ تَرْجَمَتَهُ فِي مَصَادِرِي، وَنَقَلَ عَنْهُ الْمُؤَلِّفُ فِي كِتَابِهِ التُّحْفِ . . (صفة الفردوس) عن ابن لهيعة أيضاً.

(٢) الحديث دُونَ سَنَدٍ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٣٩/١، وَالنَّهْأَةُ: ٧٧/٢ وَغَيْرُهُمَا، وَهُوَ بِسَنَدِهِ لَكِنْ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ لَهَيْعَةَ، وَاللَّبَنُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ فِي التَّمْهِيدِ: ١٧٨/١٢.

(٣) نقله الحافظ ابن عبد البرُّ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ وَابْنِ عِمْرَانَ الْأَخْفَشِ قَالَ: «قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَأَمَا قَوْلُهُ: «الْفُؤَيْسِقَةُ تُضْرِمُ عَلَى النَّاسِ بُيُوتَهُمْ» فَإِنَّمَا تَحْمِلُ الْفِتِيلَةَ وَهِيَ تَتَّقِدُ حَتَّى تَجْعَلَهَا فِي السَّقْفِ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عِمْرَانَ الْأَخْفَشِ: الْفُؤَيْسِقَةُ: الْفَارَةُ. وَقَوْلُهُ: «تُضْرِمُ عَلَى النَّاسِ بُيُوتَهُمْ» تُشْعِلُ الْبَيْتَ عَلَيْهِمُ النَّارَ، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِذَا تَنَاوَلَتْ طَرَفَ الْفِتِيلَةِ وَفِيهَا النَّارُ فَلَعَلَّهَا تَمُرُّ بِثِيَابٍ أَوْ بِحَظَبٍ فَتُشْعِلُ النَّارَ فِيهَا فَيَلْتَهُبُ الْبَيْتُ عَلَى أَهْلِهِ، وَقَدْ أَصَابَ ذَلِكَ أَهْلَ بَيْتٍ بِالْمَدِينَةِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْغَدِ فَقَالَ: إِنَّ هَذِهِ النَّارَ عَدُوٌّ لَكُمْ فَإِذَا نِمْتُمْ فَأَطْفِئُوهَا عَنْكُمْ. قَالَ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنْ =

وَقَدْ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ^(١)، عَنِ الْمُضِيلِ بْنِ عِيَّاضٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ،
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمَّرُوا آيَتَكُمْ، وَأَوْكُوا
أَسْقِيَتَكُمْ، واجفُوا أَبْوَابَكُمْ، وَأَطْفِئُوا سُرُجَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَحُلُّ وَكَاءً،
وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، وَلَا يَفْتَحُ غَلَقًا، وَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ تَضُرُّ عَلَى أَهْلِهَا، وَأَكْفِتُوا
فَوَاشِيَكُمْ وَصَبِيَّانَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ حِينَ تَغْرُبَ الشَّمْسُ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ»^(٢)

= النَّبِيُّ ﷺ.

(١) تقدّم ذكره.

(٢) أي شدة سَوَادِهِ، جاء في اللسان (فَحَمَ): «وَفَحَمَةُ اللَّيْلِ أَوَّلُهُ، وَقِيلَ: أَشَدُّ سَوَادِهِ، وَقِيلَ:
فَحَمَتُهُ مَا بَيْنَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى نَوْمِ النَّاسِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِحَرِّهَا؛ لِأَنَّ أَوَّلَ اللَّيْلِ أَحَرُّ مِنْ
آخِرِهِ، وَلَا تَكُونُ الْفَحَمَةُ فِي الشَّتَاءِ، وَجَمَعَهَا فِحَامٌ وَفُحُومٌ مِثْلَ مَائَةٍ وَمِثْلَ مِثْلٍ كَثِيرٍ
[ديوانه: ١٤٦]:

تُتَنَازَعُ أَشْرَافُ الْإِكَامِ مَطِيئِي مِنَ اللَّيْلِ سِيَجَانًا شَدِيدًا فُحُومَهَا
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (فُحُومَهَا) سَوَادَهَا كَأَنَّهُ مَصْدَرُ فَحَمٍ. وَذَكَرَ حَدِيثَ «الموطأ» ثُمَّ قَالَ:
«وَفَحَمَةُ الْعِشَاءِ: شِدَّةُ سَوَادِ اللَّيْلِ وَظُلُمَتُهُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِهِ، حَتَّى إِذَا سَكَنَ فُورُهُ
قَلَّتْ ظُلُمَتُهُ. قَالَ ابْنُ بَرِّي: حَكَى حَمْرَةُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَصْبَهَانِيُّ أَنَّ أَبَا الْمُفَضَّلِ قَالَ: أَخْبَرَنَا
أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: كُنَّا بِيَابِ بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ فَقَالَ عِيْسَى بْنُ عُمَرَ فِي عَرْضِ كَلَامٍ لَهُ:
فَحَمَةُ الْعِشَاءِ، فَقُلْنَا: لَعَلَّهَا فَحَمَةُ الْعِشَاءِ، فَقَالَ: هِيَ فَحَمَةُ بِالْقَافِ لَا يُخْتَلَفُ فِيهَا، فَدَخَلْنَا
عَلَى بَكْرِ بْنِ حَبِيبٍ فَحَكَيْنَاهَا لَهُ فَقَالَ: هِيَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ بِالْفَاءِ لَا غَيْرُ، أَي: فُورَتُهُ وَفِي
الْحَدِيثِ: «أَكْفِتُوا صَبِيَّانَكُمْ حَتَّى تَذْهَبَ فَحَمَةُ الْعِشَاءِ» هِيَ: إِقْبَالُهُ وَأَوَّلُ سَوَادِهِ، قَالَ: وَيُقَالُ
لِلظُّلْمَةِ الَّتِي بَيْنَ صَلَاتِي الْعِشَاءِ وَالْفَحَمَةِ، وَالتِّي بَيْنَ الْعَتَمَةِ وَالْغَدَاةِ الْعَسْعَسَةُ...».

يراجع: المحكم: ٢٢٩/٣. وقال أبو عبيد: والمُحَدِّثُونَ يَقُولُونَ: فَحَمَةُ وَفِي تَعْلِيْقِ
الْوَقْشِيِّ: «وَرَوَى جَابِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ: «غَطُّوا الْإِنَاءَ. وَأَوْكُوا السَّقَاءَ فَإِنَّ فِي السَّنَةِ لَيْلَةً
يَنْزِلُ فِيهَا وَبَاءٌ لَا يُمْرُ بِإِنَاءٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غِطَاءٌ، أَوْ سِقَاءٌ لَيْسَ عَلَيْهِ وَكَاءٌ إِلَّا نَزَلَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ =

فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَبِيتُ جُنُودَهُ حِينَ تَغْرُبُ الشَّمْسُ إِلَى أَنْ تَذْهَبَ فَحِمَةُ الْعِشَاءِ .
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : أَمَّا قَوْلُهُ : «وَاجْفُوا أَبْوَابَكُمْ» يعني : أَغْلِقُوا أَبْوَابَكُمْ^(١)
 وَقَوْلُهُ : «وَأَكْفِتُوا فَرَاشِيَكُمْ وَصَبِيَّانَكُمْ» يعني ضَمُّوهُمْ إِلَيْكُمْ^(٢) ، واحبسوهم في
 البُيُوتِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ ضَمَمْتُهُ إِلَيْكَ فَقَدْ كَفَّتُهُ ، ومنه الْحَدِيثُ الَّذِي حَدَّثَنِيهِ ابْنُ
 الْمُغِيرَةِ^(٣) ، عَنْ مِسْعَرِ بْنِ كِدَامٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
 ﷺ قَالَ : «أَمَرْتُ أَنْ أَسْجَدَ عَلَى سَنَعٍ ، وَلَا أَكْفِتُ ثَوْبًا وَلَا شَعْرًا» يعني : لَا
 أَضْمُهُ عَنِ الْأَرْضِ فِي حِينَ السُّجُودِ وَالْجُلُوسِ رَغْبَةً بِهِ عَنِ اللَّهِ .
 وقوله : «أَنْ أَسْجَدَ عَلَى سَنَعٍ» يعني على سبعة أَعْضَاءٍ ؛ وهي : الوجه ،
 واليَدَانِ ، والرُّكْبَتَانِ ، والقَدَمَانِ ، ومنه قولُ زهيرِ بنِ أبي سُلمَى - وهو يصفُ
 الزَّرْعَ وَأَنَّ صَاحِبَهَا ضَمَّهَا إِلَيْهِ لِتَمَامِهَا فَقَالَ -^(٤) :

وَمَقَاضِيهِ كَالنَّهْيِ تَنْسِجُهُ الصَّبَا يَنْضَاءَ كَفَّتْ فَضْلَهَا بِمُهَنْدٍ
 يعني أَنَّهُ عَطَفَهَا بِالسَّيْفِ فَضَمَّهَا إِلَيْهِ ، وَشَبَّهَ تَشَارِيعَهَا بِالْغَدِيرِ إِذَا ضَرَبَتْهُ الرِّيحُ
 فَصَارَتْ لَهُ تَشَارِيعُ . ومن الكَفَّتِ أَيْضاً قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٥) : ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ

= الوَبَاءِ وَالْأَعَاجِمُ يَذْكُرُونَ أَنَّ هَذَا يَكُونُ فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ .

- (١) في الفائق : ٣٩٥ / ١ وغيره : إِنْجَاءُ الْبَابِ رُدُّهُ . أَقُولُ : هَكَذَا هِيَ فِي عَامِيَّةِ أَهْلِ نَجْدٍ .
- (٢) قال أبو الوليد الْقَاسِمِيُّ : «كَفَّتُوا» أَيْ : ضَمُّوا ، يُقَالُ : كَفَّتُ الثَّرْبُ : إِذَا شَمَرْتُهُ ، وَسُمِّيَتْ
 الْأَرْضُ كَفَاتًا ؛ لِأَنَّهَا تَضُمُّ النَّاسَ إِلَيْهَا إِحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ، وَيُقَالُ لِمَوْضِعِ التَّدَافُقِ : مَكْفَتَةٌ ، أَرَادَ :
 إِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيْسَ لَهَا أَجْسَامٌ فَتَفْعَلُ مِنْه الْأَفْعَالُ ، إِنَّمَا هِيَ أَرْوَاحٌ لَطِيفَةٌ .
- (٣) تقدم ذكره ، وتراجع المقدمة .
- (٤) شرح ديوان زهير : ٢٧٨ ، وراجع : غريب أبي عبيد : ٩٢ / ١ ، ٢٤٠ .
- (٥) سورة المرسلات : الْآيَتَانِ : ٢٥ ، ٢٦ .

كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴿٢٦﴾ تفسيره: أَنَّهَا تَضُمُّهُمْ إِلَيْهَا مَا دَامُوا أَحْيَاءَ فَعَلَى ظَهْرِهَا، فَإِذَا مَاتُوا ضُمَّتْهُمْ إِلَيْهَا فِي بَطْنِهَا. وَقَدْ بَلَّغَنِي ^(٢) عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ مَرَّ يَوْمًا بِظَهْرِ الْكُوفَةِ فَالتَفَتَ إِلَى يُبُوتِ الْكُوفَةِ فَقَالَ: هَذِهِ كِفَاتُ الْأَحْيَاءِ يَعْني: مُوَارَى الْأَحْيَاءِ، ثُمَّ التَفَتَ إِلَى الْمَقْبَرَةِ فَقَالَ: هَذِهِ كِفَاتُ الْأَمْوَاتِ، يَعْني مُوَارَى الْأَمْوَاتِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا [١٤٨] الْفَوَاشِي: فَكُلُّ مُتَشِيرٍ مِنَ الْمَالِ ^(٣) مِثْلُ الْغَنَمِ السَّائِمَةِ وَالْإِبِلِ وَالْدَّوَابِّ وَغَيْرِهَا. قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «حَتَّى تَذَهَبَ فَحِمَةُ الْعِشَاءِ» فَيَعْني شِدَّةَ سَوَادِ اللَّيْلِ وَظُلْمَتِهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي أَوَّلِهِ، حَتَّى إِذَا أَسْكَرَ فَوْزُهُ: حَقَّتِ الظُّلْمَةُ، وَمِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ تَقُولَ: «فَحِمُوا عَنِ الْعِشَاءِ» تَقُولُ: لَا تَسِيرُوا فِي أَوَّلِهِ حَتَّى تَقُورَ ^(٤) الظُّلْمَةُ، وَلَكِنْ أَمْهَلُوا حَتَّى يَسْكُنَ ذَلِكَ وَتَعْتَدِلَ الظُّلْمَةُ، ثُمَّ سِيرُوا، قَالَ لَبِيدٌ ^(٥):

وَاضْبِطِ اللَّيْلَ إِذَا طَالَ السُّرَى وَتَدَجَّى بَعْدَ فَوْزٍ وَاعْتَدَلَ
- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (لَهْتَ الْكَلْبِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ

(١) فِي الْأَصْلِ: «كِفَاتَا مَوَاتًا».

(٢) فِي غَرِيبِ أَبِي عُيَيْدٍ: «أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُجَالِدٍ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَكْنَ قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ الشَّعْبِيِّ بِظَهْرِ الْكُوفَةِ فَالتَفَتَ إِلَى يُبُوتِ الْكُوفَةِ فَقَالَ: . . . فَلَمْ يَبْلُغِ الْمُؤَلَّفَ - رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَفَا عَنْهُ - إِنَّمَا نَقَلَهُ مِنْ كِتَابِ أَبِي عُيَيْدٍ كَمَا هِيَ عَادَتُهُ، يَقُولُ عَنْهُ وَيَقُولُ: «بَلَّغَنِي» وَأَخْبَرَنِي» وَ«حَدَّثَنِي» ١٢.

(٣) هُوَ شَرْحُ أَبِي عُيَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ٢٤١/١ وَهُوَ بِنَصِّهِ فِي اللِّسَانِ (فُشَا).

(٤) فِي الْأَصْلِ: «تَعُودُ».

(٥) دِيوَانُ لَبِيدٍ: ١٨٠، وَهُوَ فِي غَرِيبِ أَبِي عُيَيْدٍ: ٢٤٢/١.

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ سُمَيٍّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بِئْرًا فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ ثُمَّ خَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ [مِنْ]ي» فَنَزَلَ الْبِئْرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ مَاءً ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِيَدِهِ حَتَّى رَفَعَهُ فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَغَفَرَ لَهُ. فَقَالُوا: يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لَنَا فِي الْبَهَائِمِ لَأَجْرًا؟ فَقَالَ: فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٍ أَجْرٌ» [٢/ ٩٢٩ رقم (٢٣)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: قَوْلُهُ: «إِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ» يَعْنِي يَلْهَثُ بِيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ يَبْحَثُ بِهَا فِي الْأَرْضِ لِيَصِلَ إِلَى الثَّرَى^(١)، وَالثَّرَى: الثَّرَابُ الْبَارِدُ التَّدِيثُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ^(٢): ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِنْ تَحِمَلَ عَلَيْهِ يَلْهَثُ أَوْ تَتْرَكْهُ يَلْهَثُ﴾ يَعْنِي يَلْهَثُ بِيَدَيْهِ وَرِجْلَيْهِ، كَذَلِكَ قَالَ مُجَاهِدٌ فِي تَفْسِيرِهِ^(٣).

(١) أَغْلَبُ مَصَادِرِ اللُّغَةِ وَتَفْسِيرِ مُفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ وَلُغَاتِهِ أَنَّ لَهَثَ الْكَلْبُ أَنْ يَذْلَعَ لِسَانَهُ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ أَوْ الْعَطَشِ أَوْ الْإِعْيَاءِ، هَذَا هُوَ لَهَثُ الْكَلْبِ. وَهُوَ يَخْتَلِفُ عَنْ مَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ. جَاءَ فِي اللِّسَانِ (لهث): «ابن سَيِّدَةَ: لَهَثَ الْكَلْبُ - بِالْفَتْحِ - وَلَهَثَ يَلْهَثُ فِيهِمَا لَهْثًا: ذَلَعَ لِسَانَهُ مِنْ شِدَّةِ التَّعَبِ أَوْ الْعَطَشِ. وَنَقَلَ عَنِ اللَّيْثِ: لَهَثَ الْكَلْبُ عِنْدَ الْإِعْيَاءِ، وَعِنْدَ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَهُوَ إِدْلَاعُ اللِّسَانِ مِنَ الْعَطَشِ» وَفِي الْمُحَرَّرِ الْوَجِيرِ لابن عطية: ١٤٧/٦ قال: «وَاللَّهْتُ: تَنْفُسُ بِسُرْعَةٍ وَتَحْرُكُ أَعْضَاءَ الْقِمِّ مَعَهُ، وَامْتِدَادُ اللِّسَانِ، وَأَكْثَرُ مَا يَعْتَرِي ذَلِكَ مَعَ الْحَرِّ وَالتَّعَبِ». قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ فِي مُشْكَلِ الْقُرْآنِ: ٣٦٩ «كُلُّ شَيْءٍ يَلْهَثُ فَإِنَّمَا يَلْهَثُ مِنْ إِعْيَاءٍ أَوْ عَطَشٍ أَوْ عِلَّةٍ خَلَا الْكَلْبَ فَإِنَّهُ يَلْهَثُ فِي حَالِ الْكَالَالِ وَحَالِ الرَّاحَةِ، وَحَالِ الصَّحَةِ وَالْمَرَضِ، وَحَالِ الرُّبِيِّ وَالْعَطَشِ».

(٢) سُورَةُ الْأَعْرَافِ: الْآيَةُ: ١٧٦.

(٣) مُجَاهِدٌ بْنُ جُبَيْرٍ الْمَكِّيُّ الْمَخْزُومِيُّ، مَشْهُورٌ، مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ (ت ١٠٤هـ) وَتَفْسِيرُهُ مَطْبُوعٌ فِي مَجْلَدَيْنِ، وَفِيهِ: ١/ ٢٥١ «(أَنْبَأَ) عَبْدَ الرَّحْمَنِ قَالَ: (ثَنَا) إِبْرَاهِيمُ، قَالَ: (ثَنَا) آدَمُ، قَالَ: =

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن سعيد أنه قال: «كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَأْكُلُ خُبْزًا بِسَمْنٍ، فَدَعَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيَتَّبِعُ وَضَرَ الصَّخْفَةِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: كَأَنَّكَ مُفْقِرٌ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا دُفْتُ سَمْنًا، وَلَا رَأَيْتُ أَكَلًا بِهِ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَكُلُ السَّمْنَ حَتَّى يَخِيَا النَّاسُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُخَيَّوْنَ» [٢/ ٩٣٢ رقم (٢٩)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «فَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيَتَّبِعُ وَضَرَ الصَّخْفَةِ» فَإِنَّ الْوَضَرَ: مَا يَعْلَقُ بِالصَّخْفَةِ وَالْأَصَابِعِ مِنْ وَدَكِ الطَّعَامِ وَأَهَالَتِهِ^(١). وَأَمَّا قَوْلُهُ: «كَأَنَّكَ مُفْقِرٌ» فَإِنَّ الْمُفْقِرَ: الْمُرْمِلُ، وَهُوَ الَّذِي لَا زَادَ لَهُ، وَلَا طَعَامَ عِنْدَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّاسَ يَوْمِيذٍ كَانُوا قَدْ أَجْدَبُوا حَتَّى اغْبَرَّتِ الْأَرْضُ فَكَانَ الْغَبَارُ يَطِيرُ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مِنَ الْجَذْبِ، فَسُمِّيَ عَامَ الرَّمَادَةِ^(٢)، فَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ: لَا أَكُلُ بِسَمْنٍ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا لَا يَطْعَمُ النَّاسُ مِثْلَهُ، فَاحْتَرَمَ أَكْلَ السَّمْنِ حَتَّى يُغَاثَ [١٤٩] النَّاسُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَهُوَ قَوْلُهُ: «حَتَّى يَخِيَا النَّاسُ مِنْ أَوَّلِ مَا

= (ثَنَا) وَرَقَاءُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نُجَيْجٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ ﴿إِنْ تَحِمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾ يَقُولُ: إِنْ تَطْرَدَ بِدَائِيكَ أَوْ بِرَجْلَيْكَ فَهُوَ سَوَاءٌ يَعْنِي يَلْهَثُ، فَهُوَ مِثْلُ الَّذِي يَقْرَأُ الْكِتَابَ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ «هَذَا مَا وَرَدَ فِي تَفْسِيرِ مُجَاهِدٍ؟!

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ الْحَرَبِيِّ: ٤٦٤/٢، ١٠٧٠/٣، وَالْغَرِيبِينَ: ٢٠١٠، وَالنَّهْيَةُ: ١٩٦/٥ وَتُرَاجِعُ: الْعَيْنُ: ٥٤/٧، وَمَخْتَصَرُهُ: ١٦٥/٢، وَإِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ: ٤١٧، وَجُمْهُرَةُ اللَّغَةِ: ٧٥٣، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٢٨/١٢، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ: ٩٢٩، وَالصُّحَاغُ، وَاللَّسَانُ، وَالتَّاجُ: (وَضَرَ).

(٢) قِيلَ: إِنَّهُ سَنَةُ ثَمَانِ عَشْرَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ.

يُخَيَّوْنَ»^(١) وَهِيَ بَرَفُ الْيَاءِ، يَعْنِي: حَتَّى يُخْصِبَ النَّاسُ وَيُغَاثُوا، وَالْحَيَا: هُوَ الْخُصْبُ وَالْغَيْثُ، تَقُولُ: قَدْ أَحْيَا الْقَوْمَ، وَهُمْ مُخَيَّوْنَ: إِذَا أُخْصِبُوا وَأُمْطِرُوا، كَذَلِكَ قَالَ لِي مُطَرِّفُ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ فِي اللَّفْظِ وَالتَّأْوِيلِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الحشف) في حديث مالك
الذي رواه عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك أنه
قال: «رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يُطْرَحُ لَهُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ فَيَأْكُلُهُ حَتَّى يَأْكُلَ حَشْفَهَا»
[٩٣٣/٢ رقم (٣١)]

قال عبد الملك: الحشف: اليابس من التمر والرديء منه^(٢)، ولذلك
قالت العرب في مثله^(٣): «أَحْشَفًا وَسُوءَ كَيْلَةٍ؟» مَعْنَاهُ: تَبِيعَنِي الْحَشْفَ
وَتَكَيْلَهُ كَيْلَ سُوءٍ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح قول أبي هريرة للرجل في
حديث مالك

يا ابن أخي أحسن إلى غنمك، وامسح الرغام عنها، وأطب مراحها،
وصل في ناحيتها فإئما هي من دواب الجنة، والذي نفسي بيده ليوشك أن يأتي
على الناس زمان تكون الثلة من الغنم أحب إلى صاحبها من دار مروان»
[٩٣٣/٢ رقم (٣١)].

(١) النهاية: ٤٧٢/٥.

(٢) هكذا يطلق عليه في اللغة العامية الآن في نجد.

(٣) أمثال أبي عبيد: ٢٦١، وشرحه (فصل المقال): ٣٧٤، وجمهرة الأمثال: ١٠١/١،

والمستقصى: ٦٨/١، ومجمع الأمثال: ٢٠٧/١. ويراجع: جمهرة اللغة: ٥٣٧، ٩٨٣،

والعقد الفريد: ١٢٨/٣، واللسان، والتاج: (حشف) و(كيل).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «أَحْسِنَ إِلَى غَنَمِكَ وَامْسَحِ الرُّغَامَ عَنْهَا» فَإِنَّ رُغَامَهَا مَا سَالَ مِنْ أَنْوْفِهَا مِنْ مُحَاطِهَا، ذَلِكَ الرُّغَامُ مِنَ الْغَنَمِ وَمِنْ النَّاسِ^(١).
قَدْ حَدَّثَنِي الْحِزَامِيُّ، عَنْ مَعْنِ بْنِ عَيْسَى: «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَظَرَ إِلَى

(١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٢١٠: ١/٤، وغريب الحربي: ١٠٧٦/٣، وغريب ابن الجوزي: ٤٠١/١، ٤٠٢، والنَّهْأَةُ: ٢٣٩/٢، وغريب الأندلسي المجهول: ورقة: ٥١، وشرحها الوَقْشِيُّ واليْفَرْنِيُّ، والحافظ أبو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. ويراجع: العين: ١٣٨/٢، ٤١٨/٤، ومختصره: ١٧٣/١، ٥٠٦، وجمهرة اللُّغَةِ: ٧٧١، ٧٨١، ومجمل اللُّغَةِ: ٣٨٣، ٣٨٦، والصَّحاح، واللَّسَان، والتَّاج: (رغم) و(رغم). وهي تقال بالعين المُهملة، وبالغين المُعْجَمَةُ لغتان فيها. وَأَوْرَدَهَا أَبُو عُبَيْدٍ بِالْعَيْنِ المُهملة، وَقَالَ الْحَرْبِيُّ: «هو ما يسيل من الأنف من دَاءٍ وَغَيْرِهِ» وَنَقَلَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو: رُغَامُ الشَّاةِ: مُحَاطُهَا، وَمَا نَقَلَهُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي كِتَابِهِ «الْجِيم» وَفِي غَرِيبِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: «وَقَالَ اللَّيْثُ: هُوَ الرُّغَامُ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، قَالَ ثَعْلَبٌ: صَحَّفَ». وَفِي الْعَيْنِ: ١٣٨/٢، ٤١٨/٤، ومختصره: ١٧٣/١، ٥٠٦. ذَكَرَهُ فِي الْحَرْفَيْنِ مَعًا، وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَفِي الْمُجْمَلِ: «وَالرُّغَامُ: مَا يَسِيلُ مِنَ الْأَنْفِ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُهُ فِي الْعَيْنِ وَهُوَ أَصَحُّ، وَيُقَالُ: إِنَّ الرُّغَامِي الْأَنْفَ فِي قَوْلِ الشَّمَاخِ [دِبَوَانَهُ: ١٩٦]

[يُخَشِّرُجُهَا طَوْرًا وَطَوْرًا كَأَنَّمَا] لَهُ بِالرُّغَامِي وَالْخَيْشِيمِ جَارِزٌ
وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي النَّهْأَةِ: «كَذَا رَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، وَقَالَ: إِنَّهُ مَا يَسِيلُ مِنَ الْأَنْفِ، وَالْمَشْهُورُ الْمَرْوِيُّ بِالْعَيْنِ الْمُهملة». وَرَأَيْتُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِلْأَنْدَلُسِيِّ الْمَجْهُولِ قَوْلَهُ: «قَوْلُهُ: «وَأَصْلُحْ رُغَامَهَا» قَالَ الْخَلِيلُ: رَغِمَتِ الشَّاةُ تَرْغُمُ: إِذَا سَالَ مِنْ أَنْفِهَا الرُّغَامُ فَهِيَ رَغُومٌ، وَيُجْمَعُ الرُّغَامُ عَلَى أَرْغَمَةٍ. قَالَ أَبُو زَيْدٍ: شَاةٌ رَغُومٌ، أَي: مَهْزُولَةٌ» وَجَاءَ فِي هَامِشِ الْأَصْلِ بِخَطِّ النَّاسِخِ نَفْسُهُ: «الرُّغَامُ وَالرُّغَامُ بِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ... كَذَا قَالَ الطُّوسِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدٍ. قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ السَّيِّدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: الرُّغَامُ بِالْعَيْنِ غَيْرُ مُعْجَمَةٍ: الْمُحَاطُ، وَبِالْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ: التُّرَابُ... أَنْ يَكُونَا لُغَتَيْنِ وَأَمَّا [الرُّغَامُ] التُّرَابُ فَالْمَشْهُورُ فِيهِ: رَغَامٌ بَفَتْحِ الرَّاءِ».

أعرابي يَطُوفُ بالبيتِ وَعَلَى عُنُقِهِ مِثْلُ الْمَهَاءِ حُسْنًا، فَقَالَ: مَا هَذِهِ مِنْكَ؟ قَالَ
 امرأتي، ثُمَّ قَالَ: أَمَا إِنَّهَا جَمْعَاءُ مُرْغَامَةً، أَكُولُ قَامَةً، لَا تُبْقِي لَهَا حَامَةً،
 وَلَكِنَّهَا حَسَنَاءُ فَلَا تَفْرُكُ، وَأُمُّ غِلْمَانٍ فَلَا تَتْرُكُ، قَالَ لَهُ عُمَرُ: فَشَأْنُكَ إِذَا بِهَا؟
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: قَوْلُهُ: «أَمَا إِنَّهَا جَمْعَاءُ مُرْغَامَةً» يَعْنِي سَائِلَةُ الْمُخَاطِ مِنَ
 الْحُمَى. وَقَوْلُهُ: «أَكُولُ قَامَةً» فَالْقَامَةُ بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ؛ الَّتِي تَأْكُلُ مَا سَقَطَ مِنَ
 الطَّعَامِ فِي الْأَرْضِ مِنْ قَلَّةٍ تَشْبَعُهَا، لِشِدَّةِ أَكْلِهَا، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْمَكْنَسَةَ:
 الْمِقْمَةَ^(١)؛ لِأَنَّهَا تَقُمُّ مَا عَلَى الْأَرْضِ. وَقَوْلُهُ: «مَا تُبْقِي لَهَا حَامَةً» يَقُولُ:
 مَا تُبْقِي لَهَا خَاصَّةً وَلَا قَرَابَةً^(٢) مِنْ شِدَّةِ خُلُقِهَا وَفَظَاطَتِهَا عَلَيْهِمْ، وَالْحَمِيمُ:
 الْقَرِيبُ، وَالكَثِيرُ: أَحْمَاءٌ وَحَامَةٌ، مِثْلُ أَقْرَبَاءَ وَقَرَابَةٍ. وَقَوْلُهُ: «لَكِنَّهَا حَسَنَاءُ
 فَلَا [١٥٠] تَفْرُكُ» يَعْنِي فَلَا تُبْغِضُ^(٣)، و«أُمُّ غِلْمَانٍ فَلَا تَتْرُكُ» يَعْنِي أَنَّ لَهُ مِنْهَا
 أَوْلَادًا ذُكُورًا.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَا قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي حَدِيثِهِ: «أَطَبُّ مَرَاكِهَا» يَعْنِي نَقُّ

(١) تقدم مثل ذلك.

(٢) تقدم مثل ذلك.

(٣) قال أبو عبيد في غريب الحديث: ٩١/٤: الْفِرْكُ: أَنْ تُبْغِضَ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا وَهَذَا حَرْفٌ
 مَخْصُوصٌ بِهِ الْمَرْأَةُ وَالزَّوْجُ، وَلَمْ أَسْمَعْهُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، يُقَالُ مِنْهُ: قَدَفَرَكْتُهُ تَفَرِكُهُ فِرْكَاً وَفَرْكَاً،
 وَهِيَ امْرَأَةٌ فَرُوكٌ وَفَارِكٌ، وَجَمْعُهَا فَوَارِكٌ، وَقَالَ ذُو الرُّمَّة - يَصِفُ الْإِبِلَ -: [ديوانه: ١٧٣٨]

إِذَا اللَّيْلُ عَنْ نَشْرِ تَجَلَّى رَمَيْتُهُ بَأَمْثَالِ أَبْصَارِ النِّسَاءِ الْفَوَارِكِ

قَالَ: فَإِذَا لَمْ تَخْضَ هِيَ عِنْدَهُ وَأَبْغَضَهَا قِيلَ: صَلَفَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا تَصَلَفَتْ صَلَفًا، فَهَذَا هُوَ
 الصَّلَفُ عَنِ الْعَرَبِ، وَقَدْ وَضَعَتِ الْعَامَّةُ هَذِهِ الْكَلِمَةَ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِهَا، وَيُقَالُ مِنْهُ: امْرَأَةٌ
 صَلَفَتْ مِنْ نِسْوَةٍ صَلَفَاتٍ وَصَلَاتٍ قَالَ الْقُطَامِيُّ - يَذْكُرُ امْرَأَةً -: [ديوانه: ٥٤]

لَهَا رَوْضَةٌ فِي الْقَلْبِ لَمْ يَزَعْ مِثْلُهَا فَرُوكٌ وَلَا الْمُسْتَعْبِرَاتُ الصَّلَاتُفُ

موضعها الذي تأوي إليه وتكون فيه بكنسه وإخراج الوسخ عنه، الطيب في كلام العرب هو الثقي الطاهر. ومراح الغنم: موضعها الذي تأوي إليه، وهو من الإبل: عطن، ومن البقر مزابض. وأما قوله: «وصل في ناحيتها» فيعني أن أبعارها وأبوالها ليست بنجس، وكذلك كل ما أكل لحمه مما لا يأكل القدر والنجس. وأما قوله: «ليوشك أن يأتي على الناس زمان تكون الثلثة من الغنم فالثلثة من الغنم: المائة ونحوها»^(١). وقوله: «أحب إلى صاحبها من دار مروان» فإن دار مروان بالمدينة أشرف دورها، فلذلك جعلها مثلاً وغاية، وفيها قال شاعر المدينة^(٢):

مَا بِالْمَدِينَةِ دَارٌ غَيْرُ وَاحِدَةٍ دَارُ الْخِلَافَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَ

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الماء القراح) في حديث مالك الذي رواه عن^(٣) عيسى بن مريم أنه كان يقول: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَيْكُمْ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ وَالْبَقْلِ الْبَرِّيِّ وَخُبْزِ الشَّعِيرِ، وَإِيَّاكُمْ وَخُبْزَ الْبُرِّ؛ فَإِنَّكُمْ لَنْ تَقُومُوا

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ ابْنِ قُتَيْبَةَ: ٤٦١/١، ٤١١/٢، والغريبين: ٢٩٤/١، وغريب ابن الجوزي: ١٢٨/١، عن ابن السكيت. ويُراجع: إصلاح المنطق: ٣٢٥، ٢٦٦، والنهاية: ٢٢٠/١، وجمهرة اللغة: ٨٤، وتهذيب اللغة: ٦٣/١٥، ٦٤، ومجمل اللغة: ١٥٥، وأفعال ابن القطاع: ١٣٧/١، والأفعال السرقسطي: ١٦٣/٣. واللَّفْظَةُ مِثْلَةُ الثَّاءِ. يُرَاجَعُ: الْمُثَلَّثُ لِابْنِ السَّيِّدِ: ٣٨٥/١، وإكمال الأعلام لابن مالك: ٩٠/١، ٩١، والصَّحاح، واللَّسَانُ وَالتَّاجُ: (ثل).

(٢) يَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى الْفَرَزْدَقِ فِي كِتَابِ سَبْيِهِ: ٣٧٣/١، وَلَمْ يَرِدْ فِي دِيْوَانِهِ، وَهُوَ فِي الثُّكْتُ عَلَى الْكِتَابِ لِلْأَعْلَمِ: ٦٤١/١، وَالْمَقْتَضِبُ: ٤٢٥/٤، وَالْأَصُولُ لِابْنِ السَّرَّاجِ: ٣٧١/١، وَالْإِفْصَاحُ لِلْفَارَقِيِّ: ٣٦٨، وَالْجَنَى الدَّانِي: ٥١٩. وَيُرْوَى: (مروان).

(٣) يَقْصِدُ «مَنْ حَدِيثُ عَيْسَى...».

بِشُكْرِهِ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْمَاءُ الْقَرَّاحُ^(١): هُوَ الْمَاءُ الَّذِي لَمْ يُمَزَّجْ بِعَسَلٍ وَلَا بِزَيْبٍ، وَلَا بِتَمَرٍ، وَلَا بِشَيْءٍ مِمَّا يُتَبَدَّلُ بِهِ. يَقُولُ: إِثَّاكُمْ وَالْأَشْرَبَةَ وَإِنْ كَانَتْ حَلَالًا؛ فَإِنَّكُمْ لَنْ تَقُومُوا بِشُكْرِهَا، وَلَكِنْ أَشْرَبُوا الْمَاءَ الْقَرَّاحَ، يَعْنِي وَحْدَهُ غَيْرَ مَشُوبٍ بِشَيْءٍ مِنَ الْحَلَاوَةِ، فَإِنَّهُ أَقْلُ عَلَيْكُمْ فِي الشُّكْرِ، وَلَيْسَ الْمَاءُ الْقَرَّاحُ الْمَاءُ الْبَارِدَ كَمَا قَالَ مَنْ لَا يَعْرِفُ، هُوَ إِذَا يَأْمُرُهُمْ بِطَيِّبِ الْعَيْشِ، إِنَّمَا الْقَرَّاحُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الَّذِي لَمْ يُمَزَّجْ بِشَيْءٍ، مِثْلَ الْخُبْزِ الْقِفَّارِ^(٢) الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْأَدَمِ، وَمِثْلُ الْمِلْحِ الْجَرِيشِ الَّذِي لَمْ يُطَيَّبْ بِشَيْءٍ^(٣)، تَقُولُ: أَكَلْتُ الْخُبْزَ قِفَارًا، وَشَرِبْتُ الْمَاءَ قَرَّاحًا، يَعْنِي وَحْدَهُ وَلَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الظرب) في حديث مالك

الذي رواه عن أبي عبيدة بن الجراح حيث قال: «ثم انتهينا إلى البحر، فإذا حوت مثل الظرب» [٢/ ٩٣٠ رقم (٢٤)].

قال: الظرب: الجبيل^(٤) [١٥١].

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

(١) اللفظة مشروحة في: النهاية: ٣٦/٤، ويراجع: العين: ٤/٣، ومختصره: ٢٤٣/١،

وتهذيب اللغة: ٤٢/٤، والمحكم: ٤٠٥/١، والصحاح، واللسان، والتاج: (قروح).

(٢) اللسان: (قفر) قال: «وخبز قفار: غير مأدوم».

(٣) اللسان: (جرش) قال: «الملح الجريش: المجروش؛ كأنه حك بعضه بعضاً فتفتت...» وقال: ملح جريش لم يطيب.

(٤) غريب أبي عبيد: ٣٣٢/٤، والنهاية: ١٥٦/٣، والتمهيد: ١١/٢٣، وغريب الأندلسي المجهول: ورقة: ٦٠.

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: حِينَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنَّ لِي يَتِيمًا وَلَهُ إِبِلٌ، [أ] فَأَشْرَبُ مِنْ لَبَنِ إِبِلِهِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ كُنْتَ تَبْغِي ضَالَّةً إِبِلِهِ، وَتَهْنَأُ جَرْبَاهَا، وَتَلُطُّ حَوْضَهَا، وَتَسْقِيهَا يَوْمَ وَرْدِهَا، فَأَشْرَبْ غَيْرَ مُضَرٍّ بِنَسْلِ وَلَا نَاهِكٍ فِي الْحَلَبِ» [٢/ ٩٣٤ رقم (٣٣)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَا قَوْلُهُ: «وَتَهْنَأُ جَرْبَاهَا» فَيَعْنِي إِنْ كُنْتَ تَطْلِي جَرْبَاهَا بِالْقَطِرَانِ، الْهِنَاءُ: طَلِي الْقَطِرَانِ^(١) الَّذِي يُطْلَى بِهِ جَرْبُ الْإِبِلِ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الَّذِي قِيلَ فِيهِ: «فَأَتَيْتِ عُمَرُ بِالطَّلَاءِ» يَعْنِي: الرُّبَّ، وَهُوَ يَوْمٌ مِثْلُ هِنَاءِ الْإِبِلِ، يَعْنِي الْقَطِرَانِ الَّذِي تُطْلَى بِهِ الْإِبِلُ، شُبَّهَ بِهِ يَوْمٌ لِحُثُورَتِهِ وَسَوَادِهِ، مِنْ كَثَرَةِ الطَّبَخِ.

(١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ٧٩/٤، وغريب الحري: ١٠٥٧/٣، والفائق: ١١٦/٤، وغريب ابن الجوزي: ٥٠٢/٢، والنُّهَيْة: ٢٧٧/٥، ويُراجع: العين: ٩٤/٤، ومختصره: ٣٨٦/١، وجمهرة اللغة: ٩٩٧، وتهذيب اللغة: ٤٣٢/٦، ٤٦٨، ومجمل اللغة: ٩٩٧، والمحكم: ٢٦٠/٤، والتمهيد: ٢١١/١٤، والأفعال للسرّسطيني: ١٧٧/١، والعباب: ٢٠١/١، والصُّحاح، واللُّسان، والتَّاج: (هنا).

قال أبو عُبَيْدٍ: «هَنَاتُ الْبَعِيرِ أَهْنُوهُ وَأَهْنَتْهُ - لَغَتَانِ -: إِذَا طَلَبْتَهُ هِنَاءً» وفي غريب الحري: «هَنَاتُهُ أَهْنُوهُ وَأَهْنُوهُ» وفي الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا تَكُونُ مِثْلَةُ النُّونِ بِاتِّفَاقِ الْمَعْنَى. وفي المحكم لابن سيده: «وَهَنَاتُ الْإِبِلِ يَهْنُوْهَا وَيَهْنُوهَا وَيَهْنُوهَا هَنَاتًا الْأَخِيرَةُ عَنِ الرَّجَاجِ قَالَ: وَلَمْ نَجِدْ فِيمَا لَامَهُ هَمْزَةً فَعَلْتُ أَفْعُلُ إِلَّا هَنَاتُ أَهْنُوْا وَقَرَأْتُ أَقْرُوْا وَالْأَسْمَ: الْهَنْءُ».

وَاللَّفْظَةُ مِثْلَةُ الْهَاءِ مَعَ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى عِنْدَ ابْنِ السَّيِّدِ فِي مِثْلِهِ: ٤٦٢/٢، وَعِنْدَ ابْنِ مَالِكٍ فِي إِكْمَالِ الْإِعْلَامِ: ٧٤١ وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْوَقَّاشِيُّ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَى الْمَوْطَأِ: ٣٥٢/٢:

«هَنَاتُ الْبَعِيرِ أَهْنُوْ: إِذَا طَلَبْتَهُ بِالْقَطِرَانِ، وَهُوَ الْهِنَاءُ قَالَ زُهَيْرٌ: [ديوانه: ٨٢]
[فَأَبْرَأُ مُوضِحَاتِ الرُّأْسِ مِنْهُ] كَمَا يَشْفِي مِنَ الْجَرْبِ الْهِنَاءُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَتَلَطَّ حَوْضَهَا»^(١) فَيَعْنِي تَعَمَلُ حُرُوفَ الْحَوْضِ الَّتِي تَسْتُرُ الْمَاءَ عَنِ الْخُرُوجِ، وَكُلُّ سِتْرٍ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ لَطٌّ، وَمِنْهُ سُمِّيَ الطَّيْنُ الَّذِي بَيْنَ الطُّوبَتَيْنِ إِذَا بُنِيَ مِنْهُ الْجِدَارُ: مِلَاطٌ، وَهُوَ الَّذِي عَنَى بِهِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي وَصِفَ فِيهِ بِنَاءُ الْجَنَّةِ حِينَ قَالَ: «وَبَنَّاؤُهَا لَبَنَةٌ ذَهَبٍ، وَلَبَنَةٌ فِضَّةٍ، وَمِلَاطُهَا الْمِسْكُ» يَعْنِي جُعِلَ الْمِسْكُ مِلَاطًا لَهَا بَيْنَ طُوبَةِ الذَّهَبِ وَطُوبَةِ الْفِضَّةِ كَمَا يُجْعَلُ الطَّيْنُ فِي الدُّنْيَا مِلَاطًا لِلطُّوبَتَيْنِ، يَعْنِي سِتْرًا لِمَا بَيْنَهُمَا، وَمِنْهُ قَوْلُ شَمْعَلَةَ بْنِ طَيْسَلَةَ الْمُرِّيِّ - وَهُوَ يَمْدَحُ نِسَاءَ قَوْمِهِ -^(٢):

خُودٌ وَلَدَنَ بِنِي أُمَيَّةَ كُلَّهُمْ وَلَطَطْنَ دُونَ الْعَجَسِ بِالْأَسْتَارِ

وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ أَبِي الْحَقِيقِ حِينَ قَالَ^(٣):

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٢٢/٣، وَغَرِيبِ ابْنِ قُتَيْبَةَ: ٥٨٣/٢، وَالنِّهَايَةُ:

٢٥٠/٤، وَغَرِيبِ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَجْهُولِ: وَرَقَةٌ: ٧٨.

(٢) فِي التَّاجِ: «وَشَمْعَلَةُ بْنُ فَائِدٍ، وَشَمْعَلَةُ بْنُ طَيْسَلَةَ، وَشَمْعَلَةُ بْنُ الْأَخْضَرِ الصَّبِيءِ، شُعْرَاءُ كَمَا فِي الْعُجَابِ».

أَقُولُ - وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادٌ -: شَاعَرْنَا هَذَا ذَكَرَهُ الْأَمْدِيُّ: فِي الْمُؤْتَلَفِ وَالْمَخْتَلَفِ:

٢٠٧ فَقَالَ: «(مَنْ يُقَالُ لَهُ شَمْعَلَةُ): مِنْهُمْ شَمْعَلَةُ بْنُ طَيْسَلَةَ بْنُ جَبَّارٍ بْنُ ضَمْصَمٍ بْنُ نُؤَيْرَةَ بْنِ مَالِكٍ، أَحَدُ بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَطَفَانَ، شَاعِرٌ، وَهُوَ الْفَائِلُ:

وَكُلُّ خَلِيلٍ يُخْلِقُ النَّائِي حُبَّهُ وَحُبُّكَ مَا يَزْدَادُ إِلَّا تَجَدُّدًا

وَمَنْ لَا يَزُلْ يَرْمِي بِهِ الدَّهْرُ غُرْبَةً وَيُبْعِدُ فِجَاجِ الْأَرْضِ أَبْعَدًا

يُصِبُ نَشْبًا أَوْ يَرْمِي الدَّهْرُ بِالنَّائِي تُصِيبُ كِرَامَ النَّاسِ مَثْنً وَمَوْحِدًا

قَالَ: وَهِيَ قَصِيدَةٌ يَمْدَحُ بِهَا مُحَمَّدَ بْنَ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، وَلَهُ أَشْعَارٌ حَسَنَةٌ.

(٣) عَجَزُ الْبَيْتِ الثَّلَاثِ - وَهُوَ مَوْضِعُ الشَّاهِدِ - فِي غَرِيبِ ابْنِ قُتَيْبَةَ: ٥٨٣/٢ وَأَتَمَّهُ الْمُحَقِّقُ مِمَّا عَلَّقَ بِهِ عَلَى نَسْخَةِ مَنْ نُسِخَ الْكِتَابُ الْخَطِيءُ، وَفِي النَّهَايَةِ: «وَلَطَّ الْحَقُّ بِالْبَاطِلِ: سَتَرَهُ» وَذَكَرَ =

إِنَّا إِذَا مَالَتْ دَوَاعِي الْهَوَىٰ وَأَنْصَتَ السَّامِعُ لِلْقَائِلِ
واضطرع القَوْمُ بِالْبَائِنِهِمْ نَحْكُمُ حُكْمَ الْفَاضِلِ الْعَادِلِ
لَا نَزْعُ الْبَاطِلَ حَقًّا وَلَا نُلْطُ دُونَ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ
نَخَافُ أَنْ تَسْبِقَهُ أَحْلَامُنَا فَتُخْمَلُ الدَّهْرَ مَعَ الْخَامِلِ

يعني بقوله: «ولا نُلْطُ دُونَ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ» لا نَسْتُرُ دُونَ الْحَقِّ بِالْبَاطِلِ.

قال عبد الملك: وقد يُرْوَى في هذا الحديث: «وتلوط حوضها» بالواو، وهو صَوَابٌ إِلَّا أَنَّ مَعْنَاهَا غَيْرُ مَعْنَى تَلَطُّ، معنى تَلَوُّطٌ: تَصْلُحُ حَوْضُهَا وَتُسَوِّيهِ، ومعنى تَلَطُّ: تَسْتُرُ حُرُوفَهُ الَّتِي تُمَسِّكُ الْمَاءَ وَتَحْسِبُهُ، ومن معنى تَلَوُّطٌ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

* وَلَيْطَتْ حِيَاضُ الْمَوْتِ وَسَطَ الْعَسَاكِرِ *

ومنه حديث مالك حين قال: «كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يُلَيْطُ أَوْلَادَ الْجَاهِلِيَّةِ بِمَنْ ادَّعَاهُمْ» يَعْنِي: يُلْصِقُهُمْ بِهِمْ، ومنه [١٥٢] قَوْلُ الْمُتَلَطِّطِ^(٢) بِالْقَلْبِ، يَعْنِي الْمُتَلَصِّقُ بِالْقَلْبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ حِينَ سُئِلَ: مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيْكَ؟ فَقَالَ: عُمَرُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِلَّا الْوَلَدُ، فَإِنَّ الْوَلَدَ أَلَوْطٌ. يَعْنِي أَلْصَقٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي الْإِتْبَاعِ مِنَ الْكَلَامِ: شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ^(٣)، يعني

= حديث «الموطأ» قال: «كَذَا جَاءَ فِي الْمَوْطَأِ».

والآيات لابن أبي الحُقَيْقِ الْيَهُودِيَّ فِي أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ: ٢٩٥٤ / ٧ فِي حِكَايَةِ لَطِيفَةٍ هُنَاكَ.

(١) أَنشده أبو عمر بن عبد البر في الاستذكار: ٣٤٢ / ٢٦ وفيه: «وَسَطَ الْعَسَاكِرِ».

(٢) هَكَذَا جَاءَ فِي الْأَصْلِ، وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «وَمِنْهُ قِيلَ لِلشَّيْءِ إِذَا لَمْ يُوَافِقْ صَاحِبَهُ: مَا

يَلْتَاطُ هَذَا بِصَفَرِي، أَي: لَا يَلْصِقُ بَقَلْبِي» فَلَعَلَّ صِحَّةَ عِبَارَةِ الْمُؤَلِّفِ: «وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ...».

(٣) يراجع: الاتباع لأبي الطَّيِّبِ اللُّغَوِيِّ: ٧٥ قال: «يُقَالُ: هُوَ شَيْطَانٌ لَيْطَانٌ، وَهُوَ الَّذِي يَلْزُقُ =

مُلْتِطٍ بِالْقَلْبِ، وَكُلُّ هَذَا مَعْنَاهُ وَمَعْنَى تَلَوُّطُ حَوْضِهَا وَاحِدٌ. إِنَّمَا هُوَ مِنَ
الْلُّصُوقِ وَالْأَلِطَاءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَتَسْقِيهَا يَوْمَ وَرْدِهَا» فَيَعْنِي: يَوْمَ وَرُودِهَا الْمَاءِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَاشْرَبَ غَيْرَ مُضَرٍّ بِنَسْلِ» يَعْنِي: لَا تُسْرِفَ فِي الشُّرْبِ فَتُضَرَّ
بِأَوْلَادِهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَسْرَفَ فِي شُرْبِ اللَّبَنِ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ لِلْأَوْلَادِ مَا تَرَوِي مِنْهُ.

وَأَمَّا [قَوْلُهُ: «وَلَا نَاهِكُ فِي الْحَلْبِ» فَإِنَّ الْحَلْبَ بِتَحْرِيكِ اللَّامِ: هُوَ
اللَّبْنُ. يَقُولُ: لَا تُنْهَكُهُ فِي الشُّرْبِ. وَالْحَلْبُ - بِجَزْمِ اللَّامِ - هُوَ الْفِعْلُ، وَلَيْسَ
هُوَ اللَّبْنُ، تَقُولُ: حَلَبْتُ الشَّاةَ حَلْبًا رَقِيقًا، وَحَلَبْتُ مِنْهَا حَلْبًا كَثِيرًا، يَعْنِي لَبَنًا
كَثِيرًا، فَالْحَلْبُ: الْأِسْمُ، وَالْحَلْبُ: الْفِعْلُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (القَفْعَةِ) في حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ عُمَرَ سُئِلَ عَنْ أَكْلِ
الْجَرَادِ فَقَالَ: وَدَدْتُ أَنَّ عِنْدَنَا مِنْهُ قَفْعَةٌ» [٢/٩٣٣ رقم (٣٠)].

قال عبد الملك: الْقَفْعَةُ عِنْدَهُمْ: هِيَ الَّتِي تُسَمَّى عِنْدَنَا الْقُقَّةُ
الْمُسْتَطِيلَةُ^(١) الَّتِي يُحْمَلُ فِيهَا عَلَى الدَّوَابِّ الطَّعَامُ وَغَيْرُهُ^(٢). وَالْقُقَّةُ عِنْدَهُمْ:

= بالشَّيْءِ، مِنْ قَوْلِكَ: مَا يَلِيطُ بِي هَذَا، أَيْ: مَا يَلْزُقُ وَيُرَاجِعُ: أُمَالِي الْقَالِي: ٢/٢٠٩.
(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٣/٤٠٥، وَغَرِيبِ الْحَرَبِيِّ: ٢/٧٤٧، وَالْفَائِقُ: ٣/٢١٤،
٢١٥، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٢/٢٥٨، وَالنِّهَايَةُ: ٤/٩١، عَنْ الْهَرَوِيِّ فِي «الْغَرِيبِينَ» وَيُرَاجِعُ:
الْعَيْنُ: ١/١٧٦، وَمَخْتَصَرُهُ: ١/٨٣، وَجَمْهَرَةُ اللُّغَةِ: ٩٣٦، وَتَهْذِيبُ اللُّغَةِ: ١/٢٦٩،
وَمَجْمَلُ اللُّغَةِ: ٧٦٣، وَالْمُحْكَمُ: ١/١٣٨، وَالْأَفْعَالُ لِلْسَّرْقُسْطِيِّ: ٢/١٢١، وَالصَّحَاحُ،
وَاللِّسَانُ، وَالتَّاجُ: (قَفْع).
(٢) فِي الْأَصْلِ: «وَوَغَيْرُهَا».

هي التي لها منها غطاء يلقمها، والفقة المدورة التي يُحمل فيها التراب وشبه ذلك، هي المكتل عندهم.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك الذي رواه عن المقبري، عن أبي شريح الكعبي: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَائِزَتُهُ يَوْمَ وَلِيلَةٍ». [٩٢٩/٢ رقم (٢٢)].

قال عبد الملك: يعني تحفته والاجتهاد في تكريمته يوم وليلة. ثم قال: والضيفة: ثلاثة أيام فما فوق ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن يتويع عنده حتى يخرجته يعني: حتى يضيق عليه ويضطره، وهو مأخوذ من قول الله عز وجل^(١): ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ يعني من تضيق.

[شرح غريب كتاب العين]^(٢)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك الذي رواه عن [١٥٣] ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال: رأى عامر بن ربيعة سهل بن حنيف يغتسل فقال: «مَا رَأَيْتُكَ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدَ مَخْبَأَةٍ، فَلَبِطَ بِسَهْلٍ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ لَكَ فِي

(١) سورة: الحج: الآية: ٧٨.

(٢) الموطأ رواية يحيى: ٩٣٨/٢، رواية أبي مضعب الزهري: ١١٥/٢، ورواية سويد: ٥٠٧، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٥، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ٧/٢٧، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد القاسمي: ٣٥٥/٢، والمنتقى لأبي الوليد: ٢٥٤/٧، والقبس لابن العربي: ١١٢٤، وتنوير الحوالك: ١١٩/٣، وشرح الرقاني: ٣٥٠/٤.

سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ، وَاللَّهُ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، فَقَالَ: وَهَلْ تَتَّهِمُونَ لَهُ أَحَدًا؟ قَالُوا: نَتَّهِمُ عَامَرَ بْنَ رَيْبَعَةَ، فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامراً فَتَغَيَّظَ عَلَيْهِ، وَقَالَ: عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ إِلَّا بِرُكْتٍ؟! اغْتَسَلَ لَهُ، فَغَسَلَ عَامِرٌ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمِرْفَقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ، فَرَأَى سَهْلٌ مَعَ النَّاسِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ» [٢/٩٣٨ رقم (١)].

قال عبد الملك: أَمَا قَوْلُهُ: «فَلَبِطَ بِسَهْلٍ» يعني صُرِعَ^(١) سَاقِطاً كَالْمَرِيضِ الْجَنْبِ. تقول: لَبِطَ بِفُلَانٍ، وَهُوَ يَلْبُطُ لَبْطاً، وَهُوَ مَلْبُوطٌ، وَمِنْهُ حَدِيثُ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢): حِينَ خَرَجَ إِلَى قُرَيْشٍ لَيْلَةً أَرَادُوا أَنْ يَمَكُرُوا بِهِ، فَضَرَبَ اللَّهُ بِالنُّومِ عَلَى قُلُوبِهِمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَنْزِلِهِ وَقُرَيْشٌ مَلْبُوطَةٌ بِهِمْ، يَعْنِي أَنَّهُمْ سُقُوطٌ صَرَغُوا بَيْنَ يَدَيْهِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَالْعَرَبُ تَقُولُ أَيْضاً: لُبِجَ بِفُلَانٍ بِمَعْنَى لَبِطَ بِهِ، وَهُوَ مِنَ اللَّبِجِ وَاللَّبِطِ^(٣).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَا تَفْسِيرُ اغْتِسَالِ الْعَايِنِ لِلْمَعْنِيِّ فَقَدْ حَدَّثَنِي أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَنْفِيُّ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مِثْلَ حَدِيثِ مَالِكٍ عَنْهُ، ثُمَّ فَسَّرَهُ

(١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عبيد: ١١٢/٢، ١١٣، وغريب الخطابي: ٢/٢٠٩، والفاقي: ٣/٢٩٧، وغريب ابن الجوزي: ٢/٣١٢، والنُّهَيْة: ٤/٢٢٦، ويُراجع: تهذيب اللغة: ٨/٣٦٨، ١٣/٣٥٣، ومجمل اللغة: ٨٠١، والصَّحاح، واللُّسَان، والتَّاج: (لبط) و(لبج) قال الخطَّابي: «جُلِدَ بِالرَّجُلِ، وَلَبِطَ بِهِ، وَلُبِجَ بِهِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ». وفي اللُّسَان (لبط): وكذلك لُبِجَ بِهِ - بالجيم - مثل لبط به سواء.

(٢) الحديث في غريب أبي عبيد والنُّهَيْة، وعنه في اللُّسَان.

(٣) اللُّسَان: «لَبِجَ».

الرُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ قَالَ الرُّهْرِيُّ: يُؤْتَى الْعَايِنُ بِقِدْحٍ فِيهِ مَاءٌ فَيُدْخِلُ فِيهِ كَفَّهُ^(١) فَيَمْضِضُ، ثُمَّ يَمْجُهُ فِي الْقِدْحِ، ثُمَّ يَغْسِلُ وَجْهَهُ فِي الْقِدْحِ، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ الْيُسْرَى فَيَصُبُّ بِهَا عَلَى كَفِّهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى فَيَصُبُّ بِهَا عَلَى كَفِّهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ الْيُسْرَى فَيَصُبُّ بِهَا عَلَى مِرْفَقِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى فَيَصُبُّ بِهَا عَلَى مِرْفَقِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى فَيَصُبُّ بِهَا عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُمْنَى، ثُمَّ يُدْخِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى فَيَصُبُّ بِهَا عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، كُلُّ ذَلِكَ فِي الْقِدْحِ، ثُمَّ يَغْسِلُ دَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي الْقِدْحِ، وَلَا يُوضَعُ الْقِدْحُ بِالْأَرْضِ، ثُمَّ يَصُبُّ عَلَى رَأْسِ الْمَعِينِ مِنْ خَلْفِهِ صَبَّةً وَاحِدَةً يَجْرِي عَلَى جَسَدِهِ.

قال عبد الملك: وَهَذِهِ نَثْرَةٌ أَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ بِهَا لِلْمَعِينِ، وَقَدْ أَمَرَ بِالنَّثْرِ لِغَيْرِ الْمَعِينِ أَيْضًا.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَدَاخِلَةُ الْإِزَارِ: هُوَ الطَّرْفُ الْمُتَدَلِّي الَّذِي يَضَعُهُ الْمُؤْتَرِّزُ أَوَّلًا عَلَى حِقْوِهِ الْإِيْمَنِ^(٢).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ حَدَّثَنِي ابْنُ الْمَاجِشُونِ^(٣)، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ خَرَجَ يَوْمًا بِالْعِرَاقِ فِي ثَوْبَيْنِ - وَهُوَ أَمِيرُهَا يَوْمَئِذٍ - فَتَنَظَّرَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنَّ أَمِيرَكُمْ هَذَا لَيَعْلَمُ أَنَّهُ أَهْضَمُ الْكَشْحَيْنِ، فَعَانَتْهُ، فَرَجَعَ^(٤) إِلَى مَنْزِلِهِ فَسَقَطَ

(١) فِي الْأَصْلِ: «كَفَّهُ».

(٢) عَنْهُ فِي التَّمْهِيدِ لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: ٣٣٧/١٥.

(٣) الْحَدِيثُ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ وَفِيهِ: «قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «فَرَعَ» وَالتَّصْحِيحُ مِنْ غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ وَهُوَ مُصَدَّرَةٌ بِلا شَكِّ.

فَبَلَغَهُ مَا قَالَتِ الْمَرْأَةُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا فَعَسَلَتْ لَهُ أَطْرَافَهَا هَكَذَا، ثُمَّ اغْتَسَلَ بِهِ فَذَهَبَ ذَلِكَ عَنْهُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك
الذي رواه [١٥٤] عن الزُّهري، عن عائشة: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا
مَرِضَ يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوَّذَاتِ وَيَنْفُثُ» [٢/٩٤٢ رقم (١٠)].
قال عبد الملك: النَّفْثُ: شَيْبَةُ^(١) بِالنَّفْخِ^(٢)، وهو دُونَ الثَّقَلِ، وَالثَّقَلُ لَا
يَكُونُ إِلَّا وَمَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الرِّيقِ. وَأَمَّا النَّفْثُ فَلَا رِيقَ فِيهِ، قَالَ عَنَتَرَةُ^(٣):
فَإِنْ يَبْرَأَ فَلَمْ أَنْفُثْ عَلَيْهِ وَإِنْ يُفْقَدُ فَحَقُّ لَهُ الْفُقُودُ
وَقَالَ غَيْرُهُ^(٤):

- (١) في الأصل: «شبه» والتَّصْحِيحُ من غريب أبي عُبَيْد.
(٢) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عُبَيْد: ٢٩٨/١، وغريب الخطَّابي: ٢٧٤/١، والغريبين:
١٨٦٦، والفاائق: ٩/٤، وغريب ابن الجوزي: ٤٢٢/٢، والنَّهْجُ: ٨٨/٥، ويُراجع: جمهرة
اللُّغَةِ: ٤٢٩، وتهذيب اللُّغَةِ: ٣٠١/١٤، ومجمل اللُّغَةِ: ٨٧٨، والأفعال للسُّرْقُطِي:
١٩٨/٣، والصَّحاح، واللُّسَان، والنَّجَاح (نفث).
(٣) كذا أنشده أبو عُبَيْد لَعَنَتَرَةَ، وهو في ديوانه: ٢٨٣، وَصَدْرُهُ يُنْسَبُ إِلَى يَزِيدَ بْنِ سَنَانٍ مِنْ
قَصِيدَةٍ فِي الْمُفَضَّلَاتِ: ٧١ وعجزه هناك:

* وَإِنْ يَهْلِكُ فَذَلِكَ كَانَ قَدَرِي *

- (٤) هَذَا الْبَيْتُ بِهَذِهِ الرُّوَايَةِ لَا أَعْرِفُهُ، وَإِنَّمَا الْمَشْهُورُ بَيْتُ الْفَرَزْدَقِ [ديوانه: ٧٧١]:
هَمَّا نَفَثَا فِي فَيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهَمَا عَلَى النَّايِحِ الْعَاوِيٍّ أَشَدَّ رِجَامٍ
كَذَا أَنْشَدَهُ مَسْبُوكِيهِ فِي الْكِتَابِ: ٨٣/٢، ٢٠٢. يُرَاجَعُ شَرْحُ أَيْيَاتِهِ لِابْنِ السَّيْرَانِيِّ: ٢/٢٥٨،
وَالنُّكْتُ عَلَيْهِ لِلْأَعْلَمِ: ٨٩٧، وَمَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ: ٣٢٧، وَالْخَصَائِصُ: ١/١٧٠، ٣/١٤٧،
٢١١، وَالْإِنْصَافُ: ٣٤٥، وَالْخَزَانَةُ: ٤/٤٥٩ (هارون). وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ فِي هِجَاءِ إِبْلِيسَ لَعَنَهُ اللَّهُ.

هُمَا نَفْسًا فِي فِيهِ مِنْ فَمَوَّيْهِمَا لِتَعْلِيْمِهِ نَفْسًا وَمَا تَفَلَّاهُ
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الَّذِي حَدَّثَنِي هُرُونُ الطَّلْحِيِّ^(١)، عَنْ
 عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ رُوحَ
 الْقُدُسِ نَفْسٌ فِي رُوعِي أَنْ نَفْسًا لَنْ تَمُوتَ حَتَّى تَسْتَوِي أَقْصَى رِزْقِهَا، فَاتَّقُوا
 اللَّهَ وَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: قَوْلُهُ^(٢) «فِي رُوعِي» كَقَوْلِكَ: فِي خَلْدِي وَفِي نَفْسِي
 وَنَحْوَ ذَلِكَ وَهُوَ يَضُمُّ الرَّاءَ. وَ[أَمَّا] الرُّوعُ - يَفْتَحُ الرَّاءَ -: فَهُوَ الْفَرْعُ، وَلَيْسَ
 هُوَ مِنْ هَذَا فِي شَيْءٍ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حَدِيثِ مَالِكٍ
 الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَيْلَةً
 وَالنَّاسُ فِي مَبِيتِهِمْ: «لَا يَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ فَلَادَةٌ مِنْ وَتَرٍ إِلَّا قُطِعَتْ».
 لِمَ أَمَرَ بِقَطْعِهَا؟ وَمَا عِلَّةُ كَرَاهِيَةِ ذَلِكَ؟ وَهَلْ خَصَّ ذَلِكَ بِفِلَادَةِ الْوَتَرِ مِنْ
 غَيْرِهَا؟

فَقَالَ: أَمَّا عِلَّةُ ذَلِكَ فَمِنْ قِبَلِ التَّمَائِمِ، وَالتَّمَائِمُ: كُلُّ مَا عُلِقَ عَلَى
 الْإِنْسَانِ، أَوْ عَلَى الْفَرَسِ، أَوْ الْبَعِيرِ أَوْ غَيْرِهِ خِيْفَةَ الْعَيْنِ، أَوْ خِيْفَةَ أَمْرِ لَمْ يَنْزِلْ
 بِهِ بَعْدُ فِتْلِكَ التَّمِيمَةِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهَا فِي غَيْرِ حَدِيثٍ، وَهُوَ
 الَّذِي كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْحَدِيثِ. وَأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَتْ فِلَادَةُ تَعْلَقُ عَلَى

(١) حَدِيثُ هُرُونِ الطَّلْحِيِّ الْمَذْكُورُ هُنَا فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٩٨/١ قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ:
 أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ زَيْدِ الْيَامِيِّ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَيُرَاجَعُ:
 الْفَائِقُ: ٩/٤.

(٢) عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ بَلْفِظِهِ مَعَ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

الإبلِ أَوْ عَلَى الْخَيْلِ خَيْفَةَ الْعَيْنِ، وَكَذَلِكَ جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ حِينَ ذَكَرَ الْخَيْلَ فَقَالَ: «قَلِّدُوهَا وَلَا تُقَلِّدُوهَا الْأُوتَارَ» أَذِنَ فِي تَقْلِيدِهَا كُلَّ مَا زَيَّنَهَا وَحَسَّنَهَا، وَكَرِهَ أَنْ تُقَلَّدَ قَلَائِدَ الْأُوتَارِ؛ لِأَنَّ نِلْكَ لَا تُقَلَّدُ إِلَّا لِلْعَيْنِ. وَقَدْ كَانَ بَعْضُهُمْ ^(١) يَقُولُ فِي تَأْوِيلِ الْأُوتَارِ أَنَّهَا أُوتَارُ الدُّحُولِ، يَعْنِي لَا تَسْفِكُوا عَلَيْهَا الدَّمَاءَ، وَلَا تُغَيِّرُوا عَلَيْهَا عَلَى الْأَمْوَالِ، وَذَلِكَ تَأْوِيلٌ مُسْتَحْسَنٌ، وَلَيْسَ هُوَ الَّذِي أُريدَ بِالْحَدِيثِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ [١٥٥] عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْحُمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ» [٢/٩٤٥ رقم (١٦)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْفَيْحُ: نَفْحَةُ الْحَرَارَةِ مِنَ الشَّمْسِ وَمِنْ النَّارِ ^(٢)، وَمِثْلُهُ

(١). جاء في غريب أبي عبيد: ٢/٢: «فمعنى الأوتار - ههنا -: الدُّحُولُ، يقول: لا يَطْلُبُونَ

عليها الدُّحُولُ التي وُزِرُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ. قال أبو عبيد: هَذَا مَعْنَى يَذْهَبُ إِلَيْهِ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَرَادَ: لَا تَطْلُبُوا عَلَيْهَا الدُّحُولَ، وَغَيْرُ هَذَا الرَّجُلِ أَشْبَهُ عِنْدِي بِالصَّوَابِ. قَالَ:

سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسَنِ يَقُولُ: إِنَّمَا مَعْنَاهَا أُوتَارُ الْقِسِيِّ، وَكَانُوا يَقَلِّدُونَهَا تِلْكَ فَتَخْتَنُقُ يَقَالُ: لَا تَقَلِّدُوهَا بِهَا. وَمِمَّا يُصَدِّقُ ذَلِكَ حَدِيثُ هُشَيْمٍ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَلْمَانَ الْيَشْكِرِيِّ،

عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَمَرَ أَنْ تُقَطَّعَ الْأُوتَارُ مِنْ أَعْنَاقِ الْخَيْلِ. قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَبَلَغَنِي عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا كَانَ يُفْعَلُ ذَلِكَ بِهَا مَخَافَةَ الْعَيْنِ عَلَيْهَا. قَالَ: حَدَّثَنِي عَنْهُ

أَبُو الْمُنْذِرِ الْوَاسِطِيُّ، يَعْنِي أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَقَلِّدُونَهَا لِئَلَّا تُصِيبَهَا الْعَيْنُ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِقَطْعِهَا، يُعَلِّمُهُمْ أَنَّ الْأُوتَارَ لَا تَرُدُّ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ شَيْئًا، وَهَذَا أَشْبَهُ بِمَا كَرِهَ مِنَ التَّمَائِمِ.

(٢) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ ابْنِ قُتَيْبَةَ: ١/٥٦٨، وَغَرِيبِ الْخَطَّابِيِّ: ٣/٢٥٨، وَغَرِيبِ ابْنِ

الْجَوْزِيِّ: ٢/٢١٣، وَالنَّهْأَةِ: ٣/٤٧٧، ٤٨٤، وَيراجع: العين: ٣/٣٠٧، وَمَخْتَصَرُهُ:

١/٣١٥، وَجُمْهُرَةُ اللَّغَةِ: ٥٥٧، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٥/٢٦١، وَمُجْمَلُ اللَّغَةِ: ٧٠٨، وَالتَّمْهِيدُ: =

قوله: «إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ» .
 - وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (لَا عَذْوَى وَلَا هَامَةٌ وَلَا صَفَرٌ)
 في حديث مالك

الذي رواه عن بُكَيْرِ بْنِ [عبد الله] الْأَشَجِّ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا عَذْوَى وَلَا هَامٌ وَلَا صَفَرٌ، وَلَا يَحُلُّ الْمُمْرَضُ عَلَى الْمُصِحِّ، وَلِيَحُلُّ الْمُصِحُّ حَيْثُ شَاءَ. قَالُوا: مَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: إِنَّهُ أَذَى» [٢/٤٩٦ رقم (١٨)].

قَالَ عبد الملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «لَا عَذْوَى» فَيَقُولُ: لَا يُعْدِي مَرِيضٌ صَاحِبًا؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَتْ تَقُولُ: إِنَّ الْمَرِيضَ يُعْدِي فَكَذَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ، فَقَالَ: «لَا عَذْوَى»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَعْرَابِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا بَالُ الْإِبِلِ تُكُونُ فِي الرَّمْلِ كَأَنَّهَا الطَّبَاءُ صِحَّةٌ فَيَجِيءُ الْبَعِيرُ الْجَرَبُ فَيَدْخُلُ فِيهَا فَيُجْرِيهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَمَنْ أَجْرَبَ الْأَوَّلُ؟ قَالَ الْأَعْرَابِيُّ: اللَّهُ أَجْرَبُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَاللَّهِ أَجْرَبَ هَذَا.

قَالَ عبد الملك: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَا هَامٌ»^(١) فَإِنَّ الْعَرَبَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَسْتَأْشَرُونَ بِهَا، كَانُوا إِذَا رَأَوْا الْهَامَةَ وَقَعَتْ عَلَى بَيْتٍ أَحَدٍ قَالُوا قَدْ نَعَتْ^(٢) إِلَيْهِ

= ٣١٥/٤، ١٧/٥، ونقل عن العين، والصُّحاح، واللِّسَان، والتَّاج: (فَيْح) (فَوْح).
 (١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي حنيفة: ٢٦/١، والنِّهَايَةُ: ٢٨٣/٥، وغريب الأَنْدَلُسِيِّ المَجْهُول: ورقة: ١٢٨، والتَّمْهِيد: ٢٩٨/٢٤.
 ذكر الأَنْدَلُسِيُّ المَجْهُولُ ما قيل في الهامة ثُمَّ قَالَ: ومن أمثالهم: «إِنَّمَا أَنْتَ هَامَةُ الْيَوْمِ أَوْ غَدٍ» وَهَذَا الْمَثَلُ بِهَذَا اللَّفْظِ لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي الْمَشْهُورِ مِنْ كُتُبِ الْأَمْثَالِ. وَهُوَ أَشْبَهُ بِشَطْرِ بَيْتٍ.
 (٢) فِي الْأَصْلِ: «نَعَيْت».

نفسه، وكانوا يقولون: إِذَا مَاتَ الرَّجُلُ خَرَجَتْ مِنْ رَأْسِهِ هَامَةٌ، وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيْضًا: إِنَّ عِظَامَ الْمَيِّتِ تَصِيرُ هَامَةً فَتَطِيرُ، وَقَدْ ذَكَرَ شُعْرَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِهِمْ^(١) فَكَذَّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ كُلَّهُ فَقَالَ: «لَا هَامَ...».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَلَا صَفَرَ»^(٢) فَإِنَّ مُطَرِّفًا قَالَ لِي فِي تَأْوِيلِهِ - وَقَالَهُ غَيْرُهُ أَيْضًا - إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا رَبَّمَا جَعَلُوا الْمُحَرَّمَ صَفْرًا فَيَسْتَحِلُّونَهُ، فَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا صَفَرَ» يَقُولُ: لَا تَحَوَّلُوا الشُّهُورَ عَنْ حَالِهَا، وَلَا عَنْ أَسْمَائِهَا، هَكَذَا فَسَّرَ لِي مُطَرِّفٌ. وَقَالَ غَيْرُ مُطَرِّفٍ: الصَّفَرُ مِنْ

(١) هي عبارة أبي عُبَيْدٍ فِي «غَرِيبِ الْحَدِيثِ»، وَعَنْهُ نَقَلَهَا الْحَافِظُ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ»

قَالَ: «قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: كُلُّ هَذَا جَاءَ فِي أَشْعَارِهِمْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ الْإِبَادِيُّ: [ديوانه: ٣٣٩]

سُلْطَ الْمَوْتُ وَالْمَوْتُ عَلَيْهِمْ فَلَهُمْ فِي صَدَى الْمَقَابِرِ هَامٌ

فَذَكَرَ الصَّدَى وَالْهَامَ جَمِيعًا، وَقَالَ لَبِيدٌ - يَرْتِي أَخَاهُ أَرِيدَ - [ديوانه: ٢٠٩]

فَلَيْسَ النَّاسُ بِعَدْلِكَ فِي تَغْيِيرِ وَمَا هُمْ غَيْرُ أَصْدَاءٍ وَهَامٍ

فَهَذَا كَثِيرٌ فِي أَشْعَارِهِمْ. وَزَادَ الْحَافِظُ أَبُو عُمَرَ:

فَإِنَّ تِلْكَ هَامَةً بِهَرَاةٍ تَرْقُو فَقَدْ أَزْقَيْتِ بِالْمَرْوِيِّينَ هَامًا

يعني مَرَوَ الرُّوْدُ، وَمَرَوَ الشَّاهِجَانِ، كَذَلِكَ ذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ.

(٢) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٥/١، وَالْفَائِقُ: ٣٠٦/٢، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ:

٥٢٩/١، وَغَرِيبُ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَجْهُولِ: ورقة: ٨٩، وَالنَّهْأَةُ: ٣/٣٥، وَيراجع: جمهرة

اللُّغَةِ: ٧٤٠، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ١٦٧/١٢، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ: ٥٣٦، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ،

وَالنَّجَاحُ: (صفر).

قَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَجْهُولُ: «ذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فِي «مَصْنَعِهِ» فِي (كِتَابِ الطَّيْرِ) أَنَّ أَشْهَبَ قَالَ: سُئِلَ

مَالِكٌ عَنْ قَوْلِهِ: «لَا صَفَرَ» قَالَ: إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَتَسَاءَمُونَ بِصَفَرٍ فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ

السَّلَامُ: «لَا صَفَرَ» وَقِيلَ: دَوَابٌّ تَأْخُذُ فِي الْبَطْنِ فَكَانُوا يَقُولُونَ هُوَ يُعْدِي فَقَالَ: «لَا صَفَرَ».

وَفِي الْأَصْلِ: «أَهْلُ الْجَنَّةِ» بَدَلَ «أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ» تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ.

الصَّفَارِ، وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ - فِي الرَّجُلِ يَمُوتُ -: إِنَّمَا قَتَلَهُ الصَّفَرُ، وَكَانُوا يَقُولُونَ أَيْضًا: إِنَّهُ يُعْدِي، فَرَدَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَا صَفَرَ» يعني: لَا يُعْدِي الصَّفَرُ، وَلَا يَقْتُلُ أَحَدًا، وَإِنَّمَا يَقْتُلُهُ أَجَلُهُ، وَهُوَ أَوْثَقُ عِنْدِي وَهُوَ الَّذِي أَقُولُ فِي شَرْحِهِ: إِنَّ الصَّفَرَ دَوَابُّ الْبَطْنِ، وَلَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِي بِذَلِكَ الشَّهَرِ إِذْ قَالَ: «لَا صَفَرَ» لَكَانَ صَفَرٌ مَطْرُوحًا مِنَ الشُّهُورِ إِذَنْ، وَلَمْ يُعْتَدَّ بِهِ، لَكِنَّهُ فِي دَوَابِّ الْبَطْنِ [١٥٦] حَدَّثَنِي ذَلِكَ أَسَدُ بْنُ مُوسَى، عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ يَقُولُ: «لَا عَدْوَى وَلَا هَامَ وَلَا صَفَرَ» ثُمَّ قَالَ جَابِرٌ: وَالصَّفَرُ دَوَابُّ الْبَطْنِ.

وَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ رَزِينٍ الْكَلَاعِيُّ^(١): أَنَّ أَبَاهُ رِزَةَ قَالَ: جِئْتُ جَوْعَتَيْنِ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ أَجْعُ مِثْلَهُمَا، إِحْدَاهُمَا لَيْلًا، وَالْأُخْرَى [نَهَارًا] فَأَمَّا جُوعِي بِالنَّهَارِ فَلِئَنِّي مَكَّثْتُ ثَلَاثًا طَاوِيًا عَلَى الْمَاءِ الْقَرَّاحِ فَدَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَسَدِذْتُ فَحُيِّلَ لِي أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْمَسْجِدِ أَصْفَرُ، فَسَقَطْتُ عَلَى رُكْبَتَيَّ فَقَامَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَ بِيَدَيَّ فَقَالَ: مَا لَكَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ فَقُلْتُ: بَأْيِي أَنْتَ وَأَمِّي عَضْنِي الصَّفَرُ، وَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَشْكُوَ إِلَيْهِ الْجُوعَ، فَأَخَذَ بِيَدَيَّ وَأَدْخَلَنِي بَيْتَهُ، ثُمَّ دَعَا الْخَادِمَ فَقَالَ لَهَا: هَلْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ لَهُ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَقَدْ نَفَضْنَا الْجُرَابَ. فَقَالَ: مَهْ، لَا تَقْرُلِي ذَلِكَ، ادْخُلِي فَاظْطَرِّي فَإِنَّكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ سَتَجِدِينَ فِي أَكَارِعِ^(٢) الْجُرَابِ وَنَثَارِهِ الطَّعَامَ، وَزَوَايَا التَّابُوتِ^(٣) تَمِيرَاتٍ وَكُعَيْكَاتٍ^(٤)

(١) نقل عنه المؤلف في كتابه «التحفة...» (صفة الفردوس) ولم أفت على أخباره.

(٢) أَكَارِعُ الْجُرَابِ: أطرافه، جاء في اللسان (كَرَعَ) «وَكْرَعَ كُلُّ شَيْءٍ: طَرَفُهُ».

(٣) هو الصُّنْدُوقُ الَّذِي يُحْرَزُ فِيهِ الْمَنَاعُ.

(٤) تَصْغِيرُ كَعَكَاتٍ، وَالْكَعْكُ مَشْهُورٌ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ. يُرَاجَع: شفاء الغليل: ٢٢٥، وقصد =

وَقَدِيدَاتٍ^(١)، فَدَخَلَتْ فَوَجَدَتْ مِثْلَ مَا قَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَرَجَتْ بِطَبَقٍ مَمْلُوءٍ مِنْ ذَلِكَ فَأَكَلْتُ حَتَّى شَبِعْتُ، فَشَرِبْتُ حَتَّى رَوَيْتُ، وَرَجَعْتُ إِلَيَّ نَفْسِي، ثُمَّ قَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَطْنِي فَقَالَ: أَبَاهِرْ لَا صَفَرَ، إِنَّمَا يَقْتُلُ الْقَدَرُ، وَلِكُلِّ مَاءٍ دَوَابٌّ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَقَدْ اسْتَبَانَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ الصَّفَرَ الَّذِي أَرَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِنَّمَا هُوَ مِنْ دَوَابِّ الْبَطْنِ وَلَيْسَ الشَّهْرُ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ لِقَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَضَّنِي الصَّفَرُ يَا رَسُولَ اللَّهِ حِينَ اسْتَحْيَا أَنْ يَشْكُوَ إِلَيْهِ الْجُوعَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ أَنْ أَشْبَعَهُ: «أَبَاهِرْ لَا صَفَرَ وَإِنَّمَا يَقْتُلُ الْقَدَرُ، وَلِكُلِّ مَاءٍ دَوَابٌّ»، فَصَدَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الصَّفَرَ مِنْ دَوَابِّ الْبَطْنِ حِينَ قَالَ: «وَلِكُلِّ مَاءٍ دَوَابٌّ»، فَالصَّفَرُ هُوَ مِنْ مَاءِ الْبَطْنِ، وَرُبَّمَا كَذَّبَ قَوْلَ الْعَرَبِ فِي الصَّفَرِ أَنَّهُ يَقْتُلُ وَيُعْدِي بِقَوْلِهِ: «لَا صَفَرَ» يَقُولُ: لَا يَقْتُلُ الصَّفَرُ وَلَا يُعْدِي.

وَقَدْ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْبَصْرِيُّ^(٢): أَنَّهُ سَمِعَ يُونُسَ بْنَ حَبِيبٍ يَسْأَلُ رُؤْبَةَ بْنَ الْعَجَّاجِ عَنِ الصَّفَرِ، فَقَالَ: هِيَ حَيَّةٌ تَكُونُ فِي الْبَطْنِ تُصِيبُ بَعْضَ النَّاسِ، وَتُصِيبُ بَعْضَ الْمَاشِيَةِ، قَالَ: وَهِيَ أَعْدَى مِنَ الْجَرَبِ عِنْدَ الْعَرَبِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَيُقَالُ^(٣): إِنَّهَا تَشْتَدُّ عَلَى الْإِنْسَانِ إِذَا جَاعَ وَتُوْذِيهِ،

= السَّيْلُ: ٤٠٠/٢.

(١) جمعُ مُصَغَّرٍ لِقَدِيدَةٍ، والقَدِيدُ: اللَّحْمُ الْمَمْلُوحُ الْمُجَفَّفُ كَذَا فِي اللِّسَانِ وَغَيْرِهِ.

(٢) ما نقله المؤلف عن ابن سَلَامٍ جَاءَ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ هَكَذَا: «قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: سَمِعْتُ يُونُسَ يَسْأَلُ رُؤْبَةَ بْنَ الْعَجَّاجِ عَنِ الصَّفَرِ فَقَالَ: هِيَ حَيَّةٌ تَكُونُ...».

(٣) هو كلامُ أَبِي عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ٢٦/١، وَهُوَ أَيْضاً هُنَاكَ مُوصُولٌ بِكَلَامِهِ السَّابِقِ فَلَوْ أَنَّ الْمَوْلَفَ - عفا الله عنه - قَالَ: «قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ» بَدَلًا مِنْ أَنْ يَقُولَ: «قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ» لَكَانَ =

وَفِي ذَلِكَ قَالَ أَعْشَىٰ بَاهِلَةً - وَهُوَ يُنْثِنِي عَلَىٰ صَاحِبٍ لَهُ - (١):

= أسلم وأصح.

(١) في غريب أبي عبيد: «برني رجلاً» وهو الصَّحِيحُ. أَقُولُ: أَلَا تَرَىٰ كَيْفَ أَفْسَدَ ابْنُ حَبِيبٍ - عَفَا اللَّهُ عَنْهُ - كَلَامَ أَبِي عُبَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ١٩ وَفَرَّقَ كَبِيرٌ بَيْنَ الثَّنَاءِ وَالرَّنَاءِ ١٩ وَقَصِيدَةُ أَعْشَىٰ بَاهِلَةً الَّتِي مِنْهَا الْبَيْتُ مَشْهُورَةٌ جَدًّا بَيْنَ مَرَاثِي الْعَرَبِ، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ «التَّعَاذِي وَالْمَرَاثِي» ص: ١٣ (بَابُ مِنَ الشَّعْرِ) مَرَاثِي الْجَاهِلِيَّةِ الْمَشْهُورَةِ الْمُسْتَحْسَنَةِ الْمُسْتَجَادَةِ الْمُقَدَّمَةِ مَعْلُومَةٌ مُوسُومَةٌ، مِنْهَا قَصِيدَةُ مُتَّمِّمُ بْنُ نُوَيْرَةَ فِي أَخِيهِ مَالِكٍ عَلَىٰ أَنَّ سَائِرَ أَشْعَارِهِ غَيْرُ مَذْمُومٍ... ثُمَّ ذَكَرَ قَصِيدَةَ دُرَيْدِ بْنِ الصُّمَّةِ فِي أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَصِيدَةَ كَعْبِ بْنِ سَعْدٍ الْغَنَوِيِّ فِي أَخِيهِ، قَالَ: وَمِنْهَا قَصِيدَةُ أَعْشَىٰ بَاهِلَةً أَبِي قُحَافَةَ وَهِيَ الَّتِي أَوَّلُهَا:

إِنِّي أَتَيْتَنِي لِسَانٌ لَا أُسْرُ بِهَا مِنْ عُلُوٍّ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُبَرِّدُ مَرَاثِي الْخَنَسَاءِ، وَلَيْلَى الْأَخِيلِيَّةِ، وَأَوْسِ بْنِ حَجَرٍ، وَلَيْلَى بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْمُهَلْهَلِ، فَجَعَلَ أَعْشَىٰ بَاهِلَةً فِي مُقَدِّمَةِ أَصْحَابِ الْمَرَاثِي، وَكَانَ الشَّرِيفُ الْمُرْتَضَى يَقُولُ: هِيَ مِنَ الْمَرَاثِي الْمُفْضَلَةِ الْمَشْهُورَةِ بِالْبَرَاةِ وَالْبَلَاغَةِ، وَالْقَصِيدَةُ فِي دِيوانِهِ (الصُّبْحُ الْمُنِيرُ): ٢٦٦، وَالْأَصْمَعِيَّاتُ: ٨٧، وَالْكَامِلُ: ١٤٣١، وَحَمَّاسَةُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٩١/١ فَمَا بَعْدَهَا، وَهِيَ فِي رِثَاءِ الْمُتَنَشِّرِ بْنِ وَهَبٍ، - وَقِيلَ: ابْنِ هُبَيْرَةَ -، قَائِدٌ، شُجَاعٌ، مَشْهُورٌ، جَاهِلِيٌّ. وَذَكَرَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخِزَانَةِ سَبَبَ مَقْتَلِهِ فَلْيُرَاجَعْ مِنْ أَرَادَ ذَلِكَ هُنَاكَ.

وَالْأَعْشَى الْمَذْكُورُ اسْمُهُ: عَامِرُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ رِيَّاحِ الْبَاهِلِيِّ، أَحَدُ بَنِي عَارِمِ بْنِ عَوْفِ بْنِ وَائِلِ ابْنِ مَعْنٍ، وَمَعْنٌ أَبُو بَاهِلَةَ، وَبَاهِلَةُ امْرَأَةٌ مِنْ هَمْدَانَ. شَاعَرٌ جَاهِلِيٌّ لَهُ أَشْعَارٌ قَلِيلَةٌ مَجْمُوعَةٌ فِي (الصُّبْحِ الْمُنِيرِ): ٢٦٦-٢٦٩ وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ شَاعِرَنَا الْبَاهِلِيَّ الْهَمْدَانِيَّ غَيْرُ أَعْشَى هَمْدَانَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، فَهَذَا الْأَخِيرُ إِسْلَامِيٌّ أُمَوِيٌّ مُشَارِكٌ فِي الْفَتْوحِ وَلَهُ شِعْرٌ كَثِيرٌ.

أَخْبَارُ أَعْشَى بَاهِلَةَ فِي: الْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ: ١١، وَاللَّالِي لِلْبَكْرِيِّ: ٧٥، وَرَغَبَةُ

الْأَمَلِ: ١٩٠/١، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١٩١. وَأَوَّلُ الْقَصِيدَةِ:

هَاجَ الْقَوَادُ عَلَىٰ عِرْفَانِهِ الذِّكْرُ وَزَوَّرَ مَيْتَ عَلَى الْأَيَّامِ يُهْتَصَرُ

=

لَا يَتَأَرَى لِمَا فِي الْقَدْرِ يَرْقُبُهُ وَلَا يَعْصُ عَلَى شُرُوفِهِ الصَّفَرُ
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَإِيَّاهُ أَرَادَ قَيْسُ بْنُ زُهَيْرٍ بْنُ جُدَيْمَةَ الْعَبْسِيَّ^(١) - حِينَ خَرَجَ عَنْ
 قَوْمِهِ هَائِمًا فِي الْفَيْفَاءِ لِلْوَقَائِعِ الَّتِي كَانَتْ مِنْهُمْ فِيهِمْ حَتَّى ضَلَّ وَجَاعٌ، فَلَمَّا أَتَقَنَ
 بِالْمَوْتِ نَفْسَ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ فِي حَجَرٍ لَتُعَرَفَ بِهَا مَبِيتُهُ:

إِنَّ قَيْسًا كَانَ مَبِيتُهُ مِنْ الْهَيَامِ وَهُوَ مُنْطَلِقُ [١٥٧]
 مَرًّا بِالْوَادِي عَلَى عَجَلٍ وَسِوَاهُ الْمَاءِ وَالْوَرَقِ
 فَمَلَا مِنْ ذَلِكَ حِشْوَتَهُ وَشُجَاعُ الْبَطْنِ يَخْتَفِقُ
 فِي دَرِيْسٍ لَيْسَ يَسْتُرُهُ رَبُّ حُرٍّ ثَوْبُهُ خَلِقُ
 فَإِنَّمَا أَرَادَ بِقَوْلِهِ: «وَشُجَاعُ الْبَطْنِ يَخْتَفِقُ» الصَّفَرُ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا يَحُلُّ الْمُمْرَضُ عَلَى الْمُصِحِّ، وَلِيُحْلَلَ
 الْمُصِحُّ حَيْثُ شَاءَ» فَالْمُمْرَضُ: ذُو الْمَاشِيَةِ الْمَرِيضَةِ، وَالْمُصِحُّ: ذُو الْمَاشِيَةِ
 الصَّحِيحَةِ، يَقُولُ: لَا يَأْتِي الرَّجُلُ بِمَاشِيَتِهِ الْمَرِيضَةِ فَيَحُلُّ بِهَا عَلَى الصَّحِيحِ
 الْمَاشِيَةِ فَيُؤْذِنُ بِهَا، وَلِيُحْلَلَ الصَّحِيحُ حَيْثُ شَاءَ.

= قَدْ كُنْتُ أَغْهَدُهُ وَالْدَّارُ جَامِعَةٌ وَاللَّهْرُ فِيهِ ذَهَابُ النَّاسِ وَالْعَبْرُ
 وَفِي آخِرِهَا:

السَّالِكُ الثَّغَرَ وَالْمَيْمُونُ طَائِرُهُ سَمُّ الْأَعَادِي لِمَنْ عَادَاهُ مُشْتَجَرُ
 فَإِذَا سَلَكَتَ سَبِيلًا كُنْتَ سَالِكَهَا فَادْهَبْ فَلَا يُبْعِدُكَ اللَّهُ مُتَنَشِّرُ
 (١) شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، أَحَدُ فُرْسَانَ بَنِي عَبْسٍ، مَشْهُورٌ بِدَاحِسِ وَالْغَبَاءِ، أَدْرَكَ الْإِسْلَامَ، وَأَسْلَمَ،
 ثُمَّ ارْتَدَّ وَمَاتَ فِي عُمان، جَمَعَ شِعْرُهُ عَادِلُ الْبَيْهَاتِي ونشره في النجف سنة ١٩٧٢ م.
 له أخبارٌ في الأغاني: ٤٧/١٧، (٤٧٦) ويراجع مقدمة شعره. وفيها نقلًا عن الأشباه
 والنظائر للخلالدين: ١٢٩/١، وسرَحُ الْعُيُون: ١٤٠ أن الأبيات للخطيئة، ولم أجدها في
 ديوان الخطيئة في آخر طبعة له سنة ١٤٠٧ هـ، وذكر جامع شعر قيس قصة الشعر هناك.

[شَرْحُ غَرِيبِ كِتَابِ الرُّؤْيَا]^(١)

[مِنْ مَوْطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ]

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شَرْحِ الحُلُمِ والرُّؤْيَا فِي حَدِيثِ مَالِكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الرُّؤْيَا مِنَ اللَّهِ، وَالْحُلُمُ مِنَ الشَّيْطَانِ» [٩٥٦/٢ رقم (٤)].
قَالَ عبدُ الملكِ: الرُّؤْيَا هِيَ الْحَسَنَةُ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَخْلِيطٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَلَا تَخْيِيلٌ وَلَا أُمُورٌ فَاحِشَةٌ. وَالْحُلُمُ: هُوَ الَّذِي فِيهِ تَهْوِيلُ الشَّيْطَانِ وَتَخْلِيطُهُ وَتَعَبُّثُهُ بِالنَّائِمِ.

[شَرْحُ غَرِيبِ كِتَابِ الشَّعْرِ]^(٢)

[مِنْ مَوْطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ]

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شَرْحِ (الْقَصْدِ) وَ(التُّؤَدَةِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «الْقَصْدُ وَالتُّؤَدَةُ وَحُسْنُ السَّمْتِ جُزْءٌ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ جُزْءاً مِنَ التُّبُوَّةِ» [٩٥٤/٢ رقم (١٧)].

(١) المَوْطَأُ رِوَايَةُ يَحْيَى: ٩٥٦/٢، وَرِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ: ٣٢٥، رِوَايَةُ سُؤَيْدٍ: ٤٧٥،

وَرِوَايَةُ أَبِي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ: ١٣٤/٢، وَالِاسْتِذْكَارُ لِأَبِي عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ: ١١٦/٢٧،

وَالْتَعْلِيقُ عَلَى الْمَوْطَأِ لِأَبِي الْوَلِيدِ الْقَاسِمِيِّ: ٣٦٥/٢، وَالْمُنْتَقَى لِأَبِي الْوَلِيدِ: ٢٦٧/٧،

وَالْقَبَسُ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ: ١١٣٥، وَتَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ: ١٣٠/٣، وَشَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ: ٣٥٠/٤.

(٢) المَوْطَأُ رِوَايَةُ يَحْيَى: ٩٤٧/٢، وَرِوَايَةُ أَبِي مُصْعَبٍ الزُّهْرِيِّ: ١٢٥/٢، وَرِوَايَةُ سُؤَيْدٍ الْحَدَثَانِيِّ:

٤٧٦، وَرِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ: ٣٣٠، وَالِاسْتِذْكَارُ: ٥٩/٢٧، وَالتَّعْلِيقُ عَلَى الْمَوْطَأِ: ٣٦١/٢،

وَالْمُنْتَقَى لِأَبِي الْوَلِيدِ: ٢٦٦/٧، وَتَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ: ١٢٣/٣، وَشَرْحُ الزُّرْقَانِيِّ: ٣٣٤/٤.

مَا تَفْسِيرُ الْقَصْدِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ أَيَعْنِي الْقَصْدُ فِي الْمَعِيشَةِ وَحْدَهَا؟
 قَالَ [عَبْدُ الْمَلِكِ: لَا] وَلَكِنْ يَعْنِي الْقَصْدُ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ لُقْمَانَ
 لِابْنِهِ: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾^(١) وَمِنْهُ قَوْلُ عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ التَّمِيمِيِّ أَيْضاً^(٢):
 أَقْصِدْ قَصِداً إِذَا مَشَيْتَ وَأَبْصِرْ إِنَّ لِلْقَصْدِ مِنْهَجاً وَجُسُوراً
 وَلَيْسَ الْقَصْدُ هَلْهنا فِي الْمَشْيِ الْقَصْدُ فِي الْمَشْيِ عَلَى الْأَقْدَامِ، وَإِنَّمَا هُوَ
 تَمَثُّلٌ لِلْقَصْدِ فِي الْأُمُورِ، وَالْإِقْبَالِ عَلَى مَا يَعْنِي، وَتَرْكُ الْإِفْرَاطِ وَالْإِسْرَافِ
 وَالشَّنْعَةِ فِي الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا. قَالَ: وَالتَّوَدُّةُ: مِنَ الْقَصْدِ أَيْضاً، وَهُوَ الرِّفْقُ فِي
 الْأُمُورِ، وَالسَّكِينَةُ، وَالْوَقَارُ، وَالْحِلْمُ، وَالْأَنَاةُ، وَأَشْبَاهُ هَذَا كُلُّهُ دَاخِلٌ فِي
 الْقَصْدِ وَالتَّوَدُّةِ.

[شرح غريب كتاب السلام]^(٣)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب^(٤) عن شرح (السلام)^(٥) في حديث مالك

(١) سورة لقمان: الآية: ١٩.

(٢) ديوان عدي: ٦٦ وروايته:

* فامش قصداً إذا مشيت وأبصر *

(٣) الموطأ رواية يحيى: ٩٥٩/٢، ورواية أبي مصعب الزهري: ١٣٧/٢، ورواية شؤيد الحدثاني:

٤٧٩، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٣، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ١٣٤/٢٧،

والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقيسي: ٣٦٧/٢، والمُنتقى لأبي الوليد: ٢٧٩/٧،

والقبس لابن العربي: ١١٤١، وتنوير الحوالك: ١٣٢/٣، وشرح الزرقاني: ٤٥٧/٤.

(٤) هذه الفقرة مؤخرة عن موضعها في الأصل في الصفحة التي تليها، وأكثر فقرات هذا الكتاب

(كتاب السلام) متداخلة مع شرح (كتاب الاستئذان) الآتي بعده وقد حاولت وضع كل فقرة في مكانها.

(٥) في الأصل: «السلامة».

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمَ أَحَدُهُمْ عَلَيْهِمْ»^(١) فَإِنَّمَا يَقُولُونَ: السَّامُ عَلَيْكُمْ فَقُلْ: عَلَيْكَ» [٢/ ٩٦٠ رقم (٣)].

قال عبد الملك: السَّامُ: المَوْتُ^(٢)، فَإِنَّمَا كَانُوا يَعْنُونَ - لِغَشِّهِمْ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ -: المَوْتُ عَلَيْكُمْ، فَلِذَلِكَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَقُلْ عَلَيْكُمْ» وَلَمْ يَقُلْ: «وَعَلَيْكَ» لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «وَعَلَيْكَ» فَقَدْ حَقَّقْتَ عَلَى نَفْسِكَ مَا قَالَ لَكَ، ثُمَّ أَشْرَكْتَهُ مَعَكَ فِيهِ، وَلَكِنْ: «عَلَيْكَ» كَأَنَّهُ رَدُّ عَلَيْهِ لِمَا قَالَ، وَدَفْعُ لِسْتِمْهِ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: فِي حَدِيثِ مَالِكٍ «لَا تَحَسَّسُوا وَلَا تَجَسَّسُوا».

قال عبد الملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «لَا تَجَسَّسُوا» بِالْجِيمِ^(٣) فَيَعْنِي: لَا تَسْأَلُوا

(١) في الموطأ: «عليكم أحدهم».

(٢) التمهيد: ٢٧٤/٥، وغريب ابن الجوزي: ٥١٠/١، والنهاية: ٤٢٦/٢... وغيرها.

(٣) اللَّفْظَتَانِ مشروحتان في غريب أبي عبيد: ٣٧٨/٤، والغريبين: ٦٤/٢، والنهاية: ٢٧٢/١، ٣٨٤، ويُراجع: الزَّاهِر لابن الأنباري: ٤٧٣/١، والتمهيد: ٢١/١٨، والصَّحاح واللَّسَان والتَّاج (جسس) و(حسس).

وما ذكره المؤلف هو رأي يحيى بن أبي كثير، وقال ابن الأنباري: «يقال: قد تجسس الرجل وتَحَسَّسَ بمعنى واحد، هذا إجماع أهل اللغة، وقد فُزِّقَ بين التَّجَسُّسِ والتَّحَسُّسِ يحيى بن أبي كثير...» وقال الحافظ ابن عبد البر: «لفظتان معناهما واحد، وهو البحث والتَّطَلُّبُ لمعايب النَّاسِ ومساوئهم إذا غابت واستترت، لم يحل لأحد أن يسأل عنها، ولا يكشف عن خبرها... وأصل هذه اللَّفْظَةِ - في اللغة - من قولك: حسَّ الثوب؛ أي: أدركه بجسسه وجسسه، من المَحَسَّةِ والمَجَسَّةِ وَذَلِكَ حَرَامٌ كَالْغِيَةِ أَوْ أَشَدَّ مِنَ الْغِيَةِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ [الحجرات: الآية: ١٢] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ =

النَّاسَ عَنْ عَوْرَاتِ إِخْوَانِكُمْ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا تَحَسَّسُوا» بِالْحَاءِ فَيَعْنِي لَا يَلِي أَحَدُكُمْ اسْتِمَاعَ مَا يَقُولُ فِيهِ أَخُوهُ وَلَا اِطْلَاعَ عَوْرَةَ أَخِيهِ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (الْعَادِيَّاتِ وَالرَّائِحَاتِ) [١٥٩] فِي حَدِيثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، وَالْعَادِيَّاتُ وَالرَّائِحَاتُ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ أَلْفَا، ثُمَّ كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْعَادِيَّاتُ وَالرَّائِحَاتُ: - فِي كَلَامِ الْعَرَبِ - هِيَ الطَّيْرُ، وَإِنَّمَا كَرِهَ ابْنُ عُمَرَ تَعَمُّقَ الرَّجُلِ فِي سَلَامِهِ، وَفِي مِثْلِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: انْتَهَى السَّلَامُ إِلَى الْبَرَكَةِ.

[شَرْحُ غَرِيبِ كِتَابِ الاسْتِثْدَانِ]^(١)

[مِنْ مُوطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ]

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (الْفَلْدَادِيْنِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ [١٥٨]

= فالقرآن والسنة وردا جميعا بإحكام لهذا المعنى . . .

وفي النهاية: «وقيل: التَّجَسُّسُ - بالجيم -: أن يطلبه لغيره، وبالحاء: إن يطلبه لنفسه، وقيل - بالجيم -: البحث عن العورات، وبالحاء: الاستماع . . .»

(١) الموطأ رواية يحيى: ٩٦٣/٣، ورواية أبي مذهب الزهري: ١٣٩/٢، ورواية سويد الحذثاني:

٤٨١، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٠، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ١٥١/٢٧، والتعليق

على الموطأ لأبي الوليد الوقيشي: ٣٦٥/٢، والمتنقى لأبي الوليد: ٢٨٣/٧، والقبس لابن العربي:

١١٤٤، وتنوير الحوالك: ١٤٣/٣، وشرح الزرقاني: ٣٦٢/٤، وكشف المعطى: ٣٦٢.

الذي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ، وَالْفَخْرُ وَالْخِيَلَاءُ فِي أَهْلِ الْخَيْلِ وَالْإِبِلِ، وَالْفَدَّادُونَ أَهْلُ الْوَبَرِ، وَالسَّكِينَةُ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ» [٢/ ٩٧٠ رقم (١٥)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْفَدَّادُونَ: هُمْ أَهْلُ الْجَفَاءِ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ^(١)، وَقَوْلُهُ: «أَهْلُ الْوَبَرِ» يَقُولُ: هُمْ أَهْلُ الْإِبِلِ فِيهِمُ الْجَفَاءُ، تَقُولُ مِنْهُ قَدْ فَدَّ الرَّجُلُ، وَهُوَ يَفِدُّ فِدِيدًا: إِذَا جَفَا وَعَلَا صَوْتُهُ، قَالَ الرَّاجِزُ^(٢):

أُنْبِئْتُ أَخَوَالِي بِنِي يَزِيدُ طُلُمَا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ

يَقُولُ: لَهُمْ جَفَاءٌ وَصِيَّاحٌ، وَقَدْ بَلَغَنِي^(٣) «أَنَّ الْأَرْضَ إِذَا دُفِنَ فِيهَا الْإِنْسَانُ قَالَتْ لَهُ: لَرُبَّمَا مَشَيْتَ عَلَيَّ فَدَادًا»، تَقُولُ: جَافِيًا عَاتِيًا صَيَّاحًا مُخْتَلَاً.

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ: ٢٠٣/١، وَغَرِيبُ ابْنِ قُتَيْبَةَ: ٢٩١/٢، وَالْغَرِيبِينَ: ١٤٢١، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ١٨٠/٢، وَالْفَائِقُ: ٩٣/٣، وَالنَّهْيَةُ: ٤١٩/٣. وَيراجع: جُمُهرَةُ اللَّغَةِ: ١١٣، وَتَهذِيبُ اللَّغَةِ: ٧٣/١٤، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ: ٧٠١، وَالتَّمْهِيدُ: ١٨/١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، وَمَخْتَصَرُ الْعَيْنِ: ٢/٢٩٥، وَالْأَفْعَالُ لِلْسَّرْقُسْطِيِّ: ٤/٣٨، وَالصُّحَاغُ، وَاللِّسَانُ، وَالتَّاجُ: (فَدَدَ).

(٢) يُنسَبَانِ إِلَى رُؤْبَةِ بْنِ الْعَجَّاجِ فِي مَلْحَقَاتِ دِيوانِهِ: ١٧٢، وَهُمَا فِي مَجَالِسِ ثَعْلَبٍ: ١١٢، وَأَفْعَالُ السَّرْقُسْطِيِّ: ٤/٣٨، وَشرحُ الْمَفْصَلِ لِلْخَوَارِزْمِيِّ (التَّخْمِيرُ): ١/١٦٤، وَشرحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ: ١/٢٨، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ١/١٣٠... وَغَيْرُهَا. وَأَنشَدَ السَّرْقُسْطِيُّ فِي «الْأَفْعَالِ»:

جَمَعْتُ لَهُمْ مَجْدًا ضَعِيفًا وَمَشْهَدًا ضَعِيفًا وَأَعْيَارًا لَهُنَّ فَدِيدُ

وَأَنشَدَ أَيْضًا [لِلْمَعْلُوطِ بْنِ بَدَلٍ الْفَرِيعِيِّ]:

أَعَاذِلُ مَا يُدْرِيكَ أَنَّ رَبَّ هَجْمَةٍ لِأَخْفَافِهَا فَوْقَ الْمِثَانِ فَدِيدُ

(٣) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الَّذِي يَرَوِي: «أَنَّ الْأَرْضَ...».

وَقَدْ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ، عَنْ هُشَيْنِ بْنِ بِشِيرٍ، عَنْ زِيَادٍ، عَنِ الْحَسَنِ،
عَنْ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ التَّمِيمِيِّ: أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَهْلُ الْإِبِلِ أَهْلُ
الْجَفَاءِ»^(١). وقد أكثر العراقيون في شرح الفُدادين، وذهبوا به إلى غير مذهب.
- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (شَعَفِ الْجِبَالِ) في حديث مالك
الذي رواه عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حين قال: يُوْشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرُ مَالِ
الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ، يَفْرُ بِدِينِهِ مِنَ الْفِتَنِ
[٢/ ٩٧٠ رقم (١٦)].

قال عبد الملك: شَعَفُ الْجِبَالِ: رُؤُوسُ الْجِبَالِ^(٢).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الْمَشْرُوبَةِ) في حديث مالك
الذي رواه عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَا يَخْتَلِبَنَّ
أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ بغيرِ إِذْنِهِ، أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرُبَتُهُ فَتُكْسَرَ خِرَانَتُهُ فَيَسْتَقِلَّ
طَعَامُهُ، فَإِنَّمَا تَخْزِنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعَمَتَهُمْ، لَا يَخْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ
إِلَّا بِإِذْنِهِ». [٢/ ٩٧١ رقم (١٧)].

قال عبد الملك: الْمَشْرُوبَةُ: الْغُرْفَةُ الَّتِي يَخْزِنُ الرَّجُلُ فِيهَا طَعَامَهُ وَمَعَاشَ أَهْلِهِ^(٣).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الْمَضْنُوكِ) في حديث مالك
الذي رواه عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبيه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قال: «إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، [ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ

(١) قال أبو عمر بن عبد البر في التمهيد: ١٨/ ١٤٤ - بعد ذكر حديث قيس بن عاصم -: «قال

أبو عمر: ليس إسناد هذا اللفظ بالقائم وقد صح عنه ﷺ أنه قال: «مَنْ لَزِمَ الْبَادِيَةَ جَفَاءً».

(٢) اللسان: (شعف).

(٣) في النهاية: ٢/ ٤٥٥ (الْمَشْرُوبَةُ - بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ -: الْغُرْفَةُ).

عَطَسَ] فَقُلْ : إِنَّكَ مَضْنُوكٌ» [٢/ ٩٦٥ رقم (٤)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : الْمَضْنُوكُ : الْمَرْكُومُ^(١) . وَقَوْلُهُ : «شَمَّتُهُ» مَعْنَاهُ [١٦٠] ادْعُ لَهُ ، قُلْ : يَرْحَمُكَ اللَّهُ ، التَّشْمِيتُ : الدُّعَاءُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ .

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (المخنوذ) في حديث مالك الذي رواه عن ابن شهاب في الضب المخنوذ الذي قُرِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : إِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بَارِضٍ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ ، فَاجْتَرَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ إِلَى نَفْسِهِ فَأَكَلَهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ» [٢/ ٩٦٨ رقم (١٠)].

قال عبد الملك : المخنوذ في هذا الحديث : المشوي^(٢) .

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (النضاح) في حديث مالك الذي رواه عن ابن شهاب : «في الذي استأذن رسول الله ﷺ في إجارة الحجاج . قَالَ : فَتَهَاةُ عَنْهَا فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ : أَعْلِفْهُ نَضَّاحَكَ» [يعني : (٣) رَقِيقَكَ] [٢/ ٩٧٤ رقم (٢٨)].

(١) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد : ٢٧٥/٤ ، وغريب ابن الجوزي : ٢/ ٢٠ ، والنهاية : ١٠٣/٣ قال : «والضَّنَاكُ - بالضم - الرُّكَامُ ، يقالُ : أضنَكَ اللهُ وأزكَمَهُ ، والقياسُ أن يُقالَ : هو مُضْنَكٌ ومُزَكَمٌ لِكَتَنَ جَاءَ عَلَى أَضْنِكَ وَأُزْكِمَ» وفي الجمهرة : ٩١٠/٢ ، ٩١١ : «وَضْنُكَ الرَّجُلُ وَضْنُكَ هُوَ مَضْنُوكٌ وَمَضْؤُوكٌ : إِذَا زُكِمَ ، وَالضَّنَاكُ : الرُّكَامُ» . وزاد أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث : «وفيه لغتان أيضاً : يقال : رجُلٌ مَضْؤُودٌ ومملوءٌ ، والاسمُ منهما : الضُّؤْدَةُ والمَلَاءَةُ قالهما البيهقي على مثال فَعَّلَ بجزم العين . . .» وبعده كلام مفيد تجده هناك . وَذَكَرَ الْحَافِظُ أَبُو عَمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ الْحَدِيثَ فِي التَّمْهِيدِ : ٣٢٥/١٧ وَلَمْ يَشْرَحِ اللَّفْظَةَ عَلَى غَيْرِ عَادَتِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٢) اللِّسَانُ : (حنذ).

(٣) عن الموطأ .

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: النَّضَّاحُ: الَّذِينَ يَسْقُونَ النَّخِيلَ، وَوَاحِدُهُمْ نَاضِحٌ مِنَ الْغِلْمَانِ، وَمِنْ الْإِبِلِ^(١)، وَإِنَّمَا يَفْتَرِقُونَ فِي الْكَثِيرِ، وَالْكَثِيرُ مِنْ نَاضِحِ الْإِبِلِ: نَوَاضِحٌ، وَمِنْ الْغِلْمَانِ: نَضَّاحٌ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (الدَّاءِ الْعُضَالِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ كَعْبِ الْحَبَرِ^(٢) إِذْ قَالَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ حِينَ أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى الْعِرَاقِ: «لَا تَخْرُجْ إِلَيْهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ فَإِنَّ بِهَا تِسْعَةَ أَغْشَارِ السَّحَرِ، وَبِهَا فَسَقَةُ الْجِنَّ، وَبِهَا الدَّاءُ الْعُضَالُ». [٩٧٥ / ٢] رَقْم (٣٠).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَعْنِي الْهَلَاكَ فِي الدِّينِ. وَلَقَدْ أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ أَنَّهُمْ سَأَلُوا مَالِكًا عَنْ تَفْسِيرِ الدَّاءِ الْعُضَالِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ^(٣)،

(١) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٥٧/٣، والنهاية: ٦٩/٤، قال: «ومنه الحديث: أعلفه نضاحك» هكذا جاء في روايته، وفسره بعضهم بالرقبي الذين يكونون في الإبل، فالغلمان نضاح، والإبل: نواضح.

(٢) في الأصل: «الخير».

(٣) نقل أبو الوليد الباجي في المنتقى: ٣٠٠ / ٧ كلام المؤلف هذا وعقب عليه بقوله: «وقال أبو جعفر الداودي: هذا الذي ذكره ابن حبيب - إن كان سليم من الغلط وثبت - فقد يكون ذلك من مالك في وقت خرج اضطره لشيء ذكر له عنه فضاق به صدره فقال ذلك، والعالم قد يحضره ضيق صدر فيقول ما يستغفر الله عنه بعد وقت إذا زال غضبه. قال القاضي أبو الوليد - رضي الله عنه -: وعندي أن هذه الرواية غير صحيحة عن مالك؛ لأن مالكاً - رضي الله عنه - على ما يعرف من عقله وعلمه وفضله ودينه، وإنساكه عن القول في الناس إلا بما يصح عنده وثبت، لم يكن ليطلق على أحد من المسلمين ما لم يتحققه، ومن أصحاب أبي حنيفة عبدالله بن المبارك، وقد شهر إكرام مالك له، وتفضيله إياه، وقد علم أن مالكاً ذكر أباحيفه بالعلم بالمسائل، وأخذ أبو حنيفة عنه أحاديث، وأخذ عنه محمد بن =

وَذَلِكَ أَنَّهُ ضَلَّلَ النَّاسَ بِوَجْهَيْنِ؛ بِالْإِزْجَاءِ، وَبِنَقْضِ السُّنَنِ بِالرَّأْيِ. فَهُوَ عِنْدَنَا أَشْأَمُ مُؤْلُودٍ فِي الْإِسْلَامِ ضَلَّ بِهِ بَشَرٌ كَثِيرٌ، وَهُمْ مُتَمَادُونَ فِي الضَّلَالِ بِمَا يَشْرَعُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَمِنْهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: حِينَ أَشَارَ نَحْوَ الْعِرَاقِ فَقَالَ: «أَلَا إِنَّ الْفِتْنَةَ هَلْهُنَا، أَلَا إِنَّ الْفِتْنَةَ هَلْهُنَا حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ» يَعْنِي: الْفِتْنَةُ فِي الدِّينِ، وَكَثْرَةُ [١٦١] الْبِدْعِ وَالسَّحَرِ وَالشَّرِّ وَالْفَاحِشَةِ، وَمَا فِيهَا مِنْ صُنُوفِ الْبَلَاءِ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حَدِيثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «نَهَى عَنْ قَتْلِ الْحَيَّاتِ الَّتِي فِي الْبُيُوتِ إِلَّا ذَا الطَّفِيفَيْنِ وَالْأَبْتَرِ، فَإِنَّهُمَا يَخْطِفَانِ الْبَصَرَ، وَيَطْرَحَانِ مَا فِي بُطُونِ النِّسَاءِ» [٢/ ٩٧٦ رقم (٣٢)].

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الطَّفِيفَةُ: هِيَ خُوصَةُ الْمُقِلِّ^(١)، وَكَثِيرُهَا: طَفَى، فَإِنَّمَا

= الْحَسَنُ «الْمُوطَأُ» وَهُوَ مِمَّا أَرْوَاهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَقَدْ شُهِرَ تَنَاهِي أَبِي حَنِيفَةَ فِي الْعِبَادَةِ، وَزُهْدِهِ فِي الدُّنْيَا، وَقَدْ امْتَنَحَنَ وَضُرِبَ بِالسَّوِطِ عَلَى أَنْ يَلِيَ الْقَضَاءَ فَاُمْتَنَعَ، وَمَا كَانَ مَالِكٌ لِيَتَكَلَّمَ فِي مِثْلِهِ إِلَّا بِمَا يَلِيْقُ بِفَضْلِهِ، وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ مَالِكًا تَكَلَّمَ فِي أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي قَوْمٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ مِنْ جِهَةِ الثَّقَلِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ أَدْرَكْتُ بِالْمَدِينَةِ قَوْمًا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عُيُوبٌ فَبَحَثُوا عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ فَلَذَكَرَ النَّاسُ لَهُمْ عُيُوبًا، وَأَدْرَكْتُ بِهَا قَوْمًا كَانَتْ لَهُمْ عُيُوبٌ سَكَتُوا عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ فَسَكَتَ النَّاسُ عَنْ عُيُوبِهِمْ، فَمَالِكٌ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَزْهَدُ النَّاسَ فِي الْعُيُوبِ، وَمِنْ أَيْنَ يَبْحَثُ عَنْ عُيُوبِ النَّاسِ؟ وَكَيْفَ يَذْكُرُ الْأُمَمَةَ بِمَا لَا يَلِيْقُ بِفَضْلِهِ؟ وَقَدْ ذَكَرْتُ فِي كِتَابِ «فِرْقِ الْفُقَهَاءِ» مَا نُقِلَ عَنْهُ فِي ذَلِكَ وَبَيَّنْتُ وَجُوهَهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ.

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٥٥/١، ٥٦، وَغَرِيبِ ابْنِ الْجَوَازِيِّ: ٣٥/٢، وَالنِّهَايَةُ:

١٣٠/٣. وَيراجع: جَمْهَرَةُ اللَّغَةِ: ٩٢٢، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٣٢/١٤، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ: ٥٨٤، =

شَبَّهَ الْخَطِئِينَ الَّذِينَ عَلَى ظَهْرِهِ بِخُوصَتَيْنِ مِنْ خُوصِ الْمُقْلِ، قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ الْهَذَلِيُّ^(١):
عَفَتْ غَيْرُ نُؤْيٍ الدَّارِ مَا إِنْ تَبَيَّنَتْهُ واقطاعِ طُفْيٍ قَدْ عَفَتْ فِي الْمَعَاوِلِ
قال عبد الملك: أَمَا الْأَبْتَرُ: فَالْقَصِيرُ الذَّنْبِ مِنَ الْحَيَّاتِ، وَهُوَ الْأَفْعُوَانُ^(٢).

قال عبد الملك: وَإِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ حَيَّاتِ الْبُيُوتِ قَبْلَ
الْإِذْنِ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْأَنْصَارِيِّ الَّذِي مَاتَ يَوْمَ قَتْلِ الْحَيَّةِ «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ جَنَّا قَدْ
أَسْلَمُوا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا فَأَذِنُوهُ ثَلَاثًا، وَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ فَإِنَّمَا
هُوَ شَيْطَانٌ»^(٣). وَقَدْ كَانَ ابْنُ وَهْبٍ يَذْكُرُ أَنَّ عَوَامِرَ الْبُيُوتِ قَدْ تَبَدَّدَتْ فِي صُورَةِ
حَيَّةٍ رَقِيقَةٍ فَيَنْبَغِي أَنْ تُؤْذَنَ الْحَيَّاتُ بِالْمَدِينَةِ وَبِغَيْرِ الْمَدِينَةِ قَبْلَ أَنْ تُقْتَلَ. وَأَمَّا
حَيَّاتُ الصَّحَارَى وَالطَّرِيقِ فَلَا تُؤْذَنُ، كَذَلِكَ كَانَ مَالِكٌ يَقُولُ: ^(٤)

قِيلَ لِعَبْدِ الْمَلِكِ: فَكَيْفَ إِذْنَانُهَا؟

فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى^(٥)، عَنْ ثَابِتِ
الْبُتَّانِيِّ: «أَنَّ رَجُلًا أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الْحَيَّاتِ الَّتِي تَكُونُ فِي

= وَالتَّمْهِيدُ: ٢٣/١٦، وَالصَّحاح، وَاللَّسَان، وَالتَّاج: (طَفْيٌ). وَنَصَّ الْمَوْلَفُ كُلَّهُ لِأَبِي عُبَيْدٍ
فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ عَنْ الْأَصْمَعِيِّ صَدْرَهُ بِقَوْلِهِ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الطَّفِيَّةُ: خُوصَةُ الْمُقْلِ

(١) شَرْحُ دِيْوَانِ الْهَذَلِيِّينَ: ١/١٤٠، وَرَوَاتُهُ: (عَفَا) وَ(أَبِينَهُ).

(٢) قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: ٢٣/١٦ «قَالَ أَبُو عَمَرَ: يُقَالُ: إِنَّ ذَا الطَّفِيِّينَ حَنْشٌ يَكُونُ
عَلَى ظَهْرِهِ خَطَّانٌ أَبْيَضَان، وَيُقَالُ: إِنَّ الْأَبْتَرَ: الْأَفْعَى، وَقِيلَ: إِنَّهُ حَنْشٌ أَبْتَرٌ كَأَنَّهُ مَقْطُوعُ
الذَّنْبِ، وَقَالَ النَّصْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: الْأَبْتَرُ مِنَ الْحَيَّاتِ: صِنْفٌ أَرْزَقُ، مَقْطُوعُ الذَّنْبِ، لَا تَنْظُرُ
إِلَيْهِ حَامِلٌ إِلَّا أَلْقَتْ مَا فِي بَطْنِهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(٣) التَّمْهِيدُ: ٢٦/١٦ مَعَ اخْتِلَافٍ لَفْظِهِ.

(٤) فِي التَّمْهِيدِ: وَقَالَ آخَرُونَ . . .

(٥) حَدِيثُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فِي التَّمْهِيدِ: ٢٦/١٦ بَلْفِظٍ مُخْتَلَفٍ، وَهُوَ أَيْضًا فِي سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ.

البَيُّوتِ ، فقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئاً مِنْهَا فَقُولُوا : أُنْشِدُكُمْ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ نُوحٌ ، أُنْشِدُكُمْ الْعَهْدَ الَّذِي أَخَذَ عَلَيْكُمْ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ أَنْ تُؤْذُونَنَا أَوْ تَظْهَرَنَّا لَنَا ، فَإِنْ رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئاً بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ .

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الزَّوَاءِ) في حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : أَنَّهُ كَانَ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرَزِ وَهُوَ يُرِيدُ السَّفَرَ يَقُولُ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ ، اللَّهُمَّ ازْوِلْنَا الْأَرْضَ ، وَهَوِّنْ عَلَيْنَا السَّفَرَ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ ، وَمِنْ كَابَةِ الْمُتَقَلِّبِ ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ ، فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ . [١/ ٩٧٧ رقم (٣٤)] .
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : أَمَّا قَوْلُهُ : «اللَّهُمَّ ازْوِلْنَا الْأَرْضَ» فَيَعْنِي : اطْوِلْنَا الْأَرْضَ وَقَرَّبْ لَنَا بُعْدَهَا ، وَمِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي [١٦٢] حَدَّثَنِيهِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ أُيُوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ^(١) : «زُوِيَتْ لِي الْأَرْضُ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا ، وَسَيَبُلُغُ مُلْكُ أُمَّتِي مَا زُوِيَ لِي مِنْهَا» .

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : وَهُوَ بِالتَّخْفِيفِ ، يَقُولُ : طَوِيَتْ لِي الْأَرْضُ ، وَقَرَّبَ لِي بُعْدَهَا ، وَجُمِعَ لِي بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . [وَيُقَالُ : انْزَوَى الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ :^(٢)] إِذَا تَدَانَوْا وَتَضَاعَفُوا ، وَالْأَسْمُ مِنْهُ : الزَّوَاءُ .

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ : وَقَدْ تَجَرَّى هَذِهِ الْكَلِمَةُ أَيْضاً فِيمَا تَقَبَّضَ وَاجْتَمَعَ وَتَشَجَّ^(٣) ،

(١) غريب أبي عبيد : ٣/١ .

(٢) عن غريب الحديث لأبي عبيد .

(٣) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد : ٣/١ ، ٤ ، وغريب ابن الجوزي : ٤٤٧/١ ، والفائق : ١٢٨/٢ ، والنَّهْيَةُ : ٣٢٠/٢ ، ويُراجع : الجمهرة : ١٣١ ، ٢٣٧ ، وتهذيب اللغة : ٢٧٦/١٣ ، =

وَالْعَرَبُ تَقُولُ: قَدْ انْزَوَتْ الْجِلْدَةُ فِي النَّارِ: إِذَا تَشَنَّجَتْ وَتَقَبَّضَتْ. وَمِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ حِينَ قَالَ: «إِنَّ الْمَسْجِدَ لَيَنْزَوِي مِنَ الثُّخَامَةِ كَمَا تَنْزَوِي الْجِلْدَةُ فِي النَّارِ» إِذَا انْقَبَضَتْ وَاجْتَمَعَتْ، يَعْنِي: إِنَّ الْمَسْجِدَ يَتَقَبَّضُ مِنَ الثُّخَامَةِ وَيَلْتَوِي كَرَاهِيَةٍ لَهَا، وَهُوَ مِثْلُ الْحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَنِي الْحِزَامِيُّ، عَنْ مَعْنِ بْنِ عَيْسَى، أَنَّ كَعْبًا قَالَ: «مَا مِنْ مَسْجِدٍ يُنْتَى لَهُ إِلَّا لَهُ عَيْنَانِ يُبْصِرُ بِهِمَا، وَلِسَانٌ يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَإِنَّهُ لَيَلْتَوِي مِنَ الثُّخَامَةِ كَمَا تَلْتَوِي الدَّابَّةُ مِنَ السَّوْطِ وَالْقَضِيبِ».

قال عبد الملك: ومثله أيضاً الحديث الذي حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ الْجُهَنِيُّ^(١)، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَتَزَوَّجُ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ الشَّابَّةَ الرُّطْبَةَ حَتَّى إِذَا تَزَوَّيَ جِلْدُهَا وَتَقَبَّضَ بَطْنُهَا طَلَّقَهَا، اللَّهُ اللَّهُ فِي النِّسَاءِ، ثُمَّ اللَّهُ اللَّهُ فِي النِّسَاءِ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَقُولُ: إِذَا تَقَبَّضَ جِلْدُهَا وَتَشَنَّجَ مِنَ الْكِبَرِ، وَقَعَدَتْ عَنِ الْوَلَدِ طَلَّقَهَا، وَإِنَّمَا يَعْنِي ذَهَابَ الشَّبَابِ وَإِقْبَالَ الْكِبَرِ. فَمَعْنَى الزَّوَاءِ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ قَرِيبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ، إِنَّمَا هُوَ انْطَوَاءُ الشَّيْءِ وَاجْتِمَاعُهُ، وَتَقَبُّضُهُ وَتَشَنُّجُهُ، كَذَلِكَ قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْبَصْرِيُّ، وَأَنْشَدَنِي قَوْلَ أَغْشَى بَكْرٍ بْنِ وَائِلٍ^(٢):

= ومجمل اللغة: ٤٤٣، والتمهيد: ٣٥٢/٢٤، والصُّحاح، واللُّسان، والتَّاج: (زَوَى).

(١) لم أقف عليه لعدم ظهور اسمه، وقد يكون مجهولاً.

(٢) لم يُشده مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، إِنَّمَا نَقَلَهُ مِنْ غَرِيبٍ أَبِي عُبَيْدٍ: ٤/١ والنَّصُّ الَّذِي أَوْزَدَهُ الْمُؤَلِّفُ هُنَا، وَفِي أَغْلَبِ مَبَاحِثِ الْكِتَابِ اللَّغَوِيَةِ لِأَبِي عُبَيْدٍ مَعَ مُحَاوَلَةِ الْمُؤَلِّفِ جَعْلَ ذَلِكَ وَإِنْكَارَهُ، وَالرَّوَايَةُ عَنْ شُيُوخِهِ بِأَسَانِيدٍ هِيَ لِأَبِي عُبَيْدٍ مَعَ زِيَادَةِ شَيْخِهِ فِي أَعْلَى الْإِسْنَادِ. وَقَدْ أَوْضَحْتُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعٍ مِنَ التَّعْلِيقِ وَأَشْرَفْتُ إِلَيْهِ فِي الْمَقْدَمَةِ. وَبَيْنَا الْأَعْشَى فِي دِيَوَانِهِ (الصُّبْحُ =

يَزِيدُ يَغْضُ الطَّرْفَ عَنِّي كَأَنَّمَا زَوَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَلَيَّ الْمَحَاجِمُ
 فَلَا يَنْسِطُ مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ مَا انْزَوَى وَلَا تَلْقِنِي إِلَّا وَأَنْفُكَ رَاغِمُ
 الزَّوَاءُ: - هَلْهَنَا - تَقْبِضُ جِلْدَةَ مَا بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ، وَذَلِكَ يَكُونُ مِنْ تَقْطِيبِ الرَّجُلِ .
 قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ» فَمَعْنَاهُ: شِدَّةُ
 النَّصَبِ وَمَشَقَّةُ السَّفَرِ. وَأَمَّا نَفْسُ الْكَلِمَةِ فَإِنَّ الْوَعْثَاءَ وَالْوَعْثَ^(١): كُلُّ مَا
 اسْتَوْعَرَ مِنَ الْأَرْضِ وَهِيَ الْحُزُونَةُ كُلُّهَا، وَكَذَلِكَ مَا اسْتَوْعَرَ مِنَ الْأَشْيَاءِ كُلُّهَا

= المنير: ٥٨ من قصيدة جيدة يهجو بها يزيد بن مسهر الشيباني، وقد هجاه في قصيدته المشهورة

* وَدَغَ هُرَيْرَةٌ إِنَّ الرُّكْبَ مُرْتَحِلٌ *

وَأَوَّلُ الْقَصِيدَةِ الَّتِي مِنْهَا الشَّاهِدُ:

هُرَيْرَةٌ وَدَغَهَا وَإِنْ لَأَمْ لَايِمُ غَدَاةَ غَدٍ أَمْ أَنْتَ لِلْبَيْنِ وَاجِمُ
 لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوِيَّتُهُ تَقْضِي لُبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمُ
 مُبَيَّلَةٌ هَيْفَاءُ رَوْدُ شَبَابُهَا لَهَا مُقْلَتَا رِفْمٍ وَأَسْوَدُ فَاحِمُ
 وَوَجْهٌ نَقِيٌّ اللَّوْنِ صَافٍ يَزِينُهُ مَعَ الْحَلِيِّ لُبَاتُ لَهَا وَمَعَاصِمُ

ثُمَّ قَالَ:

رَأَيْتُ بَنِي شَيْبَانَ يَظْهَرُ مِنْهُمْ لِقَوْمِي عَمْدًا نِفْصَةً وَمَظَالِمُ
 فَإِنْ تُصْبِحُوا أَذْنَى الْعُدُوِّ فَقَبْلَكُمْ مِنَ الدَّهْرِ عَادَتْنَا الرِّبَابُ وَدَارِمُ
 وَسَعْدٌ وَكَعْبٌ وَالْعِبَادُ وَطَيِّءٌ وَدُودَانُ فِي الْفَافِيهَا وَالْأَرَاقِمُ

(١) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد: ٢١٩/١، وغريب الحريري ٧٣١، وغريب ابن
 الجوزي: ٤٧٦/٢، والفاقي: ٧١/٤، والنَّهْيَةُ: ٢٠٦/٥، ويراجع: العين: ٢٣١/٢،
 ومختصره: ٢٠٣/١، وجمهرة اللغة: ٤٢٧، وتهذيب اللغة: ١٥٣/٣، ومجمل اللغة:
 ٩٣١، والمحكم: ٢٤٣/٢، والأفعال للسرقي: ٢٤٤/٤، والصَّحاح، واللَّسَان،
 والتَّاج: (وَعَثَ).

واشتدَّ فِهيَّ وَغَنَاءُ. قَالَ الْكُمَيْتُ - يُخَاطِبُ [قُرَيْشِيًّا]^(١) فِي انْتِمَاءِ جُدَامٍ إِلَيْهَا،
وَذَلِكَ أَنَّ جُدَامًا فِي نَسَبِهَا ابْنُ أَسَدَةَ بْنِ خُزَيْمَةَ^(٢) أَخُو أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ -:

(١) فِي الْأَصْل: «شَيْئًا»، وَهَكَذَا صَحَّحَ الْعَبَّارَةُ - فِيمَا أَظُنُّ -؛ لِأَنَّ الْبَيْتَ مِنْ قَصِيدَةٍ جَيِّدَةٍ طَوِيلَةٍ
قَالَهَا الْكُمَيْتُ يُخَاطِبُ وَيُعَاتِبُ قُرَيْشًا وَهِيَ فِي دِيْوَانِهِ: (شعر الكميت) ١٢٤-١١٣/١ نقلها
جامع الديوان من جمهرة أشعار العرب: ٩٧٩-٩٩١ أولها:

أَلَا لَا أَرَى الْأَيَّامَ يُقْضَى عَجِيبُهَا لِطَوْلٍ وَلَا الْأَحْدَاثَ تَفْنَى خُطُوبُهَا
وَلَا عِبَرَ الْأَيَّامَ يَغْرِفُ بَعْضُهَا يَبْغِضُ مِنَ الْأَقْوَامِ إِلَّا لَبِيبُهَا
وَلَمْ أَرِ قَوْلَ الْمَرْءِ إِلَّا كَنَلِهِ بِهِ وَلَهُ مَحْرُومُهَا وَمُصِيبُهَا
وَمَا غُبِنَ الْأَقْوَامُ مِثْلَ عُقُولِهِمْ وَلَا مِثْلَهَا كَسَبًا أَفَادَ كُسُوبُهَا
وَمَا غُيِبَ الْأَقْوَامُ عَنْ مِثْلِ خُطَّةٍ تَغَيَّبَ عَنْهَا يَوْمَ قِيلَتْ لَبِيبُهَا

ومنها:

رَمَيْتَنِي قُرَيْشٌ عَنْ قُصِيٍّ عَدَاوَةٍ وَحَقْدٍ كَانَ لَمْ تَذَرِ أَنِّي قَرِيبُهَا
تَوَلَّعَ حَوْلِي تَارَةً وَتُصَيِّمُنِي بِنَبْلِ الْأَذَى عَفْوًا جَزَاها حَسِيبُهَا

ثُمَّ يَقُولُ:

أَطِيبُ نَفْسِي عَنْ لُؤْيٍ بْنِ غَالِبٍ وَهَيْهَاتَ مِنِّي ثُمَّ هَيْهَاتَ طَبِيبُهَا
أَبُوهَا أَبِي الْأَدْنَى
إِذَا سُمْتُ نَفْسِي عَنْ زَيْنِ النَّضْرِ سَلَوَةٍ عَصَتْنِي وَلَمْ يَسْلَسْ لِطَوْعِ جَنِيبُهَا

(٢) فِي الْأَصْل: «خُرَيْمَهُ» وَجَاءَ فِي أَنْسَابِ الْأَشْرَافِ: ٤٢/١: «قال هشام بن الكلبي: دخل
بنو أسدَةَ بن خُزَيْمَةَ فِي بَنِي أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ وَكَانُوا قَلِيلًا، وَقَوْمٌ يَقُولُونَ: إِنَّ أَسَدَةَ دَرَجَ.
وَنُسَابُ مُضَرٍ يَقُولُونَ: إِنَّ أَسَدَةَ هَذَا أَبُو جُدَامٍ، وَإِنَّ وَلَدَهُ غَاضِبُوا إِخْوَتَهُ فَأَخْرَجُوهُمْ فَأَتُوا
الشَّامَ وَحَالَفُوا لَحْمًا، وَقَالُوا: جُدَامُ بْنُ عَبْدِ أَخُو لَحْمِ بْنِ عَبْدِ، وَقَالَ بَشْرُ بْنُ أَبِي خَزَامٍ
الْأَسَدِيُّ [لَمْ يَرِدَا فِي دِيْوَانِهِ ١٩]:

صَبِرْنَا عَنْ عَشِيرَتِنَا فَبَاتُوا كَمَا صَبَرَتْ خُزَيْمَةُ عَنْ جُدَامٍ

وَأَيْنَ ابْنَهَا مِنْكُمْ وَمِنَّا وَبَعْلُهَا خُزَيْمَةُ وَالْأَرْحَامُ وَغَنَّا جُؤْزُبَهَا
يَقُولُ: إِنَّ قَطِيعَةَ الرَّحِمِ مَائِمٌ شَدِيدٌ فَكُلُّ مَا اشْتَدَّ مِنَ الْأَمْرِ فَهُوَ وَغَتْ وَوَعْنَاءُ
وَأَمَّا نَفْسُ الْكَلِمَةِ وَأَصْلُهَا فَالْحُزُونَةُ مِنَ الْأَرْضِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَكَا بَةُ الْمُتَقَلَّبِ» فَيَعْنِي أَنْ يَتَقَلَّبَ^(١) مِنْ
سَفَرِهِ إِلَى [١٦٣] مَنَزَلِهِ بِأَمْرِ يَكْتَتِبُ مِنْهُ مِمَّا أُصِيبَ بِهِ فِي سَفَرِهِ، أَوْ مِمَّا يَقْدِمُ
عَلَيْهِ فِي أَهْلِهِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَالْغَرْزُ - فِي هَذَا الْحَدِيثِ - مُخَفَّفٌ، بِجَزْمِ الرَّاءِ^(٢)،
قَالَ الرَّاجِزُ^(٣):

كَسَاقٍ سَلَمَى سَاقُهُ فِي غَرْزِهِ

إِنْ يُبِيدُهَا لِلْقَوْمِ يَوْمًا يَجْزِهِ

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (النَّقِي) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ

وَكَانُوا قَوْمَنَا فَبَغَوْا عَلَيْنَا فَسَفَنَاهُمْ إِلَى الْبَلَدِ الشَّامِيِّ
ثم قال: قال أبو اليقضان البصري: رد مروان بن محمد جذام في أيامه إلى بني أسد
فقال القَعْقَاعُ الطَّائِيُّ: [لم يرد في شعر طيء وأخبارها ١١٩]

مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنْ يَمْتَدَّ بِي أَجَلِي حَتَّى تَكُونَ جُذَامٌ فِي بَنِي أَسَدٍ
فَأَصْبَحْتُ فَقَعَسْتُ تُدْعَى إِمَامَهُمْ يَا لِلرَّجَالِ لِرَبِّبِ الدَّهْرِ ذِي النَّحْدِ
وَالْبَيْضِ لَحْمٌ وَكَانُوا أَهْلَ مَمْلَكَةٍ شُمُّ الْعَرَانِينَ لَا يُسْقُونَ مِنْ نَمْدٍ

وللخبر بقية تجدها هناك، وفي جمهرة أنساب العرب لابن حزم وغيرهما.

(١) هو تفسير أبي عبيد في غريب الحديث بلفظه: ٢٢٠ / ١.

(٢) لم يشرح المؤلف اللفظة، قال ابن الأثير في النهاية: ٣٥٩ / ٣ الغرز: ركاب كور الجمّل إذا

كان من جلد أو خشب، وقيل: هو الكور مطلقاً مثل الركاب للسرج.

(٣) لم أقف عليهما.

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ وَيَرْضَاهُ وَيُعِينُ عَلَيْهِ مَا لَا يُعِينُ عَلَى الْعُتْفِ، فَإِذَا رَكِبْتُمْ هَذِهِ الدَّوَابَّ الْعُجْمَ فَأَنْزِلُوهَا مَنَازِلَهَا، فَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ جَدْبَةً فَانْجُوا عَلَيْهَا بِنَفْيِهَا، وَعَلَيْكُمْ بِسِيرِ اللَّيْلِ، فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطَوَّى بِاللَّيْلِ مَا لَا تُطَوَّى بِالنَّهَارِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسَ عَلَى الطَّرِيقِ فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ، وَمَأْوَى الْحَيَّاتِ» [٢/ ٩٧٩ رقم (٣٨)].

قال عبد الملك: أمّا قوله: «فانجوا عليها بنفْيِهَا» فيعني فأنجوا عليها بشحومِهَا، نفْيُ^(١) الدَّوَابِّ وَالْإِبِلِ: شحومُهَا. وقوله: «انجوا عليها»: سيروا عليها مِنَ النَّجَاءِ، وَلَيْسَ مِنَ النَّجَاةِ، وَالنَّجَاءُ: السَّيْرُ الشَّدِيدُ. وقوله: «فإذا ركبتم هذه الدَّوَابَّ الْعُجْمَ» سماها عجماً من أجل أنها لا تُبَيِّنُ كَلَاماً، وَالوَاحِدَةُ عَجْمَاءُ. وَقَدْ قَالَ فِي غَيْرِ حَدِيثٍ مَالِكٌ: «فإن سرتُم في الْخَصْبِ فَأَمْكِنُوهَا مِنْ أَسْنَانِهَا» يَعْنِي: أَمْكِنُوهَا مِنَ الْمَرْعَى. وفي حَدِيثٍ آخَرَ: «فَاعْطَوْهَا حَظَّهَا مِنَ الْكَلَالِ» يَعْنِي: أَنْ يَنْزِلُوا بِهَا فِي مَوَاضِعِ الرِّعْيِ وَالْكَلَالِ حَتَّى تُصِيبَ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ جَدْبَةً فَاسْرِعُوا السَّيْرَ لِتَقْطَعُوا السَّفَرَ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الجوس) في حَدِيثِ مَالِكِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: «حِينَ نَظَرَ إِلَى أَمَةٍ لَائِنَةٍ عُبيدُ اللَّهِ وَقَدْ تَهَيَّأتْ بِهَيْئَةِ الْحَرَائِرِ فَدَخَلَ عَلَى ابْنَتِهِ حَفْصَةَ فَقَالَ: أَلَمْ أَرْ جَارِيَةَ أَخِيكَ تَجُوسُ النَّاسِ وَقَدْ تَهَيَّأتْ بِهَيْئَةِ الْحَرَائِرِ؟» وَأُنْكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ [٢/ ٩٨١ رقم (٤٤)].

(١) تقدّم مثل هذا.

قال عبدُ الملك: مَعْنَى قَوْلِهِ: تَجُوسُ النَّاسِ: تَجُولُ فِيهِمْ^(١)، وَتَقْبِلُ وَتُدْبِرُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُتَكَلِّمِ^(٢):

سِرُّ قَدْ أَتَى لَكَ أَثِيهَا^(٣) الْمُتَجَوِّسُ فِي الدَّارِ أَنْ كَادَتْ لِعَامِكَ^(٤) تَدْرُسُ

(١) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد: ٤٠٤/٣، والغريبين: ٤٢٠/١، والنهاية: ٤٦٠/١. ويراجع: جهرة اللغة: ١٠٤١، ١٢٩٢ (جوس)، و٥٣٦، ١٠٤٩ (جوس)، وتهذيب اللغة: ١٣٩/١١ (جوس)، و١٧٠/٥ (جوس)، ومجمل اللغة: ١٠٣ (جوس)، و٢٥٧ (جوس) والمحكم ٣٥٩/٧ (جوس)، ٣٦٨/٣ (جوس)، والصَّحاح، واللَّسان، والتَّاج: (جوس) و(جوس)، وهي مشروحة في كتب التفاسير وغريب القرآن في تفسير قوله تعالى: ﴿فَبَاسُوا بِنُكْلٍ ذِيَارٍ﴾ سورة الإسراء، الآية: ٥، وفي قراءة أبي السَّمال وطلحة بالحاء المهملة.

يراجع: المحتسب: ١٥/٢، والكشاف: ٤٣٨/٢، والبحر المحيط: ١٠/٦. قال أبو عبيد: «الحَوْسُ والحُوسُ بمعنى واحد، وهو كلُّ موضع خالطته ووطئته فقد جُسْتُه وحُسْتُه سواء»، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عِبَادًا لَنَا أُولَىٰ بِأَيْنٍ شَدِيدٍ فَبَاسُوا بِنُكْلٍ ذِيَارٍ وَكَانَ وَهَذَا مَفْعُولًا﴾ ومنه قول الشاعر:

نَجُوسٌ عِمَارَةٌ وَنُكْفٌ أُخْرَىٰ لَنَا حَتَّىٰ يُجَاوِزَهَا دَلِيلُ

... قال أبو عبيد: فَهَذَا الحُوسُ، وَقَالَ الحُطَيْبَةُ فِي الحُوسِ يَذُمُّ رَجُلًا: [ديوانه: ١٠٢]

رَهْطُ ابْنِ أَفْعَلٍ فِي الحُطُوبِ أَدْلَةٌ دُنُسُ الثِّيَابِ فَنَاتُهُمْ لَمْ تُضْرَسِ

بِالْهَنْزِ مِنْ طَوْلِ الثَّقَافِ وَجَارُهُمْ يُعْطِي الظَّلَامَةَ فِي الحُطُوبِ الحُوسِ

وقال الهروي في «الغريبين»: «قال الأصمعي: يُقَالُ: تَرَكْتُ فَلَانًا يَجُوسُ بَنِي فَلَانٍ وَيُحُوسُهُ

وَيَكْدُوسُهُمْ أَي: يَطْوِيهِمْ». وفي ديوان الحُطَيْبَةِ: «رهط ابن جَحْشٍ». وفي شَرْحِهِ: الحُوسُ:

الأمور الشَّدَادُ.

(٢) ديوان المُتَكَلِّمِ: ٢٩٤.

(٣) في الأصل: «أيه».

(٤) في الأصل: «إن كان لعام».

[تفسير غريب كتاب الكلام]^(١)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح [١٦٤] حديث مالك

الذي رواه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا» [٢ / ٩٨٤ رقم (١)].

قال عبد الملك: يعني بقوله: «فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا» فقد انقلب بها أَحَدُهُمَا، وَهُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ] ^(٢): ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ يعني أَنْ تَنْقَلِبَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ. ومعنى الحديث: إِنْ كَانَ الَّذِي قِيلَ لَهُ ذَلِكَ كَافِرًا فَهُوَ كَمَا قِيلَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا يَكُونُ الَّذِي قَالَ لَهُ ذَلِكَ كَافِرًا، وَلَا أَرَاهُ أَرَادَ بِذَلِكَ إِلَّا الْخَوَارِجَ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ أَهْلَ الْإِيمَانِ عَلَى الدُّنُوبِ، وَمَنْ رَأَى رَأْيَهُمْ وَذَهَبَ مَذْهَبَهُمْ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ عَلَى وَجْهِ اسْتِعْظَامٍ مَا يَزَكُّهُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَعْصِيَةِ وَإِظْهَارِ الشَّرِّ عَلَى الرَّجْرِ لَهُ، وَالنَّهْيِ وَالتَّوَجُّعِ لِمَا يُبْذَرُ عَنْ هَذَا، إِنَّمَا مَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ فِيمَنْ قَالَهُ عَلَى حَالَةِ التَّكْفِيرِ بِالنِّيَّةِ وَالْبَصِيرَةِ، كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ.

وَقَدْ حَدَّثَنِي صَعْصَعَةُ^(٣)، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: أَنَّهُ قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّهُمَا

(١) الموطأ رواية يحيى: ٩٨٤/٢، ورواية أبي مضعب الزُّهري: ١٦٢/٢، ورواية سويد الخدثاني: ٥٢١، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ٢٧/٢٩٩، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد الوقشي: ٢/٣٨٥، والمتقى لأبي الوليد: ٧/٣٠٨، والقبس لابن العربي: ١١٦٢، وتنوير الحوالك: ٣/١٤٨، وشرح الزُّرقاني: ٤/٤٠٠، وكشف المغطى: ٣٧٦.

(٢) سورة المائدة: الآية: ٢٩.

(٣) هو صَعْصَعَةُ بْنُ سَلَامٍ الشَّامِيُّ (ت ١٩٢هـ). تقدّم ذكره.

أَحَقُّ بِهَا الْمَرْمِيُّ أَوْ الرَّامِي؟ فَقَالَ: الْمَرْمِيُّ مَا ذَنْبُهُ؟^(١).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ
الله ﷺ قَالَ: «إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَقُولُ: هَلَكَ النَّاسُ فَهُوَ أَهْلَكُهُمْ» [٢/ ٩٨٤
رقم (٢)].

قال عبد الملك: إِنَّمَا ذَلِكَ فِيمَنْ يَقُولُهُ إِزْرَاءَ عَلَى النَّاسِ أَنَّهُ لَمْ يَنْقُ أَحَدٌ
فِيهِ خَيْرٌ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ ذَلِكَ تَوَجُّعاً عَلَى النَّاسِ لِمَا ظَهَرَ فِيهِمْ مِنَ الشَّرِّ،
وَلِذَهَابِ أَهْلِ الْفَضْلِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، كَذَلِكَ أَخْبَرَنِي مُطَرِّفٌ عَنْ مَالِكٍ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ
قَالَ: «لَا يَقُولَنَّ أَحَدُكُمْ: يَا خَيْبَةَ الدَّهْرِ، فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ». [٢/ ٩٨٤ رقم (٣)].
قَالَ عبد الملك: وَقَدْ حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ
الدَّهْرُ» وَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَغَيْرُهُ، عَنْ ابْنِ لَهْيَعَةَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ^(١).

قال عبد الملك: وَالْحَدِيثُ بِذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ رَوَاهُ
الْمَدَنِيُّ وَالْعِرَاقِيُّ وَغَيْرُهُمْ.

قَالَ عبد الملك^(٢): وَهُوَ مِمَّا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنْ يَجْهَلَ

(١) غريب أبي عبيد: ١٤٥/٢.

(٢) القول هنا لأبي عبيد مع اختلاف يسير.

شَرْحُهُ [١٦٥] وَوَجْهَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّنَادِقَةَ وَأَهْلَ التَّعْطِيلِ وَالْمُلْحِدِينَ فِي الدِّينِ يَحْتَجُونَ بِهِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ، فَإِنَّمَا وَجْهُهُ وَشَرْحُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ: أَنَّ الْعَرَبَ شَأْنُهَا أَنْ تَذُمَّ الدَّهْرَ وَتَسْبِيَهُ عِنْدَ الْمَصَائِبِ الَّتِي تَنْزِلُ بِهِمْ مِنْ مَوْتٍ، أَوْ هَرَمٍ، أَوْ تَلَفٍ مَالٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: أَصَابَتْ بَنِي فُلَانٍ قَوَارِعُ الدَّهْرِ، وَأَبَادَهُمُ الدَّهْرُ، وَأَتَى عَلَيْهِمُ الدَّهْرُ، فَيَجْعَلُونَ الدَّهْرَ الَّذِي يَفْعَلُ ذَلِكَ، فَيَذْمُونَهُ وَيَسْبُونَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَقَدْ ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي أَشْعَارِهِمْ كَثِيرًا، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ^(١) - حِينَ ذَكَرَ قَوْمًا هَلَكُوا - قَالَ:

فَاسْتَأَثَرَ الدَّهْرُ الْغَدَاةَ بِهِمْ	وَالدَّهْرُ يَزِمِينِي وَلَا أَرْمِي
لَوْ كَانَ لِي قِرْنًا أَنَا ضِلُّهُ	مَا طَاشَ عِنْدَ حَفِيفَةِ سَهْمِي
أَوْ كَانَ يُعْطِي النِّصْفَ قُلْتُ لَهُ	أَحْرَزْتَ قَسَمَكَ فَالَهُ عَنْ قَسَمِي
يَا دَهْرُ قَدْ أَكْثَرْتَ فَجَعَلْتَنَا	بِسُرَاتِنَا وَقَرَعْتَ فِي الْعَظْمِ
وَسَلَبْتَنَا مَا لَسْتَ تُعْقِبُنَا	يَا دَهْرُ مَا أَنْصَفْتَ فِي الْحُكْمِ
فَارْفَعْ جُرَابَكَ طَالَمَا عَلَلَّتْنَا	بِمَزَاجِ كَأْسٍ مُرَّةِ الطَّعْمِ
أَبْلَتْ صُرُوفُكَ كُلَّ ذِي ثِقَةٍ	حَامِي الزَّمَانِ مُخَالِطِ الْعَزَمِ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ زُهَيْرٍ أَيْضًا^(٢):

- (١) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «قَالَ الشَّاعِرُ» الْآيَاتِ الْمَذْكُورَةَ لَيْسَتْ كُلُّهَا مُحَلًّا اتِّفَاقًا أَنَّهَا لَزُهَيْرٍ. فَالْبَيْتُ الرَّابِعُ يَنْسُبُ إِلَى الْأَعَشِيِّ فِي مَلْحَقَاتِ دِيْوَانِهِ: ٢٥٨ وَفِيهِ: «وَوَقَرْتَ فِي الْعَظْمِ» وَالْبَيْتَانِ الْأَخِيرَانِ لَمْ يَرَدَا فِي شَرْحِ دِيْوَانِ زُهَيْرٍ. وَمَاعِدَاهَا فِي شَرْحِ الدِّيْوَانِ: ٣٨٥. وَالْآيَاتِ: ١، ٤، ٥ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ: ١٤٦/٢.
- (٢) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٤٦/٢: «وَقَالَ عَمْرُو بْنُ قَمَيْتَةَ» وَفِي التَّمْهِيدِ: ١٥٥/١٨: «قَالَ شَاعِرُهُمْ» وَهِيَ فِي جَمَهْرَةِ أَشْعَارِ الْعَرَبِ: ٢٠٦/١ لِلْبَيْدِ، الْأَوَّلُ وَالثَّانِي مِنْهُمَا، وَقَبْلُ =

رَمَتْنِي بَنَاتُ الدَّهْرِ مِنْ حَيْثُ لَا أَرِي فَكَيْفَ بِمَنْ يُرْمَى وَلَيْسَ بِرَامِي
فَلَوْ أَنَّهَا نَبَلٌ إِذَا لَا تَقْنِيئُهَا وَلَكِنِّي أُرْمَى بِغَيْرِ سِهَامٍ
عَلَى الرَّاحَتَيْنِ مَرَّةً وَعَلَى الْعَصَا أَنْوَأُ ثَلَاثًا بَعْدَهُنَّ قِيَامِي
إِذَا مَا رَأَيْتِ النَّاسُ قَالُوا أَلَمْ يَكُنْ زُهَيْرٌ شَدِيدَ الرُّكْنِ غَيْرَ كُهَامِي
فَأَفْنَيْ وَمَا أَفْنَيْتُ لِلدَّهْرِ لَيْلَةً وَلَمْ يُغْنِ مَا أَفْنَيْتُ سِلْكَ نِظَامٍ
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسَدِيِّ^(١):

= الأبيات المذكورة هنا قوله:

كَأَنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً خَلَعْتُ بِهَا يَوْمًا غِدَارَ لَجَامِي
وَالْمَشْهُورُ لِلْبَيْدِ: مَا جَاءَ: [في الأغاني: ٣٦٢/١٥] قَالَ أَبُو الْفَرَجِ: «فَلَمَّا بَلَغَ التَّسْعِينَ قَالَ:
كَأَنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنَكِيَّ رِدَائِي»
كَذَا جَاءَ، وَإِنْ كَانَ هَذَا الْبَيْتُ أَيْضاً يَنْسَبُ إِلَى زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ هُنَاكَ،
وَجَاءَ فِي شَرْحِ دِيوانِهِ: ٢٨٦ وَرَوَى الثَّوْرِيُّ:

كَأَنِّي وَقَدْ خَلَعْتُ تِسْعِينَ حِجَّةً خَلَعْتُ بِهَا عَنْ مَنَكِيَّ رِدَائِي
وَالْأَبْيَاتُ أَيْضاً مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ فِي دِيوانِ عَمْرِو بْنِ قَمَيْثَةَ: ٤٤ غَيْرَ مُتَّالِيَةٍ وَفِيهَا بَعْضُ
الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَلْفَاظِ. وَفِي رِوَايَةِ الْمُؤَلِّفِ هُنَا: «أَلَمْ يَكُنْ زُهَيْرٌ» دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَائِلَ زُهَيْرٌ،
لَكِنْ رِوَايَةُ دِيوانِ عَمْرِو: «أَلَمْ يَكُنْ حَدِيثاً» وَيُرَاجَعُ الْمَزِيدُ مِنَ التَّخْرِيجِ فِي دِيوانِ عَمْرِو.
(١) هَكَذَا جَاءَ فِي الْأَصْلِ، وَفِي التَّمْهِيدِ: ١٥٨/١٨: «وَهَذَا سُلَيْمَانُ الْعَدَوِيُّ - وَكَانَ خَيْرًا
مُنْدِيئًا - يَقُولُ...». وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: «وَأَشْعَارُهُمْ فِي هَذَا أَكْثَرُ مِنْ أَنْ
تُحْصَى خُرِجَتْ كُلُّهَا عَلَى الْمَجَازِ وَالِاسْتِعَارَةِ، وَالْمَعْرُوفُ مِنْ مَذَاهِبِ الْعَرَبِ فِي كَلَامِهَا؛
لَأَنَّهُمْ يُسَمُّونَ الشَّيْءَ وَيُعَبِّرُونَ عَنْهُ بِمَا يَقْرُبُ مِنْهُ وَيَمَا هُوَ فِيهِ، كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا مَا يَنْزِلُ بِهِمْ فِي
الْأَيَّامِ وَالنَّهَارِ مِنْ مَصَائِبِ الْأَيَّامِ فَجَاءَ النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ تَنْزِيهاً لِلَّهِ؛ لِأَنَّهُ الْفَاعِلُ ذَلِكَ بِهِمْ فِي
الْحَقِيقَةِ، وَجَرَى ذَلِكَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ فِي الْإِسْلَامِ وَهُمْ لَا يَرِيدُونَ ذَلِكَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْمُسْلِمِينَ
الْخِيَارَ الْفَضْلَاءَ قَدْ اسْتَعْمَلُوا ذَلِكَ فِي أَشْعَارِهِمْ عَلَى دِينِهِمْ وَإِيمَانِهِمْ جَزْئاً فِي ذَلِكَ عَلَى =

فِيَا دَهْرُ وَيْحَكَ أَتَى انْقَلَبَتْ فَوَلَّيْتَنَا بَعْدَ وَجْهِ قَفَاكَ
 جَعَلْتَ الشَّرَارَ عَلَيْنَا خِيَاراً وَأَجْلَسْتَ سِفْلَتَنَا مُسْتَوَاكَ
 فِيَا دَهْرُ إِنْ كُنْتَ عَادَيْتَنَا فَهِيَ قَدْ صَنَعَتْ بِنَا مَا كَفَاكَ
 وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّاجِزِ^(١):

أَلْقَى عَلَى الدَّهْرِ رِجْلاً وَيداً
 والدَّهْرُ مَا أَصْلَحَ يَوْماً أَفْسَدَا
 يُصْلِحُهُ الْيَوْمَ وَيُفْسِدُهُ غَدَا
 وَيُسْعِدُ الْمَوْتَ إِذِ الْمَوْتُ عَدَا

[١٦٦]

فِي أَشْبَاهِ هَذَا مِنْ أَشْعَارِهِمْ كَثِيرٌ، وَقَدْ ذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ،
 مِنْ قَوْلِهِمْ، ثُمَّ كَذَّبَهُمْ قَالَ^(٢): ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا
 الدَّهْرُ﴾ قَالَ اللَّهُ: ﴿وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ ﴿١١٠﴾ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «لَا تَسُبُّوا الدَّهْرَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ» يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي يَفْعَلُ بِكُمْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ،
 وَيُصِيبُكُمْ بِهِئِهِ الْمَصَائِبِ هُوَ اللَّهُ، وَلَيْسَ الدَّهْرُ، فَإِذَا سَبَبْتُمْ فَاعْلَمُوا وَأَنْتُمْ

= عَادَتُهُمْ وَعِلْماً بِالْمَرَادِ، وَأَنَّ ذَلِكَ مَفْهُومٌ مَعْلُومٌ لَا يُشْكَلُ عَلَى ذِي لُبٍّ... أوردَ نماذجَ من
 أَشْعَارِهِمْ فِي ذَلِكَ ثُمَّ قَالَ: «وَالْأَشْعَارُ فِي ذَلِكَ لَا يُحَاطُ بِهَا كَثْرَةً، وَفِيمَا لَوْحَنَا بِهِ كِفَايَةٌ
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ».

(١) هُوَ دُوَيْدُ - بِالْوَاوِ - بَنُ زَيْدِ بْنِ نَهْدٍ الْقَضَائِي، شَاعِرٌ قَدِيمٌ مَعْرُوفٌ لَهُ أَخْبَارٌ فِي طَبَقَاتِ فَحُولِ
 الشُّعْرَاءِ: ٣١، وَالْمُؤْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ: ١٦٥، وَالشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ: ٥١، وَشَرْحُ التَّصْحِيفِ
 وَالتَّحْرِيفِ: ٤٢٨، وَالْمُعْمَرِينَ: ٢٠ وَذَكَرُوا الْآيَاتِ الثَّلَاثَةَ الْمَذْكُورَةَ هُنَا دُونَ الرَّابِعِ،
 وَذَكَرَهَا الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: ١٥٧/١٨.

(٢) سُورَةُ الْجَانَّةِ.

تَظُنُّونَهُ الدَّهْرَ فَإِنَّمَا يَقَعُ السَّبُّ وَالذَّمُّ عَلَى اللَّهِ؛ لَأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ ذَلِكَ لَا الدَّهْرَ. هَذَا وَجْهُ الْحَدِيثِ وَتَأْوِيلُهُ، وَشَرْحُهُ وَتَفْسِيرُهُ، وَكَذَلِكَ سَمِعْتُ ابْنَ الْمَاجِشُونِ يُفَسِّرُهُ، وَكُلُّ مَنْ لَقِيتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالسُّنَّةِ وَالْمَعْرِفَةِ بِتَأْوِيلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ كَانَ مَذْهَبُ مَالِكٍ فِي تَفْسِيرِهِ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حَدِيثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الرَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نِعْمَتِ الصَّدَقَةُ اللَّفْحَةُ الصَّفِيَّةُ مِنْحَةٌ، وَالشَّاةُ الصَّفِيَّةُ مِنْحَةٌ تَغْدُو بِإِنَاءٍ، وَتَرْوُحُ بِإِنَاءٍ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا اللَّفْحَةُ: فَالْتَّاقَةُ اللَّبُونِ، وَالصَّفِيَّةُ: الْغَزِيرَةُ اللَّبَنُ^(١) الْمُصْطَفَاةُ مِنَ اللَّفْحِ، وَكَذَلِكَ الشَّاةُ الصَّفِيَّةُ، هِيَ الْغَزِيرَةُ اللَّبَنُ، الْمُصْطَفَاةُ؛ أَيِ: الْمُخْتَارَةُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «مِنْحَةٌ» فَإِنَّ يَمْنَحَ الرَّجُلُ [الرَّجُلَ] نَاقَتَهُ أَوْ شَاتَهُ فِي أَيَّامِ اللَّبَنِ^(٢)، يَخْلِبُهَا عَامَهُ ذَلِكَ، أَوْ أَيَّاماً مَعْدُودَةً ثُمَّ يَرُدُّهَا، وَلَا تُسَمَّى عَطِيَّةَ الرَّقَبَةِ مِنْحَةً، إِنَّمَا الْمِنْحَةُ: عَطِيَّةٌ لَيْنَهَا دُونَ رَقَبَتِهَا، مِثْلُ الْعَرِيَّةِ فِي النَّخْلِ وَالشَّجَرِ^(٣)، وَهِيَ عَطِيَّةُ التَّمْرِ دُونَ الْأَصْلِ عَامَهُ ذَلِكَ. وَهُوَ فِي الدَّوَابِّ إِفْقَارٌ^(٤)، تَقُولُ:

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٥٩٦/١، وَالْفَاتِقُ: ٣٠٦/٢، وَالنَّهْيَةُ: ٤٠/٣، وَرُاجِعُ: تَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٢٤٩/٢، وَمُجْمَلُ اللَّغَةِ: ٥٣٥، وَالصُّحاحُ، وَاللَّسَانُ، وَالتَّاجُ: (صفا).

(٢) غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُيَيْدٍ: ٢٩٢/١، ٣٣٩/٤، وَالصُّحاحُ، وَاللَّسَانُ، وَالتَّاجُ: (منح).

(٣) تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا فِي (كِتَابِ الْبَيْعِ) فَلْتَرَجِعْ هُنَاكَ.

(٤) غَرِيبُ ابْنِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُيَيْدٍ: ٢٩٢/١، ٣٣٩/٤، وَالصُّحاحُ، وَاللَّسَانُ وَالتَّاجُ: (فقر).

أَفْقَرَتِ الرَّجُلَ دَابَّتَكَ^(١) يَرْكَبُهَا فَقَطْ، فِي حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ أَيَّامًا. الْإِفْقَارُ: عَارِيَةٌ ظَهَرَهَا دُونَ رَقَبَتِهَا، وَهُوَ مَا خُوِذَ مِنَ الْفِقَارِ، وَهُوَ ظَهَرُ الدَّابَّةِ الَّذِي عَلَيْهَا يَرْكَبُ الرَّائِكِبُ، وَهُوَ فِي الْإِبِلِ إِنْخِبَالٌ^(٢)، تَقُولُ: أَخْبَلْتُ الرَّجُلَ نَاقَةً أَوْ بُعِيرًا، وَهُوَ أَنْ تُعْطِيَهُ النَّاقَةَ يَرْكَبُهَا وَيَجْتَزِّي بِرَها، وَيَسْتَفْعُ بِهَا ثُمَّ يَرُدُّهَا، وَإِيَّاهُ عَنْهُ زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ لِقَوْمٍ مَدَحَهُمْ^(٣):

هَذَا لَكَ إِنْ يُسْتَخْبِلُوا الْمَالَ يُخْبِلُوا وَإِنْ يُسْأَلُوا يُعْطُوا وَإِنْ يَسِيرُوا يُعْلُوا
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَمِنْ الْمِنْحَةِ قَرْضُ الدَّانِيَةِ وَالذَّارِهِمِ، قَدْ حَدَّثَنِي الْمُقْرِي^(٤)،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَوْسَجَةَ، عَنْ الْبَرَاءِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «دَابَّتُهُ».

(٢) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٩٢/١، ٣٣٩/٤، وَالصُّحَّاحُ، وَاللَّسَانُ، وَالتَّاجُ: (خَبَلٌ).

(٣) شَرْحُ دِيوَانِ زُهَيْرٍ: ١١٢، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ: ٢٩٤/٢.

(فَائِدَةٌ): قَالَ الْحَافِظُ أَبُو عُمَرَ بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي التَّمْهِيدِ: ٣٢٤/٢ «وَلَهُمْ عَطَايَا مَنَافِعَ لَا يُمْلِكُ بِشَيْءٍ مِنْهَا رَقَبَةُ الشَّيْءِ الْمَوْقُوفِ، مِنْهَا: (الْإِفْقَارُ) وَ(الْإِنْخِبَالُ) وَ(الْإِعْرَاءُ)، وَمِنْهَا: «الْمِنْحَةُ» كَانُوا إِذَا أَعْطَى أَحَدٌ مِنْهُمْ صَاحِبَهُ نَاقَةً أَوْ شَاةً مِنْ غَنَمِهِ يَشْرِبُ لِبَنَتِهَا مَرَّةً قِيلَ: مَنَحَهُ، فَإِنْ أَعْطَاهُ دَابَّةً يَرْتَفِقُ بِظَهَرِهَا وَيَكْرِي ذَلِكَ وَيَسْتَفْعُ بِهِ قِيلَ: أَخْبَلَهُ. فَإِنْ أَعْطَاهُ شَيْئًا مِنَ الْإِبِلِ يَرْكَبُهَا مَرَّةً قِيلَ: أَفْقَرَهُ ظَهَرَ جَمَلِهِ أَوْ نَاقَتِهِ أَوْ دَابَّتِهِ. فَالْعَرَايَا فِي ثَمَرِ النَّخْلِ، وَتَكُونُ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي النَّخْلِ وَالْعَنْبِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الثَّمَارِ. وَالْمِنْحَةُ فِي الْبَانِ الثُّوقِ وَالْغَنَمِ. وَالْإِنْخِبَالُ فِي الدَّوَابِّ، وَالْإِفْقَارُ فِي الثُّوقِ وَالْإِبِلِ. وَالْإِطْرَاقُ: أَنْ يُعْطِيَهُ فَحَلَ غَنَمِهِ أَوْ إِبِلِهِ لِحَمْلِهِ عَلَى نَعَاجِهِ أَوْ نُوقِهِ. وَالْإِسْكَانُ: أَنْ يَسْكُنَهُ بَيْتًا لَهُ مُدَّةٌ، لَا يَمْلِكُ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا كُلِّهِ رَقَبَةً مَا يُعْطَى، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا (الْعُمَرَى) وَخَالَفَهُمْ فِي ذَلِكَ غَيْرُهُمْ. وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا».

(٤) لَمْ أَسْتَطِعِ التَّعَرُّفَ عَلَيْهِ.

ابن عازب: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ^(١): «مَنْ مَنَحَ مِئْخَةَ لَبَنٍ أَوْ مِئْخَةَ وَرَقٍ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ كَعَتَقِ رَقَبَةٍ» وَقَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «مَنْ مَنَحَ مِئْخَةَ وَكُوفًا فَلَهُ مِنَ الْأَجْرِ [١٦٧] كَعَتَقِ رَقَبَةٍ» فَالْوُكُوفُ: الْغَزِيرَةُ الْكَثِيرَةُ اللَّبَنِ، وَمِنْ هَذَا قِيلَ: وَكَفَ الْبَيْتُ بِالْمَطَرِ، وَكَفَتِ الْعَيْنُ بِالْدمْعِ^(٢).

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَقَوْلُهُ: «أَوْ مَنَحَ مِئْخَةَ وَرَقٍ» يُبَيِّنُ لَكَ أَنَّ الْقَرْضَ مِنَ الْمِئْخَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يُرَدُّ، وَكَذَلِكَ مِئْخَةُ الْأَرْضِ أَيْضًا: أَنَّ تَمَنَحَ أَخَاكَ أَرْضَكَ يَزْرَعُهَا ثُمَّ يَرُدُّهَا، وَمِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَنِي ابْنُ الْمَاجِشُونِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ، وَقَالَ: مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ» فَجَعَلَ عَارِيَتَهُ لِلْأَرْضِ مِئْخَةً. فَأَصْلُ الْمِئْخَةِ أَنَّ كُلَّ مَا أُعْطِيَ لِيُسْتَفْعَ بِهِ ثُمَّ يُرْجَعَ إِلَى صَاحِبِهِ فَهُوَ مِئْخَةٌ، فَإِذَا بَتَلَ فَهُوَ عَطِيَّةٌ وَلَيْسَ مِئْخَةً، وَلَا تُسَمَّى الْهَبَةُ وَالْعَطِيَّةُ مِئْخَةً.

[شرح غريب كتاب الصَّدَقَةِ] ^(٣)

[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

(١) غريب الحديث لأبي عبيد: ٢٩٢/١.

(٢) اللسان: (وكف).

(٣) الموطأ رواية يحيى: ٩٩٥/٢، ورواية أبي مضعب الزهري: ١٧٤/٢، ورواية سويد الحذثاني: ٥٢٨، ورواية محمد بن الحسن: ٣٢٨، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ٣٩٣/٢٧، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد القشيري: ٣٩٥/٢، والمتقى لأبي الوليد: ٣١٩/٧، والقبس لابن العربي: ١١٨٨، وتنوير الحوالك: ١٥٦/٣، وشرح الزرقاني: ٤٢١/٤، وكشف المغطى: ٣٨١.

الَّذِي رَوَاهُ فِي حَائِطِ أَبِي طَلْحَةَ الَّذِي تَصَدَّقَ بِهِ حِينَ أَنْزَلَ اللَّهُ ﴿لَنْ نَنَالُوا
الْبَرَّ حَتَّى نُنْفِقُوا مِمَّا يُحِبُّونَ﴾^(١) فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ» [٢/ ٩٩٥
رقم (٢)]. كَيْفَ هُوَ، مِنَ الرِّيحِ، أَوْ رَائِحٍ مِنَ الرِّوَّاحِ؟

فَقَالَ: رَوَاهَا أَصْحَابُ مَالِكٍ عَنْ مَالِكٍ بِالْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، كَانَ ابْنُ وَهَبٍ
يَزْوِيهَا عَنْهُ بِالْبَاءِ، وَيَقُولُ فِي تَأْوِيلِهِ: يَغْنِي أَنَّهُ يَرْوَحُ عَلَى صَاحِبِهِ فِي الْآخِرَةِ
بِالْأَجْرِ الْعَظِيمِ. وَأَمَّا مُطَرِّفُ ابْنِ الْمَاجِشُونِ فَرَوَّيَاهَا عَنْ مَالِكٍ: «ذَلِكَ مَالٌ
رَابِعٌ» مِنَ الرِّيحِ، وَهُوَ حَسَنٌ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ أَنْ تَقُولَ فِي الْمَالِ مَالٌ رَابِعٌ،
وَمَتَجَرَّ رَابِعٌ، وَلَا تَقُولُ: مُرَبِّعٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

مَنْ اتَّقَى اللَّهَ فَذَاكَ الَّذِي سَبَقَ إِلَى الْمَتَجَرِّ الرَّابِعِ

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرح حديث مالكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) سورة آل عمران الآية: ٩٢.

(٢) لم أقف على هذا البيت في مصادرِي. وفي تعليلي أبي الوليد الوَقَّشِي: «رابعٌ» يعود عليه من
هيئة الرِّيحِ، وهذه اللَّفْظَةُ تجري مجرى التَّسْبِيبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِي عَيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة]
وَالْأَفْأَنُ الْوَجْهَ أَنْ يَقُولَ مُرَبِّعٌ وَمَنْ رَوَى: (رائعٌ) أراد: يروحُ عليك خيرُهُ كما تَرَوُّحُ
الْمَاشِيَةِ مِنَ الْمَرْعَى... قال الحافظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: يَنْحُ ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ» فَإِنَّهُ
أَرَادَ: مَالٌ رَابِعٌ صَاحِبُهُ وَمُعْطِيهِ فَحَذَفَ، وَذَلِكَ مَعْرُوفٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: مَالٌ رَابِعٌ
وَمَتَجَرَّ رَابِعٌ كَمَا قَالُوا: لَيْلٌ نَائِمٌ أَيْ: يُنَامُ فِيهِ. وَهَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى: (مالٌ رابعٌ) مِنَ الرِّيحِ،
وَتَابِعَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ. وَرَوَاهُ ابْنُ وَهَبٍ وَغَيْرُهُ بِالْبَاءِ الْمَنْقُوطَةِ بَانْتِثِينَ مِنْ تَحْتِهَا وَقَالَ فِي
تَفْسِيرِهِ: إِنَّهُ يَرْوَحُ عَلَى صَاحِبِهِ بِالْأَجْرِ الْعَظِيمِ. وَحَقِيقَتُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِاللُّسَانِ عَلَى أَنَّهُ
عَلَى النَّصْبِ أَيْ: مَالٌ ذُو رِيحٍ وَعَيْشَةٌ ذَاتُ رَضَى. وَقَالَ الْأَخْفَشُ: أَصْلُهُ مِنَ الرُّوحَةِ أَيْ:
هُوَ مَالٌ يَرْوَحُ عَلَيْكَ فَمَرُّهُ وَخَيْرُهُ مَتَى شِئْتَ. وَالْأَوَّلُ عِنْدِي أَوْلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَالَ عِنْدَ مَوْتِهِ: «لَا تُورَثُ مَا تَرَكَتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمَوْوَنَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ». مَا يُرِيدُ بِقَوْلِهِ: «وَمَوْوَنَةِ عَامِلِي».

قال [عبد الملك] ^(١): يَعْنِي أَجِيرَهُ فِي نَحْلِهِ.

[شَرْحُ غَرِيبِ كِتَابِ أَسْمَاءِ النَّبِيِّ ﷺ] ^(٢)
[من موطأ مالك بن أنس رحمه الله]

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (العاقب) فِي حَدِيثِ مَالِكِ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لِي [١٦٨] خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ؛ أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكَفْرَةَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ يُخَشِّرُ النَّاسُ عَلَيَّ قَدَمِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ» [٢/ ١٠٠٤ رقم (١)].

قال عبد الملك: يَعْنِي بِقَوْلِهِ: «الْعَاقِبُ»: آخِرُ الْأَنْبِيَاءِ ^(٣)، وَكَذَلِكَ ^(٤)

(١) ساقط من الأصل. ولم أتبين المقصود بقول عبد الملك هذا!

(٢) الموطأ رواية يحيى: ١٠٠٤/٢، ورواية أبي مَصْعَبٍ الزُّهْرِي: ٩١/٢، ورواية سُؤِيدِ الْحَدَثَانِي: ٥٢٧، ورواية محمد بن الحسن: ٣٣٤، والاستذكار لأبي عمر بن عبد البر: ٤٤١/٢٧، والتعليق على الموطأ لأبي الوليد اللؤكشي: ٤٠٧/٢، والمُنْتَقَى لأبي الوليد: ٣٢٨، والقبس لابن العربي: ١١٨٤، وتنوير الحوالك: ١٦٢/٣، وشرح الزُّرْقَانِي: ٤٣٢/٤، وكشف المُعْطَى: ٣٨٦.

(٣) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي: غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُيَيْدٍ: ٢٤٣/١، وَالْفَائِقُ: ١٠/٣، وَغَرِيبِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ١١١/٢، وَالنِّهَايَةُ: ٢٦٨/٣. وَيَرَاجِعُ: التَّمْهِيدُ: ١٥٣/٩، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ، وَالتَّنَاجُ: (عقب) وَقَدْ جَمَعَ أَسْمَاءَ النَّبِيِّ ﷺ وَشَرَحَهَا عِدَّةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ: أَحْمَدُ بْنُ فَارَسٍ (ت ٣٩٥هـ)، وَابْنُ خَالَوَيْهِ (ت ٣٧٠هـ)، وَابْنُ دَحْيَةَ (ت ٦٣٨هـ)، وَالشَّيْطُوطِيُّ: (ت ٩١١هـ) وَاسْمُ كِتَابِهِ: «الرِّيَاضُ الْأَنْبِيَاءُ» وَهُوَ مَطْبُوعٌ وَغَيْرُهُمْ.

(٤) النَّصُّ لِأَبِي عُيَيْدٍ.

كُلُّ شَيْءٍ خَلَفَ [بَعْدَ شَيْءٍ] ^(١) فَهُوَ الْعَاقِبُ، وَقَدْ عَقَبَ فَهُوَ يَعْقُبُ، وَلِذَلِكَ قِيلَ لَوْلَا الرَّجُلُ بَعْدَهُ هُوَ عَقِبُهُ، وَكَذَلِكَ آخِرُ كُلِّ شَيْءٍ عَقِبُهُ، وَمِنْهُ حَدِيثُ عُمَرَ ^(٢): «حِينَ سَافَرَ فِي عَقَبِ رَمَضَانَ فَقَالَ: إِنَّ الشَّهْرَ قَدْ تَسَعَّسَ بِكُمْ فَلَوْ صُمْنَا بِقِيَّتِهِ». يَعْنِي فِي قَوْلِهِ: «فِي عَقَبِ رَمَضَانَ»: آخِرُهُ، وَيَقُولُ: «قَدْ تَسَعَّسَ» قَدْ أَذْبَرَ ^(٣)، قَالَ ^(٤): وَمِنْ هَذَا قِيلَ: فَرَسٌ ذُو عَقَبٍ: إِذَا كَانَ بَاقِيَ الْجَرِيِّ، وَكَذَلِكَ الْعَاقِبَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ هِيَ آخِرُهُ، وَمِنْهُ عَوَاقِبُ الْأُمُورِ. وَقَدْ حَدَّثَنِي الطَّلْحِيُّ ^(٥) عَنْ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ - وَكَانَ حَكِيمًا -، كَانَ يَقُولُ فِي حِكْمَتِهِ: «لَيْسَ لِمَلُولٍ صَدِيقٌ، وَلَا لِحَسُودٍ غَنَى، وَالنَّظَرُ فِي الْعَوَاقِبِ تَلْقِيحٌ لِلْعُقُولِ».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (التشرُّم) في حديث مالك
الذي رواه عن زيد بن أسلم: أَنَّ كَعْبًا أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقَامَ بَيْنَ يَدَيْهِ
فَاسْتَخْرَجَ مِنْ تَحْتِ ثَوْبِهِ مَصْحَفًا قَدْ تَشَرَّمَتْ حَوَاشِيهِ.

- (١) في الأصل: «بعدي...» والتصحيح من غريب أبي عبيد.
- (٢) في غريب أبي عبيد.
- (٣) في النهاية: ٣٦٨/٢ «أي: أذبر وفني إلا أقله، ويروى بالشين».
- (٤) في غريب أبي عبيد: «قال الأصمعي: فَرَسٌ ذُو عَقَبٍ...».
- (٥) في غريب أبي عبيد: «قال أبو عبيد: ويروى عن أبي حازم أنه قال: ليس لِمَلُولٍ... وقوله: «لَيْسَ لِمَلُولٍ صَدِيقٌ» مثل، يراجع أمثال أبي عبيد: ٢١٧، والمُسْتَقْصَى: ٣٠٨/٢، ومجمع الأمثال: ١٩٥/٢. وأنشد:

إِنَّكَ وَاللَّهِ لَذُو مَلَّةٍ يُطْرِفُكَ الْأَذْنَى عَنِ الْبَعِيدِ
وقوله: «وكان حكيماً» ساقطة من غريب أبي عبيد وفي أمثاله: «وكان من الحكماء».

قال عبد الملك: يعني تَشَقَّقَتْ حَوَاشِيهِ مِنَ الْقِدَمِ^(١).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن قول عمر في حديث مالك
«وإياي ورب الغنيمة والصريمة».

قال عبد الملك: الصريمة: تصغير الصرمة، وهي القليل من الإبل نحو
الثلاثين والأربعين^(٢).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «دَخَلَتْ
امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا حَتَّى مَاتَتْ، فَقِيلَ لَهَا: لَا أَنْتِ أَطْعَمْتِهَا وَلَا سَقَيْتِهَا،
وَلَا أَنْتِ أَرْسَلْتِهَا فَتَأْكُلَ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ»^(٣).

قال عبد الملك: الخشاش: الهوام ودواب الأرض، وَمَا أَشْبَهَهَا^(٤)،

(١) غريب أبي عبيد: ٢٦٢/٤، والفائق: ٢٣٩/٢، والنهاية: ٤٦٨/٢.

(٢) النهاية: ٢٧/٣. وفي تهذيب اللغة: ١٨٥/١٢ «وقال أبو زيد: الصرمة: ما بين العشر إلى
الأربعين من الإبل».

(٣) الحديث في الموطأ رواية سُؤَيْد: ٥٣٣، عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة: دخلت
امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ لَهَا رِبَطَتَا فُلَا هِيَ... ومثله في مسند الموطأ: ٤٦١ وفي هامشه قال:
وأخرجه الإمام أحمد كذلك في مسنده: ٥٠١/٢ بنحوه.

(٤) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد: ٦٣/٣، وغريب ابن قتيبة: ٢١٨/٢، وغريب الخطابي:
١٢٦/١، ٣٤٨/٢، ٣٤٨، والغريبين: ٢١٠/٢، وغريب ابن الجوزي: ٢٧٨/١، والفائق:
٣٧٠/١، والنهاية: ٣٣/٢، ويراجع: العين: ١٣٢/٤، ومختصره: ٤١١/١، وجمهرة
اللغة: ١٠٥، وتهذيب اللغة: ٥٤٥/٦، ومجمل اللغة: ٢٧٤، والصحاح، واللسان،
والتاج: (خشش)، وجميع شرح هذه اللفظة الآتي لأبي عبيد مع تقديم وتأخير وحذف.

وهو^(١) بفتح الخاء، وأما الخشاش - بكسر الخاء - فهي الحلقة^(٢) التي تجعل في أنف البعير ليقاد بها، فإن كانت من عود فهي خشاش، وإن كانت من شعر فهي خزامة، وإن كانت من صُفر أو فضة فهي بُرة، وإن كانت من جلد فهي عراق. تقول منه^(٣): جمل مخشوش ومعروُن، ومخزوم ومبرأ، وإياه أراد ذو الرمة حيث قال^(٤): [١٦٩]

تشكو الخشاش ومجرى التسعين كما أن المريض إلى عواده الوصب

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (البوائق) في حديث مالك

الذي رواه عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه»

قال عبد الملك: البوائق: غوائل الشر^(٥)، والواحدة: بائقة، وغائلة،

(١) في غريب أبي عبيد: «فهذا».

(٢) في غريب أبي عبيد: «قال أبو عبيد: والخزامة هي الحلقة التي تجعل...».

(٣) في غريب أبي عبيد: «قال الكسائي: يقال من ذلك كله: خزمت البعير وعرنته وخششته، وهو مخزوم ومعروُن...».

(٤) ديوانه: ٤٢/١ من بائته المشهورة. وجاء في شرح الديوان: «الخشاش: هو الذي يجعل في أنف البعير، والعران»: «أن يجعل في الوتره وهو ما بين المنخرين، والبرة» التي تجعل في جانبي أحد المنخرين، وهي من صُفر، وربما كانت من شعر،... و«مجرى التسعين» وهو من موضع التصدير والحقب، و«الحقب» التسعة تكون أسفل بطن البعير على الحقب و«أن» من الأنين. والوصب: الوجع، يقال: فلان يتوصب أي: يجد وصباً. يريد وجعاً.

(٥) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ٣٤٨/١، وغريب الخطابي: ٦١/٣، والغريين: ٢٢٠/١، وغريب ابن الجوزي: ٩١/١، والفائق: ١٣٢/١، والنهاية: ١٦٢/١. ويراجع: جمهرة اللغة: ٣٧٥، وتهذيب اللغة: ٣٤٩/٩، ومجمل اللغة: ١٣٩، والأفعال =

وَالْعَرَبُ تَقُولُ أَيْضاً لِلدَّاهِيَةِ وَالْبَلِيَّةِ تَنْزِلُ بِالْقَوْمِ : قَدْ أَصَابَتْهُمْ بَائِقَةٌ^(١) ، وَمِنْهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي دُعَائِهِ : «أَعُوذُ بِكَ مِنْ بَوَائِقِ الدَّهْرِ وَمُصِيبَاتِ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامِ» تَقُولُ فِي تَصْرِيفِ الْبَائِقَةِ^(٣) : قَدْ بَاقَتْهُمْ الْبَائِقَةُ^(٢) فَهِيَ تَبُوقُهُمْ بَوَقًا ، وَمِثْلُهُ : فَكَرَّتْهُمْ الْفَاقِرَةُ ، وَضَلَّتْهُمْ الضَّالَّةُ وَكَلَنَاهُمَا بِمَعْنَى الْبَائِقَةِ ، وَكُلُّهَا مِنَ الْبَلِيَّةِ وَالْدَّاهِيَةِ .

(شرح كتاب جامع الجامع من حديث مالك)

[ابن أنس رحمه الله]

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الحنين) و(الرؤود) في حديث

مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : «أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ يَوْمًا تَحْتَ شَجَرَةٍ بِطَرِيقِ مَكَّةَ فَلَمَّا اشْتَدَّتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ خَرَجَ مِنْ تَحْتِهَا فَطَرَحَ عَلَيْهِ ثَوْبًا فَنَادَاهُ رَجُلٌ غَيْرُ بَعِيدٍ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَلْ لَكَ فِي رَجُلٍ رَتَدَتْ حَاجَتُهُ ، وَطَالَ انْتِظَارُهُ؟ قَالَ عُمَرُ : مَنْ رَتَدَهَا؟ قَالَ : أَنْتَ ، فَمَا زَالَ الْقَوْلُ وَالْمُرَاجَعَةُ بَيْنَهُمَا حَتَّى ضَرَبَهُ عُمَرُ بِالْمِخْفَقَةِ . فَأَخَذَ الرَّجُلُ بِثَوْبِ عُمَرَ ثُمَّ قَالَ : عَجَلْتَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ تَنْتَظِرَ ، فَإِنْ كُنْتُ مَظْلُومًا رَدَدْتَ عَلَيَّ حَقِّي ، وَإِنْ كُنْتُ

= للسُّرْقُطِيِّ : ١٢٥/٤ ، وَالصُّحَّاحُ ، وَاللَّسَّانُ ، وَالتَّاجُ : (بوق).

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : «بَاقَتْهُ بَائِقَةٌ : إِذَا نَزَلَتْ بِهِ نَازِلَةٌ شَدِيدَةٌ ، وَيُقَالُ : إِنَّ أَصْلَ الْبَوَقِ كَثْرَةُ الْمَطَرِ» .

(١) فِي الْأَصْلِ : «الْبَائِقَةُ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «بِقِبَةٍ» .

ظالماً رَدَدْتَنِي إِلَى الْحَقِّ. قَالَ عُمَرُ: صَدَقْتَ، ثُمَّ أَخَذَ بِثَوْبِ الرَّجُلِ وَأَعْطَاهُ الدُّرَّةَ، وَقَالَ: اسْتَقِدْ، قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِلٍ، قَالَ: لَتَفْعَلَنَّ، أَوْ لَتَفْعَلَنَّ مَا يَفْعَلُ الْمُتَصِفُ مِنْ حَقِّهِ. قَالَ الرَّجُلُ: فَإِنِّي أَعْفُو. فَالْتَقَتْ عُمَرُ إِلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ ثُمَّ قَالَ: أَنْصَفْتُ مِنْ نَفْسِي، قَبْلَ أَنْ يَنْتَصِفَ مِنِّي وَأَنَا كَارِهِ، فَلَوْ كُنْتُ فِي الْأَرَاكِ^(١) لَسَمِعْتُ خَيْنَ عُمَرَ.

قال عبد الملك: الخين: البكاء بكاء فيه شهيق^(٢). وأما قوله: رتدت حاجته: فيعني أبطأت عليه حاجته، والرتود: الإبطاء. وقوله: «من رتدها» يقول: من بطأ بها.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح [١٧٠] (العَبْقَرِي) في حديث

مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أُرِيتُ أَبَا بَكْرٍ يَنْزِعُ ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ وَفِي نَزْعِهِ ضَعْفٌ يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ، ثُمَّ قَامَ عُمَرُ فَتَنَزَعَ فَاسْتَحَالَتْ غَرْبًا، فَلَمْ أَرَ عَبْقَرِيًّا مِنَ النَّاسِ يَفْرِي فَرِيَهُ حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بَعْطَنَ.

قال عبد الملك: أما قوله: «يَنْزِعُ ذَنْبًا أَوْ ذَنْبَيْنِ» فَالْتَّزَعُ: الاستِقَاءُ^(٣)، وَالذُّنُوبُ: الدَّلُ^(٤) عَلَى قَدْرِ الدَّلَاءِ الْمَعْرُوفَةِ، وَإِنَّمَا تَأْوِيلُ ذَلِكَ: وَلَا يَتَهُ

(١) موضع بمكة - شرفها الله - معجم البلدان: ١٣٥ / ١.

(٢) المجموع المغيث: ٦٢٤ / ١، والنهاية: ٨٥ / ٢، وقد تقدّم نحوه.

(٣) اللسان: (نزع).

(٤) في تهذيب اللغة: ٤٣٩ / ١٤ «وَرَوَى سلمة عن الفراء أنه قال: «الذُّنُوبُ من كلام العرب: الدَّلُ العظيمة، ولكنَّ العرب يذهب به إلى النَّصِيبِ والحِطِّ...» يُراجع: معاني القرآن =

ستين . وأما الغربُ: ففوق الدلو، وهي دلو كبيرة تسع دلاء كثيرة^(١) . وأما قوله: «فاستحالت غرباً» فإنما تأويل ذلك: ما جرى على يدي عمر في خلافته من الفتوحات والخير الكثير للمسلمين . وأما قوله: «فلم أرَ عبقرئاً بقري فريته» فإن العبقرئ: القوي الشديد^(٢) من الرجال . وقد يقال: عبقرئ للسيد والشريف، ولكل مفضل في شيء، أو منسوب إلى شيء رفيع، وأصل ذلك - فيما بلغني -^(٣): أن عبقر^(٤) أرض^(٥) يسكنها الجن، فإذا فضل الشيء قيل: عبقرئ فنسب إلى تلك الأرض، وقال زهير بن أبي سلمى^(٦):

بَحِيلَ عَلَيْهَا جِنَّةٌ عَبْقَرِيَّةٌ جَدِيرُونَ يَوْمًا أَنْ يَنَالُوا فَيَسْتَعْلُوا

قال: وقد قيل أيضاً عبقر: إنها أرض تعمل فيها البرود والوشى، قال ذو الرمة - وهو يذكر ألوان الرياض -^(٧):

- = للفرء: ٩٠ / ٣، وقال الأزهري أيضاً: «ابن السكيت الذنوب: فيها ماء قريب من الملاء»
يراجع: إصلاح المنطق: ٣٣٤ . وقد تقدم مثل ذلك .
- (١) الغربُ الدلو العظيمة التي تجرّها وتنزعها من البئر الإبل وهي معروفة عند العامة بنجد حتى زماننا هذا . وقد تقدّم مثل ذلك أيضاً .
- (٢) في غريب أبي عبيد: ٨٧ / ١ قال الأصمعي: سألت أبا عمرو بن العلاء عن العبقرئ فقال: يقال: هذا عبقرئ قوم، كقولك: هذا سيد قوم وكبيرهم وقوئهم .
- (٣) في غريب أبي عبيد: «إنما أصله فيما يقال: أنه نسب إلى عبقر وهي أرض يسكنها الجن .» .
- (٤) في الأصل: «عبقرئ» والتصحیح عن غريب أبي عبيد رحمه الله .
- (٥) في الأصل: «أرضاً» و(عبقر) موضع . يراجع: معجم البلدان: ٨٩ / ٤، وذكر أخباراً وأشعاراً في نقلها إطالة فراجعها هناك .
- (٦) شرح ديوانه: ١٠٣، وهو في غريب الحديث: ٨٨ / ١، ومعجم البلدان: ٩٠ / ٤ وغيرهما .
- (٧) ديوانه: ١٣٦٦ / ٢ وهو أيضاً في المصدرين السابقين وغيرهما والتنجيد: التزيين .

حَتَّى كَأَنَّ رِيَاضَ الْقُفِّ أَلْبَسَهَا مِنْ وَشْيِ عَبَقَرٍ تَجَلِيلٌ وَتَنْجِيدٌ
وَمِنْ هَذَا قِيلَ لِلْبُسْطِ: عَبَقَرِيَّةٌ، إِنَّمَا نُسِبَتْ إِلَى تِلْكَ الْبِلَادِ، وَمِنْهُ حَدِيثُ
عُمَرَ^(١): «إِنَّهُ كَانَ يَسْجُدُ عَلَى عَبَقَرِيٍّ»، أَيْ: عَلَى بَسَاطٍ مِنْ بُسْطِ عَبَقَرٍ. وَأَمَّا
قَوْلُهُ [عَزَّ وَجَلَّ]^(٢): ﴿مُتَكَبِّرِينَ عَلَى رَقَرٍ خُضِرٍ وَعَبَقَرِيٍّ حَسَانٍ﴾^(٣) فَالْزَّفَرُفُ
الْمَجَالِسُ^(٤)، وَالْعَبَقَرِيُّ: الْوَسَائِدُ وَالْمَرَاقِ، كَذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ وَقَتَادَةُ فِي
تَفْسِيرِهِمَا.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «يَبْقَرِي فَرِيَّة» فَيَعْنِي: يَنْزِعُ نَزْعَهُ^(٥)، يَرِيدُ:

(١) غريب أبي عُبَيْد: ٨٩/١، والنهاية: ١٧٣/٣.

وفي غريب أبي عُبَيْد: «ومنه حديث عمر أنه كان يسجد على عبقرى، قيل له: على بساط؟ قال: نعم».

(٢) سورة الرحمن: الآية: ٧٦، جاء في زاد المسير: ١٢٨/٨ قوله تعالى: ﴿وَعَبَقَرِيٍّ حَسَانٍ﴾ فيه قولان: أحدهما: أنها الزرابي، قاله ابن عباس، وعطاء، وقتادة، والصحاك، وابن زيد، وكذلك قال: ابن قتيبة: العبقرى: الطنافس الثخانة. قال أبو عبيدة: يقال لكل شيء من البسط: عبقرى. والثاني: أنه الديباج الغليظ، قاله مجاهد. قال الزجاج: أصل العبقرى في اللغة أنه صفة لكل ما بولغ في وصفه، وأصله أن عبقر بلد كان يوشى فيها البسط وغيرها فنسب كل شيء جيد إليه، قال زهير: يراجع: تفسير غريب القرآن لابن قتيبة: ٤٤٤، ومجاز القرآن لأبي عبيدة: ٢/٢٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٠٥/٥.

(٣) في الأصل: «المحابس».

(٤) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عُبَيْد: ٨٨/١، وغريب الخطابي: ٥٧١/٢، وغريب ابن الجوزي: ١٩١/٢، والنهاية: ٤٤٢/٣، ويراجع: العين: ٢٨٠/٨، ومختصره: ٣٩٨/٢، وجمهرة اللغة: ٧٨٨، ومجمل اللغة: ٧١٩، وتهذيب اللغة: ٢٤١/١٥، والأفعال للسرقسطي: ٨/٤، والصحاح، واللسان، والتاج: (فرى). وفي غريب الخطابي: أنشد =

الاستقاء ، وهذه كلمة تُوقعها العربُ على كُلِّ مَعْنَى يَقَعُ عَلَى [مَنْ] يَفْعَلُ فِعْلَهُ
[و]يَعْمَلُ عَمَلَهُ، إِذَا عَظُمَتْ فِعْلَ الشَّيْءِ وَصَفَتْهُ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ ، ومنهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ
وَجَلَّ^(١) : ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا﴾^(٢) أَي : شَيْئًا عَظِيمًا ، قَالَ الرَّاجِزُ^(٣) :

قَدْ أَطْعَمْتَنِي دَقْلًا حَوْلِيَا مُسَوَّسًا مُدَوِّدًا حَجَرِيَا
قَدْ كُنْتَ تَفْرِينِ بِهِ الْفَرِيَا

أَي : قَدْ كُنْتَ تُكْثِرِينَ فِيهِ الْقَوْلَ وَتُعْظِمِينَهُ ، وَأَنْشَدَ أَغْرَابِيٌّ بِالْحِجَازِ^(٤) :
فَتَى لَا يُرَى قَدْ الْقَمِيصُ بِخَضِرِهِ وَلَكِنَّمَا تَفْرِي الْفَرِي مَنَاقِبُهُ

= قول الشاعر :

سَمِعَنَ لَهَا وَاسْتَرْغَتْ فِي حَدِيثِهَا فَلَا شَيْءَ يَفْرِي بِالْيَدَيْنِ كَمَا تَفْرِي
قَالَ اللَّيْثُ : يُقَالُ فِي صِفَةِ الشُّجَاعِ : مَا يَفْرِي أَحَدٌ فَرِيَةً مُخَفَّفَةً ، وَمَنْ ثَقُلَ فَقَدْ غَلِطَ ، وَفِي
الْهُيَاةِ لَا بِنَ الْأَثِيرِ : «وَحِكْيٍ عَنِ الْخَلِيلِ أَنَّهُ أَنْكَرَ الثَّقِيلَ وَغَلَطَ قَائِلُهُ» وَهُوَ فِي الْعَيْنِ ٢٨٠ / ٨
كَمَا قَالَا تَمَامًا . وَفِي أَعْمَالِ السَّرْقُسْطِيِّ ٨ / ٤ قَالَ : «وَأَنْشَدَ أَبُو عِثْمَانَ :
إِذَا مَا أَدِيمُ الْقَوْمِ أَنْهَجَهُ الْبَلَى تَفْرَى وَلَوْ كَتَبَتْهُ لَتَخَرَّمَا

(١) سورة مريم .

(٢) هُوَ زُرَّارَةُ بْنُ صَعْبٍ يَخَاطِبُ الْعَامِرِيَّةَ كَذَا فِي اللِّسَانِ (فَرَى) عَنِ الْفَرَاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ :
١٦٧ / ٢ ، وَهُوَ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ : ٢٤١ / ١٥ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ : ٨٨ / ١ . وَلَا
أَدْرِي مِنَ الْعَامِرِيَّةِ ؟ إِلَّا أَنَّهَا قَالَتْ تُخَاطِبُهُ :

لَقَدْ رَأَيْتُ رَجُلًا دَهْرِيَا
يَمْشِي وَرَاءَ الْقَوْمِ سَبِيحِيَا
كَأَنَّهُ مُضْطَغِنٌ صَبِيَا

فَقَالَ الرَّاجِزُ الْأَبْيَاتَ الْمَذْكُورَةَ يَخَاطِبُهَا وَيُرَدُّ عَلَيْهَا . السَّيْتِيُّ : الَّذِي يَجِيءُ خَلْفَ الْقَوْمِ فَيَنْظُرُ
أَسْتَاهَهُمْ وَاضْطَغَنَتِ الشَّيْءُ : إِذَا حَمَلَتْهُ تَحْتَ ضَغْنِكَ كَذَا فِي «اللِّسَانِ» .

(٣) لَمْ أَعثر عليه .

يقول: مَنَّاكِبُهُ تَفْعَلُ الْأَفَاعِيلَ، هِيَ تَقْطَعُ ثَوْبَهُ، أَي: لِتَمَامِهِ، وَسَعَةِ مَا بَيْنَ مَنَكِبَيْهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: حَتَّى ضَرَبَ النَّاسُ بَعْطَنٍ، فَيَعْنِي: حَتَّى أَقْبَلَ النَّاسُ بِإِلِهِمْ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ يَسْقُونَهَا بِاسْتِقَاءِ عُمَرَ، فَصَارَ مَوْضِعُهُ عَطْنًا لِلإِبِلِ، وَعَطْنُ الإِبِلِ كُمْرَاحُ الْغَنَمِ، وَإِنَّمَا عَنَى مَا أَصَابَ النَّاسُ مِنَ الْخَيْرِ الْكَثِيرِ وَسَعَةِ الرِّزْقِ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ [١٧١].

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الَلَّغَطِ) في حديث مالك الذي رَوَاهُ عَنْ أَبِي النَّضِيرِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بَنَى رَحْبَةً فِي مَوْخَرِ الْمَسْجِدِ تُسَمَّى الْبُطَيْحَاءَ^(١)، ثُمَّ قَالَ: مَنْ كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَلْغَطَ أَوْ يُشْدَّ شِعْرًا، أَوْ يَرْفَعَ صَوْتَهُ فَلْيَخْرُجْ إِلَى هَذِهِ الرَّحْبَةِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الَلَّغَطُ: الْكَلَامُ الْمُخْتَلِطُ الْمُقَارِبُ لِكَلَامِ أَهْلِ السَّفَةِ.
- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الْبَيْضَاءِ) وَ(الصَّفْرَاءِ) وَ(الْحَلَقَةِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَالَحَ بَنِي النَّضِيرِ عَلَى أَنْ لَهُمُ الْبَيْضَاءُ وَالصَّفْرَاءُ وَالْحَلَقَةُ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْبَيْضَاءُ: الْفِضَّةُ، وَالصَّفْرَاءُ: الذَّهَبُ، وَالْحَلَقَةُ:

(١) تقدّم ذكرها، ويُراجع: المعانم المطابة: ٥٧ قال: «تصغيرُ البطحاء: رحبةٌ مُرتفعةٌ نحو الذراع بناها عُمَرُ رضي الله عنه خارجَ المسجد بالمدينة» قال شيخنا الأستاذ حَمْدُ الْجَاسِرِ - حفظه الله - في تعليقه في هامش المعانم: «خَصَّصَ السَّمْهُودِيُّ فَصْلًا لِلْكَلامِ عَلَى (الْبُطَيْحَاءِ) هُنَا...». أقول: يُراجع: وفاء الوفاء: ٤٩٧ قال: «الفصل الثالث عشر في البطحاء...».

الدُّرُوعُ وَالسَّلَاحُ كُلُّهُ^(١).

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الحَبْطِ) في حديث مالك

الذي رَوَاهُ عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عن عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا. فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَهَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِخَيْرٍ، أَوْ خَيْرٌ هُوَ؟ إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَصِرَةٌ، حُلُوءٌ، وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّيْبُ مَا يَقْتُلُ حَبْطًا أَوْ يُلْمُ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ الشَّمْسَ فَتَكَلَّتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ أَخَذَتْ فَعَادَتْ فَأَكَلَتْ، فَمَنْ يَأْخُذْ مَالًا بِحَقِّهِ يُبَارِكْ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ يَأْخُذْ مَالًا بِغَيْرِ حَقِّهِ فَمِثْلُهُ كَمِثْلِ الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْحَبْطُ: أَنْ تَأْكُلَ الدَّابَّةُ فَتُكْثِرَ حَتَّى يَنْتَمِخَ لِذَلِكَ بطنُهَا وَتَمْرَضَ عَنْهُ^(٢)، تَقُولُ مِنْهُ: قَدْ حَبِطَتِ الدَّابَّةُ وَهِيَ تَحْبُطُ حَبْطًا، وَهِيَ دَابَّةٌ حَبِطَةٌ، وَمَنْ أَصَابَهُ ذَلِكَ مِنَ النَّاسِ فَهُوَ حَبِطٌ أَيْضًا. وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْحَارِثُ بْنُ مَازِنٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ^(٣) الْحَبِطَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَهُ مِثْلُ هَذَا، وَهُوَ

(١) غريب أبي عبيد: ٢٠٠/٣.

(٢) اللَّفْظَةُ مشروحة في: غريب أبي عبيد: ٨٩/١، وغريب ابن قتيبة: ٤٤٦/٢، وغريب

الخطابي: ٧١٠/١، والغريبي: ٧/٢، وغريب ابن الجوزي: ١٨٨/١، والفائق:

٢٥١/١، والنهاية: ٣٣١/١ قال: «ورواه البخاري بالخاء» ويراجع: العين: ١٧٤/٣،

ومختصره: ٢٧٤/١، وجمهرة اللغة: ٢٨١، وتهذيب اللغة: ٣٩٥/٤، ومجمل اللغة:

٢٦١، والصَّحاح، واللَّسَان، والتَّاج: (حبط).

(٣) كذا جاء في الأصل، وفي مصدره غريب أبي عبيد، وزاد محققه: «الحارث بن مازن بن =

أَبُو هَؤُلَاءِ الَّذِينَ [١٧٢] يُسَمَّوْنَ الْحَبِطَاتِ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَإِذَا نُسِبَتْ مِنْهُمْ الرَّجُلُ قُلْتُ: حَبِطِي وَلَمْ تَقُلْ: حَبِطِي، وَكَذَلِكَ تَنْسِبُ الْعَرَبُ إِلَى بَنِي سَلَمَةَ^(١):

= مالك بن عمرو، والصَّوَابُ إن شاء الله أَنَّهُ الْحَارِثُ بْنُ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ، كَذَا جَاءَ فِي جَمَهْرَةِ النَّسَبِ لِابْنِ الْكَلْبِيِّ: ٢٦٠، وَأَنْسَابُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢٣٧، وَالْإِسْتِقْبَالُ: ٢٠٢، وَجَمَهْرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ لِابْنِ حَزْمٍ: ٢١٣، وَأَنْسَابُ الرُّشَاطِيِّ (اِقْتِبَاسُ الْأَنْوَارِ مُخْتَصَرُ عَبْدِ الْحَقِّ الْإِسْطَيْلِيِّ): ٢/ وَرَقَةُ: ٢٨، وَالْأَنْسَابُ لِلْسَّمْعَانِيِّ: ٤/ ٤٨، وَفِيهِ: «... بَنِي تَمِيمٍ مِنْ مَرَّةٍ» وَصَوَابُهُ ابْنُ مَرْ. وَاللُّبَابُ لِابْنِ الْأَثِيرِ: ١/ ٣٣٥، وَالْمُقْتَضَبُ مِنْ جَمَهْرَةِ النَّسَبِ لِيَاقُوتِ الْحَمَوِيِّ: ١٢٢... وَغَيْرَهَا.

وَنَقَلَ الزَّيْدِيُّ فِي «التَّاجِ»: (حَبِط) عَنْ ابْنِ دُرَيْدٍ أَنَّهُ: «الْحَارِثُ بْنُ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ» قَالَ: فَرَادَ مَالِكًا بَيْنَ الْحَارِثِ وَعَمْرِو، أَقُولُ - وَعَلَى اللَّهِ اعْتِمَادٌ - أَمَا فِي «الْإِسْتِقْبَالِ» فَلَمْ يَزِدْ ابْنَ دُرَيْدٍ شَيْئًا، وَأَمَّا فِي الْجَمَهْرَةِ (ط) دَارُ الْعِلْمِ ١٩٨٧م ففِيهَا: «وَالْحَبِطُ: الْحَارِثُ بْنُ مَازَنَ ابْنِ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ». قَالَ الزَّيْدِيُّ فِي «التَّاجِ» (حَبِط): «وَاخْتَلَفَ فِي سَبَبِ تَلْقِيهِ إِيَّاهُ، فَقِيلَ: لِأَنَّهُ كَانَ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَهُ مِثْلُ الْحَبِطِ الَّذِي يُصِيبُ الْمَاشِيَةَ كَمَا فِي «الصُّحَاغِ» وَقَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ: كَانَ أَكَلَ طَعَامًا فَأَصَابَهُ مِنْهُ هَيْضَةٌ. وَقَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: كَانَ أَكَلَ صَمْغًا فَحَبِطَ عَنْهُ. وَيُسَمَّى بَنُو الْحَبِطَاتِ وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ... حَبِطِي مُحَرَّكَةٌ كَالنَّسَبِ إِلَى بَنِي سَلَمَةَ وَبَنِي شَقْرَةَ فَتَقُولُ: سَلَمِيٌّ وَشَقْرِيٌّ - بَفَتْحِ اللَّامِ وَالْقَافِ - وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا كَثْرَةَ الْكَسَرَاتِ فَفَتَحُوا، أَيْ: وَالْقِيَاسُ الْكَسْرُ. وَقِيلَ: الْحَبِطَاتُ: الْحَارِثُ بْنُ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ، وَالْعَنْبَرُ بْنُ عَمْرِو، وَالْقَلْبُ بْنُ عَمْرِو، وَمَازَنُ بْنُ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو. وَقَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: وَلَقِيَ دَغْفَلٌ رَجُلًا فَقَالَ لَهُ: مِمَّنْ أَنْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ. فَقَالَ: إِنَّمَا عَمْرُو عَقَابٌ جَائِمَةٌ وَالْحَبِطَاتُ عُنُقُهَا، وَالْقَلْبُ رَأْسُهَا، وَأُسَيْدٌ وَالْهُجِيمُ جَنَاحُهَا، وَالْعَنْبَرُ جِثْوَتُهَا وَمَازَنُ مِخْلَبُهَا، وَكَعْبٌ ذَنْبُهَا. يَعْنِي بِالْجِثْوَةِ بَدَنُهَا. قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي صَرَّحَ بِهِ النَّسَابَةُ. وَالْهُجِيمُ وَأُسَيْدٌ هُمَا إِخْوَةُ الْعَنْبَرِ، وَكَعْبٌ وَالْقَلْبُ وَالْأَيْهَةُ وَكَذَلِكَ بَنُو الْهُجِيمِ الْخَمْسَةُ: عَامِرٌ وَسَعْدٌ وَرَبِيعَةٌ، وَأَنِمَارٌ وَعَمْرُو يَعْرِفُونَ بِالْحَبِطَاتِ».

(١) المشهور (سَلَمَةَ) أَنَّهُمْ حَيٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ، ثُمَّ مِنَ الْخَزَرَجِ، وَهُمْ أَبْنَاءُ سَلَمَةَ بْنِ سَعْدِ بْنِ عَلِيٍّ =

سَلَمِيٍّ، وَإِلَى بَنِي شَقِرَةَ: شَقَرِيٍّ^(١)، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَرِهُوا كَثْرَةَ الْكَسْرِ فَفَتَحُوا.

قال عبد الملك: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَوْ يُلِمُّ» فَمَعْنَاهُ: أَوْ يَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ، هُوَ فِي مَعْنَى^(٢) يَكَادُ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ الَّذِي جَاءَ فِي ذِكْرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ: «فَلَوْلَا أَنَّهُ شَيْءٌ قَضَاهُ اللَّهُ لَأَلَمَ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ» يَقُولُ: يَقْرُبُ أَنْ يَذْهَبَ بَصَرُهُ لَمَا يَرَى فِيهَا مِنْ حُسْنِهَا وَتَلَاثُثُهَا.

= ابن أسد بن سادرة بن يزيد بن جُشَم بن الخَزَرَج، مِنْهُمْ الصَّحَابِيُّ الشَّاعِرُ الْمَشْهُورُ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرُهُ، وَفِيهِمُ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «بَنِي سَلَمَةَ دِيَارُكُمْ...». يُرَاجَع: نَسَبُ مَعَدٍّ وَالْيَمَنِ الْكَبِيرِ: ٤٢٥، وَجَمْعُهُ أَنْسَابُ الْعَرَبِ: ٣٥٨، وَالْإِسْتِصَارُ: ١٤٢، وَالْأَنْسَابُ لِلْسَمْعَانِيِّ: ١١٤/٧، وَغَيْرِهَا وَفِي الْعَرَبِ (بَنُو سَلَمَةَ) أَيْضاً؛ لَكِنَّهُمْ أَقَلُّ شُهْرَةٍ مِنْهُمْ

- فَفِي (جُعْفَى) سَلَمَةُ بْنُ عَمْرٍو...

- وَفِي (جَهِينَةَ) سَلَمَةُ بْنُ نَصْرٍ...

يُرَاجَع: مُؤْتَلَفُ الْقَبَائِلِ لِابْنِ حَبِيبٍ: ٣٣١، وَالْإِنْسَابُ: ١٨٥، وَأَنْسَابُ الرُّشَاطِيِّ (اِقْتِبَاسُ الْأَنْوَارِ...) مَخْتَصَرُ عَبْدِ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيِّ: ٢/ ورقة: ٩٣ وَغَيْرِهَا.

(١) الْمَشْهُورُ فِي (شَقِرَةَ) أَنَّهُمْ حَيٌّ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، وَهُمْ أَبْنَاءُ شَقِرَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَمِيمٍ بْنِ مُرَّةٍ وَاسْمُهُ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَقِيلَ: مَعَاوِيَةُ وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِبَيْتِ قَالَهُ وَهُوَ: وَقَدْ أَحْبَلَ الرُّمَحَ الْأَصَمَّ كُعُوبُهُ بِهِ مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ كَالشَّقِرَاتِ وَالشَّقِرَاتُ: شَقَائِقُ الثُّعْمَانِ.

يُرَاجَع: جَمْعُهُ النَّسَبُ لِابْنِ الْكَلْبِيِّ: ١٩١، وَجَمْعُهُ أَنْسَابُ الْعَرَبِ لِابْنِ حَزْمٍ: ٣٧٤. وَفِي الْإِنْسَابِ: ١٩٠ شَقِرَةُ فِي (عَبْدِ الْقَيْسِ) وَهُوَ شَقِرَةُ بْنُ نُكْرَةَ بْنِ لَكَيْزٍ بْنِ أَفْصَى. لَكِنْ النَّبِيُّ فِي عَبْدِ الْقَيْسِ ضُبِضَتْ فِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ فِي مُؤْتَلَفِ الْقَبَائِلِ: ٣٠٢ (شَقِرَةَ) وَأَنْشَدَ الْبَيْتَ السَّابِقَ أَيْضاً.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مِمَّا مَعْنَاهُ».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العِدَاد) و(الأبهر) في حديث

مالك

الذي رواه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَا زِلْتُ أَكَلُهُ خَيْرٌ تُعَاذُنِي فِهَذَا أَوْ أَنْ قَطَعْتُ أَبْهَرِي».

قال عبد الملك: هُوَ مِنَ الْعِدَاد^(١)، وَهُوَ مِنَ الشَّيْءِ الَّذِي يَعْتَادُكَ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَكَلُهُ مِنَ الشَّاةِ الْمَسْمُومَةِ الَّتِي أَكَلَ مِنْهَا بِخَيْرٍ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٢):

يُلَاقِي مَنْ تَذَكَّرَ آلَ سَلَمَى كَمَا يَلْقَى السَّلِيمُ مِنَ الْعِدَادِ
يعني من عداد السُّمِّ^(٣).

قال عبد الملك: وَإِنَّمَا سَمَّيْتُ الْعَرَبَ اللَّدِيغَ السَّلِيمَ تَفَاؤُلًا بِالسَّلَامَةِ^(٤) من اللَّدَغَةِ؛ وَلِذَلِكَ سُمِّيَتِ الْفَلَاةُ الْمَقَازَةُ؛ لِأَنَّهَا مَهْلَكَةٌ، فَتَقَاءَلَتْ بِاسْمِ الْمَقَازَةِ؛ لِلنَّجَاةِ مِنْ هَوْلِهَا، وَمَا يُخْشَى مِنَ الْهَلَكَةِ فِيهَا، فَسَمَّوْهَا الْمَقَازَةَ،

(١) غريب الحديث لأبي عبيد: ٧٣/١ قال: «قال الأصمعي: هو من العِدَاد، وهو الشيء الذي يأتيك لوقت». وقال أبو زيد مثل ذلك أو نحوه.

(٢) أنشده أبو عبيد ولم ينسبه، وهو في أضداد قطرب: ٨٠، وتهذيب الألفاظ: ١١٨، وتهذيب اللغة: ٨٩/١، وأضداد ابن الأنباري: ١٠٦، وأضداد أبي الطيب اللغوي: ٣٥٢/١، وغيرها.

(٣) قال أبو حاتم السجستاني في كتاب الأضداد: ١٣٠ «العِدَادُ: وَقْتُ فِي كُلِّ سَنَةٍ يُعَاوَدُ السُّمُّ فِيهِ فِيهِجَ بِالْمَلْدُوحِ» وفي تهذيب الألفاظ لابن السكيت: «وعِدَادُ السَّلِيمِ: أَنْ تَعُدَّ لَهُ سَبْعَةَ أَيَّامٍ، فَإِذَا مَضَتْ لَهُ سَبْعَةُ أَيَّامٍ رَجَا لَهُ الْبُرَّةَ، وَمَا لَمْ تَمْضِ لَهُ سَبْعَةُ أَيَّامٍ فَهُوَ فِي عِدَادِهِ».

(٤) في غريب الحديث: «لأنهم تطيَّروا من اللدغ فقلَّبوا المعنى كما قالوا للحبشي: أبو البَيْضَاءِ، وَكَمَا قَالُوا: لِلْفَلَاةِ مَقَازَةٌ...».

حِينَ كَانَتْ عِنْدَهُمْ مَهَالِكٌ؛ وَكَرَاهِيَّةٌ لَاسِمِ السُّوءِ أَنْ يَنْطِقُوا بِهِ، وَلِذَلِكَ سَمَّوْا
الْأَعْمَى بِصِيرًا، فَقَدْ كَانَ فِي الْأَنْصَارِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: عِثْبَانُ بْنُ مَالِكٍ^(١)، وَكَانَ
أَعْمَى لَا يَخْرُجُ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نَزُورِ الْبَصِيرَ؛
كَرَاهِيَّةً أَنْ يَقُولَ الْأَعْمَى؛ وَلِذَلِكَ سَمَّيَ الْعَرَبُ الْأَسْوَدَ أَبَا الْبَيْضَاءِ، قَلَّبُوا اسْمَ
السَّوَادِ بِالْبَيَاضِ؛ تَأْدِبًا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، وَتَحَلُّمًا وَتَكْرُمًا.

قال عبد الملك: وأما «الأبهر» فهو عِرْقٌ مُسْتَبْطِنٌ لِلصُّلْبِ^(٢)، وَهُوَ
مُتَّصِلٌ بِالْقَلْبِ، فَإِذَا انْقَطَعَ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ حَيَاةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

وَلِلْفُؤَادِ وَجِيبٌ تَحْتَ أَبْهَرِهِ لَذَمَ الْغَلَامِ وَرَاءَ الْغَيْبِ بِالْحَجَرِ
شَبَّهَ وَجِيبَ قَلْبِهِ بِصَوْتِ الْحَجَرِ إِذَا ضُرِبَ. وَاللَّذَمُ: الضَّرْبُ، وَمِنَ اللَّذَمِ اسْتُئِ
تِ الدَّامُ النَّسَاءُ^(٤).

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (الْحَشْفِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ
الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِبِلَالٍ: «مَا رَأَيْتُنِي دَخَلْتُ الْجَنَّةَ إِلَّا

(١) هو عِثْبَانُ بْنُ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَجْلَانِ بْنِ زَيْدِ بْنِ غُنَمٍ خَزَرَجِيٍّ أَنْصَارِيٍّ بَدْرِيٍّ عِنْدَ
الْجُمْهُورِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِيهِمْ، كَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ. كَانَ ضَرِيرَ الْبَصَرِ ثُمَّ
عَمِيَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، مَاتَ فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَخْبَارُهُ فِي طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ:
٩٦/٣، وَنَكَتُ الْهَمِيَانِ: ١٩٨، وَالْإِصَابَةُ: ٤٣٢/٤.

(٢) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٧٤/١، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٩١/١.

(٣) هو تَمِيمُ بْنُ أَبِي بِنِ مَقْبِلِ الْعَجْلَانِيٍّ، دِيَوَانُهُ: ٩٩، وَالْبَيْتُ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٧٤/١،
٤٣٧/٣، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٢٨٦/٦، وَالفائق: ٥٠/١، وَاللِّسَانُ (بهر).

(٤) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ، وَبَعْدَهُ قَالَ: «وَيُقَالُ: الْأَبْهَرُ: الرَّيْنُ، وَهُوَ فِي الْفَخْدِ: النَّسَاءُ، وَفِي
السَّاقِ: الصَّافِنُ، وَفِي الْحَلْقِ: الْوَرِيدُ، وَفِي الذَّرَاعِ: الْأَعْجَلُ، وَفِي الْعَيْنِ: النَّاطِرُ، وَهُوَ
نَهْرُ الْجَسَدِ».

سَمِعْتُ [١٧٣] خَشَفًا أُمَامِي، فَأَقُولُ: مَنْ هَذَا؟ فَيَقَالُ: بِلَالٌ، فَبَكَى بِلَالٌ ثُمَّ قَالَ: مَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَكُونَ أَمَامَكَ بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْخَشَفُ: الْجَرَسُ^(١)، وَهُوَ صَوْتُ حَرَكَةِ الشَّيْءِ، وَقَدْ أَنْشَدَ أَعْرَابِيٌّ بِالْحِجَازِ مِنْ قَيْسٍ^(٢):

قَوْمِي بَنُوكَنْعٍ وَخَيْرُ كَهْفٍ مِنْ سَوَاقِ أَعْدَاءٍ لِغَيْرِ نَصْفٍ
إِنَّا غَدَاةَ الرَّحْفِ يَوْمَ الرَّحْفِ يَوْمَ يَصْفُ صَقْنَا لِلصَّفِّ
نَنْسِفُ مَنْ نَلْقَى أَشَدَّ النَّسْفِ وَنَضْرِبُ الْهَامَ بِنَقْفٍ خَشْفٍ
نَحْنُ الشَّعَامِيمُ الْكَرَامُ الْعِطْفِ وَنَحْنُ مِنْ قَيْسٍ مَحَلُّ الْأَنْفِ

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَالنَّقْفُ: الضَّرْبُ الَّذِي يُشَبِّهُ النَّقْبَ، وَالْخَشَفُ: الَّذِي يُسْمَعُ لَهُ كَالْوَقْعِ وَالْجَرَسِ.

(١) اللَّفْظَةُ مشروحةٌ في غريب أبي عُبَيْدٍ: ١/١٤٤، وغريب الخطَّابي: ١/٥٨٢، والغريبين: ٢/٢١٢، وغريب ابن الجوزي: ١/٢٧٩، والفاثي: ١/٣٦٩، والنَّهْأَةُ: ٢/٣٤. ويراجع: العين: ٤/١٧١، ومختصره: ١/٤٢٦، وجمهرة اللغة: ١/٦٠١، ٢/٦٠٢، وتهذيب اللغة: ٧/٨٧، ومُجْمَلُ اللغة: ٢٨٩، والمُحْكَم: ٥/١٩، والعُباب: ١٣٩، والصُّحاح، واللُّسَان، والتَّاج: (خشف). وفي المصادر: (خَشَفَةٌ)، والخَشَفَةُ والخَشَفَةُ: الصَّوْتُ. وفي الغريبين «قال: شَمِرٌ: يقال: خَشَفَةُ خَشَفَةً. وقال الفراء: الخَشَفَةُ الصَّوْتُ الواحدُ والخَشَفَةُ: الحركة: إِذَا وَقَعَ السِّيفُ عَلَى اللَّحْمِ»، وفي غريب ابن الجوزي: (خشفتك) وفي غريب الخطَّابي: (خَشَخَشَةً) وفسرها بأنها حركةٌ فيها صوتٌ وأنشد:

تُخَشِخِشُ أَبْدَانُ الْحَدِيدِ عَلَيْهِمْ كَمَا خَشَخَشَتْ يُوسُ الْحَصَادِ جُنُوبُ
قال: «والمَحْفُوظُ من هَذَا الْحَدِيثِ الْخَشَفَةُ، وَهِيَ الْحَرَكَةُ أَيْضًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَخْشِفْ مِنَ الْجِلْمِ خَشَفَةً مِنَ الْجَهْلِ لَمْ يَعْزُزْ أَحَا أَنْتَ نَاصِرُهُ
(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَيْهَا فِي مَصْدَرٍ آخَرَ.

.. وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (وأنعمًا) في حديث مالك
الذي رواه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ أَهْلَ
عِلِّيِّينَ كَمَا يَرَوْنَ الْكَوْكَبَ الدَّرِّيَّ فِي الْأُفُقِ، فَإِنَّ أَبَابَكِرَ وَعُمَرَ مِنْهُمْ وَأَنْعَمًا».
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَقُولُ^(١): «وَأَنْعَمًا» زَادَا عَلَى ذَلِكَ، الْعَرَبُ تَقُولُ: قَدْ
أَحْسَنْتَ إِلَيَّ وَأَنْعَمْتَ، أَيْ: زِدْتَ عَلَى الْإِحْسَانِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: دَفَقْتُ الدَّوَاءَ
فَأَنْعَمْتُ دَقَّهُ، أَيْ: بِالْغُتِّ فِي دَقِّهِ وَزِدْتُ، وَمِنْهُ قَوْلُ وَرَقَةَ بْنِ نَوْفَلٍ فِي زَيْدِ بْنِ
عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ^(٢):

رَشِدْتَ وَأَنْعَمْتَ ابْنَ عَمْرِو وَإِنَّمَا تَجَنَّبْتَ تَنُورًا مِنَ النَّارِ حَامِيَا
وَالْعَرَبُ تَقُولُ: دُرِّيٌّ. وَدُرِّيٌّ بِالْهَمْزِ وَبِغَيْرِ الْهَمْزِ.

.. وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (إخفاء الشوارب) و(إعفاء
اللحي) في حديث مالك

الذي رواه عن رسول الله ﷺ: «أَنَّهُ أَمَرَ بِإِخْفَاءِ الشَّوَارِبِ وَإِعْفَاءِ اللَّحْيِ».
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا إِخْفَاءُ الشَّوَارِبِ: فَقَصُّهَا^(٣) حَتَّى تَكْشِفَ عَنِ
الْإِطَارِ، وَالْإِطَارُ: تَدْوِيرُ الشَّفَةِ، وَلَيْسَ حَرْفُهَا كَمَا يَفْعَلُ بَعْضُ الْعِرَاقِيِّينَ. وَأَمَّا

(١) النَّصُّ كُلُّهُ لِأَبِي عُبَيْدٍ وَجَاءَ فِيهِ: «قَالَ الْكِسَائِيُّ: قَوْلُهُ: «وَأَنْعَمًا» زَادَا عَلَى ذَلِكَ، قَالَ: وَيُقَالُ
مِنْ هَذَا: قَدْ أَحْسَنْتَ عَلَيَّ...».

(٢) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: وَقَالَ وَرَقَةُ...» لِيُكَلِّلَ أَبُو عُبَيْدٍ عَلَى أَنَّ الشَّاهِدَ لَيْسَ مِنْ
كَلَامِ الْكِسَائِيِّ السَّابِقِ، بَلْ مِنْ إِشَادِهِ هُوَ. فَرَجَمَ اللَّهُ أَبَا عُبَيْدٍ. وَالشَّاهِدُ فِي الْفَائِقِ وَغَيْرِهِ.

(٣) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي: غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ١٤٧/١، وَالْغَرِيبِينَ: ١٠٣/٢، وَغَرِيبِ ابْنِ
الْجَوْزِيِّ: ١٠٩/٢، وَالْفَائِقِ: ١٠/٣، وَالنَّهْيَاةَ: ٤٠١/١، ٢٦٦/٣. وَيَرَاجِعُ: التَّمْهِيدُ:
١٤٣، ٢٤، وَالصَّحَاحُ، وَاللَّسَانُ، وَالتَّاجُ: (حفا) و(عفا).

إِعْفَاءُ اللَّحَى فترك قصصها حتى تفر ويكثر شعرها ويطول، تقول: قد عفا الشعر: إذا كثر، وعفا ريش الطير، قال حميد بن ثور الهلالي^(١):

أبينني لنا لآزال ريشك عافياً ولازلت في حصر أدان بريها
ومنه قول الله عز وجل^(٢): ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ يقول: حتى كثروا، فإذا أوقعت
فعلك على الشعر قلت: قد أعفيت [١٧٤]: إذا وفرت وتركته حتى كثر، وقد
عفا: إذا جعلت الفعل له، وتقول في غير هذا المعنى: قد عفا الشيء: إذا
درس وأمحي^(٣)، قال لبيد بن ربيعة العامري^(٤):

عفت الديار محلها فمقامها بمني تأبد غولها فرجامها
وهذا في الشعر كثير. وعفا - في غير هذا الوجه أيضاً -: أن ينتجع الرجل
الرجل لخيرته، وأن يصيب من فضله^(٥)، تقول: قد عفا فلان فلاناً، وهو
يعفوه، وهو عاف، وهم العفاة، واعتفا فهو يعتفيه، وهو معتف، ومعتفون
للكثير، قال أعشى بكر^(٦):

(١) لم يرد في ديوان حميد.

(٢) سورة الأعراف: الآية: ٩٥.

(٣) فبذلك يكون من الأضداد، يُراجع: أضداد قطرب: ١١٤، وأضداد ابن السكيت: ١٦٧،
وأضداد أبي حاتم: ١٠٨، وأضداد ابن الأنباري: ٨٦، وأضداد أبي الطيب اللغوي:
٤٨٣/٢، وأضداد الصنعاني: ١٠٨.

(٤) في الأصل «الجعدي» خطأ ظاهر، والبيت في ديوان لبيد: ١٦٣، وغريب أبي عبيد:
١٤٨/١، ٥٥/٢، وهو مطلع على معلقته المشهورة. يراجع: شرح ابن الأنباري: ٥١٧،
وشرح ابن النحاس: ٣٥٩... وغيرهما.

(٥) غريب أبي عبيد.

(٦) ديوان الأعشى: (الصبح المنير): ١٩، وهو في غريب أبي عبيد: ١٤٩/١، ٢٩٧، وفيه =

تَطُوفُ الْعُقَاةُ بِأَبْوَابِهِ كَطُوفِ النَّصَارَى بَيْتِ الْوَتَنِ^(١)

ومنه سُمِّيَتِ الطَّيْرُ وَالسَّبَاعُ عَافِيَةً وَعَوَافِيً، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ، وَمَا أَصَابَتْ الْعَافِيَةُ مِنْهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ» يَعْنِي: الطَّيْرَ وَالسَّبَاعَ وَكُلَّ مَنْ اعْتَمَاهَا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - حِينَ وَجَدَ حَمْزَةَ يَوْمَ أُحُدٍ وَقَدْ مُثِّلَ بِهِ -: «لَوْلَا أَنْ يُحْزِنَ ذَلِكَ نِسَاءَنَا لَتَرَكْنَاهُ لِلْعَوَافِي حَتَّى يَحْشُرَهُ اللَّهُ مِنْ أَجْوَافِهَا» يَعْنِي: الطَّيْرَ وَالسَّبَاعَ الَّتِي تَعْتَفِي الْقَتْلَى.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (المناقشة) في حديث مالك الذي رواه عن عائشة: «أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ: «مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ هَلَكَ». قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْمُنَاقَشَةُ: الْاسْتِقْصَاءُ فِي الْحِسَابِ^(٢)، وَتَرَكُ التَّجَاوُزَ فِيهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ النَّاسِ: انْتَقَشْتُ مِنْهُ جَمِيعَ حَقِّي. وَقَدْ قَالَ الْحَارِثُ بْنُ حِلْزَةَ

= يَمْدَحُ رَجُلًا.

أقول - وعلى الله اعتمد -: يَمْدَحُ قَيْسُ بْنُ مَعْدِيكَرِبٍ الْكِنْدِيُّ، وَهُوَ مِنْ أَشْهُرِ مَمْدُوحِيهِ، وَهَذِهِ الْقَصِيدَةُ أَوَّلُ قَصِيدَةٍ مَدَحَهُ بِهَا، أَوَّلُهَا:

لَعَمْرُكَ مَا طَوَّلَ هَذَا الزَّمَنُ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَنَاءَ مَعَنٍ
يَظُلُّ رَجِيماً لِرَيْبِ الْمَنُونِ وَلِلشُّقْمِ فِي أَهْلِهِ وَالْحَزَنِ

وَفِيهَا:

تَيَمَّمْتُ قَيْسًا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مِنْ مَهْمَةٍ ذِي شَرَنِ

(١) غريب أبي عبيد: ١/١٤٨، ٢٩٧.

(٢) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي: غريب أبي عبيد: ١/٢٠١، وَغَرِيبُ الْحَرَبِيِّ: ١/٣١٢، وَغَرِيبُ ابْنِ

الْجَوْزِيِّ: ٢/٤٣١، وَالْفَاتِقُ: ٤/١٦، وَالنَّهْيَةُ: ٥/١٠٦، وَيراجع: الزَّاهِرُ لابْنِ الْأَنْبَارِيِّ:

١/٤١١، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٨/٣٢٤، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ: ٨٨٢، وَالْمُحْكَمُ: ٦/١٠٤، وَالصَّحَاحُ،

وَاللَّسَانُ، وَالتَّاجُ: (نَقَشَ) وَانْظُرْ مَصَادِرَ تَخْرِيجِ بَيْتِ الْحَارِثِ الْآتِي.

الْيَشْكُرِي - وَهُوَ يُعَاتِبُ قَوْمًا - (١):

إِنْ نَقَشْتُمْ فَالْتَقِشْ يَجْشُمُهُ الْقَوُ مٌ وَفِيهِ الصَّحَا حُ وَالْأَبْرَاءُ
يَقُولُ: لَوْ كَانَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ مُحَاسَبَةٌ وَمُنَاطَرَةٌ عَرَفْتُمْ الصَّحَّةَ وَالْبَرَاءَةَ.
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ مُعَاوِيَةَ أَغْمِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ حَتَّى ظَنَّ مَنْ
عِنْدَهُ مِنْ أَهْلِهِ أَنْ قَدْ مَاتَ، ثُمَّ أَفَاقَ فَقَالَ (٢):

- (١) ديوان الحارث تحقيق هاشم الطعان (بغداد): ١٢، وهو من مُعَلَّقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ الَّتِي أَوَّلُهَا:
أَذْنَنْتَا بَيْنَهُمَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ
يُراجع: شرح القصائد... لابن الأنباري: ٤٦٨، وشرح القصائد التسع لابن النحاس:
٥٧٣/٢، وشرح القصائد العشر للخطيب التبريزي: ٣٨٧. ويروى: «الصَّلاحُ والإبراء» قال
ابن الأنباري: «ويروى (وفيه السقام) ويروى: (وفيه الضَّجَّاج) ويروى: (وفيه الضَّجَّاج)
ويروى: (وفيه الإصلاَح) وروايته هو: (وفيه الصَّلاح).»
- (٢) هذان البيتان وردا في مصادر مختلفة منسُوبين إلى أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي
الله عنه أنه تَمَثَّلَ بِهِمَا، وَلَا أَذْرِي هَلْ هُوَ قَائِلُهُمَا؟ قَالَ الْبَلَّاذُورِيُّ فِي كِتَابِهِ أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ:
٢٠٠٢/٥ «وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي السَّائِبِ قَالَ: لَمَّا احْتَضَرَ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ
الله عنه قال: ...» وَأُورِدَ الْبَيْتَيْنِ. وَأُورِدَ حِكَايَاتُ أُخْرَى فِيمَا جَرَى لِمُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
عند احتضاره وما أنشد وما تمثَّل به من الشُّعْرِ، تُراجع هناك. ورأيت في كتاب الدِّيَّاج
للخثلي (ت ٢٨٣هـ) ص ٧٥ قال: «ثَنَا أَبُو السَّائِبِ الْمَخْزُومِيُّ قَالَ: لَمَّا حَضَرَتْ مُعَاوِيَةَ
الْوَفَاةُ تَمَثَّلَ فَقَالَ:» وَأُورِدَهُمَا، وَالْبَيْتَانِ فِي الْفُتُوحِ لابن أعثم: ٢٦٤/٤، وَالْكَامِلُ لابن
الأثير: ٨/٤، وَالْمُعَمَّرِينَ لِأَبِي حَاتِمٍ: ١٥٦، وَمَخْتَصَرُ تَارِيخِ دِمَشْقَ: ٨٣/٢٥...
وغيرها. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْفَائِقِ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِلزُّمَخْشَرِيِّ: ١٦/٤: «وَأَنشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ
لِلْحَجَّاجِ... وَأُورِدَ الْبَيْتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: «وَرَوَاهُمَا ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ لِمُعَاوِيَةَ. وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا الزُّيَلَدِيُّ
فِي التَّاجِ: (نَقَشَ) فَقَالَ: «وَأَنشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ لِلْحَجَّاجِ، وَابْنُ الْأَنْبَارِيِّ لِمُعَاوِيَةَ» وَلَعَلَّ
الْحَجَّاجَ وَمُعَاوِيَةَ تَمَثَّلَا بِهِمَا وَقَائِلُ الْبَيْتَيْنِ غَيْرُهُمَا. يُراجع: ديوان معاوية: ٥٣.

إِنْ تُنَاقِشَ يَكُنْ نِقَاشُكَ يَارَبِّ سَبَّ عَذَاباً لَأَطُوقَ لِي بِالْعَذَابِ
أَوْ تُجَاوِزَ فَأَنْتَ رَبِّي حَلِيمٌ عَنْ مُسِيءٍ ذُنُوبُهُ كَالثُّرَابِ
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَمِنَ الْمُنَاقِشَةِ أُحِذُ نَقْشُ الشُّوْكَ مِنَ الرَّجُلِ^(١)؛ لَأَنَّهُ يُبَالِغُ فِي
اسْتِخْرَاجِهَا وَتَتَبُّعِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

لَا تَنْقُشَنَّ بِرِجْلِ غَيْرِكَ شَوْكَه فَتَقِي بِرِجْلِكَ رِجْلَ مَنْ قَدْ شَاكَهَا
يعني بِقَوْلِهِ: «بِرِجْلِ غَيْرِكَ» مِنْ رِجْلِ غَيْرِكَ، جَعَلَ الْبَاءَ مَكَانَ «مِنْ» وَهِيَ مِنْ
كَلَامِهِمْ جَيِّدَةٌ، وَيَعْنِي بِقَوْلِهِ: «شَاكَهَا» [١٧٥] دَخَلَ فِي الشُّوكِ، تَقُولُ: شِكْتُ
الشُّوكَ فَأَنَا أَشَاكُهُ شَيْكَاً: إِذَا دَخَلْتَ فِيهِ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنَّهُ أَصَابَكَ قُلْتَ: شَاكَنِي
الشُّوكُ، وَيَشُوكُنِي شَوْكاً، وَإِنَّمَا سُمِّيَ الْمُنَاقِشُ؛ لَأَنَّهُ يُنْقَشُ بِهِ وَيُسْتَقْصَى بِهِ الشَّيْءُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (القرع) في حديث مالك
الذي رواه عن نافع، عن ابن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنِ الْقَرَعِ فِي
رُؤُوسِ الصَّبِيَّانِ».

قال عبد الملك: هُوَ أَنْ يُحْلَقَ رَأْسُ الصَّبِيِّ وَيُتْرَكَ مِنْهُ مَوَاضِعُ فِيهِ الشَّعْرُ
مُتَفَرِّقَةً^(٣) وَلَيْسَتْ الرُّوَايَةُ الْوَاحِدَةُ مِنْ هَذَا، تِلْكَ لَا بَأْسَ بِهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ

(١) هو لفظ أبي عبيد في غريب الحديث.

(٢) غريب أبي عبيد: ٢٠٢/١، والزاهر: ٤١٢، واللسان، والتاج وغيرهما ولم يُنسب إلى قائل معين.

(٣) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١٨٤/١، وغريب ابن قتيبة: ٣٠٦/١، والغريين: ١٥٣٨،

وغريب ابن الجوزي: ٢٤١/٢، والفاوق: ١٨٩/٣، والنهية: ٥٩/٤. ويراجع: العين:

١٣٢/١، ومختصره: ٦٨، وجمهرة اللغة: ٥١٨، وتهذيب اللغة: ١٨٤/١، ومجمل اللغة:

٧٥٢، والمُحْكَم: ٨٦/١، والأفعال للسرقي: ١١٦/٢، والصباح، واللسان، والتاج:

(قرع).

شيء يكون قطعاً متفرقة فهو قَرْعٌ، وكذلك [يُقَالُ] لِقِطْعِ السَّحَابِ فِي السَّمَاءِ قَرْعاً، ومنه حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ حِينَ ذَكَرَ فِتْنَةً تَكُونُ قَالَ^(١): «فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ ضَرَبَ يَعْسُوبُ الدِّينِ بَذَنِيهِ فَيَجْتَمِعُونَ إِلَيْهِ كَمَا يَجْتَمِعُ قَرْعُ الْخَرِيفِ» يعني قِطْعَ السَّحَابِ، وأكثر ما يكون ذلك في زَمَانِ الْخَرِيفِ. قَالَ ذُو الرُّمَّةِ - وَذَكَرَ مَاءً -^(٢):

تَرَى عُصْبَ الْقَطَا هَمَلًا عَلَيْهِ كَأَنَّ رِعَالَهُ قَرْعُ الْجَهَامِ
وَالْجَهَامُ: السَّحَابُ الَّذِي لَا مَاءَ فِيهِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الْحَوْرُ بَعْدَ الْكَوْنِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ كَانَ كَثِيرًا مَا يَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ كَوْنٍ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: يَقُولُ^(٣): مِنْ ضَلَالَةٍ بَعْدَ هُدًى، هَذَا مَعْنَاهُ، فَأَمَّا نَفْسُ

(١) غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُيَيْدٍ؛ وَالنَّصُّ كُلُّهُ لَهُ.

(٢) دِيَوَانُهُ: ١٤٠٢، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي أَغْلَبِ تَخَارِيجِ اللَّفْظَةِ السَّابِقَةِ.

وَعُصْبُ الْقَطَا: جَمَاعَتُهُ، وَهَمَلًا: بِدُونِ رَافِعٍ. وَرِعَالُهُ: قِطْعُ الْقَطَا الْمُتَفَرِّقَةِ. وَالْقَرْعُ: هِيَ اللَّفْظَةُ الْمَذْكُورَةُ الْمَشْرُوحَةُ هُنَا وَالْجَهَامُ: السَّحَابُ الَّذِي لَا مَاءَ فِيهِ كَمَا ذَكَرَ الْمُؤَلِّفُ. وَضِدُّهُ: الصَّبِيبُ، وَفِي دُعَاءِ الْإِسْتِسْقَاءِ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ صَبِيئًا نَافِعًا.

(٣) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُيَيْدٍ: ٢٢٠/١، وَالْغَرِيبِينَ: ١٥٧/٢، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٢١٥/١، وَالنِّهَايَةُ: ٤٥٨/١، وَبِرَاجِعِ: جَمْهَرَةُ اللَّغَةِ: ٥٢٥، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٢٢٧/٥، وَمَجْمَلُ اللَّغَةِ: ٢٥٦، وَالصُّحَاغِ، وَاللِّسَانِ، وَالتَّاجِ: (حَوْر) وَ(كُور)، وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ: «الْحَوْرُ بَعْدَ الْكُورِ» يَرِاجِعُ: الْمُسْتَقْصَى: ٣١٥/١، وَفَصْلُ الْمَقَالِ: ١٧٥. وَأَنْشُدَ الْخَطَّابِيُّ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ:

فَقُلْتُ لَهُ أَهْلًا وَسَهْلًا فَلَمْ يَحْزُرْ بِكَ اللَّيْلُ إِلَّا لِلْجَمِيلِ مِنَ الْأَمْرِ

الكَلِمَةِ فَإِنَّ الْحَوْرَ الرُّجُوعُ وَالْإِرْتِدَادُ. وَالْكَوْنُ: الثَّبَاتُ وَالْإِعْتِدَالُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ فِي الرَّجُلِ: حَارَ بَعْدَ مَا كَانَ^(١)، يَقُولُ: كَانَ عَلَى حَالٍ جَمِيلَةٍ فَحَارَ عَنْ ذَلِكَ، أَيْ: رَجَعَ عَنْهُ، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٢): ﴿إِنَّهُمْ ظَنُّوا أَنَّهُ لَنْ يَحْوَرَ﴾^(٣) يَلْحَقُ يَقُولُ: أَن لَنْ يَرْجِعَ إِلَيَّ، يَعْنِي: إِرْتِيَابُهُ فِي الْبَعْثِ.

قال عبدُ الملِكِ: وقد سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَلَامٍ الْبَصْرِيَّ يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ: «مِنْ حَوْرٍ بَعْدَ كَوْرٍ» أَخَذَهُ مِنْ كَوْرِ الْعِمَامَةِ^(٤)، يَقُولُ: تَغَيَّرَتْ حَالُهُ وَانْتَقَضَتْ كَمَا يَنْتَقِضُ كَوْرُ الْعِمَامَةِ بَعْدَ الشَّدِّ، وَرَأَيْتُهُ يُسَمِّي نَقْضَ الْكَوْرِ حَوْرًا، وَكُلُّ هَذَا قَرِيبٌ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ فِي الْمَعْنَى.

- وسألنا عبدَ الملِكِ بنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (المُطِيطَاءِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ [١٧٦] الَّذِي رَوَاهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي الْمُطِيطَاءُ، وَخَدَمَتَهُمْ فَارِسُ الرُّومِ سُلْطَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَجُعِلَ بِأَسْهُمٍ^(٥) بَيْنَهُمْ».

قال عبدُ الملِكِ: الْمُطِيطَاءُ: التَّبَخُّرُ^(٥) وَمَدُّ الْيَدَيْنِ فِي الْمَشْيِ، وَإِنَّمَا

(١) فِي غَرِيبِ أَبِي عُيَيْدٍ: «وُسِّيلَ عَاصِمٍ عَنْ هَذَا فَقَالَ: أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِ: «حَارَ بَعْدَ مَا كَانَ» يَقُولُ: إِنَّهُ كَانَ عَلَى حَالَةٍ جَمِيلَةٍ...».

(٢) سُورَةُ الْإِنْشِقَاقِ: الْآيَتَانِ: ١٤، ١٥.

(٣) غَرِيبِ أَبِي عُيَيْدٍ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «رَأْسُهُمْ».

(٥) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُيَيْدٍ: ٢٢٣/١، وَالْغَرِيبِينَ: ١٧٥٩، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ:

٢/٣٦٣، وَالْفَائِقُ: ٣/٣٧١، وَالنِّهَايَةُ: ٤/٣٤٠. وَيراجع: جُمُهرَةُ اللُّغَةِ: ١٥١، وَتَهذِيبُ

اللُّغَةِ: ١٣/٣٠٨، وَمَجْمَلُ اللُّغَةِ: ٨١٦، وَالصُّحاحُ، وَاللَّسَانُ، وَالتَّاجُ: (مَطَط). وَجاءَ فِي

غَرِيبِ أَبِي عُيَيْدٍ: «قال الأصمعي وغيره: المطيطاء: التَّبَخُّرُ وَمَدُّ الْيَدَيْنِ...».

اشْتُقَّتْ مِنَ التَّمْطِي؛ لَأَنَّهُ يُمِطِي مَدَّ يَدَيْهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ^(١): ﴿ثُمَّ ذَهَبَ إِلَى أَهْلِهِ يَتَمَطَّى﴾^(٢) يَعْنِي يَتَبَخَّرُ فِي مَشْيِهِ، وَقَدْ تُسَمَّى الْعَرَبُ الْخَائِرَ الَّذِي يَبْقَى فِي أَسْفَلِ الْحَوْضِ: الْمَطِيطَةُ وَكَثِيرُهُ: مَطَايِطُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ سُمِّيَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا اشْتُقَّ مِنْ يَتَمَطَّطُ أَي: يَتَمَدَّدُ، قَالَ حُمَيْدُ الْأَرْقَطُ فِي رَجَزِهِ^(٣):

* خَبَطَ النَّهَالِ سَمَلَ الْمَطَايِطِ *

وَإِنَّمَا جَعَلَتِ الْعَرَبُ التَّمْطِي^(٣) مِنَ الْمَطِيطَةِ كَمَا جَعَلَتِ التَّظْنِي مِنَ الظَّنِّ، وَالتَّقْضِي مِنَ التَّقْضُضِ كَقَوْلِ الْعَجَّاجِ^(٤):

* تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ *

(١) سورة القيامة: الآية: ٣٣.

(٢) عن أبي عبيد في غريب الحديث: ٢٢٤ قال: «قَالَ حُمَيْدُ الْأَرْقَطُ وَكَذَا هُوَ فِي أَغْلَبِ الْمَصَادِرِ مِنْهَا تَهْدِيبُ اللَّغَةِ: ١٢/٤٥٥، ١٣/٣٠٨، وَاللَّسَانُ: (مَطَط) وَ(سَمَلَ) وَالصَّحاح: (مَطَط)، وَرَوَاهُ: «سَمَلَ الْمَطِيطِ» فَقَالَ الصَّغَانِي فِي التَّكْمِلَةِ وَالذَّيْلُ وَالصَّلَةُ: ١٧٩/٤ (مَطَط) «وَلَيْسَ الرَّجَزُ لِحُمَيْدٍ». وَفِي رَجَزِهِ:

* ... سَمَلَ الْمَطَايِطِ *

وَقَبْلَهُ:

* فِي مُجْلِبَاتِ الْفِتَنِ الْخَوَايِطِ *

(٣) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ بَعْدَ يَتِ حُمَيْدٍ: «النَّهَالُ: الْعِطَاشُ، وَمَنْ جَعَلَ التَّمْطِي مِنَ الْمَطِيطَةِ فَإِنَّهُ يَذْهَبُ مَذْهَبَ تَظْنَيْتُ مِنَ الظَّنِّ...».

(٤) دِيوَانُ الْعَجَّاجِ: ٤٢. وَفِي الْكَامِلِ: ١/٤٤٢ وَفِيهِ: (تَجَلَّى) وَجَاءَ فِي هَامِشِ الصَّفْحَةِ: «بِهَامِشِ (ج) مَا نَصَّهُ: الصَّحِيحُ (تَقْضِي الْبَازِي) وَلَكِنَّهُ جَاءَ لِتَصْحِيحِ لَفْظِ التَّجَلَّى، وَالْبَازِي لَا يَتَجَلَّى وَقَدْ كَسَرَ الْجَنَاحَ، وَسَيَأْتِي الْبَيْتُ عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ (تَقْضِي) ص ٩٤١ وَالشَّاهِدُ فِي الْخَصَائِصِ: ٩٠/٢، وَالْمُحْتَسَبُ: ١/١٥٧، وَالْمُخَصَّصُ: ١١/١٢٠، ١٣/٢٨٩، وَأُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٢/١٧٣، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ: ١٠/٢٥، وَشَرْحُ الْمُلُوكِيِّ: ٢٥٠.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الغمص) في حديث مالك
الذي رواه عن رسول الله ﷺ: أنه سُئِلَ عن الكِبَرِ فَقَالَ: الكِبَرُ أَنْ تَسْفَهَ
الحَقَّ وتَغْمِصَ النَّاسَ.

قَالَ عبد الملك: أَمَّا قَوْلُهُ: «تَسْفَهَ الحَقَّ» فَيَعْنِي: أَنْ تَرَى الحَقَّ سَفَهًا
وَجَهْلًا. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَتَغْمِصَ النَّاسَ» فَيَعْنِي: تَحْقِرُ النَّاسَ، الغَمِصُ: احْتِقَارُ
النَّاسِ وَازْدِرَائُهُمْ^(١)، وفيه لُغَةٌ أُخْرَى: تَغْمِطُ^(٢) النَّاسَ، وهو بِمَعْنَى تَغْمِصُ،
الغَمِطُ وَالغَمِصُ وَاحِدٌ، وَأَحْسَنُ مَا تَقَعُ هَذِهِ اللُّغَةُ فِي تَصْغِيرِ النُّعْمَةِ
وَاحْتِقَارِهَا. تَقُولُ: قَدْ غَمِطَ النُّعْمَةَ، يَعْنِي: احْتَقَرَهَا، وَفِي حَقَرِ النَّاسِ
وَالطَّعْنِ: غَمِصَ، هَذَا أَحَبُّ إِلَيَّ وَمَعْنَاهُمَا، وَمِنْهُ قِيلَ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ مَطْعُونًا
عَلَيْهِ فِي دِينِهِ: إِنَّهُ لَمَغْمُوصٌ عَلَيْهِ فِي دِينِهِ، وَكَذَلِكَ فِي حَسَبِهِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ) في حديث
مالك

الذي رواه عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ».
قَالَ عبد الملك: يَقُولُ: بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ: وَإِنَّمَا هُوَ تَمَثُّيلٌ
لِلصَّلَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ شَبَّهَتْ قَطِيعَةَ الرَّحِمِ بِالْحَرَارَةِ وَالْيُسِّ، وَسَبَّهَتْ

(١) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد: ٣١٧/١، وغريب ابن قتيبة: ١٤١/٢، وغريب ابن
الجوزي: ١٦٣/٢، والفائق: ٧٧/٣، والنهاية: ٣٨٦/٣. ويراجع: العين: ٣٧٥/٤،
ومختصره: ٤٩٣/١، وجمهرة اللغة: ٨٨٩، وتهذيب اللغة: ٣٠/٨، ومجمل اللغة:
٦٨٦، والصَّحاح، واللِّسان، والتَّاج: (غمص) و(غمط).

(٢) في النهاية: ٣٨٦/٣ «الغَمِطُ: الاستهانة والاستحقار وهو مثل الغَمِصِ، يقال: غَمِطَ
يَغْمِطُ، وَغَمِطَ يَغْمِطُ».

الصَّلَاةَ بِالْبَرْدِ وَالْبَلَلِ، كَمَا شَبَّهُوا الْعَطَشَ بِالْحَرَارَةِ، وَالرَّيَّ بِالْبَرْدِ، تَقُولُ: سَقَيْتُهُ شَرْبَةً بَرَدْتُ بِهَا عَطَشَهُ، وَتَقُولُ^(١): قَدْ بَلَلْتُ رَحِمِي، وَأَنَا أَبْلُغُهَا بَلًّا وَبِلَالًا: إِذَا وَصَلْتَهَا [١٧٧] وَبَدَأْتَهَا بِالصَّلَاةِ، قَالَ أَحَسَى بَكْرٍ - يَمْدَحُ رَجُلًا -^(٢):

إِمَّا لَطَائِبِ نِعْمَةٍ تَمَّمْتَهَا أَوْ وَضِلَ قُرْبَى قَدْ بَلَلْتَ رِدَاهَا
تَقُولُ: بَرَدْتُ وَبَرَدْتُ بِالتَّخْفِيفِ وَالتَّثْقِيلِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ الْفِقْهِ: أَنَّهُ جَعَلَ السَّلَامَ صَلَاةً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ بَرٌّ غَيْرُهُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العَصَا) في حديث مالك
الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ كَانَ يُوصِيهِ: «وَلَا تَرْفَعْ
عَصَاكَ عَنْ أَهْلِكَ، وَأَخِفْهُمْ فِي اللَّهِ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: لَمْ يُرِدِ الْعَصَا الَّتِي يُضْرَبُ بِهَا^(٣)، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ الْأَدَبَ،
أَنْ يُؤَدِّبَهُمْ بِلِسَانِهِ أَوْ بِالضَّرْبِ الَّذِي يُؤَدِّبُ بِمِثْلِهِ التَّرْبُ، تَقُولُ فِي الْوَالِيِّ الرَّفِيقِ
بِرَعِيَّتِهِ، الْقَلِيلِ الْعُقُوبَةِ فِي وَلَايَتِهِ: إِنَّهُ لَيُنَّ الْعَصَا، تَعْنِي: قَلِيلَ الْعُقُوبَةِ، لَيِّنَ
الْكَلِمَةَ، رَفِيقًا^(٤) بِالرَّعِيَّةِ، قَالَ مَعْنُ بْنُ أَوْسٍ الْمُرْنِيُّ - وَهُوَ يَصِفُ إِبْلَهُ

(١) غريب أبي عبيد: ٣٤٧/١، وغريب ابن الجوزي: ٨٦/١، والفائق: ١٢٧/١، والنُّهْيَا:
١٥٣/١. وَاللَّفْظَةُ لَا غَرَابَةَ فِيهَا، وَمَعْنَاهَا ظَاهِرٌ وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «قَالَ أَبُو عَمْرٍو وَغَيْرُهُ
يُقَالُ: بَلَلْتُ رَحِمِي أَبْلُغُهَا بَلًّا وَبِلَالًا...».

(٢) ديوانه (الصُّبْحُ الْمُنِيرُ): ٢٦ من قصيدة يمدح بها قَيْسَ بْنَ مَعْدِي كَرِبَ الْكَنْدِيُّ. وَفِيهِ: «قَدْ
نَضَحْتَ بِلَالِهَا» وَفِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «قَدْ بَرَدَتْ بِلَالِهَا» وَالْمَعْنَى وَاحِدَةٌ.

(٣) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٣٤٥/١ «قَالَ الْكِسَائِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّهُ لَمْ يُرِدِ الْعَصَا الَّتِي يُضْرَبُ
بِهَا...».

(٤) فِي الْأَصْلِ: «رَفِيقٌ».

وَرَاعِيهَا، وَوَزُوْدَهُ بِهَا مَاءٌ وَصَفَهُ^(١):

عَلَيْهِ شَرِيبٌ وَادَعُ لَيْنُ الْعَصَا يُسَاجِلُهَا جُمَاتِهِ وَتُسَاجِلُهُ
قال^(٢): وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الطَّاعَةَ وَالْأُلْفَةَ وَالْجَمَاعَةَ: الْعَصَا؛ عَصَا الْإِسْلَامِ،
وَعَصَا السُّلْطَانِ، وَإِيَّاهُ أَرَادَ الشَّاعِرُ حَيْثُ يَقُولُ^(٣):

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنْدٌ
فمعنى قوله: «وانشقت العصا» ذهبت الألفة، ووقعَت الفرقة، وتفرَّق رأيُ
الجماعة وأهل الطاعة، ومنه قيل في الخوارج: شَقُّوا عَصَا الْمُسْلِمِينَ، أَي:
فَرَّقُوا جَمَاعَتَهُمْ، وَمِنْهُ قَوْلُ صِلَةَ بْنِ أَشِيمٍ لِأَبِي السَّلِيلِ: «إِيَّاكَ وَقَتِيلَ الْعَصَا»
يقول: إِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ قَاتِلًا أَوْ مَقْتُولًا إِذَا انْشَقَّتِ الْعَصَا، يَعْني: إِذَا تَفَرَّقَ النَّاسُ
عَلَى السُّلْطَانِ. وَالْعَرَبُ تُسَمِّي الْعَصَا أَيْضًا ظَعْنَ الْمُسَافِرِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ،
تَقُولُ: قَدْ أَلْقَى فُلَانٌ عَصَاهُ: إِذَا تَرَكَ الظَّعْنَ وَالسَّفَرَ، وَأَقَامَ بِمَكَانِهِ وَاطْمَأَنَّ

(١) ديوان أوس: ١١٢ (ط) بغداد ١٩٧٧ م. وشعره (ط) دار العلم بجلدة ١٤٠٣ هـ: ٨٧،

وغريب أبي عُبَيْد: ٣٤٥/١، ولم يرد في كتاب العصا لأسامة بن منقذ؟

(٢) القول لأبي عُبَيْد جاء في غريب الحديث: «قال أبو عُبَيْد: وأصل العصا: الاجتماع والائتلاف...»
وذكر أبو عُبَيْد شقَّ الخوارج عَصَا الطَّاعَةِ، وقول صلة بن أشيم...».

(٣) هذا البيت ينسب إلى جرير في أمالي القالي: ٢٢٦/٢، وذيل الأمالي: ١٤٠، وأنكر محققهما
المرحوم الشيخ عبد العزيز الميمني هذه النسبة. يُنظر: اللآلي: ٨٩٩. وهو من شواهد:
معاني القرآن للفراء: ٤١٧/١، وشرح المفصليات: ٢٣٦، والمُخصَّص: ١٤/١٦،
والمقصود والممدود لابن ولاد: ١١٧، وكتاب العصا لأسامة بن منقذ: ١٤٠، والتخمير
شرح المفصل: ٤١١/١، وشرح ابن يعيش: ٤٨/٢، ٥١، وخزانة الأدب: ٨٤/٣،
٣٨٩. وهو من شواهد المفصل والمُعني وغيرهما، وَوَرَدَ فِي اللِّسَانِ، وَالتَّاجِ: (حسب)
و(عصا) و(هيج).

وَاجْتَمَعَ لَهُ أَمْرُهُ، وَذَلِكَ الْمَعْنَى أَرَادَتْ عَائِشَةُ حِينَ قُتِلَ عَلِيٌّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَبَلَغَهَا اجْتِمَاعُ الْأَمْرِ عَلَى مُعَاوِيَةَ، وَدُخُولِ النَّاسِ فِي بَيْعَتِهِ فَقَالَتْ مُتَمَثِّلَةً^(١):

فَالَقْتُ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى كَمَا قَرَّ عَيْنَا بِالْإِيَابِ الْمُسَافِرِ

فَالْعَصَا تَقَعُ عَلَى هَذِهِ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ، عَلَى الْأَدَبِ، وَعَلَى الْأُلْفَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَعَلَى طَوْلِ السَّفَرِ الثَّقَلِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَكُلُّ ذَلِكَ تَمَثِيلٌ وَتَشْبِيهٌُ وَلَيْسَ بِاسْمِ أَصْلِيٍّ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح [١٧٨] (التبيين) في حديث مالك

(١) هذا البيت يتنازعه مجموعة من الشعراء، منهم مُعَقَّرُ بْنُ حِمَارٍ الْبَارِقِيُّ، وهو أشهرهم به. وقيل: قائله: راشد بن عبدالله السلمي، صحابي قدم على النبي ﷺ واسمه «غاوي بن ظالم» فقال له النبي ﷺ: بل أنت راشد بن عبدالله، وقيل: بل هو راشد بن عبدربه. وقيل: راشد ابن حفص، وقيل: قائله سليم بن ثمامة الحنفي. وربما نسب إلى مضر بن ربيعي الأسدي، أو إلى الأحمر بن سالم المزني. وذكر البيت مستفيض في الكتب، وقد ضمنه كثير من الأدباء والشعراء والكتاب والخطباء كتاباتهم وأشعارهم وخطبهم، وتمثل به كثير من الفصحاء وأهل البيان. والبيت من قصيدة جيدة لمُعَقَّرٍ قَالَهَا يَوْمَ جَبَلَةَ أُولَهَا:

أَمِنْ آلِ شَعْنَاءَ الْحُمُولِ الْبَوَاكِرُ	مَعَ اللَّيْلِ أَمْ زَالَتْ قُبَيْلُ الْأَبَاعِرُ
وَحَلَّتْ سُلَيْمَى فِي هِضَابٍ وَأَيْكَةٍ	فَلَيْسَ عَلَيْهَا يَوْمَ ذَلِكَ قَادِرُ
وَالَقْتُ عَصَاهَا وَاسْتَقَرَّ بِهَا النَّوَى البيت
وَصَبَحَهَا أَمْلَاكُهَا بِكَيْبَةٍ	عَلَيْهَا إِذَا أَمَسَتْ مِنَ اللَّهِ نَاطِرُ
مُعَاوِيَةُ بْنُ الْجَوْنِ ذُبْيَانُ حَوْلَهُ	وَحَسَّانُ فِي جَمْعِ الرَّبَابِ مَسَاعِرُ
وَقَدْ جَمَعُوا جَمْعًا كَانَ زُهَاءَهُ	جَرَادُ هَوَى فِي هَبْوَةٍ مُتَطَايِرُ
فَبَاتُوا لَنَا ضَبِقًا وَبَشْنَا بِنِعْمَةٍ	لَنَا مُسْمِعَاتُ بِالْدُّفُوفِ وَسَامِرُ
فَلَمْ نَقْرِهُمْ شَيْئًا وَلَكِنْ فَضَلَهُمْ	صَبُوحُ لَدَيْنَا مَطْلَعِ الشَّمْسِ حَارِرُ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «التَّبَيُّنُ مِنَ اللَّهِ وَالْعَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ فَتَبَيَّنُوا».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: التَّبَيُّنُ: التَّحَقُّتُ فِي الْأُمُورِ وَالتَّائِي فِيهَا^(١)، وَقَدْ كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يَقْرَأُ: ^(٢) «إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَشَبَّهُوا»^(٣) عَلَى مَعْنَى فَتَبَيَّنُوا. قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَالْبَيَانُ - فِي غَيْرِ هَذَا -: اللَّسَنُ وَالْفَهْمُ وَذِكَاؤُ الْقَلْبِ، وَمِنْهُ قَوْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: ^(٤) «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَذَلِكَ أَنَّ قَيْسَ بْنَ عَاصِمٍ، وَالزُّبَيْرَ بْنَ بَدْرٍ، وَعَمْرُو بْنُ الْأَهْتَمِ التَّمِيمِيِّينَ قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ^(٥)، فَسَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَمْرًا عَنِ الزُّبَيْرِ فَإِنِّي عَلَيْنِي خَيْرًا، فَاسْتَقَلَ^(٦) الزُّبَيْرُ ثَنَاءَهُ وَلَمْ يَرْضَهُ.

(١) غريبُ أبي عُبَيْدٍ: ٣٠/٢. والنَّصُّ كُلُّهُ لَهُ، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ: ٩٨/١، وَالْفَائِقُ: ١٤٢/١، وَالنَّهْأَةُ: ١٧٥/١، وَتَهْذِيبُ اللَّغَةِ: ٤٩٩/١٥ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: «قَالَ الْكِسَائِيُّ وَغَيْرُهُ: التَّبَيُّنُ: التَّحَقُّتُ...».

(٢) عَنْ غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: وَهِيَ قِرَاءَةُ سَبْعِيَّةٍ قَرَأَ بِهَا حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ، وَهِيَ أَيْضًا قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَالْأَعْمَشِ، وَيَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ، وَطَلْحَةُ، وَعَيْسَى، وَالطَّبْرِيُّ، وَخَلْفٌ. يُرَاجَعُ: السَّبْعَةُ لِابْنِ مُجَاهِدٍ: ٢٣٦، وَالتَّيْسِيرُ لِلذَّانِي: ٩٧، وَالْحِجَّةُ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ: ١٧٣/٣، وَإِعْرَابُ الْقِرَاءَاتِ لِابْنِ خَالَوَيْهِ: ١٣٦/١، وَالْحِجَّةُ لِأَبِي زُرْعَةَ: ١٠٩، وَالْكَشَفُ لِمَكِّي: ٣٩٤/١، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ: ٢٨٣/١، وَالْمَحْرَرُ الْوَجِيزُ: ١٨٣/٤، وَزَادَ الْمَسِيرُ: ١٧١/٢، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ٣٢٨/٣، وَالذُّرُ الْمَصْبُونُ: ٧٣/٤، وَالنَّشْرُ لِابْنِ الْجَوَازِيِّ: ٢٥١/٢.

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ: آيَةُ: ٩٤

(٤) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٣٢/٢.

(٥) يَرَاجَعُ: الْبَيَانُ وَالتَّبَيُّنُ: ٤٢/١، وَأَمَالِي الْيَزِيدِيِّ: ١٠١، وَزَهْرُ الْأَدَابِ: ٣٨/١ وَغَيْرُهَا.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «فَاسْتَقَلَ».

فَقَالَ: وَاللَّهِ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ لَيَعْلَمُ إِنِّي أَفْضَلُ مِمَّا قَالَ وَلَكِنَّهُ حَسَدَنِي، فَأَتْنِي عَلَيْهِ عَمراً شراً ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ يَارَسُولَ اللَّهِ: مَا كَذَبْتُ عَلَيْهِ فِي الْأُولَى وَلَا فِي الْآخِرَةِ، وَلَكِنَّهُ أَرْضَانِي فَقُلْتُ بِالرَّضَى وَصَدَقْتُ، ثُمَّ أَسْخَطَنِي فَقُلْتُ بِالسَّخَطِ وَصَدَقْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْراً» يَعْنِي: [إِنَّ] مِنَ اللَّسَنِ وَالْفَهْمِ وَذِكَاةِ الْقَلْبِ لَسِحْراً فَكَأَنَّ مَعْنَاهُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ يَبْلُغُ مِنْ بَيَانِهِ أَنَّهُ يَمْدَحُ الْإِنْسَانَ فَيَصْدُقُ فِيهِ حَتَّى يَصْرِفَ الْقُلُوبَ إِلَى قَوْلِهِ. ثُمَّ يَذُمَّهُ فَيَصْدُقُ فِيهِ حَتَّى يَصْرِفَ الْقُلُوبَ إِلَى قَوْلِهِ الْآخِرِ، فَكَأَنَّهُ قَدْ سَحَرَ بِذَلِكَ السَّامِعِينَ فَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْراً».

وَقَدْ بَلَغَنِي^(١) عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: مَا رَأَيْتُ أَحداً أَبَيَّنَ مِنَ الْحَجَّاجِ، يَعْنِي أَلْسَنَ وَأَنْطَقَ، إِنْ كَانَ لَيَرْفَعِي الْمِنْبَرَ فَيَذْكُرُ إِحْسَانَهُ إِلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ، وَصَفَحِهِ عَنْهُمْ، وَإِسَاءَتِهِمْ إِلَيْهِ حَتَّى أَقُولَ فِي نَفْسِي: إِنِّي لَأَحْسَبُهُ صَادِقاً، وَإِنِّي لَأُظَنُّهُمْ ظَالِمِينَ لَهُ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ (الْمَرْدُودَةِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ الَّذِي رَوَاهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ بْنِ الرَّبِيعِ: أَنَّ الرَّبِيعَ حَبَسَ دُورَهُ عَلَى وَلَدِهِ، وَأَخْرَجَ مِنْهَا مَنْ تَزَوَّجَ مِنْ بَنَاتِهِ، وَجَعَلَ لِلْمَرْدُودَةِ مِنْ بَنَاتِهِ أَنْ تَسْكُنَ غَيْرَ مُضَرَّةٍ وَلَا مُضَرٍّ بِهَا، فَإِذَا اسْتَعْنَتْ بِزَوْجٍ فَلَا سَكْنَى لَهَا». قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الْمَرْدُودَةُ^(٢): هِيَ الْمَرْأَةُ الَّتِي مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا، أَوْ

(١) فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٣٣/١ هُوَ مِنْ حَدِيثِ عُبَادِ بْنِ عُبَادٍ الْمُهَلْبِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْخَنْظَلِيِّ، قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَرَارِيُّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: «مَا رَأَيْتُ أَحداً أَبَيَّنَ مِنَ الْحَجَّاجِ...».

(٢) غَرِيبُ أَبِي عُبَيْدٍ: ٧٦/٢، وَالْغَرِيبِينَ: ٤١٦/٢، وَغَرِيبُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ: ٣٨٨/١، ٣٨٩، =

طَلَّقَهَا فَرَجَعَتْ إِلَى أَهْلِهَا، فَهِيَ الْمَرْدُودَةُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهِيَ الرَّاجِعُ أَيْضاً، وَقَدْ ذَكَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَالَ لِسُرَاقَةَ بْنِ جُعْشَمٍ^(١): «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَفْضَلِ الصَّدَقَةِ؟ ابْنُكَ مَرْدُودَةٌ عَلَيْكَ لَيْسَ لَهَا كَاسِبٌ غَيْرُكَ».

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (العُمري) و(الرُقبي) في حديث

مالك [١٧٩]

فَقَالَ: (العُمري)^(٢): أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: دَارِي حَبْسٌ عَلَيْكَ عُمْرُكَ أَوْ يَقُولُ: عُمْرِي. فَيَكُونُ ذَلِكَ كَمَا قَالَ، إِنْ قَالَ: (عُمْرُكَ) كَانَ مَرْجِعُهَا إِلَى صَاحِبِهَا الَّذِي أَعَمَّرَهَا، وَإِنْ قَالَ: (عُمْرِي) كَانَ مَرْجِعُهَا إِلَيَّ وَرَثَتِي مِيرَاثًا عَنْهُ. قَالَ: وَأَمَّا (الرُقبي)^(٣) أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: دَارِي حَبْسٌ عَلَيْكَ، فَإِنْ مِثَّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ بَتْلًا، وَإِنْ مِثَّ قَبْلِي فَهِيَ رَاجِعَةٌ إِلَيَّ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَأَصْلُ (العُمري) إِنَّمَا هُوَ مَأْخُودٌ مِنَ الْعُمْرِ^(٤)، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَقُولُ لَهُ: هِيَ لَكَ عُمْرُكَ أَوْ عُمْرِي. و(الرُقبي) مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمُرَاقَبَةِ، كَأَنَّ

= والفائق: ٥٢/٢، والنهاية: ٢١٣/٢.

(١) هُوَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ بْنُ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو الْكِنَانِيِّ الْمُدَلِجِيِّ، يَكْنَى أَبُو سُفْيَانَ، كَانَ يَنْزِلُ قُدَيْدًا، يُعَدُّ فِي أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ سَكَنَ مَكَّةَ. كَذَا قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَقَالَ: «وَمَاتَ سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ فِي صَدْرِ خِلَافَةِ عُثْمَانَ، وَيُقَالُ: إِنَّهُ مَاتَ بَعْدَ عُثْمَانَ» قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: «وَقَدْ يُنْسَبُ إِلَى جَدِّهِ». يَرَجِعُ: طَبَقَاتُ ابْنِ سَعْدٍ: ٧٨/٩، وَطَبَقَاتُ خَلِيفَةِ: ٣٤، وَالْإِصَابَةُ: ٤١/٣، وَالشُّدْرَاتُ: ٣٥/١.

(٢) تقدم في «كتاب القضاء» في هذا الجزء.

(٣) نَصُّ كَلَامِ أَبِي عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ: ٧٧/٢ قَالَ: «وَأَصْلُ الْعُمَرَى عِنْدَنَا إِنَّمَا هُوَ مَأْخُودٌ مِنَ الْعُمْرِ...». وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْجُزْءِ.

كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرْقُبُ مَوْتَ صَاحِبِهِ، وَهَذِهِ الرُّقْبَى جَائِزَةٌ إِلَّا أَنَّهَا مِنَ الثُّلُثِ؛
لأنَّهُ لَمْ يُتْلَها لَهُ إِلَّا بَعْدَ مَوْتِهِ. وَتَمَّ رُقْبَى لَا تَجُوزُ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْمَسْكُونُ أَوْ
الْعَبْدُ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَيَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِصَاحِبِهِ أَتَيْتُمَا مَاتَ مِنَّا أَوَّلًا فَنَصِيبُهُ
لِصَاحِبِهِ، فَهَذِهِ لَا تَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا مُخَاطَرَةٌ.

وَتَقُولُ فِي تَصْرِيْفِ (الْعُمَرَى) وَ(الرُّقْبَى) قَدْ أَعْمَرْتُ فَلَانًا دَارِي، وَأَنَا
أُعْمِرُهُ إِعْمَارًا، وَالْأَسْمُ: الْعُمَرَى، وَالْفَاعِلُ: مُعْمِرٌ، وَالْمَفْعُولُ: مُعْمَرٌ.
وَكَذَلِكَ الرُّقْبَى، تَقُولُ: قَدْ أَرْقَبْتُهُ دَارِي، وَأَنَا أَرْقَبُهُ إِزْقَابًا، وَالْأَسْمُ: الرُّقْبَى،
وَالْفَاعِلُ: مُرْقِبٌ، وَالْمَفْعُولُ: مُرْقَبٌ.

- وَسَأَلْنَا عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ حَبِيبٍ عَنْ شَرْحِ حَدِيثِ مَالِكٍ

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «اسْتَحْيُوا مِنْ اللَّهِ حَقَّ الْحَيَاءِ، وَمَنْ اسْتَحْيَى
مِنْ اللَّهِ، فَلْيَحْفَظِ الرَّأْسَ وَمَا حَوَى، وَالْبَطْنَ وَمَا وَعَى، وَلْيَذْكُرِ الْقَبْرَ وَالْبَلَى».
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا الرَّأْسُ وَمَا حَوَى^(١)، فَالسَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَاللِّسَانُ،
أَنْ لَا يَسْتَعْمِلَ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَّا فِي حَقِّهِ. وَأَمَّا الْبَطْنُ وَمَا وَعَى، فَالْقَلْبُ، وَالْفَرْجُ،
وَمَعْنَى وَعَى: [جَمَعَ] وَهُمَا لُغَتَانِ: أَوْعَى وَوَعَى، وَلَيْسَ يُرِيدُ مِنْ وَعَى الْعِلْمُ؛
وَلَكِنْ مَا أَوْعَاهُ وَصَارَ فِيهِ، كَمَا تُوَعَّى الشَّيْءُ فِي الْوِعَاءِ. يَقُولُ: يَحْفَظُ بَطْنَهُ
فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ إِلَّا حَلَالًا، كَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ لَا
يَجْعَلَ فِي بَطْنِهِ إِلَّا حَلَالًا فَلْيَفْعَلْ، فَإِنْ أَوَّلَ مَا يُتَبَرَّنُ مِنَ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ».
قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَيَحْفَظُ فَرْجَهُ فَلَا يَكْشِفُهُ إِلَّا عَلَى حَلَالٍ، عَلَى زَوْجَتِهِ،

(١) غريب أبي عبيد: ١١٦/٢، والغريبن: ٤٢١/١، والنهاية: ٢٠٧/٥ وفي غريب أبي عبيد:
«الجوف وما وعى» و«الرأس وما احتوى» وآخر: «الرأس وما حوى» وروايته: «احتوى».

أو أَمْتِهِ كَمَا قَالَ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ^(١): «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ الْأَجُوفَانِ»
يعني البطنَ والفرجَ^(٢). وَيَحْفَظُ قَلْبَهُ فَلَا يُضْمِرُ فِيهِ إِلَّا خَيْرًا، كَمَا قَالَ فِي
الْحَدِيثِ الْآخِرِ: «إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِلَيْهَا يَأْوِي خَيْرُهُ وَشَرُّهُ فَإِذَا صَلَحَتْ
صَلَحَ بِهَا سَائِرُ الْجَسَدِ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ بِهَا سَائِرُ الْجَسَدِ» يعني القلبَ.

- وسألنا عبدَ الملكِ بنَ حبيبٍ عن شرحِ حديثِ مالك [١٨٠]

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «الْإِيمَانُ يَمَانٌ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: مَعْنَاهُ: إِنَّ مَبْدَأَ الْإِيمَانِ^(٣) مِنْ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهَا مَوْلِدُ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ، وَمِنْهَا مَبْعُوثُهُ، ثُمَّ هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَكَانَتْ دَارَ الْهَجْرَةِ وَالْإِيمَانِ.
وَمَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ مِنْ حَوَازَةِ الْيَمَنِ، فَنَسَبَ الْإِيمَانَ وَالْحِكْمَةَ إِلَى الْيَمَنِ؛ لِأَنَّ
مَدَاهُمَا مِنْ حَوَازَةِ الْيَمَنِ.

قَدْ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى الْكُوفِيُّ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْمَكِّيِّ،
قَالَ: قُلْتُ لَطَاوُوسِ الْيَمَانِيِّ وَنَحْنُ بِمَكَّةَ: مَا تَعُدُّ الْيَمَنِ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟ فَقَالَ:
الْمَدِينَةُ فَمَا دُونَهَا، يَعْنِي فَمَا دُونَهَا إِلَى مَكَّةَ، إِلَى الْيَمَنِ، إِلَى بَحْرِ عَدَنَ.
وَحَدَّثَنِي غَازٍ بْنُ قَيْسٍ^(٤)، عَنْ ابْنِ سَمْعَانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ

(١) الحديث في غريب أبي عبيد.

(٢) في جنى الجنتين: ١٦ «الأجوفان: البطن والفرج». قَالَ أَبُو فُهَيْدٍ الْأَعْرَابِيُّ لِرَجُلٍ أَعْطَاهُ
وَأَطْعَمَهُ: «كَفَاكَ اللَّهُ شَرَّ الْأَجُوفَيْنِ» قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: فِي قَوْلِهِ: «لَا تَنْسُوا الْجَوْفَ وَمَا وَعَى»
فِيهِ قَوْلَانِ، يُقَالُ: أَرَادَ بِالْجَوْفِ الْبَطْنَ أَوِ الْفَرْجَ كَمَا قَالَ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ
الْأَجُوفَانِ». وَقِيلَ: أَرَادَ بِالْجَوْفِ الْقَلْبَ. وَالنَّصُّ لِأَبِي عُبَيْدٍ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ فَلِلَّهِ دَرُّهُ.

(٣) غريب أبي عبيد.

(٤) من شيوخ المؤلف تراجع المقدمة.

مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِيمَانُ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ» حِينَ صُرِفَتِ الْقِبْلَةُ إِلَى الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّ مَكَّةَ يَمَانِيَّةً، وَالْمَدِينَةَ يَمَانِيَّةً.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ذَلِكَ أَيْضاً حِينَ مُنْصَرَفِهِ مِنْ تَبُوكَ، وَتَبُوكُ نَاحِيَةٌ بِالشَّامِ، وَمَكَّةُ وَالْمَدِينَةُ يَوْمَئِذٍ تَلْقَاءُ وَجْهِهِ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الْيَمَنِ فَأَشَارَ إِلَى الْيَمَنِ وَهُوَ يُرِيدُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ فَقَالَ: «الْإِيمَانُ يَمَانٌ وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَّةٌ» يَقُولُ: هُوَ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَقَدْ نَسَبَتِ الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا وَأَشْعَارِهَا إِلَى الْيَمَنِ مَنْ لَيْسَ مِنَ الْيَمَنِ، وَلَا فِي أَرْضِ الْيَمَنِ، إِلَّا أَنَّهُ فِي وَقْتٍ مَا نَسَبُوهُ إِلَى الْيَمَنِ مِمَّا يَلِي الْيَمَنِ، قَدْ قَالَ النَّابِغَةُ الدُّبَيَانِيُّ لِيَزِيدَ بْنِ الصَّعِقِ^(١)، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَمِّهِ مِنْ قَيْسٍ، وَكَانَ بَيْنَهُمَا تَحَاسُدٌ وَتَلَادُغٌ^(٢):

وَكُنْتُ أَمِينُهُ لَوْلَمْ تَخُنْهُ وَلَكِنْ لَا أَمَانَةٌ لِلْيَمَانِيِّ

فَنَسَبَهُ إِلَى الْيَمَنِ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ وَمَسْكَنَهُ كَانَ مِمَّا يَلِي الْيَمَنِ. وَقَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ الْعَجْلَانِيُّ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ، مِنْ بَنِي الْعَجْلَانِ، وَهُمْ فِي بَنِي عَامِرٍ بْنِ صَعْصَعَةَ^(٣):

(١) هو يزيد بن عمرو بن خُوَيْلِدٍ الْكَلَابِيِّ، شَاعِرٌ فَارِسٌ جَاهِلِيٌّ.

يُراجِع: جَمَهْرَةُ النَّسَبِ لِابْنِ الْكَلْبِيِّ: ٣٢١، وَجَمَهْرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ لِابْنِ حَزْمٍ: ٢٨٦، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: ٢٠٦/١.

(٢) دِيَوَانُهُ: ١١٣.

(٣) دِيَوَانُهُ: ٣١٥ وَبَعْدَهُ:

✽ طَافَ الْخَيْالُ بِنَا رُكْبًا يَمَانِينَا ✽

فَنَسَبَ نَفْسَهُ إِلَى الْيَمَنِ ؛ لِأَنَّ الْخَيْالَ طَرَفَهُ وَهُوَ يَسِيرُ نَاحِيَةَ الْيَمَنِ ، أَوَّلًا تَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا قِيلَ : سُهَيْلُ الْيَمَانِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يُرَى مِنْ نَاحِيَةِ الْيَمَنِ ، فَعَلَى هَذَا تَأْوِيلُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «الْإِيمَانُ يَمَانٍ» حِينَ كَانَ جِهَتُهُ ، إِذْ قَالَ ذَلِكَ وَهُوَ مُنْصَرِفٌ مِنْ نَاحِيَةِ الشَّامِ إِلَى جِهَةِ الْيَمَنِ ؛ لِأَنَّهُ مُنْصَرِفُهُ كَانَ إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَهِيَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْيَمَنِ ، وَكَذَلِكَ حِينَ صُرِفَتِ الْقِبْلَةُ عَنِ الشَّامِ إِلَى الْكَعْبَةِ ، وَهِيَ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْيَمَنِ ، فَقَالَ : «الْإِيمَانُ يَمَانٍ» يُرِيدُ : مَكَّةَ ، وَهِيَ فِي جِهَةِ الْيَمَنِ ، هَذَا لَوْلَمْ تَكُنْ مَكَّةُ مِنْ حَوَازَةِ الْيَمَنِ ، فَكَيْفَ وَقَدْ قَالَ طَاوُوسٌ وَغَيْرُهُ : مَا أَعْلَمْتُكَ مِنْ أَنَّ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةَ مِنْ حَوَازَةِ الْيَمَنِ ؟ وَلَمْ يُرِدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ سُكَّانَ الْيَمَنِ ، فَكَيْفَ يُنْسَبُ إِلَيْهِمُ الْإِيمَانُ وَهُوَ مِنْ غَيْرِهِمْ ، وَهُوَ رَأْسُ الْإِيمَانِ فَافْهَمْ هَذَا وَاعْرِفْهُ .

.. وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (البخوذة) [١٨١] في حديث

مالك

الذي رواه عن عبد الله بن عمر: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَسْكُنَ بِخُبُوحَةِ الْجَنَّةِ فَلْيَلْزَمْ الْجَمَاعَةَ ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الْفَدَى ، وَهُوَ مِنَ الْاِثْنَيْنِ أَبْعَدُ» وَقَالَ ذَلِكَ أَيْضًا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي خُطْبَتِهِ بِالْجَابِيَةِ^(١) .

طَافَ الْخَيْالُ بِنَا رُكْبًا يَمَانِينَا وَدُونَ لَيْلَى عَوَادٍ لَوْ تُعَذِّبُنَا
مِنْهُمْ مَعْرُوفٌ آيَاتِ الْكِتَابِ وَقَدْ تَعْتَادُ نَكْدِبُ لَيْلَى مَا تَمَيَّنَا
لَمْ تَسِرْ لَيْلَى وَلَمْ تَطْرُقْ بِحَاجَتِهَا مِنْ أَهْلِ رِيْمَانَ إِلَّا حَاجَةً فِينَا
مِنْ سَرَوْ جَمِيرِ أَبْوَالِ الْبَغَالِ بِهِ أَنَّى تَسْدِيْتِ وَهْنًا ذَلِكَ الْبَيْنَا

(١) معجم البلدان: ١٠٦/٢ قال: «قَرْيَةٌ مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ..» ويراجع: الرُّوضُ الْمُعْطَارُ: =

قال عبد الملك: بِحُبُوحَةِ كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ وَخَيْرُهُ^(١)، قَالَ جَرِيرٌ: ^(٢)

قَوْمِي تَمِيمٌ هُمُ الْقَوْمُ الَّذِينَ هُمُ يَنْفُونَ تَغْلِبَ عَن بَحْبُوحَةِ الدَّارِ

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (الثَّغَامَةِ) في حديث مالك

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ أُتِيَ بِأَبِي قُحَافَةَ يَوْمَ فَتَحَ مَكَّةَ وَرَأَسُهُ وَلِحْيَتُهُ
كَالثَّغَامَةِ بَيَاضاً، فَقَالَ: اخْضِبُوهُ بِالْحِنَّا وَالْكَتَمِ وَجَبُّوهُ السَّوَادَ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الثَّغَامَةُ: نَبْتُ، يُقَالُ لَهُ: الثَّغَامُ^(٣)، وَهُوَ أَيْبُضُ الثَّمَرَةِ
أَوْ الزَّهْرَةِ فَالْعَرَبُ تُشَبِّهُ الشَّيْبَ بَبَيَاضِهِ، وَفِي ذَلِكَ قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ: ^(٤)

= ١٣٥، وذكر طرفاً من خطبة عمر.

(١) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢/٢٥٠، والغريبين: ١/١٣٢، وغريب ابن
الجوزي: ١/٥٦، والفائق: ١/٨١، والنهاية: ١/٩٨، ويراجع: جمهرة اللغة: ١٧٣،
وتهذيب اللغة: ٥/٣٨٣، والصَّحاح، واللَّسَان، والتَّاج: «بحب».

(٢) ديوان جرير: ٢٣٤ من قصيدة أولها:

حَيُّوْا الْمَقَامَ وَحَيُّوْا سَاكِنَ الدَّارِ مَا كِدْتِ تَعْرِفُ إِلَّا بَعْدَ انْكَارِ
إِذَا تَقَادَمَ عَهْدُ الْحَيِّ هَيَّجَنِي خَيَالُ طَيِّبَةِ الْأُرْدَانِ مِعْطَارِ

وبعده:

النَّازِلُونَ الْحِمَى لَمْ يُزْعَ قَبْلَهُمْ وَالْمَانِعُونَ بِلَا حِلْفٍ وَلَا جَارِ

وفيها:

قَوْمِي فَأَصْلُهُمْ أَصْلِي وَفَرَعُهُمْ فَرَعِي وَعَقْدُهُمْ عَقْدِي وَإِمْرَارِي
إِنِّي امْرُؤٌ مُضَرِّي فِي أُرُومَتِهِ لَنْ تَسْتَطِيعَ مُسَامَاتِي وَأَخْطَارِي

(٣) اللَّفْظَةُ مَشْرُوحَةٌ فِي غَرِيبِ أَبِي عُبَيْدٍ: ٢/٢٧٨ والنص له، وغريب الحربي: ٧٠١، ٧٠٢،

والغريبين: ١/٢٨٤، وغريب ابن الجوزي: ١/١٢٣، والفائق: ١/١٦٦، والنهاية:

١/٢١٤، ويراجع: جمهرة اللغة: ١٢٩، والصَّحاح، واللَّسَان، والتَّاج: (نغم).

(٤) ديوانه: ٣١٠، وهو في غريب أبي عُبَيْدٍ وغيره.

أَمَّا تَرَيَّ رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ شَمَطًا فَأَصْبَحَ كَالثَّغَامِ الْمُخْمِلِ

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا تَمَنَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُكْثِرْ فَإِنَّمَا يَسْأَلُ رَبَّهُ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: مَعْنَاهُ: أَنَّ يَسْأَلُ الرَّجُلُ رَبَّهُ مَا شَاءَ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاهُ وَآخِرَتِهِ، وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ [عَزَّ وَجَلَّ]: ^(١) «وَسَعَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ» فَأَمَّا تَأْوِيلُ قَوْلِهِ: [عَزَّ وَجَلَّ]: ^(١) «وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ» فَإِنَّ تَمَنَّى الرَّجُلُ مَالَ غَيْرِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ، أَوْ زَوْجَةً غَيْرِهِ أَنْ تَكُونَ لَهُ، وَمَا أَشَبَهُ هَذَا، فَهَذَا الْمُنْهَيُّ عَنْهُ.

وَقَدْ حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ ^(٢)، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ أَنَّهُ قَالَ: مَكْتُوبٌ فِي التَّوَارَةِ: أَنْ لَا تَمَنَّى مَالَ جَارِكَ وَلَا امْرَأَةَ جَارِكَ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «احْفَظُونِي فِي عَمِّي، فَإِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُؤُ أَبِيهِ».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: الصُّنُوءُ ^(٣) فِي النَّحْلِ، وَهُمَا النَّحْلَتَانِ تَبْتَنَانِ فِي أَصْلِ وَاحِدٍ. فَشَبَّهَتِ الْعَرَبُ الْأَخَوَيْنِ بِهِمَا، وَمِنْهُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ^(٤): «صِنُوءُ

(١) سورة النساء: الآية: ٣٢.

(٢) سبق ذكره.

(٣) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١٥/٢، وغريب ابن الجوزي: ٦٠٧/١، والفائق:

٣١٧/٢، والنهاية: ٥٧/٣. ويراجع: جمهرة اللغة: ٩٠٠، وتهذيب اللغة: ٢٤٣/١٢،

ومجمل اللغة: ٥٤٢، والصَّحاح، واللَّسان، والتَّاج: «صَنُو» وجنى الجنتين: ٧١.

(٤) سورة الرعد: الآية: ٤.

وَعَبْرَ صِنَوَانٍ ﴿ وَالصَّنَوَانُ، هُمَا الْاِثْنَتَانِ، وَهُمَا الْجَمِيعُ، وَإِنَّمَا تَمَيِّزُ مَا بَيْنَهُمَا خَفَضُ [١٨٢] التُّونِ فِي الْاِثْنَتَيْنِ وَنَصْبُهَا فِي الْجَمِيعِ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن يحيى بن سعيد، أن رسول الله ﷺ قال: «إني لأكره أن أرى الرجلَ نائراً»^(١) فريص رقبته على مرقته يضربها.

قال عبد الملك: يعني بفريص رقبته: صفحة رقبته^(٢)، وإنما أراد: عصب الرقبة وعروقها، لأنها هي التي تتشور^(٣) عند الغضب، وفرائص الجسد: صفحاته، كل صفحة من رقبته أو جسده أو نحره فكلها فريصة وفريص، وكثيرها: فرائص، وهي التي تضطرب عند الغضب وتشور^(٤) عروقها.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

أن رسول الله ﷺ قال: «المسلمون يد على من سواهم تنكافأ دماؤهم، ويعقد عليهم أذانهم، ويرد عليهم أقصاهم».

قال عبد الملك: أما قوله^(٤): «المسلمون يد على من سواهم» فإنه يقول: المسلمون جميعاً كلمتهم ونصرتهم واحدة على من خالفهم في الإسلام

(١) في الأصل: «نائر».

(٢) اللفظة مشروحة في غريب أبي عبيد: ١٩/٣، وغريب ابن الجوزي: ١٨٦/٢، والفاقي:

٩٨/٣، والنهية: ٤٣١/٣. ويراجع: العين: ١١٢١/٧، ومختصره: ١٨٠/٢، وجمهرة

اللغة: ٧٤٢، وتهذيب اللغة: ١٦٦/١٢، ومجمل اللغة: ٧١٦، وأفعال السرقسطي:

٢٨/٤، والصحاح، واللسان، والتاج: (فرص).

(٣) في الأصل: «يتشور» والتصحيح من غريب أبي عبيد.

(٤) غريب أبي عبيد: ١٠٢/٢.

من جميع أهل الملل المحاربة، فهم^(١) يتعاونون عليهم ويتناصرون، لا يخذل بعضهم بعضاً. قال: وأما قوله: «تتكافأ دماؤهم» فإن دم الشريف والوضيع من المسلمين في القود والدية سواء، وكل شيء ساوى شيئاً حتى يكون مثله فقد كافأه، وهو مكافئ له، والاسم منه: المكافأة مهموزة، ومنه قولك: كافأت الرجل، أي: فعلت به مثل الذي فعل بك، ومنه: الكفو من الرجال، ومنه: الكفو من الرجل للمرأة، يعني أنه مثلها في حسنها ودينها ومالها، ومنه قول الله عز وجل^(٢): ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾.

قال: وأما قوله: «ويعقد عليهم أذانهم» فإن الشريف والوضيع من المسلمين إذا أعطى المشرك أماناً فليس للإمام ولا لغيره أن يخفروا أمانته حتى يوفي المشرك^(٣) إلى مأمنه، يقول: أمان أدنى المسلمين للمشرك جائز يحرم به دم المؤمن عليهم حتى ينظر في ذلك إمام المسلمين، فإن رأى أن ييم ذلك له أتمه وإلا رده إلى مأمنه.

وأما قوله: «ويرد عليهم أقصاهم» أن ما غنم المسلمون في أطرافهم من عدوهم فحُمسه يجعل في بيت مال المسلمين في منافعهم وأرزاقهم [وديونهم]، ومنه أيضاً: أن ما أصابت السريّة التي تخرج من عسكر المسلمين في أرض الحرب من غنيمه فهي مردودة إلى فيء العسكر، هم أجمعون فيه بالسواء، السريّة التي غنمت والعسكر [١٨٣] الذي رجعت؛ لأنه ردّ لهم. قال عبد الملك: وقد روى المحدثون الزيادة في حديث مالك هذا. قد

(١) في الأصل: «فلم».

(٢) سورة الصمد: الآية: ٤.

(٣) في الأصل: «للمشرك».

حَدَّثَنِي مُطَرِّفٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ الْفَتْحِ فَقَالَ: «الْمُؤْمِنُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ، وَيَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ، وَيَرُدُّ عَلَيْهِمْ أَفْصَاهُمْ، لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ، وَلَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ، وَتَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ عَقْلِ زَوْجِهَا وَمِنْ مَالِهِ، وَتَرِثُ الرَّجُلُ مِنْ عَقْلِ امْرَأَتِهِ وَمِنْ مَالِهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا قَتَلَ صَاحِبَهُ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَتَلَ صَاحِبَهُ خَطَأً وَرِثَ مِنْ مَالِهِ وَلَمْ يَرِثْ مِنْ عَقْلِهِ شَيْئاً، وَإِنْ قَتَلَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَمْدًا لَمْ يَرِثْ مِنْ مَالِهِ وَلَا مِنْ عَقْلِهِ شَيْئاً، وَلَا تُنَكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَحَدَّثَنِيهِ مُعَاذُ بْنُ الْحَكَمِ^(١)، عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، وَحَدَّثَنِيهِ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ^(٢)، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ. وَحَدَّثَنِيهِ الْحَنْفِيُّ^(٣)، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: فَقَوْلُهُ: «يَسْعَى بِدِمَتِهِمْ أَذْنَاهُمْ» فَهُوَ مِثْلُ مَا فَسَّرْتُ لَكَ فِي قَوْلِهِ: «يَعْقِدُ عَلَيْهِمْ أَذْنَاهُمْ» وَالذِّمَّةُ: وَالْأَمَانُ، وَالْعَهْدُ هُوَ الْأَمَانُ أَيْضاً، وَمِنْهُ قَوْلُ سَلْمَانَ^(٤): «ذِمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ» يَقُولُ: أَمَانُهُمْ وَاحِدٌ، وَلِذَلِكَ

(١) لم أقف على أخباره.

(٢) هُوَ كَاتِبُ اللَّيْثِ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ مُسْلِمٍ الْجُهَنِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْمَصْرِيُّ (ت ٢٢٢هـ). أخباره في: طبقات ابن سعد: ٥١٨/٧، وطبقات خليفة: ٢٩٧، وتاريخ بغداد:

٤٧٨/٩، وتهذيب الكمال: ٩٨/١٥، وذكر أن معن روى عنه عبد الملك بن حبيب.

(٣) لا أدري من الحنفِيّ هذا، وقد يكون حبيب بن أبي حبيب كاتب الإمام مالك، فهو حنفِيّ؟

(٤) قول سلمان رضي الله عنه في غريب أبي عبيد: ١٠٤/٢.

سُمِّيَ الْمُعَاهِدُ ذِمِّيًّا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْأَمَانَ عَلَى دَمِهِ وَمَالِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ: لَمْ يَكُنْ لِأَهْلِ السَّوَادِ عَهْدٌ، فَلِذَلِكَ [لَمَّا] أَخَذَتْ مِنْهُمْ الْجِزْيَةَ صَارَ ذَلِكَ لَهُمْ عَهْدًا أَوْ ذِمَّةً، يَقُولُ: صَارَ ذَلِكَ لَهُمْ أَمَانًا، إِنَّمَا الذِّمَّةُ وَالْعَهْدُ: الْأَمَانُ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ» فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِذِمَّتِي وَإِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا، وَلَكِنْ تَكُونُ عَلَيْهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً فِي مَالِهِ، وَهِيَ السَّنَةُ الْمَعْلُومَةُ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ كَانَ مَنْ رَأَى أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ قَتَلَ الْمُسْلِمَ بِالْكَافِرِ^(١) الْمُعَاهِدُ؛ لِحَدِيثِ رُوِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْبَيْلَمَانِيِّ^(٢):

(١) فِي الْأَصْلِ: «لِلْكَافِرِ».

(٢) الْبَيْلَمَانِيُّ: مَنْسُوبٌ إِلَى «بَيْلَمَانَ» بَلَدَةٍ مَشْهُورَةٍ يُصْنَعُ بِهَا السُّيُوفُ الْبَيْلَمَانِيَّةُ، قَالَ يَاقُوتُ فِي مُعْجَمِ الْبُلْدَانِ: ٦٣٤/١: «يُشَبَّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَرْضِ الْيَمَنِ» وَنَقَلَ عَنْ «فَتْوحِ الْبُلْدَانِ» لِلْبَلَاذُرِيِّ أَنَّهَا فِي بِلَادِ السَّنْدِ وَالْهِنْدِ؟. «فَائِدَةٌ»: لَمْ يَذْكُرِ الْحَافِظُ السَّمْعَانِيُّ فِي «الْأَنْسَابِ» هَذِهِ النُّسْبَةَ، وَلَا اسْتَدْرَكَهَا ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْأَنْسَابِ» وَاسْتَدْرَكَهَا السُّيُوطِيُّ فِي لَبِّ الْبَابِ: ١٦١/١ وَقَالَ: مَوْضِعُ الْيَمَنِ. وَذَكَرَهَا الرُّشَاطِيُّ فِي أَنْسَابِهِ «اقتباس الأنوار...» (مختصر عبدالحق الإشبيلي)، ومختصر الفاسي: ورقة: ١٧، وهي في أنساب البليسي: ١/ ورقة: ١٧١، وأنساب الخيضي «الاكتساب»: ١/ ورقة: ٩٥، الجميع عن الرُّشَاطِيِّ - رحمه الله -، والنسبة إلى المواضع لأبي مخرمة: ورقة: ٧٩ عن «معجم البلدان».

وصاحبنا المذكور هنا عبد الرحمن بن أبي زيد البيلماني. وابنه محمد بن عبد الرحمن لم يكونا من الثقات. قَالَ الْبَزَّازُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: «لَهُ مَنَاقِبُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ» وَأَمَّا ابْنُهُ مُحَمَّدٌ فَذَكَرَ أَنَّهُ يَضَعُ عَلَى أَبِيهِ الْعَجَائِبَ.

أخبار عبد الرحمن في: طبقات ابن سعد: ٥٣٦/٥، وطبقات خليفة: ٢٤٩، والجرح والتعديل: ٢١٦/٥، وتهذيب الكمال: ٨/١٧، وتهذيب التهذيب: ١٣٥/٦. ومما يدلُّ على أن (بَيْلَمَانَ) من بلادِ الْيَمَنِ ما جاء في أخبارِ المذكورِ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْأَبْنَاءِ (أبناء فارس) =

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَقَادَ مُسْلِمًا بِمُعَاهِدٍ وَقَالَ: «أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ».

قال عبد الملك: وإنما كان قتلُ المسلمِ ذلكَ الذميَّ قتلَ غيلةٍ، قتلهُ على ماله فقتلهُ رسولُ الله ﷺ به، وكذلك السُّنةُ أن يُقتَلَ المسلمُ بالذميِّ الكافرِ إذا قتلهُ قتلَ غيلةٍ وذلكَ بينَ في الحديثِ. حَدَّثَنَا ابنُ المَاجِشُونِ، عَنِ الدَّرَاوَزِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَكَدِيرِ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ نَحْنُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ، قَدْ أُعْطِينَا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ وَ[أَخْبَرَ]نَا أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْنَا الْجَزْيَةَ فَسَمِعْنَا لَكَ وَأَخْرَجْنَا مَا أَمَرْتَنَا بِهِ، وَدَخَلْنَا فِي ذِمَّتِكَ وَذِمَّةِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ^(١) فَخُتِرَ^(٢) بِنَا فَقُتِلَ مِنَّا رَجُلٌ عَلَى مَالِهِ، وَنَحْنُ فِي ذِمَّتِكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنَا أَحَقُّ مَنْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ [اقْتُلُوا] قَاتِلَ صَاحِبِكُمْ فَقُتِلَ.

قال عبد الملك: فَمِنْ هُنَالِكَ يُقْتَلُ قَاتِلُ الْغِيلَةِ بِمَنْ قَتَلَ كَافِرًا كَانَ أَوْ [مُسْلِمًا] أَوْ عَبْدًا؛ لِأَنَّهُ وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ الْحِرَابَةِ، وَفِي مِثْلِ هَذَا قَتَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ سَبْعَةَ نَفَرٍ بِقَتِيلٍ قَتَلُوهُ [١٨٤] غِيلَةً عَلَى مَالٍ كَانَ مَعَهُ، كَانَ أَحَدُ السَّبْعَةِ رَيْبَةً لَهُمْ، وَقَالَ عُمَرُ يَوْمَئِذٍ: لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَقَتَلْتُهُمْ بِهِ جَمِيعًا.

قال عبد الملك: وَقَدْ قَتَلَ عُثْمَانُ مُسْلِمًا بِكَافِرٍ [ذِمِّيٍّ]^(٣) قَتَلَهُ قَتْلَ غِيلَةٍ.

= وهم في اليمن، وأنه كان يسكن نجران، وأنه كان من أشعر شعراء اليمن في عصره.
وابنه محمد له أخبار في الجرح والتعديل: ٣٢٤/٢، وتهذيب الكمال: ٥٩٤/٢٥،
وتهذيب التهذيب: ٢٩٣/٩ وغيرها.

(١) كذا في الأصل ولعل الواو زائدة فتكون العبارة: «في ذمتك في ذمة الله ورسوله».

(٢) خُتِرَ بنا؛ أي: غدر بنا، والخُترُ الخيانةُ الخديعةُ.

(٣) في الأصل: «ذبياً».

فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْكَافِرُ يَقْتُلُهُ الْمُسْلِمُ عَلَى غَيْرِ غِيْلَةٍ إِلَّا عَلَى الْعَدَاوَةِ وَالنَّائِرَةِ
 كَمَا يَكُونُ [الْقَوْدُ]^(١) بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالْمُسْلِمِ فَلَمْ يَأْتِ فِيهِ أَثَرٌ عَنْ أَحَدٍ، وَلَا
 مَضَى بِهِ عَمَلٌ، وَتَعَجُّبًا مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ يُسْقِطُونَ الْحُدُودَ
 بِالشُّبُهَاتِ الدَّقِيقَةِ لِلْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ: «اذْرَوْا الْحُدُودَ بِالشُّبُهَاتِ» وَهُمْ هَلْهَنَّا
 يَقْتُلُونَ الْمُسْلِمَ بِالْكَافِرِ، وَالْقَتْلُ مِنْ أَعْظَمِ الْحُدُودِ حُرْمَةً بِلَا شُبُهَةٍ دَخَلَتْهُ لِقَوْلِ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ عِنْدَ اجْتِمَاعِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ يَوْمَئِذٍ: «لَا
 يَقْتُلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ» قَدْ رَوَى ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْمَدِينَةِ وَغَيْرِهَا وَقَامَتْ بِهِ السُّنَّةُ
 عَنْهُ، وَجَرَى بِهِ الْعَمَلُ بَعْدَهُ.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح (السَّهْوَةِ) فِي حَدِيثِ مَالِكٍ

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عَائِشَةَ حِينَ قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ بَعْضِ مَغَازِيهِ
 وَقَدْ بَنَيْتُ بَيْتِي وَعَلَّقْتُ عَلَى سَهْوَةٍ لِي سِتْرًا، فَلَمَّا دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَأَهُ
 عَرَفْتُ الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِهِ حَتَّى وَدَدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ فَعَلْتُهُ فَاَنْتَرَعَ يَدُهُ مِنْ يَدِي،
 ثُمَّ أَتَى السُّتْرَ فَاَنْتَرَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: يَا عَائِشَةُ إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَأْمُرْنَا فِيمَا رَزَقْنَا أَنْ نَكْسُوَ
 الْحِجَارَةَ وَاللَّيْنَ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: قَدْ أَكْثَرَ الْعِرَافِيُّونَ فِي شَرْحِ السَّهْوَةِ^(٢)، وَإِنَّمَا هِيَ الْكُوءُ

(١) ساقط من الأصل.

(٢) اللَّفْظَةُ مشروحة في غريب أبي عبيد: ٥٠/١، والغريين: ٩٥٩، وغريب ابن الجوزي:
 ٥١٠/١، ٥١١، والفائق: ٢١٢/٢، والنهاية: ٤٣٠/٢، وراجع جمهرة اللغة: ٨٦٤،
 وتهذيب اللغة: ٣٦٦/٦، ومجمل اللغة: ٤٧٥، والصَّحاح، واللَّسَان، والتَّاج: (سهو).
 قال أبو عبيد رحمه الله: «قال الأصمعي: السَّهْوَةُ كالصُّفَّةِ تكون بين يدي البيت. وقال
 غيره من أهل العلم: السَّهْوَةُ شبيهة بالرَّفِّ والطَّاقِ يوضع فيه الشَّيْءُ. قال أبو عبيد: وَسَمِعْتُ =

التي تكون في البيوت ترفع فيها المرأة بعض متاعها، فالعرب تسميها السهوة.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الذي رواه عن رسول الله ﷺ: أنه قال: «لا تحل الصدقة لآل محمد»
من آل محمد الذين لا تحل لهم الصدقة؟

قال عبد الملك: هم بنو هاشم فمن دونهم من بني عبد المطلب، وبني
ينهم ومن تناسل منهم إلى اليوم، وليس يدخل في آل محمد من كان فوق بني
هاشم من بني عبد مناف، أو بني قصي أو غيرهم.

قال عبد الملك: هكذا فسر لي مطرف وابن الماجشون في ذلك عندما
كاشفتهم عنه وقاله ابن [عبد الحـ]كم، وابن نافع أيضاً.

= غير واحد من أهل اليمن يقولون: السهوة عندنا بيت صغير منحدر في الأرض، وسمكه
مرتفع من الأرض، شبيه بالخزانة الصغيرة يكون فيها المتاع. قال أبو عبيد: وقول أهل اليمن
أشبه ما قبل في السهوة.

وقال أبو عمرو في الكنة والسدة نحو قول الأصمعي في السهوة وقال: هي الظلة بباب
الدار. قال الأصمعي: في الكنة: هو الشيء يخرج الرجل من حائطه كالجناح، ونحوه قال
أبو عبيد. وفي الفائق للزمخشري: «كانها سُميت بذلك؛ لأنها يُسهى عنها لصغيرها
وحفاؤها». وللسهوة معنيان آخران غير مقصودين هنا، أحدهما: الأرض اللينة التربة.
والآخر: الناقة اللؤلؤ المدعان، قال امرؤ القيس [ديوانه: ٩١]:

ويحرق بعيد قد قطعت نياطه
على ذات لوث سهوة المشي مدعان
قال زهير: [شرح ديوانه: ٢٩٦]

تهون بعد الأرض عني فريدة
كنار البصيع سهوة المشي بازل
قال ابن قتيبة في غريب الحديث: ٢٦٤/٢ «ولم أسمع من ذلك فعلاً». ويراجع: غريب
الحديث للخطابي: ٢٥٧/١، وما اتفق لفظه واختلف معناه لابن السجري: ١٦٨.

قُلْنَا لِعَبْدِ الْمَلِكِ: فهل يَدْخُلُ مَوَالِي آلِ مُحَمَّدٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، الصَّدَقَةُ مُحَرَّمَةٌ عَلَى مَوَالِي آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا حُرِّمَتْ عَلَى آلِ مُحَمَّدٍ؛ لِأَنَّ مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْهُمْ، وَكَذَلِكَ قَالَ لِي مُطَرِّفُ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ. [١٨٥] [...] (١).

وَقَالَ ابْنُ نَافِعٍ أَيْضًا، إِلَّا ابْنَ الْقَاسِمِ (٢) فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي آلِ مُحَمَّدٍ فِي أَنْفُسِهِمْ وَلَيْسَ فِي مَوَالِيهِمْ، وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ، قَدْ حَدَّثَنِي ابْنُ الْمُعِيرَةِ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَرْقَمَ بْنَ أَرْقَمِ الرَّهْرِيِّ عَلَى الصَّدَقَاتِ فَاسْتَبَعَ أَبَارَافِعَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَى أَبُورَافِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [فَسَأَلَهُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَارَافِعُ إِنَّ الصَّدَقَةَ مُحَرَّمَةٌ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَإِنَّ مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْهُمْ]. وَحَدَّثَنِي أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ، عَنْ [عَلِيِّ بْنِ عَبَّاسٍ] (٣)، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ قَالَ: مَاتَ رَجُلٌ فَأَوْصَى إِلَيَّ بِدَرَاهِمٍ أَنْ أَدْفَعَهَا إِلَى ابْنِي هَاشِمٍ، فَأَتَيْتُ بِهَا أُمَّ كُلثُومَ ابْنَةَ عَلِيٍّ فَقَالَتْ: انْطَلِقِي فَتَصَدَّقِي بِهَا، فَإِنَّ مَوْلَى لَنَا يُقَالُ لَهُ هُرْمُزٌ (٤)، يَكْنَى أَبَاكَيْسَانَ أَخْبَرَنِي أَنَّهُ مَرَّ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ: يَا هُرْمُزُ إِنَّا

(١) غير واضحة في الأصل ولعلها جملة: «لا خلاف في ذلك» فالرُّسْمُ يعين على هذا والمعنى صحيح به.

(٢) في الأصل: «إلا أن ابن القاسم...».

(٣) في الأصل: «عبي بن عباس» هكذا، ولا أشك أنها مُحَرَّفَةٌ وَأَنَّ مَا أَثْبَتَهُ تَصْحِيحُ لَهَا. وَجَاءَ فِي شُيُوخِ أَصْبَغِ بْنِ الْفَرَجِ فِي تَهْذِيبِ الْكَمَالِ: ٣٠٤/٣ «علي بن عباس الكوفي» وَتَرَجَّمَ لَهُ الْمِزِّي فِي التَّهْذِيبِ: ٥٠٢/٢٠ وَوَصَفَهُ بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ عِنْدَ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَغَيْرِهِ.

(٤) أبوكيسان هُرْمُزُ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ مختلف في اسمه فقيل: هُرْمُزُ، وقيل: كيسان، وقيل: مِهْرَانُ، وقيل: طُهْمَانُ، وقيل: ذَكْوَانُ، كُلُّ ذَلِكَ قِيلَ، وَهُوَ رَاوِي حَدِيثِ تَحْرِيمِ الصَّدَقَةِ =

أَهْلُ بَيْتٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ فَلَا تَأْخُذِ الصَّدَقَةَ، فَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ». قُلْنَا لِعَبْدِ الْمَلِكِ: فَأَيُّ الصَّدَقَاتِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي هَذَا الْحَدِيثِ؟ قَالَ: كُلُّ الصَّدَقَاتِ الْمُفْتَرَضَةِ مِنَ الزَّكَاةِ كُلِّهَا، زَكَاةِ الْمَاشِيَةِ، وَزَكَاةِ الْحُبُوبِ، وَزَكَاةِ النَّاضِ^(١)، وَكُلُّ مَا كَانَ مِنْ تَطَوُّعِ النَّاسِ فَكُلُّ ذَلِكَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِمْ، كَذَلِكَ قَالَ مُطَرِّفُ بْنُ الْمَاجِشُونِ وَأَصْبَغُ، وَقَالَ ابْنُ نَافِعٍ إِلَّا ابْنُ الْقَاسِمِ فَإِنَّهُ قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ فِي الزَّكَاةِ، وَلَيْسَ فِي التَّطَوُّعِ، وَهَذَا بَعِيدٌ مِنْ قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ أَيْضًا. وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَوْلَاهُ هُرْمُزُ أَبِي كَيْسَانَ: «يَاهُرْمُزُ إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ، وَلَا تَأْخُذِ الصَّدَقَةَ فَإِنَّ مَوَالِيَ الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ» وَقَدْ كَرِهَتْ أُمُّ كُلثُومُ ابْنَةُ عَلِيٍّ قَبُولَ الْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا صَدَقَةٌ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَبَةَ وَالْعَطِيَّةَ وَالْهَدِيَّةَ، وَكُلُّ مَا لَمْ يُسَمَّ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ، فَإِذَا سُمِّيَ بِاسْمِ الصَّدَقَةِ رَدَّهُ، هَذَا مُسْتَحْسَنٌ مِنْ فِعْلِهِ، لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَذَلِكَ أَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمَوَالِيهِمْ، وَاسْعَ لَهُمْ أَنْ يَقْبَلُوا الْهَدِيَّةَ وَالْهَبَةَ وَالْعَطِيَّةَ مَا عَدَا مَا يُسَمَّى بِاسْمِ الصَّدَقَةِ.

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: وَيَنْبَغِي لِلْإِمَامِ أَنْ يُوسَّعَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَيِّءِ، وَيَكْثُرَ لَهُمْ مِنْهُ لِتَخْرِيمِ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِمْ، وَلَأَنَّ لَهُمْ فِي الْفَيِّءِ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى. قُلْنَا لِعَبْدِ الْمَلِكِ: فَمَنْ ذَوِي الْقُرْبَى مِنْ قُرَيْشِ الَّذِينَ عُنُوا فِي آيَةِ الْخُمْسِ؟ فَقَالَ: هُمْ بَنُو هَاشِمٍ بِخَاصٍّ دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ قُرَيْشٍ، هُمْ آلُ مُحَمَّدٍ الَّذِينَ لَا تَحِلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ فَالْسُّنَّةُ أَنْ يُعْطُوا مِنَ الْخُمْسِ، وَأَنْ يُوسَّعَ عَلَيْهِمْ مِنْهُ، وَأَنْ

= على آلِ النَّبِيِّ. يراجع: الاستيعاب: ٣/ ٣٨٨، وأسد الغابة: ٥/ ٥٩٣، والإصابة: ٢/ ٤٠٦. في «ذكوان»، الجرح والتعديل: ٧/ ١٦٥، وتلخيص فهوم أهل الأثر: ٣٨٤. (١) تقدّم شرحه.

يُسَدُّ مِنْهُ حَاجَةُ مُخْتَاجِهِمْ، وَلَيْسَ حَقُّهُمْ مِنْهُ سَهْمًا مَفْرُوضًا مَعْلُومًا جُزْؤُهُ مِنْ الْخُمْسِ فَيُقَسَّمُ عَلَى غَيْرِهِمْ [وَقَفِيرِهِمْ] وَلَكِنَّهُمْ إِنَّمَا يُعْطَوْنَ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ بِاجْتِهَادِهِ، وَعَلَى قَدْرِ مَا يَبْدُو لَهُ مِنْ حَاجَةِ [ذَوِي] ^(١) الْحَاجَةِ مِنْهُمْ فِي وَقْتِ ذَلِكَ، كَذَلِكَ جَاءَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّهُ قَالَ: «وَلَعَمِلَ بِهِ فِيهِمْ وَكَذَلِكَ [١٨٦] كَانَ مَالُكَ يَقُولُ [كَمَا حَدَّثَنِي مَا] - لَقِيتُ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَقَدْ حَدَّثَنِي ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ أَنَّ عُمَرَ - ر. . . [١] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَكُمْ فِيهِ حَقٌّ [١] . . . [١] أُعْطِيْتُمْ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا أَرَاهُ لَكُمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يُعْطِيَهُمْ خُمْسَ [الْفَيْءِ] ^(١) فَأَبَى عَلَيْهِمْ . . . [١] مِنْ ذَلِكَ وَأَعْطَاهُمْ مِنْهُ بِقَدْرِ مَا رَأَى.

- وسألنا عبد الملك بن حبيب عن شرح حديث مالك

الَّذِي رَوَاهُ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ حِينَ خَطَبَ النَّاسَ بِالْبَجَايَةِ فَقَالَ فِي خُطْبَتِهِ: «إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ يُؤَمَرَ الرَّجُلُ الْبَرِيءُ عِنْدَ اللَّهِ كَمَا يُؤَمَرُ الْجَزُورُ، وَيُشَاطُ لَحْمُهُ كَمَا يُشَاطُ لَحْمُهَا، وَيُقَالُ: عَاصٍ وَلَيْسَ بِعَاصٍ. فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - وَكَانَ أَسْفَلَ مِنْهُ - وَأَنْتَ ذَلِكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَلَمَّا تَنَزَّلَ الْبَلِيَّةُ، وَتَشْمَلُ الْبَرِيَّةُ، وَتُسَبِّحُ الدُّرِّيَّةُ، وَتَدُقُّهُمْ الْفِتْنَةُ كَمَا تَدُقُّ النَّارُ الْحَطَبَ، وَكَمَا تَدُقُّ ^(٢) الرَّحَى ثِفَالَهَا».

قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَمَّا قَوْلُهُ: «وَيُشَاطُ لَحْمُهُ كَمَا يُشَاطُ لَحْمُهَا» يَعْنِي: يُقَطَّعُ لَحْمُهُ.

قَالَ: وَالْدَّمُ أَيْضًا يُشَاطُ ^(٣)، تَقُولُ: قَدْ اشْتَطَّ دَمُ فُلَانٍ: إِذَا أَهْرَقَ، وَهُوَ

(١) خروج في الورقة الأخيرة من الأصل ذهب بها كلمات قليلة.

(٢) في الأصل: «تدوق».

(٣) في اللسان: «سَيط».

رجلٌ مشايط الدَّم، أي: مُستوجب أن يُهْرَاقَ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «وَتُسَبَّى الذَّرِّيَّةُ» فَهِيَ بِنَصْبِ الذَّالِ، وَتَأْوِيلُهَا: النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ، وَالتِّي هِيَ بَرَفِ الذَّالِ مَعْنَاهَا: النِّسَاءُ.

قَالَ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَتَدْفُقُهُمُ الْفِتْنَةُ كَمَا تَدْفُقُ الرَّحَى ثِفَالَهَا» فَالثَّقَالُ^(١): جِلْدٌ يَكُونُ تَحْتَ الْمِطْحَنَةِ عِنْدَ الْأَغْرَابِ الَّذِينَ يَطْحَنُونَ بِأَيْدِيهِمْ، فَالدَّقِيقُ يَسْقُطُ فِي ذَلِكَ الْجِلْدِ، وَتَكُونُ حَوَاشِيهِ مَرْتَفَعَةً، فَالرَّحَى وَهِيَ [الْمِطْحَنَةُ] تَضْرِبُ ذَلِكَ الْجِلْدَ فِي اسْتِدَارَتِهَا فَهُوَ الدَّقُّ الَّذِي أَرَادَ عَلِيٌّ بِقَوْلِهِ: «وَتَدْفُقُهُمُ الْفِتْنَةُ كَمَا تَدْفُقُ الرَّحَى ثِفَالَهَا» أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ الشَّاعِرِ^(٢):

إِذَا شَاءَ بَعْضُ اللَّيْلِ حَقَّتْ لِحْرَسِهِ خَفِيفَ الرَّحَى مِنْ جِلْدِ عَوْدٍ ثِفَالَهَا
وَالْعَوْدُ: الْجَمَلُ الْكَبِيرُ.

تَمَّ الْكِتَابُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ وَتَأْيِيدِهِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا

نسخه عبد الرحمن بن عيسى بن منغفارد لنفسه بيده الفانية، ثم لمن شاء الله بعده فإله يفهمه ما فيه ويستعمله به، وكان الفراغ منه عشية السادس والعشرين من [ر]جب الفرد عام ثمانية وستمائة^(٣).

(١) تقدم في الجزء الأول.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) يقول الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - عفا الله تعالى عنه -:

انتهيت من نسخته من أصله في الساعة الثامنة من يوم الأحد الثامن عشر من ربيع الآخر سنة سبع عشرة وأربعمائة وألف في مدينة عتيقة - حرّمها الله تعالى - وكان الابتداء بنسخه في غرة ربيع الأول في مكة - شرفها الله تعالى - من العام نفسه. والله حسبي ونعم الوكيل.

الفهارس العامة

- ١- فهرس الآيات القرآنية ٢٣٠-٢٣٤
- ٢- فهرس اللغة ٢٣٥-٢٥٩
- ٣- فهرس الشعر ٢٦٠-٢٦٦
- ٤- فهرس الأعلام ٢٦٧-٢٨٧
- ٥- فهرس الطوائف والجماعات ٢٨٨-٢٩٣
- ٦- فهرس المواضع والبلدان ٢٩٤-٢٩٩
- ٧- فهرس المصادر والمراجع ٣٠٠-٣٢٠
- ٨- فهرس الموضوعات ٣٢٢-٣٢٤

١ - فهرس الآيات القرآنية

(سورة البقرة)

رقمها	ج/ص	الآية
١٠٢	٣٩٣/١	﴿ مَا شَكَرُوا إِلَهًا أَنفُسَهُمْ ﴾ -
٢٢٨	٤١٦/١	﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ -
٢٣٤	٤٢٠/١	﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ -
٢٤٠	٤٢٠/١	﴿ وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنكُم مَّن بَيِّنَاتٍ لِّأَزْوَاجِهِمْ ﴾ -
٢٨٢	٦/٢	﴿ وَلَا يَأْتِ الشَّهَادَةُ إِذَا مَا دُعُوا ﴾ -

(سورة النساء)

٣٢	٢١٥/٢	﴿ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِن فَضْلِهِ ﴾ -
٩٤	٢٠٧/٢	﴿ إِذَا ضَرَجْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَيِّنُوا ﴾ -

(سورة المائدة)

٣	٣١١/١	﴿ وَمَا أَهْلَ لَكُمْ لِقَاءَ اللَّهِ ﴾ -
٤	٣٢٩/١	﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ -

(سورة الأعراف)

٤٠	٣٥٢/١	﴿ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ -
٩٥	١٩٦/٢	﴿ حَتَّى عَفَوا ﴾ -
١٥٠	٤٢٢/١	﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضَبَنَ أَسْمَاءَ ﴾ -
١٧٦	١٣٠/١	﴿ فَثَلَّحُوا كَمَثَلِ الْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ ﴾ -

(سورة التوبة)

٣٠	٩٠/٢	﴿ يُضْحِكُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبْلُ ﴾ -
٣٧	٤٠١/١	﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ الرَّبُّ وَبِإِذْنِهِ أَكْفُرُوا ﴾ -
١٠٨	١٩٩/١	﴿ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَظْهَرُوا ﴾ -

(سورة يوسف)

٣٩٣ / ١	٢٠	- ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾
٤٢١ / ١	٨٤	- ﴿يَكْأَسْفَىٰ عَلَىٰ يَوْسُفَ﴾

(سورة الرعد)

٢١٦ / ٢	٤	- ﴿صِبْغَاتُ صِبْغٍ﴾
---------	---	----------------------

(سورة النحل)

٢٩٢ / ١	١٠	- ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾
---------	----	---

(سورة الكهف)

١٧٣ / ١	٩٧	- ﴿فَمَا اسْطَعُوا أَنْ يَصْهَرُوا﴾
---------	----	-------------------------------------

(سورة مريم)

٢٤٨ / ١	٥٥	- ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ﴾
٧٠ / ٢	٧٢، ٧١	- ﴿وَلَنْ يَنْفَكُوا إِلَّا أَزْجَالًا مَّوَدَّةَ بَيْنِهِمْ ۚ وَكَانَ عَلَيْهِمْ فِيهَا إِلَٰهٌ مَّعْبُودٌ ۖ فَلَمَّا أَتَتْهُمْ مُسْتَمْسِكِينَ أَخَذَتْهُمُ أُخُودٌ مُتَمِصَّةٌ مِّنْ دُونِهِ ۚ فَكَسَوْهُمْ حِطًّا ۖ ثُمَّ أَنشَأُوا مِن دُونِهِ آلَ فَاوْزَ ۚ فَكُنَّا آلَ بَنِي إِسْرَٰءِيلَ ۚ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ۚ فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَهُمَا لَعْنَةُ الْعَالَمِينَ ۚ وَبَنِي إِسْرَٰءِيلَ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ لَعْنًا عَلَيْهِمْ أَنَّ بَنِي النَّاسِ لَا يَحِلُّ لَكَ فِيهِمُ مَرْجُومٌ ۚ فَمَا أَصْبَرُوا إِلَيْهِمْ ۚ فَلَمَّا أَفْلَحَ دَاوُدَ غَالِبًا ۚ أَعْبَدُوا آلَهُ دَاوُدَ ۚ وَكَانَ يَهْدِيهِمُ رَبُّكَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾

(سورة الأنبياء)

٢٧٥ / ١	٧٨	- ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْتَصِمَانِ فِي الْحَرْثِ﴾
---------	----	--

(سورة الحج)

٢٥١ / ١	١٣	- ﴿لَيْسَ الْمَوْلَىٰ وَلَيْسَ الْعَشِيرُ﴾
٩١ / ٢	٢٦	- ﴿وَلَطَمُوا بَنِي إِسْرَٰءِيلَ ۖ وَكَانَ مُوسَىٰ ذُو الْقُوَىٰ ذَوِي الْحِرِّ﴾
٣٤٤ / ١	٢٧	- ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾
٣١٦ / ١	٢٩	- ﴿لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾
١٤٤١ / ٢	٧٨	- ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾

		(سورة النور)	
١٩٥/١	٥٨	- ﴿يَتَذَكَّرُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَذْكُرَكُمُ﴾	
		(سورة النمل)	
٣٤٠/١	١٧	- ﴿وَحُفَيْرَ لِسْلِيمَنَ جُنُودُهُ﴾	
٣٤٢/١	١٩	- ﴿رَبِّ أَوْزَعِيْ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ﴾	
		(سورة الروم)	
٧٤/٢	٣٠	- ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾	
		(سورة لقمان)	
١٥٤/٢	١٩	- ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشِيكَ﴾	
		(سورة فاطر)	
١٢٣/١	١٠	- ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾	
		(سورة ص)	
٣٦٣/١	٣٨	- ﴿وَالْآخَرِينَ مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ﴾	
		(سورة الزمر)	
٨٩/٢	١٨	- ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾	
		(سورة الزخرف)	
٤٢٢/١	٥٥	- ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾	
		(سورة الجاثية)	
١٧٤/٢	٢٤	- ﴿وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾	

(سورة الأخفاف)

﴿ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ ﴾ - ٢١ ٣٢٦/١

(سورة مُحَمَّد)

﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ - ٣٠ ٦/٢

(سورة النَّارِيات)

﴿ وَاللَّذِئِيتِ ﴾ - ١ ٣٥٧/١

(سورة الرَّحْمَنِ)

﴿ مُتَكِبِينَ عَلَى رَقَفٍ هُمُومٍ وَعَبَقَرِي حَسَانِ ﴾ - ٧٦ ١٨٦/٢

(سورة الواقعة)

﴿ وَنُصِّتَ الْجِبَالُ نَسَا ﴾ - ٥ ١٠٠/٢

﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ﴾ - ١٧ ١٩٥/١

﴿ وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ - ٨٢ ٢٥٧/١

(سورة الْمُجَادِلَةِ)

﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ﴾ - ٣ ٩٢/٢

(سورة الْمُزْمَلِ)

﴿ عَلِيمٌ أَنْ تُخْصَوهُ فَتَابَ ﴾ - ٢٠ ١٩٧/١

(سورة الْمُذْثَرِ)

﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ - ٣٨ ٩/٢

(سورة الْقِيَامَةِ)

﴿ ثُمَّ دُحِبَ إِلَىٰ أَهْلِهِ بِسَاطِرٍ ﴾ - ٣٣ ٢٠٢/٣

(سورة المُرْسَلَات)

﴿ أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِنَانًا ﴿٥٠﴾ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا ﴿٥١﴾ ﴾ ٢٦٠، ٢٥ ١٢٨/٢

(سورة المُرْسَلَات)

﴿ وَالتَّزَعَّتْ ﴾ ١ ٣٥٧/١

(سورة الْمُطَفِّينَ)

﴿ وَبِلَِّ الْمُطَفِّينَ ﴿١﴾ ﴾ ١ ١٨٤/١
﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١١﴾ ﴾ ١٤ ٦٣/٢

(سورة الانشقاق)

﴿ إِنَّمْ ظَنَّ أَنَّ لَن يَحُورَ ﴿١١﴾ ﴾ ١٤ ٢٠١/٢

(سورة البلد)

﴿ أَوْ مَسَّ كِنَانًا ذَا مَرْنَبٍ ﴿١١﴾ ﴾ ١٦ ٢٠٤/١

(سورة الإخْلَاصِ)

﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ كُفْرًا أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾ ٤ ٢١٧/٢

٢ - فهرس اللغة

(حرف الهمزة)

- آل (آل محمد): ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٥ / ٢
- أبر (أبار النخل): ٨٥، ٨٣ / ٢
- أقل (تأقل): ٣٥٠، ٣٤٩ / ١
- أنو (الإناء): ٣١٠ / ١
- آخر (الأخر): ٤٢٢ / ١
- أذن (الإيدان): ١٦٢ / ٢
- أرب (الإربه) و (الأرب): ٥٩ / ٢
- أزر (الإزار): ١٨٩ / ١
- أطر (مأطورة): ١٠٢ / ٢
- أكر (الأكار): ٣٧٨ / ١
- أكل (أكل) و (الأكل) و (الأكل): ٣٠٢، ٢٩٩، ٢٥٣ / ١
- أكم (الأكام): ٢٥٥ / ١
- أمم (المامومة) (الامة) (أم الرأس): ٤٣٨، ٤٣٦، ٤٣٣ / ١
- أنى (أناه): ١١٥، ١١٤، ١١٣ / ٢
- أوق (الأوقية): ٢٧٤ / ١
- أنك (الأنك): ٣٨٠ / ١

(حرف الباء)

- بتر (الابتير): ١٦٢، ١٦١ / ٢
- بتع (البتع): ٤٢٩ / ١
- بتل (البتل): ٨٩، ٨٨ / ٢
- بحج (البخوة): ٢١٤، ٢١٣ / ٢
- بحث (البحث): ٢٩٦ / ١
- برة (برة): ١٨٢ / ٢

- بَرَحَ (بَرَحَتْ) و(المبرح): ٣٤٩، ٣٤٨/١
- بَدَرَ (البيدر): ٤٢٦/١
- بدو (الباد): ٣٩٥/١
- بَرَدَ (بَرَدْتُ وَبَرَدْتُ) و(البرؤد): ٢١٤/١، ٢٠٤/٢
- بَرَقَ (بَرَقَ الثَّيَابُ): ١١٩/٢
- بَرَمَجَ (البرنامج): ٣٨٨/١
- بَزَلَ (بازل): ٢٨٩/١
- بَسَسَ (بيسون) (بَسَّ وَأَبَسَّ): ٩٦/٢، ٩٧، ١٠٠
- بَصَرَ (البصير): ١٩٣/٢
- بَصَصَ (البصيص): ٢٤٠/١
- بَضَعَ (الباضعة): ٤٣٦/١، ٤٣٧
- بَطَخَ (البطخ): ٣٧١/١، ٣٧٢
- بَلَحَ (بلح): ٣٧١/١
- بَعَلَ (البعل): ٣٠٨/١، ٣١٠
- بَلَطَ (البلاط): ١٨٤/١، ١٨٥
- بَلَّلَ (بَلَّلُوا أَرْحَامَكُمْ): ٣٠٤/٢
- بَوَّءَ (تبوء): ١٧٠/٢
- بَوَّقَ (البواق): ١٨٢/٢، ١٨٣
- بَهَرَ (الابهر): ١٩٢/٢، ١٩٣
- بَهَرَمَ (البهرمان): ٣١٨/١
- بَيَّبَ (بيبة): ٢٠/٢
- بَيَعَ (البيع بمعنى الشراء): ٣٩٢/١، ٣٩٣، ٣٩٤
- بَيَّضَ (أَبْيَضَ الثَّيَابُ) و(أَبُو الْبَيْضَاءِ) و(البضاء): ١٨٨/٢، ١٩٣
- بَيَّنَ (التبيين): ٢٠٧/٢، ٢٠٨

(حرف التاء)

- تَبَّتَ (التأبوت): ١٤٩/٢

- تَبَعَ (التَّبِيعُ): ٢٩٥/١
- تَرَبَّ وأَتَرَبَ: ٢٠٤/١ و (الأَتْرِبِيُّ): ٢١٤، ٢١٩، ٣٨٨/١
- تَوَجَّ (الأَتْرُجَةُ): ٤٢٥/١
- تَرَفَّقَ (تَرَفَّقَ): ٢٦٧/١
- تَفَقَّ (التَّفَقُّ): ٣١٦، ٣١٧/١
- تَقَلَّ (التَّقَلُّ): ١٤٤/٢
- تَمَرَّ (تَمَرُّ): ٣٧١/١
- تَمَّمَ (التَّمَامُ): ١٤٥/٢
- تَيَسَّ (التَّيَسُّ): ٢٩٣/١

(حرفُ التَّاءِ)

- تَبَّجَ (أَتَبِيجُ): ٤١٣/١
- تَدَّى (تَدْيٌ): ٢٢١/١
- تَجَجَّ (أَتَجُّهُ تَجًّا): ٢١٠/١
- تَوَبَّ (يَتَوَبُّ): ٩٦/٢
- تَوَرَّى (التَّوَرَّى): ١٣٠/٢
- تَغَمَّ (التَّغَامُ): ٢١٤/٢
- تَعَبَّ (يَتَعَبُّ): ٣٥٣/١
- تَفَرَّ (تَسْتَدْفِرُ) و (تَسْتَفِرُّ): ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠/١
- تَقَلَّ (التَّقَالُ): ١٧٨/١، ٢٢٦/٢
- تَكَلَّ (تَكَلَّلَتْ أَثْنُكَ): ٢٦٩/١
- تَلَّلَ (التَّلَّةُ): ١٣٢، ١٣٥/٢
- تَمَرَّ (التَّمَرُّ): ٤٢٦/١
- تَمَّمَ (تَمَّهُ): ٤٤٦، ٤٤٧/١
- تَنَّى (تَنِيَّةٌ): ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٢/١
- تَوَبَّ (التَّوَبُّ): ٢١٣، ٢١٤/١

(حرف الجيم)

- جَثَّتْ (الجُثَّةُ): ٣٧١/١
- جَحَشَ (جُحِشَ شَقَّةً): ٢٣٦/١
- جَدَّدَ (جَادَّدَ) و(جَدَّ التمر) (جاد) و(جَدَّ التمر) و(الجَدُّ: ١٢/٢، ١٣، ٣٥، ٣٦، ٨٣، ٨٥
- جَدَعَ (جَدَعُ الْأَنْفِ) و(جَدَعَاءُ): ٤٣٢/١، ٤٣٣، ٧٤/٢
- جَدَعَ (جَدَعَةً): ٢٨٧/١، ٣٠٢
- جَرَجَرَ (الْجَرَجَرَةُ): ١٢٢/٢، ١٢٣، ١٢٤
- جَرَبَ (الْجَرَبُ): ١٤٧/٢، ١٥٠
- جَرَشَ (مَلَحَ جَرِيشُ): ١٣٦/٢
- (جَرَنَ) الْجَرِينُ: ٤٢٦/١
- جَرَى (الْجَرَى): ٢١٤/١
- جَزَزَ (جَزِيرَةُ الْعَرَبِ) (الْجَزْرُ): ٣٧٢/١، ١٠٩/٢، ١١٠
- جَسَسَ (تَجَسَّسُوا): ١١٧/٢، ١٥٥
- جَفَرَ (الْجَفْرَةُ): ٣٣٦/١
- جَفَفَ (الْجُفْفُ): ٣٧١/١
- جَفَأَ (اجفوا): ١٢٧/٢، ١٢٨
- جَلَسَ (الْجَلِيسُ): ٢٥٢/١
- جَمَسَ (جَوَامِيسُ): ٢٩٧/١
- جَمَّرَ (التَّجْمِيرُ) و(الْمُجَمَّرَةُ): ١٨٨/١، ١٨٩، ٦٦/٢
- جَمَعَ (الْجَمْعُ) و(جُمِعَ) و(جَمَعَ عَلَيْهِ ثِيَابَهُ) و(جمعاء): ٢٣٦/١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٧٤، ٧٤/٢، ١٢٠
- جَمَلَ (جمالي) و(يجملون الودك): ٤١٣/١، ٨١/٢
- جَنَأَ (يَجْنَىءُ): ٤٢٧/١، ٤٢٨
- جَنَبَ (الْجَنِيبُ) نوعٌ مِنَ الثَّمَرِ: ٣٧٤/١
- جَوَبَ (الْأَنْجِيَابُ): ٢٥٤/١، ٢٥٥
- جَوَّخَ (جَوْخَانُ): ٤٢٦/١

- جَوَزَ (جائزته): ١٤١/٢
- جَوَسَ (الجوسُ): ١٦٨/٢، ١٦٩
- جَوَفَ (الجائفة) والأجوفان): ٤٣٢/١، ٤٣٤، ٢١١/٢
- جَهَمَ (الجهامُ): ٢٠٠/٢
- حَبَرَ (حُبَارُ): ٤٥٠/١، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٤

(حرف الحاء)

- حَبَطَ (الحَبَطُ): ١٨٩/٢، ١٩٠
- حَبَلَ (الحَبْلَةُ): ٣٨٥/١
- حَتَمَ (حَتَمٌ): ٤٢٩/١
- حَجَرَ (الحُجْرَةُ): ١٧٢/١
- حَجَلَ (المُحَجِّلُون): ١٩٧/١
- حَدَثَ (الْحَدَثُ): ١٤٣/١، ٢٤٤
- حَدَوَ (حَدَاؤُهَا): ٤٥/٢
- حَرَبَ (حَرْبٌ): ٦٣/٢
- حَرَثَ (الْحَرَثُ): ٢٧٤/١
- حَرَجَ (الْحَرَجُ): ١٤١/٢
- حَرَزَ (حَرَات المَدِينَةِ): ١٠٢/٢
- (حَرَزَ) (حَرَزَاتُ الْمُسْلِمِينَ): ٢٩٨، ٢٩٧/١
- جَرَسَ (حَرِيسَةُ الْجَبَلِ): ٤٢٦/١
- حَرَضَ (الْحَارِضَةُ): ٤٣٦/١
- حَرَقَ (حَرَقُ النَّارِ): ٤٥/٢
- حَسَسَ (تَحَسَّسُوا): ١١٧/٢، ١١٥، ١٥٦
- حَشَشَ (حَشَّ فِي بطنها): ١٢/١
- حَشَفَ (الْحَشْفُ): ١٣٢/٢
- حَصَرَ (حَصِيرٌ): ٢٤٢/١
- حَصَصَ (المَحَاصِي) و(أَحْصَى): ١٩٧/١، ٨٨/٢

- حَضَرَ (الْحَاضِرُ): ٣٩٥ / ١
- حَفَشَ (الْحِفْشُ): ٤١٨ / ١
- حَقَفَ (الْمِحْفَةُ): ٣٣٨ / ١
- حَقَلَ (الْحَاقِلُ) و (الْمُحَقَّلَةُ): ٣٩٩، ٢٩٨، ٢٩٨ / ١
- حَقَوَ (إِحْقَاءُ الشَّوَارِبِ): ١٩٥ / ٢
- حَقَفَ (الْحَاقِفُ): ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤ / ١
- حَقَّقَ (حُقَّةٌ): ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧ / ١
- حَقَلَ (الْمُحَاقَلَةُ): ٣٧٧، ٣٧٥ / ١
- حَقَوَ (الْحِقْوُ): ٦٤ / ٢
- خَلَقَ (خَلْقِي): ٢٠٥، ٢٠٤ / ١
- خَلَبَ (الْخَلَبُ): ١٤٠ / ٢
- خَلَّلَ (خَلِيلَةٌ) و (الْخَلَّةُ السَّيْرَاءُ)، و (اسْتَخَلَّلْتُ) و (الْخُلُلُ): ٢٥١، ٢١٨، ٢١٦، ٢١٤ / ١
- ٤٤٨، ٢٥٢
- خَلَّمَ (الْخُلْمُ): ١٥٣ / ٢
- خَلَوَ (خُلُوانُ الْكَاهِنِ): ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٨٠ / ١
- حَمَلَ (الْحَمَالُ): ٣٨٩ / ١
- حَمَمَ (حَامَّةٌ): ١٣٤ / ٢
- حَمَوَ (الْحَامَّةُ): ٧٠ / ٢
- حَنَدَ (مَحْنُوذٌ): ١٥٩ / ٢
- حَنَى (أَحْنَى): ٤٢٨ / ١
- حَوَرَ (الْحَوْرُ): ٢٠١، ٢٠٠ / ٢
- حَوَّلَ (حَائِلٌ): ٣٠٢ / ١
- حَيَّا (أَحْيَا) (أَحْيَا النَّاسُ) و (الْتَّحَيَّاتُ): ١٣٢، ١٣١ / ٢، ٣٠٣، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢ / ١

(حرفُ الخاءِ)

- خَبَبَ (الْخَبَبُ): ٢١٤ / ١
- خَبَرَ (الْمُخَابَرَةُ) (خَبِيرٌ) (الْخَبِيرُ): ٣٧٨، ٣٧٧ / ١

- خَبَطَ (الْخَبْطُ): ٣٨٠، ٣٢١/١
- خَبَلٌ (خَبَلَةٌ) وَالْإِخْبَالُ: ١٧٦/٢، ٢٥٠/١
- خَتَنَ (الْخِتَانُ): ٢٠٢/١
- خَدَجَ (الْخِدَاجُ) وَالْخَادِجُ: ٣٥٤، ٢٢٠/١
- خَدَلَجَ (الْخَدَلَجُ): ٤١٣/١
- خَذَفَ (الْخَذْفُ): ٣٣٨/١
- خَزَبَزَ (الْخِرْبِزُ): ٣٧٢/١
- خَرَفَ (الْمِخْرَفُ): ٣٥١/١
- خَزَمَ (خَزَامَةٌ): ١٨٢/٢
- خَسَفَ (الْخُسُوفُ): ٢٥٤، ٢٥٣/١
- خَشَشَ (الْخَشَاشُ) (الْخِشَاشُ): ١٨٢، ١٨١/٢
- خَشَفَ (الْخَشْفُ): ١٩٤/٢
- خَضَبَ (الْمُخَاضِرَةُ): ٣٧٨/١
- خَطَرَ (الْمُخَاطَرَةُ): ٣٧٩/١
- خَفَاَ (الْمُخْتَفِي) وَالْمُخْتَفِئَةُ: ٧١/٢
- خَلَبَ (الْخِلَابَةُ): ٣٩٨/١
- خَلَطَ (الْخَلِيطَيْنِ): ٢٩٤/١
- خَلَفَ (مُخْلَفٌ) (خِلْفَةٌ) وَالْخُلُوفُ: ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٢٨٩، ٢٢٨/١
- خَلَّلَ (الْخَلِيلُ): ٢٥٢/١
- خَمَرَ (تَخْمِيرُ الْإِنَاءِ): ١٢٦، ١٢٥/٢
- خَمَسَ (الْخُمْسُونَ): ٣٥٦، ٢٢٩/١
- خَمَشَ (خَمَشُ السَّاقَيْنِ): ٤١٣/١
- خَمَصَ (الْخَمَائِصُ) وَالْخَمِصَةُ: ٢٢٧، ٢١٥، ٢١٤/١
- خَمَمَ (خَمُّ الْعَيْنِ): ٨٥، ٨٣/٢
- خَنَثَ (الْمُخَنَّثُ): ٥٧، ٥٤، ٥٣/٢
- خَنَنَ (الْخَنِينُ): ١٨٤، ١٨٣/٢

- خَنَى (الْخَنَاءُ) : ٣٦٨ / ١
- خَوَّصَ (خَوْصُ الْمُقْلِ) : ١٦١ / ٢
- خَيَّطَ (الْخَائِطُ وَالْمَخِيْطُ) : ٣٥٢ / ١

(حرف الدال)

- دَبَبَ (الدَّبِيبُ) و(الدُّبَاءُ) : ١٤٥ / ١ ، ٤٢٩
- دَبَّرَ : ٨٩ / ٢
- دَبَسَ (دُبْسِيٌّ) : ٢٢٨ / ١
- دَثَرَ (الْعَيْنُ الدَّائِرَةُ) : ٨٦ / ٢
- دَخَلَ (دَاخِلَةُ الْإِزَارِ) : ١٤٣ / ٢
- دَرَنَ (الدَّرْنُ) : ١٤٨ / ١ ، ٢٤٨
- دَرَيَ (دُرِّيٌّ) و(دردي) : ١٩٥ / ٢
- دَعَثَرَ (يُدْعَثِرُهُ) : ٤٠٤ / ١
- دَفَفَ (الدَّفَافَةُ) : ٨١ / ٢
- دَلَوَ (الدَّلْوُ) : ٢١٢ / ١ ، ٣١٠ ، ١٨٥ / ٢
- دَمَوَ (الدَّمَاءُ) و(الدَّامِيَّةُ) : ٢٦٣ / ١ ، ٢٦٤ ، ٤٣٦
- دَيْنَ (دَانٌ مُعْرِضًا) : ٦٢ / ٢ ، ٦٣

(حرف الذال)

- ذَخَرَ (الْإِذْخِرُ) : ١٠٧ / ٢
- ذَفَرَ (تَسْتَذْفِرُ) : ٢٠٨ / ١ ، ٢٠٩ ، ٢١٠
- ذَلَّلَ (تَذْلِيلُ الْعَرَاجِينِ) : ٢٢٩ / ١
- ذَمَمَ (الذَّمَّةُ) : ٢١٨ / ٢
- ذَنَبَ (الذَّنُوبُ) : ٢١٢ / ١ ، ١٨٤ / ٢
- ذَوَّدَ (الذَّوْدُ) : ١٩٤ / ١ ، ٢٧١ ، ٢٧٣

(حرفُ الرَّاءِ)

- رَأَى (الرُّؤْيَا) : ١٥٣/٢
- رَبَّبَ (الرَّبِّيُّ) : ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩/١
- رَبَّحَ (رَابِحٌ) : ١٧٨/٢
- رَتَّجَ (رِتَاجٌ) : ٩٢، ٩١/٢
- رَتَّدَ (الرَّتُّودُ) : ١٨٤، ١٨٣/٢
- رَبَّدَ (الرِّبْدُ) : ٤٢٦/١
- رَبَّضَ (مَرَابِضٌ) : ١٣٥/٢
- رَبَّعَ (رَبْعٌ) (رَبَاعٌ) (رَبِيعٌ) : ٣٠/٢، ٢٨٨، ٢٨٦/١
- رَدَّدَ (الرَّمْدُودَةُ) : ٢٠٩، ٢٠٨/٢
- رَصَّفَ (الرَّصَافُ) : ٢٦٥/١
- رَضَّضَ (مُرَضَّضٌ) : ٧٨/٢
- رَطَّبَ (رُطْبٌ) : ٣٧١/١
- رَغَمَ (الرَّغَامُ) (مِرْغَامَةٌ) : ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢/٢
- رَفَّتَ (الرَّفَثُ) : ٣٦٨/١
- رَقَّبَ (الرَّقَبِيٌّ) و(رِقَابُ الْخَيْلِ) و(الرَّقَبَةُ) : ٢١٠، ٢٠٩/٢، ٣٧٣، ٣٤٨، ٤٢/١
- رَكَّحَ (رَكْحًا لِلْفُرَى) : ١٧/٢
- رَكَزَ (الرَّكَازُ) : ٥٥٥، ٥٥٤، ٢٧٥/١
- (رَكَّوْا) (أَرْكُوا) : ١١٨/٢
- رَمَمَ (رَمَّةٌ) و(رَمُّ الْقُفِّ) : ٨٥، ٨٣، ١١، ١٠/٢، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٦/١
- رَمَى (مِرْمَاتَانِ) و(الرَّمِيَّةُ) : ٢٦٧، ٢٦٤، ٢٣٨/١
- رَاحَ (الرَّاحُ) و(رَائِحٌ) و(الرَّائِحَاتُ) : ١٧٨، ١٥٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٢/٢
- رَوَّضَ (الرَّوْضَةُ) : ٣٤٦/١
- رَوَّعَ (الرَّوْعُ) و(الرَّوْعُ) : ١٤٥/٢
- رَوَّى (الرَّوَاءُ) : ٣٠٥/١
- رَهَنَ (الرَّهْنُ) : ٩، ٨/٢

- رَهَوَ (رهُو البئر): ٢٤، ٢٣/٢

(حرفُ الزَّاي)

- (زَبَبَ) زَبَبَتَانِ وَ (التَّزَيَّبُ): ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٦٨/١

- زَبَنَ (المُزَابَنَةُ): ٣٧٥/١

- الزَّرَانِيْقُ: ٣١٠/١

- زَعْفَرُ الزَّعْفَرَانِ: ٣١٨، ٣١٧/١

- زَفَتَ (المُزَفَّتُ): ٤٢٩/١

- زَكَّى (الزَّاكِيَاتُ): ٢٢٢/١

- زَوَّجَ (زَوَّجَانُ): ٣٥٦/١

- زَوَى (زَوَيْتَ لِي الْأَرْضَ) (الزَّوَاءُ) وَ (انزَوَى): ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣/٢

- زَهَى (إِزْهَاءُ الثَّمَرِ): ٣٧٩، ٣٧١، ٣٧٠/١

- زَيَّقَ (الزُّيْقَةُ): ٣٨٨، ٢١٩، ٢١٤/١

(حرفُ السَّيْنِ)

- سَبَبَ (السَّبَابُ): ٣٨٨، ٢١٩، ٢١٤/١

- سَبَتَ (السَّيِّئَةُ): ٣١٩/١

- سَبَدَ (التَّسْبِيْدُ): ٢٦٨، ٢٦٧/١

- سَبَعَ (سَبْعَةُ أَحْرَفٍ) وَ (السُّبْعُ): ٣٢٧، ٢٦١/١

- سَبَّحَ (السَّبَّاحُ): ٢٠٦/١

- سَتَقَ (الْمَسَاتِقُ): ٢١٥، ٢١٤/٢

- سَجَلَ (سَجَلٌ): ٢١٢/١

- سَحَقَ (السُّمْحَاقُ): ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦/١

- (السُّحُقُ): ١٦/٢

- سَحَلَ (الثِّيَابُ السُّحُولِيَّةُ): ٦٥/٢

- سَخَلَ (السَّخْلُ): ٣٠١/١

- سَدَّدَ (سَدَّ الْحَضَارِ): ٨٤، ٨٣/٢

- (سَدَسٌ) : (سَدِيسٌ) و(سَدَسٌ) : ٢٨٨ / ١
- سَرَحَ (السَّرْحَةُ) : ٧١ / ٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٢ / ١
- (سَرَزَ) (سُرَّ تَحْتَهَا) : ٣٤٤ / ١
- سَرَوْ (سَرَوْ الشَّرْبِ) : ٨٤ ، ٨٣ / ٢
- سَرَى (سَرَى) و(أَسَرَى) : ١٨٧ / ١
- سَطَحَ (المِسْطَحُ) : ٤٤٣ ، ٤٤٢ / ١
- سَعَى (السَّعْيُ) : ٢١٤ / ١
- سَفَدَرَ (الاسْفِنَارِيَّةُ) : ٣٧١ / ١
- سَفَعَ (الْأَسْفَعُ) : ٦٢ / ٢
- (سَقَى) السَّقَايَةُ : ٤٥ / ٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨١ / ١
- سَكَّرَ (الْأُسْكُرَكَةُ) : ٤٣٠ / ١
- سَلَخَ (السَّلِيخَةُ) : ٣٨١ ، ٣٨٠ / ١
- سَمَرَ (السَّمَرُ) : ٣٥١ / ١
- (سَمَسَرَ) (السَّمَايِرَةُ) : ٣٨٨ / ١
- سَمَمَ (السَّمُّ) : ٣٥٢ / ١
- سَنَدَ (السَّنْدِيَّةُ) : ٣٢٠ / ١
- سَنَنَ (اسْتَنَنَ) : ٣٤٦ / ١
- (سَنَّا) السَّوَانِي : ٣١٠ / ١
- سَوَفَ (الْأَسْوَافُ) : ١٠٥ / ٢
- سَوَمَ (السَّامُ) و(السَّائِمَةُ) : ١٥٥ ، ١٥٤ / ٢ ، ١٩٢ / ١
- سَهَمَ السَّهْمَ : ٢٦٥ ، ٢٦٤ / ١
- سَهَا (السَّهْوَةُ) : ٢٢٢ ، ٢٢١ / ٢
- سَيَّبَ (سَائِبَةٌ) : ٤٥٦ ، ٤٥٥ / ١
- سَيَّحَ (سَيَّحٌ) : ٣١٠ / ١

(حرف الشين)

- شَبَهَ (الشَّبَهُ) : ٣٨٠ / ١

- شَجَعَ (الشُّجَاعُ) (شُجَاعُ الْبَطْنِ): ١/٢٨١، ٢/١٥٢
- شَدَخَ (مَشْدَخٌ): ٢/٧٨
- شَرَبَ (شَرِيبٌ) و (شُرْبَةٌ): ١/٢٥٣، ٢/١٥٨
- شَرَفَ (الشَّارِفُ): ١/٢٨٩
- شَرَقَ الشَّيْرُقُ: ١/٣٨٠، ٣٨١ = (الشَّيْرَجُ)
- شَرَمَ (الشَّرْمُ): ٢/١٨٠، ١٨١
- شَرَى (بمعنى باع): ١/٣٩٣
- شَطَرَ (الشُّطِيرُ): ١/٧٧
- شَطَطَ (الشُّطَاطُ): ٢/٧٦، ٧٧
- شَعَفَ (شَعْفُ الْجِبَالِ): ٢/١٥٨
- شَغَرَ (الشَّغَارُ): ١/٤٠٩
- شَفَعَ (الشَّافِعُ): ١/٣٠٢
- شَقَقَ (الشَّقَائِقُ): ١/٢١٩، ٣٨٨
- شَمَتَ (الشَّمِيتُ): ٢/١٥٩
- شَنَرَ (الشَّنَارُ): ١/٣٥٢
- شَنَقَ (الشَّنُقُ): ١/٢٧١، ٢٧٣
- شَبَطَ (يُشَاطُ): ٢/٢٢٥

(حرف الصاد)

- صَحَّحَ (المُصَحِّحُ): ٢/١٤٧، ١٥٢
- صَحَفَ (صَحْفَتُهَا): ٢/١١٢
- صَدَّدَ (الصدُّ): ١/٣٢٣
- صَدَّقَ (صَدِيقٌ): ١/٢٥٣
- صَرَّخَ (الصَّارِخُ): ١/٣١١
- صَرَزَ (صَرُّ الْإِبِلِ): ١/٣٩٦، ٣٩٧
- صَرَعَ (الصُّرْعَةُ) و (الصُّرْعَةُ): ١/١١٥، ١١٦، ١١٧
- صَرَمَ (الصُّرَيْمَةُ): ٢/١٨١

- صَرَى (صَرَى اللَّبَنَ وَجَمْعُهُ التَّصْرِيةُ): ١/ ٩٩، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨
- صَطْفَلٍ اصْطَفَلٍ (الاصْطَفَلَيْنِ): ١/ ٣٧٢
- صَفَحَ (التَّصْفِيحُ): ١/ ٢٤٥
- صَفَدَ (صُفِدَت): ١/ ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤
- صَفَرَّ (الصُّفْرَاءُ) وَ (الصَّفَرُ): ٢/ ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٨٨/ ٢
- صَفَفَ (الصُّفَّةُ) وَ (الصَّفِيفُ): ١/ ٢٧٠، ٣٣٧
- صَفَقَ (صِفَاقُ): ١/ ٤٣٥، ٤٣٨
- صَفَا (الصَّفْيُ): ٢/ ١٧٥
- صَلَكَ (الصُّكُوكُ): ١/ ٣٨٣، ٣٨٤
- صَلَّصَلَ (الصَّلْصَلَةُ): ١/ ٢٦٢، ٢٦٣
- صَلَّى (الصَّلَاةُ): ١/ ٢٤٦، ٢٤٧
- صَمَمَ (الصَّمَاءُ): ٢/ ١٢٢
- صَنَبَحَ (صُنَابِيحُ): ١/ ١٨٧
- صَنَوَ (صِنُوءُ أَبِيهِ): ٢/ ٢١٥، ٢١٦
- صَوَّرَ (الصِّيرَانُ): ١/ ٤٢٣
- صَهَبَ (أَصْنِيبُ): ١/ ٤١٣
- صَبَحَ (مُصْبِحَةٌ): ١/ ٢٣٤، ٢٣٥

(حرف الضاد)

- ضَمَضَ (الضُّمُضُ): ١/ ٢٦٧
- ضَبَعَ (الضَّبْعُ): ١/ ٣٣٩
- (ضَرَرَ) (لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ) (الضَّرَرَةُ): ٢/ ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩
- ضَرَرَ (أَضَرَّتْهَا): ٢/ ١١٢
- ضَرَمَ (تَضَرَّمُ النَّارُ): ٢/ ١٢٦، ١٢٧
- ضَطَرَ (الضُّبْطَارُ): ١/ ٤٤٣
- ضَغَطَ (ضَاغَتْ عَلَيْهِ): ١/ ٣٤٤
- ضَفَرَ (الضُّفْرُ): ١/ ٣٣٥، ٣٣٦

- ضَلَّلَ (ضَالَّةُ الإِبِلِ): ٤٥/٢: الضَّوَالُ: ٤٦/٢
- ضَمَرَ (الضَّمَارُ): ٢٧٦/١
- ضَمَمَ (ضَامٌّ بَيْنَ وَرَكَيْتِهِ): ٢٤٣/١
- ضَمِنَ (الْمَضَامِينُ): ٣٨٥/١
- ضَنَّتْ (مَضْنُوكُ): ١٥٨/٢، ١٥٩
- ضَاهَى (الْمُضَاهَاةُ): ٩٠/٢

(حرفُ الطَّاءِ)

- طَرَفَ (الْمَطَارِفُ): ٢١٤، ٢١٦/١
- طَرَّقَ (طَرُوقَةٌ فَخْلٍ): ٢٨٩/١
- طَعَنَ (الْمُطْعُونُ): ٣٥٥/١
- طَفَأَ (اطْفُؤْا): ١٢٧/٢
- طَفَّفَ (التَّطْفِيفُ): ١٨٣، ١٨٤/١
- طَفَأَ (الطُّفْيَانُ): ١٦١/٢
- طَلَعَ (طَلْعُ النَّخْلِ): ٣٧٠، ٣٧١/١
- طَنَّفَسَ (الطَّنْفَسَةُ): ١٧٩، ١٨٠/١
- طَوَفَ: ١٩٤، ١٩٥/١
- طَيَّبَ (الاسْتِطَابَةُ): ١٩٦/١

(حرفُ الظَّاءِ)

- ظَرَبَ (الظَّرِبُ): ١٣٦/٢
- ظَرَرَ (الظَّرَرُ): ٧٧، ٧٨/٢
- ظَفَرَ (الظَّفِيرَةُ): ٨٦/٢
- ظَنَّ (الظَّنُّينُ): ٧/٢
- ظَهَرَ (ظُهُورُ الْخَيْلِ): ١٧٣، ٣٤٨/١

(حرفُ العين)

- عَبَقَرَ (العَبْقَرِيُّ): ١٨٤/٢، ١٨٥، ١٨٦
- عَبَلْ (يَعْبَلُ): ٣٤٣/١، ٣٤٤
- عَتَقَ (الْعِتْقُ): ٨٨/٢، ٨٩
- عَتَلْ (الْعَتْلُ): ٤٣٨/١
- عَثَرَ (عَثَرِيٌّ): ٣١٠/١
- عَجَفَ (العَجَفَاءُ): ٨٠/٢
- عَجِمَ (الأَعْجَمُ) (العَجَمَاءُ): ٤٥١/١، ٤٥٢
- عَدَدَ (الْعِدَادُ): ١٩٢/٢
- عَدَنَ (مَعَادِنُ): ٤٥٥/١
- عَدَوَ (عَدَوِيٌّ): ١٤٧/٢
- عَدَوَ (الْغَدَاءُ): ٣٠١/١، ٣٠٢
- عَذَى (عَذِيٌّ): ٣٠٨/١، ٣١٠
- عَرَبَنَ (عربان) و(عربون): ٣٦٩/١، ٣٧٠
- عَرَّسَ (التَّعْرِيسُ): ١٨٦/١
- عَرَضَ (الْعِرْضُ) و(المُعْرِضُ): ٣٩٠/١، ٦٢/٢، ٦٣
- عَرَقَ (الْعَرَقُ) (العِرْقَاتُ) (العِرْقَةُ) و(العِرْقُ الطَّالِمُ): ٣٦٠/١، ٣٦١، ٣٦٢، ١٤/٢، ١٥
- عَرَى (الْعَرِيَّةُ) و(عاريات): ٣٧٢/١، ١٢١/٢، ١٧٥
- عَسَفَ (العَسِيفُ) و(الْأَسِيفُ): ٤٢٠/١، ٤٢١، ٤٢٢
- عَشَرَ (العَشِيرُ): ٢٥١/١
- عَصَفَرَ (المُعْصَفَرَاتُ): ٢١٩/١، ٣١٨/١
- عَصَا (العَصَا): ٢٠٤/٢، ٢٠٥، ٢٠٦
- عَصَبَ (عُصْبَةٌ): ٢٧٣/١
- عَضَلَ (دَاءُ عَضَالٍ): ١٦٠/٢
- عَطَنَ و(العطن) و(معاطن): ٢٥٠/١، ١٣٥/٢، ١٨٤، ١٨٨
- عَقَصَ (عِقَاصُهَا): ٤٤/١، ٤٥، ٤٨، ١٢٦/٢

- عَفَا (إِعْفَاءُ اللَّحِيَةِ) (عَافِيَّةٌ) و(عَوَافِي) و(عَفَات) و(العَافِيَّة): ١٧/٢، ١٩٦، ١٩٧
- عَقَبَ (العَاقِبُ): ١٧٩/٢، ١٨٠
- عَقَرَّ (عَقِيرَتُهُ) (الْكَلْبُ العَقُورُ): ١/٢٠٤، ٢٠٥، ٣٢٧، ٣٢٩، ٣٣٠، ١٠٧/٢
- عَقَصَ (العَقْصُ): ٣٣٥/١
- عَقَقَ (العَقِيقَةُ): ٨٢/٢
- عَقَلَّ (عِقَالٌ) و(الإِبْلُ الْمُعَقَّلَةُ): ١/٢٦٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥
- عَكَنَ (العُكْنُ): ١/٥٤، ٥٥، ٥٨، ٢٠٦
- عَلَفَ (العَلُوفُ): ٢٩٩/١
- عَلَقَ (يَعْلُقُ) (العَلاق) و(العَلُوقَةُ): ٧١/٢
- عَمَرَ (العُمُرَى): ١/٣٧٣، ٢/٤٠، ٤١، ٢٠٩، ٢١٠
- عَمَمَ (عَمَمَةٌ) و(العَمُّ التَّامُّ): ١/٤٤٩، ١٦/٢
- عَنَقَ (العَنَاقُ): ٣٣٧/١
- (عَوَذَ) عَوَذٌ: ٢٨٩/١
- عَوَذَ التَّعَوُّذُ: ٣٣٤/١
- عَوَزَ (ذَاتُ عَوَارٍ) و(عَوَارٍ): ١/٢٩٢، ٢٩٣
- (عَوَظَ) الْمُعْتَاطُ: ٣٠٢/١
- عَهَرَ (العَاهِرُ): ١١/٢
- عَارَ (العَاوِرُ): ٣٥٣/١
- عَيْنَ (العَيْنُ) و(العَيْنَةُ): ١/٢٧٤، ٢٧٧

(حرف الغين)

- غَبَرَ (الغُبَيْرَاءُ): ١/٤٣٠
- غَدَقَ (غَدِيقَةٌ): ٢٥٧/١
- غَدَى (الغَادِيَاتُ): ١٥٦/٢
- غَدَى الغَدُوءُ: ٣٨٧/١
- غَرَبَ (الْغَرْبُ) و(الْغَارِبُ) و(مُغْرِبَةٌ): ١/٣٥٣، ٤١١، ٤١٢، ٩/٢، ١٠، ١٨٤، ١٨٥
- غَرَزَ (غُرَّةٌ): ١/١٩٧، ٤٤٠، ٤٤١

- غَرَضَ (الْإِغْرِيضُ): ٣٧١، ٣٧٠ / ١
- غَرَمَ (غَرَامٌ): ٣٣، ٣٢ / ١
- غَرَزَ (الْغَرَزُ): ١٦٧ / ٢
- غَلَسَ: ١٧٦ / ١
- غَلَقَ (غَلَقُ الرَّهْنِ): ٩، ٨، ٧، ٢ / ٢
- غَمَصَ (الْغَمَصُ): ٢٠٣ / ٢
- غَمَرَ (غَمَرٌ): ٢٤٩ / ١
- غَمَطَ (الْغَمَطُ): ٢٠٣ / ٢
- غَمَمَ (غَمٌّ عَلَيْكُمْ): ٣٥٨ / ١
- غَنَّ (الْغَنُّ الْمَرْعَى) (تَغَنَّتْ) (تَغْنَنُ) (تَغْنَى): ٦١ / ٢، ٤٢٤ / ١
- غَنَى (التَّغْنَى): ٣٤٦ / ١
- غَيَّلَ (الْغَيْلَةُ) (الْغَيْلُ) (مُغَيِّلٌ) (مُغَالٌ): ٢٢٠ / ٢، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣ / ١

(حرفُ الفاء)

- فَتَنَ (الْفِتْنَةُ): ١٦١ / ٢
- افْتَلَتَ (الْاِفْتِلَاتُ): ٥٠ / ٢
- فَحَمَ (فَحْمَةُ الْعِشَاءِ): ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧ / ٢
- فَدَدَ (الْفَدَادُونُ): ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦ / ٢
- قَدَّمَ (الْمُقَدَّمُ) (الْمُقَدَّمَاتُ): ٣١٨، ٢١٩ / ١
- فَرَسَخَ (الْفَرَسَخُ): ١٧٧ / ١
- فَرَصَ (فَرِيصٌ): ٢١٦ / ٢
- (فَرَطَ) (الْفَرَطُ) (الْفَرَّاطُ): ١٩٢، ١٩١، ١٩٠ / ١
- فَرَّقَ (الْفَرُوقَةُ) (الْفَرَقُ): ٢٩٩ / ١
- فَرَكَ (تَفَرُّكٌ): ١٣٤ / ٢
- فَرَى (يَفْرِي فَرِيَةً) (الْأَوْدَاجُ) (الْفَرُ): ١٨٧، ١٨٦، ١٨٤، ٧٨ / ٢، ٣٨٠ / ١
- فَسَقَ (الْفُوسِقَةُ): ١٢٧، ١٢٦ / ٢
- فَصَدَ (تَفَصَّدَ): ٢٦٣ / ١

- فَصِّل (فَصِّلُ): ٢٨٦/١
- فَصَّم (فَصْمُ): ٢٦٣، ٢٦٢/١
- فَضَخ (الْفَضِيخُ): ٤٣١/١
- فَطَرَ (الْفِطْرَةُ): ٧٣/٢
- فَقَرَ (الْخَافِرَةُ): ١٨٣/٢
- فَلَقَ (فَلَقَةُ الْعُودِ) (فَلَقَةُ الْحَجَرِ): ٧٧/٢
- فَلَوِ الْفَلَاةُ: ١٩٢/٢
- فَوَرَ (الْفَوْرُ): ١٢٩/٢
- فَوَّشَ (فَوَاشِيكُم): ١٢٩، ١٢٨/٢
- فَبَّحَ (الْفَبَّحُ): ١٨٧/١، ١٤٦/٢، ١٤٧
- فَيَّفَ (الْفَيَّافُ): ١٥٢/٢

(حرفُ القاف)

- قَحَرَ (قَحْرُ): ٢٨٩/١
- قَذَذَ (الْقَذَذُ): ٢٦٥/١
- قَرَأَ (الْأَقْرَاءُ) (الْقُرْءُ) (الْقَارِيءُ: الْعَالِمُ): ١٢٠/٢، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦/١
- قَرَحَ (الْمَاءُ الْقَرَّاحُ): ١٣٦، ١٣٥/٢
- قَدَدَ (قُدَيْدَاتُ): ١٥٠/٢
- قَرَدَ التَّقْرِيدُ: ٣٣١، ٣٣٠/١
- قَرَضَ (الْقِرَاضُ): ٨٣/٢
- قَرَعَ (الْأَقْرَعُ): ٢٨٢، ٢٨١/١
- قَرَأَلَ (قَرَأَرُ): ٢١٤/١
- قَرَنَ (الْقَرْنَانِ) (قَرْنُ الشَّيْطَانِ): ١٦١/٢، ٣١٥/١
- قَزَعَ (الْقَزَعُ): ٢٠٠، ١٩٩/٢
- قَسَسَ (الْقَسِّيُّ): ٣٨٨، ٢١٤/١
- قَسَمَ (الْقَسَامَةُ): ٤٣٢/١
- قَشَبَ (الْقَشْبُ): ١٩٦/١

- قَصَدَ (القَصْدُ): ١٥٤، ١٥٣/٢
- قَصَصَ: ٢٠٧، ٢٠٦/١
- قَصَفَ (مُنْقَصِفُونَ): ٣٤٤/١
- قَضَضَ (تَقْضِي): ٢٠٢/٢
- قَطَعَ (قَطْعُ الذَّهَبِ): ٣٨٣/١
- قَعَدَ (القَعِيدُ): ٢٥٢/١
- قَفَرَ (مُقْفِرٌ) (خَبَزَ قَفَارٌ) و (الْإِقْفَارُ): ١٧٦، ١٧٥، ١٣٦، ١٣١/٢
- قَفَقَ (القَفْعَةُ): ١٤١، ١٤٠/٢
- قَفَعَ (القَفْعَةُ): ١٤٠/٢
- قَفَّوْا (القَافِيَةُ): ٢٤٩/١
- قَطَعَ (قَطْعُ الْجَرِيدِ): ٨٥، ٨٣/٢
- قَلَبَ (الْقَلِيبُ): ١٩٢/١
- قَلَدَ (الْقِلَادَةُ): ١٤٦، ١٤٥/٢، ٣٨٣/١
- قَمَمَ (قَامَّةٌ): ١٣٤/٢
- قَوَدَ (الْقَوْدُ): ١١، ١٠/٢

(حرف الكاف)

- كَتَمَ (الكَتْمُ): ٣٨٠/١
- كَثَبَ (الْكُثْبَةُ) (الْكُثْبُ): ٤٢٤، ٤٢٣/١
- كَثُرَ (الْكَثْرُ): ٤٢٦/١
- كَرَّسَ (الكَرَابِسُ): ٢٥٩، ٢٥٨/١
- كَرَزَ (الكَرَازِينُ): ٦٩، ٦٨/٢
- كَرَسَفَ (الْكُرْسُفُ): ٣٨٠، ٢١٠، ٢٠٧، ٢٠٦/١
- كَرَعَ (أَكَارِعُ الْجُرَابِ): ١٤٩/٢
- كَرَهَ (الْمَكَارَةُ): ١٩٧/١
- كَسَفَ (الْكُسُوفُ): ٢٥٤، ٢٥٣/١
- كَسَا (كَاسِيَاتُ): ١٢١/٢

- كَفَّأَ (تَكَافَأَ) : ٢١٧/٢
- كَفَّتَ (وَأَكْفَتُوا) : ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧/٢
- كَفَّرَ (الْكَافِرُ) : ٢٣٠/١
- كَلَّأَ (الْكَالِيُّ) و(الْكَالَى) : ١/٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٢٢/٢
- كَلَّمَ (الْكَلِمُ) : ٣٥٣/١
- كَنَفَ (الْكَنِيفُ) : ٢٥٩/١
- كَوَّرَ (الْكَوْرُ) : ٢٠١/٢
- كَوَّنَ (الْكَوْنُ) : ٢٠١، ٢٠٠/٢

(حرف اللام)

- لَأَوَّ (الْأَوَاءُ) : ٩٥/٢
- لَبَّبَ (لَبَّيْكَ) : ٣٤٤/١
- لَبَّدَ (التَّلْبِيدُ) : ٣٣٦، ٣٣٥/١
- لُبَّسَ : ٢٤٢/١
- لُبَّطَ (لُبَّطَ بِهِ) : ١٤٢/٢
- لَبَّنَ (ابْنُ لَبُونٍ) (بنتُ لَبُونٍ) (اللَّبْنُ المَرْعَى) : ١/٢٨٦، ٢٨٧، ٤٢٤
- لَبَّى (التَّلْبِيَةُ) : ٣٤٤/١
- لَجَّمَ : ٢١٠/١
- لَحَفَ : ١٧٦/١
- لَحِمَ (المُتَلَحِّمَةُ) : ٤٣٧، ٤٣٦/١
- لَحَنَ (اللَّحْنُ) : ٦، ٥/٢
- لَدَغَ (اللَّدِغُ) : ١٩٢/٢
- لَدَّمَ (اللَّدَمُ) : ١٩٣/٢
- لَفَّحَ (اللَّفْحَةُ) : ١٧٥/٢
- لَعَطَ (اللَّعْطُ) : ١٨٨/٢، ١٤٩/١
- لَعَوَ (اللُّعْوُ) : ٢٣٣، ٣٢٣/٢
- لَفَعَ (التَّلْفَعُ) : ١٧٦، ١٧٤، ١٧٣/١

- لَقَحَ (المَلَا فَيُح): ٣٨٧، ٣٨٥ / ١
 - لَقَطَ (الْلُقْطَة): ٥٠، ٤٧، ٤٤، ٤٣، ٤٢ / ٢
 - لَقِيَ (تَلَقَّى الرُّكْبَانُ): ٣٩١ / ١
 - لَكَعَ (الْلُكْعُ): ٩٥، ٩٤، ٩٣ / ٢
 - لَمَسَ (المَلَامَسَة): ٣٧٩ / ١
 - لَمَمَ (يَلِمُ): ١٩١ / ٢
 - لَهَتْ (اللَّهْتُ): ١٣١، ١٣٠ / ٢
 - لَوَتْ (الْلَوْتُ): ٤٣٢ / ١
 - (لَوَى) (لِيَ الْوَاحِدِ): ٣٩٠، ٣٨٩ / ١
 - لَاطَ (الْإِلَاطَة) و(الْلَيْطَة) و(لَاطَ الْحَوْضُ) و(المَلَا ط): ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ٧٧، ١٣، ١٢ / ٢

(حرف الميم)

- مَأَقَ (الْمَيْقُ والمَأَقُ): ٤٠٥ / ١
 - مَتَعَ (الْمُتْعَة): ٤١١ / ١
 - مَجَرَ (الْمُجْرُ): ٣٨٧ / ١
 - مَخَضَ (بَنَتْ مَخَاضٍ): ٣٠٢، ٣٠١، ٢٨٧، ٢٨٦ / ١
 - مَدَرَ (مَدَرُ): ٣١٧ / ١
 - مَدَى (الْمَدْيُ): ١٩٩ / ١
 - مَرَجَ (الْمَرْجُ): ٣٤٦ / ١
 - مَرَحَ (الْمَرَا حُ): ٤٢٧، ٢٥٠ / ١
 - مَرَضَ (الْمُمْرَضُ): ١٥٢، ١٤٧ / ٢
 - مَرَطَ (الْمُرُوطُ): ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ١٧٣ / ١
 - مَرَقَ، (يَمْرُقُونُ): ٢٦٧، ٢٦٥، ٢٦٤ / ١
 - مَرَنَ المَارِنُ: ٤٣٣ / ١
 - مَرَى (أَمَرَ الدَّمُ): ٧٨ / ٢
 - مَزَرَ (الْمِزْرُ): ٤٣٠ / ١
 - مَشَقَ (الْمِشْقُ) (الْمُشَقُّ): ٦٥ / ٢، ٣١٧، ٢١٦، ٢١٤ / ١

- مَصَّرَ (المُصَّصِرُ): ٢١٦، ٢١٤/١
- مَطَّلَ (مَطْلُ الغِنِيِّ): ٣٨٩/١
- مَعَا (سبعة أمعاء): ١٢٤/٢
- مَغَرَ (المُغْرَةُ): ٣١٧، ٢١٦/١
- مَلَطَ (المَلِيطَاءُ): ٢٠٢، ٢٠١/٢، ٤٣٨، ٤٣٦/١
- مَلَّلَ مَلَّلُ: ١٨١، ١٨٠/١
- مَنَحَ (المِنْحَةُ) (المَنِيحَةُ): ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥/٢، ٣٧٣/١
- مَهَرَ (مَهْرُ البَيْعِيِّ): ٣٨٠/١
- مَهَّلَ (المِهْلَةُ): ٦٥/٢
- مَالَ (مَائِلَاتُ): ١٢١/٢

(حرف النون)

- نَبَجَ (الأنْبَجَانِيَّةُ): ٢٢٨/١
- نَبَسَ (النَّبَاشُ) والنَّبَاشَةُ: ٧١/٢
- نَبَذَ (المُنَابَذَةُ): ٣٧٩/١
- نَبَوَ النَّبِيُّ ما نَبَا من الحِجَارَةِ: ٤٢٤/١
- نَثَرَ: (النَّثَارُ) و(النُّثْرَةُ): ١٤٩، ١٤٣/٢، ١٨٨/١
- نَجَشَ (المُنَاجَشَةُ): ٣٩٤/١
- نَجَعَ (الأنْجَاعُ): ٣٢١/١
- نَجَّوْ (الاستِنْجَاءُ): ١٩٩، ١٩٨/١
- نَخَرَ (النَّخْرُ): ٩٣/٢، ٣٣٣/١
- نَحَلَ (يَنْحَلُونَ): ٣٩، ٣٤/٢
- نَذَرَ (النَّذَرُ): ٤٢٦/١
- نَذَرَ (نَزَتْ): ٢٦٩/١
- نَزَعَ (النُّزُوعُ): ١٨٤/٢
- نَزَى: (يُزَى فيها): ٤٣٩/١
- نَسَأَ (النَّسِيئَةُ): ٤٠١/١

- نَسَلَ (النَّسْلُ): ١٤٠/٢
- نَسِيَ (أَنْسَى) و(أَنْسَى): ٢٣٥/١
- نَشَشَ (النَّشْ): ٤١٠/١
- نَشَقَ (الاستِيشاقُ): ١٨٨/١
- نَضَحَ (النَّضْحُ) و(النَّضْحُ): ١٦٠، ١٥٩/٢، ٢٤٢، ٢٠٠/١
- نَضَضَ (النَّاضِ): ٢٢٤، ٣١/٢، ٢٨٠، ١٨٠/١
- نَطَقَ (المنطق الإزار): ٢٣٩، ٢١٤/١
- نَعَمَ (أَنْعَمْتُ) و(النَّعْمُ الإبل...): ١٩٥/٢، ٣٥١/١
- نَعَثَ (النَّعْثُ): ١٤٥، ١٤٤/٢، ٢٥٠/١
- نَعَرَ (النَّعْرُ): ٢٧٣/١
- نَعَقَ (المُنافقون): ٢٣٩/١
- نَقَبَ (الأنقابُ): ١٠٨/٢
- نَقَشَ (المُناقشةُ) (النَّقْشُ): ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧/٢
- نَقَفَ (النَّقْفُ): ١٩٤/٢
- نَقَعَ (نَقَعَ البئر): ٢٤، ٢٣/٢
- نَقَلَ (المُنْقِلَةُ في السَّجَاجِ): ٤٣٨، ٤٣٦، ٤٣٥/١
- نَقَى (النَّقْيُ): ١٦٨/٢
- نَكَبَ (نَكَبُوا): ٢٩٧/١
- (نَوَّةُ) (النَّوَّةُ) و(النَّوَاءُ): ٣٤٨، ٢٥٦، ٢٥٥/١
- نَوَّحَ (النَّاحِيَّةُ): ١٣٥، ١٣٢/٢
- نَوَّرَ (نار) = مُجَمَّرَةٌ: ٦٦/٢
- (نَوَى) (النَّوَى) و(النَّوَاءُ): ٤١٠، ٣٨٠/١
- نَهَسَ (النَّهْسُ): ١٠٥/٢
- نَهَكَ (نَاهَكَ): ١٤٠/٢

(حرف الواو)

- وَأَدَّ (تَوَدَّةً): ١٥٤ ، ١٥٣ / ٢
- وَبَرَ (أهل الوبر): ١٥٧ / ٢
- وَتَرَ: ١٨٣ ، ١٨٢ / ١
- وَتَنَ (الْوَاتِنَةُ): ٨٦ / ٢
- وَتَرَ (الْمَيَّاتُ): ٢١٨ ، ٢١٤ / ١
- وَخِيَ (الْتَوَخَى):
- وَدَجَ (الأوداج): ٧٨ / ٢
- وَدَكَ (الْوَدَكُ): ٨٠ / ٢
- وَرَسَ (الْوَرَسُ): ٣١٨ ، ٣١٧ / ١
- وَرَقَ (الورق): ٤١٣ ، ٢٩٤ ، ٢٧٤ / ١
- وَزَعَ (يَزَعُ) و (الوازع) و (وُزَعَةُ): ٢٤٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٠ / ١
- وَسَقَ (الْوَسَقُ): ٢٧٤ / ١
- وَضَحَ (المَوْضِحَةُ): ٤٤٥ ، ٤٤٤ ، ٤٣٨ ، ٤٣٦ ، ٤٣٥ / ١
- وَضَرَ (الْوَضْرُ): ١٣٠ / ٢
- وَضَعَ (وُضِعَ): ٤٠٤ / ١
- وَصَفَ (الْوَصِيفُ) و (الْوَصْفَاءُ): ٤٢١ / ١
- وَعَثَ (الْوَعَثَاءُ): ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥ / ٢
- وَعَى وَأَوْعَى: ٢١٠ / ٢
- وَقَى (الْأَوْقِيَةُ): ٤١٠ ، ٢٩٤ ، ٢٧٤ / ١
- وَكَفَ (الْوَكُوفُ): ١٧٧ / ٢
- وَكَأَ (إِيكَاءُ السَّقَاءِ): ١٢٧ ، ١٢٦ / ٢ ، ٤٨ ، ٤٤ / ٢

(حرف الهاء)

- هَبَعَ (هَبِيعَ): ٢٨٦ / ١
- هَدَجَ (الْهُودَجُ): ٣٣٨ / ١

- هَدَفَ (الْأَهْدَافُ): ٤٢٣/١

- هَرَمَ (الْهَرَمَةُ): ٢٩٣/١

- هَشِمَ (الْهَاشِمَةُ): ٤٣٨، ٤٣٦، ٤٣٥/١

- هَضَمَ (أَهَضَمَ الْكَشْحَيْنِ): ١٤٣/٢

- هَلَّلَ (الْإِهْلَالُ): ٣١٣، ٣١٢، ٣١١/١

- هَمَزَ (الْهَمْزُ): ٢٥٠/١

- هَنَأَ (تَهَنَأُ جِرَابَهَا) (الْهِنَاءُ): ١٣٧/٢

- هَيْتَ (هَيْتُ): ٥٧/٢

- هَامَ (هَامَةٌ): ١٤٨، ١٤٧/٢

(حرف الياء)

- يَتَنَ (الْيَتَنُ): ٤٠٤/١

- يَفْعَ (الْيَفَاعُ) (الْيَفْعَةُ): ٥٣، ٥٢/٢

- يَمَنَ (الْحِكْمَةُ يَمَانِيَّة): ٢١٣، ٢١٢، ٢١١/٢

٣ - فهرس الشعر

شطر البيت	القافية	القائل	ج/ص
(حَرْفُ الْهَمْزَةِ)			
- هُنَالِكَ لَا أَبَالِي ...	الإثَاء	عبدالله بن رَوَاحَةَ	٣١٠/١
- نَشَرْتُ هَمْتِي ...	عَرَاء	عبَّاسُ بنُ نَاصِح	٣١٥/١
- إِنْ نَقَشْتُمْ ...	الإبراء	الحارثُ بنُ حِلْزَةَ	١٩٨/٢
(حَرْفُ الْبَاءِ)			
- مُنْهَرَّتِ الشَّدَقُ ...	زَبَبُ	الْتَابِغَةُ الدُّيَّانِي	٢٦٨/١
- يَارَحْمًا قَاضٍ ...	المَطِيبِ	الأعشى	١٩٦/١
- هَوَتْ أُمُّهُ مَا يَبْعَثُ ...	يَكُؤُوبُ	كَعْبُ بنُ سَعْدِ الْغَنَوِيِّ	٢٠٦، ٢٠٥/١
- ...	رُبَابُهَا	مجهول	٣٠١/١
- فَتَى لَا يُرَى قَدْ	مناكبهُ	مجهول	١٨٧/٢
- أَنْ تُنَاقِشَ ...	بالْعَذَابِ	معاويةُ بنُ أَبِي سَفِيان	١٩٩/٢
- أَوْ تُجَاوِزَ ...	كَالْثَرَابِ	معاويةُ بنُ أَبِي سَفِيان	١٩٩/٢
- تَشْكُو الْخَشَاشَ ...	الْوَصَبُ	ذُو الرُّمَّة	١٨٢/٢
- وَتَعَلَّزَتْ عَلَى	الْكُثْبِ	الْفَضْلُ بنُ الْعَبَّاسِ اللَّهْبِيِّ	٤٢٤/١
- لَا ضَبَحَ رَنْمًا ...	الكائب	أَوْسُ بنُ حَجَرٍ	٤٢٤/١
- وَهُوَ إِذْ ...	الْهَبُ	الْأَغْلُبُ الْعَجْلِيُّ	١٢٤/٢
- جَرَّ جَرَفِي ...	الْحُبُ	الْأَغْلُبُ الْعَجْلِيُّ	١٢٤/٢
- وَهَامِي ...	الْمُنْكَبُ	الْأَغْلُبُ الْعَجْلِيُّ	١٢٤/٢
- وَابْنُ ابْنِهَا مِنْكُمْ ...	جُؤُوبُهَا	الْكُمَيْتُ	١٦٧/٢
(حَرْفُ التَّاءِ)			
- رَأَتْ غَلَامًا ...	فِقْرَتِهِ	الْأَغْلُبُ الْعَجْلِيُّ	٣٩٧/١
- مَاءُ الشُّبَابِ ...	شِرَّتِهِ	الْأَغْلُبُ الْعَجْلِيُّ	٣٩٧/١

(حَرْفُ الْجِيمِ)

ورده في مَجْرَى... وخادج ذُو الرُّمَّة ٣٥٤/١

(حَرْفُ الْحَاءِ)

مَنْ اتَّقَى اللَّهَ... الرَّابِحِ مجهول ١٧٨/٢
تَعَرَّضَ ضَيْطَارٌ... مَسْطَحًا مَالِكُ بْنُ عَوْفٍ ٤٤٣/١
تَضَمَّنَتْهُ... سُبُوحٌ مجهول ٤٤٦/١
غَيْرَانَةٌ... جَمُوحٌ مجهول ٤٤٧/١
في بلد... تَسْرِيحٌ مجهول ٤٤٣/١
كَانَ ثَمَّ... مَجْلُوحٌ مجهول ٤٤٧/١

(حَرْفُ الدَّالِ)

أَسِيرُهَا إِلَى التُّعْمَانِ... بِجَنْدٍ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي كَرِبٍ ٢٢٤/١
وَقَدْ قَدَّمُوا فَرَاطَهُمْ... الْقَوَاعِدَ أَبُو ذُوَيْبٍ الْهُذَلِيُّ ١٩٢/١
فَاسْتَعَجَلُونَا... لِوَرَادٍ الْقُطَامِيُّ ١٩٣/١
أَوْ ذُرَّةٌ صَدِيقَةٌ... وَيَسْجِدُ النَابِغَةُ الذَّبْيَانِي ٣١٢/١
أَلْقَى عَلَى الدَّهْرِ... وَيَسْدًا دُوَيْدُ بْنُ زَيْدٍ الْقُضَاعِيُّ ١٧٤/٢
وَالدَّهْرُ... أَفْسَدًا دُوَيْدُ بْنُ زَيْدٍ الْقُضَاعِيُّ ١٧٤/٢
يُصْلِحُهُ... غَسَدًا دُوَيْدُ بْنُ زَيْدٍ الْقُضَاعِيُّ ١٧٤/٢
وَيُسْعِدُ الْمَوْتَ... عَسَدًا دُوَيْدُ بْنُ زَيْدٍ الْقُضَاعِيُّ ١٧٤/٢
إِمَّا لَطَالِبٍ... رِذَاهَا أَعْشَى بَكْرِ ٢٠٤/٢
حَتَّى كَانَ رِيَاضَ... وَتَنْجِيدَ ذُو الرُّمَّة ١٨٦/٢
يُلَاقِي مَنْ تَذَكَّرَ... الْعِدَادَ مَجْهُولٌ ١٩٢/٢
إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ... مَهْنَسًا جَرِيرٌ ٢٠٥/٢
هَذَا الثَّنَاءُ لَيْسَ... بِالصَّفَدِ النَابِغَةُ الذَّبْيَانِي ١٦٣/١
تَضَيَّقَتْهُ يَوْمًا... قَائِدًا أَعْشَى بَكْرِ ٣٦٤/٢
هَلَا مَنَنْتَ عَلَى أَخِيكَ... بِصَفَادٍ عَوْفُ بْنُ الْخَرِيعِ ٣٦٦/١

٣٩٠/١	أَغْشَىٰ بَكْرٍ	الرُّقْدَا	- يَلُوْنِنِي دَيْنِي النَّهَارَ ...
	طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ	مِنْ غَدٍ	- فَأَزَى الْمَوْتَ ...
٣٩٣/١	طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ	مَوْعِدٍ	- وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ ...
١٤٤/٢	عَشْرَةُ	الْفَقُودِ	- فَلِنْ يَبْرَأْ ...
	١٥٧/٢	رُؤْيَا؟	- نُبِيتُ أَحْوَالِي ...
١٥٧/٢	رُؤْيَا؟	فَدِيدُ	- ظَلَمْنَا عَلَيْنَا ...
٢٨٢/١	ذُو الرُّمَّةِ	مَارِدِهِ	- قَرَى السُّمَّ ...
٨١/٢	أَغْشَىٰ بَكْرٍ	أَكْبَادٍ	- حَامُوا عَلَى أَضْيَافِهِمْ ...
١٢٨/٢	زَهْرَبْن أَبِي سَلَمَى	بِمَهْدٍ	- وَمُفَاضَةٍ كَالثَّهْيِ ...

(حَرْفُ الرَّاءِ)

١٩٣/٢	تَمِيمُ بْنُ مُقْبِلٍ	الْحَجَرِ	- وَلِلْفَوَادِ جِبٌّ ...
١٩٦/٢	حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ	بِرِيرِهَا	- أَيْسِي لَنَا ...
٢٠٢/٢	الْعَجَّاجُ	كَسْرُ	- تَقْضِي الْبَازِي ...
٢٥٥/١	مَجْهُولٌ	غِمَارُهَا	- ...
٢٠٦/٢	مُعَقَّرُ بْنُ حِمَارِ الْبَارِقِيِّ	الْمُسَافِرُ	- فَالْقَتِ عَصَاهَا ...
٢١٤/٢	جَرِيرٌ	الذَّارِ	- قَوْمِي تَمِيم ...
٢٧٧/١	مَجْهُولٌ	ضِمَارًا	- أَهْدِي لَنَا ...
٢٧٧/١	الرَّاعِي التَّمِيرِيُّ	ضِمَارًا	- طَلَبْنِ مَزَارَهُ ...
٢٧٧/١	مَجْهُولٌ	الضُّمَارِ	- وَعَيْنُهُ ...
٣١٣/١	الْفَرَزْدَقُ	الْمَعْتَمِرِ	- يُهْلُ بِالْفَرَزْدَقِ ...
٣١٠/١	النَّابِغَةُ الدُّبَيَانِيَّةُ	الْحَنَاجِرِ	- مِنَ الْوَارِدَاتِ ...
١٥٤/٢	عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ	وَجُسُورًا	- اقْصِدْ قَصْدًا
١٣٨/٢	شَمْعَلَةُ الْمُرِّيَّةُ	بِالْأَسْتَارِ	- خُودُ وَلَدِنَا ...
٧٨/١	لَيْدُ بْنُ رَيْعَةَ	الطَّرَرُ	- بِجَسْرَةٍ تَنْجَلُ ...
٧٢/٢	الرَّيِّعُ بْنُ زِيَادٍ	الْأَمْهَارِ	- وَمُجَنَّبَاتٍ مَا يَذْقَن ...
١٣٩/٢	مَجْهُولٌ	الْعَسَاكِرِ	- ...

٤٤٢/١ غُرَّة مُهْلِلٌ - كلُّ قَتِيلٍ ...
٤٤٢/١ مُرَّة مُهْلِلٌ - حتَّى يَنَالَ ...

(حَرْفُ الزَّايِ)

 غَزَزَةٌ مجهولٌ - كساق ...
 يَجْزِرُهُ - إن ييدها ...

(حَرْفُ السَّيْنِ)

١٩٤/٢ طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ الْفُرْسِ - فَأَنَارَ فَارِسُهُمْ ...
٩٨/٢ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ إِبْسَاسٍ - والدَّهْرُ ...
٩٨/١ عَبَّاسُ بْنُ نَاصِحٍ شَمْسٍ - وجداني ...
١٦٩/٢ الْمُتَمَلِّسُ تَدْرُسُ - سر قد أنى لك ...

(حَرْفُ الطَّاءِ)

٢٠٢/٢ حُمَيْدُ الْأَرْقَطِ الْمَطَائِطِ - خيط ...

(حَرْفُ الظَّاءِ)

٧٧/٢ أَمِيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ الشَّظَاظِ - وقيس وفأها

(حَرْفُ الْعَيْنِ)

١٧٦/١ سويد بن أبي كاهل وَصَلَغُ - كيف يَرْجُونَ سُقُوطِي ...
٢٤٧/١ الْأَغْشَى الْوَجَعَا - تَقُولُ بَنِي ...
٢٤٧/١ الْأَغْشَى مُضْجَعَا - عَلَيْكَ مِثْلَ الَّذِي ...
٣٤٢/١ مجهولٌ قَدْ يوزَعُ - وَقَدْ لَاحَ ...

(حَرْفُ الْقَاءِ)

٣٢٧/١ الْعَجَّاجُ فزلفا - مَرَّ اللَّيَالِي ...
٣٢٧/١ الْعَجَّاجُ احقوقفا - سَمَاوَهُ ...
١٩٤/٢ أعرابيٌّ من قَيْسِ كَهْفِ - قَوْمِي بنو كَعْبٍ ...

٦١ / ٢	نـزف	قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ	- تَغْتَرِقُ الطَّرْفَ ...
	قـصف	قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ	- بَيْنَ شُكُولِ النِّسَاءِ ...

(حَرْفُ الْقَافِ)

٢٨٤ / ١	الأشداقُ	أبو الحجناء	- إني
٢٨٤ / ١	اللُّقْلَاقُ	أبو الحجناء	- وكثر ...
٢٨٤ / ١	وَدَّاقُ	أبو الحجناء	- ثَبْتُ ...
١٥٢ / ٢	مُنْطَلِقُ	قَيْسُ بْنُ زُهَيْرٍ	- إِنَّ قَيْسًا ...
٧٣ / ٢	علاقُ	الأعشى	- وفلاة كائنها ...
٧٣ / ٢	معناقُ	الأعشى	- قد تجاوزتها ...

(حَرْفُ الْكَافِ)

٣٩٤ / ١	بِمَالِكََا	الْحُطَيْئَةُ	- وَبَاعَ بَيْنَهُ بَعْضُهُمْ ...
١٩٩ / ٢	شاكها	مجهولُ	- لَا تَنْفُسُ بَرَجِل ...
١٧٤ / ٢	قفاكا	سُلَيْمَانُ الْأَسَدِيُّ	- فَيَا دَهْرُ وَنَحْكَ ...

(حَرْفُ اللَّامِ)

٢٠٩ / ١	مَحْجَلَا	النَّابِغَةُ الْجَعْفَرِيَّةُ	- أَلَا حَيًّا لَيْلَى ...
٢٠٩ / ١	أَيْلَا	النَّابِغَةُ الْجَعْفَرِيَّةُ	- بُرَيْدِيْنِهْ حَلْكَ ...
٢٣٥ / ١	وما يخلو	مجهولُ	- أَصَاخَ كَلْدِي الْقَوْبَى ...
٢٥٢ / ١	ولا قال	امْرُؤُ الْقَيْسِ	- صَرَفْتُ الْهَوَى ...
٣٣٨ / ١	مَعَجَلِ	امْرُؤُ الْقَيْسِ	- فَظَلَّ طُهَاءُ ...
٢٧٦ / ٢	يَغْلُو	زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَمَى	- هُنَالِكَ إِنْ يَسْتَخْبِلُوا ...
٢٨٥ / ٢	فِيَسْتَعْلُوا	زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَمَى	- بِخَيْلٍ عَلَيْهَا جَنَّةٌ ...
٢٠٥ / ٢	وَتُسَاجِلُهُ	مَعْنُ بْنُ أَوْسٍ	- عَلَيْهِ شَرِيبٌ ...
٤٠٠ / ١	بلالها	أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ	- كَأَنِّي حَلَوْتُ ...
٣٥٠ / ١	أمثالي	امْرُؤُ الْقَيْسِ	- وَلَكِنَّمَا أَسْعَى ...
٣٥٠ / ١	فتأثلاً	حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ	- لَنَا حَرَّةٌ مَاطُورَةٌ ...

٣٥٠/١	أعشى بكر	الإبل	... أَلَسْتَ مُنْتَهِيَا ...
٣٦٢/١	أبو كبير الهذلي	لم يقتل	... نَعْدُوا فَتَتْرَكَ ...
٣٨٥/١	مالك بن الرئب	الهوامل	... إِنَّا وَجَدْنَا ...
٣٨٥/١	مالك بن الرئب	المسائل	... خَيْرًا ...
٣٨٥/١	مالك بن الرئب	قابل	... وَعُدَّة ...
٣٨٥/١	مالك بن الرئب	حامل	... مَلْفُوحَةٌ ...
٤٠٥/١	امرؤ القيس	مغيل	... فَمِثْلِكَ حُبْلَى ...
٣٤٩/١	ليند بن ربيعة	مؤئل	... لَهِ نَافِلَةٌ ...
٢١٥/٢	حسن بن ثابت	المُجحل	... أَمَا تَرَى رَأْسِي ...
١٢٩/٢	ليند بن ربيعة	واعتل	... واضبط الليل
١٤٥/٢	مجهول	تقلا	... هُمَا نَقْنَا فِي فِي ...
١٦٢/٢	أبو ذؤيب الهذلي	المعاقيل	... عَفْتُ غَيْرُ نُؤِي ...

(حرف الميم)

٢٠٠/٢	ذو الرمة	الجهام	... تَرَى عَصَبَ الْقَطَا ...
١٩٦/٢	ليند بن ربيعة	فرجامها	... عَفْتُ الدِّيَارُ ...
٢٧٧/١	الأعشى	الرجم	... أَرَأَنَا إِذَا ...
٣٢١/١	عنترة	بتوأم	... بَطْلٌ كَانَ يُبَايَهُ ...
٢٠٩/١	الأخطل	المُتفاجم	... جَزَى اللَّهَ عَنَّا ...
٢٤١/١	أبو مريم	اضطرام	... أَرَى خَلَلَ الرَّمَادِ ...
٢٥٢/١	أوس بن حجر	النيام	... وَلَسْتُ بِأَطْلَسَ ...
١٧٣/٢	زهير بن أبي سلمى	برامي	... رَمَتْنِي بِنَاتُ الدَّهْرِ ...
٤٣٩/١	ذو الرمة	أطحل	... يَشُقُّ سَمَاحِيْقَ ...
١٠٢/٢	حسن بن ثابت	فتا فلا	... لَنَا حَرَّةٌ ...
١٠٧/٢	بكر بن غالب الجهمي	جليل	... أَلَا لَيْتَ شِعْرِي ...
١٠٧/٢	بكر بن غالب الجهمي	طفييل	... وَهَلْ أَرَدَنْ ...
١٣٨/٢	ابن أبي الحقيق	للقاتل	... إِنَّا إِذَا مَالَتْ ...

فَاسْتَأْثَرَ الدَّهْرَ . . .	وَلَا أُرْمِي	زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَمَى	٧٢/٢
يَرِيدُ يَغْضُ الطَّرْفَ . . .	الْمَحَاجِمُ		
فَلَا . . .	رَاغِمُ	أَعَشَى بَكْرٍ	١٦٥/٢
وَهُمْ رِيحٌ . . .	عَامُهَا	لَيْدُ بْنُ رِيحَةَ	٤١٩/١
أَحَبُّ الْمَكَانِ الْفَقْرَ . . .	مَعْجَمُ	ذُو الرُّمَةِ	٤٥٢/١
سُحْقٌ يُمَتِّعُهَا . . .	كُروم	لَيْدُ بْنُ رِيحَةَ	١٦/٢
تَمَحَّضَتِ الْمُنُونُ . . .	جِمَامُ	النَّابِغَةُ الدُّبَيَانِي	١١٣/٢

(حَرْفُ الثُّونِ)

سَعَى عَقَالاً . . .	عَقَالِينَ	عَمْرُو بْنُ الْعَدَاءِ الْكَلَابِي	
لَا ضَبَحَ الْحَيَّ . . .	جَمَالِينَ	عَمْرُو بْنُ الْعَدَاءِ الْكَلْبِي	٣٠٤/١١
لَيْتَ شِعْرِي . . .	دُيُونُ	ابْنُ هَرَمَةَ	٤٠١/١
وَكُنْتُ امْرَأً أَرْمَنًا . . .	التَّغْنُ	أَعَشَى بَكْرٍ	٣٤٦/١
مَا بِالْمَدِينَةِ . . .	مَرْوَانَا	الْفَرَزْدَقُ	١٣٥/٢
تَطُوفُ الْعُقَاةُ . . .	الْوَتْنُ	أَعَشَى بَكْرٍ	١٩٧/٢

(حَرْفُ الْيَاءِ)

رَشَدْتُ وَأَنْعَمْتُ . . .	حَامِيَا	زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ	١٩٥/٢
قَدْ أَطْعَمْتَنِي . . .	حَوْلِيَا	زُرَّارَةُ بْنُ صَعْبٍ	
مُسَوِّسًا	حَجَرِيَا	زُرَّارَةُ بْنُ صَعْبٍ	
قَدْ كُنْتُ	الْفَرِيَا	زُرَّارَةُ بْنُ صَعْبٍ	١٨٧/٢
عَلَى قَصَبَاتٍ . . .	ثَمَانِيَا	النَّابِغَةُ	٥٥/٢
طَافَ الْخَيَالُ بِنَا . . .	يَمَانِيَنَا	تَعِيمُ بْنُ مُقْبِلٍ	٢١٣/٢
مِنْ كُلِّ مَا نَالَ . . .	التَّحِيَّةُ	زُهَيْرُ بْنُ جَنَابٍ	٢٢٣/١

٤ - فهرس الأعلام

(حرف الهمزة)

- أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ : ١٩٨/١ .
- إِبْرَاهِيمُ الْخَلِيلُ (عليه السَّلام) : ٣٤٤/١ ، ٩٢/٢ .
- إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ : ١٩٦/١ ، ٩٥/٢ ، ١٤٣ ، ١٧٧ .
- إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ : ٢١٤/١ .
- إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي عَبْلَةَ : ٣٤٠/١ ، ١٣٩ .
- إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ : ٣٣٨/١ .
- إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَوْفٍ = إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ .
- إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ (ابن النَّبِيِّ ﷺ) : ١٩٠/١ .
- إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْجَزَامِيِّ : ١٩١ ، ٧٧/١ ، ٣٧٧ ، ٣٩٥ ، ٤١٠ ، ٣٨/٢ ، ٦٠ ، ١٣٣ ، ١٦٤ .
- إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : ٢١٥/١ ، ٢٤٤ ، ٣٣٠ ، ٤١٤ ، ٨/٢ ، ٣٩ .
- أَحْمَدُ بْنُ الْجَلَّاحِ : ٤٤٦/١ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ .
- أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ : ١١٩/٢ ، ١٨٨/١ .
- أَرْقَمُ بْنُ أَرْقَمِ الرَّهْرِيِّ : ٢٢٣/٢ .
- إِسْحَاقُ بْنُ صَالِحٍ : ١٢٦/٢ .
- إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ : ١٩٤/١ ، ٢٤٢ ، ١٣٢/٢ .
- إِسْحَاقُ بْنُ فَرْوَةَ : ٢١٨/٢ .
- إِسْحَاقُ الْهَمْدَانِيُّ : ٣٦٨/١ .
- أَسَدُ السَّنَةِ = أَسَدُ بْنُ مُوسَى .
- أَسَدُ بْنُ مُوسَى (أَسَدُ السَّنَةِ) : ١٩٨/١ (ترجمته) ، ٢٠١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٣٣٤ ، ٤٢٢ ، ٤٥١ ، ١٤٩/٢ .
- أَسْلَمُ (مَوْلَى عُمَرَ) : ٣١٧/١ .
- أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ : ٣٧/١ .

- أَسْمَاءُ بِنْتُ عَمَيْسَ الْخَثْعَمِيَّةُ (زوجة أبي بكر الصديق): ٣٧/٢.
- إسماعيلُ بنُ إبراهيم بن عُقْبَةَ: ١٦٣/٢.
- إسماعيلُ بنُ أبي حَكِيمٍ: ٢٠٣/١.
- إسماعيلُ بنُ أبي خَالِدٍ: ٣٨/٢.
- إسماعيلُ بنُ أبي أُوَيْسٍ: ٢٣٤/١ (ترجمته)، ٢٥٦، ٣٢٧، ١٦٣/٢.
- أُسَيْدُ بنُ الحَضَرِيِّ: ٢١٨/١.
- أَشْهَبُ بنُ عبد العزيز: ٢٤/٢ (ترجمته)، ٣٢، ٨٩.
- الأَسْفَعُ: ٦٢/٢.
- أَصْبَغُ بنُ الْفَرَجِ: ٢٣٧/١ (ترجمته)، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٩٢، ٣٩٦، ٤٠٦، ٤١١، ٤٣٢، ٢٢٤، ٢٢٣، ٨٩، ٢٢/٢.
- الْأَعْرَجُ: ١٩٠/١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٩، ٣٥٣، ٣٦٦، ٣٨٩، ٣٩١، ٢٢/٢، ٢٨، ٧٣، ١١٢، ١٥٧، ١٧١، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٤.
- أَعْشَى بَاهِلَةَ: ١٥١/٢.
- أَعْشَى بَكْرٍ: ٢٤٧/١، ٢٧٧، ٣٤٦، ٣٦٣، ٣٩٠، ٤١٧، ٥٢/٢، ٧٣، ٨١، ١٦٤، ٢٠٤، ١٩٦.
- الْأَعْمَشُ: ٢٢٢/١، ٤١٤، ١٧/٢.
- الْأَغْلَبُ الْعِجْلِيُّ (الْوَاجِزُ): ٣٩٧/١، ١٢٣/٢.
- الْأَفْرَغُ بنُ حَابِسِ التَّمِيمِيِّ: ٢٦٦/١.
- ابنُ أَكْنَمَةَ اللَّيْثِيِّ: ٢٢١/١.
- أُمِيَّةُ بنُ أَبِي الصَّلْتِ: ٧٦/٢.
- امرؤ القَيْسِ: ٢٥٢/١، ٣٢٦، ٣٤٩، ٤٠٥.
- أَنَسُ بنُ مَالِكٍ: ٢٣٦/١، ٢٤٢، ٣٥٦، ٣٧٠، ٣٧٩، ٤٠٧.
- أَنَيْسُ الْأَسْلَمِيِّ: ٤٢١/١.
- الْأَوْزَاعِيُّ: ٣٩/٢.
- أَوْسُ بنُ حَجَرٍ: ٤٠٠/١.
- ابنُ أَبِي أُوَيْسٍ: ١٨١/١.

- ابن أبي أويس = إسماعيل بن أبي أويس .

- ابن أبي أويس = عبدالعزيز بن أبي سلمة .

(حرف الباء)

- أَيُّوبُ السَّخْتَيَانِيُّ : ١/ ٢٧٦ ، ٢/ ٦٣ ، ١٢٠ .

- أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ : ١/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ .

- أَبِيُّ بْنُ كَعْبٍ : ١/ ٢٣٣ .

- بَادِنَةُ بِنْتُ غِيلَانَ : ٢/ ٥٣ ، ٥٦ ، ٦٠ ، ٦١ .

- الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ : ٢/ ١٧٧ .

- بَرِيرَةُ (مولاة عائشة) : ٢/ ٩٠ .

- بُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ : ١/ ٣٠٨ .

- أَبُو بَكْرٍ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي خَيْثَمَةَ : ١/ ٢٢٤ ، ٤٠٨ .

- أَبُو بَكْرٍ الصُّدَيْقِيُّ : ١/ ٣٠٢ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٥ ، ٣٥/ ٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٢ ، ٦٥ ، ١٩٥ .

- أَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ : ١/ ٢١١ ، ٣٩٩ ، ٤٠٨ ، ٤١٧ .

- أَبُو بَكْرَةَ الْأَنْصَارِيُّ : ١/ ٢٤٤ .

- بُكَيْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ : ٢/ ١٤٧ .

- بِلَالُ بْنُ رَبَاحٍ : ١/ ٣٥٩ ، ٢/ ١٠٦ ، ١٩٣ ، ١٩٤ .

- الْبَهْرِيُّ : ١/ ٣٢٤ .

(حرف التاء)

- تَمِيمُ بْنُ أَبِي بْنِ مُقْبِلٍ الْعَجَلَانِيُّ : ٢/ ٢١٢ .

(حرف الثاء)

- ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ : ٢/ ١٦٢ .

- ثَابِتُ بْنُ الضُّحَّاكِ الْأَنْصَارِيُّ : ٢/ ٤٦ .

- ثَوْرُ بْنُ زَيْدٍ الدُّثَلِيُّ : ١/ ٩٨ ، ٣٥٨ ، ٣١/ ٢ .

(حرف الجيم)

- جَابِرُ بْنُ سَمُرَةَ : ١/ ٤٢٢ .

- جابر بن عبد الله: ١/٣٣٦، ٣٧٧، ٣٩٥، ١٧/٢، ٤٠، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٩.

- جبريل (عليه السلام): ١/٣٤٠.

- جرير: ٢/٢١٤.

- جعفر بن أبي طالب: ٢/٣٧.

- جعفر بن محمد: ١/٣٢١، ٤٠٩.

- أبو جعفر (المنصور): ١/٢٤٧.

- أبو جعفر: ٢/٢١٨.

- أبو جهيم: ١/٢٢٧.

(حرف الحاء)

- الحارث بن حلزة الشكري: ٢/٩٧.

- الحارث بن مازن بن عمرو بن تميم (الحيط): ٢/١٨٩.

- الحارث بن هشام: ١/٢٦٢.

- أبو حازم بن دينار: ١/٤٠٦، ٢/١١٩، ٢١٨.

- ابن أبي حازم: ٢/١٨٠.

- الحزامي = إبراهيم بن المنذر.

- الحزامي = الضحاک بن إبراهيم.

- حاطب بن أبي بلتعة: ٢/٣٢.

- حبيب بن أبي حبيب (كاتب مالك): ٢/٥٥.

- حبيبة بنت خازجة بن زيد الأنصاري: ٢/٣٧.

- الحجاج بن يوسف: ١/٣٢٣، ٢/٢٠٨.

- ابن حزملة: ١/٣٢٧، ٣٥٩.

- حسان بن ثابت: ١/٣٥٠، ٢/٢٠٢، ٢١٤.

- الحسن البصري: ١/٢٠١، ٢٤٨، ٣٤١، ٤٥١، ٢/٣٩، ٨٨، ١٥٨، ١٨٦.

- الحسن بن دينار: ١/٢٤٨.

- الحسين: ١/٢٣٣.

- حُسَيْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ضَمِيرَةَ: ١/١٨١، ٢٤٢.
 - الحُطَيْئَةُ: ١/٣٩٢.
 - حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: ١/٢٤٨.
 - حَفْصَةُ (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ): ٢/١٦٨.
 - ابْنُ أَبِي الْحَقَيْقِ: ٢/١٣٨.
 - الْحَكَمُ بْنُ عُتْبَةَ: ٢/٢٢٣.
 - حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: ١/٢٦٤، ٤١٤، ٢/١٤٩.
 - حَمْدَةُ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ فَرْوَةَ: ١/١٩٤.
 - حَمَلُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّابِغَةِ: ١/٤٤١.
 - حَمْنَةُ بِنْتُ جَحْشٍ: ١/٢١٠.
 - حُمَيْدُ الْأَرْقَطُ: ٢/٢٠٢.
 - حُمَيْدُ الطَّوِيلُ: ١/٣٥٦، ٣٦٠، ٣٧٠، ٣٧٩، ٤٠٧.
 - حُمَيْدُ بْنُ ثَوْرٍ الْهَلَالِيُّ: ٢/١٩٦.
 - حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: ١/٣٥٥، ٢/٣٨.
 - حُمَيْدُ بْنُ قَيْسٍ: ١/٢٩٥، ٤١٠، ٢/١٨.
 - حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ: ١/٤١٨.
 - أَبُو حُمَيْدٍ السَّاعِدِيُّ: ٢/١٢٦.
 - حَنْظَلَةُ بْنُ سُهَيْبَانَ الْمَكِّيُّ: ٢/٢١١.
 - الْحَنْفِيُّ (أَبُو مُحَمَّدٍ): ١/٢٣٦٨، ١٤٢، ٢/٢١٨.
 - أَبُو حَنِيفَةَ (الْإِمَامُ): ١/٤١٣، ٢/٢١٩، ٢/٢٢١.
- (حرف الخاء)

- أُمُّ خَارِجَةَ (زَوْجَةُ أَبِي بَكْرٍ): ٢/٣٦.
- خَالِدُ بْنُ حَبَّانٍ: ١/٢٤٨.
- خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ: ٢/١٦٨.
- خَوْلَةُ بِنْتُ حَكِيمِ السَّلَمِيَّةِ: ٢/٦١.
- ابْنُ أَبِي خَيْثَمَةَ = أَبُو بَكْرٍ بْنُ سُلَيْمَانَ.

(حرف الدال)

- الدَّرَاوَرْدِيُّ (عبد العزيز بن عبيد): ٨/٢ (ترجمته).
- أبو الدَّرْدَاءِ: ٣٨١/١.
- أبو ذؤيب الهذلي (خوئلد بن خالد): ١٩٢/١، ٦٣/٢، ١٦٢.
- ابن أبي ذئب: ٣٠٥/١، ٣٦٨، ١٤٢/٢.
- ذو بطن بنت أبي بكر الصديق = أم كلثوم.
- ذو الحويصرة: ٢٦٧/١.
- أبو ذر: ٣٤٤/١.
- ذو الرمة (غيلان بن عتبة): ٤٢٣/١، ٤٣٨، ٤٥٢، ١٨٢/٢.
- ذو الشمالين: ٢٢٤/١، ٢٢٥، ٢٢٦.
- ذي اليدين (عمير بن عبد عمرو): ٢٥/١، ٢٢٧.
- الراعي التميمي (عبيد بن حصين): ٢٧٧/١، ١٢٤/٢.
- رافع بن إسحق: ٢٥٩/١.
- رافع بن خديج: ٤٢٥/١.
- أبو رافع مولى رسول الله ﷺ: ٢٢٣/٢.
- روبة بن العجاج (الراجز): ١٥٠/٢.
- الربيع بن زياد العبسي: ٧٢/٢.
- الربيع بن صبيح: ٢٠١/١.
- ربيع بن عبد الله بن الهدير: ٣٣١/١.
- ربعة بن أبي عبد الرحمن (ربعة الرأي): ١٥/٢، ٤٢.
- أم رومان (زوجة عثمان): ٣٦/٢، ٣٧.
- ابن أبي الرجال (محمد بن عبد الرحمن): ٢٦/٢، ٧١.

(حرف الزاي)

- الزبرقان بن بدر: ٢٠٨/٢.
- الزبير بن العوام: ٣٣٧/١، ٩٣/٢، ٢٠٨.
- أبو الزبير المكي: ٣٣٦/١، ٣٩٥، ١٢٢/٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٤٩.

- زُرَيْقُ بْنُ حَبَّانٍ: ٢٧٨/١.
- أَبُو الزُّنَادِ: ١٩٠/١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٤٩، ٣٥٣، ٣٦٦، ٣٨٩، ٣٩١، ٤٥٥، ٢٢/٢، ٧٣، ١١٢، ١٥٧، ١٧١، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٤.
- زُهَيْرُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ: ١٢٨/٢، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٨٥.
- زُهَيْرِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ: ٢٥٢/١.
- زِيَادٌ: ١٥٨/٢.
- زَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ: ٢٤٨/١.
- زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ: ١٨٥/١، ١٨٧، ٢٠٦، ٢١١، ٢٤٣، ٢٥١، ٣٤٥، ٣٧٣، ٤٨١: ٣، ٤١٧، ١٨٠/٢.
- زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: ٢٤٥/١، ٣٨٤، ٤١٧، ٤١٠/٢، ١٧٩.
- زَيْدُ الْخَيْرِ (الْخَيْلِ) الطَّائِي: ٢٦٦/١.
- زَيْدُ بْنُ رَبَاحٍ: ٢٦٠/١.
- زَيْدُ بْنُ خَالِدِ الْجُهَيْنِيِّ: ٢٥٥/١، ٤٢٠، ٤٣/٢.
- زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ: ٤١٨/١، ٥/٢.

(حرف السين)

- سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِمْرٍ: ٢٢٧/١، ٢٤١، ٢٤٩، ٣٥٩، ٤٠٨، ٤١٧، ٤١٨/٢.
- أَبُو السَّائِبِ: ٢٢٠/١.
- سُرَّاقَةُ بْنُ جُعْشُمٍ: ١٠٩/٢.
- السَّرِيُّ بْنُ يَحْيَى: ١٩٨/١.
- سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: ١٤٣/٢.
- سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ: ٥٣/٢.
- سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ: ٢٩٣/١، ٥٣/٢.
- سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: ٥٩/٢.
- سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ: ١٩١/١.
- سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: ١٧٩/١، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١١، ٢٣٨، ٢٧٥، ٣٢٧، ٣٣٥، ٣٥٩، ٣٧٤، ٣٨٣، ٣٨٥، ٤٠٨، ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٤٥، ٤٥٠.

- ١١٦، ١٠٠، ٧٧، ٤٧، ٨٠٧/٢ .
- سعيد بن يار: ٩٥، ٧٠/٢ .
- أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: ١٧٩/٢، ٣٦٨، ٢٧١، ٢٦٥، ٢٦٤/١ .
- ابنُ سَعِيدٍ: ٢٣٦/١ .
- سُفْيَانُ الثَّقَفِيُّ: ٢٩٨/١ .
- سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: ٢٣٦/١، ٣٦٠، ٣٦٨، ٣٧٧، ٣٩٥، ٤١٠، ٤١٤، ٤٦٣، ٣٨/٢، ٥٦، ٢٢٣ .
- سَلْمَانَ الْفَارِسِيُّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): ٢١٨/٢ .
- أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ٤٠/٢، ٤٥٠، ٢٦٤، ٢٣٤/١ .
- أُمُّ سَلَمَةَ (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ١٩٦/١، ٢٠٨، ٤١٨، ٥/٢، ٥٣، ٦٠، ٦٨، ١٢٢ .
- أَبُو السَّلِيلِ: ٢٠٥/٢ .
- ابنُ أَبِي سَلِيطٍ: ١٨١، ١٨٠/١ .
- سُلَيْمَانُ (عَلَيْهِ السَّلَام): ١٦٢/٢، ٣٤٠/١ .
- سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ: ٢٥٦/١ .
- سُلَيْمَانُ بْنُ دِينَارٍ: ٢٤٤/١ .
- سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: ٢٧٨/١ .
- سُلَيْمَانُ بْنُ عَلِيٍّ الْأَسَدِيُّ: ١٧٣/٢ .
- سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ: ١٩٩/١، ٢٠٠، ٢٠٨، ٣٠٨، ٤٠٨، ٤١٧، ٤٣٩، ٤٤٤، ٤٤٥ .
- سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ: ٤٢٢، ٣٦٠/١ .
- سُمَيْيٌ (مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ): ٢١١/١، ٢٣٠، ١٣٠/٢ .
- سَهْلُ بْنُ حَنْثَلٍ: ١٤٢، ١٤١/٢ .
- سَهْلُ بْنُ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ: ٤٠٦، ٢٤٤/١ .
- سَهْلُ بْنُ بَيْضَاءَ: ٦٧/٢، ٦٨ .
- أَبُو سَهْلٍ بْنُ مَالِكٍ (عم الإمام مالك): ١٧٩/١، ٣٦٢ .
- سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: ١٧١/٢ .

- ابنُ سَيرِينَ: ٨٨/٢.

(حَرْفُ الشَّيْنِ)

- أَبُو شُرَيْحٍ الْكَعْبِيُّ: ١٤١/٢.

- شُرَيْكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: ٢١٠/١، ٢٥٤.

- الشَّعْبِيُّ: ٢٣٦/١، ٣٣٠، ٤٠٩، ٤١٥، ٥٩/٢، ١٢٩، ٢١٩.

- شُعْبَةُ: ٤٢٢/١.

- شَمْعَلَةُ بْنُ طَيْسَلَةَ: ١٣٨/٢.

- ابنُ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ: ١٧٢/١، ١٨٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٦،

٢٤٨، ٢٦١، ٢٧٥، ٢٩٠، ٣٣١، ٣٤٨، ٣٥٩، ٣٧٤، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠١، ٤١٥، ٤١٧،

٤٢٠، ٤٣٩، ٤٤٣، ٤٥٠، ٤٥٩، ٧/٢، ٨، ٢٨، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٠، ١٠٠، ١١٦،

١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٧٩.

(حَرْفُ الصَّادِ)

-- صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: ٢٥٥/١.

- أَبُو صَالِحٍ الْجُهَنِيُّ: ١٦٤/٢.

- أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ: ٢٣٠/١، ٣٤٥، ١١٨/٢، ١٢٠، ١٣٠.

- صَبِيْعُ: ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٦/١.

- صَعَصَعَةُ بْنُ سَلَامٍ الشَّامِيُّ: ٣٣٦/١، ١٧٠/٢.

- صَفِيَّةُ (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ): ٢٠٤/١.

- الصَّلْتُ بْنُ زَيْدٍ: ١٩٩/١.

- صِلَةُ بْنُ أَشْنَمٍ:

(حَرْفُ الضَّادِ)

- الضَّحَّاكُ بْنُ خَلِيفَةَ: ٢٩/٢، ٣٠.

- الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ الْجَرَّامِيُّ: ١٧٨/١.

- ضُمَيْرَةُ: ٢٤٢/١.

(حَرْفُ الطَّاءِ)

- طَاوُوسُ: ٢٩٥/١، ٨/٢، ٣٩، ١٢٨، ٢١١، ٢١٣.

- طَرْفَةُ بْنُ الْعَبْدِ: ٣٩٢/١.
- طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ: ٣١٧/١، ٣٨/٢.
- طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ كَرِيزٍ: ٣٤٠/١.
- أَبُو طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ: ٢٢٨/١، ١٧٨/٢.
- الطَّلْحِيُّ: ١٨٠/٢.

(حرف العين)

- عائشة (أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ): ١٧٢/١، ١٧٣، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١١، ٢٦٢، ٢٩٧، ٣٣٩، ٤٠٢، ٤١٧، ٤٢١، ٣٥/٢، ٣٦، ٣٨، ٣٩، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٩٠، ٩١، ١٠٦، ١٤٤، ١٩٧، ٢٠٦، ٢١٤، ٢٢١.
- عاصِمُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: ١٨٣/٢.
- عامرُ بْنُ رَبِيعَةَ: ١٤١/٢، ١٤٢.
- عامرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: ٢٤٨/١، ٣٥/٢.
- عَبَّادُ بْنُ الْعَوَّامِ: ١٥/٢.
- عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: ٢٣٣/١، ٣٨٣.
- عَبَّاسُ بْنُ نَاصِحٍ: ٣١٣/١ (ترجمته)، ٩٨/٢.
- ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ = عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ.
- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ: ٣٦/٢.
- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْبَيْلَمَانِيِّ: ٢١٩/٢.
- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ دِلَافِ الْمُرَنْيِّ: ٦/٢.
- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: ٢٤٥/١، ٣٩/٢، ١٤٥.
- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْقَارِيِّ: ٢٢٢/١، ٣٤/٢.
- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: ٣٦٠/١، ٤١٠، ٢٩/٢، ٣٠.
- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ: ٧١/٢.
- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نُعَيْمٍ: ٢٦٥/١.
- عَبْدُ الرَّحْمَنِ (?): ١٧٦/٢.
- عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ: ٢٩١/١.

- عبد العزيز بن أبي سلمة (ابن أبي أويس): ٢٩١/١ (ترجمته).
- عبد الله بن أبي بكر بن حزم: ٢١٥/١، ٢٢٨، ٢٢٩، ٤١٨، ٤٣٢، ٤٦/٢، ١٩، ١٤٥، ١٥٩.
- عبد الله بن أبي أمية: ٥٣/٢، ٦٠.
- عبد الله بن دينار: ٣٨٧/١، ١٤٠/٢، ١٥٥، ١٧٠، ١٨١.
- عبد الله بن رَوَاحَة: ٣١٠/١.
- عبد الله بن الزبير: ٣٢٣/١.
- ابنُ لعبدِ الله بنِ سُفْيَانَ الثَّقَفِيِّ: ٢٩٨/١.
- عبد الله بن سلام: ٢٣٣/١، ٢٣٤.
- عبد الله بن أبي سلمة: ٤٠٨/١.
- عبد الله بن صالح: ٢١٨/٢.
- عبد الله بن عباس: ١٩٥/١، ٢٥١، ٢٥٧، ٣٣٨، ٣٥٨، ٣٨٧، ٤٠٢، ٤٠٨، ٩٠/٢، ٩١، ٩٢، ١٢٨، ١٣٧، ١٥٣، ١٥٦، ٢٢٣.
- عبد الله بن عبد الحكيم: ٢٣٧/١ (ترجمته)، ٣٠٦، ٤٣٢، ٤٦/٢، ٥٩، ١٧١، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٥.
- عبد الله بن عمر: ١٨٢/١، ١٨٨، ٢٣٣، ٢٥٩، ٢٦٢، ٣١٩، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣١، ٣٤٢، ٣٥٩، ٣٧٢، ٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٢، ٤٢٨، ٤٧/٢، ٤٨، ٧٨، ٨٣، ٩٤، ١٢٠، ١٤٠، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٠، ١٨١، ١٨٨، ١٩٩، ٢١٣.
- عبد الله بن عمرو بن العاص: ٢٥٠/١، ٤١٧، ٦٩/٢.
- عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي: ٧٥/٢.
- عبد الله بن مسعود: ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٤٥، ٣٩٨.
- عبد الله بن المغيرة: ٢٠١/١ (ترجمته)، ٢١٥، ٢٤٤، ٢٩٠، ٣٦٠، ٣٦٧، ٤١٤، ٤٥٣، ٢٢٣، ٣٩/٢، ١٢٨.
- عبد الله بن موسى: ٢٢٢/١، ٣٨٧.
- عبد الله بن نافع = ابن نافع.
- عبد الله بن وهب = ابن وهب.

- أبو عبد الله الأغر: ١/ ٢٦٠.
- عبيد الأبرص (الشاعر): ١/ ١٧٥.
- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود: ١/ ٢٥٥، ٤٢٠.
- عبيد الله بن عمر: ٢/ ٨٣، ٩١، ١٦٨.
- عبيد الله بن موسى: ١/ ٤١٥ (ترجمته)، ٢/ ١٧، ٣٩، ١٦٢، ٢١١.
- أبو عبيد (؟): ٢/ ١٦٨.
- عتب بن مالك: ٢/ ١٩٣.
- عتبة بن أبي لهب: ١/ ٣٢٧.
- عثمان بن عبد الرحمن: ١/ ١٨٩.
- عثمان بن عفان (أمير المؤمنين): ١/ ١٨٠، ١٨١، ١٨٥، ٢٠٢، ٢٢٩، ٣٢١، ٣٣٩، ٣٤٢، ٤٢٥، ٢/ ٣٣، ٣٤، ٢٢٠.
- عثمان بن مظعون: ١/ ١٩٠.
- العجاج: ١/ ٣٢٦، ٢/ ٢٠٢.
- عدي بن حاتم: ٢/ ٧٧.
- عدي بن زيد (الشاعر): ٢/ ١٥٤.
- عدي بن الفضل بن عمرو بن شعيب: ١/ ٣٣٤.
- عراق بن مالك: ١/ ٤٣٩.
- عروة بن الزبير: ١/ ١٧٢، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢١١، ٢٢٢، ٢٦١، ٤٤٦، ٢/ ٣٤، ٣٥، ٢١٥.
- عطاء بن السائب: ٢/ ٢٢٣.
- عطاء بن يسار: ١/ ١٨٧، ٢٠٣، ٢٥١، ٣٧٤، ٣٨١، ٢/ ١٧٩.
- أم عطية الأنصارية: ٢/ ٦٤.
- عفيف بن عمرو السهمي: ١/ ٢٣٥.
- عقيل بن أبي طالب: ١/ ١٧٩.
- العلاء بن عبد الرحمن: ١/ ١٩٠، ١٩٦، ١٩٧، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٥٦، ٢/ ١٨٢.
- علقمة بن علاثة القيسي: ١/ ٢٦٦.
- علقمة بن أبي علقمة: ١/ ٢٠٦.

- أُمُّ عَلَقَمَةَ (مولاة عائشة): ٢٠٦/١.
- عَلِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ: ٦٩/٢.
- عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (أمير المؤمنين): ١٨١/١، ٢١٤، ٢٣٣، ٢٦٦، ٢٧٥، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٦٨، ١٠/٢، ٣٧، ٣٨، ٢٠٠، ٢٢٥، ٢٢٦.
- عَلِيُّ بْنُ عَاسِيٍّ: ٢٢٣/٢.
- عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ الْبَصْرِيُّ: ٢٤٨/١ (ترجمته)، ٢٧٦، ٢٧٨، ٣٩/٢، ١٢٧، ١٥٨، ٢١٥.
- عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ: ٣٦٠/١.
- عِمْرَانُ بْنُ حَطَّانٍ: ٩٧/٢.
- عِمْرَانُ بْنُ طَلْحَةَ: ٢١٠/١.
- عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ (أمير المؤمنين): ٧٩/١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٩، ٢٠٢، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٦١، ٢٧٨، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٥٧، ٣٨١، ٣٨١، ٣٨٨، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٥٦، ٧/٢، ٩، ١٢، ١٨، ٢٩، ٣٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٨، ٤٦، ٥٢، ٦٢، ٦٤، ٦٨، ٨٣، ١١٠، ١١١، ١٢٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٠، ١٦٠، ١٦٨، ١٨٠، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٥، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٥.
- عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ (الخليفة): ٢٧٤/١، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٨، ٦/٢، ١٠١.
- عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ: ٢٢٧/١.
- الْعُمَرِيُّ (٩): ٣٥٨، ٣٥٩، ٤٠٠.
- عَمْرَةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ١٧٣/١، ٤١٧.
- عَمْرُو بْنُ الْأَثَمِ: ٢٠٧/٢، ٢٠٨، ٧٧/٢.
- عَمْرُو بْنُ حَزْمٍ: ٤٣٢/١.
- عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: ٢٦/١، ٣٧٧.
- عَمْرُو بْنُ الشَّرِيدِ: ٤٠٢/١.
- عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ: ٣٦٩/١، ٢١٨/٢.
- عَمْرُو بْنُ الْعَاصِي: ٣٥٧/١، ٣٨/٢.
- عَمْرُو بْنُ قَيْسٍ: ٣٣٦/١.

- عَمْرُو بْنُ يَحْيَى الْمَازِنِيُّ: ١/ ١٨٠، ١٨١، ٢٧١، ٢/ ٢٥، ٢٩.

- عَمِيرُ بْنُ عَبْدِ عَمْرِو: ١/ ٢٢٧.

- عَنَتْرَةُ (الشَّاعِرُ): ٢/ ١٤٤.

- عَوْسَجَةُ: ٢/ ١٧٧.

- عَيْسَى الْحَنَاطُ: ١/ ٤١٥.

- عَيْسَى بْنُ رَزِينِ الْكَلَّاعِيِّ: ٢/ ١٤٩.

- عَيْسَى بْنُ مَرْثَمَ (عليه السَّلام): ٢/ ١٣٥.

- عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنِ بْنِ حُذَيْفَةَ بْنِ بَدْرِ الْقَيْسِيِّ: ١/ ٢٦٦.

(حرفُ الغين)

- غَازِي بْنُ قَيْسٍ: (٢/ ١١).

- ابنة غيلان = بادنة.

- أُمُّ غِيلَانَ بنت جرير: ١/ ٢٨٤.

(حرفُ الفاء)

- الْفَرَزْدَقُ (الشَّاعِرُ): ١/ ٣١٢، ٣٨٨.

- الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ: ١/ ٤٢٣.

- الْفَضِيلُ بْنُ عِيَّاضٍ: ٢/ ١٢٧.

(حرفُ القاف)

- الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: ١/ ٣٣١، ٤٠٨، ٤١٧، ٢/ ٥٣.

- ابن القاسم: ١/ ٢٩٠، ٢٩٧، ٣٩٦، ٤٠٦، ٤١١، ٢/ ١٣، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٣، ٤٠،

٤٢، ٨٨٧٨٤، ٩٢، ١٣٧، ٢٢٣، ٢٢٤.

- قَتَادَةُ: ٢/ ١٨٦.

- أَبُو قَتَادَةَ: ١/ ١٩٤، ٣٤٩، ٣٥١.

- أَبُو قُحَّافَةَ: ٢/ ٢١٤.

- قُدَّامَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيِّ: ١/ ٤٠٨.

- الْقُطَّامِيُّ (عمير بن شبيب الشاعر): ١/ ١٩٢.

- قَطْنُ بْنُ وَهْبٍ: ٢/ ٩٣.

- أَبُو الْقُعَيْسِ: ٤٠٢/١.
- الْقَعْقَاعُ بْنُ حَكِيمٍ: ٢١١/١.
- أَبُو قِلَابَةَ: ١٦٣/٢.
- قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ (الشَّاعِرُ): ٦١، ٦٠/٢.
- قَيْسُ بْنُ الرَّيِّعِ: ٢٦٥/١.
- قَيْسُ بْنُ زُهَيْرٍ: ١٥٢/٢.
- قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ الْمَنْقَرِيُّ التَّمِيمِيُّ: ٢٠٧، ١٥٨/٢.
- أَبُو قَيْسٍ الْأَوْدِيُّ: ٤٥٣/١.

(حرفُ الكاف)

- كَبْشَةُ بِنْتُ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ: ١٩٤/١.
- أَبُو كَبِيرٍ الْهَذَلِيُّ: ٣٦١/١.
- أَبُو كَتِفٍ: ٤١٤/١.
- كَثِيرُ بْنُ الصَّلْتِ: ٣٢/٢.
- كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُزَنِيِّ: ٢٣٤/١.
- كُرَيْبُ (مولى ابن عباس): ٣٣٨/١.
- كَعْبُ الْحَبَرِّ: ١٦٠/٢، ١٦٤، ١٨٠.
- كَعْبُ بْنُ سَعْدِ الْغَنَوِيِّ: ٢٠٥/١.
- أُمُّ كُلْثُومٍ (بنتُ أَبِي بَكْرٍ): ٣٧/٢، ٣٨.
- أُمُّ كُلْثُومٍ (بنتُ عَلِيٍّ): ٢٢٣/٢.
- ابْنُ كِنَانَةَ: ٨٨/٢.
- الْكَمَيْتُ (الشَّاعِرُ): ١٥٧/٢.

(حرفُ اللام)

- لَبِيدٌ (الشَّاعِرُ): ١٦٩، ٣٤٩/١، ١٦/٢، ٧٩، ١٢٩.
- ابْنُ أَبِي لَيْلَى: ١٦٢/٢، ٢٢٣.
- ابْنُ لَهْيَعَةَ: ١٢٦/٢، ١٧١.
- اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: ٢٧٥، ٣٠٥، ٥٩/٢، ٢١٨.

(حرف الميم)

- ابنُ المَاجِشُون: ١٨٥/١ (ترجمته)، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٧٥، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣٢١، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦١، ٤٠٣، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٢، ٤١٩، ٤٣٢، ٨/٢، ١٠، ١٣، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٢، ٥٣، ٥٤، ٧٤، ٨٤، ٨٨، ٩٥، ١٣٢، ١٤٣، ١٧٧، ١٧٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤.
- ماعِزُّ بنُ مالِكِ الأَسْلَمِيّ: ٤٢٢/١، ٤٢٥.
- مالِكُ بنُ دِينَارٍ: ٢٠٨/٢.
- مالِكُ بنُ عَوْفِ النَّصْرِيّ: ٤٤٢/١.
- مالِكُ بنُ عُيَيْنَةَ (في شعر): ٣٩٤/١.
- مالِكُ بنُ معولٍ: ٣٩/٢.
- المُبَارَكُ بنُ فضالة: ٤٥١/١.
- أُمُّ مُبَشِّرِ الأنصاريّة: ١٧/٢.
- المُتَكَمِّسُ: ١٦٩/٢.
- مُجَاهِدٌ: ١٣٠، ١٨/٢، ٤١٠/١.
- مُحَمَّدُ بنُ إبراهيم بنِ الحَارِثِ التَّيْمِيّ: ١٦٤/١، ٣٣٠، ٢١٢/٢.
- مُحَمَّدُ بنُ إبراهيم بنِ دِينَارٍ: ٢٩١/١.
- مُحَمَّدُ بنُ إبراهيم: ١٩٥/١.
- مُحَمَّدُ بنُ إسْحَاقَ: ٣٢٧/١.
- مُحَمَّدُ بنُ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ: ٣٦/٢.
- مُحَمَّدُ بنُ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ: ١٧٩/٢.
- مُحَمَّدُ بنُ أَبِي ذَنْبٍ = ابنُ أَبِي ذَنْبٍ.
- محمد بن زيد الأنصاري: ٢٤٦/١.
- مُحَمَّدُ بنُ سَلَامٍ: ١٩١/١، ٢٤٨، ٢٩٥، ٣٨/٢، ٦١، ١٥٠، ١٦٤، ٢٠١.
- مُحَمَّدُ بنُ سِيرِينَ: ١٢٠، ٦٣/٢.
- مُحَمَّدُ بنُ طَلْحَةَ بنُ مُصَرِّفٍ: ١٧٦/٢.
- مُحَمَّدُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي الرَّجَالِ = ابنُ أَبِي الرَّجَالِ.

- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَقِيلٍ: ٢١٠/١.
- مُحَمَّدُ بْنُ عُمَارَةَ: ١٩٥/١.
- مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْوَاقِدِيُّ: ٦٠/٢.
- مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو: ٢٦٤/١.
- مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرَظِيُّ: ١١٢/٢.
- مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ: ٣٠٥/١، ٣٠/٢.
- مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنَكِّدِرِ: ٢١٩/٢.
- مُحَمَّدُ بْنُ الثُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ: ٣٨/٢.
- مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ جَبَّانٍ: ٤٢٥/١.
- مُخَرَّمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ بْنِ الْأَشَجِّ: ٤٠٨/١، ٥٣/٢.
- مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ: ٣٨٣، ١٣٥/٢.
- أَبُو مَرْثَةَ (مَوْلَى عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ): ٧٨/٢.
- مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ: ١٢٨/٢، ٢٤٤/١.
- أَبُو مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيُّ: ٣٩٩/١.
- مُسْلِمُ بْنُ خَالِدِ الزُّنْجِيِّ: ١١٢/٢.
- مُسْلِمُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ: ١١٨/٢، ١٢٠.
- أَبُو مَسُورٍ الْكِلَابِيُّ: ٢٨٩/١، ٢٩٥.
- الْمَسِيحُ (الدَّجَالُ): ٢٦٧/١.
- مُسَيْلَمَةُ الْكَذَّابُ: ٥٣/٢.
- مُطَرِّفٌ: ١٨٢/١ (ترجمته)، ١٨٥، ١٩٠، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٥١، ٢٧٥، ٢٨٢، ٢٨٩، ٢٩١، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣٣٤، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦١، ٤٠٠، ٤٠٦، ٤١٠، ٤١١، ٤٣٢، ٧٤١٩.
- ١٠/٢، ١٣، ٢٠، ٢٢، ٢٤، ٣٢، ٥٣، ٦٨، ٧٤، ٨٤، ٨٨، ١٠١، ١٠٤، ١٢٢، ١٣٢، ١٤٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٨، ٢١٧، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤.
- مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ: ١٩٥/١، ٣٥٥.
- مُعَاذُ بْنُ الْحَكَمِ: ٢١٨/٢.

- مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ (الْخَلِيفَةُ): ١/٣٣٨١، ٣٨٣، ١١٢/٢، ١٩٨، ٢٠٢.
- مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: ١٦٤/٢.
- أَبُو مُعَاوِيَةَ الْمَدَنِيُّ: ١/٢١٠، ٣٢٧، ٣٩٦، ٩٠/٢.
- ابْنُ مَعْبُدٍ = عَلِيُّ بْنُ مَعْبُدٍ.
- مَعْنُ بْنُ أَوْسٍ الْمُرِنِيُّ: ٢/٢٠٤.
- مَعْنُ بْنُ عِيسَى: ٢/١٣٣، ١٦٤.
- الْمُغِيرَةُ = عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ.
- الْمُغِيرَةُ بْنُ حَبْنَاءَ: ١/٣٤٦.
- ابْنُ الْمُغِيرَةِ = عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ.
- مُقَاتِلُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ: ٢/٢١٨.
- مُقَاتِلُ: ١/٢٤٧.
- الْمُقْبِرِيُّ: ١/٣١٩، ٣٦٨، ٦٦/٢، ١٤١.
- ابْنُ مُقْبِلٍ الْعَجَلَانِيُّ = تَمِيمُ بْنُ أَبِيِّ بْنِ مُقْبِلٍ.
- الْمُقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ: ١/١٩٩، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣.
- الْمُقْرِيءُ: ٢/١٧٦.
- ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ: ١/٣٥٩.
- مَكْحُولٌ: ٢/٢٧٥، ٤٠.
- الْمَكْفُوفُ: ١/٢٤٦.
- أَبُو الْمَلِيحِ: ١/٢٧٨، ٢/٢١٥.
- مُلَيْكَةُ: ١/٢٤٢.
- مَنْصُورُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَجَّيِّي: ٢/٩١.
- مَنْصُورٌ؟: ١/٤١٠، ٤١٤.
- مُهْلَهُلٌ: ١/٤٤١.
- مُوسَى (عليه السلام): ١/٤٢٢.
- أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ: ١/١٧٧، ٣٥٧، ٣٦٠، ٩/٢، ٨٣.
- مُوسَى بْنُ عُيَيْدَةَ: ١/٣٨٧.

- مُوسَى بْنُ وَرْدَانَ: ٢٥٢/١.

- مَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ: ٢١٥/٢، ٢٧٨/١.

(حرف الثون)

- النَّابِغَةُ الْجَعْدِيُّ: ٢٠٩/١.

- النَّابِغَةُ الدُّبَيَانِيُّ: ٢١٢، ١١٤، ٥٤/٢، ٣٢٨، ٣٦٣، ٣١٢، ٣٠٨، ٢٦٨/١.

- ابْنُ نَاصِحٍ = عَبَّاسُ بْنُ نَاصِحٍ.

- نَافِعُ: ١٨٢/١، ٢٠٠، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٦٢، ٣١٧، ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٣١، ٣٥٩، ٣٧٢،

٤٠٠، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤٠٩، ٤١٢، ٤٢٨.

١٣/٢، ٢٢، ٣٢، ٦٨، ٨٤، ٨٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٥٨، ١٩٩.

- نَافِعٌ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ: ٤١٧/١.

- ابْنُ نَافِعٍ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ): ٢٧٥/١، ٣٣٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٢٢٢/٢، ٢٢٣، ٢٢٤.

- النَّخَعِيُّ = إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ.

- أَبُو النَّضْرِ: ١٩٩/١، ٢٤٩، ٦٧/٢، ١٨٨.

- النُّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ: ٣٨/٢، ٣٩.

- نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُجَمَّرِ: ٢٤٦/١، ١٠٨/٢.

- نُوحٌ (عليه السلام): ١٦٢/٢.

(حرف الهاء)

- هُدَيْلُ بْنُ شَرَّاحِبِيلَ: ٤٥٣/١.

- هَرُونَ بْنُ الطَّلْحِيِّ: ٢٤٥/١، ٣٩/٢، ١٤٥.

- ابْنُ هَرَمَةَ (الشَّاعِرُ): ٤٠١/١.

- أَبُو هُرَيْرَةَ: ١٧٦/١، ١٨٨، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٧، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٧، ٢٣٠،

٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٠، ٢٧٥، ٣٤٥، ٣٥٣، ٣٥٤،

٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٦، ٤٢٠، ٤٥٠، ٢٢/٢، ٢٨، ٦٦، ٧٠،

٧٣، ٨٤، ٩٥، ١٠٠، ١٠٨، ١١٢، ١١٨، ٢٢٠، ١٣٠، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠،

١٥٧، ١٧١، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٤.

- هَزَّالُ الْأَسْلَمِيِّ: ٤٢٥/١.

- هُرْمُزٌ، أَبُو كَيْسَانَ: ٢/٢٢٣، ٢٢٤.
- هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ: ١/١٩٦، ٢١١، ٢٢٧، ٢٥٠، ٢٦٢، ٢٦٣، ٣٣٧، ٤٠٢، ٥/٢، ١٧، ٣٢، ٥٣، ٩٦، ١٤٦، ٢٠٨، ٢١٥.
- هُشَيْنٌ بْنُ بَشِيرٍ: ٢/٥١٨.
- هُوْدٌ (عليه السلام): ١/٣٢٦.
- هَيْثُ (المُحَنِّثُ): ٢/٥٧.

(حرف الواو)

- أبو وائل: ١/٢٢٢.
- الواقديّ = محمد بن عَمَر الواقديّ.
- وَرَقَةُ بْنُ تَوْفَلٍ: ٢/١٩٥.
- الوليدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ: ١/٢٧٨.
- ابْنُ وَهْبٍ (عبد الله بن وَهْبٍ): ١/٢٣٢، ٢٦١، ٢٧٥، ٢٨٣، ٣٣٤، ٤٠٦، ٤٣٢، ٦٨/٢، ٨٤، ١٦٢.

(حرف الياء)

- يُحْسَنُ (مَوْلَى الرُّبَيْرِ): ٢/٩٣.
- يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: ١/٧٣، ١٨٣، ١٩٧، ١٩٩، ١١٢، ٢٤١، ٢٦٤، ٢٧٨، ٢٩٧، ٣٠٥، ٣٢٤، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٤٩، ٣٥٥، ٣٨٣، ٣١٧، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٠/٢، ٦٥، ٧٥، ٧٨، ٩٢، ٩٥، ١١١، ١٣١، ١٣٧، ١٥٣، ١٥٦، ٢٠١، ٢١١، ٢١٦.
- يَحْيَى بْنُ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ: ٢/١٥.
- يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: ٢/٣٩.
- يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ طَخْلَاءَ: ١/١٨٩.
- يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ: ٢/١١٢.
- يَزِيدُ بْنُ الصَّعِقِ: ٢/٢١٢.
- يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي: ١/٢٣٤.
- يَزِيدُ بْنُ عِيَاضٍ: ١/٣٢٧، ٣٩٦، ١٩/٢، ٦١.

- يَزِيدُ بْنُ قَسِيطٍ : ٤٠٨ / ١ .
- يَعْقُوبُ (عليه السَّلام) : ٤٢١ / ١ .
- يُؤْنَسُ بْنُ بَرِيْدٍ : ٣٥٩ / ١ .
- يُؤْنَسُ بْنُ حَبِيبِ الْبَصْرِيِّ : ١٥٠ / ٢ .
- يُؤْنَسُ بْنُ عُبَيْدٍ : ٣٩ / ٢ .
- يُوسُفُ (عليه السَّلام) : ٣٨١ / ١ ، ٣٩٢ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ .

٥ - فهرس الطوائف والجماعات

(حرف الهمزة)

- آل مُحَمَّدٍ ﷺ: ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢/٢، ٢٤٨، ٢٤٧/١
- آل فِرْعَوْنَ: ٢٤٨/١
- آل مُرَّة: ٤٤٢/١
- أَسَدُ بْنُ خُرَيْمَةَ: ١٦٦/٢، ٢٣٥/١
- الإِسْلَامُ: ٢١٧، ٨٦، ٣٢، ١٢/٢، ٤٥٤، ٣٤٩، ٢٧٥/١
- = وَيُرَاجَع (الْمُسْلِمُونَ) وَ(أَهْلُ الْإِسْلَامِ)
- أَسْلَمَ: ٤٢٢/١
- أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ: ٢٢١، ٢١٩، ١٦٠/٢
- أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ (أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ) (الصَّحَابَةُ): ٤١٧، ٣٨٤، ٣٢٤، ٣٢٢/١
- ١٩٣، ٥٣، ٣٨/٢
- أَصْحَابُ عُمَرَ - رضي الله عنه -: ١٨٤/٢
- أَصْحَابُ مَالِكٍ: ٣٠، ٢٧، ٢٣، ١٤، ١٣/٢، ٤٣٢، ٤٠٩، ٣٩٢، ٤٣٤، ٢٨١/١
- ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٤٠، ٥٠، ٧٤، ٨٦، ٨٨
- أَعَارِبُ الْحِجَازِ (الأَعْرَابُ): ٣٠٢، ٢٩٥، ٢٨٥/١
- أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ (الْجَاهِلِيَّةُ): ٩٦، ٣١، ١٢/٢، ٤١٨، ٣٨٦، ٣٨٠، ٢٦٤، ٢٥٦/١
- ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٣٩
- الْأَعْرَابُ: ٢٢٦، ١٤٧/٢، ٤٣٣، ٣٠٢، ٣٩٥/١
- الْأَنْصَارُ: ٩٤/٢، ١٩٣، ٣٧، ١٥/٢، ٢٦٧، ٢٢٩، ١٩٩/١
- أَهْلُ الْإِبِلِ: ١٥٨، ١٥٧/٢
- أَهْلُ النَّارِ: ٢٦٧/١
- أَهْلُ الْإِسْلَامِ: ٢٢١، ١٧١، ١٥٥/٢، ٢٦٧/١، ٣٤٨، ٣٤٥، ٢٦٧/١
- أَهْلُ الْأَنْدَلُسِ: ٤٣٣، ٣٧٢/١
- أَهْلُ الْأَهْوَاءِ: ٣٦٤/١
- أَهْلُ الْبَادِيَةِ: ١٣١، ٧٥/٢، ٣٩٦/١

- أَهْلُ الْبَصْرَةِ: ٥٢٦/١
- أَهْلُ الْبَوَادِي وَالْبَرَاري: ٣٩٥/١
- أَهْلُ التَّعْطِيلِ (الْمُعْطَلَة): ١٧٢/٢
- أَهْلُ الْجَفَاءِ: ١٥٧/٢
- أَهْلُ الْحِجَازِ: ٤٢٦، ٣٧٢/١
- أَهْلُ الْحَوَائِطِ: ٢٠/٢
- أَهْلُ حَيْبَرٍ: ٣٥٦/١
- أَهْلُ الْحَيْلِ: ١٥٧/٢
- أَهْلُ دَارِ الْحَرْبِ: ٢٨١/٢
- أَهْلُ الذَّمَّةِ: ٢٢٠/٢، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨/١
- أَهْلُ السَّمَاءِ: ٢٦٧/١
- أَهْلُ الشُّنَّةِ: ١٧٩، ١٧٢، ٨٣/٢
- أَهْلُ السَّوَادِ: ٢١٩/٢
- أَهْلُ الشَّامِ: ٤٢٦، ٣٧٢/١
- أَهْلُ الشُّرُكِ: ٢٦٣/١
- أَهْلُ الصُّفَّةِ: ٢٧٠/١
- أَهْلُ الطَّاعَةِ: ٢٠٥/٢
- أَهْلُ الْعِرَاقِ: ٢٠٨/٢، ٤٢٦، ٤١٧، ٣٥٧/١
- = ويُراجع: (العراقيون)
- أَهْلُ الْعِلْمِ: ٢٢١، ١٧٥، ١٧٢، ٤٧، ٨/٢، ٤٣٦، ٣٠٦، ٣٠٢، ٢٨٣/١ (أهل العلم بالمدينة)
- أَهْلُ الْفَسَادِ وَالْاِخْتِفَاءِ: ٣٣/٢
- أَهْلُ الْفَضْلِ: ٢٧١/٢
- أَهْلُ الْفِقْهِ: ٣٠٣/١
- أَهْلُ الْقَدْرِ (الْقَدَرِيَّةُ): ٧٤/٢
- أَهْلُ الْقُرَى: ٤٥، ٢٢/٢، ٣٩٦/١
- أَهْلُ الْكِتَابِ: ٣٦٠/١

- أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ: ٨٦/٢، ٣٦٠/١
- أَهْلُ الْمَلَلِ: ٣٢، ٣١/٢، ٢١٧/٢
- أَهْلُ الْوَبَرِ: ١٥٧/٢

(حَرْفُ الْبَاءِ)

- بِأَهْلَةٍ: ١٥١/٢
- الْبَرَّازِينُ: ٣٨٩/١
- (بَكْرٌ) قَبِيلَةٌ: ١٤٧/١، ١٩٦، ٢٧٧، ٢٤٦، ٣٦٣، ٣٩٠، ٤١٧، ٥٢/٢، ٧٣، ٨١، ١٦٤، ١٩٦، ٢٠٤
- أَهْلُ الْمَدِينَةِ: ١/٢٦٠، ٢٨٩، ٢٨٤، ٤١٧، ٤٣٣، ٦٥/٢
- = وَرُجَعُ: (عُلَمَاءُ الْمَدِينَةِ)
- أَهْلُ الْمَشْرِقِ: ٣٦٠، ٣٥٩/١
- أَهْلُ مِصْرَ: ٤٣٣
- بَنُو أَسَدٍ = أَسَدٌ
- بَنُو إِسْرَائِيلَ: ١/٢٦٥، ٢/١٣٥
- بَنُو أُمَيَّةَ: ٢/١٣٨
- بَنُو تَمِيمٍ = تَمِيمٌ
- بَنُو زُهْرَةَ بْنِ كِلَابٍ: ١/٢٢٤، ٢٢٦
- بَنُو سَعْدِ بْنِ لَيْثٍ
- بَنُو سَلَمَةَ: ١/٣٤٩، ٢/١٩٠
- بَنُو سُلَيْمٍ: ١/٢٢٦
- بَنُو عَابِدٍ: ١/٤٥٥
- بَنُو عَامِرٍ: ٢/٢١٢
- بَنُو عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: ٢/٢٢٢
- بَنُو عَبْدِ مَنَافٍ: ٢/٢٢٢
- بَنُو الْعَجْلَانِ: ٢/٢١٢
- بَنُو قُصَيٍّ: ٢/٢٢٢

- بُنُو كَعْبٍ: ١٩٤/٢

- بُنُو هَاشِمٍ: ٢٢٢/٢، ٢٢٣، ٢٢٥

(حَرْفُ التَّاءِ)

- التَّابِعِينَ: ١٤٧/١

- تَمِيمٌ: ٢٦٧/١، ١٨٩/٢، ١٩٠، ٢١٤

(حَرْفُ التَّاءِ)

- ثَمُودٌ: ٢٦٧/١

(حَرْفُ الْجِيمِ)

- الْجَاهِلِيَّةُ = أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ

- جُذَامٌ: ١٦٦/٢

- جُهَيْنَةُ: ٤٣٩/١، ٦٢/٢

(حَرْفُ الْحَاءِ)

- الْحِطَّاتُ (مَنْ بَنِي تَمِيمٍ): ١٩٠/٢

- الْحَرَائِرُ: ١٦٨/٢

- الْحَرُورِيَّةُ (مَنْ الْخَوَارِجِ): ٣٥٦/١

(حَرْفُ الْخَاءِ)

- خُرَاعَةُ: ٢٢٧

- الْخَوَارِجُ: ٢٦٤/١، ٢٦٧، ١٧٠/٢، ٢٠٥

(حَرْفُ الدَّالِ)

- الدَّافَّةُ: ٨١/٢

- الدَّبَّاعُونَ: ٢٦/٢

(حَرْفُ الرَّاءِ)

- الرُّكَبَانُ: ٣٩١/١، ٤٠٨

- الرُّؤُمُ: ٤٠٣/١، ٢٠١/٢

(حَرْفُ الزَّايِ)

- الزَّنَادِقَةُ: ١٧٢/٢

(حَرْفُ السَّيْنِ)

- السَّعَاةُ: ٣٠٤، ٣٠٣/١

- السَّمَّاسِرَةُ: ٣٨٨/١

(حَرْفُ الشَّيْنِ)

- شَرِيعَةُ الطَّاغُوتِ: ٣٢/٢

- شُعْرَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ: ١٤٨/٢

- شَقِيرَةٌ (قَبِيلَةٌ): ١٩١/٢

(حَرْفُ الصَّادِ)

- صُنَابِيجُ (قَبِيلَةٌ): ١٨٧/١

(حَرْفُ الطَّاءِ)

- الطَّوْأَفُونُ وَالطَّوْأَفَاتُ: ١٩٥، ١٩٤/١

(حَرْفُ الْعَيْنِ)

- عَادٌ: ٢٦٧/١

- الْعَجَمُ: ١٦٨/٢، ٢١٨/١

- عَجَمُ الْأَنْدَلُسِ: ٣٨٠/١

- الْعِرَاقِيُّونَ: ١٧٤/١، ٢٩٩، ٤٣٨، ٨٠/٢، ١١٣، ١٥٨، ١٩٥، ٢٢١

وإِرجاع: (أَهْلُ الْعِرَاقِ) و(عُلَمَاءُ الْعِرَاقِ)

- الْعَرَبُ: ١٨٣/١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٥٣، ٢٥٦،

٢٦٦، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٨٩، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٢٧، ٣٥٢، ٣٥٦، ٣٧١، ٣٩٢، ٣٩٤،

٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٣، ٤٢٨، ٨/٢، ٣١، ٥٢، ٧١،

٧٧، ٨٠، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩٤، ١٠٩، ١١٧، ١١٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥،

١٣٩، ١٤٢، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٣، ١٧٢، ١٧٨، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٢،

١٩٣، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٢

- الْعُلَمَاءُ: ٦٠/٢، ٣٠٤/١

- عُلَمَاءُ الْعِرَاقِ: ٣٠٢/١، ٤١٥، ٤١٦

- عُلَمَاءُ الْمَدِينَةِ: ٣٠٢/١، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٠/٢

(حَرْفُ الْفَاءِ)

- فَارِسٌ: ٤٠٣/١، ٢٠١/٢

- الْقَدَّادُونَ: ١٥٨، ١٥٧/٢

- فَصْحَاءُ الْمَدِينَةِ: ٣٣٦/١

(حَرْفُ الْقَافِ)

- قُرَيْشٌ: ٢١٦/١، ٢٦٧، ٣٢٣، ٨٦/٢، ٢٢٤، ٧٦/٢، ١٤٢، ١٦٦

- قَيْسٌ: ٢٨٥/١، ٧٧/٢، ١٩٤، ٢١٢، ٢٢٤، ٢٢٥

(حَرْفُ الْمِيمِ)

- الْمَجْرُسُ: ٣٢، ٣١/٢

- الْمُحَدِّثُونَ: ٢١٧/٢

- مَزِينَةٌ: ٣٢/٢

- الْمُسْلِمُونَ: ٢٦٣/١، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٩٧، ٣٦٠، ٤٥٦، ١٣/٢،

٣١، ٣٢، ٦٧، ٦٨، ٧٠، ٧٥، ٨٣، ١٧٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨

= ويُراجع: (أهل الإسلام)

- مُشْرِكُوا الْعَرَبِ: ٣٢، ٣١/٢

- الْمَلَائِكَةُ: ٢٤٣/١

- الْمُلْجِدُونَ: ١٧٢/٢

- الْمُتَأَفِّقُونَ: ٢٣٨/١، ٢٣٩

(حَرْفُ الثَّوِينِ)

- الثَّيْبُونَ: ٢٤٢/٦

- النَّصَارَى: ١٣/٢، ٣١، ٣٢، ٦٧، ١٠٩، ١١٠

- الثُّصَاخُ (الْخَدَم): ١٥٩/٢، ١٦٠

(حَرْفُ الْيَاءِ)

- يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ: ١٧٣/١

- الْيَهُودُ: ١٨١/١، ٣٦٠، ١٣/٢، ٣١، ٣٢، ٦٧، ٧٤، ١٠٩، ١١٠، ١٥٥

٦ - فهرس المواضع والبلدان

(حَرْفُ الْهَمْزَةِ)

- الْأَبْطَحُ (الْمُحَصَّبُ): ٣٣٩/١
- الْأَبْوَاءُ: ٣١٥/١
- أَتْرَيْبُ: ٣٨٨، ٢١٩/١
- الْأَثَايَةُ: ٤٢٤/١
- أُحْدُ: ١٩٧/٢
- الْأَخْشَبَانُ: ٣٤٢، ٣٣٣/١
- الْأَسْوَافُ: ١٠٥/٢
- الْأَرَاكُ: ١٨٤/٢
- أَضَاةُ لَبْنٍ: ١٠٤/٢
- الْأَنْدَلُسُ: ١٠٧/٢، ٤٣٣، ٣٨٠، ٣٧٢، ٣٤٣، ٢٨٠/١

(حَرْفُ الْبَاءِ)

- بَذَرُ = يَوْمُ بَذَرٍ: ٣٤٠/١
- الْبَصْرَةُ: ٨٣/٢، ٤٢٦/١
- بَطْحَاءُ مَكَّةَ: ٣٣٣/١
- الْبُطَيْخَاءُ: ١٨٨/٢، ٢٤٩/١
- الْبَقِيعُ: ١٢٦/٢، ٢١٤، ١٩١/١
- الْبَلَاطُ: ١٨٥، ١٨٤/١
- بَيْتُ الْمَقْدِسِ: ٢٦٠، ٢٥٩/١
- الْبَيْتُ = الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ
- الْبَيْدَاءُ: ٣٢٣/١

(حَرْفُ التَّاءِ)

- تَبَوُّكُ: ٢١٢/٢، ٢٤٠/١
- التَّعْنِيمُ: ١٠٢/٢

- يَهَامَةُ: ٣٥١/١

(حَرْفُ الْجِيمِ)

- الْجَابِيَةُ: ٢٢٥، ٢١٣/٢

- الْجَارُ: ٣٨٤/١

- الْجُحْفَةُ: ١٠٨/٢

- جُدَّة: ١٠٩، ١٠٤/٢

- جَزِيرَةُ الْعَرَبِ: ١٠٩/٢

- الْجَمَاءُ: ٥٧/٢

- جَمْعٌ: ٣٣٢/١

(حَرْفُ الْحَاءِ)

- حِبَالُ عَرَفَةَ: ٣٣٢/١

- الْحِجَازُ: ٢٨٥، ٢٨٩، ٣٧٢، ٤٢٦، ١١٠/٢، ١٨٧، ١٩٤

- الْحُدَيْبِيَّةُ: ٢٥٥، ٣٢٣، ١٠٤/٢

- الْحَوَّةُ: ١٠١/٢ (حرار المدينة): ١٠٢

- الْحَوَّةُ الْحَوْفِيَّةُ: ١٠٢/٢

- الْحَوَّةُ الشَّرْقِيَّةُ: ١٠٢/٢

- الْحَوَّةُ الْغَرْبِيَّةُ: ١٠٢/٢

- الْحَوَّةُ الْقِبْلِيَّةُ: ١٠٢/٢

- حُنَيْنٌ = يَوْمَ حُنَيْنٍ

(حَرْفُ الْخَاءِ)

- خَلِيجُ الصَّخَاكِ: ٢٩/٢

- خُمٌ = عَيْنُ خُمٍّ

- خَيْبَرُ: ١١٠/٢، ١٩٢

(حَرْفُ الدَّالِ)

- الدَّارُ الْبَيْضَاءُ: ١٨٤/١

- دَارُ مَرْوَانَ: ١٣٢/٢، ١٣٥

- دَارُ نَخْلَةٍ: ٣٨٩/١

- دِمَشْقُ: ١١٩/٢، ٢٧٤/١

(حَرْفُ الدَّالِ)

- ذَاتُ الْجَيْشِ: ٢٤٢، ٢٤١/١

- ذُو الْحُلَفَاءِ: ٥٨/٢

(حَرْفُ الرَّاءِ)

- رَبِيعُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ - رضي الله عنه -: ٢٩/٢، ٣٠

- الرَّحْبَةُ = الْبُطَيْخَاءُ

- رُكْبَةُ: ١١١/٢

- الرَّمَادَةُ: ٣٠٣/١

- الرُّوحَاءُ: ١٩١/١

- الرُّؤْيَةُ: ٤٢٤/١

(حَرْفُ الزَّايِ)

- الزُّورَاءُ: ١٨٤/١

(حَرْفُ السَّيْنِ)

- سَحُولُ: ٦٥/٢

- السُّرُرُ: ٣٤٢/١

- سَرِفُ: ٢٤٢/١

- السُّقْيَا: ٣٣١، ٣٢١/٢

- السَّمَاءُ: ١١٠/٢

(حَرْفُ الشَّيْنِ)

- شَامَةُ: ١٠٧/١

- الشَّامُ: ٢٥٧/١، ٢٨٠، ٣٢٩، ٣٧٢، ٤٢٦، ٤٣٣، ٩٦/٢، ١٠٩، ١١٠، ١١١،

٢١٣، ٢١٢

(حَرْفُ الصَّادِ)

- الصُّفَّةُ: ٢٧٠/١

- الصَّفَا (اسم نهر): ١٦/٢

الصَّفَا (المشعر): ٣٢٢/١

- صَنْعَاءُ: ٢٢٠/١

(حَرْفُ الطَّاءِ)

- الطَّائِفُ: ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٣/٢

- طُقَيْلٌ: ١٠٧/٢

(حَرْفُ الْعَيْنِ)

- عَبَقَرٌ: ١٨٥/٢

- عَدَنُ أَيْبُنُ: ٢١١، ١٠٩/٢

- العِرَاقُ: ٢٨٠/١، ٣٠٢، ٣٤٦، ٣٥٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٦، ٤٣٣، ٥٣/٢، ٩٦،

١٠٢، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٤٣، ١٦١، ٢٠٨

- العَرِجُ: ٤٢٥/١

- عَرَفَةُ (عَرَفَاتُ): ٣٣١/١، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤٠، ١٠٣/٢

- عُرْنَةُ: ٣٣٢، ٣٣١/١

- العُرَيْضُ: ٣٠/٢

- العَقْبَةُ (موضع بمنى): ٣٣٣/١

- العَقِيْقُ: ٢٤١/٢

- عَيْنُ خُمٍّ: ١٠٨/٢

(حَرْفُ الْغَيْنِ)

- الْغَابَةُ: ٣٥/٢

(حَرْفُ الْقَاءِ)

- فَارَسُ: ٢٩٧/١

- فَدْلُ: ١١٠/٢

- الْفَرَمَا: ٢١٥/١

- الْفَيَّوْمُ: ٢٣٠/١

(حَرْفُ الْقَافِ)

- الْقَبْلِيَّةُ: ٢٧٥/١، ٤٤٥

- قُرْحُ: ٣٣٢/١

- الْقَسُّ: ٢١٤/١، ٤٨٨

(حَرْفُ الْكَافِ)

- الْكَوْفَةُ: ٤١٤/١، ١٢٩/٢

(حَرْفُ اللَّامِ)

- اللَّابَةُ: ١٠١/٢

(حَرْفُ الْمِيمِ)

- الْمَازِمَانُ: ٣٣٣/١، ٣٣٤

- مِجَنَّةُ: ١٠٧/٢

- الْمُخَصَّبُ = الْأَبْطَحُ

- مُحَسَّرٌ: ٣٣٢، ٣٣١/١

- الْمَدِينَةُ: ١٨٠/١، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٨٩، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣٣٦، ٣٨٤

٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٣٣، ١٩/٢، ٢٠، ٤٠، ٦٥، ٦٨، ٨٣، ٩٦ (يُثْرَبُ) ٩٧، ١٠٠،

١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١٣٥، ١٦٢، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢٢١

- مُدَيِّنِيْبُ: ١٩/٢

- الْمَرْوَةُ: ٣٣٣، ٣٣٢/١

- الْمُزْدَلِفَةُ: ٣٣١/١، ٣٣٢، ٣٣٤

- مَسْجِدُ ذِي الْحُلَيْفَةِ: ٥٨/٢

- الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ: ٢٦٠، ٢٦١، ٣٢٢، ٣٢٣

- (الْمَسْجِدُ) مسجد رسول الله ﷺ: ٢١٤/١، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٤٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٩

٢٧٠

- الْمَشْرِقُ: ٣٤٢/١، ٣٤٣، ٣٥٩، ٣٦٠، ١٠/٢، ١٥٧ الشرق والغرب

- الْمَشْعَرُ الْحَرَامُ = الْمُزْدَلِفَةُ

- مِصْبَرُ: ٢٥٩/١، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٩٧، ٣٥٧، ٣٨٤، ٣٨٨، ٤٣٣، ١٠٩/٢

- مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ: ٩٣/٢

- الْمَقْطَعُ: ١٠٣/٢

- مَكَّةُ (شَرَفَهَا اللَّهُ): ١/٢٤٢، ٢٦٠، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٣٩، ٣٥١، ٤٣٣، ٥٣/٢، ٦٨، ٨٧،

٩٣، ١٠٢، ١٠٨، ١٠٧، ١١٠، ١١١، ١٨٣، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢١

- مَلَلُ: ١/١٨٠، ١٨١

- الْمُلتَزِمُ: ١/٣٣٤

- مِتَى: ١/٣٣٣، ٣٤٢، ٩٣/٢

- مَهْرُوزٌ: ١٩/٢

(حَرْفُ النُّونِ)

- نَجْرَانُ: ١١٠/٢

(حَرْفُ الْوَاوِ)

- وَادِي الْقُرَى: ١/٣٥٢

(حَرْفُ الْيَاءِ)

- الْيَاقُوتَةُ (مَوْضِعٌ بِمَنَى): ١/٣٣٣

- يَبْرِينُ: ١١٠/٢

- يَوْمُ بَدْرٍ: ١/٢٢٧، ٣٤٠

- يَوْمَ حُنَيْنٍ: ١/١٣٥، ٨٤/٢

- يَوْمُ الْفَتْحِ: ٢/٢١٤، ٢١٨، ٢٢١

- الْيَمَنُ: ١/١٨٧، ٢١٨، ٢٦٦، ٦٥/٢، ٩٦، ١٠٤، ١٠٩، ١١٠، ٢٢١، ٢١٢، ٢١٣

٧ - فهرس المصادر والمراجع

(حَرْفُ الْهَمْزَةِ)

- الإنباعُ، تأليفُ أبي الطَّيِّبِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ اللَّغَوِيِّ (ت ٣٥١هـ)، تَحْقِيقُ: عَزَّ الدِّينِ التَّنَوُّخِيُّ (ط) دمشق، سنة ١٩٦١ م.
- الإحاطةُ في أخبارِ غرناطة، تأليفُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْخَطِيبِ، لِسَانِ الدِّينِ (ت ٧٧٦هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ عَنان - مكتبة الخانجي - القاهرة.
- أخبارُ القضاةِ، تأليفُ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْفِ بْنِ حَبَّانٍ (وكيع) (ت ٣٠٦هـ)، نسخة مصورة في عالم الكتب بيروت.
- أخبارُ مَكَّةَ في قديمِ الدهرِ وحديثه، تأليفُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الْفَاكِهِيِّ (ت ؟)، تَحْقِيقُ: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- أخبارُ مَكَّةَ وما جاء فيها من الآثارِ، تأليفُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، أَبُو الْوَلِيدِ الْأَزْرَقِيُّ (ت ؟)، تَحْقِيقُ: رُشْدِي الصَّالِحِ ملحق (ط) الأندلس - بيروت ١٤٠٣هـ.
- أدبُ الكَاتِبِ، تأليفُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ بن قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ (ت ٢٧٦هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ الدَّالِي (ط) مؤسسة الرسالة ١٤٠٢هـ.
- أدبُ النِّسَاءِ (الغايةُ والنهايةُ)، تأليفُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ حَبِيبِ السُّلَمِيِّ (ت ٢٣٨هـ)، تَحْقِيقُ: عبد المجيد تركي، (ط) دار الغرب الإسلامي ١٤١٢هـ.
- الأزمِنَةُ والأَمَكِنَةُ، تأليفُ: أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَسَنِ الْمَرْزُوقِيِّ (ت ٤٢١هـ)، (ط) الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (١٣٨٩هـ).
- أساسُ البلاغةِ، تأليفُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الرَّمْخَسَرِيِّ، جَارِ اللَّهِ، أَبِي الْقَاسِمِ (ت ٥٣٨هـ) تَحْقِيقُ: عبد الرحيم محمود، (ط) القاهرة (١٩٥٣م) وزارة المعارف المصرية.
- الاستبصارُ في أنسابِ الأنصارِ، تأليفُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ مَوْفَّقِ الدِّينِ، ابْنِ قُدَّامَةَ الْمُقَدِّسِيِّ (ت ٦٢١هـ)، تَحْقِيقُ: عادل توبهض (ط) دار الفكر (١٣٩٢هـ).
- الاستذكارُ (شرحُ الموطأ)، تأليفُ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ التَّمَرِيِّ (ت ٤٦٣هـ)، ج ١، ٢، تَحْقِيقُ: علي النَّجْدِي ناصف، (ط) المَجْلِسُ الْأَعْلَى لِلشُّنُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ (١٩٧٠م).

- الاستذكار (شرح الموطأ)، تأليف يوسف بن عبد الله بن عبد البر الترمي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: د. محمد رواس قلعجي، (ط) دار قتيبة، بيروت - دمشق، ودار الوعي حلب - القاهرة (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).
- الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى، تأليف: أحمد بن خالد الناصري السلاوي (ت ١٣١٥ هـ)، (ط) الدار البيضاء (١٩٥٤ م).
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد الله بن عبد البر الترمي (ت ٤٦٣ هـ) تحقيق: محمد علي البجاوي (ط) نهضة مصر - القاهرة.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، تأليف علي بن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٣٠ هـ) (ط) مطبعة الشعب.
- الاشتقاق، تأليف: محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون (ط) مكتبة الخانجي، مصر (١٣٧٨ هـ).
- الإصابة في تمييز الصحابة، تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الحافظ أبي الفضل (ت ٨٥٢ هـ) - تحقيق محمد علي البجاوي (ط) نهضة مصر - القاهرة.
- إصلاح غلط أبي عبيد، تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ) تحقيق: د/ عبد الله الجبوري (ط) دار الغرب الإسلامي (١٤٠٣ هـ).
- إصلاح المنطق، تأليف يعقوب بن السكيت، أبي يوسف (ت ٢٤٤ هـ)، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، القاهرة - دار المعارف (١٩٥٦ م).
- الأصبغيات، جمع عبد الملك بن قريب الأصبغي (ت ٢١٦ هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٧ م).
- الأصول في النحو، تأليف أبي بكر محمد بن السري بن السراج (ت ٣١٦ هـ) تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي (ط) مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٥ هـ).
- الأضداد، تأليف الحسن بن محمد الصغاني (ت ٦٥٠ هـ)، تحقيق: محمد، عبد القادر عطا، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة (١٤٠٩ هـ).
- الأضداد، تأليف سهل بن محمد بن عثمان السجستاني (ت ٢٥٥ هـ) تحقيق: محمد عودة أبوجري، (ط) مكتبة الثقافة الدينية (١٤١٤ هـ).
- الأضداد، تأليف عبد الله بن محمد التوري (ت ٢٣٣ هـ)، تحقيق: محمد حسين آل ياسين،

- طبع في مجلة المورد عدد ٣ المجلد الثامن (١٩٧٩م) وطبع في بيروت سنة (١٩٨٣م).
- الأضداد في اللغة، تأليف مُحَمَّد بن عبد الواحد، أبو الطَّيِّب اللُّغَوِيَّ (ت ٣٥١هـ) تحقيق / عزة حسن، (ط) مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٦٣م).
- الأضداد في اللغة، تأليف مُحَمَّد بن القاسم، أبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) تحقيق : مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم (ط) وزارة الإعلام الكويتية (١٣٨٠هـ).
- الأضداد، تأليف مُحَمَّد بن المُسْتَنِير (قُطْرُب) (ت ٢٠٦هـ)، تحقيق : حتّا حدّاد، (ط) دار العلوم الرياض (١٤٠٥هـ).
- إعراب القراءات، تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق : د/ عبد الرحمن ابن سُلَيْمَان العثيمين، (ط) مكتبة الخانجي-مصر (١٤١٣هـ).
- الإعلام بمن حلّ مُراكش من الأعلام، تأليف العباس بن إبراهيم المراكشي، (ط) الرباط (١٩٧٤م).
- الأغاني، تأليف علي بن الحسين، أبي الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ)، (ط) دار الكتب المصرية من سنة (١٣٥٤ - ١٣٩٤هـ).
- الإفصاح في شرح أبيات مُشْكَلَةِ الإعراب، تأليف الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق : سعيد الأفعاني (ط) جامعة بنغازي، سنة (١٩٧٤م).
- الأفعال، تأليف سعيد بن عثمان السرقسطي (ت ٤٠٠هـ) تحقيق : حسين مُحَمَّد شرف، (ط) مجمع اللغة العربية، القاهرة (١٣٩٥هـ).
- الأفعال، تأليف علي بن جعفر بن القطّاع (ت ٥١٥هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند (١٣٦٠هـ).
- اقتباس الأنوار... في أنساب الصحابة ورواة الآثار (مختصره)، تأليف عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي (ت ٥٨١هـ)، مخطوط في المكتبة الأزهرية.
- الاقتضاب شرح أدب الكاتب، تأليف عبد الله بن مُحَمَّد بن السيد البطلوني، أبي محمد (ت ٥٢١هـ)، تحقيق : مصطفى السقا. .، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٨١م).
- الاقتضاب في شرح غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، تأليف مُحَمَّد بن عبد الحق بن سُلَيْمَان اليفرنّي التلمساني (ت ٦٢٥هـ)، حققته وهو في طريقه إلى النشر - إن شاء الله -.
- إكمال الإعلام بمثلث الكلام، تأليف مُحَمَّد بن عبد الله جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢هـ)،

تَحْقِيقُ: سعد حمدان الغامدي، (ط) مركز البحث العلمي - جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٠٤هـ).

- الإِكْمَالُ في رَفْعِ الِارْتِيَابِ عن المُؤْتَلَفِ والمُخْتَلَفِ من الأَسْمَاءِ وَالْكُنَى والأَلْقَابِ، تَأَلَّفَ عليُّ بنُ هبة الله بن ماکولا، أبي نَصْرِ الأمير (ت ٤٧٥هـ) تَحْقِيقُ: عبدالرَّحْمَنُ بن يَحْيَى المَعْلَمِيُّ، (ط) دائرة المعارف العثمانية - الهند - حيدرآباد (١٩٦٢م).

- الأَلْقَابُ، تَأَلَّفَ عَبْدُ اللَّهِ بن مُحَمَّد بن يُوسُف الأَزْدِيُّ القُرْطُبِيُّ المَعْرُوفُ بـ«ابن القَرَضِيِّ» (ت ٤٠٣هـ) تَحْقِيقُ مُحَمَّدُ زَيْنهم، (ط) دار الجبل، بيروت (١٤١٢هـ).

- الأَمَالِي في النَّحْوِ (الأَمَالِي الشَّجَرِيَّة)، تَأَلَّفَ هبة الله بن الشَّجَرِيِّ (ت ٥٤٢هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد الدكن، الهند (١٣٤٩هـ).

- الأَمَالِي (التَّوَادِر)، تَأَلَّفَ أَبِي عَلِيٍّ القَالِي (ت ٣٥٦هـ)، تَحْقِيقُ عَبْدُ الْعَزِيزِ المِمْبَنِي الرَّاجُكُوتِيُّ، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٢٦م).

- الأَمْثَالُ، تَأَلَّفَ أَبِي عُبَيْدِ القَاسِمِ بن سَلَامِ الهَرَوِيِّ (ت ٢٢٤هـ) تَحْقِيقُ: عبدالمجيد قطامش (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤٠٠هـ).

- إِبْطَاهُ الرُّوَاةِ عَلَى أَنْبَاءِ النَّحَاةِ، تَأَلَّفَ عَلِيُّ بن يُوسُف القِفْطِيُّ، جَمَالِ الدِّينِ (ت ٦٤٦هـ) (ط) دار الكتب المصرية - القاهرة (١٩٦٩م).

- أُنْسَابُ الْأَشْرَافِ (جُمْلٌ مِنْ . . .)، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بن يَحْيَى بن جَابِر البَلَاذُورِيُّ (ت ٢٧٩هـ)، تَحْقِيقُ: د/ سهيل ذكار، ورياض زركلي (ط) دار الفكر - بيروت (١٤١٧هـ).

- الْأُنْسَابُ، تَأَلَّفَ عَبْدِ الْكَرِيمِ بن مُحَمَّد السَّمْعَانِيُّ، أَبِي سَعْدٍ (ت ٥٦٢هـ)، تَحْقِيقُ: عبدالرَّحْمَنُ بن يَحْيَى المَعْلَمِيُّ (أجزاء منه)، (ط) مُحَمَّد أمين دمج - بيروت (كاملًا).

- الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ فِي النَّحْوِ، تَأَلَّفَ عبدالرَّحْمَنُ بن مُحَمَّد بن أَبِي سَعِيد بن الْأَنْبَارِيِّ (ت ٥٧٧هـ)، (ط) المكتبة التجارية - القاهرة (١٣٨٠هـ).

- الْإِنْصَاحُ فِي مَنَاسِكِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، تَأَلَّفَ يَحْيَى بن شَرَفِ التَّوَوِيِّ (ت ٦٧٦هـ)، (ط) دار البَشَائِرِ الْإِسْلَامِيَّةِ، والمكتبة الإمدادية بمكة المكرمة، الطبعة الثانية (١٤١٧هـ).

- الْإِنْثَاسُ فِي عِلْمِ النَّسَبِ، تَأَلَّفَ الْحُسَيْنِ بن عَلِيٍّ المَعْرُوفِ بـ«الْوَزِيرِ المَغْرِبِيِّ» (ت ٤١٨هـ) تَحْقِيقُ الشَّيْخُ حَمْدُ الْجَاسِرِ، (ط) النادي الأدبي بالرياض (١٤٠٠هـ).

(حَرْفُ الْبَاءِ)

- البَيْرُ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْأَعْرَابِيُّ (ت ٢٣١هـ)، تَحْقِيقُ: د/ رمضان عبد التَّوَّابِ، (ط) الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٧٠م).
- الْبَحْرُ الْمُحِيطُ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، أَبِي حَيَّانِ الْأَنْدَلُسِيِّ، أَثِيرُ الدِّينِ (ت ٧٤٥هـ).
- الْبِدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ، تَأَلَّفَ عِمَادُ الدِّينِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ (ت ٧٧٤هـ) (ط) السَّعَادَةُ بِمِصْرَ (١٣٥٨هـ).
- بَرَنَامِجُ الرُّعَيْنِيِّ، عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ (ت ٦٦٦هـ)، تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمُ شَبُوح (ط) دِمَشْقَ (١٩٦٢م).
- بُغْيَةُ الْوُعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللَّغَوِيِّينَ وَالنُّحَاةِ، تَأَلَّفَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، جَلَالُ الدِّينِ الشُّبُوطِيُّ (ت ٩١١هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ (ط)، عَيْسَى الْبَابِي الْحَلَبِيُّ، الْقَاهِرَةُ (١٣٨٤هـ).
- بَهْجَةُ الْمَجَالِسِ وَأَنْسُ الْمَجَالِسِ، تَأَلَّفَ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ النَّمَرِيُّ (ت ٤٦٣هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ مَرْسِي الْخَوْلِي (ط) دَارُ الْكَاتِبِ الْعَرَبِيِّ لِلنَّشْرِ (الدَّارُ الْمَصْرِئَةُ لِلتَّأْلِيفِ وَالتَّرْجُمَةِ).
- الْبَيَانُ الْمَغْرِبُ فِي أَخْبَارِ الْأَنْدَلُسِ وَالْمَغْرِبِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ الْمَرَاكَشِيُّ (ت ٦٩٥هـ)، تَحْقِيقُ: ج. س. كُولَان، و. ل. لِيْفِي بُروْنْسَال، (ط) دَارُ الثَّقَافَةِ، بِيْرُوتَ (١٤٠٠هـ)، وَتَحْقِيقُ: إِمْبِرُوسِي هُوسِي مِيرَانْدَه، وَمِشَارَكَةُ مُحَمَّدِ بْنِ تَاوَيْتَ، وَمُحَمَّدُ إِبْرَاهِيمَ الْكَتَّانِي، مَنَشُورَاتُ كَلِيَّةِ الْآدَابِ وَالْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ، جَامِعَةُ مُحَمَّدِ الْخَامِسِ - الرِّبَاطُ (١٩٥٨م).

(حَرْفُ التَّاءِ)

- تَاْجُ الْعُرُوسِ فِي شَرْحِ جَوَاهِرِ الْقَامُوسِ، تَأَلَّفَ: مُحَمَّدُ مَرْتَضَى الزَّيْدِيُّ (ت ١٢٠٥هـ)، (ط) المِطْبَعَةُ الْخَيْرِيَّةُ بِمِصْرَ (١٣٠٦هـ).
- تَارِيْخُ الْإِسْلَامِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ (ت ٧٤٨هـ) تَحْقِيقُ: عَبْدِ السَّلَامِ تَدْمَرِي أَجْزَاءُ مِنْهُ حَتَّى حَوَادِثَ وَوَفَايَاتِ سَنَةِ (٦٧٠هـ)، (ط) مِنْ (١٤٠٧ - ١٤١٩هـ).
- تَارِيْخُ بَغْدَادَ، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (ت ٤٦٣هـ) (ط) دَارُ الْكَاتِبِ الْعَرَبِيِّ، بِيْرُوتَ - لُبْنَانَ (مِصْبُور).
- تَارِيْخُ جُرْجَانِ، تَأَلَّفَ حَمْزَةُ بْنُ يُوسُفَ السَّهْمِيُّ (ت ٤٢٧هـ)، (ط) دَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ، وَ(ط) عَالَمُ الْكُتُبِ بِبِيْرُوتَ (١٤٠١هـ) الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ.
- تَارِيْخُ خَلِيفَةِ بْنِ خَيَّاطٍ (ت ٢٤٠هـ)، تَحْقِيقُ: الدَّكْتُورُ أَكْرَمُ ضِيَاءُ الْعُمَرِيُّ، (ط) مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ - دَارُ الْعِلْمِ، بِيْرُوتَ (١٤٠١هـ)، (الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ).

- تاريخ الطبري (تاريخ الملوك والأمم) تأليف محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم (ط) دار المعارف بمصر (١٩٧٩م) (الطبعة الرابعة).
- تاريخ علماء الأندلس، تأليف عبدالله بن محمد أبي الوليد بن الفرزي (ت ٤٠٣هـ)، (ط) الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٩٦٦م).
- تاريخ قضاة الأندلس (المراقبة العليا...)، تأليف: علي بن عبدالله، أبي الحسن النباهي (ت بعد ٧٩٢هـ)، نشره برونسسال-القاهرة (١٩٤٨م).
- التاريخ الكبير، تأليف محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: عبدالرحمن المعلمي (ط) دار المعارف العثمانية-حيدرآباد الدكن (١٣٦٠هـ).
- تبصير المُنْتَبِه بتحرير المُسْتَبَه، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تحقيق: علي بن محمد البجاوي، ومحمد بن علي النجار، (ط) الدار المصرية للتأليف والترجمة (١٣٨٦هـ).
- التبيين عن مذاهب النحويين، تأليف أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (ط) دار الغرب الإسلامي-بيروت (١٤٠٦هـ).
- التبيين في أنساب القرشيين، تأليف عبدالله بن أحمد، موفق الدين بن قدامة المقدسي (ت ٦٢١هـ)، تحقيق: محمد نايف الدليمي (ط) بغداد (١٤٠٢هـ).
- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، تأليف محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، نشره أسعد طرابزوني الحسني (١٣٩٩هـ).
- التخمير (شرح المفضل)، تأليف صدر الأفاضل قاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين (ط) دار الغرب الإسلامي (١٩٩٠هـ).
- تذكرة الحفاظ، تأليف محمد بن أحمد الذهبي، شمس الدين (ت ٧٤٨هـ)، (ط) دار المعارف العثمانية-الهند (١٣٧٥-١٣٧٧هـ).
- تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلموه، تأليف محمد بن عبدالله التليدي، (ط) دار البشائر الإسلامية (١٤١٦هـ).
- ترتيب المدارك لمعرفة أعيان مذهب مالك، تأليف القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ)، (ط) وزارة الأوقاف بالمغرب، و(ط) مكتبة دار الفكر ببيروت (١٩٦٧م).
- التعليق على الموطأ، تأليف هشام بن أحمد الوقشي (ت ٤٨٩هـ) تحقيق: د/ عبدالرحمن بن

- سُلَيْمَانُ الْعُيَيْنِي (ط) مكتبة العبيكان - الرياض ١٤٢١ هـ.
- تفسير غريب القرآن، تأليف عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق: سيد أحمد صقر، (ط) البابي الحلبي بمصر سنة (١٩٥٨ م).
- التَّحْقِيقُ فِي اللُّغَةِ، تأليف اليماني بن أبي اليمان البندنجي (ت ٢٨٤ هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم العطية (ط) مكتبة العاني، بغداد (١٩٧٦ م).
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، تأليف مُحَمَّد بن أَحْمَد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١ هـ) (ط) دار الكتب بمصر (١٣٥٨ هـ).
- تَكْمِلَةُ الصَّلَةِ، تأليف مُحَمَّد بن عبدالله القضاة البلسني الأندلسي (ت ٦٥٩ هـ)، (ط) القاهرة (١٩٥٦ م).
- التَّمْهِيد (مرتب على أبواب الموطأ)، تأليف يُونُس بن عبدالله بن عبد البر النُمري (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: أسامة بن إبراهيم حاتم أبو زيد، (ط) الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).
- تنبيه البصائر على أسماء الكبائر، تأليف عُمَرُ بن الحسن بن دحية (ت ٦٣٣ هـ)، (مخطوط)، نسخة ليدن بهولندا.
- تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ، تأليف عبدالرحمن بن أبي بكر الشيوطي (ت ٩١١ هـ).
- تَهْذِيبُ الْأَلْفَاظ (كنز الحفاظ . . .)، تأليف يعقوب بن السكيت، أبي يوسف (ت ٢٤٤ هـ)، والتَّهْذِيبُ لِلْخَطِيبِ التَّبْرِيزِيِّ يحيى بن علي (ت ٥٠٢ هـ)، تحقيق: لويس شيخو (ط) المكتبة الكاثوليكية، بيروت - ١٨٩٥ م.
- تَوْضِيحُ الْمُشْتَبِه، تأليف مُحَمَّد بن عبدالله القيسي، المعروف بـ«ابن ناصر الدين» (ت ٨٤٢ هـ)، تحقيق: مُحَمَّد نعيم عرقسوسي، (ط) مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ هـ.
- تَهْذِيبُ تَارِيخِ دِمَشْقَ، تأليف عبدالقادر بن بدران (ط).
- تَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ (ت ٨٥٢ هـ)، (ط) دار صادر بيروت (١٩٦٨ م) المصورة عن طبعة الهند.
- تَهْذِيبُ الْكَمَالِ فِي أَسْمَاءِ الرِّجَالِ، تأليف يُونُس بن عبدالرحمن المِزِّي (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠٠ هـ - ١٤١٣ هـ).
- تَهْذِيبُ اللُّغَةِ، تأليف أَحْمَد بن مُحَمَّد الأزهرِّي (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق: (مجموعة من المحققين) (ط) الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة (١٩٦٤ - ١٩٦٧ م).

- التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، تَأَلَّفَ أَبِي عَمْرٍو عَثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّائِي (ت ٤٤٤هـ)، تَحْقِيقُ: أَوْتِرْبِرْتزل، (ط) استانبول سنة (١٣٥٠هـ)، (جمعية المستشرقين الألمان).

(حَرْفُ الثَّاءِ)

- الثَّقَاتُ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانَ الْبُسْتِي (ت ٣٥٤هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدُّكْنِ، الهند (١٣٩٩هـ).

(حَرْفُ الْجِيمِ)

- الْجِبَالُ وَالْأَمَكْنَةُ وَالْمِيَاهُ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو الرَّمْخَسَرِي (ت ٥٣٨هـ) تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَائِي - بغداد سنة (١٩٦٨م).

- جَدْوَةُ الْمُفْتَسِحِ فِي تَارِيخِ عُلَمَاءِ الْأَنْدَلُسِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرِ الْحُمَيْدِي (ت ٤٨٨هـ)، تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمُ الْإِيَّارِي (ط) دار الكاتِبِ المِصْرِيَّةِ ودار الكاتِبِ اللَّبْنَانِي (١٤٠٣هـ).

- الْجَزْجُ وَالتَّعْدِيلُ، تَأَلَّفَ عَبْد الرَّحْمَنُ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي (ت ٣٢٧هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْد الرَّحْمَنُ بْنُ يَحْيَى الْمُعَلِّي - دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدُّكْنِ - الهند، (١٣٧٢هـ).

- الْجَلِيسُ الْأَيْسُ فِي تَخْرِيمِ الْخَنْدَرِيسِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْفَيْرُوزْآبَادِي (ت ٨١٧هـ) (مخطوط).

- جَمْعَةُ الْأَمْثَالِ، تَأَلَّفَ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَبِي هَلَالٍ الْعَسْكَرِي (ت ٣٩٥هـ) تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ قَطَامَش (ط) المؤسسة العربية الحديثة بمصر (١٩٦٤م).

- جَمْعَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ، تَأَلَّفَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَزْمٍ (ت ٤٥٦هـ) تَحْقِيقُ: عَبْدُ السَّلَامِ هَارُونَ (ط) دار المعارف بمصر (١٣٨٢هـ).

- جَمْعَةُ اللَّغَةِ، تَأَلَّفَ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ دَرِيدٍ الْأَزْدِي (ت ٣٢١هـ) تَحْقِيقُ: د/ رمزي البعلبكي، (ط) دار العلم - بيروت (١٩٨٧م).

- جَمْعَةُ نَسَبِ قُرَيْشٍ وَأَخْبَارِهَا، تَأَلَّفَ الرَّبِيعُ بْنُ بَكَّارٍ (ت ٢٥٦هـ) (الجزء الأول)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ شَاكِر (ط) دار العروبة، القاهرة (١٣٨١هـ).

- جَمْعَةُ النَّسَبِ، هَشَامُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ السَّائِبِ الْكَلْبِيِّ (ت ٢٠٤هـ) رواية السكري عن ابن حبيب، تَحْقِيقُ: نَاجِي حَسَنَ، (ط) عالم الكتب (١٤٠٧هـ).

- جَنَى الْجَنَّتَيْنِ فِي تَمْيِيزِ نَوْعِي الْمُشْتَبِهَيْنِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ أَمِينُ بْنُ فَضْلِ اللَّهِ الْمُعْجَبِي (ت ١١١هـ)،

(ط) الترقى بدمشق سنة (١٣٤٨هـ).

- الجَنَى الدَّانِي فِي حُرُوفِ الْمَعَانِي، تَأَلَّفَ الْحَسَنُ بْنُ قَاسِمِ الْمَرَادِيِّ (ت ٧٤٩هـ)، تَحْقِيقُ:
د/ فخر الدين قباوة، وحمد نديم فاضل، (ط) المكتبة العربية بحلب (١٣٩٣هـ).

(حَرْفُ الْحَاءِ)

- الْحُجَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ، تَأَلَّفَ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَارِسِيِّ (ت ٣٧٧هـ)، (ط) دار
المأمون - دمشق (١٤٠٤هـ) فما بعدها.

- حَسَنُ الْمُخَاصَرَةِ فِي تَارِيخِ مِصْرَ وَالْقَاهِرَةِ، تَأَلَّفَ جَلَالُ الدِّينِ عَبْد الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ
الشَّيْطَوِيِّ (ت ٩١١هـ) تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ، (ط) عيسى البابي الحلبي - القاهرة
(١٣٨٧هـ).

- حِلْيَةُ الْأَوْلِيَاءِ وَطَبَقَاتُ الْأَصْفِيَاءِ، تَأَلَّفَ الْحَافِظُ أَبِي نُعَيْمٍ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَهَانِيِّ
(ت ٤٣٠هـ)، (ط) السَّعَادَةُ - القاهرة، (١٣٥٧هـ).

- خَرِيدَةُ الْقَصْرِ (قِسْمُ شُعَرَاءِ الْمَغْرِبِ)، تَأَلَّفَ الْعِمَادُ الْأَصْبَهَانِيُّ الْكَاتِبُ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ
الْمَرْزُوقِيُّ . . وآخرين، (ط) الدار التونسية للنشر (١٩٧٣م) (النشرة الثانية).

(حَرْفُ الْخَاءِ)

- خِزَانَةُ الْأَدَبِ، تَأَلَّفَ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ عُمَرَ الْبَغْدَادِيُّ (ت ١٠٩٣هـ)، (ط) بولاق (١٢٩٩هـ).
- الْخَصَائِصُ، تَأَلَّفَ عَثْمَانُ بْنُ جَنِي أَبِي الْفَتْحِ (ت ٣٩٢هـ)، تَحْقِيقُ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ
النَّجَّارِ، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٥٢م) فما بعدها.

- خَلْقُ الْإِنْسَانِ، تَأَلَّفَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ قُرَيْبٍ الْأَصْمَعِيُّ (ت ٢١٦هـ)، نشر في (الكنز اللغوي)
تَحْقِيقُ هَفْنَرِ (ط) المكتبة الكاثوليكية - بيروت (١٩٠٣م).

(حَرْفُ الدَّالِ)

- الدُّرُّ النَّقِيُّ فِي شَرْحِ أَلْفَاظِ الْخَرْقِيِّ، تَأَلَّفَ يُوسُفُ بْنُ حَسَنَ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي (ت ٩٠٩هـ)،
تَحْقِيقُ: (إعداد . . .) رِضْوَانُ مَخْتَارِ بْنِ غَرِيبَةَ (ط) دار المُجْتَمَعِ لِلنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ، جَدَّة
(١٤١١هـ).

- الدُّرَرُ الْكَامِنَةُ، تَأَلَّفَ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ (ت ٨٥٢هـ)، تَحْقِيقُ:
مُحَمَّدُ سَيِّدُ جَادِ الْحَقِّ، (ط) المدني بمصر، الطبعة الثانية (١٣٨٥هـ).

- الذُّرُّ الْمَصُونُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ يَوْسُفَ الْحَلَبِيِّ، المعروف بـ«السَّمين» (ت ٧٥٦هـ) تَحْقِيقُ: د/ أَحْمَدُ الْخَرَّاطُ، (ط) دار القلم، دمشق، ١٤٠٦هـ - ١٤١٥هـ).
- الدِّيَنَاتُ الْمَذْهَبُ فِي مَعْرِفَةِ أَعْيَانِ الْمَذْهَبِ، تَأَلَّفَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ فَرْحُونَ الْيَعْمُرِيُّ الْمَدَنِيُّ (ت ٧٩٩هـ)، تَحْقِيقُ: الْأَحْمَدِيُّ أَبِي الثَّوْر (ط) دار الثُّرَاث، القاهرة (١٩٧٢م).
- دِيَوَانُ أَمْرِئِ الْقَيْسِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٩م).
- دِيَوَانُ أَوْسِ بْنِ حَجَرٍ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ يَوْسُفَ نَجْمٍ، (ط) دار صادر (١٩٧٩م).
- دِيَوَانُ تَمِيمِ بْنِ أَبِي بَنْ مِقْبَلِ الْعَجَلَانِيِّ، تَحْقِيقُ: عَزَّةُ حَسَنٍ - دمشق (١٣٨١هـ).
- دِيَوَانُ جَرِيرٍ، تَحْقِيقُ: نَعْمَانُ أَمِينُ طه، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٧١م).
- دِيَوَانُ الْحُطَيْيَةِ (رواية ابن السُّكَيْتِ وشرحه)، تَحْقِيقُ: نَعْمَانُ أَمِينُ طه (ط) مكتبة الخانجي (١٤٠٧هـ).
- دِيَوَانُ الْحَارِثِ بْنِ حَلْزَةِ الْيَشْكُرِيِّ، جمع وتحقيق: هَاشِمُ الطَّعَانِ، (ط) بغداد (١٩٦٩م).
- دِيَوَانُ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ، تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورُ وَلِيدُ عُرْفَاتٍ، (ط) دار صادر - بيروت (١٩٧٤م).
- دِيَوَانُ حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَيْمَنِيِّ الرَّاجِكُوتِيِّ، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٥١م).
- دِيَوَانُ دُرَيْدِ بْنِ الصَّمَّةِ، جمع وتحقيق: مُحَمَّدُ خَيْرِ الْبَقَاعِيِّ، (ط) دار قتيبة (١٤٠١هـ).
- دِيَوَانُ ذِي الرُّمَّةِ، تَحْقِيقُ: د/ عَبْدِ الْقُدُوسِ أَبِي صَالِحٍ، (ط) مجمع اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِدِمَشْقٍ (١٩٧٢ - ١٩٧٣م).
- دِيَوَانُ الرَّاعِي الثَّمِيرِيِّ، تَحْقِيقُ: د/ رَايْنَهَرْتُ وَايِرْت، (ط) بيروت سنة (١٤٠١هـ).
- دِيَوَانُ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَمَى، شرح ثعلب (ت ٢٩٢هـ)، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٤٤م).
- دِيَوَانُ سُؤَيْدِ بْنِ أَبِي كَاهِلِ الْيَشْكُرِيِّ، تَحْقِيقُ: طَاهِرُ الْعَاشُورِ، (ط) البصرة، (١٩٧٢م).
- دِيَوَانُ طَرْفَةِ بْنِ الْعَبْدِ الْبَكْرِيِّ، شرح أبي الحجاج الأعلام الششمري (ت ٤٧٦هـ)، تَحْقِيقُ: لَطْفِي الصَّقَّالِ، وَدَرِيَّةُ الْخَطِيبِ، (ط) دمشق (١٣٩٥هـ).
- دِيَوَانُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، تَحْقِيقُ: وَلِيدُ قَصَّابٍ، (ط) دار العلوم - الرياض (١٤٠٢هـ).
- دِيَوَانُ عَيْنُودُ بْنُ الْأَبْرَصِ الْأَسَدِيِّ، تَحْقِيقُ: الدُّكْتُورُ حَسِينُ نَصَّارٍ (ط) القاهرة (١٩٥٧م).
- دِيَوَانُ الْعَجَّاجِ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْحَفِيزِ السَّطَلِيِّ، (ط) مكتبة أطلس سنة (١٣٩١هـ).

- دِيَوَانُ عُمَرَ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ مُحْيِي الدِّينِ عبد الحميد، (ط) السَّعَادَةُ بمصر (١٩٦٠م).

- دِيَوَانُ عُمَرَوِ بْنِ مَعْدِي كَرِبٍ، تَحْقِيقُ: هَاشِمُ الطَّعَانِ، (ط) بغداد سنة (١٩٧٠م)، وتحقيق: مطاع الطَّرَائِشِي (ط) دمشق سنة (١٩٧٤م).

- دِيَوَانُ عَنَتَرَةَ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ سَعِيدٌ مولوي، المكتب الإسلامي، دمشق (١٩٦٤م).

- دِيَوَانُ الْقُطَامِي، تَحْقِيقُ: إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَائِي وأحمد مطلوب، (ط) دار الثقافة، بيروت (١٩٦٠م).

- دِيَوَانُ كُنَيْزِ عَزَّةَ، تَحْقِيقُ: د/إحسان عَبَّاسٍ، (ط) دار الثقافة، بيروت سنة (١٩٧١م).

- دِيَوَانُ لَبِيدٍ (شرح ديوان...)، تَحْقِيقُ: إحسان عَبَّاسٍ، (ط) وزارة الإعلام الكويتية (١٣٨٢هـ).

- دِيَوَانُ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةِ، تَحْقِيقُ: خليل وجليل العطية، (ط) بغداد سنة (١٩٦٧م).

- دِيَوَانُ مَالِكِ بْنِ الرَّيْبِ، تَحْقِيقُ: نوري القيسي، (ط) مجلة معهد المخطوطات (١٣٨٩هـ).

- دِيَوَانُ الْمُتَمَلِّسِ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ كَامِلُ الصَّيْرَفِي، (ط) مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة (١٩٧٠م).

- دِيَوَانُ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيَّةِ، تَحْقِيقُ: عبدالعزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق (١٣٨٤هـ).

- دِيَوَانُ النَّابِغَةِ الدُّبْيَانِيَّةِ، صنعة ابن السَّكَيْتِ (ت ٢٤٤هـ)، تَحْقِيقُ: شكري فيصل، بيروت سنة (١٩٦٨م)، وتحقيق: مُحَمَّدٌ أَبِي الْفَضْلِ إبراهيم، (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٧٧م).

(حَرْفُ الذَّالِ)

- الذَّخِيرَةُ فِي مَحَاسِنِ أَهْلِ الْجَزِيرَةِ، تَأَلَّفَ عَلِي بْنُ بَسَّامٍ الشَّنْتَرِينِي (ت ٥٤٢هـ)، تَحْقِيقُ: د/إحسان عَبَّاسٍ، (ط) دار الثقافة، بيروت-لبنان سنة (١٣٩٩هـ).

- ذَيْلُ التَّقْيِيدِ فِي رِوَاةِ الشُّنَنِ وَالْمَسَانِيدِ، تَأَلَّفَ: مُحَمَّدٌ بْنُ أَحْمَدَ تَقِي الدِّينِ الْفَاسِي (ت ٨٣٢هـ) تَحْقِيقُ: كمال يوسف الحوت، (ط) دار الكتب العلمية-بيروت سنة (١٤١٠هـ).

- الذَّيْلُ وَالتَّكْمِيلَةُ لِكِتَابِ الْمَوْصُولِ وَالصَّلَةِ (أجزاء منه)، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمُرَاكِشِي (ت ٧٠٣هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ بْنُ شَرِيفَةَ، إحسان عباس.

(حَرْفُ الرَّاءِ)

- رِجَالُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مَنْجُوهِ الْأَصْبَهَانِي (ت ٤٢٨هـ) تَحْقِيقُ: عبد الله اللبثي، (ط) دار المعرفة (١٤٠٧هـ).

- الرِّسَالَةُ الْمُسْتَطَرَفَةُ، تَأْلِيفُ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرِ الْكَتَّانِيِّ (ت ١٣٤٥هـ)، (ط) دار الكتب العلمية (١٤٠٠هـ).

- الرُّؤُوسُ الْمِعْطَارُ فِي خَبَرِ الْأَقْطَارِ، تَأْلِيفُ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْمُنْعَمِ الْحِمَيْرِيِّ (ت ؟)، تَحْقِيقُ: د/ إحسان عباس، (ط) مكتبة لبنان سنة (١٩٧٥م).

(حَرْفُ الزَّايِ)

- زَادُ الْمَسِيرِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ تَأْلِيفُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْجَوَازِيِّ (ت ٥٩٧هـ)، (ط) المكتب الإسلامي (١٣٨٤هـ).

- الزَّاهِرُ فِي غَرِيبِ أَلْفَاظِ الشَّافِعِيِّ، تَأْلِيفُ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ، أَبِي مَنْصُورِ الْأَزْهَرِيِّ (ت ٣٧٠هـ)، حققه مُحَمَّدُ جَبْرِ الْأَلْفِيِّ، (ط) وزارة الأوقاف الكويتية سنة (١٣٩٩هـ).

- الزَّاهِرُ فِي مَعَانِي كَلِمَاتِ النَّاسِ... تَأْلِيفُ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ الْقَاسِمِ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٣٢٨هـ) تَحْقِيقُ: د/ حاتم صالح الضَّامَن، (ط) بغداد (١٣٩٩هـ) دار الرِّشِيد.

- الزَّيْنَةُ فِي الْكَلِمَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ، تَأْلِيفُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ الرَّازِيِّ، أَبِي حَاتِمٍ (ت ٣٢٢هـ)، تَحْقِيقُ: حُسَيْنُ فَضْلِ اللَّهِ الْهَمْدَانِيِّ - الْقَاهِرَةُ (١٩٥٧ - ١٩٥٨م).

(حَرْفُ السَّيْنِ)

- السَّبْعَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ، تَأْلِيفُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُجَاهِدٍ (ت ٣٢٤هـ)، تَحْقِيقُ: د/ شوقي ضيف، (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٧٢م).

- سِرُّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ، تَأْلِيفُ عَثْمَانَ بْنِ جَنِيٍّ، أَبِي الْفَتْحِ (ت ٣٩٣هـ) تَحْقِيقُ: د/ خليل هندراوي، (ط) دار القلم - دمشق سنة (١٤٠٥هـ).

- سِيرُ أَعْلَامِ الثُّبُلَاءِ، تَأْلِيفُ الْحَافِظِ شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ الدَّهَبِيِّ (ت ٧٤٨هـ)، تَحْقِيقُ مجموعة من المحققين، (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠١ - ١٤٠٥هـ).

(حَرْفُ الشَّيْنِ)

- شَدَرَاتُ الذَّهَبِ فِي أَخْبَارِ مَنْ ذَهَبَ، تَأْلِيفُ عَبْدِ الْحَيِّ بْنِ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيِّ (ت ١٠٨٩هـ)، (ط) القاهرة (١٣٥٠هـ)، و(ط) دار ابن كثير (١٤٠٦ - ١٤١٤هـ).

- شَرْحُ أَيْبَاتِ الْكِتَابِ، تَأْلِيفُ أَبِي مُحَمَّدٍ يَوْسُفَ بْنِ الْحَسَنِ السَّيْرَافِيِّ (ت ٣٨٥هـ)، تَحْقِيقُ: د/ محمد علي سلطاني (ط) مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٦٩م).

- شَرْحُ أَيْبَاتِ الْمُغْنِي، تَأَلَّفَ عَبْد الْقَادِرُ بْنُ عَمْرِو الْبَغْدَادِيِّ (ت ١٠٩٣هـ) تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْعَزِيزِ رِيَّاحٍ، وَأَحْمَدُ يَوْسُفُ دِقَاقٍ، (ط) دار المأمون بدمشق سنة (١٩٧٣م).
- شَرْحُ أَدَبِ الْكَاتِبِ، تَأَلَّفَ مَوْهُوبُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَوَالِقِيِّ (ت ٥٤٠هـ)، (ط) القاهرة (١٣٥٠هـ).
- شَرْحُ أَشْعَارِ الْهَذَلِيِّينَ، تَأَلَّفَ الْحَسَنُ بْنُ الْحُسَيْنِ السُّكْرِيِّ (ت ٢٧٥هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الشَّاتَارِ أَحْمَدُ فَرَاجٍ، (ط) دار العُروبة بمصر (١٣٨٤هـ).
- شَرْحُ الزُّرْقَانِي (تقدم في شروح الموطأ). في مُقَدِّمَةِ تَفْسِيرِ غَرِيبِ الْمُوَطَّأ لابن حَبِيبٍ.
- شَرْحُ شَوَاهِدِ إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ، تَأَلَّفَ يَوْسُفُ بْنُ الْحَسَنِ السَّيرَافِي (ت ٣٨٥هـ)، تَحْقِيقُ: يَاسِينَ مُحَمَّدَ السَّوَّاسِ، (ط) الدار المتحدة - دمشق (١٤١٢هـ).
- شَرْحُ الْقَصَائِدِ السَّبْعِ الطُّوَالِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاسِمِ بْنِ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٣٢٨هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٣م).
- شَرْحُ الْقَصَائِدِ الثَّعَسِ، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ النَّحَّاسِ، أَبِي جَعْفَرٍ (ت ٣٢٨هـ)، تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ خَطَّابٍ، (ط) بغداد (١٩٧٣م).
- شَرْحُ الْمُفَصَّلِ، تَأَلَّفَ يَعِيشُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَعِيشَ (ت ٦٤٣هـ)، (ط) المنيرية بمصر.
- شَرْحُ الْمُفَضَّلِيَّاتِ، تَأَلَّفَ الْقَاسِمُ بْنُ بَشَّارِ الْأَنْبَارِيِّ (ت ٣٠٤هـ)، تَحْقِيقُ: لِيَالٍ، (ط) بيروت (١٩٢٠م).
- شَرْحُ مَقْصُورَةِ ابْنِ دَرِيدٍ (ابن خالويه وجهوده...)، تَأَلَّفَ الْحُسَيْنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَالَوِيهِ (ت ٣٧٠هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ جَاسِمُ مُحَمَّدٍ، (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠٧هـ).
- شِعْرُ الْأَغْلَبِ الْعِجْلِيِّ، نشره الدكتور نوري القيسي، مجلة المجمع العلمي العراقي (٣/ ٣١).
- شِعْرُ الْأَخْطَلِ (صنعة السُّكْرِيِّ)، تَحْقِيقُ: فخر الدين قباوة، (ط) دار الأصفهاني، حلب (١٩٧١م).
- شِعْرُ الْبَغِيثِ الْمُجَاشِعِيِّ، جمع وتحقيق: ناصر رشيد مُحَمَّد حسين - مجلة كلية الآداب، جامعة البصرة، عدد (١٤).
- شِعْرُ تَيْيَمٍ، جمع: الدكتور عبد الحميد محمود، (ط) النادي الأدبي بالقصيم (١٤٠٢هـ).
- شِعْرُ الْخَوَارِجِ، تَحْقِيقُ: د/ إحسان عباس - بيروت (١٩٧٤م).
- شِعْرُ طَيْئٍ وَأَخْبَارُهَا، جمع وتحقيق: د/ وفاء فهمي السندوبي، (ط) دار العلوم - الرياض (١٤٠٣هـ).
- شِعْرُ الرَّبِيعِ بْنِ زِيَادِ الْعَبْسِيِّ، تَحْقِيقُ: عادل البياتي، مجلة كلية الآداب، بغداد - عدد (١٤).

سنة (١٩٧١م).

- شِعْرُ الْكَمَيْثِ بْنِ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ، جمع الدكتور/ داود سلوم - النجف (١٩٦٩م).
- الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ، تَأَلَّفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ قَتِيْبَةِ الدِّيْنَوَرِيِّ (ت ٢٧٦هـ)، تَحْقِيقُ: الشَّيْخِ أَحْمَدُ شَاكِرٌ (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٦٦م).
- شِفَاءُ الْغَلِيلِ فِيمَا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مِنَ الدَّخِيلِ، تَأَلَّفَ شُهَابُ الدِّينِ الْخَفَاجِيُّ (ت ١٠٦٩هـ)، (ط) المنيرية بالأزهر (١٩٥٢م).

(حَرْفُ الصَّادِ)

- الصُّبْحُ الْمُنِيرُ فِي شِعْرِ أَبِي بَصِيرٍ (ديوان الأعشى) وغيره . . (ط) بلندن (١٩٢٧م).
- الصُّبْحُحُ (تاج اللغة وصحاح العربية)، تَأَلَّفَ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ حَمَادٍ، أَبِي نَصْرِ الْجَوْهَرِيُّ (ت ٣٩٨هـ)، وتَحْقِيقُ: أَحْمَدُ عَبْدُ الْغَفُورِ عَطَّارٌ (ط) دار الكتاب العربي بمصر (١٣٧٦هـ).
- الصَّلَّةُ، تَأَلَّفَ خَلْفُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ بَشْكَوَالٍ (ت ٥٧٨هـ)، (ط) الدار المصرية للتأليف والترجمة سنة (١٩٦٦م).

(حَرْفُ الطَّاءِ)

- طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ الْكُبْرَى، تَأَلَّفَ تَاجُ الدِّينِ الشُّبْكِيُّ (ت ٧٧١هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الطَّنَاحِي، وَعَبْدُ الْفَتَّاحِ الْحَلَوِ، (ط) عَيْسَى الْحَلَبِيُّ بِمِصْرَ سَنَةَ (١٩٦٤م).
- طَبَقَاتُ الشُّعْرَاءِ، تَأَلَّفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُعْتَزِّ (ت ٢٩٦هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدِ السَّتَّارِ فَرَاجٌ (ط) دار المعارف بمصر سنة (١٩٥٦م).
- طَبَقَاتُ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ الْجُمَحِيُّ (ت ٢٣١هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ مُحَمَّد شَاكِرٌ، (ط) المدني القاهرة (١٣٩٤هـ).
- طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ، تَأَلَّفَ أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيرَازِيِّ (ت ٤٧٦هـ)، تَحْقِيقُ: د/ إِحْسَانُ عَبَّاسٍ - بَيْرُوتُ سَنَةَ (١٩٧٠م).
- الطَّبَقَاتُ الْكُبْرَى، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ (ت ٢٣٠هـ) (ط) بيروت (١٩٥٧م).
- طَبَقَاتُ الْمُفَسِّرِينَ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَحْمَدَ الدَّائِدِيِّ، شَمْسُ الدِّينِ (ت ٩٤٥هـ) تَحْقِيقُ: عَلِيٌّ مُحَمَّدٌ عَمْرٌ، (ط) مطبعة الاستقلال الكبرى، مصر (١٣٩٢هـ).
- طَبَقَاتُ النُّحَوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ، تَأَلَّفَ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الرُّيْدِيُّ (ت ٣٧٩هـ) تَحْقِيقُ:

مُحَمَّدُ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمَ (ط) دار المعارف بمصر (١٩٧٣م).

(حَرْفُ الْعَيْنِ)

- العبر في خبر من غير، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الذَّهَبِيُّ الْحَافِظُ (ت ٧٤٨هـ)، تَحْقِيقُ: صلاح الدين المُنَجِّد، (ط) الكويت (١٣٨٦هـ).
- العصا، تَأَلَّفَ الأميرُ أَسَامَةُ بْنُ مُنْقِذٍ (ت ٥٨٤هـ)، تَحْقِيقُ: حسن عباس، (ط) الهيئة المصرية العامة للكتاب (فرع الإسكندرية) سنة (١٩٧٧م).
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تَأَلَّفَ: الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦هـ)، تَحْقِيقُ: محمد قرقران (ط) دار المعرفة بيروت سنة (١٤٠٨هـ).
- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَاسِي، تَقْيِ الدِّين (ت ٨٣٢هـ)، تَحْقِيقُ: فؤاد السَّيِّد (ط) السنة المحمدية سنة (١٣٨١هـ).
- عنوان الدراية . . . ، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْغُبَرِيُّ (ت ٧١٤هـ)، تَحْقِيقُ: عادل نويهض، (ط) منشورات لجنة التأليف والترجم والنشر، بيروت (١٩٦٩م).
- العين، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تَحْقِيقُ: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، (ط) بغداد (١٤٠٠ - ١٤٠٦هـ).

(حَرْفُ الْغَيْنِ)

- غَايَةُ النِّهَايَةِ (طبقات القراء)، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ شَمْسِ الدِّينِ الْجَزَرِيُّ (ت ٨٣٣هـ)، (ط) مكتبة الخانجي بمصر سنة (١٣٥٢هـ).
- غَايَةُ الْوَسَائِلِ إِلَى مَعْرِفَةِ الْأَوَائِلِ، تَأَلَّفَ هبة الله بن باطيش (ت ٦٥٥هـ) (مخطوط) بخط مؤلفه.
- غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ الْحَرَبِيِّ (ت ٢٨٥هـ) تَحْقِيقُ: د/ سليمان بن إبراهيم العائد، (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة (١٤٠٥هـ).
- غَرِيبُ الْحَدِيثِ، لِأَبِي سُلَيْمَانَ حَمْدَ بْنِ مُحَمَّدٍ الْخَطَّابِيِّ (ت ٣٨٨هـ) تَحْقِيقُ: عبد الكريم العزباوي (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤٠٢هـ).
- غَرِيبُ الْحَدِيثِ، تَأَلَّفَ عَبْد الرَّحْمَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْجَوْزِيِّ (ت ٥٩٧هـ)، تَحْقِيقُ: عبد المعطي أمين قلعجي، (ط) دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٥هـ).
- غَرِيبُ الْحَدِيثِ، تَأَلَّفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلِمَ بْنِ قُتَيْبَةَ الدِّينَوْرِيِّ (ت ٢٧٦هـ)، تَحْقِيقُ: د/ عبد الله

الجبوري، (ط) وزارة الأوقاف العراقية سنة (١٣٩٧هـ).
 - غَرِيبُ الْحَدِيثِ لَأَنْدَلُسِيِّ مَجْهُولٍ مِنْ أَهْلِ الْقَرْنِ السَّادِسِ الْهِجْرِيِّ (مخطوط)، النسخة المحفوظة في الأسكوريال بأسبانيا.
 - غَرِيبُ الْحَدِيثِ، لِأَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ الْهَرَوِيِّ (ت ٢٢٤هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد الدكن، الهند (١٣٩٦هـ) (مصورة عنها). و(ط) مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
 - الْغَرِيبَيْنِ، تَأَلَّفَ أَبِي عُبَيْدٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْهَرَوِيُّ (ت ٤٠١هـ)، تَحْقِيقُ: محمود الطناحي ج (١)، القاهرة (١٩٧٠م)، وطبعة الهند - دائرة المعارف العثمانية (١-٣).
 - الْغُنْيَةُ (مُعْجَمُ شُيُوخٍ) لِلْقَاضِي عِيَاذِ بْنِ مُوسَى الْيَحْصِييِّ (ت ٥٤٤هـ) تَحْقِيقُ: ماهر جرّار، (ط) دار الغرب الإسلامي.

(حَرْفُ الْفَاءِ)

- الْفَائِقُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ جَارِ اللَّهِ أَبِي الْقَاسِمِ الزَّمْخَشَرِيُّ (ت ٥٣٨هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ الْبَجَاوِي، وَمُحَمَّدُ أَبِي الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، (ط) الحلبي بمصر (١٩٧١م).
 - الْفَائِخُ (فِي الْأَمْثَالِ)، تَأَلَّفَ الْمَفْضَلُ بْنُ سَلْمَةَ (ت ٢٩١هـ)، تَحْقِيقُ: الطحاوي (ط) مصر سنة (١٩٦٠م).
 - فَتْحُ الْبَارِي بِشَرْحِ صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ، تَأَلَّفَ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ (ت ٨٥٢هـ)، (ط) مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِي، السُّلَفِيَّةُ بِمِصْرَ سَنَةِ (١٣٩٠هـ) (مصور).
 - الْفَتْوحُ، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَغْثَمِ الْكُوفِيِّ (ت نحو ٣١٤هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية (١٣٨٨هـ).
 - الْفَرْقُ بَيْنَ الْأَحْرُفِ الْخَمْسَةِ، تَأَلَّفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلَيْوسِيِّ (ت ٥٢١هـ)، تَحْقِيقُ: عَبْدُ اللَّهِ النَّاصِرِ (ط) دار المأمون للتراث، دمشق سنة (١٤٠٤هـ).
 - فَصْلُ الْمَقَالِ فِي شَرْحِ كِتَابِ الْأَمْثَالِ، تَأَلَّفَ أَبِي عُبَيْدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَكْرِيُّ (ت ٤٨٧هـ)، تَحْقِيقُ: إِحْسَانُ عَبَّاسٍ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ عَابِدِينَ، (ط) بيروت (١٩٧١م).
 - فَعَلَتْ وَأَفْعَلَتْ، تَأَلَّفَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ السَّرِيِّ الرَّجَاجِ (ت ٣١١هـ)، تَحْقِيقُ: ماجد الذهبي، (ط) الشركة المتحدة سنة (١٤٠٤هـ).
 - فَعَلَتْ وَأَفْعَلَتْ، لِأَبِي حَاتِمٍ سَهْلٍ بْنِ مُحَمَّدٍ السُّجِسْتَانِيِّ (ت ٢٤٨هـ)، تَحْقِيقُ: خليل إبراهيم العطية، (ط) دار صادر بيروت (١٤١٦هـ).

- فَعَلَتْ وَأَفْعَلَتْ (مَا جَاءَ عَلَى...)، تَأَلَّفَ مَوْهوبُ بْنُ أَحْمَدَ الْجَوَالِقِيِّ (ت ٥٤٠هـ)، تَحْقِيقُ: ماجد الذهبي، (ط) دار الفكر - دمشق (١٤٠٢هـ).
- فِهْرَسُ الْفَهَارِسِ، تَأَلَّفَ عَبْدُ الْحَيِّ بْنِ عَبْدِ الْكَبِيرِ الْكَتَّانِي، تَحْقِيقُ: إحسان عباس، (ط) دار الغرب الإسلامي، بيروت (١٤٠٢هـ).
- فِهْرَسْتُ مَا رَوَاهُ عَنْ شيوخه (فهرست ابن خیر الإشبيلي) تَأَلَّفَ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَيْرِ الْإِشْبِيلِيِّ (ت ٥٧٥هـ)، (ط) بيروت (١٩٦٢م).

(حَرْفُ الْقَافِ)

- الْقَبَسُ فِي شَرْحِ مَوْطَأِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، لِلإمام ابن العربي (مفصل في مقدمة تفسير غريب الموطأ).
- قَصْدُ السَّبِيلِ فيما في اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنَ الدَّخِيلِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ فَضْلِ اللَّهِ الْمُحِيطِيِّ (ت ١١١١هـ)، تَحْقِيقُ: عثمان محمود الصَّبِينِي، (ط) مكتبة التوبة، الرياض (١٤١٥هـ).
- قَلَائِدُ الْعَقِيَّانِ وَمَحَاسِنُ الْأَعْيَانِ، تَأَلَّفَ الْفَتْحُ بْنُ خَاقَانَ (ت ٥٢٨هـ)، تَحْقِيقُ: حسين يوسف خربوش، (ط) مكتبة المنار، عمان (١٤٠٩هـ).

(حَرْفُ الْكَافِ)

- الْكَامِلُ فِي ضَعْفَاءِ الرِّجَالِ، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْجُرْجَانِيِّ (ت ٣٦٥هـ)، (ط) دار الفكر بيروت (١٤٠٤هـ).
- الْكَامِلُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُبَرَّدُ (ت ٢٨٥هـ) تَحْقِيقُ مُحَمَّدُ الدَّالِي (ط) مؤسسة الرسالة (١٤٠٦هـ).
- الْكِتَابُ لِسَبِيوهِ (ط) بولاق (١٣١٦هـ).
- كَشَفُ الطُّنُونِ، تَأَلَّفَ حَاجِي خَلِيفَةُ (كاتب چلبی) استانبول (١٣٦٠هـ).
- كَشَفُ الثُّقَابِ عَنِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَلْقَابِ، تَأَلَّفَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ الْجَوْزِيُّ (ت ٥٩٧هـ)، تَحْقِيقُ: د/ عبد العزيز بن راجي الصَّاعِدِي، (ط) دار السلام، الرياض (١٩٩٣م).
- الْكَشَفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَعِلَلِهَا، تَأَلَّفَ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ الْفَيْرَؤَيْي (ت ٤٣٨هـ) تَحْقِيقُ: محيي الدين رَمَضَانَ، (ط) مجمع اللغة العربية بدمشق (١٣٩٤هـ).

(حَرْفُ اللَّامِ)

- اللَّالِي فِي شَرْحِ الْأَمَالِي، تَأَلَّفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُيَيْدِ اللَّهِ أَبِي عُيَيْدٍ الْبَكْرِيُّ (ت ٤٨٧هـ)، تَحْقِيقُ:

عبد العزيز الميمني الراجكوتي (ط) لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة (١٣٥٤هـ).
 - لِسَانُ الْعَرَبِ، جَمْعُ مُحَمَّدِ بْنِ مَنْظُورِ الْإِفْرِيقِيِّ (ت ٧١١هـ)، (ط) دار صادر - بيروت سنة ١٩٦٨م).
 - لِسَانُ الْمِيزَانِ، تَأْلِيفُ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ (ت ٨٥٢هـ)، (ط) دائرة المعارف العثمانية - الهند (١٣٣٠هـ).

(حَرْفُ الْمِيمِ)

- الْمُؤَلَّفُ وَالْمُخْتَلَفُ، تَأْلِيفُ الْحَسَنِ بْنِ بَشْرِ الْأَمْدِيِّ (ت ٣٧٠هـ)، تَحْقِيقُ: عبدالستار فراج، (ط) الحلبي بمصر سنة ١٣٨١هـ).
 - مُؤَلَّفُ الْقَبَائِلِ، تَأْلِيفُ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ت ٢٤٥هـ)، تَحْقِيقُ: الشيخ حمد الجاسر، (ط) النادي الأدبي في الرياض (١٤٠٠هـ).
 - مَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ، ج (١)، تَأْلِيفُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْيَرِيدِيِّ (ت ٢٢٥هـ)، تَحْقِيقُ: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، (ط) بيروت سنة ١٤٠٧هـ).
 - مَا اتَّفَقَ لَفْظُهُ وَاخْتَلَفَ مَعْنَاهُ، تَأْلِيفُ هَبَةَ اللَّهِ بْنِ الشَّجَرِيِّ (ت ٥٤٢هـ)، تَحْقِيقُ: عطية رزق، (ط) النشرات الإسلامية جميعة المستشرقين الألمان - بيروت (١٤١٣هـ).
 - الْمُثَلَّثُ، تَأْلِيفُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ الْبَطْلِيوسِيِّ، تَحْقِيقُ: صلاح مهدي علي الفرطوسي (ت ٥٢١هـ)، (ط) بغداد، دار الرشيد (١٩٨١م).
 - الْمُثْنِيُّ، تَأْلِيفُ أَبِي الطَّيِّبِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّاحِدِ، الْحَلَبِيِّ اللَّغَوِيِّ (ت ٣٥١هـ)، تَحْقِيقُ: عزة حَسَنَ، (ط) دمشق (١٩٦٠م).
 - مَجَازُ الْقُرْآنِ، تَأْلِيفُ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثْنِيِّ التَّيْمِيِّ (ت ٢١٠هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ فُؤَادِ سَزَكِينَ، (ط) السَّعَادَةُ - القاهرة (١٣٧٤هـ).
 - الْمَجَالِسُ، تَأْلِيفُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى ثَعْلَبِ (ت ٢٩٢هـ)، تَحْقِيقُ: عبدالسلام هارون، (ط) دار المعارف بمصر (١٣٨٠هـ).
 - مَجَالِسُ الْعُلَمَاءِ، تَأْلِيفُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ الرَّجَاجِيِّ (ت ٣٣٧هـ)، تَحْقِيقُ: عبدالسلام مُحَمَّدُ هَارُونَ، (ط) وزارة الإعلام الكويتية (١٩٦٢م).
 - مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ، تَأْلِيفُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الْمِيدَانِيِّ (ت ٥١٨هـ)، (ط) السَّعَادَةُ بمصر (١٣٧٩هـ).
 - الْمُجْمَلُ فِي اللَّغَةِ، تَأْلِيفُ أَحْمَدَ بْنِ فَارِسِ الرَّازِيِّ (ت ٣٩٥هـ)، تَحْقِيقُ: زهير عبدالمحسن

- سلطان، (ط) مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٤هـ).
- المَجْمُوعُ الْمُغِيثُ فِي غَرِيبِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَدِينِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ (ت ٥٨١هـ)، تَحْقِيقُ: عبدالكريم العزباوي، (ط) مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة (١٤٠٦هـ).
- الْمُحْتَبَرُ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ حَبِيبِ الْبَغْدَادِيِّ (ت ٢٤٥هـ)، (ط) حيدر آباد (١٩٤٢م).
- الْمُحْتَسَبُ، تَأَلَّفَ عثمان بن جني، أبي الفتح (ت ٣٩٢هـ)، تَحْقِيقُ: علي النجدي... وغيره، (ط) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة (١٩٦٩م).
- الْمُحَرَّرُ الْوَجِيزُ فِي تَفْسِيرِ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، تَأَلَّفَ عبدالحق بن عطية الإشبيلي الأندلسي (ت ٥٤١هـ)، (ط) قطر (١٣٩٨ - ١٤١٢هـ).
- الْمُحْكَمُ وَالْمُحِيطُ الْأَعْظَمُ، تَأَلَّفَ علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، (ط) معهد المخطوطات العربية - القاهرة (١٠-١) (١٩٥٨ - ١٩٩٨م).
- مُخْتَصَرُ الْعَيْنِ، تَأَلَّفَ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الرَّيْدِيِّ (ت ٣٧٩هـ)، تَحْقِيقُ: نور حامد الشاذلي، (ط) عالم الكتب - بيروت (١٤١٧هـ).
- الْمُخَصَّصُ، تَأَلَّفَ علي بن إسماعيل بن سيدة الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، (ط) المكتب التجاري - بيروت، مصور عن (ط) بولاق (١٣١٨هـ).
- مِرَاةُ الْجَنَانِ وَعَبْرَةُ الْيَقْظَانِ، تَأَلَّفَ عبدالله بن سعد الياضي (ت ٧٦٨هـ)، (ط) بيروت - لبنان (١٣٩٠هـ).
- الْمُرْصَعُ فِي الْأَبَاءِ وَالْأَمْهَاتِ...، تَأَلَّفَ المبارك بن محمد، ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، تَحْقِيقُ: د/ إبراهيم السامرائي، (ط) بغداد (١٩٧١م).
- الْمُزْهَرُ فِي عُلُومِ اللُّغَةِ، تَأَلَّفَ عبدالرحمن بن أبي بكر الشُّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ)، تَحْقِيقُ: جاد المولى وآخرين، (ط) الحلبي بمصر.
- الْمُسْتَقْصَى فِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ، محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِيُّ (ت ٥٣٨هـ)، (ط) حيدر آباد - الهند سنة (١٩٦٢م).
- الْمَشُوفُ الْمُعْلَمُ...، تَأَلَّفَ أَبِي الْبَقَاءِ عَبْدِاللهِ بْنِ الْحُسَيْنِ الْعُكْبَرِيُّ (ت ٦١٦هـ)، تَحْقِيقُ: ياسين مُحَمَّدُ السَّوَّاسِ، (ط) مركز البحث العلمي، بجامعة أم القرى - مكة المكرمة (١٤٠٣هـ).
- الْمِصْبَاحُ الْمُنِيرُ، تَأَلَّفَ أحمد بن مُحَمَّدُ الْفَيُّومِيُّ (ت ٧٧٠هـ)، (ط) البابي الحلبي بمصر.

- المعارف، تَأَلَّفَ عبدالله بن مُسلم بن قُتيبة الدِّينوري (ت ٢٧٦هـ) تَحْقِيقُ: د/ ثروت عكاشة، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٩م).
- مَعَانِي الْقُرْآن، تَأَلَّفَ سعيد بن سعد أبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥هـ)، تَحْقِيقُ: د/ هدى قراعة، (ط) مكتبة الخانجي - القاهرة (١٤١١هـ).
- مَعَانِي الْقُرْآن، تَأَلَّفَ يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّد بن علي النجار . . . وغيره، (ط)، القاهرة (١٩٥٥-١٩٧٢م).
- مَعَانِي الْقُرْآن وإعرابه، تَأَلَّفَ إبراهيم بن السريِّ الرَّجَاج (ت ٣١١هـ)، تَحْقِيقُ: عبد الجليل عبده شلبي، (ط) عالم الكتب، بيروت (١٤٠٨هـ).
- مُعْجَمُ الْأَدْبَاء، تَأَلَّفَ ياقوت بن عبدالله الرُّومِيَّ الحَمَوِيَّ (ت ٦٢٦هـ)، (ط) دار المأمون بمصر سنة (١٩٣٦م)، و(ط) دار الغرب الإسلامي - بيروت (١٩٩٣م)، تَحْقِيقُ: د/ إحسان عبَّاس .
- مُعْجَمُ الْبُلْدَان، تَأَلَّفَ ياقوت بن عبدالله الرُّومِيَّ الحَمَوِيَّ (ت ٦٢٦هـ)، (ط) دار الكتب العلمية - بيروت سنة (١٤١٠هـ).
- الْمُعْجَمُ فِي أَصْحَابِ الْقَاضِي الْإِمَامِ أَبِي عَلِيٍّ الصَّدْفِي، تَأَلَّفَ مُحَمَّد بن عبدالله بن أبي بكر القُضَاعِي (ابن الأبار) (ت ٦٥٨هـ)، (ط) في مدريد (١٨٨٥م).
- مُعْجَمُ مَا اسْتَعْجَمَ، تَأَلَّفَ عبدالله بن عُبيدالله أبي عُبَيْدٍ الْبَكْرِي (ت ٤٨٧هـ)، تَحْقِيقُ: مصطفى السقا، (ط) لجنة التَّأْلِيفِ والترجمة والنشر، القاهرة (١٣٦٤هـ).
- الْمُعْرَبُ مِنَ الْكَلَامِ الْأَعْجَمِيِّ، تَأَلَّفَ محفوظ بن أحمد الْجَوَالِيْقِيَّ (ت ٥٤٠هـ)، تَحْقِيقُ: الشيخ أحمد شاكر، (ط) دار الكتب المصرية (١٩٦٩م).
- مَعْرِفَةُ الْقُرَّاءِ الْكِبَارِ، تَأَلَّفَ الحافظ مُحَمَّد بن أحمد الدَّهْرِيَّ (ت ٧٤٨هـ)، تَحْقِيقُ: د/ بشار عوَّاد معروف وآخرين، (ط) مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٤هـ).
- الْمَخَانِمُ الْمُطَابَةِ فِي مَعَالِمِ طَابَةِ (المَوَاضِع)، تَأَلَّفَ مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تَحْقِيقُ: الشيخ حَمَد الجاسر، (ط) (١٣٨٩هـ).
- الْمُفَضَّلَات، جمعُ الْمُفَضَّلِ بن مُحَمَّد الضَّبِّيَّ (ت ١٧٨هـ تقريباً) تَحْقِيقُ: الشيخ أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، (ط) دار المعارف بمصر (١٩٦٤م).
- مَقَائِيسُ اللَّغَةِ، تَأَلَّفَ أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تَحْقِيقُ: عبد السلام هارون، (ط) الحلبي بمصر سنة (١٣٦٩هـ).

- الْمُفْتَضَّبُ مِنْ جَمَهْرَةِ النَّسَبِ، تَأَلَّفَ يَاقُوتُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَمَوِيُّ الرُّومِيُّ (ت ٦٢٦هـ)، تَحْقِيقُ: د/ ناجي حسن، (ط) الدار العربية، بيروت (١٩٨٧م).
- الْمُفْتَضَّبُ، تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْمُبَرِّدُ (ت ٢٨٥هـ)، تَحْقِيقُ: د/ محمد عبد الخالق عَضِيمَةَ، (ط) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية سنة (١٤٨٥هـ).
- الْمَقْصُورُ وَالْمَمْدُودُ، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْوَلِيدِ (ابن دلاذ) (ت ٣٣٢هـ)، (ط) السعادة بمصر سنة (١٣٢٦هـ).
- الْمُتَنَطِّمُ فِي تَارِيخِ الْمُلُوكِ وَالْأُمَمِ، تَأَلَّفَ عَبْد الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْجَوَازِيِّ (ت ٥٩٧هـ)، (ط) حيدرآباد-الهند سنة (١٣٩٥هـ).
- مَنْ اسْمُهُ عَمَرُو مِنَ الشُعَرَاءِ، تَأَلَّفَ: مُحَمَّدُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الْجَزَّاحِ (ت ٢٩٦هـ)، تَحْقِيقُ: د/ عبدالعزيز بن ناصر المانع (ط) مكتبة الخانجي-القاهرة (١٤١٢هـ).
- الْمُتَنَقَّى فِي شَرْحِ الْمُوْطَأِ، تَأَلَّفَ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي، مَذْكَورٌ فِي مَقْدَمَةِ (تفسير غريب الموطأ لابن حبيب).
- مَنَحُ الْمَدْحِ (شُعَرَاءُ الصَّخَابَةِ مِمَّنْ مَدَحَ النَّبِيَّ ﷺ) تَأَلَّفَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَيِّدِ النَّاسِ (ت ٧٣٢هـ)، تَحْقِيقُ: عفت وصال حمزة، (ط) دار الفكر-دمشق (١٤٠٧هـ).
- الْمُوْطَأُ (رواية سُوَيْدُ)، تَحْقِيقُ: عبد المجيد تركي، (ط) دار الغرب الإسلامي سنة (١٩٩٤م).
- الْمُوْطَأُ (رواية أَبِي مُصْعَبٍ) تَحْقِيقُ: د/ بشار عواد معروف، ومحمود مُحَمَّدُ خَلِيل، (ط) مؤسسة الرسالة، بيروت (١٤١٢هـ).
- الْمُوْطَأُ (رواية مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ)، (ط) دار القلم-بيروت.
- الْمُوْطَأُ (رواية يحيى) تصحيح وترقيم مُحَمَّدُ فُؤَادُ عَبْدِ الْبَاقِي، (ط) الحلبي بمصر (١٣٧٠هـ).
- مِيزَانُ الْاَعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرَّجَالِ، تَأَلَّفَ الْحَافِظُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ شَمْسِ الدِّينِ الدَّهْلِيِّ (ت ٧٤٨هـ)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَلِيُّ الْبَجَاوِي، (ط) الحلبي بمصر (١٣٨٢هـ).

(حَرْفُ النُّونِ)

- النَّبَاتُ، تَأَلَّفَ أَبِي حَنِيفَةَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدِّينَوَرِيُّ (ت ٢٨٢هـ)، تحقيق: برنهار دلقين، (ط) النشرات الإسلامية (١٣٩٤هـ).
- نَزْهُةُ الْأَثْبَابِ فِي الْأَلْقَابِ، تَأَلَّفَ الْحَافِظُ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ (ت ٨٥٢هـ)، تَحْقِيقُ: عبدالعزيز بن مُحَمَّدُ السُّدَيْرِي، (ط) مكتبة الرشد-الرياض سنة (١٤٠٩هـ).

- نَفْحُ الطَّبِيبِ مِنْ غُصْنِ الْأَنْدَلُسِ الرَّطِيبِ، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَقْرِي (ت ١٠٤١هـ)، تَحْقِيقُ: د/ إْحْسَانُ عَبَّاس (ط) دار صادر - بيروت (١٣٨٨هـ).
- النَّقَائِصُ، تَأَلَّفَ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى التَّيْمِيُّ (ت ٢١٠هـ)، تَحْقِيقُ: بِيغْن، (ط) لَنْدُن (١٩٠٥م).
- النَّكْتُ عَلَى كِتَابِ سَيَوِيهِ، تَأَلَّفَ يُوسُفُ بْنُ سَلِيمَانَ الشَّنْتَمَرِيُّ الْأَعْلَمُ (ت ٤٧٦هـ)، تَحْقِيقُ: زَهِيرُ عَبْدِ الْمُحْسَنِ سُلْطَان (ط) مَعْهَدُ الْمَخْطُوطَاتِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْكُوَيْتِ (١٤٠٧هـ).
- نَكْتُ الْهِمَيَانِ فِي نَكْتِ الْعِمْيَانِ، تَأَلَّفَ صَالِحُ الدِّينِ خَلِيلُ بْنُ أَبِيكَ الصَّفَدِيِّ (ت ٧٦٤هـ)، طَبَعَ أَحْمَدُ زَكِي بَك - الْجَمَالِيَّةُ بِمِصْرَ (١٣٢٩هـ).
- النُّهْيَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ، تَأَلَّفَ الْمُبَارَكُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ابْنُ الْأَثَرِ (ت ٦٠٦هـ)، تَحْقِيقُ: مَحْمُودُ الطَّنَاحِي، (ط) الْحَلَبِيُّ بِمِصْرَ (١٩٦٣ - ١٩٦٥م).
- النُّوَادِرُ، تَأَلَّفَ أَبِي زَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ (ت ٢١٤هـ تقريباً)، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَبْدِ الْقَادِرِ أَحْمَدُ، (ط) دَارُ الشُّرُوقِ، بَيْرُوت (١٤٠١هـ).

(حَرْفُ الْوَاوِ)

- وَهْجُ الْجَمْرِ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ، تَأَلَّفَ عَمْرُ بْنُ حَسَنِ بْنِ دَحِيَّةٍ (ت ٦٣٣هـ) (مخطوط).
- وَفَاءُ الْوَفَاءِ بِأَخْبَارِ دَارِ الْمُصْطَفَى، تَأَلَّفَ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ السَّمُودِيِّ (ت ٩١١هـ)، (ط) إْحْيَاءُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ - بَيْرُوت (١٣٩٣هـ) (مصور) عَنْ تَحْقِيقِ مُحَمَّدٍ مَحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ.
- وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ، تَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ خَلْكَانَ (ت ٦٨١هـ)، تَحْقِيقُ: د/ إْحْسَانُ عَبَّاس، (ط) دَارُ صَادِر - بَيْرُوت (١٣٩٧هـ).
- الْوَفَائِي بِالْوَفَيَاتِ، خَلِيلُ بْنُ أَبِيكَ الصَّفَدِيِّ (ت ٧٦٤هـ)، (ط) النُّشْرَاتُ الْإِسْلَامِيَّةُ - جَمْعِيَّةُ الْمُسْتَشْرِقِينَ الْأَلْمَانِ (أجزاء منه).

٨ - فهرس الموضوعات

٧-٥	(المقدمة)
	(الفصل الأول) (مؤلف الكتاب)
١٥-٩	- اسمه ونسبه
١٥	- مولده
٢٦-١٥	- طلبه العلم وأشهر شيوخه
٣٠-٢٦	- خلاف عبد الملك ليحيى بن يحيى
٣٣-٣٠	- تصدره للعلم وأشهر تلاميذه
٤٤-٣٣	- أقوال العلماء فيه من مدح وقبح
	(ثناؤهم على حفظه) - (ثناؤهم على كثرة قراءته وسعة اطلاعه) - (أثنوا على فقهه ومعرفته بأقوال مالك وأصحابه) - (اتهامه بالكذب) - (اتهامه بالسَّماع) - (تهاونه بالرواية) - (الدفاع عنه في بعض ما نُسب إليه)
٤٦-٤٤	- وفاته
٥٦-٤٦	- آثاره
	(مؤلفاته)، (شعره)
١٥٠-٥٧	- الفصل الثاني: (شروح الموطأ)
١٦٩-١٥٠	- الفصل الثالث: (تفسير غريب الموطأ)
	(اسم الكتاب) (نسبته إلى المؤلف) (طريقة تأليفه ومنهج المؤلف فيه) (فوائد الكتاب) (العثور على النسخة) (وصف النسخة الخطية) (عملي في التحقيق)
	(النص المحقق) (الجزء الأول)
١٨٧-١٧١ / ١	شرح غريب كتاب وقوت الصلاة
٢١٢-١٨٨ / ١	شرح غريب كتاب وقوت الطهارة

٢٣٠-٢١٢/١	شرح غريب كتاب الصَّلَاة
٢٣٥-٢٣٠/١	شرح غريب كتاب الجُمُعَة
٢٣٩-٢٣٥/١	شرح غريب كتاب صلاة الجماعة
٢٥١-٢٤٠/١	شرح غريب كتاب قصر الصَّلَاة
٢٥٤-٢٥١/١	شرح غريب كتاب الكُشُوف
٢٥٨-٢٥٤/١	شرح غريب كتاب الاستقصاء
٢٦١-٢٥٨/١	شرح غريب كتاب القبلة
٢٧٠-٢٦١/١	شرح غريب كتاب القرآن
٣١٠-٢٧١/١	شرح غريب كتاب الزكاة
٣٤٤-٣١١/١	شرح غريب كتاب الحج
٣٥٨-٣٤٥/١	شرح غريب كتاب الجهاد
٣٦٩-٣٥٨/١	شرح غريب كتاب الصيام
٤٠٢-٣٦٩/١	شرح غريب كتاب البيوع
٤٠٥-٤٠٢/١	شرح غريب كتاب الرضاعة
٤١١-٤٠٥/١	شرح غريب كتاب النكاح
٤٢٠-٤١١/١	شرح غريب كتاب الطلاق
٤٢٨-٤٢٠/١	شرح غريب كتاب الحدود
٤٣١-٤٢٨/١	شرح غريب كتاب الأشربة
٤٥٦-٤٣١/١	شرح غريب كتاب القسامة والعُقُول
	(الجزء الثاني)
٥١-٥/٢	شرح غريب كتاب الأقضية
٦٣-٥٢/٢	شرح غريب كتاب الوصية
٧٤-٦٣/٢	شرح غريب كتاب الجنائز
٨١-٧٥/٢	شرح غريب كتاب الذبائح
٨٢/٢	شرح غريب كتاب العقيدة
٨٧-٨٢/٢	شرح غريب كتاب القِرَاض

٩٠-٨٧/٢	شرح غريب كتاب المكاتب
٩٣-٩٠/٢	شرح غريب كتاب الإيمان
١١١-٩٣/٢	شرح غريب كتاب الجامع
١١٥-١١١/٢	شرح غريب كتاب القدر
١١٩-١١٥/٢	شرح غريب كتاب حسن الخلق
١٢١-١١٩/٢	شرح غريب كتاب اللباس
١٤١-١٢١/٢	شرح غريب كتاب صفة النبي ﷺ
١٥٣-١٤١/٢	شرح غريب كتاب العين
١٥٣/٢	شرح غريب كتاب الرؤيا
١٥٤-١٥٣/٢	شرح غريب كتاب الشعر
١٥٦-١٥٤/٢	شرح غريب كتاب السلام
١٦٩-١٥٦/٢	شرح غريب كتاب الاستئذان
١٧٧-١٧٠/٢	شرح غريب كتاب الكلام
١٧٩-١٧٧/٢	شرح غريب كتاب الصدقة
١٨٣-١٧٩/٢	شرح غريب كتاب أسماء النبي
٢٢٧-١٨٣/٢	شرح غريب كتاب جامع الجامع